

المحاضرة

محاضرة فضائية شهرية

تعدّها نقابة المحامين

إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا
وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ
"فَالْعَصَى"

سبتمبر ١٩٦٤

أكتوبر ١٩٦٤

السنة الخامسة والأربعون

الأول

والثاني

العددان

النشاط النقابي

انتخاب السيد النقيب

تمت في أوائل شهر أكتوبر انتخابات السيد النقيب ، فأسفرت عن انتخاب السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادى ، نقيباً للحامين ، بأغلبية كبرى ، مما كان له أعظم وقع في نفوس الحامين ، وعند رجال القضاء في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة .

كما تردد صداه في مختلف البلاد العربية ، التي عرفت الأستاذ مصطفى محمد البرادى عربياً من الطراز الأول ، ووطيقاً مجاهداً ، وعامياً ينار على حقوق الحامين ويرفع قدرهم ، ويسر لهم الاطلاع بواجبهم نحو العروبة والوطن ، ونحو صناعتهم الرفيعة .

وإن الحامين في كل مكان ليذكرون للسيد النقيب ما حققه للعروبة ، وللاوطن ، وللحاماة ، من أعمال باقية ، في خلال السنين الأربع والشهور الأربعة التي قضاها نقيباً في المرة للناضية ؛ ويتوقعون أن يتم على يديه في مدته الثانية مزيد من الأعمال والخطوات ، بماونة زملائه المجاهدين أعضاء مجلس النقابة ، ومشاركة الحامين في مصر والبلدان العربية قاطبة .

الحماية والعدالة

للسيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي نقيب المعامين

الحماية معنى ورسالة : معنى للحق ورسالة للعدالة . لذلك عرفت منذ أقدم العصور ، مبدأ عرف الإنسان الحق وفهم العدالة ، وعرف أنه لا يقوم الحق ولا تستقيم العدالة بغير دفاع . كانت لها صورة واحدة منذ بدأت ونشأت ، لم تتغير ولم تتبدل ، والفكرة فيها ثابتة لا تتغير ولا تتبدل طالما بقي البشر ، وكان لا بد للإنسان أن يحيا وأن يعيش ، وهي وإن تباينت بعض الأحكام فيها على طول الزمان فومن يحمل رسالتها ، فإن الفكرة ذاتها لا تتغير ولا يمكن أن تتغير إلا حين يراد أن يجرّد الإنسان من أقدس حقوقه : حقه في الحرية ؛ وحقه في الحياة ؛ وحقه في العيش كإنسان .

والحماية لا تحيا إلا في أكثر الأجواء إنطلاقاً وحرية ، ولا يستقيم أمرها إلا في أكثر النظم استقامة وعدالة ، حتى أصبح لزاماً في التعرف على قدر ما بلغته أمة من رقي وحضارة ، أن يعرف قدر ما بلغه الدفاع فيها من مكانة وجدارة .

وتخص الدول كلها على اختلاف نظمها على الحفاظ على هذا التلازم ، وللدفاع فيها كافة ، قداسة : قداسة توجب أن يكون المحامي حراً لا يلتزم برأى ولا يخشى دفاعاً قد يراه ؛ ويختار الإنسان الدافع عنه حسبما يراه ، تتلاقى الإرادتان في حرية كاملة على دفاع تحموله الضمانات من كل جانب ، حتى يرتفع إلى المنزلة التي تستلزمها طبيعة الحفاظ على الإنسانية ذاتها : منزلة القداسة والإجلال .

في أقصى اليمين ، المحامون أحرار ، وللمحاماة حرمة وقداسة ، وفي أقصى اليسار للمحامون أحرار ، وللمحاماة حرمة وقداسة .

لذين يفرقون بين الدفاع وحرية المحامي ، والذين يفصلون بين الحماية والعدالة ،

ليسوا إلا نفراً مختلط في فهمهم معاني الدفاع : ولا يفهمون أن الحرية توجب أن يختار الإنسان من يحمل عنه عبء الدفاع ، ولا يفهمون أن الدفاع لا يستكمل مقوماته إلا أن يكون لائقاً به مطابق الحرية في تفكيره وتعبيره .

والذين يفرضهم ما يفرض به النظام الرأسمالي على بعض المحامين ، ويذهب بهم الوم إلى أن المحاماة مهنة لا تميش إلا بجانب هذا النظام ؛ يخلطون بين المهنة والرسالة : المحاماة لا تعرف إلا العدالة ؛ وإذا إمتد بها البعض ليستغلوا الظروف ، خرجوا بذلك عن حدود الرسالة .

المحاماة في صورتها الحقيقية دفاع عن الإنسانية ، دفاع عن العدالة ، وهي أجدر أن تنبش في أكثر النظم اتفاقاً مع العدالة ، يتصل الاثنان فيما بينهما بمعنى واحد ، هو قوام الفكرة في المحاماة ، كما هو قوام الفكرة في كل نظام اجتماعي عادل : تحقيق العدالة للفرد ، والمجموع .

ومن أجل ذلك كان المحامون دائماً طليعة الثوار في كل بلد ، يشورون دائماً من أجل الفكرة التي يعيشون من أجلها والتي لم توجد المحاماة إلا لأنها سبب من أسبابها ، يشورون على الاستمرار ، ويشورون على الاستقلال ، ويشورون على الظلم في أية صورة كان ؛ ولا يستقر حالهم إلا في البلد العادل ، والحكم العادل ، والنظام العادل .

الأستاذ صليب سامي للاستاذ مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين



الفقيه الأستاذ صليب سامي المحامي يتحدث
إلى الأستاذ مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين وإلى يمينه الأستاذ حسن عبد الجواد عضو مجلس نقابة المحامين

فقدت المحاماة وعالم القانون محامياً كبيراً وعالمنا جليلاً ، هو المفطور له الأستاذ
صليب سامي المحامي .

وقد تخرج رحمه الله في مدرسة الحقوق « القسم الفرنسي » ، وقيد اسمه بمجلد المحاميين
في أواخر سنة ١٩٠٠ .

وفي سنة ١٩٢٥ انتخب وكيلاً لنقابة المحامين ، ولما كان النقيب الراحل الأستاذ أحمد (بك)
لطفى غير مصرح له بالعودة إلى الوطن ، فقد قام بأعماله مدة نقابته .

وفي سنة ١٩٢٩ نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين ، بمناسبة اختياره مستشاراً ملكياً
لإدارة الزراعة والنفار ، فلما أنشئ قسم قضايا المرافعات الأهلية في سنة ١٩٣١ أسندت إليه
رياسته ، فكان يترافع بنفسه عن الحكومة في القضايا الهامة ، ولم تكن من عادة المستشارين
للكيين للمرافعة بأنفسهم أمام القضاء الوطني حتى ذلك العهد .

وفي سنة ١٩٣٣ عين وزيراً للخارجية ثم وزيراً للحرية والبرية . كما عين في سنة ١٩٣٥ عضواً في لجنة مراجعة القوانين وتمديدها . وعين في سنة ١٩٤٠ سارساً على البنك الإيطالي للصيرى . وفي نفس السنة أنشئت وزارة التموين فين أول وزير لها ، وعهد إليه بوزارة التجارة والصناعة إلى جانب وزارة التموين . ثم عين للمرة الثانية وزيراً للخارجية في سنة ١٩٤١ . وفي سنة ١٩٤٦ عين وزيراً للتجارة ثم وزيراً للتموين في سنة ١٩٥١ ، ووزيراً للتجارة لخامس مرة . وعاد الحامى صليب سامى إلى الحمامة بعد ذلك في سنة ١٩٣٤ ، وظل يعمل بها حتى تقاعد في آخر سنة ١٩٥٨ .

وحياة الزميل الكريم حافلة بالعمل والجهد والنشاط ، مع سمة الاطلاع وسمو الأخلاق ودمائها ، مما ترك أطياب الأثر في كل عمل تولاه .

وقد استحق بعد أن خدم الحمامة زهاء خمسين عاماً ، تكريم رجال القانون ، وفاز بخالص مودتهم واحترامهم لشخصيته الممتازة ومثله العالية ، وقد بحث إليه رئيس محكمة النقض كتاباً كريماً بمناسبة اعتزاله الحمامة ، سجل فيه فائق تقديره : باسمه والنيابة عن سائر رجال القضاء في الجمهورية العربية للتحدة ، لما أسداه إلى الحمامة والقانون والعدالة . من أياد بيضاء باقية على الزمان .

وقد وضع الأستاذ صليب سامى في أخريات حياته الحافلة « ذكريات » تمتد من سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٩٥٢ ، وهي السنة التي انتهت فيها حياته السامية ، ضمتها كثيراً من الاختبارات التي تهم الحامين ، ورجال القانون وغيرهم وسوف نحرص على تلخيصها في مجلة الحمامة ، ليفيد منها زملاؤه بعد وفاته ، كما أفادت منه الحمامة والقانون والبلاد في أثناء حياته المباركة . وكما أفادت منه مجلة الحمامة بالذات ، التي رأس تحريرها فترة من الزمن ونشر فيها من مذكراته وبحوثه ما يسترشد به رجال القانون في الجمهورية وفي أنحاء الوطن العربي ويرجعون إليه في مختلف اللباسيات .

رحم الله الفقيد الكريم رحمة واسعة ☺

نقيب الحامين

مصطفى محمد البرادى

القواعد الدولية لأداب مهنة المحاماة

التي أقرتها الجمعية العامة لاتحاد المحامين الدولى

في مؤتمر أسلو عام ١٩٥٦^(١)

١ - لا يقصد بالقواعد الدولية لأداب المهنة للمناسبات بالقواعد الوطنية أو المحلية القائمة حالياً أو تلك التي يمكن أن تقرر مستقبلاً .

وعلى المحامي أن يلتزم لا الواجبات التي تفرضها عليه القواعد الوطنية أو المحلية بحسب ،
ولسكن عليه أيضاً حينما يباشر قضية ذات طابع خاص أن يلتزم هذه القواعد الدولية مع مراعاة
ما تنص عليه القواعد الأخرى في البلاد التي يباشر فيها نشاطه .

٢ - وعلى المحامي أن يحافظ دائماً على شرف مهنته وكرامتها .

وعليه في مباشرة مهنته ، كما أن عليه في حياته الخاصة ، أن يتمتع عن أى أسلوب يمكن أن
يشين المهنة التي ينسب إليها .

٣ - على المحامي أن يحتفظ باستقلاله في القيام بواجبات مهنته .

وعليه سواء أكان يتولى مزاولة المهنة لحسابه ، أو في شركة حينما يكون مسموحاً بذلك ،
ألا يتولى القيام بأى عمل ، أو أن يقبوا أى مركز ؛ إذا كان من شأن ذلك أن يعوقه عن أن
يكون مستقلاً .

٤ - على المحامي أن يسامل زملاءه في المهنة بكل لياقة وإنصاف .

وعلى المحامي الذي يتعهد بتقديم مساعدة إلى زميل أجنبي أن يذكر أن زميله الأجنبي
يعتمد عليه أكثر مما لو كان يعتمد على زميل له يتعاون معه في قضية في بلده وعلى هذا فمسؤوليته
أكبر سواء حينما يقدم استشارة أو يباشر قضية .

(١) ترجمها الدكتور جمال الدين الطيبي عضو مجلس النقابة .

ولهذا السبب لا يجوز للمحامى أن يقبل قضية إلا إذا كان يستطيع القيام بها على أتم وجه وفى الواحد للقررة ؛ فلا يجوز أن يقبل القيام بها ، إذا كان مثقلا بأعمال أخرى يمكن أن تصرفه من بذل الاهتمام الواجب بها .

وتنظم المادة ١٩ من هذه القواعد الأحكام الخاصة بالأتعاب فى هذه الحالة .

٥ — فيما عدا ما يقضى به القانون أو العرف فى البلد الذى ، يعتبر أى اتصال شفوى أو كتابى بين المحامين بشأن قضية ، من الأسرار التى لا يجوز عرضها على القضاء ؛ ما لم يكن هذا الاتصال متضمنا لوجود أو تهديدات تمت باسم للوكل .

٦ — على المحامى أن يلتزم دائما الاحترام الواجب نحو المحكمة .

وعليه أن يدافع عن مصالح موكله بدون وجل وبغير نظر إلى أى مسائل قد يلحقه أو يلحق أى شخص آخر .

ولا يجوز للمحامى أن يقدم إلى المحكمة أى بيانات غير صحيحة ، مع حله بعدم حثها ؛ كما لا يجوز له أن يمرض رأيا يعرف أنه يخالف القانون .

٧ — يعتبر اتصال المحامى مباشرة بشأن قضية معينة بالمعصم ، أسرا غير لائق : ما دام يعلم لهذا المعصم من يمثله من المحامين ، وذلك ما لم يوافق محامى المعصم على هذا الاتصال .

٨ — إنه مما يحل بكرامة المحامى أن يلجأ إلى الإعلان عن نشاطه .

٩ — لا يجوز للمحامى أن يقول إعلان أو أن يوافق على مباشرة قضية ، إلا بناء على طلب الطرف المعنى .

ومع ذلك فمن الجائز للمحامى أن يباشر قضية بناء على طلب جهة مختصة ، أو إذا أحييت إليه من زميل له أو طبقا لما تقتضى به أحكام القوانين والأوضاع الوطنية .

١٠ — على المحامى أن يقدم لموكله دائما رأيا مخلصا فى الدعوى .

وعليه أن يقدم موكله لموكله بكل حناية واهتمام . وهو نفس واجبه أيضا إذا ما عين محاميا من شخص مسر .

وللحمای الحق فی أن یرفض مباشرة قضية معينة ، إلا إذا کان مکلفاً بمباشرتها من جهة تملك هذا التكليف طبقاً للقانون . ولكن لا يجوز للحمای أن ینسحب من مباشرة قضية أثناء نظرها إلا لسبب وجیه ، وعلى نحو لا یلحق ضرراً بمصالح الموکل .

وواجب الولاء فی الدفاع عن قضية الموکل ، لا یميز المدافع إلا أن یكون دائماً أميناً فی دفاعه ، مع مراعاة ألا یطلب حقاً أو امتیازاً على خلاف ما یتطلب منه موکله إبداءه ، وألا یتخالف القانون وهو عالم بذلك .

١١ - وعلى الحمای أن یحاول فی مصلحة موکله أن یصل إلى تسوية ودية خارج المحكمة قبل أن یبدأ الإجراءات القضائية .

وعليه ألا یعمل على إثارة موکله للسير فی طریق الخصومة القضائية .

١٢ - لا یجوز للحمای أن تكون له مصلحة مالية فی نتيجة القضية التي یبأسرها .

کألا یجوز له بطریقة مباشرة أو غیر مباشرة ، أن یکتسب ملكية شیء . یكون النزاع قائماً بشأنه أمام المحكمة التي یبأسرها نشاطه فیها .

١٣ - لا یجوز للحمای أن یمثل مصالح متعارضة فی النزاع إلا فی المازعات التي لم تعرض على القضاء فإنه یجوز له تسويتها لصالح الطرفين وبشرط ألا یمقرض أحد الطرفين على ذلك .

١٤ - لا یجوز للحمای أن یفش ما وصل إلى علمه محامياً حتى ولو بعد انتهاء علاقته بموکله إلا إذا طلبت منه المحكمة ذلك طبقاً للقانون أو کان الإقضاء بمقتضى نص فی القانون وعند هذا الواجب إلى شركاء الحمای وإلى المحامين الماونین له وإلى مستخدميه .

١٥ - یجب على الحمای أن یعمل على تسوية جميع للسائل المالية فی مواعيدها دون إبطاء .

فلا یجوز له أن یخلط أموال غیره بأمواله . ویجب علیه أن یكون مستمداً دائماً لأن رد المبالغ التي یحتفظ بها للآخرین ولا یجوز له أن یحتجز مبالغ تلقاها من موکله مدة تطول عن اللازم .

١٦ - یجوز للحمای أن یطلب من موکله مبلغاً تحت الحساب لتغطية مصروفاته بشرط أن یكون معاشها مع التكاليف المقدرة والمعدة .

١٧ — يجب على المحامي أن يضع في المقام الأول لاحقة في أن يروض عن جهوده ، بل مصلحة موكله ومقتضيات -ير العدالة .

ولا يجوز له أن يملق حقه في الاستمرار في نظر الدعوى أو مباشرتها على دفع مبلغ تحت الحساب أو اقتضاء أتعابه إذا كان ذلك في وقت غير لائق لا يتسع لموكله فيه التماس العونة من محام آخر — وعلى ألا يلحق ذلك بموكله ضرراً لا يمكن علاجه .

وتحدد أتعاب المحامي في حالة وجود جدول معتد للأتعاب ، بالنظر إلى قيمة النزاع ومدى أهميته بالنسبة للموكل ومقدار الوقت والجهد المبذول وغير ذلك من العناصر الشخصية والواقعية.

١٨ — العقد الذي يملق دفع الأتعاب على كسب الدعوى يجب أن يكون مقبولا بالنظر إلى جميع ظروف القضية بما في ذلك المخاطرة وعدم تأكيد الحصول على الأتعاب . ومثل هذا الاتفاق يكون خاضعاً دائماً لرقابة القضاء .

١٩ — يكون المحامي الذي يطلب من زميل أجنبي استشارة بشأن قضية أو معاونة في مباشرتها مسؤولاً عن سداد أتعابه إلا إذا كان هناك اتفاق صريح على عكس ذلك .

أما إذا اقتصر المحامي على الإشارة على موكله بأن يلجأ إلى زميل أجنبي فلا يكون مسؤولاً عن أتعابه . كما أنه في نفس الوقت لا يجوز له أن يتقاسم مع المحامي الأجنبي أتعابه .

٢٠ — لا يجوز للمحامي أن يسمح باستخدام اسمه أو نشاطه المهني بطريقة يمكن أن تمكن أشخاصاً من المحامين بمزاولة شأناً من شؤون المحاماة .

ولا يجوز للمحامي أن يهبط إلى شخص غير ذلك صفة لا يخفض لرقابته بأي أعمال لا يميز القانون أو العرف في البلد الذي يباشر نشاطه فيه أن يقوم بها غير المحامين .

نقابة الاردن

ومشروع القانون للدنى

والوحدة السياسية العربية

تقدم السيد نقيب محامى الأردن بمذكر: مجلس نقابة المحامين إلى المسؤولين ليدوء فيها بأن مشروع القانون للدنى الأردنى مأخوذ فى غالبية أحكامه ومواده عن القانونين المدنين السورى والمصرى اللذين وضعهما وصاغ موادهما الأستاذ السنهورى العالم القانونى المشهور .

أما الضجة التى أثبتت حول القانون من حيث تناقضه مع الشريعة الإسلامية ، فهى اضجة مفعلة ، إذ يجد فيه علماء الأزهر وفقهاء المسلمين فى أنحاء الوطن العربى ما يتعارض مع الفقه الإسلامى ، الذى أقر الاجتهاد وشجعه .

يضاف إلى ذلك أن الوحدة السياسية بين الأقطار العربية التى تنادى بها ويسعى إليها جميع حكام العرب وساساتها المخلصين ، تقضى وحدة التشريع ، فإذا أخذنا مشروع قانوننا الذى عن القانونين السورى والمصرى ، نكون قد خطونا خطوة فى سبيل توحيد التشريع فى البلاد العربية ، والوحدة السياسية آتية متحققة بإذن الله .

فهرس

النشاط النقابي

انتخاب السيد النقيب .

المحاماة والمدالة للسيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين .

الأستاذ صليب سامي ، السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين .

القواعد الدولية لأداب مهنة المحاماة ؛ التي أقرتها الجمعية العامة لاتحاد المحامين العرب ، في مؤتمر أسلو عام ١٩٥٦ ؛ ترجمها الدكتور جمال الدين البعلبكي عضو مجلس نقابة المحامين .

أولاً- المقالات والبحوث

الوسيط في شرح القانون المدني ، للأستاذ الدكتور
عبد الرزاق أحمد الدهوري .

عقد التأمين : المجلد الأول من كتاب التأمين
البري في القانون الفرنسي للأستاذين بيكار وأن
ريه يبدون تقديم الأستاذ الدكتور سعد وأصف
الحامى . ص ٢٦

مصرف بالمقالات القانونية :

التقصد الجنائي في جرائم الشيك ، للدكتور
محمد المرصفاوى أستاذ القانون الجنائي المساعد ،
جامعة القاهرة . ص ٢٣

تطور اللغة العربية في ثلاثين عاما للأستاذ
الدكتور رياض شمس الحامى . ص ١

إيجار الأماكن والدعوى الناشئة عنه . الطعون
العرائية للأستاذ نجيب سليمان الحامى .
ص ١٣

اللامركزية ومجلس الدولة للأستاذ عبد
الرحمن جنيدي ، دبلوم الدراسة العليا في العلوم
الإدارية جامعة القاهرة . ص ٢١

كتب جديدة :

عقد التأمين : المجلد الثاني من الجزء السابع من

ثانياً- الأحكام

قضاء محكمات النقض

التفوض الجزائي

تفوض ، طعن ، أسباب ، ما يقبل منها لإحراز
بقصد الاتجار ، واثمة مادية . ص ٤٧

الحكم ٤ :

١ - استئناف : مدع بالحق المدني ، تعرض
المحكمة للدعوى بكامل حررتها . قوة الشيء
المقضى به .

ب - خطأ المضرور : مسؤولية ، خطأ
مشترك .

ج - خطأ : تقديره .

د - شاهد : وزن أقواله وظروف شهادته .
ص ٤٨ .

الحكم ٥ : ٤ من فبراير ١٩٦٤

تديد : سوء قصد ، ضرر ، إيداع الثمن
خيانة المحكمة ، حراسة دفاع ، إخلال بحقه ،
حكم ، تسييب ، عيب . ص ٤٩

الحكم ٦ :

تديد : حجز ، حراسة . مرافعات م ٥١٥ .
ص ٤٩ .

الحكم ٧ : ١٠ من فبراير ١٩٦٤

١ - مسألة فنية بحث : تحقيق المحكمة . حقيقة

فبراير ١٩٦٤

الحكم ١ : ٣ من فبراير ١٩٦٤

١ - دعوى جنائية : أمر بعدم وجود وجه
لإقامتها ، صراحتة ، تدوينه ، استنفادته ، استنابا .

ب - مائة قناة السويس : إدارتها مرفضا
أما ، شخصية معنوية عامة ، سلطة إدارته ، سلطة
عامة ، موظفوها ، حايثهم ، إجراءات جنائية
م ٦٣ . ص ٤٦

الحكم ٢ :

١ - محضر جلسة : منه ، هامشه . توقيع
القاضي عليه .

ب - حكم تسييب ، عيب . ص ٤٧

الحكم ٣ :

١ - تفتيش : منزل ، دخوله ، أحوال
إياحه ، إجراءات جنائية م ٥ . تعقب متهم
بقصد تنفيذ أمر قبض عليه . حاله الضرورة .

ب - مواد مخدرة : قصد جنائي ، قصد
اتجار ، محكمة موضوع ، حكم ، تسييبه ، عيب ،

ثابته عليها .

ب - أدلة : تساندها ، مواد جنائية ، سقوط دليل أو استناده . إدانة ، إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة .
ص ٥٠

الحكم ٨ :

١ - دفاع : إخلال بحقه ، محاكمة ، إجراءاتها
تقضى ، طعن ، أسبابه : لزجاج المحكمة المحصوم
بملاحظات تم من وجه الرأي الذي استقام لها .
ب - حكم : تسبيب ، عيب ، مدى التزام
المحكمة ببيان أسباب ، أخذها بما تظن له
من أقوال الشهود .

ج - أدلة حق محكمة الموضوع في استخلاص
واقعة .
ص ٥٠

الحكم ٩ :

منهم ، محضر : استخراج مواده ، جريمة
استخراج موادها بدون ترخيص ، طبيعتها .
ق ٨٦ لسنة ١٩٥٦ أموال الدولة . ص ٥١

الحكم ١٠ : ٢٤ من فبراير ١٩٦٤ .

دعارة : ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ م ١٢٢ و ٧
ارتكاب القحشاء بالفعل . ص ٥٢

الحكم ١١ :

١ - محكمة جنايات : تشكيلها ، بطلانها ،
جمعية عومية بمحكمة الاستئناف ، اختصاصها ،
ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية م
٢٦٠ إجراءات جنائية م ٢٦٦ و ٢٦٧ .

ب - حكم : تسبيب ، عيب ، محكمة مدنية ، وع
شاهد ، تجزئة أقواله . ص ٥٢

الحكم ١٢ :

استئناف : حق المتهم فيه . عقوبة محكوم بها
مقدارها ، حق نيابة فيها تبديه من طلبات
للمحكمة ، لإجراءات جنائية م ١٠٢ و ٢ قبل
تعديلها بالقانون ٢٠٧ لسنة ١٩٦٢ ص ٥٢

الحكم ١٣ :

غش : جين ، علم المتهم بالنش ، قرينة قانونية
٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ م ٢
قابليتها لإثبات العكس ، جريمة غش ، ركن
معنوي . ص ٥٢

أبريل ١٩٦٣

الحكم ١٤ : ٨ من أبريل ١٩٦٣ : تطلعات محامين

محاماة : قيد بمجدول المحامين ، وشروطه .
سيرة مجردة ، ذمة ، شرف . ق ٩٦ لسنة
١٩٥٧ م ٤/٢ . ص ٥٤

الحكم ١٥ : أول أبريل ١٩٦٣

١ - محامى المتهم الموكل : تخلفه عن الحضور ،
حضور محام آخر عنه وسماع المحكمة
مرافقته ، دفاع إخلال بحقه .

ب - إستعداد المدافع عن المتهم : تقديره ،
سكوت المحامى المنتدب عن إبداء ما يبدل على
عدم تمكنه من الاستعداد بالدعوى دفاع ،
إخلال بحقه ، قانون ، مخالفته .

ج - منجز : تحمل عنه ، قبض ، جريمة
متلبس بها ، حكم ، استئناف ، فساد ،
قانون ، مخالفته . ص ٥٥

الحكم ١٦ :

١ - دفاع : سماعه ، تحقيقه ، إعراض عنه .

ب - معاذة : طلب لإجرائها ، إثباته أمام محكمة النقض ص ٥٥

الحكم ١٧ :

حكم تسبب ، عيب ، اشتباه براءه ، شرطا الحكم بها . ص ٥٦

الحكم ١٨ :

١ - حكم : تسبب ، عيب ، دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفعل فيها .

ب - دعوى جنائية : دفع ، انقضائها ببعض المدة ، عدم تعديده تاريخ وقوعها . قصور . ص ٥٦

الحكم ١٩ : ٢ من أبريل ١٩٦٣

١ - قطن : شراء محصوله ، ق ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن شراء محصول القطن ق ١٣٠ لسنة ١٩٥٤ ، دلم الجاني بالفعل الموثم قانونا تعود من التحقق من سلامة عملية الشراء . مثل .

ب - غرامة : تعددها ، أثره على توقيع العقوبة على كل مرتكب للجريمة ، هما يتعدى الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة .

ج - إدخال شخص في الدعوى . تمسك الطاعن به .

د - محكمة الموضوع سلطتها في وزن عناصر

الدعوى واستنباط مستفادها منها . استغلالها بالبت فيه بلاعة ب عليها .

هـ - حكم . رد على دفاع بعيد عن حجة الصواب . ص ٥٧

الحكم ٢٠ :

اختصاص : تنازع سلب . نقض ، سلطة محكمة النقض تعين الجهة المختصة طعن ، جوازه ص ٥٨

الحكم ٢١ : ٨ من أبريل ١٩٦٣

١ - تفتيش : دفع بطلان .

ب - تلبس : قبض تفتيش .

ج - مادة مخدرة : حيازتها .

د - حكم : تمهده استقلاله عن الركن المادى لجريمة إحراز المخدر .

هـ - واقعة : جوهرها ، حكم .

و - محكمة موضوع : شهود ، وزن أقوالهم المجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض . ص ٥٩

الحكم ٢٢ :

معارضة : إستفاد محكمة أول درجة - لايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد ، إنتهاء المحكمة الاستئنافية إلى وقوع بطلان في الإجراءات ، أثره في الحكم . قضاؤها بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم ، تصحيح البطلان والحكم في الدعوى : ق إجراءات جنائية م ١٤١٩ / ٦٠ ص ٦٠

الحكم ٢٣ :

حكم : تسبب ، عيب . إصابات ، طرقه ، مضاهاة . تزوير . ص ٦١

الحكم ٢٤ : ٩ من أبريل ١٩٦٣

١ - تزوير : أوراق رسمية ، أركانه . وثيقة زواج طلاق . مانع شرعى .

ب - غرفة اتهام : طعن فى أوامرهما . إجرامات جنائية م ١٩٥ و ٢١٢ - ص ٦١

الحكم ٢٥ :

١ - شيك : طبيعة التأشير على الشيك باستئصال مادمع من قيمته الأصلية . حمله بذلك لتاريخين . فقدان مقوماته كأداة وفاة . انتقاله إلى أداة أتمان . خروجه من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات .

ب - دعوى مدنية . ولاية المحكمة الجنائية نظرهما . اختصاص . ثبوت أن الضرر ليس ناشئا عن الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لاشبهة فيها . ص ٦٢

الحكم ٢٦ :

١ - أسباب إباحة : دفاع شرعى . مسؤولية جنائية : حكم . تسبب ، عيب . عقوبات م ٢٤٦ / ٢ ، منع الحيازة بالقوة . تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته إمكان رجوع إلى السلطة الدامة للاستعانة بها فى المحافظة على الحق . ص ٦٣

الحكم ٢٧ : ٢٢ من أبريل ١٩٦٣

١ - اختلاس : أموال أميرية . موظفون غوميون . عقوبات م ١١٢ ، موظف أو مستخدم مجهولون عقوبات م ١١ جندى القوات المسلحة ،

مسؤوليته عما يكون تحت يده من أموال أو ميات سالت إليه بسبب وظيفته .

ب - سرقة : اختلاس بائتراع المال من حيازة شخص آخر خلسة ، أو بالقوة بنية تملكه . ثبوت النية لدى الحائز .

ج - إغفاء أشياء : متحصلة من جنابة ؛ اشتراك . شريك . فاعل أصلى ، عقوبة نقض ، طعن ، مصلحة فيه . عقوبات م ٤٤ مكررا ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠ . ص ٦٤

الحكم ٢٨ :

رشوة : حكم تسبب ، عيب . إخلال بواجبات الوظيفة . تماطى الموظف مقابلا على هذا الإخلال . من عرض عليه الجمل لهذا الغرض . عقوبات م ١٠٤ . ص ٦٥

الحكم ٢٩ :

حكم إدانة : تسبب عيب . تبيان أدلة اثبتت وذكر مؤداه . إغفاله شهادة أحد الشهود التى أستند إليها . ص ٦٦

الحكم ٣٠ :

حكم : تسبب عيب . سلاح ، ششخنة . عقوبة ، تطبيق المحكمة للمادة ١٧ عقوبات ونزولها إلى الحد الأدنى العقوبة طبقا للوصف الذى أخذت به . الاعتراض بأن العقوبة لا تقضى بها هى للقررة لجريمة إحراز الأسلحة غير المششخنة . ص ٦٦

الحكم ٣١ : ٣١ من أبريل ١٩٦٣

١ - دتارة : ق ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة م ٢٦١ صور التعريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى سواء . الأنثى التى

الدعوى لإعلان شهود الإثبات ثم عدل لها عن هذا القرار . قرار تحضيري لا ترد عنه حقوق الخصوم .

ج - حكم : تسيب ، عيب ، بحكمة ثاني درجة ، تحقيقاتها ، شهود أول درجة ، سماعهم . ص ٦٩

الحكم ٣٤ : ٢٠ من أبريل ١٩٦٣
قتل خطأ : مسؤولية جنائية . مسؤولية صاحب البناء . مسؤولية المقاتل . حكم . تسيب ، عيب . ص ٧٠

الحكم ٣٥ :

أ - مواد مخدرة : جلبها ، الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، احتفاظ كل إقليم بحدوده الجركية على الرغم من قيام الوحدة بينها . استخلاص الحكم من عناصر الدعوى الساتفة أن قتل الجواهر المخدرة من الإقليم السوري إلى الإقليم المصري قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات إزاله على الطاعن العقوبة المقررة لهذه الجريمة . وهي واحدة في المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ .

ب - واقعة : بحكمة موضوع ، تبين الواقعة على حقيقتها ، أدلة ، تساندها ، عقيدة القاضي ، تكوينها .

ج - دفاع : رد عليه مستفاد دلالة من أدلة التثبت الساتفة التي أوردتها الحكم . ص ٧٠

الحكم ٣٦ :

أ - تنظيم : بناء . عدم قانون . سريانه من حيث الزمان . قانون أصلح . نقض ، سلطة بحكمة النقض ، طعن ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون

تمارس الدعارة ، والتي تهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الإنفاق المالي بشئ سبيله سواء أكان كليا أو جزئيا . سماح الطاعن لمهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص . اعتباره تسهلا للجناية بمرورته العامة . خضوعه لحكم المادة الأولى . معاقبة الطاعنة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى .

ب - أماكن مفروشة : أحواله ، خطافي تطبيق القانون وتأويله . عقوبة . نقض ، طعن ، ق ١٠ لسنة ١٩٦١ م ٩ ، منازل يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص بسكنائها مدة غير محددة ولها نوع من الاستقرار . ص ٦٧

الحكم ٣٧ :

أ - دعوى مدنية : إجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية محاكمة ، إجراءات جنائية م ٢٦٦ استأنف حكم في دعوى مدنية مرفوعة بالتبعية لدعوى جنائية ، فيما يخص بحقوقه المدنية وحدها ، إجراءات جنائية م ٤٠٣ ، سريان هذه القاعدة على التعويض الوقت .

ب - نقض : طعن . دعوى مدنية لإنفاق .

الحكم ٣٨ : ٢٩ من أبريل ١٩٦٣

أ - قتل خطأ : خطأ ، رابطة سببية . حكم ، تسيب ، عيب ، تدليل . سيارة ، لإضادة التور الخاني ليلا للسيارة حال وقوفها بالطريق العام ، البيان الممول عليه في الحكم :

ب - محاكمة : إجراءاتها : شاهد ، استثناء عن سماعه ، شرط ، سكوت الطاعن أو المدافع عن طلب سماع الشهود ، تدليل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم . تأجيل المحكمة

٢٥٦ لسنة ١٩٥٤ م ١٦ و ٢٠ ق ٥ لسنة ١٩٩٢ م
 م ١٦ و ١٣ ، قرار وزاري ١٦٩ لسنة ١٩٦٢
 بشأن لائحته التنفيذية. استكمال أو مدم الأعمال
 المخالفة . ص ٧١

الحكم ٣٧ :

١ - حكم : تسبب، عيب، بحكمة موضوع
 شاهد، تدخل في روايته وأخذها على وجه مخالف
 صريح عبارتها .

ب - واقعة : استخلاصها من أدلتها
 وخاضرها . شرط ذلك ص ٧٢

عقوبة ق ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم أعمال
 البناء والمدم م ٧٥٥ ق ٧٨ لسنة ١٩٦١ ،
 إنفاذ القانون الأول والعقوبات التي نصت عليها
 المادة ٧ منه فيما عدا عقوبة الترامه . قانون أصلح
 للمادة ٥ عقوبات تقض الحكم تقضا جزئيا
 وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبات ألغاه
 القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .

ب - بناء : إقامته على طريق يقل عرضه
 عن ستة أمتار ق ٦٥٤ لسنة ١٩٥٤ م ١٦ و ٢٠ .

ج - هدم : أعمال مخالفة، استكمالها . ق

النقض المدني

إدعاء ملف الدعوى . بطلان . ص ٧٥

الحكم ٤١ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وماؤها ،
 تقدير حكمي . بطلان . ق ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ .
 ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٥٥ . ص ٧٥

الحكم ٤٢ : ٦ من فبراير ١٩٦٤ .

١ - حكم : طعن، خصم فيه ، استفاد خصم
 لم يطعن في اليعاد، تجزئة . مرافعات م ٢٨١/٢ .
 ب - قوة شيء محكوم فيه : إثبات ، حكم ،
 تدليل حبيب . أسباب .
 ج - دعوى : خفية . وارث ، تمثيله باقي
 ورقة التركة . ص ٧٦

الحكم ٤٣ :

جائزة : ثمار ، تملكها ص ٧٧

فبراير ١٩٦٤

الحكم ٣٨ : ٥ من فبراير ١٩٦٤
 ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وماؤها ،
 تقدير حكمي . مرسوم بقانون ٢٤ لسنة ١٩٥٢
 ص ٧٤

الحكم ٣٩ :

١ - عمل : إصابة : عجز ، إثباته . بحكمة
 موضوع . مرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ م
 ٥ : تأجدة تطبيقية ، إغفالها .
 ب - عقد : عمل : فسخه . بحكمة موضوع .
 ج - مكافأة : نهاية خدمة ، إدخار : عمل ،
 عقده ، ابتداءه ق ٣١ لسنة ١٩٤٤ م ٣٩ .
 ص ٧٤

الحكم ٤٠ :

حكم : تسبب : حكم آخر ، إحالة إلى أسبابه ،

حسابات منظمة في السنوات ١٨٤٧ إلى ١٩٥١ .
ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ص ٨٠

الحكم ٥٠ : ٢٠ من فبراير ١٩٦٤
حكم : تدليل ، عيب . مسؤولية تبصيرية ،
مسؤولية حارس الشيء . مدني ١٧٨ .
ص ٨١

الحكم ٥١ :
١ - إثبات : طرق : كتابة ، أوراق رسمية ،
إقرار قضائي .

ب - ورقة : تقرير المحكمة لإلام الخصم
بتقديمها ، عدول عنه . مرافعات م ١٦٥ .
ج - حكر : عتكر : حقه . حيازة قادم ،
مكسب ، حيازة وقتية ، حيازة عتكر أرض
عتكره . ص ٨١

الحكم ٥٢ :
نقض : طعن : حكم فيه ، نقض حكمة .
ص ٨٢

الحكم ٥٣ :
١ - دعوى : تكوينها . نقض : طعن : أسباب ،
سبب جديد . قانون ، مخالفة ، قانون ، واجب
التطبيق .

ب - عقد : تكييف . عقد إداري .
ج - تنفيذ عيني : عقد إداري . ص ٨٧

الحكم ٥٤ :
١ - استئناف : إعلانه ، بطلان ، نظام عام .
مرافعات م مكرور ق ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ ، ق ١٠٠
لسنة ١٩٦٢ مرافعات ١٤٠ .

ب - حكم : طعن ، خصم ، تهمة . تضامن
مرافعات م ٣٨٤ .

الحكم ٤٤ :

١ - عقد : إداري : تكييفه .
ب - غرامة : تأجير استحقاقها ، إطفاء
منها ، شرط جزائي . قوة قاهرة .
ج - تنفيذ عيني : عقد إداري . ص ٧٧
الحكم ٤٥ :

موظف : مجلس بلدي ، سن قاعد . ق ٥
لسنة ١٩٠٥ م ٦٧ ، قرار وزاري ٢٨ من أغسطس
١٩١٥ م ٨٢ . ص ٧٨

الحكم ٤٦ :

دعوى : تقدير قيمتها ، دعوى تصفية شركة
رسم قضائي . شركة . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .
ص ٧٩

الحكم ٤٧ :

١ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ،
وعاؤها ، مقدأة ، تصفيتا .

ب - وحدة نشاط : سنة مقبسة ، اشتغالها
على أرباح رأسمالية وأرباح تصفية . مرسوم
بقانون ٢٤ لسنة ١٩٥٢ . ص ٧٩

الحكم ٤٨ : ١٢ من فبراير ١٩٦٤

١ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ،
وعاؤها ، تقدير حكلي ، مرسوم بقانون ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ .

ب - أرباح : رأسمالية ، اشتغال أرباح سنة
١٩٤٧ عليها . ص ٨٠

الحكم ٤٩ : ١٩ من فبراير ١٩٦٤

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، عاؤها ،
تقدير حكلي ، مرسوم بقانون ٢٤ لسنة ١٩٥٢ .

ج - عقد : رضاء ، عيبه ، تدليس . محكمة موضوع .

د - إثبات : طرقه ، إقرار غير قضائي ، ورقة عرفية . ص ٨٣

حكم ٥٥ :

أ - نقض : طعن ، خصوم . دعوى .

ب - برصة : عقديع قطع تحت سرقاطلع خيار للمستوى في التغطية . أثر التغطية . بيع .

ج - حقلن : عقديعه تحت سرقاطلع . قطع على عقود بيع ق ٨٤ لسنة ١٩٥٩ م . مرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ . قرار وزير المالية ١٧ في ١٧ من فبراير ١٩٥٢ م . ص ٨٤

أكتوبر ١٩٦٣

الحكم ٥٦ : ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٣

أ - أحوال شخصية : مصريون مسلمون ، هداية خطبة . رجوع ، مدني م ٥٠٠ .

ب - سبة : رجوع فيها ، استردادها . أحوال شخصية . شبكة .

ج - عقد . أركانه . سبب .

د - حكم : قضييب . عيب ، تدليس . مناقشة شهرد استند الحكم الابتدائي إلى أقوالهم ، مانع أدبي . مهر ، دليل كتابي في إثبات وقعه . ص ٨٦

الحكم ٥٧ :

أ - نقض : طعن ، إعلانه ، صفة اسم مثل الشركة ، خطأ فيه .

ب - مسؤولية : شخصية : متبوع عن

أعمال تابعه رابطة التبعية ، وحرية مشروع في اختيار تابعه ، سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه مدني م ١٧٤ . سفينة ، مرشد ، مظهر ، تبعيته . ريان .

ج - مسؤولية . ملاحه . قناة السويس . مضمون ، حقه في الرجوع على متعهد الضمان . التزام . ص ٨٧

الحكم ٥٨ :

أ - إثبات : أمر مقضي ، حجيته . دعوى ، دفع بعدم جواز نظرها الدعوى . سبب ، اختلافه في التصديق .

ب - وصية : وارث . إرث ، تحيل على أحكامه . مورث ، تصرفاته ، طعن فيها . نظام عام . ص ٨٨

الحكم ٥٩ : ٣٠ من أكتوبر ١٩٦٣

حجر : إداري . مرافعات م ١٥٩ ، مدني سرياتها . ص ٨٩

الحكم ٦٠ :

ضريبة : أرباح استثنائية ، وعاقها . ربح استثنائي خاضع للضريبة ، تعديده . ص ٨٩

أحوال شخصية

الحكم ٦١ :

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاقها . تقدير أولي . ص ٩٠

الحكم ٦٢ :

وقف . واقف ، شرطه . استحقاق في الوقف . ص ٩٠

الحكم ٦٣ .

وقف . على غير الخيرات ، إلغاؤه ، أيلوئه
للمستحقين فيه . استحقاق ، منازعة . ق ١٨٠
لسنة ١٩٥٢ . ص ٩٠

الحكم ٦٤ : ٣١ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - إبتات ، بالكتابة . أحوال شخصية ،

أوراق عرقية ، بصفة إعتناء .

ب - محكة موضوع . سلطانها في تقدير
دليل . تزوير . مضاماة .

ج - حجية . حجية .

د - ورقة رسمية . توقيع عليها ، سجيته .
ص ٩١

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٦٥ . ٢٣ من نوفمبر ١٩٦٣

استيراد وتصدير : سجل المستوردين ، سجل
المصدرين ، قيد ، شروطه ، ق ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ ،
ق ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ ، قرار وزاري ٧٢٤ لسنة
١٩٥٩ ، قرار وزاري ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ .
شريك متضامن . ص ٩٢

الحكم ٦٦ : ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - عقد إداري : غرامة تأخير .

ب - غرامة تأخير : ضرر ، اقتراحه .

ج - مهندس : التزام مقاول باستخدامه
في موقع العمل . ص ٩٢

الحكم ٦٧ : ٧ من ديسمبر ١٩٦٣

دعوى : سماحها . حراسة عامة على أموال
الأجانب ، ١١٧ لسنة ١٩٥٩ ، أمر عسكري
نوه ب لسنة ١٩٥٦ . ص ٩٣

الحكم ٦٨ : ٢١ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - ترخيص : توزيع مواد تمويلية ، سجيته .
ب - تموين : مرسوم بقانون ٩٥ لسنة
١٩٤٥ بشأن التموين . تاجر ، وقفه . ص ٩٣

الحكم ٦٩ :

١ - موظف : تأديب ، جريمة جنائية ،
جريمة تأديبية ، مدى تقيد المحكة الإدارية بما
تقتضيه المحكة الجنائية .

ب - زوج : رضاه عن أعمال زوجته
المشتبهة في منزلها ومشاركته تمآرها ؛ إنحراف خلقه ؛
سلوك قديم . ص ٩٤

الحكم ٧٠ : ٢٨ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - مخالفة إدارية : اختلافها عن الجريمة
الجنائية موظف ، تأديب .

ب - قرار إداري : أسبابه ، استبعاد
سيه . ص ٩٤

الحكم ٧١ :

تقرير سرى : موظف ، مواظبة ، إجازة ،
إسراف في طلبها . ص ٩٤

الحكم ٧٢ :

أ - عقد إدارى : قرار صادر استناد اليه ،
منازعة فيه ، محكمة قضاء إدارى ، اختصاصى
وقف تنفيذ طلب فرعى مستجبل .

ب - منازعة مستعجلة : عقد إدارى :
شطب اسم المتعهد .

ج - عقد إدارى : فسخته ، تأمين ، مصادره ،
سجل المتعهدين القبولين لدى الإدارة ، شطب

اسم متحد .

د - حكم : حجته . أئرحكم جنائى بالبراءة
على القضاء الإدارى .

ه - تنازل : عقد إدارى ، تماقد من
الباطن ، موافقة الإدارة . قرار وزير المالية ٥٤٢
لسنة ١٩٥٧ بلائحة المناقصات والمزايدات .
ص ٩٥

الحكم ٧٣ :

معاش : موظف ، تأديب ق ٥ . لسنة
١٩٦٣ تأمينات ومعاشات ، سريانه .
ص ٩٦

محكمة القضاء الإدارى

الحكم ٧٤ : ١٣ من فبراير ١٩٦٣

تقرير سنوى : سرى ، درجة ، ضعف ، محكمة ،
رأيتها ، مداها . ص ٩٧

الحكم ٧٥ : ٢٠ من فبراير ١٩٦٣

أ - درجة : سادسة كتابية ، سادسة إدارية ،
نقل . ق ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١
م ١١١٥١٩١٩١٥١٢١٤٧٥٤ .

ب - جمارك : موظف ، أقدمية ، نقل من
درجة سادسة كتابية إلى سادسة إدارية . ق ٤٥
لسنة ١٩٦١ م ٢ . ص ٩٩

الحكم ٧٦ :

قرار تأديب : تهمة ، علم ، توجيهها ، عيب ،
مخالفة القانون . ص ١٠٢

الحكم ٧٧ :

التزام : إسقاطه : مؤسسة خطوط القاهرة ،
أبوردجية ، ق ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن التزامات
النقل العام للركاب بالسيارات فى مدينة القاهرة ،

ومؤسسة نقل العام لمدينة القاهرة قرار إدارى
ضمنى . فصل ضمنى ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ق ١١٣
لسنة ١٩٥٨ . بطلان لانتظام سبب القرار .
ص ١٠٣

الجمعية العمومية للقسم الاستشارى

الحكم ٧٨ : ١٣ من مارس ١٩٦٣

أ - معاش : جامعة ، هيئة تدريس ، مدة
خدمة سابقة ، ضمها ، ق ٩٣ لسنة ١٩٥٣ . ق
٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

ب - معاش : جامعة ، هيئة تدريس ، مدة
خدمة سابقة على وظيفة مؤقتة أو درجة
شخصية ، ضمها .

ج - معاش : مدة خدمة سابقة ، طلب
ضمها . ص ١٠٦

الحكم ٧٩ :

عقد إدارى : محجر ، استئلا ، مرفق عام ،
وقانون عام ، قانون خاص ، الإجازة : لإجلاء :
ص ١٠٦

الحكم ٨٠ : ٢٧ من مارس ١٩٦٣

بدل تمثيل : موظف ، راب ، نعب

ص ١٠٧

الحكم ٨١ :

نميد : ملاوة دورية ، جامعة ، دكتوراه .

ص ١٠٧

حكم ٨٢ :

خدمة عسكرية : ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ م

١٥٧ و ٢١١ ق ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ ، قوميون

طبي . ص ١٠٧

الحكم ٨٣ :

١ - خدمة موظف : انتهاء ، تمينه ، بقرار

جمهوري في إحدى المؤسسات العامة والشركات ،

تكتيكة .

ب - معاش : ق ٢٧ لسنة ١٩٢٩ م ، ٢٠ م

م رسوم بقانون ٩ لسنة ١٩٥٧ ص ١٠٨

الحكم ٨٤ :

أهيب : كاتب نيابة ، ق ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام

الضمان ٧٨ ، نائب عام ، عام عام .

ص ١٠٨

الحكم ٨٥ : ١٣ من أغسطس ١٩٦٣

أستاذ معهد : أستاذ جامعي ، ق ١٢٥ لجنة

١٩٦١ بحظر تعيين أي شخص في أكثر من

وظيفة . أستاذ غير متفرغ ، ق ١٨٤ لسنة ١٩٥٨

بشأن تنظيم الجامعات ق ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم

التكليات والمعاهد العالية . ص ١٠٩

الحكم ٨٦ :

١ - ضريبة : عقار مبنى ، ق ١٢٩ لسنة

١٩٦١ بتعديل ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وعازها ،

دفتر حصر ، تعديل ، بياناته .

ب - عقار مبنى : ضريبة ، سعر تصاعدي ،

لجنة تقدير ، مجلس مراجعته . ص ١٠٩

الحكم ٨٧ :

نقل : من كادر خاص إلى عام ، من الحكومة

إلى مؤسسة عامة ، وبالعكس ، تمينه .

ص ١١٠

الحكم ٨٨ :

تأمين : صندوق التأمين الحكومي ، قرار

مجلس وزراء في ٨ من فبراير ١٩٥٠ بلائحة لإنشاء

صندوق تأمين حكومي بضمان أرباب المهد .

عهدة ، مذكرة سفر ، استشارة سفر .

ص ١١١

الحكم ٨٩ :

تقادم : استرداد ماذفع ، مدق م ١٨٧ .

ص ١١١

الحكم ٩٠ :

١ - ملاحة داخلية : مرسى أثر النبي ، ق

١٣٠ لسنة ١٩٥٧ م ، ٥٠ م ق ٢٣١ لسنة ١٩٥٨

بإلغاء مؤسسة عامة لشؤون النقل المائي .

ب - مرسى : لإنشائه ، إدارته ، صيافته ،

رسومه ، ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ م ٢٩

ص ١١١

الحكم ٩١ :

مؤسسة عامة : معدل الرمد التذكاري ، ق
٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، مؤسسة خاصة ذات فع
عام . ص ١١٢

الحكم ٩٢ :

مكافأة تشجيعية : صراف مصاحبة أموال
بنك تسليف زراعي وتماون ، مستحقاته ،
تحصيلها . ص ١١٢

قضايا الاختصاص

الحكم ٩٣ : ٢٤ من مارس ١٩٦٤

١ - مسؤولية خطأ ، عمل إيجابي ، سلب ،
واجب ، امتناع .

ب - نقل برى بالسيارات : مؤسسة عامة ،
ق ٦٩ لسنة ١٩٦٠ ، موظفوها ، شخصية
أختيارية .

ب - خفي : واجب ، قصوده عن منع تعد ،
امتناعه عن استعمال سلاح ، خطأ جسيم ، واجب
وظيفة ، انحراف . ضرر ، مساعدة على وقوعه .

ج - شركة أتوبيس للترفية : الالتزام نقل
عام ، اسقاطه ، ترخيص ، الفاؤه تأمينها . مال
عام ، امتيلاء بنهر حق ، ق ١٧٠ لسنة ١٩٦٢ ،
ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

ج - إهمال : جسيم ، خطأ عمدي . مسؤولية ،
تقديرها ، خطأ مهد لوقوع جريمة .

د - الالتزام : بإدارة مرفق عام ، ق ١٢٩
لسنة ١٩٤٧ ، مرفق عام ، ملكيته بعد إبولته
إلى مؤسسة عامة . موظفوه .

ص ١١٤

الحكم ٩٤ : ١٤ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - مؤسسة عامة : شخص ممنوى من
أشخاص القانون العام ، ق ٢٣ لسنة ١٩٥٧ ،
موظفوه ، أمواله ، مؤسسة اقتصادية .

هـ - اختلاس : رشوة ، موظف عمومى ،
عقوبات م م ١١١ ، ١٩٩٠ . ص ١٢٠

قضاء الحاكم الكلية

- الحكم ٩٥ : ٢٠ من أكتوبر ١٩٦٣
- أ - عقد إيجار : تكييفه : ق ١٧١ لسنة ١٩٤٧ ، تطبيقه ، ق ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، ق ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .
- ب - دائرة لإيجارات : اختصاص ، منازعة إيجارية . ص ١٢٧
- الحكم ٩٦ : ١٨ من نوفمبر ١٩٦٣
- أ - ثمار : استحقاقها للحائز ، شرطه ، ثمار مدنية ، أحجرة منزل ، حائر ، ثمار لم يصلها . حسن نية . إعلانه ، الحائز يبيعون حيازته في صحيفة الدعوى م ١٨٥٢ / ١٨٥٣ / ٩٧٨٣ و ٢ .
- ب - ثمار المبيع : استحقاقها للبائع ، مواعده . تسجيل صحيفة دعوى صحة تعاقد .

قضاء الحاكم الجزئية

- الحكم ٩٧ : ٤ من أبريل ١٩٦٤
- أ - كيبالة : إنشاءها . مسحوب عليه ، قبوله . سبب أصل . التزام صرف . وفاة ، معارضته فيه . قاعدة ، الاستقلال ، سرقة كيبالة : ضياعها . حامل حسن النية . دفع في مواجهة الحامل ، دفع في مواجهة الساحب . تجاري م ١١٥ ، ١٢٠
- ب - وفاة : كيبالة دين أصل . دين صرف . دفع مستند من العلاقة الأصلية . علاقة صرفية . دفع ، سبق الوفاة . ص ١٣١
- الحكم ٩٨ : ٢٩ من سبتمبر ١٩٦٣
- أ - سند شحن : معاهدة بروكسل م ٨ / ٣ مسؤولية ناقل ، اتفاق على إعفائه منها . نظام عام .
- ب - عرف : ركة
- ج - تعويض : ضرر ، مدني م ٢٢١
- الحكم ٩٩ : ٧ من نوفمبر ١٩٦٣
- أ - معاهدة بروكسل : تطبيقها ، سند شحن .
- ب - ناقل : مسؤوليته عن هلاك أو تلف ، سقوطها بمضي للبدن ، أمر حال ١٣ من نوفمبر ١٨٨٣ . ق ١٨ لسنة ١٩٤٥ ، مرسوم ٢١ من يناير ١٩٤٤ . ص ١٣٥
- الحكم ١٠٠ : ٤ من أبريل ١٩٦٤
- أ - نقل بحري : مسؤولية ناقل بحري ، قانون تجاري م ٩١ و ٩٢ و ٩٣ ، مسؤولية تماقدية م مدني م ٢١٥ . سبب أجنبي . هلاك بضاعة منقولة . خطأ مفترض . قرينة قانونية . قوة قاهرة . خطأ المرسل إليه ، التزام بتحقيق غاية . تسليم فعلي . إفراج عن البضاعة من العبارة البحرية .

ب - قضاء مستجمل : أصل الحق . وجه
دفاع موضوعي . وضع يد ، سبب القصد به .
ص ١٢٨
الحكم ١٠٢ : ٢٢ من فبراير ١٩٦٤
١ - دعوى : إثبات حالة ، تفرقة ، شرطها ،
مرافعات م م ١٨٥ و ١٨٨ .
ب - قاضي مستجمل : أصل الحق ، مسائل
به . ق ١٧٨ لسنة ١٩٥١ م ٣٦ ق ١٧ سنة
١٩٦٣ ص ١٤١

ج - ضرر : تمييزه ، أساسه . قيمة بضاعة
بمينا ، وصول . ص ١٢٦
د - حوالة : حق مستجمل أو احتالي أو
متنازع عليه . مدني م ٣٠٥ . ص ١٢٦
الحكم ١٠١ : ٣ من نوفمبر ١٩٦٣
١ - منازعات زراعية : لجان الفصل فيها .
اختصاصها ؛ شرطه . ق ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ . ق
٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ . مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ . ق ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ . مساحة ، وجرة ،
تكاليف زراعية . سلف .

ثالثاً - التشريعات

قرارات رئيس الجمهورية

قرار ٢٩٠٤ : الخاص بتنظيم نقل القطن
المحلولج ، بإلغاء المرسوم الصادر في ١١ من يوليو
١٩٣٥ . ص ١٨

قرار ٢٩٠٥ : بتنظيم المؤسسة المصرية العامة
للإسكان والتعمير . ص ١٨

قرار ٢٩١٠ : بأخذ مبلغ ٦٥٠٢ من الاعتماد
المخصص للإعانات الدولية . ص ١٩

قرار ٣١٢٤ : بفصل حامل بوزارة الضحية .
ص ٢٠

قرار ٣١٤١ : بإضافة مادة برقم ٣٠ مسكور
إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٥٧
بمنظم الشراء والبيع الخاص بالحياة العامة
لشؤون الاسكان الحديثة . ص ٢٠

١٩٦٤

قرار ٢٢٧٤ : بتعديل القرار الجمهوري ١٩٥٦
لسنة ١٩٦٢ بمرين أحكام القرار الجمهوري
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالجمعيات التعاونية
التي تساهم فيها الدولة ص ١

قرار ٢٨٥٢ : بتعيين رئيس لمحكمة التفتيش .
ص ٢

قرار ٢٨٥٢ : بتعيينات وتنقلات وانتدابات
المحاکم والنيابات . ص ٣

قرار ٢٩٠١ : بتعيين نائبين لرئيس محكمة
التفتيش . ص ١٧

قرار ٢٩٠٢ : بتعيين وكلاء لوزارة الخزانة
ص ١٧

بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين
الدبلوماسي والاقتصادي . ص ٢٣

قرار ٣١٤٦ : بحذف المادة الرابعة من مرسوم
تنظيم صناعة المارجرين وتجارته . ص ٢٤

قرار ٣١٤٧ : بتفكيك مجلس إدارة المؤسسة
المصرية للتعاونية الزراعية العامة . ص ٢٤

أمر : بتعيينات بحكم أمن الدولة ص ٢٥

قرار ٣١٤٣ : باعتبار الحياة العامة النقل
البري مؤسسة عامة في حكم القانون ٦٠ لسنة
١٩٦٣ ص ٢١

قرار ٣١٤٤ : في شأن نقل شركات النقل
العالم للركاب بالسيارات في الأقاليم إلى المؤسسة
العامة للنقل البحري للركاب بالأقاليم ص ٢٢

قرار ٣١٤٥ : في شأن تعديل المادة ٣٤ مكرر
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨

قرارات وزارية

مجلس الدولة

قرار ٣٢٩ بتعديل تعيين عدد المحاكم التأديبية
ودائرة اختصاص كل منها . ص ٢٦

وزارة الداخلية

قرار ١٤٤ : بشأن تعديل الفقرة الثانية من
المادة ٧٧ من القرار الصادر في ١٥ من ديسمبر
١٩٥٥ بتنفيذ أحكام قانون السيارات وقواعد
المروء . ص ٢٨

قرار ١٥٦ : في شأن تنظيم استعمال الأسلحة
النارية . ص ٢٩

قرار ١٧٩ : في شأن وثائق السفر التي تعرف
لبعض فئات من الأجانب وتذاكر المرور . ص ٤١

قرار ١٨٠ : بتنفيذ بعض أحكام القانون
رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة
الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة
والخروج منها . ص ٤٤

وزارة العدل

قرار : بتحويل بعض موظفي وزارة العمل
صفة مأموري الضبط القضائي ص ٢٢

قرار : بتحويل بعض موظفي الإدارة العامة
للاستيراد بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٢٣

قرار : بتحويل وكيل ومصرف إدارة التنفيذ
بجامعة الأزهر صفة مأموري الضبط القضائي .
ص ٢٣

قرار : بمنح صفة الضبطية القضائية للمساعدین
الفنيين بمديریات الإسكان والمرافق بالمحافظات
والمحاسن المحلية . ص ٢٤

قرار : بتحويل بعض موظفي مصلحة الشركات
صفة مأموري الضبط القضائي . ص ٣٥

قرار : بتحويل بعض موظفي وزارة التكوين
صفة مأموري الضبط القضائي ص ٣٥

وزارة العمل

- قرار ١٣٣ : بتعديل بعض أحكام القرار
١٤٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصرف في أموال
الغرامات التي تقطع من المال . ص ٧٥
- قرار ١٣٤ : في شأن تسوية المنازعات
المالية وديا . ص ٥٨
- قرار ١٤٠ : في شأن تعديل أحكام القرار
٩٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان العقوبات التأديبية وقواعد
ولإجراءات تأديب العمال . ص ٦٠
- قرار ١٤١ : في شأن الشروط والأوضاع
التي تتبع في تشكيل وتنظيم الاتحادات المحلية للعمال .
ص ٦١
- قرار ١٦٠ : في شأن تشكيل لجنة للبت في
الخلافات الناشئة عن تطبيق المادة ٨٩ من قانون
التأريعات الاجتماعية . ص ٦٢

- قرار ١٨١ : في شأن وثائق سفر اللاجئين
الفلسطينيين . ص ٤٧
- قرار ١٨٢ : في شأن تسليم طلبات جنسية
الجمهورية العربية المتحدة . ص ٤٨
- قرار ١٨٣ : في شأن لجان قوائم المنوحيين
ص ٤٩
- قرار ١٧٤ : بتحديد رسم شهادة جنسية
الجمهورية العربية المتحدة . ص ٥٣
- قرار ١٨٥ : في شأن تحديد الأماكن
المخصصة لدخول الجمهورية العربية المتحدة والخروج
منها . ص ٥٤
- قرار ١٨٦ : في شأن حصول الأجانب على
إذن لمغادرة أرضي الجمهورية العربية المتحدة
ص ٥٥
- قرار ١٩١ : في شأن الحصول على إذن
وتأشيرة لمغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة .
ص ٥٦

المحاماة

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن

تطور اللغة العربية في ثلاثين عاما

للاستاذ الدكتور رياض شمس المحامي

المحامون عامة ، ورجال القانون بصفة عامة ، هم أولى الناس بالسبق إلى إعلانه شأن اللغة العربية في أقطار الدنيا قاطبة ، ولا سيما في ديار العرب ، وأمصارهم .

أليس المحاماة هي صناعة الإقناع بالكلمة المقولة ، أو الكلمة المكتوبة ؛ ثم أي اللغات أقدر على تحقيق هذه الغاية من لغة الضاد ، التي أنزل بها القرآن الكريم ، وهي أجل اللغات وأعرقها ، وأغناها بالمعاني والقيم .

ولأنه لمن حسن حظ المحامين ، ورجال القانون العرب ، أن يعيشوا في عصر تزدهر فيه لغتهم ، بفضل العناية المبذولة في مختلف نواحي النشاط المحلي ، والخارجي . كيف لا ! واللغة العربية ركن أساسي من أركان الوحدة العربية المرموقة .

والمحامون ، ورجال القانون العرب ، هم صفوة المثقفين في العالم العربي ؛ ورسالة المحاماة ليست مقصورة على الدفاع عن حقوق الموكلين وحدهم ، بل تشمل الدفاع عن الحقوق والحريات في العالم العربي بأسره .

لذلك رأينا أن نوجه النظر إلى الجهود الموفقة التي لا يرحم يلطها بجمع اللغة العربية ، لكي تزيد مقبرة المحامين ورجال القانون العرب على الاضطلاع بأعبائهم في إقناع القضاة ، وعلى المساهمة بأوفر نصيب في تحقيق الوحدة العربية ، عن طريق إقناع لغة العروبة ، وإعلام شأنها ، وإعازتها ما هي أهل له من العناية والاحترار والتكريم .

وقد أتبع لنا أن نتابع في خلال الثلاثين عاما الماضية ، جهود بجمع اللغة العربية ، وما حققه الجمعون : المؤمنون بضرورة مساهمة اللغة لمقتضيات العصر ، وما استطاعوه من التيسير ، ودون الخروج على الأصول الثابتة ؛ مؤثرين الجمل الوسط ، والخطوة المتشددة ؛ ولا سيما الكتاب النفيس الذي أصدره الجمع أخيراً ، وضمنه قراراته منذ بدء انشقاقه في سنة ١٩٣٤ .

والجميعون في قراراتهم ، على حد قول السيد الأمين العام للمجمع ، يبرون عن صواب طائفة ،
وتحارب مروا بها : فقرارهم تواجه حاجة ، وقد ضرورة .

وهم يقيسون كما قاس الأراذل ، ويشتمون ، وينحتون ، ويعبرون ؛ ويحاولون إقامة هذا كله
على أصول ومبادئ : فيفتقدون القواعد ، ويحكمون الشروط والضوابط .

وقد أصدر المجمع نحو مائتي قرار في أقيسة اللغة ، وأوضاعها العامة ؛ والترجمة ، والتعريب ،
وكتابة الإعلام الأجنبية ؛ وفي وضع المعجمات ، والمصطلحات ؛ وفي تيسير النحو والصرف والكتابة
العربية .

ولأبأس من أن تبدأ هنا بإشارة عابرة إلى نشاط المجمع من حيث أقيسة اللغة وأوضاعها العامة ،
مبتدئين بالتضمنين .

التضمنين :

والتضمنين ، كما عرفه المجمع ، هو أن يؤدي فعل أو ما في مناه في التعبير ، يؤدي فعل آخر أو
ما في مناه : فيعطى حكمه في التعدية والالزوم .

وهو تعريف شامل لكلا التضمنين النحوي والبلاغي ، بعيد بقدر الإمكان عن مثار الاعتراض .
وقد كان الخلاف شديدا بين « الكوفيين » و « البصريين » ، والبلاغيين في تخريج التضمنين ،
وكيفية دلالة اللفظ على معنيين : وضعى ومضمن .

أما المتأخرون من النحويين ، الذين لا يوصفون « بكوفيين » ولا « بصريين » ، ومثلهم
البلاغيون ؛ فقد ذهبوا إلى مذاهب شتى في تخرجه على أصل من أصول الكلام العربي .

وقد قرر المجمع قياسية التضمنين ، لرفع الخلاف الذي كان فاشيا بين الأدباء والنقاد ؛ ولكنه
قيده بشروط استخلصها من كلام علماء النحو والبلاغة ، هي شروط المجاز نفسه ؛ إذ كان روح المجاز
منبتعا في أكثر ما قيل في تخريج التضمنين .

وقد أراد المجمع أن تكفل هذه الشروط استعمال التضمنين ، على مثال ما استعمله العرب ،
تحقيقا لفائدته ، باعتباره نوعا طريفا من طرق الإيجاز ، وأسلوبا من أساليب التوسع في الكلام ،
ورخصة عن التقييد بحرف التعدية دون حرف .

فاشترط المجمع أولا : أن تتحقق المناسبة بين الفعلين ، فلا يحمل الفعل معنى بعيدا عن معناه
الوضعي ، بل يجب أن يكون كلا المعنيين ، ينطويان تحت جنس يشملهما :

كقوله تعالى : « وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف ، أذاعوا به » .

ضمن «أذاعوا» معنى «تحدثوا» فعدي بالياء؛ والمعنيان متناسبان، يشملهما جنس قريب هو: «الإعلان» مثلاً. فيكون التقدير: أعلتهوا أو أعلتوا به.

واشترط المجمع ثانياً: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها الليس، وهو الركن الأقوى في التضمن، إذ لولا القرينة ما عرف أن الفعل توسع في معناه.

وأشهر القرائن، وأكثرها وروداً، حرف الجر الذي يتعدى به الفعل، ولم يلك من حقه أن يتعدى به: كاللام الداخلة على «من»، في قول المصلي: «سمع الله لمن حمده».

«فسمع» ينصب بنفسه ماقى معنى الكلام والصوت؛ فضمن «استجاب» فعدي باللام.

وكالمفعول لفعل أصله أن يتعدى بحرف جر، فعدي بنفسه، لتضمنه معنى فعل آخر يتعدى بنفسه كقوله تعالى: «ولم تلتفت فانتبهت به مكاناً قصياً» ضمن معنى «أت» فنصب «مكاناً».

وقد أوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمن إلا لفرض بلاغى، وهو الإيجاز: بأفهام معنيين معا بلفظ فعل واحد، لا بمجرد التوسع، وعدم التقيد بتعدية كل فعل بما يخصه من حروف الجر، فإن في ذلك الخطر كل الخطر بقض أساس من أهم أسس العربية.

ولا شك أن في قياسية التضمن، بشروطها التي استخلصها المجمع من كلام علماء النحو والبلاغة توسعاً على الناطقين بالعضاد، وتحقيقاً من غلواء الذين يقصرون الصواب على ماورد بالمعجم، ويرون أن الفعل الذي تمثل له المعجمات المطبوعة، على قلتها، متعدياً بنفسه، لا يجوز أن يستعمل قاصراً، أو متعدياً بحرف جر، ولو كان ياء التعدية والنقل.

أو أن ما تمثل له قاصراً، أو متعدياً بحرف جر خاص، لا يجوز أن يستعمل متعدياً بنفسه، ولو وقع في القرآن الكريم، والشعر القديم منها ينكرون أمثلة لأتخصى عدداً. لأنهم يزعمون أن ذلك كله سماح لا يجوز أن يقاس عليه غيره.

فهم لا يريدون الاعتراف بأن «في» تستعمل بمعنى «على»، إلا في قوله تعالى: «ولا صلبنكم في جنوب النخل».

وم يكسرون الوضع، فيجعلون الأمثلة الجزئية الواردة في المعجمات، قياساً؛ ويجعلون الكثرة الغالبة التي يلبسونها كل يوم في القرآن الكريم والشعر القديم، سبغية. مع أن المعجمات ليست كل اللغة، وأن أمثلتها ليست حتماً مقضياً على منع استعمال غيرها. وأن أصحاب المعجمات لا يترشحون في معجماتهم النص على الانفاظ القياسية، اكتفاءً بأقيسة الجواهر صرف، وأن المعجمات المطبوعة تعد على الأصابع ومالم يطبع لا تحصى المئات.

التولد:

وغرة موضوع آخر، ضرب فيه المجمع إسهم وإفر، هو المولد، نسبة إلى الميزلدين.

فالعرب الذين تنسب إليهم اللغة العربية ، هم عرب الجاهلية وصدر الإسلام ، إلى أواخر القرن الثاني في الأمصار ؛ وإلى أواخر القرن الرابع في الجزيرة العربية .

أما المولدون ، فهم الذين تعلموا العربية بالصناعة ، وهم من نشأوا بعد التواريخ المتقدمة . وقد أصدر المجمع قراراً ، قسم فيه المولد قسمين :

الأول : ما قبله المولدون بطريق التجوز والاشتقاق من معناه الوضعي اللغوي ، والذي حرف به في الجاهلية وصدر الإسلام ، إلى معنى آخر معروف : إما بين عامة الناس ؛ وإما بين خاصة منهم : كالكهوين ، والعروضيين ، والفقهاء ، والحاسبين والمهندسين .

وهذا الثقل جاء على أساليب القياس العربي ، فهو عربي مبين ، وهو عمدة الصنائع والمؤلفين والمترجمين وواضعي العلوم ، ومنه ومن العربي الأصل ؛ تكون اللسان الرسمي الفصح ، لسان الكتابة والقراءة ، والتعليم ، والإدارة . ولذلك فقد أجاز المجمع هذا القسم الأول .

والثاني : ما خرج فيه المولدون عن أقيسة كلام العرب : إما باستعمال لفظ أعجمي لم يعربه العرب . وقد أصدر المجتمع قراراً يميز استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة . على طريقة العرب في تعريبهم .

وإما بتعريف في اللفظ أو الدلالة . أو بهما معاً . ولا يمكن تخريجها على أصل من أصول اللغة الفصحى . وهذا ما يسمى أحياناً بالعامي . وأحياناً بالدارج . وأحياناً بالبلدي . فهو لحن وهجاء في الكلام العربي ، نقاومه ، ونسعى في نسخه . ومن أجل هذا الغرض وضعت علوم العربية .

وأما بوضع اللفظ ارتجالاً ، واختراعاً ؛ لا عن أصل عربي . والمجمع لا يميز هذا القسم الثاني في فصيح الكلام .

الألفاظ والأساليب الشائعة :

كذلك عن المجمع بالألفاظ والأساليب الشائعة . فتقرر تبنيها إن في الصحف والمجلات . أو في المسرح والإذاعة . أو الرسائل والكتب . واتخاذ قرارات فيها تنشر على الجمهور طبقاً لقانون المجمع . فتسد حاجة . وتحقق قسطاً من التهذيب والإصلاح .

ويدرس المجمع كل كلمة شائعة على ألسنة الناس ، على أن يراعى في هذه الدراسة أن تكون الكلمة مستساغة ، ولم يعرف لها مرادف عربي صالح للاستعمال .

ويقبل المجمع السماع من المحدثين ؛ بشرط أن تدوس كل كلمة على حديثها قبل إقرارها .

دراسة اللهجات :

كما اتخذ المجمع قراراً بدراسة اللهجات العربية ، وتطبيق عليها القراءات ، وفي أثناء هذه

الدراسة ، تدرس اللهجات العامية ، ويرد الصحيح منها إلى أصوله في اللغة العربية ، وبين ما لا يمكن رده إلى لهجة من اللهجات العربية .

النهج:

وهو ضرب من الاختصار ، يأخذ كلمة في كلتين فأكثر . وقد نحت العرب على منهاج الأفعال الرباعية في الأفعال ، والخاتمية في الأسماء : ففتحوا من الجملة ، وقالوا : « وسجل » من : « سجان الله » ، و« حدل » من : « الحمد لله » ؛ و« بسل » من : « بسم الله » ؛ و« مشكل » من « ما شاء الله كان » و« حبل » من : « حبلى الله » .

ونحتوا في المركب الإضافي ، فقالوا في النسب إلى « عبد القيس » : « عيسى » ، وإلى « عبد شمس » : « عيسى » .

والمتقدمون على أن النحت سماعي ، فيوقف عندما سمع ، وليس لنا أن ننحت .

ولكن يجمع اللغة العربية أجاز النحت في العلوم والفنون ، للحاجة الملحة إلى التعبير عن معانيها بألفاظ عربية موجزة . ومن المصطلحات الكيميائية المنعوتة التي أقرها المجتمع : « حلما » : حلل بالماء ، و« برمائي » من البر والماء ، و« فعمى » من الفهم والماء .

القياس :

وانتهج المجتمع إلى زيادة ثروة اللغة وتطويعها لمطالب الحياة العربية الحديثة ، في علومها ، وفنونها ، وشؤون معيشتها اليومية ؛ وأغناها ما أمكن من الاستعانة بالدخيل ، وذلك بالتوسع في صنيها ، والأخذ بمبدأ القياس في اشتقاقاتها « استنادا إلى أن ما قيس على الوارد الكثير في كلام العرب ، فهو من كلام العرب » .

فلذا عريت لفظة أصحمية ، أجريت عليها أحكام الإعراب ، وأجيز الاشتقاق منها : كما عريت العرب لفظة درهم ، واشتقوا منها « مدرم » : كثيرة دراهمه ؛ و« درميت » : الخيازي . صار ورقها كالدرهم .

والقياس يكمل قصصا كبيرا في المعاجم ، إذ كثيرا ما تذكر المعاجم المصادر ، ولا تذكر أفعالها ، أو العكس ؛ أو تذكر الفعل ، ولا تذكر من أي باب هو . والقول بالقياس يمكن من تمثيل هذا النقص ، بجمل المجهول على المعلوم .

وإذا وجدنا العرب يصوغون « فعال » مثلا ، للدلالة على محرف الحرفة : كخداد ، أمكتنا إن نقيس على « فعال » من أسماء أصحاب الحرف مالم يذكره العرب .

والاعتراف بالمولد والدخيل ، وعده عربيا ، وإدخاله في معاجمتنا ، مادام يجري على الصيغ العربية ، ويسير على خط العرب في وضعهم أو اشتقاقهم : مثل « تسدر » إذا جاء بالندارة ؛ و« تادر » عليه ، إذا جملة موضع نادرته ؛ ومثل « القيدة » وهي الدفتر يكتب فيه الرجل ما يمر به تذكر لنفسه ؛ ومثل « تفرج » بمعنى اطلع على الشيء ، ليتسلى به .

والعرب أحيانا يلاحظون في الشيء معنى ، فيسمونه باسم مشتق من الكلمة التي تدل عليه : فقد سموا والقارورة ، لأنهم لاحظوا أن الشيء يقر فيها ، وسموا الدار ، لأنه يكثر فيها الدوران .

وفي وسعنا استعمال هذا الباب فيما يقابلنا من ألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية التي نقف أمامها حائرين ، ونشتق من الكلمات العربية كلمات تدل عليها ، ملاحظين ما نلحظه فيها من معنى .

تكملة فروع مادة لغوية :

وضع المجمع قواعد لتكملة فروع المادة اللغوية التي لم تذكر بقيتها المجمعات ونحوها ، مما لا يستدل عليه باصطلاح ، ومالا يقول فيه أصحاب المعاجم إن العرب أماته ، أو لم تقله ، وكان يشرخوا المادة ، ويذكروا بعض ما يتصل بها ، ويسكتوا عن بعض .

وقد شمر بجمع اللغة العربية بالحاجة إلى إحياء هذا النوع من المهمات بالاستعمال ، إذ تزداد به اللغة ثروة ، وتسد به حاجات قد يقصر غيره عن أن يقوم مقامه في سدها .

نضرب مثلا ما جاء في اللسان : أبلعت النخلة . إذا صار ما عليها بلعا . فيقال : أبلعت ، بلع ، إبلأحاً .

قياسية بعض الصيغ :

كما أصدر المجمع قرارات قياسية ببعض الصيغ ، مما يوسع الرضع اللغوي ، ويبين اللغة على الاستجابة لتأجاجة لمطالب العلم والحياة الحديثة .

فقرر المجمع قياسية وقالة ، بكسر الفاء ، من فعل ، اللازم المفتوح العين ، للدلالة على الحرفة أو شبهها . فيمكن أن يصاغ على وزن فعالة الحرفة : الدلاكة ، والشعاعة ، والوساطة ، والصحافة ، والطباعة . وصيغة فعال ، بضم الفاء ، من فعل اللازم المفتوح العين ، للدلالة على المرض .

ولإقرار المجمع هذا القياس ، من شأنه أن يساعد على إيجاد مسميات للأمراض التي لم يصغ لها العرب مسميات ، عرفوها أم لم يعرفوها .

لذلك صيغة . فعالان ، للعين ، والخفقان ، والجيشان ، مما يصحب كثيرا من الظواهر الطبيعية والكيميائية : كاللوجات ، لتوال للوجات الكهربائية في الأثير ، ود الطرفان ، لعمل من يطرف بعينه كثيرا ، لمرض أو بحرف .

والصدر الرباعي الذي يصاغ بإضافة ياء النسب والتاء إلى اسم الجنس ، للتمييز عن البيئات والأحوال التي تتصل بمقتضى الأجناس : كالحرية ، والحيوانية ، والمفهومية ، والخصومية .

كما قرر المجمع قياسية الاشتقاق ، في لغة العلم ، من أسماء الأعيان : لإيجاد أفعال وصفات غير المصادر ، فيقال مثلا : دبلر ، من البسلسور ؛ ود مكهرب ، ود مغنطس ، من الكهرباء والمغناطيس .

قياسية تعدية الفعل الثلاثي بالهمزة

قرر بجمع اللغة العربية قياسية تعدية الفعل الثلاثي بالهمزة .

ولما كان الفعل الثلاثي هو معظم أفعال اللغة العربية ؛ وبه ، وبمصدره ، وبمشتقاته ، تؤدي أكثر أغراض الناطقين بالضاد ، وبخاصة أهل العلوم والصناعات ؛ وكان اختلاف معانيه من حيث الزوم ، والتعدي ، من أهم العوارض التي تعرض له ، فقد حرص المجمع أن يعتمد على صيغة مختصرة تكفل تعديته ، فلم يجد أقيس ، ولا أخصر من التعدية بالهمزة .

فإن التعدية بالتضعيف سماعية على أرجح الأقوال ؛ والتعدية بالياء ، ونحوها فيها طول ما للزوم المجرور لها في الذكر ، وقلة الاستثناء عن الجار والمجرور في بقية التصاريح . وواضح مصطلحات العلوم ، لا يثنيه أكثر من التعدية لمفعول واحد .

* * *

وأجاز المجمع صياغة مصدر على وزن « فَعَال » أو « فَعِيل » الصوت ، إن لم يرد في اللغة مصدر « الفعل » المفتوح العين ، المال على الصوت .

ومن شأن هذه الإجازة أن تمكن علماء الطبيعة وغيرهم من وضع أسماء مقبسة لمختلف الأصوات التي لم توضع لها أسماء في اللغة العربية .

دخول ال على حرف التثنية :

وقد أجاز المجمع دخول « ال » على حرف النفي المتصل بالاسم ، واستعماله في لغة العلم ، مثل :
« اللاهوائي » و « اللامائي » .

* * *

كما رأى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين ، وهي : القياس ؛ والأصل المفرد ؛ والثالب ؛ والأكثر ؛ ألفاظ مقسوية في الدلالة على ما ينقص ؛ وأن استعمال كلمة منها في كتبهم ، يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم ، قياس ما لم يسمع على ما سمع ؛ وأن المقيس على كلام العربي ، هو من كلام العرب .

قياسية الثالب من جموع التكسير : وقد أصدر المجمع في ضوء هذه القاعدة قرارات هامة ، بصدد : جمع الكلمات التي لم تسمع جموعها ؛ وقياسية جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث ؛ وقياس جمع الثلاثي المزيد بتاء التأنيث ؛ وقياس الوصف الثلاثي ، وجمع الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف مد زائد ، وجمع الصفة الرباعية التي ثالثها حرف مد زائد ، وجمع الرماعي بزيادة ألف فاعل وفاعلا ، وجمع المؤنث بالآلف رابعة أو خامسة ، مقصورة أو معدودة ، وجمع فعلان ، والصيغ التي يرجع فيه جمع السلامة ؛ وجمع الرباعي غير ما تقدم ؛ وجمع اسم المجلس الجمع ؛ وجواز النسبة إلى جمع التكسير ؛ وقياسية جمع الجمع ، وجواز جمع المصدر .

قياس فعل للتكثير والمبالغة : قرر المجمع ، أن « فعل » المضعف ، مقيس للتكثير والمبالغة ، ورأى أنه يجوز استعمال هذه الصيغة لتؤدي الفعل معنى التعدية أو التكثير ، أو النسبة ؛ أو السلب ؛ أو ابتعاد الفعل عن الاسم ، عندما تدعو الحاجة إلى تأديته ، وإن لم ينص على هذه الصيغة ، على ألا يقرر المجمع نهائيا مثل هذه الكلمات إلا بعد تمحيضها .

وقد وافق المؤتمر تطبيقاً لهذا القرار على صحة الإلفاظ المستعملة الآتية : خدر ، حضر ، ورد شخص ، جسم ؛ حل ، شرع .

وصف جمع غير العاقل بفعلاء :

يجوز وصف غير العاقل بصفة « فعلاء » إلى جانب الصيغ الأخرى التي يستعملها الذوق العربي .
للد عند التقاء الساكنين :

أباح المجمع المد عند التقاء الساكنين أو زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين ، فقرر أنه لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند التقاء الساكنين ، مثل قولهم : « اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن » ؛ والرب يفترقون التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع : أولها إذا كان الساكنان في كلمة ، وكان الساكن الأول حرف مد والثاني مدغماً في مثله ، نحو حام وغاص ومادة ودابة ، دفعا للبس ، فإنهم لو حذفوا حرف المد من نحو قولهم « حام » و « سام » و « جاد » ، ومادة و « مارة » ، لالتبس العام بالهم ، والسام بالسم ، والجاد بالجد ، والمادة بالمدة ، والمارة بالمرّة .
وكان ينبغي أن يطرد هذا الاغتفار كلما خيف اللبس من حذف الساكن الأول ، ولكنهم وقفوا عند ذلك .

لذلك اقترح أن يزداد على المواضع الثلاثة موضع رابع ، هو الاسم الصحيح الآخر ، إذا جمع جمع مذكر سالماً ، وأضيف إلى الاسم اسم محل بال في حالي الرفع والجزم ؛ والاسم المنقوص إذا جمع هذا الجمع وأضيف إلى ياء التكلم ، في أحوال الرفع والنصب والجزم ، وإلى الاسم المحل بال في حالة الجزم .

فتقول : يمثل الشعب ؛ ومندوبو الحكومة ؛ ومهامي ومهامي الخصم ، بإيئات الواو والياء فيها ، لفظاً ، كما ثبت خطأ .

قراءة الأعداد المركبة :

أقر المجمع أنه يجوز في قراءة الأعداد المركبة مع المائة الأمران سواء : إما حذف الأقل على الأكثر ، نحو : أحد ومائة ؛ وحذف الأكثر على الأقل ، نحو : مائة وأحد . وإن كان الأرجح حذف الأكثر على الأقل .

موافقة العدد للمعنود :

وقد ذلل جمع اللغة العربية صعوبة مراعاة قواعد العدد ، من ناحية مخالفة العدد للمعنود تذكيراً وتأنياً .

فتروى بجواره موافقة العدد للمعنود تذكيراً وتأنياً ، إذ أقدم للمعنود على العدد ، وكان اسم العدد مصفحة .
فيمكننا أن نقول : أيام ثلاثة ، أو أيام ثلاث ؛ وليال ثلاث ، أو : ليال ثلاثة . ومسائل تسع ، أو مسائل تسعة . ورجال تسع . واسم العدد هنا قد جعل صفة .

فيمكننا أن نقول : أيام ثلاثة ، أو أيام ثلاث ؛ و : ليال ثلاث ؛ أو ليال ثلاثة . ومسائل تسع أو مسائل تسعة . ورجال تسعة أو رجال تسع . واسم العدد هنا قد جعل صفة .

ولم يخرج المجمع بهذه الإجازة على أصول اللغة ، لأن تقديم المعدود يعنى من مخالفة العدالة . وهذا كافى في إزالة ما يمانيه الكاتب ، والتكلم من صوبة .

ترجمة صيغ الكشف والقياس والرسم ؛ وترجمة الصدور :

ولم يقف تطور اللغة العربية عند أقيستها ، وأوضاعها العامة ؛ بل اتجهت العناية إلى تهذيب الترجمة ، والتعريب ، وكتابة الأعلام الأجنبية .

فوضع المجمع ترجمة لصيغ الكشف والقياس والرسم ؛ كما وضع ترجمة « الصدور » ، جمع صدر ، وهو ما يرد في أول الكلمة مثل : A or An ، وقرروا وضع كلمة (لا) الزائفة ، مركبة مع الكلمة المطلوبة فيقال مثلا : « اللامعة » مقابل Anophthalmus ويقال : « اللاجن » مقابل Ablepharia . وترجمة كلمة Hyper بكلمة : « فرط » ، فيقال مثلا : فرط الحماسية . مقابل Hypersensitive noses وترجمة كلمة : able ، بالفعل المضارع المبني للمجهول ، وترجم الاسم لأنها بالمصدر الصناعي .

فيقال : يذاب ، ويؤكل ؛ ولا يذاب ، ولا يؤكل ، ويقال : المذوية ، والمأكولية . وترجم neg بكلمة : مودة . فيقال ترجمة : precipitinogen . « مودة المرسب » . وفى antitigen . « مودة المضاد » .

وترجم oid بكلمة « شبه » . فيقال فى Colloid : « شبه غرائى » . وفى mucoid : « شبه مخاطى » . وفى epitheloid : « شبه ظهارى » .

وكل كلمة فيها الكاسكة oid . التى تدل على التشبيه والتشظير تترجم فى الاصطلاحات العلمية بالنسب مع الألف والتون . مثل : « غروافى » و « سمسافى » ، فنيا يشبه الغراء والسمسم .

وتستعمل صيغة النسب مع الألف والتون . فى كل الاصطلاحات العلمية التى تنتهى منها بحروف oid . وكذلك المنتهية بحروف form ، أو like . ما لم يتألف هذا الاستعمال مع الدوقى العربى .

التعريب :

وأجاز المجمع التعريب . بأن تستعمل بعض الألفاظ الأجنبية عند الضرورة على طريقة العرب فى تسميتهم . ويفضل اللفظ العربى على المربى القديم ؛ إلا إذا اشتهر للمربى . كما قرر النطق بالمربى كما عربته العرب .

للموسيقى ، وللموسيقى :

وأجاز المجمع تذكير لفظ الموسيقى وتأنيثه : التذكير على معنى العلم أو الفن . والتأنيث على معنى الصناعة .

وفي حيث كتابتها ، تكتب مفتوحة القاف بالالف . ومكسورة القاف بالياء .

كهربا :

وأطلق المجمع كهربا بالقصر على الجسم ؛ وتسمى القوة المولدة . أو القوة الكامنة بالكهربية ؛ وتكون النسبة إلى الكهربائية كهربياً .

كيمياوى ، وكيمياوى :

وأجاز المجمع في النسب إلى كلمة كيمياء ؛ كيمياوى وكيمياوى .

قواعد رسم الالفاظ :

وقد وضع المجمع قواعد لرسم الالفاظ العربية ؛ وأخرى لكتابة الاعلام الاجنبية ؛ كما ضى
بموضع قواعد لكتابة الادلام اليونانية . واللاتينية بحروف عربية ؛ وقواعد لكتابة الاعلام
الجنيرانية .

المعجم :

وقد انصب جزء كبير من نشاط المجمع على وضع المعاجم . وفي مقدمتها معجم لالفاظ القرآن
الكريم . ظهر منه ثلاثة أجزاء .

والمعجم الوسيط ، وقد تم نشره في جزأين . وهو معجم لالفى عنه ومواده مرتبة أبجدياً
بحيث تسهل مراجعتها . ويشمل نحو ٣٠ ألف مادة . ومليون كلمة . وستائة صورة وتحتوى
١٢٠٠ صفحة على ثلاثة أعمدة .

للمصطلحات العلمية :

وقد بذل مجمع اللغة العربية جهداً جباراً موافقاً في استحداث طائفة كبيرة من المصطلحات .
في مجتاف العلوم والفنون ، وقد خصصت مجلة « المحاماة » العدد التاسع من السنة الحادية الأربعين
لنشر المصطلحات القانونية والاقتصادية التي أقرها المجمع .

ويتبع في المصطلحات الجديدة ما يأتى :

١ — يطلب من الخبير أن يقدم اللجنة المختصة المصطلح مشروحاً شرحاً كتابياً . ويدون كل ما يدور
حول المصطلح في المناقشات والشرح والتوضيح . ويرضى على المجلس المصطلحات التي أقرتها اللجان
مستعينة بما خصص الشرح والتوضيح . وإذا أمر المجلس هذه المصطلحات نشرت في الأوساط
البلدية في مختلف البلاد العربية . مع ملخص ما دار حولها من شرح وبيان . وتعاد المصطلحات التي أقرها

المجلس أى اللجان المختصة وما أبدى عليها من ملاحظات لتعريفها وصياغتها صياغة نهائية كي تعرض على المؤتمر . وتعرض الكلمات والمصطلحات التى يقرها المجمع لمدة سنة على الجمهور بعد إقرارها . ويتقبل المجمع فى خلال تلك السنة الاقتراحات التى يعترض بها العلماء .

تيسير قواعد النحو والصرف :

وقد عمل المجمع على تيسير قواعد النحو والصرف ؛ متخذاً المشروع الذى وضعت له لجنة وزارة المعارف أساساً للنقاش والمراجعة . على منسوخ ما وجه إليه من نقد . وما كتب من بحوث حول مسألة .

وقرر المجمع الاستثناء عن الصيغ المألوفة فى إعراب الميقات ، وفى إعراب الاسم الذى تقدم عليه الحركات ، وفى الدلالة على العلامات التى تنوب عن الحركة الأصلية .

وعد كل ما يذكر فى الجملة غير المسند والمُسند إليه ، بكلمة منصوبة « إلا إذا كان مضافاً إليه ، أو مسبوقة بحرف جر ، أو تابعا من التوابع » .

ورأى المجمع إعراب المفاعيل ، غير المفعول به ، بذكر أغراضها جملة ؛ كما رأى اختصار إعراب أساليب التحجب والتحذير والإغراء .

تيسير الكتابة العربية :

وتمك كلمة أخيرة نقولها فيما انتهى إليه المجمع من تيسير الكتابة العربية بوضع قواعد ضبط الهجزة وتيسير كتابتها .

فقد قرر المجمع أن :

أولاً : الهجزة فى أول الكلمة : ترسم ألفاً توضع فوقها قطعة « » ، إذا كانت مفتوحة أو مضمومة ، وتوضع تحتها القطعة إذا كانت مكسورة .

وكذلك ترسم الهجزة ألفاً إذا دخل على الكلمة حرف ، نحو : فإن ، وبأن ، ولأن . ولإن ولألا . وإذا .

ثانياً : الهجزة فى وسط الكلمة : إذا كانت ساكنة ، رسمت على حرف مجانس لحركة ما قبلها . مثل فأس . ويش . وسؤل .

وإذا كانت مكسورة ، رسمت على « ياء » . مثل : رقى . ويش . ومثين .

وإذا كانت مضمومة ، رسمت على « واو » . مثل : قرؤا . وشؤون . ومسؤولية .

إلا إذا كانت مضمومة ، وسبقها كسرة قصيرة أو طويلة . فترسم على « ياء » . مثل : يهتفون ،

ويستهنون ، ويرثون ، ومثون

.. وإذا كانت مفتوحة ، رسمت على حرف من جنس حركة ما قبلها . فإن كان ما قبلها ساكناً
غير حرف مد ، رسمت على ألف ، مثل : يسأل . ويأس . وجياة وهياه .

وإن كان هذا الساكن حرف مد ، رسمت مفردة ، مثل : تسامل . تقامل . ولن يسوده .
وإن وضوه .

إلا إذا وصل ما قبلها بما بعدهما فترسم ، على نبرة ؛ مثل : مقيية . وخطية . وبرية ، وإن جيتك .
وتعتبر الهمزة متوسطة إذا لحق بالكلمة ما يتصل بها رسماً كالضائر : علامات للتنية والجمع
مثل : جزأين ، وجزأوه ، ويبدؤون ، وشيؤه .

ثالثاً : الهمزة في آخر الكلمة : إذا سبقت بحركة ، رسمت على حرف مجانس لحركة ما قبلها
مثل : يجرؤ . ويدأ . ويستهرى .

وإذا سبقت بحرف ساكن ، رسمت مفردة ، مثل : جزء ، وهدوء ، وجزء ، وثى .
وإذا سبقت بحرف ساكن ، وكانت منونة في حالة النصب . رسمت على نبرة بين ألف
التنوين والحرف السابق لها ؛ إذا كانا يوصلان ، نحو : بطناً . وشيئاً .

فإذا كان ما قبلها حرفاً لا يوصل بما بعده . رسمت الهمزة مفردة ، مثل : بدءاً .

* * *

هذه إلمامة خاطفة بلباب النتائج التي تمخضت عنها جهود مجمع اللغة العربية في شتيل تحقيق رسالته
الجليلة الشأن ، ولا سيما في مصر يزغ في شمس الوحدة العربية ، تفرغ بضياها الوضاء الأمم العربية
كافة ، في أنحاء الدنيا قاطبة .

وليس لنا إلا أن نوجه عناية زملائنا المحامين ورجال القانون جميعاً ، باعتبارهم صفوة المثقفين
العرب ، إلى ما عليهم من واجب الاهتمام بشأن لغتهم . والتزام قواعدها . والدأب على فهمها . ومتابعة
ازدهارها وتقديمها . واتقوس بها . والعمل على نشر الوعي اللغوي في كل مكان وبكل وسيلة .

إلا أن قانون المرافعات استحدث ، بالنسبة للمواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة ما يأتي :

وجه السرعة ما يأتي :

١ - عدم جواز المعارضة : فقد جاء في المادة ٢٨٦ مرافعات أنه لا تجوز المعارضة في المواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة .

ب - تقصير ميعاد الاستئناف : فقد جاء في المادة ٤٠٢ مرافعات أن ميعاد الاستئناف في المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة هو عشرة أيام ، أياً كانت المحكمة التي أصدرت الحكم .

٣ - وضع المادة ١١٨ من قانون المرافعات :

المادة ١١٨ مرافعات لم ترد ضمن الأحكام العامة حتى تتخذ دستورا كما هو الحال بالنسبة للمادتين ١ و ٢ من قانون المرافعات ، ولا هي واردة في الباب الثاني وعشراته : وفي رفع الدعوى وقيدتها ، وإنما وردت في الباب الخامس وعشراته : وفي إجراءات الجلسات ونظامها ، وهي ضمن المواد الخاصة بالتحضير ؛ وقد حلت في القانون محل المادة ١٣ من قانون التحضير ، إذ كل ما تضمنته هو بيان أنواع الدعاوى التي تقدم دون عرضها على التحضير .

ولما عدلت القواعد الخاصة بالاستئناف بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ اقتضى الحال تعديل المادة ١١٨ مرافعات ؛ ويلاحظ أن تعديل القواعد الخاصة بالاستئناف لم يمس القواعد المقررة أصلا ومن قديم بالنسبة للدعاوى التي ينص القانون على الفصل فيها على وجه السرعة ، بل ظل الاستئناف يرفع إلى المحكمة مباشرة بورقة تكليف بالحضور كما هو الحال منذ أن أُنشئت المحاكم في مصر ، وكما هو الحال في حكم القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

٤ - أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ :

في مايو سنة ١٩٦٢ صدر القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، معدلا لبعض نصوص قانون المرافعات ومن أهدافه الواضحة : (١) إنشاء نظام التحضير ؛ (٢) إلغاء المعارضة ؛ (٣) توحيد ميعاد الاستئناف بالنسبة لمعاد الأحكام الصادرة بصفة مستجيبة ؛ (٤) بريان ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم .

وقد اقتضى المدول عن نظام التحضير إلغاء المواد من ١١٠ إلى ١١٧ مكررا والمادة ١١٩ ، وكان من الممكن أيضا إلغاء المادة ١١٨ ، لأن موضعها من القانون كما سبق القول هو بيان أنواع الدعاوى التي تقدم إلى المحكمة دون عرضها على التحضير والمدول عن التحضير يقتضي إلغاؤها إلا أن الشارع في سبيل تأكيد إنشاء التحضير ، وتوحيد طريق الطعن ومواعيده ، عدل المادة ١١٨ على الوجه الوارد في القانون ولو أنها ألغيت لما تغير حكم القانون ، لأنه مادام أن القانون رسم طريقا واحدا لرفع الدعوى وحدد ميعادا واحدا للطعن فلا يمكن القول بوجود طريق آخر أو ميعاد آخر ، والقانون من ذلك حال .

• — مدى انطباق المادة ١١٨ مرافعات معدلة :

من الخطأ القول بأن القواعد الواردة في المادة ١١٨ مرافعا معدلة تسرى على كل دعوى ، والصحيح أنها لا تسرى إلا في الأحوال التي يقف فيها القانون — أى قانون — عند حد النص على أن الدعوى يفصل فيها على وجه السرعة مثال ذلك :

(أ) المادة ٥٤ مرافعات ونصها : « يحكم في دعوى الاسترداد على وجه السرعة » .

(ب) المادة ٩٤٣ مدني ونصها : « يحكم في الدعوى — دعوى الشفعة — على وجه السرعة » .

(ج) المادة ٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ونصها : « تنق من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعاوى التي يرفعها العمال ، والعمال المدرجون ، والمستحقون عنهم ، وتقابات العمال طبقا لأحكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه السرعة » .

ففي جميع هذه الأحوال والأحوال الماثلة تخضع الدعوى في كل إجراءاتها ، وإجراءات الطعن في الحكم الصادر فيها ، ومواعيده ، للقواعد المقررة في قانون المرافعات ، سواء بقيت المادة ١١٨ مرافعات أو عدلت أو ألغيت ، لأن الخصوم لا يملكون أن يبتدعوا إجراءات أو يمددوا مواعيد للعلمن ، والأمر في ذلك واضح لا يحتاج إلى اجتهاده على أن الأمر يختلف إذا كان القانون لم يقف عند حد النص على وجوب الفصل في الدعوى على وجه السرعة ، وإنما نظم إجراءات خاصة لرفع الدعوى ، أو منع الطعن في الحكم الصادر فيها ، أو قصر مياد الاستئناف ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها .

(أ) القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٨ بإيجار الأماكن ، نص في المادة ١٥ منه على طريق معين لرفع الدعوى ، كما نص على أن الحكم الذي يصدر فيه لا يكون قابلا لأي طعن .

(ب) القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، نظم في المادة ٥٤ مكررا طريق الطعن وإجراءاته والحكم فيه ، كما نص في المادة ٩٩ منه على مياد استئناف خاص .

(ج) المادة ٦٤٦ مرافعات تنص على أن الاعتراضات على قائمة شروط البيع ، تقدم بالتقرير بها في قلم كتاب محكمة التنفيذ .

(د) المادة ٧٣٩ مرافعات تنص على أن المناقضة في قائمة التقسيم الموقت تكون بتقرير في قلم الكتاب .

(هـ) المادة ١٤ من القانون ٧٧٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص بزع الملكية تمنع الطعن في الأحكام المبادرة من المحاكم الابتدائية في الاعتراضات في جميع هذه الأحوال وأشياء لها لأناس من الانزمام بأحكام القانون الخاص أو النص الخاص ؛ وذلك فيما يتعلق أولا : بالاختصاص ثانيا :

بطريقة تقديم الدعوى ؛ ثالثاً : بجواز الطعن في الحكم أو عدم جوازه ، رابعاً ؟ جميعاً ؟
الطعن وذلك للأسباب الآتية :

- (أ) لأن المادة ١١٨ مرافعات ليست دستوراً للمرافعات .
- (ب) لأن موضع المادة ١١٨ من قانون المرافعات يوحى بالفرض من الإبقاء عليها وتعديلها وهو تأكيد إلغاء التحضير ، وتوحيد مواعيد الطعن .
- (ج) لأن من المقرر قانوناً أنه إذا اختلف النص الخاص مع نص عام ، وجب إعمال النص الخاص .
- (د) لأن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لم يتضمن نصاً بإلغاء كل قانون أو نص يخالف ما جاء فيه من أحكام .

(هـ) المادة ٦٩ من قانون المرافعات ، وهي أول مادة في الباب الثاني وعنوانه « في رفع الدعوى وقيدماً ، تنص على أن ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعي بصحيفة تعلن للدعي على يد أحد المحضرين ، مالم يقضى القانون بغير ذلك .

وواضح أن القانون في المادة السالفة الذكر يقضي باحترام كل قانون يرسم لرفع الدعوى طريقاً آخر .

(و) المادة ٣٧٩ مرافعات معدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ، مالم ينص القانون على غير ذلك .

وواضح أن القانون في المادة السالفة الذكر يقضي باحترام كل قانون يحدد لبدء مريان ميعاد الطعن تاريخاً غير التاريخ المنصوص عليه فيها .

(ز) المادة ٤٠٢ مرافعات معدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن ميعاد الاستئناف ستون يوماً ، مالم ينص القانون على غير ذلك .

وواضح أن القانون المادة السالفة الذكر يقضي باحترام ميعاد الاستئناف الذي يحدده قانون خاص أو نص خاص .

فإذا نحن أخذنا بنص المادة ١١٨ على إطلاقه فإننا لا نهدر أحكام القوانين الخاصة بالمواد الخاصة فحسب ، وإنما نهدر أيضاً أحكام المواد ٦٩ و ٣٧٩ و ٤٠٢ مرافعات ومنها ما هو معدل بذات القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

بناء على ذلك يكون عمل إعمال المادة ١١٨ مرافعات معدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، أن يكون القانون قد وثق عند صدوره وجوب الفصل في الدعوى على وجه السرعة دون أن يورد

أحكاما خاصة، أما إذا كان قد تضمن أحكاما تختلف عن الأحكام العامة في القانون. فلا مباح من أتباع هذه الأحكام دون سواها.

٦ - المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون إيجار الأماكن :

صدر القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في ظل قانون المرافعات القديم الذي لم يكن يفرق بين الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة وغيرها من الدعاوى ، إلا أن الأولى تقدم إلى المحكمة مباشرة دون عرضها على التحضير .

وقد جاء في المادة ١٥ من القانون المذكور : « ترفع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون إلى المحكمة الابتدائية المختصة ، بطلب يقدم من ذوي الشأن إلى قلم كتاب تلك المحكمة ، وعلى قلم الكتاب أن يعطى الطالب إيصالا بتسليم ، الطلب وأن رفع الطلب المذكور في خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسليمه إلى رئيس الدائرة المختصة الذي يحدد جلسة النظر في النزاع ، ويقوم قلم كتاب المحكمة بإبلاغ طرفي الخصوم مضمون الطلب وتاريخ الجلسة قبل الموعد المحدد بخمسة أيام على الأقل ، بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ويفصل في النزاع على وجه الاستعجال ، والحكم الذي يصدر فيه لا يكون قابلا لأي طعن » .

وظاهر أن هذا النص خرج عن القواعد العامة في أمور ثلاثة :

(أ) جعل الاختصاص للمحكمة الابتدائية ، مهما تكن قيمة الدعوى .

(ب) طريقة رفع الدعوى .

(ج) منع الطعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى .

وليس في قانون المرافعات ، سواء قبل تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، أو بعد تعديله ، ما يدعو للدول عن القواعد المقررة في هذا القانون الخاص إذ أن المادة ٦٩ مرافعات تنص على أن ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى ، بصحيفة تلمن المدعى عليه على يد أحد المحضرين مالم يقتضى القانون بغير ذلك .

ورفع الدعوى الناشئة عن تطبيق قانون إيجار الأماكن على الوجه السابق الذكر لم يكن نتيجة للنص في القانون على أن النزاع يفصل فيه على وجه السرعة ، وإنما كان نتيجة لازمة للنص الخاص الذي يجب الالتزام به مهما تغيرت الإجراءات الخاصة بالدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة .

والإعلان بكتاب موصى عليه بدلم وصول ، هو غير الإعلان بطريق البريد على يد المحضر الذي كان منصوباً عليه في المواد ١٥ — ١٩ من قانون المرافعات التي ألغيت بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ ، وقد صرح بذلك المذكرة التفسيرية للقانون المذكور ، إذ جاء فيها : « ويلاحظ أن المقصود بالإعلان بطريق البريد الملقى في المشروع هو الإعلان على يد محضر بطريق البريد ، وفقاً للأوضاع المرسومة في المواد من ١٥ إلى ١٩ من قانون المرافعات ».

أما حيث ينص قانون المرافعات أو أي قانون آخر على الإعلان بكتاب موصى عليه أو بدونه أو بطريق البريد ؛ فإن إجراء الإعلان على هذه الصورة يظل قائماً دون أي مساس به ؛ وفي هذا على ما اعتقد فصل الخطاب .

وفي صدد القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالذات قالت محكمة النقض في الحكم الصادر بتاريخ ٢٧ من مارس ١٩٥٢ في الطعن ١٠٧ لسنة ٢٠ ق ، بأن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إنما هو تشريع خاص ، تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ، فلا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ، ولا يستفاد هذا المعنى من المادة ٤٢٥ مرافعات ، ذلك أن النص العام لا يلغى ضمناً النص الوارد في قانون خاص . (مجموعة أحكام محكمة النقض السنة الثالثة ص ٦٩٣) .

ثانياً : الطعون الضريبية

جاء في المادة ٤٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ : « لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بجهة تجارية خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار على الوجه المبين بالمادة السابقة ، ويجوز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في هذا الشأن إذا كانت قيمة النزاع » .

وأول ما يلاحظ على هذا النص أنه تضمن استثنائين من الأحكام الواردة في قانون المرافعات الأول : جمل الاختصاص المحكمة الابتدائية بمما تكن قيمة النزاع ، والثاني : إجاعة الاستئناف بمما تكن قيمة النزاع .

وجاء في المادة ٩٤ من القانون المذكور : « الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه تنظر في جلسة سرية ، ويكون الحكم فيها دائماً بوجه السرعة » .

وجاء في المادة ٩٨ من القانون : « الطعون في التقدير التي ترفع بمقتضى هذا القانون إلى المحكمة الابتدائية منعقدة بجهة تجارية ، تعال مباشرة إلى الدائرة المختصة بنظرها دون إحالتها على قاضي التحضير » .

وجاء في المادة ٩٩ : « ويكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بجهة تجارية طبقاً للبادة ٥٤ ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الحكم وظاهر أن هذا استثناء آخر واجب

الاحترام بنص المادتين ٤٠٢ و ٣٧٩ مرافعات ، معدلتين بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، لأن الأولى وهى خاصة بمبدأ سرعان ميعاد الطعن ، والثانية وهى خاصة بميعاد الاستئناف معدلان ، ما لم ينص القانون على غير ذلك . .

وبناء على المادتين ٩٤ و ٩٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وكانت الطعون الضريبية ترفع إلى المحكمة مباشرة دون أن تعرض على التحضير ، إلا أن الشارع رأى في سنة ١٩٥٣ أن يضع قواعد خاصة لرفع الطعون إلى المحكمة الابتدائية ، فأصدر القانون ٧٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة برقم ٤٥ مكررا القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ،

ونص الفقرة الأولى من المادة ٤٥ مكررا : « استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، تتبع في الطعون التي ترفع أمام المحكمة الابتدائية الإجراءات الآتية :

ولقول القانون « استثناء من أحكام قانون المرافعات ، معنى لا يفوت كل مشتغل بالقانون ، فلا استثناء يظل قائما سواء بقى قانون المرافعات أو عدل أو أستبدل به غيره ، إذ أن الاستثناء مانع من الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات .

أما باقى المادة فهو عبارة عن قانون مرافعات كامل للطعون الضريبية : فهو يتحدث عن شكل صحيفة الطعن ، والبيانات التي يجب أن تتضمنها وطريقة تقديمها وقبولها وإعلانها ، وإجراءات السير في الطعن والمرافعة فيه . وكل ذلك يختلف عما هو مقرر في القانون بالنسبة للدعوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، أو غيرها من الدعوى .

وبناء على ذلك صارت الطعون الضريبية في قرارات لجان الطعن لا يحكمها قانون المرافعات ، وإنما يحكمها قانون الضرائب ، وقد صرح بذلك المذكرة التفسيرية للقانون ٧٠ لسنة ١٩٥٣ فقد جاء فيها : « ولما كانت الإجراءات النتهة حاليا أمام المحاكم ، وللرأى الذي يحكم غالبية قانون المرافعات ، قد أدت إلى تعطيل المنازعات الضريبية بالمحاكم وقتنا طويلا ، يتعارض مع ما يجب أن تقوم به تلك الإجراءات الضريبية من السرعة ، حتى يتحدد موقف كل مدعى في أقصر وقت مستطاع ؛ لذا اقضى الأمر استصدار تشريع جديد بإضافة مادة جديدة إلى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ لتحدد مواعيد خاصة باستثناء من قانون المرافعات ، وذلك فيما يختص بتقدير الطعون وإعلانها ، وأيداع المستندات وتقديم الدفاع وأعمال الخبرة وتأجيل الجلسات ، حتى تنتهى المحكمة المعروض أمامها النزاع من الفصل فيه في وقت قصير بقواعد يحكمها قانون الضرائب . .

ولأندى كيف يتأتى وقد صرح الشارع في المادة ٤٥ مكررا بأن تخضع الطعون الضريبية لقواعد يحكمها قانون الضرائب نفترض أن تلك القواعد التي وردت استثناء من أحكام قانون المرافعات ، صارت ملغاة ضمنا بنص المادة ١١٨ مرافعات معدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

ثالثاً : الخلاصة

وخلاصة ما تقدم أنه يجب التفرقة بين حالتين :

الحالة الأولى : التي يكون فيها القانون مقصوداً على النص على أن الدعوى يفصل فيها على وجه السرعة ، ففي هذه الحالة لا مناص من إعمال الأحكام المستحقة بالنسبة لرفع الدعوى ونظرها وإجراءات الطعن في الحكم الصادر فيها ومواعيده.

الحالة الثانية : التي لا يكتفي فيها القانون بالنص على أن الدعوى يفصل فيها على وجه السرعة ، وإنما يورد أحكاماً خاصة لرفع الدعوى وإجراءات الطعن في الحكم الصادر فيها ومواعيده ، فإنه يجب الالتزام بكل ما في ذلك القانون ، إذ أن نص المادة ١١٨ معدلة لا يتسع لأكثر من الحالة الأولى :

وقد حكمت محكمة النقض بأنه من المقرر قانوناً أنه مع قسام قانون خاص ، لا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ، ولا يجوز إعدار القانون الخاص لإعمال القانون العام ، فإن ذلك فيه منافاة صريحة للفرض الذي من أجله وضع القانون الخاص (نقض ١١ من يونيو سنة ١٩٤٢ ، الطعن ٢ لسنة ١٢ ق بمجموعة محمود عمر الجزء الثالث ص ٤٧٤ رقم ١٧٢)

اللامركزية ومجلس الدولة

لدكتور عبد الرحمن منير

دبلوم الدراسة العليا في العلوم الإدارية من جامعة القاهرة

وظيفة الدولة هي إشباع الحاجات العامة للمواطنين ، بإنشاء المرافق العامة وإدارتها باستمرار وانتظام . ولما كان من الصعوبة إشباع هذه الحاجات المتنوعة المطردة الزيادة بمفرق واحد ، كان من فوائد التخصص إيجاد العمل وإدارته بأقل تكلفة ، فقد ظهر مبدأ الفصل بين السلطات : بحيث تخصص واحدة منها بالشرع ، وأخرى بالإدارة ، وثالثة بالقضاء بسبل أن الإدارة تنظم أوجه نشاطها المختلفة تنظيمياً رأسياً ، فهي تعتمد بكل نشاطها رئيسي متميز إلى وزارة مستقلة فتتولى وزارة للدفاع وأخرى للأمن الداخلي ، وثالثة للعدل وهكذا .

وفي نطاق هذا التنظيم وتطبيقاً لمبدأ تقسيم العمل ، تنظم الوزارة الواحدة إلى أنشطة أكثر تخصصاً : فتقسم الوزارة إلى مصالح ، والمصالح إلى إدارات وأقسام وهكذا . ولما كان إقليم الدولة مترام الأطراف ويقوم المواطنون في شتى ربوعه في المدن وفي القرى ، فإن تركيز المرافق العامة في العاصمة وحدها دون غيرها من المدين والقرى ، يمثل بحق المواطنين في المساواة أمام المرافق العامة وفي الانتفاع بخدماتها .

لذلك ظهر مبدأ اللامركزية ومبدأ اللامركزية فتسعى الإدارة إلى إشباع احتياجات المواطنين في شتى أنحاء إقليم الدولة بتنظيم مرافقها تنظيمياً إقليماً أو جغرافياً ، فتتبنى فروعاً لهذه المرافق العامة في المدن والقرى لخدمة المواطنين ، بدلا من تقديم هذه الخدمات لهم في العاصمة وحدها . وهذه هي اللامركزية . كما قد تمنح للمحافظات والمدن والقرى استقلالاً في إدارة مرافقها الإقليمية المحلية ، وتعرف لها بالشخصية القانونية في ممارستها لهذه الواجبات ، وهذه هي اللامركزية . وقد أخذت جمهوريةنا عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ بالمبدأين فتوسعت في اللامركزية ، وفي اللامركزية التي يطلق عليها نظام الإدارة المحلية .

وقد مضى على إنشاء مجلس الدولة قرابة ثمانية عشر عاماً ، إذ أنشئ بالقانون ١١٢ الصادر في ١٥ من أغسطس ١٩٤٦ ، ثم أعيد تنظيمه بالقوانين ٩ لسنة ١٩٤٩ و ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وآخرها بقانونه الحالي ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . فهل أخذ مجلس الدولة بمبدأ عدم المركزية ، بمبدأ تقديم الخدمات في الإقليم للمواطنين . وإذا كان قد اعتنق هذا المبدأ ، فهل أي مدى ؟

إن الوظيفة الأولى للمجلس هي تلك التي ورثها عن إدارة قضايا الحكومة ، ألا وهي الفتوى وقد بدأ القسم الاستشاري للفتوى والشرع بقسمين ، يستقل كل منهما عن الآخر : أحدهما للرى وتانيهما للشرع ، وقد نظم قسم الرى تنظيمياً رأسياً ، فأنشئت لكل وزارة إدارة بموسم من -بتمبر سنة ١٩٤٨ ، التي أدخلت عليه تعديلات هذه تقبلاً لزيادة عدد الوزارات أما قسم الشرع فتدعى قبل

هنا بحق أنه ليس قسما ، ومهمته ليست من التشريع في شيء ، إذ كانت وظيفته صياغة مشروعات القوانين والوائح .

وانتقد الفقه هذا التقسيم ، فالصياغة غير الملزمة ليست في الواقع إلا استفتاء ، فالقسم يبدى رأيه في صياغة المشروع كما يبدى قسم الرأي رأيه في الموضوع : ولعله من المنقيد عدم توزيع هذين العاملين ، فضلا عن تغلغل توزيعهما فعلا فن يفتي في الموضوع لا بد أن يصوغ النصوص - فينتوى بعض الضياغة أيضا ومن يبحث الصياغة لا يمكن أن يلتزم حرفيا وعلى الدوام حدودهما دون مساس بالموضوع (١) .

وقد تبني المشرع رأى الفقه فأدمج القسمين في القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، حيث قالت مذكرته الإيضاحية أن « حكمة هذا الاتحاد واضحة كشفت عنها تجارب الماضي وذلك أن الفتوى هي تطبيق القوانين والوائح القائمة فمن يمارسونها هم أقدر الناس على تعرف عيوب التشريعات القائمة وأوجه إصلاحها ، ولن يكون التشريع الجديد كاملا - إلا إذا اجتمعت خبرة الرأي إلى فن الصياغة - كما أن من يتولون أعداد التشريع وصياغته يكونون أعرف الناس بقصد الشارع عند تطبيق التشريع الجديد وتفسيره لدى الاقتناء . » إلا أن القاعدة في تنظيم القسم الاستشاري ظلت كما هي إدارة لكل وزارة ، ويرد على هذه القاعدة استثناء ، فقد أنشئت إدارة لمصالح الحكومة بالإسكندرية ، وقد توسع المجلس أخيرا في تدب أعضاءه إلى الإدارات الحكومية والمحافظات ؛ فندب مستشاريه لهذا الغرض ، غير أن هؤلاء يعتبرون من موظفي الجهات التي ينتدون للعمل بها ، ولا يعتبرون موظفين بالمجلس طوال مدة ندهم ولما كان مشرعا الثوري قد أخذ بنظام الإدارة المحلية السليمة ، ومنح المحافظات اختصاصات واسعة يتجه إلى زيادتها دوما ، حتى أنه يكاد يقصر اختصاصات وزارات الخدمات في العاصمة على التخطيط والتفتيش ، فإن الأمر يستدعي إعادة النظر في تنظيم إدارات الفتوى والتشريع ، بإنشاء إدارة لكل محافظة تكون مستشار المحافظ في أعماله فتوفر الوقت الذي تستغرقه المراسلات ، كما توزع العبء المركز حاليا على إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الإدارة المحلية ، بتوزيعه على هذه الإدارات فتوفر الوقت أيضا كما أن قرب إدارة الفتوى والتشريع المقترحة من المصالح المحلية سيساعد أعضائها على الإلمام بوقائع المسائل التي يطلب إليها إبداء الرأي فيها .

وإن كان هناك ثمة اقتراح ضيفه إلى ماسلف ، فإنا نرى أن يعين المستشار رئيس الإدارة عضوا بمجلس المحافظة بحكم وظيفته ، لكي يزود المجلس بخبرته القانونية ولتتضح له اتجاهات المجلس الأعمال الضرورية لقراراته .

أما القسم الذي ابتدعه لإنهاء مجلس الدولة ، فقد كان القسم القضائي الذي بدأ بمحكمة القضاء الإداري التي أنشأها قانون سنة ١٩٤٦ ، واختصها بالفصل في الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية وفي طعون الموظفين والطلبات التي يقدمها الأفراد بإلغاء القرارات الإدارية النهائية . إلا

(١) مجلس الدولة المعيد المذكور عثمان خليل طلبة ١٩٥٠ صفحة ٤٨ .

أنه إزاء كثرة القضايا المرفوعة من الموظفين بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أنشأ المشرع لجنا قضائية في الوزارات ، للنظر في منازعات موظفي الدولة بالقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ ، للمعدل بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ . ولما نصحت في مهمتها استبدالها بمحاكم إدارية في الوزارات بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ . وقد أدمجت هذه المحاكم الإدارية في قانون تنظيم المجلس الصادر سنة ١٩٥٥ ، التي أنشأت أيضا محكمة إدارية عليا ، فأصبح القسم القضائي يتكون حاليا من المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري ، والمحاكم الإدارية ؛ وأخيرا هيئة مفوضي الدولة .

وينص القانون على أن يكون مقر المحكمة الإدارية العليا ومقر محكمة القضائية الإدارية في القاهرة ، وعلى أن يكون مقر المحاكم الإدارية في القاهرة والاسكندرية ، كما أجاز القانون إنشاء محاكم إدارية في المحافظات الأخرى . وتنظيم المحاكم الإدارية الحال هو اختصاص كل محكمة بمجموعة من الوزارات . والاختصاص موزع بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على أساس اختصاص المحكمة الإدارية بكل طعون الموظفين ومنازعتهم الداخلة في اختصاص المجلس ، هذا ما كان منها خاصا بالموظفين من الفئة المالية والضباط . أما محكمة القضاء الإداري فتختص بباقي المسائل الداخلية في ولاية المجلس ، من طعون في انتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية ومنازعات وطعون الموظفين من الفئة العالية وطلبات الأفراد أو الهيئات ، والغاء قرارات إدارية ؛ ومنازعات الضرائب والرسوم والجنسية .

وجدير بالذكر أن اختصاص المجلس بمنازعات الضرائب والرسوم معلق على صدور قانون الإجراءات الخاص بالقسم القضائي . متضمننا تنظيم نظر هذه المنازعات لذلك لازالت تفصل فيها حاليا المحاكم القضائية .

أما المحكمة الإدارية العليا ، فقد كان انشاؤها لتأصيل أحكام القانون العام . فهي تختص بالطعون في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم أو الإدارية والتأديبية إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو كان وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم خلافا لحكم سابق جاز قوة الشيء المحكوم فيه . هذه العبارات هي ذاتها التي أوردها المشرع في شأن اختصاص محكمة النقض .

انتقد الفقهاء تركيز القضاء الإداري في القاهرة ، فقد قال العميد الدكتور عثمان خليل أن ذلك يعمي منطق المساواة في إقامة العدل ؛ فالتجاه القاهري مثلا إلى مجلس الدولة حرقا على عكس اتجاه القرى في أقاصي البلاد ؛ ولهذا الاعتبار أهمية في مصر . حيث وسائل الانتقال غير ميسرة كما لا يخفى ، بل هي جد عبثية إذا ما قورنت بالبلاد الأوروبية مثلا . وفي هذا من حيث الواقع حجب العدالة عن البعض ، وتيسيرها للآخرين ، وليس هناك أشد وأقبح من التمييز في القضاء^(١) . كما أن مجلس الدولة ذاته شعر بهذا النقد . فطالب في تقاريره المتعاقبة السنوية بإنشاء محاكم إقليمية وإن

كانت هذه المطالبة لم تؤد الغرض فلقد ترمب عليها إنشاء المحاكم الإدارية في الوزارات . وقد أجاز المشروع فعلا إنشاء محاكم اقليمية نص على جواز إنشاء محاكم في المحافظات ، وإن كان ذلك لم يحدث حتى الآن . فظلت هذه المحاكم مركزة في القاهرة مع محكمة في الإسكندرية على سبيل الاستثناء .

وقد نشرت الصحف أخيرا مشروع قانون التوظيف ووافق عليه المجلس التنفيذي من حيث المبدأ وشكل لجنة لإفراغه في الصياغة القانونية تميدا لمرحله على مجلس الرئاسة لإصداره ومن المؤكد أنه سينفذ اعتبارا من ميزانية السنة المالية القادمة وتضمن هذا المشروع تحولا رئيسيا فظلمنا الوطني ، إذ تحول من النظام الأوروبي الذي يقسم الوظائف إلى فئتين عالية ومتوسطة إلى النظام الأمريكي .

وبناء على هذا التحول الاشتراكي الذي أدمج العاملين جميعا في كادر واحد ، سيؤول الأساس القانوني لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ، الأمر الذي يوجب إعادة النظر فوراً في اختصاص هذه المحاكم .

وقد مضت سنوات ثلاث تقريبا على تطبيق نظام الإدارة المحلية الجديد الصادر بالقانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، والذي ترمب عليه نقل أعداد ضخمة من موظفي الوزارات الحكومية إلى الإدارة المحلية بما لنقل الاختصاصات إليها ، كما أنه ترمب على صدور قوانين التأميم الأخيرة زيادة مرافق الدولة الاقتصادية بإنشاء هيئات عامة ومؤسسات عامة جديدة كثيرة أصبحت منازعاتها مع الأفراد أو مع العاملين بها من اختصاص مجلس الدولة .

ولما كان الميثاق الوطني الذي ينزل من الدستور منزل الأبهة ، قد قضى بأن العدل الذي هو حق مقدس لكل مواطن حر ، لا يمكن أن يكون سلمة غالية وبعيدة المثال على المواطن إن العدل الذي لابد أن يصل إلى كل فرد حر لابد أن يصل إليه من غير موانع مادية أو تعقيدات إدارية . لذلك نرى أن الأوان قد آن لإعادة النظر في اختصاص المحاكم الإدارية وفي توزيعها إقليميا .

ففرى المبادرة بإنشاء محكمة إدارية في كل محافظة تختص بكل المسائل الداخلة في ولاية القسم القضائي لمجلس الدولة فيشمل منازعات الضرائب ، والرسوم والعقود الإدارية . وطعون الأفراد والهيئات ، وطعون العاملين في الوظائف العامة من مصالح حكومية أو مؤسسات أو هيئات عامة أو إدارة محلية ، وطعون في الانتخابات للهيئات المحلية . بل ونرى أن يضاف إليها المنازعات الإدارية الأخرى التي تنتظرها حالياً لجان إدارية كمجالس المراجعة التي تنتظر أمامها الطعون في تقدير القيم الإيجارية المنصوص عليها في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن ولجان الترع والجسور .

أما محكمة القضاء الإداري فليس ثمة ما يمنع من بقائها في القاهرة ، على أن تصبح محكمة

استثنائية تظر أمامها الاستثناءات المقدمة في أحكام المحاكم الإدارية على أن يبقى توزيع هيئاتها كما هو الشأن حالياً : فتنص هيئة بالمقود والتعويض ، وهيئة بطعون الأفراد والهيئات ، وهيئة بمسائل التأديب ، وهيئة بالتميين والفرقية . لتخفف بعض العبء عن المحكمة الإدارية العليا ، إذ ستشمل رقابتها الوقائع والقانون ، على أن تصبح المحكمة العليا محكمة نقض إدارية ، تركز رقابتها على القانون وحده فحصل أحكامه وتكميه .

إن اقتراحنا هذا فوق تقريبه العدالة لكل مواطن ، سيزيدون شك من حصيلة القضايا ، وبالتالي سيزيد من أحكام الرقابة على أعمال الإدارة فيحقق مبدأ سيادة القانون الذي قرره الميثاق الوطني في جلاء ووضوح ، وسيفتح مجال نشاط جديد أمام محامي الأقاليم الذين لا يحسارسون حالياً هذا اللون من الدراسات الإدارية إلا في نطاق محدود ؛ وبذلك يزدهر القانون العام دون شك بزيادة عدد المشغلين به .

وإن اقتراحنا هذا ليس بدعاً — فقد أخذ به المشرع الفرنسي منذ السنة الثامنة لثورة الفرنسية وأنشأ محاكم اقليمية ، ونحن نقرأ الآن عن المبادئ التي تضمنها أحكام المحاكم الإدارية في «نيس» و«مارسيليا» و«دور» و«كان» .

والأمل مرجو أن يكون اقتراحنا هذا جديراً بالدراسة والعناية

كتب جريدة :

تقديم

الأستاذ الدكتور سعد واصف الهامى

١ - عقد التأمين :

المجلد الثانى من الجزء السابع من الوسيط فى شرح القانون المدنى

للأستاذ الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى

منذ أننى نشر حاشيا قدم الأستاذ الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى ، الوسيط بين يدي رجال القانون ، وكما قال فى افتتاحية الجزء الأول منه ، اعتزم فيه بشيئة الله أن يشرح القانون المدنى ، أقوى ما يكون أملا فى أن يملأ فراغا وأن يسد حاجة .

واستلزم يقول : « الوسيط هو الوسيط بين الوجيز والمبسوط ، ولئن جدل الله فى العمر بقية وأمدنى بعم من عنده أخرجت بعد الوسيط الوجيز ، ثم استندت برافعة من زهلائى فى إخراج المبسوط ، فتم بذلك حلقات ثلاث ينتظمها عقد واحد .

والوسيط هو واسطة هذا المقعد يجعله فيصبح وجيزا وتفصله فيصير مبسوطا ، ومن أجل ذلك اخترت أن أبدأ به فهو أدنى من الوجيز فى سد حاجات العلم والعمل ، وهو أدنى من المبسوط للباحث الذى لا يملك غير وقت محفود ، .

وقد قدم السنهورى للمكتبة العربية من الوسيط سبعة أجزاء : الأول فى مصادر الالتزام ، المقعد والعمل غير المشروع والإثراء بلا سبب ، القانون ، والثانى فى الالتزامات وآثار الالتزام ، والثالث فى الأوصاف والحالة والانقضاء ، والرابع فى البيع والمقايضة ، والخامس فى الهبة والشركة والقرض والصلىح ، والسادس فى مجلدين فى الإيجار والمارية والسابع من مجلدين فى المقاولاة والوكالة والوديعة والحراسة ، وثانيهما فى عقود الثرو : عقد التأمين ، وعقود المقامرة والرهان ، والمرتب مدى الحياة .

ونخص عقد التأمين بالنصيب الأوفر من الاهتمام والدراسة .

ولم يبق من الوسيط إلا الجزء الثامن فى الملكية والحقوق العينية الأصلية ؛ والتاسع فى أسباب اكتساب الملكية ؛ والعاشر فى التأمينات الشخصية والعينية ؛ وهى جميعا تحت الإعداد .

وقد حقق الله أمل الأستاذ السهنورى، فبر بوعده، وملاً الوسيط فراغا لا شك كان موجودا؛ ويسد حاجة لا شك كانت ملحة، وكل ما نامله نحن أن يمد الله في عمر الأستاذ الكبير وأن يمدده الله بعون من عنده ليخرج بعد الوسيط الوجيز، ثم يخرج مع رفقة من زملائه المبسوط، ليتم بذلك رسالته العلية العظيمة التي أقلل كاهلها، تخلف عبء البحث وعناءه على المشتغلين بالقانون.

وقد التزم السهنورى في « عقد التأمين » وتصوره كلها مستحدثة - ما كان قد أخذ نفسه به وهو يخطط للوسيط في افتتاحية الجزء الأول، فاستعان من الفقه والقضاء بما نقل عن الأعمال التحضيرية فأورخ كل نص من نصوص القانون الجديد منذ كان النص في المشروع التمهيدي، متعقبا أياه وقد انتقل إلى المشروع النهائي ثم إلى مجلس النواب ثم إلى لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ ثم إلى مجلس الشيوخ حتى أصبح هو النص الجديد، ونقل ما جاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في صدر هذه النصوص.

د ولم يلتمجى إلى الفقه والقضاء الفرنسيين إلا حيث يتابع التطور التاريخي لبعض المبادئ، وإلا حيث يستكمل به القضاء المصري الذي حرص على أن يكون البارز،

وقد حرص الأستاذ السهنورى في افتتاحية الجزء الأول من الوسيط على أن يردد ما كان قد أدلى به أمام اللجنة التشريعية بمجلس النواب وهي تنظر مشروع القانون الجديد، من « أن النصوص التشريعية الواردة في هذا المشروع لها من الكيان الذاتي ما يجعلها مستقلة كل الاستقلال عن المصادر أخذت منها ». ولم يكن الفرض من الرجوع إلى التقنيات المختلفة اتصال بعمية في التفسير والتطبيق والتطور فإن هذا حتى لو كان ممكنا لا يكون مرغوبا فيه، فمن المقطوع به أن كل نص تشريعي ينبغي أن يعيش في البيئة التي يخلق فيها، وبمحاياة قومية توفق صلته بما يحيط به من ملائسات وما يخضع له من مقتضيات، فينفصل انفصالا تاما عن المصدر، التاريخي الذي أخذ منه أيا كان هذا المصدر، وقد حان الوقت الذي يكون لمصريه قضاء ذاتي وفقه مستقل، ولكل من الفقه والقضاء بل على كل منهما عند تطبيق النص وتفسيره أن يعتبر هذا النص قائما بذاته منفصلا عن مصدره، فيطبقه أو يفسره بما لا تقتضيه المصلحة، ولما يقع له تنفير من حلول تنفي بحاجات البلد وتساير مقتضيات العدالة، وبذلك تتطور هذه النصوص جميع الحياة القومية وثبت ذاتيتها وبتأكد استقلالها، ويستحق ما قصد إليه واضع المشروع من أن يكون لمصر قانون قومي يستند إلى قضاء وفقه لها من الطابع الذاتي ما يجعل أثرها ملحوظا في التطور المالي للقانون.

وختم الأستاذ السهنورى هذا بقوله: « تطور النصوص في جميع الحياة القومية هذه هي مهمة القضاء والفقه في مصر منذ اليوم، ولا غدر لها إذاهما تغليا عن هذه التهمة الخطيرة. وتركوا الاجتهاد إلى التقليد ».

وقد وقفنا ظويلا عند هذه الأمانة العظيمة التي تتبناها الأستاذ الكبير، وهو يقدم لمشروع القانون المدني، لتبين ما تحقق منها يصعد عقد التأمين، وقد مضى زهاء ستة عشر عاما على نصوصه

المستحدثة والمأخوذة عن القانون الفرنسي والسويسري والألماني ، فلم نستطع أن نرى حتى ملامح قضاء مستقل أو فقه مستقل مستمد من صميم الحياة القومية ، كالم نستطع أن نتيقن انفصالا تاما ، أو حتى جزئيا - لاي نص عن المصدر التاريخي الذي أخذ منه .

فلذا قرأنا في الفقه الفرنسي لميبار ، وبسبيمان ، وجودار وشارمارتييه وبيكاريسون ، وقرأنا البلجيكي لمونيت وفيليه وأندرية ولالو ، وفي الفقه السويسري لكونيغ وبيجر ، وفي الفقه الألماني ليريك وروولس وفي الفقه العربي للسهوري وكامل مرسى وعرفة والبداوي وجمال زكي وعبد الودود يحيى وفرنان بالي ، وكاتب هذه السطور ، فإن شيئا واحدا نخرج به ، ونخلص إليه ، ذلك هو أن هؤلاء الفقهاء جميعها وهم يكتبون في التأمين ، يجلسون إلى مائدة واحدة ، ولا نكاد نص أن هناك حياة قومية تضفي على النصوص طابعا معيناً في بلد ، تضفي عكسه أو غيره في بلد آخر .

وليس معنى ذلك أنه لاخلاف في النصوص ، أو أنه لاخلاف في الرأي أو التفسير فقد اختلفت النصوص . كما اختلف المحاكم واختلف الكتاب ، في مصر وفي غيرها من البلدان ، في مسائل كثيرة ، ولكن ليس منبثق هذا الخلاف تغير الحياة القومية أو تطورها ، أو أن نباتا مستوردا زرع في غير بيئته فنبت نباتا جديدا ، وإنما مناطه الاجتهاد الشخصي والتقدير .

أكثر من هذا ، فحين أيدينا الآن القانون الأسباني الخاص بالتأمين الإجباري من المسؤولية من حوادث السيارات ، الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، والذي عمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٤ ، لم نجد في هذا القانون شيئا ، يختلف ، بسبب البيئة أو الحياة القومية ، عن القانون المصري الصادر في سنة ١٩٥٥ أو القانون البلجيكي الصادر في سنة ١٩٥٦ أو القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٩٥٨ ، بل وجدنا فيه أحكاما تكاد تكون وحدة في هذه القوانين ، وتنظيم النظام صندوق الضمان - الذي ملأنا نادينا به - على نحو لا يخرج كثيرا عن مثله في فرنسا أو في بلجيكا . ولا نحسب أن الأمر سيختلف عند التطبيق .

ومن أجل هذا كان الأستاذ كايبتان محقا كل الحق حين اعتبر أن قواعد التأمين أو قوانين التأمين هي أسهل وأقرب القوانين في العالم إلى التوحيد .

ونستطيع أن نرجع هذا إلى أن التأمين كنظام حديث ، نشأ بعيدا عن الشرائع القانونية البعيدة المعروفة . يكاد يكون صناعة . اليد الطولى في تكوينها للاحصاءات العالية وقوانين الكثرة وحسابات الاحتمالات ، وما قواعد القانون بعد ذلك إلا الإطام التنظيمي لهذه الصناعة .

والكتاب من بعد . سفر نفيس أضاف به الأستاذ السهوري ذخيرة علمية جديدة إلى الصرح القانوني العظيم الذي بدأ في إقامته منذ بدأ الكتابة في القانون إلى أربعين عاما خلت وحافظ به على ما اتسمت به كتاباته من الإصالة والإحاطة والعنف بأسلوبه الفريد في الأدب القانوني .

وقد قدم المؤلف لكتابه بمقدمة ، ثم بوجه إلى بابين : الأول في عقد التأمين بوجه عام ، والثاني في أقسام التأمين .

واستهل المقدمة بمرضى موجن متقن للآراء الشرعية التي قبلها في تحريم التأمين وتحليله ، و انتهى إلى أنه لا يجوز قياس عقد التأمين على عقد أو نظم معروفة في الفقه الإسلامي ، وأن عقد التأمين عقد جديد له مقوماته وخصائصه ، خال من فكرة الربا بعيد عن شبهة المقامرة والرهان ، يقوم على فكرة التعاون ، وما دور المؤمن إلا وسيط التعاون بين جماعة المؤمن لهم يجمع الأقساط ويوزع مقابل التأمين وفقا لأسس عليية واحصائية بحيث يكون الفرق بين مجموع ما يحصل من أقساط وما يدفع من تعويضات ربما مشروعا بعيدا عن شبهة الربا . أما إذا كانت العملية فردية بين مؤمن ومؤمن له واحد ، فإن العملية تكون مقامرة أوراهانا وبعيدة كل البعد عن التأمين . ثم قسم المقدمة إلى قسمين ، القسم الأول في التأمين من ناحية التنظيم الداخلي ، تناول فيه أسسه الفنية ووظائفه ، وعرض لمبادئ التأمين وما ينسبط عليها من الرقابة ومن يصل بها من الوسطاء ، ثم أشار إلى قوانين التأمين والعصمانات لمواجهة هيئات التأمين لالتزاماتها التأمينية نحو عملائها ، وانتهى في القسم الأول إلى بحث في إعادة التأمين .

والقسم الثاني في التأمين في علاقة المؤمن بالمعلاء — عقد التأمين — وتناول في هذا القسم خصائص عقد التأمين ، ثم عناصر التأمين : الخطر ، والقسط ، ومبلغ التأمين .

وتناول في الباب الأول عقد التأمين بوجه عام ، وقسمه إلى ثلاثة فصول . الفصل الأول في أركان عقد التأمين ، قسمه إلى فرعين ، الفرع الأول في التراخي في عقد التأمين ، تناول فيه طرفي عقد التأمين ، وكيف يتم عقد التأمين صحيحا من الناحية القانونية ، وكيف يبرم عقد التأمين من الناحية العملية ومراحلها المختلفة : طلب التأمين ومذكرة التغطية المؤقتة وثيقة التأمين ، وملحق وثيقة التأمين . وتناول في الفرع الثاني عمل عقد التأمين ، وهو الخطر شروطه وأنواعه وتحديداه .

وفي الفصل الثاني درس آثار عقد التأمين فتناول في الفرع الأول التزامات المؤمن له : تقديم البيانات عند التعاقد ، والتقرير بما يستجد من الظروف التي تؤدي إلى زيادة الخطر ، ودفع مقابل التأمين وأخطار المؤمن بالحادث إذا تحقق الخطر المؤمن منه والجزاء الذي يحكم الإخلال بكل من هذه الالتزامات ، وفي الفرع الثاني تناول التزام المؤمن .

وتناول في الفصل الثالث من الباب الأول انتهاء عقد التأمين ، أما باقضاء المدة وأما بالانتهاء من طريق الفسخ الخس .

وبعد أن فرغ الأستاذ السهوري من الباب الأول ، عكف على دراسة أقسام التأمين في الباب الثاني ، وقسم هذا الباب إلى فصلين الفصل الأول في التأمين على الأشخاص ، تناول في الفرع الأول منه الصور المختلفة للتأمين على الأشخاص والمبادئ التي يقوم عليها ، وفي الفرع الثاني التأمين على الحياة وأركانه وصوره وعمله وآثاره : التزامات المؤمن له والتزامات المؤمن وحقوق المؤمن له الناشئة عن الاحتياطي الحسابي .

وفي الفصل الثاني عرض التأمين من الأضرار ، وتناول في النوع الأول التأمين على الأشياء : أركانه وصوره ومحلله ، وعلى بصفة خاصة بدراسة التأمين من الحريق ؛ ثم تناول آثار عقد على الأشياء والأمس التي يقوم عليها تقدير الضرر وإثباته وقاعدة النسبية . وتناول في الفرع الثاني التأمين من المسؤولية العريف ، وأتواته ورجوع المضرور على المؤمن له ، ورجوع المؤمن له على المؤمن . ورجوع المضرور على المؤمن بالدعوى المباشرة وتقدمها وآثارها .

وقد حرص المؤلف على أن يشير بصفة خاصة — وفي مواضع كثيرة — إلى مشروع الحكومة ، وهو مشروع القانون الخاص بمقد التأمين الذي أعدته الحكومة لجاء كتابه على هذا النحو شارحا إلى حد بعيد لقانون المستقبل في عقد التأمين

أما بعد ..

فلا نحسب أننا قدمنا كتابا السنهوري ؛ أو أننا قدمنا كتابا السنهوري في كتاب .
فالكاتب غنى عن التقديم ؛ غنى الكاتب نفسه عن التقديم .
فليس في العالم العربي مشغل بالقانون لم يقتل على يد صاحب الوسيط في شرح القانون المدني ؛ وصاحب مصادر الحق في الفقه الإسلامي .

وليس في العالم العربي مشغل بالقانون لم يتأدب بأدبه القانوني الذي بث في كتبه ومقالاته وبجوهه .
وليس في البلاد العربية فقهاء مدني لم يكن السنهوري المدرع يد فيه ؛ أو يد عليه .

٢ — عقد التأمين . Le Contrat d' assurance .
المجلد الأول من كتاب : Les assurances terrestres en

التأمين البري في القانون الفرنسي droit français

للأستاذين مويس بيكار وأندريه يسون الطبعة الثانية ١٩٦٤

وكا ظفرت المكتبة العربية بكتاب السنهوري في سنة ١٩٦٤ ، ظفرت المكتبة الفرنسية بكتاب بيكار ويسون في نفس السنة أيضا . ويكار ويسون الأستاذان بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة باريس ليسا جديدين على التأمين ، فقد بدء الكتابة فيه منذ أكثر من ربع قرن مضطربا . من أربعة أجزاء أعداه في سبع سنوات ، ثم أخرجها بعد ذلك للموجز لهذا الكتاب في سنة ١٩٥٠ ، ويتولى الأستاذ يسون كتابة المجلد الحادى عشر من الطبعة الثانية من مطول بلانولوريير في عقد التأمين سنة ١٩٥٤ وهما إلى جانب ذلك مدرسا ومحروا أكبر وأشهر مجلة علمية للتأمين وهي مجلة R. G. A. T التي اشتهرت بنشر تعليقات يون في الأحكام ، وكذلك نشر التطبيقات العلمية في التأمين والتشريعات الأجنبية .

ولما انعقد المؤتمر الدولي لقانون التأمين في : وما من ٤ إلى ٧ من أبريل سنة ١٩٩٢ والذي أشركت فيه الجمهورية العربية المتحدة ، أنتخب الأستاذ موريس بيكار رئيساً له تقديرأ لكفائته العلمية وأفضله ، الأستاذ أندريه بيسون مقرأ عاماً تقديراً أيضاً لكفائته العلمية . ولا عجب بعد ذلك ، إن كانت كتب الأستاذين الكبيرين مراجع أساسية وهامة لسكل من كتب في التأمين في البلاد العربية وفي فرنسا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا وألمانيا .

وقد أخرج الأستاذان الطبعة الثانية من كتابهما ، حافظاً فيها على الإطار العام للكتاب في طبعته الأولى ، ولكن مع مراعاة كل التغيرات والتطورات التي صادفها التأمين في الحقبة من الزمن التي مرت بين الطبعتين ، وأبرزها صدور قوانين التأمين الإلجباري من مسؤولية أصحاب السيارات ؛ ودخول العمرة ، ورقابتها على عمليات التأمين ليس في فرنسا وحدها ، وإنما اتصال هذا التدخل والرقابة على صناعة التأمين في السوق الأوروبية المشتركة ؛ وكذلك التعميق والإضافة في النظريات الفقهية والأحكام القضائية ، والقوانين الأجنبية ، وقد ظهر من الطبعة الثانية المجلد الأول في عقد التأمين ، أما المجلد الثاني صناعة التأمين أو مشروع التأمين ، فهو تحت الإعداد ولم يصدر بعد .

وقد قدم الأستاذان لكتابهما مقدمة في التعريف بالتأمين وتاريخه وتطوره وأهميته الاقتصادية والدور الذي يلعبه في تهيئة الأمان وتكوين رؤوس الأموال وكأداة للفقه ودوره في مجال العلاقات الدولية ، والتأمين كفن يقوم على الاحصاءات وتشخيص المخاطر المتجانسة وإذابتها ، ودور إعادة التأمين في تخفيف انحرافات الاحصاء . ثم عرضا بعد ذلك إلى تقسيمات التأمين إلى تأمين من الأضرار وتأمين على الأشخاص ، والتأمين التعاوني والتأمين ذي القسط الثابت : وتناولوا بعد ذلك عناصر التأمين الرئيسية الثلاثة وهي أولاً الخطر ، تعريفه وشروطه وأنواعه ؛ ثانياً القسط تعريفه وتكوينه وثالثاً مقابل التأمين .

وقسما كتابهما إلى ثلاثة أبواب :

الباب الأول في القواعد العامة في عقد التأمين ، مهدا له بإشارة إلى القانون الفرنسي ، قانون ١٣ من يوليوسنة ١٩٣٠ إصداره وطبيعته الآمرة وهدفه في حماية المؤمن له ، ونطاق تطبيقه الزمان والمكان ثم قسما هذا الباب إلى سبعة أقسام : القسم الأول في إبرام عقد التأمين والتزيرات ، التي تلحق به أثناء سريانه ، والقسم الثاني في الخطر ، تعديده ، وإعلانه ؛ والقسم الثالث في دفع القسط ، شروط هذا الدفع ، والجزاء الذي يحكم الإخلال بالالتزام بدفع القسط ؛ والقسم الرابع في الكسائر أو الحوادث ، التعريف بها ، وإخطار المؤمن بها ، الجزاء على الإخلف في تنفيذ الالتزام وفي القسم الخامس الاختصاص البولي والاختصاص الإقليمي ؛ وفي القسم السادس التقادم ؛ وفي السابع مدة العقد وانقضاؤه .

وتناول المؤلفان في الباب الثاني التأمين من الأضرار وقسماه إلى فرعين . الفرع الأول في القواعد العامة في التأمين من الأضرار ، والفرع الثاني في التأمين من المسؤولية ، وقسماه الفرع الأول إلى ستة فصول : الفصل الأول في تحديد الأضرار التي يغطيها التأمين سواء كانت بفعل من يسأل عليهم والأخطار غير المغطاة ، بسبب العيب الطبيعي في الشيء أو بسبب الحرب ؛ وفي الفصل الثاني عرض المؤلفان للتأمين الزائد والتأمين الممتد ؛ وتناولوا في الفصل الثالث انتقال الحقوق المترتبة على عقد التأمين بسبب التصرف في الشيء المؤمن عليه ، وفي الفصل الرابع تناول المؤلفان المستفيدين من الضمان ، ومالجا في الفصل الخامس تمييز التأمين وعرضا لقاعدة النسبية ؛ وختموا الفرع بالفصل السادس في رجوع المؤمن على الغير المسؤول .

وتناولوا في الفرع الثاني التأمين من المسؤولية ، وقسماه إلى ثلاثة فصول : الأول في دعوى الضرر ضد المؤمن له ، ورجوع المؤمن له على المؤمن ؛ والثاني في الدعوى المباشرة التي للمعزور ضد المؤمن ، شروط استعمالها وآثارها ؛ والثالث في التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات .

وقد خصص المؤلفان الباب الثالث للتأمين على الأشخاص وقسماه إلى سبعة فصول : الأول أنواع التأمين على الحياة ، والثاني في إبرام العقد وشروط صحته ونفاذه ؛ والثالث في التأمين على حال الوفاة ؛ والرابع في القسط ، والخامس في حقوق المؤمن له على الاحتياطي الحسابي : التخفيض والتصفية ؛ والسادس في التأمين على الحياة لصالح الغير ، والسابع في الوفاء بالوليصة .

تعريف بالمقالات القانونية :

القصد الجنائي في جرائم الشيك^(١)

للمكتوب حسن المرصفاوي

أستاذ القانون الجنائي المساعد جامعة الإسكندرية

الشيك محرر مكتوب في شكل أمر بالدفع ، يمكن بمقتضاه الساحب أو الغير من قبض كل أو بعض النقود المقيمة لخدمة الساحب في حسابه لدى المسحوب عليه .

الشيك يتضمن علاقة تقوم بين أطراف ثلاثة : أولهم الساحب وهو محرر الشيك الذي يوجد له مقابل وفاء في ذمة المسحوب عليه . والثاني هو المسحوب عليه الذي في ذمته مبلغ من النقود لحساب الساحب إذا كان مصدر هذا المبلغ . والآخر هو المستفيد ، أي من حرر الشيك لمصلحته . وقد يكون المستفيد هو الساحب نفسه .

ولا يعتبر الشيك عملاً تجارياً بطبيعته — كما هو الشأن بالنسبة إلى الكيالة — وإنما تتحدد صفته وفقاً للعملية التي صدر بشأنها إن كانت تجارية أم مدنية بيد أن أمراً لا أهمية له بصدد المساءلة الجنائية التي يستوى فيها اعتباره عملاً تجارياً أم مدنياً .

ويختلف الشيك بالتحريف سالف الذكر عن شيكات المسافرين Cheques Travellers ، وهي أوامر دفع تسحبها مؤسسة على فروعها في الجهات المختلفة من العالم . ويقصد بها تمكين من الحصول على النقود اللازمة لهم في البلاد التي يقومون بزيارتها دون أن يضطروا إلى حمل نقود معهم حتى لا يتعرضوا لمخطر ضياعها . فيستطيع حامل الشيك التوقيع عليه لدى البنك ، ويتسلم النقود فوراً . وهي تصدر من بنوك كبيرة لها فروع عالمية .

ولقد ثار الخلاف حول الطبيعة القانونية لتلك الشيكات ، وما إذا كانت تطوى تحت كلمة الشيك بالمعنى السالف الإشارة إليه من عدمه . ومرجع الخلاف هو وحدة شخص الساحب والمسحوب عليها ويميل الرأي الغالب إلى اعتبارها شيكات صحيحة نظراً لما تحققه من فوائد عملية . في حين يذهب رأى آخر إلى اعتبار تلك الشيكات في الواقع سندات إذنية أو خطابات اعتماد .

(١) ملخص من مجلة إدارتها بالقضاء الحكومة والسنة السابعة والعدد الثاني ، ص ١٣٧ .
(٢) — مقالات —

وترتب على الخلاف حول طبيعة تلك الأوراق اختلافاً حول ما إذا كانت تطبق الأحكام الجنائية الخاصة بجرائم الشيك من عدمه . ففي فرنسا يعمل القضاء أحكام الجنائية على شيكات المسافرين، في حين يذهب رأى آخر في بلجيكا إلى عدم تطبيق أحكام التجريم عليها ، وإنما تؤخذ بالقواعد المنصوص عليها في المادتين ١٩٦ ، ١٩٧ من قانون العقوبات الخاصة بالاعتقال على التزوير في المحررات التجارية وأوراق البنوك واستعمالها .

ويتصل بتعريف الشيك تفرقة عن شيكات البريد، وهي عبارة عن أمر بالدفع لدى الاطلاع يتمكن الساحب بمقتضاه من قبض كل أو بعض النقود القائمة والمقيدة لحساب لدى مصلحة البريد أو دفعها إلى من يبينه من الغير . وقد نظمها في مصر القانون ٢٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بإنشاء فرع لحساب الأمانات بمصلحة البريد وأذونات الخصم . وقد أنشأها في فرنسا القانون الصادر في ٧ يناير سنة ١٩١٨ المعدل سنة ١٩٤١ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ .

وقد اختلف في شأن تطبيق أحكام التجريم في الشيك على تلك الأوراق .

ومادام من الممكن أن يصدر الشيك لمصلحة شخص غير المودع فكأنه بذلك يحمل محل النقود في كونه أداة وفاة ، وتلك هي حكمة تشريع جريمة إصدار شيك لا يقابله رصيد ، وما دام متوافرة في هذه الصورة فتنبئ إليها أحكام التجريم .

ولم يستعمل المشرع المصري لفظ الشيك في قانون التجارة الصادر بالامر العالي ١٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وجاءت كلمة الشيك للمرة الأولى في التشريع المصري بالمادة ٣٣٧ عقوبات .

ومع هذا فإن المادة ١٩١ من قانون التجارة - التي جاءت في الفصل المعنون « في السندات التي تحت إذن وفي السندات التي لحاملها وغيرها من الأوراق التجارية » - قد تكلمت على « أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والأوراق المتضمنة أمراً بالدفع » . الأمر الذي دعا محكمة النقض إلى القول بأن الشيك يدخل ضمن هذه الأوراق ، فقررت بأن « الشيك هو في عرف القانون أداة وفاة يقوم فيه الورق مقام النقد ، ومن ثم وجب أن يكون مستحق الدفع لدى الاطلاع » وهو المعبر عنه في المادة ١٩١ من قانون التجارة بالحالة المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها ، وجاءت المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات حاية لصاحب الحق فيه .

موقف القضاء قبل ١٩٣٧ :

ذهب رأى إلى اعتبار أن إعطاء شيك بدون مقابل يتعدى مرحلة الأكاذيب المجردة إلى تلك المؤيدة بأشياء خارجية، وتوافر بهذا الطريق الاحتمالية وهي الركن المادي في جريمة النصب؛ لأنه

وإن كانت الأكاذيب المكتوبة لا تعد طرقة احتيالية، إلا أنه في الصورة الراهنة قد خرجت الواقعة عن دائرة الكذب العادي إلى ذلك المؤيدة بتدخل شخص آخر هو المسحوب عليه الذي أسند إليه الجاني وجوده مقابل وفاء لديه لتسديد قيمة الشيك، وعلى هذا حتى توافر القصد الجنائي قامت جريمة النصب وحقق عقاب الجاني عنها.

فقد قضى بأنه «بعد من النصب المعاقب عليه قانونا ما لو استدان زيد من محرو مبلغا وأعطاه ضمانة على ذلك تحويلا صادرا منه على أحد البنوك بمبلغ يزيد على قيمة الدين لإيهامه بأن له في البنك المبلغ المحول به، ولكن ظهر فيما بعد أنه لم يكن له في البنك شيء، ولا يفي من جهة أخرى قيمة الدين» (١). كما قضى بأن إعطاء تحويل على بنك ليس للحول به نقود وهو يعلم أنه لم يبق له شيء في البنك، طريق من طرق الاحتيال التي يتأثر بها الجاني عليه لكون المتهم تاجرا، ولأن التحويل على ورقة مطبوع عليها إلى اسم البنك واسم المتهم ونمرة حسابه فإذا وصل المتهم بالاحتيال إلى الاستيلاء على بضائع من الجاني عليه باستماله طرقة احتيالية وهي عرض شيك على الجاني عليه مطبوع باسم البنك وعليه اسم المتهم ونمرة حسابه وأومته برافعة مزورة وهي أن له حسابا في البنك المذكور، فتكون هذه الواقعة نصبا معاقبا عليه» (٢).

وعلى العكس ما سبق ذهب رأى إلى اعتبار أن فعل المتهم في هذه الصورة لا يعد نصبا تأسيساً على أن الشيك مجرد كذب مكتوب، ولا يكفي للعقاب على جريمة النصب إعطاء شيك لا يقابله رصيد، يجب أن يستعمل الجاني لاختيال المال ما يؤيد الكذب المحرر - أي الشيك - إما بتدخل شخص آخر أو بأشياء خارجية، حتى يمكن القول بأن ما صدر من الجاني يدخل في نطاق الطرق الاحتيالية.

فقضى بأن مجرد تقديم شيك لا يقابله رصيد قائم والاستيلاء على قيمة هذا الشيك، ليس في ذاته جريمة معاقبا عليها، بل يجب أن يكون مصحوبا بالطرق الاحتيالية (٣).

من أجل ما تقدم أرى المشرع المصري أن يقطع الخلاف فأنشأ صور التجريم عند التعامل بالشيكات وضمنها المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٧. وجاء بالذكرة الإيضاحية تعليقا عليها «هي مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب لعقاب من يعطى شيكا لا يقابله رصيد في قيمته. وقد كان من المختار قانونا إدخال هذا الفعل في مادة النصب».

(١) قضى ٣٠ من ديسمبر ١٩٠٥ مجلة الحقوق س ٢١ ص ١٥.

(٢) مصر الكلية الأهلية ٥ من ديسمبر ١٩٣١ الخماسة س ١١ ل ٥٤٥ ص ١٠٦٩.

(٣) قضى ٢٠ من ديسمبر ١٩٣٧ مجموعة النوازل القانونية ج ٤٤ ص ١٣٠.

أركان الجريمة :

نص المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات على أن « يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك ، أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع » .

وبين من هذا النص أن أركان الجريمة المنصوص عليها فيه ثلاثة : إعطاء شيك ، ولا يقابله رصيد كاف ، والتصد الجنائي . وهناك من الشراح من يتطلب ركنا رابعا هو وجود الضرر المحتمل ، وآخرون لا يعتبرون الضرر ركنا في هذه الجريمة . وفي رأينا أن اشتراط الضرر لا محل له ، ذلك أن القانون لم يتطلبه . على أن هذا لا يعني أن الجريمة تقع حتى ولو لم يحصل ضرر ، بل على العكس يعتبر هذا الركن متوافرا دائما ، أي أن قيام الجريمة يفترض قيام الضرر . وهذا النظر يتفق مع الحكمة من التجريم وهي رعاية الشيك باعتباره أداة وفاء تقوم مقام النقود فضلا عن أن اشتراط الضرر من شأنه أن يفقد الناية من التجريم ، إذ تعرض كل دعوى لإثبات قيام وإتفاء الضرر الأمر الذي قد يؤدي إلى اختلاف مصائر المتهمين وفقا لنجاح أو فشل كل منهم في الإثبات .

أولا : إعطاء شيك :

١ - الشروط الشكلية : يبنى أن تتوافر للشيك كل المظاهر التي تنفيده أنه ورقة قابلة لأداء القيمة المدرجة بها لدى الإطلاع عليها بواسطة المسحوب عليه إلى المستفيد . وليس بشرط أن يدرج في صدرها أو عليها لفظ شيك ، إذ العبرة في هذا هي بحقيقة الورقة وبقصد المتعاقدين . ومن الطبيعي أن تحمل هذه الورقة اسم الساحب أي مصدر الورقة واسم المسحوب عليه أي من يلتزم بسداد قيمة المبلغ المدرج بها . ولا يشترط أن يحمل الشيك اسم المستفيد فقد يكون شخصا معينا أو لحامله أو الساحب نفسه ، وحيث أن الشيك بمثابة طلب استرداد النقود المودعة لدى المسحوب عليه ، وبذلك ، أن يحمل الشيك توقيع الساحب إذ بغير هذا لا يعدو أن يكون مشروعا لشيك .

ويشترط في الأمر الصادر من الساحب إلى المسحوب عليه أن يكون متصبا على مبلغ محدد من النقود ، فلا تعتبر الورقة شيكا إذا كان موضوعها بضاعة ؛ أو أمر بدفع المبلغ المتبقى لدى المسحوب عليه ، لأن من طبيعة هذه الأوامر بتلك الصورة أن تنفي قيام الشيك بوظيفة النقود .

ولا يصح تعليق أمر الدفع الوارد بالشيك على شرط واقف لمناقاة هذا لطبيعته ؛ وإن كان ليس ثمة ما يمنع من أن يكون مقابل الوفاء في الشيك مطلقا على شرط فاسخ ، إذ حين تحقق الشرط يتعين على الساحب أن يضع بين يدي المسحوب عليه بالأقل المبلغ الذي يساوي قيمة الشيك .

ولا يشترط في الشيك إثبات مكان تحريره ، ولا المكان الذي يلزم فيه سداد قيمته ، ولا ذكر وصول القيمة ؛ لأن هذا البيان خاص بالكبيالة . على أن ذكر هذه العبارة ليس من شأنه أن يفقد الشيك قيمته ، ولا ذكر السبب الذي من أجله صدر الشيك ؛ إذ يستوى أن يكون مشروعا أو غير مشروح حماية لحقوق الغير الحسن اليه .

٢ - أما الشروط الموضوعية : وبالفلسفة إلى الأهلية في صدد المساءلة الجنائية يكفي بلوغ الساحب سبع سنين كاملة وقت إصدار الشيك ، بصرف النظر عن الأثر الذي يربيه القانون على الالتزام من الناحية المدنية .

ويجب أن يكون الالتزام في الشيك صادرا عن رضا صحيح من الساحب غير مشوب بعيب الإكراه أو التدليس ، وإلا بطل الالتزام فضلا عن انتفاء المساءلة الجنائية عملا بالقواعد العامة .

أما المحل فهو مبلغ التقود المدرج بالشيك ، يجب أن يكون عددا ومنصبا على مبلغ من التقود . وأخيرا فإن سبب المدبرية بموجب الشيك لا يؤثر في صحته .

وينبغي هنا الكلام على ذكر التاريخ في الشيك ، لأن اعتباره أداة وفاء تدفع قيمته فور الاطلاع عليه ، توجب أن لا يكون حاملا لإلا لتاريخ هو التاريخ الذي يفترض صدوره فيه . فإذا كانت الورقة تحمل تاريخين ، أحدهما دال على تحريره والآخر يدل على استحقاقه ، لفقد صفته كشيك ، وألفا مصدره من العقاب ^(١) . فإن لم يحمل الشيك أى تاريخ ، أعتبر مستحق الدفع يوم تقديمه إلى المسحوب عليه ، لأنه يعنى أن الساحب قد فرض المستفيد في وضع التاريخ على الشيك ^(٢) .

فإذا ما تكاملت الورقة شروطها عدت شيكا بالمعنى القانوني ، وإن اتى أحدها فقدت الورقة حقيقتها كشيك . ولذا قضى بأنه إذا كانت الورقة التي دين الطاعن باعتبارها شيكا ، لا يدل ظاهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانونا ، إذ هي صيغت في صورة خطاب إلى مدير البنك مشفوع بعبارة التبعية ، وتدل عبارتها على أنها صدرت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها بما لا يجعلها أمرا بالفتح مستحق الأداء لدى الاطلاع ، فإن الحكم إذ اعتبرها شيكا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (٣) .

(١) لقض ١٠ من نوفمبر ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٠ .

(٢) قض ١٠ من يولية ١٩٥٢ أحكام القضاء ج ٢ ق ٤٠١ .

(٣) قض ٦ من يناير ١٩٥٣ أحكام القضاء ج ٣ ق ١٣١ .

وقد استعمل المشرع في المادة ٢٣٧ عقوبات عبارة إعطاء شيك. ويقصد بها إصدار الشيك أى طرحه للتداول بقسيلة إلى المستفيد. أما قبل هذا فلا جريمة في الأمر، فمن يحرر شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب، ينفذه عملاً تحضيرياً، فإذا خرج من يده وسلم إلى آخر تم الجريمة ولا يسأل المظهر عن الجريمة المشار إليها حتى ولو كان يعلم بعدم وجود الرصيد. إذ أنه لم يعط شيكاً.

ثانياً : عدم وجود مقابل وفاء:

ويطلق عليه المشرع لفظ الرصيد، وهو دين تقضى الساحب في ذمة المسحوب عليه يكون قائماً وقت إصدار الشيك وقابلاً لتصرف فيه ومساوياً بالأقل لقيمة الشيك. وقد حدد المشرع في المادة ٢٣٧ عقوبات صوراً أربع اعتبر أن توافر واحدة منها تقيماً للجريمة، وكان تحديده على سبيل الحصر بمعنى أنه لا يقاس عليه.

فيتوفر هذا الركن إذا كان الرصيد غير قابل للسحب، بأن كان الساحب غير دائن أصلاً وقت الإصدار. والصورة الثانية إذا كان الرصيد أقل من قيمة الشيك. والصورة الثالثة إذا أسترده الساحب كل الرصيد أو بعضه في الفترة بين إصدار الشيك وتقديم المستفيد لأصرف قيمته. وأخيراً إذا أمر الساحب المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع، أى إذا ما حبس مقابل الوفاء لديه.

ثالثاً : القصد الجنائي :

إن مختلف الصور التي وردت في المادة ٢٣٧ عقوبات هي من الجرائم العمدية التي يتطلب فيها القانون توافر القصد الجنائي، فلا يكفي فيها بمجرد الخطأ أى السلوك الذي لا يتفق والقانون، لأن هذا السلوك الخطأ قد يمثل في إحدى صورتين: أولاً أن يوجه الشخص إرادته نحو الفعل عن عام وإرادة، فهو يدرك أن الفعل من شأنه أن يربب النتيجة التي يجرمها القانون، ومع هذا يوجه إرادته إليه رغبة في تحقيقها، ويكون هذا في الجرائم العمدية التي يشترط فيها المشرع قيام القصد الجنائي والصورة الأخرى أن يوجه الشخص إرادته نحو الفعل يمشي لتحقيقه دون النتيجة التي قد يوصل إليها ذلك للفعل ودون تبصر منه بما قد يترتب على سلوكه، وهذا خطأ هو الذي يوفر قيامه المسؤولية عن جريمة غير عمدية، حتى كان القانون قد نص على عقاب خاص عنها.

فالقصد الجنائي في الجرائم العمدية هو توجيه الفاعل لإرادته نحو الفعل المحرم يفي بتحقيق نتيجته، ويقسمه غالبية الشراح إلى قسمين: القصد العام والقصد الخاص، والأول هو الذي يتوافر حينما يكفي المشرع بمجرد قيام العلم عند الفاعل لما بما قد يؤدى إليه فعله من نتائج وأنه راغب فيها، وهو الشأن في غالبية الجرائم.

والقصد الخاص لا يكون إلا حينما يمتد المشرع بنية أخرى زائدة عن القصد العام بصورته السابقة، ويشترط وجودها لقيام الجريمة، بمعنى أن انتفاءها من شأنه أن لا تقوم الجريمة المدنية وإن كان هناك احتمال لوجود جريمة من نوع آخر إذا انطوت تحت نص يماقب عليها، كاهو الحال بالنسبة إلى جرائم التزوير في المحررات، حيث يشترط توافرية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله.

وتأسيساً على اعتبار الجرائم في الشيكات من الجرائم المدنية، فإنه من ثبوت أن تصرف المتهم كان نتيجة لوقوع خطأ غير مقصود من جانبه، لأدى هذا إلى انتفاء مسأسته، كن يصدر شيكا اعتقاداً به بوجود مقابل وقاد كاف له لدى المسحوب عليه ناه على إخطار من هذا الأخير بمقداره، ثم يتبين انعدام ذلك المقابل أو عدم كفايته. أو كن يسحب ماله لدى المسحوب عليه تحت تأثير أن المستفيد من الشيك قد قبض قيمته بسبب إعطائه إياه من مدة طويلة.

وقد تعاملت مناقشات مجلس النواب أن الشيك أداة وقاد، يعتبر أنه قد سحب في التاريخ الثابت به ولا يقبل إثبات العكس، وإلا صار أداة ائتمان. وهذا يبين من ملحق أحد النواب على مشروع قدم لنص المادة يتضمن عبارة « وقت الاستحقاق »، قائلاً إنه يجب أن يكون الرصيد موجوداً في البنك وقت تحرير الشيك. فرد رئيس المجلس بقوله « لا يمكن أن يكون الرصيد موجوداً إلا عند حلول موعد الاستحقاق، فلو كان للوعد مثلاً في أول الشهر وذهب المحرر إليه الشيك إلى البنك قبل ذلك بمسرة أيام، فلا يمكنه الوقوف منه على ما إذا كان لمحرر الشيك رصيد أم لا ».

كما يبين أيضاً من تلك المناقشات ومن الاقتراحات المقدمة بتعديل نص المشروع المطروح أنها راعت جانب الساحب بشيك وموقفه من التعامل معه الذي يكون قد أحل بالتزامه، وتناست الحسنة من التجريم في التعامل بالشيكات وأنها حماية المستفيد منها سواء أكان الأول أم غيره.

ولقد اطردت أحكام القضاء عندنا على أن القصد الجنائي في العور المختلفة لجرائم الشيك، يتوافر بمجرد العلم دون أي شرط آخر.

فقد قضى بأن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات يتوافر لدى الجاني بإعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب (١)؛ وأن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتحقق بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره لم يكن له مقابل السحب (٢) وسحب الشيك وتسليمه للمسحوب عليه يعتبر كالوفاء بالتقود سواء، وتكون

(١) تقض ١٠ من سبتمبر ١٩٦٠ أحكام التقضس ١١ ق ١٢٦ د.

(٢) ٩ من مارس ١٩٥٩ أحكام التقضس ١٠ ق ٣٨ د.

قيمة الشيك من حق المسحوب عليه ، لاجتزأ الساحب أن يستردها من البنك أو يعمل على تأخير الوفاء بها لصاحبها . ومن ثم لا يجدى المتهم ما يثيره من الجدل عن الظروف التي أساطت به وأدت إلى سحب الرصيد أو صدور قرار بتأجيل الديون . (١) كما لا يجدى المتهم ماذفع به من أنه رد البضاعة التي اشتراها من المجنى عليه وأعطاه الشيك مقابلها قبل تاريخ استحقاق الشيك وحصل على سند بهذا المعنى مادام أنه يفرض صحة الدفاع لم يسترد الشيك من المجنى عليه (٢) .

كما قضى بأن جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات تتحقق بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع ، حتى ولو كان هناك سبب مشروع . ذلك أن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول ، وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري مجرى النقود (٣) فجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام ، الذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل . ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت إلى إصداره ، لأنها من قبيل البراهن التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولا يستلزم الفاعل نسبة خاصة لقيام الجريمة (٤) .

ويستفاد علم المتهم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد من مجرد إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وليست المحكمة ملزمة بالتحديث استقلالاً عن هذا العلم ، لأنه من التصور الجنائية العامة (٥) . فتي كان الحكم قد استخلص من الأدلة التي ذكرها علم المتهم وقت إصداره الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك يكفي للوفاء به بما يتوافر به ركن سوء النية ، فلا يقبل من المتهم قول في خصوص حسن نيته (٦) .

ويذهب القضاء في فرنسا بصدد تفسير عبارة سوء النية إلى الاكتفاء بمجرد علم الساحب بأنه ليس له لدى المسحوب عليه مبلغ مساوٍ بالآقل لقيمة الشيك (٧) . فلا يجدى المتهم دفاعه بأنه اعتمد على أريحية البنك المتأداة لتسوية شيكاته مع عدم وجود اتفاق ثابت بينهما في هذا الصدد (٨) . كما يتحقق سوء النية إذا أصدر الساحب شيكاً — مع علمه بأنه في ظروف قاسية — دون أن يتخذ الحيلة اللازمة لتأكد سلفاً من وجود أو عدم وجود رصيد كافٍ . فكل إهمال أو عدم احتياط يقع من الساحب يستوجب مساءلته ، فيقع على طائق كل من يصدر شيكاً أن يراجع رصيد وقت إصدار (٩) .

- (١) تقضى ١٩ من ديسمبر ١٩٦٠ أحكام التقضى س ١١ ق ١٧٧ .
- (٢) تقضى ١٣ من يناير ١٩٦٢ أحكام التقضى س ١٣ ق ٢٠ .
- (٣) تقضى ٢٦ من سبتمبر ١٩٥٩ أحكام التقضى س ١٠ ق ١٧٦ .
- (٤) تقضى ٢٧ من سبتمبر ١٩٥٧ أحكام التقضى س ٨ ق ٢١٨ .
- (٥) تقضى ١٠ من سبتمبر ١٩٦٠ أحكام التقضى س ١١ ق ١٧٧ .
- (٦) تقضى ٢٩ من سبتمبر ١٩٥١ أحكام التقضى ٧ الطعن رقم ٨٧٨ سنة ٢١ .
- (٧) لامير — قانون العقوبات الخامس من ١٩٤٢ .
- (٨) أورليان ٧ من مارس ١٩٤٧ جازت ١٤ من يونيو ١٩٤٧ .
- (٩) تقضى فرنسي ٣ من فبراير ١٩٣٨ دالوز الأسبوعي ١٩٣٨ — ٢١٤ .

ويطال هذا القضاء بما توجبه الضرورات العملية من وجوب منح الشيكات ثقة كاملة حتى يطمئن الحامل إلى استيفاء حقوقه كاملة . فيوقع العقاب آليا على كل من يصدر شيكا ليس له مقابل وقفاً (١).

وقد اختلفت آراء الشراح عندنا في تعريف القصد الخثافي في جرائم الشيك وفي تحديد المراد من عبارة سوء النية ، فاتجه البعض منهم مع محكمة النقض إلى أن العبرة هي بمجرد العلم ، في حين ذهب رأى آخر إلى وجوب توافر قصد أخص هو سوء النية .

فذهب البعض إلى أنه إذا كانت الورقة تحمل تاريخاً واحداً فقد استوفت مظهر الشيك كأداة وفاء ، يكفي للعقاب علم إصدارها أن يكون الجاني عالماً وقت ذلك أنه لا يتبادلها برصيد كاف قابل للسحب . وفي حالة سحب الرصيد يتوافر سوء القصد بعلم الجاني وقتئذ أن الشيك السابق إصداره لم يصرف ، أما الأمر بعدم الدفع فإنه يفترض بطبيعة الحال سوء القصد . وأن نية الإضرار لا محل لاستلزامها طالما أن الضرر في هذه الجريمة عنصر مفترض مندرج في الفعل المادى ومتصل به ، بحيث يتمتر بصور وقوع هذا الفعل دون تحقق الضرر المباشر الذي يحظره القانون ويعاقب عليها فيها ؛ كما أنه لا محل لقول بتطلب نية التلك الإثراء أو أية نية أخرى من هذا القبيل ، لأن هذه الجريمة لا تتمحور على مال الغير ، بل هي في الواقع جريمة ملتزم بالدفع يريد التخلص من التزامه بطريق البت بأداة لا أكثر . فهي أشبه بالجرائم من حيث القصد المطلوب باستعمال سند مخالصة مزور ، وهي لا تتطلب شيئاً أكثر من العلم بتزوير هذا السند .

وإن الحل الذي أخذت به محكمة النقض عندنا وإن جاء مخالفاً للأعمال التحضيرية ، فإنه يتفق والفرض من النص الذي يهدف إلى حماية المتعامل بالشيك ويسر تداوله : لأن استلزام إثبات اتجاه نية الساحب إلى الإضرار بالحامل أمر خسير في كثير من الأحيان ، مما يترتب عليه إفلات الساحب من العقاب في أغلب الأحوال . وهذا سيؤدي إلى زعزعة الثقة في الشيك بسبب صعوبة حمايته ، وينعج على الفاعر القرض الذي نفيه .

وذهب رأى آخر إلى أن فكرة التعديل في مجلس النواب واضحة ، وهي عدم الاكتفاء بمجرد العلم بضرورة انصراف لراية الجاني إلى التذليل ، أي إلى عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب في يوم استحقاق الدفع ، ثم تعرض تفصيلاً لثلاث صور : فمن كان الساحب يعلم أنه ليس له رصيد كاف ورغم ذلك أعطى شيكا لشخص ما - فإنه يعتبر نسيء النية ، وإنما إذا كان المتهم يعتقد خطأ أن رصيده كاف وقابل للسحب ، فإنه يكون حسن النية ، ولا تنهض الجريمة قبله ولو كان اعتقاده الخاطيء ناشئاً عن إهماله في البحث والتحرى . فالمفروض في هذه الصورة سوء نية ، ولكن له إثبات حسن نية وعليه يجب الإثبات وللمحكمة الموضوع الرأي الفاصل في ذلك .

(١) موسوعة دالوز - ج ١ ص ٣٧٤ ب ٣٨٨

أما في صورة تأخير التاريخ، فالقصد الجنائي يرجع في تقديره إلى التاريخ الحقيقي لسحب الشيك؛ فإذا كان المتهم في هذا التاريخ تصرف قيمته إلى عدم الدفع، أو يعلم أنه لن يكون لديه في تاريخ الاستحقاق رصيد كاف؛ فإنه يعتبر سعيه النية. أما إذا أثبت أنه كان يريد الدفع في ميعاد الاستحقاق، وأنه كان يعتقد أنه سيكون في قدرته تقديم الرصيد الكافي قبل الميعاد، وكان اعتقاده مبنيًا على أسباب مقبولة، فإنه يكون حسن النية ولا تنهض قبله الجريمة. وهذا الرأي هو الذي يستنتج من سياق المناقشة التي دارت حول مشروع المادة، والتعديل الذي أدخل عليه. وفي حالة سحب الرصيد يتوافر سوء النية بمجرد العلم، وللتميم أن يثبت حسن نيته. وفي حالة الأمر بعدم الدفع إذا لم يكن لصدوره أي مبرر فجرد صدور الأمر بنطوى على سوء النية.

أما إذا كان الأمر بعدم الدفع سبب مشروع فإن القصد الجنائي يتوافر بمجرد الأمر بعدم الدفع؛ ولا حيرة بالدوافع التي دعت إلى إصدار هذا الأمر. فالشيك له طبيعته الخاصة فهو ليس بسند دين عادي، بل هو بمثابة النقود، والأصل فيه أن يقوم بوظيفتها وتدوله الأيدي. وإذا كان الشخص لا يستطيع أن يسترد إيراداته التقصود التي دفعها مقدما إلى آخر تماقده معه، فكيف يسوغ له تعطيل دفع الشيك بمجرد إرادته، وكيف يتفق ذلك وواجب حماية الخير الذي انتقل الشيك إلى يده، ورغبة المشرع في توطيد الثقة في الشيكات تسهيلات التعامل.

ويذهب رأي إلى أن النص يستلزم للمقاب قصدًا جنائيًا خاصًا هو سوء النية أي انصراف نية الساحب إلى التدليس وسلب مال المستفيد من الشيك. وعلى أسوء الفروض يجب أن يسمح للتمهم بإثبات حسن نيته، وأن عدم صرف قيمة الشيك كان لآمر خارج عن إرادته، أو أن الأمر بعدم الدفع كان له مبرر مشروع وخاصة في حالة الشيك المتأخر التاريخ.

والواقع — كما سلف القول — أنه لا يمكن الاحتداد بالمناقشات التي دارت في مجلس النواب عند عرض المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، وإنما يجب أن يبنى الرأي على الحكمة التشريعية، وهي بغير جدال حماية الفيلك باعتباره أداة وفاء تقوم مقام النقود من العبث به، ومن ثم فعلم المتهم في أي من الصور المنصوص عليها في المادة المشار إليها يكفى لتوافر القصد الجنائي.

ولما كانت جرائم الشيكات من الجرائم العمدية الأمر الموجب لتوافر القصد الجنائي، فإنه يلزم التساؤل عن الوقت الذي يجب أن يثبت قيامه فيه. ومن المسلم به أن جرائم الشيكات من الجرائم الوقتية، بمعنى أنها ترتكب وتم في ذات الوقت، بيد أن الأمر يدعو إلى بعض الإيضاح.

فإذا كان الفعل المكون للركن المادي الجريمة هو إصدار أمر إلى المسحوب عليه بعدم السداد، أي تجميد الرصيد لديه فإن القصد الجنائي ينبغي توافره في ذلك الوقت، إذ منذ صدور الأمر يفقد الشيك صفته كأداة وفاء، ويصبح بمثابة شيك بنير رصيد وعلى هذا ليس بهم أن يكون الشيك

مقابل وفاء وقت إصداره ، أو حتى قيام الدليل على أن المتهم وقت الإصدار كان يتولى سداد قيمة الشيك ، لأن الواجب الذى يفرضه القانون على الساحب هو التزامه بأن يبقى مقابل الوفاء لدى المسحوب عليه إلى حين سداد قيمة الشيك .

وإن كان الركن المادى للجريمة هو استرداد بعض مقابل الوفاء بحيث يصبح باقية هير كاف للوفاء بقيمة الشيك ، فإن القصد الجنائى - كما هو الحال فى الصورة السابقة ، يبنى توافره وقت استرداد المال ، بصرف النظر عن الحال القائم وقت أن أصدر الشيك ، فيجب أن يتوافر لدى الساحب العلم بأن باقى المبلغ لدى المسحوب عليه أقل من قيمة الشيك أو الشيكات التى أصدرها ولم تعرف قيمتها بنقد .

ويتبقى بعد هذا صورتان أولاهما انعدام مقابل الوفاء ، والآخرى عدم كفاية مقابل الوفاء وذلك فى تاريخ إعطاء الشيك . والأصل أن الشيك يحمل تاريخاً واحداً ، ويعتبر هو التاريخ الذى حرره فيه . وحينئذ يبنى إثبات قيام القصد الجنائى وقت إعطاء الشيك ، أى علم الساحب بأنه وقت أن حرم الشيك وأعطاه للمستفيد لم يكن له مقابل وفاء ، أو كان مقابل الوفاء أقل من قيمة الشيك .

يبد أن الصعوبة تثور حينما يكون تاريخ تحرير الشيك مغايراً لتاريخ الوفاء رغم اشتغال المحرم على تاريخ واحد ، إذ كثيراً ما يحدث أن يحرم الشيك فى يوم معين ، على أن يتفق بين الساحب والمستفيد على عدم تقديمه إلى المسحوب عليه إلا فى تاريخ لاحق ، سواء أتم هذا الاتفاق شفاهة أو كان ثابتاً يجعل تاريخ الشيك لاحقاً ليوم تحريره .

فلذا لم يكن لثقل هذا الشيك مقابل وفاء كاف ، هل يكون لإثبات توافر القصد الجنائى فى اليوم الذى حرره فيه الشيك فعلاً أو اليوم الثابت عليه والذي بموجبه يقدم إلى المسحوب عليه .

إن هذه المسألة ترتبط بموضوع التاريخ الذى يحمله الشيك ، وبصورة الشيك المتأخر التاريخ . والراى فى هذه الحالة أن إثبات العلم يبنى أن ينصرف إلى تاريخ تحرير الشيك فعلاً بصرف النظر عن التاريخ المثبت عليه . فإذا قُسم الشيك فى التاريخ الثابت به أو بعده فإنه لن تكون هناك فى الغالب فائدة عملية فى إثبات عدم وجود الرصيد فى تاريخ سابق عليه ، مادام الشيك قد سددت قيمته . أما إذا لم يسترد ، فيكفى هذا لوقوع الجريمة ، أى إثبات عدم وجود مقابل الوفاء فى التاريخ المحرم عليه .

ولكن إذا قدم الشيك فى يوم سابق على التاريخ الثابت به فإنه وإن كان المسحوب عليه أن يستع من تسديد قيمته ، إلا أنه بالنسبة إلى قيام الجريمة وتوافر القصد الجنائى فيها ، ينظر إلى وقت تحرير الشيك فعلاً . إذ المبرة بحقيقة الحال بصرف النظر عما يفتنه المتعاملون بالشيك من مظاهر هي مطابقة للحقيقة . ولا يخلو هذا النظر من فائدة عملية إذ أن هذا التاريخ وهو الذى

تعتبر الجريمة قد وقعت فيه ، تبدأ منه حساب مدة انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم .

ومع هذا فقد ذهب بعض الأحكام إلى أنه في حالة الشك المؤخر التاريخ ، لا محل للعقاب إذا لم يكن الساحب رصيد كاف وقت تحرير الشيك ، ولكن توافرت لديه نية جدية في تقديم الرصيد في التاريخ المحدد ، وتوافر لديه الاعتقاد بأنه سيتمكن من إيجاد الرصيد في هذا التاريخ (١) . وإن سوء النية ينحصر في علم الساحب وقت الإصدار بانعدام مقابل الوفاء ، وإذا تعلق الأمر بشيك مؤخر التاريخ ؛ يتحقق سوء النية إذا كان صاحب الشيك ليس مقصداً من قدرته على إيجاد مقابل الوفاء في التاريخ المدون في الشيك والذي يعتبر هو التاريخ الحقيقي للإصدار (٢) . وعلى العكس من ذلك لا يسأل جنائياً إذا أثبت أنه كان لديه أمل مشروع في تلقي مقابل الوفاء قبل تاريخ الاستحقاق ، وأنه لم يتسامة لأسباب خارجة عن إرادته (٣) .

والتقاعدة العامة للإببات في المواد الجنائية هي أن عبء يقع على طاق النيابة العامة بوصف كونها المدعية في الدعوى الجنائية ، وهي تطبق بالنسبة إلى القصد الجنائي في جرائم الشيك ، بمعنى أن على النيابة العامة أن تقيم الدليل على توافر (٤) ، أي علم الجاني بأن فعله من شأنه أن يحقق الجريمة في إحدى الصور المنصوص عليها في القانون : فتدلل النيابة العامة على أن المتهم قد أعطى شيكاً وهو يعلم بوجود مقابل وفاء إطلافاً ، أو أن هذا أقل قدر من قيمة الشيك أو أسترده بعد إعطاء الشيك مبلغاً يجعل الباقي غير كاف للوفاء بقيمته ، أو أمر المسحوب عليه بعدم دفع قيمة الشيك مع علمه بأنه لم يصرف بعد .

ولاشك في أن الإببات أمره مبسور ، إذ في الصور الثلاث الأولى تقضي الحيلة الواجبة — لاسيما أن الفعل قد يسفر عن وقوع جريمة — إلى أن يتقن معطى الشيك من وجود مقابل وفاء كاف لسداد قيمته ، ومن ثم فإن انتفى هذا الوجود كان فيه الكفاية بالنسبة إلى النيابة العامة للتدليل على سوء نية المتهم وتوافر القصد الجنائي . وعلى المتهم إن شاء الدفع باتفائه وانعدام سوء نيته ، أن يقيم الدليل من جانبه على صحة مدعاه .

وإذا عرضت الدعوى المدنية مع الدعوى الجنائية على المحكمة الجنائية فإن هذا يسفر عن معاونة من النيابة العامة والمدعي بالحقوق المدنية لإقامة الدليل على سوء نية المتهم ؛ بمعنى أن عبء الإببات يقع في الحقيقة على كليهما معاً .

وقدّم الدليل على توافر القصد الجنائي أو عدم توافره يرجع فيه إلى قاضي الموضوع صاحب الكلمة الأخيرة في هذا الصدد . وباعتباره أحد أركان الجريمة يجب على القاضي أن يبينه في حكمة

(١) لندن جنائي مختلط ٧٠ من ديسمبر ١٩٤٩ — بلتان — ٥٧ — ٢٦

(٢) القاهرة للمختلطة ٩ من يناير ١٩٣٩/ بلتان ٥١ — ١٠١ .

(٣) القاهرة للمختلطة ٢٧ من مايو ١٩٣٩ بلتان ٥١ — ٣٩٣ ،

(٤) موسوعة دالوز ج ١ ص ٣٧٤ بند ٤٤ .

صراحة وإلا كان قضاؤه معيباً .

وإذا كان القصد الجنائي في جرائم الشيك يقوم بمجرد توافر العلم لدى الجاني ، وأن العيب في إثباته يقع على عاتق النيابة العامة ، وأنه يكتفى في ذلك بالإثبات بقيام الدليل على وجود إحدى الصور المنصوص عليها قانوناً ، فإن هذا لا يني أن مقدار الساحب أن يقيم الدليل على انتفاء القصد الجنائي لديه ، أى على حسن نيته إعمالاً لتقواعد العامة في الإثبات ، متبعاً في ذلك أى دليل يراه موثقاً إلى تلك الثابة دون التقيد بقاعدة معينة ؛ وترتب على إثبات حسن نيته انتفاء المسؤولية الجنائية .

فقد يستطيع الساحب إقامة الدليل على اعتقاده ، بناء على أسباب مقبولة بوجود مقابل وفاء قابل للسحب لدى المسحوب عليه ، أو أنه مساو لقيمة الشيك . فيكون الساحب حسن النية إذا ثبت أن المسحوب عليه قد أرسل إليه كشفاً يحوى خطأ مادياً مبيهاً به رصيده — كما تجري العادة في البنوك — فاعتقد بصحته وأعطى شيكات في حدود المبلغ الوارد به ثم يتبين عدم كفاية الرصيد ، أو إذا كان المسحوب عليه قد أوقف الحساب الجارى للساحب دون أن يخطر بذهنه ذلك ، في حين أن الأخير كان قد أعطى بعض الشيكات في حدود الحساب الجارى المتفق عليه فيما بينهما ، أو ثبت أن رصيد الساحب قد أوقع عليه حجزاً منع التصرف فيه دون علم من جانبه .

والحال واحد بالنسبة إلى استرداد الساحب لجزء أو لكل مقابل الوفاء فقد يعتقد بناء على أسباب مقبولة أن جميع الشيكات التي أصدرها قد صرفت قيمتها ، لاسيما إن كانت بعيدة التاريخ وتمددت معاملاته ، فيقوم بسحب الباقي له لدى المسحوب ، أو في حالة وجود خطأ حسابي . والمهم فيها أن يكون اعتقاد المتهم مبنياً على أسباب مقبولة . ويراعى فيها ظروف الواقعة بالنسبة إليه في الوقت الذي حدثت فيه .

قَضَائِمُ كِتَابِ النِّقَضِ الْجَرَائِدِ

فبراير ١٩٦٤

١

٣ من فبراير ١٩٦٤

١ - دعوى جنائية : أمر بعدم وجود وجه لإقامتها ، صراحته ، تدوينه ، استيفاءه استنتاجا .
ب - هيئة قناة السويس : إدارتها مرفقا عاما ، شخصية ممنوعة عامة ، سلطة إدارية ، سلطة عامة ، موظفوها ، حمايتهم ، إجراءات جنائية م ٦٣ .
المبادئ القانونية :

١ - الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ؛ إلا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر ، إذا كان التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم الفعل ، ذلك الأمر .
فإذا كانت النيابة العامة قد أمرت في بادئ الأمر بقيد الواقعة جنحة ضد قبطان الباخرة ، ثم أمر الحامي العام بعد استيفاء التحقيق بقيدها جنحة ضد آخر وحده ؛ فإن هذا التصرف يطلوئ حتما ، وبطريق اللزوم الفعل على الأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية على قبطان الباخرة .

وقد استأفه الطاعن على هذا الاعتبار ، ومن ثم يكون استئنافه جائزا بالنسبة إلى قبطان الباخرة .

ويكون القرار للطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة إليه ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، بما يجب معه نقضه ، والقضاء بجواز الاستئناف بالنسبة إليه .

٢ - هيئة قناة السويس تقوم على إدارة مرقق المرور بالقناة ؛ وهو مرقق عام قوى من مرافق الدولة . وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية المنوطة العامة ، وبسلطة إدارية هي قسط من اختصاصات السلطة العمامة ، ومن ثم فإن موظفيها بما فيهم مرشدو الهيئة ، يعتبرون في حكم الموظفين العموميين ، وتتعطف عليهم الحماية الخاصة التي تقررها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، المنقذة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن رفع الدعوى الجنائية .

ولما كان يبين من أوراق الدعوى ، أنه لم يصدر إذن من النائب العام أو الحامي العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد مرشد قناة السويس ، فإن القرار المطعون فيه إذا انتهى إلى عدم جواز الاستئناف بالنسبة إليه يكون صحيحا .

لمن ٨٣٥ لسنة ٢٣ ق . .

الأحوال المبينة في القانون ، ومن طلب المساعدة من الداخل ، وحالتى الفرق والحريق ؛ إلا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل المحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ؛ بل أضاف إليها النص ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، ومن فيها تمقّب التهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه .

٢ — إحرار المخدر بقصد الإتجار ، واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالنقض فيها ، طالما أنه يقيّمها على ما ينجمها .

وضاعة كمية المخدر أو كبرها ، هي من الأمور التيسيرية التي تقع في تقدير المحكمة ؛ ومادامت قد اقتضت للأسباب التي يبينها ، في حدود سلطتها في تقدير أداة الدعوى ، والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق ، أن الإحرار كان بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى "تقصير في التيسير وفساد الاستدلال" لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها ، وهو مالا يصح إثارته أمام محكمة النقض .

ملح ١٧٠٣ لسنة ٣٣ ق

٢

٣ من فبراير ١٩٦٤

١ — محضر جلسة : منه ، هامشه . توقيع القاضى عليه .
ب — حكم : تسيب ، عيب .
المبادئ القانونية :

١ — محضر الجلسة واحدة كاملة ، لا فرق بين منتهى وهامشه ؛ مادام ما ثبت في أحدهما لم يكن محل طعن بالتزوير .

وبمجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان .

٢ — المحكمة غير ملزمة أن تنفي التهم في مناسق دفعها الخفيفة والد على كل شبهة يثيرها على استقلال .

ملح ١٧٠٢ لسنة ٣٣ ق

٣

٣ من فبراير ١٩٦٣

١ — تفتيش : منزل ، دخوله ، أحوال إيجته ، إجراءات جنائية م ٤٥ : تعقب تهم بقصد تنفيذ أمر قبض عليه . حالة الضرورة .
ب — مواد مخدرة : قصد جنائى ، قصد اتجار ؛ محكمة موضوع ، حكم تسيب ، عيب نفس ، طعن ، أسيا به ، ما يقبل منها . إحرار . بقصد الاتجار ، واقعة مادية .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن دخول المنازل . وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير

٤

٣ من فبراير ١٩٦٤

- ١ - استئناف : مدع بالحق المدني ، تعرض المحكمة للدعوى بكامل حريتها . قوة الشيء المقضي به .
 ب - خطأ المضرور : مسؤوليته ، خطأ مشترك .
 ج - خطأ : تقديره .
 د - شامد : وزن أقواله وظروف شهادته .
 المبادئ القانونية :

١ - إذا خول القانون المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بمقتضىه المدنية ، فإنه قد قصد تحويل المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في هذا الاستئناف . أن تعرض لواقعة الدعوى وتناقشها بكامل حريتها ، كما كانت معطوكة أمام محكمة أول درجة .

ويقتضى هذا أن تصدى لتلك الواقعة وتفصل فيها من حيث توافر الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما في حق اللزوم « الاستئناف عليه » مادامت الدعوى المدنية والجنائية كائناً مرفوعتين أمام محكمة أول درجة ، ومادامت الدعية بالحقوق المدنية قد استمرت في السير في دعواها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة .

ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً حائزاً قوة الشيء المحكوم فيه ، إذ أنه لا يكون ملازماً للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن

الدعوى المدنية وحدها ، لأن المدعين وإن كانوا ناشئين عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عنه في الأخرى ، مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافياً . إنما يشترط هذا التلازم عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما .

٢ - الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسؤولية المسؤول ، وإنما يخففها إن كان ثمة خطأ مشترك بمعباه الصحيح . ولا يفي المسؤول استثناء من هذا الأصل ، إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن من خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه ، وأنه بلغ درجة من الجسامه بحيث يستغرق خطأ المسؤول .

٣ - تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً ، مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة التقض . فإذا كان الحكم قد دلل في منطق سائغ على أن الحادث وقع نتيجة قيادة الطاعم القاطرة بسرعة لا تحمّلها الظروف التي وقع فيها ودون إطلاق جهاز التنبيه ، لتنبهه الخجنى عليه ، فإنه يكون قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه ، واستظهر رابطة السببية بين الخطأ والحادث .

لمن ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق

بعد تحقيق مضمونها، فإن حكمها يكون معيباً
بالإخلال بحق الدفاع والقصور .

لمن ١٢٥ لسنة ٣٣ ق

٦

٤ من فبراير ١٩٦٤

بتديد : حجز في حراسة : مرافعات م ٥١٥

للبدأ القانوني :

الحراسة في الحجز إنما تنتهي بانتهاء الحجز،
لأى سبب من الأسباب : كبيع الأشياء
المحجوزة ؛ أو الحكم في دعوى الاسترداد
بملكية الأشياء المحجوزة للمسترد ؛ أو بحكم
قاضي محكمة التواجد الجزئية ببناء على طلب الحارس
أو الخارج أو للدين لأسباب توجب ذلك ،
طبقاً للمادة ٥١٥ من قانون المرافعات المدنية
والتجارية .

أما قبل المحجوزات من مكان خبزها لأى
سبب من الأسباب ، ولو كانت بموجب أمر
المحكمة ؛ فلا يقرب عليه انتهاء الحراسة ، بل
تظل قائمة ، ويكون على الحارس إرشاد المخضر
في يوم البيع إلى مكان وجود المحجوزات ،
إذا لم يستطع إحضارها إلى المكان الذي وقع
فيه الحجز عليها وليس على المخضر أن يبحث
عن الشيء المحجوز بنفسه ، لأن وقته لا يتسع
لذلك .

ويمكن لاعتبار الحارس مهذّباً ، امتناعه
(م ١٠٠ أحكام)

٥

٤ من فبراير ١٩٦٤

بتديد : سوء قصد ، ضرر ، إيداع الثمن خزانة
المحكمة ، حراسة ، دفاع لإخلال بحقه ، حكم تسييب ،
هيب .

البدأ القانوني

يجوز الإخلال بما فرضه حكم
الحراسة على الطاعن من إيداع الثمن خزانة
المحكمة ، لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة
التبديد ، بل لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا
الأمر قد ألامه عليه سوء القصد ونجم عنه
ضرر بالجنى عليه .

فإذا كان الطاعن قد تمسك بأنه صرف
جزءاً من ثمن التسييب المحجوز عليه في وجوه
لا يفر منها ، ويستند بشريكي الجنى عليه
نصيبهما وفقاً لحكم الأحتية ، وأودع الباقي
من الثمن خزانة المحكمة على ذمة الجنى عليه ،
بعد عرضه عليه عرضاً قانونياً ، وهو دفاع
جوهرى قد يقرب عليه ولو صح تغيير وجه
الرأى في الدعوى ؛ مما كان يقتضى من المحكمة
أن تحقّق تلف على منحل صحته ، أو أن ترد
عليه بما يسوغ رفضه .

أما وهى لم تقبل ، وقصرت ردها على القول
بأن المستندات المقدمة ليس لها طابع الجدية ،
وقد اصطلمت لخسمة الدعوى ؛ في حين أن
تقدير مدى جدية هذه المستندات إنما يكون

التصرف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها قطعت إلى أن هذا الدليل غير قائم ؛ بما يجب معه إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة لعدم الإدانة .

ملن ١٩٩٩ لسنة ٣٣ ق

٨

١٠ من فبراير ١٩٦٤

١ - دفاع : إخلال بمجه . عاكسة . إجراءاتها .
نقض ، ملن ، أسبابه : إزواج المحكمة المصوم بلاحظات
ثم من وجه الرأي الذي استقام لها .
ب - حكم : تديب ، عيب ، مدى التزام المحكمة
ببيان أسباب أخذها بما تطعن له من أقوال الشهود .
ج - أدلة : حق محكمة الموضوع باستخلاص واقعة .
المبادئ القانونية :

١ - إنه وإن كان من غير القبول أن
تزهج المحكمة المصوم بلاحظات قد تم من
وجه الرأي الذي استقام لها بشأن تقدير الوقائع
للطروحة لديها ؛ إلا أن ذلك لا ينهض سبباً
لقطعن على حكمها .

إذ أن من المخاطرة القول بأن إبداء مثل
هذه الملاحظات يفيد قيام رأي ثابت مستقر في
نفس المحكمة ، ليس عنه بعيد ، بل من المحتمل
أن تكون تلك الملاحظات منبثقة من مجرد
شبهات قامت في ذهن المحكمة فأرادت أن
تتحقق منها ، ويمكن المصوم من درتها قبل
أن يستقر رأيها فيها على وجه نهائي معين .

٢ - من المقرر أن محكمة الموضوع الحرة

عن تقديم الشيء المحبوز عليه يوم البيع ، أو
الأرشاد عنه .

ملن ١٦٩٣ لسنة ٣٣ ق

٧

١٠ من فبراير ١٩٦٤

١ - مسألة فنية بحث : تحقيق المحكمة . حقيقة ثابتة
عليها .

ب - أدلة : لسانها : مواد جنائية ، سقوط دليل
أو استبعاد . إدانة ، إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أنه على المحكمة متى
واجهت مسألة فنية بحث ، أن تتخذ ما تراه من
الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها .

وإنه وإن كان لها أن تستند في حكمها إلى
الوقائع الثابتة عليها ، إلا أنه لا يحق لها أن
تقتصر في تنفيذ تلك المسألة على الاستناد إلى
ما قد يختلف الرأي فيه .

وإذ هي قد أرجعت خطأ الطاعن الأول في
قيادة السيارة إلى هذه للسائل الفنية ، التي
تصدت لها دون تحقيقها ؛ فإن حكمها يكون
معيباً .

٢ - الأدلة في اللوادر الجنائية مقسدة ،
يكل بعضها بعضاً ، فإذا سقط أحدها أو استبعد
تعدن التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل
الهامال في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، أو

بحيث يكون هذا القتل رهنا بالحصول على ترخيص ، وإنما يبقى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدي إليه لفظ الاستخراج من معنى لغوي ومدلول اصطلاحى ، هو استنفاذ ما فى المناجم والحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالا مفاير لا مجرد بقائها فى الأرض .

يشهد على هذا النظر ما أورده القانون من أحكام لاستغلال المناجم والحاجر ، وما وضعه من تنظيم لهذا الاستغلال ، بناء على ما يوجد فيها من هذه المواد - فباعتبار مواد البناء ، ومنها الرمال التى توجد فى الحاجر التى تثبت ملكيتها للفسح ، والتى يجوز الترخيص للملكها أن يستخرجها بقصد استعماله الخاص ، دون استغلالها هو من أموال الدولة ، يجرى استغلالها تحت رقابتها وإشرافها وترخيص منها يمنع متى توافرت الشروط والأوضاع التى نص عليها القانون .

وقد دل الشارع بملكه هذا على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج المواد أو الخامات من المناجم والحاجر بدون ترخيص ، أو الشروع فيها ، إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص ، قوامها البت بملك المناجم والحاجر واستغلالها خفية .

مدن ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق

فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى ، ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بما تظن إليه من أقوال الشهود ، فى أى مرحلة من مراحل التفتيش أو المحاكمة ، وأن تطرح ما عداها مما لا تظن إليه ؛ دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جاع الأدلة المطروحة عليها .

مدن ٢٠١٢ لسنة ٣٣ ق

٩

١٠ من فبراير ١٩٦٤

متمم : محبر : استخراج مواد ، جريمة استخراج مواد بدون ترخيص ، طبيعتها : ق ٨٦ لسنة ١٩٥٦ أموال الدولة .
للبدا القانونى :

نص للمادة ٢٣ من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه : « يعاقب بمقتضى السرقة أو الشروع فيها ، كل من استخرج أو شرع فى استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد الحاجر بدون ترخيص » .

والاستخدام ما ورد فى نصوص المواد ٣/١ و ٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ من القانون المذكور أن الشارع لا يبنى بالتأنيم مجرد نقل مواد المناجم والحاجر من مكانها ،

و ٣٦٧ .

ب - حكم : حبيب ، عيب . محكمة موضوع ؟
شامد ، تجرئة أقواله .

المبادئ القانونية :

تنص المادة ٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية ، والمادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف .

كما تنص المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات على أن تعين الجمعية العامة لكل من محاكم الاستئناف في كل سنة، بناء على طلب رئيسها، من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات، وأنه إذا حصل مانع لأبعد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات، يستبدل به آخر من المستشارين ، بقدره، رئيس محكمة الاستئناف ، ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكان رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تعقد بها محكمة الجنايات، أو وكيلها ؛ ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين .

فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد صدر من حياة مشكلة وفق القانون ، وأن الأمر في شأنها لا يقتضي العرض على الجمعية العامة بمحكمة الاستئناف لإعادة تشكيل البائرة ، إذ أن اختصاص هذه الجمعية يقتضي من يعهد

١٠

٢٤ من فبراير ١٩٦٤

دعوة : ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ م م ٧٠١ - ارتكاب القضاة بالنقل .

المبدأ القانوني :

ارتكاب القضاة بالنقل ليس شرطاً للعقاب على التعريض على ارتكاب القضاة ، أو المساعدة على ارتكابها أو تسهيل ارتكابها .

ذلك بأن القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة المخدرات ، إنما نص في مادته الأولى على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ، وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلثمائة جنيه ، كل من حرض شخصاً ذكر أو كان أو أنثى على ارتكاب التجوّر أو الدهارة ، أو ساعده على ذلك أو سهله ، ونص في المادة السابقة على أنه يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالقوة المقررة للجريمة .

وليس في النصين ما يجعل ارتكاب القضاة بالنقل ، شرطاً للعقاب .

طن ٢٣ لسنة ٢٤ ق

١١

٢٤ من فبراير ١٩٦٤

١ - محكمة جنايات : تشكيلها ، بطلان ، حجية علمية
٢ - محكمة الاستئناف ، اختصاصها ، ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩
٣ - بشأن السلطة القضائية م ٦ ، إجراءات جنائية م ٣٦٦

سواء أكان في مواجهة التهم أم في غيبتها ،
جلسة أعلن لها ، مادام الطلب وجه الخطاب
فيه إلى المحكمة .

فإذا كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة
قد أقامت الدعوى الجنائية ضد التهمة ، وطلبت
إزالة حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات
بها ، لما أسندته إليها من أنها بددت حقوقاً
سالت إليها على سبيل الرقابة إضراراً بالحق
عليها ، وكانت هذه المادة تنص على عقوبة
الحبس دون غيرها ، فتكون بذلك قد طلبت
توقيع هذه العقوبة عليها ، وهو ما يمكن قانوناً
لتنارس النيابة حقها في الاستئناف إذا صدر
الحكم بالبراءة طبقاً لفقرة الثانية من المادة ٤٠٢
من قانون الإجراءات الجنائية .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى
بعدم جواز الاستئناف ، يكون قد أخطأ في
تطبيق القانون ، مما يقتضي معه نقضه وتصحيح
هذا الخطأ ، والقضاء بجواز الاستئناف ،
لمن ٢٠٧ لسنة ٢٣ ق

١٣

٢٤ من فبراير ١٩٦٤

غش : جن . علم التهم : قرينة قانونية ، ق ٥٧٢
لسنة ١٩٥٥ ، ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، م ٢٠ قاييتها
لائيات اليكس ، جرمه غش ، ركن مخوى .

المبدأ القانوني :

الأصل أنه لا يمكن لإدانة التهم في جريمة

إليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجبايات
لا يمد وأن يكون تنظيم إدارياً بيت دوائر
المحكمة المختلفة ، مما لا يقترب البطلان على
مخالفته .

٢. — من حق المحكمة وهي في سبيل تكوين
عقيدتها ، أن تجزئ أقوال الشاهد ، وتأخذ
منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .
ولما أن تأخذ بقول شاهد على منهم ، وتطرحه
بالنسبة إليهم آخر ، إذ صريح الأمر في ذلك
إلى محض طمأنينتها .
لمن ٢٠٧ لسنة ٢٣ ق

١٢

٢٤ من فبراير ١٩٦٤

استئناف : حق التهم فيه ، عقوبة يحكم بها ،
مقدارها ، حق النيابة فيه ، ما يبدى من طلبات للمحكمة .
إجراءات : جنائية م ٤٠٢ / ١ أو ٢ قبل تعديلها بالقانون
١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

المبدأ القانوني :

العبارة التي صاغ بها الشارع نص المادة ٤٠٢
من قانون الإجراءات الجنائية بنقريتها الأولى
والثانية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ،
سريعة في الصياغة بين مقالاً حق التهم في
الاستئناف ، الذي جملته الشارع رها بمقدار
العقوبة المحكوم بها ، وبين حق النيابة الذي
علقه على ما يبدى من طلبات .
والتمييز بمباراة إذا طلبت النيابة الحكم
إعلا يصدر في إالى ما تطالب في الواقع من المحكمة :

السمعة وأهلا للاحترام الواجب للسمعة .
وثانيهما - ألا يكون قد صدرت ضده أحكام
قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو أهبطت
صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف .

وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن توافر
أو فقدان الشرط الأول متروك لتقدير لجنة

قبول المحامين ، على أن يكون تقديرها في ذلك
سائفا تقرأ عليه محكمة النقض وتأخذ به . ولما

كان يبين من لقرار المطعون فيه أن الجرايم
الإداريين الموقعين على الطامن كلاهما متعلق

بالإهمال في العمل ، وأن المخالفات الإدارية
التي أسبغت إليه لا تمس ذمته أو شرفه ، كما أن

الالتزام الذي نسب إليه بمحاولة الحصول على
رشوة قد صرف النظر عنه لعدم قيام دليل على

صحته . وكان من المقرر أن الفصل بغير الطريق
التأديبي وطبقا لأحكام الرسوم بقانون ١٨١

لسنة ١٩٥٢ لا يدل بذاته على سوء السمعة ،
ولا يحول دون التقييد بجدول المحامين - فإن

تقدير اللجنة فقدان الطامن لشرط الأول من
الفقرة الرابعة للمادة الثانية سابقة الذكر يكون

غير سائق . ولما كان الثابت من الأوراق أن
الطامن قد توافرت فيه شروط التقييد، فإن القرار

المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض طلب قيد اسمه
في جدول المحامين المشتغلين تحت الترمين يكون

معيبا بما يوجب نقضه .
لمن ١ لسنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة

محمد متولي عظم ، ومحمود حلي خاطر ، وعبد الحليم
البيطاش ، وعزتار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى المستشارين .

بمعه جبنا مشغوشا مع علمه بنفسه ، أن يثبت
أنه هو اللزم بتوريده ، بل لا بد من أن يثبت
أنه هو الذى ارتكب فعل الفش ، وأورد السلعة
مع علمه بنفسه .

أما القرينة القانونية المنشأة بالتعديل للدخل
بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من

القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، والتي افترض بها
الشارع العلم بالفش أو الفساد ، إذا كان المخالف

من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ؛
فقد رجع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة

العامة ، دون أن يقال من ثبوتها لإثبات
العكس ، وبغير اشتراط نوع معين من الأدلة

لحفظها ، ودون أن يمس الركن المنوى في
في حجة الفش المؤتممة بالقانون ٤٨ لسنة

١٩٤٨ ، والذي يلزم توافره هنا للمقاب .
لمن ٢٠٣ لسنة ٣٣ ق

أبريل ١٩٦٣

١٤

٨ من أبريل ١٩٦٣

تقديرات المحامين

عامة . قيد بجدول المحامين ، شروطه : سيرة
محمودة ، ذمة ، شرف ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م ٤/٢

المبدأ القانوني :

مفاد تفسير الفقرة الرابعة من المادة الثمانية
من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - في شأن الحمامة -

وجوب توافر شرطين في طالب التقييد بجدول
المحامين : أولهما - أن يكون محمود السيرة وحسن

١٥

أول أبريل ١٩٦٣

١ - عاى التهم للوكل : تخلفه عن الحضور ، حضور عام آخر عنه وسماع المحكمة مرافقته . دفاع ، إخلال بمقه .

ب - استمدادالدفاع التهم : تقديره ، سكوتالحاى اللتدب من إبداء ما يدل على عدم تمكنه من الاستعداد فى الدعوى . دفاع ، إخلال بمقه ؛ قانون ، مخالفته .

ج - مخدر : تحمل عنه ؛ قبضه ؛ جزمة مثلبس بها ، حكم ، استدلال ، فساد ، قانون ، مخالفته .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن الحامى للوكل من التهم إذا لم يحضر وحضر عنه عام آخر سمت المحكمة مرافقته ، فإن ذلك لا يعد إخلالا بحق الدفاع مادام التهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ، ولم يتسلك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الوكل .

٢ - من المقرر أن استعداد الدفاع عن التهم أو عدم استعداده أمر موكول إلى تقديره هو ، حسبا يرمى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . ولما كان الحامى للمدعب لم يبد ما لم يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد فى الدعوى ، فإن الذى على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

٣ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استظهر أن تحمل الطاعن عن المخدر لم يكن وليد إجراء غير مشروع ، وأن القبض لم يحصل

إلا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينه ، أن تحمل الطاعن طواعية عنه ، فأضحى المخدر بذلك هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده ، وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض ، فإن الحكم يكون سليما ، ويكون الذى عليه بمخالفة القانون والقضاء فى الاستدلال غير سليم .

طمن ٧٣٠ لسنة ٣٧ قرئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد عتيق ، محمود على خاطر ، وعبد الحليم البطاش ، ومختار مصطفى وشوان ، وعبد مبرى السلفارين .

١٦

أول أبريل ١٩٦٣

١ - دفاع : سماعه ، تحقيقه ، إعرافه عنه .
ب - سانية : طلب إجرائها وإثارتها أمام محكمة التقض .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه الدفاع وتحقيقه ، إلا أن للمحكمة - إذا كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متعرج فى الدعوى - أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين عدم إيجابتها هذا الطلب . ولما كان المطعون فيه إذ فعن طلب الدفاع إجراء معاينة لمكان ضبط التهم قد أبس هذا الرفض على أن إجراء المعاينة أمر غير متعرج فى الدعوى ، وغير مؤثر فى حقيقة المحكمة بعد اطمئنانها لاقوال شهود لإثبات الحق تأيدت بوجود آثار

وأقلع عن عثراته ، فإنه يكون مميكا ، مما يستوجب نقضه .

ملن ٢٧٣٤ لسنة ٣٧ في الجريدة السابقة

١٨

أول أبريل ١٩٦٣

- ١ - حكم : بسبب ، عيب ، دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .
- ب - دعوى جنائية : دفع ، انقضائها بغير المدعى ، عدم تحديده تاريخ وقوعها ، قصور .

المبادئ القانونية :

١ - لما كان الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المعلن فيه ، إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى ، قد انقضت على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها - إقامة بداء مخالف للرسومات والمقتضيات التي منحت على أساسها الترخيص وعدم مراعاته الاشتراطات القانونية - وخلص إلى أنه ثمة مغايرة بين هذه الأفعال والاهتمام السند لقطاع في الدعوى المطروحة ، دون أن يفسح من أساس هذه المغايرة وكيف انتهى من واقع الأوراق إلى أن هذه الأفعال غير التي سبق بحكمها ، وخاصة أن من بين هذه الأفعال ما قد يندرج في عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية مما يعيب الحكم بالتقصير ويستوجب نقضه .

المختصر في جيب صدرى التهم ، فإن القى على الحكم من هذه الناحية يكون على غير أساس معين الرفض .

٢ - طلب إجراء المرافعة التي لا يوجه إلى نفي الفعل المسند للتهم ولا إلى إثبات استحالة حصوله ؛ يسد من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا تجوز إثارته أمام محكمة التقضى .

ملن ٢٧٣١ لسنة ٣٧ في الجريدة السابقة .

١٧

أول أبريل ١٩٦٣

حكم : بسبب ، عيب ، اشتباه ، براءة ، شروط الحكم بها .

المبادئ القانونية :

من المقرر قانوناً أن المحكمة أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة وإستناد التهمة إلى التهم ، أو لعدم كفاية الأدلة قبله ؛ إلا أن هذا مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها أحاطت بطروف الدعوى ، وأنه لم يفت عنها شيء منها . ولما كان الحكم المعلن فيه لم يتضمن ما يدل على أنه أحاط بالالتزامين المسندين للتهم « المعلنون عنه » الواردين بوجه الغنى ، وأنه اطلع على التحريات المقدمة من الشرطة ، ولم يبين أثر هذا كله فيما انتهى إليه من القول بأن المعلن عنه قد أقيم

٢ - متى كان الحكم قد قضى برفض الدفع باقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة، واستند في قضائه إلى أن الأفعال موضوع المخالفة قد وقعت في عام ١٩٥٦ - حسب الثابت من محضر ربط الموائد - دون أن يحدد تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث المسقطه للدعوى الجنائية، في حين أن محضر الضبط حرر في ٢٨ من فبراير ١٩٥٩، وكان تاريخ ربط الدوائد لا يعتبر - في حد ذاته - تاريخاً لموضوع الواقعة، الأمر الذي يعيب الحكم بالضرورة في الرد على هذا الدفع القانوني، إذ يحرم محكمة النقض من مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة، بما يستوجب نقضه والإحالة.

ملن ٢٧٤١ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة

١٩

٢ من أبريل ١٩٦٣

١ - قطن: شراء محموله، ق ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن شراء محمول القطن ق ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤. علم الجاني بالقلل المؤتم قانوناً: تنوده من التحقق من سلامة عملية الشراء. مثال.

ب - غرامة: تمدها، أمره على توقيف العقوبة على كل مرتكب لجريمة مهما يتعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة.

ج - ادخال شخص في الدعوى: تملك الطاعن به.

د - محكمة الموضوع: سلطتها في وزن عناصر الدعوى واستنباط مطلقاتها، استقلالها بالبت فيه بلاسقف عليها.

هـ - حكم: رد على دفاع يبيد عن عجة الصواب.

المبادئ القانونية:

٢ - الأصل - هو أن العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما يتعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون حين دان الطاعن بثلث الجريمة.

٢ - الأصل - هو أن العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما يتعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون حين دان الطاعن وباقى المتهمين معه في الدعوى الجنائية، لما دلت (٨٠ - أحكام)

١ - في كانت الخطة التي وضعها القانون

من الرد على دافع بعهد عن بحجة الصواب .
 طعن ٢١٥٦ لسنة ٣٢ قرئاسة وعضوية السادة الأساتذة
 عادل يونس ، أديب نصر ، وحسين السركي ، وعنتار
 معطين رضوان ، ومحمد صبري المستشارين .

٢٠

٢ من أبريل ١٩٦٣
 اختصاص : تنازع سلمي . تقضى ، سلطة محكمة النقض .
 تعيين الجهة المختصة . طعن ، جوازه .
 للبدا للقانونى :

مضى كان الحكم للطعون فيه الصادر بعدم
 الاختصاص يدل وفقاً للبيانات الواردة به على
 خطأ محكمة الجلبج للستأنفة . فيها ذهبت إليه
 من عدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس
 أن الواقعة جنباية ، ويقيد في الوقت عينه أن
 الواقعة التي تحدث عنها لا شبهة فيها لجباية ،
 وكان الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن
 فيه بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة أمام
 جهة الحكم في الدعوى ، غير أنه متى كان هذا
 الحكم سيقابل حتماً من المحكمة التي قيل
 باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي
 الأخرى ، فإن محكمة النقض لا يسمنها إلا أن
 تعتبر الطعن طلباً بتعيين المحكمة التي يكون
 الفصل في الدعوى من اختصاصها ، وتقبله على
 أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم ،
 وتعين محكمة الجلبج للستأنفة المختصة للفصل
 في الدعوى .

طعن ٢١٧١ لسنة ٣٢ قرئاسة وعضوية السادة الأساتذة
 السيد أحمد عنيق ، محمود حلي خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ،
 وعنتار معطين رضوان ، ومحمد صبري المستشارين .

هنيه تدليلاً سائفاً بإسهام كل منهم في جريمة —
 شراء أقطان عن غير طريق لجهة القطن المصرية ،
 ودون دفع فرق ثمن إعادة الشراء — بتعصيب في
 الأعمال المادية المكونة لها ، وصح بذلك ما أنزله
 على كل مذهب من عقاب في حدود القانون ،
 فلا يقبل القول بأن تعدد الترامة بقدر عدد
 قضاير القطن — موضوع الجريمة — أخذاً بنص
 المادة الرابعة من القانون المطبق على واقعة
 الدعوى ، يحول دون إعمال هذا الحكم في
 حق كل من يثبت مقارفته الجريمة .

٣ — لا جدوى للطاعن من التمسك بإدخال
 شخص آخر في الدعوى ، طالما أن إدخال ذلك
 الشخص لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن
 عن الجريمة .

٤ — لا مصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة
 إجراءات اللجنة التي قامت بالتعريات السابقة
 على تقرير محضر الضبط ، بعد أن استند الحكم
 للطعون فيه إلى المحضر المحرر بمعرفة مأمور
 الضبط القضائي — المطروح في الدعوى — كدليل
 مستقل عن تعريات اللجنة المذكورة وأطمان
 إلى سلامته . ولا يبدو هذا البنى أن يكون
 جدلاً في سلطة محكمة للوضوح في وزن عناصر
 الدعوى واستنباط معتقدها منها ، وهو ما تستقل
 بالبت فيه بما لا يعقب عليها فيه .

• — لا يقدح في سلامة الحكم أن يلبثت

٢١

٨ من أبريل ١٩٦٣

- ١ - تفتيش : دفع يطلانه .
- ب - تلبس : قبض . تفتيش .
- ج - مادة مخدرة : حيازتها .
- د - حكم : مخدرة استقلالاً عن الركن المادي لجريمة احرار المخدر .
- هـ - واقعة : جوهرها : حكم .
- و - محكمة موضوع : شهود ، وزن أقوالهم المحاكمة في هذا الأمر أمام محكمة النقض .
- المبادئ القانونية :

١ - الدفع بطلان التفتيش إنما شرع للمعاقلة على حرمة المكان ، ومن ثم فإن التمسك بطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه ، فإن لم يثره فليس لغيره أن يبيديه ولو كان يستفيد منه : لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا من طريق التبعية وحدها . ولما كان الثابت مما حصله الحكم عن واقعة الدعوى أن المخدرات ضبطت في سيارة للقوات الجوية كان يقودها سائقها يعلم رياسته وأن تفتيشاً لم يقع على شخص الطاعن فيسفر عن ضبط مخدر منه ؛ فإنه لا يقبل معه الدفع بطلان تفتيش تلك السيارة أو بطلان الإذن الصادر بتفتيشها ، لأنه لا صلة له في التحدث عن ذلك .

٢ - من المقرر في صحيح القانون أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا مرتكبها ، وأن قيام حالة التلبس يبيح القبض على كل من ساءم في ارتكابها ويميز تفتيشه . وإذا كان الحكم

المطعون فيه قد أثبت أن السائق المبلغ سائر الطاعنين تظاهراً منه وبعلم رياسته وبالاتفاق مع رجال القوة حتى تم تسليم المخدرات له ، فبقولها إلى رجال القوة وتم ضبطها ، واستبدل الحكم من ذلك على قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجوز القبض على كل من ساءم في ارتكابها ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٣ - لا يشترط لاعتبار الجاني حائزاً للمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مهسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته للمادة ، أو كان المحرز للمخدر لشخصاً غيره . ولما كان يبين من مدونات الحكم أن الطاعنين اتفقا مع السائق المبلغ على نقل كمية من المخدرات في سيارته بطريقة وفي موعد معينين ومحددة تفصيلها ، وأنه تسلم المخدرات على نحو يطابق خطتها ونقلها إلى منزل الطاعن الثاني على ما اتفق عليه ، فأسرع الأخير إلى داخل السيارة وطلب منه التوجه إلى منزل الطاعن الأول الذي قفز بدوره إلى داخل السيارة وطلباً منه الانطلاق إلى مكان محدد بعلامة معينة ، إلى أن تمكن رجال الشرطة من القبض عليهما وضبط المخدرات ، وهو ما يكفي للدلالة على توافر الركن المادي لجريمة احرار المخدر في حق الطاعنين وإلى علمهما بذلك . المادة المضبوطة وبحقيقتها ، بما يتوافر به القصد الجنائي العام

في هذه الجريمة .

٤ — لا يلزم في القانون أن يتعدت الحكم استقلالاً عن الركن المادى للجريمة إحراز الخسر، بل يكفي أن يكون فيها أورده من وقائم وظروف، ما يكفي للدلالة على قيامه . ولما كان الثابت مما أورده الحكم العلون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى أدلة صحيحة وصائفة استمدتها من أقوال شهود الإثبات التي حصل مؤداها تفضيلاً، ومن ثم فإن ما يدعى الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التدليل يكون في غير محله .

٥ — لا يجب بالحكم أن يورد تفصيلات

لا تتصل بمجره الواقعة، ما دام الطاعن لا ينازع في صحة ما أورده الحكم بشأنها، وأن لها مأخذها الصحيح من أوراق الدعوى، لأن ذلك لا يمدو أن يكون تزيده لا تأثير له على سلامته .

٦ — لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال

الشهود، فتأخذ منها بما تطعن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطعن إليه منها في حق منهم آخر، دون أن يكون هذا تناقضاً يوجب حكماً : ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في أحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها، وما دام تستدبر الدليل مؤكول إلى اقتباسها وحدها، ولا يحق المجادلة

في هذا الأمر أمام محكمة القضا .

٢٧٥٥ لسنة ٣٢ في رئاسة عضوية السادة الأساتذة محمد متولى عظم وعبدولى خالو، وعبدالحليم البطاش، وعبدالله رضوان، وعبد صبرى المستشارين .

٢٢

٨ من أبريل ١٩٦٣

معارضة : استفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد، وانتهاء المحكمة الاستئنافية إلى وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم، قضائها بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل . معارضة التهم تصحيح البطلان والحكم في الدعوى . في إجراءاته الجنائية م ١/٤١٩ .

المبدأ القانوني :

متى كانت محكمة أول درجة قد استفادت من ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد، وكان على المحكمة الاستئنافية وفقاً للمادة ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية — وقد رأت أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم، أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى، فإن الحكم إذ قضى بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لفصل في المعارضة على خلاف حكم المادة ٤١٩ ساقطة الذكر، يكون قد أخطأ بما يمتنع معه نقضه والإحالة .

طعن ٢٧٥٧ لسنة ٣٢ في رئاسة عضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيف، مادليروس، وتوفيق الحشن . وأديب نصر، وحسين السركى المستشارين .

بالفساد في الاستدلال ويوجب نقضه .

طنن ٢١٦ لسنة ٣٣ قوتاسة وعضوية السادة الأستاذة محمد متول عظم ، محمود حلي خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، وختار مصطفى رشوان ، ومحمد صبري الشقارن .

٢٤

٩ من أبريل ١٩٦٣

١ - تزوير . أوراق رسمية ، أركانه . وثيقة زواج . طلاق . مانع شرعي .

ب - غرق اتهام : طنن في أوامرها . إجراءات جانبية م ١٩٥٠ و ٢١٢ .

للبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن التزوير في المحررات لا تكتمل أركانه إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع في بيان مما أعد المحرر لإثباته ، وأن مناط المقاب على التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج ، يستوي في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقاً يحل به العقد الجديد ، مادام الأمران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد ، وكان الثابت أن عقد الزواج قد انقضى في وقت كان قد صدر فيه حكم بطلاق الزوجة وأصبح نهائياً بعدم الطعن فيه مما يجعل البيان مطابقاً للواقع في نتيجته ، ويجعل بالتالي انعقاد العقد صحيحاً ؛ ولا يثير من الأمر أن يكون الطاعن

٢٣

٨ من أبريل ١٩٦٣

حكم : تسيب ، صيب ، إثبات ، طرقة ، مضاهاة . تزوير .

اللبدا القانوني :

مضى كان الحكم قد استند - ضمن ما هو عليه في إدانة الطاعن - على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ، وكان يبين مما أورده الحكم عن هذا التقرير أنه انتهى إلى أن العبارة المزورة حررت بخط الطاعن ، واعتمد في ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصور الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بخطه في ظروف طبيعية ، وقد استبعدت المحكمة هذه الورقة من التقرير لما وجه إليها من شبهات واكتفت بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . وكانت المحكمة رغم استبعاد أحد عنصرى المضاهاة قد أخذت بنتيجة التقرير على علته ، دون أن تجري في هذا الشأن تحقيقاً لتبيان مبلغ أثر استبعاد هذا العنصر في الرأي الذي انتهى إليه الخبير ، وما إذا كانت أوراق الاستكتاب وحدها تكفي للوصول إلى النتيجة التي خلص إليها ، ومن غير أن تباشر المحكمة بنفسها مضاهاة العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وتبدي رأيها فيها ، مما يوجب الحكم

الشيك بعد التأخير عليه باستنزال ما دفع من قيمته الأصلية قد حمل تاريخين ، فقد بذلك مدد هذه المصلحة وإلى حين تقديمه للبنك ، مقوماته كأداة ولاء تجرى بحرى النقود وانقلب إلى أداة ائتمان ، فخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات حتى تسبغ حمايتها على الشيك بمنه المرفق به قانونا . ومن ثم يكون الحكم للمطعون فيه مخطئا حين دان الطاعن على أساس مفاهيم هذا القسم ، ويتعين لذلك قضاؤه وتبرئة الطاعن .

٢ — الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن هذه الجريمة ، أو كان أساسا منازعة مدنية لا شبهة فيها من بادئ الأمر ، سقطت تلك الإباحة وزال معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . ومن ثم فإن القضاء بالبراء يلزم عنه القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

لمن ٣٠٦٨ لسنة ٣٢ ق بالحكمة السابقة .

قد لجأ بعد ذلك إلى المارضة في حكم الطلاق ، لأن العبرة إنما تكون بوقت توثيق العقد .

٢ — من المقرر قانونا أنه لا يجوز الطعن في القرار الصادر من غرفة الاستئناف أمام محكمة النقض إلا لخطأ في تطبيق القانون ، وذلك إحصاءا لنص المادتين ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن يدعى على القرار المطعون فيه قصوره في التسيب .

لمن ٢١٩٨ لسنة ٣٢ رئاسة وهو ضحية السادة الأسانده السيد أحمد عفيف ، طاهر بولس ، وتوفيق الحفنى ، وأديب نصر ، وأحمد موالى للستشارين .

٢٥

٩ من أبريل ١٩٦٣

١ — شيك : طبيعته . التأخير على الشيك باستنزال ما دفع من قيمته الأصلية . حمل بذلك تاريخين . فقضاه مقوماته كأداة ولاء . انقلابه إلى أداة ائتمان . خروجه من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات .
ب — دعوى مدنية : ولاية المحكمة الجنائية بنظرها . اختصاص . ثبوت أن الضرر ليس ناشئا عن الجريمة أو كان أساسا منازعة مدنية لا شبهة فيها .

المبادئ القانونية :

١ — طبيعة الشيك كأداة ولاء تقتضى أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء ، بمعنى أن يكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه بفض النظر عن وقت تحريره . وإذا كان

أن الطاعن حضر إلى مكان الحادث بعد أن استقرت حيازة الحجره بسبب النزاع ، وكانت الوقائع كما أوردتها المحكمة تقيد أن الحقن عليه ومن معه قد حاولوا إدخال أنفسهم إلى هذه الحجره ، بما يؤدي إليه ذلك من منع حيازة الطاعن لما بالقوة ، ومع ذلك فقد أقام الحكم قضاءه برفض الدفع بصفة أساسية على أنه كان أخرى بالطاعن وهو محام أن يلجأ إلى رجال السلطة العامة لحماية يده ، فحمله بصفته واجبا لم يفرضه القانون على غيره ، ووضع قاعدة يترتب عليها كما يبدو من ظاهرها — تعطيل حق الدفاع الشرعي عن المال كما هو معرف به في القانون ، بما رآه من إلزام مدعى هذا الحق بأن يتخلى عن استماله لرد مايقع من اعتداء حفاظا على ماله اكتماء بالعدل على استرداده بعد ضياعه مما لا يقره القانون . وإذ كان الحكم قد أوجب على الطاعن أن يلجأ إلى رجال الشرطة ، فكان عليه أن يبين أن ظروف الزمن كانت تسمح بأن يكون الالتجاء إلى رجال الشرطة هو سبيلا صالحا لرد الاعتداء قبل تمامه ، مما قصر "حكم في بيانه" ولما كان الحكم قد انطوى فيما ذهب إليه على فهم خاطئ لنظرية الدفاع الشرعي عن المال فوق ما شابه من قصور ، فإنه يعمى نقض الحكم بنقض الإطرعما أوردته من أسباب أخرى لنفي حالة الدفاع الشرعي لما يمكن أن يحمله هذا الخطأ من التأثير على عقيدة المحكمة فيما

٢٦

٩ من أبريل ١٩٦٣

الأسباب لإحالة : دفاع شرعي . مسؤولية جنائية . حكم . تسبب هيب . عقوبات م ٢/٢٤٦ ، منع الحيازة بالقوة . تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومتنضياته . إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن حق الدفاع الشرعي عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، ومنها جرائم منع الحيازة بالقوة ، وكانت القوة اللازمة لمنع هذا الخطر . وتقدر ظروف الدفاع الشرعي ومتنضياته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالدافع وقت رد العدوان ، مما لاتصح معه محاسبته على مقتضى التفكير المادى البعيد عن تلك اللابسات ؛ كما أن إمكان الرجوع إلى السلطة العامة الاستعانة بها في المحافظة على الحق لا يصح على إطلاقه سببا لنفي قيام حق الدفاع الشرعي ، بل إن الأمر في هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل .

٢ — لما كان الحكم الطعن فيه قد استظهر

انتهت إليه .

ضمن ٢١٦ سنة ٣٣ في البنية السابقة

٢٧

٢٢ من أبريل ١٩٦٣

١ - اختلاس : أموال أميرية . موظفون عموميون . عقوبات ١١٢ ، موظف أو مستخدم عمومي عقوبات ١١٣ جندي القوات المسلحة . شؤليه عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته .

ب - سرقة : الاختلاس بانتزاع المال من حرازة شخص آخر خاضه أو بالقوة بنية تملكه . ثبوت تغير النية لدى الحائز .

ج - إخفاء أشياء : متحصلة من جنابة ؛ اشتراك . شريك . فاعل أصل . عقوبة . مخض ، طعن ، مصلحة . فيه . عقوبات ٤٤ مكررات ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠

المبادئ القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال

تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات للمدة

بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٢ يشمل كل موظف

أو مستخدم عمومي ، ومن في حكمهم ممن

نصت عليهم المادة ١١١ عقوبات المدونة بالقانون

سالف الذكر بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ،

يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس

قد سلم إليه بسبب وظيفته ، ولما كان المتهم

الأول باعتباره جنديا في القوات المسلحة يعتبر

من المكلفين بالخدمة العامة ويخضع لحكم المادة

١١٢ عقوبات ، فإنه يصبح مسؤولا عما يكون

تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه

بسبب وظيفته .

٢ - أراد الشارع عند وضع نص المادة

١١٢ من قانون العقوبات فرض العقاب على

عبث الموظف بالاثبات على حفظ المال أو الشيء

المقوم به الذي وجد بين يديه بمقتضى وظيفته ،

فهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة

من صور خيانة الأمانة لاشبه بينها وبين

الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب

السرقه . فالاختلاس في هذا الباب يتم بانتزاع

المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة

بنية تملكه ؛ أما في هذه الصورة فالشيء المختلس

في حيازة الجاني بصفة قانونية ، ثم تبصرف

نية الحائز إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك

له ، ومتى تغيرت هذه النية لدى الحائز على

هذا الوضع بما قارفه من أعمال مادية ،

وجدت جريمة الاختلاس تامة ، ولو كان

اتصرف لم يتم فعلا .

٣ - لما كان الحكم قد أثبت بما ساقه

من أدلة سائنة الطمأنة إليها المحكمة - أن للتهم

الأول بما قارفه من أعمال مادية كشفت بجلاء

عن أن نيته قد انصرفت فعلا إلى تحويل حيازته

للبنزين الذي كان في عهده من حيازة ناقصة إلى حيازة

كاملة بنية التملك ، وتحققت بذلك جناية

اختلاس الأموال الأميرية في حقه قبل أن يسهم

الطاعن بنشاطه في احتجاز البنزين المتحصل من

هذه الجناية في الوعاء الذي أعده لهذا الغرض ،

فإن وصف الحكم هذا الفعل من جانب

الحكم المطعون فيه ، فإنه لا جدوى للطاعن مما ينفذ على الحكم من قصور في التدليل على اتفاقه مع التهم الأولى على ارتكاب جريمة الاختلاس ، إذ أن ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها واثباته نشاطا مستقلا عن نشاط التهم الآخر يباعد بينه وبين وصف الاشتراك في جريمتها .

طعن ٧٧٢ لسنة ٣٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة محمد متولى عظم ، وعادل يونس ، وتوفيق الحشن ، وأدب نصر ، وحنان صفوت الشكاشين .

٢٨

٢٢ من أبريل ١٩٦٣

رشوة . حكم ، تبعية . إخلال بواجبات الوظيفة . تماثل الموظف مقابل على هذا الإخلال . من مرض عليه الجبل لهذا الغرض . عقوبات م ١٠٤ .

المبدأ القانوني

من المقرر أن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - التي عدلت صورة الرشوة - قد نص على الإخلال بواجبات الوظيفة كفرض من أغراض الرشوة ، وجعله بالنسبة للموظف أو من في حكمه أسوة بابتناعه عن عمل من أعمال وظيفته . وقد جاء التمييز بالإخلال بواجبات الوظيفة في النص مطاقا من التقيد ينسج مدلوله لاستيعاب كل حيث يس الأعمال ويهد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى الذي يكفل لها دائما أن تجري على سنن قوم . فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو

(م أحكام)

الطاعن بأنه اشترك في جريمة الاختلاس يخالف التطبيق الصحيح للقانون ، ذلك بأن مؤدى ما أورده الحكم في مدوناته يكون في حق الطاعن مساهمة أصلية مستقلة عن جريمة الاختلاس التي تمت فعلا وتحقت بأركانها القانونية كافية ، قبل أن يتدخل الطاعن بما قام به من نشاط إجرامي يمثل في الأعمال التنفيذية التي قارضا - والتي لا يصدق عليها وصف المساعدة في الأعمال المجهزة أو التهمة للجريمة ، مما يقصد به مجرد تقديم الدون للفاعل الأصلي بأعمال سابقة أو مواصلة لنشاطه ويترب عليها تحقق النتيجة الإجرامية للرجوع من ذلك للتدخل ، وإنما يصدق عليها وصف إخفاء أشياء متحصلة من جريمة الاختلاس مع العلم بها .

ومضى كانت العقوبة التي أعلمها الحكم المطعون فيه حق الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة الاختلاس مع العلم بها ، المنطبقة على المادتين ٤٤ مكررا ، ١١٢ / ١ من قانون العقوبات ، مع أعمال المادة ١٧ التي عامله بها الحكم - وهو الوصف القانوني الصحيح لما أثبتته المحكمة في حق الطاعن ، والذي يضمن إدانته به عملا بحكم المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بضرورة حاجة إلى قضاة

تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم . فإذا أغفل الحكم المطعون فيه إيراد شهادة أحد الشهود التي استند إليها ، فإنه يكون مشوباً بيبب القصور ، لأنه خلا من بيان مؤدى الدليل المستند من شهادة الشاهد ويكون بذلك باطلاً مستوجباً للقضاء .
ملن ٢٧٨٥ لسنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة .

٣٠

٢٢ من أبريل ١٩٦٣

حكم : بسبب عيب . سلاح ، شحنة . عقوبة ، تطبيق المحكمة للمادة ١٧ عقوبات وتزويهاً إلى المدعى لطوبة طبقاً لوصف التي أخفت به . الاعتراض بأن العقوبة المقررة بها هي المقررة لجريمة إحراز الأسلحة غير المشحنة .

المبدأ القانوني :

مضى كان الحكم المطعون فيه حين داف الطاعن بإحراز سلاحين مشحنتين ، قد اكتفى في إثبات ذلك باعترافه بأنهما من طراز « لي اغنيل » ، وكان تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم للسلاح خاصيته : وهي المشحنة . وكان الحكم لم يدل على أن ماسورتي السلاحين لم تفقدا ، لأي عارض ، تلك الصفة المتغيرة في القانون لإزالة العقوبة التي أوقعها الحكم فإنه يكون مشوباً بالقصور .

ولا يستلزم بأن العقوبة المقررة بها هي المقررة لجريمة إحراز الأسلحة غير المشحنة ، ذلك بأن المحكمة بمد أن طبقت المادة ١٧

امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاختلال بواجبات الوظيفة الذي عباه الشارع في النص ؛ فإذا تماطى الموظف مقابلاً على هذا الاختلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، ويكون من عرض عليه هذا الجبل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب .

ولما كان الثابت في حق الطاعن أنه عرض مهلتاً من اللقود على حاجب النيابة لسرقة إحدى القضايا ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن من عمل حاجب النيابة نقل القضايا بين الموظفين ، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتفويض الغرض المقصود من الرشوة ، ودان الطاعن على هذا الأساس ؛ فإن النسي على الحكم باطلاً في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، يكون على غير أساس متعيماً رفضه .
ملن ٢٧٨١ لسنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة .

٢٩

٢٢ من أبريل ١٩٦٣

حكم ادانة : بسبب عيب . تبيان أدلة الثبوت وذكر مؤداه . إغفال شهادة أحد الشهود التي استند إليها .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، لكي يتمكن المحكمة للقضاء مراقبة تطابق القانون

التعميم على الأئني التي تمارس الدعارة والتي تمهدها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل، هي المعاونة التي تكون وسيلتها الإغراق المالي بشئ سبيل، سواء أكان كلياً أو جزئياً. ولما كان ما اثبتته الحكم الظنون فيه من أن الطاعة

سمحت لتهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص، لا يوفّر في حتمها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة، وإنما يعتبر تسهلاً للبناء بصورته العامة مما يخضع لحكم المادة الأولى من القانون المذكور التي

تداولت بالتجريم شق صور المساعدة. ومن ثم فإن الحكم إذ أعمل الفقرة الأولى من المادة السادسة يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله. إلا أنه وقد عاقب الطاعة بمقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى، فلا وجه لنقض الحكم.

٣ — تماقّب الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١: «كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماعه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة».

والأماكن المفروشة المشار إليها في تلك الفقرة إنما هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بنشر تمييز للإقامة مؤتمناً بها؛

هتومات نزلت إلى الحد الأدنى للعقوبة طبقاً للوصف الذي أخذت به، فلا يمكن والحالة هذه الوقوف على ما كانت تنتهى إليه لو أنها تنبّهت على ما ينبغي؛ ومن ثم فإنه يجب نقض الحكم والإحالة.

طمن ١٦ لسنة ٢٣ في رئاسة عضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عني، محمود علي خاطر، وعبدالحليم البطاش، وغنار رشوان، ومحمد صبري الشقشاشين.

٣٩

٢٣ من أبريل ١٩٦٣

١ — دعارة ق ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة م ١٠٦٠، صور التحريض على البناء وتسهيله بالنسبة للذكر والأئي سواء الأئي التي تمارس الدعارة، والتي تمهدها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل، هي المعاونة التي تكون وسيلتها الإغراق المالي بشئ سبيل سواء أكان كلياً أو جزئياً.

سماع الطاعة لتهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص. اعتباراً تسهلاً للبناء بصورته العامة. خضوعه لحكم المادة الأولى. مماقّب الطاعنة بمقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى. ب — إما كن مفروشة: أحواله، خطأ في تطبيق القانون وتأويله. عقوبة. طمن، ق ١٠ لسنة ١٩٦١ م ٩، منازل يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص يسكنها عدد كبير من الأشخاص والاستمرار.

المبادئ القانونية:

١ — دل القانون ١٠ لسنة ١٩٦١، في شأن مكافحة الدعارة، بالصيغة العامة التي تضمنتها مادته الأولى، على إطلاق حكمها بحيث تنال شق صور التحريض على تسهيل البناء، بالنسبة للذكر والأئي سواء؛ بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من مادته السادسة بعد هذا

به لا يزيد على النصاب الاتي للقاضي الجزئي .

٢ - جرى قضاء محكمة بالنقض على أنه

حيث يفتنى باب الطعن بطريق الاستئناف ،

لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض .

ولما كان الثابت أن الطاعين قد ادعى مدنيا

بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التمويض

المؤقت ، فإمكان يجوز لها الطعن بالنقض في

الحكم الصادر برفض دعواها المدنية . ولا يغير

من ذلك أن يكون الحكم القاضي برفض

الدعوى المدنية قد صدر من المحكمة الاستئنافية

بمد أن استأنف التهم الحكم الصادر من المحكمة

الجزئية بإدائه والزامه التمويض ، ذلك أن

قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ

للمدعين بالحق المدني حقاً في الطعن بالنقض في

الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليها

حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف ،

ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم بالنقض

لا يكون جائزاً .

طعن ٢٥٣٩ لسنة ٣٢ في البهية السابقة .

٣٣

٢٩ من أبريل ١٩٦٣

١ - قتل خطأ : خطأ : راجلة سببية ، حكم ، تسبب

عيب ، تدليل . سيارة ، اضاءه والنور الخافئ ليلا للسيارة

حال وتوفها بالطريق العام . البيان للمول عليه الحكم .

ب - محاكمة : إجراءاتها : عامه ، استثناء عن

سماعه ، شرطه ، سكوت الطاعن أو المدعى عنه من طلب

سماع الشهود وتمويل المحكمة على أقوالهم في التفتيقات

دون سماعهم . تأجيل المحكمة الدعوى لاعلان شهود

وهو متى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها

الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص بسكناها

مدة غير محددة ، ولما نوع من الاستمرار .

طعن ٢٠٧٨ لسنة ٣٢ في البهية السابقة .

٣٣

٢٣ من أبريل ١٩٦٣

١ - دعوى مدنية : إجراءات نظرها أمام المحاكم

الجنائية . محاكمة إجراءاتها إجراءات جنائية م ٢٦٦ .

استئناف حكم في دعوى المدنية مرفوعة بالتبعة للدعوى

جنائية ، فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها ، إجراءات

جنائية م ٤٠٣ ، سران هذا القاعدة على التمويض المؤقت

ب - نقض : طعن : دعوى مدنية . اخلاق .

المبادئ القانونية :

١ - مؤدى نص للمادة ٢٦٦ من قانون

الإجراءات الجنائية أن الدعاوى المدنية التي

ترفع أمام المحاكم الجنائية تخضع للقواعد المقررة

في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة

والأحكام وطرق الطعن فيها . ولما كانت

المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية

أجازت للدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم

الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعة

للدعوى الجنائية - فيما يختص بحقوقه المدنية

وحدها - إذا كانت التمويضات المطالب بها

تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي

نهائياً ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف

التمويض المطالب به بأنه مؤقت ؛ فلا يجوز

للمدعى المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده

من المحكمة الجزئية متى كان التمويض المطالب

قبل التهم أو المدافع عنه ذلك . يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضميا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

ولما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما أمام محكمة أول درجة سماع الشهود ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي عولت على أقوال الشهود في التتقيقات دون سماعهم — مادامت أنوالهم كانت ، مطروحة على بساط البحث في الجلسة . ولا يؤثر في ذلك أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوى لإعلان شهود الإثبات ثم عدلت عن ذلك ، لأن قرار المحكمة الذي تصدره في ضد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يبدو أن يكون تحضيرا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حيا العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

٣ — محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ؛ وهي لا تجري من التتقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، ولا تلزم إلا بسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان الطاعن قد عُدَّ نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، فإن التمسك على الحكم من هذه الناحية يكون غير سديد .

ملن ٢٦٤٧ لسنة ٣٧ قرئاسة وعضوية السادة الأساندة عادل يونس ، وتوفيق أحد الحشن ، وأدب نصر ، وحسين صفوت السرك ، وأحد موافق الستتارين

الاثبات ثم عدلوا عن هذا القرار . قرارا تحضري لا تتولد عنه حقوق للخصوم .
ج — حكم : تسبيب ، عيب ، عكبة ثاني درجة ، تحقيقاتها ، شهود أول درجة ، سماعهم .
المبادئ القانونية :

١ — متى كانت المحكمة قد أقامت الحجة على مقارفة الطاعن لجريمة القتل الخطأ التي دين بها ، بما استخلصته من عناصر الدعوى في منطق سليم وبغير تناقض . وكان الحكم بعد أن دل على خطأ الطاعن للتشغل في عدم إضاءته الدور الخلقى ليلا للسيارة قيادته في حال وقوفها في الطريق العام ، واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حصلت ، فني عن قائد السيارة التي اصطدم بها ، ارتكابه أى خطأ يستغرق خطأ الطاعن ؛ فإنه يفرض ما يقوله الأخير من خطأ الحكم فيما أسنده إلى أحد شهود الإثبات من مرور سيارات في الاتجاه المضاد تنفى أنوارها العاكسة ؛ فإن هذا الخطأ بعد أن استوفى الحكم دليله لا يضيره ، طالما أنه لا يؤثر في سلامة مقطعه أو النتيجة التي انتهى إليها . ذلك بأن البيان للمول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي ، دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

٢ — المادة ٢٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، خولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا

٣٤

٣٠ من أبريل ١٩٦٣

قتل خطأً مسؤولية جنائية. مسؤولية صاحب البناء.
مسؤولية القاتل. حكم. تسبيب، هيب.

المبدأ القانوني :

الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي، فصاحب البناء لا يعتبر مسؤولاً جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار عند إقامة البناء، بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المقررة؛ إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص. فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته؛ فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه. ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن مسؤوليته قد انتفت بإقامته مقاولاً لأعمال الحديد أقر بقيامه بهذه العملية، فهو الذي يسأل عما يقع من تقصير في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الناس، وقد دانه الحكم المطعون فيه بوصف أنه القاتل المعبود إليه بإنشادات الحديد، ورتب مسؤوليته على أن تقتل الحديد تم على نحو تسبب منه قتل الجنى عليها، وكان الحكم حين أشرك الطاعن في المسؤولية خلافاً للأصل المقرر في القانون، وألزاه باتخاذ احتياطات من جانبه، وبد أن سلم بأنه قد عهد بأعمال الحديد إلى مقاول مختص يقوم بهذا العمل عادة، لم يبين سنداً فيا انتهى إليه؛

فإنه مشوا بالقصور الموجب لتقصه.

ملن ١٠٨ لسنة ٣٢ قرئاسة وعضوية البادية الأسانفة السيد أحمد عفتي، عادل بونس، وتوفيق أحمد الخشن، وحسين صفوت السركي، وأحمد موانى المستشارين.

٣٥

٣٠ من أبريل ١٩٦٣

١ - مواد مخدرة : جلبها، الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، احتفاظ كل إقليم بمحموده الجركية على الرغم من قيام الوحدة بينها، استغلال الحكم من عناصر الدعوى السائفة أن قتل الجواهر المخدرة من الإقليم السوري إلى الإقليم المصري قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات. إزاله على الطاعن العقوبة المقررة لهذه الجريمة - وهي واحدة في المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٢.

ب - واقعة : محكمة موضوع، تبين الواقعة على حقيقتها، أدلة، تساندها، عقيدة قضاى، تكوينها.
ج - دفاع : رد على مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم.

للبادئ القانونية :

١ - الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، في شأن مكافأة المخدرات وتطعيم استعمالها والاتجار فيها، لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخاله إلى المجال الخاص لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً؛ بل إنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المفصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد ٣ إلى ٦

تختص الحدود الجركية من الإقليم السوري

كوحدة مؤدية إلى ما قصدته الحكم منها ،
ومتجسدة في إثبات اقتناعه واطمئنانه إلى
ما انتهى إليه .

٣ - لا تلزم المحكمة بتبناه التهم في
دفاعه المتناق بموضوع الدعوى والرد عليه على
استقلال ، طالما أن الرد يستفاد دلالة من
أدلة التهم السائفة التي أوردتها الحكم .
طن ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة .

٣٦

٣٠ من أبريل ١٩٦٣

١ - تنظيم : بناء . هدم . قانون . سرية من حيث
الزمان . قانون أصبح . قضا ، سلطة محكمة القضا .
طن ، أحواله ، خطأ في تطبيق القانون عقوبة في ٣٤٤
سنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم أعمال البناء والهدم م م ٢٥٥
في ١٧٨ لسنة ١٩٦٦ . إلغائه القانون الأول والعقوبات
التي نصت عليها المادة ٧ منه فيما عدا عقوبة الغرامة .
قانون أصبح . للادة . عقوبات نفس الحكم تقاضاً جزئياً
وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبات ألغاه القانون
١٧٨ لسنة ١٩٦٦ .

ب - بناء : إقامته على طريق يقل عرضه عن ستة
أمتار . ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ م ١٦٦ م ٣٠ .
ج - هدم : أعمال مخالفه ، استكمالها ، ق ٦٥٦
لسنة ١٩٥٤ م ١٦٦ م ٣٠ ، لسنة ١٩٦٢ م م
١٦٥١٣ ، قرار وزاري ١٦٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته
التنفيذية . استكمال أو هدم الأعمال المخالفة .
المبادئ القانونية :

١ - لما كان الحكم المعلوم فيه قد قضى
إعمالاً للداتين ٥ ، ٧ من القانون ٣٤٤ لسنة
١٩٥٦ بشأن تنظيم أعمال البناء والهدم ، فضلاً
عن الغرامة وقدرها ثلاثة أمثاله فيجوز المبنى
المهدوم ، بالحرمين من البناء على الأرض التي
كان عليها المبنى للهدوم لمدة خمس سنوات ،
وإذا ، ما يعادل الموائد الرسوم الربوطة على
المبنى خلال المدة فأما ما لو كان المبنى قائماً ،

إلى الإقليم المصري في ظل الوحدة التي جمعت
بينهما ، بغیر استيفاء الشروط التي نص عليها
القانون والحصول على الترخيص المطلوب من
الجهة الإدارية الموط بها منحه في كل إقليم ؛
يبدجلبا محظورا .

ذلك أنه على الرغم من قيام الوحدة بين
الإقليمين ، فقد احتفظ كل إقليم بمحدوده
الجزئية . ولما كان الحكم قد استخلص من
عناصر الدعوى السائفة التي أوردتها أن قتل
الجواهر المحذرة من الإقليم السوري إلى الإقليم
المصري قد تم على خلاف الأحكام للنظمة
لجلب للضررات ، وأزل على الطاعن العقوبة
المقررة قانوناً لهذه الجريمة وهي واحدة في
الرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، فإنه يكون قد طبق القانون
تطبيقاً سليماً .

٢ - الأصل هو أن محكمة الموضوع أن
تبين الواقعة على حقيقتها ، وأن ترد الحادث
لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة الطروحة
عليها دون أن تتقيد في هذا التصور بدليل
بعبته أو بأقوال شهود بذواتهم . ذلك أنه
لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها
الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في
كل جزئية من جزئيات الدعوى : إذ الأدلة
في المواد الجفائية متساندة يكل بعضها بعضاً ،
ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي . فلا
ينظر إلى دليل بعبته لمناقشته على حده دون باقي
الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها

من ذات القانون عقاب من يخالف أحكامه فضلا عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد رسوم المستحقة عن الترخيص . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتصحيح الأعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء رادّة عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والسعة أمتار ؛ لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ — القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني ، وإن كان قد أثنى اتفاقون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ؛ إلا أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤتمّة بالمادة ١٣ من القانون الجديد ، والمادة السابعة من القرار الوزاري ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحة التنفيذية ، كما تضمنت المادة ١٦ من القانون وجوب الحكم في كل مخالفة لأحكامه أو القرارات المنبثقة له ، فضلا عن الغرامة ، بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة ، وهو ما كانت تقضي به المادة ٣٠ من القانون الملغى .

طعن ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق ر كاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عظم ، ومحمود حلي خاطر ، وعبدالحليم البطاش ، وخنثار رضوان ، ومحمد صبري للتقارير .

٣٧

٣٠ من أبريل ١٩٦٣

١ - حكم : سيب عيب . محكمة موضوع ، شامدة ، متخلق رواية وأخضا على وجه يخالف مريح عباراته .
ب - واقعة : استخلاصها من أدلتها ، وتامرها .
شرط ذلك .

ولإيقاف التنفيذ . وكان القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم هدم المباني ، الذي صدر بعد الحكم المطعون فيه ، قد نص في مادته المباشرة على إلغاء القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ؛ كما أثنى بمقتضى مادته السابعة العقوبات التي كانت تفرضها المادة السابعة من القانون الملغى فيما عدا عقوبة الغرامة .

ولما كان للحكمة القضاء ، وفقا للنقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسري على واقعة الدعوى ، وكان القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة انشاء من قانون العقوبات ؛ فإنه يجب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من حرمان المظنون ضده من البناء على الأرض التي كان عليها للبنى المهديم لمدة خمس سنوات ، وأداء ما يبادل الموائد والرسوم المربوطة على البنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما .

٢ — لا تجب المادة ١٦ من القانون ٦٥٦

لسنة ١٩٥٤ بشأن تنظيم المباني ، الذي أقيم البناء في غلله ؛ لإقامة أى بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار إلا إذا كانت واجهة البناء رادّة عن الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والسعة أمتار ؛ وتوجب المادة ٣٠

المبادئ القانونية :

١ - لا يجوز المحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها ، أو أن تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته ؛ بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها ، أو تطرحها إن لم تثق بها .

٢ - إنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة ، إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا الاستخلاص سائعا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وأن يكون دليلها فيها انتهت إليه قانما في أوراق الدعوى . ولما كانت أقوال الشاهد التي عول عليها الحكم

للمعتمدين في ثبوت جرثة المجنى عليه من مكان الحادث إلى حيث وجدت ، وداعلى دفاع الطاعن من عدم إمكان نقلها ، قد خلت مما يفيد حدوث هذا الجرح ، بل إن أقواله في تحقيق النيابة تنفيه ، وأقواله بالجلسة لا تظاهره ؛ فإن ما استخلصه الحكم من جر الجثة مستدلا على ذلك بأقوال الشاهد ، إنما هو استخلاص غير سائغ لا تسانده الماديات أو أقوال الشاهد نفسه ، وكانت هذه الواقعة لها أثرها في منطق الحكم واستدلاله بحيث إذا أسقطت تهاترت باقى الأدلة لما هو مقرر من تساند الأدلة في المواد الجنائية ؛ فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

طن ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة عادل يونس ، وتوفيق أحمد الحشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركى ، وأحمد موفى المشاشرين .

قَضَا الْحِكْمَةِ التَّقْضِيَّةِ الْمَدِينِيَّةِ

فبراير ١٩٦٤

٣٨

٥ من فبراير ١٩٦٤

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وماؤها ، تقدير
حكمي ، مرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني :

استأن للرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٤ قاعدة جديدة لربط الضريبة ، هي وجوب اتخاذ الأرباح للقدرة في سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح في السنوات التالية ، وذلك بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير .

وقد استهدف الشارع باستصداره هذا القانون تصفية قضايا الممولين للتركة قبل صدوره ، عما كان يخشى معه ضياع حقوق الغزاة ، وهو ما أشارت إليه صراحة المذكرة الإيضاحية لهذا القانون .

وهذه القاعدة تسرى باطراد ، كلما كانت الضريبة مستعقة من إحدى السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ، وكان للمول خاضعا

لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ ، حتى وإن كانت حساباته في تلك السنة منتظمة .

ملن ٢٤٨ لسنة ٢٩ في

٣٩

٥ من فبراير ١٩٦٤

أ - محل : إساءة مجز ، إثباته . محكمة موضوع .
مرسوم . بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ م ٤٥ . قاعدة تنظيمية ، إغفالها .
ب - عقد : محل : لصفه . محكمة موضوع .
ج - مكافأة : نهاية خدمة ، ادخار . محل : عقده ، انتهاءه في ٣١ لسنة ١٩٤٤ م ٣٩ .

المبادئ القانونية :

١ - النص في المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على طريقة إثبات المجز الذي يسوغ إنهاء عقد العمل ، بأن تقدم شهادة طبية من العامل ، وأخرى من رب العمل ، بحيث إن اختلفت الشهادتان يرضى الأمر على الطبيب الشرعي ؛ لا يبدو أن يكون تقريرا لقاعدة تنظيمية لها أثر تب على عدم انتهاء حرمان

٤٠

٥ من فبراير ١٩٦٤

حكم : تسيب ؛ حكم آخر ، إحالة إلى أسبابه .
إيداعه ملف الدعوى . بطلان .
المبدأ القانوني :

لا تصح الإحالة في الحكم إلى أسباب حكم آخر ، إلا إذا أودع هذا الحكم ملف الدعوى ، وأصبح بذلك ورقة من أوراقها يفاضل الخصوم في دلالتها .

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في تسيب قضاؤه بالإحالة إلى أسباب حكم آخر لم يكن مودعاً ملف الدعوى ، ولا هو ضمن أوراقها ؛ فإنه يكون قد شاب البطلان لخلوه من التسيب .

لمن ٢٠٦ لسنة ٢٩ ق

٤١

٥ من فبراير ١٩٦٤

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاوفا ، تقدير حكمي . بطلان . ق ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ . ق ١٤ لسنة ١٤٣٩ م ٥٥ .

المبدأ القانوني :

حدد وضع القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، واستثناء من قاعدة فرض الضريبة على الأرباح الفعلية ، رأى الشارع اتخاذ التقدير الذي تجر به المصلحة من سن ١٩٣٩ و ١٩٤٠ أساساً لربط الضريبة ،

الحكمة من استعمال حتماني اتخاذ الإجراءات التي تراها كفيّة بتحقيق دليل المعجز وتقديره ولا يمنع من استعمالها هذا الحق ، عدم وجود الشهادات الطبية التي نصت عليها المادة ٤٥ سالفة الذكر ؛

٢ - تقدير قيام المدعى لفصل العامل ، ونفي تسف رب العمل في استعماله حق الفصل ؛ مسألة موضوعية مما تستقل به محكمة الموضوع .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه برفض طلب الطاعن استحقاقه مدفوعات للشركة في صندوق التوفير بالإضافة إلى مبلغ المكافأة ؛ على أن الشركة المطعون عليها عدلت لأئحة الصندوق بمقتضى السلطة المخولة لها في المادة ٣ منها ، وذلك قبل سريان المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥١ ، وثبت هذا التمديل في قرار هيئة التحكيم في نزاع بين الشركة وشابة عاملها . ومؤدى هذا التمديل ، أن تعتبر مدفوعات للشركة في الصندوق جزءاً من المكافأة التي يستحقها العامل .

ومتى كان القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ قد نص في المادة ٣٩ منه على عدم الجمع بين المكافأة وحصة الصندوق من مدفوعات الشركة ، فإن الذي عليه بالخطأ في تطبيق القانون ، يكون غير سديد .

لمن ٢٤٤ لسنة ٢٨ ق

بالتعويض لأنفسهم مقسوما بينهم بحسب
الفريضة الشرعية في اليراث ؛ فإن موضوع
الدعوى على هذا النحو يكون مما يقبل التجزئة
بطبيعته ، ومن ثم لا يسرى في هذه الحالة نص
الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات
التي تجبيز لمن لم يظن في الحكم في اليعاد ،
الاستفادة من ظن زميله في ذلك الحكم في
اليعاد ، هما يتحدد مركزهما أو يشترك دفاعهما
في الدعوى .

٢ - متى كان الحكم المظنون فيه قد قضى
بإلزام الطاعين بالتعويض لكل من الورثة
المظنون عليهم ، ملتزماً في ذلك سبق الحكم
في استئناف سابق بمسؤولية الطاعين المذكورين
عن التمييز لوارثة أخرى ، مما مفاده أن
الحكم للمظنون فيه قد اعتبر الحكم الصادر
في ذلك الاستئناف السابق حائز لقوة الشيء
المحكوم به بالنسبة إلى الاستئنافات التي يصل
فيها الحكم للمظنون فيه ، بما يعفيه من إيراد
أسباب خاصة لقضائه . وكان الاستئناف السابق
قد تردد بين الطاعين وبين الورثة الأخرى
وبخصوص حصتها في حق مالي لها باليراث
عن مورثها ، وكانت الاستئنافات التي فصل
فيها الحكم للمظنون فيه مرعدة بين الطاعين
وبين المظنون عليهم وبخصوص حصة كل منهم
في الحق المالي المشار إليه ، فإنه لا يتحقق في
هذه الحالة وحدة الخصوم بين الاستئناف السابق

فأبطل كل تقدير رتب على هذه المادة لأكثر
من سنة واحدة .

وهذا بهسذا يكون قد أعلن عن رغبته
الصريحة في المدول عن الاستثناء والرجوع
إلى الأصل ، وفي أن يكون هذا القانون ذا أثر
رجعي ، يشمل كل تقدير رتب على أساس
المادة المذكورة ، وتجمله باطلا .

ولا يحول دون إعادة التقدير وفقاً للقانون
٢٠ لسنة ١٩٤٤ ، أن يكون للمول قد قبل
التقدير السابق الحاصل بطريق المائة ، تطبيقاً
للمادة ٥٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
ظن ٢١٧ لسنة ٢٩ ق

٤٣

٦ من فبراير ١٩٦٤

- ١ - حكم : ظن ، خص فيه ، استفادة خص لمظن
في اليعاد تجزئة . مرافعات م ٢/٣٨٤ .
- ٢ - قوة شيء محكوم فيه : إثبات ، حكم ، دليل ،
هيب . أسباب .
- ٣ - دعوى : صفة . وارث ، تعينه باقي الورثة تركه
المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الثابت أن الورث رفع
الدعوى ابتداء بطلب التعويض عن فصله من
المعمل دون مسوغ ، ثم توفي في أثناء سير
الدعوى ، غل ورثته محلها فيها ، وقضى ضدهم
برفضها . فرفضوا استئنافهم بطلب الحكم

في هذا التمييز .

ملن ٩١ لسنة ٢٩ ف

٤٣

٦ من فبراير ١٩٦٤

حيازة : ثمار ، ملكها .

المبدأ القانوني :

يعتبر الحائز له النية من الوقت الذي يعلم فيه بمهوب سند حيازته، وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه، في خصوص استحقاق العقار، لأن الحكم الذي يصدر في هذه الدعوى يستند إلى تاريخ رفعها .

ملن ٢٣٥ لسنة ٢٩ ف

٤٤

٦ من فبراير ١٩٦٤

١ - عقد : إداري ، تكييفه .

ب - غرامة : تأخير ، استحقاقها ؟ إعفاء منها ؟

شرط جزائي . قوة لاهرة .

ج - تنفيذي : عقد إداري .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان المقتد قد أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتيسير صرفه عام ، واحتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص ، فإنه يعتبر مقتدا إداريا تحكمه أصول القانون الإداري ، دون أحكام القانون المدني .

وتلك الاستثنائات اللاحقة له : وبالتالي فإن الحكم الصادر في الاستئناف الأول لانكسار له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للاستئنافات الأخرى . ومن ثم فإن قضاء الحكم الصادر في الاستئناف الأول لا يفتي عن إيراد أسباب خاصة للحكم المطعون فيه .

٣ - القاعدة الشرعية التي تقضي بأن الوارث ينتصب خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها، قد تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لو أن الوارث قد خاصم أو خوصم، طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوبا في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها .

أما إذا كان كل من الورثة يطالب بنصيبه الخاص في التمييز الذي يستحقه عن مورثه، وحكم برفض دعوام ، فافرد أحدهم برفع استئناف عن هذا الحكم طالبا إلغاءه والحكم له بمقدار نصيبه وحده في التمييز ، فإن عمله هذا يكون لنفسه فقط ولصالحته الشخصية ، لا لمصلحة عموم التركة كطالب شرعي عنها وقام في الخصومة مقامها ومقام باقي الورثة .

وبالتالي لا يعتبر الحكم الصادر في الاستئناف باستحقاقه لحصته الميراثية في التمييز، قضاء باستحقاق باقي الورثة لأن نصيبهم

٢ — غرامات التأخير التي يُلص عليها في العقود الإدارية ، تختلف طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية ، إذ أن هذه الغرامات جزاء قصد به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه في المواعيد المتفق عليها ، حرصاً على سير المرفق باعتماد النظام وأطرافه ، وفي سبيل تحقيق هذه النية يحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها في العقد من تلقاء نفسها ، ودون حاجة للالتجاء إلى القضاء لأحكامها ، وذلك بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت الغرامة جزاء لها .

كما أن للإدارة أن تستنزل قيمة هذه الغرامة بما يكون مستحقاً في ذمتها للمعاقد المتخلف .

ولا يتوقف استحقاق غرامة التأخير على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه ، ومن ثم فلا تلزم الإدارة بإثبات وقوع الضرر ، كما لا يجوز للطرف الآخر أن ينادي في استحقاقها للغرامة كلها أو بعضها ، بمجرد انتفاء الضرر أو البالغة في تقدير الغرامة لدرجة لا تتناسب مع قيمة المقرر الحقيقي .

ولا يفي المتعاقد مع الإدارة من غرامة التأخير ، إلا إذا ثبت أن إخلاله بالتزامه يرجع إلى قوة قاهرة ، أو إلى فعل جرمي الإدارة المتعاقدة معه ، أو إذا قدرت الجهة ظروفه وقررت إعفائه من آثار مسؤوليته عن التأخير في تنفيذ التزامه .

٣ — كما أن للإدارة سلطة توقيع الغرامة عن التأخير في تنفيذ الالتزام ، فإن لها أيضاً سلطة التنفيذ المباشر ، بأن تحمل نفسها محل المتعاقد المتخلف أو المقصر في تنفيذ الالتزام ، أو تعهد بتنفيذه إلى شخص آخر . ويتم هذا الإجراء على حساب ذلك المتعاقد ونحت مسؤوليته : فيتحمل جميع نتائجها المالية ، ومن ذلك الزيادة في ثمن ما تشتريه من المواد التي تخلف عن توريدها ، والمصاريف التي تكبدها في هذه العملية .

واقضائها تلك الزيادة والمصاريف ، لا يحول دون توقيعها الغرامة أيضاً متى قام موجبها .

ملن ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق

٤٥

٦ من فبراير ١٩٦٤

موظف : مجلس بلدي ، سن تعاهد . ق ٥ لسنة ١٩٥٥ م ٦٧ ، قرار وزاري ٢٨ من أغسطس ١٩٥٥ م . ٨٠

المبدأ القانوني :

تنص المادة ٦٧ من القانون ٥ لسنة ١٩٥٥ على أنه لا تسرى أحكام هذا القانون إلا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجية عن هيئة المال ، والمال باليومية المربوطة ما هياتهم وأجورهم في ميزانية الحكومة ،

٤٦

٦ من فبراير ١٩٦٤

دعوى : تقديم قسيتها ، دعوى تصفية شركة . رسم
قضائي . شركة . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

البدء التأميني :

الشئ المتنازع عليه في دعوى تصفية
شركة ، هو مجموع أموال الشركة المطلوب
تصفيتها وقت طلب التصفية .

لأن التصفية ليست لإقسمة أموال بيت
الشركات ، وقيمة هذه الأموال هي التي تكون
موضوع للنازعة بين الخصوم في دعوى
التصفية ؛ وعلى أساس هذه القيمة تقدر
الدعوى .

وبذلك تكون دعوى التصفية ، دعوى
معلومة القيمة ، يستحق عليها رسم نسبي في
حدود مآقره القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وهذا
الرسم يستحق على قيمة أموال الشركة للوجود
وقت طلب التصفية ، والمراد قسمتها ؛ بصرف
الفطر عن رأس مال الشركة المهيمن في عقدها .
ملن ٢٩٧ لسنة ٢٩ ق

٤٧

١٢ من فبراير ١٩٦٣

١ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعازها منشأة ،
تصفيتها .

ب - وحدة نشاط : سنة قديمة ، اشتغال على أرباح

بإستثناء موظفي المصالح الست المشار إليها في
تلك المادة .

أما غيرهم من الموظفين أو المستخدمين أو
العمال التابعين إلى مصالح غير مدرجة في
الميزانية العامة ، ومنهم موظفو المجالس البلدية
فلا تجري عليهم أحكام قانون المناشآت
المذكور : لاستقلالها بميزانياتها عن ميزانية
الولاية منذ إنشائها .

وإنما ينحصر هؤلاء الموظفون للخصوص
القانونية واللائحية للنظمة لشؤونهم ، ومنها
القرار الوزاري الصادر في ٢٨ من أغسطس
١٩١٥ بإنشاء صندوق توفير لمستخدمي المجالس
البلدية . وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم .
فجملت المادة الثانية معه الاشتراك في هذا
الصندوق إلزامياً لجميع المستخدمين الذين يدخلون
في خدمة المجلس ، مع استثناء العمال للوقتيين
والخدمة الخارجيين عن هيئة العمال ، والخدمة
السايرة ، في الحدود المبينة بالمادة المذكورة .
وذلك كله قصد حلول هذا الصندوق محل
للمناشآت بالنسبة لموظفي الحكومة ، ثم نصت
المادة الثامنة من هذا القرار على أن
تكون إحالتهم إلى الماش في سن الستين ؛
وهو نص صريح لا ليس فيه ، في صدد تعيين
سن التقاعد .

ملن ٢٦٨ لسنة ٢٩ ق

رأسمالية وأرباح تصفية . مرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

المبادئ القانونية :

١ - في أحوال التصفية لا يبدأ موقف المنشأة من تاريخ بدء التصفية ، ولكن من تاريخ انتهائها .

ومن ثم فإن فترة التصفية تكون فترة عمل ، يباشر فيها المول نشاطه الخاضع للضريبة ، وعمليات التصفية تعتبر استمرارا لهذا النشاط ، ومن عمليات المزاولة العادية .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن اشتغال أرباح السنة المقيدة على أرباح رأسمالية ، وأرباح تصفية ؛ لا ينافي مع وحدة النشاط في حكم المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢

ملن ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق

٤٨

١٢ من فبراير ١٩٦٤ .

١ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤها ، تقدير حكى . مرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .
ب - أرباح : رأسمالية ، اشتغال أرباح سنة ١٩٤٧ عليها .

المبادئ القانونية :

١ - توجب قواعد الربط المحكى المقررة بمقتضى المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن السنوات ١٩٤٨ إلى ١٩٥١

وذلك دون حاجة لفحص حسابات المنشأة ، وبحيث تعتبر نتيجة الأعمال في سنة ١٩٤٧ ، ربما كانت أو خسارة ، أساسا لمعاملة المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير عن السنوات المذكورة .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن اشتغال أرباح ١٩٤٧ على أرباح رأسمالية ، لا يمنع من اتخاذ هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية إلى سنة ١٩٥١ ملن ٢١١ لسنة ٢٩ ق

٤٩

١٩ من فبراير ١٩٦٤

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤها ، تقدير حكى ، مرسوم بقانون ٢٤ لسنة ١٩٥٢ . حسابات منظمة في السنوات ١٩٤٧ إلى ١٩٥١ . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني :

وفقا للمادة الأولى من المرسوم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، واستثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، تتخذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وجرى قضاء محكمة النقض على أن هذه

٥١

٢٠ من فبراير ١٩٦٤

- ١ - إثبات : مارقه ؛ كتابة ، أوراق رسمية ، إقرار غير قضائي .
- ب - ورقة : تقرير المحكمة إلزام خصم تقديمها ، عدوله عنه : مرافعات م ١٦٥ .
- ج - حكر : محتكر ، حقه . حيازة تقادم مكسب ، حيازة وثنية ، حيازة محتكر أرض محتكره .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الحكم المطعون فيه ، قد اعتمد على صورتين رسميتين لورقتين رسميتين حجتى وقف ؛ حرر كلا منهما موظف مختص بتحريرها ، وكان الطاعنون لم ينازعوا فى مطابقة هاتين الصورتين لأصلهما ، فإنهما تعتبران مطابقتين لهذا الأصل ، وبالتالي حجة بما ورد فيها من إقرارات صادرة من الأشخاص الذين أثبت الموظف المختص بتحرير الحجتين صدورهما منهم .

ومن ثم خلا على الحكم ، إذا هو اعتمد فى قضائه على هذه الإقرارات ، واتخذ منها دليلا على ما قضى به .

٣ - تقرير المحكمة إلزام الخصم تقديم ورقة معينة تكون تحت يده ، يعتبر من إجراءات الإثبات ، التى يجوز للمحكمة طبقا للمادة ١٦٥ مرافعات أن تدلل عنها ، بشرط أن تبين سبب العدول .

(١١ م - أحكام)

القاعدة تسرى باطراد متى كان الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير فى سنة ١٩٤٧ ، وكانت الضريبة المستحقة عن إحدى السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ؛ حتى وإن كانت حسابات تلك السنوات مبطلمة .

لمن ٢١٣ لسنة ٢٩ ق

٥٠

٢٠ من فبراير ١٩٦٤

حكم : تدليل ، عيب . مسؤولية بصرية ، مسؤولية حارس الشيء . مدنى ١٧٨ .

المبدأ القانونى :

يشترط لتحقيق مسؤولية حارس الأشياء المقررة فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن يقع الضرر بفعل الشيء . مما يقتضى أن يتدخل الشيء - تدخل إيجابيا فى إحداث الضرر .

فإذا دفع الحارس هذه المسؤولية أمام محكمة الموضوع ، فإن تدخل الشيء لم يكن تدخل سلبيا ، وأن الضرر لم يقع بخطأ المتوفى الذى دخل إلى حيث توجد آبار الفضلات ، فى موضع يحرم عليه بحكم القواعد دخولها ، بل أن الشارع يؤثم هذا الفعل ، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يواجه هذا الجوهرى ولم يناقشه ، يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

لمن ١٠٤ لسنة ٢٩ ق

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أساس سبق صدور حكم في استئناف رفع عن ذات الحكم وكان الحكم الصادر في الاستئناف السابق قد قضى ، وقضت محكمة النقض ببطالان هذا الاستئناف ، فإنه يجب اعتبار الحكم للمطعون فيه ملغى ، ونقضه على هذا الاعتبار.

لمن ٢٨٠ لسنة ٢٩ ق

٥٣

٢٠ من فبراير ١٩٦٤

- ١- دعوى : تكييفها . نقض ، لمن ، أسباب ، سببه جديد . قانون ، مخالفته ، قانون ، واجب التطبيق .
ب - عقد : تكييفه . عقد إدارى .
ج - تنفيذ عين : عقد إدارى .

المبادئ القانونية :

١ - متى كانت الطعنة قد عرضت للعقد مثار النزاع على محكمة الموضوع ، وطلبت القضاء لها بما طلبته من مبالغ بالتطبيق لشروطه ، فإنه كان على تلك المحكمة أن تنقض من تلقاء نفسها الحكم القانونى للتطبيق على العلاقة بين الطرفين ، وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها .

فإن أخطأت في ذلك وطبقت أحكام القانون المدنى ، دون قواعد القانون الإدارى

٣- من مقتضى عقد الحكر ، أن للمحكر إقامة ماشاء من المباني على الأرض المحكرة ، وله حق القرار بليانه حتى ينتهى حق المحكر ، كأن له أن يمدد في المباني زيادة وتمديلا وله ملكية ما أحدثه من بناء ملكا تاما ، يتصرف فيه وحده أو مقرنا بحق المحكر ، وينقل عنه هذا الحق إلى ورثته .

ولكن ، في كل هذا ، تكون حيازته الأرض المحكرة ، حيازة وقتية ، لا تكسبه الملك إلا إذا حصل تغيير في سبب حيازته ، يزول عنها صفة الوقتية ، ولا يمكن في ذلك مجرد تغيير الحائز الوقتى لبيته ، بل يجب أن يقرن تغيير النية بفعل إيجابى ظاهر يجابه به مالك الحق بالإنكار الماطع والمعارضة العلنية ، ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزعم بإنكار الملكية على صاحبها ، والاستئثار بها دونه .

لمن ٢١٨ لسنة ٢٩ ق

٥٢

٢٠ من فبراير ١٩٦٤

نقض : لمن ؟ حكمه ، نقض حكمه .

المبدأ القانونى :

يترتب على نقض الحكم التام جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض ، متى كان ذلك الحكم أساسا لها .

عن توريدها ، أو أن تستأجرها إذا كان التوريد على وجه الإجارة .

وفي هذا الحالة يتم الشراء أو الاستئجار على حساب ذلك للمتعهد ، وتحت مسؤوليته ، فيتمتع جميع نتائجها المالية ، ومن هذه النتائج الزيادة في الأسعار وللصروفات التي تنكبها الإدارة في تلك العملية وتعتبر هذه للصروفات مكملة لقروق الأسعار .

فإذا نص في العقد على طريقة تحديد تلك للصروفات ، حق للإدارة اقتضاؤها كاملة على هذا الأساس ، دون أن تطالب بإثبات ما نفقته منها فعلا ، ويكفي لاستحقاقها بمقدارها المحدد في العقد ، أن يثبت قيمتها بالشراء أو الاستئجار على حساب للمتعهد بسبب امتناعه عن التوريد .

من رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق

٥٤

٢٠ من فبراير ١٩٦٤

- ١ - استئناف : إصلا ، بطان ، نظام عام . مرافعات م مكر ق ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ ، ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ مرافعات ١٤٠
- ب - حك : طعن ، خصم . تجزئة . تضامن . مرافعات ٣٨٤ م
- ج - عقد : رضاء ، عيبه ، تعليق . محكمة موضوع .
- د - إثبات : طرقة ، إقرار غير قضائي ، ورقة عريف .

المبادئ القانونية :

- ١ - كانت المادة ٤٠٦ مكر ، المضافة لقانون المرافعات بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣

الواجبة التطبيق ، جاز لمن تكون له مصلحة من الخصوم في أعمال هذه القواعد ، أن يطعن في الحكم بطريق النقض على أساس مخالفة القانون ، ولو لم يكن قد نبه محكمة الموضوع على وجوب تطبيق القواعد المذكورة .

٢ - إذا كان العقد قد أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتيسير صرفق عام ، واحتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص ، فإنه يعتبر عقدا إداريا تحكمه أصول القانون الإداري ، دون أحكام القانون المدني .

٣ - تنقض أصول القانون الإداري ، بأن الجزاءات التي يفرض في العقود الإدارية على حق الإدارة في توقيفها في حالة تقصير المتعاقد معها أو تأخره في الوفاء بالتزامه ، يجب تنفيذها بدقة وبمقدارها المحدد في تلك العقود .

لأن كل إخلال من جانب المتعاقد مع الإدارة بالتزامه ، لا يقتصر أثره على الإخلال بالتعاقد نفسه ، وإنما يترتب عليه أيضا باعظام سهر المرفق العام وإطراحه .

ومن بين الجزاءات التي تستهدف الإدارة منها الضغط على المتعاقد معها ، وإرغامه على تنفيذ التزامه ، ما يشترطه في عقود التوريد من أن يكون لها في حالة تخلف المتعهد عن التوريد الحق في أن تشتري على حسابها المواد التي يتمتع

قبل إلانها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ؛ توجب إعلان الاستئناف إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم ، وذلك في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف ، وإلا كان الاستئناف باطلا ، وحكت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .

وهذا البطلان ، على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، يتعلق بالنظام العام ، ولا يزول بحضور اعظم الذي لم يعلن . لأن إعلان الاستئناف إلى المستأنف عليهم المقرر بالمادة ٤٠٦ المذكورة ، ليس تكميلا بالحضور ، مما يجرى عليه حكم المادة ١٤٠ مرافعات التي تقضى بأن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن الميؤوب المبنية في هذه المادة ، يزول بحضور الخصم أمام المحكمة .

٢ - يشترط لانطباق القاعدة الواردة في المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات ، التي تقضى ، في حائلي التضامن وعدم التجزئة ، بأنه : إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد ، وجب اختصاص التأمين ولو بعد فواته بالنسبة لهم ؛ يشترط لذلك أن يقوم التضامن بين المحكوم لهم المرفوع عليهم ؛ أو أن يكون محكوما لهم في موضوع غير قابل للتجزئة .

وإذن فتي كان التضامن قائما بين المحكوم عليهم رافى الاستئناف ، وليس بين المحكوم لهم ؛ وكان الموضوع الذي صدر فيه الحكم

المستأنف مما يقبل التجزئة ، فإنه لا محل للاستناد إلى القاعدة السابقة ، للقول بأنه يترتب على بطلان الاستئناف بالنسبة لمن لم يستأنف في الميعاد ، بطلانه بالنسبة لغيره من المستأنفين الذين رفعوا استئنافهم في الميعاد .

٣ - تقدير ثبوت أو عدم ثبوت القديس الذي يميز بإبطال العقد ، هو من المسائل التي تنسقل بها محكمة الموضوع .

٤ - الإقرار غير القضائي ، إذا ما ثبت بورقة عرفية موقع عليها من المقر ، كانت هذه الورقة حجة على من صدرت منه ؛ فلا يحق له أن يتنصل عما هو وارد فيها ببعض إرادته ، إلا لسوغ قانوني .
لمن ٣٠١ لسنة ٢٩ ق

٥٥

٢٠ من فبراير ١٩٦٤

- ١ - نقض : لمن ، خصوم . دعوى .
- ب - برصة : عند يوم قطن تحت سر الطلع . خيار الشترى في التغطية . أمر التغطية . يوم .
- ج - قطن : عقد يمه تحت سر الطلع . قطع على العقود يوم ق ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ م ١٠ مرسوم قانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ . قرار وزير المالية ١٧ ق ١٧ من فبراير ١٩٥٢ م ١٠ .

المبادئ القانونية :

١ - متى حضر من قام مقام من زالت صفته ، بعد أن تهيأت الدعوى للحكم في موضوعها في الجلسة التي كانت معدة لنظرها ،

١٩٣٩ ، من أنه إذا كانت نهاية الأجل الذي يحق فيه البائع قطع السرو يوم عطلة ببرصة العقود ، أو كان التعامل في البرصة في هذا اليوم محدداً بأسعار اسمية وأسعار لا تعامل بها لأي سبب كان ؛ فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالي .

وإذا كان قرار وزير المالية رقم ١٧ في ١٧ من فبراير ١٩٥٢ قد حذر في مادته الثانية بإجراء أي عملية من عمليات البيع على استحقاق أشهر معينة من بينها شهر فبراير ١٩٥٢ ، إلا إذا كان مقصوراً بها تصفية مراكز قائمة في برصة العقود .

كما نصت مادته الأولى على أنه يجري التعامل في برصة العقود على عقود قطن متوسط التيلة لشهرى يونيو وأغسطس ١٩٥٢ ، وكانت لجنة البرصة قد أصدرت في ٥ من مارس ١٩٥٢ قراراً يقضى بمد عمليات القطع كافة ، بالنسبة للقطن متوسط التيلة إلى شهر يونيو ١٩٥٢ ؛ فإن هذا القرار الأخير لم ينشأ حكماً جديداً ، وإنما اقتصر على أعمال مقتضى القرار الوزاري ١٧ لسنة ١٩٥٢ .

وإذا كانت الطاعنة قد استحال عليها إجراء عملية التغطية ، لم يكن لها مركز قائم في برصة العقود حتى صدور قرار ١٧ من فبراير ١٩٥٢ فإن قطع سعر قطن المطعون عليه يكون قد تأجل من استحقاق فبراير إلى يونيو ١٩٥٢ ،

ويأثر السير فيها ؛ فإن تمييز صفة من كان يباشر الخصومة ، يكون عديم الأثر على سير العلم .

عقود البيع تحت القطع تقضى ، على ما جرى به قضاء القضاة ، أما يكون للمشتري خيار التغطية مقابل حق البائع في القطع ، ويلتزم البائع لذلك أن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع لإجراء عملية التغطية ، التي تتم بعملية عكسية يجريها المشتري في برصة العقود ، وفي وقت القطع وبسره ، وعن مقدار معادل للمقدار الذي طلب البائع قطع سعره كي يأمن المشتري تقلبات الأسعار .

ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز قائم في البرصة ، قوامه عملية البيع التي يكون قد أجراها في هذه البرصة .

٣ - القطع على سعر العقود ، على ما جرى به العرف ، مفيد بأن يكون سعر العقد الذي يطلب البائع القطع به نتيجة تعامل فعلي في البرصة ، وليس سعراً اسمياً وضعته الحكومة كحد أدنى بائع ، يتمتع بهبوط السعر عنه أو سعراً لم يحصل به تعامل بسبب عدم إقبال المشترين على الشراء به .

وقد أقر الشارع هذا العرف ، وقتنه بما أورده في المادة الأولى من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، المعدل للرسوم . بقانون ١٣١ لسنة

مما كان يجب معه تحديد سعره على أساس سعر هذا الاستحقاق الأخير في أول يوم يجري فيه تعامل فعلي في برصة العقود .
إلا أنه لما كانت لجنة برصة ميعا البصل قد أصدرت قرارا في ١٤ من مايو ١٩٥٢ بتحديد سعر قطع جميع العمليات التي من أجل قطعها من فبراير إلى يونيه ، بواقع ٧٠ رطلا ، فإنه يجب تحديد سعر القطن محل النزاع على هذا الأساس .

طن ٣٧٣ لنة ٢٩ ق

أكتوبر ١٩٦٣

٥٦

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٣

- ١ - أحوال شخصية : مصريون مسلمون ؛ هداية خطبة . رجوع ، مدني ثم ٥٠٠
 - ب - هبة : رجوع فيها ، استردادها . أحوال شخصية . شبكة .
 - ج - عقد : أركانه . سبب :
 - د - حكم . كسب . عيب . دليل . تردة ، مناقشة . شهود استند الحكم الابتدائي إلى أقوالهم . مانع أدبي . مهر . دليل كتابي في إثبات دمه .
- المبادئ القانونية :

١ - الخطبة وإن كانت تمهيدا للزواج ، وهو من مسائل الأحوال الشخصية ؛ إلا أن الهدايا التي يقدمها أحد الخطابين للآخر - ومنها الشبكة - إبان فترة الخطبة ، لا تعتبر من هذه المسائل ، لأنها ليست ركبا من أركان الزواج ولا شرطا من شروطه ، إذ يتم الزواج

وتعتبر هذه الهدايا من قبيل الهبات ، ويسرى عليها ما يسرى على الهبة من أحكام في القانون المدني . وقد أورد هذا القانون أحكام الهبة باعتبارها عقداً ماليا كاستائر العقود ، واستمد أحكامها الموضوعية من الشريعة الإسلامية . ومن ثم فالمول عليه في حق الخطاب في استرداد تلك الهدايا هو أحكام الرجوع في الهبة الواردة في المادة ٥٠٠ وما بعدها من القانون المدني .

٢ - يشترط للرجوع في الهبة على مانعت عليه المادة ٥٠٠ من القانون المدني في حالة عدم قبول الموهوب له ، أن يستند الواهب في الرجوع إلى عذر يقبله القاضي ، وألا يوجد مانع من موانع الرجوع . فلذا كانت محكمة الموضوع قد أعلنت هذه المادة وانتهت إلى عدم أحقية الطاعن في استرداد مبلغ الشبكة ، لما رأته في حدود سلطتها التقديرية وللأسباب الساتئة التي أوردتها من انتفاء العذر المقبول الذي يبرر رجوع الطاعن في هيبته ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

٣ - السبب ركن من أركان العقد ، فينظر

فعلية في وثاقه وتوجيه مدني م ١٧٤ . سفينته مرشده
بحر ، تبعته . وكان .
ج - مسؤولية : ملاحه . قاتل السوس . مضمون ،
حقه في الرجوع على متعهد الضمان . التزام .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الثابت من أصل ورقة إعلان
الطعن أن الإعلان وجه من الحارس على الشركة ،
وهو ما لا يدع مجالاً للشك في أن طالب
الإعلان هو الشركة ممثلة في هذا الحارس ، فإن
الإعلان على هذا النحو يكون صحيحاً ولا اعتداد
في هذا الخصوص بما يكون قد وقع من خطأ
في اسم ممثل الشركة ، ذلك أن الشركة هي
للقصود بذاتها في الخصومة دون تمثيلها .

٢ - المرشد يعتبر في أثناء قيامه بعملية
إرشاد السفينة تابعاً للمحضر ، لأنه يزاول نشاطه
في هذه الفترة لحساب المحضر ؛ ويكون الحال
كذلك ولو كان الإرشاد إجبارياً . وليس في
هذا خروج على الأحكام المقررة في القانون
المدني في شأن مسؤولية التبوع ، ذلك أن الفقرة
الثانية من المادة ١٧٤ منه تقضي بأن رابطة
التبعية ولو لم يكن للتبوع حراً في اختيار تابعه ،
متى كانت له عليه سلطة فعلية في رعايته وتوجيهه .
والمحضر يمارس سلطة الرقابة والتوجيه على المرشد
بواسطة ربابه . وقد قررت القاعدة المتقدمة

مماثلة بروكسل الخاصة بتوجيه بعض القواعد
المعلقة بالمصادمات البحرية ، والتي واقت
مصر عليها وصدر مرسوم بالأمم المتحدة ؛

في توفره وعدم توفره إلى وقت انعقاد العقد :
فإن انعقاد جميعها يتوفر صبيبه ، فإنه لا يمكن أن
يقال بعد ذلك يختلف هذا السبب بعد وجوده .
فإذا كانت انعطبة هي السبب في هذا النوع
من الهبات « الشبكة » وذلك باعتبارها الباعث
الدافع للتبرع ، فإن فسحها لا يمكن أن يؤدي
إلى انعدام هذا السبب بعد أن تحقق .

٤ - متى كانت محكمة الاستئناف قد نفت
في حدود سلطتها التقديرية قيام المانع الأدبي
الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي ،
واستلزم في إثبات دفع مبلغ المهر هذا الدليل
الكتابي ، فقد كان هذا حسبها لتأسيس قضائها
برفض الدعوى بالنسبة لهذا المبلغ ؛ مادام أن
الطاعن لم يقدم ذلك الدليل ، ولم يكن على
المحكمة بعد ذلك أن تتعاقب أقوال الشهود التي
استند إليها الحكم الابتدائي الذي قضت بإنائه ،
ويستبر كل ماورد في الحكم الطعن فيه في شأن
هذه الأقوال زائداً على حاجة الدعوى لم يكن
يتضمنه الفعل فيها ويستقيم الحكم بدونه .
بل من ٣٠٢ لسنة ٢٨ قرينة عضوة السادة الأساتذة
الحسيني الموصي ، وعمود توفيق إسماعيل ، ولفظي على ،
وابراهيم الجاني ، وسيرى فركات المستشارين .

٥٧

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - نقض : طعن ، إعلان ، صفة . اسم ممثل الشركة ،
خطأ فيه .
٢ - مسؤولية : تبعية ؛ تبوع من أعمال تابعة .
رابطة التبعية ، وحرية تبوع في اختيار تابعه سلطة

مخالفاً للقانون . ولا يبيح خطؤه في تفسير الشرط المتقدم ، ووصفه بأنه التزام بالتأمين من المسؤولية ، ما دام منطوقه متفقاً مع التطبيق الصحيح للقانون .

طعن ٣٠٦ لسنة ٢٨ ق بالحجة السابقة

٥٨

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - إثبات : أمر قضى ، حجته . دعوى ، دلع بعدم جواز نظرها الدعوى . سبب ، اختلافة في الدعوى . ب - وصية : وارث . لورث ، تحيل على أحكامه . مورث ، تصرفاته ، طعن فيها . نظام عام .

للبادئ القانونية :

١ - متى كان النزاع في الدعوى الأولى يدور حول صحة صدور العقود من المورث ، وقد اقتصر الحكم الصادر في تلك الدعوى على بحث هذا النزاع وفصل فيه برفض الادعاء بتزوير تلك العقود ، تأسيساً على ما ثبت له من صحة نسبتها إلى المورث ، ولم يفصل الحكم في منطوقه أو في أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق في صحة انعقاد هذه العقود ، كما أنه لم يتعرض لمسألة استيفاء المورث الثمن ، أو لوضع يد الطاعن على المهن المتصرف فيها بعد صدور التصرفات إليه ، وكان النزاع في الدعوى الثانية متعصباً على أن التصرفات التي تتناولها العقود المحكوم بصحة نسبتها إلى المورث في الدعوى الأولى سارية لوصايا وما يترتب على ذلك من عدم نفاذها ؟

إذ تقضى المادة الخامسة منها ببقاء مسؤولية السفينة في حالة ما إذا حصل التصادم بسبب خطأ المرشد حق ، ولو كان الإرشاد إجبارياً . ومؤدى ذلك أن المرشد ينسلخ في الفترة التي يباشر فيها نشاطه على ظهر السفينة عن الجهة التي يتبعها أصلاً ، وعلى ذلك فلا تسأل هذه الجهة عن الأخطاء التي تقع منه في تلك الفترة .

٣ - ما نصت عليه في الفقرة الثالثة من البند الأول من لأئحة الملاحة في قناة السويس من أن أى سفينة تجتاز مياه القناة وموانئها تضمن Garantit لشركة القناة كل دعوى تقام عليها من الغير من جراء أى أضرار مباشرة أو غير مباشرة تنسب للسفينة في حدوثها ، لا يبدو أن يكون تطبيقاً للقواعد العامة في تقرير حق المضمون في الرجوع على متعهد الضمان ، إذا كان الأخير هو ذات الشخص المسؤول عن الفعل الضار . وإذا كان الثابت أن الخطأ الذي نشأ عنه الضرر الذي حكم على الملعون عليها « حياة قناة السويس » في الدعوى الأصلية بتصويبه قد وقع من الريان والمرشد وكلاهما تابع للشركة الطاعنة « شركة السفينة » مما يجعلها مسؤولة عن هذا الخطأ مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه ، فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى به من أحقية المطعون عليها في الرجوع على الطاعنة بما حكم به عليها في الدعوى الأصلية لا يكون

٦٠

٣٠ من أكتوبر ١٩٦٣

ضريبة : أرباح استثنائية ، وعاقبا . ومع استثنائ
خاضع للضريبة ، تحديده .

المبدأ القانوني :

مفاد المواد ٣ و ١٢ و ١٣ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ في شأن الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ، أن الشارع جعل الأرباح الاستثنائية التي تخضع في السنة المالية التي تختم بعد ٣٠ من ديسمبر ١٩٤٠ ، هي أول سنة تخضع للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ، كأجل هذه الضريبة تسري على المولين الذين بدأ نشاطهم قبل سنة ١٩٤٠ وأخلالها — صرفاتها على المولين الذين بدأوا نشاطهم بعدها . وإذ كان الثابت في الدعوى أن الطاعن بدأ نشاطه للتجاري في أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، وحقق أرباحا استثنائية من نشاطه ، هذا فإنه من هذا التاريخ يصبح خاضعا للضريبة الخاصة ، ويجب التزمه بها عن سنة كاملة طبقا للمادة الحادية عشرة من القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ التي أحالت على أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد الربح الخاضع للضريبة ، ومنها مبدأ سنوية الضريبة المنصوص عليها في المادة ٣٨ من هذا القانون . يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون ٦٠ لسنة ١٩٥٠ (١٢ م — أحكام)

فإن السبب في الدعوى الأولى يكون متغيرا
للسبب في الدعوى الثانية وبالتالي فلا يكون
للحكم الأول حجبية الأمر القضي في
الدعوى الثانية .

٢ — صدور تصرف في صورة بيع منجز
ممن هو أهل للتصرف ، لا يمنع وارث المتصرف
من الطعن في هذا التصرف بأن حقيقته وصية ،
وأنه قصد به المساس بحقه في الميراث . ذلك
أن قواعد الإرث تعتبر من النظام العام ، وكل
تحايل عليها لا يقره القانون .

طعن ٣٥٠ لسنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة

٥٩

٣٠ من أكتوبر ١٩٦٣

حج : إداري . مرافعات م ٥١٩ ، مدى سريتها .

المبدأ القانوني :

مجال تطبيق المادة ٥١٩ من قانون المرافعات ،
مقصود على الحجز القضائي ، ولا يتمدها إلى
الحجز الإداري الذي نظمته الشارع بقشريات
خاصة لا تتضمن نصا عاكسا ، هذا للتشريع
الجديد الذي صدر به قانون الحجز الإداري
رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

طعن ٨٧ لسنة ٢٩ ق وثلاثة عضوية السادة الأساتذة
محمد فؤاد جابر ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشافعي ،
وابراهيم محمد عمر هندي ، ومحمد توفيق عويس المستشارين

المبدأ القانوني :

مضى كان الواقع قد اشترط لاستحقاق بئانه في الوقف أن يكن مصبرات بأنفسهن أو بأزواجهن ، فإنه يجب على المحكمة أن تحقق هذا الشرط فيمن تطلب الاستحقاق من بئانه وقت العمل بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات ، إذ أنه بنه سر هذا التحقيق لا يتأتى القول بعدم توافر شروط الاستحقاق فيها .

ملن ٣٩ لسنة ٣١ أحوال شخصية بالهيئة السابقة

٦٣

٣٠ من أكتوبر ١٩٦٣

وقف : على غير الخيرات ، إلغاؤه ، أيلول المستحقين فيه . استحقاق ، منازعة . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني :

النص في المادة الثالثة من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على أن « يصح ما ينهي فيه الوقف على الوجه المبين في المادة الثانية ملكا لواقف إن كان حيا . . فإن لم يكن آلت للملكية للمستحقين الحاليين » ، لا يمنع من المنازعة أو التداعي بشأن هذا الاستحقاق ، سواء أكانت هذه المنازعة سابقة على صدور القانون أو لاحقة له . لأن للشرع إنما أورد هذا النص استصعابا لحال الوقف والمحققين فيه وقت صدوره ، وعلى افتراض خلو استحقاقهم من المنازعة دون أن يمحصر الاستحقاق فيهم أو

من إبطال الإلتزام بالضريبة الخاصة من التاريخ المقابل لبده الخوض لها في سنة ١٩٤٠ ، دون أن يحدد تاريخا موحدًا لإبطال العمل بها ، ترك تحديد هذا التاريخ للتطبيق العملي بالنسبة لكل منشاء على حدة تحقيقا للمساواة بين سائر الممولين .

ملن ١٠٩ لسنة ٢٩ بالهيئة السابقة

٦١

٣٠ من أكتوبر ١٩٦٣

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وطاها ، تقدير أولي .

المبدأ القانوني :

إذا لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب على التقدير الذي تكون المصلحة قد اقترحت عليه في سبيل الاتفاق معه ، فإن هذا التقدير يسقط باعتباره مجرد عرض لم يلحقه التمسول . ومن ثم فإنه لا يكون له وجود قانوني ، ولا تكون المصلحة ملتزمة به ؛ وتعود إلى لجنة التقدير سلطتها التامة في تقدير الأرباح باعتبارها جهة التقدير الأصلية .

ملن ١١٥ لسنة ٢٩ بالهيئة السابقة

٦٢

٣٠ من أكتوبر ١٩٦٣

وقف : واقف ، شرطه ، استحقاق في الوقف .

يقصد التتبع من الطعون التي قد توجه في المستقبل إلى صحة الإمضاء .

٢ - إنه وإن كان للمحكمة أن تطرح ما يقدم لها من أوراق للضاهة ولو كانت أوراقاً رسمية ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها المحكمة في استعمال هذا الحق سائفة ، ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، وتكفي لحل قضائها في هذا الشأن .

٣ - لبصمة قوة الإمضاء في نظر الشارع المصري .

٤ - توقعات ذوي الشأن على الأوراق الرسمية التي تجري أمام الموثق ، تعتبر من البيانات التي يلحق بها وصف الأوراق الرسمية ، فتكون لها حجية في الإثبات حتى يطمح فيها بالنزور .

لمن ١٥١ سنة ٢٨ في رئاسة عضوية السادة الأستاذة الحسين الموضي ، عمود توثيق اسماعيل ، - ولطفي علي ، وإبراهيم الحاي ، وطرس زغلول المستشارين .

يمنع من المنازعة أو التداعي مع أيهم في شأنه ، وهذه المنازعة إنما يرجع فيها إلى كتاب الوقف لبيان منه هو المستحق ومقدار استحقاقه وهو ما تبذل عليه السادة الثامنة من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقوانين ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ و ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤

لمن ٤٦ سنة ٢١ أحوال شخصية: بالهيئة السابقة

٦٤

٣١ من أكتوبر ١٩٦٣

- ١ - إثبات : بالكتابة . أحوال شخصية أوراق هرفية . بصمة . إمضاء .
- ب - محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل . تزوير . مضاهاة .
- ج - بصمة : حجبها .
- د - ورلة رسمية . توقيع عليها ، حجبته .

للبادئ القانونية :

١ - التوقيع بالإمضاء على المحرر من صدر منه لا يفتي توقيعه عليه ببصمة الأصبع أيضاً ؛ إذ قد يكون التوقيع بالبصمة بالإضافة إلى الإمضاء تلبية لطلب الطرف الآخر ، الذي

مجلس الدولة

قضاة المحكمة الإدارية العليا

٦٦

٣٠ من نوفمبر ١٩٦٣

- ١ - عقد إداري : غرامة تأخير .
- ب - غرامة تأخير : ضرر ، افتراض .
- ج - مهتمس : التزام مقاول باستخدامه في موسم العمل .

المبادئ القانونية :

١ - التزام المقاول بتفويض العقد خلال مدة معينة ، يقتضى اتخاذ موقف إيجابي من جانب المقاول لتحقيق البدء في العمل ، حتى يرفع عن حاققه تيمة التأخير ؛ وذلك بأن يبادر بإسليم مواقع العمل دون اعتذار بتأخر التسليم .

٢ - يفترض وقوع الضرر بسير المرافق العامة بمجرد حصول التأخير في تنفيذ الأعمال ؛ دون حاجة لإثبات وقوع الضرر فعلا .

٣ - التزام المقاول بضرورة استخدام مهندس من جانبه ، في مواقع العمل ، تقتضى توقيع الترامة على المتعاقدين الذى يخل بهذا الالتزام ؛ دون حاجة لإثبات ضرر ما بسبب

٦٥

٢٣ من نوفمبر ١٩٦٣

استيراد وتصدير سجل المستوردين وسجل المصدرين ، قيد ، شروط ، ق ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ ؛ ق ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ ، قرار وزاري ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ ، قرار وزاري ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ . شريك متضامن :

المبدأ القانوني :

التقيد في سجل المستوردين وسجل المصدرين ، يلزم له توافر الشروط المعصوص عليها في القانونين رقمي ٢٠١ و ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ ، ولا تختصهما بالتفويضين الصادرين بالقرارين الوزاريين رقمي ٧٢٤ و ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩

وقد اشترطت هاتان اللائحتان في كل شريك متضامن ، أن يكون متمتعا بسمعة تجارية حسنة ، ولم يمس إلى مصالح الدولة الاقتصادية . وعبارة : « شريك متضامن » عامة ، تشمل شركات التضامن ، وكل شريك في شركات التوصية بوجهها ، التي ورد ذكرها في صدر النص .

قضية ٩٧١ لسنة ٧ ق

عدم استخدام المهندس :

وتحسب الترامة في هذه الحالة كاملة عن فترة الامتناع عن استخدام المهندس ، دون استئصال أيام العطلات والأعياد الرسمية ؛ لأن الترامة جزاء عن فعل سلبى هو الامتناع عن استخدام مهندس ، وهذا موقف إرادى مستمر غير جزأ ، ما دامت نصوص العقْد قد وردت مطلقة دون استثناء لأيام العطلات والأعياد .
قضية ١٠٨٦ لسنة ٧ ق

٦٧

٧ من ديسمبر ١٩٦٣

دعوى : سماعها ، حراسة مائة على أموال الأجانب ،
١١٧ لسنة ١٩٥٩ ، أمر عسكري وهو بلسنة ١٩٥٦ .

المبدأ القانونى :

نص القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٩ على عدم قبول الطعن ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ،
أيما كان نوعه أو سببه في الأعمال والتدابير التي اتخذتها الجهات القائمة على تنفيذ الأمرين العسكريين رقمي ٥٠٥ لسنة ١٩٥٩ الخاصين بالانحياز مع الزعماء البريطانيين والاسرائيليين والفرنسيين ، وبالتدابير الخاصة بأموالهم .

يترتب على ذلك امتناع المحاكم ، على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، عن سماع الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في أعمال تلك الجهات .
والقول بأن مناط إعمال هذا النص هو أن تكون هذه الجهات قد التزمت بحدود الأمرين

المشار إليهما ، وطبقتهما تطبيقاً صحيحاً ؛ هو تأويل غير صحيح ، لما يترتب عليه من تفويت غرض الشارع في استقرار ما تتخذة الجهات المذكورة من تدابير .
قضية ١٥٣٠ لسنة ٧ ق

٦٨

٢١ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - ترخيص : توزيع مواد تموينية ، سعب .
ب - تموين : مرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين . تاجر ، وقله .

المبادئ القانونية :

١ - قرار وزير التموين حرمان أحد الأفراد من توزيع المواد التموينية بإحدى المناطق ؛
هو قرار صادر في حدود اختصاصه .

وسبق صدور تصريح بذلك ، لا يمنع وزير التموين من سعبه ، إذا توافرت الأسباب المسوغة للسحب .

ذلك أن للقرار الإدارى يختلف عن الترخيص ، فيجوز سعب الترخيص بما في أى وقت .

٢ - تمييز المادة الثالثة من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين ، أن يأمر وزير التموين بوقف التاجر المخالف عن مزاوله تجارة السلة أو السلع موضوع الجريمة التموينية ، لحين صدور حكم من

القضاء الجنائي .

ومؤدى هذا النص تقييد سلطة الإدارة
في حالات الجرائم التمييزية المصوص عليها ،
وعدم جواز الحرمان من التجارة ، طالما أن
الأمر لا يزال أمام القضاء .

وحرية الإدارة في سحب الترخيص هي
الأصل العام ، الذى يجب الرجوع إليه ، فيما عدا
هذه الحالات :

قضية ١٠٢٢ لسنة ٧ ق

٦٩

٢١ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - موظف : تأديب ، جرعة جنائية ، جرعة تأديبية ،
مدى تقيد المحكمة الإدارية بما تقضى به المحكمة الجنائية .
ب - زوج : رضاه عن أعمال زوجته المشينة في منزله
ومشاركته عمارها ، انحراف خلق ؛ سلوك قديم .
المبادئ القانونية :

١ - تختلف الجريمة الجنائية عن الجريمة
التأديبية ، فلا تقيد السلطة الإدارية بما تقضى
به المحكمة الجنائية .

٢ - رضاه الزوج الموظف عن الأعمال
المشينة التي تمارنها زوجته في منزله ، ومشاركته
في ثمارها الآتية ، وارتفاع مستوى معيشته عن
حقيقة مستواه ، بحصوله وزوجه على المال من
مصادر غير مشروعة ؛ يعتبر انحرافاً خلقياً يمس
السلوك القويم ، ويؤثر تأثيراً سيئاً على الوظيفة
العامّة ، بما يفقده الصلاحية للبقاء فيها .

ويكون قرار فصله قائماً على حيبه المصوغ له ،
قضية ٣٧٨ لسنة ٩ ق

٧٠

٢٨ من ديسمبر ١٩٦٣

١ - عاقلة إدارية : اختلافاً عن الجرعة الجنائية .
موظف ، تأديب .
ب - قرار إداري : أسبابه ، استبعاد سبب .
المبادئ القانونية :

١ - تختلف مخالفة الإدارية في طبيعتها
وفي أركانها عن الجريمة الجنائية .

٢ - استبعاد سبب من الأسباب التي قام
عليها القرار الإداري ، لا يحيل القرار غير قائم
على سببه ، طالما أن الأسباب الأخرى تؤدي
إلى نفس النتيجة .
قضية ١٤٩١ لسنة ٧ ق

٧١

٢٨ من ديسمبر ١٩٦٣

تقرير سرى : موظف ، مواظبة ، إجازة - إسرف
في طلبها .
المبدأ القانوني :

الإجازات حق للموظف نظمه القانون ،
ولكن الإكثار من طلبها والحصول عليها في
شئ المناسبات ، ولتحالف الأسباب ، تفيد عدم
الاهتمام بالعمل الرسمى ، وعدم الحرص على
تأديته بالقدرة المطلوبة .

قضية ١٦٢١ لسنة ٧ ق

نتائج يتطرد تداركها .

٣ - فسخ العقد الإداري ، ومصادرة التأمين ، وشطب اسم المتعهد من سجل المتعهدين المقبولين لدى الإدارة ، جزاءات تلك الإدارة توقيعها في حالة تخلفه عن الوفاء بالتزاماته ، أو استعماله للنش أو اللعاب في معاملته معها .

ولا وجه لاتخاذ أي إجراء يحول دون احتمال الإدارة هذا الحق منها يسكن من أمر ما يهديه المتعهد ؛ وأساس ذلك اتصاله بمبدأ عدم توازي المصلحة الفردية مع المصلحة العامة في مجال روابط القانون المتعلقة بتفسير المرافق العامة ، ومدى سلطة الدولة الضابطة لهذه المرافق ومسؤوليتها عن إدارتها بانتظام أطراف .

٤ - تقيد القضاء الإداري بما أثبتته الحكم الجنائي من وقائع كان فصله فيها لازماً ، دون التقيد بالتكليف القانوني لهذه الوقائع .

٥ - يجب أن يقوم المتعاقد بالمقد الإداري بنفسه ، ولا يجوز له التنازل عنه للغير ، والتعاقد معه من الباطن في هذا الشأن ، إلا بموافقة الإدارة .

فإن خالف المتعاقد ذلك ، اعتبر تنازله باطلاً ، فلا يجوز به في مواجهة الإدارة ، بل يبقى المتعاقد الأصلي مسؤولاً شخصياً عن تنفيذ

للمقد أمامها ؛ لأن التزامات المتعاقد مع الإدارة شخصية ، وقد نص على ذلك صراحة في المادة

٧٢

٢٨ من ديسمبر ١٩٩٣

١ - عقد إداري : قرار صادر استناد إليه ، منازعة فيها ، محكمة قضاء إداري ، اختصاص وقت تنفيذ طلب فرعي مستجبل .

ب - منازعة مستجبة : عقد إداري : شطب اسم المتعهد .

ج - عقد إداري : نفسه ، تأمين ، مصادره ، سجل المتعهدين المقبولين لدى الإدارة ، شطب اسم المتعهد .

د - حكم : حجية : أثر حكم جنائي بالبراءة على القضاء الإداري .

هـ - تنازل : عقد إداري ، تعاقب من الباطن ، موافقة الإدارة . قرار وزير المالية ٥٤٧ لسنة ١٩٥٧ بالأمهات المتراكمة .

المبادئ القانونية :

١ - تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في المنازعة في شأن القرار الصادر استناداً إلى عقد إداري ، واختصاصها مطلق شامل لأصل تلك المنازعة وما يفرع عنها ؛ يستوى في ذلك ما يتخذ منها صورة قرار إداري وما لا يتخذ هذه الصورة ، طالما توافرت في المنازعة حقيقة التعاقد الإداري .

فينصل القضاء في الوجه المستجبل من هذه المنازعة ، ولا على اعتبار أنه من طلبات وقف التنفيذ للفرع من طلبات الإنشاء بل على اعتبار أنه الطلبات الفرعية المستجبة التي تعرض على قاضي العقد .

٢ - شطب اسم المتعهد من عداد المتعهدين المقبولين لدى الإدارة ، ليس مما يترتب عليه

إلا بحكم تأديبي ، وفي حدود الربع ، على جميع
الموجودين في الخدمة وقت العمل به .

ويقتضى ذلك إعماله بالنسبة للموظف
المحكوم تأديبياً بعزله مع حرمانه من المعاش أو
المكافأة قبل نفاذ القانون ، متى كان هذا الحكم
قد طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا .

ويكون من أثر ذلك تعديل الحكم
المطعون فيه ، وقصر الحرمان على الربع فقط .
نضية ٧٣٢ لسنة ٨ ق

٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ ، الصادر بلائحة المناقصات
والمزايدات .

النضية ١١٠٩ لسنة ٨ ق

٧٣

٢٨ من ديسمبر ١٩٦٣

معاش : موظف ، تأديب : ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ،
تأمينات ومعاشات ، سريانه
المبدأ القانوني .

يسرى نص القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ انقاص
بالتأمينات والمعاشات ، على عدم جواز حرمان
المقنع أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة

محكمة القضاء الإداري

دائرة الفصل بقر الطريق التاديبى

٧٤

١٣ من فبراير ١٩٦٣

تقرير سنوى : سرى ، درجة ضيف محكمة ،
رقاتها ، مداها .

المبادئ القانونية :

رقابة المحكمة على التقرير السنوى السرى
لا يتجاوز الشكل الذى يتطلبه القانون ، بأن يقين
المراحل التى مر بها التقرير ، ومدى اختصاص
السلطة المخولة فى كل مرحلة ، باعتبارها من
الإجراءات الجوهرية .

أما التقديرات فلا يجوز للقضاء أن ينصب
نفس مكان الإدارة فيه ، إلا إذا أبدت السلطات
المتخصصة أسباباً محددة ، فإن تلك الأسباب
تخضع لرقابة المحكمة .

المحكمة :

ومن حيث أنه لما كان من المستقر قضاء أن
رقابة المحكمة على التقرير السنوى السرى لا يتجاوز
الشكل الذى يتطلبه القانون ، فلما أن تبيين المراحل
التي مر بها التقرير ، ومدى اختصاص السلطة
المخولة فى كل مرحلة ، باعتبارها من الإجراءات
الجوهرية التي يترتب على مخالفتها بطلان التقرير

أما التقديرات فلا رقابة للقضاء عليها ولا سبيل
إلى تدخل المحكمة لمناقشتها لأنها من صميم
اختصاص الإدارة تعمل فيه نشاطها حسبما انتهى
إليه أمثالها واستقرت عليه عقيدتها بما لا يجوز
للقضاء أن ينصب نفسه مكانها فيه .

غير أنه متى أبدت السلطات المختصة بوضع
تلك التقديرات أسباباً محددة أسست عليها
تقديرها فإن تلك الأسباب تخضع لرقابة المحكمة
وشأن التقرير السرى فى هذه الحالة شأن أى قرار
إدارى آخر يجب أن يقوم على سبب صحيح ،
ومن ثم لا تعرض المحكمة لمشروعية سببه إلا
إذا صدر مقتضاها ، فمعدنه يخضع هذا السبب
لرقابة المحكمة .

ومن حيث إن المحكمة وهى فى سبيل
رقاتها على التقرير السنوى الذى وضع عن المدعية
عن عام ١٩٦٠ قد تبين لها من الاطلاع على
ملف خدمتها وعلى صورة التقرير المطعون فيه
سالف الذكر ؛ أنها كانت تعمل بإدارة التأمينات
الاجتماعية بمنطقة الشؤون الاجتماعية بالجيزة قبل
نقلها إلى دور الزينة بالجيزة فى ١٧ من أكتوبر
سنة ١٩٦٠ وقد انفرد بوضع التقرير السنوى عنها
رئيسها المباشر فى الجهة التى نقلت إليها دون
أن يطلب مذكرة بملاحظات رئيسها المباشر فى
الجهة المنقولة منها ليعتمد عليها فى إعداد تقريره
(م ١٣ - أحكام)

وضع عن المدعية عن أعمالها في عام ١٩٦٠ لا يمثل في الواقع حقيقة كفايتها في تلك السنة وبالتالي تكون الجهة الإدارية قد خالفت القانون في وضع هذا التقرير، الأمر الذي يتعين معه .
الحكم بإلغاء هذا التقرير لسبب تعارض الجهة الإدارية وضع تقرير آخر عن أعمال المدعية عن عام ١٩٦٠ وفق أحكام القانون لسنة ١٩٥١ سالف الذكر .

ومن حيث إن الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ نصت على أنه « يترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دورية ومن ثم يتعين إلغاء قرار حرمان المدعية من علاوةها باعتباره أثراً لتقدير كفايتها بمرتبة ضعيف بموجب القرار الذي أنهت هذه المحكمة إلى الحكم بإلغائه فيما تقوم ، وإلغاء قرار الحرمان من العلاوة الدورية التي استحققت المدعية اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦١ بعد وضع التقرير السري للقضى بإلغائه لا يمنع الجهة الإدارية من معاودة النظر في أمر تلك العلاوة من جديد على أساس التقرير السري الذي يقتضى وضعه عن المدعية وفق أحكام القانون تنفيذاً لهذا الحكم .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم يجب الحكم بإلغاء التقرير السري للمطعون فيه وبما يترتب على ذلك من آثار مع إلزام الحكومة بالمصروفات .

قضية ٣٨٩ لسنة ١٦ ق ثلاثة ومضوية بالسادة الأساتذة أحمد بنسلي، البلاوي، ولطفي مبروك عبد الله، وصادق حسن مبروك السبقطيني .

السوى عنها ؛ الأمر الذي يستفاد منه أن التقرير الذي وضع عن المدعية لم يكن مرآة صادقة عن أعمالها في سنة ١٩٦٠ ، ذلك بأنه لا يمثل لإمدة شهرين وعدة أيام ؛ وهي لا شك فترة وجيزة لا تنكفي لتقدير درجة كفايتها . فضلاً عن أن القانون قد هدف من هذه التقارير أن تكون صورة صادقة لأعمال الموظف طوال السنة التي يوضع عنها التقرير ، وليس جزءاً من السنة ؛ يؤيد صحة هذا الرأي ويؤكد ما جاء في اللائحة التنفيذية للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة في المادة ١٥ منها ؛ من أنه إذا كان الموظف مندوباً للقيام بعمل وظيفة أخرى لمدة لا تزيد على ستة أشهر في الوزارة أو المصلحة ذاتها أو في وزارة أو مصلحة أخرى يديرها مباشرة في الوظيفة المنسوب للقيام بعملها ، مذكرة بملاحظاته عنه في مدة ندره ؛ ويرسلها الرئيس المباشر للموظف في وظيفته الأصلية يعتمد عليها في إعداد تقريره السنوي عنه . فإذا زادت مدة التندب على ستة أشهر أعد الرئيس المباشر في الوظيفة المنسوب للقيام بعملها ؛ التقرير السنوي والذي يرسل إلى الجهة المنسوب منها الموظف لإرفاقه بملف خدمته ؛ وذلك بالاسترشاد بمذكرة يدها الرئيس الأصلي عن المدة المشكلة للسنة

وإذا كان الثابت من الأوراق أن الرئيس المباشر للمدعية قبل نقلها إلى دور التربية بالجيزة لم يشترك أو يبين ملاحظاته عن مدة عملها في المدة من أول يناير سنة ١٩٦٠ حتى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وهي فترة تزيد على تسعة أشهر من ذات السنة ، ومن ثم يكون التقرير السري الذي

المحكمة :

ومن حيث إن .. القانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ صدر بالاستثناء من أحكام المادتين ١١ و١٥ من قانون التوظيف ، وأنه مقصور ، الأثر على من يتقلون من الدرجة السادسة الكتابية إلى الدرجة السادسة الإدارية من موظفي مصلحة الجمارك الذين أصبح من الجائر نقلهم إلى الكادر الإداري في حدود هذه الرخصة ، ولولم تتوافر فيهم الشروط العامة المقررة في المادتين ١٥ و١٠ من الفصل الثاني من قانون التوظيف الخاص بالتعيين في الوظائف . وبغير هذا الاستثناء ما كان يجوز نقلهم من الكادر الكتابي إلى الكادر الإداري إلا في حدود ما تنقضي به المادتين ١٤ و٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، الذي فصل الكادرات طبقاً للأحكام الواردة في الفصل الأول منه .

والأمر المستفاد من تقرير هذا التعيين بالنقل بصورته المرسومة في القانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ هو أن تكون ترقية ذوي المؤهلات المتوسطة منهم من الدرجة الرابعة الإدارية إلى الدرجة الثالثة الإدارية في حدود النسب المقررة بمقتضى أحكام المادة ٤١ توظيف ، من أنه يجوز ترقيتهم طبقاً للقوانين العامة لغاية الدرجة الرابعة الإدارية والقانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ لم يتعرض صراحة إلى الأمر المترتب على التعيين بالنقل من الدرجة السادسة المنصوص عليه ، شأنه في ذلك شأن النقل المنصوص عليه في المادة ٤٧ من قانون التوظيف ؛ لذلك يتعين تحديد هذا الأمر على ضوء الأحكام العامة مع مراعاة الظروف والاعتبارات التي اقتضت استصدار ذلك القانون .

والحالة المعروضة ليست نقلاً مجرداً لإتداء

٧٥

٢٠ من فبراير ١٩٦٣

١ - درجة : سادسة كتابية ، سادسة إدارية نقل . ق ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ١١ و ١٥ و ١٩ و ٢١ و ٢٤ و ٤٧ .
ب - جارك : موظف ، أممية ، نقل من درجة سادسة كتابية إلى سادسة إدارية . ق ٤٥ لسنة ١٩٦١ .

المبادئ القانونية :

١ - المحكمة التي اقتضت من الشارح الجمع بين لفظي التعيين والنقل في عبارة للمادة الأولى من القانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ ، هو ترتيب الآثار العاشئة عن النقل للموظف : فلا يتأثر مرتبه السابق ، وتبقى حتماً أقدميته في الدرجة ومدة الخدمة .

٢ - القانون ٤٥ لسنة ١٩٦١ المسجل بالقانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ ، ينص على احتفاظ من سبق تعيينهم في الدرجة السادسة الكتابية بأقدميتهم السابقة ، مساواة لهم بمن يجري تعيينهم في ظل النص الجديد الذي استحدثت المحكم الخاص بالاحتفاظ بالأقدمية السابقة . ويكون الانتفاع بهذا الحكم ليس له أثر رجعي .

طبقاً لحكم القانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦، بأقدميته السابقة في الكادر الكتابي، الأمر الذي يتحقق به المصلحة العامة التي قصد تحقيقها من استصدار هذا القانون؛ وهي تتحقق تماماً إذا لم تؤثر في الحقوق المكتسبة من الأقدميات السابقة.

كما إنه من جانب آخر إذا صح النظر البادئ في صحيفة الدعوى من أن هذا النقل هو بمثابة التعيين ابتداء في الكادر الإداري، فإن ذلك يعني بحسب التكييف القانوني فصل الموظف من وظيفة الكادر الكتابي، ثم تعيينه في الكادر الإداري.

وهذه الحالة طبقاً لهذا التكييف بحسب ماورد في المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ تخضع للقواعد والشروط المذكورة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر ١٩٥٢، الخاص بحدود الخدمة السابقة بالنسبة للمتدخلين في هذه الدعوى، وهذه الشروط متوافرة منهم بعد أن صدر القانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ باستثناء من حكم للمدتين ١١ و ١٥ من قانون التوظيف، الأمر الذي يترتب عليه الاحتفاظ لهم بأقدميتهم السابقة في الدرجة السادسة الكتابية، وهو ما عُد به القرار المطعون فيه. ولذا يكون الطعن في هذا القرار لهذا السبب لا يقوم على سند من القانون ويتم الحكم برفض الطعن.

إلا أن المحكمة الإدارية العليا في حكمها في ٢٨ من مارس ١٩٥٩ في الطعن ٧٥٧ لسنة ٤ قضائية، قالت: إنه وإن أجاز القانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ استثناء من أحكام المادتين ١٥ و ١١ من قانون التوظيف التعيين فيما لا يجاوز نصف خلوات الدرجة السادسة الإدارية بمصلحة الجمارك

إلى الكادر الإداري، وليس نقلًا مجرداً إلى الكادر المشار إليه، لكنها طبقاً للنص القانوني تعيين بالقتل، فيترتب عليها كل ما يترتب على التعيين من آثار، كما يترتب عليها في ذات الوقت كل ما يترتب على النقل من آثار.

ومن الطبيعي أن تعين موظف بالجمارك بنقله من الدرجة السادسة الكتابية إلى الدرجة السادسة الإدارية، ولا يترتب عليه اعتباره معينا تحت الاختبار، وهو ما تقتضيه المادة ١٩ من قانون التوظيف، كما أن مرتبه لا يتأثر حتى ولو خالف به ما نصت عليه المادة ٢١ من القانون المشار إليه.

والظاهر أن المحكمة التي أقتضت من الشارع الجمع بين لفظ التعيين والنقل في عبارة المادة الأولى من القانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦، هو ترتيب الآثار المترتبة على النقل للتوظيف، فلا يتأثر مرتبه السابق وتبقى له حتماً أقدميته في الدرجة ومدة الخدمة الأمر الذي يتماشى مع ماورد في المذكرة الإيضاحية للقانون من أن وظائف مصلحة الجمارك مشاعة بين جميع موظفيها، ولأن التبادل بين شاغل الوظائف حاصل فعلاً، والتدرج فيها واجب لإمكان تحميل أمانة الوظيفة لمن يصلح لها فعلاً.

وزيادة عما تقدم فإن الاعتبارات التي جرى على أساسها قضاء هذه المحكمة في الاحتفاظ الموظف المنقول، في حدود المادة ٤٧ فقرة أخيرة من قانون التوظيف، بأقدميته السابقة في الكادر المتوسط، هي بذاتها التي تقتضي الاحتفاظ للموظف المعين بالنقل من الدرجة السادسة الكتابية إلى الدرجة السادسة الإدارية

إلى حصول الموظف المنقول على الموطن العالي الذي يتطلبه القانون في الأصل في هذه الوظيفة إذا استعفى من ذلك بالنجاح في امتحان المعهد الثاني المجري إلى جانب الشروط الأخرى التي تثبت امتيازاه .

ولكن لا يظهر مما تقدم أن القانون المشار إليه يسمح بأن يستصحب الموظف المنقول أقدميته في الكادر الأدنى عند نقله إلى الكادر الأعلى ، بل على العكس من ذلك فإن تقييد الترقية من الدرجة الرابعة الإدارية إلى الدرجة الثالثة الإدارية في حدود النسب المقررة يقتضي أحكاماً للمادة ٤١ موظف ، تدل على أن هذا النقل الاستثنائي لا يهدف إلى أبعد مما تقدم ، وأن القرار إنما يقيسه على النقل بالتطبيق للمادة ٤١ المشار إليها .

وقد سبق للمحكمة أن قضت بأن ترتيب أقدمية الموظف المنقول يقتضي هذه المادة بين أقرانه في الكادر الأعلى ، تحدد على أساس الانفصال بين الكادرين ، فلا تؤثر أقدميته السابقة في درجات الكادر الأدنى في ترتيب أقدميته بين أقرانه في الكادر الأعلى ، بل تحدد في هذا الكادر الأخير على أساس اعتباره معينا فيه تعيينا جديداً .

وقد ترتب على ما ذهب إليه المحكمة الإدارية العليا من عدم الاعتداد بالمدد التي قضيت في الكادر الثاني ، أن أصبح من العسير اختيار الأصاح لنقل من الكادر الثاني إلى الكادر الإداري : لأن كل من لهم مدد خدمة في الدرجة السادسة الكتابية أي كانت هذه المدد ، سيحجبون عن قبول النقل لما يترتب عليه من

بالنقل من الدرجة السادسة الكتابية بالمصلحة المذكورة بالشروط المبينة به إلا أنه لا يتضح منه سواء في نصوصه أو من المذكرة الإيضاحية أنه قصد أن يستصحب الموظف المنقول من الكادر الأدنى إلى الكادر الأعلى أقدميته في الكادر الأدنى ، فلا مناص والحالة هذه من الرجوع إلى الأصل ، وهو الفصل بين الكادرين . فتعتبر أقدمية الموظف المذكور أقرانه في الكادر الأعلى ، من تاريخ نقله إلى هذا الكادر الأخير .

يقطع في ذلك المحكمة التشريعية التي قام عليها القانون المذكور في ضوء مذكرته الإيضاحية ، إذا يظهر منها أن مصلحة الجمارك أبدت أنه يتعذر عليهما من الناحية العملية أو الواقعية تقسيم وظائفها إلى إداري بحث أو فني بحث ، وطلبت إعادة النظر في هذا التقسيم من الوظائف ، وكذلك استثناءها من أحكام المادتين ١١ و ١٥ من قانون التوظيف فيما يخص بقصر التعيين في الدرجة السادسة الإدارية على حملة المؤهلات المالية ، حيث إن هذا لا يتفق مع مصلحة العمل ، ولا الأسر التي بنى عليها نظام العمل بها : لأن أعمال الجمارك غالباً ما تتطلب من القائمين بها نوعاً من التخصص يكسب بالمران والخبرة ، مع الإلمام بالإجراءات والمعلومات والأنظمة الجبركية والتدرج في مختلف درجات الوظائف دون التقييد بموئل دراسي عال معين .

وواضح من ذلك أن "قاية من هذا القانون هو التيسير على المصلحة في شغل هذه الوظائف بطريق النقل من الكادر الإداري في الحدود ، والقيود والشروط السالفة الذكر ، بدون حاجة

في الكادر الكتابي عند نقلهم إلى الكادر الإداري .

ومن حيث إنه ترتيباً على ما تقدم يكون المطعون في ترقيتهم أقدم في الدرجة السادسة من المدعين ، ومن ثم يكون طلب المدعين تصحيح القرارات التي صدرت على خلاف المبدأ الذي قرره المحكمة الإدارية العليا ، غير قائم على سند من القانون ويشين رفضه .

ومن حيث إنه بناء على كل ما تقدم وتكون هذه المدعى على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضها مع إلزام رافعيها بالمصروفات .

القضية ١٣٣٦ لسنة ١٣٠٢ برئاسة عضوة الأداة الأساندة أحمد فسي البيلالي ، ومحمد عبد الجواد حسين ، وصادق حسن مبروك المشائرين .

٧٦

٢٠ من فبراير ١٩٦٣

قرار تأديبي : تهمه ، عدم توجيهها ، هيب مخافة القانون .

المبدأ القانوني :

إذا كان الجرم المنسوب إلى المدعى هو عدم إعدام المجلد بأكمله ، مخالفاً بذلك دستور الكشف على النصوص ، مكتفياً بإعدام ما يقرب من خمسة عشر رطلاً فقط .

وكان الثابت في التحقيق أن عضو النيابة نسب إلى المدعى أنه لم يقم بإعدام ربع الذبيحة مكتفياً بإعدام جزء من هذا الربع ؛ فإن من شأنه عدم توجيه التهمة التي كانت سبباً في

إضرارهم بأكرم نتيجة إسقاط أقدمهم بالكادر المتوسط ، ومن ثم تحرم مصلحة الجمارك من تعيين هذه الطائفة في الدرجة السادسة الإدارية ، والإفادة بما اكتسبوه من خبرة وممران في العمل وتهدد المحكمة من صدور القانون .

لذلك اقترحت وزارة الخزانة علاجاً لذلك أن يحتفظ هؤلاء الموظفون عند التعيين في الدرجة السادسة بما اكتسبوه من أقدمية في الدرجة السادسة الكتابية . وقد بحث ديوان الموظفين هذا الاقتراح ورأى الموافقة عليه ، فصدر القانون ٤ لسنة ١٩٦١ معدلاً للقانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ ، ناصحاً في المادة الثانية منه على احتفاظ من سبق من تعيينهم في الدرجة السادسة الكتابية بأقدميتهم السابقة . مساواة لهم بمن يجرى تعيينهم في ظل النص الجديد الذي استحدثت الحكم الخاص بالاحتفاظ بالأقدمية السابقة . ونص أيضاً على أن الانتفاع بهذا الحكم ليس له أثر رجعي تمحصيناً للقرارات التي صدرت صحيحة قبل استحداثه والمساس بها ، استناداً إلى ما قرره من أقدمية اعتبارية .

ومن حيث أن الحكم الذي أورده القانون الأخير يتفق وقضاء هذه المحكمة ، وأنه لا يبدو في نظرها أن يكون مؤكداً لقضائهما السابق بالاحتفاظ لموظفي الدرجة السادسة الكتابية الذين يقولون إلى الكادر الإداري بأقدميتهم في هذه الدرجة في الكادر المتوسط ، وتطبيق هذه القاعدة على كل من عيّنوا في ظل القانون ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ .

ومن حيث أنه بتطبيق القاعدة المشار إليها على حقيقة الدعوى يتضح أن المطعون في ترقيتهم يستحقون استصحاب أقدميتهم التي اكتسبوها

إليه النيابة في مساملة المدعى وذهب الحكومة في دفاعها هذا المذهب غير قائم على أساس من الواقع .

ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد صدر مشوبا بعيب مخالفة القانون خليا بالإنهاء والزام الحكومة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

الضحية ١٠٥٣ لسنة ١٥ قبلأه السابقة .

٧٧

٢٠ من فبراير ١٩٦٣

الترام : إسقاطه؟ مؤسسة خطوط القاهرة، أبو رجيلة، ق ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن التزامات النقل العام للركاب بالسيارات في مدينة القاهرة ، ومؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة قرار إداري ضيق . فصل ضيق ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ق ١١٣ لسنة ١٩٥٨ . بطلان لانسداد سبب القرار .

المبدأ القانوني :

صدور قرار إداري من الوزير يمينين موظفين في مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة خال من اسم للدمى ، الذي كان موظفا بمؤسسة خطوط القاهرة «أبو رجيلة» قبل إسقاط التزامها ، هو قرار إداري ضمني بالقصل ، فإذا لم يكن لهذا القرار سبب ، فهو باطل لانحرافه عن وجه المصلحة العامة .

المحكمة :

من إن حيث المدعى عدل طلباته إلى المحكم لإحاليا بإزام مؤسسة النقل العام بأن تدفع له مبالغ قرض صالح واجبه على سبيل التدبير في الوقت وأحياها

صدور القرار المطعون طبقا لمبارته ، عيب القرار بمخالفة القانون .

المحكمة :

ومن حيث إن الجرم المنسوب إلى المدعى هو عدم إعدامه العجل بأكله مخالف في ذلك دستور الكشف على اللحوم ، مكتفيا بإعدام ما يقرب من خمسة عشر رطلا فقط من الذبيحة ، في حين أنه بإطلاع على التحقيق الذي أجرى مع المدعى يتضح أنه لم توجه إليه هذه التهمة ، وأن عضو النيابة نسب إليه أنه لم يتم بإعدام ربع الذبيحة مكتفيا بإعدام جزء من هذا الربع .

و من حيث إن عدم توجيه التهمة التي كانت سببا في صدور القرار المطعون طبقا لمبارته ، عيب القرار بعيب مخالفة القانون .

ومن حيث إنه بالنسبة لما ارتأته الحكومة في مذكراتها في هذا الخصوص من أن المدعى قد ارتكب المخالفة بإعدام جزء من الربع ، وهذه الواقعة ذاتها هي المخالفة التي تعتبر سببا للقرار المطعون ، فإن هذا السبب لم يتم عليه دليل سوى أقوال الشاكي وهو صاحب المصلحة والدكتور الذي لم يثبت أنه قد حضر واقعة إعدام الجزء المصاب ، في حين أن التقارير المقدمة من رؤساء المدعى ، والذين لهم حق مراقبة أعماله ، والتي قدمت في وقت مبصر للواقعة لم تذهب بهذا المذهب ، وإنما أبدت ما ذهب إليه المدعى وريسه عضو اللجنة وكيل المجرور الذي شاركه في مناظرة الذبيحة وإعدام وبها المصاب بأكله وبالقائل ويكون سبب القرار الذي استندت

من حيث إن المدعى تكفي هذا القرار على أنه فصل ضمنى من خدمة المؤسسة العامة ، يؤكد ذلك تبليغ المدير المؤسسة له بذلك في ذات التاريخ ويؤسس المدعى هذا التكليف على : أولاً - المبدأ الإدارى المستخلص من امتداد المؤسسة العامة للنقل مؤسسة خطوط القاهرة « أبو رجيله » ، هذا الامتداد يستتبع استمرار المدعى فى العمل بالمؤسسة العامة تبعاً لاستمرار النشاط ، استمرار لا يؤثر فيه تغير الجهة التى تديره . ثانياً - نص المادة ٨٥ ، من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل الذى جاء على هذا النحو لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها أو إدماجها فى غيرها أو إتقالمها بالإرث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو الزول أو غير ذلك من التصرفات وفيما عدا حالات التصفية أو الإفلاس والإغلاق النهائى المرنص به ، يبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائماً .

ويكون الخلف مسؤولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المذكورة . ثالثاً - تفسير المادة ١٣٥ ، من القانون ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التزامات النقل العام للركاب بالسيارات فى مدينة القاهرة التى جاءت على هذا النحو مع عدم الإخلال بأحكام المواد (٨٧) من هذا القانون - بنقل إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة جميع عمال الشركات والمؤسسات المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القانون الذين كانوا قائمين بالعمل فيها فى تاريخ العمل به . ولإستثناء من أحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه يبين فى المؤسسات الموظفين القائمون بالعمل فى هذا الشركات فى التاريخ المشار إليه الذين تختارهم وتحدد مبرراتهم لجنة تشكل

بإلغاء القرار المؤرخ ٢٠ من أغسطس ١٩٦٠ الصادر بفصله وما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث إن واقعات الدعوى تنحصر فى أن المدعى كان يعمل بمؤسسة خطوط القاهرة « أبو رجيله » ، الشركة ، وبلغ مرتبه فيها ١٤ جنيه شهرياً .

وفى ٢٣ من مايو ١٩٦٠ صدر القانون ١٥٥ فى شأن التزامات النقل العام للركاب بالسيارات فى مدينة القاهرة ، وأسقط فى المادة ١ ، منه التزام هذه المؤسسة وغيرها ، وأسندت لإدارة المرافق موضوع الالتزام إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة وفقاً للمادة ٣ ، من هذا القانون وغرقت المادة ٣ فقرة ٢ ، منه لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية فى تعيين من تختارهم من الموظفين القائمين بالعمل فى المؤسسة فى تاريخ العمل بالقانون بمؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ على أن يعتمد الوزير قرارات هذه اللجنة .

وأخطر المدعى بكتاب وجه إليه فى ٢٠ من أغسطس ١٩٦٠ من المدير العام مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، جاء به أن صدر بذات التاريخ قرار السيد وزير الشؤون البلدية والقروية باعتبار تعيين السادة الموظفين من بين موظفى شركات ومؤسسات النقل العام للركاب سابقاً فى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، ولما كان هذا القرار لم يتضمن اسم المدعى بين من شملهم التعيين فى المؤسسة العامة ، فإنه يبلغه إعفاهه من العمل بالمؤسسة اعتباراً من ٣٠ من أغسطس ١٩٦٠ ، تاريخ العمل بالقرار المذكور ، لانتهاه التكليف .

الثانية من المادة ٣١ ، من القانون ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه على أن إختيار اللجنة هو للبقاء واستمرار التعيين فى الخدمة وعلى أن عدم إختيارها هو لإنهاء رابطة هذه الخدمة وهكذا يكون القرار الضمنى الصادر من الوزير فى ٢٠ من أغسطس ١٩٦٠ بمثابة فصل المدعى من خدمة المؤسسة العامة للنقل ، فضلاً باطلا لانعدام سببه وإلحراقه عن وجه المصلحة العام .

قضية ٧٥ لسنة ١٩٦٠ برئاسة عضوية السادة الأستاذة أحمد فهمى البىلاوى ، وعمد عبد الجواد حسين ، ولطفى نجيب عبادة المستشارين :

بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصرى وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويعتمد وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصرى قرارات اللجنة الصادرة تنفيذا لهذه المادة ... وفاد ما تقدم وتأسيسا عليه ، يعتبر المدعى بوصف كونه عاملاً بمؤسسة خطوط النقل ، أبو رجيلة ، قد نقل بقوة القانون إلى المؤسسة العامة ، إذ خلقت الثانية الأولى فى نشاطها والتزم جميع التزاماتها وعقودها المبرمة مع عمال هذا النشاط وعلى ذلك يتمين تفسير الفقرة

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

٧٨

١٣ من مارس ١٩٦٣

١ — معاش : جامعة ، هيئة تدريس ، مدة خدمة سابقة ، ومنها : ق ١٩٣ لسنة ١٩٥٣ ، ق ٣٧ لسنة ١٩٦٩ .
ب — معاش : نيابة ، هيئة تدريس ، مدة خدمة سابقة على وظيفة مؤقتة أو درجة شخصية ، ومنها .
ج — معاش : مدة خدمة سابقة ، طلب منها .
الفتوى :

١ — تحسب في المعاش مدد الخدمة السابقة لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، ممن ثبتوا بمقتضى أحكام القانون ١٩٣ لسنة ١٩٥٣ ، الذي عينوا بصفة مؤقتة أو بمقود ، طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٦٩ ؛ بشرط أن تكون قد قضيت على وظائف دائمة ، على أن يقبل المصوحصم الاحتياطي المستحق عنها .

٢ — يجوز أن تحسب في المعاش مدد الخدمة التي قضاها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على وظائف مؤقتة أو على درجات شخصية يخضع بها على وظائف خارج الهيئة على اعتمادات الباب الثالث للنقطة إلى درجات ، ممن ثبتوا بمقتضى القانون ١٩٣ لسنة ١٩٥٣ ، وعوملوا بمقتضى أحكام المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٦٩ ،

(١٠٠٠)

إذا كانوا قد ظلوا في الخدمة حتى تاريخ العمل بأحكام القانون ٢٩ لسنة ١٩٥٧

٣ — يشترط لحساب للدس السابقة في المعاش ، تقديم طلب للإعادة من حكم القانون ٢٩ لسنة ١٩٥٧ ، في خلال ستة أشهر التالية لتاريخ العمل به .

ويستفي عن هذا الطلب إذا سبق لمضو هيئة التدريس تقديم طلب طبقاً لأحكام القانون ١٩٣ لسنة ١٩٥٣ ؛ باعتبار ذلك الطلب القديم قائماً مستمراً في نظر الإدارة ، وأصبح من الممكن إجابته .

٧٩

١٣ من مارس ١٩٦٣

عقد إداري : محبر ، استغاله مرفق عام ، وقانون عام ، قانون خاص ، الإجارة . إخلاء .
الفتوى :

يغير عقد استغلال محبر ، عقداً إدارياً لاشتماله على شروط استثنائية غير مأثوقة في مجال القانون الخاص ، فضلاً عن اتصال المقعد

٨١

٢٧ من مارس ١٩٦٣

معيد : علاوة دورية ، جامعة ، دكتوراه .

الفتوى :

يتمتع حصول المعيد على درجة الدكتوراه ،
ببدء مرحلة جديدة في حياته الوظيفية ، فيفتح
راتباً قدره ٣٦٠ جديماً مصرياً سنوياً ، ويتمتع
تاريخ منح هذا الراتب أساساً بأوعد العلاوات
اللقبية .

٨٢

٢٧ من مارس ١٩٦٣

خدمة عسكرية : ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ م ١٥٧ و
١٥٧ و ٢١٩ ق ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ ؛ قومسيون طبي :

الفتوى :

نصت المادة ١٥ من القانون ٥٠٥ لسنة
١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية ،
المعدل بالقانون ١٩٤٩ لسنة ١٩٦٠ ، على أن
يلحق بمناطق التجنيد قومسيون طبي خاص
أو أكثر ، وعلى جواز إعادة الكشف الطبي
مرة ثانية على الأشخاص المقصود تعليمهم
في الفقرة « ١ » من البند « أ و ١ » من المادة ٧ ،
وفي الفقرة الثانية من المادة ٢١ :

ويكون ذلك برضهم على لجنة طبية عليا ،
تشكل برئاسة نائب مدير الخدمات الطبية

بمرفق عام ، وكون الإدارة طرفاً فيه .

والقواعد الواجبة التطبيق عليه كمقد
إداري ، هي قواعد القانون العام ؛ ولا يكل
بقواعد القانون الخاص إلا إذا ظهرت نية
الإدارة صراحة في الأخذ بهذه القواعد الأخيرة .

والنص في عقد الاستئجار على مواهب
معيمة للاختار بالتخل عن الحجر ، لا يميز إلزام
للتعاقد بدفع إيجار للدة التالية ، إذ لا قياس
على مواهب الإخلاء للمصوص عليها في
القانون المدني .

فضلا عن أن مصلحة المأجر والمأجر قد
قبلت التخلي وتسلت الحجر فعلا ، فوقع التخلي
بذلك صحيحا .

٨٠

٢٧ من مارس ١٩٦٣

بدل تمثيل : موظف ، نائب ، نقيب .

الفتوى :

بدل التمثيل يستحقه الموظف الذي يشغل
الوظيفة ويضطلم بأعبائها فعلا ، ولا يستحقه
من لا يضطلم بها ولو كان هو المدين فيها أصلا .
كأن نذب مؤقتا لشغل وظيفة أخرى .

فإذا نذب المدير العام لمصلحة الساحة المقرر
لوظيفته بدل تمثيل ، محل المدير العام لأعزف ،
ونذب الأخير مكانه ، فإن الأخير هو الذي
يستحق بدل التمثيل بدل الأول .

أرقامها في اللادة الأولى من القانون « ٩ » لسنة ١٩٥٧ .

ويعتبر قائماً ومعمولا به بالنسبة إلى من قبل المعاملة بالقانون ٩ لسنة ١٩٥٧ ، نص المادة ٢٠ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، التي تنص على أن من رقت من خدمة الحكومة من الموظفين أو المستخدمين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر أو بأمر ملكي أو بقرار خاص من مجلس الوزراء ، يكون له الحق في الماش أو المكافأة ويكون حساب الماش أو المكافأة بمقتضى القواعد الآتية ... إلخ ؛ إذ لم يرد ذكر هذه اللادة فيما ورد بقص المادة الأولى من هذا القانون الأخير .

٨٤

٢٧ من مارس ١٩٦٣

تأديب : كاتب نيابة ، ق ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء م ٧٨ ، نائب عام ، عام عام .

الفتوى :

نعت للادة ٧٨ من قانون نظام القضاء ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على ألا توقع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب ، ومع ذلك فالإنذار أو قطع الراتب لمدة غائتها خمسة عشر يوماً ، يجوز أن يكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة إلى الكتاب والمحضرين والمترجمين ، ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة إلى كتاب النيابة .

لشؤون التجديد ، وعضوية ثلاثة أطباء إخصائيين من لم يسبق لهم توقيع الكشف على الشخص المروض .

وتختص اللجنة الطبية العليا ، بناء على تكليف المدير العام للتجديد ، بإعادة الكشف الطبي على الجند الذي يتقدم بشكوى جديدة مدعمة بالمستندات الكافية .

٨٣

٢٧ من مارس ١٩٦٣

١ - خدم موظف : انتهاء تعيينه بقرار جمهوري في إحدى المؤسسات العامة أو الشركات ، تكييفه .
ب - مناش : ق ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، م ٢٠ مرسوم بقانون ٩ لسنة ١٩٥٧ .

الفتوى :

١ - يعتبر إنهاء خدمة الموظف بسبب تعيينه بقرار جمهوري في إحدى المؤسسات العامة أو إحدى الشركات ، انتهاء بطرق الفصل بقرار من رئيس الجمهورية ، وليس من قبيل الاستقالة لأن إمتثال الموظف لقرار الصادر بتعيينه لا يتميز بإرادة حرة في الاستقالة ، كما أنه واقعة تالية لقرار التعيين منفصلة عنه .

٢ - معاملة أحد الموظفين الخاضعين لأحكام القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ عند تحيزهم الانتفاع بأحكام اللزوم بقانون ٩ لسنة ١٩٥٧ لا تمنع من احترام نصوص القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، بل يظل مطبقاً عندما واده التي وردت

١٩٦٣ بشأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي الذي لم يتضمن مثل هذا الاستثناء .

٨٦

١٤ من أغسطس ١٩٦٣

١ - ضريبة : عقاري ، في ١١٩ لسنة ١٩٦١
بمعدل في ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وعامها ، دفتر مصر ؟
تعديل ، بيانها .
ب - عقاري : ضريبة ، سعر تصاعدي ، لجنة تقدير ،
مجلس مراجعته .

الفتوى :

وطاء الضريبة على العقارات المبنية ، وفقا
للقانون ١٢٩ لسنة ١٩٦١ ، الذي عدل القانون
٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، هو القيمة الإجمالية للفرقة
بالوحدة السكنية في المقار ، بد أن كان هو
القيمة الإجمالية للمقار جميعه .

ويجب أن تكون بيانات دفتر الحصر
مطابقة للوقائع المادية الموجودة في الطبيعة ؛ فإذا
كانت هذه البيانات مخالفة للواقع ، فإن المخالفة
تكون خطأ ماديا يجب قانوناً تصحيحه ، ولا
يقرب على وجوده أي أثر قانوني .

والقول بأن التصحيح فيه إعادة للحصر
في غير موعده ، قول غير سليم .

٢ - القانون ١٢٩ لسنة ١٩٦١ بمعدل
القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، جعل سعر الضريبة
تصاعدياً على أساس القيمة الإجمالية للفرقة

وللحاصل العام في دائرة اختصاصه تحت
إشراف النائب العام ، جميع حقوق هذا الأخير
واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين .
فيشمل اختصاصه النواحي القضائية والتأديبية
والإدارية دون تفرقة ، لأن النص قد ورد عاماً
مطلقاً ، والعام باق على عمومته حتى يخصص ،
والمطبق على إطلاقه حتى يقيد ويكون للحاصل
العام سلطة توقيع عقوبات الإنذار وقطع الراتب
لمدة غايبتها خيرية عشر يوماً .

٨٥

١٤ من أغسطس ١٩٦٣

أستاذ محمد : أستاذ جامعي ، في ١٢٥ لسنة ١٩٦١
يحظر تعيين أي شخص في أكثر من وظيفة . أستاذ غير
متفرغ ، في ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات ،
في ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الكليات والمعاهد العالية .
الفتوى :

يستثنى الأساتذة غير المتفرغين بالجامعات ،
من حكم القانون ١٣٥ لسنة ١٩٦١ يحظر تعيين
أي شخص في أكثر من وظيفة واحدة ، وذلك
بنص خاص وارد بالقانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨
بتنظيم الجامعات .

فيجوز لهم الجمع بين الأستاذية وبين وظيفة
حكومية ، أو أي عمل آخر .

ولا تندرج حالة الأساتذة بالمعاهد ضمن هذا
الاستثناء ، فموضوع هؤلاء القانون ٤٩ لسنة

مقصود على النقل بين الوزارات والمصالح داخل الحكومة المركزية ، ولكن نص هذه المادة هو تقرير لأصل عام مقتضاه وجوب الإفادة من خبرة الموظفين بنقلهم إلى الجهات التي تحتاج إلى خبرتهم .

وقد رددت هذا الأصل ، المادة الثامنة من لأئحة نظام موظفي المؤسسات ومجالس العامة للصادرة بالقرار الجمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، المعدل بالقرار ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، بإجازتها النقل من الحكومة إلى المؤسسات أو بالعكس ويسرى هذا الحكم على المؤسسات التي يمارس نشاطاً عملياً ، ومنها مؤسسة الطاقة الذرية .

ويكون جميعاً تعيين وكيل نيابة من الفئة الممتازة بمؤسسة الطاقة الذرية في الدرجة الثانية الفنية العالية ، وتكليف هذا التعمين بأنه نقل ، باعتباره الدرجة الثانية هي المادلة لدرجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة ؛ واستصحاب الموظف المنقول لأقدميته في درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة ، وارتداد أقدميته في الدرجة الثانية إلى تاريخ ترقيته إلى هذه الوظيفة مع ميعه أول مرتبوظ الدرجة الثانية ، نزولاً على الأصل العام المقرر من أنه لا يجوز تقاضي الموظف مرتباً يقل عن بداية هذا المرتبوظ .

الواحدة في الوحدة السكنية ، وتوزيع القيمة الإيجارية للمقار على الوحدات السكنية به ، هو عملية من العمليات التي يدخل فيها التقدير ، لاختلاف الوحدات بعضها عن بعض في المقار الواحد .

وتختص لجان التقدير بهذه العملية ، ويخضع في تقديرها هذا للإجراءات والقيود الواردة في القانون .

ولا تختص الإدارة بهذه العملية ، لعدم اختصاصها أصلاً بتقدير الضريبة ، ويعتبر قيامها بالعملية إغصاباً للسلطة يجعل قراراتها في هذا الشأن معتمدة .

ويجوز التظلم أمام مجلس المراجعة في شأن ما تجر به لجان التقدير من توزيع القيمة الإيجارية على الوحدات السكنية ، على مجلس المراجعة بتقدير بعدم المساس بالتقدير المسام للمقار جميعه .

٨٧

١٤ من أغسطس ١٩٦٣

نقل : من كادر خاص إلى عام ، من الحكومة إلى مؤسسة عامة ، وبالعكس تنبيه .

الفتوى .

لا يجوز التصديق بأن نص المادة ٤٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة

٨٨

١٤ من أغسطس ١٩٦٣

تأمين : صندوق التأمين الحكومي ، قرار مجلس وزراء
٨ من فبراير ١٩٥٠ بلائحة إنشاء صندوق تأمين حكومي بضمان
أرباب المهنة . مهنة ، تذكرة سفر ، استشارة سفر .

الفتوى :

لائحة إنشاء صندوق التأمين الحكومي
لضمان أرباب المهنة ، العادة ، بقرار مجلس
الوزراء في ٨ من فبراير ١٩٥٠ ، تجمل التأمين
على المهنة إجبارياً لكل من يشغل وظيفة
ذات مهنة .

وتشتمل المهنة : النفود ، وأوراق المصفاة ،
والأدوات ، واللمعات ، وغيرها .

ويلتزم الصندوق بتوفير كل ما يلحق
بمهنة الموظف المضمون من خسائر ،
أيا كان سببها .

وتدخل تذاكر السفر ضمن المهنة للشهوة
بالضمان . وتعتبر استشارة السفر بعد استبدالها
بتذكرة السفر مهنة الموظف حارفي التذكرة .
ويضمن الصندوق الاستشارات ، سواء كانت
مفقودة أو مسروقة أو مزورة ، واستبدلت
ونجم ذلك نتيجة إهمال ، أو سوء قصد .

٨٩

١٤ من أغسطس ١٩٦٣

تقديم : استرداد ماله ، مدق م ١٨٧ .

الفتوى :

تنص المادة ١٨٧ من القانون المدني على
سقوط الحق في الاسترداد بانقضاء ثلاث
سنوات على علم المدافع بمحقه في الاسترداد .

ويمنع من سريان التقادم في مواجهة الإدارة ،
إحالة الجهة الإدارية الأمر إلى النيابة الإدارية
للتحقيق ، ثم لدوران الموظفين لاستطلاع الرأي
في جواز الاسترداد .

ويبدأ سريان التقادم من تاريخ علم الجهة
الإدارية بمحقها في الاسترداد ، بناء على
فتوى المحيرون .

٩٠

١٤ من أغسطس ١٩٦٣

١ - صلاحية داخلية : مرسى أثري ، في ١٣٠ لجنة
١٩٤٧ م ، في ٢٣١ لجنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة
عامة لشؤون النقل للأن .
ب - مرسى : لإنشاء ، تعليمية ، إدارية ، صياغة ،
رسمه ، في ١٧٤ لجنة ١٩٦٠ م ٢٩٩ .

الفتوى :

١ - القانون رقم ١٩٥٧ بشأن

٩١

١٤ من أغسطس ١٩٦٣

مؤسسة عامة : معمل الرمد التذكاري ، ق ٦٠ لسنة
١٩٦٣ ، مؤسسة خاصة ذات نفع عام .

الفتوى :

تتمتع معمل الرمد التذكاري ، بالشخصية
المعنوية المستقلة ، وبمميزات مستقلة ؛ لا يوجب
بذاته اعتباره مؤسسة عامة .

ولا تنطلق شروط المؤسسة العامة على هذا
المعمل ، لإنشائه بمال خاص ، ولإدارته بواسطة
طبيب انجليزي ، ثم ببلدية مشتركة ؛ فضلاً
عن عدم توافر المهار المستفاد من قانون
المؤسسات الجديد رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ،
ومذكرته الإيضاحية .

لذلك يعتبر هذا المعمل مؤسسة خاصة ذات
نفع عام .

٩٢

١٤ من أغسطس ١٩٦٣

مكافأة تشجيعية : صراف مصلحة أموال مفررة .
بنك تسليف زراعي ومائتي ، مستحقاته ، خصمها .

الفتوى :

اتفاق وزارة المالية وبنك التسليف الزراعي
والعماوى ، على أن يقوم صياغة مصلحة

المراسى وتنظيم الرسو في المياه الداخلية ، ينص
على اختصاص وزير الأشغال بتنظيم الرسو
على المراسى ، عدا ما يدخل منها في اختصاص
مجلس بلدى مدينة القاهرة ، فيصدر بتنظيم
الرسو عليها قرار من وزير الشؤون البلدية
والقروية .

وقد أتى ضمناً ما نصحه القانون ١٣٠
لسنة ١٩٥٧ ، فيما تمارس مع أحكام القانون
١٣١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة عامة لشؤون
البحل للمائى الداخلى بالإقليم المصرى ، الذى
نص على اختصاص المؤسسة بإنشاء المراسى
وتحديد مواقعها وصيانتها وتنظيم الرسو ،
وتحديد أجور استخدامها .

٢ — ويكون الاختصاص بإدارة وصيانة
مرسى أثرالبي بمحافظة القاهرة ، ممتعاً لهيأة
العامة المشار إليها ، كما تنولى وضع الشروط
الخاصة بتنظيم الرسو على هذه المراسى ، وتحديد
أجور استخدامها .

وتضاف الرسوم التى تفرض على الرسو
بمرسى أثرالبي إلى إيرادات مجلس محافظة
القاهرة ، دون الهياأة العامة للبحل المائى ، وذلك
لأنها رسوم ذات طابع محلى ، طبقاً لفصل
المادة ٢٩ من القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٠
بإصدار قانون الإدارة المحلية ، وطبقاً لنص
المادة الخامسة من القانون ١٣٠ لسنة ١٩٥٧

<p>للكافآت التشجيعية ، واستثنائها من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥</p>	<p>الأموال المقررة بتحصيل مستحقات البنك مقابل تحمله $\frac{1}{4}$ / كموتة تصرف لجهاز التحصيل .</p>
<p>ويسرى هذا القرار من تاريخ صدوره ، باعتباره منشأ لحكم جديد تخضع له هذه الكافآت ، غير أن المكافآت التي منحها الصيارفة قبل اعتبارها مكافآت تشجيعية ، فإنها تخضع لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥</p>	<p>ثم تعديل قواعد صرف للكافأة في مايو سنة ١٩٦٠ ، ثم اعتبار قيام صيارفة الأموال المقررة بتحصيل مستحقات البنك عملاً أصلياً يؤدونه في أوقات العمل الرسمية .</p> <p>ثم صدور القرار الجمهوري ١٨٤٢ لسنة ١٩٦٢ واعتباره مابمنع للصيارفة من قبيل</p>

١ - مسؤولية : خطأ ، عمل إجباري ، سلب ، واجب ، امتناع .
ب - خفي : واجبه ، قوده عن منع لعد ، امتناعه
هو استعمال سلاح ، خطأ جسيم ؟ واجب وظيفه ،
انحراف . ضرر ، مساعدة على وقوعه .
ج - إعمال : جسيم ، خطأ عمدي . مسؤولية ، تقديرها ،
خطأ مهد لوقوع جريمة .

المبادئ القانونية :

١ - إن الخطأ يصدق مدلوله على الفعل الإجباري ، كما يصدق على الفعل السلبى ، بمعنى أن الخطأ إما أن يكون عن عمد أو امتناعا عن عمل . ومن صور الخطأ بالامتناع أن يكون الممتنع ملتصقا إلى طائفة أو مهنة أو حرفة توجب عليه القيام بالعمل الذى امتنع عنه . فالخفير من رجال الحفظ وعمل الأول الحفاظ على الأمن العام والعمل على استتباب السكينة وصيانة الأرواح والأموال . وله فى سبيل الاطلاع بمهام وظيفه هذه أن يتخذ من الوسائل ما يكفل تحقيق تلك الأغراض ، ولا تكون ثمة مسؤولية عليه إذا هو - فى سبيل القيام بهذه الواجبات - قد أصاب واحدا أو أكثر من جموع للتجمهرين

فى سبيل إرهاب وتشتيت الباقين ، والحيلولة دون ما يقع من جرائم .

٢ - أن قمود الخفيرين عن منع تصدى الأهالى على القتل ، وعدم استعمالهما سلاحهما ولو لمجرد الإرهاب ، يعتبر إهمالا جسيما يرقى لمرتبة الخطأ العمدى وحكمه كحكمه عند تقدير المسؤولية ، لأن سلوكهما غير المألوف كان له أبلغ الأثر فى وقوع التصدى ، حيث حفز الجناة ، وفسح أمامهم المجال لمقارفة جرميتهم على النحو الذى تمت به ، مما يعتبر انحرافا شديدا عن أداء واجبات وظيفتهما ؛ وعن السلوك المألوف لأمثالهما ، وكان له شأن غير يسهر فى تماقب الأحداث ووقوع الضرر .

٣ - إن خطأ الخفيرين هو الذى مهد لوقوع الجريمة ، ومكن الجناة من مقارفة الجرم وهم مطمئنون . ومن ثم فلا مجال لقول بأن خطأ الجناة قد استغرق خطأ الخفيرين ، إذ من المقرر قضاة أن من صور الاستغراق أيضا أن يكون أحد الخطأين هو الذى دفع إلى ارتكاب الخطأ الآخر أو مهده . ولما كان خطأ الخفيرين - طبقا لما استظهرته المحكمة - هو الذى مهد لارتكاب الجناية ، وكان متبعا فى إحداث

ويوصل سيارة النجدة تفرقت المجموع المتجمهرة بعد إلقاء القبض على بعضها ، وقيدت الواقعة جناية اشترك في تجمهر عدد من قبض عليهم ، ولما قدمت القضية إلى محكمة أمن الدولة العليا - قضت بمعاقبة المتهمين هذا التاسع بمقويات تتراوح بين الأشغال الشاقة المؤبدة والسجن لمدة خمس سنوات .

وقد تبين أثناء تحقيق هذه الجناية أن كلا من الخفرين النظاميين بسنديون . . . كانوا منيين بخدمة الكيبن الجاور لنقطة مرور سنديون ، ومع كل منهما سلاحه الأيمري وأنهما قد أحملا في إزاء واجبهما في الجناية المذكورة حيث لم يتما تعدى الأمالى على القتل ، ومن معه ، ولم يقوما بضبط أحد الجناة ، ولم يتقبوا أحدا منهم ، بل جيتا ولم يستعمل أحدهما سلاحه الذى كان معه ولو مجرد الإرهاب ، بل أنهما حاولا التسهيل عند سؤالهما في التحقيق أمام المحكمة وأنهما قدما إلى المحاكمة العسكرية أمام المجلس العسكري بالهم الآتية :

أولا : الإهمال الضرب بحسن الانتظام بالضبط والربط العسكري . . . ولنقطة مرور سنديون أهبالا واجبهما في الجناية ٩٥٩ سنة ١٩٦٠ مركز قلوب . . . ولم يقوما بواجبهما مخالفين بذلك الواجبات التى تحتمها عليهما وظيفتهما .

ثانياً : أساء التصرف أمام الجناة بحالة يظهر منها الجبن وذلك أنهم لم يقوما بضبط الفاعلين للحدث ، ولم يتقبياهم بل جيتا . ولم يستعملا سلاحهما الأيمري الذى كان معهما وقت ذلك .

ثالثاً : تقديمهما أقوالا باطلة مع علمها بأنها باطلة .

الضرر ، وتربطه بالضرر رابطة سببية مباشرة ؛ فإن مسئوليتهما تكون متحققة ؛ وبالتالي تتحقق مسئولية وزارة الداخلية التى قارف تاباها هذا الخطأ حال تأدية وظيفتهما وبسببها .

الوقائع :

بينما كان المهندس ولهم تكللا نصر يقود سيارة والده الذى كان يصحبه هور شقيقه وأولاد أخواه الأطفال الثلاثة . تصادف وقوف سيارة ركاب هامة أمام نقطة مرور بلدة سنديون ونزل منها الشرطى محمد عطية من أهالى تلك البلدة وأراد هور الطريق أمام سيارة الركاب دون أن ينعن إلى قدم السيارة التى كان يقودها للمهندس المذكور ، فكان أن صدمته سيارة الأخير فأحدثت به إصابة بما دفع ذلك المهندس إلى إيقاف سيارته على مسافة قريبة والرجل منها إلى مكان سقوط الشرطى متأثراً بإصابته ليحملة إلى أقرب مستشفى لإسعافه من إصابته .

وكان الأمالى قد تجمعوا حول المصاب وحول للمهندس وخوية ، وقد استراب شرطى المرور وزميله من زائد الجوع وما قد يصيب للمهندس وأهله من اعتداء المتجمهرين ، فأصرع شرطى المرور بإدخال المهندس وأقاربه إلى كشك المرور ، وأغلقت عليهم ، وكلف زميله بأن يستقل السيارة العامة في طلب شرطة النجدة فاستجاب الطلب ولكن حدث قبل وصول سيارة النجدة أن قام الأبال بالانلاف سيارة والده المهندس ، كما قاموا باقتلاع أحجار مبنى كشك المرور وهدمه ، وأخذوا يلقون بأحجاره على من فيه وتباروا في التمدى عليهم بالعصى ، كما ملعن أحدهم المهندس بآلة قاطعة أصابته منه مقتلا .

المضروور أو خطأ من الغير ؛ كان غير ملزم بتعويض الضرر .

وأقامت المستأنفة عليها على تلك المادة قولها بأنعدام مسئولية الخفرين لعدم وجود علاقة مباشرة بين خطئهما بفرض وقوعه . وبين الضرر الذي أصاب المجنى عليه ومن أهله .

ثم ناقشت الوزارة بعد ذلك مقدار التعويض المطالب به ، فقالت بأن التعويض يشمل الضرر المادى والادبى ، وأنه بالنسبة للضرر المادى فلم يكن المتوفى يعول والده « المستأنف الأول » حتى يمكن القول بأن ثمة ضرراً مادياً أصابه ، كما أن نفقات تعليم ابن المتوفى أصبحت بالمجان في جميع مراحل الدراسة ، ومن جهة التعويض الادبى فلا يجوز أن يكون بمثابة عقوبة .

قضت محكمة أولى درجة . برفض الدوى والزمّت رافعيها مصروفاتها ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وقد أقامت هذا القضاء تأسيساً على أن حكم المجلس العسكرى ، الذى وإن أدان الخفرين بالخطأ والإهمال ، إلا أنه لا يتقيد المحكمة المدنية ، لعدم اعتباره حكماً جنائياً تنقيد به المحكمة في نطاق المادة ٥٠٦ مدنى ، باعتبار أن الجهة التى أصدرت هذا الحكم لا تعتبر جهة قضائية جنائية ؛ وعلى أن الخفرين التائعين للداخلية هما من رجال الضبطية الإدارية ، ومن واجبهما منع الجريمة قبل وقوعها ، فيكون وجوبهما في مكان الحادث ووقوع الحادث على مرأى ومسمع منهما دون أن يحركا ساكناً يعتبر إهمالاً في سلوكهما العادى عما يدمنها بالخطأ الذى يستوجب التعويض وأنه وإن من المتهمين بما لذلك أن تكون وزارة الداخلية مسئولة عنهما مسئولية مفترضة

وحكم المجلس العسكرى المركزى على كل من الخفرين المذكورين بالسجن مع الأشغال لمدة سنة واحدة . ويطلب كل منهما ثلاثين جلدة ، والفصل من الخدمة بعد قضاء عقوبة السجن ، وقد صدق على هذا الحكم مع تخفيف عقوبة الجلد إلى خمس عشرة جلدة .

وبصحيفة معلنة إلى السيد وزير الداخلية بصفة كونه متبهاً لهذين الخفرين . أقام السيد تسكلا نصر من نفسه وبصفة كونه ولياً طبيعياً على حفيده « قاصر » . كأقامت السيدة . الدوى بطلب الحكم بالإلام وزير الداخلية بصفته بأن يدفع لهم جيباً مبلغ واحد وتسعين ألفاً وثلاثمائة وخمسين جنبها .

وقد ردت المستأنف عليها على دفاع المدعين أمام محكمة أول درجة بأن مطالبتها بالتعويض على أساس القول بتقصير الخفرين في القبض على الجناة مما أدى إلى عاكتها وإدانتهما أمام المجلس العسكرى ؛ وأن هذا الذى قال به المستأنفون غير ذلك ، إذ أن رجال شرطة التجدة قاموا من جانبيهم بالقبض على الجناة ، ورجال التجدة من تابعيها ، وإنه يجب ألا تؤخذ عاكمة الخفرين دليلاً بمجرد بذاته على المسئولية ، لأن القانون التأديبى مستقل عن القانون المدنى والجنائى فالقانون التأديبى يهدف إلى حسن سير المصالح ، وبناء القانون الجنائى يهدف إلى عقاب المجرم .

واستعذرت وزارة الداخلية بقول بأنه لا يوجد ثمة خطأ من تابعيها الخفرين ، وأن المادة ١٦٥ من القانون المدنى تقضى بأنه إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب اجنبى ، لا يده له فيه ، كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من

من المحكمة المختصة ، فيكونوا قد اشتركوا مع الخفيين في احدث الضرر ، وأن خطأ هؤلاء كان عمديا فيستغرق خطأ الخفيين . وينبغي المستأفون على الحكم المستأنف أنه قد خالف القانون والواقع ، عندما اتى إلى هذا النظر ، إذ أن الخفيين قد اختارا عن إرادة ووعي كاملين — موقف الإجماع والامتناع عن القيام بإحديهما مع يقينهما بأن امتناعهما يؤدي حتما وبالضرورة إلى الاجهاز على المجنى عليه والفتك به ، وظل امتناعهما هذا ساعة كاملة استغرقها اعتداء الأهالي على المهندس وصحبه .

ثانياً : أن الحكم المستأنف لم يتناول الرد على ما أثاره المستأفون من أن خطأ الخفيين عمدي ، كما لم يشر إلى أثر اشتراك خطأ الخفيين مع الغير في احدث الضرر ، كما أبتر الحكم المستأنف مبدأ استغراق الخطأ بقوله أن خطأ الجناة عمدي ، ولذلك يستغرق خطأ الخفيين غير العمدي . فكان الحكم المستأنف لم يفتن إلى أن خطأ الخفيين متعمد مقصود ، الأمر الذي سجله عليهما حكم المجلس العسكري في أنهما : دلم يقرما بإحديهما في منع عمدي الأهالي على القتل ومن معه .

رابعاً : أن وزارة الداخلية التي سجلت حل الخفيين تابعيها التفسير الفاضح ، قد سجلت على نفسها أيضاً التفسير في اتخاذ الاحتياطات الواجبة للحفاظة على الأمن وحماية أرواح المواطنين ، مما يضاعف مسؤوليتها باعتبارها متبوعة عن خطأ تابعيها . .

وبما أن للمستأنفين قد أقاموا هذه الدعوى لدى محكمة أول درجة ، كما أسسوا ههنا

طبقاً لنص المادة ١٧٤ مدني إلا أن خطأ الغير . استغرق خطأ هذين الخفيين تأسيساً على أن خطأ الغير كان متممدا ولم يكن هو الذي أدى إلى ارتكاب خطأ الخفيين ، مما تقطع معه علاقة السببية بين خطأ الخفيين والضرر الذي وقع ، ويصبح هؤلاء الغيرهم وحدهم المسؤولين مسؤولية كاملة عما وقع من ضرر .

وبما أن المحكوم يرفض دعواهم لم يرتضوا هذا القضاء فاستأنفوه .

أولاً : أن مسؤولية المستأنف عليه بصفته سنداً المادة ١٧٤ مدني ونصها ويكون المتبوع مسؤولاً عن الضرر الذي يحمده تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه حال تأدية وظيفته أو سببها ، وأن علاقة التبعية لاخلاف عليها . وأن خطأ الخفيين أثناء تأدية الوظيفة ثابت كذلك . وأن الخطأ يتناول الفعل السببي كابتناول الفعل الإيجابي ، وتصرف دلالة إلى مجرد الإهمال والفعل العمد على حد سواء ، وأن الفقه والقضاء على إجماع بأن امتناع شخص عن عمل تفرضه عليه القوانين والفرائض يعتبر خطأ موجبا المسؤولية ، وأن الحكم المستأنف يبد أن سجل في أسبابه أن خطأ الخفيين مستوجب الترميض — أي يبد أن سجل علاقة السببية بين خطأ الخفيين والضرر الذي لحق بالمستأنفين — ما كان لهذا الحكم أن يعود للبحث عن السبب المعنى من تلك المسؤولية بما يجعل في طيات أسبابه تناقضاً يعيب ذلك الحكم .

ثانياً : أن الحكم المستأنف قد أقام قضاءه يرفض الدعوى على القول بوجود متهمين آخرين اتهموا بقتل المجنى عليه قد حكم عليهم بالقوية

وجما أن ما استظهره -حكم المجلس العسكري من خطأ الخفيين كان مظهره الإهمال والجبن، وما استظهره حكم محكمة أمن الدولة العليا من خطئهما كان مظهره عدم الاستجابة لاستغاثة شرطى المرور... في المعاونة على منع وقوع الجريمة، وجميعها أخطاء جسيمة متتابعة متأسفة، كان لها شأن كبير في وقوع الضرر فلو أن الخفيين المذكورين وهما مسلحان بأسلحة وذخيرة أميرية - وهى غير متوافرة لدى الجمهور الأعزل - قد استملا -سلاحيهما ولو لمجرد الإرهاب بإطلاق عيار نارى واحد في الهواء، ولو أن هذين الخفيين قد استجابا لاستغاثة شرطى المرور ولم يرفضوا التعاون معه في منع وقوع الجريمة باعتباره واجبيهما الأول الذى تمليه عليهما طبيعة وظيفتهما لولاهذا لما تشجع الأهالى على الاقتراب من الجنى عليهم ولما اطمأن للتجسرون إلى حماية ظهورهم أثناء التمديد بعد أن سمعوا استغاثة الشرطى وعدم تمأوب الخفيين مصابا، ولما أقدموا بسيا بالتالى على فعلتهم ولما وقع الضرر على الصورة الجسيمة التى وقع بها .

وجما أن سلوك الخفيين على النحو الموصوف بالأوراق قد جرى على غير المألوف من أمثالهما في مثل تلك الظروف، ويؤيد هذا النظر ما تضمنته تحقيقات النيابة المضموه من أنه بوصول سيارة شرطة النجدة لحل الحادثة تمكن كونستابل واحد مسلح من قوة النجدة من فضل التجسرين، بل والتبض على بعض الجناة . ثم أيداهم سيارة النجدة دون أن يلجأ في كل ذلك إلى إطلاق عيار نارى واحد حتى لمجرد الإرهاب .

وجما أن أقل ما يوصف به خطأ الخفيين

الاستفاف على سند المادة ١/١٧٤ من القانون المدنى ..

الحكمة :

وجما أن الخطأ يصدق مدلوله على الفعل الإيجابى كما يصدق على الفعل السلبي ..

وجما أن الثابت من الاطلاع على ملف خدمة الخفيين المذكورين المقدم من المستشار عليه أنهما من أهالى بلدة مندوين مركز قليب ، كما أن الثابت من الاطلاع على أسباب الحكم فى الجنابة للمضموه أن الشرطى محمد فوزى قد شهد بأنه رآهما وأنه طلب منهما معاوته فامتنعا - بحماية منهما لأهالى بلديهما وأن كان فى ذلك خيانة لواجبيهما وقد سجلت أسباب ذلك الحكم على الخفيين أيضا أنها شهدا زورا أمام المحكمة فى تلك الجنابة إذ قررا أنها لم يريا شيئا ولم يكونا موجودين وأن هذه الأقوال تنأير ماقرراه فى تحقيق النيابة العامة من أنهما رأيا بعض المتجسرين وذكر اسماءهم، ولاشك أن عدولهما عن ذلك فى جلسة المحاكمة قصد به خدمة هؤلاء للتجسرين وإن المحكمة لتطعن إلى صحة ماقرراه فى التحقيقات فقد تبس من التحقيق أنها كانتا معنيين فى القطة الثابتة على مرأى من الحادث كما أنها اعترفاق عما كنهما أمام المجلس العسكرى الذى حاكما الإمالمها فى هذا الحادث لعدم تدخلهما فيه والعمل على فض التجسرين أنهما كانا موجودين وهذا وقد أدانت محكمة الجنابات كلا منهما على شهادة الزور بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .

وجما أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الخفيين قدما إلى المحاكمة العسكرية بثلاث تهم ..

شخصية تتمثل فيها أصابه في ماله وشخصه ونفسه
ففي ماله تجمعت سيارته وتكبده مصاريف
أصلاحها من التلف ..

كما أصيب ذلك المستأنف في شخصه بمدة إصابات
وصفها التقرير الطبي بنتيجة الكشف عليه المودع
بأوراق تلك الجناية المضمومة بأنها عبارة عن
كسر بسيط في السلامة الأولى باصبع يده اليسرى
وبجروح رضية بمنتصف ومؤخرة فروة الرأس
وبكدمات رضية باليدين ، والصدر والظهر
والفخذين وإلى احتاجت للعلاج تزيد مدته عن
الشرين يوماً . فإذا ضيف إلى ذلك جميعه أن
ذلك المستأنف قد شهد بعينه مصرع ولده
المهندس الشاب على الصورة التاعسة التي وصفها
تحقيقات تلك الجناية ، فليس من شك في أنه قد
أصيب في عاطفته الأبوية بآلام نفسية نتيجة لهذا
الحادث لا يمكن أن تقوم بحال .

وبما أن هذه المحكمة تقدر للمستأنف المذكور
تعرضاً عما أصابه من أضرار مادية في ماله وجسمه
مبلغ ألف من الجنيهات ، يضاف إليها مبلغ ألف من
الجنيهات تعويضاً أدبياً له عما ناله من آلام حسية
ونفسية بسبب مصرع ولده على الصورة السابق
الإشارة إليها .

وبما أن بالنسبة للقاصر مدحت والضمول
بولاية جده لأبيه المستأنف الأول والثالث من
الأوراق أنه الولد الوحيد للقتيل وقد فقد والده وهو
في ريعه الأول من عمره فأصابه اليتيم مبكراً ،
وسيقطل مفتقداً حنان الأبوة سائر أيام حياته ،
كما اقتقد سنده وعائلته وحيدوه أخرج ما يكون
إليه وقرى المحكمة تعويضه عن كافة تلك الأضرار

أنه إصملاً جسمه وإهمالاً الجسم يرقى لمربية الخطأ
العمدى وحكمة حكاه عند تقدير المسؤولية ..

وبما أن الحكم المستأنف بعد أن استظهر
الخطأ العمدى الذي وقع في جانب المتهمين في
الجنائية ، وبعد أن استظهر خطأ الخفيرين ، قال
بأن خطأ الجناة مادام عمدياً قد استغرق خطأ
الخفيرين مادام سلبياً وغير عمدى .

وبما أن هذه المحكمة ترى على خلاف ما رآته
محكمة أول درجة — أن الخطأ الذي وقع من
جانب الخفيرين هو الذي مهد لوقوع الجريمة ، ويمكن
للمتهمين في الجنائية من مقارفة الجرم وهم
معتشرون .

وبما أن خطأ الخفيرين — طبقاً لما استظهرته
مقدمة المحكمة — هو الذي مهد لارتكاب الجناية وكان
منتجاً في إحداث الضرر ، وترطه بالضرر واجبة
سببية مباشرة ، ومن ثم فإن مسؤوليتهما مع متحققة
وبالتالى تحقق مسؤولية المستأنف عليه بسفقه
وزيرا للداخلية وقد قارف تأيابه هذا الخطأ حال
تأدية وظيفتهما وبسببها طبقاً لحكم المادة ١٧٤/١
من القانون المدنى .

وبما أنه على مدى ما تقدم يكون الحكم المستأنف
قد جابه التوفيق فيما انتهى إليه من عدم تحقق
المسؤولية عما يتعين منه الناقوه .

وبما أنه وقد ثبتت المسؤولية ، فالتعويض
هو جزاؤها ، وتستأنس هذه المحكمة وهي بسبيل
تقدير التعويض بما هو مماثل في الأوراق
وبالظروف الملائمة .

فبالنسبة للمستأنف الأول فقد نالته أضرار

والقرية . وإذا كان لها شخصية مستقلة عن الدولة بميزانيتها ، فهي خاضعة للرقابة الإدارية للدولة ، ومهمتها إدارة أحد المرافق العامة التي يحددها القرار الصادر بإنشائها .

٢ — المؤسسة العامة للقلل البرى بالسيارات مدحها القانون الشخصية الاعتبارية المستقلة .

٣ — موظفون شركة أتوميس النووية ، بعد إسقاط التزامها ، وإلغاء ترخيصها ، وتعميتها للهيئة العامة لشؤون القل ، يخضعون في حالة الاستيلاء على شىء من مالها لأحكام القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الذى أضاف إلى المادة ١١١ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ قرة جديدة الحق بمقتضاها بالفئات الميمنة بالمادة ١١١ فئة جديدة هي فئة أعضاء مجالس إدارة ومدبرى ومستخدى المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات ، إذا كانت الدولة أو بإحدى الهيئات العامة تسام في مالها بقصيب ما بأى صفة كانت .

٤ — مرفق القل هو أصلا من المرافق العامة التي تديرها الدولة ، أو أحد الأشخاص الإدارية السامة الأخرى الإقليمية أو المرفقية التابعة لها ، لجالس المديرىات والمدن والقرى والمؤسسات العامة من قروية وإقليمية .

وإذا كان القانون الإدارى ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ قد خول الأشخاص الإدارية العامة المذكورة

بمبلغ خمسة آلاف من الجنيات .

وبما أنه بالنسبة للمستأنفة الثانية فقد قرملت وهي في فجر الشباب على أبواب حياتها الزوجية فحبايت آمالها في العيش إلى جانب زوجها الشاب النابج ، وقدت بقتله شريك حياتها وعالمها ووالد طفلها بما ترى منه المحكمة توضحها عن تلك الأضرار كافة بمبلغ ثلاثة آلاف من الجنيات .

استئناف ١١٧٨ لسنة ٧٩ ق رياسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عود عبد الطيف ، وسامى نصر ، ومحمد شوق المزراوى الدناثر .

٩٤

محكمة جنايات امن الدولة العليا شسين السكوم

١٤ من ديسمبر ١٩٦٣

١ — مؤسسة عام : شخص معنوى من أشخاص القانون العام ، ق ٣٣ لسنة ١٩٥٧ ، موظفوه ، أمواله ، مؤسسة اقتصادية .

ب — قل برى بالسيارات : مؤسسة عامه ق ٦٩ لسنة ١٩٦٠ ، موظفوها ، شخصية اعتبارية .
ج — شركة أتوميس النووية : خرابتها ، التزام قل عام ، إسقاطه ، ترخيص ، إلغاؤه ؟ تأسيسها . مال عام ، استيلاء بغير حق ، ق ١٧٠ لسنة ١٩٦٢ ، ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

د — التزام : بإدارة مرفق عام ، ق ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ ، مرفق عام ، ملكية بد أيلوته إلى مؤسسة عامه . موظفوه .

هـ — اختلاس : رشوة ، موظف عمومى حكما ، عقوبات م ١١٩ و ١١١ .

ألبادى القانونية :

٦ — المؤسسة العامة معتبرة من الوجهة

القانونية شخصا إداريا معنويا من أشخاص القانون العام ، أصوة الدولة والحفاظة والمدينة

والحفاظة والمدينة والقرية . وإذا كان لها شخصية مستقلة عن الدولة بميزانيتها ، فهي خاضعة للرقابة الإدارية للدولة ، ومهمتها إدارة أحد المرافق العامة التي يحددها لها القرار الصادر في إنشائها . وقد نص القانون ٣٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بإنشاء للمؤسسات العامة في المادة ١٣ منه على أن موظفي تلك المؤسسات يسرى عليهم أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو في اللوائح التي يصفها لها مجلس إدارتها ، ونصت المادة ٢٠ من القانون المذكور على اعتبار أموال المؤسسات العامة أموالاً عامة ، تجري عليها الأحكام المتعلقة بالأموال العامة ؛ عدا المؤسسات الاقتصادية ، فإن أموالها لا تعتبر أموالاً عامة مالم ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على خلاف ذلك أو خصصت لمنفعة عامة بالفعل .

وبما أن القانون ٩٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البحري بالسيارات منج هذه المؤسسة الشخصية الاعتبارية المستقلة والحققها في التبعية بوزارة المواصلات ، وخولها إدارة واستغلال مرفق النقل العام للركاب ، وتنظيم أعمال ذلك النقل ورقابته والإشراف عليها كما خولها أن تصدر قرارات بمقتضاها تحمل محل الشركات التي تقوم بمرفق النقل ، ونصت المادة ١٧ منه على أن تسرى على موظفيها ومستغديها وعمالها القوانين الخاصة بموظفي ومستغدي وعمال الحكومة ، إلى أن تصدر القرارات المنظمة لشؤونهم ، وخول ذلك القانون وزير المواصلات اتخاذ القرارات المنفذة له .

وبما أنه بتاريخ ٢١ من يناير ١٩٦١ أصدر وزير المواصلات قراراً باستمرار الحراسة الإدارية (١١٦ - أحكام)

الحق في منح الالتزام بإدارة مرفق من المرافق العامة « كالنقل وتوريد المياه والنور » لشخص من أشخاص القانون الخاص ، فرداً كان أم شركة ؟ فإن ذلك لا يعني نقل ملكية المرفق العام لذلك الشخص الخاص : فالمرق بأصله عام ، لا يقبل باعتباره خدمة عامة للملكية الخاصة للأفراد أو الشركات ، وإنما تقتصر صلة هؤلاء الأشخاص بالمرق العام على الحصول على امتياز - على إدارته واستغلاله ، لاعلى ملكيته .

فإذا آل المرفق العام بأمواله وموظفيه إلى الدولة ممثلة في إحدى وحداتها الإدارية العامة ، وهي المؤسسة العامة للنقل الداخلي : فإن عمال المرفق يصبحون في نظر القانون الإداري في حكم الموظفين العموميين وتضحي أمواله أموالاً حكومية .

٥ - القانون الجوهري يساير القانون الإداري في فهم معنى الموظف أو المستخدم . إذ توسع في معناه للضرب على أيدي طائفة من الذين يظلمون بالأعباء العامة ، أو يقومون بخدمات عامة ، إذا هم أخذوا بقواعده الخاصة بالرشوة أو الاختلاس .

من المقرر قانوناً أن المؤسسات العامة معتبرة من الوجهة القانونية أشخاصاً إدارية معنوية من أشخاص القانون العام ، أسوة بالدولة

المنشآت إذا كانت ابدولاً وإحدى الهيئات العامة تساهم فيها بالنصيب ما ، أو سهل ذلك لغيره .

وبما أنه واضح من العرض المتقدم أن القوانين السالف ذكرها صدرت قبل تاريخ وقوع الجريمة وموضوع الدعوى الحالية كما أن من المقرر أن مرفق النقل العام هو أصلاً من المرافق العامة التي تديرها الدولة أو أحد الأشخاص الإدارية العامة الأخرى الإقليمية أو المرفقية التابعة لها : كجبال المحافظات والمدن والقرى ، والمؤسسات العامة من قومية وإقليمية . وإذا كان القانون الإداري ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ خول الأشخاص الإدارية العامة المذكورة الحق في منع الالتزام بإدارة مرفق من المرافق العامة « كالنقل وتوريد المياه والتور » لشخص من أشخاص القانون الخاص فرداً كان أم شركة ؛ فإن ذلك لا يعني نقل ملكية المرفق العام لذلك الشخص الخاص فالمرق في أصله عام لا يقبل باعتبار خدمة عامة Service publice الملكية الخاصة للأفراد أو الشركات ، وإنما تقتصر صلة هؤلاء الأشخاص بالمرق العام - على الحصول على امتياز - على إدارته واستغلاله لملكيته - بشروط القانون الإداري وشروط العقد المانع للاختيار - لذلك أجاز القانون الإداري عموماً هو القانون ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ في مصر خصوصاً ، للسلطة المانعة للالتزام أن تسترد قبل نهاية المدة المقررة له إذا أدى الأمر إلى ذلك مستندة إلى قواعد القانون العام ودون تقييد بقواعد القانون الخاص التي لا تجيز لأحد طرفي العقد أن يفسخه بإرادته المنفردة - و قد إسقاط الالتزام أن يعود المرفق إلى الشخص الإداري العام : ملكية وإدارة واستغلالاً .

وبما أنه لما كان ذلك وكان وزير المواصلات قد أصدر تنفيذاً للقانون ٩٦ لسنة ١٩٢٠

على شركة اتوبيس المنوفية ؛ ثم أصدر في ٢١ من يناير ١٩٦١ قراراً آخر نشر بالوقائع عدد ٦ مكرراً في ٢١ من يناير ١٩٦١ بإسقاط التزام النقل العام للركاب بالمنوفية ، وإلغاء الترخيص السابق الممل به لشركة اتوبيس المنوفية ونص القرار على أن تتولى الهيئة العامة لشؤون النقل إدارة المرفق المذكور ، وأن تتولى بالطرق الإدارية على السيارات والمهمات والأدوات التي تری لزومها للمرفق ، مع استمرار الموظفين والمهال بها في أعمالهم .

وبما أنه بالتطبيق للقرار المذكور ، صدر في ٢٦ من يناير ١٩٦١ خطاب من الهيئة العامة لمدير المرفق بالمنوفية خطفته فيه بأن الحكومة أصبحت تدير المرفق لحسابها وتحت مسؤوليتها بالتالي سقطت الصفة السابقة للإدارة القديمة حتى في الدعاوى المرفوعة منها وعليها أمام المحاكم .

وأخيراً جاء القانون ١١٧ سنة ١٩٦١ ٢٠٠ من يولييه ١٩٦١ ، فأهم شركة المنوفية تماماً كاملاً وضمن أسهمها في الجدول الملاحق به . ثم جاء القانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ ٢٥٠ من يولييه ١٩٦٢ ، فاضاف في المادة ٨ منه إلى المادة ١١ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فقرة جديدة الحق بمقتضاها بالفتات المبينة في المادة ١١١ المذكورة ، فئة جديدة هي فئة أعضاء مجالس إدارة ومديري ومستخدمي المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأي صفة كانت يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة ، كل موظف عوفى إستولى بغير حق على مال الدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو

وبما أن المادة ١٢ من القانون ٢٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بإنشاء وتنظيم المؤسسات العامة حل وجسه المعموم نصت على أن د على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو في اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة . وقد جاءت المادة ١٤ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البري في الداخل بالذات مؤكدة لهذا المعنى غير مخالفة له في شيء . إذ قضت بأنه تسمى في شأن موظفي هذه المؤسسة ومستخدميها وعمالها القوانين واللوائح والقواعد الخاصة بموظفي ومستخدمي وعمال الحكومة إلى أن تصدر القواعد المنظمة لشؤونهم تطبيقاً لأحكام القانون ولذا صار جميع العاملين في هذه المؤسسة خاضعين للقواعد العامة في قانون التوظيف دون تفرقة بين العمال وأصحاب الوظائف التوجيه والإدارة .

وبهذا لا يستبر العمال في هذه المؤسسات خاضعين لقواعد القانون الخاص أو عقد العمل الفردي في خصوص علاقتهم بها لأن الجدل الذي دار بين فقهاء القانون الخاص بشأن عمال الحكومة عند تفسيرهم المادة الرابعة من قانون عقد العمل الفردي ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وهل ينضمون لقواعد ذلك العقد الخاص ، قد انحسم بصدور قانون عقد العمل الفردي في سنة ١٩٥٩ الذي نص بصفة عامة شاملة على استثناء عمال الحكومة والوحدات الإدارية والمؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية من أحكامه سواء أكانت علاقتهم بالحكومة تنظمه لائحة أو تعاقدية . إلا فلا يصدر به قرار من رئيس الجمهورية وقد صدر القرار

الخاص بإنشاء وتنظيم المؤسسة العامة للنقل البري قراراً في ٢١ من يناير سنة ١٩٦١ أسقط به الاختيار الممنوح لشركة أتوبيس المنوقية في إدارة مرفق النقل العام للركاب بالسيارات في المنطقة المحددة لها من قبل وبإلغاء الترخيص لها منه وخول الهيئة العامة لشئون النقل البري إدارة ذلك المرفق كما خولها الاستيلاء بالطرق الإدارية على السيارات والمهمات والأدوات التي ترمي لزومها للمرفق ، فإن المرفق يعتبر من تاريخ القانون المذكور قد عاد إلى حوزة إحدى الهيئات المذكورة الصادر بها القانون ٢٣ سنة ١٩٥٧ . وهي المؤسسة العامة للنقل الداخلي بالسيارات وقد أكد ذلك خطاب الهيئة المذكورة الصادر إلى مدير المرفق سالف الذكر في ٢٤ من يناير ١٩٦١ بنقل رخص السيارات الخاصة به من أسماء أصحاب الشركة القديمة إلى اسم الهيئة العامة لشئون النقل البري كما أكد خطاب ٢٦ من يناير ١٩٦١ أن الحكومة أصبحت تدير المرفق لحسابها وتحمل مسؤوليتها وطلب إلى مدير المرفق التنبيه على الجهات المختصة بأن ترفع أمام المحاكم في خصوص القضايا المنظورة أمامها قبل صدور قرار إسقاط الالتزام بانقطاع سير الخصوم لحوال صفة المدعى أو المدعى عليه . الحراسة الإدارية السابقة . فإذا أضيف ذلك أن القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ قضى بتأميم الشركة نفسها التي كانت تدير ذلك المرفق ، فإن مؤدى ما تقدم جميعه أن المرفق آل بأمواله وموظفيه إلى القبولة بثقة في إحدى وحداتها الإدارية العامة وهي المؤسسة العامة للنقل الداخلي ؛ وبذا صار عمال المرفق في نظر القانون الإداري في حكم الموظفين العموميين وصارت أمواله أمواً حكومية من قبل تاريخ وقوع الجريمة موضوع الدعوى الحالية .

الدقة في التعبير إذ شاب الغموض هذا التعبير فلا يفهم المراد منه لأول وهلة إلا بعد المقارنة والبحث .

ثالثاً : أن نفي العمومية عن هذه الأموال في المادة ٢٠ ساقطة الذكر لم يقصده الشارع نفي الصفة الحكومية لهذه الأموال وإنما قصد به النظام المالي لها وثمة فرق بين صفة الأموال وبين نظامها المالي إذ فرض الشارع أن لا يخضع النظام المالي لهذه الأموال للروتين والعمل الذي يتسم به التصرف في الأموال العامة بمعنى الكلمة . وهي أموال المرافق العامة الإدارية البحث لا المرافق العامة الاقتصادية ، حتى لا يجر ذلك إلى توقف المرفق وإصابته بالشلل وقسوده عن أداء الخدمة العامة المنشودة منه وإنما قصد الشارع أن يمرر هذه الأموال من القواعد البطيئة ليبل تدولها بسرعة كلما قضت حاجات المرفق بذلك تحقيقاً للمرونة والسرعة وإدارة المرفق دون أن يؤثر كل ذلك على صفة هذه الأموال وكونها أموالاً حكومية أو مملوكة لبيئة عامة إلى هذا النظر يذهب بعض فقهاء القانون الإداري .

رابعاً : أن نفي العمومية عن هذه الأموال على فرض أن الشارع قصده فعلاً ليس مؤداه الحتمى نفي الصفة الحكومية لهذه الأموال فالمال قد يكون أميرياً عمومياً أو أميرياً خصوصياً تملكه الدولة ويدخل في الدومين الخاص لا الدومين العام لها ذلك أن للدولة نوعين من الملكية : ملكية عامة وأخرى خاصة، وكلتاهما تتمتع بحماية المادة ١١٣ عقوبات لأنها لا تشترط العقاب أكثر من أن يكون المال المستولى عليه مملوكاً للدولة دون أن يتحدد ما إذا كان مملوكاً لها ملكية عامة أم خاصة ومادام وصف المال المملوك للدولة

الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ونص في مادته الأولى على أن عمال المؤسسات العامة الخاضعين لأحكام ذلك القرار تسرى عليهم التشريعات الخاصة بعمال الحكومة فيما لم يرد في نص خاص في هذه اللائحة ، وهذا النص جازم بالعلاقة التنظيمية لا العقدية بين المتمع الأول والمؤسسة العامة للنقل بالسيارات ساقطة الذكر .

وبما أنه لا جدال في أن أموال المرفق التي استولت عليها مؤسسة النقل العام الداخلى للركاب بالسيارات أموال أميرية تتمتع بحماية المادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات سواء في النص القديم لهذه المادة الأخيرة أو في نصها الجديد ، إذ يعاقب كلا الصين على الاستيلاء على أموال مملوكة لأحد الهيئات العامة ولا شك أن مؤسسة النقل ساقطة الذكر هي إحدى هذه الهيئات ومن ثم فلا محل لما ذهب إليه المدافع من أن أموال هذه المؤسسة أموال خاصة لا عامة وبالتالي لا يكون ثموجه لاعتبار المتمع الأول قد استولى على أموال خاصة ولا محل كذلك للاستناد إلى ما جاء في المادة ٢٠ من القانون ٢٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بإنشاء المؤسسات العامة من اعتبار أموال المؤسسات الاقتصادية التي تباشر نشاطاً زراعياً أو صناعياً أو تجارياً أو مالياً أموالاً خاصة ما لم ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على ذلك أو ما لم تخصص هذه الأموال للخدمة عامة ، لا محل للاستناد إلى ذلك القول بأن تلك الأموال مملوكة ملكية خاصة كملكية الأفراد وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : أنه بالنظر إلى المالك فهو المؤسسة العامة أى شخص إدارى عام فتكون الأموال المملوكة له حكومية .

ثانياً : أن وصف هذه الأموال في النص بأنها لا تعتبر أموالاً عامة إنما كان نتيجة لعدم

ولم يكن موظفا يقضى راتباً من الحكومة كالعمدة والشيخ والمأذون والمترحم والمرشد وجعلت منهم مواد قانون العقوبات مسئولين في الرشوة والاختلاس ، مسئولية الموظفين العموميين ولم يكونوا منهم .

وبما أنه لما تقدم تكون شركة أتوبيس النيل العامة بالمذوقية لنقل الركاب بالسيارات مرفقا بملوكا للدولة بمثابة في أحد أشخاصها الإدارية وهو الهيئة العامة للنقل البرى الداخلى ويكون المتهم عاملا من العمال الملحقين بتلك الهيئة والجنطة المضبوط منه من أموال تلك الهيئة وتبين من التحقيق أنه مساعد أسطى مهمته واختصاصه كما قال مدير الشركة في الجملة تغيير سجل سيارات الهيئة بنوع السجل القديم وتركيب آخر جديد يكون مكانه وأنه يعمل في الفرقة التي كان بها الجنط المضبوط الذي كان هو وغيره من محتوياتها بين يديه وتحت سيطرته بمقتضى عمله في توبته البلية بعد أن يتخلل عن مثل هذا العمل زميله صاحب النوبة النهارية ، وقد كان احتسلاسه للجنط بنية حرمان الهيئة التي تملكه منه وبنية التصرف فيه وبهذا تكون جريمة الاستيلاء قد استوفت أركانها .

وبما أنه لما تقدم يكون في غير عملة الدفع ثبوتنا المبنى من المتهم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى فيتمين رفعته .

وبما أنه لما تقدم يكون قد ثبت لدى المحكمة ثبوتنا قاطعا في حق المتهم الأول كمال عبد الجليل محمد أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر بصفته مستخدما وعمالا عموميا بهراج مملوك لشركة النيل العامة لا توبيس وسط الدلتا المنوفية ، التابعة للهيئة العامة للنقل البرى بالسيارات استولى بغير

جاء مطلقا من كل قيد آخر وجب أن يحرم المطلق على إطلاقه ما لم يخص بدليل التخصيص وقد قضت محكمة النقض بأنه لا فرق بين أملاك الدولة العامة والخاصة في صدور جرائم الاختلاس والاستيلاء ، المكتب الفنى - السنة الثانية عشرة عدد ١ رقم ١٧ .

وبما أنه يضاف إلى ما تقدم جميعه أن القانون الجنائى قانون مستقل عن القوانين الأخرى ولا يتوقف تطبيقه بصفة عامة - عليها مادامت نصوصه واضحة صريحة ومرجع استقلاله ما يقتضى به من صيانة المصلحة العليا للجماعة وأنها الخارجى والداخلى ، وهو في الخصوص لا يساير القانون الإدارى في فهم معنى الموظف أو المستخدم ، إذ توسع في معناه للضرب على أيدي طائفة من الذين يظنون بالأعباء العامة أو يقومون بخدمات عامة أو هم أدخلوا بقواعده الخاصة : بالرشوة والاختلاس . فهو لذلك لا يتقيد بالمعنى الاصطلاحى العرفى للموظف ، باعتباره في نظر القانون الإدارى هو من يعين بواسطة السلطة الإدارية صاحبة الحق في التعيين ، فوظيفة مدرجة بالمنازاةة ، سواء كانت دائمة أو عرضية وسواء أكان صاحبها مئبنا أو غير مئب ، فذلك اعتبارات يعتد بها القانون الإدارى في معرض بيان العلاقة بين الموظف والحكومة ببيان مركزه وإزائها أهو تنظيم لائعى ، أم تمافدى ومدى اتصال ذلك بالترقية والتعيين والتأديب والعزل والمعاش فالمدان ١١١ و ١١٩ من قانون العقوبات الحقت بالموظف العموى في الحكم في خصوص الرشوة والاختلاس ، طوائف لا تعتبر من صميم الموظفين ، بل لاصلة لبعضها ، بالعمل الحكومى دائما أو غير دائم . فالتجراء والمحكومون والمصفون ووكلاء الديانة وكل قائم بخدمة عامة

وبما أنه لا عمل للحكم بالرد بسبب ضبط
الجنط المستولى عليه، وإعادته إلى الهيئة
المالكة له .

قضية النيابة العامة ٢٦٢ سنة ١٩٦٣ بين الكوم
٧٨ سنة ١٩٦٣ على ١٦١ سنة ١٩٦٤ هـ، رياقة
وضريبة السادة الأساندة عبد الحكيم عبدالقادر، والدكتور
على حسن الشامي ع. وعبد فحى السيد المستشارين.

حق على جنط حديدى مملوك لتلك الشركة باعتباره
جزءاً من عجلة مطاط خاصة بسياراتها .

وبما أنه لا تقدم يتعين عقاب المتهم بالمواد
١١١/١١٣، ١١٩ من قانون العقوبات وبما
أن مدير الشركة قد رُغم الجنط المختبوط بإتاع
ثلاثة جنيهات .

قضاء المحاكم الكينية

٩٥

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٠ من أكتوبر ١٩٦٣

١ - عقد إيجار : تكييفه في ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ،
تطبيقه ، في ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، في ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .
ب - دائرة إيجارات : اختصاص ، منازعة إيجارية .

للمبادئ القانونية :

١ - الأماكن المؤجرة ، التي يسرى
عليها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، هي الأماكن
التي تكون محل عقد إيجار مبرم بشأنها .

فإن لم يوجد عقد إيجار أصلا ، أو وجد
وكان باطلا أو قابلا للإبطال ، أو وجد عقد
آخر غير عقد الإيجار ، خرج الأمر عن نطاق
تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧

٢ - دائرة الإيجارات مخصصة للفصل في
المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١
لسنة ١٩٤٧ وحدها .

المحكمة :

ومن حيث إنه لا مكان للمحكى قد أسمن طلبه .

في دعواه هذه على أحكام المادة ٥ مكرر ٤٠ ،
من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، والتي أضيفت
إليه بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، وعلى أحكام
المادة ٥ مكرر ٥٠ ، من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧
والتي أضيفت إليه بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ؛
ولما كان من المسلم به فقها وقضاء أن القانون ١٢١
لسنة ١٩٤٧ لا يسرى إلا على الأماكن المؤجرة ،
أي الأماكن التي تكون محل عقد إيجار مبرم
بشأنها ؛ فإن لم يوجد عقد إيجار أصلا ، أو وجد
وكان باطلا أو قابلا للإبطال ، أو وجد عقد آخر
غير عقد الإيجار ؛ خرج الأمر عن نطاق تطبيق
القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

وبما يجدر ذكره في هذا الشأن ، أنه لا حاجة
في استبعاد تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إلى
تكييف العقد . بل يكفي أن ترقن المحكمة أنه عقد
إيجار يلزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من
الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم .
والدكتور عبد الرزاق أحمد السهوري : الوسيط
في شرح القانون المدني الجزء ٦ الإيجار مجلد ٢
ص ٩٠١ - ٩٠٥ . والدكتور سليمان مرقص .
شرح قانون إيجار الأماكن ص ٢٩ - ٣٢ ؛
وكامل محمد بدوي : المرجع في قانون إيجار الأماكن
ص ١٠٢٩ .

بقرار من وزير العدل بعض دوائر في المحاكم الكلية لتظرها وسميت بدوائر الإيجارات ويراجع في هذا الوسيط في شرح القانون المدني جزء ٦ الإيجار مجلد ٢ ص ١٢٢٣ و ١٢٣٤ . ولما كان قد ثبت ما سلف أن النزاع المطروح في هذه الدعوى على المحكمة باعتبارها دائرة لإيجارات لا يحكمه القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، إنما هو خاضع لتطبيق أحكام القانون العام من ناحية الموضوع والإجراءات . ولما كانت هذه المحكمة باعتبارها دائرة لإيجارات قد خصصت الفصل في المنازعات الناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وحدها . لما كان هذا فإن المحكمة ترى باعتبارها دائرة لإيجارات خصصت الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وحدها ، أن تقضى بإحالة هذه الدعوى باعتبارها متضمنة نزاعاً لا يحكمه القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإلزاماً خاضع لتطبيق أحكام القانون العام إلى الدائرة ٥٥ المدنية بمحكمة القاهرة الابتدائية ، لتفصل فيها وفقاً لأحكام القانون العام . نقض مدني ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ المحاماة ٣٦ رقم ٣٤٧ ص ٦٩١ .

قضية ٥٠٦٦ لسنة ١٩٦٢ برئاسة الأستاذ شوقي أنيس رئيس المحكمة .

٩٦

محكمة بني سويف الابتدائية

١٨ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - ثمار : استعانتها بالطائر ، شرطه ، ثمار مدنية ، أجرة منزل ، حائز ، ثمار لم يحصلها . حسن . نية . إعلانه ، الماتر بيوب حيازته في صحيفة الدعوى م م ١٨٥ / ٣ و ٩٦٦ / ٣ / ٩٢٨٥٣ . ٢ .

ب - ثمار المبيع : استعانتها للبائس ، وعوده . تمجيد . سجنه دعوى صيغة ثالثة .

ولما كان بين بوضوح وجلاء من استعراض نصوص وأحكام القعد المزوخ في ١٦ من سبتمبر ١٩٥٨ . وللبرهان بين المدعي وبين هيلتون وملحقه المرفق به أنهما تضمنتا القيود الواردة على حق المدعي ، مما ينافي طبيعة الإيجار ويخرج بالتعاقد عن نطاقه ، وإن هيلتون في تمناقه وفي فرضه القيود سالفة الذكر لم يكن يفتش استغلال محل معد للتجارة ، وإنما كان يبني من وراء ذلك أولاً وبالذات تحقيق مصلحة خاصة له ولعملائه ، بأن يوفر للفندق ولعملائه ما يحتاجونه من خدمات خاصة بالنقل في أنحاء مصر ، بأسعار مقبولة وشروط مقبولة . وأن المدعي لم يكن يقصد بتعاقد المكان المبني في حد ذاته ، وإنما كان الغرض منه استغلال موضع المكان داخل فندق هيلتون ، واستغلال عملاء هذا الفندق ، والاستفادة مما يحققه من أرباح من وراء ذلك ومن الرواج المتطرق في هذا الفندق الذي يد من فنادق الدرجة الأولى .

ولا يغير من هذا النظر أن هيلتون يتقاضى من المدعي جعلاً محدداً ، إذ ليس من شأن ذلك أن يغير صفة القعد ويحوله إلى عقد إيجار . لما كان هذا فإن المنازعة حول القعد إنما تخرج عن نطاق تطبيق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإنما هو خاضع لتطبيق أحكام القانون العام .

ومن حيث إنه كان من المسلم به نقياً وفضاء : (أولاً) أنه إعمالاً لنص المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ : تختص المحكمة الكلية بالمنازعات التجارية احتصاصاً نوعياً استثنائياً يعتبر من النظم العام . (ثانياً) وأن المنازعات التجارية هي المنازعات التي تنشأ عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ (ثالثاً) إنه لما كانت المنازعات التجارية من الكثير يمكن كبر ، فقد خصصت

المبادئ القانونية :

١ — تستحق الثمار للحائز الذي يستند في وضع يده إلى سبب صحيح ، يعتبر ناقلاً للملكية فيما لو كان صادراً من مالك له أهلية التصرف ولو كان ذلك في غيلة الحائز واعتقاده ، دون الواقع ، مادام لهذا الاعتقاد ما يسوغه .

على أنه يشترط في الحائز فضلاً عن ذلك أن يكون حسن النية : يعتقد بأنه يجوز الشيء باعتباره مالكا ، وأنه يحمل الميب الذي يشوب السند الذي يتخذ أساساً لوضع يده .

وللحائز الحق في الثمار للندنية ، التي استصحت عن مدة وضع يده ، سواء أكان قد حصلها أم لم يحصلها .

٢ — يلزم الحائز برد الثمار عن الفترة التالية لتاريخ علمه بميب حيازته ، بإعلان صحيفة دعوى صحة التعاقد إليه ؛ لأن القانون الذي صريح في استحقاق للشئى ثمر للمبيع من وقت تمام البيع .

المحكمة :

وحيث أنه من الثمار فإن من المتفق عليه أنها تستحق الحائز الذي يستند في وضع يده إلى سبب صحيح يشترى ناقلاً للملكية فيما لو كان صادراً من مالك له أهلية التصرف ، ولو كان ذلك في غيلة الحائز واعتقاده ، دون الواقع ، مادام لهذا الاعتقاد ما يسوغه .

على أنه يشترط في الحائز فضلاً عن ذلك أن يكون حسن النية بمعنى أن يعتقد بأنه يجوز الشيء بصفة كونه مالكا ، وأنه يحمل الميب الذي يشوب السند الذي يتخذ أساساً لوضع يده . وقد جاء القانون المدني الجديد ، فقص في المادة ١٨٥/٢ فيه على أن « يلتزم من آلم غير المستحق برد الفوائد والفترات من يوم رفع الدعوى ، كما نص في المادة ٩١٦/٣ على أنه « يزول حسن النية من وقت إعلان الحائز بميبوب حيازته في صحيفة الدعوى » .

ومن ثم فإنه يكون قد أقام قرينة قانونية لاحتيل إثبات العكس على سوء نية الحائز من يوم رفع الدعوى ، فيجب عليه رد الثمار . فأنثار الطبيعة أو المستحدثه تعتبر مقبوضة يوم فصولها ، أما الثمار المدنية فتعتبر مقبوضة يوماً بيوماً . مدني م ٩٧٨/٢ ، وذلك الخلاف ناتج من طبيعة الثمار نفسها ؛ والثمار المدنية كأجرة المنازل والأراضي ، بخلاف غيرها — لا يحصل عليها الحائز دفعة واحدة بل هو يقبضها تباعاً وفي أوقات دورية متعاقبة ، والحائز يخصص جزءاً من هذا الثمار لصيانة العقار وأداء الضريبة المستحقة ، عليه فيقتضى العدل إذن أن يعامل معاملة صاحب حق الانتفاع ، بأن يكون له الحق في الثمار التي استحققت عن مدة وضع يده سواء كان قد حصلها أم لم يحصلها له ، وراجع التقادم المكتسب والمسقط للاستاذ محمد عبد اللطيف طيبة ١٩٥٨ ص ٤٥٧ وما بعدها وعلى الأخص بندي ٦٢٦ ، ١٢٨ ص ٤٦٣ بند ٦٣٣ ، وقص ٢ من يناير ١٩٥٢ طعن ١٢٥ لسنة ١٩ ق ، والطعن ٢٧ لسنة ٢٠ ق ؛ مجموعة أحكام التقصص المدني في ربع قرن الجزء الأول ص ٥٨٧ بند ١٢ و ١٣ .

وحيث إن .. دعوى صحة نفاذ العقد الذي

« نقض ٢٧ من أبريل ١٩٥٠ ، مجموعة أحكام
النقض السنة الأولى رقم ١١٤ ص ٤٦٠ و ٣ من
نوفمبر ١٩٥٧ ، مجموعة أحكام النقض السنة
الثامنة لسنة ٣٣ رقم ٢١٣ . »

إلا أن القانون المدني صريح في استحقاق
المشتري للمبيع من وقت تمام البيع « مدني من
٥٨ / ٢ » ، ومن ثم فالتسجيل سواء المعتبر بدون
أثر ، رجعي ، كما تقول محكمة النقض في أحكام
عديده لها ، أو المعتبر بأثر رجعي إلى يومنا تمام
العقد كما يرى العميد الدكتور السنهوري ؛ فإن
تمام المبيع مستحقة من يوم تمام المبيع بلا جدال
وتطبيقاً صريحاً لنص القانون ، ومن المسلم به من
الحجج أن الحكم الصادر بصدقة التعاقد قد اعتبر
البيع منعقداً في تاريخ سابق على تسجيل صحيفة
الدعوى التي قضى على المتأنف بربيعتهما من تاريخها
والسنهوري ، الوسيط الجزء الرابع ص ٥١١ بند
٢٨٠ وما بعدها ، وعلى الأخص ص ٥١٩ بند
٢٨٣ ، وأحكام النقض العديد المشار إليها فيه .

(محكمة بنى سوف الابتدائية ، قضية مدنية ١٢٩
لسنة ١٩٦٧ بنى سوف رئاسة ومضوية الأستاذ اخلون
باسيل رئيس الدائرة ، وحاشم قراة ، ومحمد بدر المنيوي
القاضين) .

يستند إليه المتأنف عليه ، والتي اختصم فيها
المتأنف وحكم فيها نهائياً لمصلحته وقد أعلنت
صحيفتها إلى المتأنف في ٥ من أبريل ١٩٦٠ قد
سجلت تلك الصحيفة في ١٠ من سبتمبر ١٩٦٠
ومن ثم فإن الفترة التي تكون قد ألزمت به الرد الربيع
عنها ، واقعة في التاريخ الذي لم فيه بسبب
حيازة بإعلان الصحيفة إليه ؛ وبالتالي يكون
حقاً لإلزامه برد الربيع إلى المتأنف عليه من ذات
التاريخ .

وليس صحيحاً في القانون ما أثار المتأنف
في هذا الصدد أن استحقاق المتأنف عليه الربيع
إنما يكون من وقت أن طالب به برفعه الدعوى
الجابية ، وذلك بمقولة أن تسجيل صحيفة دعوى
صحته التعاقد لا يمنحه الحق في الربيع منذ يوم التسجيل
إذ ليس له من أمر سوى ترتيب أسبقية بين المشتريين
من بائع واحد .

ليس ذلك صحيحاً لأنه وإن كان من المسلم
به طبقاً لما استقر عليه القضاء في مصر ، أن مجرد
تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا ينقل الملكية
قبل التأشير بالحكم الصادر فيها ؛ وأن انسحاب
أثر الحكم إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى التعاقد
مقصود على حماية رافع الدعوى من الحقوق التي
تقرر على المقار بعد تسجيل صحيفة الدعوى ،

قضاء المحاكم التجارية

٩٧

محكمة الاسكندرية التجارية

٤ من أبريل ١٩٦٤

١ - كتيالة : إنشاؤها . مسحوب عليه ، قبوله . سبب
أصل ، التزام صرفى . وفاء ، ممارسته فيه . قاعدة ،
الاستقلال سرقة كتيالة ؛ ضابعا . حامل حسن النية .
دفتر مواجهة الحامل ، دفع في مواجهة الساحب . تجارى
م ١١٥ و ١٢٠ .
ب - وفاء : كتيالة دين أصل . دين صرفى . دفتر
مستمد من الدالة الأصلية . علاقة صرفية . دفتر . صرفى .
الوفاء .

المبادئ القانونية :

١ - المسحوب عليه عندما يقبل الكتيالة ،
يلتزم التزاما حقيقيا ، ويصير لازما بوفاء قيمتها
ومتلزما أمام كل الموقعين على الكتيالة يوم
يحصل الرجوع عليهم ، ويصبح ملتزما بصفة
خاصة أمام حامل السند ؛ فإذا قدم له الحامل
الكتيالة في تاريخ الاستيفاء وجب عليه أن
يفي له . وذلك لأنه يترتب على إنشاء السند
نشوء علاقة مستقلة عن العلاقات السابقة وقاعدة
الاستقلال ، وعند حصول نزاع بين من صرف
السند معه ، أو ضاع ؛ وبين الحامل حسن النية
يفضل الأخير .

٢ - تنفيذ العلاقة الصرفية ، ولو أنه
ليس وفاء مباشرا بالدين الأصلي ، فإنه يؤدي

مع ذلك إلى القضاء على هذا الأخير ، لوحدة
المضمون في كل المالتين .

كما يؤدي الوفاء بالدين الأصلي ، قبل حلول
ميعاد استحقاق الدين الصرفى ، إلى أن يكون
للمدين الحق في التمسك في مواجهة دائئه بنسب
الوفاء فيما لو رفع الدائن الدعوى بصرفية من
ذلك . ويكون المدين عند مطالبة تنفيذ
الالتزام الأصلي ، أن يطلب استرداد الكتيالة
سواء أكان الدائن المطالب هو المتعاقد المباشر
أم الغير الحامل .

الحكم

من حيث أن التظلم قد حاز شرائطه القانونية
فهو مقبول شكلا .

ومن حيث أن الوقائع تجعل في أن المتظلم أقام
هذا التظلم طلبا للحكم بقبوله شكلا وإنشاء أمر
الاداء رقم ١٩٦٤/١٠٦٤ الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٢٠/٩/٦٢ مع إلزام المتظلم ضده بالمصاريف
ومقابل الانساب المحاماة إذ أن هذا الأخير قد صدر
لصالحه الأمر المذكور بمبلغ ٣٠ ج م والمصاريف
ومقابل الانساب إستنادا على سند إثباتي محرر
٢٠/٩/٦٢ ومظهر المتظلم ضده من محمد محمد
عبد الله فاعترض على هذا الأمر بالوفاء للدائن
الأصلى أمام شهود وقدم تأييدا لتظلمه حافظة
مستندات أنطوت على إبطال محرر ٢٩/٢/٦١

وعند حصول نزاع بين من سرق السنة منه أو ضاع ، وبين الحامل الحسن النية ، بفضل الأخير ذلك أن العامل الحسن النية يجب أن يكون من حقه الوفاق بأن أى صعوبة ما أن تحول دون الوفاء بالكمبيالة عندما يحل ميعاد الوفاء ، وهكذا يتم تداول الكمبيالة بالسرعة الواجبة لها بفضل طلبها المجرى الذى يظهرها فى كل أدوار انتقالها من كل ما يمكن أن يعوق تداولها .

ثم لا يجوز المسحوب عليه أن يدفع فى مواجهة الحامل بالفروع التى كان يستطيع الدفع بها فى مواجهة الساحب ، وهكذا يكون الحامل فى مركز أمين كما أن المسحوب عليه ملزم قبله من وجهتين : أولها : أن الحامل له على المسحوب عليه دعوى غير صرفية ، ناشئة من مقابل الوفاء ؛ ذلك أن مقابل الوفاء الموجود تحت يد المسحوب عليه ، سواء أوجد عند وقت تحرير الكمبيالة أو فى وقت انتقال ما كبتها لشخص آخر أو بعد ذلك ، يكون ملكا لحاملها ، ولو لم يحصل تنفيه لدفع قيمة تلك الكمبيالة ، أو لم يحصل القبول من المسحوب عليه تجارى م ١١٥ . وثانيتها : أن الحامل له على المسحوب عليه دعوى صرفية ناشئة من قبول المسحوب عليه الكمبيالة وضرورة أن المسحوب عليه إذ قبل الكمبيالة يلتزم فى مواجهة كل حامل شرعى بأن يدفع إليه قيمة الكمبيالة .

وحيث إنه من الوفاء فمن المستقر عليه فقها وقضاء أن تنفيذ العلاقة الصرفية ، ولو أنه ليس وفاء مباشراً بالدين الأصلى يؤدى مع ذلك إلى القضاء على هذا الأخير ؛ وذلك لسبب منطقي هو وحدة المضمون فى كل من العلاقات ، الأمر الذى يترتب عليه أن يكون الوفاء بأحدهما هو بالضرورة وفاء بالعلاقة الأخرى .

وكذلك يترتب على الوفاء بالدين الأصلى قبل حلول ميعاد استحقاق الدين المصرى ، أن يكون

بالقلم الكوبيا يفيد استلام محمد أمين عبد الله من السيد / أنور أحمد السيد ٣٠ ج م قيمة الكمبيالة المستحقة فى ٣/٤/١٩٦١ .

وحيث أنه من المقرر أنه عندما يقبل المسحوب عليه الكمبيالة يبدأ المكان الأول فيها إذ يقوله بينهم فى عملية إنشاء الكمبيالة ، بأن يضيف إليها عنصر يترتب عليه زيادة اختفاء السبب الأصلى ؛ فيزيد بهذا من إظهار الطابع التجريدى للعكس . وعندئذ يمكن القول بأن المسحوب عليه القابل يلتزم التزاما صرفيا لا لأنه قد تلقى مقابل الوفاء من الساحب ، وإنما لأنه قبل الكمبيالة ، أى أن التزامه الصرفى مستمد من قبوله الكمبيالة ، وفى هذا يقول القانون التجارى فى م ١٢٠ : من قبل كمبيالة صار ملزوما برفاء قيمتها .

وترتب على قبول المسحوب عليه أن يصبح بصفة عامة ملتزما أمام كل الموقعين على الكمبيالة يوم يحصل الرجوع عليهم ، ويصبح ملتزما بصفة خاصة أمام كل الموقعين على الكمبيالة يوم يحصل الرجوع عليهم ويصبح ملتزما بصفة خاصة أمام حامل السند إذ يترتب على القبول أن يحل المسحوب عليه أمام الحامل قبل الساحب ، فإذا قسم له الحامل الكمبيالة فى تاريخ الاستحقاق وجب عليه أن يقر به . ويترتب على الوفاء أن تبرأ ذمته ولو تبين فيما بعد أن هذا الحامل لم يكن هو صاحب الحق الثابت فى السند ، أو كان غير أهل لتلقى الوفاء ؛ ما دام أن المسحوب عليه كان مجهول ذلك . ومتى دخل السند فى التداول ، وجب على المسحوب عليه أن يوفيه غير حامله بماى معارضة فى الوفاء حتى لو كانت هذه المعارضة صادرة من الساحب بحجة أن الحامل لم ينفذ التزامه فى مواجهته وذلك أنه يترتب على إنشاء السند نحوه علاقة مستقلة عن العلاقات السابقة وقاعدة الاستقلال .

بالبضائع ، الناشئ عن الإهمال أو الخطأ أو التقصير في الواجبات أو الالتزامات المخصوص عليها في المادة ٨/٣ من معاهدة بروكسل .

٢ - العرف يقسم بتوافر ركبتين ، أو عنصرين . العنصر المعنوي والعنصر المادي ، وهذا الأخير هو مضمون القاعدة العرفية ، أى ما محتويه من تنظيم . وهو يتوافر إذا كان هناك سعة عامة مقرر ، تقادم عليها العهد . يستقر عليها العمل على أن لا تكون مخالفة

لنظام العام أو لأداب ، أو تتعارض مع القانون

٣ - الالتزام الناشئ عن عدل النقل البحري هو التزام بتحقيق نتيجة ، وهو تسليم البضاعة سالمة وكاملة إلى المرسل إليه ، فإذا لم تتحقق النتيجة المقصودة ، ولم يقدم الدافل سبباً مقبولة قانوناً ، كان راسماً على الناقل جبر الضرر ، وتطبق المحكمة القواعد العامة الواردة في المادة ٢٢١ من القانون المدني .

٤ - القوائد جائزة قانوناً بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً حتى تمام السداد .

المحكمة :

وحيث أن معاهدة سندات الشحن بعد أن حددت الالتزامات التي يتحملها الناقل تقتضى عقد النقل البحري ، نصت المادة ٨/٣ منها على ما يأتى : « كل شرط أو تفاق أو اتفاق في عقد نقل يتضمن إعفاء النقل أو السفينة من المسؤولية الناشئة عن الهلاك أو التلف *Perzte* أو التلف *Domage* اللاحق بالبضائع الناشئ عن الإهمال أو الخطأ أو التقصير في الواجبات أو الالتزامات المخصوص عليها في هذه المادة ، أو يتضمن تخفيف هذه المسؤولية على وجه مخالف لما هو

للدين الحق في أن يتمسك في مواجهة ذاته بسبق الوفاء فيما لو رفع الدائن الدعوى الصرفية بعد ذلك . والفرق بين الحالتين يتجلى في أن الوفاء بالدين الصرفي يمكن الدائن من إبطال أثر الدعوى الأصلية ، ولا كذلك في حالة الوفاء بالدين الأصلي ، إذ يترب على قاعدة عدم جواز الاحتجاج بالدفع المستمدة من العلاقة الأصلية ، أن يكون على المدين أن ينفذ ، ثم يكون له بعد ذلك أن يسترد ما وفاء عن طريق الإثراء بلا سبب .

وعلى ذلك يكون للدين عند مطالبته بتنفيذ الالتزام الأصلي أن يطلب استرداد الكيالة ، سواء أكان الدائن المطالب هو المتعاقد المباشر ، أم الغير الحامل . لأنه إذا وفى بالدين الأصلي ، دون أن يسترد الكيالة ، فقد لا يجده نفعاً أن يتمسك في مواجهة الحامل لسبق حصول الوفاء ، وذلك لأن العلاقة الصرفية مجردة ، ومن ثم لا يجوز الاحتجاج بدفع مستقاة من العلاقة الأصلية ، وهو سبق الوفاء بهذه العلاقة .

ومن ثم يمتنع رفض التظلم موضوعاً مع إزام رافعه المصاريف عملاً بنص المادتين ٢٥٦ و ٢٥٧ من مرافعات .

٩٨

٢٩ من سبتمبر ١٩٦٣

١ - سند شعب معاهدة بروكسل ٨/٣ ، مسؤولية ناقل ، اتفاق على إعفائه منها . نظام عام .
ب - حريف : ركة .

ج - تموض : ضرر . مدني ٢٢١ م .
د - فوائد : من صيرورة الحكم نهائياً حتى تمام السداد .

المبادئ القانونية :

١ - مسؤولية الدافل البحري ، متعلقة بالنظام العام ، ولا يجوز الاتفاق على إعفائه من المسؤولية الناشئة عن الهلاك ، أو التلف اللاحق

القانون أو النظام العام أو الآداب ، إلى جانب
العنصر المعنوي . فهو عبارة عن شعور الجماعة
بضرورة احترام القاعدة العرفية وعدم جواز
الخروج عليها ، وإذ لم يتوافر هذا العنصر فإن
القاعدة العرفية لاكتسب صفة الإلزام ، وهي
لاتمد في هذه الحالة أن تكون مجرد عادة
اتفاقية *usage conventionnel* يلتزم بها
الأفراد . فقط في حالة اتفاقهم على تطبيقها ،
وعلى هذا يمكن القول بأن شروط قيام
العرف هي :

١ - أن يكون العرف عاما أي يابسا من
غالبية الأفراد وليس مقصورا على عدد محدود
من الناس .

٢ - كذلك يجب أن يكون العرف قديما
أي استقر ومضت على اتباعه فترة طويلة من
الزمن - والأمر مرده تقدير القضاء .

٣ - يلزم أن يكون العرف ثابتا ، بمعنى
أن يطرد الأمر على إتيائه بلا انقطاع في كل
الحالات ، حيث يقرر شروط انطباقه .

٤ - لا بد في العرف من أن يكون مطابقا
لنظام العام والآداب وكذلك للتشريع في الدولة
وقد نصت المادة ٢ مدني : « لا يجوز إلغاء نص
تشريعي إلا بتشريع » . ومؤدى هذا النص عدم
جواز إلغاء النص التشريعي بعرف لاحق ، أي
أن النص مادام قائما لا يجوز أن تجعل قاعدة
عرفية علة في التطبيق .

٥ - يجب أن يتوافر الشعور بإلزام العرف ،
بمعنى أن يستقر في أذهان الناس ضرورة احترام القاعدة
العرفية وترقيب الجزاء على من يخالفها . ولم يقدم
المدعي عليه ما يدل على توافر شرائط العرف

مختصص عليه في هذه المادة ، يعتبر باطلا بطلانا
مطلقا ولا يترتب عليه أثر ويستبر كل شرط
يتضمن التنازل إلى الناقل عن الحقوق الناشئة
عن التأمين ، أو أي شرط آخر مماثل له ، بمثابة
إعفاء الناقل من المسؤولية . وهذا النص هو
حجر الزاوية في المعادة ، وهو يقضى ببطلان
شروط الإغناء من المسؤولية بطلانا مطلقا ما
يجعل مسؤولية الناقل البعري متعلقة بالنظام
العام وأصول مصطفى كالطه ص ٥٣٢ طبع ١٩٥٢ ،
ووفقا لهذا النص يقع باطلا بطلانا مطلقا :
شرط التنازل إلى الناقل عن الحقوق الناشئة عن
تنفيذ عقد الشاحن وكذلك شرط إعفاء الناقل من
المسؤولية عن أخطاء الوكيل والناهبين التجاريين ،
وشرط إعفاء الناقل من المخاطر التي يكون التأمين
عليها ، ما لم تندرج هذه المخاطر في عداد الحالات
التي يعني الناقل قانونا بمقتضى المعادة .

ومن حيث أنه من المقرر أن العرف يقوم
بتوافر ركبتين أو عنصرين : عنصر مادي
élément matériel وعنصر معنوي
élément moral والمقصود بالعنصر المادي
هو مضمون القاعدة العرفية ، أي ما تحتويه من
تنظيم . وهو يتوافر إذا كانت هناك سنة تامة
مقررة تتقدم عليها المهد واستقر عليها العمل .
كما يلزم فوق ذلك أن تكون هذه السنة غير
مخالفة للنظام العام والآداب وكذلك للتشريع .

وذلك أمر طبيعي إذ لا يصح أن تقوم قاعدة
عرفية مخالفة للنظام العام أو الآداب ، كما أن
العرف الذي يتعارض مع نص التشريع ليس
بذي أثر ، مادام القاضي يلتزم بعدم الرجوع إلى
مصدر آخر غير التشريع ، طالما هناك نص فيه .
وعلى هذا النحو يتحقق الركن للعرف بتوافر
صفات العمومية والثبات والقدم وعدم مخالفة

مرافعات .

قضية ٣٨٧ لسنة ١٩٦٣ تجارى جزئى برئاسة
السيد الأستاذ قنصى عثمان عامر رئيس المحكمة .

٩٩

٧ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - مساعدة بروكسل : تطبيقا سند شحن .
ب - ناقل : مسؤوليته عن هلاك أوتلف ، سقوطها
بعض اللدة . أمرال ١٣ من نوفمبر ١٨٨٣ ، ق ١٨
لسنة ١٩٤٥ ، مرسوم ٢١ يناير ١٩٤٤ .

للبداء القانونى :

١ - النص التشريعى فى اللواد البحرية ،
هو التفتين الصادر بالأمر العالى ١٢ من نوفمبر
١٨٨٣ ، كما تسرى معاهدة « بروكسل »
على كل سند شحن يمل فى إحدى الدول
للمعاودة ، إذا وجدت علاقة دولية .

٢ - إذا كان تاريخ ورود البضاعة هو

٢ من فبراير ١٩٦١ ، والدعوى رفعت فى
٢ من فبراير ١٩٦٢ ، فإن الدعوى ضد الناقل
بقرار مسؤوليته عن هلاك البضاعة أو تلفها ،
تكون قد سقطت بعض اللدة .

المحكم :

وحيث إنه من المقرر أن النص التشريعى فى
للواد البحرية هو التفتين الصادر بالأمر العالى
المؤرخ ١٢ من نوفمبر ١٨٨٣ ، إلا أنه نظرا لأن
مصر قد وافقت على المعاهدة الخاصة بتوحيد بعض
القواعد القانونية المتعلقة بسندات الشحن والمبرمة
بروكسل فى ١٥ من أغسطس ١٩٢٤ وكانت

بالقدر المسموح به ، كما أن هذا المرف إن صح
وجوده ، أو خالف قواعد المعاهدة التى تعتبر
بمثابة تشريع ، ومخالف للنظام العام أو يؤدى
إلى إعفاء الناقل من المسؤولية .

وحيث أن الأصل فى القانون البحرى أن
الالتزام الناشئ عن عقد النقل البحرى هو التزام
بتحقيق نتيجة ، وهو تسليم البضاعة سالمة وكاملة
إلى المرسل إليها وقد ثبت من المستندات المقدمة
عدم تحقيق النتيجة المقصودة ، كما أن الأخير لم
يقدم أحد الأسباب المفضية له قانونا ، كالحسب
الأجنبى ، أو القوة القاهرة ، أو خطأ الغير ، ومن ثم
يتعين على المدعى عليها جبر هذا المقرر . وتطبق
المحكمة القواعد العامة الواردة فى المادة ٢٢١ من
القانون المدنى ، إذ أن التعويض يشمل الحق
المرسل إليه من خسارة وما فاتته من كسب
بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية لعدم الوفاء
بالالتزام وعبد الحى حجازى - النظرية العامة
للاللتزام ج ٢ ص ١١٧ طبعة ٥٤ .

وحيث أنه عن الفوائد فهى جائزة قانونا
وبواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ صيرورة الحكم
نهائيا حتى تمام السداد ، إذ أن المبلغ المحكوم به
أساسه التعويض عن الضرر الناشئ من الخطأ
للتعاقد الذى يرجع تقديره إلى مطلق تقدير
القاضى ، ولا يكون عمل الللتزام معلوم المقدار
إلا بالحكم النهائي . ونقص الطعن رقم ٣١٠
سنة ٢٦ ق المكتب الفنى العدد الاول - السنة
العاشرة ص ٢٥٣ قاعدة ٣٩ .

وحيث أنه من المفاد فهى واجب بقوة
القانون للأحكام الصادرة فى المواد التجارية
وبشرط الكفالة فعلا بنص المادة ٤٦٧

٢ من فبراير ١٩٦١ والدعوى قد رفعت في ٧
من فبراير ١٩٦٢ ومن ثم تكون الدعوى قد
سقطت . . .

(قضيه ٧٨٨ لسنة ١٩٦٣ تجارى جزئى برياسة
الأستاذ دضى عثمان عامر رئيس المحكمة)

١٠٠

٤ من أبريل ١٩٦٤

١ - نقل بحرى : مسؤولية ناقل بحرى ، قانون تجارى
م ٩١ و ٩٢ و ٩٣ ، مسؤولية تلافيدية مدنى م ٢١٥ .
سبب أجنبى . حلاك بضاعة متفولة . خطأ مفترض . قرينة
قانونية . قوة قاهرة . خطأ الرسل . خطأ للرسل اليه
التزام بتحقيق غاية . تسليم نقل . إفراح من البضاعة من
الفاخرة الجبركية ،
ب - ضرر : تنويذه ، أساسه . قيمة بضاعة مبناء ،
وصول .
ج - حوالة : حق مستجبل أو احتبال أو متنازع
عليه . مدنى م ٣٠٥ .

للبادئ القانونية :

١ - مسؤولية الناقل البحرى يرجع فى شأنها
إلى المواد من ٩١ إلى ٩٣ من القانون التجارى
وإلى أحكام المسؤولية التلافيدية بصفة عامة
« مدنى م ٢١٥ » .

ولا ترتفع مسؤولية الناقل إلا إذا نقل
البضاعة سالمة إلى ميناء الوصول فى الميعاد
المحدد . أو أثبت أن عدم قيامه بتنفيذ التزامه
إنما يرجع إلى سبب أجنبى لا يذله فيه . وهي
القواعد التى اعتمدها معاهدة بروكسل .

ومعنى هذا أن تقوم فى حق الناقل . قرينة

موافقتها للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٥ ، وصدر
المرسوم بإصدارها فى ٢١ من يناير ١٩٤٤ ،
ونص فيه على أن المبل بها ابتداء من ٢٩ من مايو
سنة ١٩٢٠

ومن حيث أن المادة ١٠ من المعاهدة المذكورة
نصت على أن أحدها تسرى على كل سند شحن
يعمل فى إحدى الدول المتعاقدة وقد أجمع الفقه

La disposition de la présent con-
vention s'appliquent a tout conaissance
ment crée dans ces contrats.

والنقصاء على ضرورة قوافر شرطين لتطبيق المعاهدة :
أحدهما صريح نصت عليه المادة ١٠ ، وهو أن
يصدر سند الشحن فى إحدى الدول المتعاقدة ،
والآخر ضمني هو أن يوجد تنازع بين القوانين ،
أى أن توجد علاقة دولية ، لأن المعاهدات الدولية
لا تحكم إلا العلاقات الدولية .

وحيث إنه بالنسبة للدعوى الماثلة فالثابت أن
سند الشحن قد حرر فى إحدى الدول المتعاقدة
أو المنضمة إلى المعاهدة ، وأن البضاعة قد فرغت
مبنى الاسكندرية ، ومن ثم فهناك اختلاف
فى جنسية أطراف العقد أو النزاع . ويقول
الأستاذ روبرج ٢ طبعة ٤ : إنه : يشترط لتطبيق
المعاهدة على سند الشحن الصادر فى إحدى الدول
المتعاقدة والموقعة عليها ، أن يكون هذا السند
فى حياة شخص تابع لبوالة أخرى موقعة عليها ؛
وهل هذا يمين تطبيق أحكام المعاهدة التى تنص
على أنه : فى جميع الأحوال ترتفع عن الناقل
رالسفينة كل مسؤولية ناشئة عن الهلاك أو التلف ،
إذا لم ترفع الدعوى فى خلال سنة من تاريخ
التسليم أو التاريخ الذى كان ينبغي التسليم فيه .

ومن حيث أنه من الثابت تاريخ ورود البضاعة

ولما كان التزام الناقل التزاما بتحقيق نتيجة أو غاية Obligation de resultat ، هي نقل البضاعة سالمة إلى ميناء الوصول في الميعاد المحدد ، فإنه يكون مسؤولا عن... هلاك البضاعة أو تلفها أو التأخر في تسليمها . ولا ترتفع هذه المسؤولية عن الناقل المدين إلا إذا أثبت أن عدم قيامه بتنفيذ التزامه إنما يرجع إلى سبب أجنبي لا يده له فيه كحدث فجائي أو قوة قاهرة أو خطأ من الشاحن الدائن أو خطأ من الغير . مرجع سابق ص ٢٤٥ ، سيان في ذلك أن يكون عدم التنفيذ يرجع إلى خطأ الناقل المتدعي أو أخطأ تايبة البحرين أو البرين .

وهذه القواعد هي بعينها التي اعتمدتها المعاهدة في تنظيم مسؤولية الناقل البحري ، وقد استقر الفقه على ذلك فيقول الدكتور عبد الحمى حجازي و النظرية العامة للالتزام طبع ١٩٥٤ ج ١ ص ٧٣ ، أن أمين النقل الذي عهد إليه بنقل بضاعة من مكان لآخر ، لا يكون صاحب البضاعة صاحبة لأن يثبت أن أمين النقل قد ارتكب إهمالا أو تهورا ، فاعليه إلا أن يثبت أمرا واحدا هو أن البضاعة لم تصل في اليوم المضروب إلى المكان المتفق عليه ذلك أن أمين النقل قد التزم بتحقيق هذه النتيجة ثم لم يحققها وهو إذن عظمى ومن ثم يكون مسؤول .

وقد استقر قضاء القضاء على أن الخطأ مفترض في جانب أمين النقل البحري وليس على المرسل إليه إثبات الخطأ ، وإذا أراد الأمين دفع المسؤولية كان عليه إثبات أسباب الإعفاء القانونية ، كالقوة القاهرة ، أو السبب الأجنبي ، أو خطأ الراسل أو المرسل إليه ، فإن عجز وجب اعتباره مسؤولا . قضى ٢٧ من يناير ١٩٥٤ ، ومعنى هذا أن تقوم في حق الناقل قرينة قانونية .

قانونية ، لأن التزامه هو التزام بتحقيق غاية ، ولا ينهى إلا بالتسليم الفعلي ، عند الإفراج عن البضاعة من الدائرة الجركية ؛ إذ من المقرر أن يتم تسليم المقولات عادة بتسليمها ماديا .

٢ - إذا لم يتم الناقل بالوفاء بالتزامه بالتسليم ، فالخطأ ، فترض وقوعه في أثناء الرحلة البحرية ، يجب تعويض الضرر ، وهو مالخ الشاحن من خسارة ومآقاته من كسب على أساس قيمة البضاعة في ميناء الوصول ، بشرط أن يكون الضرر نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام ، أو للتأخر في الوفاء به .

٣ - من المقرر في القانون المدني أنه يجوز حوالة الحق للمستعمل أو الحق الاجتماعي ؛ كما يجوز حوالة الحق للتنازع عليه ، إذا كان قد رفضت به دعوى أمام القضاء ؛ إذا قام في شأنها نزاع جدى .

المحكمة :

وحيث أنه إذ كان النقل البحري هو أهم موضوعات القانون البحري ، فإن مسؤولية الناقل تمثل الصدارة بين المسائل التي يثيرها هذا النقل ، ولم يمرض التفتين البحري لموضوع مسؤولية الناقل البحري ورغم أهميته العملية القصوى ، ولذلك يكون الرجوع في شأنها إلى الأحكام المنصوص عليها بصدد مسؤولية الناقل البحري في المادة ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون التجاري ، وأحكام المسؤولية التعاقدية بصيغة عامة ومدى

القانون لإعلانها بها طريقتين الأول إعلان الحوالة
والثاني القبول تطبيقاً لنص المادة ٣٠٥ مدني .
ويعتبر المدين ملعناً بالحوالة من الوقت الذي
يتلقى فيه صحيفة الدعوى ، وسيطج ص ٢٧٥
و ٢٧٦ مذكرة إضاحية .

وحيث أنه في هذا المقام يجب الإشارة إلى أن
القاض عند تعاقده مع الناقل ، ويعتبر نائباً عن
المرسل إليه والصادر عنه حوالة الحق إلى المدعية ،
يبد أن هذه النيابة ناقصة بحيث يظل الشغل طرفاً
في عقد النقل في الوقت الذي يكون المرسل طرفاً
في العقد وفقاً لأحكام النيابة التي تقضى بانصراف
آثار العقد إلى الأصل ، وحيث أنه سنة ١٩٦١
ص ٢٤٣ .

١٠١

محكمة مركز بنى سويف

٣ من نوفمبر ١٩٦٣

١ - منازعات زراعية : لجان الفصل فيها . اختصاصها
شروطه . ق ١٤٨ لسنة ١٩٦٧ . ق ٧٦ لسنة ١٩٥٣ .
مرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . ق ١٣٩ لسنة
١٩٦٧ . مساحة مؤجرة ، تكاليف زراعتها . سلف .
ب - قضاء مستعجل : أصل الحق . وجدع موضوعي .
وشم يد ، سبب ، القصد به . يد غاصب .

للبايدى القانونية :

١ - المنازعات التي تدور حول وضع اليد
لا تدخل في اختصاص لجان الفصل في المنازعات
الزراعية التي حددت اختصاصها المادة الثالثة
من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٦٥ محدداً لا يمكن
التوسع في تفسيره .

٢ - المقصود بأصل الحق المتنوع على
العضاء المستعجل المجلس به هو السبب القانوني

وقضت بذلك محكمة القضا في حكم أخير صدر
بتاريخ ٢٦ من أبريل ١٩٦٢ طعن ٣٦٣ لسنة ٢٦
قضائية ، وذلك بخصوص عقد نقل الأشخاص ،
إذ قالت إن التزام الناقل هو الالتزام بتحقيق غاية
ولا ينتهي التزام الناقل إلا بالتسليم الفعلي الذي
يحدث عند الإفراج عن البضاعة من العبارة
البحرية ، إذ من المقرر أن يتم تسليم المتقولات
عادة بتسليمها مادياً Tradition Séele .

ومن حيث إن الناقل لم يحم بالوفاء بالترامه
بالتسليم ، فالحال مفروض وقوله أثناء الرحلة
البحرية ، وقد أصاب المرسل إليها نتيجة ذلك
ضرر ، ويتمتع على المدعى عليها تعويض هذا
الضرر ، ويتمتع ما لحق الشاحن من خسارة ،
وما فاتته من كسب ، ويحسب ذلك على أساس
قيمة البضاعة في ميناء الوصول .

ويشترط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم
الوفاء بالالتزام ، أو التأخر في الوفاء به ، وهذا
ثابت في الدعوى الماثلة ، ومن ثم يتمتع تعويض
المرسل إليها .

ومن حيث أنه توصلنا للتحقق من صفات
الخصوم في الدعوى الماثلة فاللاحظ أن المدعية
تستند حقها بموجب حوالة الحق السابق لإيما
إليه ، ولا يصدق في هذا النظر أن يكون الحق متنازلاً
عليه ، ولم يثبت للستوردة بعد ، إذ من المقرر
في فقه القانون المدني أنه يجوز حوالة الحق
المستعمل أو الحق الاحتالي ، كما أنه يجوز حوالة
الحقوق المتنازع عليها ، أي إذا كانت قد رفضت بها
دعوى أمام القضاء إذا قام في شأنها نزاع يجدي
دفع ٢٩ من يناير ١٩٥٠ ، وهي نافذة في خصوص
الدعوى ، لأن كل ما اشترطه القانون لتنفيذها
في حق المدعى عليها هو عليها بها ، وقد اختلف

الزراعية ، قد حددت اختصاص تلك اللجان تحديدًا لا يمكن معه التوسع في تفسيره ، إذ أوردت تلك المادة أن تلك اللجان تختص بنظر جميع المنازعات التي كانت قائمة أمام اللجان المشكلة طبقًا لقانون ٧٦ لسنة ١٩٥٣ ؛ وكذلك تختص بالفعل في المسائل الآتية الواردة على سبيل الحصر :

١ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المادة (٢٩) مكررا (١) من المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ وهي الخاصة بامتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية إلى سنوات مستقبلية ، وذلك حسبما نصت التمديدات المتلاحقة لما أورخها بالقانون ١٣٩ سنة ١٩٦٢ الذي أمر بامتداد تلك العقود إلى نهاية سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ الزراعية بشرط قيام المستأجر بجميع التزاماته المفروضة عليه تنفيذًا لمقتضى الإيجار الذي يربطه بالمؤجر .

ب - كل خلاف ينشأ حول المساحة المؤجرة وما ينحصر من المنافع ، أو حول تكاليف وأجور الري والتطهير واستعمال الآلات الميكانيكية في أعمال الزراعة وغير ذلك من المصروفات التي يجوز قانوناً إضافتها إلى الإيجار التقديري .

ج - كل خلاف يدور حول الالتزامات التي يتحملها كل من المالك أو المستأجر في نظام المزارعة .

د - كل خلاف ينشأ حول استخدام السلف التقديري أو العينية في خدمة الأرض المؤجرة بواسطة طرف عند المزارعة المثبتة ببيانات الحياة بالسمه والجنة متى ثبت لها سوء استخدام هذه السلف أن تقتضى بنقل بيانات الحياة باسم الطرف الآخر وهذا هو اختصاص تلك اللجان .

فلما كانت المهوى الرعاة ليست تدخل ضمن تلك الاختصاصات المنصوص عليها على سبيل

الذي يحدد حقوق كل من الطرفين والالتزامات قبل الآخر .

إلا أنه استثناء من هذه القاعدة ، أجيئ للقاضي المستعجل ، وهو بصدد بحث ما يشيره واضع اليد حول سبب وضع يده ، أن يفحص جميع وجوه الدفاع الموضوعية أو القانونية كأن له أن يبحث مبلغ الجدة في النزاع من ظاهر الأوراق والمستندات التي يقدمها له الطرفان ، متى كان المراد من ذلك هو مجرد الاستئناس بها في البحث عن أن يد الحائز بريئة عن شبهة النصب ، وجب عليه الحكم بعدم الاختصاص . وأما إذا كان ظاهر المستندات يقيد أن الحائز لا يستند في وضع يده إلى سند قانوني أو أن يده تجردت عنها حاجته القانونية ؛ فيجب معاملته معاملة الناصب ، والحكم بطرده من العيى .

ولا يكون الحائز مستقداً إلى سبب صحيح إذا كان قد قضى بطلان الأساس الذي كان يركن إليه في وضع يده ؛ بل تكون يده غير قائمة على أساس قانوني ، فهي غير جديرة بالحماية المشروعة ، وتكون غصباً عما يقتضى الحكم برفها .

المحكم :

وحيث أن المادة الثالثة من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ الصادر بإنشاء لجان الفصل في المنازعات

المراد من ذلك هو مجرد الاستئناس بها في حين سبب وضع اليد .

فإذا أسفر هذا البحث عن أن يد الحائز بريئة من شبهة النصب ، تبين عليه الحكم بعدم الاختصاص . وأما إذا كان ظاهر المستندات يفيد أن الحائز لا يستند في وضع يده إلى سند قانني ، أو أن يده تجردت عنها الحماية القانونية فيتمتع بمعاملة معاملة الغاصب والحكم بطرده من العين ، والقضاء المستعجل محمد عبد الطيف الطبعة الأولى سنة ٥٥ صحيفة ١٥٩ - والطبعة الثانية سنة ١٩٦١ صحيفة ١٩٨ - وقضاء الأمور المستعجلة لمحمد راتب الطبعة الرابعة صحيفة ٦٨٢ . . .

وبحث إنه لما كان المراد بالسبب هو العمل القانوني الذي يتخذ الحائز أساساً لوضع يده فقد يكون هذا السبب عقداً أو سنداً ناقلاً للملكية أو لأي حق من الحقوق المدنية أو عقداً من العقود التي ترتب للحائز حقاً شخصياً يتحول له حق انتفاع بالشيء المحوز أو إدارته واستغلاله : كالمستأجر والحارس والوكيل .

وقد يقوم السبب على وضع اليد المادي الذي يكسب الحائز مركزاً قانونياً يحول له الاحتماء بإحدى دعاوى وضع اليد . أما إذا كان سبب وضع اليد باطلاً بطلاناً أصلياً ، أو كان قد فسخ اتفاقاً أو قضاءً فيستجمل استئنافية ٢٤ من مايو سنة ١٩٣٣ المحاماة س ١٣ ص ١٤٤ رقم ٥٦٩ - لإذ قرر أن وضع اليد يعتبر حائزاً لا يغير سند إذا كان سند في الإجازة قد عرض على القضاء وقضى ببطلانه ، لأن الحكم بطلان سند الحائز يحرمه من الوجود ويجعل يده على العين غاصبية ، يملك تاضي الأمور المستعجلة زعمها ، : أو كانت الإجازة معينة وليس مستعجلة العناصر والصفات القانونية ؛ فيعتبر

التحديد ، فإذا لا يتعين إعمال أحكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ باشتراك عرض المخارعة الراهنة على اللجان المشكلة واسطته و تراجع الأحكام الصادرة من هذه المحكمة في القضايا ١٥٣٤ سنة ١٩٦٢ و ٢٦ سنة ١٩٦٢ و ٨١ سنة ١٩٦٣ مدني مركز بني سويف ، والمبدأ الذي استقرت عليه فيها . . . وحيث إنه لما كان من المقرر فيها وقضاء أن المقصود بأصل الحق الممنوع على القضاء المستعجل المساس به هو السبب القانوني الذي يحدد حقوق والتزامات كل من الطرفين قبل الآخر ، فلا يجوز له أن يتناول هذه الحقوق والتزامات بالتفسير أو التأويل الذي من شأنه المساس بموضوع النزاع القائم بينهما وكتاب قضاء الأمور المستعجلة للأستاذ محمد علي راتب الطبعة الرابعة تنقيح الأستاذين نصر الدين كامل وفاروق راتب صحيفة ٥٨ وما بعدها . وكتاب القضاء المستعجل للأستاذ محمد عبد الطيف الطبعة الأولى ص ٤٩ . والطبعة الثانية سنة ١٩٦١ صحيفة ٥٩ وما بعدها . وأحكام النقض المدنية المنشورة بمجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في ربع قرن الجزء الثاني صحيفة ٨٩٣ وما بعدها . الطعن ٢٧٢ ص ٢٧ ق جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض المدنية للمكتب الفني للتبويب سنة ١٣ العدد الأول صحيفة ٣٠٣ . الطعن ٢٧٧ ص ٢٧ ق جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١ .

إلا أنه استثناء من هذه القاعدة أجاز للقاضي المستعجل وهو بصدد بحث ما يثيره وأضح اليد حول سبب وضع يده ، أن يفحص جميع وجوه الدفاع الموضوعية والقانونية ، كما أن له أن يبحث مبلغ الجسد في النزاع من ظاهر الأوراق والمستندات التي يقدمها له الطرفان ، متى كان

سنة ١٩٤٥، المحاماة س ٢٦ ص ١٥٠ رقم ٥٥٩.
أما ولم يرق المدعى بتنفيذ حكم القرض المذكور،
ورفع الدعوى الزائدة، فهذا من قبيل التزيد
لذ كان أمامه أن يتخذ إجراءات تنفيذ
ذلك الحكم ..

وحيث إنه يبين من جماع ما تقدم أن دعوى
المدعى قد أضحت على أساس من القانون
والواقع، فإن المحكمة ترى إيجابته لما طلبه
من طرد المدعى عليهم من العين الموضحة الحدود
والمالم بصحيفة الدعوى ..

(عمكة مركزي سوبالجزئية : قضية ٧١٧ مدني
جز ١ سنة ١٩٦٣ برئاسة السيد الأستاذ أطلوت
باسيل القاضي) :

١٠٢

٢٣ من فبراير ١٩٦٤

١ - دعوى إثبات حاله تعزله شرطها، مرافعات
١٨٥٢٢ و ١٨٨ .
ب - قاضي مستجبل : أصل الحق، مساس به . ق
١٧٨ لسنة ١٩٥١ م ٣٦ ق ١٧ سنة ١٩٦٣ .

المبادئ القانونية :

١ - دعوى إثبات الحالة إجراء تحفظي
يصور حالة مادية يعتمد إثباتها مستقبلاً بصيانة
للدليل المثبت للحق من خطر الضياع .

وهي تخضع للقواعد العامة التي تخضع لها
الدعوى المستعجلة .

٢ - يلتزم القاضي في نظر دعوى إثبات
الحالة، القيود التي يلتزمها القاضي المستجبل

وضع اليد في هذه الحالات لا يقوم على سند
قانوني، ولا يستأهل الحائز الحماية المشروعة :
لأن يده هنا يد غاصب مما يملك قاضي الأمور
المستعجلة الحكم برفضها . راجع في ذلك
المراجع السابقة المشار إليها آنفاً .

وحيث إنه لما كان قد قضى بطلان الأساس
الذي كان يركن إليه المدعى عليهم في وضع يدهم
على العين موضوع المنازعة وذلك حسبما هو
ظاهر من حكم القرض ٧ من مارس سنة ١٩٦٣
الرقم ١٦ س ٢٨ ق . فأعمالاً للمادة ٢٦ من
القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٧، فإنه يترتب على هذا
الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال السابقة له .
وبذا فقد أضحت يدهم لا تقوم على أساس قانوني
وبالتالي فهي غير جديرة بالحماية المشروعة، الأمر
الذي تنتهي معه المحكمة إلى اعتبارها غصباً مما يجب
معه القضاء برفضها .

والذي يؤكد ذلك النظر ما استقر عليه الفقه
والقضاء في أنه يترتب على اعتبار الحكم كأن لم يكن،
إلغاء وبطلان جميع ما اتخذ في سبيل تنفيذه
من الإجراءات والأعمال . الأمر الذي يستتبع
حتماً إلزام الخصم برد ما حصله أو تسليه من مال
أو عقار تنفيذاً للحكم المطعون فيه، وليس على
من وجب له رد ما دفع تنفيذاً للحكم المطعون
فيه أن يطالب خصمه بالرد بدعوى جديدة أمام
المحكمة المختصة، أو أمام المحكمة التي أحالت إليها
عمكة التمس التفتيش لتفصل فيها من جديد؛ بل
له أن يسترد من الخصم ما قبضه عن طريق
تنفيذ حكم القبض عليه جبراً بعد إعلانه إليه
والتنبيه بالرد . والقضاء المستجبل محمد عبد الطيف
الطبعة الثانية سنة ١٩٦١ صحيفة ٤٢٥ وما بعدها،
وكتاب القرض في المواد التجارية لخامد فهمي
بذرة ٣٤٧، مستجبل اسكندرية ٢٤ من أكتوبر

المراد لإثباتها قابلة للتقدير زيادة أو نقصاناً من وقت لآخر ، أو تكون عرضة لزوال بفعل الزمن أو الطبيعة ، أو يخشى أن يضع كل أو بعض آثارها ، إذا طرح النزاع أمام القاضي المادي . وبمعنى آخر يتوافر الاستعجال في كل حالة يقصد منها تقدير قيمة كل جزء يخشى من تفاقمه ، بحيث لا يمكن إصلاحه مستقبلاً .

أما بالنسبة لشروط عدم المساس بأصل الحق فيجب لقبول طلب إثبات الحالة أن لا تثبت على الحكم الصادر بهذا الإجراء أى مساس بأصل الحق ، فيجب أن تكون مهمة قاضي الأمور المستعجلة مقصورة فقط على إثبات وقائع معينة يصبح أن تكون محل نزاع أمام القضاء ، بصرف النظر عن احتمال أو عدم احتمال كسب الدعوى موضوعاً . « كتاب القضاء المستعجل للاستشار محمد عبد اللطيف الطبعة الثانية سنة ١٩٦١ ص ٦٨ وما بعد صحيفة ٨٣ وما بعدها ، قاضي الأمور المستعجلة للأستاذ محمد علي راتب تفتيح الأستاذين نصر الدين كامل وفاروق راتب الطبعة الخامسة صحيفة ٤٩٠ وما بعدها ، » .

وحيث إنه استهزاء بهذا النظر القانوني وأعماله بشأن التداخي الزمان فإن دفع المدعي عليه بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الطلب المطروح عليه لا تنفاه شرط الاستعجال ، ودفع مردود عليه إذ أن ما قام به المدعي عليه المذكور من تغيير أن الأطلان الزراعية المؤجرة إليه وتحويلها أو بعضها إلى متعم لضرب الطوب هو حالة يخشى مع الوقت تغييرها : إما بتدخل منه أو من غيره ، وبهذا يتوافر شرط الاستعجال وهو مناط اختصاص المحكمة .

وحيث أن ما أثاره المدعي عليه بخصوص

من حيث عدم المساس بأصل الحق ؛ فتقتصر مهمته على إثبات وقائع معينة يصح أن يكون محل نزاع أمام القضاء بصرف النظر عن احتمال كسب الدعوى موضوعاً ، أو عدم احتمال .

المكملة :

وحيث أن المادة ١٨٧ مرافعات قد جرى نصها على الوجه الآتي :

« يجوز لمن يخشى ضياع مالم واقعة يحتمل أن تصبح محل نزاع أمام القضاء ، أن يطلب في مواجهة ذوى الشأن ، وبالطريقة المعتادة ، من قاضي الأمور المستعجلة الانتقال للمعاينة . وترأى في هذه الحالة الأحكام المبينة في اللوائح السابقة . »

ثم أجازت المادة ١٨٨ مرافعات لقاضي الحالة المبينة في المادة السابقة أن يندب أحد الخبراء للانتقال والمعاينة ، وتوقع في ذلك التواعد المنصوص عليها في الفصل الخاص بالخبرة .

وبذا يمكن تعريف دعوى إثبات الحالة بأنها إجراء تحفظي يصور حالة مادية يشتر لإثباتها مستقبلاً ، صيانة للدليل المثبت للحق من خطر الضياع ، وتبين لذلك مراعاة الضوابط الآتية : الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل وعدم المساس تأجيل الحق ، وأن يتقيد قاضي الأمور المستعجلة عند الفصل في طلب إثبات الحالة بنفس التبريد والأوضاع التي تحدد من اختصاص القاضي المادي ؛ وبذا فإن دعوى إثبات الحالة تنضج فتتواعد العامة التي تمنع لما الدعاوى المستعجلة كافة .

فن حيث الاستعجال يجب أن يكون الحالة

في منازعات إيجار الأماكن والأراضي الزراعية
للدكتور أحمد أبو الوفا الطبعة الأولى سنة ٦٣
ص ١٤٥ ، ولما كانت دعوى إثبات الحالة ماضي
إجراء تحفظي فلا تعتبر ناشئة مباشرة عن الإيجار
فلا أهمية لما كان العقد مودعا أو غير مودع أو
كان مودعا في جمعية تعاونية زراعية مختصة من
عدمه . ولما كان ذلك كذلك فإن المحكمة ترمي
الالتفات عما أثاره الدعي عليه بخصوص ذلك .

(محكمة مركز بني سويف الجزئية قضية ١١٨ لسنة
١٩٦٤ مدني جزئي برئاسة السيد الأستاذ اطلون
باسيل القاضي) ،

إيداع عقد الإيجار الذي يربطه بالمدعية . .
غير مختصة ، فهذا لأهمية له في المنازعة
المطروحة على المحكمة وذلك لسيين أولها : أن
دعوى إثبات الحالة هي إجراء تحفظي فقط .
وثانيهما : أن المادة ٣٦ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
المعدله بالقانون ١٧ سنة ٦٣ التي اشترطت هذا
الإيداع . وكذا المادة ٣٦ مكررا (١) من ذلك
القانون أيضاً ، التي رتب جزاء عدم سماع
الدعوى الناشئة عن الإيجار إذا كانت مرفوعة من
الكلف بهذا الإيداع وتقاوس عنه . فقد اشترط
إعمال هذا الجزاء إذا كانت الدعوى ناشئة مباشرة
عن الإيجارة ، وكتاب الاختصاص والإجراءات

قرارات رئيس الجمهورية

قرار ١١٢٧٤ لسنة ١٩٦٤

بتعديل القرار الجمهوري ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ بمرمان أحكام

القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالجمعيات

التعاونية التي تساهم فيها الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن ممرمان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاکم
التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ الخاص ببيان الجهات الإدارية المختصة
بالإشراف على الجمعيات التعاونية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ بمرمان أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

قررت :-

مادة ١ - بتعديل بنص المادة ١ من القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه

النص الآتي :

مادة ١ — تسمى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة التي يصدر بتعديدها قرار من الوزير المختص .

مادة ٢ — يفتر هذا القرار في الجريدة الرسمية .
صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (١٤ يولييه سنة ١٩٦٤)

قرار ٢٨٥٢ (١) لسنة ١٩٦٤

بتعيين رئيس لمحكمة النقض

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

قرر :

مادة ١ — عين السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس محكمة النقض رئيساً لهذه المحكمة .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القرار .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ (١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٤)

قرار ٢٨٥٣ (٢) لسنة ١٩٦٤

بتعيينات ومقتلات واتمانيات بالمحاكم والنيابات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وتعديلاته

وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى وأخذ رأيي .

قرر :

مادة ١ — يمين كل من السادة :

محمد عبد الحبير محمد ، رئيساً لمحكمة استئناف طنطا .

بهجت أحمد جلي ، رئيساً لمحكمة استئناف القصورة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧٤ الصادر في أول أكتوبر ١٩٦٤ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢٣ الصادر في ٣٠ من سبتمبر ١٩٦٤ .

عبد الحميد لطفي ، رئيسا لمحكمة استئناف بنى سويف .

عمود صادق رمضان ، رئيسا لمحكمة أسيوط .

مادة ٢ - يعين كل من السادة :

محمد أحمد الشربيني ، رئيس محكمة محكمة استئناف القاهرة .

أحمد فؤاد سرى ، رئيس محكمة محكمة استئناف اسكندرية .

على حلى المدوى ، رئيس محكمة محكمة استئناف طنطا .

محمد البكرى على ، المستشار بمحكمة استئناف القاهرة ، وللتدب وكيل لوزارة العدل لشؤون
القصر القنارى محاميا عاما أولا .

مادة ٣ - يعين مستشار بمحكمة النقض كل من السادة :

أحمد حسن هيكل ، محمد صادق الرشيدى ، الدكتور محمد حافظ هريدى ، محمود عزيز الدين
سالم ، حسين سعد سامح ، محمود عباس العمراوى ، نصر الدين حسن حزام ، أمين أحمد محمد
فتح الله ، السيد عبد المنعم الصراف ، عباس حلى عبد الجواد .

مادة ٤ - يعين مستشار بمحاكم الاستئناف ومن فى درجته السادة :

محمد رشاد جعفر - محاميا عاما ، أحمد فتحى مرسى - محاميا عاما ، صالح حنفى
السيد ، على محمود عاطف ، محمد عبد الله أبو العطا - مستشارين بمحكمة استئناف
بنى سويف ، سعد الله عرفات محمد ، محمد فتحى عوض ، طارق أنيس إبراهيم ، عبد اللطيف
أحمد عبد اللطيف - مستشارين بمحكمة استئناف أسيوط ، أحمد محمد أمين السلاوى ،
عبد الرحمن عوض زين الدين - مستشارين بمحكمة استئناف أسيوط ، على شبيب التذكار ،
محمد الإمام صالح الحديدي ، أنور عبد الفتاح أبوسحلى ، هزرت محمد صادق قايل - مستشارين بمحكمة
استئناف أسيوط ، عبد الفتاح محمد حسن حسين - مستشار بمحكمة أسيوط ، على سليل التذكار ،
أحمد محمود عبد الوهاب ، محمد أحمد صادق ، محمد عبد العظيم الشفقيرى ، عبد المجيد كمال الدين أبو طالب
مستشارين بمحكمة استئناف أسيوط ، محمود عبد المجيد - مستشار بمحكمة استئناف أسيوط
على شبيب التذكار ، محمود محمد فرج ، أديب قصبجى ، محمد البخارى أبو أحمد ، على صلاح
الدين ، حامد مصطفى البسوى ، حسين صالح عبد المجيد ، عز الدين بدوى سراج الدين ، فتحى
على السويكى ، هزرت عبد الصمد عطيه ، محمد فاضل المرجوشى - مستشارين بمحكمة استئناف أسيوط ،
محمود مصطفى الترنى - محاميا عاما ، يوسف كمال الدين ، نصرى دميان مينغليل ، محمد زهدى عفيف ،

مصطفى عبد الحائق عابد - مستشارين بمحكمة استئناف أسيوط اعتباراً من ١١/٩/ ١٩٦٤ ع .

مادة ٥ - يعين رؤساء المحاكم الابتدائية من الفئة « أ » ، ورؤساء نيابة من الفئة « أ » -
السادة : حافظ الزكيل - رئيساً للنيابة العامة ، يحيى محمد أحمد على ، مفتاح عبد الحميد السعدى -
رئيسي لمحكمة بمحكمة القاهرة ، فؤاد محمود شوقي - رئيس محكمة بمحكمة الزقازيق ، سعيد مصطفى
حنفى - رئيس محكمة بمحكمة أسيوط ، أحمد محمد السيد حسن - رئيس محكمة بمحكمة بنها ، على سيل
التذكار ، محمود حسين محمد شيكة ، عثمان مهران الزينى - رئيسي محكمة بمحكمة القاهرة ، على محمد عبد
النفار سليمان ، محمد صدق سليمان العصار - رئيسي محكمة بمحكمة الجيزة ، إبراهيم إدريس محمد ،
هاشم أحمد أبو حسن - رئيسي محكمة بمحكمة القاهرة ، أحمد لطفي دسوقي - رئيساً للنيابة العامة ،
محمد الدين محمد عزام - رئيس محكمة بمحكمة بنها ، عبد الحليم محمد محمد سالم التهاوى ، عبد الحى
إبراهيم قصوره ، محمد محمد عبد الواحد الديب - رؤساء للنيابة العامة ، محمد صلاح الدين الرشدى -
رئيس محكمة بمحكمة طنطا ، حسين صلاح الدين طه مصطفى خفاجى - رئيس محكمة بمحكمة
الجيزة ، محمد حسين زهدى - رئيس محكمة بمحكمة السويس ، أحمد سيف الدين - أبى - رئيس
محكمة بمحكمة الإسماعيلية ، أحمد خليل عمران أحمد ، بدوح عبد الحافظ عمرو ، عز الدين محمد
نور - رؤساء للنيابة العامة ، محمد السيد حسن طنطاوى القلش - رئيس محكمة بمحكمة القاهرة كمال
سلامه عبد الله ، يحيى عبد الرازق عوض - رئيسي نيابة عامة ، حامد محمود زكى - رئيس
محكمة بمحكمة المنصورة ، أحمد وجيه عبد الحميد قايل - رئيس محكمة بمحكمة الإسكندرية
على جمال الدين عيسوى ، فؤاد محمد حنفى أحمد ، محمود طه زكى ، أحمد فريد حسن حنفى
- رؤساء للنيابة العامة ، أحمد محمد الرشيدى ، محمد فهمى حسن أبو النصر ، زكريا
محمد عيسى - رؤساء محكمة بمحكمة القاهرة ، على عبد العظيم أحمد معبد - رئيساً للنيابة
العامة ، هادى الديب حافظ اللواتى رئيس محكمة بمحكمة الإسكندرية ، عبد العزيز أحمد محمد
الفتى - رئيساً للنيابة العامة ، إبراهيم محمد أمين قراعه - رئيس محكمة بمحكمة القاهرة ، محمد محمود
على أحمد أبو يوسف ، عبد الباقي أحمد محمد حسن ، محمود أحمد فتح الله غرايه - رؤساء للنيابة
العامة ، محمد قطب أبو العينين - رئيس محكمة بمحكمة القاهرة ، محمد صادق محمد - رئيس محكمة بمحكمة
الإسكندرية ، محمود رياض الويدى ، نور الدين صالح كرم - رئيسي نيابة عامة ، كمال محمد
أحمد آدم - رئيس محكمة بمحكمة الفيوم ، عمود أحمد على حمزة - رئيس محكمة بمحكمة القاهرة ،
حسن حلى وهبى - رئيس محكمة بمحكمة الزقازيق ، عبد السلام محمد محمود الجندي - رئيساً
لنيابة السامة ، أحمد خليل محمد - رئيس محكمة بمحكمة دمياط ، كمال الدين عباس
صالح - رئيساً للنيابة العامة ، الدكتور أحمد رفعت خفاجى - رئيس محكمة بمحكمة
الزقازيق ، محمد صلاح الدين أحمد عبد الحميد رئيس محكمة القاهرة ، محمود عثمان
مصطفى درويش - رئيساً للنيابة العامة ، محمد ناهيد عبد الرحمن أبو زهره - رئيس محكمة بمحكمة
الإسكندرية ، إبراهيم عوض الله أسعد ، أحمد صلاح الدين حامد زغر ، حامد أحمد المرغى -
رؤساء للنيابة العامة ، محمد أحمد لطفي - رئيس محكمة بمحكمة الفيوم ، محمد رضا - رئيس محكمة بمحكمة

القاهرة ، عبد المنعم مسعد - رئيسا للنيابة العامة ، عبد اللطيف المراغى - رئيس محكمة بمحكمة القاهرة .

اسماعيل محمود حفيظ - رئيسا للنيابة العامة اعتبارا من ١٩٦٤ / ٩ / ١١ .

مادة ٦ - يعين رؤساء المحاكم الابتدائية من الفئة «ب» ورؤساء نيابة من الفئة «ب» السادة :

صلاح الدين سليمان يونس ، عدل رياض عياد - رئيسى نيابة عامة ، الرفاعى المهدي الرفاعى - رئيس محكمة بمحكمة القاهرة ، محمدى بهجت الخولى ، إبراهيم على على صالح ، حسن كامل جمال الدين ، عادل زكى سليمان - رؤساء النيابة العامة ، محمود شلقامى المراغى - رئيس محكمة بمحكمة أسيرط ، مصطفى كمال محمود رضوان - رئيسا للنيابة العامة ، سعد أحمد العيسوى - رئيس محكمة بمحكمة الاسكندرية ، فوزى عبدالواحد سلام - رئيس محكمة بمحكمة طنطا ، سعد غاول ماهر محمد - رئيسا للنيابة العامة ، صلاح الدين محمود بيوى نصار - رئيس محكمة بمحكمة الزقازيق ، أنور وهبه نادر - رئيس محكمة بمحكمة القاهرة ، نبيل عبد الحيد محمود حسين - رئيس محكمة بمحكمة بنها ، أحمد نشأت محمد راغب حسين - رئيس محكمة بمحكمة القاهرة ، احمد فؤاد حسين مصطفى عامر ، خالد محمد محمد حسونه ، سليم عبدالله سليم - رؤساء للنيابة العامة ، محمد عوض منصور حسين - رئيس محكمة بمحكمة القاهرة ، مصطفى غنم الرحمن - رئيس محكمة بمحكمة المنصورة ، رمضان حسن عبدالواحد رئيس محكمة بمحكمة الجيزة ، عبد المصطفى السيد ناصر ، عبد الفتاح عبد الحيد الدعاغنى ، محمود محمد عبد المجيد أحمد - رؤساء محكمة بمحكمة المنصورة ، عفيف يوسف عفيف - رئيس محكمة بمحكمة المنصورة ، على سبيل التذكار ، ، التى بقطر حبشى - رئيس محكمة بمحكمة بور سعيد وعلى سبيل التذكار ، ، محمد إبراهيم عبد (محميد أبو علم - رئيس محكمة بمحكمة بور سعيد ، يحيى عطية محمد على عطية زكى محمد الشعراوى - رئيس محكمة بمحكمة كفر الشيخ حسين محمد حسين الشافعى - رئيس محكمة بمحكمة المنيا ، محمود الطاهرى أحمد عبد المنعم خفاجى - رئيس محكمة بمحكمة دمياط ، محمد رشيد التاضورى - رئيس محكمة بمحكمة دمياط ، على سبيل التذكار ، ، عبد المنعم حسن أبو حسن ، إبراهيم فهمى محمد فرج - رئيس محكمة بمحكمة المنيا ، على سبيل التذكار ، ، السيد على يوسف - رئيس محكمة بمحكمة أسيرط ، عبد الفتاح محمد كامل حسن - رئيس محكمة بمحكمة دمياط ، على سبيل التذكار ، ، السيد عبد العظيم السيد - رئيس محكمة بمحكمة المنيا ، على سبيل التذكار ، ، صبرى رزق داود - رئيسا للنيابة بمحكمة المنيا ، على سبيل التذكار ، ، صبرى رزق داود - رئيسا للنيابة العامة ، أحمد جلال الدين محمود هلالى - رئيس محكمة بمحكمة المنيا ، حسن سليمان إسماعيل - رئيسا للنيابة العامة ، أحمد المرسى برهام - رئيس محكمة بمحكمة المنيا ، على سبيل التذكار ، ، عباس السيد نوير ، أنور حامد فرج خليفة - رئيس محكمة بمحكمة المنيا ، على سبيل التذكار ، ، محمد محمد أحمد سليم - رئيس محكمة بمحكمة المنيا ، محمد جلال الدين رافع - رئيس محكمة بمحكمة سوهاج ، على سبيل التذكار ، ، حسن بهجت محمد زكى حسين ، إبراهيم حمدى - رئيس محكمة بمحكمة سوهاج ، عبد الحيد محمد محمد المصفاوى ، إبراهيم عبد الغفار السيد

فوده - رئيس محكمة بمحكمة سوهاج ، على سبيل التذكار ، بمحمد عبد الرحيم محمد أنيس حسب
 الله - رئيس محكمة بمحكمة قنا ، محمد الشاذل محمد حمد الله ، سليم صبرى محمد كامل ، وبيع
 توفيق إبراهيم ، محمد عبد الحميد محمود صادق ، أحمد شوقي اسماعيل الميحيى - رؤساء محكمة
 بمحكمة سوهاج ، على مراد ، محمد فوزى محمود صالح المشاوى ، محمد على محمد راغب بليغ
 رؤساء محكمة بمحكمة أسيوط ، سمير بدیع صليب ، عبد الزؤوف محمد العيسوى جميعية ، محمد
 بكر محمود شافع ، عبد السلام حامد أحمد ، عبد اللطيف السعيد عبد الفتاح النافش ، محمد عبد الرحيم
 مبروك - رؤساء محكمة بمحكمة قنا .

فريد فهمى يوسف - رئيس محكمة بمحكمة قنا اعتبارا من ١٩٦٤/٩/١١ .

مادة ٧ - بين قضاة من الفئة (١) وكلاء نيابة متازة من الفئة (١) السادة :

محمد على حسين أحمد - قاضيا بمحكمة الجيزة ، محمد عبد الفتى بدر - قاضيا بمحكمة القاهرة ، طه
 عبد الله على باشا - قاضيا بمحكمة المنصورة ، محمد فريد شريف قصوه - قاضيا بمحكمة شين الكوم
 وعلى سبيل التذكار ، محمد جلال الدين حسين - قاضيا بمحكمة الجيزة ، سعد عبده على الأزهرى -
 قاضيا بمحكمة أسيوط ، على سبيل التذكار ، محمود على محمود فرحات - قاضيا بمحكمة سوهاج
 على سبيل التذكار ، عبيد أحمد ماهر عبيد - قاضيا بمحكمة بنها ، عبد المجيد عبد الحميد دخیل -
 قاضيا بمحكمة قنا ، على سبيل التذكار ، وحيد شوقي مصطفى محمد الشيخ ، محمد صادق عبد الرحمن
 ذفى - وكيل النائب العام ، على سبيل التذكار ، السيد اسماعيل على الجوسقى - قاضيا بمحكمة
 المنصورة ، فكرى عبد الحميد محمد أحمد - قاضيا بمحكمة شين الكوم ، اسماعيل محمد عبد العزيز ،
 عادل محمد عبد الصمد طابيل ، حيدر هاشم عطية ، عبد المنعم محمد خالد - وكلاء النائب العام ، محمد
 راشد متولى - قاضيا بمحكمة القاهرة ، عبد المجيد محمد حمودة عمر مرزوق ، صلاح الدين موسى
 حسين موسى ، مصطفى عبد العزيز طه دياب ، ابراهيم رشدى محمد توفيق ، أنطون اسطفان باسيل
 جرجسى ، محمد مدوح ابراهيم سالم - وكلاء النائب العام ، هاشم محمد محمد قراعة - قاضيا بمحكمة
 بنى سويف ، محمد على خليل - قاضيا بمحكمة كفر الشيخ ، محمود يونس عبد القوى أبو جليل ، مدحت
 محمد عبد الفتاح ، مدحت شلى زكى يوسف - وكلاء النائب العام ، سعد على السيد أيوب - قاضيا
 بمحكمة القاهرة ، صالح فتحى سيف الدين فتحى - وكلاء النائب العام ، عبد الفتى محمد على عطية -
 قاضيا بمحكمة طنطا ، صفوت عالم محمد مؤمن ، أنور أحمد عبدالله رضوان ، محمد عبد الوهاب
 ابراهيم قراطام ، ابراهيم محمد أحمد السعدنى - وكلاء النائب العام ، محمد خيرى محمد عبده - قاضيا
 بمحكمة دمهور ، محمد عزيز سنج ، منصور محمد منصور ، محمد كمال أحمد حدى - أحمد محمود حسنى ، محمد
 صحى سيد أحمد مصطفى ، مصطفى سعد الدين سالم رضوان - وكلاء النائب العام ، عبد الوهاب
 سيد أحمد عيسى - قاضيا بمحكمة القاهرة ، جميل محمد حفناوى حلاوة - قاضيا بمحكمة المنيا ،
 محمد حيد مصطفى الهندى ، وكلاء النائب العام ، حسن عزت شوكت - قاضيا بمحكمة قنا ،
 ابراهيم حسنى ناصر الدين ابراهيم ، مصطفى كامل شومان - وكيلين النائب العام ، يحيى عبد اللطيف

أحمد الزقاعى - قاضيا بمحكمة أسبوط ، عبد الطيف عبد العزيز محمد عمرى ، محمد محمد خاطر ،
فتحي عبد الرازق حسن الطيبي ، فؤاد جرجس رزق صليب ، محمد رفعت عبد الحمادى ، محمد أحمد
سلام أبو طالب ، عبد الحكيم محمود ابراهيم غالم - وكلاء النائب العام ، فؤاد محمود خليل ابراهيم -
قاضيا بمحكمة دمياط ، شديد أحمد حمزة - قاضيا بمحكمة شبين الكوم ، مصطفى محمد مصطفى
هرويش - قاضيا بمحكمة دمنهور ، خالد محمود محمود الرئيس - قاضيا بمحكمة الزقازيق ، محمود
على خليفة - قاضيا بمحكمة طنطا ، على مصطفى الهجين - قاضيا بمحكمة الزقازيق ، محمد ابراهيم
خليل ، مصطفى محمد السعدنى ، صبرى غالى خليل ، محمد رأفت مصطفى برغش ، على عبد القادر
ألفيل ، جميل صبحى رسوم - وكلاء النائب العام ، محمد رفيق البساطوى - قاضيا بمحكمة القاهرة ،
كمال أنور محمد أحمد أنور - قاضيا بمحكمة المنصورة ، عمر السيد أحمد سلامة العطينى ، محمد
محمود أبو طاحون ، السعيد عبد الفتى خليل قنديل - وكلاء النائب العام ، عزيز عزت محمود
خضر - قاضيا بمحكمة الاسكندرية ، محمد عبد الوهاب عوض العرب - قاضيا بمحكمة الزقازيق
مفارزى محمد شاهين - قاضيا بمحكمة الاسكندرية ، خيرى أبو الحسين عبد الله - قاضيا
بمحكمة أسبوط .

ومحمد الدردير سليم على - قاضيا بمحكمة قنا اعتبارا من ١٩٦٤/٩/٧

وحلى السيد حميد خضر - قاضيا بمحكمة شبين الكوم اعتبارا من ١٩٦٤/٩/ ١١

مادة ٨ - بين قضاة من الفئة د ب ، كل من وكلاء النيابة المتارة من الفئة د ب ، السادة :

محمد ابراهيم مصطفى أبو المينين - بمحكمة قنا ، على عبد الحفيظ السعدنى - بمحكمة أسبوط ،
فاروق محمد فهمى رضوان - بمحكمة السويس ، أحمد صبرى محمد البلى - بمحكمة أسبوط ، محمد
فاروق توفيق - بمحكمة سوهاج ، محمد عطا الله مصرى ، محمد صلاح الدين السيد محمد مطر - بمحكمة
دمهور ، محمد عبد المنعم محمد أحمد ابراهيم البنا - بمحكمة قنا ، مكرم هويد ابراهيم عوض القشر -
بمحكمة القاهرة ، عبد المنعم أحمد منصور بركة - بمحكمة الاسكندرية ، محمد فؤاد على على بدر ،
السيد عبد الحيد عوض الله - بمحكمة سوهاج ، مصطفى أحمد الجبان - بمحكمة دمنهور ،
عبد الله محمد مرسى - بمحكمة القاهرة ، عماد الدين محمود أحمد اسماعيل ، محمد سعيد زكى الهادى
رسلان - بمحكمة بنى سويف ، حسين محمود عطا - بمحكمة الجيزة ، نبيل مدحت أحمد محمد سالم
- بمحكمة قنا ، سليم سليم سليم عفان ، فوزى سيد ابراهيم - بمحكمة المنصورة ، طلعتا سيد أحمد
حامد - بمحكمة بنها ، محمد محمد نشأت - بمحكمة المنصورة ، حسن نشأت السيد حشيش - بمحكمة
أسبوط ، ابراهيم عبد الحيد زغو ، محمود محمد على السرسى - بمحكمة شبين الكوم ، أحمد ماهر
راشد رفعت - بمحكمة القاهرة ، أحمد محمد على حاجاج - بمحكمة قنا ، أحمد جمال عبد الحكيم -
بمحكمة المنيا ، عادل عبد المنعم مصطفى حمودة - بمحكمة الاسماعيلية ، أحمد أحمد عبد الشكور قنديل
- بمحكمة الاسكندرية ، عبد الفتاح السيد أحمد لوش ، محمد رجاء أحمد مصطفى - بمحكمة

سوهاج ، محمد شحاته عمر شحاته - بمحكمة الزقازيق ، السيد محمد زيد - بمحكمة أسيوط ، سعد زغلول محمد عبد العزيز - بمحكمة قنا ، حسن عبد المال محمد محمد عبد المال - بمحكمة بور سعيد ، جرجس اسمعق عبد السيد - بمحكمة قنا ، محمد حسن عبد اللطيف طه - بمحكمة أسيوط ، أحمد علي حسن بدر - بمحكمة القاهرة ، أحمد بدیع مصطفى بليح - بمحكمة المنصورة ، حسن نشأت عيسى عليه غلاب ، كامل فهمي نوار جرجس ، بشرى عبد الملك جرجس ، محمد عبد البصر حلمي - بمحكمة القاهرة ، عمر الفاروق عبد الحليم - بمحكمة كفر الشيخ ، محمد الصوفي محمد عبد الجواد بمحكمة القاهرة ، سمير مرقص قادس ميناثيل - بمحكمة المنصورة ، محمد ساسي محمد راجح حسين - بمحكمة الاسكندرية ، محمد سعيد عبد القادر محمد سالم بمحكمة المنصورة محمد ابراهيم مصطفى أبو حسين - بمحكمة دمهور ، منصور عبد الكريم علي عبد الكريم - بمحكمة قنا ، السيد محمود محمد شبل - بمحكمة أسيوط ، واصف أمين يوسف - بمحكمة القاهرة ، محمد جلال عبد العزيز عبد اللطيف بمحكمة المنصورة ، طه فائق غالب بمحكمة أسيوط ، حسن جميل محمد ضيا الحامشي ، قاسم محمد حسين - بمحكمة المنصورة ، صالح صبيح محمد صالح - بمحكمة بنى سويف ، مسعد رمضان الساعى - بمحكمة بور سعيد ، عدوح محمد توفيق - بمحكمة أسوان ، طلعت سعيد نخله - بمحكمة أسيوط ، احسان علي فرج - بمحكمة شين الكوم ، أحمد الصادق يوسف ضيف - بمحكمة الزقازيق ، واصل علاء الدين أحمد ابراهيم - بمحكمة أسيوط محمد أمين فكرى طوم - بمحكمة طنطا ، ابراهيم مرسى مصطفى - بمحكمة قنا ، منصور حسين عبد العزيز منصور - بمحكمة بنى سويف ، صلاح محمد أحمد ، شيرين شوقي أحمد شوقي - بمحكمة قنا ، توفيق السيد البنا - بمحكمة سوهاج ، فوزى أحمد فرج - بمحكمة الزقازيق ، مصطفى كامل عبد الفتاح يوسف - بمحكمة قنا ، فوزى عبد الجليل الشريف - ابراهيم عبد العزيز عبد القادر - بمحكمة الاسكندرية ، محمد عبد الحميد سند - بمحكمة القاهرة ، ابراهيم محمد عيسى عيسى - بمحكمة المنصورة .

مادة ٩ - ينقل كل من المستشارين السادة :

إلى محكمة استئناف القاهرة

فهمي صليب ابراهيم رزق ، أحمد الشناوى شحاته ، السيد ابراهيم أحمد عبد المنعم ، محمود مصطفى رفعت ، صبيح السيد قوشه ، ابراهيم حسن علام ، سعد الدين عطية ، محمد أنور اسماعيل جهازى ، عبد الحافظ رفعت علنا ، عبد القادر أحمد حشمت جادو ، محمد شبل عبد القصور ، أحمد جمال الدين الشربيني ، محمد أبو حمزة أحمد مندور ، محمد مرشدى بركات ، عبد الحافظ أنور أحمد محمد رجب ، أحمد اسماعيل علي الزكيلى ، اسماعيل علي جمال الدين ، الدكتور محمد محمد حسين ، حسن أبو الفتوح علي الشربيني ، محمد أنور هاشور ، محمد عبد المنعم زكريا ناصف ، محمد عبد المنعم محمد ابو الخير ، حسن عزت محمد ، حسين زكى توفيق ، وديع حكيم ، الدكتور علي حسن الشافى ، محمد عبد المنعم خليفة محمود ، محمد صدق محمد حسين صلاح الدين بكير خليل ، محمود كامل شطيقة .

وللى محكمة استئناف الاسكندرية

محمد سيد أحمد حماد ، على أحمد عبد الرحمن ، الدكتور احمد محمد محمد ابراهيم ، محمد توفيق محمود عبد الحكم ، على سليل التذكار ، ، ابراهيم أحمد الديوانى ، عبد العظيم رزق الدهشان ، أحمد محمد خليل ، حسن عبد الحميد صيام ، محمد فتحى السيد ، حسين حسنى فودة ، محمد السيد السيد الرفاعى ، محمد رفعت محمد لطفى ، نغرى محمد محمد عبد الله ، محمد عبد المجيد عبد المطلبى سلامه ، صلاح الدين محمود حبيب ، عبد الوهاب أبو سريع ابراهيم ، عبد العظيم ابراهيم الططاوى ، مدوح عثمان نجيب ، حسين زكى ، على نورالدين ، حسن عبد الحميد هكوش ، حلمى ، طه الصديق محمد دنانه ، عبد الغفار حسنى ، رشدى صليب عبدالملك ، ليلى بنى مكاربوس ، يوسف حسن ثابت ، عبد الفتى محمد على فهمى ، أحمد لطفى عبدالعال كركك ، محمد على الاسلامبولى ، أمين عبد اللطيف الحناوى . مصطفى بشير ابراهيم ، محمد أسعد محمود .

وللى محكمة استئناف طنطا

احمد ضياء الدين مصطفى حنفى ، احمد طوسون حسين ، فتح الله رفعت ، محمد صادق يوسف ، محمد عبد النعم محمد شوقى ، موسى حافظ فرهود ، عبد الحميد محمود الشرقاوى ، اسماعيل احمد محمد نصار ، طه عبد المجيد زهرة ، مصطفى عبد الوهاب خليل ، على سليل التذكار ، ، زكريا محمد خاطر ، مام محمد فهمى ، حسن على محمد أبو زهرة ، يحيى عبد العزيز أمين ، عبد الحميد محمد السيد الشربيني ، حسن على حسن المقرئ ، صلاح الدين موسى أحمد ذكرى ، عبد النعم عبد الفتى القاضى ، محمد نعم على مندى البسيونى ، السيد رشاد ماجد .

وللى محكمة استئناف المنصورة

أمين رفعت أبو فؤاد ، فؤاد حسين والى ، محمد ابراهيم حسن النجار ، جورج خالى ، محمود السيد محمد بكري الصدفى ، محمد ماهر محمد حسن ، شوق محمد على حجازى ، أحمد حسن السيد جعفر ، السيد عبد العزيز مندى ، عبد الخالق يوسف حسن ، عبد الله يابوى صليب ، أحمد محمد ابراهيم ، على سليل التذكار ، ، حسين محمد محمد عمرو ، عبد السلام حسن بدوى ، على سليل التذكار ، ، يوسف محمد أحمد شحاته ، على سليل التذكار ، ، محمود السيد عمر المصرى ، محمد طاهيل راشد ، أنور محمد شاكر ، على سليل التذكار ، ، جودة أحمد ابراهيم غيث ، محمد الخلاوى عبد الكريم حسن ، عثمان واصف رافعت ، عبد الحليم كامل عبد العزيز سيمهان ، عزتى بطرس بولس .

وللى محكمة استئناف بنى سويف

السيد على محمد حسين السلواوى ، على سليل التذكار ، ، حامد وصفي ، زكريا حذيفة ، مصطفى كان محمد سليم ، محمد عادل مرزوق ، محمد المأمون المصطفى ، أحمد سميح طلعت ، محمد على سليم (٢ - ٢٠٠٠)

النفراوى ، ابراهيم السيد ذكرى ، خير لطف الله ، عدلى عبده جرجس ، فرج مكارى فرج ، محمد رزق ، محمد حلى السيد العزاوى ، ولسن وهبه نغله ، اسماعيل حسن حسن عبد الرحمن ، محمد عبد المطلب جابر ، محمود حلى عبد الرزاق قنديل ، محمد مصطفى مصطفى المراغى ، عيسى حلى .

مادة ١٠ - ينقل كل من الرؤساء والقضاة بالمحاكم الابتدائية السادة :

إلى محكمة القاهرة الابتدائية

صلاح الدين عبد المجيد صالح ، حسن كامل محمود على الشاى ، أمين عبد السيد مرزوق ، بدوى ابراهيم كاسب ، محمد محمد محمد القهيدى ، محمد أحمد سلام ، عبد الرحمن محمد طحيمر ، شاكر عبده تركى ، السيد السيد الحفنى ، عبد المطلب حسن صبرى ، أحمد صديق أحمد جعفر ، اسماعيل أحمد عبد المقصود ، زكى الصاوى صالح ناصر ، عصام الدين عبد الخالق حلى ، عبد العزيز ابراهيم الشيخ ، مصطفى فهمى سيد أحمد ، محمد وجدى عبد الصمد ابراهيم ، محمد مصطفى حسن ، عبد المنعم عوض حنين - رؤساء بالمحكمة .

جلال فنى أحمد للقرضاوى ، محمود صالح محمد شريف ، حامد ابراهيم كرسون ، محمد محمد على الليل ، جبر محمد نصار ، عبد الخالق أحمد عليوه ، عبيد محمد محمد ابراهيم عمار ، أحمد السيد أحمد زايد ، مصطفى جميل مرسى فهمى ، يحيى عبد العزيز يحيى الصبور ، البرت تكللا أرمانيوس ، محمود أحمد على عبد ، سيد عبد الباقي سيف ، على أحمد حسن محمود عمرو . محمد أبو الفتوح محمد العفيفى بحاب الله ، جلال عبد العظيم جلال ، محمد بدر يوسف عبد الرحمن المنياوى ، أحمد سمير ساسى ، عبد الرشيد سالم على نوفل ، نادر العزى ، منير رمزى كادرس ، محمود مصطفى محمد مصطفى سالم ، فؤاد الياس شعبان ، سليمان حسين أيوب ، أحمد الشيخ ابراهيم شلي ، فؤاد سعيد محمد الفيوى - قضاة بالمحكمة .

وللى محكمة الاسكندرية الابتدائية

محمود محمد شرف ، وديع وهبه سليمان ، محمد أحمد عبد الحيد خير الله ، السيد مرسى اليسوى على هاشم ، عبد الحميد الحلالى ، مصطفى درويش أحمد هيب - رؤساء بالمحكمة :

عبد الفتاح متولى البهري ، على فهمى عبد الفتاح ، عبد الحافظ محمد نجوم ، بهجت سعيد على بيلول ، نبيه الياس مكرم ، محمود عبد القادر محمد عثمان ، ثابت فضل عوض حنا ، منير أمين كامل ، عبد العزيز عامر محمد ، محمد حسن أحمد زيان ، محمد منير محمد عبد القادر ، محمد سعيد محمد عثمانوى - قضاة بالمحكمة .

وللى محكمة طعنا الابتدائية

ابراهيم فقيم ابراهيم، ابراهيم محمد أحمد قصوه، ابراهيم توفيق مهنا - رؤساء بالمحكمة .
عباس أحمدى الشلبى ، ابراهيم أحمد أبو زيد كدوان ، الدكتور منصور محمود ابراهيم
وجيه ، عزت محمد سيد حنوره ، أحمد إمام غتورى ، محمد فوزى عبد القوى على بشر ، على
على محمد على عبد الفتاح ، ولم فلناؤس أفلادبوس - قضاة بالمحكمة .

وللى محكمة الزقايق الابتدائية

محمد فاضل مجاهد ، محمود محمود وهبه ، جمال الدين عمر لبيب ، عبد الفتاح محمد أحمد عبد الله
عويس - رؤساء بالمحكمة .

عبد الرحمن عبد الله الزكيل ، محمود حسنى عبد الرحمن هاشم ، محمد زكى على أحمد طعا ، محمد على
طعا محمد ، محمود طامت عبد الله سلام ، عبد الرحمن حسن عبد الرحمن قطايا ، عبد القوى محمود الصاوى
جيب ، محمد رشاد ابراهيم عبد الرحيم موسى ، أحمد عبد الحكيم ذكروى ، رياض محمد اسماعيل -
قضاة بالمحكمة .

اولى محكمة للتصورية الابتدائية

عبد المنعم محمد التويهي ، كامل بطرس حنا ، فهم عبد الحليم على الرفاهى ، محمد شكرى
سليم - رؤساء بالمحكمة .

علي محمد على ، محمد عبد الفتاح الفهاوى ، على عبد العزيز الحسين توحيد - قضاة بالمحكمة .

وللى محكمة دمنهور الابتدائية

فتحى محمد عبد المجيد الترموطى ، حسين راشد ، عبد السلام عبد الرحمن عيدين ، يوسف
حسين حسنين - رؤساء بالمحكمة .

محمود حمدى عبد العزيز عطية . حسين حلى . عبد الطيف السيد محمد مشال ، محمد محمود
أبو حمزة ، عبد الحفيد محمود مصطفى الجندي . محمد عباس محمد أبو علم . عادل عبد المقصود
على عبد ، على عز العرب فايد ، عبد الفتاح صبرى محمود ، حمدى أحمد القراموى ، عبد المنعم
سليمان على غراب - قضاة بالمحكمة .

وللى محكمة شبين الكوم الابتدائية

ابراهيم المتولى محمد سمعه ، محمد محمد عبد الرحمن . فوزى أسعد صليب ، عبد القادر

عبد السلام سرحان ، يحيى محمد راشد ، السيد حامد عبد الحميد إبراهيم الهاكع — رؤساء المحكمة .

عبد الفتاح أحمد أبو شاذى ، محمد السعيد محمد مكي ، محمد فاروق على ، عبد القادر مصطفى عبد المنى ، أسعد كامل خطاب ، محمد أبو المكارم المنير — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة بنها الابتدائية

كمال الدين محمد إبراهيم على طاحون ، محمد جمال محمد أحمد الحشاش ، محمود خالد محمد مؤمن — رؤساء المحكمة .

فؤاد عبد العزيز خليل ، عبد الرازق عبد الرحيم متولى الخطيب ، السيد سيد أحمد عبد الله ، جميل مصطفى بسيوني مصطفى ، محمد مجدى زكى شرف ، على فاضل حسن — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة بور سعيد الابتدائية

جلال أحمد إبراهيم — رئيسا بالمحكمة .

عباده شمس الدين عزام عباده ، محمد أحمد علوية — قاضيين بالمحكمة .

والى محكمة كفر الشيخ الابتدائية

عبد العظيم محمد الشامي — رئيسا بالمحكمة .

حسن فكرى على حسين ، محمد عبد المنعم حجاب الله ، محمود على حسين فودة ، محمد بسيوني محمد هيبه ، محمد عبد النبي عبد الخالق حسين ، سعد زغلول مصطفى إبراهيم ، السيد محمد هاشم ، أحمد فؤاد محمد سيد كاشك ، عبد المجيد شاكر عبد المحسن عبد المجيد عبد الله — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة دمياط الابتدائية

محمد حسام حسن الشريف ، بهام بهام غازى — رئيسين بالمحكمة .

كمال حسين مصطفى أبو حسين ، كمال الدين عبد الوهاب إبراهيم غيث ، حسن على محمد يوسف العليبارى ، حسن محمد عبد السمیع حفاوى — قضاة بالمحكمة .

والى محكمة السويس الابتدائية

سيف النصر محمد أبو زيد نصر — قاضيا بالمحكمة .

وإلى محكمة الجيزة الابتدائية

محمد فهمي حسن عسري ، أحمد جلال عبد الرازق - رئيسين بالمحكمة .
 محمد نعمان البردهسي ، عبد الميزيز محمود محمد عسكر ، نادر محمود عبد المال الحيني ، أحمد عبد
 الفتاح عوض الله ، إبراهيم حسين رضوان ، حليم بنى بجلى القدس - قضاة بالمحكمة .

وإلى محكمة بنى سويف الابتدائية

محمد أحمد على خشبة ، عبد المعطى عبد الرحيم أحمد ، إبراهيم محمد هاشم - رؤساء بالمحكمة .
 محمد يونس ثابت ، قيس الرأى محمد على عطية ، محمد كمال عبد العزيز هاشم بليلة ، يوسف
 كمال أبو زيد طه الله ، صلاح الدين حافظ إبراهيم عطية - قضاة بالمحكمة .
 صلاح الدين محمد سعد خليف ، على سويل التذكار ، أحمد تقي محمد عبد الرحيم راشد ،
 عبد الوهاب أحمد أبو زيد ، سعيد محمود لسيد عبد الله ، حسن عابد أحمد سالم - قضاة بالمحكمة .

وإلى محكمة الفيوم الابتدائية

عبد الحفيد أحمد سليمان - رئيسا بالمحكمة .
 أحمد شوكت مراد خليل ، كمال الدين محمد الفاعر ، حسن عبد الحفيظ الفتار ، صلاح الدين
 عبد الفتاح عبد العظيم ، سليم عليوه حسن المسلمى ، محمد كمال حسن زعزوع ، جمال أحمد مرسى
 سيد أحمد شومان ، أحمد فؤاد محمود التمام - قضاة بالمحكمة .

وإلى محكمة المنيا الابتدائية

على عبد اللطيف على - رئيسا بالمحكمة .
 ندوح على كمال حبشة ، زهير جلال صادق ، محمد السيد مرزوق ، محمد إبراهيم حلى ، أحمد مختار
 مرسى محمود ، عماد الدين طه بركات ، لويس عزيز آبادير ، أسد عبد الموجود عبد الودود ،
 محمد محمد جاب الله ، حمزه محمد عبد الباقي ، حسن ثناء الدين ، أشافى ، أمين سليمان يونس
 ثابت ، محمد على حسين سالم الغربا ، محمد أبو الفضل محمود يوسف حسن ، جمال الدين محمد محمود ،
 السيد محمد محمد عبد سالم ، رفعت عبد المنعم إبراهيم ، محمد وجيد إبراهيم عوض أبو العطا -
 قضاة بالمحكمة .

ولل محكمة أسبوط الابتدائية

أحمد علي ثابت ، فتح عثمان عامر — رئيسين بالمحكمة .

محمد محمد حسن علي رمضان — قاضيا بالمحكمة ، الدكتور مصطفى محمد حسين علي ، علي شميل التذكار ، محمد الأمير أحمد المنصوري ، عبد الحافظ أحمد أبو زيد ، أبو زيد الشريفيني الأفندي محمد سعيد عبد العزيز الجبل ، علي أبو المعاطي اسماعيل ، عبد الرحمن توفيق علي خشبة ؛ محمد كمال السيد سلام ، حسين علي نجم — قضاة بالمحكمة .

ولل محكمة سوهاج الابتدائية

حسن علي خليفة سيات — رئيسا بالمحكمة .

محمد محمد هارون ، عباس فتح الله محمد الشاذلي ، عز الدين عبد الرحمن الناصوري ، محمد منصور مسلم ، عبد الفتاح محمد أبو زيد محمد ، محمود سليمان السليمي ، ابراهيم فهمي أحمد يونس ذكرى ، البساطاوي عبد القادر البساطاوي ، كمال الدين توفيق سلطان ، عبد العزيز أحمد فودة ، حامد عبد الحيد عكاز ، هندي محمود هندي سعد — قضاة بالمحكمة .

ولل محكمة قنا الابتدائية

محمد موسى أبو خطوط ، محمد حبيب أحمد الدجوي ، محمد عبد العزيز أحمد يوسف شلي ، أحمد عبد الحيد رزق ، رؤوف منصور شكرى وهبه الفاروق ، فريد كيرلس أنيسخرون — قضاة بالمحكمة .

ولل محكمة أسوان الابتدائية

عبد النعم الشريف مجبوب ، نبيه أحمد طائل دوس ، محمد جلال الدين سنجر ، أنور محمود يوسف المعروس ، محمود يحيى محمد خطاب — قضاة بالمحكمة .

مادة ١١ - ويندب رؤساء دوائر محاكم الاستئناف مستشارو محكمة استئناف القاهرة السادة :

بمحكمة استئناف القاهرة

حليم باسليوس الضميف ، حسين أحمد ابراهيم ، حسن فهمي البدوي ، خليل ابراهيم عبد النبي سليمان عثمان مراد ، صالح حسن ناصر ، عبد العزيز مأمون الشناوى ، أحمد عثمان عباس ، محمد خليل الدجوي ، حسين العارف أسعد ، اسماعيل محمد حسن ، محمد عبد المجيد ، عدلى نسيم ، محمد رشاد محمود فرويز ، عبد الحافظ بدوي ، حسن رفعت ، مصطفى رياض يسوف ، غنم

راغب المـوارى ، محمود أحمد المهدي ، محمد السيد يوسف ، محمد جمال الدين الزرقاني ،
عبد الحكيم عبد القادر ضرار .

وبمحكمة استئناف الاسكندرية

محمود عبد العزيز القنمري ، يوسف راشد ، سركيس داود دميان ، عبد المال على عبد الرحمن
عبد الباقي ذكروري ، عماد الدين وحى ، مصطفى محمد مصطفى أبو حسين ، محمد الصادق مهدي ،

وبمحكمة استئناف طنطا

حسين محمد السيد ، مصطفى عزت محمود ، محمود محمود جمعة ، علي سبيل التذكار ، حسين
محمد زكي ، علي سبيل التذكار ، أحمد محمد علي سالم الشورى ، علي سبيل التذكار ، الدكتور
عبد القادر مرزوق .

وبمحكمة استئناف المنصورة

الدكتور عبد العزيز عبد الرازق صبرى ، محمد صادق محمود ، محمد فؤاد عبد الوهاب ، محمد فؤاد
الرشيدى ، سعيد كامل سعيد بشارة ، أحمد حسن عبد الجواد ، أحمد سليمان بهجت ، حسين
حسين قاسم .

وبمحكمة استئناف بنى سويف

محمد عزت السيد ، ابراهيم مختار سعيد ، زاهر قلته عبد المسيح ، عبد الحميد عزى ، محمد حلمي
حسين ، أحمد سعيد ناصر ، محمد سعيد ابراهيم صابر .

وبمحكمة استئناف أسيوط

عبد السلام عباس المسكاوى ، محمد عبد المحسن الدهلى ، حسن عز الدين ، الدكتور حافظ محمد
ابراهيم ، محمد محمد خالد ناجى ، محمود محمد علي خليل ، ابراهيم مناح فوري ، محمد نبيه محمد غنام .

مادة ١٢ - ويتقدم رؤساء المحاكم الابتدائية لمدة سنة - كل من السادة المستشارين :

- | | |
|----------------------------------|-----------------------------------|
| أحمد حامد | رئيسا لمحكمة القاهرة الابتدائية . |
| عبد القادر أحمد حشمت جادو ، | الجنة الابتدائية . |
| محمد سيد أحمد حماد | طنطا الابتدائية . |
| الدكتور أحمد محمد محمد ابراهيم ، | الاجكسرية الابتدائية . |
| عبد العظيم ابراهيم الطنطاوى ، | شبين الكرم الابتدائية . |

ممدوح عثمان نجيب	، رئيسا لمحكمة بنها الابتدائية .
أحمد طوسون حسين	، ، ، رافائيل الابتدائية .
محمد نعيم على عندي البهيوني	، ، ، للنصورية الابتدائية .
عبد السلام حسين بدوي	، ، ، السويس الابتدائية . على سبيل التذكار .
محمد طاهر راشد	، رئيسا لمحكمة الامماعيلية الابتدائية .
أنور محمد شاكر	، ، ، بني سويف الابتدائية .
	على سبيل التذكار .

السيد على محمد حسين السلواوي ، رئيسا لمحكمة قنا الابتدائية .

على سبيل التذكار .

محمد عادل مزروق	رئيسا لمحكمة دمهور الابتدائية .
محمد على سليم التفراوي	، ، ، الفيوم الابتدائية .
محمد حلمي السيد العزاوي	، ، ، بورسعيد الابتدائية .
محمود حلمي عبد الرزاق قنديل	، ، ، دمياط الابتدائية .
عيسى حلمي	، ، ، كفر الشيخ الابتدائية .
طارف أنيس ابراهيم	، ، ، أسوان الابتدائية .
أنور عبد الفتاح أبو سحلي	، ، ، المنيا الابتدائية .
أديب قصبجي	، ، ، شواهاج الابتدائية .
محمد زهدي عفيفي	، ، ، أسيوط الابتدائية .
على أن يكون التدب لوظائف رؤساء المحاكم الابتدائية بدون بدل سفر .	

مادة ١٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ٩ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ (١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٤) .

قرار^(١) ٢٩٠١ لسنة ١٩٦٤ بتعيين نائبين لرئيس محكمة النقض

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والقوانين المعدلة له؛
وبعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى بمجلسه المنعقدة في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٤؛

قرر :

مادة ١ - يعين نائبا لرئيس محكمة النقض كل من الاستاذين الدكتور عبد السلام مرسى
بليغ ومحمود محمد يوسف القاضي المستشارين بالمحكمة.

مادة ٢ - حل وزير العدل تنفيذ هذا القرار ويعمل به من أول يولييه سنة ١٩٦٤
صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ (١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٤)

قرار ٢٩٠٢ لسنة ١٩٦٤ بتعيين وكلاء لوزارة الخزانة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة؛

قرر :

مادة ١ - عين وكيل وزارة الخزانة كل من :

السيد / بدر الدين محمود أبو غازي . مدير عام التشريع المالي والبحوث القانونية بوزارة
الخزانة .

السيد / أنور محمد شلي . وكيل عام مصلحة الضرائب لشئون الضرائب .

السيد / صلاح الدين حامد عوض . مدير عام مكتب نائب رئيس الوزراء لشئون الاقتصادية
والمالية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٤ (٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤)

(١) نمر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢٧ الصادر في ٥ من أكتوبر ١٩٦٤

قرار (١) ٢٩٠٤ لسنة ١٩٦٣

الخاص بتنظيم نقل القطن المحلوج بإلغاء للرسوم الصادر في ١١ من يولييه سنة ١٩٣٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى الرسوم الصادر في ١١ من يولييه سنة ١٩٣٥ الخاص بتنظيم نقل القطن المحلوج؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر:

مادة ١ — يأنى للرسوم الصادر في ١١ من يولييه سنة ١٩٣٥ الخاص بتنظيم نقل القطن المحلوج .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار الجريدة الرسمية؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ (٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤)

قرار ٢٩٠٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات الترسية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحددة والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ في شأن التزامات المرافق العامة والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم أراضي البناء والقوانين المعدلة له؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٩ لسنة بإنشاء المؤسسة العامة التعاونية للإسكان؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار لائحة نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجهاز المركزى للمحاسبات ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـسـر :

مادة ١ — تعتبر المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير مؤسسة عامة في تطبيق أحكام قانون المؤسسة العامة الصادر به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٢ — تتولى المؤسسة المشاركة في تنمية الاقتصاد القومى بالقيام بجميع عمليات الإسكان والتعمير ونشر وتطبيق الوعى الاشتراكى في مجال الإسكان والتعمير والإشراف على الشركات والمنشآت التابعة لها والى يتقرر إلحاقها بها .

مادة ٣ — يستمر العاملون بالمؤسسة والجهات الملحقة بها في تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها إعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى يتم تقييم وظائفهم وفقا للجدول المرافق لقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ (٢٠ سبتمبر ١٩٦٤)

قرار (١) ٢٩١٠ لسنة ١٩٦٤ بأخذ مبلغ ٦٥٠٢ من الاعتماد المخصص للإغاثات الدولية
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٦٢ برسم ميزانية الخدمات لسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ ؛

قـرـر :

مادة ١ — يتم فى ميزانية الخدمات لسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ الخصم بمبلغ ٦٥٠٢ جنيه من أدوية ومستلزمات طبية لحكومة زنبار على اعتماد التحسين ألف جنيه المخصص للإغاثات الدولية المدرج ضمن الفرع ١٦ « وزارة الشؤون الاجتماعية » بالقسم ٣٥ « إعانات أخرى » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؟
صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ (٢٠ سبتمبر ١٩٦٤)

قرار (١) ٣١٣٤ لسنة ١٩٦٤

بفصل عامل بوزارة الصحة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟
وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؟

قرر :

مادة ١ — يفصل من الخدمة السيد / نجيب أيوب صبرى العامل بوزارة الصحة مع حفظ
حقه في المكافأة أو للعاش .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؟
صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار ٣١٤١ لسنة ١٩٦٤

بإضافة مادة برقم ٣٠ مكررا إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٣٢ لسنة ١٩٥٧ بنظام الشراء
والبيع الخاص بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟
وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٣٢ لسنة ١٩٥٧ بنظام الشراء والبيع الخاص بالهيئة العامة
لشئون السكك الحديدية ؟

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية الصادر في سنة ١٩٦٤ ؟

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؟

وعلى موافقة مجلس الوزراء :

قـسـر :

مادة ١ — يضاف إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إلى مادة رقم ٣٠ مكررا تأتي تحت الباب الثامن من هذا القرار نصها الآتي :

ومادة ٣٠ مكررا : يجوز — عند الضرورة — لمجلس إدارة الهيئة الاستثناء من بعض أحكام هذا النظام أو لائحته التنفيذية .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ٢١٤٢ لسنة ١٩٦٤ باعتبار الهيئة العامة للنقل البري

مؤسسة عامة في حكم القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الهيئة العامة لشئون النقل البري ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة ؛

وعلى ما أراه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قـسـر :

مادة ١ — تعتبر الهيئة العامة لشئون النقل البري مؤسسة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وتسمى « المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار^(١) ٣١٤٤ لسنة ١٩٦٤

في شأن نقل شركات النقل العام للركاب بالسيارات في الأقاليم إلى « المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالأقاليم »

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون النقل البرى بالإقليم المصرى ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٤ باعتبار الهيئة العامة لشئون النقل البري مؤسسة عامة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـ و :

مادة ١ - تنقل من المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي إلى المؤسسة العامة للنقل البحري الركاب بالإقليم الشركات الآتية:

(١) شركة النيل العامة للتوبيس شرق الدلتا .

(ب) , , , , غرب الدلتا .

(ج) وسط الدلتا.

(د) , , , الوجه القليل .

مادة ٢ - تعمل المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم ، عمل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات بالنسبة إلى الشركات المشار إليها في المادة السابقة ، كما تختص بالمسائل المتعلقة بنقل الركاب المنصوص عليها في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ، وتقول إلى وزير النقل باقى الاختصاصات المبينة في القانون المذكور .

مادة ٣ - يبلغ رؤساء مجالس إدارة الشركات المشار إليها بالمادة الأولى قرارات مجالس الإدارة إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة . ولا تكون هذه القرارات نافذة في المسائل الآتية إلا بعد اعتمادها من مجلس إدارة المؤسسة :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤٤ الصادر في ٢٥ من أكتوبر ١٩٦٤

(أ) القوائم .

(ب) الميزانية التقديرية .

(ج) الميزانية العمومية والحساب الختامي .

(د) برامج الاستثمار والتمويل وخطة تحسين الخدمة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤
صدر بمراسلة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ٣١٤٥ لسنة ١٩٦٤

في شأن تعديل المادة ٣٤ مكرر من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط
الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال والقرارات
المدة ٤ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين
الدبلوماسي والقنصلي والقرارات المدة ٤ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٣٤ مكرر فقرة ثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة
١٩٥٨ المشار إليه النص الآتي :

مادة ٣٤ مكرر - فقرة ثانية ، :

يسرى على العاملين المقيمين بمكافأة شاملة بالبعثات التمثيلية بالخارج سواء تم تعيينهم من القاهرة
أو محليا بمقر البعثة أحكام المواد ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ من هـ اللائحة ،

(١) كس بالجريدة الرسمية العدد ٢٤٤ الصادر في ٢٥ من أكتوبر ١٩٦٤

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ٢١٤٦ لسنة ١٩٦٤

بحذف المادة الرابعة من مرسوم تنظيم صناعة الماسجارين وتجارته

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ بتنظيم صناعة الماسجارين بأنواعه
وتجارته، والقرارات المعدلة له؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

قرر:

مادة ١ — تلغى المادة الرابعة من المرسوم الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ المشار إليه.

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جادى الآخرة سنة ١٣٨٣ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار ٢١٤٧ لسنة ١٩٦٤

بتشكيل مجلس إدارة المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأهلى للمؤسسات؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجلس إدارة المؤسسة المصرية التعاونية
الزراعية العامة؛

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للاتان الزراعى والتعاونى،

قرر:

مادة ١ — يشكل مجلس إدارة المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة من السادة:

- وزير الزراعة رئيسا
 وكيل وزارة الزراعة ، « يختاره الوزير » أعضاء
 وكيل وزارة الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى « يختاره الوزير »
 وكيل وزارة القوم والتجارة الداخلية ، « يختاره الوزير »
 وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، « يختاره الوزير »
 رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين الزراعى والتعاونى
 مدير عام المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة
 عضوهن الجمعيات التعاونية الزراعية
 ثلاثة أعضاء من المشتغلين بالتعاون الزراعى
 { يصدر بمقتضى
 قرار من رئيس
 مجلس الإدارة }
- مادة ٢ - يفترض هذا القرار فى الجريدة الرسمية ٩

صدر بمراسلة الجمهورية فى ٩ جادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

الجمهورية العربية المتحدة

أمر (١)

بتعيينات بمحاكم أمن الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ؛

وبعد أخذ رأى وزير العدل؛

قرر :

مادة ١ - عين للجلوس بمحاكم أمن الدولة لنظر القضايا المشار إليها فى المادتين ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، بشأن حالة الطوارئ ، كل من السادة المستشارين والقضاة :
 « بدائرة محكمة استئناف القاهرة »

السادة رؤساء الدوائر :

المستشار محمود رشاد فرويز ، المستشار عبد الحافى بدوى ، المستشار مصطفى رياض بسيونى ،
 المستشار محمود أحمد المهدي ، المستشار محمد السيد يوسف ، المستشار عبد الحكيم
 عبد القادر ضراب .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦٥ الصادر فى ١٣ من نوفمبر ١٩٦٤

(٤م) - قانون

والسادة المستشارين :

برهان الدين عبد المجيد العبد ، فهى صليب إبراهيم رزق ، أحد الثناوى شجانه ، السيد إبراهيم أحمد عبد المنعم ، محمود مصطفى رفعت ، صبحى السيد قوشة ، إبراهيم حسن علام ، عبد الخالق رفعت علما ، محمد شبل عبد المقصود ، محمد أبو حمزة أحمد مندوب ، محمد مرشدى بركات ، عبد الخالق أنور أحمد رجب ، أحمد اسماعيل على الوكيل ، اسماعيل على جمال الدين ، محمد محمد حسين ، حسن أبو الفتوح الشريفى ، محمد أنور عاشور ، محمد عبد المنعم زكريا ناصف ، محمد عبد المنعم أبو الخير ، حسن حريت محمد ، حسين زكى توفيق ، وديع حكيم ، الدكتور على حسن الشاشى ، محمد جادى محمد حسين ، صلاح الدين بكير خليل ، محمود كامل عطفية .

« بذاتة محكمة استئناف الاسكندرية »

بصفة أصلية

السادة رؤساء الدوائر :

محمود عبد المزيذ القمى ، يوسف راشد ، سركيس دواد دميان .

والسادة المستشارين :

حسن عبد الحميد صيام ، حسين حسنى فودة ، حلمى حلمى ، أمين عبد اللطيف الخناوى ، محمد فتحى السيد ، طه الصديق محمد دنانه .

بصفة احتياطية

أحمد فؤاد سرى ، الرئيس بالمحكمة .

عبد المال على عبد الرحمن ، عبد الباقي دكرورى ، عماد الدين رحيمى ، مصطفى محمد مصطفى أبو حسين ، محمد الصادق مهدى ، إبراهيم أحمد الديوانى ، محمد السيد الرفاعى ، نغرى محمد عبد النبى ، عبد الوهاب أبو سريع إبراهيم ، على نور الدين ، حسن عبد الحميد هكوش ، حلمى حلمى ، عبد الفتاح حسنى ، رشدى صليب عبد الملك ، لبيب بنى مكارىوس ، يوسف حسن ثابت ، عبد الغنى محمد فهمى ، أحمد لطفي عبد المال كحكك ، محمد على الاسلامبولى ، مصطفى بشير إبراهيم ، محمد أسعد حمود — المستشارين .

« بذاتة محكمة استئناف طنطا »

بصفة أصلية

السادة رؤساء الدوائر :

محمد بن محمد السيد ، مهناى عزت محمود ، محمود محمود جمعه ، حسين محمد زكى ، الدكتور عبد القادر

مرزوق .

والسادة المستشارين :

أحمد ضياء الدين مصطفى حنق ، فتح الله رفعت ، محمد صادق يوسف ، محمد عبد المنعم شوقي ،
موسى حافظ فرهود ، عبد الحميد الشراوى ، همام محمد فهمى ، حسن على محمد أبو زهرة ، يحيى عبد العزيز
أمين ، عبد الحميد محمد الشربيني ، صلاح الدين موسى زكري .

بصفة احتياطية

إسماعيل أحمد نصار ، طه عبد المجيد زاهر ، همام محمد فهمى ، حسن على حسن المغربى ، عبد المنعم
عبد القى القاضى ، السيد رشاد ماجد - المستشارين

«بداثة محكمة استئناف المنصورة»

بصفة أصلية

السادة رؤساء الدوائر :

محمد صادق محمود ، أحمد حسن عبد الجواد ، أحمد سليمان بهجت .

محمد إبراهيم حسن النجار ، أحمد حسن السيد جعفر ، أحمد محمد إبراهيم ، محمد الخلاوى
عبد الكريم حسن ، عبد الحافظ يوسف ، عبد الله يماوى صليب .

بصفة احتياطية

السادة رؤساء الدوائر :

الدكتور عبد العزيز عبد الرازق صبرى ، محمد فؤاد عبد الوهاب ، محمد فؤاد الرشيدي ، سعيد
كامل بشارة ، حسين حسين قاسم .

والسادة المستشارين :

أمين رفعت أبو هيف ، فؤاد حسين والى ، جورج غالى ، محمد الحميد محمد بكرى الصدفى ، محمد
ماهر حسن ، شوقي محمد على حجازى ، السيد عبد العزيز هندى ، حسين محمد محمد عمرو ، يوسف
أحمد شحاته ، محمود السيد عمر المصرى ، جوده أحمد إبراهيم هيث ، عبد الحليم كامل عبد العزيز
سمهان ، عزى بطرس بولس .

«بداثة محكمة استئناف بنى سويف»

بصفة أصلية

السادة رؤساء الدوائر :

محمد عورت السيد ، محمد حلمى حسين .

والسادة المستشارين :

زكريا حذيفة ، ولسن وهبة نخلة ، مصطفى كمال سليم ، عدلى عبده جرجس .

بصفة احتياطية

السادة رؤساء الدوائر :

ابراهيم مختار سعيد ، زاهر قلته عبد المسيح ، عبد الحميد عزى ، أحمد سعيد ناصر ، محمد سعيد ابراهيم صابر .

والسادة المستشارين :

متنير لطف الله ، محمد المأمون الهضبي ، فرج مكارى فرج ، اسماعيل حسن عبد الرحمن ، محمد عبد المطلب جابر ، صالح حنفى السيد ، على محمود خاطر ، محمد أبو العلا .

« بدائرة محكمة استئناف أسيوط ،

بصفة أصلية

السادة رؤساء الدوائر :

محمد محمد خالد ناجى ، محمد نبيه غنام ، محمد عبد المحسن السهل .

والسادة المستشارين :

مصطفى عبد الحالى تابد ، أحمد عبد الحميد الشريف ، حسين صالح عبد الحميد ، فتحى على السبكى محمود فتحى عوض ، عز الدين بدوى سراج الدين .

بصفة احتياطية

السادة رؤساء الدوائر :

عبد السلام عباس المسكارى حسن عز الدين ، الدكتور حافظ محمد ابراهيم ، محمود محمد على خليل ، ابراهيم مناع فوزى .

والسادة المستشارين :

سعد الله عرفات ، عبد العليق أحمد عبد الطيف ، عزت محمد صادق قابيل ، أحمد محمود عبد الوهاب ، محمد عبد العظيم الفتقيرى ، عبد الحميد كمال الدين أبو طالب ، محمود محمد فرج ، محمد البخارى أبو أحمد ، عزت عبد الصمد عطية ، محمد فاضل المرجوشى ، يوسف كمال الدين ، نصرى دمياني ميناثيل .

« بدائرة محكمة طنطا الابتدائية ،

بصفة أصلية

السيد الفاضل / محمد فاضل محمود قاسم .

بصفة احتياطية

السادة القضاة :

الأمير تادرس ، عبد الحميد عثمان عياد ، عبد الدايم عبد ربه أحمد بكر : عيسى عبد الله عيسى .
« بدائرة محكمة الرقازيق الابتدائية »

بصفة أصلية

السيد القاضي / جمال الدين منصور عوض السيد .

بصفة احتياطية

السيدان القاضيان / سامي موسى همر ، صلاح الدين كامل جاد الله .

« بدائرة محكمة المنصورة الابتدائية »

بصفة أصلية

السيد القاضي / محمد عبد الحميد توبان .

بصفة احتياطية

السادة القضاة :

طلعت أبو زهرة ، صادق حسن شكري ، أحمد بدي مصطفي بلخ ، حسن جميل محمد ضياء الهامشي .
« بدائرة محكمة بنها الابتدائية »

بصفة أصلية

السيد القاضي / علي فاضل حسن

بصفة احتياطية

السادة القضاة :

فؤاد عبد العزيز خليل ، حسن السيد جمعة ، جميل مصطفى بسيوزي ، محمود جلي حاد الحسيني ،
عبيد أحمد ماهر ، محمد مجدى زكى شرش ، يحيى محمود السط ، مصطفى كامل سيد ، أحمد مدحت
أحمد المراجي ، علي فاضل حسن ، عبد المنعم محمد سفيق ، منير السيد سمير منصور ، محمد فرج
أحمد محرم ، طلعت سيد أحمد حماد ، محمود محمد العدلي .

« بدائرة محكمة السويس الابتدائية »

بصفة أصلية

السيد القاضي / فرج ميخائيل .

بصفة احتياطية

السيد القاضي / هلال غنيم .

« بدائرة محكمة كثر الشيخ الابتدائية ،

بصفة أصلية

السيد القاضين / محمد عبد النبي عبد الخالق ، محمد صلاح الدين أبو خضرة .

بصفة احتياطية

السيد القاضين / محمد فهمي ضيف ، حسن فكرى على حستين .

« بدائرة محكمة دمنهور الابتدائية ،

بصفة أصلية

السيد القاضى / محمد صلاح الدين السيد محمد مطر .

بصفة احتياطية

السيد القاضى / مصطفى أحمد سليمان .

« بدائرة محكمة شين الكوم الابتدائية ،

بصفة أصلية

السيد القاضى / رفعت محمود الشيخ .

بصفة احتياطية

السيد القاضين / شديد أحمد حمزة ، السيد محمد توفيق مراد .

« بدائرة محكمة بور سعيد الابتدائية ،

بصفة أصلية

السيد القاضى / منير محمد السيد الصايغ .

بصفة احتياطية

السيد القاضين / محمود بيوى عتبة ، مصطفى أحمد عنتار .

« بدائرة محكمة الجيزة الابتدائية ،

بصفة أصلية

السيد القاضى / محمد جمال عبد المعطى عبد الكريم أبو شقة .

بصفة احتياطية

السادة القضاة / أحمد الالغنى غنيم ، حليم بنى مجلى ، حسين ماهر بسيونى نوح .

« بدائرة محكمة الدنيا الابتدائية ،

بصفة أصلية

السيد القاضي / محمد وجيه ابراهيم أبو العطا .

بصفة احتياطية

السيد القاضي / مصطفى يوسف قرطام .

« بدائرة محكمة النجوم الابتدائية ،

بصفة أصلية

السيد القاضي / أحمد شوكت مراد .

بصفة احتياطية

السيد القاضي / سليم طوبة حسن المسلي .

« بدائرة محكمة أسيوط الابتدائية ،

بصفة أصلية

السيد القاضي / محمود البكري محمد عمر مرزوق .

بصفة احتياطية

السادة القضاة :

وأصل علاء الدين أحمد ابراهيم ، طلعت سعيد نخلة ، طه فايق غالب ، سيد عبد المال سيد الأوماني ، محمد حسني عبد الطيف طه ، السيد محمد زيد ، حسن نفحات السيد حشيش ، محمد عزت الأنور أحمد زيدان أبو الملا ، أحمد صبري محمد البيل ، عبد الحفيظ السمدي ، عبد العظيم خليفة عبد العظيم محمود ، عبد الرحمن توفيق علي خنبل ، محمود محمد حسن علي رمضان .

« بدائرة محكمة سوهاج الابتدائية ،

بصفة أصلية

السيد القاضي / حامد عبد الحميد عكاز .

بصفة احتياطية

السادة القضاة :

محمد نواز علي بدر ، محمد محمد أحمد علي رمضان ، مد التمايح السيد غاوش ، توفيق السيد البنا ، محمد رجاء أحمد مصطفى ، السيد عبد الحميد عرض الله .

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٤

تحريراً في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ (أول أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرارات وزارية

وزارة العمل

قرار (١)

بتحويل بعض موظفي وزارة العمل صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢٠١ لسنة ١٩٦٤ بمشريات وتنظيم وزارة العمل ؛

وعلى القرار الوزاري الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٥٩ بتحويل موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صفة مأموري الضبط القضائي ؛

وعلى موافقة السيد وزير العمل ؛

قرر :

مادة ١ - ينول صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة لتنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه موظفو وزارة العمل المذكورون بمد كل في دائرة اختصاصه :

- (١) مدير عام الإدارة العامة للتفتيش العمالي والموظفون الفنيون بها .
- (٢) مدير عام الإدارة العامة للقوى العاملة والموظفون الفنيون بها .
- (٣) مدير عام الإدارة العامة للأجور وعلاقات العمل والموظفون الفنيون بها .
- (٤) مدير عام الإدارة العامة للأمن الصناعي والموظفون الفنيون بها .
- (٥) مدير عام الإدارة العامة للتقنيات والثقافة العالية والموظفون الفنيون بها .
- (٦) مديرو مناطق العمل وكلائهم والموظفون الفنيون بديوان كل منطقة .
- (٧) مديرو ومفتشو مكاتب علاقات العمل والتفتيش العمالي والقوى العاملة والأمن الصناعي والتقنيات بمناطق العمل .

مادة ٢ - يلغى القرار الوزاري الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره في
تحريرا في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤)

(١) يدمر بالوقائع الرسمية العدد ٨١ الصادر في ١٧ من أكتوبر ١٩٦٤

قرار (١)

بتحويل بعض موظفى الإدارة العامة للاستيراد بوزارة الاقتصاد
والتجارة الخارجية صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد ؛

وعلى موافقة السيد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد
والتجارة الخارجية ؛

قـرـر :

مادة ١ — ينزل صفة مأمورى الضبط القضائى فى شأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩
المدر إلىه والوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له موظفو الإدارة العامة للاستيراد بوزارة الاقتصاد

والتجارة الخارجية المذكورون بعد كل فى دائرة اختصاصه :

(١) السيد / فؤاد يوسف كمال محمد مفقش

(٢) الأنسة / ليل أحمد هوف العشرى مفقشة

(٣) الأنسة / فاطمة الطيب محمد جميلو مفقشة

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ٩

نحريرا فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤)

قـرـار

بتحويل وكيل ومشراف إدارة التغذية بجامعة الأزهر

صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى قانون العش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له ؛

(١) نمر بالواقع الرسمية العدد ٨٦ الصادر فى ١٧ من أكتوبر ١٩٦٤ .

وعلى موافقة السيد نائب الوزراء للأرقاف وشئون الأزهر :

قرر :

مادة ١ - يخول صفة مأمورى الضبط القضائى لتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له - السيدان وكيل إدارة التغذية ومشرف إدارة التغذية بجامعة الأزهر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ (٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١)

بمنع صفة الضبطية القضائية للمساعدین الفنيين بمديريات الإسكان

والمرافق بالمحافظات والمجالس المحلية

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية :

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ؛

وعلى موافقة السيد نائب وزير الإسكان والمرافق بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٤ ؛

قرر :

مادة ١ - يخول المساعدون الفنيون الذين يقومون بأعمال الرخص بمديريات الإسكان والمرافق بالمحافظات والمجالس المحلية صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانونين ٣٧١ و ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليهما والقرارات المنفذة لهما .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريرا فى ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١)

بتحويل بعض موظفي مصلحة الشركات صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى موافقة السيد نائب رئيس الوزراء وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ؛

قـ سـ ر :

مادة ١ - يخول صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه والقوانين المعدلة له موظفو مصلحة الشركات المذكورون
بعد كل في دائرة اختصاصه :

(١) السيد / عبد المحسن سالم غاتم .

(٢) د / محمد نور الدين عبد المطلب .

(٣) د / محمد حسن السيد عطيه قورة .

(٤) د / محمد أحمد النجار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

تحريرا في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١١ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار (٢)

بتحويل بعض موظفي وزارة التموين صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتنظيمها في الاقليم المصري ؛
وعلى موافقة السيد نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية ؛

قـ سـ ر :

مادة ١ - يخول صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه موظفو مكافأة التشبيؤ بوزارة التموين المذكورون بعد كل في دائرة اختصاصه .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٤ الصادر في ٢٢ من أكتوبر ١٩٦٤

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٩٠ الصادر في ١٢ من نوفمبر ١٩٦٤

- (١) مراقب عام الرقابة التجارية أو من يقوم مقامه .
 - (٢) مفتشو الرقابة التجارية بالمحافظات المختلفة .
 - (٣) رؤساء مكاتب السجل والرقابة التجارية بالمحافظات المختلفة أو من يقوم مقامهم .
- مادة ٢ — يفترض هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
- تحريراً في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

مجلس الدولة

قرار (١) ٣٢٩ لسنة ١٩٦٤

بتعديل تعيين عدد المحاكم التأديبية ودائرة اختصاص كل منها

رئيس مجلس الدولة

بعد الاطلاع على المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحالكات التأديبية في الإقليم المصرى ؛

وعلى المادتين ٥٥ و ٥٦ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحالكات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠١ لسنة ١٩٦٤ بتعيين رئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين على الدرجات المعادلة لدرجاتهم المالية ؛

وبعد أخذ رأى مدير النيابة الإدارية ؛

قـ رـ :

مادة ١ — تعيين المحاكم التأديبية وتحديد دائرة اختصاص كل منها على الوجه الآتى :

أولاً — بالنسبة إلى العاملين من الدرجة الثانية فما فوقها تختص بنظر قضاياهم التأديبية محكمة تأديبية واحدة يكون مقرها بمبنى مجلس الدولة بشارع أحمد نسيم رقم ٦ بالجيزة .

ثانياً — بالنسبة إلى العاملين من الدرجة الثالثة فما دونها ، وتختص بنظر قضاياهم التأديبية

المحاكم التأديبية الآتية :

(١) محكمة تأديبية للنظر في القضايا الخاصة بالعاملين بوزارة الجمهورية ، ووزارة الوزراء ، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، والجهاز المركزي للمحاسبات ، ووزارات التخطيط ، والداخلية ، والخارجية ، والعلاقات الثقافية الخارجية ، والعمل .

(٢) محكمة تأديبية للنظر في القضايا الخاصة بالعاملين بوزارات التعليم العالي ، والتربية والتعليم ، والبحث العلمي ، والشئون الاجتماعية ، والعمل ، والشباب ، والأعلام ، والسياحة ، والآثار ، والثقافة والإرشاد القومي .

(٣) محكمة تأديبية للنظر في القضايا الخاصة بالعاملين بوزارات الصحة والإدارة المحلية ، والإسكان والمرافق ، والأوقاف وشئون الأزهر .

(٤) محكمة تأديبية للنظر في القضايا الخاصة بالعاملين بوزارات الخزانة ، والاقتصاد والتجارة الخارجية ، والتموين والتجارة الداخلية ، والإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي ، والزراعة ، والصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة ، والتعدين والبتروك .

(٥) محكمة تأديبية للنظر في القضايا الخاصة بالعاملين بوزارات الري ، والسدود ، والحرية ، والقوات المسلحة ، والقوى الكهربائية .

(٦) محكمة تأديبية للنظر في القضايا الخاصة بالعاملين بوزارات المواصلات ، والنقل ، يكون مقر المحاكم المذكورة بمبنى مجلس الدولة بشارع أحمد نسيم رقم ٦ بالجيزة .

(٧) محكمة تأديبية للنظر في القضايا الخاصة بالعاملين بالمصالح العامة بمدينة الاسكندرية ومحافظة الصحراء الغربية والبحيرة ، ويكون مقرها بمبنى المحكمة الإدارية للمصالح بمدينة الاسكندرية .

مادة ٢ - يتحدد اختصاص المحاكم التأديبية المشار إليها في المادة (١) بنظر القضايا التأديبية الخاصة بالعاملين في المؤسسات والهيئات العامة والشركات التابعة لها المنصوص عليها في المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد ما قرار من رئيس الجمهورية وذلك على الوجه الآتي :

أولاً - يضاف إلى اختصاص المحكمة التأديبية للعاملين من الدرجة الثانية فما فوقها نظر قضايا العاملین في المؤسسات والهيئات العامة إذا تجاوزت مرتباتهم ٨٠ جنيها شهريا .

ثانياً - ينظر إلى اختصاص كل محكمة من محاكم تأديب العاملين من الدرجة الثالثة فما دونها نظر قضايا العاملين في المؤسسات والهيئات العامة الذين لا يتجاوز مرتباتهم ٨٠ جنيها شهريا والعاملين بالشركات التابعة لها المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ويكون الاختصاص معقودا لكل محكمة بحسب اختصاصها بقضايا موظفي الوزارة المشتركة على تلك

المؤسسات والهيئات العامة والشركات .

ثالثاً — تكون قضايا الماعين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية من اختصاص المحكمة التأديبية لرياسة الجمهورية ورياسة الوزراء والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والجهاز المركزي للمحاسبات ووزارات التخطيط والداخلية والخارجية والعلاقات الثقافية الخارجية والعدل .

رابعا . استثناء من أحكام البندين ثانيا وثالثا تختص المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية بنظر القضايا الخاصة بالماعين بالمؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المشار إليها ، وذلك متى كانت هذه الجهات تقع في دائرة اختصاص المحكمة المذكورة .

مادة ٢ — جميع القضايا التي أصبحت من اختصاص أى من المحاكم المشار إليها تكون منظورة أمام محكمة أخرى ، تحال بمجالتها إلى المحكمة المختصة بقرار من رئيس المحكمة التأديبية المنظورة أمامها الدعوى مالم تكن مباءة للفصل فيها . ويبلغ ذوو الشأن جميعا بقرار الإحالة .
مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟
تحريرا في ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤)

وزارة الداخلية

قرار (١) لسنة ١٤٤

بشأن تعديل الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من القرار الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بتنفيذ أحكام قانون السيارات وقواعد المرور .

وزير الداخلية .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ؛
وعلى القرار الصادر في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بتنفيذ أحكام القانون المشار إليه ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ٧٧ من القرار الصادر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ المشار إليه فقرة جديدة بالنص الآتي .

« ويكتفى بذلك اسم مدرسة القيادة أو مركز التدريب في الأحوال التي يلتحق فيها طالب الترخيص بأبهما » .

مادة ١ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

تحريرا في ٣٠ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (٨ أغسطس سنة ١٩٦٤)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٨ الصادر في ٢٧ من أغسطس ١٩٦٤

قرار (١) ١٥٦ لسنة ١٩٦٤

في شأن تنظيم استعمال الأسلحة النارية

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ في شأن الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قصر :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بحق الدفاع الشرعي عن النفس أو المال ، يتعين على أفراد هيئة الشرطة عند استعمال الأسلحة النارية مراعاة القواعد الآتية .

(أولاً) في حالة القبض على المحكوم عليه بقوة جنائية أو بالحس مدة تزيد على ثلاثة أشهر أو متهم بجنائية أو متلبس بجنحة يجوز فيها القبض أو متهم صدر أمر بالقبض عليه إذا قاوم أو حاول الهرب :

(١) يوجه إلى المحكوم عليه أو المتهم إنذار شفوي بصوت مسموع يستخدم السلاح الناري إذا لم يكف عن المقاومة أو الهرب .

(٢) إذا استحال وصول الإنذار الشفوي إلى سمع المحكوم عليه أو المتهم فيكون إنذاره باطلاق هيار ناري في الفضاء .

(٣) إذا استمر المحكوم عليه أو المتهم في مقاومته أو محاولته الهرب بعد إنذاره بإحدى هاتين الوسيلتين يطلق عليه النار .

(ثانياً) عند صدأى هجوم أو أية مقاومة مصحوبين باستعمال القرة يقوم بها المسجونون أو لمنع فرارهم :

(١) تطلق القرة أعيرة نارية في الفضاء كإسار بالكسب عن المقاومة أو المحاولة الفرار .

(٢) إذا استمر المسجون في المقاومة أو محاولة الفرار بعد هذا الإنذار يطلق المسكفون بحراسته النار عليه .

(ثالثا) في حالة فض التجمهر أو التظاهر الذي يحدث من خمسة أشخاص على الأقل إذا عرض الأمر العام للخطر .

(١) يوجه رئيس القوة إنذارا شفويا للتجمهرين أو المظاهرين يأمرهم فيه بالتفرق في خلال مدة مناسبة مبينا لهم الطرق التي ينبغي عليهم سلوكها ، تفرقهم ويحذرهم بأنه سيضطر إلى إطلاق النار عليهم إذا لم يذعنوا لهذا الأمر .

ويراعى أن يكون الإنذار بصوت مسموع أو بوسيلة تكفل وصوله إلى أسماعهم وأن يصر بالتجمهرين أو المظاهرين وسائل تفرقهم خلال المدة المحددة لذلك .

(٢) إذا امتنع المتجمهرون عن التفرق رغم إنذارهم وانقضاء المدة المحددة لهم في الإنذار تطلق القوة النار عليهم وينبغي أن يكون إطلاق النار متعلما لإتاحة الفرصة للتجمهرين للتفرق .

(٣) يراعى عند إطلاق النار أن تستخدم أولا البنادق في ذات الرش صغير الحجم ، فإذا لم تجدد في فض التجمهر استخدمت الأسلحة النارية ذات الرصاص فالأسلحة السريعة الطلقات عند الاقتضاء .

(٤) يجب أن يصدر الأمر بإطلاق النار الضابط المسئول فإذا لم يمين من قبل فيصدر هذا الأمر أقدم المسكفين بالخدمة .

مادة ٢ — على أفراد هيئة الشرطة في جميع الأحوال التزام القواعد الآتية .

(١) أن يكون استخدام الأسلحة النارية بالقدر اللازم لمنع المقاومة أو الحرب أو لتفريق المتجمهرين أو المظاهرين وبشرط أن يكون إطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لذلك .

(٢) يجب ألا يلجأ إلى استعمال الأسلحة النارية إلا بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى كالنصح واستخدام العصي أو الغازات المسيلة للدموع بحسب الأحوال وكلما كان ذلك ممكنا .

(٣) ينبغي عند إطلاق النار في الفضاء مراعاة الحيلة التامة حتى لا يصاب أحد الأبرياء ويجب أن يكون التصويب عند إطلاق النار على الساقين كلما كان ذلك مستطاعا .

مادة ٣ — بائنه هذا قرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره

تحريرا في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٨٤ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ١٧٩ لسنة ١٩٦٤

في شأن وثائق السفر التي تصرف لبعض فئات من الأجانب « تذاكر المرور »

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن وثائق سفر تصرف لبعض فئات من الأجانب « تذاكر المرور » ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تختص مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالقاهرة والمكاتب الفرعية والبعثات القنصلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج بصرف تذاكر المرور وتجديدها .

مادة ٢ - لا يجوز للبعثات القنصلية صرف أو تجديد تذاكر المرور أو صرف بدل فاقد أو التأخير عليها بالدخول أو بالمرور إلا بإذن من مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

ويستثنى من ذلك حالة استبدال تذكرة المرور التي لم يبق فيها مقسم لتأشيرات جديدة ولم تلت مدة صلاحيتها بعد ، فستبدل بها أخرى جديدة تكون صالحة للمدة الباقية في التذكرة المستبدلة .

كما يجوز صرف تذكرة بدل فاقد للتذكرة السابق صرفها من القنصلية دون الرجوع إلى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية متى تحققت القنصلية من فقد التذكرة وعلى ألا تتجاوز مدة صلاحيتها المدة الباقية للتذكرة الفاقدة وعلى أن تخطر مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بذلك .

مادة ٣ - يكون صرف تذاكر المرور أو تجديدها للفئات الآتية :

(أ) الأشخاص الذين لا جنسية لهم أو من غير ذوى الجنسية الثابتة .

(ب) للاجئين الذين يعترف لهم بهذا الوصف .

(ج) الأشخاص الذين لهم جنسية ثابتة ولكن يستحيل عليهم الحصول على وثائق سفر الدول التي يشتمون إليها أو يوجدون بها لأسباب تقدرها وزارة الداخلية .

(د) زوجات أفراد الفئات المذكورة في البنود الثلاثة السابقة وأولادهم القصر دون السادسة عشرة ، إذا لم تكن لهم جنسية ثابتة .

مادة ٤ - لا تخول تذكرة المرور لحاملها دخول الجمهورية العربية المتحدة أو المرور منها إلا إذا حصل على تأشيرة دخول أو مرور أو تأشيرة عودة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ الصادر في ٢٦ من نوفمبر ١٩٦٤

(٢٠ - قانون)

مادة ٥ — تكون تذاكر المرور صالحة لمدة سنتين من تاريخ إصدارها وتكون قابلة للتجديد مرتين كل منهما مدة سنتين بحيث تصبح مدة العمل بالتذكرة ست سنوات من تاريخ إصدارها وذلك مالم ينص فيها عند الصرف أو التجديد على غير ذلك .

مادة ٦ — يكون رسم تذكرة المرور ثلاثة جنيهات مصرية ورسم التجديد جنيهين مصريين ويكون التجديد بلمصق طوابع مالية بالقيمة .

مادة ٧ — يجوز صرف تذكرة مرور جماعية عند الطلب لفئات المدينة في المادة ٣ الذين يرغبون في عمل رحلة جماعية بشرط ألا يقل عدد أفراد هذه الفئة عن عشرة أشخاص ولا يزيد على خمسين ويجوز لمدير مصلحة الهجرة والجوازات ، الجنسية التجاوز عن هذا العدد لأسباب يقدرها .

مادة ٨ — تكون تذاكر المرور الجماعية صالحة مدة أنصافها ستة أشهر من تاريخ إصدارها ولسفرة واحدة ويجوز منح تأشيرة عودة واحدة على هذه التذكرة مع تحصيل رسم واحد لتأشيرة العودة ، وتشمل تذكرة المرور الجماعية أسماء وصوراً أعضاء الرحلة وتاريخ ميلادهم وأصل جنسيتهم .

مادة ٩ — يتعين على القنصليات الرجوع إلى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية قبل صرف تذكرة مرور فردية إن يتخلف من أعضاء الرحلة ويريد العودة إلى الجمهورية العربية المتحدة .

على أنه يجوز للقنصلية إذا كان التخلف بسبب المرض أن تمنح المتخلف تذكرة مرور فردية وذلك بعد الإطلاع على تذكرة المرور الجماعية وشطب اسمه منها وراعى أن تكون صلاحية التذكرة الفردية لمدة لا تتجاوز شهرين والعودة للجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١٠ — يكون رسم تذكرة المرور الجماعية ثلاثة جنيهات مصرية .

أحكام عامة

مادة ١١ — يراعى عند صرف تذكرة المرور ما يأتي .

(أ) تلتصق صورة الطالب وتختتم بخاتم الجهة التي أصدرت تذكرة المرور بحيث يقع الخاتم على جزء من الصورة وعلى صحيفة التذكرة معا .

(ب) تدون البيانات الخاصة بأسم الطالب ونسبه ومهنته ومحل ميلاده والعلاقات المميزة له وتدون الأرقام بالحروف .

(ج) إذا كان صرف التذكرة من القنصلية يدون تحت الصورة تاريخ ورقم كتاب وزارة الداخلية المرخص في المنح أو رقم التذكرة المستبدلة بها وتاريخها والجهة الصادر منها .

(د) يوقع حامل التذكرة بإضافته عليها أمام الموظف المختص

مادة ١٢ - يمدون في التذكرة أسماء الدول التي يرغب صاحب الشأن في السفر إليها إلا إذا حال دون ذلك مانع يتعلق بأمن البلاد وسلامتها أو يتصل بسياستها العليا .

ويجوز أن تصاف إليها أسماء الدول التي يرغب في إضافتها إلى تلك المدونة أصلا في التذكرة بالشروط ذاتها ولا يحصل رسم عن ذلك .

مادة ١٣ - تسحب تذكرة المرور من كل من يثبت أنه يحملها دون وجه حق ويجب إخطار مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بذلك .

مادة ١٤ - يجوز في حالة استبدال تذكرة المرور بأخرى بسبب امتلاء الصفحات أن تترك التذكرة المراد استبدالها مع صاحبها إذا كان بها تأشيرات يحتاج حاملها لاستعمالها في رحلته بشرط أن تضم التذكرة القديمة إلى التذكرة الجديدة بطريقة لا يتسنى معها فصلها دون ترك أثر ظاهرهما وأن يدون في الصفحة الأولى من كل منهما ما يفيد ضمها للأخرى مع ذكر تاريخ ورقم وجهة الإصدار .

مادة ١٥ - لمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية والفنصليات أن تتناير رأسا بغير وساطة وزارة الخارجية فيما يتعلق بصرف تذكار المرور في حدود الأحكام المتقدمة وتتمون الظروف البريدية بعنوان المصلحة المذكورة - أما الوسائل البرقية فترسل .

بنوان AMN KHAS وتوقيع Consul

مادة ١٦ - تتولى الفنصليات إرسال البرقيات إذا شاء صاحب الشأن بعد تحصيل أجرتها وأجرة الرد برقيا إذا اقتضى الأمر ذلك، عن أن يلاحظ عند تقدير أجرة الرد ألا تقل كلماته عن اثنين وعشرين كلمة .

مادة ١٧ - تستعمل بئات التثيل الفصيل في شئون تذكار المرور التماذج والسجلات الآتية :

(١) نموذج بطلب إصدار تذكرة مرور .

(٢) نموذج بطلب تجديد تذكرة مرور .

(٣) سجل لتفيد تذكار المرور الممنوحة أو المجددة .

مادة ١٨ - تعطى تذكار المرور الممنوحة أرقلا سلسلة من واقع السجل الخاص بها ويكون التسلسل سنويا ابتداء من أول يناير على أن يميز هذا الرقم برقم آخر يشير إلى سنة الصرف .

مادة ١٩ - في نهاية كل شهر ترسل الفنصليات إلى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في

مظروف خاص للنسخة الثانية من استمارات الطلبات التي وافقت عليها القنصلية مباشرة ولم يسبق إحالتها إلى المصلحة المذكورة .

مادة ٢٠ - تستعمل مصلحة الهجرة والجوازات والجفسية والمكاتب الفرعية في شئون تذاكر المرور - النماذج والسجلات الآتية :

(١) نموذج بطلب إصدار تذكرة مرور .

(٢) نموذج بطلب تجديد تذكرة مرور .

(٣) سجل لتقيد تذاكر المرور الممنوحة أو المجددة .

مادة ٢١ - يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٢٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؟

تحريرا في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ١٨٠ لسنة ١٩٦٤

بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن

دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة

والخروج منها

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ؛

وعلى ما أراه مجلس الدولة ؛

قـرـر :

مادة ١ - يكون الإقرار الذي يحرره الأجنبي عند دخوله أراضي الجمهورية العربية المتحدة وفقا للمادة ٨ من القانون المشار إليه مطابقا للنموذج « ١ » المرفق .

ويكون الإقرار الذي يقدمه من يستخدم أجنبيا وفقا للمادة ١٤ من القانون المشار إليه مطابقا للنموذج رقم « ٢ » المرفق .

مادة ٢ — على الأجنبي الذي يرغب في مد إقامته في أراضي الجمهورية العربية المتحدة بعد المدة المرخص له فيها أن يقدم إلى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو أحد فروعها أو قلم الضبط في مديرية الأمن طلباً بذلك مشفوعاً بالمستندات المبررة له . ويكون تقديم الطلب قبل انتهاء المدة المرخص له فيها بخمسة عشر يوماً على الأقل ما لم تكن هذه المدة أقل من شهر واحد فيكون تقديم الطلب قبل انتهائها بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٣ — على كل أجنبي أقام في أراضي الجمهورية العربية المتحدة مدة تزيد على ستة أشهر وكان عمره يجاوز ستة عشر عاماً أن يحصل على بطاقة إقامة طبقاً للمادتين التاليتين فإذا لم يكن قد جاوز هذه السن دونت البيانات الخاصة به ببطاقة أحد والديه فإذا تندر ذلك وجب عليه الحصول على بطاقة خاصة به .

أما من لم تتجاوز إقامته مدة ستة أشهر فيؤشر بالإقامة المرخص له فيها على جواز سفره .

مادة ٤ — يعطى الأجنبي من ذوى الإقامة الخاصة بطاقة إقامة صالحة المدة عشر سنوات طبقاً للتمودج رقم ٣٥، المرافق ويعطى الأجنبي من ذوى الإقامة العادية بطاقة صالحة لمدة خمس سنوات طبقاً للتمودج رقم ٤٤، المرافق .

وإذا كان الأجنبي من ذوى الجنسية المعنية وجب أن يكون حائزاً في الحالتين السابقتين على جواز سفر صحيح سارى المفعول طول مدة الإقامة المرخص له فيها .

ويؤدى عن بطاقة الإقامة الخاصة رسم مقداره خمسة جنيهات وعن بطاقة العادية رسم مقداره ثلاثة جنيهات .

مادة ٥ — يعطى الأجنبي من ذوى الإقامة المؤقتة بطاقة إقامة طبقاً للتمودج رقم ٥٥، المرافق ويؤشر عليها بمدة الإقامة المرخص له فيها بشرط ألا يزيد مجموعها على سنة واحدة .

وإذا كان الأجنبي من ذوى الجنسية المعنية وجب أن يكون حائزاً على جواز سفر صحيح سارى المفعول لمدة تزيد على المدة المرخص له فيها بفهرين .
ويؤدى عن هذه البطاقة رسم مقداره مائة قرش .

مادة ٦ — يجوز تجديد بطاقة الإقامة عند انتهاء مدتها .

وإذا فقدت البطاقة أو تلفت وجب على صاحبها إبلاغ ذلك إلى إحدى الجهات المعنية في المادة ٢، من هذا القرار خلال ثلاثة أيام من تاريخ فقدتها أو تلفها والحصول على بطاقة أخرى .

مادة ٧ — على من يحمل بطاقة الإقامة أن يقدمها إلى مندوبى السلطات العامة عند طلبها وإذا رأى المندوب استبقائها لديه مؤقتاً وجب عليه أن يعطى صاحب البطاقة إيصالاً يقوم مقامها .

مادة ٨ — يجوز للأجنبي من ذوى الإقامة المؤقتة الذى يرغب في السفر بنية العودة الحصول على تأشيرة بالعودة صالحة لسفرة واحدة أو أكثر من مدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من يندبه وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ما لم تكن الإقامة المرخص له فيها تنتهى قبل ذلك .

ويجوز لمدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية عند الاقتضاء إعطاء تأشيرات بالعودة دون التقيد بأحكام الفقرة السابقة .

مادة ٩ — يؤدى عن تأشيرة العودة رسم مقداره جنيه . فإذا كانت التأشيرة صالحة لأكثر من سفرة يؤدى ضعف الرسم .

مادة ١٠ — تتولى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية مباشرة الإجراءات الخاصة بإبعاد الأجانب وتعرض حالات ذوى الإقامة الخاصة بهم على اللجنة المتخصص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ١٠ — لا يجوز للأجنبي حضور اجتماعات اللجنة المتوجه عنها في المادة السابقة إلا إذا وأت سماع أنواله وترفع اللجنة رأيها لوزير الداخلية لإصدار قراره في موضوع الإبعاد .

مادة ١٢ — تقوم مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بإبلاغ الأجنبي قرار إبعاده بالطرق الإدارية وتمنحه مهلة في حدود خمسة عشر يوما من تاريخ الإبلاغ لمغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة ما لم ينص في القرار على غير ذلك .

وللبعد أن يختار جهة الحدود التي يريد الخروج منها وأن يقصدها طليقا ما لم تسمين المصلحة المذكورة جهة معينة يقادر منها البلاد ويجوز النص في قرار الإبعاد على إرساله إلى تلك الجهة مخفورا .

مادة ١٣ — تنفى الفئات الآتية من رسوم بطاقة الإقامة ويجوز كذلك منحهم تأشيرة عودة واحدة ستويا بدون رسم :

(أ) موظفو جامعة الدول العربية .

(ب) الطلبة الأجانب الملحقون بالجامعات الحكومية والمعاهد العسكرية التابعة لوزارة الداخلية والحرية والأزهر الشريف ومعهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية والمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي .

(ج) الرهبان والراهبات ورجال الدين لأجانب

(د) الموظفون الأجانب الملحقون بخدمة حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

(هـ) الصحفيون الأجانب .

(و) الموظفون الأجانب غير الدبلوماسيين - البيئات السياسية - القنصلية الأجنبية .
(د) من يثبت فقره .

(ح) آباء وأشقاء والأولاد غير القصر لأعضاء السلكين السياسى والقنصل الأجنبي في الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك أتباعهم من نثات المريات والخدم بشرط المعاملة بالمثل .
(ط) الأجانب الذين يرى وزير الداخلية إعفائهم لاعتبارات خاصه بالمجاملات الدولية .
(ي) اللاجئين الفلسطينيين .

ويستمتع بهذا الإعفاء أيضا زوجات المكيوين وأولادهم القصر .
كما يجوز لوزير مصلحة الهجرة والجوارات الجنسية جعل صلاحية تأشيرة امودة لا كثر من سفرة .
ماده ١٤ - يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .
ماده ١٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؟
نحريرا في ١١ جمادى الآخرة ١٣٨٤ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ١٨١ لسنة ١٩٦٤

في شأن وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين

وزير الداخلية

بعد الاطلاع القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين ، المعدل بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ ؛ يتنفذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ؛
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

فـ سـ رـ :

مادة ١ - يعطى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الجمهورية العربية المتحدة وثائق سفر مؤقتة بناء على طلبهم . ويشترط فيهم أن يكونوا قد اكتسبوا هجة اللاجئين ولديهم بطاقة إقامة تبين ذلك .

مادة ٢ - تقتصر وثيقة السفر المشار إليها في المذمة السابقة على ست وثلاثين صحيفة ولا يجوز إضافة صحاف جديدة عليها وتكون وفقا للنموذج المرافق .

مادة ٣ - تقدم طلبات الحصول على هذه الوثائق على عاقل خاصة مدة لهذا الغرض ويراعى استيفاء جميع البيانات الواردة فيها .

مادة ٤ - تكون الوثيقة صالحة لمدة سنتين من تاريخ إصدارها وتكون قابلة للتجديد لمدة سنتين آخرين ثم لمدة سنة بحيث تصبح مدة العمل بها خمس سنوات من تاريخ إصدارها .

مادة ٥ - لا تخول الوثيقة لحاملها دخول الجمهورية العربية المتحدة أو المرور منها إلا إذا حصل على تأشيرة دخول أو مرور أو تأشيرة عودة .

مادة ٦ - لا يجوز للبعثات القنصلية صرف أو تجديد وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين إلا بإذن من مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

مادة ٧ - تشمل هذه الوثيقة زوجة اللاجئ وأولاده الذين هم دون السادسة عشر من العمر على أن تذكر أسمائهم وتواريخ ميلادهم .

مادة ٨ - تصاح الوثيقة للسفر إلى البلاد المدونة بها . ويجوز إضافة بلاد أخرى إليها .

مادة ٩ - يجب على حامل الوثيقة إبلاغ الجهة المختصة بصرف الوثيقة عند فقدانها أو تلفها ، وفي الخارج يبلغ ذلك إلى أقرب قنصلية للجمهورية العربية المتحدة ولا تصرف له وثائق أخرى في مثل هذه الحالة إلا بعد الفحص والتحقق من سبق صرف الوثيقة المبلغ بفقدانها أو تلفها مع إخطار مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بعد الصرف لتتولى النشر عنها .

مادة ١٠ - تمنح هذه الوثائق مقابل رسم مقداره ٢٥ قرشا وتمنح بالجمان لمن يثبت فقره . ويكون تجديد مداها بلا مقابل . ويغنى حاملو هذه الوثائق من رسم تأشيرة العودة المخصوص عليه في المادة ٩ من قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ١١ - يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؟

تحريراً في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ١٨٢ لسنة ١٩٦٤

في شأن تسليم طلبات جنسية الجمهورية العربية المتحدة

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٦٤٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تسليم طلبات جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى ما أراء مجلس الدولة ؛

قـسـر :

مادة ١ — يرخص للدولتين المذكورتين بمد في تسليم الإقرارات إعلانات الاختيار والأوراق والطلبات المنصوص عليها في القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه بموجب إيصال يعطى لصاحب الشأن .

(١) مدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالقاهرة .

(ب) رؤساء مكاتب الهجرة والجوازات والجنسية القروية .

مادة ٢ — تحال جميع الإقرارات وإعلانات الاختيار والأوراق والطلبات المنصوص عليها في القانون سالف الذكر إلى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية وقسم الجنسية، لاتخاذ اللازم بشأنها .

مادة ٣ — يُلغى قرار وزير الداخلية رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٤ — يفشر هذا القرار في الوقائع للصربية ؟

تحريرا في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤) .

قرار (١) ١٨٣ لسنة ١٩٦٤

في شأن لجان قوائم المتنوعين

وزير الداخلية

بمد الاطلاع على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ؟

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن لجان المتنوعين ؟

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؟

قـسـر :

مادة ١ - تشكل لجنة ابتدائية للقوائم تختص بالنظر فيما يمرض عليها من طلبات القيد بقوائم المتنوعين من مفادرة البلاد أو من الدخول إليها أو الرفع من القوائم والبت في هذه الطلبات .

(١) نشر بالوقائع الرسمية العدد ٩٤ الصادر في ٢٩ من نوفمبر ١٩٦٤

(٢ - ٧ - قانون)

مادة ٢ تشكل هذه اللجنة من :

- (١) مدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية ... رئيساً
- (٢) مندوب من المباحث العامة ... عضواً
- (٣) مندوب من سلاح الحدود ...
- (٤) مندوب من قبل الحاكم الإداري العام لفرة ...
- (٥) مندوب من النيابة العامة ...
- (٦) مندوب من الإدارة العامة لمكافحة التهريب بمصلحة الضرائب
- (٧) مندوب من إدارة المباحث الجنائية ...
- (٨) مندوب من قسم البحوث الفنية والقانونية بمصلحة
- الهجرة والجوازات والجنسية ...
- (٩) رئيس قسم القوائم بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية
- (١٠) مندوب من وزارة الخارجية ...

مادة ٣ - يتولى سكرتارية هذه اللجنة رئيس قسم القوائم بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

مادة ٤ - تجتمع اللجنة بمكتب رئيسها في يوم السبت الأول من كل شهر لبحث حالات القيد أو الرفع من القوائم ولا يتم القيد أو الرفع إلا بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الآراء يرجع الجانب الذي منه الرئيس ويجوز في الحالات العاجلة دعوة اللجنة إلى الانعقاد في غير ميعادها العادي.

مادة ٥ - يجوز لرئيس اللجنة في الحالات العاجلة التي لا تقتضئ التأخير أو لظروف يقدرها أن يقرر القيد في القوائم أو الرفع منها دون الرجوع إلى اللجنة على أن تمرض هذه الحالات على اللجنة في أول اجتماع لها البت فيها نهائياً .

مادة ٦ - ترسل الجهات التي تطلب القيد في القوائم أو الرفع منها إلى سكرتارية اللجنة المنوه عنها عنها الحالات المطلوب قيدها أو رفعها من القوائم لتتولى عرضها على اللجنة .

مادة ٧ - على اللجنة عند إصدار قراراتها مراعاة ما يأتي :

أولاً - أن يكون طلب القيد في القوائم مشتملاً على البيانات الآتية :

(١) الاسم ثلاثيا بالمجاء العربي والأفريقي مع تحديد اسم العائلة بالنسبة إلى الأسماء الأفريقية بوضع خط أسفلها .

(٢) الجنسية . (٣) تاريخ وجها الميلاد .

(٤) المهنة . (٥) العلاقات المميزة والصورة الفوتوغرافية إن أمكن .

ثانيا - لا يجوز قيد اسم على قائمة الدخول أو قائمة الدخول البيضاء أو قائمة السفر أو القائمة البيضاء للسفر عالم يكن مستوفيا هذه الشروط وإنما يجوز قيد الاسم المطلوب منعه من الدخول إذا كان غير مستوف لهذه البيانات على قائمة ترقب الوصول لحين استيفاء بياناته وفي هذه الحالة لا يجوز بقاء هذا الاسم على هذه القائمة لمدة تزيد على ستة أشهر .

ثالثا - لا تدرج أسماء أعضاء المنظمات المناهضة للنظام الاجتماعي بالبلاد بقوائم منع الدخول إلا إذا انضغ من التحريات أن الشخص المطلوب منه له نشاط دولي أو كان له اتصال وثيق بالمنظمات المناهضة بالجمهورية .

رابعا - لا قيد أسماء الأشخاص الذين يدخلون البلاد خلسة بقوائم المنوعين اكتفاء بما كنهم إلا إذا كانت هناك أسباب أخرى في شأنها تتطلب القيد .

خامسا - لا يقيد أى شخص على قوائم المنوعين من السفر بسبب عدم أداء الضرائب إلا إذا كان هناك أمر كتابي من النيابة المختصة ، وإنما يجوز قيده على القائمة البيضاء للسفر عن طريق المراقبة العامة لمكافحة التهريب دون غيرها .

سادسا - لا يقيد المتهمون في قضايا على القوائم إلا بناء على أمر كتابي من النيابة المختصة وذلك في الجنائيات والجناح التي يعاقب فيها بالجس أكثر من سنة وفي حدود تعليمات النائب العام للبلقة للنيابات المختلفة .

سابعا - لا يقيد المحكوم عليهم بالقوائم إلا بناء على طلب إدارة المباحث الجنائية ولا سباب تقديرها اللجنة على أن يكون الحكم حضوريا وبالجلس مدة لا تقل عن سنة .

ثامنا - يدرج اليهود الذين ينادون بالبلاء نهائيا هم وعائلاتهم «زوجاتهم وأولادهم» فور مفادتهم البلاد على قوائم المنوعين من الدخول من كانت أعمارهم وقت المفادرة بين الماشرة والستين .

والمقصود هم اليهود من ذوى الإقامة الخاصة والعادية أو الذين يستحقونها ولم يرخص لهم بها لأى سبب من الأسباب وكذلك إذا كان أحد الزوجين يهودى الديانة أو كانت ديانتهم اليهودية أصلا

واعتق ديانة أخرى بعد عام ١٩٤٨ .

ثامسا - تعيد أسماء كل من تسقط عنهم جنسية الجمهورية العربية المتحدة طبقا للقواعد المبينة في البند ثامنا .

عاشرا - يرفع من القوائم كل من بلغ سن الستين من ورد ذكرهم في البندين ثامنا وثامسا .
 حادى عشر - لا تعتمد طلبات القيد بالقوائم في غير الحالات السابقة الا في الأحوال الآتية :
 (١) طلبات القيد التي ترد من إحدى الوزارات وأصبح بها موافقة الوزير المختص أو من يوب عنه .
 (٢) طلبات القيد التي ترد من منظمات سلاح الحدود دون غيره من وحدات هذا السلاح .
 (٣) طلبات القيد الخاصة بالزوجة والأولاد يجب التحقق فيها من شخصية الزوج أو شخصية الأب وموت الولاية ، وبعد تقديم المستندات الرسمية الدالة على ذلك في حدود قانون الأحوال الشخصية .

(٤) طلبات الحراسة لا يكون إلا عن طريق الحارس العام شخصيا .

(٥) طلبات المؤسسات العامة لا تصب إلا على موظفيها فقط على أن تكون صادرة من رئيس مجلس إدارة المؤسسة .

ثاني عشر - يقيد المواطنون من أصل أجنبي إذا رجعوا إلى جنسيتهم الأصلية وطلبوا المغادرة النهائية على قوائم الممنوعين من الدخول ، ولا تسمى هذه القاعدة على الذين يقيمون بالخارج ورجعوا إلى جنسيتهم الأصلية على أن تتخذ إجراءات الإذن لهم بالتجنس بعد ذلك .

مادة ٨ - تظل الأسماء المقيدة في قائمة السفر بنوعيتها منع سفر والاستئذان قبل منح تأشيرة ، مدة ثلاث سنوات تبدأ من أول يناير التالي للقيد على أن ترفع بعدها تلقائيا ما لم تحظر الجهة طالبة القيد سكرتارية اللجنة قبل نهاية هذه المدة عن الأشخاص التي ترد استمرار قديم مدة أخرى وتبطل قسلا القوائم عند القيد إعلان الأزواج وأولياء الأمور بحكم الفقرة السابقة .

وتظل أسماء الأشخاص الممنوعين من الدخول بنوعيتها مدة خمس سنوات تبدأ من أول يناير التالي للقيد ما لم تحظر الجهة طالبة قبل نهاية هذه المدة عن الأسماء التي ترى استمرارها مدة أخرى .
 وترفع أسماء المبعدين تلقائيا بعد عشر سنوات من أول يناير التالي للقيد وتسرى أحكام مدة الثلاث سنوات الخاصة بقائمة السفر على الحالات التي تعيد بقائمة ترقب الوصول .

وتقوم سكرتارية لجنة القوائم في شهر سبتمبر من كل عام بإخطارات طالبة القيد بإجراء التصفية على أن تتلقى وحود هذه الجهات وتبلغها إلى قسم القوائم .

وتقوم الجهات طالبة التبدد بتنظيم أعمالها ومراجعة الأسماء التي طلبت قيدها قبل نهاية كل عام حتى تتمكن من إخطار لجنة القوائم قبل أولديسه بر على أن يكون لدى الجهات المذكورة حصر كامل للأسماء التي قيدت بالقوائم بناء على طلبها .

مادة ٩ - تشكل لجنة استثنائية للنظر في التظلمات التي يتقدم بها الأشخاص المقيدون بقوائم المنوعين على الوجه الآتي :

- (١) وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام رئيسا
 - (٢) مدير مصلحة الأمن العام عضوا
 - (٣) مدير مصلحة التفتيش »
 - (٤) مدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية »
 - (٥) مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية »
- وتتولى سكرتارية هذه اللجنة رئيس قسم القوائم بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية واللجنة أن تدعو مندوبيا من الجهة التي طلبت القيد لحضور الاجتماع .

مادة ١٠ - تجتمع اللجنة الاستثنائية بمكتب رئيسها في المواعيد التي يحددها .

مادة ١١ - تكون قرارات اللجنة بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ولا يعتبر اجتماع اللجنة قانونيا إذا لم يحضره مستشار الدولة لوزارة الداخلية .

مادة ١٢ - تقدم التظلمات إلى سكرتارية اللجنة الاستثنائية .

مادة ١٣ - يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ٩

تحريرا في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤) .

قرار (١) لسنة ١٩٨٤

بتحديد رسم شهادة جنسية الجمهورية العربية المتحدة

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسوم على الشهادات التي تمنحها
الجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يحدد رسم شهادة جنسية الجمهورية العربية المتحدة بثلاثة جنيهات ويؤدى هذا الرسم
إلى خزانة وزارة الداخلية أو مديرية الأمن التي يقيم دائرتها الطالب أو هيئة التمثيل السياسى أو
القنصل للجمهورية العربية المتحدة في الجهة التي تقدم إليها الطلب حسب الأحوال .

مادة ٢ - يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

تحريراً في ١١ جمادى سنة ١٣٨٤ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ١٨٥ لسنة ١٩٦٤

في شأن تحديد الأماكن المخصصة لدخول الجمهورية المتحدة

والخروج منها

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر ؛

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى الجمهورية العربية
المتحدة والخروج منها ؛

وعلى قرارى وزير الداخلية رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد
الأماكن المخصصة لدخول الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها والقرارات المعدلة لها ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنظم الرقابة على جوازات السفر بالنسبة إلى القادمين إلى الجمهورية العربية المتحدة
أو المغادرين منها على الوجه الآتى :

(١) من طريق البحر :

في موانئ الاسكندرية وبور سعيد والسويس ودمياط ورشيد والفرقة .

(ب) عن طريق الجو :

في مطار القاهرة الدولي ومطار الاسكندرية ومطار الجبل ومطار شبراخيت ومطار مرسى مطروح ومطار أسوان ومطار الفردقة .

(ج) عن طريق البر :

القنطرة - الاسماعيلية - السلوم - الشلال .

مادة ٢ - لا يجوز دخول أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو الخروج منها إلا من الأماكن المشار إليها في المادة السابقة - وإذا دعت ظروف قهرية أحد الأشخاص إلى دخول أراضي الجمهورية العربية المتحدة من غير تلك الأماكن وجب عليه التقدم فوراً إلى أقرب مقر للشرطة أو نقطة حدوده لإبلاغها بذلك ، وعلى هذه الجهة أن تبلغ الأمر إلى السلطة المختصة بليبانيا أو برقية في اليوم ذاته الحصول على مراقبتها .

مادة ٣ - يُلغى قرارى وزير الداخلية رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؟

تحريراً في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ١٨٦ لسنة ١٩٦٤

في شأن حصول الأجانب على إذن لمغادرة أراضي

الجمهورية العربية المتحدة

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن حصول الأجانب على إذن لمغادرة الجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى ما أراه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - لا يجوز لأحد من الأجانب أن يغادر أراضي الجمهورية العربية المتحدة إلا إذا كان حاصلاً على إذن خاص ، تأشيرة ، بذلك .

مادة ٢ — يصدر الإذن المشار اليه في المادة الأولى من مدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من رؤساء مكاتب تأشيرات الخروج بالمصلحة وفروعها في الحدود التي تتطلبها مصلحة البلاد العليا أو دواعي الأمن العام . ويحدد بمراجعة هذه الاعتبارات إلى ضابط يعين لهذا الغرض .

مادة ٣ — يعنى من الحصول على الإذن المشار اليه في المادة الأولى :

(أ) الأجانب القادمون بتأشيرات دخول إذا لم تزيد مدة إقامتهم في الجمهورية العربية المتحدة على ستة أشهر من تاريخ وصولهم إليها .

(ب) أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب المعتدون لدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

(ج) موظفو الأمم المتحدة من الأجانب الذين يشغلون وظائف في مكتب الأمم المتحدة أو في وكالاتها المتخصصة ومكاتبها الإقليمية والحاملون لجوازات مرور من تلك الهيئة .

مادة ٤ — تكون صلاحية الإذن المشار إليه لمدة شهر ولسفرة واحدة ويجوز أن تكون هذه الصلاحية لمدة أقل أو أكثر من شهر ولا أكثر من سفرة .

مادة ٥ — يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة — يلغى هذا القرار في الواقع المصرية ٩٠

تحريرا في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ١٩١ لسنة ١٩٦٤

في شأن الحصول على إذن « تأشيرة » لمغادرة أراضي

الجمهورية العربية المتحدة

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحصول على إذن « تأشيرة » لمغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — لا يجوز لأحد من يمتدعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يغادر أراضي الجمهورية العربية المتحدة إلا إذا كان حاصلا على إذن خاص « تأشيرة » بذلك .

مادة ٢ - يصدر الإذن المشار إليه في المادة الأولى من مدير مصلحة الهجرة والجوازات والعنسية أو من رؤساء مكاتب مآشيرات الخروج بالمصلحة وفروعها في الحدود التي تتطلبها مصلحة البلاد العليا أو تقتضيها دواعي الأمن العام .

وبعد بمراجعة هذه الاعتبارات إلى ضابط يعين لهذا الغرض .

على أنه بالنسبة لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الجمهورية العربية المتحدة يصدر الإعلان من وزارة الخارجية .

مادة ٣ - يعنى من الحصول على الإذن المشار إليه في المادة الأولى :

(أ) الحاصلون على جواز سفر الحجاج من يتمتعون بعنسية الجمهورية العربية المتحدة .

(ب) أفراد القوات المسلحة وأسراهم وخدمهم والموظفون المدنيون الذين يعملون في خدمة القوات المسلحة وموظفو إدارة الحاكم الإداري العام بغزة ، وذلك عند مغادرتهم أراضي الجمهورية العربية المتحدة إلى غزة للعمل فيها .

(ج) المسافرون من رجال القوات المسلحة بأمر تحررك صادر من القيادة العامة للقوات المسلحة .

مادة ٤ - تكون صلاحية الإذن المشار إليه لمدة شهر ولسفرة واحدة ويجوز أن تكون هذه الصلاحية لمدة أقل أو أكثر من شهر ولاكثر من سفرة .

مادة ٥ - يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقع المصرية ؟

تحريرا في ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤)

وزارة العمل

قرار (١) ١٣٣ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصرف في أموال الترامات التي تحتل من المال

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٧٠ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين

المعدلة له ؛

(١) تم: بالوقائع المصرية العدد ٧١ الصادر في ٧ من -جنين ١٩٦٤

(٨ م - قانون)

وعلى القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصرف في أموال الغرامات التي تقتطع من العمال والقرارات المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

فـ رـ و :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرات الأولى والثانية والثالثة من المادة ١ من القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :

تشكل في كل منشأة تستخدم ١٥ عاملا فأكثر لجنة من :

مندوب عن صاحب العمل رئيسا
عاملين من عمال المنشأة أعضاء

ويكون اختيار هذين العاملين بواسطة مجلس إدارة اللجنة النقابية في المنشأة إن كانت النقابية العامة التي تتبعها تضم ٦٠ / على الأقل من عمال المنشأة .

فإن لم توجد لجنة نقابية في المنشأة قام العمال بانتخاب هذين العاملين .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة ٧ مكررا من القرار المشار إليه النص الآتي :

د على صاحب العمل أن يورد مباشرة إلى المؤسسة الثقافية العمالية للاتحاد الاشتراكي العربي كل ثلاثة أشهر جميع حصيلة أموال الغرامات التي تقتطع من العاملين لديه إذا قل عدهم عن ١٥ عاملا وأن يورد ثلث هذه الحصيلة إذا كان عدهم ١٥ عاملا فأكثر .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٨٤ (٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ١٣٤ لسنة ١٩٦٤

في شأن تسوية المنازعات العمالية وديا

وزير العمل

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٢ في شأن تسوية المنازعات العمالية وديا ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة :

قـسـر :

مادة ١ - ينشأ في وزارة العمل مجلس لتسوية المنازعات العمالية ودعا يشكل على الوجه الآتي :

(١) وكيل وزارة العمل أو من يندبه رئيسا

(ب) مدير عام الإدارة العامة للأجور وعلاقات العمل عضوا

(ج) ممثل للمحافظة المختصة »

(د) مدير منطقة العمل المختصة »

(هـ) ممثل لأصحاب الأعمال تختاره المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة الطرف

في النزاع بالنسبة إلى القطاع العام واتحاد الصناعات النرف التجارية حسب

الأحوال بالنسبة إلى القطاع الخاص »

(و) ممثل للاتحاد العام للعمال »

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون العمل المشار إليه تعرض على المجلس المختص عليه في المادة السابقة جميع المنازعات العمالية التي يتمنر على مكاتب علاقات العمل المختصة تسويتها بالطرق الودية .

مادة ٣ - يتولى المجلس بحث أسباب النزاع وتسويته بالطرق الودية وله في سبيل ذلك سماع أقوال كل من طرفي النزاع وتحقيق دفاعهم والإطلاع على كافة المستندات والبيانات التي يري لزومها.

مادة ٤ - تصدر توصيات المجلس بأغلبية الآراء وعند التساوي يرجع الجانب الذي فيه الرئيس ولا تكون هذه التوصيات نافذة إل إذا قبلها أطراف النزاع على أن يثبت ذلك في محضر يرقمه هؤلاء الأطراف .

مادة ٥ - إذا أخفق المجلس في تسوية النزاع لآى سبب من الأسباب أعدت الأوراق مرافعاتها توصيات المجلس إلى مكتب علاقات العمل المختص للاستمرار في الإجراءات التي يتطلبها القانون لحلّه وذلك في أية مرحلة يكون قد بلغها النزاع .

مادة ٦ - للمجلس أن يهتد بكل أو بعض اختصاصاته إلى لجان محلية تشكل على الوجه الآتي .

(أ) مدير منطقة العمل المختصة	رئيسا
(ب) مدير مكتب علاقات العمل المختص	عضوا
(ج) ممثل المحافظة المختصة	»
(د) ممثل لصاحب العمل	»
(هـ) ممثل للتقابة العامة المختصة	»

مادة ٧ - يلغى القرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢١ ربيع الآخر سنة ١٣٨٤ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٤)

قرار (١) لسنة ١٩٦٤

في شأن تعديل أحكام القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات تأديب العمال

وزير العمل

بعد الاطلاع على المادتين ٦٦ ، ٧٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات تأديب العمال والقرار المعدل له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٦ من القرار ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه النص الاتي :

« مادة ٦ - إذا رأت إدارة المنشأة التي تستخدم خمسة عشر عاملا فأكثر أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله فحينئذ عليه قبل أن تصدر قرارها نهائيا بذلك عرض الأمر على لجنة تشكل على الوجه الاتي .

(أ) مدير منطقة العمل المختص أو من يندبه رئيسا

(ب) ممثل للعمال تختاره اللجنة النقابية أو التقابة العامة أو الاتحاد العام للعمال

حسب الأحوال عضوا

(ج) ممثل لصاحب العمل »

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحمل به من تاريخ نشره ٩
تحريرا في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ (١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١) لسنة ١٩٦٤

في شأن الشروط والأوضاع التي تتبع في تشكيل وعظيم
الاتحادات المحلية للعالم

وزير العمل

بعد الاطلاع على المادة ١٨٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين
المعدلة له ؛
وعلى ما أراه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تتكون الجمعية العمومية للاتحاد المحلي للعالم في المحافظة من ممثلي جميع اللجان النقابية
بها في الجمعيات العمومية لفتحات العامة .

مادة ٢ - يكون للاتحاد المحلي للعالم مجلس إدارة يكون من خمسة أعضاء على الأقل وخمسة عشر
عضوا على الأكثر يختارهم المجلس التنفيذي للاتحاد العام للعالم بموافقة وزير العمل من بين أعضاء
مجالس إدارة اللجان النقابية بالمحافظة بحيث يمثل هذا الاختيار للمهن المختلفة التي تمثلها اللجان النقابية
قدر الإمكان على أن يكون من بينهم الرئيس والوكيل والسكرتير وأمين الصندوق وذلك مع مراعاة
أحكام الفقرة الرابعة من المادة ١٧٠ من قانون العمل .

مادة ٣ - تكون مدة عضوية مجالس الإدارة المشار إليها في المادة السابقة ممتشية مع مدة
بقاء عضوية المجلس التنفيذي للاتحاد العام للعالم الذي اختارهم .

مادة ٤ - يسير الاتحاد المحلي للعالم في أعماله وفقا للآلية يحددها المجلس التنفيذي للاتحاد
العالم للعالم .

ويجوز للاتحاد المحلي للعالم أن يعقد مؤتمرات عملية دورية من أعضاء مجالس إدارة اللجان
النقابية في المحافظة .

مادة ٥ - يكون تمويل الاتحاد المحلي للعالم من أموال الاتحاد العام للعالم طبقا لما يحدده المجلس
التنفيذي لكل الاتحاد على حدة .

مادة ٦ - لمجلس إدارة الاتحاد المحلي حق تشكيل لجان فرعية من أعضائه أو من غيرهم من النقابيين الموجودين بدائرة المحافظة لمماوته في ممارسة نشاطه تحت مسئولية وعلى الأخص في المجالات الآتية :

- (أ) تمثيل الاتحاد العام للمال على مستوى المحافظة .
- (ب) اختيار ممثل المال في اللجان المحلية بعد الرجوع إلى الاتحاد العام للمال .
- (ج) العمل على دعم المضوية في اللجان النقابية ومساعدة المال الراغبين في تكوين لجان نقابية جديدة .
- (د) رعاية المصالح المشتركة للجان النقابية في المحافظة وتوجيهها توجيهها موحدا .
- (هـ) الإشراف على المراكز الثقافية العالية .
- (و) العمل على إلغاء الأندية الرياضية للمال وتنسيق الخدمات الاجتماعية والترفيهية لهم .
- (ز) التعاون مع الاتحاد الاشتراكي العربي في مجالات العمل الوطني .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ٩
تحريرا في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٤)

قرار (١) ١٦٠ لسنة ١٩٦٤

في شأن تشكيل لجنة للبت في الخلافات الناشئة عن تطبيق
المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية

وزير العمل

بعد الاطلاع على المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

قرر :

مادة ١ - تشكل لجنة للبت في الخلافات التي تنشأ عن تطبيق المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه من السادة :

- الدكتور أحمد جاد عبد الرحمن ، الخبير الاكثوارى للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- الاستاذ الفونس شحاته ، مدير عام المعاشات بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- الاستاذ يوسف نخري ، مدير عام الشؤون القانونية بوزارة العمل ويكون مقررا للجنة .

مادة ٢ - تقدم الطلبات للجنة بـ تاب مسجل من صاحب العمل أو العامل ميتاً فيها بالتفصيل أوجه الخلاف التي تنشأ عن تطبيق المادة ٨٦ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

مادة ٣ - اللجنة في سبيل أداء مهمتها الاطلاع على السجلات والمستندات والأوراق المنقطة بالموضوع في أية جهة كانت ، ولها أن تطلب الإيضاحات والبيانات التي ترى لزومها اليها من الطرفين واللجنة أن تستعين برأى من ترى الاستشارة برأية من أهل الخبرة .

مادة ٤ - لا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها منا .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٦ جمادى الآخرة ١٣٨٤ (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٤)

المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ
تُصَدِّرُهَا نَقَابَةُ الْمَحَامِلِ

المؤتمر السابع لاتحاد المحاماة العرب

نوفمبر
١٩٦٤

السنة الخامسة والأربعون

العدد
الثالث

الجريدة العشرية

الأول: ١٩٢١ - ١٩٣٠ عنه ٥٠ قرشاً

الثاني: ١٩٣١ - ١٩٤٠ عنه ٢٥ قرشاً

لكل من المذكر والمرفعات، وتحقيق الجنايات، والعقوبات،
والتجاري وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث: ١٩٤١ - ١٩٥٠ عنه ٥٠ قرشاً

لكل من المذكر، والمرافعات، والعقوبات، وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش، ومطالبي من دارالنقابة ١٠ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها، توجه إلى: مجلة المحاماة، بدار نقابة
المحاميين، ١٠ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات:

لفرد المحامين والطلبة : ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت : ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق : ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة:

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين : ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤ ميادة النقيب (رقم خاص)

٥٠٨٣٥ و ٤٥٥٨٥ و ٥٠٦٤٩ النقابة والسادى

٩٠٤٨٤٩ و ٩٠٨٨٤٢ غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥ غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨ غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨١٤٥١٣ غرفة المحامين بمحكمة التجهيز السكينة

فهرس

صفحة

نشاط نقابي

مذكرة مقدمة لمجلس نقابة المحامين في شأن المحامين الموظفين بالمؤسسات والشركات
للسيد الأستاذ مصطفى محمد البرادى نقيب المحامين .

قانون المحاماة ، دراسة مقارنة بين قانون المحاماة الحالي ومشروع قانون المحاماة الجديد
للسيد الأستاذ راغب حنا وكيل نقابة المحامين .

١٤٥ خطاب السيد رئيس الجمهورية العراقية المغير الركن عبد السلام حارف

١٤٩ كلمة نقيب محامى الجمهورية العربية المتحدة السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادى

١٥٢ قرارات المؤتمر وتوصياته .

١٦٦ تقرير الأمين العام إدام المحامين العرب .

أبحاث المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب

١٧٣ المؤسسات العامة السيد الأستاذ بدوى حمودة وزير العدل بالجمهورية العربية المتحدة

١٩٦ الاتهامات الجديدة في جرائم الإهمال في القانون المصرى للأستاذ الدكتور جمال الدين
المعطي المحامى وعضو مجلس نقابة مصر .

٢١١ التأهيل القانونى لحقوق اللاجئين العرب للأستاذ الدكتور جمال مرسى بدر المحامى

٢٣٠ نحرومية المساعدات القضائية للأستاذ الدكتور جمال الدين المعطي المحامى وعضو مجلس
نقابة مصر .

٢٥١ شرط التحكيم في اتفاقيات البترول في البلاد العربية بين الإنهاء والإبقاء للأستاذ
سعد هلام المحامى .

٢٦٤ توحيد التشريع والقضاء كأساس لتحقيق الوحدة العربية للأستاذ على على الشريطى
المحامى وعضو مجلس نقابة مصر .

٢٧٥ الجنون العربى المحلل للأستاذ فاروق دلايه المحامى .

النشأَة النَّقَبِيَّة

مذكرة مقدمة لمجلس نقابة المحامين

في شأن المحامين الموظفين بالمؤسسات والشركات

للمسيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي

قريب المحامين

- ١ -

تنص المادة ١٩ من القرار بالقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة في فقرتها الأولى على أنه لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين التوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو الجامعات بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس أو التوظيف في الجمعيات أو الهيئات أو الشركات أو لدى الأفراد .

ومؤدى هذا النص أنه يتعين على كل محام يعمل في أية جمعية أو هيئة أو شركة تربطه بها علاقة وظيفية ، ويمتنع عليه العمل كحاجم حر ؛ أن ينقل اسمه من جدول المشتغلين ولا يمنع من هذا أن تكون الشركة أو المؤسسة أو الجمعية قد عينته ل مباشر لها قضاياها بالحكم بتوكيل تجريه له ، طالما قد حددت العلاقة بينه وبينها بالوظيفة وتبعيتها ، وخرجت عن علاقة الحامي بموكله واستقلاله .

- ٢ -

وقد جرت لجنة قبول المحامين بمحكمة الاستئناف في الفترة الأخيرة على قيد الكثير من المحامين بجدول المشتغلين ، رغم قيام علاقة الوظيفة وما تقتضيه من تبعية ، اكتفاء بما يقدمه الطالب من دليل على أن الشركة عينته ليكون محامياً لها . واعتقد أن في التقييد بهذه الصورة مخالفة واضحة للنص المبرمج ، وإن كانت النجبة قد انتهت إلى رأيها هذا متأثرة بالرغبة في إفساح مجال العمل للمحامين بالشركات ، التي كانت تعينهم موظفين بها ل مباشروا لها قضاياها ولم تكن تتبع حكم المادة ٢٦ من قانون المحاماة ، التي تنص على أن : « قبل للرافعة أمام المحاكم

من مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة والهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل ، بعد أخذ رأي لجنة قبول المحامين : محامو أقلام قضايا هذه الجهات ، الجامعون على شهادة اليسانس أو ما يماثلها ، أو أحد المحامين .

ويجب أن يكون التوكيل الصادر من هذه المصانع أو الهيئات العامة إلى أحد المحامين ، موقعا من رئيس المصانة أو الهيئة ، وموصوفا بمخاتها الرسمي ، وأن يكون التوكيل الصادر من البنوك والمؤسسات المذكورة موقعا من يمثلها قانونا ، ومصدقا على إضاائه .

وكانت النتيجة أن أغلب الشركات والمؤسسات التي أمت أنعت علاقاتها مع محاميها السابقين الذين كانوا يباشرون لها قضاياها وأعمالها القانونية بالمحاكم ، وعبات غيرهم .وظفهن بها ، وكان في الاعتبار بطبيعة الحال ، أن هؤلاء الذين يبيعون ، وإن كانوا موظفين ؛ فإن لجنة القبول تسمح بقديم ، وم يترافون بالمحاكم . كذلك كان في الاعتبار أيضا أنه بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ ، صدر قرار من السيد رئيس الجمهورية بتظيم الإدارات القانونية في المؤسسات العامة ، تحت رقم ١٥٧٠ سنة ١٩٦١ (نشر في الجريدة الرسمية ٣٠ من أكتوبر ١٩٦١) جاء بالمادة الثانية منه أنه :

« تنشأ في كل مؤسسة من المؤسسات المشار إليها في ثلاثة السابقة ، إدارة قانونية مختص بمباشرة القضايا التي ترفع من المؤسسة أو الشركات التابعة لها أو التي ترفع عليها ، كما تختص بإبداء الفتاوى والآراء القانونية التي يطلبها سير العمل ، وصياغة اللوائح والمقود وإبداء الرأي فيها ؛ كما تتولى إجراء التحقيقات التي تسكاف بإجرائها ، ومراقبة تطبيق المؤسسة أو الشركة للقوانين واللوائح والأنظمة السارية .

وتكون الإدارة المذكورة مششوة عن مباشرة كافة هذه الاختصاصات أمام رئيس مجلس إدارة المؤسسة »

وجاء كذلك بالمادة المباشرة منه أنه :

« استثناء من أحكام المادة ٢ ، يجوز إنشاء إدارات قانونية في بعض الشركات إذا تطلبت طبيعة العمل فيها أو احتياجاتها المتخصصة ذلك ، أو إذا كان يتهمها ، عند صدور هذا القرار ، إدارات قانونية تتولى الاختصاص للشار إليه في المادة المذكورة .

وكذلك يجوز أن يسمح للمؤسسات والشركات بالتعاقد مع مكاتب المحامين ، وذلك في الأحوال التي يطلبها العمل بالنسبة إلى ممارسة بعض الشؤون القانونية التي تتطلب تخصصاً معيناً ، أو صفة الاعتماد من الجهات المتعاقدة مع المؤسسات والشركات المشار إليها .

وفي اعتقادنا أنه كما حصل التجاوز من لجنة قبول المحامين في قيد المحامين للموظفين ، حصل التجاوز أيضاً في الأحكام التي تضمنها هذا القرار : إذ أنه يتناول بالتعديل أحكاماً مقررة بقانون الحماية حيث لا يجوز الحضور بالحكم عن الشركات ، وإن أتمت ، إلا للمحامين المقيدين بم جدول للمستغلين ، أو المحامين الموظفين بها في حدود ما قرره المادة ٢٦ من قانون الحماية ، ولا يصح تعديل أحكام القانون بغير قرار بقانون ؛ أما القرار فقط فلا يمكن معه تعديل أى حكم في قانون قائم .

وقد حاولت إدارة قضايا الحكومة إزاء هذا الاضطراب في تحديد من يجوز له الحضور عن المؤسسات والشركات التي أتمت أن تجيز لحسابها تمثيل هذه الهيئات والحضور عنها استناداً إلى حكم صادر من محكمة النقض ، في جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ ، في الطعن رقم ٢٤٥ من ٢٦ جاء به أنه :

« لما كانت إدارة النقل العام بمدينة الإسكندرية قد أنشئت بالقانون رقم ٢٢ سنة ١٩٥٤ ، الذي أضمن عليها الشخصية المعنوية ، وهي تباشر مرفقاً عاماً من مرافق الدولة ، فهي بذلك تعتبر من أشخاص القانون العام . وقد تأكد ذلك بما قرره للذكر الإيضاحية للقانون المذكور من أن مرفق النقل في منطقة الإسكندرية تقوم به مؤسسة عامة ، أو شخص مصالح ذو شخصية مدبوية ، مستقلة عن شخصية الدولة أو شخصية البلدية .

وإذا كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ سنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة ، تنص على أن تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح الحكومية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى الحكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ؛ إلا أنه لما كانت الفقرتان الأولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلتان بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ قصصان على أن تسلم صور الإعلان فيما يتعلق بالأشخاص العامة للنائب عنها قانوناً ، وذلك فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام ، فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو أمورهاياتها بالأقاليم . فإن مفاد ذلك أن المشرع قد اعتبر بمقتضى القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٠ إدارة قضايا الحكومة نائبة

عن الأشخاص العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم ، وينبني على ذلك أن الطعن بالنقض المقرر به من المستشار المساعد لإدارة قضايا الحكومة نائبا عن عضو مجلس الإدارة المتعبد لإدارة العقل العام بمنطقة الإسكندرية ، وهي من أشخاص القانون العام ، يكون صحيحا .

تحاول إدارة قضايا الحكومة أن تندرج تحت عبارة « أشخاص القانون العام » الشركات التي أتمت ، رغم أن هذه الشركات لا يمكن اعتبارها من أشخاص القانون العام : « وهو الرأي الذي انتهى إليه الكثير من الفقهاء ، وذهبت إليه أحكام القضاء . من ذلك الحكم الصادر من محكمة أسوان الابتدائية بجماعة ٢٢ من ديسمبر ١٩٦٤ في القضية رقم ٣٠ سنة ١٩٦٢ أسوان ، والمرقعة صورة منه بهذه الذاكرة » .

— ٣ —

ولا يفوتني أن أشير في صدد هذا البعث إلى حكم صادر من محكمة النقض ، الدائرة الجزائية ، في الطعن رقم ٢ لسنة ٣٣ ق بجماعة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ في شأن بعض الزملاء المحامين الذين طابعت العقابة نقل أسمائهم إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، بمقولة أنهم حينما محامين لدى الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وصدر قرار اللجنة بنقل أسمائهم إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، فطمعوا في القرار المذكور بطريق النقض ، وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه ، وإعادة قيد أسماء الطاعنين إلى جدول المحامين المشتغلين ، واستند الحكم في قضائه إلى ما قرره من أن : المادة الثامنة من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، قد خولت لمجلس نقابة المحامين أن يطلب نقل اسم المحامي إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، إذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقا لمصوص هذا القانون والألائحة الداخلية . كما حرمت المادة ١٩ من القانون الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال التي عُدتها . لما كان ذلك وكان التحاق المحامي بأحدى هذه الوظائف والأعمال يضمن ممارسته مهنته ، والذي من شأنه أن يمنعه من الممارسة هو موجب نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وكان هذا الموجب غير قائم بالنسبة إلى الطاعنين بما أفادت به الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ من أن العلاقة التي تربط الطاعنين بها هي علاقة وكالة يباشرون بمقتضاها قضايا الحراسة العامة أمام المحاكم ، وأن ما يتقاضونه منها هي أتعاب مقسمة في صورة مكافأة وهو ما يتفق به القول بأن الطاعنين قد التحقوا بوظائف

نحول دون ممارستهم مهنة المحاماة في معنى ما هو وارد بالمادة ١٩ من القانون ، لما كان ذلك وكان لازم الاشتغال بالمحاماة وممارستها أن تكون أسماء المشتغلين بها مقيمة بجدول المحامين المشتغلين إذ التقيدهم هو سبيلهم إلى ذلك ، وكانت الحراسة العامة ليست من بين الهياكل الواردة بالمادة ١٦ من القانون ، والتي يقبل محاموها للمرافعة عنها أمام المحاكم نيابة عنها .

— ٤ —

ونعتقد أن ما ذهبت إليه محكمة النقض في حكمها المذكور لا يتعارض مع رأينا في هذه المذكرة . وقد حددت المحكمة علاقة الطاعنين بالحراسة بأنها كانت علاقة وكالة يباشرون بمقتضاها قضايا الحراسة العامة أمام المحاكم ، وأن ما يتقاضونه منها هو أتعاب مقدرة في صورة مكافأة .

ولا يفوتني أن أنوه أيضاً في هذه المناسبة أن قضايا الحراسات كلها قد انتزعت من مكاتب المحامين بموجب قرار من السيد الحارس العام ولا يحضر فيها الآن إلا محامو إدارة قضايا الحكومة رغم ما في ذلك من مخالفة صريحة لأحكام قانون إدارة قضايا الحكومة نفسها .

والذي ينتهي إليه رأينا بهذا العرض أنه لا يجوز من الآن قيد أي موظف بجدول المحامين المشتغلين ، ومن سبق وقيد قبل ذلك واكتسب الحق في استمرار قيده ، رغم القرار الخاطئ ، فإنه يمين أن يصدر التشريع الخاص بالإدارة القانونية للمؤسسات والشركات محدداً لمعاملهم ،

على أن يكون مقصوراً على الشئون القانونية والإدارية داخل المؤسسة أو الشركة .

أما الحضور بالحكم فلا يكون إلا للمحامين غير الموظفين للقيد بجدول المحامين المشتغلين .

وبمجلس ١٧/٥/١٩٦٥ قرر مجلس نقابة المحامين الموافقة على ما انتهت إليه مذكرة السيد الأستاذ الفقيه .

وقرر المجلس أنه بالنسبة للقيد في فئلا الذين اكتسبوا مراکز قانونية أن يتدرجوا في الجدول طبقاً لقانون المحاماة مع إلزامهم بجميع الالتزامات التي يفرض عليها قانون المحاماة .

قانون الحمامة

دراسة مقارنة بين قانون الحمامة الحالى ومشروع قانون الحمامة الجديد

للمعيد الأستاذ راجب حنا

وكيل نقابة المحامين

بيان

أقر مؤتمر المحامين العرب الرابع المنعقد ببغداد في نوفمبر سنة ١٩٥٨ مشروع قانون الحمامة الموحد للبلاد العربية ليكون باكورة القوانين الموحدة في جميع أجزاء الوطن العربى .

ولما عقد مؤتمر المحامين العرب السادس بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٦١ ناشد المحامون المجتمعون من مختلف أرجاء الوطن العربى الجمهورية العربية المتحدة — بوصف كونها طليعة الزحف العربى وقاعدة الوحدة العربية الكبرى — أن تكون السبّاقة إلى إصدار مشروع قانون الحمامة الذى أقره في مؤتمر بغداد عام ١٩٥٨ ، ليكون النواة الأولى لتوحيد التشريع في الوطن العربى الكبير . وقد أكد السيد وزير العدل المركزى وقتئذ في مؤتمر القاهرة استجابة حكومة الجمهورية العربية المتحدة لهذه الرغبة الإجماعية من المحامين العرب .

وكان بعض الزملاء من أعضاء مجلس الأمة قد قدموا في أوائل سنة ١٩٦١ إلى المجلس اقتراحاً بقانون الحمامة متضمناً نصوص مشروع قانون الحمامة الموحد الذى أقره مؤتمر المحامين العرب ببغداد عام ١٩٥٨ . وأحال المجلس ذلك الاقتراح على لجنة الشؤون القانونية والعدل لبحثه وتقديم تقرير عنه على وجه الاستعجال .

وبعد أن عقدت اللجنة خمسا وعشرين جلسة — حضر معظمها السادة وزراء العدل المركزى والتنفيذيين لإقليمى الجمهورية وحضر جميعهما السيد المدير العام للتشريع بوزارة العدل للإقليم المصرى — انتهت في الثالث من مايو سنة ١٩٦١ إلى تقرير تضمن مواد للمشروع معدلة وفقاً لما رأت أن تكون عليه في الحكم والصياغة والتنسيق إلا أن الوقت لم يمتفأ اللجنة لعرض تقريرها على المجلس قبل فضاء دور الانعقاد .

وفي مارس سنة ١٩٦٣ شكل مجلس نقابة المحامين لجنة دراسة راسب حنا وكابل النقابة وعضوية الأستاذين شكرى ديمترى وجمال الدطفيضى عضوى المجلس لدراسة جميع التعديلات المقترحة لقانون المحاماة، والتقدم للمجلس بمشروع يبالغ أوجه الاتصا لى أثبت العدل وجودها فى القانون الحالى رقم ١٦ لسنة ١٩٥٧، مع مراعاة للبادئ التى تضمنها قانون المحاماة الموحد .

وقد قامت اللجنة بالمهمة التى عهد بها المجلس إليها - تمهيدية فى عمالم بمشروع قانون المحاماة الموحد - ملئزة بقدر الإمكان نصوصه - مستهدفة رفع مستوى المحاماة وكفالة العيش الكريم للمحامين عند تقاعدهم ولأسرهم من بعدم وتقديم للمونة القضائية للمواطنين عامة وانهر القادرين منهم بصفة خاصة .

ومن ثم قام مجلس النقابة بدراسة المشروع الذى تقدمت به إليه اللجنة، وتعديل مارأى تعديله من نصوصه . ولما صدر أخيراً قانون المحاماة فى الجمهورية العراقية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٤ فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤، أعاد مجلس النقابة دراسة المشروع على ضوء الأحكام التى تضمنها قانون المحاماة العراقى واقتبس الكثير من نصوصه وأحكامه ابتفاء توحيد أحكام قانون المحاماة فى الجمهوريتين بقدر الإمكان ، ليكون النواة الأولى لتوحيد التشريع فى جميع أرجاء الوطن العربى . وانتهى المجلس بحلة ٨ من فبراير سنة ١٩٦٥ إلى المشروع الذى قدم أخيراً إلى المسئولين أملا فى أن يتبكن مجلس الأمة من مناقشته وإقراره فى الدورة الحالية إن شاء الله .

أهداف المشروع

استهدف مشروع قانون المحاماة تحقيق الأغراض الآتية :

أولاً - رفع مستوى المحاماة وإفساح مجال العمل أمام المحامين والحد من منافستهم منافسة غير مشروعة .

ثانياً - كفالة طمأنينة المحامين أثناء قيامهم بواجبهم .

ثالثاً - كفالة العيش الكريم للمحامين وتأمينهم ضد المرض والمعجز والشيخوخة وتوفير حياة كريمة لأسرهم من بعدم .

رابعا — إدخال نظام المونة القضائية للنيقاضين وخاصة لنير القادرين منهم .

خامسا — دعم العلاقة بين المحاماة والقضاء والسواة بين المحامين والقضاة في الحقوق والواجبات .

سادسا — علاج ما أثبت العمل وجوده من قصور في القانون الحالي .

أولا — رفع مستوى المحاماة :

يشترط القانون الحالي فيمن يقيد اسمه بمجدول المحامين أن يكون حاصلًا على درجة اليسانس في القانون ، وأن يقضى مدة سنتين للتدوين بمكتب أحد المعامير القبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف قبل أن يباح له فتح مكتب للمحاماة ، أو يسمح له بالرافعة باسمه أمام المحاكم الابتدائية .

وقد استحدثت المشروع شرطًا جديدًا فيمن يطلب تسجيل اسمه بمجدول المعامير ، هو الحصول على دبلوم المعهد العالي للمحاماة المنصوص عليه في المشروع ، والذي لا تقل مدة الدراسة به عن عامين . وذلك لرفع مستوى المحاماة ولتدريب المحامين تدريبًا علميًا لا تنفى عنه الدراسة النظرية وحدها . ذلك أن المعهد العالي للمحاماة المنصوص عليه في المشروع لا تقتصر الدراسة فيه على الجانب الففري وحده ، بل تشمل الجوانب العملية مع الدراسات الأدبية والاجتماعية والففسية والعلم الشرعي والتحقيق الجنائي للعمل وغير ذلك مما تستلزمه مهنة المحاماة .

وقد أوجد المشروع بديلًا لدبلوم المعهد العالي للمحاماة ، هو الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا في القانون — تمشيا مع نصوص قانون المقوبات الموحد ، وتحقيقًا لرفع مستوى المحاماة — وخاصة في الفترة السابقة على افتتاح المعهد العالي للمحاماة ريثما يتم إعداد مباحثه وهيئة التدريس فيه — وحتى لا يضطر حاملو الدكتوراه في القانون أو الحاصلون على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا في القانون ، إلى قضاء سنتين آخرين في المعهد العالي للمحاماة قبل تسجيل أسمائهم في جدول المعامير .

وهو المشروع على أن تكون مدة التدوين للمحامير على دبلوم معهد المحاماة أو دبلومين

من دبلومات الدراسات العليا في القانون سنة واحدة بدلاً من سنتين ، كما هو الحال في ظل القانون الحالي .

كذلك استحدثت الشروع نصاً على عدم جواز تسجيل اسم من جاوز الخامسة والخمسين من العمر بجدول الحامين ، ما لم يكن قد سبق له ممارسة المحاماة مدة عشر سنوات على الأقل ، أو كان من رجال القضاء . وفي هذه الحالة الأخيرة تمتنع عليه المرافعة إلا أمام القضاء المالي . وفي جميع الأحوال لا يجوز تسجيل اسم من جاوز الخامسة والستين من عمره .

وقد استهدفت هذه البصوص التوفيق بين مصلحة للقاضين وإنساح مجال العمل أمام المحامين الذين وقفوا حياتهم على المحاماة وكرسوا جهودهم لخدمة للقاضين ، والحيولة دون المنافسة غير المشروعة ودون النزعات الاحتكارية .

ولنفس الفرض استحدثت الشروع نصاً على عدم جواز إعطاء استشارة قانونية من غير المحامين ، وعدم جواز تسجيل عقود الشركات التي تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه ، ولا تقديم العقود المادية أمام مكاتب الشهر العقاري والتوثيق التي تزيد قيمتها على المبلغ المذكور والعقود الرسمية أي كانت قيمتها ، إلا إذا كانت محررة بواسطة أحد المحامين ؛ مع النص على عقاب من يزاوّل عملاً من هذه الأعمال من غير المحامين .

وأخيراً أوجب المشروع على كل شركة مساهمة أي كان رأسمالها ، وكل شركة أخرى يزيد رأسمالها على عشرة آلاف جنيه ، أن تعين لها مستشاراً من المحامين السجلين بجدول للقابة . وحرم المشروع على المحامي أن يكون وكيلاً عاماً أو مستشاراً لأكثر من شركتين مساهمتين . وأزّم الشركة بتبويض يوصى بصندوق القابة في حالة التأخير عن تنفيذ ذلك النص .

ثانياً — كفاية طمأنينة المحامين أثناء قيامهم بواجبهم :

استهدف المشروع طمأنينة المحامي وإسباغ الحفاطة عليه بوصف كونه جزءاً مكملاً للجهاز

القضائي قائمًا بوظيفة عامة نستلزمها مصلحة الجماعة في تحقيق العدالة وتوفير حق الدفاع . ولهذا
الفرض استحدثت النصوص الآتية :

(١) أوجب للمشروع على المحاكم والنيابات ودوائر الشرطة أن تقدم للمحامي التسهيلات
التي يقتضيها القيام بواجبه ، ونص على عدم جواز إهمال طلباته بنشر مسوغ قانوني .

(٢) نص على عدم مسئولية المحامي عما يورده في مرافعاته ومذكراته مما يستلزمه
حق الحفاظ .

(٣) نص على أن لأتصاب المحامي حق امتياز بل مباشرة حق الخزنة على ما آل إلى موكله
نتيجة الدعوى موضوع الوكالة ، وعلى أن يكون له استيفاء أتعابه من البالغ المحكوم بها لموكله
مقى كان هناك عقد مكتوب ، وعند المنازعة في صحة العقد يودع البالغ خزنة المحكمة إلى أن
يفصل نهائيًا في النزاع .

(٤) نص على عقاب من يعتدى على محام أثناء تأدية واجبه بنفس العقوبات التي يجوز
إنزالها بمن يعتدى على قاض .

(٥) نص على عدم جواز تفتيش مكتب المحامي أو وضع أختام عليه بنشر حضور ققيب
المحامين أو من يمثله ، وإلا كان الإجراء باطلا . كما نص على أن يكون مقر رقابة المحامين ولجانها
القرعية نفس الحصانة .

(٦) نص على عدم جواز استجواب المحامي في غير حالات التلبس ، إلا بحضور ققيب
المحامين أو من يمثله ، وإلا كان الإجراء باطلا .

وغنى عن البيان أن المقصود من هذه الحماية ليس هو شخص المحامي ، بل تمكينه من القيام
بواجبه في خدمة العدالة وحماية الحق للدفاع المقدس .

* * *

ثالثًا — كفالة العيش الكريم للمحامين وتأمينهم ضد العجز والمرض والشيخوخة وتوفير

حياة كريمة لأسرهم من بعدهم :

فضلا عما سبق بيانه بما استحدثته المشروع من نصوص تقصر حق الاستشارة القانونية على

المحامين دون سواهم ، وتوجب على الشركات تعيين مستشار لها من بين المحامين ، ونحو
دون اللافسة غير الشروعة لهم ، فإن للشروع قصر حق المرافعة أمام المحاكم على المحامين
السجلين بحسب جدول القضاة دون سواهم .

وهذا إجراء ضروري لسكافة العيش الكريم للمحامين ، بعد أن انحسر الرزق عن معظمهم
بسبب قوانين التأمين فضلاً عما فيه من ضمانات لمصلحة المؤسسات والشركات نفسها بإسناد
الدفاع عنها إلى محامين متخصصين تدرجوا في جداول المحامين من أدناها إلى أعلاها
وتوافر لهم من الأقدمية والخبرة والمراتب ما لا يتيسر لغيرهم . وهذا يحسم الشكوى من
الأوضاع الحالية التي تميز محامي المؤسسة أو الشركة المرافعة أمام المحاكم العليا ولو كان
حديث الصخرج .

ولتأمين المحامين ضد المعز والمرض والشيخوخة نص القانون على استحقاق المحامي
لمعاش عند تقاعده يتناسب إلى حد ما مع معاش زميله في القضاء . وعلى استحقاق المحامي
لمعاش التقاعد إذا قضى في ممارسة المهنة فعلا مدة ثلاثين سنة ، دون تقيد بسن معينة .
وتحقاقاً للمدالة نص على أن المعاش يزيد بنسبة المدة التي يقضيها المحامي في العمل زيادة على مدة
اللاثين سنة .

ونص كذلك على حق المحامي في معاش إذا بلغت مدة ممارسته للمهنة خمس عشرة سنة
على الأقل ، وطراً عليه ما يمجزه عن الاستمرار في العمل . ويكون المعاش بنسبة المدة التي
قضاها في ممارسة المهنة .

وتضمن المشروع نصاً على إحالة المحامي إلى التقاعد إذا أصيب بـباهة أو مرض خطير يقعه
عن ممارسة المهنة ، ولو لم تبلغ مدة اشتغاله خمس عشرة سنة . وفي هذه الحالة يستحق معاشاً
استثنائياً يتناسب مع مدة اشتغاله على تفصيل بينه المشروع .

وأخيراً نص المشروع على أولوية المعاش الذي كان يستحقه المحامي إلى ورثته كاملاً ، بدلا
من نص القانون الحالي الذي يقضى بأولوية نصف المعاش فقط إلى الورثة . وأباح للجنة
صندوق المعاشات والإعانات تقرير إعانات أو مرتبات شهرية للمحامين ، إذا طرأ عليهم
ما يستوجب إعانتهم ، ولأفراد عائلة المحامي التوفى ، الذين كان يمولهم وإن لم تتوافر في المحامي
شروط الحصول على معاش التقاعد .

رابعاً — نظام المعونة القضائية :

تمشياً مع المبادئ الاشتراكية التي تضمنها الميثاق ، تضمن المشروع نظاماً للمعونة القضائية يكفل تقديم المعونة لكل من يلجأ إلى النقابة من متوسطى الدخل أو من غير القادرين ، إذ تشكل النقابة هيئة للمعونة القضائية من بين المحامين المسجلين في الجدول ، تختص بتقديم المعونة القضائية بنوع مقابل إذا كان طالب المعونة من غير القادرين ، أو مقابل رسم بسيط يؤديه طالب المعونة من متوسطى الدخل . ونص المشروع على أن يبين النظام الداخلي للنقابة كيفية ترتيب المحامين بهذه الهيئة ، والمكافآت التي تدفع إليهم وشروط انتفاع المواطنين بخدمات هذه الهيئة .

خامساً — دعم العلاقة بين المحامين والقضاة :

تضمن المشروع نصاً يوجب على المحامي أن يسلك تجاه القضاء مسلكاً يتفق وكرامة المحاماة ، وأن يتجنب كل ما يحول دون سير العدالة ، كما تضمن نصاً يحول دون كل ما من شأنه أن يفسد العلاقة بين المحاماة والقضاء ، الذي هو جهاز العدالة وحارسها . وتحقيقاً لهذه الغاية أتى المشروع بعدة أحكام منها :

(١) نص المشروع على أن يكون تسجيل أسماء المحامين بالجدول العام والجدول السكلي وجدول الاستئناف من اختصاص مجلس النقابة ، باعتبارها أقدر من غيرها على تولى هذه المهمة وتوفيراً لوقت السادة المستشارين والقضاة وأعضاء النيابة الذين يشتركون في هذه اللجان طيلة القانون الحالى . على أن يظل تسجيل أسماء المحامين أمام محكمة النقض من اختصاص لجنة مشتركة من مستشارى محكمة النقض ومجلس النقابة كما هو الحال في القانون الحالى ، باعتبار أن محكمة النقض هي محكمة قانون لا محكمة وقائع وأنه يجب أن يتغير لها من يميزون بالقدرة على البحث القانوني من المحامين :

(٢) أنه لا يجوز حبس المحامي احتياطياً لما قد ينسب إليه من تهم السب والتظف والإهانة بسبب أقوال أو كتابات صدرت عنه خلال ممارسة المهنة ، وفي مثل هذه الحالات يأمر رئيس الجلسة بصحبر محضر بما حدث ، يحيله إلى اللجنة المنصوص عليها في المواد ١٠٥ و ١٠٦ من

قانون السلطة القضائية على أن تتولى رفع الدعوى العامة أو التأديبية الموجهة للمصوص عليها في المادة ١٠٤ من ذلك القانون - وهي اللجنة التي أسند إليها القانون التحقيق مع القضاة - وعلى أن تنظر الدعوى أمام إحدى دوائر الاستئناف .

(٣) طبقاً للمشروع تنظر قضايا التأديب ابتدائياً أمام مجلس النقابة واستئنافياً أمام مجلس يؤلف من ثلاثة من مستشاري محكمة النقض ومن اثنين من القضاة السابقين . وكانت قضايا التأديب طبقاً للقانون الحالي تنظر ابتدائياً أمام مجلس يشكل من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف ، ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة .

(٤) جعل المشروع تقدير أتعاب المحامي ، في حالة عدم وجود اتفاق كتابي ، من اختصاص مجلس النقابة ولجانها الفرعية على أن يكون التقدير نهائياً إذا كانت قيمة الطلب خمسين جنيها فأقل ، وعلى أن يستأنف القرار أمام محكمة الاستئناف المختصة إذا تجاوزت قيمة الطلب خمسين جنيها . وكان تقدير النقابة طبقاً للقانون الحالي قابلاً للتنظيم أمام المحكمة التي يستأنف قرارها طبقاً للقواعد العامة .

والنص المقترح يمتنع نظر طلب التقدير أمام النقابة ، بمثابة درجة من درجات التقاضي ، ويختزل إحدى المراحل الثلاث التي كان يمر بها الطلب طبقاً لقانون الحالي .

* * *

سادساً - علاج ما أثبت العمل وجوده في القانون الحالي من قصور :

١ - لتسهيل عمل المحامي في الدفاع عن موكله ، وللقضاء على أسباب الاحتكاك الذي كثيراً ما يحدث أثناء قيامه بواجبه أمام بعض الهيئات ، نص المشروع في المادة ٢٦ على وجوب أن أن ينال المحامي من المحاكم والبيانات ودوائر الشرطة وغيرها من الجهات التي يمارس مهنته أمامها ، الرعاية والاهتمام اللائقين بكرامة المحاماة ، وأن تقدم له التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه ، ولا يجوز أن تهمل طلباته بدون مسوغ قانوني . كما نص في المادة ٢٧ على أن كل من أخل من الموظفين بحق من حقوق المحاماة أو خالف حكماً من أحكام هذا القانون ، يعد مخالفاً لواجبات وظيفته . وهذا النص مطابق للمادتين ٢٢ و ٢٣ من قانون المحاماة العراقي .

٢ - يحظر القانون الحالي اتفاق المحامي مع موكله على أتعاب تنسب إلى قيمة ما هو مطلوب

في الدعوى ، أو ما يحكم به فيها . وقد رؤى في المشروع حذف هذا النص : لأن الاتفاق على نسبة معينة من المبلغ الذي يحكم به ، يضع أساساً عادلاً لتقوم أتعاب المحامي بمراعاة جوده وما تنهض إليه من نتيجة دون غبن أو مبالغة — وخاصة في قضايا التمييز — ولذلك اقتصر النص في المادة ٥٦ من المشروع على أنه يتمتع على المحامي إعارة اسمه ، وليس له في أية حال أن يتنازع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها . كما نص في المادة ٥٨ على النهي عن السعي لاستغلال الموكلين بوسائل الدعاية أو باستخدام الوسطاء وحظر تخصيص حصة من أتعابه لشخص من غير المحامين .

٣ — تضمنت المادة ٤٥ من المشروع النص على أن يتقاضى المحامي أتعابه وفق العقود بينه وبين موكله على الاعتبار هذه الأتعاب ٢٥ ٪ من قيمة العمل موضوع التوكيل ، إلا في أحوال استثنائية يعود أمر تقديرها إلى مجلس النقابة . كما نص على أن لمجلس النقابة — دون حواه — استناداً إلى احراض الموكل المتقدم خلال ستة أشهر من انتهاء العمل الذي كلف به المحامي ، تحتقيض قيمة الأتعاب المتفق عليها على أساس من قيمة النزاع والجهد المبذول فيه ، والفائدة التي عادت على الموكل . مع إباحة استئناف هذا القرار أمام المحكمة الاستئنافية المختصة . كما نص في المادة ٤٦ على أنه إذا تفرع عن الدعوى موضوع الاتفاق دعاوى غير ملحوظة عند الاتفاق ، حق للمحامي أن يطالب بأتعابه عنها . وهذه البصوم مأخوذة عن مشروع قانون المحاماة الموحد كما أقرته لجنة الشؤون القانونية والمعدل بمجلس الأمة السابق . (مادة ٣٩ فقرة ١ و ٢ و ٤) .

٤ — نصت المادة ٥١ من المشروع على أن لأتعاب المحامي حق امتياز على مباشرة حق الخزانة العامة على ما آكل إلى موكله نتيجة الدعوى موضوع الوكالة (وهذا النص مطابق للمادة ٤٤ من مشروع قانون المحاماة الموحد) كما نص على أن للمحامي أن يستوفي أتعابه باعتبارها ديناً ممتازاً من المبالغ المحكوم بها لموكله متى كان هناك عقد مكتوب يحدد قيمة الأتعاب . وعند المنازعة في صحة المقد يودع المبلغ خزانة المحكمة إلى أن يفصل نهائياً في النزاع . وهذا النص يوفق بين مصلحة المحامي في الحصول على أتعابه من المبلغ الذي حصل عليه موكله نتيجة مجوده وبين مصلحة الموكل في حالة المنازعة في صحة المقد الذي يحدد قيمة الأتعاب .

٥ — نصت المادة ٥٥ من المشروع على وجوب أن يتقيد المحامي في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه قانون المحاماة

والنظام الداخلي لل نقابة وتقرضها عليه آداب الحمامة وتقاليدها . كما نص في المادة ٥٩ على التزام الهامى بالنفاذ عن موكله بكل أمانة وإخلاص وبمسئولته في حال تجاوزه حدود الوكالة أو خطئه الجسم .

٦ - وأوجب المادة ٦٣ على الهامى أن يسلك مجاه القضاء مسلحاً بفق وكرامة الحمامة وأن يتجنب كل ما يحول دون سير العدالة .

وهذا المواد الثلاث مطابقة للمواد ٤٦ و ٥١ و ٥٥ من مشروع قانون الحمامة الموحدة كما أقرته لجنة الشئون القانونية والمعدل بمجلس الأمة السابق .

٧ - تضمنت المادة ٦٨ من المشروع نصاً على أن يكون نذب الحاكم للمعامين للقيام بواجب الدفاع عن المتهمين في الجنايات خاصة وعن المتقاضين غير القادرين حامة وفقاً للدور من الكشوف السبوية التي تمدها النقابة ببحث يقرب البطلان على مخالفة ذلك . وقد استهدف هذا النص ضمان جدية الدفاع عن المتهمين في الجنايات وإنساح الوقت أمام الهامى المعذب لدراسة القضية وإعداد الدفاع ، وليقوم كل محام في دوره بواجبه في الدفاع عن غير القادرين من المتهمين والمتقاضين .

وتضمنت نفس المادة نصاً على أن تؤول أتعاب الحمامة التي تقدرها الحاكم في هذه الحالات إلى صندوق المعاشات والإعانات بنقابة الهاميين ، لنفس الحكمة التي اقوتت إصدار القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص بأتعاب المعاماة التي يحكم بها على المصوم .

٨ - ينص القانون الحالي على أن مدد الاستبعاد للتأخير في سداد الاشتراكات لا تحسب في الأقدمية ولا في مدد الاشتغال المحسوبة في المعاش . وهو جزاء قاس كثيراً ما طاع منه الهامون الذين يتخلفون عن أداء الاشتراكات لمسب قد يكون قهرياً ، كما أن أثره على معاش الهامى ومعاش ورثته قد يكون شديداً . وقد هالج الشروع مثل هذه الحالات إذ أباح احتساب مدد الاستبعاد في الأقدمية وفي المعاش ، إذا أدى المعامى مع الاشتراكات المتأخرة إضافة قدرها خمسون في المائة من قيمتها . ونص على سريان هذا بأثر رجعى بحيث ينتفع به المحامون العاملون بالنسبة لمدد الاستبعاد السابقة على تاريخ العمل بالقانون ، بمد أقصى قدره ثلاث سنوات .

٩ - وعلاجاً لسا شارب نصوص ائانوان القائمة من تهووز وضووض في شأن اءعايات

القيـب وأعضاء مجلس البقابة ، نص المشروع فى المادة ٩٠ فقرة أولى على أن يؤلف مجلس البقابة من القـب وستة عشر عضواً . وفى الفقرة الثانية اشترط فىمن يرشح نفسه لمركز القـب أن يكون من المحامين المسجلة أسمائهم بمجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض ، وأن يكون قد مارس المحاماة فصلا مدة لا تقل عن عشرين سنة .

ونص فى الفقرة الثالثة على أنه لا يجوز لمن يرشح نفسه قـبياً أن يتقدم فى نفس الوقت للترشيح لمضوية مجلس البقابة .

١٠ — واشترط المشروع فى أعضاء المجلس أن يكون منهم ثمانية على الأقل من المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض وثمانية على الأكثر من المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف بشرط أن يكون قد مضى على تسجيل أسمائهم بمجدول المحامين المقبولين أمامها سنتان ميلاديتان على الأقل . ويضمن فى الحالتين ألا تقل مدة ممارستهم للمحاماة فصلا عند قفل باب الترشيح للانتخاب عن سبع سنوات ميلادية وألا يزيد عدد من ينتخبون لمضوية مجلس البقابة من دائرة أى محكمة استئناف هذا القاهرة عن اثنين .

وقد تضمن هذا النص عدولا مما كان ينص عليه القانون الحالى من اشتراط أن يكون من بين محامى الاستئناف ثلاثة تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عن سبع سنوات ، حيث تبين عدم جدوى هذا الشرط .

١١ — ونصت المادة ٩١ من المشروع على أن يكون الترشيح لمركز القـب وللمضوية المجلس بطلب يقدم إلى مجلس البقابة قبل الميعاد المحدد للانتخاب بمشرة أيام ، لا يدخل فيها يوم تقديم الطلب . ويجب أن يكون الطلب مصعوباً بتأمين قدى قدره خمسون جنياً لمن يرشح نفسه لمركز القـب ، وعشرون جنياً لمن يرشح نفسه لمضوية المجلس . وفى الحالتين يؤول التأمين إلى صندوق الماشات والإمانات ، إذا لم يحصل المرشح على عشر عدد الأصوات الصحيحة . وللباحث على استعدادات هذا النص هو ضمان جدية الترشيح ، وهو ما ينص عليه قانون الانتخاب لمجلس الأمة .

ونأمل أن يكون هذا المشروع محققاً للأغراض التى استهدفها من رفع مستوى المحاماة وتحقيق المبادئ الاشتراكية وخدمة العدالة ورعاية مصالح المواطنين قبل مصلحة المحامين . كما نأمل أن تقرر الحكومة ومجلس الأمة هذا المشروع فى البورة الحالية . والله ولي التوفيق .

خطاب السيد رئيس الجمهورية العراقية

المشير الركن عبد السلام عارف

في حفل افتتاح المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب

أيها الاخوة :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبمسندنا إنما نحمد الله الذي ألف بين قلوبنا وجمعنا على الحق وهذا لنا خير القول والعمل والذي أوجب علينا العدل في حكم كتابه إذ قال « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل »، والصلاة على سيدنا محمد صاحب الشريعة السمحاء التي حملت المساواة والإخاء والمحبة والعدل .

أيها السادة :

يسرني أن أرحب بكم باسمي وباسم الحكومة العراقية وأن أعبّر لكم عن اعتزازنا بالعهدة ومؤتمر المحامين في بغداد وعن سرور الشعب العراقي وترحيبه بقدومكم من أرجاء الوطن العربي لتواصلوا العدل في سبيل حماية الحق ومن أجل العروبة .

أهلاً بكم في وطنكم الذي هو جزء من وطننا العربي الكبير الممتد من المحيط إلى الخليج وشكراً للضيوف الأعزاء الذين - حضروا هذا الافتتاح معبرين بذلك عن رغبتهم في مفارقتنا بهذا الاجتماع للترحيب بحياة العدل من رجال القانون .

إن من حق المحامين العرب أن يفخروا بمساهماتهم في الوقوف موقف الطليعة في كفاح الشعب العربي وأن يعتزوا بمؤثراتهم للتوالية التي تعقد على مستوى قومي والذي تكون توصياتهم الصادر منها بعد كل مؤتمر تجسيدا لوحدة أمتنا العربية فكراً وعقيدة وأدباً ، ومن حق مؤتمر المحامين العرب ، وهذا هو ماضيه المشرق ، أن تستعرض في افتتاحه اليوم للمواقف التي قررنا اتخاذها والتي تلتقي في جوهرها مع دعوته الخسيرة لرفع شأن الوطن العربي وصيانة كرامة المواطن وسيادة القانون .

أيها الاخوة :

إن أول ما استبدته ثورتنا في الثامن من تشرين الثاني هو الأمن والاستقرار وسيادة

القانون واستثمار خيرات البلاد في التنمية الاقتصادية والالتفات إلى رفع مستوى الشعب الاجتماعي والثقافي والدمى ووحدته القومية . ولم تكن ثورات جيشكم قد جاءت هفواً إنما اقتضتها ظروف ملحة سببها الاستعمار الذي يبت الفساد في البلاد وأخذ يحاول إبعاد شعبكم في العراق عن أداء واجبه في خدمة الأمة العربية وعن سيره اللاتجاهي بركب العالم المتقدم في الصناعة والعلم والاقتصاد .

لقد كان الاستعمار وأعوانه يقابلون نمو الوعي الوطني بقسوة وتشويه السمعة وتمزيق الصفوف وإشغال وحدة الهدف في الداخل والخارج بين أبناء البلاد العربية بمعارك جانبية ليحولوا بين الأمة العربية والوصول إلى أهدافها . ولا بد أنكم سمعتم كثيراً عن بلدكم العراق فلن الاستعمار وأذنا به قد تجاوزا حدود الدس واليد إلى الكذب والتشويه وإنني لا أقول لكم أكثر من ذلك وأترك لكم أن تشاهدوا بأعينكم وتسلوا بأيديكم وتحملوا بشمورك البئز ما عليه العراق اليوم . فأنتم في بلد الخير والأخوة والوطنية والإيمان والقومية الصادقة .

أيها الأحبة :

إن من حسن العدة والمناسبة الكريمة أن أعلن أؤتمركم بأننا وفاء للهد الذي قطعنا على أنفسنا ورغبة منا في مشاركة الشعب بالمسئولية أن حكومة الثورة على وشك إكمال تشكيل مجلس الشورى الذي هو أشبه ما يكون بمجلس الأمة في فترة الانتقال وسوف تنتهى واجباته بقيام الحياة النيابية الدستورية ، وأنا عازمون بمون الله على تقليص فترة الانتقال إلى أقصى حد ممكن والبدء بإجراء انتخابات حرة نزيهة لمجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلاً صادقاً وشاملاً لجميع قوى الشعب العاملة وفئاته القومية .

أيها الاخوة :

إننا لكي نبني ونحدث الثورة في البناء ولئكي نستطيع في الوقت ذاته أن نعطى إلى حسن استعمال السلاح في الدفاع عن حقوق أمتنا التي تهددها الأخطار ويتأمر عليها الأعداء من كل جانب لا بد لنا أن نوحده صفنا الوطني على المستوى الإقليمي وصفنا القومي على المستوى العربي الشامل . وانطلاقاً من ادراكنا لمسؤولياتنا على المستويين العراقي والعربي سامعنا في مؤتمري القمة لنضع اللجنة الأولى في توحيد الهدف والمهدف مبتدئين بالعمل على التدابير الضرورية لمنع العدوان الصهيوني بتحويل مجرى نهر الأردن ولتحرير فلسطين من محتليها الذين يمثلون أبشع ألوان الاستعمار والتفريق العنصري ويكونون جسراً للاستعمار لا يقتصر خطره على أمتنا العربية بل يهدد غيرها من شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تلك الشعوب التي التي تمثلها من وعى وإدراك لما يجب عليهم عمله مضادين في وقتهم عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة وكان لمساهمة العرب فيه أثره في .. لصالح جهة نظام ودية حقهم في فلسطين وغيرها .

أن إنطلاقنا في سبيل تعبئة القوى العربية القادرة على الصمود أمام الأخطار التي تحيط بأمنا العربية من أعدائها الكثيرين لم يتف عند حد اللقاء في مؤتمر القمة وفي مؤتمر دول عدم الانحياز بل ساهمنا في إقامة مجلس الرابسة المشترك بين الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية فكان ذلك مقدمة للاتفاق على تكوين قيادة موحدة بين الجمهوريتين تعمل على تحقيق الوحدة العربية بينهما ونواة وقاعدة للوحدة الشاملة إن شاء الله .

وفي هذا اليوم المبارك وافق مجلس الوزراء العراقي على اتفاقية المساعدة المتبادلة والتعاون القانوني والقضائي بين الجمهورية العربية العراقية والجمهورية العربية المتحدة لإرساء لأسس الوحدة بينهما ودعمها بالتعاون التشريعي والقضائي وقد أجاز فيها الزرافع لحامى كل من الجمهوريتين أمام انتضاء في كل منهما وقد أقررنا ذلك .

أيها الاخوة :

لقد أصدرنا خلال السنة الأولى من ثورة تشرين الثاني ونفذنا قوانين الرابع عشر من تموز الاشتراكية وعدنا في ذلك أن نسرود المدالة الاجتماعية وأن نرفع مستوى القوى العاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونضمن تملك الشعب وسائل الانتاج الأساسية ومساهمة الدولة في جانب معين من التجارة الخارجية وجانب محدود من التجارة الداخلية وليس من أهدافنا أفتار أحد أو احتكار الدولة للصناعة والتجارة . وقد وعدنا بدفع الترميزات العادلة وشرعنا بتنفيذ ذلك وسوف نستمر بدفع الترميزات عن الأسهم المؤتممة كما سنعمل على النشاط الاقتصادي لتفجير القطاع الخاص في الصناعة والتجارة بكونه قطاعا مكملا للقطاع العام ومتممًا بكل الضمانات الضرورية لاتتماشه ومساهمت في نهضة العراق الاقتصادية وذلك إضافة إلى انجاح خططنا للإصلاح الزراعي وتلافي جميع مايقف في سبيله وتفيذ المشروعات العمرانية لتوسيع مجال الاتفاق والصرف وزيادة الدخل القومي وتحقيق التقدم الثوري المفغود .

أيها المؤتمرون الكرام :

إن أية ثورة سياسية واجتماعية واقتصادية لابد لها أن تمر في مراحلها الأولى بعبثات ولكنها حين تصمد أمام الصعاب وتعمل على تقليلها وتصحيح الأخطاء تستطيع بعد ذلك أن تملك القدرة على الانطلاق بثقة في تحقيق المدالة الاجتماعية التي جاءت بها ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ قبل إخراف الحكم الفردي وأن ثورة الثامن عشر من تشرين مصممة على السير نحو أهدافها السامية وعلى تصحيح جميع الانحرافات السابقة وإلى العودة بشؤون الشعب إلى الشعب لتول حكمة بنفسه ويبلغ أهدافه السامية .

أيها الاخوة :

أنا نفعي في - ميل تمكن الشعب من حكم نفسه بنفسه وإسماء أبنائه وضمان الحرية والحياة الكريمة لكل منهم ومن واجبنا أن نضمن لهم تكافؤ الفرص بين الجميع وأن نأخذ بيد الضعيف والفقير منهم ليتمكن بالحد اللائق من المعيشة في ظل نظام اقتصادي واجتماعي وأن نخططنا في الإصلاح الزراعي نيكفل للريف العراقي أرواحاً وخصوبة ونماء في الثروة والصحة والتعليم وإننا سائرون بخطوات ثابتة ومؤكدة لإعمار الريف العراقي .

أيها السادة :

إن حرية الأديان من الأسس السامية التي أوجبها علينا ديننا الحنيف الذي يأمرنا بمراعاتها وهي قاعدة أساسية في دستورنا ، فأهل الأديان أحرار في ممارسة طقوسهم الدينية التي أوجبها عليهم شرائعهم السماوية وأنهم يمارسونها في حرية تامة بجميع مظاهرها وأفعالها وفي نطاق النظام العام وأنا يهدون كل البعد عن الحمية الجاهلية والتفريق والتمييز ونحرص كل الحرص على إشاعة المحبة بين المواطنين كافة وكلهم سواسية أمام "قانون لا فرق بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة وإننا نحرص كل الحرص على صيانة كرامة المواطن وحقوقه فله علينا الحق في ذلك وأنا عليه واجب في حرصه على إطاعة القانون والعمل على وحدة الصف وجعل الأسلحة العامة فوق المصلحة الخاصة وأنا نرجو في تبادل الحقوق والواجبات بين الفرد والدولة أن يعم جونا الوطني الصفاء والإخاء والإيثار وتضحية المصلحة الخاصة في سبيل المصلحة العامة .

أيها الاخوة :

أنا نتمنى من صميم القلب التوفيق لمؤتمركم ولنجاح وستكون توصياته موضع احترامنا كما أن دعوكم المخلصة والمستمرة إلى العمل لتوحيد التشريع بين البلاد العربية ستكون دوماً هدفاً من أهداف الحكم الوطني في العراق حتى تتحقق الوحدة العربية بالفعل بأشمل صورها وأروعها بإذن الله ، وسيبقى لكم أنتم ولؤمقراتكم السابقة واللاحقة الفضل في توطيد جانب من أسس وحدتنا القومية .

أيها الاخوة :

أكرر الترحيب بكم وأرجو أن تشعروا في قرارة نفوسكم بأنكم حقاً في بلدكم وأن المشاكل التي ستقدمونه في هذا المؤتمر في حسن التفاهم وعمق الدرس والخروج منه بتوصيات تعود بالنفع على أممتنا العربية إنما هو مثال طيب يحتذى به وترأس بعض الطرق للجميع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؟

كلمة نقيب محامي الجمهورية العربية المتحدة

السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي

الحامون العرب يتقدرون السيد رئيس الجمهورية جهده وجهاده ، ويتفكرون بتفضله برياسة هذا الحفل لافتتاح المؤتمر بخطابه الجامع ، الذي يرون فيه كل التكريم للمحاماة والمحامين .
خالص الشكر للبطول العربي ، صاحب الثورات الثلاث ، الذي يمثل العربي الحر في إيمانه وفي يقينه بأمنته العربية ووطنه العربي .

أيها الزملاء :

نتلاقى اليوم في مؤتمرنا للمحاميين العرب نجتمعنا المهنة والعروة ، يتلاقى إيمان بإيمان ، إيماننا بجهتنا ، وإيماننا بقودنا ، مهنتنا التي تسمو برسالتها فوق كل الرسالات ، وهروبنا التي تسمو بأصالتها فوق كل القوميات .

نجتمع اليوم باسم الحق ، المحامون ، أهل الرأي ورجال القانون ، يحققون باجتماعهم هذه ومجهودهم لوطنهم الفخود ، الوطن العربي كله لا الوطن المحدود .

أيها الزملاء :

أنكم وأنتم تعملون للقانون والعدالة إنما تعملون للإنسانية في أسمى صورها ، وأنكم وأنتم تعملون للوطن العربي ، إنما تعملون للبشرية وسلامها ، ومن يعمل للإنسانية ويعمل للسلام فإنه مؤيده والله لأصره .

ينعقد مؤتمرنا هذا للمرة الثانية في بغداد ، موئل الأجداد ، كان أول اجتماع له سنة ١٩٥٨ حيث نجتمع نحن المحاميين العرب عقب ثورة ١٤ تموز نحي شعبنا العربي الثائر .

واليوم نجتمع المؤتمر في ظروف أكثر يئنا وأكثر إقبالا ، وقد تحرر الوطن العربي في أكثر أقاليمه من المستعمر الأجنبي والرجسى والمستغل ، وإن كان لا يزال يشكو من تمزيق وحدته .
ويصبو في سائر أقاليمه إلى ذلك اليوم المنتظر لاجتماعه في صعيد واحد : تستمتع فيه شعوبه بثمار التجمع الكريم المبني على كرامتها في المجتمع البشري ، أمة عزيزة بين سائر أممه ، قائمة في جومن الكرامة للفردي والجماعة في ظل نظام اشتراكي وحكم قويم ، يحقق الامان والطمأنينة لكل مواطن في الوطن العربي .

وحدة ترد الأمة العربية إلى الطريق الذي انخرعت عنه فضيحت في انحرافها بجهدا ومكنت غيرها من مقدراتها .

وحدة تحقق الأمل في تحرير فلسطين والجنوب العربي ، واسترداد حقها الضائع ووطننا السليب .

وستحقق الوحدة والشعب العربي يفرض إرادته وقد سار منطلقاً في ثوراته يحقق أهدافه في سبيل التحرر والوحدة؛ ثورات متصلة لشعب واحد بثورة واحدة يؤججها شعب واحد في كل مكان، تصل بفكرة واحدة أن الشعب العربي لم يعد يرضى بما كان، فكانت ثورته في مصر، وكانت ثورته في العراق، وكانت ثورته في تونس، وكانت ثورته في الجزائر، وكانت ثورته في اليمن، وكانت ثورته في السودان .

وكما حقق الله الرجاء في هذه الثورات، بل هذه الثورة الواحدة المباركة؛ سيحقق الرجاء في فلسطين، وفي الجنوب، في كل جزء عربي سليب .

والثورة التي امتدت بهذا الدفع في بضع سنين لن تقف في سبيل انطلاقها أي قوة مهما تكن، ولن يردّها عن سبيلها أي عدوان .

ستحقق الأمة العربية أملاً الذي تمش به والذي تحيا له، ستعيد مجدها وتستعيد حضارتها وتؤكد وجودها في الوجود بتصميمها وعزمها ودمائها .

وإذا كانت البشرية قد قدمت على مدى الزمان أروع الأمثلة للتضحية والفداء، فإن ما قدمه الشعب العربي في الجزائر في سبع سنين، وما سما به بجليوته الشهداء إلى أسمى سماء، يفوق كل ما تقدمته الإنسانية في تاريخها الطويل عبر آلاف السنين .

وإذا كان اليمن قد تخلف عشرات المئات من السنين فإنه، لما يعتز به شعبنا العربي في جيلنا الحاضر، أن ينتفض في اليمن، يرفع منه كل ما كان يزرع تحته عبر هذا الدهر الطويل .

جيلنا العربي الحاضر جيل يزهو به الزمان، تدفعه القوة الذاتية المنطقية لحضارته العريقة ليقوم في كل مكان، يثار ويثور للأخلاق والمثل العليا والأسس المتأصلة في حضارته .

أيها الزملاء:

لعل هذه الدورة أثمرتنا في هذا العام، وفي هذه العاصمة الكبرى من عواصم العربية، لها خطر ما خصوصاً في مصادفه هذا الاجتماع بعد أربعة مؤتمرات خطيرة اجتمعت بالقاهرة ودعا إليها رائد العربية السيد الرئيس جمال عبد الناصر، مؤتمرات القمة وعدم الانحياز، وقد اتخذت هذه المؤتمرات عدداً من القرارات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية بعيدة الأثر في قضايا البلاد العربية كلها، وفي قضايا السلام للدنيا بأسرها .

إن البلاد العربية تصنع اليوم مصيرها بمنزمتها وإجماع ملوكها ، ورؤسائها ، وكل عربي يدرك اليوم أن هذه المؤتمرات ومقرراتها التاريخية قد وضعت الحكماء العرب والمواطنين العرب كلهم في وقت واحد في الطريق الصحيح .

أيها الزملاء :

حرية الناس أساس استقامتهم ، واستقامتهم أساس انتظامهم في المجتمع ، وانتظامهم في المجتمع أساس قيام الحق فيهم وانتشار العدالة بينهم . أعطى كل شيء خلقه ثم هدى . . .

وأنتم المحامون جنود الحق وألوية العدل ، ليكن هذا رائدكم فيأتقونون به من عملكم ، يستقيم أمركم وأمر بلادكم ويحقق الله رسالتكم : رسالة الحق والعروبة .

اتحاد المحامين العرب

المؤتمر السابع ببغداد

قضايا الوطن العربي

إنه لمن عاين الطالع أن ينقد هذا المؤتمر في العراق لمر الحظوات الوحيدة التي تمت بين الجمهوريتين العربيتين في العراق والمملكة المتحدة ، تلك الخطوات التي يتطلع إليها الشعب العربي في أقطاره كافة بكل اعتباط ومناوول ، والتي يأمل أن تسير قدما نحو تحقيق هدف الأمة العربية في الوحدة الشاملة .

وأن ينقد كذلك عقب مؤتمر القمة العربيين المعقودين في الجمهورية العربية المتحدة ، حيث اتخذت مقررات بالنسبة لقضايا التحرر في الوطن العربي عامة وقضية فلسطين بصفة خاصة ، أقر بمقتضاها وجود الكيان الفلسطيني وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجيش تحرير فلسطين والقيادة العربية الموحدة . هذه المقررات التي يطالب للمؤتمر بأن توضح موضع التنفيذ بكل جدية وإخلاص .

وأن ينقد أيضاً بعد الانتصارات التي تحققت لقضايا الشعوب المطالبة نحو التحرر في مؤتمر القمة الأفريقي وعدم الانحياز ، المنعدين في القاهرة ؛ وفهم شعوب آسيا وأفريقيا المتحررة للحق العربي في فلسطين .

قرارات المؤتمر وتوصياته

أولاً - قضايا الوطن العربي :

إن المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب ؛ ليستهل قراراته بأن يسجل بكل فخر واعتزاز ، الدور الطليعي الثوري ؛ الذي قامت به الجمهورية العربية المتحدة ، في أقاليم الدولة العربية كافة ؛ واستجابتها الثورية لنداءات الثورات العربية التحررية الأصلية ، كما حدثت في ثورة اليمن الباسلة .

إن المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب إذ يذكر بمقررات المؤتمر السادس الذي عقد بالقاهرة في شباط (فبراير) ١٩٦١ وإذ يثني على أن تلك حقيقة الثورية التي تجمع العرب وتوحدهم ،

منبئة من ضمير أمتهم التي عاشت تاريخاً واحداً، وحفظت على لغة واحدة وكافحت طوال الزمن من أجل الحضارة الإنسانية والحرية والعدل.

١ - وحدة العرب:

وإن المؤتمر ليدكر مع الأسى وغاية الحزن وشدة الألم تلك الجريمة الشنعاء، جريمة الانفصال بين أقاليم الجمهورية العربية المتحدة سوريا ومصر، التي سعى إليها ودبرها الخونة المارقون عملاء الرجعية والاستعمار.

وبرجو المؤتمر أن توحد الأمة العربية نضالها في هذه المرحلة الحاسمة من حياتنا للإطاحة بعوامل الفقرة والتجزئة، وتمتد كل قواها وجهودها لتنفيذ تلك المعركة التحررية التي تخوضها ضد الصهيونية وضد الاستعمار وضد عملائه وأعوانه وضد ذلك وغيره من أسباب الفقرة وصورة التجزئة.

والمؤتمر يدعوطلائع الأمة العربية وجماهيرها المسكافحة لمواصلة النضال الثوري الوحدوى لتحقيق هدف الوحدة المقدس وغسل عار الانفصال، واستعادة الأجزاء السليمة من وطننا العربي الكبير. ويهيب بالحكومات العربية أن ترتفع إلى مستوى شعوبنا إيماناً بالوحدة، وأن تكون عند إرادتها باتخاذ الخطوات والإجراءات المؤدية إلى تحقيقها.

وإيماناً منا بوحدة الأهداف القومية للأمة العربية في الحرية والاشتراكية والوحدة وبأن تحقيق هذه الأهداف يقتضى وحدة الثورة العربية، ووحدة الإخاء الثورية المعبرة عن إرادة الشعب العربي ومصصلحة قراء العاملة.

وإدراكاً منا بأن المجتمع العربي الذي تطمح إليه جماهير شعبنا؛ مجتمع غير طبقى يرفض الطبقة بشقيها؛ وتمتد الطبقات وسيطرة الطبقة الواحدة.

وتأكيداً منا بأن الحركة العربية الواحدة هي التنظيم القومى الثورى القادر على تحقيق وحدة الثورة العربية وهي الأداة الثورية الوحيدة؛ والوسيلة العملية الصحيحة لكى تتخطى أمتنا عوامل الفقرة والتجزئة والاستغلال.

واستجابة منا لرسالة الاتحاد وهى «الحق والعروبة»، لكل ذلك فإن المؤتمر يقرر:

أولاً: دعوة جميع القوميين الوجدوين الاشتراكيين إلى توحيد كفاحهم في حركة عربية ثورية واحدة تتجاوز كل ماضي قائم فكرياً وتنظيياً وأساليب نضال.

(٢٢ - ٢٣)

ثانياً : تأييد الجهود المبذولة في الوطن العربي على الصعيدين الرسمي والشعبي لإبراز الحركة العربية الواحدة إلى حيز التنفيذ .

ثالثاً : تسجيل تقديره للخطوات الإيجابية التي خطتها الاتحادات العربية في سبيل تكوين تنظيم قوى واحد يضم الاتحادات كافة في الأقطار العربية .

رابعاً : مناقشة جماهير الشعب العربي للناتجة في جميع أنحاء الوطن العربي ، أن تدعم الجهود المبذولة في سبيل إقامة الحركة العربية الواحدة والانتصواء تحت لوائها .

خامساً : إنشاء لجنة دائمة في المكتب الدائم باسم لجنة الحركة العربية الواحدة تتفرغ لفتح باب الحوار للوصول إلى ميثاق عربي ثوري للحركة العربية الثورية الواحدة .

٢ - الجنوب المحتل : إيماناً بوحدة الثورة العربية وأهدافها في جميع أجزاء الوطن العربي الكبير ، وتأكيداً لوحدة المعركة والهدف والمصير في ثورة الشعب العربي في الجنوب المحتل ضد الاستعمار البريطاني وقواعده ، فإن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب :

(١) يعلن عدم شرعية الوجود البريطاني في عدن ومناطق الجنوب المحتل ويؤكد بطلان كل المعاهدات والاتفاقات غير للتكافة التي فرضتها بريطانيا على الأمراء والسلاطين والمشايخ في كل أجزاء هذه المنطقة العربية .

(٢) يوجه تحية إكبار وإجلال للجهاديين البواسل في الجنوب المحتل ، تقديرًا لكفاحهم البطولي ضد الاستعمار البريطاني ، وتضحياتهم الغالية في سبيل تحرير بلادهم وتحقيق الأهداف القومية للأمة العربية .

(٣) يستذكر حرب الإبادة البربرية التي يشنها الاستعمار البريطاني ضد الشعب المكافح في الجنوب ، ويشجب إجراءاته التنسقية ضد المواطنين العرب وحقوقهم الطبيعية والإنسانية .

(٤) يدعو جميع القوى الوطنية في المنطقة إلى توحيد صفوفها وكفاحها ضد الاستعمار البريطاني ، كخطوة أولية نحو إعلان ميثاق وطني يتضمن المبادئ التالية :

(١) إنهاء الاستعمار البريطاني في المنطقة فوراً .

(٢) تصفية القاعدة البريطانية في عدن .

(٣) الحفاظ على وحدة المنطقة .

(٤) الثروات الطبيعية ملك للشعب .

(٥) يرشح المؤتمر بالميثاق الوطني المعلن من هيئات الجنوب الوطنية المحتل :

(٦) يدعو جميع الدول العربية إلى العمل من جانباها لتحقيق مبدأ الحيثان الوطنى وتنفيذة ، ويطالبها بالعمل المشترك لدم الثورة الوطنىة فى الجنوب المحتل ومدها بالمال والسلاح والرجال ومساندتها بكل وسائل الاعلام الممكنة .

٣ - عمان : يعلن المؤتمر أن عمان دولة عربية مستقلة بحكم المواثيق الدولية ، ويستنكر العدوان البريطانى عليها ، ويطالب بإجلاء قواته عن أراضيها ويوصى الدول العربية بقبول عمان عضواً فى جامعة الدول العربية ، ويدعو الشعب والحكومات العربية إلى مساندة عمان فى كفاحها ضد العدوان البريطانى مادياً ومعنوياً وعسكرياً .

٤ - غريستان : يعلن المؤتمر أن غريستان « الاهواز » ، جزء لا يتجزأ من الوطن العربى أرضاً وشعباً .

٥ - اسكندرون : وأن كليكيا واسكندرون جزء لا يتجزأ من الوطن العربى أرضاً وشعباً .

٦ - المدوان الاسرائيلى على سوريا :

يطالب المؤتمر القيادة العربية الموحدة بوضع خططها موضع التنفيذ وذلك بأن ترابط الجيوش العربية على جميع خطوط الهدنة واعتبار هذه الخطوط حدوداً للجيوش العربية لقمع أى عدوان لإسرائيل على أى جزء من الوطن العربى فى جميع الجبهات .

٧ - فلسطين :

إن مؤتمر اتحاد المحامين العرب السابع ، وقد استعرض التطورات الأخيرة لقضية فلسطين ، وتدارس قرارات مؤتمر القمة العربىين ، التى أدت إلى إبراز الكيان الفلسطينى وقيام منظمة التحرير الفلسطينىة وتكوين جيش التحرير الفلسطينى .

(١) يمجى كفاح الشعب الفلسطينى البطولى من أجل تحرير وطنه المحتصب واسترداد حقوقه المسلوبة ،

(٢) يعلن أن الكيان الفلسطينى هو الوجود الثورى والسياسى لفصية حرب فلسطين المادف لتحرير الجزء المحتصب من الإقليم الفلسطينى .

(٣) يطالب بإعطاء منظمة التحرير الفلسطينىة حق حرية العمل والحركة الكاملين فى الدول العربية من أجل تمجئة الشعب الفلسطينى ولإعداده لخوض معركة التحرير .

(٤) يدعو كل الدول العربية المفضية لإصدار تشريعات التجنيد الإجبارى على الفلسطينىين فى جيش التحرير الفلسطينى .

(٥) يطالب مؤتمر القمة العربي بدعم القيادة العربية الموحدة وإطلاق يدعا في مجابهة الخطر الصهيوني على المياه العربية والاعتداءات الاسرائيلية .

(٦) يناشد كل الدول العربية بإفصاح بحال لمنظمة التحرير الفلسطينية في مختلف برامجها الاعلامية والاذاعية .

(٧) يقترح دعماً لمنظمة التحرير الفلسطينية :

أ - فرض ضريبة بلسبة ٢٪ من جميع الضرائب والرسوم في الدول الغربية .

ب - فرض رسم قدره (٥) فلسات عن كل برميل من البترول العربي المصدر ومشتقاته .

(٨) تكليف جميع البعثات الدبلوماسية والاعلامية للدول العربية في شتى أنحاء العالم التعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وتوعية الطلاب العرب ، وتنظيم الجاليات العربية المقيمة في الخارج لنشر التوعية بقضية فلسطين ودعمهم بالوسائل كافة .

(٩) نظراً لتغلغل اسرائيل في البلاد الآسيوية والافريقية اقتصادياً ، فإنه من أولى واجبات المنظمة أن تعمل على دراسة أسباب هذا التغلغل من أجل تسهيل مهمة الدول العربية في تلافيه والقضاء عليه ، ومناصرة جميع العرب في أقطارهم كافة بإحكام مقاطعة اسرائيل ومطالبة الدول العربية بالضبط على الحكومات الأجنبية لمنع المواد الأولية والمساعدات المادية لاسرائيل .

(١٠) حث الدول العربية على العمل للحصول على أعراف الدول بمنظمة التحرير ، مثله الشعب العربي الفلسطيني الذي يناضل في سبيل تحرير وطنه .

(١١) لإرسال برقية إلى قداسة البابا بالصيغة التالية :

قداسة البابا بولس السادس - الفاتيكان .

الحامون العرب المهتمون في مؤتمرهم السابع في بغداد ، والذين يمثلون آلاف المحامين في جميع أنحاء العالم العربي ، ويهرون عما يجيش في صدور الملايين من مسيحي ومسلمي العرب ، وتربطهم بالكرسي الرسولي وروابط روحية وودية منذ القدم ، يستفرون أن يستغل النشاع المسيحي لأغراض سياسية من قبل الصهيونية العالمية ، وهي حركة استعمارية عنصرية عدوانية ارتكبت الجرائم والآثام ضد المسيحيين والمسلمين سواء ، وشردتهم من وطنهم فلسطين ، ويناشدون قداستكم الحفاظ على العلاقات الودية التقليدية بين الكنيسة الكاثوليكية والعرب في شتى أقطارهم ، والتي ازدادت وابطها وثوقاً بزيارة قداستكم للأراضي المقدسة ، مناشدين أن لا يحدث هذا الحدث السياسي الخطير

في عهد قداسكم المبارك .

وتفضلوا بقبول عظيم الاجلال والاحترام ٩

وابلاغ نسخة من هذه البرقية إلى ممثلي الفاتيكان في الدول العربية ، ورؤساء الكنائس المسيحية كافة في البلاد العربية .

ثانياً — مكافحة الاستعمار

١ — البيان العام

يتخذ مؤتمر المحامين العرب السابع في ظروف يكشف فيها الاستعمار عن الأزمات التي يعانيها من شيوع دعوة الحق والحرية والسلام في كل أرجاء العالم ، واشتداد كفاح الشعوب عنده من أجل التحرر الوطني والاستقلال الاقتصادي .

وهي الرغم من أن الاستعمار قد طرح شكله القديم المفصوح القائم على السيطرة المباشرة والاحتلال ، واتخذ له منذ الحرب العالمية الثانية شكلاً جديداً وأساليب متغيرة مختلفة ؛ وعلى الرغم من يقظة الشعوب التي كانت ولا تزال تلاحق الاستعمار وتكشف أساليبه ؛ فإنه يقف الآن عند الدروة من الجشع والدونان - والاستغلال ؛ ويبلغ المرحلة العليا والنهاية من مراحل المدمرة ألا وهي مرحلة الاستعمار الجديد ، الامبريالية .

فلقد اتخذ الاستعمار الجديد من امتيازاته الاقتصادية في الدول النامية ومن تصدير رؤوس الأموال إلى هذه الدول ؛ وسيلة لفرض سيطرته عليها عن طريق القروض والمساعدات ومشاريع التنمية الزائفة ؛ وبواسطة فرض حملاته وأعوانه أدوات له في أجهزة الحكم والاقتصاد والإدارة في هذه البلدان .

وإذا كان الاستعمار القديم قد بذل ولا يزال يبذل الجهود الضخمة لحرمان الشعوب من استقلالها السياسي ، فإن الاستعمار الجديد بزعمه الامبريالية الأمريكية لا يتورع الآن عن اتخاذ أشد السبل وأقذرها لمنع هذه الشعوب من تقرير مصيرها وعرقلة تطورها وبناء اقتصادها الوطني على أساس مصلحتها . فافرض إسرائيل بالقوة على حساب الحقوق العربية وتمويلها وتسليحها ودعمها للدونان على البلاد العربية تارة وإلى التسلل الاقتصادي في دول أفريقيا النامية تارة أخرى ، لإلصاقها من ضور الاستعمار القديم والجديد معا ، وأسلوباً ظاهراً من أساليب الامبريالية والاستعمار الجديد . فإن إسرائيل تمثل بآن واحد قاعدة استعمارية عدوانية في قلب الوطن العربي ، ووسيلة من وسائل الاستعمار لتصدير رؤوس الأموال الاحتكارية وتعزيز السيطرة الاستعمارية في كثير من بلدان أفريقيا وآسيا النامية . وما التمهيد باندفاع المستمرة بفز وكوبا ، والاقبال الرجعي بالبرازيل ، والحرب

الوحشية ضد شعب الفيتنام ، واستقراوات الاسطول الأمريكى للشعوب العربية على شواطئ المتوسط ، وعلى شواطئ المحيط الهادى للصين الشعبية والدول المستقلة فى تلك المنطقة ، إلا صور واضحة من أساليب الاستعمار الجديد ضد حرية الشعوب ومصالحها ووسيلة من وسائله للسيطرة على مقدراتها ومحوالة سرقة ثرواتها .

وكان العدوان الأمريكى البريطانى البلجيكى السافر على شعب الكونغو لضرب ثورته التحررية ، وفرض العمل المغضوح تقومى على مقدراته السياسية والاقتصادية ، والدور فى اقتضاح الاستعمار الجديد وأساليبه ، والمودة الجديدة لوحشيته وجشعه ومبرراته المزيلة المكشوفة .

إننا نحن المحامين العرب ، نؤمن أنه ما من سلام صحيح يمكن تحقيقه فى العالم مع وجود الاستعمار والامبريالية ، وبدون أن تتحقق الحرية الكاملة لجميع الشعوب .

ونؤكد بأن الحرية هدف أساسى من أهداف كل الشعوب ، تكافح الإنسانية جمعاء من أجل تحقيقها وسيادتها فى العالم ، وأن الاستعمار بجميع أشكاله القديمة والجديدة هو العدو الأول لحرية الشعوب وسلام العالم .

ونسجل بأن الاستعمار العالمى بقيادة الامبريالية الأمريكية ، ماضى فى سيطرته على شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالعدوان السافر والتهديد المسلح ، وعن طريق سيطرة عملائه ، وبواسطة التسلل الاقتصادى والثقافى والفكرى إلى بعض دول هذه القارات الثلاث .

ولندعو كل الشعوب إلى مكافحة الاستعمار بأشكاله القديمة والجديدة ، لأن أى انتصار على الاستعمار فى أى مكان فى العالم ، هو انتصار لجميع الأحرار ، ولأن معركة الأمة العربية مع الاستعمار والصهيونية ، جزء لا يتجزأ من معركة الشعوب والإنسانية من أجل سيادة مبادئ الحق والحرية والتمايش والسلام فى العالم .

ب - التوصيات

واتحاد المحامين العرب ،

انطلاقاً من هذا كله ،

وفاً كيداً منه لوحدة كفاح كل الشعوب ضد الاستعمار القديم والجديد ، ومقدراً منه للواجبات الإنسانية واقرضية الملقاة على عاتقه كعاصمة عربية مكافحة واعية منظمة ، والسجما منه مع أهدافه وشعاراته ومثله يملن ما يلى :

١ - محاربة الاستعمار بجميع أشكاله القديمة والجديدة ، ومقاومة سياسة التفرقة العنصرية ، وكل اعتداء على حقوق الإنسان ، وتأييد حق كل الشعوب في الحرية والاستقلال وتقرير المصير . ودعوة كل الأحرار في الوطن العربي وفي العالم ! جمع إلى موازنة كل الحركات الوطنية التحررية في العالم ومساندتها مادياً ومعنوياً .

٢ - الدعوة إلى مبدأ التنشيط السلي القائم على الحق والعدل والحرية بين الشعوب والأمم على اختلاف نظمها الاجتماعية .

٣ - مساندة شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لدعم تضامنهم وتعاونها في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإخلاص لمبدأ الكفاح الموحد ضد الامبريالية والاستعمار من أجل تحقيق الحرية الكاملة لكل الشعوب .

٤ - دعوة كل الأحرار في العالم إلى الكفاح الموحد ضد كل القواعد العسكرية الاستعمارية التي تهدد أمن الشعوب وسلامتها وخاصة القواعد الأمريكية المتحركة في البحار كالأسطولين السادس والسابع ، والقواعد البريطانية في قبرص وعدن ، وقواعد حلف الأطلسي في أطنه بتركيا وفي مركز اللواء العربي السليب إسكندرون . ومناشدة الدول العربية للتعنية بدمم السباح للأساطيل الاستعمارية بالرسو في موانئها ومياها الإقليمية .

٥ - دعوة كل الشعوب الحرة إلى مقاطعة الدول الاستعمارية اقتصادياً ورفض مساعداتها المشروطة ، وحماية مشاريع التنمية فيها من مؤامرات الاستمباريين وعنططاهم .

٦ - تحية شعب الكونغو المكافح ضد الاستعمار والاستمباريين وتأييد حقه المقدس في تقرير مصيره ، وشجب العدوان الأمريكي - الإنكليزي - البلجيكي الاستعماري السافر ومبرراته الخييلة عليه ، ومناشدة كل الدول والشعوب الحرة تأييده ومساندته عسكرياً ومادياً ومعنوياً .

٧ - تأييد كفاح شعوب الفيتنام وأنجولا وموزنبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية ، وزوديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا ، من أجل الحرية والاستقلال واستنكار دول حلف الأطلسي الاستعمارية للحيولة بين هذه الشعوب وبين حقها المقدس في الاستقلال وتقرير المصير .

٨ - تحية شعب كبروديا على موقفه المشرف ضد الاستعمار الأمريكي ، ومحاولاته المفضوكة لاستخدام أراضيها قاعدة ومنطلقاً لاعتدائه على الشعوب الآسيوية المحررة .

٩ - تأييد شعب كوريا في كفاحه المشرف ضد التهديدات والمحاولات الأمريكية من أجل إعادة السيطرة الاستعمارية الاستغلالية على مصادره وثرواته .

١٠ — تأييد حق الصين الشعبية في أخذ مكانها الطبيعي في المنطقة الدولية وفي استعادة القاعدة الأمريكية الاستعمارية الممجة بجوموا إلى أراضيها .

١١ — تأييد كفاح شعب أرتريا في سبيل الاستقلال ومناشدة الدول الأفريقية تمكنه من ممارسة حقه في تقرير مصيره ، ودعوة الدول العربية لدعم مطالب الشعب الارتيري العادلة .

١٢ — شجب محاولات بريطانيا وحكام إيران لطمس هوية مناطق الخليج العربي . وتحذير شعب هذه المنطقة العربية من التسلل الأجنبي للرسم من قبل شركات النفط الاحكارية المرتبطة مع الاستعمار بقصد السيطرة على مقدرات هذه المنطقة أولاً ، ومن ثم التحكم في مصيرها ومصالح أهلها الشرعيين . ودعوة الشعوب والحكومات العربية إلى عارية هذه المحاولات بكل الوسائل .

١٣ — شجب مؤامرات الصهيونية المستمرة وراء الجمعيات الدينية والخيرية للاستيلاء على أراضي منطقة القدس العربية . ودعوة الشعوب والدول العربية للقضاء على هذه المؤامرات الاستعمارية ومناشدة الحكومة الأردنية لإصدار تشريع حازم بمنعول رسمي يحتفظ لهذه المنطقة هويتها .

١٤ — تأييد مقررات مؤتمر القمة الأفريقي الثاني ودول عدم الانحياز المنعدين بالقاهرة والترحيب بالوحدة الأفريقية وجبهة عدم الانحياز بوصف كونهما من الوسائل الأساسية لتدعيم تضامن الشعوب ضد الاستعمار والامبريالية ، ومناشدة دول هذين المؤتمرين قطع ما تبقى من مظاهر ارتباطها أو تبعيةها للدول الاستعمارية وقاعدتها إسرائيل .

١٥ — تحية الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبد الناصر . على المواقف الوطنية المشرفة التي وقفها ضد الاستعمار ومؤامراته في مصر والجزائر واليمن والكونغو ودول أفريقيا الأخرى . وإعلان تحية أجلال وأكبار لشهداء جيش الجمهورية العربية المتحدة الشجاع الذين ضحوا بحياتهم كفاساً ضد الاستعمار ودفاعاً عن الحرية وحقوق الإنسان في اليمن .

١٦ — دعوة كل الشعوب العربية والحررة للوقوف إلى جانب الجمهورية العراقية في كفاحها ضد المؤامرات الاستعمارية التي يديرها حلف المعاهدة المركزية الاستعماري ضد سياستها الوطنية واعجاباتها المتسمة مع مبدأ التعايش السلمي وسياسة الانحياز ومقتضيات السلام العالمي .

١٧ — تحية الثورة السودانية ضد الحكم الديكتاتوري الفاشي وتأييد موقف شعب السودان المشرف في منع الاستعماريين لاستخدام أراضي قاعدة لعرب كفاح شعب الجنوب وثورة شعب الكونغو في الاستعمار والملاحة .

ثالثا - سيادة القانون

إن المحامين العرب في مؤتمرهم السابع المنعقد في بغداد إيماناً منهم بالقيم الروحية الرفيعة التي تدعو إليها أشرائع السامية ، وفي مقدمتها تكريم الإنسان ؛ وإعمالاً للمبادئ المتصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وفي مختلف الدساتير العربية ، تلك المبادئ التي هي في نظر المحامين العرب الحد الأدنى لما يجب أن يتوفر لكل مواطن عربي ، وتجهلوا بما مع رسالتهم وأهداف دستورهم في خدمة الحق والحرية .

وشعوراً منهم بما تمتحن به وتعرض له قضايا الحريات العامة ، وسيادة القانون ، وحقوق الدفاع ، من هدر وتهدد وانقذات على كرامة المواطنين أفراداً وجماعات في بعض أجزاء الوطن العربي في مجالات التشريع أو التنفيذ أو القضاء .

وإدراكاً منهم لواجبهم القومي ورسالة المحاماة في الوقوف والدود عن هذه القضايا الحيوية التي لا معنى للمحاماة بدون توفيرها .

وتأييداً لمقرراتهم في مؤتمراتهم ومكاتبهم الدائمة السابقة .

١ - يؤكدون أن الحقوق الأساسية التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والتزمت بها جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، حقوق طبيعية مقدسة للمواطنين العرب جميعاً ، لا يجوز الانتقاص عليها ، أو الحد منها بنشريات إستثنائية تتجاف مع طبيعتها ، وأن أي اعتداء عليها بالقول أو الفعل ، وفي أي من مجالات التشريع أو التنفيذ أو القضاء يعتبر خرقاً فاضحاً لسيادة القانون . وأنها كما صارخاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهذا القيم الإنسانية ، يجب الوقوف في وجهه ومقاومته .

٢ - يستذكرون ما وقع ويقع من مخالفات وخرق وهدر لهذه المبادئ في بعض أجزاء الوطن العربي ، من اعتقالات ، وتعذيب غير إنساني ، وتحقيقات غير قانونية ، ومخالفات صورية ، وبطالون بمعاينة مرتكبها .

٣ - يحيون ثورة الشعب في السودان في أكتوبر ١٩٦٤ ، التي جاءت تعبيراً وتجسيداً لمبادئ سيادة الشعب والقانون ، وكفالة الحريات العامة للمواطنين .

٤ - يطالبون الحكومات العربية بتطبيق مبدأ سيادة القانون ، وتوفير الحريات العامة للمواطنين على أوسع مدى ، وكفالتها ، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير ، وحقوق الدفاع ، وعدالة المحاكمات ، ومنع التعذيب ، والحفاظ على الكرامة الإنسانية ، وإنهاء التشريعات والمحاكم الاستثنائية ، وقوانين الطوارئ ، بكل ما يتنافى وهذه المبادئ الأساسية .

(تم ٣٠ أيلول)

٥ - يبيون بالحكومات العربية اعتماد القضاء وخده مرجعاً وسلطة ، لنزع الجنسية من المواطن .

٦ - يقررون تشكيل لجنة دائمة تتولى التحقيق مباشرة أو بواسطة من يثق به من الزلاء في مدى توفر سيادة القانون وكفالة الحريات العامة في مجالات التشريع والتنفيذ والقضاء حيث تدهور الحاجة في كل جزء من أجزاء الوطن العربي .

رابعاً — الاقتصاد العربي

إن مؤتمر المحامين العرب السابع إذ يرى الأمة العربية تفتقر طريقتها بهزم وإصرار نحو الوحدة العربية الكاملة الشاملة في كل المجالات ، وتقديراً منه لما للاقتصاد من أثر في تكييف أوضاع الأمم وتحديد اتجاهاتها ومكانتها في الكيان الدولي ، يوصي الدول العربية :

أولاً - بتدعيم اقتصادياتها وتطويرها وفقاً لحقبة عربية موحدة ، تستند إلى مبدأ التكامل الاقتصادي فيما بينها ، وتستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة العربية .

ثانياً - بالعمل الجدي السريع على تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية عن طريق اخراج السوق العربية المشتركة فوراً إلى حيز التطبيق .

ثالثاً - بالسمي إلى توحيد الأنظمة الاقتصادية في البلاد العربية واعتماد النظام الاشتراكي أساساً لهذه الأنظمة تحقيقاً للعدالة الاجتماعية في الخدمة والتوزيع وضماناً للملكية الدولة المرافق العامة ووسائل الانتاج الأساسية .

خامساً — الاشتراكية العربية

إن المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب وقد وقف على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات العربية ، ولمس مدى مآحق باقتصاديات بلدان الوطن العربي من تعريب استثماري ، واستئثار الفوارق الضخمة بين الطبقات وما ترتب على ذلك من تخلف المجتمع العربي عن ركب الحضارة وتقديم البشرية يقرر :

١ - أن الاشتراكية ضرورة لازمة لإقامة العدل الاجتماعي في المجتمع العربي والإصلاح أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إصلاحاً جذرياً .

٢ - أن الاشتراكية العربية في مجال التطبيق في بعض أجزاء الوطن العربي أصبحت حقيقة واقعة .

٣ - أن الاشتراكية العربية تستمد فلسفتها من واقع المجتمع العربي وقيمه وشرائعه الساجية . وهي إذ تؤكد وجوب سيطرة الشعب على كل وسائل الانتاج . وفي الوقت الذي تحرر منه القطاع فلها لا تنسك الملكية الخاصة غير المستغلة .

- ٤ - يدعو الاتحاد المحامين العرب إلى عقد حلقة دراسية يشترك فيها جميع الاشتراكيين والمفكرين العرب لتدريس أوضاع الوطن العربي ولا استقرار صور التطبيق الاشتراكي في بعض أجزائه وللدعوة لتطبيق الاشتراكية في باقي أجزائه ولوضع مخطط شامل للاشتراكية العربية نظريا وعمليا .
- ٥ - يدعو المؤتمر السابع حكومات الدول العربية إلى تدريس الاشتراكية العربية في معاهدها وجامعاتها المهنية .

سادسا - القرارات المهنية

- (١) يوصى المؤتمر الدول العربية بضرورة النص في قوانينها المدنية على جعل الشريعة الاسلامية مصدرا أساسيا من مصادر هذا التشريع .
- (٢) يوصى المؤتمر بالحكومات العربية بضرورة انشاء محكمة دستورية في كل قطر عربي أخرى لرقابة القوانين والمقرارات الإدارية .
- (٣) دعوة الدول العربية إلى مزيد من العناية بيجت نظام المؤسسات العامة نظرا لما له من أهمية خاصة بشأن التنمية الاقتصادية في الآقطار العربية .
- (٤) يوصى المؤتمر الدول العربية المنتجة للبترو ل بإصدار قانون موحد ينظم كيفية البحث والتنقيب عن البترول واستغلاله وإعادة النظر في العقود القائمة حاليا بما يلمش مع تغير الظروف ومع الصالح العربي العام ، مع العمل بقدر الإمكان على أن يكون البحث عن البترول والتنقيب والإنتاج برؤوس أموال عربية ومن قبل هيئات عربية .
- (٥) العمل على إزالة الحواجز الوهمية بين أجزاء الوطن العربي الواحد وضمان حرية التنقل والعمل لأفراده في جميع أرجائه .
- (٦) يوصى المؤتمر أن يكون التحقيق الابتدائي القضائي وجوبيا في الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس مدة سنة فأكثر ، فلا تحال القضية إلى المحاكمة الا بعد تحقيق تهمته سلطات التحقيق القضائية دون الاكتفاء بمحاضر جميع الاستدلالات وعلى أن يرفق بتقرير الإحالة قائمة بأسماء شهود الإلبات وذلك توفيراً للضمانات المتهم .
- (٧) يوصى المؤتمر بوجود ندب عام عن المتهم الذي لم يوكل عنه محاميا .
- أ - في مرحلة التحقيق الابتدائي إذا تقرر حبسه احتياطيا .
- ب - في مرحلة المحاكمة إذا كانت التهمة المنسوبة إليه جريمة يعاقب عليها بالحبس مدة سنة فأكثر .
- و يترتب على مخالفة ذلك اعتبار الإجراءات باطلة .

(٨) فيما عدا الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات العسكرية الخاصين للقضاء العسكري يوصى المؤتمر بإلغاء المحاكم الاستثنائية في الإفطار العربية التي لازالت تحتفظ بها وذلك تطبيقاً لحق المتهم في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي ، وتوفيراً لقضاء موحد متجانس مستقل .

(٩) يوصى المؤتمر بعدم جواز نشر أسماء المتهمين قبل إحالتهم للمحاكمة والاقتصاص على نشر وقائع الإنهاء دون تطبيق ، وعدم جواز نشر أسماء المحكوم عليهم مع نشر أسماء المجنئين عليهم في قضايا الأخلاق ، ولا نشر أسماء المتهمين الأحداث وصورهم .

(١٠) يوصى المؤتمر بعدم جواز استخدام أجهزة الإذاعة والتليفزيون والتصوير داخل جلسات المحاكم وذلك عحافظة على وقار المحاكمة وهدية القضاء ودورها للتأثير الضار الذي يحدثه استخدام هذه الوسائل على سير المحاكمة .

(١١) يوصى المؤتمر بإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة لمنافاتها للإنسانية . والعمل على توحيد العقوبات السالبة للحرية على أن يراعى في تنفيذ هذه العقوبة كفالة إنسانية المحكوم عليه واستغلال طاقته الإنسانية داخل السجن ، ولكي يعود للمجتمع عضواً صالحاً . وتربية سبل العيش الكريم له بعد الإفراج عنه ، مما يقتضى عدم إثبات السابقة الأولى في صحيفة الحالة الجنائية ، إلا بالنسبة لعقوبة الجنائية . كما يوصى المؤتمر بأن تتولى الدولة إعانة أسر المحكوم عليهم الذين ثبت حاجتهم إلى المعونة .

(١٢) يوصى المؤتمر الدول التي لا تأخذ تشريعاتها بنظام انقضاء الدعوى الجنائية والعقوبة بالتقدم أن تضمن تشريعاتها أحكاماً تقتضى باقضاء سلطة الدولة في العقاب بعد مدة معينة ينمى أمرها بعد ذلك من المجتمع .

(١٣) يوصى المؤتمر بوجوب الاهتمام بالجرائم الاقتصادية حفاظاً على أموال الشعب ، وصيانة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وذلك دون توسع في حالات المسؤولية المفترضة تأكيداً لمبدأ حرية الإدارة كأساس للمسؤولية الجنائية ، كما يوصى بإنشاء محاكم متخصصة ضمن نطاق القضاء العادى ، للفصل في هذه الجرائم وراعى في تشكيلها الخبرة والتخصص .

(١٤) يوصى المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب بوضع تشريع موحد للعمل والعمل مستهدداً بأحدث التشريعات العالية في البلاد العربية والدول الأخرى وقرارات المؤتمرات العالية العربية والدولية على ضوء التطورات الاشتراكية وفي سبيل ذلك يقترح المؤتمر مناقشة الجامعة العربية لدعوة مندوب الدول العربية والقبائل العالية رفقاءات المحامين لإعداد مشروع هذا القانون في أقرب وقت .

(١٥) يقر المؤتمر المصطلحات القانونية التي أقرتها لجنة توحيد المصطلحات بجامعة الدول العربية .

ويرجى شكره لجامعة الدول العربية ورجو أن تستمر هذه الجهود في جميع فروع القانون ، وعلى أن يقر كل مصطلح بما يقابله في اللغات الأجنبية ولا سيما اللتين الانجليزية والفرنسية حتى يكون لهذا المجهود أثره الفعال في دلالة القفظ .

(١٦) يرجو المؤتمر جميع النقابات بأن توافي الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب ، بما هي مكلفة به نحو توحيد المصطلحات في كل ما التزمت بانجازه في أي فرع من فروع القانون ، وفي أقرب وقت ، حتى يمكن عرض ماتفق اللجنة عليه على المؤتمر القادم لإقراره كمصطلح متعارف عليه في أرجاء الوطن العربي كافة .

(١٧) يرحب المؤتمر بمودة تقابة محامي بيروت ، إلى مسكانها العليبي في منظمة اتحاد المحامين العرب .

(١٨) لما كان قانون المحاماة العراقي ١٥٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر مؤخراً قد أهتم مشروع المحاماة الموحد الذي أقره مؤتمر المحامين العرب الخامس عام ١٩٥٩ ، وأضاف إليه مبادئ جديدة ، فإن المؤتمر يوصي باعتماده واعتباره أساساً لوضع قانون المحاماة العربي الموحد .

(١٩) ولما كان العمل على وضع قانون المحاماة العربي الموحد واجباً أساسياً من واجبات اتحاد المحامين العرب ، وأهمية عالية من أماني المحامين العرب ، فإن المؤتمر يتوجه بالرجاء إلى الحكومة الجمهورية العراقية الأخذ بمشروع التعديلات المقترحة لقانون المحاماة ، وتشريعها ، ليستكمل القانون مقوماته الأساسية وليصبح حقاً قاعدة لقانون المحاماة العربي الموحد .

(٢٠) يقرر المؤتمر المصادقة على تقرير الأمين والميزانية العمومية المرفقة به والمعتمدة من المكتب الدائم العام ١٩٦٤ .

(٢١) يقر المؤتمر ميثاق منظمة الاتحادات العربية ، ويوصي الأمانة العامة بمتابعة جهودها في تكوين منظمة الاتحادات العربية وأخرائها إلى حيز الوجود .

(٢٢) يشكر المؤتمر السيد رئيس الجمهورية العراقية المشير عبدالسلام محمد عارف ، والسيد رئيس المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب ، والحكومة العراقية وتقابة المحامين في العراق لما بذلوه من جهد ومساعدة في انجاح المؤتمر ولما قدموه من حفاوة وتكريم للمؤتمرين .

(٢٣) يقرر المؤتمر عقد المؤتمر لاتحاد المحامين العرب الثامن في مدينة القدس بالأردن في النصف الثاني من شهر أغسطس (آب) ١٩٦٥ .

تقرير الأمين العام
المقدم للهيئة العامة لمؤتمر المحامين العرب السابع

وفما للمادة ١٩ من النظام الداخلي

امداد الأعضاء

شفيق الرحيدات

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

تقرير عربي بالغ الأهمية :

أعد السيد الأستاذ شفيق الرشيدات الأمين العام لاتحاد المحامين العرب تقريراً جامعاً قدمه للهيئة العامة لمؤتمر المحامين العرب السابع، وفقاً للبادة ١٩ من النظام الداخلي للاتحاد، يسطر فيه نشاط الاتحاد وتنفيذ قراراته، وتناول المسائل الإدارية والمالية، كما زوده بمجموعة من وثائق الاتحاد: وهي قرارات مكتب الاتحاد في السنين ١٩٩١ - ١٩٩٣ بطرابلس، وغزة، والكوييت، والقاهرة، وبيانات الاتحاد ومذكراته للشعب العربي والهيئات الدولية والمملوك والرؤساء، وفي المناسبات الهامة، وتبلغاته على الأحداث، وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية واتفاقيات التنسيق للوحدة، وغيرها من الوثائق التي لاغنى الباحث العربي عن الإلمام بها والاداب حل مراجعتها.

وقد رأينا تلخيص التقرير لأهميته ، وما تفيض به سطوروه من عروبة وثابة وإمام مستب
يوافق القضية العربية .

مقدمة :

أما السيد الأمين العام في تقديم التقرير إلى أن اتحاد المحامين العرب هم مكونه في عام ١٩٥٦ من سبع دول عربية فقط ، فلم يلبث أن أصبح من أبرز المنظمات العربية ؛ وهو يضم اليوم أربع عشرة نقابة منظمة ، تشارك مشاركة أساسية فعالة في الكفاح العربي من أجل الاشتراكية والحرية والوحدة ، وتناضل باستمرار وفي كل الميادين من أجل سيادة القانون واحترام الحريات العامة وتحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع العربي الكبير . والاتحاد يساهم بكل إمكانياته في محاربة الاستعمار والفرقة العنصرية وبدعو إلى التعايش بين كل الشعوب ، وللسلام القائم على الحق والعدل والحرية .

وأبحاثه صارت في المقام البارز لدى الجماهير العربية، وعمل اهتمام المنظمات الدولية وأجهزة الإعلام العربية والأجنبية .

تنفيذ للقرارات

١ - في نطاق التحرير والوحدة

لخص السيد الأمين العام نشاط الاتحاد بعد انعقاد المؤتمر السادس بالقاهرة في فبراير ١٩٦١، فنوه بما فوجئ به العرب في سبتمبر ١٩٦١ من انفصام الوحدة الرسمية بين مصر وسوريا، لإقليمي الجمهورية العربية المتحدة، ساعده الكفاح العربي وأمل الجماهير العربية في تحقيق الوحدة الشاملة .

مأساة الانفصال :

ولما كان المؤتمر السادس قد أوصى : بأن أي دهرية إنفصالية في نطاق الوطن العربي الواحد، خيانة لإرادة الأمة العربية الحرة تستوجب أغلظ عقاب ؛ وهو لذلك يدعو الحكومات العربية لتتخذن العقوبات الرادعة لمثل تلك الدعوات .

فقد يادر اتحاد المحامين العرب ففجعت أماتت العامة عملية الانفصال ودعت لقابات المحامين والمنظمات والهيئات الشعبية إلى مقاومتها ومراصلة الكفاح من أجل إعادة الوحدة وتحقيق الأهداف القومية . كما يادر المكتب الدائم إلى الانضمام في نوفمبر ١٩٦١ في دورة استثنائية عقدت في طرابلس - لبنان واختار المكتب الدائم في غزة ، في منتصف سنة ١٩٦٢، وفدأ سافر إلى دشتورا ، لبنان .

انتصارات عربية :

ثم أشار الأمين العام إلى الانتصارات التي أحرزتها مصر في معركة الملاحه بقناة السويس ، وإلى الانتصارات التي سجلها شعب الجزائر ، إذ أعلنت في يونيو ١٩٦٢ الجمهورية الجزائرية جمهورية عربية ديموقراطية تؤمن بالقومية العربية وتتحدى بالوحدة ، ومكافئ من أجلها وضد أعدائها . وقد شاركه الاتحاد في احتفالات الاستقلال على أرض الجزائر كما رادت النقابات المشتركة في الاتحاد نقابة جديدة هي نقابة المحامين في الجزائر .

وقد عقد الاتحاد دورة المكتب الدائم الثانية في صنعاء في ديسمبر ١٩٦٢ ، وبانضمام اليمن إلى عركب الحرية العربي بدأت ربيع الثورة العربية تهب هربة من الجنوب إلى الشمال ، ومن الجزائر إلى

والقاهرة إلى الغرب والشرق ، وتجمعت كلها لتقتلع روح الانفصال من العراق أولاً ، ثم من الأراضي العربية السورية .

في فبراير ١٩٦٣ ثار الجيش والشعب في العراق . معلنين انتهاء عهد العزلة والانفصال منزمين السير من جديد في موكب القومية العربية .

وفي مارس ١٩٦٣ ، ثار الجيش والشعب في سوريا ، معلنين انتهاء عهد الانفصال وإعادة عهد الوحدة من جديد . وفي أبريل ١٩٦٣ أعلن ميثاق الوحدة العربية بين مصر وسوريا والعراق .

سحب تجمع في سماء العروبة .

ثم عرض تقرير الأمين العام إلى الصراع الذي نشب بين الثقات الحدودية ذاتها في سوريا ثم في العراق ، بما نقض ميثاق الوحدة الثلاثي وعطل أحكامه ؛ وما كان من استغلال إسرائيل ومن ورائها الاستعمار الانغلو أمريكي . فوضع العربي ، واستأنفت عملياتها التحويل بحرى الأردن ، واستيراد المهاجرين إلى القبة بما أقتضى انعقاد المكتب الدائم بالقاهرة في ديسمبر ١٩٦٣ ، ولدى مطالبة الهيئات والمنظمات العربية الشعبية بمقد مؤتمر عام للعمل على قيام تنظيم عربي شعبي واحد ، يتبنى آمال الأمة . وأصدر المكتب نداء للدول العربية لعقد اجتماع عاجل على مستوى رؤساء الحكومات لبحث قضية فلسطين والدونان على مياه الأردن ، وإبراز الكيان الفلسطيني .

الرئيس جمال عبد الناصر يدعو للملوك :

وقد فاجأ الرئيس جمال عبد الناصر الأمة العربية بخطابه في بور سعيد، ودعوته الرؤساء العرب إلى عقد مؤتمر خروء عربي ، فليدعوته جميع الملوك والرؤساء العرب .

فلسطين ، وتحويل بحرى الأردن :

وفامت الأمانة العامة بتوجيه بيان للآلة العربية ، أوضحت فيه الأخطار التي تهدد كيانها إذا ما حولت إسرائيل بحرى نهر الأردن ، ودعتها إلى قيمة قواها . كما أصدرت مذكرة قانونية عن الدوان الاسرائيل على الأردن ، وزعت بالغات الأجنبية . ثم تقدمت الأمانة إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب باسم الاتحاد جذكرة وافية عن الدوان الصهيوني .

ولقد أثار انعقاد المؤتمر وقرارات الاجتماعية ثائرة إسرائيل والاستعمار ، فشنّت إسرائيل حملة مسعورة وتحدث وكيل الخارجية الأمريكية عن المطةلة العربية كأنها مستعمرة أمريكية ، وأعلن الرئيس الأمريكي « جونسون » تعاون أمريكا مع إسرائيل وتأييدها أياها في مجاريها لاستخدام القوة .

وقد أعلنت إسرائيل في أبريل ١٩٦٣ نجاحها في نجارب ضخ المياه من بحيرة طبريا ، و لثقب ؛ وكان المروثف العربي قد زاد حرجاً بالاصطدامات الدموية في سورية ، ونشوب الثورة المسلحة في الجنوب المحتل .

فدعت الامانة العامة للمكتب الدائم لعقد دورة عاجلة في مايو ١٩٦٤ بطرابلس - لبنان . وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني بالقدس تنفيذا لقرارات مؤتمر القمة العربي . ومن هناك وبحضور وفد اتحاد المحامين العرب ، أعلن الأستاذ الشقيري ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية ، ورئيس المجلس الوطني ، في يونيو ١٩٦٤ ، قيام منظمة التحرير ، كما أعلن الميثاق القومي الفلسطيني . وفي غمرة الفرح بميلاد الكيان الفلسطيني ، أعلن الرئيس عبد الناصر وعارف توقيع اتفاقية التنسيق للوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية ، ثم لم يلبث الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس السلال أن أعلنوا توقيع اتفاقية اتفدق للوحدة بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة .

وارقت الامانة العامة لرؤساء مباركة وهؤيدة ، وتلقى الاتحاد رد الرؤساء وشكرهم وعهدهم .

وبدأت تختلى سحب الجفاء والتباعد من السباء العربية ، وعقد مؤتمر اللدوة العربي الثاني في الخامس من سبتمبر ١٩٦٤ بالإسكندرية . ونجح في وضع الحلول العملية للمالمة قضية فلسطين ، وعدوان إسرائيل على مياه الأردن وإبراز الكيان الفلسطيني ودعمه ، وفي تكوين جيش التحرير الفلسطيني وتمويله .

الجنوب المحتل .

وانكسرت الانتصارات العربية على الجنوب المحتل وعمان ، وأدى قيام الجمهورية اليمنية وجيش الجمهورية العربية المتحدة في اليمن ، إلى خلق مناخ ملائم .

وكان اتحاد المحامين العرب قدكون لجنة خاصة أطلق عليهم اسم لجنة الجنوب المحتل في عام ١٩٦٢ عندما اعتقل الاعماليز رئيس حزب الشعب الاشتراكي بتهمة التريض على الثورة أوفد الاتحاد أمينه العام والمساعد من وفد المرافقة . وفي ١٩٦٣ قام المكتب الدائم بزيارة عدن . وعندما ناقشت الأمم المتحدة قضية الجنوب المحتل سنة ١٩٦٣ ، تبنى الاتحاد مطالب حركته الوطنية ، وعندما استجابت الأمم المتحدة لمطالب الجنوب المحتل بقراراها في ديسمبر ١٩٦٣ ، تبنى الاتحاد تحقيق قرارها كما أحتجت الامانة على حملات الارهاب والاعتقال على إثر القاء قنبلة على مكتب المئسدوب السائ ، ووضعت اثنين من المحامين تحت تصرف الحركة الوطنية للمرافقة عن المجاهد خليفة عبد الله ومن ولما نصبت الثورة المسلحة في الجنوب ، بإيفد المكتب

الدائم إلى بحث أوضاع الجنوب في دورته بالقاهرة في ديسمبر ١٩٦٣. واستمع إلى الاستاذ الجفري وأصدر قرارات شاملة .

وفي مجلس تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية ، الذي انعقد بالجزائر في مارس ١٩٦٣ ، تعاون الأمين العام مع على الجنوب على استصدار قراره وحده من المؤتمر بتأييد شعب الجنوب . وفي دورة المكتب في مايو ١٩٦٤ بطرابلس — لبنان ، طالج الاتحاد قضية الجنوب ، وأصدرت بشأنها قرارات موضوعية ، كانت الأساس الذي نبت عليه الجامعة العربية معالجتها لهذه القضية .

كما تقدمت الأمانة العامة لمؤتمر القمة ، ومؤتمر الدورة الأفريقي ، ومؤتمر عدم الانحياز ، بمطالب صريحة واضحة بشأن هذه القضية ، وغيرها من القضايا العربية .

وإن الاتحاد ليعتز لإدري أبناء الجنوب الآن متجمعين في جبهة واحدة وفريق فريقي وطني واحد .

أما قضية عمان فقد استصدر الاتحاد قرارا بالتعاون مع الوفود العربية لدى مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي بالجزائر في مارس ١٩٦٤ ، تنفيذ لقرار المؤتمر السادس . بتأييد حق شعب عمان في الاستقلال وقرير المصير وشجب الأعمال الوحشية .

وفي دورتي المكتب الدائم في ديسمبر ١٩٦٣ بالقاهرة ومايو ١٩٦٤ بطرابلس ولبنان ، أكد الاتحاد تأييده وصوته لكفاح عمان .

ب — التوصيات القانونية والهيئية

أوصى المؤتمر الحكومات العربية التي لم يعرب قضاياها ، بمواصلة الجهد لتسريبه وتوحيد كادرها ، بالأخذ بنظرية الظروف الطارئة ، والتقاضى على درجتين ، وتوحيد المصطلحات القانونية ، والتفرقة بين الجريمة السياسية والجريمة العادية ؛ وإنشاء المحاكم العليا لضمان رقابة القضاء على دستورية القوانين ، ومطابق شرعه حقوق الانسان . وبضرورة إنشاء محكمة عدل عربية .

وقد أخذت سياسة التهرب طريقها في السودان والمغرب والجزائر وتونس .

كما أوصى المؤتمر السادس بمتابعة دراسة ووضع مشروع الأحكام الخاصة بالشركات وكذلك أعداد المصطلحات الموحدة . وبضرورة تأليف لجان دائمة للمكتب وللمؤتمر تتولى دراسة أعمالها ومتابعتها .

ب - وجوه النشاط الأخرى

منظمة الاتحادات العربية :

لبن الاتحاد فكرة قيام التنظيم العربي الشعبي الواحد للاتحادات العربية كافة ، وتكوين منظمة الاتحادات العربية ، على أن تكون منظمة شعبية عامة ، توحّد نضال الشعب العربي .

في السادس من يونيو ١٩٦٤ أعلن ممثلو خمسة عشر اتحاداً عربياً من أطباء وبريدين وجراحين أسنان وجغرافيين وسياحيين وصحفيين وصيادلة وطلبة وعلماء ، وسلكيين ولاسلكيين وعلماء وعمال وزراعيين وكشفيين ومحامين ومعلمين ومهندسين ونسويين :

باسم الله وباسم الشعب العربي .

نحن نمثل الاتحادات العربية في أرجاء الوطن العربي .

أيها أماننا بوحدة التراث العربي ، والشعب العربي والامة العربية ؛ وإدراكاً لوحدة الحياة ؛ ووحدة الكفاح ؛ ووحدة المصير بين العرب ؛ واعتزازاً بقوميتنا العربية ، وثقيتنا لها . عقيدة ، وعمل ، وحركة ، وتقديراً للدور العالني الراعي للاتحاداتنا بين العاملين من أجل الند العربي ، وارتقاءها إلى مستوى المسؤولية في الجهاد والتنظيم ، وسعياً إلى الهدف العربي الواحد ، وأداء لحق الرسالة نحو أممتنا ونحر الانسانية في مرحلة فاصلة من مراحل التاريخ ، وانطلاقاً من ذلك كله ، وبذلك كله على طريق العمل الواحد لطلائع الامة العربية .

نعلن إلى الشعب العربي والحكومات العربية لإنشاء منظمة الاتحادات العربية :

وحدة الثورة العربية ووحدة تنظيمها :

وقد آمن الاتحاد بأن تحقيق أهداف الامة العربية الواحدة ، يقتضي وحدة العربية ووحدة تنظيمها القوي ، لأن التنظيم القومي السليم للذ العربي الثوري الاصيل ، ضرورة أساسية لاستكمال الثورة العربية لكل مقوماتها وتنطلي أممتنا رواسب الإقليمية والعاطفية والتجزئة .

ولس الاتحاد حاسة الجماهير للحركة الواحدة منذ أطلق الرئيس عبد الناصر دعوته لقيامها في يوليو ١٩٦٣ ، لما يؤكد قرب ميلاد هذه الحركة : تنظيماً عربياً ثورياً واحداً . يتحمل مسؤوليات التخطيط والاعداد والتوجيه في الكفاح العربي من أجل أهدافه ، ويكون الإدارة والعليلة في توحيد الثورة العربية وتحقيق أهدافها .

موقف الاتحاد من حقوق الانسان الأساسية :

والمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، استجابة منه للأهداف التي أنشئ من أجلها ، وفي

مليعتها ضمان سيادة القانون في الوطن العربي ، ويؤكد أن الحقوقي الأساسية التي تضمنتها إعلان حقوق الانسان ، والتزمت بها جميع الدول الاعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، إنما هي حقوق طبيعته مقدسة للواطنين العرب جميعاً ، لا يجوز الانتهاك عليها أو الحد فيها بتشريعات استثنائية تتجاف مع طبيعتها ، وأن أي اعتداء عليها يعتبر خرقاً لسيادة القانون وإنها كما لإعلان حقوق الانسان وهما للقيم الانسانية .

وقد تدخل الاتحاد لدى الملك الحسن الثاني ، فأوقف تنفيذ حكم الأعدام في « ابن جلون » .

نشاط الاتحاد الخارجي :

وقد اشترك الاتحاد في مؤتمر الحقوقيين الأفريقيين والآسيويين في « كوناكري » عاصمة « غينيا » في يونيو ١٩٦٢ . كما اشترك في مجلس التضامن الآسيوي الأفريقي في الجزائر سنة ١٩٦٤ الذي اشتركت فيه سبعون دولة استجاب أغلبها لكتابات أعضاء الاتحاد ، فأيدوا العروبة وحق أهل فلسطين في تقرير مصيرهم . كما مثلنا ندابة الأردن في رابطة الحقوقيين الديمقراطي في أبريل ١٩٦٤ واشترك الاتحاد في مؤتمر اتحاد المحامين الدول في المكسيك في يوليو ١٩٦٤ ، وقامت نقابة القاهرة بتمثيل المحامين في هذا المؤتمر ، وقدم الأستاذان الدكتور أحمد الشقبي والدكتور جمال الدين العطيفي بحوثاً وموضوعات كانت محل تقدير المؤتمرين وعزازا العرب أجمعين وحقت كسباً لمركزنا الدول ونصر القضايا العربية .

وقد بادل الاتحاد الرسائل والمدكرات مع منظمات الحقوقيين الديموقراطيين والحقوقيين الآسيويين والأفريقيين ، والاتحاد الدول لنقابات المحامين ، ومنظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية .

أبحاث المؤتمر السابع لاعتماد المحامين العرب
المؤسسات العامة
السيد بنوى حمودة وزير العدل بالجمهورية العربية المتحدة

تمهيد

تقوم الدولة الحديثة على مجموعة من المرافق العامة ، تنظمها وتولى أمورها وتشرف عليها تحقيقاً لمنافع الجمهور ، وتلبية لحاجاته التي لا تقف عند حد في نموها وتطورها . والمرافق العامة هي الطابع والمجال الاصيل لنشاط الحكومات ، وهي الأساس الذي تقوم عليه نظريات القانون الإداري ؛ ذلك لأن جميع السلطات والاختصاصات المخولة للموظفين بوصف كونهم عمال المرافق العامة ، وكذلك التكاليف والواجبات المفروضة على الأفراد ، تستهدف جميعها النهوض بالخدمات العامة وثمان سير المرافق العامة .

والمرفق العام هو كل مشروع يعمل باطراد وانتظام تحت إشراف الدولة ، لسد حاجة عامة ، مع خضوعه لنظام قانوني معين . وغالبية التعديل وفقاً لتطور هذه الحاجة .

ويؤخذ من هذا التعريف أن الأصل في المرفق العام ، أن تقوم عليه الدولة وتولى أمره بطريقة مباشرة ، لكن التجربة أسفرت عن عدم صلاحية هذه الطريقة لإدارة المرافق العامة كافة ، ذلك بأنها تختلف في نظمها وأشكالها وأهدافها ، مما يستتبع اختلافاً في وسائل إدارتها حسب طبيعة كل منها : فإما يصلح لإدارة مرفق عام إداري ، لا يصلح لإدارة مرفق عام اقتصادي . يقتضى طبيعته تهرؤاً من بعض القواعد والنظم الحكومية المنبئة في إدارة المرافق الإدارية ، كما يقتضى إستقلالاً في شئونه المالية والإدارية ، يكفل لإدارته وفقاً لقواعد مرتبة ملائمة له ، على غرار القواعد المتبعة في المشروعات الخاصة المائلة ، ومقتضى ذلك أن المرافق العامة تدار بوسائل مختلفة ، والوسيلة الأولى كما قدمنا هي وسيلة الاستقلال المباشر ، حيث تقوم الدولة بإدارة المرفق إدارة مباشرة ؛ ونقطة وسائل أخرى لإدارة المرافق العامة . منها المؤسسات العامة وهي موضوع هذا البحث .

وقد استحدثت نظام المؤسسات العامة كوسيلة لإدارة المرافق العامة في القرن الماضي ، وتعدت شأنها في ذلك شأن المرافق العامة في نطاق ضيق محدود ، كانت تفرضه على الدولة وظيفتها الإدارية في ذلك الوقت . ثم أخذت منذ ابتداء هذا القرن تنتشر ويمتد نطاقها ، حتى وسعت كثيراً من المرافق ، وعلى الخصوص المرافق الاقتصادية التي ظهرت بظهور المذهب الاشتراكية ومبادئ الاقتصاد الموجه ، وحلت محل المذهب الفردي الذي ساد عقب الثورة الفرنسية ، فقد زحفت الدولة على مدى من هذه المبادئ والمذاهب ، وبوحي منها ، على ميادين النشاط الاقتصادي الحر ، وأخذت تلمس مشروعات اقتصادية تجارية وصناعية وزراعية مائلة للمشروعات الخاصة التي كانت وفقاً على الأفراد والهيئات الخاصة . وقد خضعت المؤسسات العامة في تطورها لصور مختلفة من التعديل والتجديد في نظمها وأشكالها ، حتى اختلفت هذه الأشكال والنظم اختلافاً بلياً ، أشاع

الغرض في نظرية المؤسسات العامة ، حتى تعذر تعريفها جامداً ، وأغفلت التشريعات المختلفة عن قصد وضع هذا التعريف ، خشية التقيد بعبارات قد تضيق عن المعنى الرحب الذى يقبده اصطلاح : المؤسسات العامة .

وقد نوج المشرع في جمهوريتنا العربية المتحدة هذا المنهج ، إذ أهفل عدداً تعريف المؤسسات العامة في القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ . بإصدار قانون المؤسسات العامة ، وكذلك في القوانين الأخرى المنظمة للمؤسسات العامة ؛ وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون : « إن المشرع لم يضع تعريفاً جامداً للمؤسسات العامة ، نظراً لما ترتب على تطور فكرة المؤسسات العامة ونظمها وأحكامها من اتساع نطاق هذه الفكرة ، فأصبحت تشمل أنواعاً عديدة من المؤسسات ، مما يجعل من المستحسن أن يدع تعريف المؤسسة العامة للفقه والقضاء ، وترك الباب مفتوحاً لما قد ينشأ من أنواع جديدة من المؤسسات العامة ، يقتضى الصالح العام بتطبيق قواعد القانون العام بشأنها . »

ورغم بيان نظم المؤسسات العامة واختلاف أشكالها ، فإن ثمة أوجه شبه وسمات مشتركة تواف بها ، مما يبين على وضع تعريف تقريبي لها ؛ فالمؤسسات العامة : مجموعها هي أشخاص إدارية انفصلت لتحقيق غرض أو أغراض معينة محدودة ، فهي أشخاص ذات أهلية لتلك الحقوق وليست أموالاً أو علائق هذه الحقوق ، وهي من أشخاص القانون العام ، ولها ذات الامتيازات التي أحفاها القانون على هذه الأشخاص دون سواها . وهي في مجال الأشخاص الإدارية تقابل الهيئات المحلية ، فكلهما من أشخاص القانون العام اللامركزية ، ولكن يفرق بينهما أن اختصاص المؤسسة العامة محدود ومقيد بمرفق أو مرافق معينة لا يجوز لها أن تمتد نشاطها إلى ما عداها ، وذلك في حين أن اختصاص الهيئة المحلية يتناول مرافق الإقليم كافة ، فلا يحدده سوى نطاقها الإقليمي : فلها أن تمارس في هذا النطاق أى نشاط يعود بالخير على الإقليم ، دون تقيد بنوع معين من المرافق .

ومؤدى ذلك أن المؤسسات العامة والهيئات المحلية ، كليهما أشخاص إدارية لا مركزية ، ولكنهما يختلفان في نوع اللامركزية : فهي في الهيئات المحلية لا مركزية إدارية ، وفي المؤسسات العامة لا مركزية مرفقية أو مصلحية .

ويخلص من التعريف المتقدم للمؤسسات العامة ، أنها تقوم على عناصر ثلاثة :
أولاً - المرفق العام .

ثانياً - الشخصية الاعتبارية .

ثالثاً - التخصص في نشاط معين محدود .

عنصر المرفق العام :

هذا العنصر هو الدعامة الأولى التي تقوم عليها المؤسسة العامة ؛ فهي في أصلها مرفق عام فلا يتصور وجود مؤسسة عامة دون مرفق عام تقوم عليه ، ووصف المؤسسة بأنها عامة ينصحب من هذا المعنى فهو ، مأخوذ من المرفق العام .

وقد سبق تعريف المرفق العام بأنه : كل مشروع يعمل باطراد وأنتظام تحت إشراف الدولة لسد حاجة عامة ، مع خضوعه لنظام قانوني معين ، وقابليته للتسبيل وفقاً لتطور هذه الحاجة وظاهر من هذا التعريف أن المرافق العامة كافة على اختلاف أنواعها ، وأيا كانت طبيعتها . تخضع في سيرها لثلاث قواعد عامة . تنظم كيفية تقدير خدماتها للجمهور وتكفل سد حاجته من هذه الخدمات على أكمل وجه .

القاعدة الأولى هي ضرورة سير المرفق بانتظام واطراد .

والقاعدة الثانية مساواة المتخلفين في الإفادة من الخدمات العامة التي يقدمها المرفق .

والقاعدة الثالثة قابلية 'مرفق' للتغيير والتعديل في تنظيمه وأسلوب إدارته في أى وقت ، كلما اقتضى ذلك الصالح العام .

عنصر التخصيص الاعتبارية .

الشخصية الاعتبارية تمثل العنصر الثاني الذي تقوم عليه المؤسسات العامة ، وهو العنصر الذي يميزها عن المصالح العامة ، وفروع الدولة المنبثقة في كيانها وشخصيتها ، فلكل مؤسسة عامة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ويترتب على ذلك أن تكون لها ذمة مالية ، وميزانية مستقلة عن ذمة الدولة وميزانياتها ، فلها أموال وحقوق مستقلة عن أموال الدولة وحقوقها ، وتلك الأموال تخصص لتحقيق الغرض أو الأغراض التي تنشأ المؤسسة من أجلها ؛ ولها أهلية التعاقد وقبول الهبات والوصايا ، وقد يقيد المشرع هذه الأهلية بشرط موافقة الحكومة على قبول التبرعات . ولها حق النفاذ وإدارة أموالها وإدارة مستقلة عن الدولة وفروعها الإدارية ، وذلك مع عدم الإخلال بحق الوصاية ، المقررة عليها للدولة ولكل مؤسسة نائب يعبر عن إدارتها ، ويمثلها في تصرفاتها ويؤوب عنها أمام القضاء .

ويستتبع استقلال المؤسسات العامة من الناحية المالية استقلال ميزانياتها ، فتقوم هي بوضع هذه الميزانية تحت إشراف الجهات ذات الوصاية عليها . ولها بمقتضى أهلية التعاقد حق إبرام العقود كافة اللازمة لتحقيق أغراضها .

والأصل في المؤسسات العامة أنها أشخاص إدارية ، لأنها تشرف على مرافق عامة ، وتبيع في إدارتها أساليب القانون العام .

وتترتب على ذلك النتائج الآتية على وجه العموم :

أولاً : أن أموالها تعتبر أموالاً عامة ، تتبع في حساباتها ورقابتها ذات القواعد المقررة في شأن أموال الدولة

ثانياً : لا تخضع هذه الأموال لطرق التنفيذ الجبرى العادية .

ثالثاً : تعتبر الأشغال التي تقوم بها أشغالاً عامة .

رابعاً : لا يعتبر مديرها ووظيفتها أكثر الإحوال . ووظائفهم ومهمتهم . كما تعتبر قراراتهم قرارات إدارية .

خامساً : تتمتع المؤسسات العامة بامتيازات مالية مختلفة .

سادساً : تخضع هذه المؤسسات لوصاية إدارية أشد من وصاية الدولة على الهيئات الخاصة .

سابعاً : للمؤسسات العامة حق إبرام العقود الإدارية ، كعقود التوريد والأشغال العامة .

ثامناً : ولها حق اتخاذ قرارات إدارية من جانبها قابلة للتنفيذ ، كما لها حق نزع ملكية المقارنات للخدمة العامة ، فضلاً عن حقوق أخرى من حقوق السلطة العامة التي يخولها لإياها المشرع بمسكنها من النهوض برسالتها .

عنصر التخصص في ممارسة نشاط معين محدد :

وهذا العنصر الثالث يقتضى أن تقوم كل مؤسسة على مرفق معين لتقديم خدمات معينة لا تجاوز إلى ماعساها ، فأموالها ونشاطها كلاهما مقيد بالفرض من إنشائها وتوفير خدمة أو خدمات معينة دون سواها ، وفي هذا تختلف المؤسسات العامة عن الهيئات المحلية التي تقوم على المرافق كافة التي تهم سكان الإقليم ؛ في حين أن المؤسسات العامة لا تقوم عادة إلا على نوع معين من الخدمات ، على نحو ما تقدم بيانه .

وقد تطور عنصر التخصص هذا في المؤسسات الاقتصادية ذات الأغراض التجارية والصناعية فلم يمسد اختصاصها مقيدا بهذا الفرض الذي أنشئت من أجله ، بل جاوز ذلك إلى ميادين النشاط التي تصل أو ترتبط بهذا الفرض ، حتى تؤدي المؤسسة رسالتها وتقدم خدماتها على أكمل وجه .

إنشاء المؤسسات العامة وانقضاءها

الأصل في إنشاء المؤسسات العامة أن يكون بقانون ، أو طبقاً لأحكام القانون ؛ وقد جرى العمل قبل تنظيم المؤسسات العامة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ والقوانين اللاحقة له ، على إنشاء المؤسسات العامة بقوانين ، ثم نظمت التشريعات الحديثة القواعد والأسس التي تقوم عليها المؤسسات العامة ، وحددت الشروط والقواعد التي تراعى في إنشائها ، وفوضت السلطة التنفيذية في ذلك بحيث يكون إنشاء المؤسسة العامة بقرار من رئيس الجمهورية ، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون وذلك لما تنسأله مقتضيات الإدارة من المرونة والسرعة ، فلا يلجأ في كل حالة إلى إجراءات التشريع الطويلة ، وذلك فضلاً عما يحققه هذا النظام من الوحدة والانسجام بين المؤسسات العامة على اختلاف أشكالها ، ثم المرونة اللازمة بترك الأحكام التفصيلية المنظمة للمؤسسة لقرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشائها .

وقد يتم إنشاء المؤسسات العامة ابتداء ، وذلك باستحداث مرفق عام وتخويله الشخصية الاعتبارية المستقلة في ذات القرار الصادر بإنشائه ، كما يكون إنشاء المؤسسات العامة بتحويل مرفق الدولة الشخصية الاعتبارية المستقلة وما يترتب عليها من استقلال إداري ومالي .

وأهم الأسباب التي تدعو إلى إنشاء المؤسسات العامة هي :

أولاً: توفير استقلال ذاتي لبعض المرافق الفنية في إدارة شئونها . فلا تستقل بإدارتها السلطة المركزية ؛ وقد كان هذا السبب ملحوظاً في إنشاء الجامعات في صورة مؤسسات عامة لضمان استقلالها واشتراك هيئة الأساتذة في إدارة شئونها ، حتى تتوافر لها أسباب النهوض برسالتها الحفيرة .

ثانياً : إنشاء مال خاص مستقل عن مال الدولة ينفق على شئونها وأغراضها ، ويكون هذا المال عادة من موارد الشخص المعنوي الخاصة ، كالأموال التي يحصلها من جمهور المتفهمين ، والهبات والوصايا التي يتبرع بها له . والأموال المتخلفة من الأعوام السابقة ، فإنها تعتبر في الأصل مالا احتياطياً للمؤسسة ولا ترد إلى خزانة الدولة .

ثالثاً : تشجيع الهبات والوصايا والتبرعات على وجه عام ؛ ذلك أن الأفراد يؤثرون المؤسسات العامة ذات الأغراض الجليلة النافعة بتبرعاتهم ؛ لاطمئنانهم إلى أن أموالهم لن تصرف في غير الوجود التي قصدوا إليها تلك الوجوه التي تتفق وأغراض المؤسسة .

رابعاً : يسمح الاعتراف بالشخصية المعنوية للمرافق ذات الصبغة التجارية والصناعية أن تدار طبقاً للقواعد التجارية الملائمة لها ؛ فلا تخضع للإجراءات الإدارية المقعدة الطويلة التي لا تتفق وطبيعة هذه المرافق وليست جميع المرافق العامة قابلة للتحويل إلى مؤسسات عامة ، وذلك لأن منها ما لا يقبل بطبيعته صورة المؤسسات العامة ؛ لاندماجها في شخصية الدولة إندماجاً تاماً بحيث لا يتصور فصلها عنها ؛ مثل ذلك مرافق الدفاع ، والقضاء ، والشرطة .

وتتضمن المؤسسات العامة إما بالاستثناء من المرفق ذاته وإلغائه وأما بالإبقاء عليه وخلع الشخصية المعنوية عنه ؛ وفي هذه الحالة تتحول أموال المؤسسة إلى الجهة الإدارية التي كانت تبنيها ، إلا إذا نص على خلاف ذلك في قرار إنشائها أو عند إلغائها . وقد تزول المؤسسة العامة عن طريق إدماجها في مؤسسة ، أخرى وحينئذ تتحول أموالها إلى هذه المؤسسة .

الوصاية الإدارية على المؤسسات العامة

خول الفاعل للمؤسسات العامة حقوقا وامتيازات وسلطات عامة ، تمكينها من التهوض برسالها ؛ ولكنه فرض عليها في مقابل هذه المزايا رقابة وإشرافا من جانب الدولة ، أو من جانب الأقليمية .

وتبدو هذه الرقابة في صور مختلفة ، منها تدخل الدولة في تفكيك الهيئات المشرفة على إدارة المؤسسة ، ومنها اشتراط موافقتها على بعض أو كل القرارات التي تصدر من الهيئات المشار إليها كي تكون نافذة ، ومنها حق الدولة في الاعتراض على بعض هذه القرارات في معاد معين وعندئذ يباد عرض الأمر على الهيئة المشرفة على المؤسسة للنظر في القرارات المعترض عليها ، ويتمين في هذه الحالة لنفاذها أن تصدر بأغلبية خاصة ، ومنها التصديق على ميزانية المؤسسة ، ومراقبة إجراءات تنفيذها ، ويتولى هذه الرقابة مرافقون ماليون تعينهم الدولة لهذا الغرض . فضلا عن صور الرقابة المتقدم ذكرها ، فإن موافقة الدولة واجبة في كثير من الأحيان لقبول الهبات والوصايا والتبرعات التي تقدم إلى المؤسسة .

ويباشر الرقابة في صورها المختلفة على وجه العموم ، الجهة الإدارية التي تلتحق بها المؤسسة ، وتسمى هذه الرقابة الصببية رقابة الدولة على الوحدات الإقليمية بالوصاية الإدارية ، وهي تختلف من حيث مداها بحسب اختلاف طبيعة المؤسسة فمنها ما تقتضى طبيعتها والفرض من إنشائها إخضاعها لرقابة شديدة ، تتناول تنظيمها ، وكيفية سيرها ، وتشكيل الهيئات القائمة عليها ، وتعيين الموظفين القائمين بإدارتها ، على نحو قريب من رقابة الدولة على مراقبها وفروعها الإدارية ، وتخضع عادة لهذه الرقابة الشديدة المؤسسات العامة التقليدية أو الإدارية . ومن المؤسسات ما تقتضى طبيعتها تخفيف قيود الرقابة حتى لا تعوق سيرها نحو أهدافها ، وتخضع لهذا النوع من الرقابة المخففة المؤسسات العامة الاقتصادية ، تجارية كانت أو صناعة أو زراعية ، لأن المرونة الواجبة في سير أعمال هذه المؤسسات التي تشبه إلى حد كبير أعمال المشروعات الخاصة ، تتنافى وقيود الرقابة الشديدة التي تحد من نشاطها .

أنواع المؤسسات العامة

تختلف المؤسسات العامة كما تقدمنا في نظمها وأشكالها وأغراضها والمراقق التي تقوم عليها ، ويمكن تقسيمها بحسب اختلافها هذا إلى أنواع ثلاثة :

أولا : المؤسسات العامة التقليدية ؛ أو الإدارية .

ثانيا : المؤسسات العامة الاقتصادية ؛ أو ذات الطابع الاقتصادى .

ثالثا : المؤسسات العامة الطائفية ؛ أو المهنية .

وسنعرض لكل نوع ببيان موجز :

(١) المؤسسات العامة التقليدية ؛ أو الادارية :

هذا النوع من المؤسسات هو أقدمها عهدا ، إذ يرجع عهد المؤسسات العامة التقليدية في فرنسا إلى ما قبل القرن التاسع عشر ، حيث أنشئت في هذا العهد مؤسسات سميت الهيئات والمؤسسات الملكية . والأول Les Corps et Communautés et les Fondations royales هيئات كانت تقوم على رعاية مصالح الصناع والتجار وغيرهم ، كما كانت تقوم بدور الوسيط بينهم وبين الحكومة .

أما المؤسسات الملكية فقد كانت تقوم بخدمات عامة في ميادين العلم والخير ، كماعاد التعليم ودور البر والاحسان .

وقد أفكر بعض الفقهاء الشخصية الاعتبارية على هذه المؤسسات ، وآخر وصفها « بأنها ذات ذمة مالية مستقلة » ، بدلا من وصفها بأنها « ذات شخصية اعتبارية » .

ورأى آخرون أنها أشخاص اعتبارية من حيث الشكل فقط .

وقد بدأ نظام المؤسسات العامة في مصر بهذا النوع من المؤسسات ، ومن أمثلتها المؤسسات العلمية والثقافية ، سواء في ذلك ما أنشئ منها للتعليم ، وما أنشئ للبحث العلمى والفنى . وهى مؤسسات تقوم على مرافق فنية تقتضى استقلال الهيئات القائمة عليها في إدارة شئونها ، حتى تتوافر لها أسباب التوسع رسالتها الجليلة على أكمل وجه .

ومن أمثلتها الجامعات الأربع ، ودار الكتب ؛ والمركز القومى للبحوث ؛ ومعهد الادارة العامة ؛ والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، والمجلس الأعلى للعلوم ؛ وجمع اللغة العربية .

ومن المسلم أن أموال هذه المؤسسات أموال عامة ، تتبع في إدارتها وحساباتها ذات القواعد التى تتبع في إدارة أموال الدولة وحساباتها ، ولا تخضع تلك الأموال لطرق التنفيذ الجبرى ، وموظفوها عموميون ، وقد أضفى عليها المشرع امتيازات مالية مختلفة .

ورقابة الدولة على هذا النوع من المؤسسات ، أشد منها على غيرها من المؤسسات ، ذلك أن المرافق التى تقوم عليها كانت كلها أو بعضها تدخل في صميم اختصاص الدولة .

(٧) المؤسسات الاقتصادية أو ذات الطابع الاقتصادى :

تقوم هذه المؤسسات على مرافق اقتصادية تجارية وصناعية وزراعية ومالية ، ، وقد بدأ ظهورها غداة الحرب المالية الأولى ، وكانت الثروة الأولى للمبادىء الاشتراكية التى أسفر عنها الانقلاب الذى طرأ فى تلك الفترة على المذاهب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتقتضى هذه المبادىء بتدخل الدولة فى ميادين النشاط الفردى لتوجيه الاقتصاد القومى الوجهة الصحيحة التى تستهدف خير المجموع ، برعاية مصالحه وضمان ترفير حاجاته الضرورية الحيوية ، ومن أجل ذلك سمها بعض الفقهاء « المؤسسات العامة للتدخلية » .

وقد خلفت المبادىء الاشتراكية المذهب الفردى الذى يقوم على استئثار الأفراد بميادين النشاط الاقتصادية كافة ، يتنافسون فيها مستهدفين تحقيق أقصى حد من الأرباح ، دون تقدير أو اعتداد بصالح الشعب ، حتى أهدرت مصالحه ومناقضه وذهب صنعة الاحتكار والاستغلال . والمؤسسات الاقتصادية هى المجال الفسيح والميدان المحصب لازدهار نظام المؤسسات العامة . وكانت الطريق المهد أمام الدول لمجازة حدود وظائفها الأولى إلى ميادين النشاط الفردى ، ولذلك كثر عندها واختلقت أشكالها واسماؤها بالتقياس إلى غيرها من المؤسسات الأخرى ، إلى حد يسترعى النظر . وكان ذلك أمرا طبعيا ، لأن نظام المؤسسات العامة بما يكلفه للرفق من استقلال إدارى ومالى ، هو النظام الملائم لطبيعة المرافق الاقتصادية التى تقتضى المرونة والبساطة واجتناب التعقيد وسرعة البت والتصرف ، عل غرار ما يتبع فى إدارة المشروعات الخاصة المماثلة .

وقد يوحى اصطلاح المؤسسات الاقتصادية بأنها مؤسسات تستهدف الكسب المادى ، والواقع أنها إنما تنشأ أصلا لتحقيق أغراض ذات نفع عام ، فلا تستهدف الربح ، ومع ذلك فقد أسفر نشاطها عن تحقيق إيراد دون استهدافه ، وفى هذه الحالة يوجه هذا الإيراد نحو تحسين الخدمات التى يقدمها المرفق ورفع مستواها وترقيتها وتوسيع نطاقها . وبعض المؤسسات الاقتصادية فى جمهوريتنا أنشئت ابتداء لإدارة مرافق اقتصادية مستحدثة واستغلالها ، فكان القرار الصادر بإنشاء المرفق يتضمن منح الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة ؛ مثال ذلك مؤسسة الإصلاح الزراعى التى أنشئت للإشراف على تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى ، التى انتهى إلى تحديد الملكية الزراعية بمائة فدان ، وتولى هذه المؤسسة التى سميت باسم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، عمليات الاستيلاء على الأراضى التى تزيد على الحد الجائز تملكه ، وتوزيعها على صغار الفلاحين ، وإدارة الأطين المستولى عليها حتى يتم توزيعها . ويعتبر تشريع الإصلاح الزراعى أعظم خطوة فى طريق الإصلاح الاقتصادى والزراعى والاجتماعى ، تطبيقاً لمبادئ الاشتراكية الصحيحة القائمة على أسس العدالة الاجتماعية . ثم مؤسسة بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، والبنك الصناعى ، والمؤسسة الاقتصادية السابقة ؛ والهيئة العامة للتبترول .

وتم إنشاء مؤسسات أخرى من هذا النوع عن طريق فصل المرفق الذى تقوم عليه من كيان

الدولة ، ومنحه الشخصية الاعتبارية المستقلة ، وما يترتب على ذلك من استقلال إدارى ومالى وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة . ومثال ذلك الهيئة العامة لاسكك الحديدة ، والهيئة العامة للواصلات السلكية واللاسلكية ، والهيئة العامة للبريد ، فقد كانت المرافق الثلاثة التى تقوم عليها هذه المؤسسات مندمجة فى كيان الدولة ، كفروع إدارية تابعة لوزارة للواصلات ، ثم سلخت منها ومنحت الشخصية الاعتبارية المستقلة ، ووكل أمر الإشراف عليها إلى مؤسسات عامة أنشئت لهذا الغرض .

ومن المؤسسات الاقتصادية ما أنشئ للإشراف على مرافق اقتصادية كانت تديرها وقستفلها شركات خاصة بمقتضى عقود التزام ، فحلت بذلك محل هذه الشركات لإدارة المرافق المذكورة واستغلاها وذلك عن طريق التأمين أو إسقاط الإلزام ، وأبرز مثال لهذا النوع هو هيئة قناة السويس التى خلفت الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فى إدارة مرفق الملاحة فى قناة السويس واستغلاها ، وكانت هذه الشركة تديره وتستهله بمقتضى عقد امتياز طويل الأجل حتى صدر القانون ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميمها ونقل ملكيتها إلى الدولة .

وهذا المرفق قوى يتصل بكيان الوطن أوثق اتصال ، ولذلك كان تأمين الشركة القائمة عليه خطوة موفقة مباركة خالدة سوف يسجلها التاريخ بأحرف من نور . السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، الذى أقدم عليها فى إيمان وتصحية وفداء ، غير هباب ولا وجل ، فأبداه بنصره وعوفيقه ، وأن المقام يضيق عن استعراض ثمار تأمين شركة قناة السويس وآثاره للمدنية والأدبية فى حاضر الوطن العربى ومستقبله .

ويدخل فى هذا النوع مرافق النقل التى كانت تتولاها شركات الالتزام ، فاستردت أو اسقطت التزاماتها . وهدمت أمرها إلى مؤسسات عامة تتولاها ، وتشرف على إدارتها واستغلاها ، وبعضها مؤسسات قومية تمارس نشاطها فى جميع أقاليم الدولة ، مثل الهيئة العامة لشؤون النقل البرى ، التى خلفت شركات التزام خاصة كانت تقوم على هذا المرفق والبعض الآخر مؤسسات محلية ، مثل مؤسسة النقل بمدينة القاهرة ، ومؤسسة النقل بمدينة الاسكندرية ، وقد خلفت كل منها شركات خاصة كانت تدير هذين المرفقين بطريق الالتزام .

وقد شهد عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٢ على وجه الخصوص ، خطوات موفقة فى ميدان التأمين ، فانتقلت إلى الدولة ملكية مشروعات تجارية وصناعية وزراعية كانت تتولاها شركات خاصة . وذلك عن طريق التأمين نظراً لأنها تمارس نشاطاً وتستهدف أغراضاً تصنع أوثق اتصال ببحاجات الجمهورية الحيوية ، وبذلك خلطونا خطوة فسيحة أخرى نحو تحقيق العدالة الاجتماعية . وسنعرض لهذه المشروعات ولتكييفها القانونى فيما بعد .

٣ - المؤسسات العامة الطائفية :

وهذه تختلف عن نوعى المؤسسات الذين سلف ذكرهما اختلافا جوهريا ، ذلك أن تلك للمؤسسات تقوم على مرافق عامة تستهدف تقديم خدمات إلى الجمهور كافة ، في حين أن المؤسسات الطائفية هي هيئات تقوم على رعاية مصالح جماعات أو طوائف معينة من ذوى المهن ، وتمثل هذه المصالح ، ولها على أفرادها سلطة لائحية لتنظيم أعمالهم وشئونهم ، وسلطة فرض رسوم عليهم ، وسلطة إصدار قرارات إدارية في مختلف شئونهم .

ومع وجه خلاف ظاهر بين المؤسسات الطائفية والمؤسسات الاقتصادية : ذلك أن الدولة في المؤسسات الأولى تنزل عن حقها في تنظيم المهن الاقتصادية والحرة وتمهد بهذا الأمر إلى هيئات تؤلف من المنسبين إلى المهنة ، أما المؤسسات الاقتصادية فإنها مظهر من مظاهر خروج الدولة عن حدود وظيفتها العادية إلى ميادين كانت مقصورة على النشاط الفردى ، ولعل نظام المؤسسات العامة هو النظام الوحيد الذى يصلح لإنشاء هذه الجماعات الطائفية ، التى تقبى من بعض الوجهه الهيئات المحلية .

ومن أمثلة هذا النوع الغرف التجارية ، التى أنشئت للقيام على مصالح التجار على وجه العموم ؛ ثم الغرف الصناعية ، التى أنشئت على غرار الغرف التجارية لتمثيل المصالح المشتركة لكل صناعة ، فهى بمنى بشئون الصناعة ، وتمد الحكومة بخبرتها في شئون الصناعة كلما كانت فى حاجة إلى هذه الخبرة فى تنفيذ سياستها الصناعية كما أنها تمهد السبيل للحكومة للوقوف على الظروف العامة التى تقعض لها كل صناعة مهما اختلفت مواقع المصانع ، وهى مصدر هام للاستعلامات بما تقوم به من نشره من معلومات وإحصاءات ثم الصناعة .

وقد ثار خلاف بشأن نقابات المهن الحرة ، مثل نقابة المحامين ، ونقابة الأطباء ، ونقابة المهندسين ، وغيرهم من ذوى المهن الحرة ، تناول تكييفها القانونى وهل تعتبر مؤسسات عامة أم لا تعتبر كذلك . إذ ينسك البعض عليها وصف المؤسسات العامة رغم مساهمتها فى القيام بخدمة عامة وتمتتها بالشخصية الاعتبارية المستقلة ، ولكنه يقف عند هذا الحد دون بيان الأسباب التى يستند إليها تأييدا لوجهة نظره . وذهب هذا الرأى إلى أن نقابات المهن الحرة تتبع طائفة غير مسماه من أشخاص القانون العام ، بما حل بعض الفقهاء على القول بأن مقتضى هذا الرأى لبسكار فرع جديد من فروع القانون سباه القانون المهنى ، الذى لا ينتمى لا إلى القانون العام ، ولا إلى القانون الخاص .

ويقرب البعض الآخر من الفقهاء لهذه النقابات بصفة المؤسسات العامة ، لأنها أستوفت عناصرها ومقرماتها وعلى الخصوص حقوق السلطة العامة التى تمتسك بها الأشخاص العامة عن الأشخاص الخاصة : مثل سلطة فرض الرسوم ، والاشتراكات الجبرية ، وسلطة التأديب

إصدار قرارات واجبة التنفيذ وسلطة التشريع في شئْن المهنة ؛ وذلك فضلا عن انضمام أفراد المهنة إليها جبراً ، واحتكارهم حق مواصلة المهنة دون سواهم .

ونحن نرجح هذا الرأي الأخير ، فليس معقولا ولا مقبولا أن يحول المشرع هيئة خاصة مثل حقوق السلطة العامة التي غرلها لهذه النقابات ، مما حل كثيرا من الفقهاء المعارضين لهذا الرأي على اثره والوقوف وقفا وسطا ، فلم ينكروا عليها وصف المؤسسات العامة ، مما اضطّرهم إلى ابتكار فرع غير معروف من فروع القانون . وهو القانون المهني بنظم هذه النقابات .

تقسيم آخر للمؤسسات العامة

تتألف المؤسسات العامة من حيث مدى نشاطها ، فمنها مؤسسات عامة قومية يتناول نشاطها لإقليم الدولة كله ، فيعم نفعها المواطنين كافة ؛ مثال ذلك مؤسسة الإصلاح الزراعي ، والجامعات والهيئة العامة لسكك الحديد والهيئة العامة للبواصلات السلكية واللاسلكية .

وتتمتع الوصاية الإدارية على هذه المؤسسات للسلطة المركزية ممثلة في الوزير المختص ، الذي تلحق المؤسسة بوزارته .

ومنها مؤسسات عامة إقليمية يقتصر نشاطها على إقليم معين من أقاليم الدولة دون سواه ، مثال ذلك : مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة : ومؤسسة النقل العام لمدينة الإسكندرية .

والوصاية الإدارية على هذه المؤسسات معقودة للسلطات المحلية .

ولم يقف نظام المؤسسات العامة عند حدود الدولة الواحدة ؛ بل جاوز ذلك إلى النطاق الدولي ، فأخذت بعض الدول تلتزم مؤسسات دولية تستهدف تحقيق مصالحها المشتركة ، ومن أمثلة هذا النوع في الجمهورية العربية المتحدة : مركز التنظيم والتدريب بقلوب ، الذي أنشئ بالقانون ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ بناء على الاتفاق المبرم في ٢ من مارس سنة ١٩٦٣ بين الحكومة المصرية والهيئة العالمية بشأن مركز التنظيم والتدريب بقلوب .

وهدف ذلك المركز تنفيذ برامج موحدة تلائم حاجات السكان ، وتنظيم وسائل إدماج الخدمات الصحية ، وتنسيقها مع غيرها من الخدمات في منطقة قلوب ، لترقية حالة المواطنين الصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فضلا عن توفير وسائل التدريب للموظفين الفنيين والاحصائيين الذين يهد إليهم بخدمة السكان ، وقد أعيد تنظيم هذا المركز بالقانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

ومركز تدريب الحرف والآلات الدقيقة بالقاهرة ، الذي أنشئ تنفيذًا لاتفاق أبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الاتحاد الألمانية في ٢ من فبراير ١٩٦٥ ، وصدقة

هذا المركز تدريب رعايا الجمهورية العربية ليصبحوا عمالاً مهرة في حرف الآلات الدقيقة ، والراديو ، والتلفزيون ، والهندسة الالكترونية في المؤسسات والشركات الصناعية في الجمهورية العربية ، ثم الهيئة الفنية المشتركة الدائمة لمياه النيل المنشأة تنفيذاً لاتفاق أبرم بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان في ٨ من نوفمبر ١٩٥٩ ، للارتفاع الكامل بمياه النيل ومهمة الهيئة المشار إليها ، رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التي تهدف إلى زيادة إيرادات النيل والإشراف على تنفيذ المشروعات التي تقرها الحكومتان ، ووضع نظم الأعمال التي تقام على النيل داخل حدود السودان ، ومراقبة تنفيذ جميع هذه الأعمال ، ووضع نظام لمواجهة الحالة في السنوات الشحيحة دفعا للأضرار ، وغير ذلك من الاختصاصات التي تتصل بهذه الأغراض .

ومن المؤسسات الدولية : المنظمة العربية للمعلومات الإدارية ، والمؤسسة للتنمية الدولية التي اشتركت فيها الجمهورية العربية المتحدة بالقانون ٢٧١ لسنة ١٩٦٠ .

ومن أمثلة المؤسسات الدولية : في فرنسا الميناء الجوى ، ليال مول هاومس ، وقد أنشئ هذا الميناء باتفاقية عقدت بين فرنسا وسويسرا في مدينة برن في ٤ من يوليو ١٩٤٩ وتساهم كلتا الدولتين في إنشاء هذا الميناء واستغلاله لمنفعتهما المشتركة وتقدم حساباً وميزانية السنوية إلى كلتا الحكومتين لإقرارها .

المؤسسات العامة والمؤسسات ذات النفع العام

قدما أن المؤسسات العامة هي أشخاص إدارية ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، تقوم على مرفق أو مرافق عامة معينة محدودة لتحقيق أغراض معينة محدودة ؛ ويؤخذ من هذا التعريف أنها هي والمؤسسات الخاصة التي ينفشها الأفراد على طرفي نقيض . ولكن بعض هذه المؤسسات الأخيرة تقوم لا بقصد الكسب والربح المادى ، بل لتحقيق غرض أو أغراض ذات نفع عام ، ولذلك اصطلاح على تسميتها « بالمؤسسات ذات النفع العام » .

وقد كان إنشاء هذا النوع من المؤسسات ، كما كان إنشاء المؤسسات العامة ، غير خاضع لأسس وقواعد عامة تقوم عليها هذه المؤسسات ، ولا لنظم وقيود وإجراءات تراهي في سيرها ، فكان لإنشائها يتم بقرارات فردية كلما اقتضت الحاجة لإنشائها ، وظل الحال على هذا النحو حتى صدر القانون ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، فأرسى الأسس والقواعد التي تقوم عليها هذه المؤسسات ، وذلك في الكتاب الثاني منه ، وهو يبدأ بالمادة ٥٧ التي تنص على أن « تفسى المؤسسات بتخصيص مال مدة غير معينة لعمل ذي صفة إنسانية أو دينية أو علمية أو فنية أو رياضية ، أو لأى عمل آخر من أعمال البر أو الزهابة الاجتماعية أو النفع العام ، دون قصد إلى نفع خاص » .

كما رسمت المادة ٨٥ طريق إنشاء المؤسسة : فنصت على أن « يكون إنشاء المؤسسة بسند رسمي أو بوصية ، يبين فيه اسم المؤسسة ومركزها والغرض الذى أنشئ لتحقيقه ، وبيان دقيق لأموالها ثم تنظيم إدارة المؤسسة واسم مديرها وقد خول القانون هذه المؤسسات شخصية اعتبارية وذلك بشرط شهر نظامها طبقاً لأحكامه (مادة ٦١) .

واللجنة الإدارية المختصة سلطة الرقابة على المؤسسة وتعديل نظمها بما يحقق الغرض من إنشائها ، وكذلك لها حق الاعتراض على إنشائها ابتداء ، ويمثل المؤسسة مديرها الذى يتولى إدارتها وعليه موافاة الجهة الإدارية المختصة بميزانيتها وحسابها السنوى ، مع المستندات المؤيدة له واللجنة الإدارية المختصة عزل المدير متى ثبت إهماله فى إدارتها ، وفى هذه الحالة تعين من يحل محله ، ولها إبطال التصرفات التى يجرىها المدير مخالفة للقانون أو للنظام العام أو مجاوزاً حدود اختصاصه ، ولها كذلك أن تخفف أو تلغى كل أو بعض الالتزامات والشروط المقررة فى سند إنشائها ، متى اقتضت ذلك المحافظة على أموال المؤسسة أو تحقيق الغرض من إنشائها .

ويؤخذ من مجموع نصوص هذا القانون ، أن المؤسسات الخاصة المشار إليها ، شأنها فى ذلك شأن المؤسسات العامة ، تستهدف أغراضاً ذات نفع عام وكلاهما ذو شخصية اعتبارية مستقلة ولا يندرج فى ذلك أن المشرع يخلق منح هذه الشخصية للمؤسسات الخاصة ذات النفع العام على شهر نظامها ، وكلاهما معترف به قانوناً ، ولهذا التنبس الأمر وفار الخلاف فى شأن تكييف كثير من المؤسسات هل تعتبر مؤسسات عامة ، أم تعتبر مؤسسات خاصة وذلك عندما يسلك المشرع عن النص صراحة على نوع المؤسسة فى سند إنشائها .

واختلفت الرأى فى شأن المعايير التى تتخذ للترقية بين هذين النوعين من المؤسسات ، وقد لجأ الفقه والقضاء فى هذا الصدد إلى معايير مختلفة منها :

أولاً — معيار أصل المؤسسة وطريقة إنشائها : فإذا كانت المؤسسة من صنع الدولة ، فهى مؤسسة عامة ، وأن كانت وليدة ابتكار الأفراد ، فهى مؤسسة خاصة ذات نفع عام : وهذا المعيار غير قاطع فى التفرقة بين نوعي المؤسسات المشار إليهما ، ذلك أن الجهات الإدارية قد تنشئ هيئات خاصة إلى جانب الهيئات العامة ، كما أن كثيراً من المؤسسات الخاصة أنقلت إلى مؤسسات عامة متى اقتضت ذلك للصالح العامة .

وقد يحتل مجهود الدولة ، ومجهود الأفراد فى إنشاء مؤسسات تساهم كل منهما فى ذلك بنصيب يختلف مقدارا من مؤسسة إلى أخرى .

ثانياً — معيار الزايات والحقوق التى يضيفها القانون على المؤسسة : ذلك أن هذه الزايات والحقوق

في المؤسسة العامة ، أبرز وأظهر منها في المؤسسة الخاصة ذات النفع العام . شأنها في ذلك شأن البعثات الإدارية كافة ، فلها أن تصدر قرارات إدارية تنفيذية ، ولها حق فرض ضرائب ورسوم وتحصيلها بالطرق الجبرية ، مما لا يعرف عادة في المؤسسات الخاصة .

ويؤخذ على المعيار أن المشرع لم يحرم المؤسسات الخاصة ذات النفع العام من بعض مزايا السلطة العامة ، وإن كانت أقل مما خوله للمؤسسات العامة ، مما يجعل التفرقة بينهما قائمة على مقدار هذه المزايا ، وهو أساس غير مأمون في هذا الصدد .

ثالثاً — معيار الفرض أو الهدف الذي أنشئت المؤسسة لتحقيقه ، ذلك أن عنصر المنفعة العامة أظهر وأقوى في أهداف المؤسسات العامة منه في أهداف المؤسسات الخاصة ذات النفع العام .

وهذا المعيار لا يصلح للتفرقة بين نوعي المؤسسات ، لأنه مثل المعيار السابق يقوم على تحديد مدى عنصر المنفعة العامة ، وهو أمر غير متعبط لتعذر هذا التحديد .

رابعاً — المعيار المستمد من مصدر موارد المؤسسة — فإذا كانت المؤسسة تقوم بتحويل نفسها بمعنى أنها تستند في تحقيق رسالتها إلى مواردها الخاصة ، فإنها تكون مؤسسة خاصة ذات نفع عام ، وعلى نقيض ذلك إذا كانت أعبؤها المالية تقع على عاتق الدولة ، فإنها تكون مؤسسة عامة . وهذا المعيار وإن كان صالحاً في بعض الحالات للتفرقة بين نوعي المؤسسات ، فإنه لا يصلح في حالات كثيرة أخرى .

خامساً — المعيار المستمد من مجموع قواعد تنظيم المؤسسة وسير العمل فيها ، وهذا المعيار يقتضى الرجوع إلى سند إنشاء المؤسسة واستقصاء نصوصه ؛ وذلك لتعيين صاحب الشأن في شؤون تنظيم المؤسسة وسير العمل فيها ، فإن كانت الكلمة الأخيرة في هذا الصدد لجهة إدارية عامة ، كانت المؤسسة مؤسسة عامة ، وإن كانت هذه الكلمة لفرد من الأفراد كانت المؤسسة مؤسسة خاصة ؛ ويصل بهذا المعيار رقابة الدولة التي تفرضها على المؤسسات ، والتي تتناول تنظيم المؤسسة وسير العمل فيها ؛ ففي كانت هذه الرقابة ظاهرة بارزة واسعة النطاق ، تتناول تعيين الموظفين والمال فضلاً عن سير العمل في المؤسسة من الناحيتين الإدارية والمالية ، فإن المؤسسة تكون مؤسسة عامة ، وإن كانت الرقابة دون ذلك ، كانت المؤسسة مؤسسة خاصة .

ويؤخذ على هذا المعيار أنه يعتمد ، كمعيار المنفعة العامة ومعيار حقوق السلطة العامة ، على مدى الرقابة ، وليس لجهة حد فاصل بين رقابة واسعة النطاق تفرض على مؤسسة عامة أخرى متينة النطاق تفرض على مؤسسة خاصة ، فضلاً عن أن الدولة قد تفرض على مؤسسة خاصة رقابة شديدة لا تقل عن رقابتها على المؤسسات العامة ، الحد من نشاطها متى اقتضت ذلك المصلحة العامة .

سادساً — معيار الجهة المختصة باعتبار حسابات المؤسسة فمضى كانت الجهة المختصة باعتبار هذه الحسابات سلطة عامة كانت المؤسسة مؤسسة عامة وأن كانت هيئسة خاصة كانت المؤسسة مؤسسة خاصة .

وقد يكشف هذا المعيار عن نوع للتؤسسة العامة ، هل هى قومية أم إقليمية ، حسب الجهة المختصة باعتبار حسابها — فمضى كان اعتماد الحساب من اختصاص السلطة المركزية كانت المؤسسة قومية . ومضى كان من اختصاص السلطة المحلية كانت المؤسسة إقليمية .

يؤخذ بما تقدم أن المعايير سالفة الذكر تميزها بدقة ، والاتجاه إلى كل منها على حدة أمر محضوف بالزلل ، ولذلك لم يثبت القضاء ولا الفقه على الأخذ بواحد منها ، وكان القضاء على وجه الخصوص يأخذ بمعيار من هذه المعايير ثم لا يلبث أن يهجره إلى معيار أخرى .

والرأى السائد في هذا الصدد هو الأخذ بمجموع هذه المعايير ، فمضى توافرت سمات الشخص العام كلها أو أغلبها طبقاً للمعايير المتقدمة في مؤسسة من مؤسسات ، رجعت صفاتها العامة ، ومضى تخلفت كلها أو أغلبها في مؤسسة أخرى ، رجعت صفاتها الخاصة: فإذا أنشأت الدولة مؤسسة وغرلتها حقوقاً ومزايا من نوع ما منحها جهاتها الإدارية ، وفرضت عليها رقابة شديدة مماثلة للرقابة التي تفرضها على هذه الجهات ، وكانت موارد المؤسسة مستمدة من أموال الدولة أى أن أعباءها المالية تقع على عاتق الدولة وكانت الكلمة الأخيرة في إدارة المؤسسة وفي تنظيمها وسير العمل فيها واعتماد حساباتها لأحدى السلطات العامة ، متى توافرت هذه العناصر والمقومات ، ارتفع الشك في وصفه المؤسسات العامة ، واستبعد وصف المؤسسة الخاصة .

ولغنى عن البيان أن أموال المؤسسات العامة في الأصل هى أموال عامة ، تخضع في حساباتها لذات القواعد المتبعة في رقابة حسابات الدولة على خلاف أموال المؤسسات الخاصة ذات النفع العام ، فهى أموال خاصة تخضع في حساباتها لقواعد القانون الخاص . والأشغال التي تقوم بها المؤسسات العامة تعتبر أشغالا عامة يختص بنظر المنازعات المترتبة عليها القضاء الإدارى ؛ ذلك في حين أن أشغال المؤسسات ذات النفع العام تعتبر أعمالا خاصة ؛ يختص القضاء العادى بنظر المنازعات التي نشور بشأنها .

وتخضع أموال المؤسسات ذات النفع العام دون أموال المؤسسات العامة لطرق التنفيذ الجبرى العادية ، وللمؤسسات ذات النفع العام حرية إبرام ما تشاء من العقود والتصرفات في حين أن المؤسسات العامة تخضع في هذا الصدد لوصاية الدولة أو الهيئات المحلية ، بحسب ما إذا كانت قومية أو إقليمية .

تأميم الشركات والمشروعات ذات المنفعة العامة

يتصل التأميم بموضوع المؤسسات العامة : ذلك لأن التأميم يتم عن طريق نزع الملكية للمشروعات الاقتصادية الخاصة جبراً ، وقد جرت أكثر الدول على إنشاء مؤسسات عامة لإدارة المشروعات المأتممة واستغلالها وكلها مؤسسات اقتصادية ذات أثر بارز في الاقتصاد القومى . ومن ثم كان التأميم سبيلاً وسبباً لازدهار المؤسسات العامة وانتشارها ونموها .

والتأميم لمرة من ثمار المذاهب الاشتراكية ، ولعله أعظم ثمارها أثراً في حياة الشعوب ، ولذلك أخذت الدولة في العصر الحديث تنصرف في سياستها الاقتصادية عن المذهب الفردى إلى المبادئ الاشتراكية ، واتخذت هذه سبيلها إلى نظم الدول إدارية واقتصادية واجتماعية .

وقد كان إنشاء المؤسسات الاقتصادية التي تقدم ذكرها ، الثمرة الأولى للبداية الاشتراكية ، ومن ثم كان إنشائها ثم تأميم المشروعات الاقتصادية الفردية صادراً كلاهما عن نزعة واحدة وهى النزعة الاشتراكية ، رغم اختلافها في طريقة الإنشاء ، إذ أن المؤسسة العامة الاقتصادية من صنع الدولة دائماً سواء أنشئ المرفق ابتداءً مع منحه الشخصيات الاعتبارية المستقلة في قرار إنشائه ، أم فصل المرفق عن الجبهة الإدارية التي كان مندسجاً فيها ومنع الشخصية الاعتبارية المستقلة . أما المؤسسة التي تنشأ أمر التأميم ؛ فهي تبدأ في صورة مشروع أو شركة خاصة من صنع الأفراد ويخضع ثم تنزع الدولة ملكيتها جبراً لمنفعتهم العامة .

وقد بدأ التأميم في جمهوريةنا عقب ثورتنا المباركة في نطاق ضيق محدود ، مقتصر على بعض المنشآت أو المشروعات التي كانت تؤمم فرادى مثل تأميم الشركة العالمية لقناة السويس في ٢٦ من يولييه ١٩٥٦ ، وتأميم بنك مصر ، والبنك الأهلى المصرى في ١١ من فبراير ١٩٦٠ ؛ وتأميم البنك البلجيكي والدولى بمصر الذى أخذ بعد التأميم اسم « بنك بور سعيد » ، في أول ديسمبر ١٩٦٠ .

وبذلك امتد نطاق التأميم فتناول قطاعات بأ كلها ؛ ففي ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ صدرت ثلاثة قرارات بقوانين من رئيس الجمهورية :

أولها — قرارات رئيس الجمهورية بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين في إفريقيا الجمهورية ، فضلاً عن شركات ومنشآت عديدة بلغت المئات مبنية في الجدول المرفق لهذا القانون ، الذى يقتضى بتحويل أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفاة مقدارها ٤ ٪ سنوياً ؛ يقتضى بأن تظل الشركات والبنوك المأتممة محتفظة بشكلها القانونى عند صدور القانون . ولا تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة إلا فى حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم .

والتيها - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض شركات ومؤسسات أخرى ، على أن تتخذ هذه الشركات والمؤسسات شكل مساهمة عربية ، وأن تسام في كل منها إحدى للمؤسسات العامة بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال ، وتؤدي الحكومة قيمة هذه الحصة بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة مقدارها ٤ ٪ سنوياً .

والتيها - قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات للمساهمة - وقد وضع هذا القانون حداً أقصى للملكية أسهم بعض الشركات ، على قرار الحد الأقصى للملكية الزراعية بمقتضى قانون الإصلاح الزراعي ، الذي تقدم ذكره ، فقطى بأنه لا يجوز لأى شخص طبيعى أو معنوى باستثناء الهيئات والمؤسسات العامة أن يمتلك في ٢٠ من يولية ١٩٦١ من أسهم الشركات التي حددها القانون ، وما تزيد قيمته السوقية على عشرة آلاف جنيه ، وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة نظير سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة مقدارها ٤ ٪ سنوياً .

وفى ذات التاريخ المشار إليه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٥٣ بقصر أعمال المقاولات الحكومية على شركات القطاع العام ، واستثنى من ذلك الأعمال التي لا تزيد قيمتها على ملايين ألف جنيه ، وقد رفع هذا النصاب إلى مائة ألف جنيه بشرط عدم تجزئة العمليات . وعلى ألا يزيد مجموع ما يعهد به من هذه العمليات إلى مقاول واحد في السنة على النصاب سالف الذكر ، سواء مهدت إليه من جهة واحدة أو من أكثر .

وقد أسفرت عمليات التأميم من مؤسسات عامة كثيرة ذات طابع اقتصادى ، ومؤسسات أخرى ذات طابع تمائنى ، كما تمخضت عن نوع مستحدث من المظاييع الاقتصادية وهى الشركات العامة التى آلت ملكيتها إلى الدولة ، واحتفظت بشكل الشركة للمساهمة ، فأصبحت شركة مؤلفة من مساهم واحد هو الدولة ، ولذلك سميت شركات الدولة أو الشركات العامة .

وقد اختصت كل مؤسسة عامة بقطاع معين من القطاعات الاقتصادية ، ويقضى ذلك تخويلها سلطة الإشراف على الشركات أو المؤسسات التى تمارس ذات النشاط الذى اختص به القطاع .

ثم وزعت المؤسسات على الوزارات حسب اختصاص كل منها : فالخطة المؤسسات الصناعية التى اختصت كل منها بقطاع معين بوزارة الصناعة ؛ ومؤسسات النقل بوزارة المواصلات ؛ ومؤسسات الإسكان والمقاولات والإنشاء بوزارة الإسكان والمرافق ؛ ومؤسسات البنوك والتأمين والتجارة بوزارة الاقتصاد ، وهكذا .

ومصدر القرار الجمهورى ٩٧٠ لسنة ١٩٦٢ باعتبار المؤسسات المشار إليها مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادى ، هدفها تنمية الاقتصاد القومى بما يمشى مع السياسة العامة التى يقرها المجلس

الإعلى للمؤسسات العامة، والإشراف على الشركات والمؤسسات والمنشآت التابعة لها .

كما صدر القرار الجمهوري رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٢ بتحديد سلطات الوزراء، ومسئوليات كل منهم عن أهداف للمؤسسات العامة التي وكلت إليه ؛ وعهد كل وزير إعداد مشروع الميزانية العامة للمؤسسات التي يشرف عليها والشركات التي تضمها، وكذلك حسابها الختامي في موعد محدد .

ويبين من مجموع نصوص هذا القرار ، أن مهمة الوزير نحو المؤسسات العامة التي تتبعه هي توجيه وإشراف . بحيث تكون الإدارة لمركزية في المؤسسات ، وكذلك شئون التنفيذ فيها .

وتلخيصاً للأعمال والمهام المختلفة التي أسندت إلى هذه المؤسسات ، أنشئ المجلس الأعلى للمؤسسات العامة برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية نواب رئيس الجمهورية والوزراء المشرفين على المؤسسات العامة ، ويختص هذا المجلس بوضع أهداف الانتاج للمؤسسات العامة ، وتنسيق العمل بينها في المجتمع بقصد تطويره وتحقيق أهدافه الاشتراكية ؛ كما يتولى متابعة العمل في هذه المؤسسات لضمان سير التنفيذ في الطريق الذي رسمه لتحقيق الأهداف وتذليل ما قد يعترض سير التنفيذ من مشاكل أو عقبات .

وتحقيقاً لمبادئ الاشتراكية على أكل وجه وأقصى مدى ، لم يقف المشرع عند هذا الحد البعيد الذي بلغه في ميدان التأمين ، بل اتخذ سبيله في مجالات العمل والمال بوصف كونهم شركاء في الإنتاج بحمد وعلمهم ؛ فقرر لهم لأول مرة في تاريخنا نصيباً معلوماً في أرباح الشركات التي يساهمون بعملهم في إنتاجها ، وصدر تحقيقاً لهذا الغرض قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١١١ لسنة ١٩٦١ بإشراك الموظفين والمال في أرباح من الشركات المساهمة بحصة مقدارها ٢٥٪ من صافي الأرباح ، بعد تخصيص ٥٪ لشراء سندات حكومية . ووضع القرار قواعد خاصة لتوزيع هذه الحصة ؛ على نحو يكفل لهم الاستفادة منها على أكل وجه .

وكذلك أشراك العمال والموظفين في إدارة الشركات ؛ فصدرت في التاريخ المشار إليه قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجلس الإدارة في الشركات والمؤسسات ، ووضع لعدد أعضاء مجلس الإدارة حد أقصى هو سبعة أعضاء ، يكون من بينهم عضوان منتخبان أحدهما عن الموظفين والآخر عن المال ، وبذلك ساهم الموظفون والمال في إدارة الشركات وفي أرباحها ، وليس من شك في أن هذا الإجراء التشريعي الجديد سوف يحفزهم إلى الإخلاص في التنبؤ بأعمالهم وتاديتها على أحسن وجه ، وبذلك أقصى ما يمكن من جهد لإنجاح المشروعات التي يعملون فيها ، والتي أصبح لهم في أرباحها حق معلوم .

تلك هي آثار الاشتراكية في صورها وميادنها المختلفة منذ اتخذت سبيلها إلى نظمها الاقتصادية . اشتراكية في التخليك ، واشتراكية في الإنتاج ؛ واشتراكية في التوزيع والاستهلاك .

فبالنسبة إلى اشتراكية التملك : قد آلت إلى الشعب مثلا في القطاع العام مصادر الثروة الرئيسية ، مما يحول دون قيام القطاع أو الاستغلال أو الاحتكار مرة أخرى ؛ وكفى بالقطاع العام التأميم على استغلال هذه المصادر ، راعيا وحارسا للأمن الاقتصادي في البلاد .

والملكية الفردية لا تزال قائمة مصونة ، ولكن في الحسود التي لا ينشأ عنها إقطاع أو الاستغلال أو احتكار .

وبالنسبة إلى اشتراكية الإنتاج : تساهم جهود القطاع العام واستثماراته مع جهود القطاع الخاص واستثماراته في التنمية الاقتصادية للبلاد .

وبالنسبة إلى اشتراكية التوزيع والاستهلاك : بدأت الفوارق تتضاءل بين طبقات المجتمع ، وبدأت الإيرادات تقترب بعضها من بعض ، مع كفالة دخل معقول لكل فرد وعلى الخصوص المواطن الصغير ، حتى ينال كل فرد حظا من خيرات وطنه ، بيد أن كانت وفقا على طائفة محدودة العدد من المواطنين والاشتراكية بهذا المعنى تعتبر اشتراكية في الثراء .

وجلة القول في هذا المقام أن الثورة وفّت بمهدا الذي طاعتت الأمة عليه : من القضاء على الإقطاع ، والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة عدالة اجتماعية ، وذلك بعد أن قضت على الاستثمار وأهرانه ؛ وأقامت الجيش الوطني القوي ، وهي بسبيل إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، وبذلك أرست الأسس والقواعد الوطيدة المسطرة لمجتمع ، تسوده العدالة والمحبة والطمأنينة والأمن .

التكييف القانوني للشركات والمشروعات المؤتممة

أشرنا فيما تقدم ، إلى أن التأميم يستهدف إقصاء الرأسمالية عن المشروعات التي تتصل بحياة الجمهورية ، وتعتبر من مرافقه الضرورية ، وذلك بنقل ملكية هذه المشروعات جبرا إلى الدولة .

وتقدير الأمر التأميم البالغ في حياة الشعب ، نصت عليه بعض الدساتير ، مثل : الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٤٦ ، فقد جاء في ديباجته أن أي مال أو أي مشروع يكون لاستغلاله صفة المرافق العامة القومية ؛ أو صفة الاحتكار الفعلي ؛ يجب أنؤول ملكيته إلى مجموع الشعب .

وقد أرسى دستور الثورة المباركة القواعد الاشتراكية التي يقوم عليها بناء المجتمع العربي ، يأتي في طليعتها تنظيم القوى وفقا لحظاظ مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ؛ وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة ؛ ووضع حد أنهي الملكية الزراعية .

وليس من شك في أن التأمين وهو حق مسلم للدولة ، هو أقوى الوسائل أمرا في تحقيق هذه الأهداف ، ولذلك بادرت حكومة الثورة إليه على النحو الذي سلف ذكره وفاء بعهدها للشعب بإقامة مجتمع اشتراكي تمارق ديمقراطي .

ويبين من استقصاء تاريخ التأمين في فرنسا ، أنه بدأ فيها على نطاق واسع من عام ١٩٤٤ ، وقد تناول المشروعات الاقتصادية وسميت بعد تأمينها مؤسسات تجارية أو صناعية . وعهد الإشراف على بعضها إلى مؤسسات عامة ، بينما على حين احتفظ البعض الآخر بنظامه السابق في صورة شركات مساهمة سميت شركات الدولة .

وإذا كان نظام الشركة للمساهمة هو الانعكاس القانوني لعهد الرأسمالية الفردية المسيطرة ، فإن نظام المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والشركات والمشروعات العامة في مجدها ، هو الانعكاس لفسلفة المجتمعات الحديثة والمبادئ الاشتراكية على وجه الخصوص .

فقد استحدثت التأمين صورا وأشكالا من المؤسسات العامة سميت أحيانا بأسماها فلم يشر خلاف حول تكييفها القانوني ، وسميت أحيانا بغير أسماها مثل مشروعات عامة ، أو شركة عامة ، مما أثار الخلاف حول تكييفها القانوني : فمن قائل أنها مؤسسات عامة في حقيقتها لتوافر عناصر هذه المؤسسات في تنظيمها وتشكيلها ، ومن قائل أنها مؤسسات خاصة استنادا إلى الشكل الذي أفرغها فيه المشرع ، وهو شكل الشركة أو المشروع ، وكلاهما من أشكال القانون الخاص ، فضلا عن غلبة قواعد القانون الخاص في تكوينها ونشاطها وتنظيم علاقاتهم بالنهر .

وهذه المؤسسات والشركات تتمتع جميعها بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، وتستتبع هذه الشخصية أن تكون لها ذمة مالية وميزانية الدولة ، حتى تخول على مواردها دون الموارد العامة .

وقد كان اختيار المشرع الفرنسي بين نظام المؤسسة العامة الشركة المساهمة ، بحسب طبيعة النشاط التجاري للمشروع : فأفرغ في إطار المؤسسة العامة المشروعات التي تقوم على مرافق عامة ، وتحتمل الخدمة التي تؤديها هذه المرافق ، وأفرغ في شكل الشركة المساهمة ، المشروعات التي تقوم في ميدان المنافسة . ولهذا التفرقة المستندة إلى طبيعة النشاط أمر في اختلاف تنظيم المؤسسة ، والقواعد التي تنبع في سير العمل بها . فاختار شكل الشركة المساهمة قرينة على رغبة المشرع في إدارة المشروع وفقا للقواعد والأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة المماثلة ، في حين أن اختيار نظام المؤسسة العامة ، دليل على رغبة المشرع في إخضاعها لقواعد القانون العام ، سواء في تنظيمها وإدارتها وعلاقاتها بالمتنفعين ، أو عملها والقائمين على إدارتها .

وكان المشرع العربي في تنظيم المؤسسة أو الشركات التي أسفر عنها التأمين في جمهوريتنا أكثر توفيقا ، فقد احتفظ للشركات المؤمّنة بشكلها القانوني السابق على التأمين ، فاحتفظ بشكل الشركة

المساهمة الذي يغولها سلطة ممارسة أعمالها طبقاً للقواعد التجارية المبرنة التي كانت تجري عليها قبل التأميم، متحررة بذلك من القواعد والظم والأوضاع الحكومية والإدارية والمالية، وأنشأ كثيراً من المؤسسات العامة وعهد إلى كل منها بقطاع معين اقتصادي أو زراعي أو صناعي حسب تخصصها، ثم خولها سلطة الإشراف على جميع الشركات التي تمارس نشاطها في القطاع الذي اختصت به لتوجيهها وجهة الاقتصاد القومي والمصلحة العامة دون تدخل من جانبها في شئون الإدارة والتنفيذ، ثم الحق المؤسسات بالوزارات حسب اختصاص كل منها على النحو المتقدم ذكره، والتي على الوزراء مسئولية تحقيق أهداف المؤسسات، ومن أجل ذلك خولهم سلطة رقابها والإشراف عليها وتوجيهها، وهذه سمات الرضايا الإدارية لكل وزير على مؤسساته وما يتبعها من الشركات. ويعمل هذه المنظمات جميعها مجلس أعلى للمؤسسات العامة، تقوم بالتنسيق بين أوجه نشاطها، ويتابع سير العمل فيها على النحو الذي تقدم ذكره، وليس من شك في أن ذلك التنظيم إذ أخذ بمبدأ التخصص في أوجه النشاط المختلفة على النحو المتقدم، سوف ينهض بالاقتصاد القومي نهضة مباركة بما توافر له من عناصر الكفاية والخبرة، وهي الثمار الطبيعية لمبدأ التخصص.

وبين مما تقدم أن الدولة رقابة على المشروعات المؤممة مؤسسات أو شركات، تقتضيها سياسة الاقتصاد الموجه التي أوحى بالتأميم، حتى لا تحيد هذه المشروعات عن إطار الخطة الاقتصادية العامة ولا تخفى هذه الرقابة على استقلال المشروع، ولا تحول دون إدارته طبقاً للأساليب التجارية. ويستخلص من تجارب الدول المختلفة في هذا الصدد أنها لا تجري الرقابة على نسق واحد، حتى داخل الدولة الواحدة: فنظام الرقابة مزيج من وسائل القانون العام والقانون الخاص، يختلف من مشروع لآخر حسب طبيعة الدور الذي يقوم به المشروع في نطاق الدولة.

وقد جمع المشرع الليبي بين وسائل القانون العام ووسائل القانون الخاص في قواعد الرقابة على المشروعات المؤممة، سواء في ذلك ما اتخذ منها شكل المؤسسة العامة أو ما اتخذ شكل الشركة المساهمة العامة. مع اختلاف في الوسيلة بين التصديق أو حق الاعتراض المؤقت، وعلى الخصوص فيما يتعلق بالسياسة العامة للمشرع وبالقواعد العامة التي تنظم سيره.

ولقد أثار نزول الدولة وأشخاص القانون العام إلى الميدان التجاري، خلافاً حاداً حول النظام القانوني الذي يحكم هذا النوع من النشاط الذي لم يكن معروفاً من قبل، كما أثار الدهشة لدى رجال القانون، إذ رأوا شركات لا تضم إلا مساهماً واحداً، كما رأوا شركات يتسلم إضفاء وصف التاجر عليها، كما يتعذر إخضاعها لكثير من قواعد القانون التجاري.

على أنه ليس ثمة شك في توافر عناصر النفع العام في المشروعات المؤممة إلى الحد الذي يبرر اعتبارها مرافق عامة، وقد كان هذا الاعتبار هو الدافع والخافز للمشرع إلى تأميمها، ولهذا أفرغ في صورة مؤسسات أو شركات عامة. أما المؤسسات فلم يكن تكييفها القانوني مثلاً (مؤسسة تجارية)

خلاف ، إذ حسم المشرع أمراً بنص صريح على نظامها القانوني ، وكان شأنها شأن المؤسسات الاقتصادية التي عرفها الدول قبل أن تعرف التأمين . وقد كان شأن الشركات العامة غير شأن المؤسسات في هذا الصدد ، إذ احتدم الخلاف حول تكييفها القانوني ، وكان شكل الشركة المساهمة الذي أمره المشرع لهذه الشركات ، وهو من نظم القانون الخاص ، هو الحجة الأولى لمن أنكر عليها وصف المؤسسات العامة ، أخذاً بظاهر النص . وبعبارة المشرع تؤيده في ذلك قواعد القانون الخاص ، التي تسرى على الشطر الأكبر من الشركة .

ولكن هذا الحجة مردودة في ظل نظامنا الاشتراكي الذي أرسى قواعده التشريعات الصادرة في شهر يولييه ١٩٦١ بأن الشركة العامة هي في حقيقةها مؤسسة عامة رغم اتخاذها شكل الشركة المساهمة : فقد توافرت فيها عناصر المؤسسات ومقوماتها ، إذ تقوم على مرافق عامة تؤدي خدمات عامة لمجموع الشعب ، وقد خولها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة لممارسة نشاط معين عمود ، وأموالها أصبحت بمجرد التأمين أموالاً عامة وموظفوها وإن لم يصبحوا موظفين في الحكومة فليس ثمة شك في أنهم موظفون عموميون ، أو على الأقل مكافئون بمقدمة عامة مجالس إدارتها بقرارات جمهورية ، وأكثر أعضائها متفرعون شأنهم في ذلك الموظفين فلا يجوز لهم الجمع بين أعمالهم هذه وبين وظائف أخرى ، ورقابة الدولة عليها قائمة بممارسة المؤسسات تشكل في حدود اختصاصها ، ثم الوزراء كل في حدود اختصاصه ، وقد بلغت رقابة الوزراء حد اختصاصهم بإعداد مشروع الميزانية العامة للمؤسسات التي يشرفون عليها والشركات التي تضمها ، وكذلك حساباتها الختامي ؛ أما احتفاظها بشكلها القانوني عند التأمين وهو شكل الشركة المساهمة فلا أثر له على طبيعتها القانونية العامة ، التي تفصح عنها العناصر والمقومات المشار إليها .

والقواعد القانونية التي تسرى على المؤسسة أو الشركة العامة ، مرتبطة بطبيعة النشاط الذي تمارسه ، فليست جميع المؤسسات العامة خاضعة خضوعاً مطلقاً شاملاً لقواعد القانون العام وكذلك ليست جميع الشركات العامة خاضعة خضوعاً مطلقاً شاملاً لقواعد القانون الخاص في أفصح المشرع عن نيته في إخضاع المؤسسات أو الشركات المؤمّنة للقواعد التجارية المتبعة في المشروعات الخاصة بالمائلة ، فإن ذلك لا يعني مريان قواعده القانون الخاص على أوجه نشاطها كافة دون استثناء ذلك أن الصفة العامة في هذه المنظمات تقتضي حتماً استبعاد تطبيق بعض هذه القواعد ، مثال ذلك نظام الإفلاس ، فليس معقولاً أن تخضع الشركات العامة لهذا النظام إذا ما ترققت عن الوفاء بديونها التجارية ذلك بأن من شأن الإفلاس أن ينزل يد الجهاز المشرف على إدارتها ويصفى أموالها التي تعتبر مثقلة بنوع من ارتفاعا لمصلحة الجمهور ، وذلك يتعارض تماماً ومبدأ انتظار سهر الخدمة العامة التي تقدمها الشركة العامة للجمهور .

وكذلك متى أفصح المشرع عن الشكل القانوني للمؤسسة العامة بعبارة صريحة ، فإن ذلك لا يعني

سريان قواعد القانون العام على أوجه نشاطها كافة ، فليس ثمة شك في أن لقواعد القانون الخاص مجالا محدودا في نشاط هذه المؤسسات ، سواء في ذلك ما تنشئه الدولة بنفسها ، أو ما تتضمنه إليها بطريق التأميم .

وحاصل ما تقدم أن النظام القانوني والقواعد القانونية التي تسمى على المؤسسات والشركات المؤممة . هي مزيج من القانون العام والقانون الخاص ويسرى كل منهما في نطاقه ، لأن كثيرا من المنظمات المذكورة تمارس إلى جانب نشاطها التجاري نشاطا عاما يتمثل في إجراءات وتصرفات تنسم بطابع الإكراه أو التوجيه الملزم فيكون لكل منظمة مجالان لنشاطها : أحدهما عام والآخر خاص ويخضع أولهما لقواعد القانون العام على حين يخضع الثاني لقواعد القانون الخاص وتعد كل منهما من اطلاق القواعد الأخرى ، وتكون لكل منهما الغلبة على الآخر بحسب روح التشريع وطبيعة النشاط الذي يمارسه المشروع ، مؤسسة كان أو شركة عامة .

الانجازات الجديدة في جرائم الإهمال في التشريع المصري

للاستاذ الدكتور جمال الدين العفيفي العامي

عضو مجلس النقابة . نقابة مصر ج . ع . ٢٠٠

الاشتراكية والقانون الجنائي

لم تعد قواعد القانون مؤسسة كما كانت في الماضي على الفردية المطلقة . ولم يعد هدف القانون تحقيق أكبر قدر مستطاع من حرية التصرف الفرد . فمنذ أن بدأ أفول النظام الرأسمالي بكل ما صاحبه من فردية واستغلال أخذت فلسفة القانون تنفيذ الفردية وتوجه إلى إحلال مصلحة الجماعة محلها . ولم يعد هدف القانون تسويق إرادات الأفراد بل أصبح يهدف إلى تسويق حاجات المجتمع الجديد وضروراته .

ولما كان القانون الجنائي هو أكثر فروع القانون اتصالاً بحاجات المجتمع وأكثره تأمراً بالنظام السياسي والاجتماعي ، فقد بدأت قواعده تدخل منطقة لم تكن تطرقها من قبل . فبدأ الاتجاه الاشتراكي في التشريع الجنائي حتى في البلاد التي لازالت تحتفظ بطابع النظام الرأسمالي . فخرج القانون الجنائي من نطاقه التقليدي في تجرمة الأفعال التي كانت مؤتمنة بطبيعتها ، إلى خلق جرائم جديدة يعبر بها عن اتجاه المجتمع إلى الاستئانة بالعقوبة في التنظيم الجديد . وعلى هذا فإن المصلحة الاجتماعية قد أصبحت أساس التجريم .

فسياسة الدولة الاشتراكية في الجريمة والمقاب ؟ هي انعكاس للملامح المجتمع الاشتراكي . فالأفعال التي تعد في ظل النظم الرأسمالية أفعالاً مشروعة قد تصبح في ظل النظم الاشتراكية أشد الجرائم خطراً . فالنظم الرأسمالية لا تعرف الجرائم الاقتصادية ، إلا في أضيق نطاق ، والاستغلال والإهمال والرشوة تختلف النظرة نحوها تبعاً لاختلاف المذهب الاجتماعي للدولة .

والمجتمع الاشتراكي مجتمع يقوم على تدهيس العمل ، واستفادة من كل طاقة ، فالغاية من العقاب في هذا المجتمع ليست انتقاماً ، والإجراءات الجزائية التي تتخذ ضد الجاني إنما تبذل جهدها لكي يعود إلى المجتمع عضواً عاملاً صالحاً . والعقوبة لم تعد وسيلة لحماية الطبقات الرأسمالية بل أصبحت وسيلة لحماية مكاسب الشعب .

أن الآمال البعيدة في المجتمع الاشتراكي أن تتمشى الجريمة ، وهي أصلاً ثمرة من ثمرات المجتمع الرأسمالي ، فلا اشتراكية لا تحارب الجريمة بالعقوبة وحدها ، بل أنها تعمل على اجتزاز الجريمة من جذورها ومن البيئة التي نشأت فيها . فالمجتمع الذي تفرغ عليه الرفاهية والذي يسوده العدل والذي يطمئن المواطنون فيه إلى مصائرهم وإلى غدهم ، هذا المجتمع لابد وأن تتمشى منه الجريمة أو تقل .

وإذا ، لن نسمي الجرائم باسمها . بل قد نسمي أفعالاً اجتماعية خطيرة . ولن نسمي العقوبات باسمها بل قد نطلق عليها إجراءات الدفاع الاجتماعي .

فالجريمة ظاهرة اجتماعية تبين دراسة ظروفها : والخطر الاجتماعي هو الأساس الجديد للمسئولية وهو الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات الرقابة والأمن إلى جانب إجراءات العقاب . فيجب أن تنصح سياسات الجنائية لحاجات الدفاع عن المجتمع .

فالزود عن المجتمع وعن المكاسب التي حققها الشعب هو الغاية من العقوبة في المجتمع الاشتراكي وهو الذي يرسم طريقة تحديد الجرائم .

فقانون العقوبات في البلاد الاشتراكية يعرف جرائم لا تعرفها النظم الأخرى . فالتبطل في الدول الاشتراكية من الأعمال المعادية للمجتمع . أن المجتمع الاشتراكي يوفر العمل لكل مواطن . فالشخص البالغ القادر على العمل ؛ الذي يعيش عاملا ويتجنب بسوء نية أن يؤدي أعمالا تافه للمجتمع ، والشخص الذي يكفى بأن يعيش على دخل غير مكتسب بعرقه وكده . . مثل هؤلاء يجوز الحكم عليهم بالزادهم بالعمل في المستشفيات .

واسمح نطاق القطاع العام وتملك الشعب لأدوات الإنتاج ، لا بد أن يدعو إلى التفكير في اعتبار بعض الأعمال المباحة في المجتمع الرأسمالي أفعالا إجرامية خطيرة على المجتمع ،

ومن هنا كان هذا العدد الكبير من الجرائم الاقتصادية التي تعرفها البلاد الاشتراكية . فتقليل الإنتاج وأساءة استعمال الملكية والإخلال بسوء نية بتنفيذ عقد مع الدولة مثل عقد مقاوله أو توريد ومسئولية المديرين في حالة سوء الإنتاج أو عدم كفايته ، واتخاذ الجمعيات التعاونية ستارا لتحقيق مآرب شخصية واغتياث حقوق الأجراء ، كلها جرائم تستوجب المساءلة الجنائية في الدول الاشتراكية بينما قد لا يؤدي معظمها إلا إلى مسؤولية مدنية في الدول الرأسمالية ، بل قد يعتبر بعضها أفعالا مشروعة في هذه الدول . والنظم الاشتراكية تحارب الوسطاء كجزء من برنامجها في محاربة الاستغلال . فالاستغلال جريمة في معظم الدول الاشتراكية ، خصوصا إذا كان موضوعه منتجات زراعية أو استهلاكية .

والمجتمع الجديد مجتمع يتم بالحفاظ على أموال المؤسسات والشركات العامة وصيانتها من العبث والتخريب .

وهو يتم بأن يؤدي القانون على إدارة شؤنه ، عملهم فسوق الشبكات ، منزهي من الغرض والهووى سواء أكانوا مجلسون في مقاعد القيادة في المؤسسات أم في النقابات أم في الجمعيات التعاونية .

وهو يتم بحماية مصالح الشعب من أى عبث أو تهاون ، سواء وقع هذا العبث في القطاع العام أم الخاص ، لأنه في الحالتين يؤمر في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية .

هذا المجتمع الاشتراكي ، لا يقتصر الإهمال ، فقد ثبت أن كثيرا من الكوارث قد حدثت نتيجة رهونة وتراخ ومن ثم فإن مصالح الملايين من المواطنين ، تقتضى بأن يأخذ كل منا حذره فيما يصدر عنه من تصرفات وأن يتخذ الحيلة الواجبة .

اذلك كان من المحتم أن يتدخل المشرع المصرى وأن يعدل أحكام قانون العقوبات فأصدر بذلك القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، وهو القانون الذى عرف بقانون الإهمال .

وليست أحكام هذا القانون مع ذلك متعلقة جميعها بجرائم الإهمال ؛ أى الجرائم التى لا يشترط وقوعها توافر العمد . بل أن أغلب أحكام هذا القانون متعلقة بجرائم عمدية . ومنها جرائم كان القانون القائم ينظمها فندلها المشرع ليمد حمايته إلى أموال القطاع العام والشركات المساهمة بصفة عامة والجمعيات التعاونية وجميعيات النفع العام والنقابات وذلك لاتصال نشاطها جميعا بخطة التنمية الاقتصادية وبالتنظيم الجديد للمجتمع . فتناولت التعديلات جرائم التخريب والإتلاف والرشوة والاختلاس والتزوير . كما استحدثت المشرع جرائم جديدة عمدية . فجعل من الإخلال العمدى للمقاولين ومن الإهم من الملتزمين بمرفق عام أو من يقومون بتوريدات للحكومة جريمة ، يعاقب عليها بالسجن مدة لاتزيد على سبع سنين ، فإذا وقع الفعل فى عقد مقاوله أربطت به أحسدى الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية أو النقابات أو المؤسسات ذات النفع العام تكون العقوبة الحبس . ولكن القانون اشترط لتوافر الجريمة وقوع ضرر جسيم أو ارتكاب غش فى تنفيذ العقد .

كذلك اعتبر هذا القانون عمدا الموظف العام الإضرار بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المهود بها إليها جريمة يعاقب عليها بالسجن مدة لاتزيد على سبع سنين وغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

فإذا كان الضرر الذى ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بدلا من العقوبات السابقة بالحبس مدة لاتزيد على خمس سنوات وغرامة لاتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لاتقل من مائتى جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه إذا ترتب على الجريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها .

ف نظرة المشرع نحو واجبات الموظفين العامين لم تعد مقصورة على التحقيق من قيام الموظف بواجباته نحو الدولة ، بل أنها أصبحت تتناول واجباته نحو الشعب . ولم يعد إخلاله بهذا الواجب نحو الدولة أو الشعب مجرد جريمة تأديبية ، بل أصبح هذا الإخلال المتعمد جريمة جنائية ،

فالوظيفة لم تعد ميزة للموظف بل أصبحت تكليفا يهدف إلى خدمة الشعب ، كما أنه لم يعد هناك أي تناقض بين مصالح الدولة ومصالح الشعب .

وللجانِب هذه الجرائم المعنوية التي أعاد القانون تنظيمها أو التي استحدثها ، عالج القانون بعض جرائم الإهمال بالمعنى الصحيح ، أي الجرائم التي لا يشترط فيها توافر العمد . وكان التطبيقان الهامان لذلك في صورتين ، أحدهما مستحدثة والآخرى قائمة . فأما الجريمة المستحدثة : فهي تجريم الإضرار الجسيم بأموال الدولة أو مصالحهم ، إذا كان نتيجة خطأ جسيم وأما الجرائم القائمة التي عدل القانون من أحكامها فهي جرائم القتل والإصابة خطأ .

على أننا قبل أن نعرض لبحث الاجتهادات الجديدة في الجرائم الإهمال في التشريع المصري سواء تلك الخاصة بجريمة إهمال الموظف ، أو الخاصة بجريمة القتل والجرح خطأ ، نرى أنه لا مبدى لنا من الإلزام بالأسس الجديدة للجمع الاشتراكي المصري ، إذ لا يمكن فهم القواعد القانونية فيها صحيحا إلا إذا فهمنا القيم التي تسود المجتمع والفلسفة التي تقوم عليها القواعد القانونية .

تشريع الإهمال ترجمة للبناء الاشتراكي للدولة

ففي يوليو ١٩٦١ أرست الحكومة قواعد الثورة الاشتراكية فأصدرت عدة تشريعات بتأميم البنوك وشركات التأمين وطائفة كبيرة من الشركات والمنشآت الصناعية والتجارية ، فأصبح الجانب الأكبر من وسائل الإنتاج ملكا للشعب كما أشركت العمال في إدارة هذه الشركات وفي أرباحها . وكذلك حددت الحد الأقصى للملكية الزراعية بمائة فدان ، وزادت الضرائب على العقارات المبنية فكانت هذه التشريعات بداية تحول في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة . وأصبحت بذلك للدولة الأساسية في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية للقطاع العام . وفي نفس اليوم الذي صدرت فيه هذه التشريعات ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب ألقاه يوم ٢٣ يوليو ١٩٦١ بمناسبة العيد التاسع للثورة أن أي إهمال في القطاع العام يعتبر جريمة وأنه يرى أن ثمة نقصا في التشريع في هذه الناحية ، وأنه يتعين النظر نحو تعديل القانون حماية للقطاع العام ، لأن أموال القطاع العام ملك للشعب وأن على كل من يتولى مسؤولية عمل عليه أن يتحمل تبعته .

وقد صدر بعد ذلك ميثاق العمل الوطني كدليل للعمل الثوري . ومنه تنضج الملامح الأساسية للاشتراكية التي انعكست على تشريع جرائم الإهمال .

١ — لقد بين الميثاق أن طريق الاشتراكية لا يقتصر على مجرد إعادة توزيع الثروة الوطنية

بين المواطنين وإنما يتطلب أولاً وقبل كل شيء توسيع قاعدة الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقائق المشروعة لمجايير الشعب العاملة وخصوصاً بفتح سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج بخلق قطاع عام وقادر يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية مع وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال على أن تكون رقابة الشعب للقطاعين مسيطرة عليهما معاً . ويترب على ذلك أن تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية باعتبارها طريق الاشتراكية يفتحي مزيداً من الحرص والعناية من القائمين بمسؤولية العمل .

٢ — أنه إذا كانت التشريعات الثورية قد كفلت حداً أدنى للاجور واشتركاكاً إيجابياً في الإدارة يصاحبه اشتراك في أرباح الإنتاج وذلك في ظل ظروف العمل تكفل الكرامة للإنسان العامل ، فإن هذا التنوير الثوري في الحقوق العمالية لا بد أن يقابله تغيير ثوري في الواجبات العمالية . فمسؤولية العامل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الإنتاج التي يضمها المجتمع كله تحت إرادته ، كما أنه مسؤول عن كفاية الإنتاج .

٣ — لأن التنظيمات الفنية وخصوصاً التنظيمات التعاونية والتفافية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وضال للتمكين للديمقراطية السليمة . وهذه التنظيمات التفافية والتعاونية لا تقتصر على العمال الصناعيين بل تشمل العمال الزراعيين . والتفانيات تستطيع ممارسة مسؤولياتها القيادية عن طريق الإسهام في رفع الكفاية الإنتاجية للعمال .

وإذا كان القانون هو مرآة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي ، وهو في المجتمع الاشتراكي لا يمد غاية في حد ذاته بل أنه وسيلة إلى تحقيق غايات المجتمع الاشتراكي فهو يضمن تحقيق خطة الدولة في زيادة الإنتاج ، فإنه من هنا تبدو مدى الصلة الوثيقة بين التنظيم الثوري الجديد في الجمهورية العربية المتحدة وبين تشريع جرائم الإهمال .

الأحكام العامة في تشريع جرائم الإهمال

على أن الذي يستوقف النظر أن المشرع المصري في معالجته جرائم الإهمال لم يهتد بالمبادئ العامة للقانون ، فالجريمة العقوبة ، حددت في النصوص ، فلا عقوبة إلا بنص . فلم يضطر المشرع المصري أن يلجأ إلى ما اضطرت إليه بعض الدول الاشتراكية ، من إجازة القياس *analogie* في مجال التجريم ، فقد أجازت التشريعات الأولى الثورة الروسية الاستمارة بالقياس في حالات استثنائية بعض الأفعال التي لا يرد بها نص في القانون ثم يتبين أنها أفعال خطيرة على النظام الاجتماعي وأنه يمكن قياسها على أفعال أخرى يجرمها القانون . وكانت الحجة في ذلك أنه لم يكن من الميسور تحديد الأفعال التي يتناولها التجريم على يد المشرع ، لأن أصحاب الاختصاصين

والرجعيين. كانت دائماً التجدد ، التنوع في إعاقه خطه "ثورة" ومع ذلك فإن المحاكم الروسية لم تطبق مبدأ القياس إلا في نطاق ضيق حتى صدر في عام ١٩٥٨ قانون القواعد الأساسية للتشريع الجنائي فألغى مبدأ التجريم على أساس القياس وأصبح بذلك التشريع الجنائي يلتزم بألا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .

كما أنه في نطاق المسؤولية الجنائية ، التزم المشرع المصري بالمبادئ الأساسية في المسؤولية التي تستلزم توافر الاثر *Culpa* في مسلك الجاني فلا عقوبة بنير لإرادة آتمة وهو ما تبين عنه القاعدة اللاتينية من أنه لا جريمة بنير لائم *Nullum Crimen sine Culpa* وإذا كان المشرع المصري قد أخذ بمبدأ المسؤولية المادية في نطاق المسؤولية المدنية ، إلا أنه في نطاق المسؤولية الجنائية لا يزال يتطلب توافر الخطأ .

وجدير بالذكر أن تبني أن المسؤولية المادية قد دخلت نطاق قانون العقوبات الفرنسي في جرائم مثل جرائم الضراب وبعض الجرائم الجرمية وجريمة رفع الأسعار بطريقة غير مشروعة ، وأن القضاء الفرنسي يعتبر هذه الجرائم مادية بحتة يكفي في قيامها توافر الفعل المادي دون احتمال بأن يكون الفعل قد وقع عبثاً أو خطأ ، كما أن تشريعات بعض الدول الأخرى لا تتطلب توافر الركن المعنوي في الجرائم الاقتصادية لأن هذه الجرائم من الخطورة بحيث تتطلب الحذر وسد المنافذ في وجه الزعم بانعدام القصد أو الخطأ . ومع ذلك فإن القضاء المصري قد وقف بالنسبة للجرائم الاقتصادية ومنها جرائم النقد موقفاً يرجح طلب توافر عنصر الإلزام ، فإذا اتفق الخطأ لدى المتهم لم يكن مسؤولاً عما صدر عنه .

وقد كانت هذه هي خطة المشرع المصري في جرائم الإهمال ، فلا يزال يشترط فيها توافر الإلزام في صورة خطأ غير عمدي . فالجريمة لا تقوم بمجرد وقوع الفعل الضار فالمشرع المصري وهو حريص على صيانة أوضاع ضرورية لتنظيم المجتمع لم يخرج عن اعتبارات العدالة التي تتطلب عدم اعداد العنصر الشخصي في الجريمة وعدم الاكتفاء بالنظر إلى الجريمة من ناحية الفعل المادي وحده ومدى خطورته على المجتمع ، دوى اهتمام بشخصية الجاني ومدى خطائه . ذلك أن مصلحة المجتمع ذاته تقتضي حماية إنسانية المواطن .

وهو ما يترتب عليه وجوب الإبقاء على حرية الاختيار كأساس للمسؤولية . فالإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر كما هو من ذلك ميثاق العمل الوطني .

لقد فهم بعض الشراح أن قانون العقوبات الاشتراكي يهدو مبدأ حرية الاختيار كأساس للمسؤولية وأنه يأخذ كقاعدة بمبدأ المسؤولية المادية فالجريمة فعل له خطورته الاجتماعية والفرض من العقاب هو مواجهة هذه الحالة الخطرة بصرف النظر عن ارداك الجاني وعن النوب التي تكون (٨٢ - ٨٣)

قد لحقت إرادته ، و دون مطلب متوافر عنصر الإلزام في صورة العمد أو الخطأ — والواقع أن هذا الرأي لم يحسن فهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها قانون العقوبات الاشتراكي . فالمشرع الروسى مثلا لا يتدخل بالمقاب إلا إذا كان في الفعل خطورة على المجتمع فإذا كان الفعل متوافر فيه عناصر الجريمة كما حددها القانون ولكنه لا يمثل خطراً على المجتمع فإنه يفقد صفة الجريمة وذلك طبقاً المادة السابعة من قانون القواعد الأساسية للمشرع الجنائى . ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان الجاني ينهى بفعله عن خطورة على المجتمع ، ولكن العنصر العقلى غير متوافر فيه لجنون أو عاهة في العقل *non Compoen is* فإن الجاني لا توقع عليه عقوبات جنائية في هذه الحالة ولكن تتخذ ضده إجراءات وقاية وأمن *mésures de sûreté* وذلك حماية للمجتمع من حالته الخطرة . فتبايير الوقاية لا تعترف بأن للجاني إرادة آمنة حتى يمكن تعويمها بل هي تهدف إلى وقاية المجتمع من حالة خطرة . وقد أصبحت التشريعات الجنائية الحديثة تسمين بإجراءات الوقاية والأمن إلى جانب العقوبات بالمعنى الصحيح . ومثل ذلك القانون الجنائى الإيطالى الذى هبته المادة ١٣٢ منه عن حالة المجرم الخطرة على المجتمع فلها تلك التى تمثل الاستعداد الإجرام *Capcitta à delinquere* والى تدل عليها الجريمة التى ارتكبها ويواضعه عليها وطبعه وسوابقه وسلوكه وظروف حياته الفردية والاجتماعية . وهو المذهب الروسى لدى المدرسة الإيطالية . وقد أخذ به مشروع قانون العقوبات المصرى الموحد بعد أن خفف من حدته وقد سمى لإجراءات الوقاية والأمن بالتدابير الاحترازية .

أما في نطاق العقوبة ، فإن المشرع السوفيتى ينص صراحة في المادة الثالثة من القواعد الأساسية للمشرع الجنائى على أن الجاني هو من يرتكب الأفعال الخطرة على المجتمع عمداً أو إهمالا . فإذا كانت الطبيعة الخطرة للفعل هي الأساس الموضوعى للمسؤولية الجنائية فإن الإلزام في صورة العمد أو الخطأ ، هو الأساس الشخصى للمسؤولية الجنائية وهذا الجاني هو الذى يجوز توقيع عقوبة عليه . فالحالة الخطرة وحدها قد تبرر اتخاذ إجراءات وقاية وأمن ضد صاحبها ، ولكنها لا تبرر توقيع عقوبة عليه إلا إذا توافرت عناصر المسؤولية .

ولكن للمشرع السوفيتى يرفض المسؤولية المادية البحتة التى تكنفى بمجرد إسناد الفعل للتهم . وهو يرى لتوافر الجريمة وتوقيع الجزاء وجوب إثبات العنصر الشخصى في صورة عمد أو إهمال ويرى في ذلك تدعيماً للساواة الاشتراكية وحماية لصالح المواطنين .

ومن هذا يبين أن إحلال المصلحة الاجتماعية أساساً للتحريم لا يقتضى نيل إرادة الفرد كأساس للمسؤولية . فإن كانت المسؤولية الشيعية قد غزت ميدان القانون المدنى ، إلا أنه في ميدان القانون الجنائى لا زالت الإرادة هي أساس المسؤولية ، فلا يتحقق العقاب لمجرد وقوع الضرر أو مخالفة الأمر أو النهى الذى تفرضه القاعدة القانونية ، إلا في نطاق ضيق من الجرائم قليلة الأهمية تمثل المخالفات .

وقد كان هذا هو موقف المشرع المصري في معالجة جرائم الإهمال .

جريمة إهمال الموظف العام

أضاف المشرع المصري إلى قانون العقوبات المادة ١١٦ مكرراً ب وذلك بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وهي تنص على ما يأتي :

« كل موظف عمومي تسبب بخطئه الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها إليها ، بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال جسيم في أداء وظيفته أو عن إساءة استعمال السلطة أو عن إخلال جسيم بواجبات الوظيفة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنوات وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه إذا ترتب على الجريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

ولا يجوز لغیر النائب العام أو المحامي العام برفع الدعوى الجنائية . »

ومن هذا يتبين أن المشرع المصري لم يعد يعتبر خطأ الموظف عمالاً بموجب مسؤوليته التأديبية أو المدنية فحسب ،

والواقع أن الخطأ قبل التطور الصناعي في القرن العشرين لم يكن يدخل منطقة المسؤولية الجنائية إلا في أضيق نطاق . ثم بدأ يدخل هذه المسؤولية نزولاً على مقتضيات العصر الصناعي وما يفرضه من وجوب التزام الحذر والحيلة .

وهو اليوم يمتد إلى سلوك الموظف العام خدمة لأغراض المجتمع الاشتراكي .

فقد كان قانون العقوبات المصري لا يعرف جريمة إهمال الموظف العام إلا في صورة واحدة هي صورة حرب المحبوسين نتيجة إهمال يقع من المسكفين بحراسهم . أما اليوم فقد أصبح الإهمال الجسيم الذي يقع من الموظف العام ويلحق ضرراً جسيماً بأموال مصالح الجهة التي يعمل بها بحكم وظيفته معاقباً عليه أيضاً .

ومثل هذا الإهمال نجد له تطبيقات عديدة حددتها نصوص قوانين العقوبات في البلاد الاشتراكية . وهذه التطبيقات يتسع لها النص المصري .

فقانون العقوبات الروسي يعاقب في المادة ٧٩ العامل الذي يهمل في المحافظة على الماكينات

المسجلة له بغرامة تخصص من مرتبه . وإذا كان الضرر جسما أو إذا عاد إلى هذا الإهمال كانت العقوبة الحبس الذى قد يصل إلى ثلاث سنوات .

والمادة ١٢٨ عقوبات روسى فضلا عن أنها تقرير عقوبة شديدة تصل إلى الحبس ثلاث سنوات للديرين والمهندسين ورؤساء الأقسام الفنية المختصة بالرقابة إذا قاموا بإنتاج منتجات رديئة فإنها تعتبر سوء الإدارة الناشئ عن إهمال ، جريمة إذا تسبب عنه ضرر ، وتقرر له عقوبة الحبس الذى يصل إلى سنتين أو الإلزام بالعمل التقوى مدة تصل إلى سنة .

وكذلك تعاقب المادة ١١٣ من قانون العقوبات البلغارى على إهمال الموظف الذى لا يبدل نهاية كافية في إدارة وحماية الأموال أو العمل المصوب به إليه والذى يترتب عليه ضرر جسيم أو تضييع للأموال أو عدم الوفاء بالخططة الاقتصادية . والعقوبة هي الحبس الذى قد يصل إلى خمس سنوات أو العمل التقوى .

ومثل ذلك ما تنص عليه المادة ١٢٥ من قانون العقوبات التشيكوسلوفاكى التى تعاقب من يتسبب بإهماله في إعاقة مشروعات الشعب العامة والتعاونية ، خصوصا إذا كان ذلك نتيجة إخلال بواجبات الوظيفة . والعقوبة هي الحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة وقد تزداد مدة الحبس إلى ثلاث سنوات إذا كانت هناك ظروف معقدة . فإذا وقع الإهمال من رب عمل في القطاع الخاص وترتب على ذلك عدم وفائه بالتزام مفروض عليه طبقا لخطوة التنبيه الاقترانه أو ساجات الأشغال العامة كانت العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور .

أما قانون العقوبات الهنغارى الذى صدر عام ١٩٦٠ والذى يعد من أحدث قوانين العقوبات في العالم ، فإنه ينص في المادة ٢٢٤ على أن من يخل بواجباته الإنتاجية إخلالا يترتب عليه إضرار بالاقتصاد يعاقب بالغرامة إذا كان الإخلال عن إهمال ، فإذا اخطأ هذا الإهمال ضررا جسما بالاقتصاد كانت العقوبة الحبس أو الإلزام بالعمل التقوى مدة لا تزيد على سنة . وكذلك تعاقب المادة ١٢٥ من هذا القانون العامل الذى يعمل في عمله إهمالا يؤدي إلى مضیعة طاقة اقتصادية أو إلى خسارة مالية أو تهديد قوى صناعية أو بشرية ، وقد تصل العقوبة إلى الحبس ثلاث سنوات إذا اخطأ الاقتصاد الشعبي ضرر جسيم . وكذلك تنص المادة ٢٣٠ على أن العامل الذى يتولى إدارة أمر مسؤولية الإنتاج إذا أدى إهماله إلى إنتاج منتجات رديئة في السوق فإنه يعاقب بالحبس مدة تصل إلى ثلاث سنوات في بعض الحالات .

شروط تجريم الإهمال في القانون المصرى :

وفي تصدير جريمة إهمال الموظف في القانون المصرى التى نصت عليها المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات يجب أن نلاحظ ما يأتى .

١ - أن التجريم لا يقتصر على الموظف العام بمقتضى التقليدى . أى موظف المصاحبة الحكومية . بل إنه أصبح يشمل أعضاء مجالس إدارة ومديرى ومستخدمى المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم ، ما لها بنصيب بأية صفة كانت . فمدلول الموظف العام قد اتسع نتيجة لانساع نشاط القطاع العام ، وكل من تربطه علاقة تسمية بالشركة أو المؤسسة أو نحوها يعتبر فى حكم الموظف العام فى تطبيق هذه المادة .

وهل هذا فلا محل لهذه التفرقة التى ذهب إليها الفقه الإدارى الفرنسى بين شاغلى وظائف الإدارة والتوجيه فى المشروعات العامة وبين بقية مستخدمى المشروع . والقول بأن الطائفة الأولى وحدها هى التى تخضع لنظام من النانون العام ، بخلاف الطائفة الثانية فهى تخضع لقانون الخاص ، ذلك أنه لاشأن لقانون العقوبات بهذه التفرقة . فجميع العاملين بالمؤسسات والشركات المشار إليها يطبق عليهم حكم جريمة الإهمال .

٢ - أن المشرع المصرى قد تميز وهو يحرم إهمال الموظف العام ، فأفسح المجال لإمكان الخطأ فى التقدير حتى لا يبرغل سير العمل فى المؤسسات والشركات العامة وحتى يقبل الموظف على القيام بمسؤولياته غير هياول ولا وجل فالمرشع الاشتراكى لا يستبعد وقوع الخطأ ولا يعاقب عليه إلا إذا كان الخطأ جسيماً وترتب على وقوعه ضرر جسيم ،

فهذا العقاب طبقاً لقانون المصرى مما جسامه الخطأ وجسامه الضرر .

ولم يعرف المشرع المصرى الخطأ بوجه عام شأنه فى ذلك شأن أغلب قوانين العقوبات . هل أنا نجد تعريفاً للخطأ فى القواعد الأساسية للتشريع الجنائى السوفيتى (٨٨ و ٩) فالجريمة تعتبر أنها قد ارتكبت عن إهمال إذا توقع من ارتكبتها احتمال وقوع النتائج الضارة بالجمتمع نتيجة فعله أو تركه ، ولكنه مع ذلك معفى فى سلوكه أملاً فى إمكان عدم وقوع هذا الضرر ، أو إذا فشل فى توقع احتمال وقوع هذه النتائج مع أنه كان فى إمكانه توقعها . ومثل هذا التعريف نجده فى القانون الهنارى المادة ١٧ .

وكذلك نجد تعريفاً للخطأ فى قانون العقوبات الألبونى وهو من أحدث قوانين العقوبات وأدقها من ناحية الفن القانونى « ملحوظة . أعد مشروعه العلامة Graven السويسرى » وهو ينص فى المادة ٥٩ على أن الخطأ غير العمدى يتوافر إذا لم يلتزم الشخص الاحتياط والحذر على النحو المحلول الذى يمكن تطلبه منه فى ضوء ظروفه وحالته الشخصية وخاصة ما يتعلق منها بسنه وخبرته وثقافته ومهنته أو الطائفة التى ينتمى إليها .

والرأى أنه فى تقدير إهمال الموظف يجب أن تحدّد معيار الخطأ وفقاً لما يجب أن يسلكه شخص

معتاد مع مراعاة ظروفه من حداثة في العمل وخبرة وما يتمتع به من صفات أخرى . فتقدير الخطأ الذي يرتكبه عامل بالمصنع يختلف عن تقدير الخطأ الذي يقع فيه مهندس .

ومع ذلك فقد ألسفنا أن المشرع المصري لا يعاقب على الخطأ في التقدير ما تقتضيه طبيعة العمل . ولكنه يشترط الخطأ الجسيم .

فإذا كان الخطأ بسيما فإنه قد يكون موجبا للمسؤولية التأديبية وحدها . وتقدير مدى جسامته الخطأ مسأله موضوعية يقدرها القاضي .

وقد سبق للمشرع المصري أن اعتبر الخطأ المجهى الجسيم من بين الأسباب التي تميز مخاصمة القضاة وذلك طبقا للمادة ٧٩٦ مراقفات .

وقد حدد المشرع المصري في جريمة الإهمال تطبيقات الخطأ الجسيم وهي الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة وأسامة استعمال السلطة والإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة . ويلاحظ أن المشرع المصري قد وصف الإهمال في أداء الوظيفة والإخلال بواجبات الوظيفة بالجسيم ولم يخلع هذا الوصف على أسامة استعمال السلطة ، لأن أسامة استعمال السلطة تنطوي بذاتها على إهمال جسيم أيا كانت درجة الانحراف في استعمال السلطة .

وعلاوة على جسامته الخطأ يشترط وقوع ضرر وأن يكون جسيما . وهو ما يميز هذه الجريمة عن إهمال الموظف الذي يؤدي إلى المسؤولية التأديبية وحدها . ذلك أن الموظف يسأل تأديبيا عن إهماله ولو لم يترتب عليه وقوع ضرر . أما في نطاق جريمة الإهمال فيشترط وقوع الضرر الجسيم الذي يلحق أموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعبود بها إليه .

ويلاحظ أن حماية المشرع لا تقتصر على أموال ومصالح الجهات العامة بل أنها تتناول مصالح وأموال الأفراد .

أما جسامته الضرر فهي مثل جسامته الخطأ متروكة لتقدير القاضي وقد كان مشروع هذه المادة يقدر جسامته الضرر بألف جنيه ، إلا أنه قد رُمي أن يترك تقدير هذه الجسامته لقاضي الموضوع . وهو مسلك أكثر اتفاقا مع حكمة التشريع . فليس من المنطق أن تتوافر الجريمة بمجرد أن الضرر قد زاد عن ألف جنيه ولو بقرش واحد .

٣ - ويلاحظ أيضا في تحديد العقوبة أن المشرع قد تدرج بها تبعا لجسامته الضرر فقد جعلها الحبس والغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين المقريتين . فإذا ترتب على

الجريمة أضراراً بمركز البلاد الاقتصادي أو بهصلحة قومية لها اعتبر ذلك طرفاً مشدداً وزيدت العقوبة إلى الحبس الذي لا يقل عن سنة ولا يزيد على ست سنوات والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

٤ - وأخيراً فقد رأينا المشرع أن يستبقى زمام الدعوى الجنائية في يد النائب العام أو المحامي العام . فلا يجوز رفع الدعوى من أحد أعضاء النيابة الآخرين وذلك حرصاً على حماية الموظف العام عند اتهامه بارتكاب هذه الجريمة . فمضماناً له جعل رفع الدعوى العامة من اختصاص النائب العام أو المحامي العام وحدهما .

القتل والجرح خطأ

نظراً لتطور أسباب الحوادث في العصر الحديث بسبب التقدم الصناعي الهائل واستخدام الآلة على نطاق واسع ولتعدد نواحي النشاط الاقتصادي في الحياة اليومية فقد وصلت الحوادث في بعض الأحيان إلى ما يشبه الكوارث لكثرة عدد الضحايا ، فلم تعد النصوص القائمة بشأن القتل والإصابة خطأ والمستوحاة من التشريع الفرنسي في القرن التاسع عشر بكافية لتحقيق الردع السكافي . ولذلك اتجه المشرع في قانون الإهمال إلى تشديد العقوبة المقررة لهاتين الجريمتين . فقد كانت عقوبة القتل خطأ طبقاً للمادة ٢٢٨ عقوبات هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وهو الحد العام لعقوبة الحبس في القانون المصري ، وغراماً لا تقل عن عشرين جنهماً ولا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وكانت عقوبة الجرح خطأ طبقاً للمادة ٢٤٤ عقوبات هي الحبس الذي لا تزيد مدته على ستة أشهر أو الغرامة التي لا تزيد أقصى مقدارها على عشرة جنيهات ، ولم يكن المشرع يميز بين حالات الخطأ كما أنه لم يكن يميز بين حالات الضرر . فمن يتسبب في قتل إنسان نتيجة لإهمال جسيم بأصول مهنته ويماقب بنفس عقوبة من يتسبب في قتل إنسان مجرد رهونة . ومن يتسبب في كارثة يقتل فيها المئات يعاقب بنفس عقوبة من يتسبب في قتل شخص واحد .

لذلك كان من الواجب أن يتدخل المشرع الاشتراكي بتشديد العقاب حماية لأرواح المواطنين .

وقد كانت هناك فكرة ترمي إلى اعتبار الجريمة في بعض هذه الحالات جنائية ، غير أن المشرع رأى أن وصف الجنائية لا يتفق مع ارتكاب الجريمة عن خطأ ولأن عقوبة الجنائية لا توقع إلا في الجرائم العمدية . غير أنه قد شدد عقوبة الحبس بزيادة حدتها الأدنى والأقصى .

فالمشرع المصري لم يمس أركان الجريمة التقليدية ، وهو لا يزال يستلزم الخطأ ويستلزم وقوع الضرر ، ولكنه يجعل من جسامه الخطأ أو الضرر سببا للتشديد فيجعل عقوبة القتل خطأ الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، ويجعل عقوبة الإصابة خطأ الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى العقوبتين وذلك في الحالات الآتية :

١ — إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهته أو حرفته .

فالسائق الذي تفرض عليه أصول مهته أن يتحقق من سلامة فرامل سيارته ، ويقودها فيسبب في قتل الانسان يعتبر مغللا إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول مهته .

والطبيب الذي يجرى جراحة دون أن يتم بتقييم مبضغه قبل إجراء الجراحة فيسبب في موت المريض يعتبر مغللا جسيما بما تفرضه عليه أصول مهته .

ويعتبر القانون الآتي في الحديث في المادة ٣٦٩ الإخلال بإيجابات المهنة ظرفا مشددا للعقوبة في هذه الجريمة .

٢ — إذا كان متعاطيا مسكرا أو مخمرا عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث .

لأن السكر أو تناول المخدر في هذه الحالة ينم عن خطأ جسيم واستهتار وعدم مبالاة بالتداعيات التي يمكن أن تقع .

٣ — إذا نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

ويعتبر هذا الطرف المشددة ادخلا للعامل الاخلاق في التشريع الجنائي . فالمشرع الاشتراكي لا يتطلب من المواطنين الحرص واليقظة فحسب بل يتطلب منهم المروءة والتجدة أيضا .

ويلاحظ أن بعض التشريعات تجعل من مجرد الإهمال في تقديم المساعدة لفخص حاجز أو مصاب أو حدث جريمة ، مثل قانون العقوبات الإيطالي في المادة ٩٩٣ الذي يجعل العقوبة في هذه الحالة الحبس إلى ثلاثة شهور أو الغرامة إلى ٣٠٠٠ ليرة وتضاعف العقوبة إذا توفي المصاب . وكذلك قانون العقوبات الهنغاري في المادة ٢٥٩ الذي يجعل العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وتزداد العقوبة إلى ثلاث سنوات إذا توفي المصاب وكان من الممكن إنقاذ حياته لو قدمت له هذه المساعدة . فإذا كان الجاني هو المتسبب في الحادث الذي نكل عن تقديم المساعدة إلى ضحيته أو إذا كانت مهته تلزم بتقديم مثل هذه المساعدة فقد حصل عقوبته إلى خمس سنوات .

بل إن هذا القانون يندب في العادة بالمال الإخلال في حد ذاته يعاقب في المادة ٢٦٠ من جرم في أدائه واجبه في رطابة شهر عاجز بسبب سنة أو ظروفه عن أن يني بنفسه إذا عرض هذا الإهمال حياة هذا الشخص أو سلامة جمده أو صحته للخطر . وتكون العقوبة الحبس مدة تصل إلى ثلاث سنوات .

وتنص المادة ٥٥٢ من قانون العقوبات الجوري ومنها المادة ٥٦٦ من قانون العقوبات اللبناني على أن كل سائق مركبة تسبب بحادث ولو مادي ولم يغف من فوره أو لم يمن بالجنى عليه عليه أو حاول التخلص من النتيجة بالهرب يعاقب بالتوقيف التكميري وبغرامة لا تتجاوز الخمسين ليرة .

كذلك يشدد المشرع المصري العقوبة تبعاً لجسامة الضرر فيجعل عقوبة القتل خطأً الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأت عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص فإذا توافر ظرف مشدد آخر من الظروف التي أسلفنا الإشارة إليها أي اجتمعت جسامة الخطأ وجسامة الضرر كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين .

كما أنه يشدد العقوبة تبعاً لجسامة الضرر في جريمة الإصابة ، فإذا نشأ عن الإصابة هامة مستديمة كانت العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سبعين وغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى العقوبتين وإذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص تكون العقوبة الحبس ، أي الذي يصل إلى ثلاث سنوات ، وإذا توافر ظرف آخر من الظروف التي أسلفنا الإشارة إليها والإخلال بأصول المهنة — تقاطع المسكر — التناول عن المساعدة ، كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين .

ومثل هذا الاتجاه نجده في المادة ١٤٦ من قانون العقوبات البلغاري فهي تجعل العقوبة الحبس الذي يصل لثلاث سنوات في حالات الإيذاء الجسيمة من غير عمد ، وهي التي تؤدي إلى فقد الحياة أو إلى الإصابة بعمه ، وإذا وقع الإهمال نتيجة إخلال المتهم بواجبات مهنته أو نتيجة مزاولته مهنة ليس له حق مزاولتها . كما أن عقوبة الحبس قد تصل إلى عشر سنوات في حالة تعدد المجني عليهم أو إذا كان المتهم في حالة سكر .

وينص قانون البلغاري على عقوبات أخرى في المواد ١٤٨ إلى ١٥٥ لجرائم الإهمال ولو لم يترتب على الإهمال وقوع ضرر مادام هذا العمل الذي يبرمه الخطر .

كذلك ينص قانون العقوبات الإيطالي في المادة ٥٨٩ على تشديد العقوبة في جرائم القتل خطأً إذا نشأ عن الخطأ وفاة أكثر من شخص أو وفاة شخص وجرح آخرين ، فقد يصل عقوبة الحبس (٦ - ٩) سنة .

إلى اثني عشر سنة - كما أنه يضاهف العقوبة في حالات كوارث السمك الجديدة ووسائل النقل الأخرى مثل البواخر والطائرات وذلك طبقاً للمادة ٩٩٤ عقوبات . بل أنه يجعل من مجرد ارتكاب فعل أو ترك منه خطراً وتوقع كارثة جرمية في حد ذاته ولو لم تقع الكارثة فعلاً ويعاقب على هذا الإهمال بالمأس مدة لا تزيد على سنتين وذلك طبقاً للمادة ٥٥٤ عقوبات .

* * *

وبعد ، فإن تجريم اإهمال المرفق إنما كان ضرورية لإقناعها التطور الجديد نحو الاشتراكية وتطلبها دور المصادرة الذي أصبح قطعاً هام في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية .

كما أن تشديد العقوبة في جرائم القتل والإصابة خطراً إنما كان نتيجة ما أثبتته بعض القضايا الخطيرة التي وقعت في السنوات الأخيرة ، مثل قضية غرق الباشرة دندرة ومثل انهيار بعض الأبنية أو الكبارى وهي حوادث ذهب ضحيتها مئات المواطنين . أثبتت قضايا أخرى من أن الجناة وقت الحادث كانوا تحت تأثير مسكر أو مخدر ، وأن بعضهم سارع إلى الورب بعد وقوع الحادث ، وحرص بعد ذلك حياة المصابين إلى الخطر وفوت الأمل في إنقاذهم .

فهذا التشريع لم يصدر بناء على دراسة نظرية بحثة ، بل صدر استجابة لدواعي المصلحة الفعلية.

وقد شكلت الجمهورية العربية المتحدة لجنة لإعداد مشروع قانون جديد العقوبات يستهدف غايات المجتمع الجديد ، ولعل توحيد القيادة السياسية بين القاهرة وبغداد يكون بهدياً بتوحيد قانون العقوبات في العراق والجمهورية العربية المتحدة . وأمل مثل ذلك القانون الموحد قد يصلح هادياً للدول العربية الأخرى لاستبدالها لوحدة التشريع فيها ، فلا زال هناك مجال متسع لوضع أحكام شاملة لجرائم الإهمال تتناول صوراً كثيرة تؤلفها التشريعات الحديثة وتطلبها واجب صيانة حقوق الجماهير ومصالحهم في المجتمع الجديد .

ومع ذلك فإننا لا نريد أن نلقى كل عبء الدفاع عن المجتمع على قانون العقوبات وحده ، بل أننا نتطلع إلى غد يصبح فيه الضمير الاشتراكي خير وقاية . أليس الصبح بقریب ؟

التاصيل القانونى

لحقوق اللاجئىن العرب

كلاستاذ ككتور جمال مرسى بئر الجامى

٠٢٠٤٠٤

أولا — نشأة المشكلة والمسؤولية عنها

لعمد الدعاية الاسرائيلية إلى تضليل الرأى العام العالمى عن حقيقة مشكلة اللاجئىن الفلسطينيين العرب ، وذلك بتصوير تلك المشكلة كنتيجة مترتبة على دخول الجيوش العربية أرض فلسطين فى ١٥ من مايو ١٩٤٨ وهو ما تزعم إسرائيل أنه كان حربا عدوانية ، من العرب عليها ، وتريد بالتالى تحميل العرب مسؤولية خلق مشكلة اللاجئىن ، تزعم إسرائيل أنهم فروا من ديارهم بسبب العمليات الحربية للجيوش العربية .

ولنترك لما يلى من هذا البحث تفنيد فرية الحرب العدوانية ، ولنتنظر فيما تردده دعاية إسرائيل من أن مشكلة اللاجئىن نشأت بسبب دخول الجيوش العربية فلسطين فى ١٥ من مايو ١٩٤٨ ، وأنها مترتبة على عمليات العرب الحربية ترمب النتيجة على السبب ، وأن مسؤولية المشكلة تقع بالتالى على العرب لا على إسرائيل .

والواقع ىناقض هذه المزاعم على طول الخط ، المهم أن يتجلى ذلك الواقع أمام الرأى العام العالمى ، وأن يزاح عنه ستار الدخان الذى لاقتأ تطلقه دعايات إسرائيل .

فخرج اللاجئىن العرب من فلسطين لم يبدأ تاريخيا مع دخول الجيوش العربية فى مايو ١٩٤٨ بل بدأ قبل ذلك ، ولم يكن فى دخول تلك الجيوش ما يدعو العرب إلى أن يهجروا ديارهم بل على العكس لم يكن دخول تلك الجيوش إلا بقصد إغقاد عرب فلسطين من جرائم العصابات الصهيونية ، فكان حربا أن يقوى ذلك من عزم العرب على البقاء فى ديارهم والتمسك بحقوقهم لأن يدفعهم أن يهجروا منها ألوفاً مؤلفة بسبب دخول الجيوش العربية فلسطين كما تزعم أبواب الدعاية الإسرائيلية .

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن إجلاء العرب عن فلسطين لتكون خالصة لليهود يمثلونها بأجمعها هو خط مسطر من خطوط السياسة الصهيونية تجل فى تصريحات زعمائها ، وإن كان الصهيونيين

يصرحون على اخفائه بصفة عامة فقد صرح « إسرائيل زافكريل » رئيس المنظمة الصهيونية « لتعمير فلسطين : « أن فلسطين وطن بلا شعب ، فيجب أن يعطى لشعب بلا وطن ، وأن من واجب اليهود في المستقبل أن يضيقوا الخناق على سكان فلسطين العرب حتى يضطروهم الى الخروج منها ووجهاء في خطبة للزعيم الصهيوني « فلاديمير جابونسكي » قوله : « اننا سنطرد العرب من فلسطين وشرق الأردن وسنقذف بهم الى الصحراء العربية وسنقيم الدولة اليهودية على ضفتي الأردن » .

وأثناء قيام لجنة « هايكرافت » بعملها سنة ١٩٢١ حفلت بتصريحات زعماء الصهاينة بهذه المعاني كما عبرت عنها آنذاك صحيفة « روهاميرم » العبرية بقولها : « على اليهود أن يطهروا وطنهم فلسطين من المختصين وعلى سكان فلسطين المسلمين أن يرحلوا عنها الى الحجاز والصحراء ، وأما سكانها المسيحيون فليجئوا عنها الى لبنان » . كما يؤخذ مما ذكره « وايزمان » في مذكراته ، أنه اتفق مع الحكومة البريطانية التي تبنت الحركة الصهيونية على تسليم فلسطين لليهود خالية من سكان العرب .

وعقب إعلان وعد « بلفور » في الثاني من نوفمبر سنة ١٩١٧ واحتلال الانجليز لفلسطين ، وجدت « الصهيونية » أن عقبات تقوم أمامها ولا سبيل الى تحقيق أهدافها في الغزو قبل تذليل هذه العقبات ، ومنها أن اليهود لم يكونوا يؤلفون أكثر من ٦ ٪ من مجموع السكان . لذلك « ملكت » الوكالة اليهودية بالتعاون مع الدولة المنتدبة على جعل فلسطين في ظروف سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية تمكن من الاستيلاء على الأراضي العربية ، ومن إجلاء أهل البلاد من العرب ، وفتحت أبواب الهجرة اليهودية في فلسطين على مصاريها وسمح لليهود باكتلاك الأراضي وذمت القوانين المجعفة بالعرب لاغتصاب الأراضي العربية ، ورخص لليهود بتشكيل منظمات « المالني » و « الطلائع » . و « شباب إسرائيل » و « أبناء صهيون » وغيرها من المنظمات التي عملت على تسليح الشباب اليهودي وتدريبه ، كما سمح للجند المسرحين الذين خدموا في الجيش البريطاني بالإقامة في فلسطين والاحتفاظ بأسلحتهم وألوف جمعية المحاربين القدماء .

وكان من نتيجة ما اتخذ من وسائل الصعقل ثم الاستيلاء على قرى عربية بأكملها وفرض العقوبات على قاطنينا ، ولما أنزل من مظالم ومعانم بالعرب في سبيل تحقيق أهداف الصهيونية وأخرج المالكين والمزارعين العرب بالقوة من ٢٢ قرية من قرى فلسطين ، كان يقطنها ٣٧٤٦ عائلة عربية .

وفي عام ١٩٣٠ بلغت مساحة الأراضي التي امتلكها الصهيونيون ١٠١٧٠٠٠ دونم ، وجاءت الحرب العالمية الثانية ووجد الصهيونيون الفرصة الملائمة لهم ، فشنوا حملة ارامية ليرغموا السلطات البريطانية على الإسراع في تنفيذ البرنامج الصهيوني ومفادته فاحتلوا :

وجاءت ساعة انتهاء الانتداب البريطاني بفلسطين ، وأعلن انتهاء الانتداب ووضعت نوايا

الدول الكبرى في إقامة دولة يهودية فيها ، ثم جاء قرار التقسيم الذي يقضى بقيام هذه الدولة ، وبدأ اليهود يعالجون المشكلة الكبرى التي تواجههم : مشكلة العرب الذين شملتهم الدولة اليهودية . واعلن قرار التقسيم في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وكانت الصهيونية في فلسطين قد أعدت عدتها من قبل لاقتراح جريمتها الكبرى التي ترمى الى تشريد العرب من ديارهم بوسائل البطش والتكبد واستباحة الأتقى والأموال ، في حين لم يكن العرب يملكون أبدا أسباب الدفاع عن النفس فقام الارهابيون وشنوا عليهم حملة ارهابية واسعة النطاق ، وأخذوا يضربون هنا وهناك ويفجرون القنابل الناسفة في البيوت والفنادق والأسواق ، وكان غرضهم اشاعة الرعب في قلوب الاهال المدنيين وارغامهم على ترك دورهم وديارهم .

ولم يزل عام ١٩٤٨ حتى كان العدوان الصهيوني قد انتشر في طول البلاد وعرضها حاملا معه الذعر في جميع الأوساط والمناطق وكانت حربا عدوانية بالمعنى الصحيح وقامت خلالها سلسلة آثمة من الاعتداءات الاجرامية ، منها على سبيل المثال حادث نسف دار الخدمة الاجتماعية وراح ضحية هذا الاعتداء حوالي مائتي عربي ، وتمرض العرب لحواث اجرامية فظيعة ولذئاب مروعة في أنعام كثيرة من فلسطين . كالعباسية ، وناصر الدين ، وطبريا ، وعين الزيتون ، ودير ياسين .

وإن ماحدث في دير ياسين كان باعتراف الصهيونيين أنفسهم مذبة فظيعة وحمام دم ، ولم يستطع الصهيونيون انكار تأثير فظائع عصاباتهم في هجرة عرب فلسطين ، بل اعترفوا بأن ماقامت به تلك المصائب من أعمال ارهابية قبل انتهاء الانتداب كان السبب في خروج العرب من ديارهم زرافات ... زرافات . وفي صدد « دير ياسين » بالذات يقول الكاتب الصهيوني « أرمر كوستر » : « إن فظاعة هذه المذبحة ألقت الرعب في قلوب السكان العرب في كل مكان من فلسطين وجعلتهم يهجرون قراهم ومدنهم وعلى أفرعهم صبيحة مريعة : « دير ياسين » ، (ص ١٦٠ من كتابه : الوعد وتحقيقه - فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٩ ، طبعة سنة ١٩٤٩) .

واستعمل الارهاب الصهيوني أفسى الوسائل وأشنعها في ضرب القرى العربية الآمنة العزلاء بالتقابل المدمرة والمهركة وبث الألفام في الأحياء العربية وأصبح موت أسر بريئة بأكملها من نساء ورجال وأطفال تحت انقاض بيوتهم حادثا عاديا وبهذا الأسلوب . وفي ظل الارهاب الصهيوني تمكن اليهود في بضعة أشهر من اجلاء مئات الآلاف من العرب عن عجرات الصهيونية عن اجلائهم في ثلاثين عاما . وهكذا بدأ العرب الآمنون والمسالون ينزحون عن بيوتهم التي يخاطون فيها اليهود - ثم راحوا يفادون القرى المجاورة لمناطق احتشاد الدو تاركين وراءهم أموالهم وممتلكاتهم والعدد العديد من الضحايا والشهداء .

وعلى هذه الصورة ، وخلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٤٨ وكان الانتداب البريطاني لا يزال قائما ، خرجت القوافل الأولى من اللاجئين الفلسطينيين وبلغ عددهم ٣٥٠.٠٠٠ شخص

محروا ديارهم فارين بأنفسهم من الحرب المدوانية التي شنتها عليهم عصابات الصهيونية .

وهكذا أصبحت عدة مدن عربية مع مئات القرى خالية من أهلها ، كل ذلك قبل ١٥ من مايو ١٩٤٨ الذي دخلت فيه الجيوش العربية فلسطين مدافعة عن أهلها المشردين ، لامتددة كما يزعم الصهيونيون . ومضت فترة القتال الرسمي التي لم تتجاوز ثلاثة أسابيع ، وجاءت فترة الهدنة الأولى ولم يخرج خلالها من اللاجئين سوى عدد قليل لا يبلغ ١٠٪ من مجموعهم العام . ثم حاول اليهود عدوانهم في الفترة ما بين الهدتين وعقب قرار وقف إطلاق النار واشتدت هوجة الإرهاب وانتشرت في سائر أنحاء البلاد مما اضطّر أهل فلسطين إلى النزوح في حالة ذعر ، من رصاص البنادق والمدافع والطائرات .

كل هذه الحقائق تكشف النقاب عن المسؤولين مسؤولية واضحة ثابتة عن هذه المأساة وإن كانت الدعاية الصهيونية للفضلة تذهب مذاهب شتى في التصلل من المسؤولية وتحاول الظهور بظهر الضيف المجنى عليه . مستجدة عطف الرأي العام الدولي الذي لولا تحاييلها على اكتسابه لما استطاعت أن تجد لباطلها نصيراً ولا لمدوناتها مؤيداً .

كما أنه لا نزاع في تجريد العرب من السلاح وتسليح اليهود منذ أمد بعيد وتنظيم عصابات إرهابية من بينهم مزودة بأحد الأسلحة فتسكا ، وأن ما ارتكبه الصهيونيون في فلسطين من أعمال الإرهاب الفاضلة التي تتجاوز نطاق القتل ، كان المقصود منه هو الفتك بالأهالي العرب العزل من السلاح وتشريدهم عن ديارهم واقتصاب أملاكهم وأموالهم واحتلال بلادهم خالية من السكان .

ولم ينكر زعماء الصهيونيين وكتائبهم هذه الحقائق ولا مسؤولية العصابات الصهيونية عنها فزى كاتباً صهيونياً مثل هنري شاستر يعترف نص ١٤٩ من كتابه « إسرائيل - إنشاء دولة » طبعة ١٩٥٢ الأمل بأن اليهود كانوا لأسباب استراتيجية يقومون بنفس القرى العربية التي كانوا يحتلون ثم جاءت المذبحة (كذا) التي قامت بها منظمة أرجون في دير ياسين في ٩ من أبريل ١٩٤٨ فكانت نقطة تحول وزاد سيل اللاجئين العرب حتى أصبح طوفاناً وأصبحت القاعدة أنه كلما تقدمت القوات الإسرائيلية فر السكان العرب من المنطقة ولم يكن فرارهم يلقى من اليهود إلا التحريض والتجديد .

نزع الفلسطينيون إذن من مدنهم وقرامهم وخرجوا من دورهم هائمين على وجوههم تحت وابل رصاص العصابات الصهيونية بعد أن روعتهم المذابح البشرية والجرائم النكراء ، التي اقترفتها الصهيونيون في شتى أنحاء البلاد سواء قبل دخول الجيوش العربية في ٥ من مايو ١٩٤٨ أو بعد ذلك .

وهكذا تتجمع في حالة اللاجئين العرب الظاهرتان للتلازمان اللتان تتميز بهما حالات اللاجئين في أطوار التاريخ وهما : الحرب المدوانية وتحريك السكان جملة . وقد هجر عن ذلك العالم

البروجي ف. نالسن. — الحائز على جائزة نوبل للسلام — في بحثه عن اللاجئين المنشور في دائرة المعارف البريطانية بقوله « إن ظاهرة حروب الغزو العدواني ، وظاهرة التحركات الجماعية للسكان كثيراً ما تتلازمان حتماً ، وذلك لأن الباهة على الحرب العدوانية يكون طمع المعتدين في الأرض الغنية الجديدة التي يريدون أن يعيشوا عليها ولذلك يركبون أعظم الأعمال الوحشية بنية طرد أهلها منها ، وتحدث بعد ذلك الهجرة الجماعية لسكانها الذين يصبحون لاجئين ، ويستطرد ذلك العالم قاتلاً : إن هجرة اللاجئين وإن كانت ضخمة لا تكون إلا مؤقتة وإن طال باللاجئين المقام بعيداً عن ديارهم وذلك لأنهم لا يحاولون أن يبدأوا حياة جديدة ولا أن يحددوا لهم أوطاناً جديدة خارج وطنهم الأصلي ويضرب المثل على ذلك بحياة اللاجئين البلجيكيين والإيطاليين والرومانيين أثناء الحرب العالمية الأولى — فضلاً عن البولنديين وغيرهم من أهال شرق أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية .

وهذه بالضبط حالة اللاجئين العرب الذين لا يبتغون من وطنهم فلسطين بدلاً ويصرون على العودة إلى فلسطين حاليهم إذ مدعاهم بين حالات اللاجئين التي عرفها التاريخ والتي درسها واستنبط خصائصها العلماء والباحثون .

من البعث إذن إزاء الحقائق التاريخية الثابتة ، القول بأن دخول جيوش الدول العربية فلسطين في ١٥ من مايو ١٩٤٨ كان هو سبب نشوء مشكلة اللاجئين ، وأن مسؤولية المشكلة تقع انذلك على الدول العربية لا على إسرائيل .

فالحقيقة الصارخة أن الصهيونيين هم المدبرون لطرده العرب من فلسطين منذ أول يوم رسموا فيه سياسة الوطن القوي اليهودي ، أن المسؤول الثاني عن خلق هذه المشكلة هو إنجلترا الدولة المنتدبة على فلسطين التي كرست كل قواها لمعاونة الصهيونيين على تحقيق أهدافهم وإبتلاع البلاد لقمة سائنة حين بغادرها الانجليز في مايو من ١٩٤٦ متسكين لواجباتهم الدولية ولا التزامهم نحو البلاد الموضوعة تحت إبتدائهم .

لقد أغضت سلطات الانتداب البريطاني عينها عن أعمال الارهابيين الصهيونية بل شجعتهم على التشكيل بالعرب وكانت « الهاجاناه » تزداد قوة وعددا بفضل الانجليز ومعاتتهم ونظم الصهيونيون هيبة أركان حرب من خبرة الضباط القارين من ألمانيا وشرق أوروبا وأصبحت لهم دولة داخل الدولة لها جيشها وأقلام مغاربتها الخاصة للجانوسية الانجليزية ومدارس تدريبها وحق محاكمها والسجون ، الخاصة بها ونظام السلاح التي لا حصر لها في كل بقعة من بقاع المستعمرات الصهيونية .

ولقد استجوب بعض الصحفيين في ذلك كله المندوب السامي الجنرال « ألن كاتنهام » في مؤتمر صحفي فرد بصراحة غريبة :

« لئننا نعلم بخطط الصهيونيين للتسلح وبأما كن تخزين السلاح وبكل التفاصيل الدقيقة ، ونستطيع

أن تقضى على الفترة والإرداب في ربع ساعة . ولكن ما العمل ، في أواخر انددز وفي تقاليدنا التحررية المروثة .

وأضاف الجنرال د دافى ، رئيس أركان حرب الجيش البريطاني في فلسطين .
« أن الهاجاناه ، بفضل استعدادها الحربي الجبار ومساعدتنا السخية تستطيع احتلال فلسطين كلها إذا شاءت » .

وهكذا فإن الجيش البريطاني كان يكسح دوده جميعها لحماية اليهود ويمكنهم من اعداد أنفسهم لتسلم البلاد بعد جلائه عنها في ١٥ من مايو ١٩٤٨ .

ولمحاذا الانجليز إلى جانب اليهود بشكل لم يبق له مثيل في تاريخ استعمار الطويل لبلاد العرب فقد أعلنوا أمام العالم أنهم سيكونون مسؤولين عن الأمن في فلسطين حتى فجر ١٥ من مايو ومع ذلك فقد تواخأوا مع اليهود وسلوهم المدن العربية الرئيسية في فلسطين ، سلوهم حيفا . ويافا ، ويسان ، وعكا ، وأم الأحياء العربية في القدس الجديدة .

سلوهم حيفا مع أنهم أعلنوا أن مدينة حيفا بالذات لن يتم الجلاء عنها إلا في أغسطس ١٩٤٨ . وقد باعها الجنرال د ستول ، إلى اليهود وتمثل جيشه عن المواقع التي كان يحتلها في المدينة وسلها لجأة إلى العصابات اليهودية ، مما أدى إلى سقوط المدينة في أيدي اليهود . وكذلك فعل قائد حامية يافا البريطاني فقد تملى عن المدينة وأوعر لعصابات اليهود باحتلالها في أبريل ١٩٤٨ مع أن مسؤولية الانجليز عن البلاد تمتد حتى ١٥ من مايو ، ونزع عشرات الألوف من العرب عن هذه المدن الخالدة وخلقت مشكلة اللاجئين منذ ذلك اليوم الذي غدر فيه الانجليز وسلوا المدن العربية إلى اليهود .

ولا يتسع المجال في هذا البحث لشرح الأدوار التي مثلت على مسرح فلسطين في معركة تحريرها وتقتصر على ذكر نقاط رئيسية لها علاقة تامة بمشكلة اللاجئين ونشير بجلاء إلى خالق تلك المشكلة والمسؤولين عنها أمام الإنسانية والتاريخ :

١ — قبل أن يخرج الإنجليز من فلسطين في ١٥ من مايو ١٩٤٨ سلوا إلى اليهود مستودعات كاملة للأسلحة والذخيرة لا تقدر بثمن . وسلوهم كذلك عشرات الدبابات والسيارات وآلاف الاطنان من اللؤن والتجهيزات العسكرية .

٢ — سلوا إلى اليهود عشرات المدن العربية والقرى العربية وملايين الذنونات من أخصب أرض فلسطين .

٣ — حاولوا دون تشكيل حكومة عربية في البلاد في الوقت الذي سمحوا فيه اليهود بإعداد أنفسهم لإعلان حكومتهم في ١٥ من مايو ١٩٤٨ .

٤ - تسببوا في هجرة مئات الألوف من عرب فلسطين بعد أن سادوا عندهم وقراهم إلى اليهود قبل انتهاء انتدابهم على البلاد .

٥ - أمروا مندوبهم في الشرق العربي الجنرال د جلوب ، أن يسلم مدينتي والدة ، والرملة ، إلى اليهود من أجل توسيع دولتهم وكشف ميمنة الجيش المصري وإخراج أكثر من ١٠٠ ألف عربي من بيوتهم لتسلم إلى اليهود .

وهكذا وبفضل أعمال الصهيونيين والإنجليز متأزرن نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كنتيجة للحرب العدوانية التي شتها المصائب الصهيونية على السكان العرب الأبرياء ، وهي نتيجة تعمل إسرائيل وانجلترا وحدها مسؤوليتها التاريخية والقانونية - وبين ذلك لكل باحث منصف ولكل رأى عام متطور غير متحاز مدى بعد الدعاية الإسرائيلية عن الحقيقة حين تردد أن مشكلة اللاجئين نشأت من دخول الجيش العربي فلسطين في ١٥ من مايو ١٩٤٨ وأن مسؤولية تلك المشكلة تقع على الدول العربية .

ثانيا - الوضع الدولي للاجئين العرب

تحرص إسرائيل في دعاياتها المضللة بشأن قضية اللاجئين على تجاهل الكيان الفلسطيني كله وتفصيلا فهي لا تسميهم اللاجئين الفلسطينيين ولا تشير إلى بلاد اسمها فلسطين ، وإنما تذكر اللاجئين بوصفهم كونهم مجموعة من العرب الذين كانوا يقيمون في أرض إسرائيل ثم هاجروا منها أثناء العمليات الحربية التي وقعت سنة ١٩٤٨ بين الجيش العربي وجيش إسرائيل .

وهذا الأسلوب ينطوي على تشويه خطير للحقائق التاريخية وطمس للآثار التي يتركها عليها القانون الدولي ، ففلسطين كقطار له كيانة المتميز ومواطنوه المتمسكون بحسبته حقيقة قانونية ودولية قائمة منذ الأزل ، وكرسها ميثاق عصبة الأمم حين نص على نظام الانتداب في المادة ٢٢ منه وقسم إلى ثلاثة أنواع أصطلاح على إطلاق الحروف ١ ، ب ، ج عليها .

وتنص المادة ٢٢ من الميثاق في هذا الصدد على ما يأتي :

« أن بعض الجماعات التي كانت تابعة فيما مضى للإمبراطورية العثمانية قد بلغت درجة من الرقي يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها كأهم مستقلة بشرط أن تبدأ بالنصح والارشاد دولة منتدبة إلى أن تصبح قادرة على حكم نفسها بنفسها » .

وحين عهد مجلس عصبة الأمم بالانتداب على فلسطين إلى بريطانيا سنة ١٩٢٢ كان ذلك

الانتداب من النوع الأول د أ ، المشار إليه في الفقرة السالفة من المادة ٢٢ من الميثاق - شأنها في ذلك شأن العراق وسوريا ولبنان - وبذلك أعترفت عصبة الأمم بأن تلك الاقطار العربية لها كياناتها الدولية كيلاذ مستقلة يقدم إليها النصح والارشاد فقط من قبل السلطة المنتدبة خلافاً، للتوحيين الآخرين من الانتداب ب ، ج .

وبينا انتهى الانتداب على العراق وعلى سوريا ولبنان نهايته الطبيعية باستلام أبناء البلاد دفعة واحدة فيها نجد الانتداب على فلسطين قد انصرف عن طريقه وسار نحو تحقيق هدف الصهيونية في إنشاء الدولة اليهودية وهو ما سنعود إليه بعد قليل .

والهم أن فلسطين بحكم ميثاق عصبة الأمم وحكم الانتداب كانت دولة مستقلة لها كياناتها المستقل وتتمتع بسيادتها التي تتمثل شعبها لاقى الدولة المنتدب (انجلترا) ، ولا في الدولة صاحبة السيادة القديمة (تركيا) فقد تنازلت هذه الأخيرة عن أى ادعاء لها في الاقطار العربية بموجب معاهدة لوزان سنة ١٩٢٤ وبذلك خلصت فلسطين في نظر القانون الدولي لشعبها الذي كان آنذاك عربياً خالصاً أو يكاد إذا لم يكن اليهود يشكلون إلا نسبة ضئيلة من سكان فلسطين .

واللاجئين العرب الموزعون اليوم في مختلف البلاد العربية ، هم مواطنون من مواطني تلك الدولة (فلسطين) متمسكون بوطنتهم وحرصون على العودة إليه متى زالت من طريقهم العقبات التي تضيقها القوة العاشمة التي طردتهم منه .

وقد بلغ عدد اللاجئين العرب في سنة ١٩٥٧ طبقاً لإحصاءات وكالة الإغاثة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ٩٠٥٠٩٨٦ موزعين كالآتي :

الجهة	اللاجئون في المخيمات	اللاجئون خارج المخيمات	المجموع
قطاع غزة	١٢٤٠١٠٧	٩٠٥٤٩٤	٢١٤٠٦٠١
الأردن	١٥٣٠٢٥٠	٣٤٦٠٣٥٦	٤٩٩٠٦٠٦
سوريا	١٩٠٧٣٥	٦٨٤٤٥٤	٨٨٠١٧٩
لبنان	٣٨٠٦٧٠	٦٤٠٩٣٠	١٠٣٠٦٠٠
المجموع	٢٣٥٠٧٦٢	٥٢٠٠٢٣٤	٩٠٥٠٩٨٦

وفيما عدا هؤلاء اللاجئين المساحين لدى وكالة الإغاثة يوجد في القطر السوري حوالي ١٩٠٠٠ لاجئ مسجل وفي لبنان حوالي ٢٥٠٠٠ وفي القطر المصري ١١٠٠٠٠ بخلاف اللاجئين الذين نزحوا إلى بلاد عربية أخرى كالكويت والسعودية وقطر والبحرين وليبيا .

وبادخال الزيادة الطبيعية في عدد اللاجئين في الحسبان نستطيع أن نقول أن مجموعهم السكاني الآن (سنة ١٩٦٣) يزيد على المليون بقدر غير قليل :

هؤلاء جميعاً ليسوا — من حيث وضعهم القانوني والقانوني — مجرد أفراد يمتثلون بمقتضىهم إلى النصر العربي فروا من أرض إسرائيل سنة ١٩٤٨ ، كما يحلو للدعاية الاسرائيلية أن تقول ، بل هم جميعاً مواطنون من مواطني تلك البلاد ذات الكيان للتبيز المعترف به دولياً والمساءة ، فلسطين ، التي لم يكن يقيد سيادة شعبها عليها إلا انتداب من نوع « أ » ، والتي كان لها وضعها الخاص بها وكان لها عليها وعملتها وطوايع بردها . إلى آخر تلك المظاهر الخارجية للكيانات الدولية .

اللاجئون إذن ، فلسطينيون ، بكل ما تحمله هذه التسمية من معاني انتهاك للمواطنين إلى الوطن ويتجلى ذلك الانتهاك عادة في مظهرين :

(١) الجنسية .

(٢) الموطن .

والجنسية علاقة بين المواطن والدولة لا تنقسم أبداً بالنسبة للمواطنين الأصلاء إلا إذا تلاقص إرادات الدولة والمواطن على ذلك ولا يحدث هذا إلا في حالة واحدة هي حالة تجنس الشخص بجنسية دولة أخرى إذن دولته الأصلية ورضاها .

أما الموطن فهو وضع قانوني يكتسبه الشخص بحكم إقامته في بلاد معينة على وجه الدوام والاستقرار وهو ليس مقصوراً على المواطنين أهل البلاد بل قد يعتبر الأجنبي ذا موطن في بلد غير بلده . وإنما المهم أن للمواطنين يعتبرون جميعاً ذوي موطن في بلدهم من الوجهة القانونية ، وإن ظفروا عنها لبعض الوقت ،

وهذان العنصران اللذان يربطان الشخص بالدولة : أعنى الجنسية ، والموطن ؛ لا زالوا حتى اليوم يربطان كل لاجئ فلسطيني بفلسطين .

فمن حيث الجنسية : نجد أن الكيان الفلسطيني المعترف به دولياً من شأنه اعتبار جميع الفلسطينيين حامليين للجنسية الفلسطينية ، وهذه الجنسية لا تسقط عنهم لأي سبب من الأسباب ، بما في ذلك الاضطراب إلى مناداة البلاد والبقاء بعيداً عنها مدة تطول أو تقصر . فهجرة اللاجئين من فلسطين وانقضاء السنين على تلك الهجرة ، ليس من شأنه إسقاط جنسيتهم الأصلية عنهم : إذ من المقرر في قواعد القانون الدولي أنه لا يمكن الرعم بإمكان إرغام الشخص على تغيير جنسيته الأصلية ، كما أنه في خصوص الأشخاص الذين حرموا من أوطانهم كرهاً أو هجرها اختياراً ، نجد أن القانون يعترف لهم على الصعيد الدولي بوضع قانوني خاص ، من عناصره احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية .

« مجموعة أكاديمية لاهاي — ٤٣ — ١٢٦ — ١٢٧ »

أما من حيث الموطن : فإن اكتساب الموطن يقوم قانوناً على عنصرين : أحدهما مادي هو الإقامة في الإقليم ؛ والثاني معنوي هو نية الاستقرار فيه . ولا يزل الموطن من الشخص إلا بفقد

هذين النصرين معاً ، أما فقدان أحدهما فقط وإن طال به الإمد ، فلا تأثير له على اعتبار الشخص مترطناً قانوناً في البلاد .

وعلى ذلك فالشخص الذى يسافر خارج بلده ، أو يضطر إلى مغادرتها ، لا يفقد موطنه القانوني فيها طالما هو محتفظ بنية العودة للاستقرار في البلاد ، أى طالما بقي لديه الناصر المعنوي للوطن وهو نية التوطن ؛ وكذلك لا يزول عن الشخص موطنه القانوني بمجرد اتوائه الاستقرار في مكان آخر ، ما دام الناصر المادى وهو الإقامة في البلاد مستمراً في حقه .

وبتطبيق ذلك على اللاجئين الفلسطينيين ، نجد أن موطنهم القانوني لا يزال فلسطين ، لأن اللاجئين قاطبة مجمعون على العودة ولم يفقدوا قط الناصر المعنوي من عناصر الإقامة وهو النية ، أما الناصر المادى فقد فقدوه نتيجة انهيار القوة الفاعلة .

وكيفيتنا في التذليل على حجة ما نقله من احتفاظ اللاجئين الفلسطينيين بالناصر المعنوي الإقامة ، أن تشير إلى وثيقة عابدة هي تقرير مدير وكالة الإغاثة التابعة لهيئة الأمم المتحدة عن سنة ١٩٥٥ : فقد أثير في التقريرين ٣٤ و ٣٥ من ذلك التقرير إلى رغبة اللاجئين الشديدة في العودة إلى ديارهم ، وإلى وجوب إدخال تلك الرغبة في الحسبان لآلتها لم تفلح ، بل تزيد بازدياد مرور الوقت وتقوى لاعتمادها على قرار الأمم المتحدة القاضي بعودتهم وتعويض من لا يريد العودة منهم .

والواقع أن كل من انفصل باللاجئين أبناً كانوا من قرب أو من بعد ، ليس وهبتهم المصلحة في العودة ، ويدرك احتفاظهم بناصر النية الذى من شأنه بقاء موطنهم قانوناً في فلسطين .

وليس اللاجئين العرب بدءاً في ذلك بل لعل معظم اللاجئين في كل أقطار العالم لا يريدون بديارهم الأصلية بديلاً مقبلاً من العودة إليها ؛ وقد انعكست هذه الحقيقة الواقعية في نص حومه الاتفاقية الدولية بشأن اللاجئين التي أقرت هيئة الأمم المتحدة مواردما في ٢٥ من يوليو سنة ١٩٥١ ، إذ تنص المادة ١٣ فقرة ٢ من تلك الاتفاقية على اعتبار الإقامة السابقة للهجرة ، وتلك اللاحقة على العودة ، إقامة متصلة غير منقطعة ، يؤكد المعنى المقصود ، وهو أن المواطن القانوني للاجئ يظل دائماً وأبداً في وطنه الأصلي ، وأن موطنه في ذلك الوطن يعتبر متصلًا غير منقطع مهما تطل غيبته عنه .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقول إن الرابطتين اللتين تربطان الفرد بالبلاد ، وهما الجنسية والموطن ، لا زالت في حالة اللاجئين الفلسطينيين تربطان هؤلاء جميعاً ببلادهم فلسطين ، إذ لا زال اللاجئين من وجهة النظر القانونية متمتعين بالجنسية الفلسطينية ، كما أن موطنهم القانوني لا زال في فلسطين .

والواقع أن هؤلاء اللاجئين ، مع البقية الباقية من العرب في إسرائيل ، هم أغلبية شعب

فلسطين صاحب الصفة الشرعية في حكم البلاد ، والذي تتمثل فيه ، بحكم قانون الأغلبية ، السيادة الفلسطينية .

وحينما تركت بريطانيا فلسطين في ١٥ من مايو ١٩٤٨ بلا حكومة ، وبدون تهديد لإقامة حكومة تمثل الشعب وتتولى السلطات ، بعد نقل سلطات الانتداب عن واجباتها ، كان العرب يمثلون ثلثي الشعب الفلسطيني ، ولم يكن عدد اليهود في فلسطين يجاوز ثلث عدد السكان .

فيموجب قواعد الحكم الديمقراطي ، التي يجب أن تعترف بها بريطانيا وسائر دول الغرب قبل غيرها ، كان المفروض قانوناً أن تنتقل السلطة إلى حكومة الأغلبية ؛ ولكن بريطانيا كانت قد حالت بكل الطرق بين العرب وبين إقامة حكومة لهم في فلسطين ، على حين ساعدت الأقلية اليهودية بمختلف الوسائل على إقامة تنظيمات إدارية وإنشاء عصابات إرهابية مسلحة ، تمكن اليهود بواسطتها من اغتصاب السلطة ومن إعلان قيام « دولة إسرائيل » فور مغادرة المندوب السامي البريطاني للبلاد .

وعلى ذلك يكون التكييف القانوني الصحيح للحكومة التي أقامها الصهيونيون في فلسطين ، والتي لا تزال تحكمها إلى الآن باسم إسرائيل ، هو أنها أغلبية ثائرة على السلطة الشرعية الأغلبية ، وقد تمكن تلك الأقلية باستعمال السلاح والإرهاب من القبض على زمام الأمور في البلاد . ولكن ذلك لا يجعل لها أي صفة شرعية ولا يخرجها عن وصفها القانوني الصحيح كأقلية مسلحة اغتصبت الحكم متجاهلة حقوق الأغلبية بل منكرة وجودها .

وهذا هو مصداق كلمة المؤرخ الفيلسوف أرنولد توينبي : « إن إسرائيل بأكلها ما زالت من الوجهة الشرعية ملكاً لعرب فلسطين الذين نوحوا عنها » .

وعلى ذلك لجيوش الدول العربية حين استجابت إلى نداء أغلبية الشعب الفلسطيني ودخلت فلسطين في ١٥ من مايو ١٩٤٨ ، لم تكن معتدية ولم تكن تفتن على اليهود حرباً عدوانية كما يزعمون ؛ بل كانت تلك الجيوش الأداة المادية التي كانت الأغلبية صاحبة الحق الشرعي في البلاد تستعين بها ضد أقلية ثائرة خارجة على سلطان القانون والنظام ، فرضت نفسها بالقوة على فلسطين واغتصبت حكم البلاد .

فدهوى الحرب العدوانية من جانب العرب على اليهود ، دغوى منارة الأساس . وبالعكس فإن التعبير الصحيح عن الحقائق التاريخية والقانونية هو أن الحكومة الإسرائيلية ليست سوى عصابة من الأقلية ، ثائرة على حكم الأغلبية الشرعي ، فرضت نفسها على البلاد بالقوة الناشئة .

وما دام اللاجئين محتفظين حتى الآن ، وإلى غير ما حدود في الزمان ، بحبستهم الفلسطينية ، وبموطنهم القانوني في فلسطين ؛ فإن الوضع الدولي لهؤلاء اللاجئين يتحدد على أساس أنهم هم

شعب فلسطين الذى ألقى عنها بطرق غير مشروعة ، على وجه لا أثر له قانونا . على صلة اللاجئين
الرييقة بوطنهم ، ولا تأثير له فى حقهم الشرعى بوصفهم كونهم أغلبية سكان البلاد .

هذا الشعب الفلسطينى الاصيل كان ، ولا يزال ، يتمتع بحق تقرير المصير ، ذلك الحق الآزلى
الذى استقر فى ضمير الإنسانية وكرسته كل الوثائق الدولية . من مبادئ ولسون ، إلى ميثاق
هسبة الأمم ، إلى ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، إلى مؤتمر باندونج ؛ ولا يمكن لأحد اليوم أن ينازع
ويعادل فى حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

واللاجئون الفلسطينيون مع اخوانهم الذين ظلوا فى فلسطين المحتلة هم شعب فلسطين الذى كان
يتنعم فى سنة ١٩٤٨ أن تتاح له فرصة تقرير مصيره ، ولو تم ذلك لما كان لإسرائيل أن تخرج إلى
حين الوجود ؛ فوجود إسرائيل الآن يرجع لعامل واحد ليس إلا ، وهو أن شعب فلسطين لم
يتسكن من ممارسة حقه فى تقرير مصيره ؛ ولو طبق هذا الحق فى حينه لما حلطت الكارثة من
أصلها ، ولما ظهرت مشكلة اللاجئين ، ولما وجدت إسرائيل . ووجود إسرائيل اليوم ليس ثمرة
تطبيق حق تقرير المصير ، بل هو ثمرة التسكر التام لذلك الحق ، وحرمان شعب عريق الجدور فى
وطنه من تقرير مصيره . ووجود إسرائيل هو نتيجة تفاضى الجماعة الدولية عن اقتلاع شعب
بأسره من وطنه ، وإحلال شراذم من غتلف الأفاق محله لا ينتمى أى منهم إلى ذلك الوطن
بأى رابطة كانت ؛ ومثل هذا الكيان المصطنع لا يستحق - بأى مقياس منصف - أن يكون دولة .
أو أن ينتمى إلى المجموعة الدولية .

إن الكيان الإسرائيلى كيان غير شرعى ، لا يستند القانون وإنما يستند الأمر الواقع المخالف لكل
شريعة دولية ؛ وإسرائيل فى هذا أمينة على مبادئ رئيسها الأول دوايزمان ، الذى قال : إن فرصتنا
الوحيدة الآن كفى الماضى أن نخلق الأمر الواقع وأن نواجه العالم به ، وأن نشيد على أساسه .

ثالثا - حقوق اللاجئين

والآن ما هى حقوق اللاجئين العرب ، كجموعة وكأفراد ؛ وما هو أساس تلك الحقوق من
قواعد القانون الدولى للتعرف بها من جميع الدول ، والتى يجب أن تسود - وحدها - جماعة الدول
المتشدية ، دون منطق القوة ودون حجة الأمر الواقع .

(١) حق تقرير المصير :

إن أول حق من حقوق اللاجئين كجموعة - أو بالأحرى ك شعب - هو حق تقرير المصير
الذى لم يمارسوه قط ومنعوا بالقوة والبطش من استعماله ، وهو حق لا يسرى عليه التقدم ،
ولا يقبل التنازل عنه ولا التسليم فيه ولا التعويض عنه لأنه حق أزلى لا يتغير ولا يزول .

ومن الكلمات المعبرة في هذا المعنى قول الفقيه الانجليزي الكبير سير د فردريك بولوك :
« إن الحق لا يتلاشى إذا انتهك ، ولو وقع الانتهاك في نطاق واسع ؛ كما أن العدالة الجنائية لا تمتد
لمئات بسبب فلات بعض المجرمين منها » .

ومن نافذة القول في الأوضاع الحالية للقانون الدولي وظروف الجماعة الدولية الراهنة ، أن
نؤكد أن حق الشعوب في تقرير مصيرها القوي مبدأ طبيعي لا يقبل الجدل ، إلا إذا أثير أحد
تلك المزايعم البالية كزعم الاصطلاح برسالة آلمية أو «لوسة» حق ، التفوق العنصري أو «حق»
القوة ، أو غير ذلك من المزايعم الداحضة التي ترى إلى تبرير فرض إرادة أجنبية على شعب
من الشعوب .

والواقع أن حق أي شعب من الشعوب في أرض آبائه وأجداده من الحقوق المسجلة ، وإن
أفضل أو أهدر في بعض الحالات ، وقد أصبح هذا الحق مذهباً جوهرياً من مذاهب السياسة
الحديثة ، فالجميع يتفقون به وينادون باحترامه . ويبقى بعد ذلك أن نجد الجماعة الدولية لديها
الفعالة اللازمة لإقرار ذلك الحق الجوهري في نصابه ، ورد الممتدين عليه في الحالات القليلة التي
يحدث فيها ذلك الحق ، ومن بينها حالة الشعب الفلسطيني العربي .

(٢) حق العودة :

وفيما عدا تقرير المصير ، فإن الوضع الدولي للاجئين باعتبارهم بمتبعين بجنسية فلسطين وقانون
الجنسية الفلسطينية الصادر سنة ١٩٥٢) ومتوطنين قانوناً فيها يقتضى الإقرار لهم بحق العودة إلى
وطنهم وديارهم كما يعود كل مواطن إلى وطنه . فحق العودة حق أصيل لا يقبل الجدل ولا
للمناقشة ، ولا ينال منه مرور الزمن ، ولا تغير الظروف ؛ لأن له كما للحقوق الإنسانية الأساسية
طابعاً سرمدياً عالمياً .

وهو حق كرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حين نصت المادة الثالثة عشرة منه
على أنه :

« يحق لكل شخص أن يتأخر أي بلاد بما في ذلك بلده ، ويحق له العودة إليها » .

فالمعركة إذن حق من حقوق الإنسان الصيقة به بوصف كونه إنساناً ، فهو حق أول خال
يتمتع به كل إنسان من حيث هو إنسان ، أي بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى تقوم بالتمتع .

لذلك لم تكن الأمم المتحدة في قرارها الصادر في ١١ من ديسمبر ١٩٤٩ ، المعروف باسم :
« قرار العودة » ، بمستخدمة اللاجئين حقاً لم يكن لهم ، بل كان قراراً ذلك مجرد ترداد وتأكيد
لحق العودة الأصيل ، أي أن قرار الأمم المتحدة كان بمثابة أخرى مقررنا لحق العودة ولم يكن
مليئاً لذلك الحق .

يقول قرار ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩: «إن الجمعية العمومية... تقرر السماح لمن يرغب من اللاجئين في ذلك بالعودة إلى بيوتهم في أقرب وقت يمكن والمبش في سلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن أموال الذين يقرون عدم العودة إلى بيوتهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر... وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم، وإسكانهم من جديد، وتسهيل نهوضهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات...»

وبما يدعو للأسى أن هذا القرار القاطع الصريح الصادر من أعلى جهاز من أجهزة المنظمة الدولية، في حبر على ورق وتسهل الجماعة الدولية، بكل إمكانياتها المادية والأدبية، عن تنفيذه، وتقف مكتوفة الأيدي أمام إصرار إسرائيل على رفض تنفيذ ذلك القرار.

وفي بداية الأمر حين لم تكن قد تجلت أهمية مشكلة اللاجئين، وحين كان الصهيونيون في حاجة إلى ظهور المسألة استغلالاً لمعطف العالم، وفتناً في عضد المقاومة العربية، لم تبدأ إسرائيل ممانعتها في عودة اللاجئين إلى ديارهم، بل أعلن قادتها في أكثر من مناسبة استعدادهم للتعاون مع العنصر العربي في إسرائيل. ومن مظاهر ذلك التعاون عودة اللاجئين ومنع العرب جنسية الدولة المزعومة، على قدم المساواة مع رعاياها اليهود: وهكذا فإن إسرائيل وهي على أبواب المجهول، لم تكن لها في صدد عودة اللاجئين شروط أو قيود.

على أن الموقف لم يلبث أن تغير حين سارت العمليات العسكرية في مصلحة إسرائيل بعد استئناف القتال عقب الهدنة الأولى: إذا احتلت القوات الإسرائيلية رقعة تجاوز بكثير حدود القسم اليهودي في مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧؛ والذي كان السند الفعلي لإقامة دولة إسرائيل، وكان من نتيجة تغير الظروف الحربية أن أحسست إسرائيل أنها لم تعد بحاجة إلى استجداء صداقة الدول العربية، كما أنها فتحت أبواب الهجرة غير المشروعة إلى فلسطين فتدفقت عليها جموع اليهود من أوروبا وغيرها تسوقهم وهود الصهيونية الخلافة؛ فكان أن اتجهت سياسة إسرائيل إلى رفض عودة اللاجئين الجماعية وأعلنت أنها تقبل فقط عودة مائة ألف لاجئ. بشرط أن يكون ذلك جزءاً من صلح نهائي بينها وبين الدول العربية، لا شرطاً أولياً لبحث موضوع الصلح كما كانت تتادى الدول العربية. وقد أبدت إسرائيل هذا العرض في مؤتمر «لوزان» الذي عقدته لجنة التوفيق التابعة لهيئة الأمم المتحدة في يوليو — أغسطس ١٩٤٩.

وبعد هذا القول الجزئي المشروط لعودة اللاجئين إلى ديارهم، تطور موقف إسرائيل إلى الرفض البات، وأصبح مما يتردد على ألسنة ساسة إسرائيل وكتابها قولهم: أن عودة اللاجئين معناها إيجاد طابور خامس في قلب إسرائيل؛ وادعاهم: أن اللاجئين يمثلون خطراً سياسياً عليها، كما أنهم عبء اقتصادي لا تقبل إسرائيل أن تتحمله دون الدول العربية.

وبدري أنه أدت إلى حاجة من هذه الحجج قيمة قانونية أو إنسانية؛ فالقول بأن إسرائيل

لا تلسع اللاجئين قول عجيب من حكومة تفتح أبواب البلاد لكلاف الموافقة من الاغراب هنا ، تنفيذاً للخطه الرامية الى حشد ملوئي يودي و ظرف بضع سنوات ؛ كما أن ذلك القول لا يمكن أن ينهض عاقداون عودة أناس لهم مدنهم وقراهم ويوتهم في الأرض التي تحتلها اسرائيل فهم أصحاب الأرض ولم بمنطق الطبيعة العودة الى ديارهم وممتلكاتهم ، ولم عليها أولوية المالك الاصيل على المتغفل الدخيل . كما أن الحجية القائمة بأن عودة اللاجئين تهدد سلامة اسرائيل وأمنها ومخيل بتوازنها الاقتصادي ، حجة واهية لاتصمد للمناق . فاللاجئون قد نبتوا في ترربة فلسطين قبل قرون طويلة من انتقال الاسرائيليين اليها من خارجها ، وإذا كانت اسرائيل ترى أنها غير قادرة على الحياة مع وجود اللاجئين العرب في ديارهم ، فهذا القول يكشف التناقض الكامن في وجود اسرائيل ذاته ، إذ أن احدا لم يدع اسرائيل الى المنفى . للمنطقة ولم يدفعها أحد الى حشد اليهود من كل أركان العالم في تلك البقعة الصغيرة الآهلة بالسكان ، وقد شاعت هي أن تدق نفسها كأسفين في منطقة لا تقبل وجودها ، ثم تحتج بأن إقامة أهل الديار في ديارهم يهدد سلامتها ١١ ومن الواضح أن أي دولة تعتمد في حفظ أمنها على تهجير أهل البلاد وتشريدهم ، لا يمكن أن يطلق عليها اسم الدولة وليسف جديرة بالالتقاء الى مجموعة الدول المتعدنية .

إن في وسع أي دولة أن ترفض قبول النرياء في بلادها لأسباب متعلقة بأمنها وسلامتها ؛ أما أن تستخدم تلك الذريعة ضد أهل البلاد الاصلاء ، فأمر غير مقبول . ومن العجيب حقاً أن يرى النرياء من البلاد « والمهاجرون الصهيونيون الذين يشكلون أغلبية سكان اسرائيل اليوم ، هم من النرياء الطاريئين على فلسطين » يستخدمون حجة الأمن والسلامة للحيولة دون قبول شعب في بلاده ، وعودة مواطنين إلى وطنهم وديارهم .

ولم يكن قرار العودة الذي أصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الثالثة في ١١ من ديسمبر ١٩٤٩ أول صوت رفعتة المنظمة الدولية باسم أمم الأرض قاطبة للمطالبة بعودة اللاجئين الى ديارهم ، فقبل تاريخ صدور ذلك القرار كانت لجنة التوفيق ، وكانت وسيط الأمم المتحدة المرحوم الكونت « برنادوت » ، الضحية البريئة المدون الاسرائيلي ؛ لا يقيان يرفغان الصوت حاليا للمطالبة باحترام حق اللاجئين الطبيعي في العودة الى ديارهم .

جاء في تقرير وسيط الأمم المتحدة عن مسؤولية اسرائيل عن خلق مشكلة اللاجئين ، وعن حق هؤلاء في العودة ، ما يلي :

لقد نجم خروج العرب الجماعي من فلسطين عن الفرع الاى خلقه القتال ، ولأسباب تتعلق بأعمال من الإرهاب والمبارد قد تكون ضحية وقد تكون مزعومة . . ولقد تكاثرت التقارير من المصادر الموثوقة عن وجود سلب واسع النطاق ، ونهب وسرقات وأعمال تخريب للقرى دون أي ضرورة عسكرية ظاهرة ، وأن مسؤولية اسرائيل في إعادة الممتلكات الخاصة إلى أصحابها العرب وتوزيعها كانت متساوية الإضرار بأمر واضح كل الوضوح . . ويستطرد تقرير الوسيط (١١ م - جلة)

قائلا: على هيئة الأمم أن تؤكد حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم ، وأن تنفيذ الحق مع إعطاء الضمانات الكافية لتقديم التوبيخات المناسبة عن ممتلكات أولئك الذين يؤثرون عدم العودة ، وستكون جريمة في حق مبادئ العدالة المدعى أن يحال بين ضحايا النزاع الأبرياء وبين حقهم في العودة إلى ديارهم على حين يستمر المهاجرون اليهود في التدفق على إسرائيل .

هكذا ما صرح به وسيط الأمم المتحدة على رموس الأشهاد في سنة ١٩٤٨ ، وذلك ما قرره هيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٩ ، ولا يزال ذلك القرار بكل أسف ينتظر التنفيذ ، ولا يزال اللاجئون ينتظرون العودة ولا يرضون عنها بدعلا .

أن تمسك اللاجئين بالعودة أصبح حديث الجميع ، وقد ثبت موقفهم ذلك في التشبث بالعودة رسميا سنة بعد سنة في تقارير وكالة الإغاثة وغيرها من أجهزة هيئة الأمم المتحدة ، وبكى أن تشير إلى ما ورد بتقرير لجنة « كلاب » ، التي عهد إليها في سنة ١٩٥٠ بمسح الوضع الاقتصادي للاجئين ، فقد ثبتت تلك اللجنة أن :

اللاجئون يعتقدون أن دواعي الحق والعدالة تستدعي أن يسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم ومزارعهم وقراهم . . . أنهم يحنون إلى ديارهم ويريدون العودة إليها حتى ولو قيل لهم إن الأوضاع قد تبدلت في غيابهم وأنهم لن يكونوا سعداء إذا ما عادوا ، وحتى لو قيل لهم إن دورهم قد دمر ، أجاوبا لا بأس فالأرض باقية . .

وفي سنة ١٩٥١ أتبعت مدير وكالة الإغاثة في تقريره :

من التريب أن معنويات اللاجئين العامة أرفع مما كان متوقفا لا سيما وقد قضوا عامين وأكثر في حياة النفي والتشريد وفي ظل أقصى الأوضاع وأشقها . . فاللاجئ يريد قبل كل شيء أن يعود إلى بيته السابق . .

وقضى السنون وموقف اللاجئين من العودة هو نفس موقف المزم والتصميم إذ يقول تقرير الوكالة . المقدم لهيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٥٧ :

تعتقد جماهير اللاجئين الصغيرة حتى الآن أن إحباطا عظيما قد لحق بهم ، وهم يواصلون الإصرار على رغبتهم في العودة إلى وطنهم ، ويطلبون بصورة خاصة تنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر في ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ .

ويقول تقرير الوكالة نفسها عن سنة ١٩٥٩ :

وما زال الأمل الذي يساور نفوس اللاجئين بالاختيار بين العودة إلى ديارهم السابقة وبين التوحيش وفقا للفقرة الثانية من القرار ١٩٤/٣ ، غير منفذ على الرغم من مضي أحد عشر عاما من المأسى وتثبيت العزائم . .

ويرى المدير أن تنفيذ هذه الفقرة «أى قرار العودة» ، سيظل في رأى اللاجئين الحل الجوهري المقبول والطويل الأمد .

ولكن إسرائيل تواصل تعديها لهيئة الأمم المتحدة وللضيمر العالمى ، إذ تصر فى تذكر غريب للدولة ، على عدم تنفيذ قرار العودة ، ولم تمدد التقارير المقدمة للأمم المتحدة سنة بعد سنة بحوى غير أقوال معادة ، كذلك التى وردت فى التقرير المقدم من وكالة الإغاثة إلى الجمعية العامة فى دورتها الثالثة عشرة :

لم تقع تطورات جديدة تستحق التسجيل ههنا العام ، ولم يبد من حكومة إسرائيل أى عمل إيجابى لتسهيل تنفيذ قرار الجمعية العامة للمطلق بالعودة والتموين .

(٣) حق التعميش :

وفى عدا حق تقرير المصير وحق العودة ، فإن للاجئين الفلسطينيين حقاً ثابتاً فى التعميش عن أملاكهم وأموالهم التى نهبها الصيونيون ، وقد حوى قرار الجمعية العامة سالف الذكر (رقم ١٩٤ - ٣ فى ١١ من ديسمبر ١٩٤٨) نصاً صريحاً على التعميش بالنسبة لمن يؤثر من اللاجئين عند العودة .

ولكى تكون لدينا فكرة واضحة عن مدى الإجحاف المادى الذى لحق باللاجئين فى أموالهم وأملاكهم وعن مقدار ما سلبهم إياه الإسرائيليون من تلك الممتلكات ، يكتفى أن نذكر أن لجنة التوفيق الدولية (الوثيقة ١ / ١٩٨٥) من وثائق الأمم المتحدة ص ١١) قدرت الأراضى التى خطفها اللاجئون وراهم بثمانين فى المائة من مجموع مساحة إسرائيل البالغة ٢٠٨٥٠ كيلو متراً مربعاً . وقد وضعت حكومة إسرائيل يدها باسم «الحراسة على أموال الغائبين» - على ٤ ملايين دونم من الأراضى الزراعية المملوكة العرب ، وأن من بين ٢٧٠ مستعمرة يهودية جديدة أقيمت بين سنتي ١٩٤٨ و ١٩٥٣ ، قام ٢٥٠ منها على أرض مملوكة للاجئين العرب . كما أن أكثر من ثلث سكان إسرائيل اليهود يعيشون على أملاك اللاجئين ، بل حين يقيم ٢٥٠٠ شخص غير هؤلاء فى المساكن التى هجرها اللاجئون ، ومن ذلك مدن برمتها كىفا ، وعكا ، والد ، والرملة ، وبيت شان ، و ٣٨٨ بلدة وقرية أخرى ، وأجزاء من سواها ؛ ويبلغ مجموع ذلك أكثر من ربع جميع المباني القائمة فى إسرائيل اليوم .

وتقدر المصادر العربية أملاك اللاجئين النكارية والمنقولة الموجودة فى إسرائيل بما يقرب من مليار جنيه استرلى (٢٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ج . ك) غير أن إسرائيل تتبادل بطيعة الحال فى تلك القيمة ، وقد قدر بعض الباحثين المهادين قيمة الأراضى وحدها التى خلفها اللاجئون وراهم واستولت عليها إسرائيل - دون الممتلكات الأخرى - بالمبالغ الآتية :

٦٩٥٢٥١٤٤ ج. ك أراضي زراعية
٢١٦٠٨٦٤٠ ج. ك أراضي بناء
٩٢٥٠٠٠ ج. ك أراضي مدينة القدس
المجموع ١٠٠٣٨٣٧٨٤

(بحجة الشرق الأوسط ، الأمريكية — المجلد ٨ ص ٤٠٧) .

ولاشك في ضخامة قيمة هذه الأملاك حتى على هذا التقدير المتواضع الذي تسلم به الدوائر العربية .

أما المتقولات فقد قدرها ذلك المصدر نفسه بمبلغ ٢٢٠٠٠٠٠٠ ج. ك موزعة كالآتي :

٣٤٠٠٠٠٠ ج. ك منشآت صناعية
٢٣٠٠٠٠٠ ج. ك بضائع
١٣٠٠٠٠٠ ج. ك سيارات
١٣١٠٠٠٠٠ ج. ك منشآت زراعية ومواشي
المجموع ٢٢١٠٠٠٠٠ ج. ك

(المرجع السابق صفحة ٤٠٨) .

هذه الثروات الطائلة من عقارية ومنقولة ، والتي تعتبر التقديرات السابقة أقل من قيمتها الحقيقية بكثير ، سطت عليها إسرائيل وسلبتها من أصحابها الشرعيين وكانت أداتها ما أسمته « الحراسة على أموال الغائبين » ، التي صدر بشأنها تشريع لإسرائيل عجيب ينص على اعتبار كل هربي غادر محسب سكنه إلى مكان تحتله القوات الإسرائيلية في ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ دغائباً ، يحق للحراسة الإسرائيلية أن تستولى على أمواله وتملكاته ١١

ويلاحظ في هذا القانون الجائر أنه في التاريخ المتخذ فيه أساساً لتحديد صميم من مساحة إسرائيل الحالية ، على هذا الأساس العجيب أصبح لإسرائيل أن تستولى على ممتلكات العرب المقيمين في مدينة الناصرة الذين كانوا في فترة عيد الميلاد من سنة ١٩٤٨ يزورون القدس أو يبعد لهم مثلاً ، إذ ينطبق عليهم تعريف الغائبين في هذا القانون ١١ كذلك فإن ثلاثين ألف عربي يعيشون إلى اليوم في المنطقة المروقة باسم « المثلث الصغير » الواقعة جنوبي « طولكرم » ، هم طبقاً لهذا القانون غائبون ، استولت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم مع أنهم يقيمون فعلاً في منطقة أصبحت بموجب اتفاقية الهدنة الأردنية الإسرائيلية تحت سيطرة إسرائيل ، إن كثيراً من العرب الذين هجروا بيوتهم في عكا الجديدة في أثناء معركة عكا ، إلى عكا القديمة فقدوا أملاكهم في ظل هذا القانون العجيب ١١

وقد سارعت إسرائيل إلى توزيع أملاك العرب المهوبة على المهاجرين اليهود المندفعين عليها من

أنحاء الأرض : فشكل بيوت مدينة عكا الجديدة أصبح يسكنها هؤلاء القادمون الدخلاء ، على حين أصحابها يقيمون على بعد أمتار منها ، ويعتبرهم القانون الإسرائيلي « غائبين » ويعتبر أملاكهم نهياً مباحاً . كما أن مائتي ألف دونم من أراضي المزارعين العرب في منطقة المثلث الصغير قد قسمت فيما بين المزارع الجماعية . وقد حدث في مناطق كثيرة أن عمدت الحراسة إلى تأجير الأرض إلى ملاكها العرب أنفسهم ، فمن ذلك أن كل مساكن قرية وكفر الميت ، بقرى الناصرة ، المعتبرين غائبين رغم أنهم لم يغادروا قريتهم قط ، يدفعون أجرة عن أرضهم المملوكة لهم باعتبارهم في نظر إسرائيل مستأجرين لها من الحراسة على أموال الغائبين ١١

وعلاصة القول أن ما حدث في إسرائيل لأملاك العرب وأموالهم هو أكبر عملية سطو بالقوة في التاريخ الحديث .

لذلك لم يكن بد من أن ينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ على تمويض اللاجئين الذين يفضلون عدم العودة عن أملاكهم وأموالهم ، وعن الأضرار التي لحقت بهم .

ولم يكن ذلك إلا تأكيداً لما كرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته السابعة عشرة :
« لكل شخص حق التملك . . ولا يجوز تجريده أحد من ملكه تصفية » .

على أن قرار التمويض كقرار العودة ظل مجرد حجر على ورق بسبب تعنت إسرائيل ورفضها مبدأ التمويض ، بل أن اللاجئين لم تنجح لهم حتى الآن أي فرصة للتعبير عن رأيهم الحر في الاختيار بين العودة والتمويض طبقاً لقرار الأمم المتحدة رغم مضي اثنتي عشر سنة على صدوره .

ومع أن الناليسة العظمى من اللاجئين تصر على العودة ولا تختار التمويض كما تشهد بذلك التقارير السنوية لوكالة الإغاثة ولغيرها من الهيئات الدولية ، إلا أن عدم تمسكهم من الاختيار من جهة ، وإصرار إسرائيل على رفض عدم التمويضات من جهة أخرى ، جعلتا حق التمويض معطلا كحق العودة .

ولا ننسى إلا ما نظل إسرائيل تتحدى الأمم المتحدة ، وتنتسك لحقوق اللاجئين التي تقوم على أساس من المبادئ القانونية العامة المتعارف عليها بين جماعة الدول ، فضلاً عن استنادها إلى قرارات صريحة صادرة من المنظمة الدولية التي تمثل العالم المتمهد ؟

نحو هيشمة للمساعدات القضائية

للاستاذ الدكتور جمال الدين العتيقى للحامى

عضو مجلس النقابة

قناة مصر

ج ٢٠ ع ٢

لا شك أن الاشتراكية التي أشرقت في بلادنا ، سيسطع ضوؤها ليغمر كل نواحي حياتنا . فلا يمكن أن تبقى ناحية تنظيم العدالة بعيدة عن هذا الضوء الباهر .

إن رجال العدالة ستصبح رسالتهم أكثر جلالا وعظما . أنها تدعم سلطان القانون وإقرار الحقوق ونصرة الحقيقة وتحقيق العدالة . وهى عدالة رائدة يسودها الحق وتندسم الخصومة فيها بالشرف ، أنها ليست عدالة القادر على أن يدفع أنمايا للحامى الذى يدافع عنه . انها ليست عدالة تختل فيها موازين تكافؤ الفرص ويستطيع فيها الخصم القوي القادر أن يجهز على خصمه الذى يسحر من أنمايا لحام يدفع عنه ويشرح وجهة نظره .

وهذه هى إحدى نواحي العدالة التي يجب أن ينمكس عليها الضوء الاشتراكي الباهر .

نظام المعونة القضائية في الجمهورية العربية المتحدة

كانت نظرة المشرع المصرى في تخفيف عبء التقاضى من غير القادرين ، متجهة أساسا إلى الإعفاء من الرسوم القضائية ، فنصت على ذلك لائحة الإجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ من فبراير سنة ١٨٨٤ ، التي نظمت أحكام هذا الإعفاء في الباب العاشر من المواد من ٥٤ إلى ٦٣ ، ثم رددتها بعد ذلك لائحة الرسوم القضائية الصادرة في ٧ من أكتوبر ١٨٩٧ في المواد من ٥٣ إلى ٦٢ .

وكانت أحكام الإعفاء تقتضى توافر شرطين : حالة الفقر ، واحتمال الفصل في الدعوى بحكم فيه منفعة الخصم للتمسك بمطالبه . وقد عرف المشرع الفقر بأنه الحالة التي تترجم بطالب المرافعة فتجعله غير قادر على تحمل مصاريف الدعوى . ورسم طريق اثبات هذه الحالة بتقديم شهادة من جهات الإدارة المحلية دالة عليها .

وينص قانون الرسوم القضائية ٩٠ لسنة ١٩٥٤ . المعمول به حاليا على أحكام مماثلة للإعفاء

من الرسوم ، ضمنها الفصل السابع المواد من ٢٣ إلى ٢٩ . واشترط أيضا لهذا الإعفاء العجز واحتال كسب القضية . وتقدم طلبات الإعفاء من الرسوم إلى لجنة مؤلفة من اثنين من المستشارين بمحاكم النقض أو الاستئناف وقاضيين بالمحاكم الأهلية وقاض بالمحكمة الجزئية حسب الأحوال ومن عضو نيابة . وإذا زالت حالة عجز المعنى من الرسوم في أثناء نظر الدعوى أو التقيد جاز تخصمه أو لقلم كتاب المحكمة أن يطلب من اللجنة المشار إليها إبطال الإعفاء . وإذا حكم على خصم المعنى وجبت مطالبته بهذه الرسوم أولا فإن بعذر تحصيلا منه بنجاز الرجوع بها على المعنى إذا زالت حالة عجزه . وقد تضمن القانون ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية (وقتئذ) وكذلك القانون ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الحسبية ، أحكاما مماثلة .

وقد اتجه المشرع المصري أخيرا إلى تخفيض الرسوم فأصدر القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ معدلا لقانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية والقانون ٦٧ لسنة ١٩٦٤ معدلا لقانون ٨١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم أمام محاكم أمام محاكم الأحوال الشخصية والقانون ٦٩ لسنة ١٩٦٤ معدلا لقانون ١ لسنة ١٩٤٨ بشأن الرسوم أمام المحاكم الحسبية . وقد أشار المشرع المصري في المذكرات الإيضاحية بهذه القوانين إلى هدفه تيسير سبل العدالة بتخفيض رسوم التقاضي لا سيما على صفار المتقاضين .

كذلك صدر القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر مستهدفا نفس الغايات ، فتوسع في حالات تخفيض الرسوم والإعفاء منها .

وكان هذا تفرغ على أصل هام التزم به المشرع المصري ، وهو تخفيف عبء التقاضي وتحقيق العدالة للمواطنين .

غير أن الإعفاء من الرسوم أو تخفيضها ليس حلا كاملا لمشكلة المتقاضى أو المتهم غير القادر ، فلا يزال نظامنا القضائي الحالي عاجزا عن أن يقدم للواطن غير القادر خدمة مجانية أو ميسرة في الدفاع .

فقد كانت المادة ٦١ من لائحة ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ تقتصر على النص على أن تعد بكل محكمة قائمة بأسماء الوكلاء الذين يمينهم رئيس المحكمة للدفاع على المتهمين في المواد الجنائية بناء على طلبهم ولا يكتب في هذه القائمة إلا اسم من ترى المحكمة لزوم قيد اسمه فيها .

لما صدر قانون تحقيق الجنايات الأهلى عام ١٩٠٤ نص في المادة ١٩٨ منه ، الواردة في الباب لثالث الخاص بمحاكم الجنايات على أنه يجب أن يكون المتهم من يساعده في المدافعة عنه ولا لكان العمل باطلا .

ثم صدر به ذلك قانون تشكلت محاكم الجنايات لسنة ١٩٠٤ نص في المادة ٢٥ منه على أنه عندما

يسلم ملف القضية لرئيس المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٢٤ يعين من تلقاء نفسه مدافعا لكل متهم لم ينتخب من يقوم بالدفاع عنه .

كما نص في المادة ٢٦ على أنه إذا كان لدى المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة الابتدائية أعتذار أو مواعيل يريد التمسك بها يجب عليه إبداءها له بدون تأخير وإذا طرأت عليه بعد فتح دور الانقضاء وجب تقديمها إلى محكمة الجنايات .

فإذا قبلت يعين رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة الجنايات مدافعا آخر .

وفيما عدا حالة العذر أو الموانع المثبتة أصوليا يجب على المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة أن يدافع عن المتهم في الجلسة أو يعين من يقوم مقامه وإلا حكم عليه من محكمة الجنايات بفرامة لا تتجاوز خمسين جنينا مصريا مع عدم المساس بإقامة الدهرى التأديبية إذا اقتضتها الحال .

ويجوز للمحكمة إعفائه من الفرامة إذا أثبت لها أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر في الجلسة .

وكذلك نصت المادة ٢٧ منه على أن للهامى المعين من قبل رئيس المحكمة إذا لم يكن فقر المتهم ثابتا أن يطلب تقدير أهباب له متى أحسن القيام بما عهد إليه وتقدير هذه الأتباب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأى وجه .

وفي قانون الإجراءات الجنائية الحالى الصادر عام ١٩٥٠ ظل هذا الحكم مقصورا على الجنائيات . فنصت المادة ١٨٨ على أن : " يتدب مستشار الإحالة من تلقاء نفسه عاميا لكل متهم بجناية صدر أمر منه بإحالاته إلى محكمة الجنائيات ، إذا لم يكن قد وكل من يقوم بالدفاع عنه . وإذا كان لدى الهامى المتدب من قبل مستشار الإحالة أعتذار أو مواعيل يريد التمسك بها ، فيجب عليه إبداءها دون تأخير . فإذا طرأت عليه بعد إرسال ملف القضية إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف وقبل فتح دور الانقضاء وجب تقديمها إلى رئيس محكمة الاستئناف . أما إذا طرأت عليه بعد فتح دور الانقضاء فتقدم إلى رئيس محكمة الجنائيات أو إلى المستشار الفردي حسب الأحوال وإذا قبلت الأعتذار يتدب عام آخر .

وكذلك نصت قوانين المحاماة التالية في الجمهورية العربية المتحدة بالنص على أحكام متعلقة بتقديم العونة القضائية للمواطنين غير القادرين .

فنصت المادة ٣٧ من قانون المحاماة الحالى ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على أن يقوم الهامى المتدب عن الفقير أمام المحاكم المدنية أو الجنائية بالدفاع عنه مجانا . ومع ذلك يجوز له أن يتدب أهبابه ضد الخصم المحكوم عليه بالمصروفات وله على كل حال الرجوع على من ندب عنه ومطالبة

بالإتساب إذا زالت حالة فقره مع مراعاة ما جاء بالمادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية .
وهي التي تنص على أن للمحامي المنتدب من قبل قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار
الإحالة أو رئيس محكمة البنيابات أو المستشار الفرد أن يطلب تقدير إتساب له على الخزانة العامة
إذا كان المتهم فقيرا ، وتقدر المحكمة هذه الإتساب في حكمها في الدعوى . ولا يجوز العطن في هذا
التقدير بأى وجه . ويجوز للخزانة العامة متى زالت حالة فقر المتهم أن تستصدر عنه أمر بأداء
الإتساب المذكورة .

وتضيف المادة الثانية من المادة ٣٧ من قانون المحاماة أن على المحامى أن يقوم بما تكلفه
به لجنة المساعدات القضائية أو المحكمة ولا يجوز له أن يتنحى عنه إلا لأسباب قبلها اللجنة
المذكورة أو المحكمة المنظور أمامها الدعوى .

وبعنى من التدب في القضايا الجنائية والمدنية المحامون المقررون أمام محكمة النقض والمحكمة
الإدارية العليا أو الذين مضى على قيد اسمائهم في جدول المحامين عشرون سنة . غير أن هذا
الإعفاء لا يمسرى على القضايا المدنية أمام محكمة النقض .

وعما تقدم يتبين أن النظام المصرى الحالى لا يوجب ندب محام للحضور عن المتهم إلا في
الجنائيات . وفي غير هذه الحالة لا يستوجب القانون حضور محام مع المتهم . بينما أن الصورة
الغالبية التي يحتاج فيها المواطن إلى معونة المحامى هي قضايا الجنع التي تعددت وتوعدت والتي
تصل فيها العقوبة إلى الحبس ثلاث سنوات بل قد تصل إلى الحبس عشر سنوات في بعض جنح
القتل خطأ . ثم هي محال إلى المحاكم غالبا بغير أن تحققها النيابة فلا تتوافر فيها ضمانات التحقيق
في الجنائيات . وفضلا عن ذلك فإن حاجة المتهم إلى محام تبدأ من أول مراحل التحقيق ويجب ألا
تكون مقصورة على مرحلة الدفاع أمام المحكمة .

أما في المواد المدنية فقد تضمن قانون المحاماة نص المادة ٢٥ ، التي لا تجبر تقديم صف
الاستئناف أمام أى محكمة إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها ، كما لا تجبر تقديم
صف دعاوى المحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الأداء إلى المحاكم الابتدائية إلا إذا
كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها ، وكذلك الأمر بالنسبة لصف دعاوى أو طلبات
الأداء أمام المحاكم الجزئية ، إذا بلغت أو تجاوزت قيمة الدعوى أو الأداء نصاب الاستئناف .
كذلك لا يجوز تسجيل عقود الشركات التجارية التي يزيد قيمتها عن ١٥٠٠ كما لا يجوز
تقديم العقود العرفية أو الرسمية أمام مكاتب الصبر العقارى أو التوثيق إذا كانت تزيد
قيمتها على هذا المبلغ إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية
على الأقل .

وقد علل المشرع هذا التنظيم بأنه قصد به رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت ، ذلك أن إشراف المحامي على تحرير صكف الاستئناف والدعاوى والمقود ذات القيمة من شأنه مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيرًا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر على ذوي الشأن .

ومن هذا يتبين أن المشرع المصري يسلم بأن المواطن يحتاج إلى معونة المحامي في اتخاذ الإجراءات القضائية . وإن كان المشرع لم يعد تدخل المحامي إلى الحضور في الدعوى والمرافعة فيها إلا أن في هذا النص تسليطه بالبداء وهو أن المواطن يحتاج إلى معونة المحامي في اتخاذ الإجراءات القضائية .

على أن هذا المبدأ ذاته قد ينقلب وبالأعلى على العدالة — بالنسبة للمواطن غير القادر . فإذا كان المشرع يلزمه بالالتجاء إلى محامي في طائفة هامة من الدعاوى وإجراءات الشهر العقاري والتوثيق، ولا يبيح له هذه المعونة القضائية مجاناً أو بأتماب ميسرة — فإنه بذلك يصادر حقاً أساسياً من حقوق المواطن ، وهو حقه في الالتجاء إلى المحاكم بغير عائق أو قيد : لذلك فإنه قد أصبح من المتعين أن يرفع المشرع هذا التناقض ، وأن يعمد إلى تنظيم تقديم المعونة القضائية للمواطن غير القادر .

وإذا كانت النصوص الحالية في قانون المحاماة المصرية قد يستفاد منها أن المحكمة أن تتدب محامياً للدفاع عن غير القادر أمام المحاكم المدنية والجنائية كما أن مجلس النقابة أن يكلف أحد المحامين بالدفاع عن خصم لا يجد من يقوم بالدفاع عنه . إلا أن هذه النصوص غير كافية .

١ — فهذه المعونة من الناحية العملية مقصورة على مواد الجنايات . ولا تشمل الحضور في قضايا الجنح . كما أنها لا تمتد إلى مرحلة التحقيق الابتدائي .

٢ — وليس هناك تنظيم لمنح المعونة في المواد المدنية، وليست هناك لجان دائمة للمعونة القضائية في كل محكمة . ولا تشمل المعونة إجراءات الحجز وكل ما يتعلق بالتنفيذ بصفة عامة .

٣ — أن هذه المعونة لا تتناول تقديم الاستشارات القانونية ، كما أنها لا تتناول إعداد المقود مع أهميتها للمواطن .

٤ — أنه لا يمكن أن تظل هذه المعونة متروكة لمواظف متفرقة للمحامين . ولا يمكن أن تكون الخدمات القانونية قيمة إذا كانت تتم بطريقة عرضية . بل أنه يتعين تنظيمها وتجميعها في هيئة موهلة يجهدها المواطن غير القادر المدد والمعونة في أي وقت ، وهذه الهيئة يجب أن تظهر بقرار المعونة . وبصدور قرارها بذلك ، ففي الإجراءات القضائية التي يتخذها الملاق من

الرسوم ، وتمين له التقابة محاميا من هيئة المعونة القضائية لتولى الدفاع عنه .

وهو نفس ما اتجه اليه مشروع قانون المحاماة المروض حاليا على مجلس نقابة المحامين بالجمهورية العربية المتحدة حيث نصت المادة ٤١ منه على ما يأتى :

د مجلس النقابة أن يكلف المحامى بالحضور أو المرافعة فى الحالات الآتية ، ويقوم بقرار التقابة مقام التوكيل من ذوى الشأن :

(أ) رفض عدة محامين قبول وكالة فى دعوى .

(ب) طلب محكمة الجنايات أو محكمة الأحداث أو النيابة أو قاضى التحقيق تعيين محام عن متهم أو حدث لم يختار محاميا للدفاع عنه .

(ج) وفاة محام أو استبعاد اسمه أو شطبه من الجدول أو حبسه احتياطيا وبصورة عامة فى جميع الأحوال التى يستحيل على المحامى ممارسة مهنته ومتابعة أعمال ودعاوى موكله . وتختصر مهمة المحامى المنتخب فى هذه الأحوال فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على مصالح الموكل إلى أن يختار محاميا .

ويشكل مجلس النقابة من بين المحامين المسجلين بالجدول هيئة المعونة القضائية تختص بتقديم المعونة القضائية لفقر القادرين من المتقاضين .

وبين النظام الداخلى للنقابة كيفية ترتيب المحامين بهذه الهيئة والمكافآت التى تدفع لهم وشروط انتفاع المواطنين بخدمات هذه الهيئة .

وفى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة (أ) يستحق المحامى بدل أتعابه عن الأعمال التى نوب لها ويحدد مجلس النقابة هذا البدل بناء على طلب المحامى وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٤٤ وما بعدها من هذا القانون .

(١) وعلى المحاكم فى حالة نوب محام مراعاة أن يكون الزدب بالدور من الكشوف السنوية إلى بعدها التقابة وإلا ترتب البطلان على مخالفة ذلك .

(٢) وتؤول أتعاب الانتداب لمتدوق نقابة المحامين .

المعونة القضائية في الدول العربية الأخرى^(١)

في سوريا : أشار المرسوم رقم ٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمزاولة مهنة المحاماة في الجمهورية السورية إلى المعونة القضائية في المادة ٢٣ حينما نص على واجب المحامي في تقديم المعونة في الحالات التي يكلفه بها القريب ، إذا كان هناك قرار من لجنة المعونة القضائية أو طلب من محكمة الجنايات أو من قاضي التحقيق أو من محكمة الأحداث ، وحينما أجاز في المادة ٢٣ للمحامي في هذه الحالات أن يتناهى عن المبالغ المحكوم بها على الخصم الاتعاب التي يقدرها مجلس النقابة .

وكذلك أعطى قانون أصول المحاكمات الجزائية الصادر عام ١٩٥٠ ، لذتهم الحق في أن يطلب من قاضي التحقيق إقامة عماد بعد أن يبين له عذره إما لفقره أو لأن المحامين يرفضون الدفاع عنه ، فيطلب قاضي التحقيق من قتيب المحامين تعيين المحامي (م / ٦٩) وكذلك في مواد الجنايات يتمين على المحكمة أن تسأل المتهم عما إذا كان قد اختار محامياً عنه فإن لم يفعل عين له الرئيس أو نائبه محامياً فوراً ، وإلا كانت جميع الإجراءات باطلة (م ٢٧٤) .

في لبنان : أما في لبنان فتتص المادة ٥١ من قانون المحاماة الصادر عام ١٩٤٥ على أنه لا يمكن للمحامي المستخر أن يرفض القيام بالمهمة المكلف بها ولا يعنى منها إلا لمدد بوافق عليه القتيب كما حظر عليه أن يتناول بدل أتعابه من الموكل الممان قضائياً ، ولكن له في هذه الحالة أن يستوفى بدل الاتعاب من خصم موكله إذا ربح الدعوى الموكل أمرها إليه وكان الخصم الذي خسر دهوا غير حاصل هو أيضاً على المعونة القضائية .

ويتضمن قانون أصول المحاكمات الجزائية الصادر عام ١٩٤٨ أحكاماً مماثلة لأحكام القانون السوري (م ٧٠ م و ٢٨٦) كما أن قانون الرسوم القضائية الصادر عام ١٩٣٨ ينص في المادة ٤٢ على أنه في أحوال المعونة القضائية تجرى المعاملة مجانا لطالها حسب الأصول بالشروط المنصوص عليها في المواد ٤٣٦ وما يليها من قانون أصول المحاكمات المدنية .

وقد تضمن قانون أصول المحاكمات الحقوقية الصادر في لبنان عام ١٩٣٣ المواد من ٤٢٩ إلى ٤٤٠ بشأن المعونة القضائية . وتخص المادة ٤٢٩ على أنه إذا كانت حالة فريق من المتداعين لا تمكنه من دفع نفقات الدعوى فيمكنه أى يتمس بالمعونة القضائية . وتخص المادة ٤٣٥ على أنه إذا منحت المحكمة المعونة القضائية فعلى الكاتب حقيقتاً أن يبلغ ذلك إلى قتيب المحامين فيعين مباشرة أحد زملائه للدفاع عن مصالح الفريق الذي نال تلك المعونة . ويمكن المساعدة التي يقدمها

(١) يؤسفنا أننا لم نستطع عرض المعونة القضائية إلا في الدول العربية التي أمكننا الرجوع إلى قوانينها . ونرجو أن تتاح الفرصة لاستكمال هذا البحث بمعاونة الزملاء الذين سيمثلون الدول الأخرى في المؤتمر .

المحامى على هذا التوال مجانية فلا يجوز أن يتناول أجراً إلا من الخصم الذى يخسر الدعوى بشرط ألا يكون هذا الخصم نفسه حاصلًا على الموعونة القضائية . ففي هذه الحالة يمين أجر المحامى فى الحكم مع النظر بيمين الاعتبار إلى صاحب القضية .

وتضيف المادة ٤٠ : أن المعلن الذى ربح الدعوى يبقى متفقا بالمعونة القضائية فيما يختص بتنفيذ الحكم أو بالمدافعة عنه .

فى الأردن : أما قانون المحاماة فى الأردن الصادر فى عام ١٩٥٥ فقد خلا من أية إشارة إلى الموعونة القضائية . ولكن نظام رسوم المحاكم الصادر عام ١٩٥٢ نص فى المادة ١٥ على أنه إذا ادعى شخص بعدم اقتداره على دفع الرسوم فى أى دعوى حقوقية يقوم رئيس المحكمة أو قاضى الصلح بالتحقيق التأكد من سالة فقره ، فإذا اقتنع بصحة الادعاء يقرر قبول الدعوى بدون رسوم . فالمعونة القضائية التى يقررها هذا القانون مقصورة على الإعفاء من الرسوم .

كذلك فإن قانون أصول المحاكمات الجزائية الصادر عام ١٩٥١ لا يوجب على المحكمة تدب عام للدفاع عن المتهم الذى لم يوكل عنه محاميا إلا إذا كانت التهمة المنسوبة إليه تستلزم الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ويشترط أن يثبت أن حالة المتهم المالية لا تساعد على تعيين محام . وفى هذه الحالة يدفع أجر المحامى من خزانة المحكمة على ألا يتجاوز خمسة جنيهات فى اليوم مع نفقات السفر الضرورية (١٥٥ م) .

قانون المحاماه الجديد فى العراق :

كانت المادة ٤٧ من قانون المحاماة العراقى رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٠ تحدد حالات المعونة القضائية بأنها حينما لا يجد المتهم من يدافع عنه من المحامين أو عندما يكون أحد طرفى الدعوى فقيراً أو عندما تطلب إحدى المحاكم تعيين محام عن متهم أو حدث لم يجد من يدافع عنه من المحامين .

على أنه بما يسجل بالفخر لتقابة المحامين فى العراق أنها عملت على تطوير نظام المعونة القضائية بما يتفق مع رسالة التقابة فى الدفاع عن العدالة .

فقد صدر قانون المحاماة العراقى رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ٢١ من أكتوبر ١٩٦٤ متضمناً الفصل السادس بشأن المعونة القضائية (المواد من ٦٣ لك ٧٠) ولعل أهم الأحكام الجديدة بالتسجيل فيه هى ما يأتى :

١ - أنه حمل المعونة القضائية مسؤولية نقابة المحامين ، ففى فى المادة الثالثة والستين على أن مجلس النقابة يؤلف خلال أسبوعين من تاريخ انتخاب لجنة للمعونة القضائية من ثلاثة محامين من أعضائه أو من تتوافر فيهم شروط العضوية فيه .

٢ - أنه جعل البت في طلب المعونة القضائية وتقدير أتعاب المحامي من اختصاص هذه اللجنة وهو ما يتفق مع المبدأ الأساسي الذي تنهج إلى تشريعات المحاماة الحديثة من أن تكون النقابة سيدة جدولها . وهي بهذا النص أصبحت ملاك العدالة الحارس . (م ٦٤) .

٣ - أنه توسع في حالات منح المعونة القضائية ، فقدمها إلى القضايا الجزائية إلى جميع أنواع الدعاوى حقوقية أو إدارية أو أحوال شخصية أو تنفيذ أحكام . كما أنه مدها إلى حالات المشورة القانونية وتنظيم العقود وإعداد المذكرات . كما مدها إلى حالة ما إذا طلبت المحكمة تعيين محام عن متهم أو حدث عاجز عن توكيل محام عنه . (م ٦٥) .

٤ - أن النقابة هي التي تدفع للمحامي الذي يتدب لتقديم المعونة أتعابه . أما في اللجان فتمتازها المحامي من وزارة المالية بالاتفاق مع وزيرى العدل والمالية . (م ٦٦ و ٦٧) .

٥ - أن القانون حدد موارد الاتفاق على المعونة القضائية بما يسمح باقتضاء ما يمكن أن يدفعه طالب المعونة ، وبما يسمح باقتضاء أتعاب المحاماة المحكوم بها وكذلك نسبة قدرتها بنظمة في المائة مما تقضى به المحكمة في دعاوى أتعاب المحاماة المسماة في العقود وكذلك خمسة في المائة من أتعاب المحاماة عن دعاوى الدوائر الرسمية .

المعونة القضائية في فرنسا .

من المبادئ الأساسية التي قررها دستور ١٧٩١ الفرنسي ، مجانية القضاء . وإذا كان صحيحاً أن المتقاضى لا يدفع مباشرة أتعاباً إلى القاضي ليفصل في دعواه ، إلا أنه يشترك في تكاليف التقاضي في صورة رسوم يدفعها كما أنه يتحمل أتعاب المحامي الذي يمهّد إليه بدعواه . ويترتب على ذلك إمداد فعل لمبدأ مجانية القضاء . ولذلك عني المشرع الفرنسي بتنظيم المعونة القضائية . فخصص لذلك القانون الصادر في ٢٢ من يناير ١٨٥١ . وقد عدل بهذا ذلك تعديلاً جوهرياً بالقانون الصادر في ١٠ من يوليو ١٩٠١ .

وطبقاً للمادة الأولى من قانون المعونة القضائية الفرنسي تمنح المعونة في أية حال تكون عليها الدعوى أمام أية جهة قضائية إلى أى شخص كما يجوز أن تمنح لمؤسسات النفع العام والجمعيات الخيرية إذا كان الشخص أو كانت هذه الهيئات بسبب نقص مواردها عاجز عن مباشرة حقوقها أمام القضاء . فهي تمنح في السواد المدنية للدعاوى المنظورة أمام المحاكم كما تمنح لأطراف الدعوى المدنية التي تكون قد تحركت أمام قاض التحقيق أو أمام سلطة الحكم . كذلك يجوز منح المعونة بالنسبة للأعمال الوثائق والإجراءات التحفظية ، كما تقرر المادة الثانية مدها إلى إجراءات التنفيذ .

ويشترط لمنح المعونة أن تثبت عدم مقدرة الطالب مالياً ، وأن يتبين سلامة موقعه في الدعوى .

وتشكل في كل محكمة لجنة للمساعدة القضائية هي التي تختص بالبحث في طلب المعونة . وهي تشكل من خمس أعضاء منهم ثلاثة ، أحدهم يمثل نقابة المحامين a . s . c . والآخر نقابة وكلاء الدعاوى avoués والثالث يمثل المحكمة . أما العضوان الآخران فإن أحدهما يمثل الإدارة والآخر يمثل الخزينة .

ويرتب على منح المعونة لطالبا اعفاؤها من الرسوم وتدابير محام للدفاع عنه بالجنان . ويتولى تقييد المحامين اختياره .

أما بالنسبة للدعاوى الجنائية فإن المادة ١١٤ من قانون الإجراءات الجنائية الحالي الصادر عام ١٩٥٨ تنص على أنه عند إحضار المتهم لأول مرة أمام قاضي التحقيق يجب على القاضي أن يبينه على حقه في اختيار محام من المقيدين بالجدول . فإذا لم يوكل محامياً ، عين له محامياً ، d'o'fice إذا طلب ذلك . ويتولى تقييد المحامين اختيار المحامي . وإذا لم تكن هناك نقابة في دائرة المحكمة تولى رئيس المحكمة اختياره .

وتنص المادة ٢٧٤ لإجراءات فرنسي أيضاً المقابلة للمادة ٢٩٤ تحقيق جنابات قديم ، الواردة في باب محكمة الجنابات على أن تعين المحكمة محامياً للمتهم إذا لم يوكل محامياً عنه .

وكذلك تنص المادة ١٧٤ لإجراءات فرنسي (المقابلة للمادة ٢٩٥ تحقيق جنابات قديم) الواردة في باب محكمة الجنب على أن تعين المحكمة محامياً للمتهم إذا لم يوكل محامياً عنه ورغب في ذلك . كما أنها تجعل هذا الاعتبار الإلزامي ولم يطلب المتهم إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة المنسوبة إليه هي عقوبة الإعدام .

وقانون المدونة القضائية ينص على تقديم المدونة للمتهم في الجنابات طبقاً لأحكام قانون تحقيق الجنابات ، أمام بالنسبة للجنب فقد كان يقصرها على حالة ما إذا كانت النيابة هي التي رفعت الدعوى وكان فقر المتهم ثابتاً وطلب تدب محام عنه .

وظاهر من مقارنة هذه النصوص أنه في الدعاوى الجنائية لم تعد المدونة مقصورة على الجنابات بل أنها تشمل الجنب أيضاً كما أنها مرحلة التحقيق الابتدائي . وأنه لا يشترط لمنح المدونة ثبوت فقر المتهم وإن كانت بعض الآراء تجيز الرجوع على المتهم الموسع والذي لم يوكل محامياً في هذه الحالات . يظهر أيضاً أن لنقابة المحامين شأنًا في تقديم المدونة القضائية سواء بالنسبة للإحاطة من الرسوم أو تدب محام للدفاع .

المعونة القضائية في بعض الدول الأوروبية الأخرى

في هولندا : نص أول قانون للمحاماة صدر عام ١٨١٠ على أن من واجبات مجلس النقابة إنشاء مكتب الاستشارات القانونية المجانية في دائرة كل محكمة ، تدبر المحكمة أعضائه بناء على ترشيح النقابة . وقد ظلت هولندا تحتفظ بهذا الحكم في قانونها الحديث الصادر عام ١٩٥٢

وفي سويسرا : أصدر الاتحاد المحاميين بياناً بواجبات المحامي نص فيها على أن يدافع المحامي عن مصالح المتقاضين غير القادرين بنفس النية التي يوليها مصالح المتقاضين الآخرين مكتفياً بما قرره المحكمة من أتعاب وحيدة .

أما النموريج : فإنها لم تكف بالسر على حق المواطن غير القادر في أن يطلب من المحكمة تعيين محام له ولكن بادية أوسلو شملت خطوة أكثر تقدماً ، فأُنشئت مكتباً للمساعدات القضائية تتحمل نفقاته ويشارك فيه بعض المحامين ويقدم هذا المكتب الاستشارات القانونية مجاناً لغير القادرين كما أنه يتولى الدفاع عنهم أمام المحاكم عن طريق المحامين التابعين له .

المعونة القضائية في إنجلترا

ينظم القانون الصادر في إنجلترا عام ١٩٤٩ نظام المساعدات القضائية ، كما صدر بعد ذلك قانون آخر عام ١٩٦٠ مكمل له . وتتولى جمعية القانون مسؤولية تقديم المساعدات القضائية طبقاً للقانون تحت إشراف مستشار الملكة Lord C. C. C. وتقدم إليه تقارير سنوية عن سير المساعدات القضائية .

وهذا النظام يقضي بتقديم المشورة أو المعونة القانونية للمواطنين ذوي الدخول المحدودة . ويشترك في تمويل هذا المشروع كل من البرلمان ، أي الحزبان العامة ، ونفس المواطنين المنتفعين بخدمات المشروع والمحامين الذين يقبلون تخفيضاً في أتعابهم .

وإلى جانب الخطة التي رسمها القانون لتقديم نظام المساعدة القضائية ، وضعت جمعية القانون خطة أخرى تقوم على التطوع وتسير جنباً إلى جنب مع التنظيم القانوني .

وبمقتضى خطة تنفيذ نظام المعونة القضائية الذي قرره القانون ، قسمت إنجلترا إلى ١٢ منطقة لجنة تختار من محامين يهيئهم مجلس جمعية القانون ، وتتولى لجنة كل منطقة مسؤولية الإشراف على تنفيذ نظام المساعدات القضائية في المنطقة عن طريق لجان محلية تشكلها . وهذه اللجان هي التي تتلقى طلبات المعونة وتقوم بإحداها وتمنح طالب المعونة شهادة تبين له الإعفاء من الرسوم والاستعانة بخدمات محام من المقيدین بجدول المساعدات القضائية في المنطقة .

فبالنسبة للمشورة القانونية فإنها تمنح لكل شخص لا يزيد رأسماله (غير محسوب فيه مسكنه الذى يعيش فيه وساحاته الشخصية وأدوات عمله) عن ١٢٥ جنيهات انجليزيا ولا يزيد حافى دخله الأسبوعى عن سبعة جنيهات وعشرة شلنات انجليزية وهى تمنح مجاناً ، أو نظير دفع مبلغ رهيد هو شلن و ٦ بنسات .

كما أنه لا يجوز لأى شخص نظير جنيه واحد ومهما كان دخله أن يحصل على مشورة أحد المحامين المتطوعين ، ولطالب المشورة تظهر هذا المبلغ أن يمضى ساعة ونصف في استشارة أحد المحامين في أى مسألة مدنية أو جنائية . والرسم واحد ولو تعددت الموضوعات التى يسأل فيها .

ولطالب المشورة أن يختار المحامى الذى يراه من المقيدين بم جدول المساعدات القضائية . ويتقاضى المحامى أتعابه عن الاستشارة من صندوق الهيئة على أساس جنيه واحد عن كل نصف ساعة تضاعها مع طالب المشورة .

أما بالنسبة للمعونة القضائية ذاتها ، فإن القانون الانجليزى يفرق بين المطالبة والدعوى . بالنسبة للمطالبة وهى تقتضى القيام باتصال الخصم أو تبادل الخطابات ، فإن على طالب المعونة في الحالة أن يثبت أن مطالبته تقوم على أساس معقول . ويستفيد من المعونة في هذه الحالة كل من لا يزيد دخله السنوى الصافى عن ٢٢٥ جنيهات ولا يزيد رأسماله القابل للتصرف فيه عن ١٢٥ جنيهات .

أما بالنسبة للمعونة القضائية في دعوى مرفوعة أمام المحاكم أو ترفع إليها ، فيستفيد منها كل من لا يزيد دخله السنوى الصافى عن ٧٠٠ جنيه ولا يزيد رأسماله عن ٥٠٠ جنيه . ويشترط لقبولها أيضا أن يكون لمرکز الخصم في الدعوى أساس معقول .

وإذا كان الدخل لا يتجاوز ٢٥٠ جنيه سنويا ، فإن طالب المعونة يحصل عليها بغير مقابل . وإذا زاد عن ذلك كان عليه أن يساهم في الأتعاب ، طبقا لتفصيل تحدده لائحة المساعدات القضائية . وإذا قضى لصالح طالب المعونة على خصمه والزم الخصم بالمصاريف ، آلت المصاريف المحكوم بها إلى صندوق المساعدات القضائية .

ويلاحظ أن القانون الإنجليزى يقدم المعونة القضائية في جميع القضايا فيما عدا قضايا معينة هي الضعف أو الإخلال بوعد بالزواج أو الإغواء أو طعون الانتخابات .

أما بالنسبة للمعونة القضائية في القضايا الجنائية ، فقد كان قانون الدفاع عن المسجونين الفقراء الصادر ١٩٣٠ هـ القانون الأساسى الذى ينظم هذه المعونة وقد لحقته تعديلات بقانون المساعدة القانونية الصادر عام ١٩٤٩ .

وتتولى المحكمة المختصة منح المعونة بناء على طلب المتهم . ولا يشترط في هذه الحالة أن يكون (١٣ - مجلة)

مركز المتهم في الدعوى بما يرجع سلامته . كما أن المتهم لا يشترك في أى تكاليف بل تمنح له المعونة مجاناً ، إذا تبين أن حالته المالية تسمح له بتوكيل محام .

والمحكمة هي التي تختار المحامي الذي يترافع عن المتهم ، على أن الغالب أن تستشير في ذلك . ويتقاضى المحامي المنتدب أتعابه من المحكمة أو صندوق المساعدات القضائية طبقاً لتعريفه محدودة وحتى تتبين مدى أهمية المساعدات القضائية في التملكترا نلاحظ أن المبالغ التي دفعت كأتعاب ورسوم قد بلغت حوالى أربعة ملايين من الجنيهات . وقد بلغ متوسط تكاليف القضية الواحدة مبلغ ٣٣ جنيه و ١٢ شلن و ٢ بنس ، وأن المدفوع من طالبي المعونة قد بلغ حوالى مليون وثلث مليون جنيه . بينما بلغت منحة الحكومة حوالى ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع مليون جنيه .

وعما يذهب إلى الإحباط حقاً أن جمعية القانون ، وهي تقابل نقابة المحامين في الدول العربية ، هي التي تتولى مسؤولية المعونة القضائية تحت إشراف القضاء وأنها تملك إحصاءات وبيانات تحليلية يمكن منها الوقوف بسهولة على مدى نجاح النظام أو هن مدى حاجته إلى تدعيم .

المعونة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية

يرجع نظام المساعدات القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عام ١٨٤٠ حينما أسس الألمان المهاجرون أول جمعية من هذا القبيل في مدينة نيويورك . وكان غرضها تقديم المساعدات القضائية للألمان المهاجرين إلى أمريكا . ومن هذه الجمعية ولدت أول جمعية للمساعدات القضائية بالمعنى الصحيح ، عام ١٨٧٦ . ثم ظهرت جمعيات أخرى من الأمريكيين في شيكاغو عام ١٨٨٨ وتوالت بعد ذلك حتى أصبح عدد الجمعيات عام ١٩١٦ ، ٣٧ جمعية في ٣٧ مدينة أمريكية . وكانت هذه الجمعيات مقصورة على الدعاوى المدنية وحدها ، ولم تنشأ أول جمعية للدفاع في القضايا الجنائية إلا عام ١٩١٧ .

وحتى ذلك الحين لم يكن هناك جهاز مركزي في الولايات المتحدة للإشراف على هذه الجمعيات ونسيق جهودها . غير أنه في عام ١٩٢٢ تكونت الجمعية الوطنية لخدمات المساعدات القضائية . وانضم إليها ٣٣ هيئة من هيئات المساعدة القضائية . وقد قامت هذه الجمعية بتنسيق جهود الجمعيات المختلفة متعاونة مع نقابة المحامين الأمريكية وانضمت إليها بعد ذلك معظم الجمعيات القائمة . كما انضم إلى هذه الجمعية كثير من هيئات الدفاع العامة في القضايا الجنائية ، ولذلك فقد عدل اسمها عام ١٩٥٥ إلى « الجمعية الوطنية للمساعدة القانونية والدفاع عن المتهمين » . ويرمز إليها بالحروف ALADA . كما أنه في عام ١٩٥٦ تقررت تسمية هذه الجمعية لنقابة المحامين الأمريكية ، وأصبح مقرها في شيكاغو .

ويمكن تلخيص النظام الحالي فيما يلي :

١ — هناك ١٠٤ جمعية خاصة للمساعدات القضائية في الولايات المختلفة ، ولها مكاتب في المدن الهامة .

٢ — هناك ٢٠ نقابة من نقابات المحامين تقدم المساعدات القضائية عن طريق لجان للمساعدات القضائية تابعة لها .

٣ — هناك ٦ هيئات للخدمات الاجتماعية يدخل بين أغراضها تقديم المساعدات القضائية .

٤ — هناك ٥ مكاتب عامة في بعض الولايات لتقديم الاستشارات القانونية .

٥ — هناك ١٣ مكتبا للاستشارات القانونية يتولاها طلبسة السنوات النهائية في كليات الحقوق .

٦ — هناك ١١٣ هيئة للدفاع عن المتهمين أنشأتها حكومات بعض الولايات . وتسمى مكاتب المدافع العام Public Defender وقد قيل في تبرير إنشاء هذه الهيئات أنه كما أن الدولة تنشئ هيئات عامة للاتهام فإنها يجب لصالح العدالة أن تنشئ هيئات عامة للدفاع عن المتهمين الذين لا يستطيعون توكيل محام .

ورغم أن إنشاء هذه الهيئات العامة قد تعرض للنقد بحجة أنه اتجاه يساري لا يتفق مع المبادئ التي تسود المجتمع الأمريكي — إلا أنه لم يكن لهذه الانتقادات أى أثر في الحد من نشاط هذه الهيئات تأسيسا على أن إنشاء هذه الهيئات هو تطبيق عمل للمبدأ الذي يقضى به الدستور الأمريكي من المساواة أمام القضاء Equal justice for all .

وقد كانت ولاية فلوريدا أحدث ولاية أنشأت هيئة عامة للدفاع ، إذ صدر فيها قانون بذلك عام ١٩٦٣ . وقد أنشأت فروعا لها في ١٦ دائرة من دوائر المحاكم الجنائية بالولاية .

٧ — وعلاوة على هيئات الدفاع العامة عن المتهمين توجد ١٣ هيئة خاصة و ١٢ هيئة مختلطة تشترك فيها الحكومة مع المحامين .

٨ — في المدينة التي لا توجد فيها مكاتب للمساعدات القضائية تتولى المحكمة تدب محام من الجدول للدفاع عن المتهم .

٩ — بلغ عدد القضايا المدنية التي تولتها هيئات للمساعدة القضائية خلال عام ١٩٦٣ — ٤٢٢٥٦٩ قضية كما بلغ عدد القضايا الجنائية ١٦٧٨٩١ قضية .

١٠ — أغلب مكاتب المساعدات القضائية يضم عامين متفرغين وموظفين السكرتارية وشؤون المحاكم وبعض هذه المكاتب يقتضى رسماً زهيدا من المواطن .

كما أن هناك مكاتب أخرى يعمل فيها عامون بأجر لنصف الوقت . وهذه المكاتب المختلفة تخدم ٦٣ مليون مواطن . أما مكاتب المخلوعين فإنها تخدم ١٦ مليون مواطن . بينما يبلغ سكان الولايات المتحدة ١٨٢ مليوناً .

١١ — الموارد المالية لهذه المكاتب تعتمد أساساً على الهبات والتبرعات . ومن ذلك التبرعات التي قدمتها روكفلر والتي قدمتها مؤسسة فورد . وآخر هذه التبرعات بلغ ٤ مليون دولار في يناير ١٩٦٤ دهنه مؤسسة فورد .

ويقتاضى المحامون المتفرغون للعمل في مكاتب المساعدات القضائية مرتبات لا تقل عن مرتبات وكيل النيابة District attorney .

أما الولايات التي أنشأت هيئات عامة للدفاع فإنها تحول هذه البيئات عن طريق موارد الميزانية وبعضها يفرض رسماً خاصاً باعتبار أن هذه المسؤولية هي مسؤولية المجتمع كله .

المعونة القضائية في دول أمريكا اللاتينية

تتميز معظم دول أمريكا اللاتينية بنظام متكامل لتقديم المعونة القضائية للمواطنين ويتخذ هذا النظام صورا ثلاث .

النموذج الأول:

ففي معظم هذه الدول تتولى الدولة ذاتها مسؤولية تعيين عامين غصصين للدفاع عن غير القادرين . ويسمون Abozados de officio أو Defensores de officio

ويتولون الدفاع عن غير القادرين في القضايا المدنية والجنائية وذلك في دول الأرجنتين وشيلي وجمينيكا والإكوادور وهايتي وهندوراس والمكسيك وبناما وأوروغواي وبيرو وجواي أما في بوليفيا وكوبا وبيرو وفنزويلا ، فتقتصر مهمة هؤلاء المحامين على القضايا الجنائية .

وفي هذا النظام يقتاضى عامو المساعدات القضائية مرتبات من الدولة . كما أنه في هذا النظام تقتضى الدولة رسماً من المتقاضى طبقاً لترتبة محدودة ميسرة لتمديداتها حسب نوع القضية .

الصورة الثانية :

ونظرا لأن عدد المحامين الذين تعينهم الدولة للدفاع عن غير القادرين غير كاف لنظرية جمع الاحتياجات ، أجازت الدول المتقدمة اختيار محامين من ممارسون مهنتهم في مكابهم الخاصة في نظام شبه بالنظام المصرى الخاص بئدب المحكمة محاميا من الجدول للمتهم في مواد الجنائيات .

وفى هذا النظام لا يجوز للمحامى أن يقتضى أنماجه من الموكل عنه إلا فى الحالات الآتية :

ا - إذا نجح الممان فى دعواه وحكم له فيها بمبالغ معينة ، فى هذه الحالة يتقاضى المحامون نسبة معينة من المحكوم به . وهذه النسبة تبلغ ١٠ ٪ فى شيل و ١٥ ٪ فى البرازيل و ٣٣ ٪ فى هندوراس و ٤٥ ٪ فى أورجواى .

ب - إذا حكم بالزام خصم الممان بالمصروفات وهى تشمل أتعاب المحاماة فتكرن من نصيب المحامى ، وهذا هو المقرر فى كوستاريكا ودومينيكا وايكوادور وجواتيمالا وبيرو وفنزويلا .

ج - إذا أستعاد الممان قدرته المالية ، يجوز اقتضاء الأتعاب منه . وهذا هو المقرر فى كوبا وجواتيمالا وبيرو وبورتوريكو وأوروغواى وفنزويلا . وتعتمد بيرو مدة ثلاث سنوات لا يجوز بعدها مطالبة الممان بهذه الأتعاب ولو تحسنت حالته بعدها .

الصورة الثالثة :

أما التجربة الهامة التى تستوقف النظر فهى التجربة التى أفدمت عليها الأرجنتين وبريليا والبرازيل وشيل وبورتوريكو فقد أنشأت هيئات خاصة للمساعدات القضائية ، بالإضافة إلى الصورتين الأولى والثانية وتغطا هذه الهيئات لابرال مقصورا على العواصم الرئسية .

ويقضى هذا النظام أن تعين هذه الهيئات عددا من المحامين المنفرجين وتدفع لهم مكافآت ثابتة لتقديم الخدمات القانونية للواطنين . وتولى نقابات المحامين تشكيل هذه الهيئات كجزء من رسالتها .

كما أن كليات الحقوق تتولى بدورها إنشاء مكاتب للمساعدات القضائية يتولى فيها طلبة السنوات النهائية تقديم المشورة القانونية إلى الراغب فيها تحت اشراف بعض المحامين . وهذا النظام يعد أيضا وسيلة تدريب عملية لطلاب الحقوق .

وبلاحظ أن أغلب بلاد دول أمريكا اللاتينية حتى تلك التى لاتوجد فيها هيئات مستقلة

للمساعدات القضائية تتولى نقابات المحامين فيها تقديم الاستشارات القانونية بالجان لمن يطلبها . وفي بعض هذه البلاد تنشئ الدولة مكاتب للاستشارات القانونية المجانية . وقد اُنفردت بورتوريكو بإنشاء جمعية خاصة لاتتبع نقابة المحامين أو كليات الحقوق وتقوم بتقديم المساعدات القضائية للمواطنين . ويطلق عليها جمعية المساعدات الاجتماعية La Sociedad de Asistencia Social.

المعونة القضائية في الاتحاد السوفيتي

وبعض دول الديمقراطية الشعبية

تكفل المادة ١١١ من الدستور السوفيتي حق الدفاع . وتطبيقات لذلك ينص قانون المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية الصادر عام ١٩٥٨ في المادة ٢١ منه على حق المتهم في أن يكون له محام .

وطبقا للمادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية لجمهورية روسيا يضمن اختيار محام من المتهم في كل الحالات التي يكون فيها الاتهام مثلا بأحد أعضاء النيابة وكذلك في حالة ما إذا كان المتهم عاجزا عن الكلام أو السمع أو مصابا بعمالة عقلية أو نفسية تجعله غير قادر على الدفاع عن نفسه . وإذا كان المتهم حدثا أو كان يجهل اللغة التي تجري بها المرافعة أو إذا كان هناك تمارض بين مصالح بعض المتهمين وكان أحدهم قد وكل محاميا أو إذا كانت العقوبة المطالبة بوقوعها هي الاعدام .

وحق يمكن أن تتفهم تماما الدور الذي يقوم به المحامون من تقديم المساعدات القضائية للمواطنين يحسن أن نعرض فكرة عامة عن تنظيم المحاماة في الاتحاد السوفيتي .

وتنظيم المحاماة فيها يتفق مع طبيعة النظام الاشتراكي . فنقابات المحامين منظمات عامة ديمقراطية تقوم على الإدارة الذاتية وتسميتها نقابات فيه بعض التجزؤ . فهي جماعات من الزملاء Collegium ينضم إليها المحامون في كل جمهورية أو مقاطعة اختياريا . ويتنخبون كل سنتين مجلس الرياسة P. esidium كأنهم يجتمعون سنويا لمناقشة الميزانية .

ويقوم مجلس الرياسة بإنشاء مكاتب للاستشارات القانونية في جميع الأحياء ويوزع المحاميين عليها وفقا لاحتياجات كل حي . ويراعى بقدر الإمكان في كل مكتب جميع أنواع التخصص في الاستشارات والقنود والدعوى المدنية والجنائية . ويعين مجلس الرياسة مديرا لكل مكتب من بين المحامين وهو الذي يتولى الاشراف على سير العمل في المكتب ، كما أنه يعين لكل مكتب عددا من الموظفين الإداريين والسكرتيريين .

والموطن أن يختار المحامي الذي يطمئن إليه من أعضاء المكتب . فحرية المواطن في اختيار محاميه تعتبر من المبادئ الأساسية في تنظيم المحاماة السوفيتية . فإذا لم يختار المواطن محاميا معينا تولى رئيس المكتب توزيع قضيته على من يكون عليه الدور من المحامين . وترصد الأتعاب المدفوعة لحساب المحامي الذي قام بالعمل .

وهناك تعريف محدود للقضايا يراعى فيها أن تكون في متناول كل مواطن . وإذا أريد تجاوزها نظرا لأهمية القضية وما تقتضيه من جهد زائد ، تعين الرجوع إلى مجلس الرئاسة . على أن هناك نوعا من القضايا يمين على المكاتب أن تقوم به بالمجان مثل قضايا النفقة والتبويض عن حوادث العمل وقضايا الرعاية الاجتماعية واعداد المستندات القانونية التي يحتاج إليها رجال القوات المسلحة ، وقضايا الانتدابات القضائية من المحاكم ، كما أن الاستشارات القانونية الشفوية تقدم مجانا للمواطنين .

وفي نهاية كل شهر يقدم المحامي بياناً بالأعمال التي قام بها ، فتحصر الأتعاب المدفوعة عن هذه الأعمال وتخصم منها نسبة للمصاريف الإدارية الخاصة بالمكتب . وهذه النسبة تتراوح عادة بين ٣٠ و ٣٥ ٪ . وهي لا تنطبق على مصاريف المكتب الإدارية وحدها من إيجار وممرات موظفين وإنشاء مكتبة ولكن جزءا منها يعود بطريقة غير مباشرة على المحامين فن هذه الحسيلة يدفع للمحامي مرتب الاجازة محسوبا على أساس متوسط دخلة الشهري من المكتب ، كما يتفق على صندوق الضمان الاجتماعي وأتعاب قضايا الانتدابات القضائية ومعاونة المحامين في حالات المرض والعجز والوفاة .

ومعظم دول شرق أوروبا الاشتراكية تنظم المحاماة على أسس شبيهة بالنظام السوفيتي . ومن ذلك أن قانون المحاماة الصادر في المجر عام ١٩٥٨ ينص على مباشرة مهنة المحاماة في مكاتب جماعية وطبقا لجدول أتعاب تحدده وزارة العدل . وفي نفس الوقت فإن للمواطن حرية اختيار المحامي الذي يراه من بين أعضاء أحد المكاتب الجماعية .

وتندب المحكمة محاميا عن المواطن إذا قبلت إعفائه من الرسوم القضائية ، وفي الحالات الأخرى التي يتيح فيها على المحكمة أن تعين محاميا . للمتهم ويتمين على المحامي في هذه الحالات أن يقوم بما ندب له (جانا) (المادتان التاسعة والعاشر من قانون المحاماة) .

وطبقا للمادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية المجرى الجديد الصادر عام ١٩٦٢ ، وتوسع المشرع المجرى في حالات المعونة القضائية الإجبارية فأوجب ندب محام كلما كانت العقوبة المطلوب توقيعها على المتهم هي عقوبة سالبة الحرية لمدة خمس سنوات وللمعا كان المتهم مجبوسا

احتياطيا . وكذلك أوجبت ذلك إذا كان المتهم فاقـد السمع أو القدرة على الكلام أو عاجزا جـسديا أو عقليا أو كان لا يتحدث لغة البلاد أو كانت المحاكمة غيايية . بل أنه أوجب بصفة عامة نـدب محام كلما كانت النيابة ممثلة في الدعوى . كذلك يجوز دائما للمحكمة في غير حالات المعونة الاجبارية ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المتهم ، أن تعين له محاميا . وهي في ذلك تغاـطـب أحد المكاتب الجماعية للمحامين الذي يختار له محاميا من بين أعضائه .

بل أن نـدب محام للمتهم يمتد إلى كثير من حالات التحقيق الابتدائي .

وفي يوغسلافيا ينص قانون المحاماة الصادر في ٢٧ من أبريل ١٩٥٧ في مادته الرابعة على أنه يجوز للجان القضائية للكومين (وهو يقابل المركز أو القسم في المدينة) أن تنشئ خدمة خاصة لتقديم المساعدات القضائية للوطنين تشمل اعداد العقود والمذكرات وتمثيلهم أمام المحاكم وأمام أجهزة الدولة الأخرى . ولا يجوز أن يراول العمل في مكاتب المساعدات القضائية إلا المحامون الذين مضى على مزاولتهم المهنة ثلاث سنوات على الأقل .

ويجوز أن تقوم المنظمات الاجتماعية بإنشاء هذه المكاتب لخدمة العاملين فيها . ويتمتع المحامون المعينون في هذه المكاتب بكل حقوق المحامين ويلزمون بجميع واجباتهم .

وينظم قانون الإجراءات الجنائية المعمول به منذ يناير ١٩٥٤ الحالات التي تعين فيها المحاكمة من تلقاء نفسها محاميا للمتهم . وفي هذه الحالة يختار من بين المحامين بالجدول ويتقاضى أتعابه من الخزنة العامة طبقا لجدول تضعه وزارة العدل .

فالمادة ٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية توجب تعيين محام عن الحدث وذى العاهة والعاجز عن الدفاع عن نفسه كما توجب تعيين محام إذا كانت العقوبة المطالب توقيها هي الاعدام أو الأشغال الشاقة لمدة لا تزيد عن عشر سنوات أو إذا كانت محاكمة المتهم تجري غيايية .

وفي غير حالات النـدب الإجباري ، يجوز للمتهم الذي لا يقدر ماليا على توكيل محام أن يطلب من المحكمة أن تعين له محاميا وذلك طبقا للمادة ٧٠ من هذا القانون .

الخلاصة

يبين من العرض المقدم لنظم المساعدات القضائية في الدول المختلفة ، أن من المسلم به في جميع الأنظمة القانونية أن تحقيق العدالة لا يتم إلا إذا كان للتقاضى أو للمتهم محام يدافع عنه ، وأنه من المتعين لذلك تقرير المعونة القضائية للوطنين غير القادر . وهذه المعونة ليست مقصورة على الاعفاء من رسوم التقاضى بل إنها تشمل أيضا اختيار محام للدفاع .

كذلك يبين بما تقدم أن الاتجاه السائد هو مدد المعونة القضائية إلى جميع مراحل الدعوى وأيا كان نوعها، بل إلى مدعها إلى الاستشارات القانونية وصياغة العقود وإلى إجراءات التنفيذ والأعمال الولاية والإجراءات التحفظية .

وإذا كان هناك خلاف في النظم السائدة فإنه يتلحق بكيفية تقرير المعونة والجهة التي تقدمها عند تقريرها .

فبعض الدول يجعل تقرير المعونة من اختصاص القضاء وبعض يجعله من اختصاص نقابة المحامين أو اختصاص لجان يشترك فيها المحامون .

كما أن بعض الدول تعهد بتقديم المعونة إلى المحامين بالجدول الذين يزاولون مهنتهم لحسابهم . بينما دول أخرى ، تنشئ هيئات متخصصة يتفرغ لها المحامين لتقديم المعونة القضائية للوطنين .

وقد أثبتت التجربة العملية أن إنشاء هيئة متخصصة للمساعدات القضائية هو الوسيلة السليمة الكاملة لتقديم هذه المعونة للمواطنين . وهذا الاقتراح لا يبدو أن يكون تطوراً لفكرة المعونة القضائية التي يعرفها القانون حينها يقرر إعفاء غير القادر من الرسوم القضائية أو إعجاب ندم محام من المتهمين في بعض الحالات . فبدلاً من أن تستمر المعونة القضائية في نطاقها المحدود المرتجل الذي تدير عليه الآن الذي لا يحقق كفاية حقيقية في الدفاع ، وبدلاً من أن تكون هذه المساعدات القضائية في النواحي الأخرى مثل إبرام العقود وطلب الرأي والنصيحة بمجرد « صدقة » يركى بها المحامي عن أرباحه بين حين وآخر أو تدعوه إليها علاقة بجمالة أو وساطة .. بدلاً من ذلك نريد أن تتطور المساعدات القضائية إلى نظام يحل مشكلة المتقاضين كما يحل مشكلة تضخم المحامين ، نظام واضح الحدود له تقاليد ومسؤوليات .

أنت لا يمكن أن نقف جامدين أمام التطور ولا يمكن أن نستمر في عهد الاشتراكية في بحث مشاكلنا على أساس فردى ذاتي لا تبدو فيه أمانة الطائفة . وإذا أردنا نحن المحامين المهنتنا النيلية أن نكون موضع تقدير ، وأن يفهم المواطنون أهمية الدور الذي تقوم به — فلا بد أن نربط مشاكلنا بمستقبل هؤلاء المواطنين وحقوقهم .

وفي إنشاء هذه الهيئات المتخصصة لاحظنا أن بعض الدول تجعل هذه الـهـيـآت تابعة للدولة (بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض الولايات في الولايات المتحدة) وأن بعضها يجعلها هيئات خيرية تعتمد أساساً على التبرعات والصدقات (الولايات المتحدة الأمريكية) .

وكلا الطرفين لا يجد قبولاً عندى . فإن تبعية هذه الهيئة للدولة قد يفقدها استقلالها . والفرط الأساسي في الحماية الحرة المزدهرة التي تقدم العدالة هو الاستقلال . فإلى جانب (١٤٢ - مجلة)

استقلال القاضي يجب أن يقوم استقلال المحامي . فيخير محاماة مستقلة لا يمكن أن يقوم قضاء مستقل . واستقلال المحاماة يتحقق بتبعية المحامين لنقابتهم ، لا لهيئة أو سلطة حكومية .

كما أن الاكتفاء بتقديم المعونة القضائية عن طريق جمعيات خيرية لا يتفق مع الأساس الذي يقوم عليه نظام المعونة القضائية باعتبارها حقاً للمواطن يجب على الدولة أن تكفله له .

ومن ثم فإن أسلم طريق في نظري هو أن تتبع هذه الهيئة المتخصصة نقابة المحامين ، وأن يختار أعضاؤها من المحامين المقيدين بالجدول على أن يتفرغوا لهذه المسؤولية نظير أتعاب تصرفها لهم نقابتهم .

أما تدبير الموارد المالية لهذه الهيئة فهو أمر يمكن لكل دولة أن تقدره حسب ظروفها ويمكن الاسترشاد فيه بما قرره قانون المحاماة الجديد في العراق ، وبما يجري عليه العمل في الأنظمة الشابهة .

ولما كان اقتراحى يرمى إلى أن تتولى نقابات المحامين تقديم المعونة القضائية ، فإن المنطق يقتضى أن تكون هي المختصة بتقرير هذه المعونة ، أو بالأقل أن تشارك مع القضاء في ذلك .

ولله قد أن الأوان أيضاً لأن يتبنى اتحاد المحامين العرب ، فكرة إنشاء اتحاد عربي للمعونة القضائية على غرار الجمعية الدولية للمساعدات القضائية المنبثقة عن اتحاد المحامين الدولى .

ولقد أتيح لفكرة إنشاء جمعية دولية للمساعدات القضائية أن تشرق طريقها إلى التنفيذ العمل في مؤتمر اتحاد المحامين الدولى الذى انعقد في مدينة كولون بألمانيا عام ١٩٥٨ ، ففي هذا الاجتماع تقرر إنشاء هذه الجمعية . وقد عقدت جميعتها العامة أولى اجتماعاتها في أدنبره عام ١٩٦٢ وكان اجتماع المكسيك في يوليو ١٩٦٤ هو اجتماعها الثانى .

وأهم أغراض هذه الجمعية إيجاد صلة بين هيئات المساعدات القضائية في الدول المختلفة والعمل على بث الدعوة إلى إنشاء هذه الهيئات وتقويتها وتشجيعها وأن تعد سجلات كاملة عن هذه الهيئات في جميع أنحاء العالم حتى يمكن أن يرجع إليها كل من يرغب الاستفادة من خدماتهم في أى جهة في العالم ، وأن تستجمع المعلومات اللازمة عن نظم المساعدات القضائية في البلاد المختلفة ، وهي في سبيل إعداد كتاب في هذا الصدد كما أنها في سبيل إصدار مجلة متخصصة في شؤون المساعدات القضائية .

وبعد ، فإن المستقبل للمحاماة ، المحاماة المتطورة الراحية التى تعرف دورها في المجتمع .

شرط التحكيم في اتفاقيات البترول

بين الإبقاء والإلغاء

للاستاذ سعد علام العامي

قناة مصر ج. ع. م

علاقة البحث بهذا المؤتمر : رب من يظن أن بحثاً يمثل هذا العنوان ، مكانه في المؤتمرات والجامع المعنية بشؤون البترول وحدها بالذات ، وليس في مؤتمر المحامين العرب ، بحجة أن شؤون البترول ليست مما يهم المحامين كقمة ، ولا هي من اختصاصات عملهم المهني الذي يترضون له عادة. وإن قليلاً من التأمل في هذه المظنة كفيل بتوضيح عدم صحتها إطلاقاً. فإن المحامين بوصف كونهم خط الدفاع القانوني الأول في الوطن العربي كله ، لا بد لهم من حل مشعل رسائلهم العامة الشاملة من حيث وجوب فهم المسائل الحيوية كافة التي تشغل وطنهم الكبير وأن يتفادوا معها ، ويتزودوا من أجلها بالمدّة اللازمة للدفاع عن أي من تلك المسائل في أي وقت ، بما يكفل العدالة والمصلحة العامة .

ولا مجال لأحد في حقيقة كون شؤون البترول قد أصبحت من أهم ما يتوفر معالم العربي اليوم على تفهمه ودرسه . وفصلاً عن بروز الجانب القانوني من بين جوانب شؤون البترول: فإن الناحية التي يترشح لها هذا البحث من بين نواحي ذلك الجانب القانوني ، ناحية قضائية البصفة ، إذ يتناول البحث كيفية الفصل في المنازعات الناشئة عن اتفاقيات امتياز البترول في العالم العربي .

أهمية شؤون البترول : ولقد أصبح من القول للمعاد ، الحديث عن أهمية البترول في حياة الشعوب والدول في أنحاء العالم في زمن السلم أو الحرب على حد سواء ، فهو في زمن السلم مصدر الطاقة والوقود الذي بدونه لا تقوم حضارة ولا يكون رخاء ، وفي الحرب مبعث النصر وأداة القوة لمن يسيطر على موارده الرئيسية . ومن أجل ذلك اتجهت استراتيجية السياسة العالمية دائماً نحو السيطرة على مواطن البترول في العالم ، أيما كانت صورة تلك السيطرة . ولا صعب بعد ذلك إن كان البترول من عوامل المنافسة والحرب الباردة المستمرة بين معسكرى الشرق والغرب في الوقت الحاضر .

فإذا رجعنا ببيصرنا إلى عالمنا العربي ، وجدنا كيف أسبغ الله تعالى عليه مروة بترولية ضخمة شكلت في بعض البلدان العربية مثل السعودية ودولة الكويت والجمهورية العراقية ، ثم حديثاً المملكة الليبية والجمهورية الجزائرية ؛ الجزء الأكبر أو الرئيس من إيراداتها . وقد كانت وما زالت تلك الثروة الحيوية مطمح الاستثمار والنموذ الأجني . ومن ذلك وقوف الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (إنجلترا) ، في ظروف وبصور مختلفة ، وراء شركات البترول المنتمة إليهما كلما كانت الحاجة تدمر إلى ذلك . وقد ذكر على سبيل المثال فقط موقف بريطانيا من تأمين

دمشق، لبتول إيران .

صياغة اتفاقيات البترول القديمة ، وما يفرضه تغيير الظروف من تعديلات : هذا ومن المعروف أن أغلب اتفاقيات البترول الكبرى في العالم العربي قد أبرمت منذ زمن طويل ، كان فيه الاستثمار والنفوذ الأجنبي جاثمين على أنفاس البلاد . فكان من أثر ذلك أن صيغت تلك الاتفاقيات في الكثير من بنودها بالصورة التي ترضى طرفاً واحداً فقط : هو الشركات صاحبة الامتياز وليس أدل على ذلك من التعديلات التي أدخلتها الدول المألفة للزيت ونجمت في فرضها بعد إبرام تلك الاتفاقيات بأزمان غير قصيرة ، نظراً لما ثبت من الحاجة الماسة لتلك التعديلات ووجوب إجرائها . ومن تلك التعديلات ما تم عقب عام ١٩٥٠ من الاتفاقيات متنافسة الأربع ، بعد أن كانت توزع بين الطرفين بما يلحق النخب بالدولة المألفة للزيت .

كما أن هناك التعديلات التي تطالب بها الدول المنتجة للبترول حالياً في نطاق منظمتهما المعروفة باسم (الأوبك) ، وهذا الاسم عبارة عن الأحرف الأولى بالانجليزية لمنظمة الدول المصدرة للبترول . ومن تلك التعديلات مطالباتها بعدم احتساب الربع الذي تدفعه الشركات من المصروفات التي تخصم من أجل تحديد صافي الدخل الخاضع للضريبة . ولقد أصبح معروفاً أن الشركات أقرت مبدأ إجراء التعديل وإن اختلفت حول تقدير مدهاء . فلا شك هناك في التسليم بأن الظروف التي أبرمت في ظلها اتفاقيات البترول القديمة قد تغيرت ، وأن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المألفة للزيت في الوقت الحاضر قد أصبحت تفرض وجوب إدخال العديد من التعديلات على نصوص الاتفاقيات ، بما يتفق والمصلحة العامة لتلك الدول وبما لا يعود بالاضرار المحققة في نفس الوقت على الشركات .

شرط التحكم : لقد كان (شرط التحكم) في اتفاقيات امتياز البترول القديمة من بين الشروط التي نادت بعض الآراء حديثاً بضرورة تعديلها : للأسباب التي تستند إليها تلك الآراء بما سنذكره بعد قليل ، وعلى أساس أنها من بين الشروط التي فرضت في تلك الاتفاقيات بما يرضى مصالح الشركات وحدها .

وتعقلد لشرط التحكم في أي تعاقد على أهمية كبرى ، نظراً لأنه يقرر الإجراء الملزم لكل من طرفي العقد ، الذي يتحكم عليهما سلوكه لحسم أي نزاع أو خلاف ينشب بينهما بهدف رابعتهم التعاقدية وآثارها . فالتمكين قيد حرية الطرفين في كيفية حل منازعاتهم ، وبناء على تواعده المرسومة وطريقة تطبيقه وظروفها ، تتوافر الضمانات لتحقيق مصالح الطرفين معاً ، أو أحدهما وحده ؛ حسب ملاسات كل حالة وظروفها . فإذا كانت لشرط التحكم تلك الأهمية في عقود للمعاملات العادية ، أوحى بعض العقود الإدارية ، فلا جدال في أن تلك الأهمية تتضاعف إذا ما

واجبنا شروط التحكيم في اتفاقيات الامتياز التي تمنح الدول بموجبها امتيازات استثمار زيتها للشركات ونخص من ذلك الدول العربية التي أصبحت في مقدمة بلدان العالم المنتجة للبترول اليوم .

الغاية من هذا البحث : بما تقدم تبين الحاجة لمناقشة شرط التحكيم في اتفاقيات امتياز البترول بصفة عامة ؛ وفي اتفاقيات الامتياز بالبلدان العربية التي يهنا بحثها هنا على وجه الخصوص . ولهذا الغاية أعد هذا البحث ، مركّزاً على الاهتمام في المقام الأول بالمقارنة بين الأسانيد الأساسية لكل من جانبي التأييد والمعارضة لوجود ذلك الشرط وبقائه ، لكي نخرج من هذه المقارنة بالرأى الذي يمكن استخلاصه .

أولاً - وجود شرط التحكيم وجدواه

١ - الرأى المؤيد لوجود شرط التحكيم وأساينه

يلو الرأى المؤيد أساساً في القول بأن نظام التحكيم أكثر ملائمة من القضاء في تسوية الخلافات بين الدول والشركات نظراً لضرورات ومقتضيات التجارة الدولية ، وظروف ذلك النوع من النشاط الاقتصادى .

وترجع الأسباب المؤيدة لهذا الرأى إلى ما يأتى :

١ - أن امتياز البترول يدخل في نطاق النشاط التجارى الذى يسمح للمتقاعدين ، بحكم مقتضياته وملاساته ، أن يقيموا من نشاطهم استناداً إلى (نظرية سلطان الإرادة) بدون أن يكون في ذلك بالمسبة للدولة مساس بالسيادة ولا بالنظام العام . وأن الدولة عندما تقيد نشاطها التجارى بنص تعاقدى ؛ إنما تفعل ذلك برضاها وبمقتضى ما لها من سيادة . وقد أفصح عن هذا الرأى وافق معه ، حكم التحكيم في النزاع المشهور بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة (أرامكو) المعروف باسم (تحكيم أوناسيس) : فقد ذهب إلى أن التحديد الذى قبله الدولة لسلطتها بناء على عقد ، هو مظهر من مظاهر سيادتها ، وأنها تكون ملزمة بأن تنفذ التزاماتها تماماً كالأفراد ؛ لأن مبدأ احترام الحقوق المكتسبة هو أحد المبادئ الأساسية التى يتمتع على الدولة أن تدخل بها ، وأن من حق المتعاقدين مع الدولة أن يفترض فيها حسن النية .

٢ - أن نهائية حكم التحكيم ، وجعله غير قابل الطعن فيه . يوفر في التكاليف كما يوفر في الوقت على حين أن اللجوء إلى إجراءات التقاضى المادية تستنفد الكثير من الوقت والجهد والتكاليف المادية .

٣ - أن الاتجاه إلى القضاء يوهن من عزيمية الشركات ، ويحيطها في علاقاتها بالدولة بهو من المشاكسة والمشاكنة ، مما يدعوها أو يوحى إليها بالتراسخ في النشاط الذى تمارسه . وبالتالي مما يؤثر على حسن استغلال منطقة الامتياز ، ويضر بالمصلحة العامة .

٤ - يعتبر التحكيم بمثابة تأمين للشركات ضد التنفيعات التشريعية المفاجئة ، مما يهدد التوازن الاقتصادي للشروعات البترولية ، وما تستخدمه الشركات فيها من إمكانيات فنية ومالية ضخمة .

٥ - يستلزم التحكيم في الخلافات البترولية مؤهلات عليية وفنية خاصة تكون قادرة على استيعاب وتحليل مختلف النواحي الظاهرة والخفية في تلك الخلافات ، بما اكتسبته من خبرة وتجارب سابقة ؛ هذا على حين لا تتوفر مثل هذه الخبرة أو المؤهلات لدى العاملين بالقضاء العالى .

٦ - أن في تعيين محكم محايد ما يدعى إلى اطمئنان وثقة الطرفين وعلى وجه الخصوص اطمئنان الشركات ومقبتها .

هذه خلاصة الأسانيد الأساسية للرأى المؤيد لشرط التحكيم . وننتقل بعدها إلى بيان أسانيد الرأى المعارض .

٢-الرأى المعارض لشرط التحكيم وأسانيد

يمركز الرأى المعارض لشرط التحكيم في فكرة أساسية هي فكرة (السيادة) باعتبار القضاء مظهرآ من مظاهرها ، وأحد وجوها الرئيسية ، على أساس أنه يمثل أحد السلطات الرئيسية الثلاث التى تقوم على أساسها السيادة الداخلية للدولة ، ويرجع تفصيل ذلك إلى الأسباب الآتية :

١ - لما كانت السيادة من الصفات الجوهرية للدولة المستقلة ، فهي غير قابلة للتصرف inalienable ، فلا يجوز للدولة أن تنازل عن مقومات السيادة كليآ أو جزئيا لشخص من أشخاص القانون الخاص لأى سبب كان .

٢ - أن الالتزام بتطبيق التحكيم يحل بمبادئ القانون العام التى تخول للدولة السلطة التقديرية pouvoir discrétionnaire فى التصرف بما يلائم المصلحة العامة .

٣ - أن فيما يتضمنه شرط التحكيم من الاتفاق على إجراءاته فى خارج الدولة ، غائفة للنظام العام ، لأن فيه خروجآ على اختصاص المحاكم الوطنية الولائى بنظر المنازعات كافة التى تقع فى داخل إقليم الدولة .

٤ - أن امتيازات البترول ، وإن اعتبرت من ناحية الشركات عملا تجاريا مجتمآ ، إلا أنها بالنسبة للدولة إنما تتم المصلحة العامة للأمة فى الصميم ، لذا أنها تنصب على الثروات الرئيسية للدولة المنتجة للبترول ، بما يعتبر ملكآ للأجيال الحالية والمستقبلية . ولهذا فإن الخلافات الناجمة عن امتيازات البترول

إنما تتعلق بالنظام العام للدولة أساساً. ولما كان قضاء الدولة هو السلطة ذات الولاية المنفردة المطلقة في مراقبة كل التصرفات بالنظام العام في الدولة ، فإن انتزاع سلطة الفصل في الخلافات الناجمة من امتيازات البترول ، مع ما تبين من تملقها بالنظام العام ، من السلطة القضائية للدولة ، حتى لو تم هذا برضاء السلطة المختصة بالتعاقد في الدولة فإنه يعتبر خروجاً على مبدأ المشروعية Principe de légalité ومخالفة صريحة له .

٥- أن فيما يتضمنه شرط التحكيم في بعض الاتفاقيات من تعيين محكم ثالث بواسطة جهة أجنبية ، تجاهلاً من ناحية أخرى للسيادة القضائية للدولة ، ويفرض في نفس الوقت نوعاً من القضاء الدولي لحسم الخلافات البترولية ، وذلك أيضاً رغم تعلق تلك الخلافات بالنظام العام في الدولة .

وهذه بنبرها خلاصة الأسانيد التي يعتمد عليها الرأي المعارض .

ثانياً - لمحات من صيغ شرط التحكيم في بعض الاتفاقيات

تشابه معظم الاتفاقيات في صياغة شرط التحكيم ، حيث تنص الميزة النائمة بصورة عامة على أن يختار كل طرف حكمه ، ثم يتفق الحكيان بعد تعيينهما على شخص الحكم الثالث الذي يسمى أحياناً المحكم أو الوازع أو المرجع أو القيسل . وقد اختلفت الاتفاقيات فيما عدا هذا حول كيفية اختيار المحكم الثالث ، في حالة عدم الاتفاق عليه بين الحكيم المعينين من الطرفين كما اختلفت من ناحية أخرى حول تعيين مكان التحكيم . ولذلك سنتكلم من كل من هاتين القطعتين استقلالاً .

١ - من حيث كيفية اختيار الحكم الثالث :

من المفيد أن نضع أمام نظر القارئ أولاً صيغة كاملة لشرط تحكيم كأنموذج الصيغ المشابهة وقد أخذنا شرط التحكيم الوارد في نص المادة الحادية والثلاثين من اتفاقية امتياز شركة استندرد أويل أف كاليفورنيا ، الممنوح لها من المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٣٢ . وهذه الشركة هي التي تحولت بدخول شركات : (البوجرسى ، والتكساس ، والموبيل أول) شركاء فيها ، إلى : شركة الزيت العربية الأمريكية المعروفة بأحرفها الانجليزية الأولى باسم « أرامكو » وبسبب اختيار الصيغة الواردة بهذه الاتفاقية ، كونها من أقدم الاتفاقيات الكبرى في اشرق العربي من ناحية ، بالإضافة إلى أن هذه الصيغة قد مرت بتجربة تطبيقها فعلاً ، وهي تجربة (تحكيم أرناسيس) عام ١٩٥٨ من ناحية أخرى ، مما يجعلها تصلح أنموذجاً لنبرها من الصيغ المشابهة بالاتفاقيات الأخرى . وتنص المادة الحادية والثلاثون من اتفاقية امتياز شركة (أرامكو) على مايل :

« إذا نشأ شك أو إشكال أو خلاف بين الحكومة والشركة في تفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها أو تفسير شيء منها أو تنفيذه ، أو فيما له علاقة بها ، أو في حقوق أحد الفريقين أو تبعاته . فعجز الفريقان عن الاتفاق على تسوية ذلك بطريقة أخرى ؛ تعال القضية إلى حكمين اثنين يختار كل فريق واحداً منهما ، وعلى وأزع يختاره الحكمان قبل الشروع في التحكيم ، ويعين كل فريق حكمه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب الفريق الآخر ذلك خطياً منه . وإذا عجز الحكمان عن الاتفاق على تعيين الوازع ، فعلى الحكومة والشركة حينئذ أن يميّنا بالاتفاق وازعاً ، وإذا عجز عن الاتفاق فيما بينهما ، عليهما أن يطلبأ إلى رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة أن يعين وازعاً ، ويعتبر حكم الحكمين في القضية نهائياً . أما إذا لم يتفقا فيما بينهما في الرأي ، فيعتبر حكم الوازع في القضية نهائياً . أما مكان التحكيم فينتفق عليه الطرفان . وإذا عجزا عن الاتفاق على ذلك فيكون في لاهاي (هولندا) . »

من النص المذكور يتبين كيف نه يمنح رئيس محكمة العدل الدولية سلطة تعيين الحكم الثالث، في حالة اتفاق الطرفين على تعينه . وعلى مثل هذا النسق صيغ شرط التحكيم في اتفاقيات الامتياز المأثلة في أغلب الدول العربية الكبيرة المنتجة للبترو ل مثل : العراق ، والكويت .

دور الحكم الثالث في مجرى النزاع : هذا وأن خطورة طريقة اختيار شخص الحكم الثالث ترجع إلى الدور الرئيسي الذي يقوم به في جسم النزاع ، لأنه في حالة اختلاف الرأي بين الحكمين المتناهي ل طرفي النزاع ، وهما لابد مختلفان وإلا ما كانت الحاجة تستوجب التحكيم ؛ فإن الجانب الذي يقف معه الحكم الثالث هو الذي يرجح حينذاك . فإذا لم تتوافر لدى ذلك الحكم الثالث من ضمانات الحيطة والعدالة ورجحان الفكر وروسخ القدم في عالم القانون والفقه ، ما يدعم الشعور بالثقة واطمئنان نحو شخصه ونحو جدارته بذلك المركز ، وبالتالي نحو الحكم الذي يصدر عنه ، فإنه سيكون على العكس مصدر عدوان وإضرار بمصالح أحد طرفي النزاع ، لمصلحة الطرف الآخر .

ويلاحظ أن طريقة اختيار الحكم الثالث في اتفاقيات امتياز البترول التي أبرمت في مصر ، لم تلجأ قط إلى تفويض أى جهة أجنبية عن البلاد في الاختيار . علأ بأن عقود البترول في مصر تعتبر أقدم ما أبرم من عقود في العالم العربي . بعض النظر عن كونها لم تصبح بعد من الدول المصدرة للبترول ، فإن أول اتفاقية أبرمت مع شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية المحدودة كان تاريخها ٢١ من أغسطس ١٩١٢ . وباستثناء الاتفاقية المأهال إليها ، وكذلك الاتفاقية التي أعقبتها في ١٤ من سبتمبر ١٩١٣ ، التي فرضت التفصل البريطاني العام في تعيين الحكم الثالث . وواضح انه السبب في ذلك راجع إلى أن البلاد كان تحته الحماية البريطانية وبالأصح الاحتلال البريطاني في ذلك الحين . إلا ان جميع الاتفاقيات التالية قد احتفظت للسلطة الوطنية بالحق في تعيين الحكم الثالث ، فبعد البند التاسع والثلاثين من عقد استقلال منطقة رأس غارب في ١٩ من ديسمبر ١٩٣٨ ،

قد أعطى الحق في التعيين لوزير المالية . وفي عقد منطقة « سدر » في ١٠ من نوفمبر ١٩٤٨ ، أعطى الحق لوزير التجارة والصناعة . وفي عقد استغلال منطقة « رأس مطارمة » أعطى الحق للجمعية العامة لمحكمة القضاء الإداري ، لاختيار أحد أعضائها . وفي عقد استغلال منطقة « بلاعيم » مع الجمعية التعاونية للبترول في ٥ من أبريل ١٩٥٥ ، فإن رئيس محكمة الاستئناف هو الذي يختار المحكم الثالث من بين مستشاري المحكمة المذكورة .

الإحالة لقانون المناجم والمهاجر : ولجأت بعض الاتفاقيات في مصر إلى الإحالة لحكم المادة ٤٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن المناجم والمهاجر ، ومثال ذلك ما نص عليه البند ٢٢ من عقد الشركة العامة للبترول في ١٦ من يوليو ١٩٥٧ ، والبند ٤١ من عقد شركة « كونورادا » في ٣ من فبراير ١٩٥٤ . وكذلك المادة ٦٧ فقرة ١ - أ من عقد امتياز الدلتا وخليج الزيت ، المبرم مع كل من : « الشركة الشرقية للبترول » ، و « الشركة الدولية للبترول » (التابعة لمؤسسة امين الإيطالية - الحكومية) والمؤسسة المصرية العامة للبترول ، وشركة الجمعية التعاونية للبترول ، وهو العقد الصادر الترخيص بإيرامه بموجب القرار بقانون ١٦٤ لسنة ١٩٦٣ في ٢٥ من نوفمبر ١٩٦٣ ، فقد نصت المادة المذكورة على ما يأتي : « يحال على التحكيم طبقاً للعادة ٤٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ ، كل نزاع قد ينشأ بين الحكومة وبين طرف أو أكثر من أطراف هذا العقد ، يتعلق بتفسير هذا العقد أو تنفيذه أو كليهما » . أما المادة ٤٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليها ، فنصت على تشكيل لجنة التحكيم من ثلاثة أعضاء ، تختار وزارة التجارة والصناعة أحدهم ، ويختار المرخص له العضو الثاني ، وتختار الجمعية العمومية لمحكمة القضاء الإداري العضو الثالث من بين أعضائها ، وتسند إليه رئاسة اللجنة .

الإحالة لقانون الإجراءات المدنية : وقد نهجت اتفاقية شركة فيليبس للبترول والمؤسسة المصرية العامة للبترول في ٢٥ من سبتمبر ١٩٦٣ والمتعلقة بامتياز منطقة شالي الصحراء الغربية ، نهجا آخر وذلك بما نصت عليه المادة ٤٨ فقرة ١ من أنه (يحال إلى التحكيم طبقاً لقانون الإجراءات المدنية الجمهورية العربية المتحدة أى نزاع بين الحكومة والأطراف يتعلق بتفسير هذا الاتفاق أو الادعاء بمخالفته ولاستطيع الحكومة والأطراف الوصول إلى اتفاق بشأنه فيما بينهم) . ولا يتسع المقام لشرح أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية بالجمهورية العربية المتحدة (الباب الرابع في التحكيم) من المادة ٨١٨ إلى المادة ٨٥٠ وتكتفى بالإشارة إلى أن مجرد الاحتكام في كيفية تنظيم إجراءات التحكيم إلى قانون الدولة فيه تسليم بسيادة قانونها وأنظمتها ، وانصياع لما تفرضه تلك الأنظمة من أحكام وإجراءات محددة . وجدير بالذكر بصفة خاصة أن تلك الإجراءات تجعل التحكيم موضوعاً في الواقع وبصورة دقيقة تحت إشراف القضاء ودخل إطاره ، إذ تنص المادة ٨٤٤ وما بعدها وجوب عرض حكم المحكمين مع أصل مشاركة التحكيم على قاضي الأمور لوفدية المحض للتثبت من عدم وجود ما يمنع التنفيذ ، ويخضع الحكم بعد ذلك لطرق

العلم بالاستئناف والتأشير لإعادة النظر وطلب البطلان بأحكام مشابهة للكثير من أحكام القانون الأخرى .

وليس من شك في أن هذا النهج الذي سلكته الصيغ المختلفة للاتفاقيات في مصر هو ما يجب سلوكه إذا احتاج الأمر اللجوء إلى التحكيم ، حتى لا تفرض على الدولة سلطة قضائية أجنبية عنها ، بما يتنافى مع مقتضيات السيادة ، ويمس النظام العام والمصالح العام على حد سواء .

ب - من حيث مكان التحكيم :

تنص غالبية اتفاقيات الامتياز على ترك تحديد مكان التحكيم للاتفاق الطرفين ابتداء . وليس من شك في أن المفروض عدم ترك مثل هذا الأمر للتأويل أو الاتفاق ، لأن السيادة القضائية تقتضي وجوب جعل مكان التحكيم على أرض أفدليم الدولة التي يتم فيها تنفيذ العقد . وثأى أهمية هذه النقطة من جهة أخرى بالنسبة إلى تحديد قانون الإجراءات الذي يحكم المنازعة ، فضلاً عن وتأمين الموضوع . فإن المكان الذي تنعقد فيه جلسات التحكيم هو الذي يفرض قانون إجراءاته القضائية أساساً ، وخاصة في حالة سكوت القانونين عن وضع الإجراءات التفصيلية كلها أو بعضها . كما أنه يلزم إخطار واستئذان السلطة الحاكمة لمكان التحكيم في عقد الجلسات ، لكي يتم ذلك بعملها وموافقتها وتحت حمايتها ، وكذلك إجراءات تسجيل حكم التحكيم لدى الجهة المختصة في مكان التحكيم . فبالنظر إلى كل هذه التواشي الهامة التي هي من اختصاصات السيادة القضائية للدولة ، فإنه ينبغي ألا تترك لتشريع وسلطة مكان أجنبي .

على أن بعض الاتفاقيات قد حددت مكان التحكيم مقدماً في حالة عدم اتفاق المحكمين على مكان محدد : فقد حددت اتفاقية شركة «أرامكو» مدينة (لاهاي) في هولندا . بينما نصت اتفاقية شركة «دجيبي» ، الزيت المبرمة مع حكومة المملكة العربية السعودية عن النصف المشاع من أرض المنطقة الحدية السعودية الكويتية في ٢٢ من ربيع الثاني ١٣٦٨ الموافق ٢٠ من فبراير ١٩٤٩ ، على ترك تحديد المكان للحكم المرجح ، في حالة عدم اتفاق الطرفين . وقد نصت أحداث اتفاقيات البترول بالمملكة العربية السعودية ، وهي اتفاقية شركة الزيت العربية المحدودة واليابانية ، المبرمة في ١٠ من ديسمبر ١٩٥٧ على أن يكون مكان التحكيم المملكة العربية السعودية ، أو أي مكان آخر يتفق عليه الطرفان . وإن كان ذكر اسم المملكة العربية السعودية كمكان للتحكيم فيه إيماء بذلك ، إلا أن الاتفاقية تركت الخيار مع ذلك للطرفين ، في حين لم يبين طريقة تحديد المكان في حالة عدم اتفاق الطرفين .

هذا ويلاحظ أن اتفاقيات العراق مع شركات كل من نفط العراق والموصل والبصرة ، قد نصت كل منها على أن يكون مكان التحكيم ، في حالة عدم اتفاق الفريقين ، في بغداد .

ثالثاً - أساسيد كل من طرفي التأيد والمعارضة في الميزان

على ضوء ما تقدم من عرض عام لأسانيد كل من الرأى المؤيد والرأى المعارض لشرط التحكيم، وما سقاه من أمثلة من بعض اتفاقيات الامتياز، ننتقل الى التعليق على أساسيد كل من الطرفين بإيجاز، من أجل استخلاص رأى أخير من الممكن أن يكون موضوع مناقشة حرة بين الزملاء من أعضاء المؤتمر على أسس من القانون والوقائع .

١ - بالنسبة لأسانيد التأيد :

١ - عن القول بأن امتياز البترول يدخل في ميدان النشاط التجارى الذى يملك للمتعاقدون في

نطاقه أن يقيدوا من إرادتهم بشأنه بدون أن يكون في ذلك مساس بالنظام العام :

الواقع والثابت أن الدول حينما تمنح امتياز استثمار بترول بلادها لإحدى الشركات ، فإنها لا تفرد نشاطها تجارياً بحتاً ، وإنما تقوم بإجهاها ووسائلها نحو شعبها ووطنها من حيث حسن استثمار ثروات البلاد وتنمية اقتصادياتها . أما من القول بأن تحديد الدولة لإرادتها بإرادتها هو ممارسة للسيادة ، فإننا نعتقد ان هذه مهارة في تلوين الحجب بصيغة المنطق ، في حين نجد أنها تمتد من صميم الواقع : لأن السلطة التى تتنازل بمحض إرادتها عن سيادة الدولة مرتكئة إلى ممارستها لسلطان الإريدة ، فإنما تعتمد على حق وسلطة الدولة في السيادة التى لا يجوز التنازل عنها بأى حال . أيا كانت السلطة التى تمارس هذا التنازل .

وقد حاول الرأى المؤيد أن يحدد الموضوعات التى يسمح بفرضها على التحكيم ، بكونها ما كان متعلقاً بالشروط التعاقدية من عقد الامتياز . على حين لا يسمح بمرض الشروط اللاتجبية على التحكيم ؛ ويطلب بموجب هذا بأن التحكيم إنما هو استثناء من الأصل ، فيجب أن يكون محدود النطاق . ويعتبر هذا التقسيم النصوص التى تعرض على التحكيم ، والتى لا تعرض ، محاولة لتسوية الاستثناء . وإن المتأمل في نصوص اتفاقيات البترول يجد التفرقة بندق فيما بين النصوص اللاتجبية والنصوص التعاقدية ، كما أن هذا الأمر عرضة للخلاف حول تكييف وصف أى من النصوص ، ما إذا كان لأهمية أو تعاقدية ، ولابد لنا من الرجوع في ذلك إلى الآراء التى تختلف فيما بينها .

بينما الواقع أن جميع نصوص اتفاقيات الامتياز إنما تتعلق بكيفية استثمار المستقل للرفق ، وهى بالتالى تهم المصلحة العامة للأمة التى تقوم اقتصادياتها على أسس تلك الثروة الحيوية ، وإن تفاوتت درجات أهمية بعض النصوص عن البعض الآخر . وبغض النظر عن سلامة تقسيم النصوص إلى لأهمية وتعاقدية من الناحية الفقهاء ، فإنه لا يجوز تطبيق هذا التقسيم على علاته لتبرير فرض شرط التحكيم .

٢ - بالنسبة الوفرة في التكاليف والوقت : فإن هذه المسألة تعتبر نسبية خاضعة لظروفها . فليس كل ما يمرض على القضاء يستنفد وقتاً وتكاليف كبيرة ، وليس كل ما يمرض على التحكيم يستنفد وقتاً وتكاليف أقل . بل على العكس فإن التجارب السابقة دلت على أن إجراءات التحكيم : من حيث إجراء المخبرات الخاصة بتعيين المحكمين ، ثم المحكم الثالث ، والاتفاق على مكان التحكيم ، ثم مشاركة التحكيم ولائحة الإجراءات ، ومصاريف وأتعاب ومكافآت هيئات الخبراء والمستشارين والمحامين والإداريين ، ومصاريف اتصالاتهم وإقامتهم ، وما يلحق بكل ذلك ، مما يستغرق من الوقت والمال الشيء الكثير ، مما لا نظن أن القضاء الوطني يستنفد مثله . ويمكن أن نذكر مثلاً قضية تحكيم « أوناسيس » ، فإنها بدأت في عام ١٩٥٤ ولم يصدر الحكم فيها إلا في ٢٨ من أغسطس ١٩٥٨ ، بعد أن استنفدت من الجهد والوقت والتكاليف ما ليس بالقليل .

٣ - أما عن الخوف من أن القضاء يوهن من عزيمة الشركة المستقلة عما يؤثر على حسن استغلال منطقة الامتياز ويضر بالمصلحة العامة : فإن الشركة التي يكون هذا مسلكها لا تضر حسن النية المفترضة في معاملتها مع الحكومة المضيفة . ولا بد بصفة عامة من أن تقوم العلاقة بين الطرفين على أساس سليم من الثقة المتبادلة ، ويجب أن تستقر هذه الثقة ، من جانب الشركة أساساً في شخص الدولة وقضائها الوطني .

٤ - وفيما يختص باعتبار التحكيم بمثابة تأمين للشركات ضد التغيرات التشريعية المفاجئة مما يهدد التوازن الاقتصادي للشروط والتبرولية : فإنه ينسحب على هذه النقطة ما ذكرناه في الفقرة السابقة من وجوب توافر الثقة الكاملة من جانب الشركات ، في شخص الدولة التي يتعاقدون معها . ويجب التفريق في هذا الشأن بين مقومات الشخصية القانونية العامة للدولة ، وبين الشخصية القانونية الخاصة للشركات . فإن الدولة تمثل شعباً بأسره ومصالح عامة كبرى ، وهي لا تمثل أي مصالح خاصة ولا شخصية . ولذلك فإن أي تشريعات تصدر عن الدولة ، إنما تهدف إلى غاية من النفع والمصلحة العامة ، وتنطوي بذلك على عناصر مشروعيتها . ومن أجل ذلك فإنه يشتمل على أي شركة قد تدل دولة ما ، لكي تحصل على امتياز لديها ، من أن تخضع لتشريعات الدولة الحالية والمستقبلية ، وألا تترعرع تحتها في شخص الدولة بناء على ذلك .

٥ - أما عن كون التحكيم في الخلافات التبرولية يستلزم مؤهلات عليا وخبرة خاصة لا تتوفر لدى القضاء المادي : فإن هذا لا يمكن أن ينهض كسند يحمل على تفضيل التحكيم على القضاء الوطني . ذلك أنه من المتيسر على أجهزة الدولة أن تعالج هذا الأمر بتوفير المؤهلات العلمية والفنية اللازمة لدى القضاء عند نظره مثل هذه المنازعات . ومن المعروف أن لدى القضاء الإداري وهو القضاء المختص في هذه الحالة ، الدوائر ذات الخبرة القانونية الواسعة بأهاليات الامتياز وخلافاتها ، وكثيرا ما يفتون بالرأي في كثير من شؤونها .

٦ - سبق أن أوضحنا كيف أن تعيين المحكم المحايد لا يعتبر داعياً للاطشأن والثقة ، وأنه على العكس يطوى في كثير من الأحيان على دواعى القلق وعدم الاطشأن لحكمه .

ب - بالنسبة لاسانيد الرأى المعارض ، والرأى فى الموضوع :

لا تخلك فى الواقع مناصاً من الانضمام صراحة الرأى المعارض للتحكيم ، ونقر ما يراه من من كون القضاء مظهرأ من مظاهر السيادة ، وأحد وجوهها الرئيسية . وبالتالى فإنه لا يجوز التنازل عن هذا المظهر أو الجانب الأساسى من السيادة ، وإذا احتج بأن الدولة تمارس سيادتها بتنازلها عن جانب من هذه السيادة ، فإن هذا القول يحمل معنى واحد هو أن السلطة المختصة فى الدولة قد تعدت اختصاصها ، واعتدت على مقومات السيادة بتنازلها عنها . ولا يستند الرأى المؤيد كد قلنا القول بأن امتيازات البترول أعمال تجارية من جانب الدولة . فلقد كاد يستقر الرأى الآن على أن مصادر البترول هى من المرافق العامة التى يجب أن يكون لإشراف الدولة عليها تاماً وكاملاً فإذا منح امتياز عنها لشخص من أشخاص القانون الخاص ، فإنه يلزم أن يخضع ذلك اسطلات الدولة وقضائها وسلطانها التقديرية فى التصرف بما يلائم المصلحة العامة ومقتضاها .

ولقد جاء فى أحد بحوث الرأى المؤيد ، القول بأن الدولة الحق فى أن تحل من شروط التحكيم إذا دعت إلى ذلك مصلحة جوهرية حيوية ، لأن الحسكة القانونية العامة قضى سلامة الدولة فوق سلامة القانون . (بحث الدكتور النيمى فى مؤتمر البترول العربى عام ١٩٦١ ص ١١) وملفياً على هذا أن تقدير المصالح الجوهرية أو تقدير سلامة الدولة لا بد أن يكون فى يد السلطة التقديرية للدولة ذاتها ، وهذا يؤدى بنا فى الواقع وفى النهاية إلى ضرورة تسليم الزمام فى ذلك الأمر كله إلى الدولة أساساً .

هذا فضلاً عما فى تعيين المحكم الثالث واختيار مكان التحكيم من خارج نطاق الدولة من التعامل للسيادة القضائية لها ، وما يفرض نوعاً من الولاية القضائية الدوائية أو الاجنبية عليها .

رابعا - التوصية بجعل القضاء الوطنى هو صاحب الولاية على المنازعات البترولية

و ضرورة دعم التشريع والقضاء الوطنى لمواجهة هذا الأمر

اذا ، بروح عليية خالصة ، وعلى ضوء الفهم السلم والتكيف القانونى لبرانس السلطات المدى المستقلة ذات السيادة التامة . نقرر أن خير ما جاء فى اتفاقيات اختيار البترول من نصوص بشأن فض المنازعات بين الحكومة والشركات ، هو ما نصت عليه الاتفاقيات المبرمة بالجمهورية العربية المتحدة : سواء ما نص على الإسالة فى التحكيم لقانون الإجراءات المدنية الوطنية مثل اتفاقية

شركة فيليبس (سبتمبر ١٩٦٣) أو على الإحالة القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن المناجم ، مثل اتفاقية الشركة العامة للبترول (يوليو ١٩٥٧) ، أو ما نص على جعل الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري أساساً ، مثل عقد الشركة الشرقية للبترول ، كما أن هناك نص التحكيم في إتفاقية شركة «بان أمريكيان» (أكتوبر ١٩٦٣) المادة ٤٢ فقرة (أ) وهي كالآتي : « أي نزاع ينشأ بين الحكومة والطرفين يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية وتطبيقها أو تنفيذها ، يحال إلى محاكم الجمهورية العربية المتحدة المختصة قضائياً للفصل فيه ، إلى غير ذلك من الاتفاقيات الأخرى المماثلة .

ولذلك ، وبدون أدنى تحيز إقليمي ، ذلك أن الوطن العربي الأكبر إقليم واحد ؛ فلماذا ندعو للأخذ بهذه النصوص وما يقرب منها أو يشبهها ؛ في أي اتفاقيات امتياز جديدة تفقد .

أما بالنسبة لشرط التحكيم في الاتفاقيات القديمة ، فإنه يلزم العمل على التخلص منها ما أمكن . وأن أضعف الإيمان ، أن نعدل على ندم اللجوء ما أمكن للتحكيم كفيصل فيما قصد ينشأ من خلاف بين الطرفين ، حتى يصير ذلك الشرط أقرب ما يكون إلى النص غير المعمول به . ويعتمد هذا في الواقع على لياقة وحسن سياسة القائم بشؤون البترول في البلاد العربية . ومن المعروف أن حكومة المملكة العربية السعودية بعد أن واجهت تجربة تحكيم «أوناسيس» ، كانت مدعوة لمواجهة تجربة مماثلة في قضية كبرى هي المعرفة بقضية الضرائب على الأرباح الناتجة من التصدير من ميناء «صيدا» مع شركة «أرامكو» ، وكانت قضية مستعصية دامت سنين بدون حل إلا أن الحكومة السعودية أفلحت أخيراً في تقاضى الدخول في تجربة تحكيم جديدة ، وأمكنها بطريق التفاوض وحسن السياسة حل القضية أخيراً من نواحيها كافة .

على أن الأمر يستلزم إلى جانب ذلك كله العمل من جانب كل دولة على استكمال جهاز قضائها الإداري ، وإيجاد دائرة متخصصة فيه لتتوون اتفاقيات الامتياز بالذات ، يكون أعضاؤها على خبرة ثنية وقانونية متخصصة كلما أمكن ذلك .

كما أن من الاقتراحات الوجيهة التي يمكن تمييزها إيجاد نوع من التحكيم البترول فيا بين البلاد العربية ، يكون ذا تخصص أعمق ، وترتضيه البلاد العربية فيما بينها بما لا يعتبر افتتاناً على سيادتها ، نظراً لما بينها من روابط وثيقة تقر بها يوماً آخر من الوحدة العربية التي ننادي بها أباً عن جد كهدف للجميع . وأصلح الجهات لتبنى مثل هذه الفكرة هي جامعة الدول العربية . وإن كانت منظمة الدول المصدرة للبترول «الأوبك» قد نادى أخيراً بفكرة مشابهة ؛ فإنه لا خير من أن تسمى الجامعة العربية من جانبها لتحقيق الفكرة بالنسبة للدول العربية المتأخرة .

والهدف والغاية من وراء هذا البحث كله دعم السيادة القضائية للدولة بالنسبة للفصل في المنازعات البترولية ، ودفع ما يهدد تلك السيادة من تطبيق شرط التحكيم بصيغاته التقليدية في اتفاقيات البترول الكبرى القديمة بالعالم العربي ؛ وقه من وراء القصد ، إنه تعالى الموفق .

مراجع البحث

- ١ - مجموعة اتفاقيات وعقود البترول بالبلاد العربية .
للدكتور محمد لبب شقير والأستاذ صاحب ذهب (جامعة الدول العربية) .
- ٢ - اتفاقيات امتياز شركة (أرامكو) و (جي تي) و (اليابانية) - المملكة العربية السعودية
٣ - الأعداد ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ من الجريدة الرسمية المتضمنة اتفاقيات شركات :
الابن ، و د ألبان أمريكيان ، و د فيليس ، و د المؤسسة العامة للبترول ، .
- ٤ - مجموعة بحوث الشعبة التشريعية والاقتصادية بمؤتمر البترول العربي الثالث (الأسكندرية ١٩٦١) جامعة الدول العربية .
- ٥ - مجموعة بحوث الشعبة التشريعية والاقتصادية بمؤتمر البترول العربي الرابع (بيروت ١٩٦٣)
- ٦ - بحث الدكتور محمد طلعت الغنيمي بمؤتمر البترول العربي الثالث عن : و شرط التحكيم في اتفاقيات البترول ، .
- ٧ - بحث الدكتور أحمد أبو الوفا بمؤتمر البترول العربي الرابع عن : و التحكيم في عقود البترول في البلاد العربية ، .
- ٨ - تقرير غير منشور للكاتب عن قضية تحكيم «أوناسيس» .
- ٩ - مجموعة قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدل بقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
- ١٠ - قرارات ونشرات منظمة الدول المصدرة للبترول .

توحيد التشريع والقضاء

كأساس لتحقيق الوحدة العربية

للاستاذ علي علي الشريفي النعماني

عضو مجلس النقابة

قناة مصر ج ٢٠ ع ٢

تقسيم وبيان خطة البحث

نقسم بحثنا إلى أبواب ثلاثة

الباب الأول : ويشمل الإيمان بالوحدة العربية كعقيدة راسخة .

الباب الثاني : ويشمل وحدة التشريع والقضاء في الوطن العربي على أساس من الشريعة الإسلامية .

الباب الثالث : ويتناول الخطوات العملية الواجب اتباعها .

الباب الأول — الإيمان بالوحدة العربية كعقيدة راسخة

١ — لم تعد الوحدة العربية مجرد لفظ رنان له قوة جذب يستدر بها الخليلب تصفيق الجماهير ، ولم تعد مجرد لافتة يحسن الحزبيون استغلالها . الوحدة العربية حقيقة معنوية تؤثر في كياننا القومي ، وستقسم لآجال طويلة مستقبلنا السياسي ، وفي القريب بمشيئة الله ستصبح حقيقة واقعة تقود العالم إلى السلام والخير والحرية .

٢ — والوحدة العربية لم تؤمن بها عبثا بل هي نتيجة لازمة للوحدة الروحية ثم للوحدة التاريخية والذوية التي ظلت بلاد العرب تلك الأحقاب الطويلة ، فضلا عن الوحدة الجغرافية التي جمعت بين أطرافها (١) .

٣ — والوحدة العربية أصبحت هدفا مباشرا لكفاح الشعب العربي ، وإيمانا لا يتوحدح بين حكامه ، وعقيدة راسخة بين جميع أفرادها . وقد عبر عن ذلك بصدق السيد الرئيس جمال عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة :

(١) الوحدة العربية — محمد مزة دروزة — الطبعة الأولى ١٩٥٧ ، ص ٥٨ .

(٢) فلسفة الثورة للسيد الرئيس جمال عبد الناصر .

(٣) الميثاق الوطني للملن في ٢١ من مايو ١٩٦٢ الذي أقره المؤتمر الوطني للقوى الشعبية لجمهورية العربية المتحدة في الباب التاسع ، ص ٤٩ ، والذي صدر بآتأ جزء لا يجزأ من الشعب العربي ، وأن أمنا العربية أمة واحدة .

« أيمكن أن تتجاهل أن هناك دائرة عربية محيطها بنا ، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ، حقيقة وقملا وليس مجرد كلام ، لقد امتزجت معنا بالتاريخ وعانيتها مع نفس المحن وعشنا نفس الأزمات ، وحين وقعنا تحت سنبلك خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنبلك . امتزجت هذه الدائرة معنا أيضا بالدين فقلقت مراكز الإشعاع الديني في حدود عواصمها من مكة إلى الكوفة إلى القاهرة ، ثم جمعا الجواري في إطار وبعثته كل هذه العوامل التاريخية المادية والروحية . »

وقد عبر عن هذه المشاعر الشعب العربي في مصر في الميثاق الوطني « بأن الأمة العربية لم تعد في حاجة إلى أن تلبث حقيقة الوحدة بين شعوبها ولقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته : فإنه يمكن أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل ، ويمكن أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التي تصنع وحدة المصير والوجدان ، ويمكن أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل ، التي تصنع وحدة المستقبل والمصير . »

٤ — ولعل مختلف الاتحادات التي عرفها العالم لا تتداني في أسبابها ومقوماتها ما توافر للعالم العربي من أسباب التشكل ومقوماته ، وذلك من التاحيتين المعنوية والمادية ولكل من رجال القانون والسياسة دراسات مستفيضة في هذا الشأن تجتريء منها بعض الأمثلة :

فيرى الدكتور عبد الحميد بدوي تعليقا على ميثاق جامعة الدول العربية : أنها دول تجمعها منذ الماضي المتوغل في القدم ، وحدة اللغة والثقافة والجوار والتاريخ ، وأن الذي يبين الميثاق العربي أنه صادر عن معان باقية على وجه الزمن ، وعن صلات بين البلاد العربية لاصقة بالنفوس .

ويرى الدكتور محمد عبد الله العربي : أن المقومات المعنوية التي تقوم عليها الدولة الحديثة ، هي نظام دستوري يكفل التوفيق بين مطالب الديمقراطية السياسية ومطالب الديمقراطية الاقتصادية ، وخلق مكين لا يزعزع أمام الحق ولا يضطرب أمام العدائد ، وروح معنوية ونمابة . والأمة العربية التي جعلها الله أمة وسطا بين الأمم ، قد خصها بأعظم موقع جغرافي . فهي أولا لا تخفل عن الرفعة التي يمنحها الاتحاد السوفيتي ، تمتد عبر قارتين ، ولذلك تعجز الغزاة بشرط أن تكون جميع أقطارها متصلة الحلقات متناسكة البنيان ، فهي حلقة الاتصال بين القارات الثلاث .

إن نظرة واحدة إلى خريطة الكرة الأرضية لتوحى إلى الناظر بخطر هذا الموقع الذي كان مهدا لكل حضارة ، وقد خصها الله بموارد طبيعية لم تظفر بمثله أي أمة أخرى (١) .

٥ — وقد قرر مؤتمر الحريجين الدائم لتضام الوطن العربي وذلك في دورته التي عقدت في القدس في سبتمبر أيلول ١٩٦٥ — فقد تضمنت قراراته في شأن العلاقات بين الدول العربية ما يلي :

(١) الدكتور عثمان خليل — الوحدة والاتحاد — مجلة الهمام — العدد الخامس — السنة الخامسة والثلاثون ، ص ١٢٣٥ (١٦٦ م)

(أ) أن الجامعة العربية حققت مرحلة أولية في الانجذاب نحو الوحدة ، كان لابد من اجتيازها .

(ب) أن الرفض حان لأن تنتقل الأمة العربية إلى مرحلة جديدة أكثر جدية في ربط أجزائها الوطن العربي بخطوة جديدة نحو الوحدة (١) .

(ج) أن هذه الخطوة الجديدة اللازمة تجاه الوحدة ، تقوم على أسس : منها ، تكوين جيش عربي موحد ، وسياسة عربية خارجية موحدة مستقلة تقوم على الحياد ، ورفض الأحلاف العسكرية الأجنبية ، واقتصاد عربي موحد . وقد دعا المؤتمر الشعب العربي لساندة كل مشروع عربي يحقق الخطوة نحو الوحدة . والذي يثلج الصدر حقاً ما أسفر عنه مؤتمر القمة العربي الثاني ، بعد انعقاد مؤتمر القمة الأول ، والذي انبثق عنه تكوين جيش فلسطين ، واتفاق عربي موحد بين الملوك والرؤساء العرب ، كخطوة جدية في سبيل الوحدة .

٦ — كل ذلك يقطع بأن الوحدة العربية أصبحت عقيدة راسخة وأن تطور العمل الوحدوي نحو هدفه النهائي الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية ملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الامة العربية . هذا الاختلاف الذي فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية . أن جهوداً عظيمة وواعية يجب أن تليج إلى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها في محاولات التمزق وتتغلب على بقايا التفتت للفسكري الذي أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر ونصف الأول من القرن العشرين وما تركته دسائسه ومناورات من رواسب تحجب الرؤية الصافية في بعض الظروف .

والعمل العربي في هذه المرحلة يحتاج إلى خبرة كل الامة العربية مع تاريخها الطويل المجيد ويحتاج إلى حسمتها العميقة بقدر حاجته إلى ثورتها وإرادتها على التنبيه الحاسم .

٧ — ونحن لانمادى — في هذه المعركة — أنفسنا ، فيما من عربي حاكم أو محكوم ينسرك علينا أن نمتص بحبل الله جميعاً ولا نفرق . فنصبح بنمته أخواناً . ولكننا نعدى في هذه المعركة الاستعمار .. صريحاً ومقماً . وسياسياً واقتصادياً . لأنه يحرمانا في الحالين وحدتنا لئلا نذل ندين له — للاستعمار الأجنبي — بالولاء والطاعة (١) .

أن العرب وهم اليوم في فجر يقظتهم ، وقد تحرروا من سيطرة المستعمرين أو كادوا ، يريدون أن يلعبوا دورهم الإنساني الخطير في هذه البقعة من العالم ، وأن يتاح لهم أن يلعبوا هذا الدور عالم

(١) دراسات في التوعية العربية — الجزء الأول ، الدكتور محمد حافظ .

تتحرر جميع أقطارهم من السيطرة الأجنبية ويصبحوا أمة واحدة . . لن يطول هذا اليوم . ونحن يفتق فخر الامبراطورية العربية ستتحول صيرقة أبناء العرب وكنوز بلاد العالم إلى خبرات معم العالم وسوف يفتق من هذه الأرض المباركة كما انبثقت بالأمن حضارة إنسانية مشرفة لانعرف النار ولا الدمار ، بل يشع من حوائى وأطرافها الخير والنور على العالم أجمع .

وهذه أمنية كل عربي ينفذ الحياة الحرة ولا يزيد للعالم إلا ما يريد لنفسه من الحرية والرءاء وأن ينعم بالعلمانية والحب والسلام (١) .

ويومها يتحقق لنا حدودنا الدولية على حدودنا القومية فيعين حدود الوطن عندنا بحدود الدولة القائمة التي تجمع شمل الأمة بأجمعها تحت راية واحدة (٢) .

وبهذا تظهر الأمة العربية حقيقة أنها صاحبة رسالة عالمية شاملة ، فيها أفكار وعقائد وأخلاق وتشريعات كلها تهدف إلى الوحدة البشرية وخدمتها وأطراد تقدمها واممال ما بينها من فروق اللون والدم واقفة ، والتبديد لمستقبل سعيد تستطيع أن تنفرغ فيه لخدمة العلوم (٣) .

٨ - والإيمان بالوحدة العربية كمقيدة راسخة لا يكفى وحده لتحقيقها ، بل يجب علينا أن نسلك الخطوات الإيجابية لتنميتها وغير أساس لتحقيق الوحدة هو توحيد التشريع والقضاء في الأمة العربية ، ولكن يلغى علينا ونحن بصدد التمهيد لقيام وحدتنا العربية المستقلة غير المنعازة أن يكون تشريعنا وقضائنا مستقلا ناهيا من ظروفنا ومن بيتنا ، ولا يمكن أن نستورده ونستجديه من الخارج : وهذا هو موضوع الباب الثاني هذا البحث .

الباب الثاني - وحدة التشريع والقضاء في الوطن العربي

على أساس من الشريعة الإسلامية

٩ - أن وحدة التشريع والقضاء في الوطن العربي هي أمنية حيوية عند كل عربي ، وهي أساس كفيل بتحقيق الوحدة العربية . ونظرة تاريخية إلى التشريع في الوطن العربي ، نجد أن الوحدة التشريعية والقضائية سبق أن شملت هذا الوطن الحبيب ، وأنها كانت عاملا رئيسا في بناء الوحدة ، لأن توافرها ينى الانسجام والتطابق ، والتأمين في الاشكال والاساليب والمعاملات

(١) صراع في سبيل القومية العربية ، للاستاذ ساسى الكيال ، طبعه ١٩٥٩ ، ص ١٣٠ .

(٢) آراء وأحاديث في القومية العربية - للاستاذ ساطع المصري - بيروت الطبعة الثانية .

(٣) مع القومية العربية في دور قرن للاستاذ عبدالمعزم خلافص ٢٦ .

والأصول والفروع والمظاهر التي يقيم الناس معاملاتهم مع بعضهم على أساسها ، ويعتبطون سيرتهم بها.

١٠ - فالتشريع (١) لأكثرية سكان الوطن العربي الكبير الذين تتوافر فيهم الوحدة الجغرافية والروحية والتاريخية كان منذ أربعة عشر قرناً وما يزال واحداً في أصوله وفروعه ، لأنه يستمد من أصول الشريعة الإسلامية . وهذا التشريع المتكامل كان يحكم كل أرجاء الوطن العربي . حتى جاء الاستعمار ففتت الدولة العربية إلى دويلات ، وأدخل الحدود للصطنعة وذن لنا ترك الشريعة ، فتركنا تراثنا الكريم واستعزنا تشريعات المستعمر ، حتى غمدونا لاشخصية لنا ولا استقلال .

١١ - واعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً أول في التشريع العربي الموحد ، وهو خير أساس لتوحيد التشريع والقضاء في الأمة العربية وخير سبيل لتحقيق الوحدة العربية ، وقد أدرك صحة هذا القول كبار رجال القانون وأئمة رجال القضاء في الوطن العربي ، وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور عبدالرازق السنهوري الذي يقول : « إذا قدر لنا أن نستقل بفقهنا وأن نفرغه في جو عربي يسبغ فيه على قدم عربية ، يبقى علينا أن نخطو الخطوة الأخيرة فنخرج من الدائرة القومية إلى الدائرة العالمية ، ونؤدى قسطاً مما نرضه علينا الإنسانية عربية في سبيل تقدم الفقه العالمي ، أو ما اصططلح الفقهاء على تسميته بالقانون المقارن . ومن أهم الوسائل في الوصول إلى ذلك العناية بالشريعة الإسلامية شريعة الشرق ووحى الهامة وعصارة أذهان مفكره . نبتت في صحرائه وترعرعت في سهوله ووديانه ، فهي قيس من روح الشرق ومفكاه من نور الإسلام ويلتقى عندها الشرق والإسلام فيصنع ذلك بنور هذا ويسرى هذا بروح ذاك حتى ليمتزجان ويصيران شيئاً واحداً ، وهذه هي الشريعة الإسلامية لو وطئت أكتافها وعبدت سبلها لكان لنا في هذا التراث الجليل ما يفتح روح الاستقلال في فقهنا وفي قضائنا وفي تشريعنا ، لاشرفنا نطالع العالم بهذا النور الجديد فنضئ به جانبا من جوانب الثقافية العالمية في القانون (٢) .

وبعد هذه الكلمة الطيبة الدقيقة نرى كاتبها الأستاذ الكبير يعمل في القانون المدني الجديد في مصر على الإفادة حقا من الفقه الإسلامي ، فيأخذ عنه كثيراً من أحكامه في نواحي مختلفة ، وهذا صار من المصادر الرسمية للقانون ، وإن كان لم يأخذ مكانه الجدير به ، وهو أن تكون الشريعة هي المصدر الأساسي الأول ، الذي يبنى عليه التشريع : وهي أمنية من أعز الأمنيات التي تحتلج بها الصدور ، وتطمح عليها الجوانح .

(١) الوحدة العربية - محمد دروزة - طبعة ١٩٥٧ *

(٢) الوسيط في نظرية الالتزامات للأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري .

١٢ - ويقول المحرم الدكتور محمد يوسف موسى : « أن الشريعة الإسلامية ، والفقه أحد أقسامها الكبرى ، صالحة لكل زمان ومكان . هذه قضية صحيحة بلا ريب ويلج بها إغواقي الأفاضل من علماء الأزهر وأبنائه ، بل يلج بها المسلمون جميعاً ، ولكن لمست من الذين يكتفون بإرسال القضايا وإن كانت صحيحة ، بل أرى فرضاً علينا أن نبين صحة هذه القضية التي أصبحت جزءاً من عقيدتنا الدينية ، وأن نعمل على دعمها بالبرهان والدليل . ولا يكون هذا بمحارلة إيجاد ضروب من المشابهة ، من بعض النظريات والآراء في الفقه والقانون الإسلامي ، ولا تبني كثير من التشريعات الرسمية في القانون ، إنما يكون ذلك بالعمل على إنشاء قانون من هذا الفقه ؛ قانون له طابعه الخاص ومبادئه وأصوله الخاصة ، ويكون محققاً لحاجات العصر وحلاً لمشاكله المتعددة المختلفة . »

١٣ - ويرى الدكتور شفيق شحاته (١) : « وإن الفقه الإسلامي فام وتزعزع في مدى أجيال هديدة ، وساد في مختلف الأقطار التي جعلتها المدنية العربية ، تلك التي تركت آثاراً خالدة في جميع نواحي العلوم والفنون ، فليس من الغريب إذا أن يكون أثرها الكبير في ناحية التفكير القانوني . وفي الواقع قد ظهر هذا التفكير في صورة من أبهى الصور ، ولا تزال آثار هذا التفكير من أنفس ما يدخر الشرق من التراث العلمي . فمن المعقوق أن يحمل هذا التراث ، ومن العناية به أن يعمد إلى التأليف بين فروعه ، ففي جميع الأمم وفي مختلف العلوم عمد العلماء إلى التركيب بعد التحليل ، وقد قام الفقهاء بمطعمهم الوافر من التحليل ؛ فيتمين إذا البدء من حيث انتهوا ، فمسي أن يكون الاهتمام بالآثار القانونية لفقهائ المسلمين على هذا الوجه ، فاتحة عصر إحياء لتشريع ما لا يمكن أن يكون غيره ملائماً مثله ، في بلاد كانت مهله له ومريماً . »

١٤ - ويرى الدكتور محمد صادق فهمي (٢) :

« ولا ريب أن من عوامل الوحدة العربية توحيد القوانين في البلاد العربية ، وعلى وجه الخصوص قوانين المعاملات ، وفيها تزدهر الروابط الاقتصادية بين البلاد العربية . وعلى أن الفقه الإسلامي يكفل لنا إمكان توحيد قوانين المعاملات بما يمتاز به من دقة فنية عليا ، وانبعاده من ميكنة العربية ، وملامته لتقاليدنا وأخلاقنا وطبائعنا ؛ فضلاً عما في ذلك من أحياء لمجد العربية ، وإبراز شخصيتها بين المدنيات الكبرى في العالم . »

(١) النظرية العامة للاتزامات في الشريعة الإسلامية للدكتور شفيق شحاته - الجزء الأول .

(٢) مقال ندم في كتاب اللؤم الثاني للمجاهدين العرب تحت عنوان الفقه الإسلامي والقانون البدني المقارن .

١٥ - ويرى الدكتور على بدوى :

أن التشريع الإسلامى له استقلال عن غيره من التشريعات القديمة ، وأنه يفوق في كثير من النواحي غيره من التشريعات الحديثة ، ومن ذلك نظام « الحسب » ، وهى وظيفة اجتماعية قانونية إسلامية تقابل وظيفة النيابة العمومية الآن . ونظام العقاب بالتميز ، وهو ترك تحديد العقوبة نوطا ومقدارا للقاضى ، فيحكم ما يراه بما لم يراه من ظروف الجريمة وحالة المجرم ونفسيته ، وهو نظم يمتاز به الفقه الإسلامى ، وينادى به كبار العلماء فى القانون الجنائى فى العصر الحديث^(١) .

١٦ - ومن هذه الآراء التى أجمعت على صلاحية الشريعة لاعتبارها المصدر القانونى لوطن العربى ، فذهب أحكام كلية تناول كل ما تناوله القوانين الوضعية من تنظيم شؤون الناس فى مبادئهم وارباعاتهم القانونية وتقرير الأمن ودفع الظلم وتطهير الأرض من الفساد بالقدر المستطاع على حسب الاستعداد البشرى ، ويزيد المشرع الإسلامى على تلك القوانين بما يهذب النفوس ويركها ، ويحفظ العقل البشرى ويصونه . فإليك على حين تجمد القوانين الوضعية تقف عند حدود تنظيم الحياة المدنية ، وترك كل انسان حرا طليقا فى شؤونه الخاصة التى لا تضر بغيره ، إلا فى حالات خاصة تقضى بها الظروف أحيانا ، تجمد المشرع الإسلامى بسرى بروحه الطيبة وما احتواه من الأخلاق الإنسانية العالية ، والفضائل السامية ومراقبة الانسان ربه فى كل أعماله وحركاته ومسكناته ، سرا وجهرا وفى جميع نصوصه بما يسمو الانسان إلى حياة روحية سامية تليق بمسئره الانساقى فوق حياته المادية وبذا يكون انسانا كاملا تربطه بغيره المودة والرحمة والاحسان فوق العدل وتسرى فى معاملاته مع غيره روح التسامح والأخوة والعطف والمحبة لئلا كان مضمرنا للشرع الإسلامى بمقتضى طبيعته تلك التى بيناها أن يكون شرعا أديبا عاما ، لأن الناس مهما يهدمهم الأهواء عنه ، فهم عائدون إليه عود الطفل إلى أمه الرقوم ، من أحسوا بسوء ما صاروا إليه ، وبين لهم الخطأ فى انحرافهم عنه^(٢) .

١٧ - وقد يهتما بعض أولئك الذين لا يحترمون ماضى أمتهن ولا ما حفظته ترثتها من غير باتنا تعصب لشريعتنا ؛ وأنا لنبادر فقول لهم أن التعصب لثرائنا الخالد خير من التعصب لمبادئه دخيلة علينا ، ولنا نرى بعض الذين يكتبون فى القوانين الأوروبية يتمصبون لها بأبلغ مما يتمصب المتدين لدينه ، ويتشددون فى الأخذ بها بأكثر مما يتشدد صاحب الحق المتمسك بحقته ، ويحبسون أنهم بذلك يحسنون صنعا فإذا تمصبنا لشريعتنا وفقهنا ، فهو تعصب منا يدفع تعصبا منهم ، ووضع

(١) التشريع الإسلامى من التشريعات الحديثة ؛ الدكتور محمد يوسف موسى .

(٢) الالتزامات وما يتعلق بها من الأحكام فى الشرع للاستاذ أحمد إبراهيم ، طبعة القاهرة سنة ١٩٤٥

للأمور في نصاها الصحيح (١) .

١٨ — ولا يقل ما تمهد به البعض من أن الشريعة الإسلامية لا تسار روح العصر الحديث فقد قرر جهابذة علماء القانون في المؤتمر الدولي للقانون المقارن المنعقد ببلده سنة ١٩٣٧ ، أن الشريعة الإسلامية تنطوي على المبادئ القانونية عند أحرق الأمم في المدنية والحضارة ، وأنها تمثل مدنية وحضارة عظمى ، لذلك قرر المؤتمر جعلها مصدرا من مصادر القانون المقارن .

١٩ — وقد عرف علماء القانون الأجانب المنصفون قيمة هذه الشريعة وعلو منزلتها ومهم أحكامها . فزى الأستاذ د ليني أولمان ، أستاذ علم مقارنة الشرائع بجامعة باريس ، يقول : « أن الشريعة الإسلامية بها كوز وثروة عليا ، قد تكون هدى ونورا للعالم أجمع » .

٢٠ — ويقول الدكتور « أزيكو أنساهانو » في كتابه : الإسلام وسياسة الخلفاء : « إن الإسلام إذا كان عدودا غير متغير في شكله ، فإنه مع ذلك يسائر ما تقتضيه الظروف ؛ فهو يستطيع أن يتطور دون أن يتهدد مع مرور القرون ، ويحتفظ بحيويته ومرتته » .

ويقول الأستاذ « بيجولا كازيل » الإيطالي ناصحا لوزارة العدل المصرية : « أنه يجب على مصر أن تستمد قانونها من الشريعة الإسلامية ، فهي أكثر اتفاقا من غيرها وأكثر تمعيا مع روح البذل القانونية » . (مجلة مصر المعاصرة - السنة الثانية) .

٢١ — ويقول الدكتور « فزجرالد » : ليس الإسلام ديناً فحسب ، ولكنه نظام سياسي أيضا . وعلى الرغم من أنه قد ظهر في العهد الأخير بعض أفراد من المسلمين عن يصفون أنفسهم بأنهم مصريون يحاولون أن يفهموا بين الناحيتين ، فإن صرح التفكير الإسلامي كله قد بني على أساس أن الجانبين متلازمان ، لا يمكن أن يفصل أحدهما عن الآخر .

٢٢ — ويقول الأستاذ الإيطالي المعروف « نلينو » لقد أسس محمد (صلعم) في وقت واحد ديناً ودولة ، كانت حدودها متطابقة طوال حياته . ويقول الدكتور وشاخ : « إن الإسلام يعني أكثر من دين ، إنه يمثل أيضا نظريات قانونية وسياسية . وبهذه القول أنه نظام كامل من الثقافة ، يشمل الدين والدولة معاً » .

٢٣ — ويقول الأستاذ « سبرودان » الإسلام ظاهرة دينية وسياسية ، وأن مؤسسه كان نبياً ، وكان حاكماً ، مثالاً خبيراً بأساليب الحكم . ثم يقول الأستاذ « ماكدونالد » : هنا أي في المدينة ، تكونت الدولة لاسلامية الأولى ، ووضعت المبادئ الأساسية للقانون الإسلامي .

٢٤ — ويقول الأستاذ «توماس ارنولد» : كان النبي صلى الله عليه وسلم رئيساً للدين ورئيساً للدولة .

ويقول الأستاذ جب :

عندئذ صار واضحاً أن الإسلام لم يكن مجرد عقائد دينية فردية ، وإنما استوجب إقامة مجتمع مستقل له أسلوبه المعين في الحكم ، وله قوانينه وأنظمته الخاصة به .

٢٥ — إذا كان ذلك قول العلماء الأجانب من المتصفين فما بال أبناء العروبة لا يحتفظون بالشرعية الإسلامية بمكانتها ، ويحملون منها مصدراً أساسياً للتشريع في الدولة العربية الموحدة . أما إذا خرج العرب عن هذا المبدأ كانوا مثالا للتناقض ، وكان أهل العروبة قوما لا يقدرون ثروتهم ، ويستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير .

والمنطق الصحيح يقضى بأن استفتاء تشريعنا من الشريعة عمل يتفق مع تقاليدنا وينبع من جميع أقالمتنا ويسهر مع استقلالنا الذاتي وشخصيتنا العربية الموحدة .

٢٦ — وإذا كانت هناك وحدة في الماضي ، فيفضل القرآن وجدت ويفضل القرآن سلفي ، وإذا كانت هناك وحدة يحاول العرب أن يعودوا إليها ويقيموا عليها أمرهم في الحياة الحديثة كما قامت حياتهم القديمة ، فالقرآن هو أساس هذه الوحدة الجديدة ، كما كان أساس الوحدة القديمة .

٢٧ — ولا شك في أن الوحدة القانونية المضمودة هي الوحدة الكاملة في كل القوانين ؛ وفي إجراءات التقاضي ، وفي حقوق الدفاع . فالقانون المدني يكاد يكون واحداً في سوريا وليبيا والعراق وقد اعتمد هذا القانون على الشريعة الإسلامية إلى حد بعيد بين مصادره . فجعلها مصدراً ما يرجع إليه القاضى إذا لم يجد حكماً في التشريع أو العرف . وجعلها مصدراً خاصاً لطائفة لا يستهان بها من أحكامه . وقد ذكرت لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ المصري في تقريرها في هذا الصدد : « إنه لا يشكر ما وافقة الإسلامى من مكانة رفيعة بين مذاهب الفقه العالمى ، فكيف وقد كان ولا يزال يعتبر القانون العام في كثير من المسائل في مصر وفي تقوية الصلة بين المشروع وأحكام الشريعة أبقاء على تراث روحى أخرى بأن يسان وأن ينفع به . واللجنة تسجل ما استفتاء المشرع وأحكام أخذت من الشريعة الإسلامية : كأحكام خاصة بنظرية التصرف استعمال الحق وحوالة الدين ، ومبدأ الحوادث غير المتوقعة ، وقد أنست اللجنة فيه اتجاها إلى تقدير ما لفقه الإسلامى من مزايأ أدركها علماء الغرب منذ زمن بعيد . وبقي على دول الشرق أن تحلها محل الخلق بها ، أن تعبر عليها عن اعترازها بها وحرصاً على استدامتها . ولعل من نافلة القول أن هذا المسئلة أمن في رعاية مال للباض من حرمة ، أبلغ في قضاء حق التقدماء الذين تمهدوا الفقه الإسلامى باجتهادهم ، وأسبغوا على أحكامه ، من المرونة ما جعلها تنسج لما درج الناس عليه في معاملاتهم ، ولا ترى اللجنة في الرجوع إلى الشريعة الاملامية حل هذا الوجه أى مساس باستقرار المعاملات ، بل يرى فيه تمكيناً لأسباب

الاستقرار عن طريق تعصي التقاليد الصالحة إلى ألفها المتعاملون في البلاد منذ مئات السنين .

٢٨ - وأن كان جل الشريعة الإسلامية مصدراً ثالثاً للقانون المدني لا يكفي في نظرنا ، وإنما ينبغي أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الأول للقانون في الوطن العربي بأكمله ، فإذا تم لنا ذلك ، وهو قريب من الله ، فإن توحيد الأنظمة القضائية وقوانين الإجراءات والتشريع يدلوننا أكثر سهولة ويسراً .

وعلىنا بعد ذلك أن نفتتح للعلماء العرب الاجتهاد في الشريعة ، وأن باب الاجتهاد لم يوصد قط ؛ وأن كل من كان أهلاً له لزمه أن يجتهد .

ومن أجل ذلك ينبغي فيما نرى أن يشجع ولاية الأمر من لديهم استعداد فطري للاجتهاد ، وتبيد السبيل لهم وأعدادهم لدراسة ما يحقق فيهم وصف الاجتهاد .

الباب الثالث — الخطوات العملية

٢٩ — بعد أن أصبحت الوحدة العربية عقيدة راسخة لدى كل عربي ، وبعد أن قدمنا بإسباب من توحيد التشريع والقضاء على أساس موحد من الشريعة الإسلامية ، تمهيداً لتحقيق الوحدة العربية ؛ بقى أن نعرف ماهى الخطوات العملية في سبيل جعل الشريعة الإسلامية كمصدر تشريعي أول للقوانين العربية .

ونلخص أهم هذه الخطوات في الآتي :

٣٠ — أولاً : إنشاء مجمع عربي للبحوث وتقنين الشريعة . وأن تحشد له كبار العلماء من رجال القانون والشريعة الإسلامية من جميع أنحاء العالم العربي على اختلاف مذاهبهم .

ويتناول دراسة القوانين العربية ؛ ومناقشة الأبحاث القانونية على أساس من الدراسة المقارنة ، ويضع الحلول اللازمة للتقريب بينها ، وتوحيد المصطلحات القانونية ، والتعاون في مكافحة الجريمة والاتفاق على مبادئ عامة للتشريع العربي يرد إلى أصل واحد ، هو جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرسمي الأول لهذا التقنين .

٣١ - ثانياً : إنشاء دور النشر التي تعمل على إظهار التراث الإسلامي ، وطبع أمهات الكتب في القانون والشريعة ؛ وتوزيع هذه المجلدات على الطالبين بغير التكلفة ، وتسهيل مهمة دراسة الشريعة من أصولها تحت إشراف اتحاد المحامين العرب ، على أن يتولى أول الأمر في الوطن العربي تمويل صندوقه ، وترتب جوائز دورية للعلماء العرب المجتهدين ، حتى يمكن فتح باب الاجتهاد وإفادة جهد الشريعة الإسلامية من جديد .

(٢٧٣ - جـ)

- ٢٢ — ثالثاً : عمل مؤتمرات تخصص في التقنين العربي الموحد ، وأن تكون اجتماعات دورية ومستمرة بين العواصم العربية كافة لإحياء لدراسة الشريعة كمصدر أول من مصادر القانون العربي .
- ٣٣ — رابعاً : تكون لجنة تشريعية مشتركة تجمع ممثلين عن السلطات التشريعية في جميع أنحاء العالم العربي ، وأن تكون فيها لجان دائمة للتنسيق وتخطيط العمل على أساس علمي مدروس .

خاتمة ودعاء

في خاتمة البحث بترجيح التشريع والقضاء كأساس لتحقيق الوحدة العربية ، الذي وصلنا فيه إلى جعل الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للتشريع العربي ، نبتهل إلى الله جلّت قدرته أن يجعل اليوم الذي تتحقق فيه الأمنية قريباً ، حتى نستقل بفقهنا ، ويصبح لنا طابعتنا المستقل المتعبّد على هدى من ديننا وطبيعتنا ، يرتقي الإنسان إلى حياة روحية سامية ، تليق بمستواه الانساني الرفيع .

والله ولي التوفيق ؟

الجنوب العربى

للاستاذ فاروق غلاب العيسى

تأية مصر ج ٢٠٤٠

اولا: الموقع الجغرافى والسكان والثروة والمواصلات والاهمية العسكرية

دراسة تحليلية : تمحدث قائده المد الثورى جمال عبد الناصر فى الجاهز العربى المحتشدة بصنعاء عاصمة الجمهورية العربى البنية فى الثالث والعشرين من أبريل عن الاستعمار البريطانى فى الجنوب العربى قائلا :

« إنا كنا جادين عندما قررنا تحقيق حريتنا التى أرقنا فى سيلها الدماء وضحايا من أجلها بالارواح - إنا سوف نرد العدوان بالقوة - ولن نترك الاستعمار فى أى جزء من الجنوب العربى.

ويجب على بريطانيا التى تنظر إلى ثورتكم بين الاشتراز ، أن تلتقط عصاها وترحل من عدن والجنوب العربى » .

الجنوب العربى : هو الجزء العزيز من وطننا العربى الذى يقع على الساحل الجنوبى الغربى بين خطى الطول ٤٤ و ٤٥ وخطى العرض ١٢ و ١٨ ، ويمتد البحر الجنوب العربى من باب المندب غربا إلى ظفار شرقا ، ويقع حدوده السياسية كما يلى :

من الشمال الربع الخالى والمملكة العربى السمودية والجمهورية العربى البنية . ومن الجنوب بحر العرب . ومن الغرب خليج عدن . ومن الشرق عمان . ويبلغ مساحته ١٨٠ الف كيلو متر مربع .

وكان يطلق عليه الانجليز «مستعمرة عدن ومحيطاتها» ، ثم أطلقت عليه الهيئات الوطنية التى تؤمن بالوحدة العربى وتسمى إلى تحقيق فكرة التومية العربى هدف للملايين العرب اسم (الجنوب العربى) ، وذلك عام ١٩٤٨ وتأييد ذلك فى المؤتمر الوطنى عام ١٩٥٦ .

وأطلق عليه البعض فى عام ١٩٦٠ اسم (الجنوب اليمنى) .

وافقت كل الأحزاب والشخصيات الوطنية التي تكون منظمة تحرير الجنوب ، على أن يطلق على هذه المنطقة في الجامعة العربية وبجبال الاعلام العربي اسم : (الجنوب المحتل) .

السكان : يبلغ عدد سكان الجنوب العربي حوالى مليونى نسمة ، بما في ذلك للقيون في المهاجر .
و جميع سكان الحميات من العرب ، وكذلك معظم سكان عدن ودينهم الاسلام ، ومذهبهم شافعى . ويمكن تقسيم السكان إلى الفئات الآتية :

١ — الزراع : يعيشون في المناطق الزراعية ، نذكر منها : أبين ، ولحج ، وأحور ، ووادى خضرموت .

٢ — المال : أغلبهم في عدن ، حيث يعملون بالقاعدة البريطانية ، ومصفات البترول والشركات ويبلغ عددهم حوالى ٨٠ ألف ، وغالبيتهم من اليمن .

٣ — القبائل : يمثلون غالبية سكان الحميات الشرقية والغربية ، ويعيشون عيشة كفاف يحملون السلاح دائماً ، يؤمنون بالعروبة والوحدة العربية ويكرهون المستعمر . ويتميزون بالكرم العربي الأصيل والشماعة والرجولة .

٤ — التجار : يتميزون في عدن وبعض المدن والقرى الكبيرة .

٥ — أصحاب الحرف : يستوطنون المدن أو القرى الكبيرة .

طبيعة المنطقة :

يتكون ساحل المنطقة من سهول تقع الجبال شمالها ، وتجرى هدة أودية بين هذه السهول حيث تلتقي طرقها عبر التلال الساحلية في اتجاه البحر جنوباً ، وحول هذه الأودية توجد المساحات الزراعية الكبيرة كالحج وأبين وغيرها .

القسم الداخلى في حضرموت : شماله الصحراء (الربع الخالى) يليها سلسلة من الهضاب والجبال ويشق هذه الجبال وادى حضرموت حيث الزراعة والتخيل .

القسم الداخلى في الإمارات الغربية : يمتاز بجباله المرتفعة التي يصل ارتفاعها ٨٠٠٠ قدم .

التجارة والصناعة : لقد جزأ الاستعمار البريطاني منطقة الجنوب العربي إلى سلطات ومشيخات وأمارات ، وزاد في تجزئتها حتى وصلت إلى ٢٦ (ست وعشرين) وجعل كل منطقة معزولة عن الأخرى ، لها جيشها وحدودها وجرورها ، مع أن عدد سكان هذه المناطق لا يتجاوز للإنة آلاف نسمة ، وبعضها لا يتجاوز ألف نسمة كمشيخة بير أحد وفيما يلي أمثلة للتجزئة :

أولا — مدينة عدن : مساحتها ٨٠ ميل مربعا وعدد سكانها حوالى ربع مليون نسمة .

ثانيا — المحميات الشرقية :

١ — سلطنة القيعلى : (حضرموت الساحل) عاصمتها المكلا ويبلغ عدد سكانها حوالى نصف مليون نسمة .

٢ — سلطنة الكعبرى : (حضرموت الداخل) عاصمتها سبوت ويبلغ عدد سكانها حوالى ١٥٠ ألف نسمة .

٣ — سلطنة المهرة : يلحق بها جزيرة سقطره ، عاصمتها قشن ويبلغ عدد سكانها حوالى ٥٠ ألف نسمة .

٤ — سلطنة الواحدى : عاصمتها هزان ويبلغ عدد سكانها حوالى ٥٠ ألف نسمة .

ثالثا — المحميات النهرية : ١ — سلطنة الحج : (الدالة البدلية) عاصمتها الحوطة وعدد سكانها حوالى ١٥٠ ألف نسمة .

٢ — سلطنة الحواشب : عاصمتها المسيمير وعدد سكانها حوالى ٣٠ ألف نسمة .

٣ — أمانة الأميرى : (الضالع) بما فيها ردفان ؛ عاصمتها الضالع وعدد سكانها حوالى ٤٠ ألف نسمة .

٤ — سلطنة الفضلى : عاصمتها زنجبار ، ويبلغ عدد سكانها حوالى ٥٠ ألف نسمة .

٥ — سلطنة يافع السفلى : عاصمتها القارة ، ويبلغ عدد سكانها حوالى ١٥٠ ألف نسمة وأهم مدنها جعار .

٦ — سلطنة يافع العليا : عاصمتها المحجة والموسطة ، ويبلغ عدد سكانها ٧٠ ألف نسمة .

٧ — سلطنة العواذل : عاصمتها راره ، ويبلغ عدد سكانها حوالى ٢٥ ألف نسمة .

٨ — سلطنة العوالق السفلى : عاصمتها أحر ، ويبلغ عدد سكانها حوالى ٥٠ ألف نسمة .

٩ — سلطنة العوالق العليا : عاصمتها تصاب ويبلغ عدد سكانها حوالى ٦٠ ألف نسمة .

١٠ — مشيخة العوالق : عاصمتها الصعيد ، ويبلغ عدد سكانها ٥٠ ألف نسمة .

١١ — دلانه : (يطلق عليها الانجليز جمهورية دلينه) ، عاصمتها مودية ، وعدد سكانها ١٠ آلاف نسمة .

١٢ — أمانة يمحان : وعاصمتها يمحان القصاب ، ويبلغ عدد سكانها ٢٥ ألف نسمة .

١٣ — مشيخة شقيب : (الصتلدى) عاصمتها العواذل ، ويبلغ عدد سكانها ٤ آلاف نسمة .

١٤ - مشيخة العقارب : عاصمتها بير أحد ، ويبلغ عدد سكانها ثلاثة آلاف نسمة .

١٥ - مشيخة بير أحد .

وهناك عدد آخر من الوحدات الصغرى ، بعضها منفصل عن هذه المناطق ، والبعض الآخر يعتبر جزءاً منها .

المواصلات : تعتمد المواصلات في المحمية الغربية على نوعين : جوى وبرى :

١ - المواصلات الجوية : فتركز في مطارات مكبراس الراقع في إمارة العوذلى ومطار الضالع الواقع في إمارة الضالع ومطار الرقيم ، ويقع في حدود سلطنة لحج المجاورة لمعدن . ومطار عتق في مشيخة الموالي العليا .

٢ - للمواصلات البرية :

(أ) الطريق البرى : المتجه من معدن جنوباً في خط مستقيم في اتجاه الضالع واتجاه اليمن ، ماراً بأراضى لحج والحوشى .

(ب) الطريق البرى : المتجه من معدن ويخترق سلطنة لحج بما في ذلك منطقة الصبيحة حتى المنفليس حدود اليمن .

(ج) الطريق البرى : المتجه من معدن بمحاذاة الساحل في سلطنة الفضل ، ثم يبدأ بالترحل هلاً ماراً بدعينة والموالى السفلى والواحدى والموالى العليا متجهاً إلى يبحان ثم إلى سهول المحمية الشرقية وصحارهم .

(د) الطريق البرى : الجنوبي المالى المتجه من معدن بمحاذاة الساحل ، ومترحل هلاً ماراً بالسلطنة الفضلية ودعينة والموالى واحداً ويبحان ، ثم إلى حضرموت .

(هـ) الطريق البرى : المتجه من معدن بالقرب من الساحل ماراً بالسلطنة الفضلية فالموالى السفلى فالواحدى فحضرموت .

أما في المحميات الشرقية : حضرموت :

١ - الطريق الجوى : وأهم مطار الزيان في حضرموت الساحل ، ومطار الغربى في حضرموت الداخلى ، وهما يصلان حضرموت ببعضها جواً ويصلان بمعدن .

٢ - الطريق البرية :

(١) الطريق من المسكلا إلى دوعن يرتفع تدريجيا في الجبال حتى عقبة الجبل ، ثم تقف السيارات حيث ينزل الركاب إلى دوعن مشيا أو على الخيل .

(٢) الطريق من المسكلا إلى دوعن ، وتجه غربا إلى جبة وادي ليسر ، ثم إلى وادي دوعن عن طريق عقبة الحجى .

(٣) الطريق الداخلى الذى يصل دوعن وحضرموت الداخلى مارا بالشهد وشبام وسبون وتريم ، إلى قبرئى الله هودفسيحوت .

(٤) الطريق من المسكلا إلى تريم وسبون شمالا .

(٥) الطريق الذى يصل المحميات الغربية بالمحميات الشرقية وهو طريقان :

(أ) الطريق الأول : ساحل يتجه من عدن شرقا مارا بالفضل فأحورافزان (الواحدى) فالمسكلا .

(ب) الطريق الثانى : داخلى يتجه من العواتق العليا أو ييحان مارا بشبوه فرما فالعبر ثم إلى شبام بحضرموت .

كما أن هذا الطريق يصل بين السعودية وحضرموت ، حيث تمتد ، طريق سيارات من نهران بالسعودية مارا بأطراف الربع الخالى الغربية ، وتصل نهران شمالا بحضرموت جنوبا عن طريق البحر .

الأهمية العسكرية :

١ - أهمية الغربية : تمتاز بأهميتها العسكرية لعدة عوامل هى :

(١) متاخمتها لحدود الجمهورية العربية اليمنية .

(٢) قربها من باب المندب .

(٣) سلسلة الجبال الشامخة التى تجعلها فى وضع استراتيجى ممتاز إذ تعتبر تلك الجبال الوعرة سلسلة استحکامات طبيعية لا تكلف شيئا - وتمكن أى قوة سواء فى الدفاع أو الهجوم ، من تحقيق انتصارات بمنتهى السهولة .

(٤) الروح العسكرية التى يشب عليها سكان هذه المحمية .

ب - أهمية الشرقية : لها أهمية استراتيجية من الدرجة الأولى للأسباب الآتية :

(١) كونها عتلة سلسلة من الجبال الوعرة تمتد من الساحل جنوبا إلى الصحارى شمالا ، تكون منها استحکامات دفاعية طبيعية .

(٢) امتداد رقعة أراضيها غير لناهولة. بالسكان ، مما يسهل تحركات أى قوة دون أن يشعر بها الأساقى .

(٣) رقعة الصحارى الشاسعة التى تمكن أى قوة من الاختفاء فيها بمعداتنا الثقيلة .
(٤) اتصالها بالمحيط الهندى .

ج - عدن : هى القاعدة الاستراتيجية التى تمكن الاستعمار من الاستفادة من الأهمية العسكرية للجنوب العربى كله .

من عدن يحمى الاستعمار مصالحه البترولية فى الخليج العربى .

من عدن يحمى الاستعمار مصالحه فى أفريقيا الشرقية .

ومن عدن يهزب الاستعمار الحركات التحررية فى الوطن العربى . .

لإذ هوجمت السويس من الطائرات والبوارج الحربية القادمة من عدن ، كما أن من عدن استطاعت بريطانيا أن تعذب الحركة التحررية فى عمان ، وأن تحتل البريمى .

من عدن استطاعت القوات البريطانية أن تحتل الكويت فى ساعات إبان أزمة العراق والكويت .

الثروة المدنية : (١) الفحم الحجري : يوجد فى الحمية الشرقية فحم حجرى يقدر بأضعاف السكيات المكتشفة فى بريطانيا والساو واللورين مجتمعة .

(٢) البترول : أصبح من المؤكد وجود كميات وغيرة من البترول ، وتعتبر حضرموت من من أغنى حقول الشرق الأوسط . بالبترول - وخاصة فى مناطق نمود ومنوح ومخ وسنا وصخرة حبشة .

كما يعتقد وجود بترول فى بيحان وعباذا والصبيحة بسلطنة لمحج . ويجزى العمل فعلا بواسطة شركة بان أمريكان لاستخراج البترول فى منطقة نمود .

(٣) الأورانيوم . (٤) البوتاسيوم . (٥) اللاغنسيوم .

الثروة الزراعية : يعتبر الجنوب العربى من المناطق الغنية بإمكانياته الزراعية وهو ينتج بالفعل القطن الطويل التيلة والتمر والقمح وأنواع الدرة والتبناك الحى - ويعتبر هذا الصنف من أجود أنواع التبناك فى العالم .

ولا يوجد هناك تعاطيل زراعى ، رغم هذه الامكانيات الضخمة إلا إذا استثنينا بعض المقاربع المحدودة فى منطقة لمحج وأبين .

الثروة المائية : يقدر الخبراء الأجانب بأن بحر العرب يحتمل على حقل من أغزر حقول العالم بالثروة السمكية ، وقد تأكد هذا في السنتين الأخيرتين ويمكن الحصول على ١٨٠ ألف طن من الأسماك الممتازة سنوياً من بحر العرب .

ثانياً — النشاط السياسي

١ — الأحزاب السياسية والهيئات الوطنية

١ — حزب رابطة الجنوب العربي : يؤمن بوحدة المنطقة وبحرية الشعب في تقرير مصيره . شعاره التحرر والوحدة والاشتراكية ، يرأسه السيد محمد علي الجفري .

ومن أبرز أعماله :

- (١) مقاومته للتوغل الاستعماري في المناطق التي لم تكن محتلة بعد .
- (٢) مقاومة للانفصالية والشعبوية التي برزت في عدن بقيادة الجبهة المدنية وكذلك الانفصالية داخل المحميات .
- (٣) الوقوف ضد طمس عروبة المنطقة وضد الهجرة الأجنبية ، والكفاح في سبيل اقرار اللغة العربية لغة رسمية .
- (٤) معارضته المشاريع الاستعمارية مثل مشروع الاتحاد الفيدرالي الجنوب ، والحكم الذاتي لعدن عام ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ومشروع اتفاقية البترول عام ١٩٥٥ .

(٥) إبراز لقضية الجنوب في المجال العربي بتأسيس مكتب الجنوب العربي بالقاهرة عام ١٩٥٦ ، ومكاتب الجنوب في تمز والبيضا وجدة والرياض وبيروت .

(٦) اخراج القضية إلى المجال الدولي الشعبي عام ١٩٥٧ ، والمجال الدولي الرسمي عام ١٩٥٩ .

٢ — المؤتمر العمالي : تكون سنة ١٩٥٦ وعدد المشتركين فيه ٢٢ ألف عامل ، ويضم القوى العاملة في عدن في القاعدة وللصافي والميناء والشركات ، ويرأسه السيد علي حسين القاضي . ويتولى السيد عبد الله الاصنج سكرتارية المؤتمر .

ويتكون المؤتمر العمالي من الاتحاد العمالية الآتية :

- (١) اتحاد عمال الطيران . (٢) النقابة العامة لعمال البترول . (٣) النقابة العامة لعمال الميناء .
- (٤) النقابة العامة لعمال وموظفي الحكومة والحكومات المحلية . (٥) النقابة العامة لعمال الجيش .
- (٦) النقابة العامة للمعلمين (٧) نقابة العمال والفنيين . (٨) نقابة الصناعات المنوعة .

ومن أبرز أعمال المؤتمر العالى أنه :

- (١) خاض معركة مريرة ضد الاستعمار والشركات الأجنبية في سبيل تكوين النقابات العمالية وإقرار بحقوق العمال المشروعة .
 - (٢) اشترك مع الهيئات الوطنية عام ١٩٥٦ في مقاومة المشاريع البريطانية .
 - (٣) خاض معركة مقاطعة الانتخابات عام ١٩٥٩ ، وكانت المقاطعة شبه إجماعية .
 - (٤) قام بأضرابات واسعة خاصة عام ١٩٦٠ ، مما حدا بالمستعمر على إصدار قانون منع الاضراب .
- ٣ — حزب الشعب الاشتراكي : أنشئ عام ١٩٦٢ منبثق من التشكيل السياسى للمؤتمر العالى ، شعاره الحرية - الاشتراكية - وحدة للنطقة .

يرأسه السيد عبد الله الأصنع . ومن أبرز أعمال الحزب أنه :

- (١) خاض معركة ضد ادخال عدن في الاتحاد عام ١٩٦٢ .
- (٢) شارك على ابراز القضية في المجال الدولى بواسطة اتصالاته وتنظياته العمالية .
- (٣) تعرض قاداته للاعتقالات وحبس رئيسه عام ١٩٦٣ لموقفه ضد الاستعمار .
- (٤) توجد له مكاتب سياسية في صنعاء والقاهرة ولندن وبغداد .

٤ — حزب المؤتمر الدستورى : منبثق من الجمعية المدنية المنحلة ، التى كانت تنادى بانفصال عدن عن بقية الجنوب ، وتحقيق القومية المدنية والتعاون مع بريطانيا . ورغم غموض اتجاهات هذا الحزب الآن ، إلا أنه يسير على نفس الخطوات الانفصالية السابقة ، وأبرز شخصياته هو السيد ، على محمد لقمان .

٥ — حزب الاتحاد الوطنى : منبثق أيضا من الجمعية المدنية ، وكونه السيد حسن على ييومي وكان رئيسا للجمعية المدنية قبل أن يكون هذا الحزب الذى تولى رئاسته أيضا . وبعد وفاته انتخب الحزب السيد / عبد الرحمن جرجرة وزير الارشاد والمعارف بحكومة الاتحاد . ورغم الالتقاء بين حزب المؤتمر الدستورى وحزب الاتحاد الوطنى ، إلا أن الأخير اتجه الى الوحدة مع الهيئات وبذلك فكرة انفصال عدن . وهو الحزب الحاكم في عدن حتى حصول الانتخابات .

٦ — وتوجد أحزاب أخرى صغيرة في عدن مثل حزب الاستقلال ، وحزب الأمة .

٧ — الاتحاد الشعبى الديمقراطى : ويضم الشباب اليسارى في عدن ، وأبرز شخصياته عبد الله عبد الرازق باذيب .

٨ — الجمعية الحضرية : وهي في عدن ، وتضم بعض شباب ورجال حقوقيين

٩ — المستقلون : وهم عدد من الشخصيات في عدن ، تجمعهم مواقف معينة ضد الوضع في عدن ، ومنهم عبد القوي مكاوي وعمر شهاب ومحمد هلي بإسرا حيل .

١٠ — الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمن المحتل :

ظهرت في الأيام الأخيرة جبهة جديدة في الجنوب تحت اسم الجبهة القومية ، وأبرز أعضائها السيد قحطان العيسى ، وهي تؤمن بأن الجنوب هو جزء من اليمن ، وتدعو للتحرير والوحدة :

ب — التظاهرات في حضرموت

١ — المؤتمر الشعبي : مقره الترف بحضرموت ، وله أعضاء في المهجر والداخل ، يتعاون مع رابطة الجنوب العربي ، أنشئ سنة ١٩٦٣ ، يرأسه السيد عمر سالم بأعلاء .

٢ — حزب الاتحاد الوطني : مقره سيون بحضرموت ، أنشأه الحكومة ليقتضد التيارات الوطنية ، نشاطه محدود حالياً .

٣ — الجامعة الكثيرة : « السنقرية » ، هم جماعة قليلون يؤمنون بأن الدولة الكثيرة تبقى دولة مستقلة ، يشرف عليها قبائل الكثير والعنافة ، ويعتبرون أن الدولة الكثيرة هي دولة حضرموت والمركز الرئيسي في أندونيسيا .

٤ — جمعية الأخوة والمعاودة : من أقدم الهيئات العاملة في حضرموت ، لها نشاط سياسي واجتماعي وثقافي . وتضم نخبة من رجال وشباب حضرموت واتجاهاتها عربية إسلامية . ومن أبرز مؤسسيها السيد محمد عمر الشاطري .

٥ — وقد قاءت في حضرموت ثلاث حركات حديثة :

(أ) حركة الوحدة الحضرمية ومركزها في حضرموت الداخل .

(ب) حركة الحزب الوطني ومركزه في حضرموت الساحل .

وقد قضى الاستعمار وأهوانه على هاتين الحركتين .

(ج) ثم قامت حركة النادي الثقافي في المكلا ، الذي حلته السلطات في عام ١٩٥٨ .

ولا يوجد الآن في حضرموت الساحل تنظييات سياسية ، لأنها محظورة ، ولكن يوجد تنظيم سرى واسع لرابطة الجنوب العربي ، وتنظييات أخرى للأحزاب العربية المعروفة .

وهناك بعض الأندية الثقافية أو الرياضية في عدن وفي سائر المحافظات ، ولها بعض النشاط السياسي الذي يتفاعل مع التنظييات السياسية الكبيرة .

ثالثاً — الاستعمار في الجنوب العربي

احتلال عدن : في التاسع عشر من يناير سنة ١٨٣٩ احتلت القوات البريطانية مدينة عدن ، بحجة واهية وهي أن السفينة الهندية التجارية « دريا دولت » جنحت قرب عدن ، وأن قبائل لحج العبدلية التي تسكن قرب عدن قد نهبت السفينة .

والحقيقة أن هذه المسألة قد سويت حينذاك بين مندوب الحكومة البريطانية والسلطان محسن فضل سلطان لحج وعدن ، وذلك بدفع السلطان نصف الأشياء التي قيل أنها نهب بدد تحطيم السفينة هند شواطئ قبائل الصبيحة — وانفق على أن يدفع السلطان النصف الآخر بعد عام .

وبعد هذا الحادث عرضت حكومة الهند البريطانية بواسطة كاتن هنر على سلطان لحج أن يؤجر لها أو يبيدها جزءاً من ميناء عدن لاحتلاله واستغلاله لأغراضها . فرفض السلطان وعاد السكان هنر إلى الهند ، ولجأة هوجمت عدن بثلاث سفن حربية . وقد تم احتلال عدن بعد معركة بحرية وبرية سريعة استغرقت ثلاثة أيام لا تكافئ فيها بين البريطانيين وبين سلطة لحج التي كانت عدن جزءاً منها — وقد حاولت سلطة لحج استرداد عدن عدة مرات بالقوة المسلحة فلم تنفع .

معاهدات الصداقة والحماية والاستشارة : وبعد احتلال بريطانيا لعدن وضعت عظامها الاستعماري السيطرة على المنطقة بأجمعها بما أسمته معاهدات الصداقة والمودة والحماية والاستشارة ، وهذا النوع من المعاهدات باطل بطلاناً مطلقاً : يخالفته ميثاق الأمم المتحدة ، ولبادئ حقوق الإنسان ، ولأدبيته . ولذلك فهي معاهدات ليست قانونية ولا ملزمة لانعدام صورة التكافؤ بين الطرفين — بل لأنها أبرمت عن طريق الفسح والتهديد والرشوة من أشخاص أطلقت عليهم بريطانيا القاب رؤساء وسلاطين وأمرأ وهم في حقيقة الحال عبيد لبريطانيا ، لا حول لهم ولا قوة يخضعون لتعليمات الحاكم البريطاني في عدن .

ونرفق بهذا الكشف كفيها يحوى تواريخ المعاهدات وأمثله لبعضها :

استغلال ثروات الشعب : وعمل الاستعمار البريطاني في هذا الجزء المحتل من الوطن العربي بكل إمكانياته وجيوشه وعملاته لاستمرار وجوده في المنطقة وبقاءه أطول مدة ممكنة . ولهذا فهو يضرب بيد من حديد وبقرة ووحشية الجمابر المناخلة حتى يقضى على كل مقاومة له ولشاربمه الاستعمارية ، وليستغل خيرات المنطقة لمصلحته ويحرم منها أصحابها العرب والإثنية كثيرة نذكر منها :

١ — أزمأت بريطانيا لها في عدن معامل تكرير البترول الضخمة ، التي تكلف ٥٠ مليون جنيه استرليني .

٢ - منحت بريطانيا شركة إن أمريكان امتياز استغلال بترول حضرموت ، وبدأت الشركة في الأيام الأخيرة في استخراج البترول .

٣ - بدأ الإنجليز بطريقة سرية في استخراج الأورانيوم من منطقة نمود بحضرموت ، ونقله بالطائرات إلى إنجلترا - وهذه المنطقة من المناطق المحرمة على الإهليين . ولقد نشرت الصحف الألمانية أن بريطانيا سددت ديونها كافة لأمريكا من أورانيوم الجنوب العربي ، قيمته حوالي ٢٨٠ مليون جنيه استرليني ، قبض السلفطان القبطي ٥ آلاف جنيه ، والكثيري ٥ آلاف جنيه .

٤ - منحت الشركات الأجنبية حقوقاً واسعة احتكرت بموجبها السلع التجارية في كل الجنوب .

٥ - بدأ العمل في مشروع تجاري هو مشروع مصايد الأسماك ، حيث يستخرج الآن حوالي ٦٠ ألف طن سنوياً من السمك وينتظر أن يصل إلى ١٨٠ ألف طن في السنة .

عدن القاعدة العسكرية الثانية : اتخذ الاستعمار من عدن قاعدة عسكرية له براً وبحراً وجواً ، بل ووضعها في المرتبة الثانية بعد قاعدته الأولى في إنجلترا (سنغافورة القاعدة الثالثة) ، وجعلها منطقتة الاستراتيجية يحاول أن يسيطر منها على أحرار العرب ويعرقل مسيرتهم المظفرة إلى تحقيق آمالهم الكبرى في الحرية والوحدة والاشتراكية ، طريق الرخاء والمزدهة والقوة .

فنائح الحكم البريطاني : منذ الاحتلال البريطاني لعدن وشعب الجنوب العربي يواصل انتفاضاته ضد السيطرة البريطانية ، وبريطانيا تعمل جاهدة على إخماد هذه الانتفاضات بوسائل وحشية لم يكن يعلم العالم عنها شيئاً .

وقد بدأت فنائح الحكم البريطاني في هذه المنطقة بشكل هستيري منذ عام ١٩٥٠ .

ولقد اعترف المستر لينوكس يويد في مجلس العموم البريطاني دفاعاً عن سياسة حكومته في عدن ، بأن « القصف الجوي هو الوسيلة الوحيدة للمحافظة على السلطة والنظام في المنطقة عاصفة صحية ، والامثلة على ذلك كثيرة نذكر منها :

١ - في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ اعتدت السلطات البريطانية على مظاهرة سلمية نظمها الحزب الوطني بالكامل ضد الاستعمار البريطاني ، وكانت النتيجة قتل ١٢ وإصابة ٥٧ .

٢ - في شهر يوليو سنة ١٩٥٢ صرعت القوات البريطانية ١٢ وجرح ٢٢٣ من العمال ، الذين قاموا بالإضراب احتجاجاً على سوء أحوالهم .

٣ - في ١١ من مايو سنة ١٩٥٦ بمطار عدن اعتدت القوات البريطانية على أفراد من

الشعب العربي عند خروجه لمقاومة اللورد لويد ، ومعارضة مشاريعه الاستعمارية .

٤ - لجأت السلطات البريطانية إلى التقصيف الجوي وإطلاق نيران الرشاشات على تبالل العواقل ويافع وحضرموت وييجان والضالع والواءل وذلك لإنهاء المصيان المسلح الذى هم البلاد عند المشاريع الاستعمارية .

٥ - وفي عاصمة الفضل أطلقت السلطات البريطانية النيران على الأبرياء فقتلت ٢٥ وجرحت ١٣٠ وذلك بمناسبة ثورة قبيلة المرافشة .

٦ - وفي يونيو سنة ١٩٥٦ نفت بريطانيا السيد شيخان الحبشى ، الأمين العام لرابطة الجنوب العربى خارج عدن . وفي أغسطس من نفس العام نفت بريطانيا السيد محمد على الجفرى ، رئيس حزب رابطة الجنوب العربى بتهمة مقاومتها للاستعمار ومشاريعه ، وإشاعتها روح القومية العربية فى عدن والمحميات ، ووقوفها ضد طمس عروبة عدن .

٧ - فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ أرسلت بريطانيا قواتها إلى يافع السفلى ، ليزل السيد محمد هيدروس نائب سلطان يافع بتهمة ميوله الوطنية .

٨ - فى ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ أرسلت الإدارة البريطانية ٥٠٠ جندي لاحتلال لحج ، وقده جاء فى البيان الرسمى الذى أذيع باسم حاكم عدن أن سبب خروج هذه القوات إلى لحج هو اعتقال السيد محمد على الجفرى رئيس حزب الرابطة ، والسيد عبد الله على الجفرى وعلوى على الجفرى ، بحجة تمردهم للقبائل للقيام بالثورات ضد الحكم البريطانى ؛ واتصلهم بدول أجنبية ، ويقصدون بها الجمهورية العربية المتحدة واليمن . وكان الهدف الحقيقى من عملية الاحتلال أهم وأشمل من الأسباب التى جاءت بالبيان . فلقد كانت بريطانيا تستهدف من ذلك تصفية العناصر الوطنية وقادة الحركة الوطنية فى الجنوب ، وفى مقدمة أهدافها عزل السلطان على عبد الكريم لأنه رفض مشروع الاتحاد الذى عرضته بريطانيا ، رغم أنها عرضت عليه وبإسالة الاتحاد وكان رفضه لذلك مبنيا على إيمانه بأنه اتحاد مزيف ، لا يمثل رغبات الجماهير ولا يحقق فكرة القومية العربية التى يؤمن بها ، ولأن هدف بريطانيا من هذا الاتحاد أن يكون وسيلة لإبقاء النفوذ البريطانى ودعم للفرقة والانفصال بين أجزاء منطقة عربية واحدة . والدليل على أن الهدف الحقيقى من عملية احتلال لحج كان أشمل مما ذكر فى البيان ، أن السلطات البريطانية اتخذت الإجراءات واسعةة التعلق ضد الأندية والجمعيات الوطنية فى سائر أنحاء الجنوب ، وأعلنت حالة الطوارئ فى عدن نفسها .

٩ - فى ٣١ من أكتوبر استخدمت قوات بوليس المملكة المتحدة مدافعها الرشاشة ضد الجماهير العربية فى عدن ، فقتلت منهم ٢٩ وجرحت ٣٥٠ واعتقلت نحو ٧٠٠ وأبعدت ٢٠٠ شخص إلى اليمن .

١٠ - وفي ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٩ قامت أسلحة الطيران والمدفعية البريطانية بهجوم على العوالق العليا، فقتلت قرأها ومسكنتها وأبادت السكان الإبلية، وقتلت المواشي والإبل وحرقت المزارع والمحاصيل. واستمرت عمليات القصف الجوي والمبارك الأرضية أكثر من عام، واضطرت بريطانيا لإحضار حاملة طائرات إلى ميناء عرقه القريبة من العوالق لتنظيم عملياتها الجوية، وكان يقود الحلة ضد الاستعمار في المنطقة الشيخ محمد بوبكر بن فريد.

١١ - وفي النصف الثاني من ١٩٦٠ كان القتال يدور في المنطقة على أشده لدرجة أن بلب غارات الطيران البريطاني ٣٥ غارة في اليوم الواحد.

وقد صرح ماكلاان في مجلس العموم البريطاني. إن مجموع الغارات على منطقة الجنوب العربي بلغ ١٢ ألف غارة من سنة ١٩٥٤ حتى سنة ١٩٥٧.

١٢ - وفي عام ١٩٦٢ أصرب المال في عدن، فما كان من بريطانيا إلا أن قدمت المئات للدعابة وسجنوا الكثير منهم وعلى رأسهم السيد عبد الله الأصميج الأمين العام للثورة العالمية بطن، ورئيس حزب الشعب الاشتراكي بها.

١٣ - وفي ديسمبر سنة ١٩٦٣ أقيمت قبلة في عدن فما كان من السلطات الاستعمارية البريطانية إلا أن اتخذت حادث القبلة ستاراً لإعلان حالة الطوارئ، وشن حملة جنونية لتصفية العناصر الوطنية التي تعمل لتحقيق الأهداف الكبرى في نطاق الوطن العربي الكبير، واعتقلت عدداً كبيراً من زعماء الأحزاب الوطنية وفي مقدمتهم عبد الله الأصميج رئيس حزب الشعب الاشتراكي، ومحمد سالم باوزير الأمين العام لحزب الرابطة بالتيابة.

١٤ - أعلنت القيادة البريطانية في عدن بتاريخ ٢٥ من يوليو ١٩٦٤ أن المقاتلات الفجائية من طراز هـ متفرقة، قد شنت ١٣٠٠ غارة بالصواريخ والمدافع على التوار في منطقة ردقان منذ بدء العمليات الحربية في مايو، أي خلال ثلاثة شهور.

انفجار الموقف : نتيجة لكل هذا انفجر الموقف في الجنوب العربي، وبدأ أن كانت كل الظروف قد تهيأت لحادث مثل هذا الانفجار، سواء كانت الشرارات قبيلة تلقى أو جندي بريطاني يقتل، أو مستودع ذخيرة يفجر، أو مظاهرة شعبية، أو أي مظهر آخر من مظاهر التعبير عن سخط الجماهير في هذه المنطقة.

وهذا الانفجار عميق الجذور، تمتد بأسبابه وأهدافه إلى نصرة القضية العربية في كل جزء من أجزاء الوطن العربي، وورقة أهل الجنوب كعرب أمجاد أن يمدوا أيديهم إلى مواطنيهم العرب في كل مشاكلكم وقضاياهم، وأن يساموا بنصوب في المعركة الكبرى للقضاء على الاستعمار بكل

صوره وأشكاله ، وأمر يكون لهم دور في تحرير الأمة العربية من الخليج إلى المحيط ، من هذا العدم التريص لأيماننا وأماننا في الوحدة والحرية والاشتراكية .

وإن تحرير الجنوب العربي وانضمامه إلى ركب العروبة ليس مقصوداً على الجنوب وحده ، وإنما تمتد آثاره الطيبة إلى الكفاح الشاغل الأمة العربية بأكملها ، هذا فضلاً عن تحرير بقعة غالية من وطننا العربي .

رابعاً - تصفية الاستعمار

قرارات هيئة الأمم المتحدة: أصدرت هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ قرارها التاريخي بإنهاء الاستعمار ، ولكنه في عام ١٩٦١ ، وتبعاً لذلك شككت لجنة تصفية الاستعمار .

لجنة تصفية الاستعمار: في أبريل ١٩٦٣ مثل الجنوب العربي أمام لجنة تصفية الاستعمار الأستاذ شيخان الحبشي المحامي ، الأمين العام لرابطة الجنوب العربي ، واستطلع أن يحل الوضع في الجنوب ، ويصور المسألة الدامية التي يعيشها شعبه ، ويكشف المدون البريطاني على الجنوب شعباً وأرضاً وأفراداً وجماعات ، وطلاب :

١ - بتحرير المنطقة من الاستعمار وإنهاء القاعدة العسكرية .

٢ - بوحدة الجنوب العربي :

٣ - باتصال السيادة وسلطات الحكم إلى الشعب .

على أن يسبق ذلك :

١ - إطلاق الحريات العامة في أنحاء الجنوب العربي كافة .

٢ - إعادة المنفيين والمبعدين وإطلاق سراح المسجونين السياسيين .

٣ - إجراء انتخابات عامة مباشرة تحت إشراف دولي محايد .

وكان عام ١٩٦٣ عاماً حاسماً بالنسبة لقضية الجنوب العربي ، حيث تمت الخطوات الآتية :

(١) أصدرت لجنة تصفية الاستعمار بتاريخ ٣ من مايو ١٩٦٣ القرارات التالية :

١ - دعى الساطة الإدارية البريطانية في الجنوب بأنها لم تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرار

الحاصل بإعلان منع الاستقلال للمستعمرات في هذه المنطقة .

٢ - أن السلام والأمن مهدد في الجنوب العربي نتيجة للتصرفات البريطانية .

٣ - أن من - قى شعب الجنوب أن يقرر مصيره وينال استقلاله .

٤ - مطالبة بريطانيا بإلغاء قرارات التي والإبعاد وإطلاق سراح المسجونين السياسيين .

٥ - مطالبة بريطانيا بإجراء انتخابات عامة تحت إشراف دول وإقامة حكومة وطنية واحدة لكل الجنوب العربي .

٦ - إرسال لجنة فرعية إلى هذه المقاطعات والبلاذ المجارة التي يوجد فيها أبناء الجنوب العربي .

(ب) طافت اللجنة الفرعية بالبلاد العربية التي يوجد فيها أبناء الجنوب ، لاستطلاع وجهات نظرهم نظراً لأن بريطانيا رفضت دخول اللجنة إلى الجنوب . زارت اللجنة القاهرة وعصماء وتمز وجده وبغداد ، وقدمت توصياتها إلى لجنة تصفية الاستعمار بتاريخ أول يوليو ١٩٦٣ .

(ج) وفي ١٦ من يوليو سنة ١٩٦٣ أصدرت لجنة تصفية الاستعمار قرارات حاسمة بالفصية لهذه القضية ، وهرضت هذه القرارات على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الماضية عام ١٩٦٣ وأصدرت الجمعية العامة القرارات الضخمة « القرارات المنشورة بنهاية البحث » .

وفي مارس سنة ١٩٦٤ اجتمعت لجنة تصفية الاستعمار أثر العدوان على قبائل ردفان وغيرها من قبائل الجنوب ، وأدانت بريطانيا لعمليات التمتع بالسلح متبهة قرارات الأمم المتحدة، وطالبتها بإنهاء عملياتها العسكرية على الفور وأصدرت قرارات مؤيدة للقرارات السابقة مؤكدة لحق الجنوب العربي في الاستقلال و تقرير المصير ، ووضعت خريطة تمحدد الجنوب ، وألحقت بها الجزر التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الجنوب ، كما قررت تكوين لجنة لمتابعة القضية .

لجنة المتابعة الدولية : وفي ١٠ من يوليو ١٩٦٤ قدمت لجنة المتابعة الدولية وثيقة إدانة جديدة لبريطانيا ، هذا نصها :

١ - تعرب اللجنة الفرعية مرة أخرى عن أسفها لعدم استطاعتها السفر إلى الإقليم . والمملكة المتحدة برفضها إتاحة هذه الفرصة للجنة الفرعية قدما رضت القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار في ٩ من أبريل ١٩٦٤ ، ولم تلتزم بالتوصيات التي تضمنها القرار رقم ١٩٥٦ (الدورة الثامنة عشرة) الذي وجه من جديد النداء إلى السلطات التي تتولى الإدارة بالتعاون مع اللجنة الفرعية والبعثات الزائرة .

(١٩٨٠ - ١٩٨١)

٢ — وقد أتيح للجنة الفرعية خلال زيارتها للقاهرة، الاتصال بعد كبير من الشخصيات السياسية وعمل الهيئات الوطنية في الإقليم، كالملاطين، وعثلين القبائل، وأعضاء مجلس عدن التشريعي، وزعماء الأحزاب، وعمل مختلف الهيئات.

٣ — واللجنة الفرعية إذ تهيد إلى المناكرة بيانها الذي أصدرته فيه من يونيو الماضي وأوصت فيه بأرجاء عقد المؤتمر الدستوري أو بإتاحة الاشتراك في مناقشاته لممثل الأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى في الإقليم، تحرب عن أسفها لقيام حكومة المملكة المتحدة بعقد المؤتمر في ظروف وأحوال تدعو لقيام أسباب قوية للريبة بشأن صلاحيته وموافقة نتائجها وتوصياته للأمانى الصادقة لشعب الإقليم.

٤ — وقد أجمع الملتزمون الذين تموا أمام اللجنة، على الاعتراض على صلاحية مؤتمر لندن، وأعربوا عن، مارضهم للقرارات التي اتخذها.

٥ — وقد أحيطت اللجنة الفرعية علما بالتصريح الذي أدلى به سلطان الفضل بشأن انسحاب ولايته من اتحاد الجنوب العربي، ورفضه بقبول نتائج مؤتمر لندن عن مستقبل الولاية — وقد تلقت اللجنة الفرعية مع الأسف نبأ قرار السلطات المحلية بالإقليم بمنع عودة السلطان إلى المنطقة بسبب مسلكه هذا.

٦ — وقد أحيطت اللجنة الفرعية علما كذلك بالقرار المشترك الذي أصدرته الهيئات الوطنية في الإقليم، الذي اجتمع عثملوها في مؤتمر شعبي هام في القاهرة في الخامس من شهر يولية ١٩٦٤ أعلنوا فيه رفض مقترحات مؤتمر لندن، كما أذاعوا تأييدهم الكامل لقرارات الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية، وإجماعهم على المطالبة بإلغاء القاعدة العسكرية بعدن.

٧ — وقد لاحظت اللجنة الفرعية أن د الملتزمين، قد صرحوا في الأقوال التي أدلوا بها بتأييدهم للأحكام الواردة في القرار رقم ١٩٤٩ (الدورة الثامنة عشرة) الذي أصدرته الجمعية العامة في ١١ من ديسمبر ١٩٦٣.

٨ — وما يسبب القلق الشديد للجنة الفرعية توائم الأنباء بشأن حالة الطوارئ. والعمليات الحربية في منطقتي ردفان ودالية. فإن هذا الوضع لما يتنافى مع الإعلان الخاص بمنح الاحتقلال للشعوب الخاضعة للاستعمار، ومع قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار، كما تشكل تهديد السلام والأمن في المنطقة.

٩ — وتدعم اللجنة الفرعية النداءات التي وجهها عدد كبير من الملتزمين إلى الهيئات الدولية التي تقوم بأعمال الإغاثة، مثل هيئة الصليب الأحمر الدولية أو غيرها، بأن تبذل دعوتها

السكان المدنيين من منكوبي العمليات الحربية .

١ - واللجنة الفرعية ، وفقا للهمة التي تضطلع بها ، تواصل متابعة الموقف في المنطقة على نحو غير منقطع .

تطورات القضية في المجال الدولي : وفي ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ قدمت اللجنة الفرعية الخاصة التابعة للجنة تصفية الاستعمار ، تقريراً إلى اللجنة وجهت فيه اليوم إلى الحكومة البريطانية بسبب رفضها السماح لهذه اللجنة التابعة للأمم المتحدة بدخول عدن ، أو حتى استقبال أعضائها اللجنة التابعة في لندن في يونيو الماضي ، وأعربت عن أرمها لأن الحكومة البريطانية عقدت المؤتمر في ظروف وأحوال أثار شكوكا عميقة حول مطابقة نتائج مناقشات المؤتمر وموصياته ، الأمان القومية الحقيقية لشعب المنطقة .

وذكرت اللجنة أن الإجراء الذي اتخذته بريطانيا بوزل السلطان الفضلي هذا ما احتج على سير الأمور في مؤتمر لندن ، يدل على صحة ما جاء في بيانات الزعماء الوطنيين من أن السلطات البريطانية تتخذ إجراءات استبدادية لنفي والقمع والسجن ضد الزعماء الذين يمارسون الاستعمار وقد تضمن تقرير اللجنة تسع توصيات من المتوقع عرضها على الجمعية العامة في دورتها القادمة ، وهذه التوصيات هي :

١ - يجب تمكين شعب عدن والمحميات من إبداء مشيئته الحرة بشأن مستقبل بلاده .

٢ - إن حق تقرير المصير يجب ممارسته عن طريق استشارة شعب عدن والمحميات بأ كله ، على أن تجري هذه الاستشارة في أقرب وقت ممكن ، على أساس الاقتراع العام واحترام الحريات والحقوق الأساسية للإنسان .

٣ - يجب على بريطانيا والسلطات الإدارية المحلية أن تنفذ قرار الجمعية العامة .

٤ - ينبغي وجود الأمم المتحدة ، في المنطقة قبل إجراء الانتخابات وأثناء إجرائها ، وينبغي أن يتم ذلك بقرار في الجمعية وبعد التشاور مع الحكومة البريطانية والسكرتير العام للأمم المتحدة .

٥ - يجب إنهاء حالة الطوارئ والعمليات العسكرية في المنطقة ، كما ينبغي إعادة الحريات والحقوق السياسية إلى جميع السكان ، وكذلك وقف إجراءات التمتع الاستبدادية ضد الزعماء .

٦ - يجب عودة السلطات المحلية إلى التعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة ، فيما بذله من جهود لحل المشكلة ، ويجب مطالبة بريطانيا ببدء تنفيذ قرارات مؤتمر لندن الدستوري . أما فيما

يخص بقاعدة عدن العسكرية فيجب مطالبة بريطانيا بأن تستجيب في هذا الشأن إلى رغبات الشعب وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٧ — إذا استمرت الحالة الحاضرة التي أصبحت خطيرة متفجرة فإنه يجب إعادة عرض المشكلة على مجلس الأمن .

٨ — ينبغي أن يطلب من هيئات الإغاثة الدولية مثل جمعية الصليب الأحمر أن ترسل مندوبين من قبلها إلى المنطقة لمساعدة السكان للمدنيين الذين يعانون من العمليات الحربية .

٩ — نظراً لأن مسألة عدن والمحميات لا تزال مدرجة في جدول أعمال اللجنة الخاصة فإنه يحسن أن تشكل هذه اللجنة هيئة للقيام بدراسة مستمرة للتطورات في المنطقة وأداء مهمات أخرى قد تكفلها اللجنة القيام بها ويجب تزويد هذه الهيئة بجميع المعلومات الخاصة بالأحوال السياسية والاقتصادية بالمنطقة .

مؤتمر لندن ديوين ١٩٦٤ : إن قرارات الأمم المتحدة ابتداء من قرارات اللجنة الفرعية في أبريل ١٩٦٣ ، حتى التوصيات الأخيرة للجنة في نوفمبر ١٩٦٤ ، والتي ينتظر عرضها على الجمعية العامة لإقرارها ، كل هذه القرارات جعلت قضية الجنوب تتدفق على أرض صلبة ، حيث استطاع ممثلو الحركة الوطنية في الجنوب أن يضموا إلى صفوفهم أحرار العالم ، ويجعلوا الأمم المتحدة تؤيد أهدافهم في استقلال الجنوب العربي ووحدته وتحقيق الإرادة الشعبية ، كما أبدت الأمم المتحدة الإجراءات التي اقترحتها ممثلو الحركة الوطنية لحل هذه القضية .

وما أن شعرت الحكومة البريطانية ببلور الرأي العام العالمي بالنسبة لهذه القضية ، وتوحيد أهداف الكفاح في الجنوب ، حتى بدأت تخطط لتجميع قرارات الأمم المتحدة ودفع إلى مؤتمر دستوري حددت موعده في منتصف ديسمبر ١٩٦٣ في لندن ، ونتيجة القنبلة التي انفجرت في مطار عدن يوم سفر الوفود التي حشرتها السلطات الاستعمارية لحضور المؤتمر ، ونظراً للجراح التي أصيب بها عدد من أعضاء هذه الوفود وفي مقدمتهم الحاكم العام نفسه ، فقد أجل هذا المؤتمر ، ثم حدد موعده في يونيو ١٩٦٤ . وقد انعقد المؤتمر بالفعل واستهدف بريطانيا من ذلك رسم مشروع لفكرة انتقال يستمر بدلاً من مفاوضات الإجراءات التي اقترحتها الأمم المتحدة خلال فترة الانتقال . وكل ما مقصده بريطانيا من تخطيطاتها تأخير أجل الاستقلال والإبقاء على القاعدة أكبر فترة ممكنة . ولقد وقفت الأحزاب والشخصيات الوطنية من هذا المؤتمر ، وأعلنت أنه « مؤتمر غير دستوري ، وأنه لا يمثل الشعب ، وإن الذين حضروه من أبناء الجنوب إنما هم صنائع للانجليز ، فكانت إنجلترا تفاوض إنجلترا » .

موقف بطولي للسلطان الفضلي : وفي أواخر أيام المؤتمر عندما كان الإنجليز في اطمئنان لتسليم
خطتهم ، إذ بالسلطان أحمد بن عبد الله الفضلي سلطان السلطنة الفضلية بنفس المؤتمر من أساسه ،
وكان رئيساً للاتحاد وقتئذ .

ولقد غادر السلطان الفضلي لندن إلى القاهرة قاعدة التحرر العربي ، وأعلن انسحابه من مؤتمر
لندن فأخفق بذلك المؤتمر .

وقد قال لي السلطان الفضلي إنه انسحب من المؤتمر للأسباب الآتية :

- ١ - إنه منذ اللحظة الأولى شعر أن المؤتمر مهزلة كبرى يسخرها الاستعمار لأغراضه .
 - ٢ - أنه ليس في نية بريطانيا منح المنطقة استقلالاً حقيقياً ، ولا الموافقة على قيام وحدة
حقيقية في الجنوب ،
 - ٣ - هدف بريطانيا من المؤتمر عقد اتفاقية جديدة بمقتضاها تظل القاعدة البريطانية يهدن ،
والتسكين للأشخاص الذين صنعتهم بريطانيا من الاستقرار في حكم المنطقة .
- رحل السلطان الفضلي : وبعد أن وصل السلطان الفضلي إلى القاهرة وضع السياسة الاستعمارية
في الجنوب العربي ، أصدرت السلطات الاستعمارية قراراً يزل السلطان الفضلي ، وتعيين ناصر
ابن عبد الله الفضلي سلطاناً على السلطنة .

الأمير جميل بن حسين العوذلي : وفي آخر أكتوبر سنة ١٩٦٤ وجهت إلى السياسة البريطانية
في الجنوب صفة أخرى من شخصية معروفة في الجنوب وهي الأمير جميل بن حسين العوذلي ،
شقيق سلطان العواذل ونائبه في الحكم ، بل هو الحاكم الفعلي للسلطنة بعد أن تول أخوه وزارة
الأمن الداخلي في الاتحاد ، فقد غادر الجنوب إلى اليمن فلقاهرة وأعلن انضمامه إلى ركب الأحرار
وكهدف جانباً من المأساة التي يعيشها شعب الجنوب العربي - والمؤامرات والدسائس التي تحببها
بريطانيا ضد الجمهورية العربية اليمنية ، وعند المناضلين من أبناء الجنوب .

دور اتحاد المحامين العرب : ومنذ عام ١٩٥٦ ، يوالى اتحاد المحامين العرب في جميع مكاتبه
ودعواته اهتمامه بقضية الجنوب العربي ويصدر توصياته في هذا الشأن ، ويقدم إجاباتاً عن القضية،
وأتى بعض أعضاء المكتب الدائم محاضرات عامة عنها ، وبلغ من اهتمامه أن أفسح للناضلين من
أبناء الجنوب المجال للاشتراك في اجتماعاته وتوصياته مؤيدة كتماع الشعب العربي في المنطقة في سبيل
التحرر والوحدة ، وإنهاء القاعدة البريطانية ، وأخطرها الجامعة العربية وكل الدول العربية
والمنظمات القانونية بالأمم .

استجابة الهيئات الوطنية والجامعة العربية لدهوتها السابقة :

وفي ديسمبر ١٩٦٣ تقدمت يبحث للكتاب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، وأرسلت نسخاً منه لكل الهيئات الوطنية والجامعة العربية تتضمن التوصيات الآتية :

أولاً — دعوة جميع القوى الوطنية التي تعمل ضد المستعمر في الجنوب العربي إلى توحيد كفاحها ضد الاستعمار كخطوة أولى نحو تحقيق الأهداف العربية التقدمية في الحرية والوحدة والاشتراكية بإعلان ميثاق وطني ، والارتباط به في هذه المرحلة التاريخية ، وأن يتضمن الميثاق النقاط الآتية :

١ — إنهاء الاستعمار البريطاني في المنطقة فوراً .

٢ — تصفية القاعدة البريطانية في عدن .

٣ — توحيد المنطقة .

٤ — الثروات الطبيعية ملك الشعب .

٥ — انتخابات حرة تحت إشراف دول محايد ليقرر الشعب طريقه إلى الوحدة التي يرتضيها .

ثانياً — أطالب جميع الدول العربية بالعمل من جانبها على تنفيذ هذا الميثاق ، وتقديم المساعدات كافة من مادية ومعنوية وإعلامية .

ثالثاً — أدعو الجامعة العربية إلى :

تبني هذه الدعوة والعمل بكل إمكانياتها لتحقيقها .

٢ — متابعة القضية في الأمم المتحدة ومطالبة هذه الهيئة بالقيام بالتزاماتها ، وإجبار بريطانيا على تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

وقد استجابت الهيئات الوطنية لدعوتنا ، وأعلنت ميثاقها الوطني ومنظمة تحرير الجنوب المحتل ، ودعت الجامعة العربية لقد اجتماع بمقر الجامعة العربية بالقاهرة حضره عدد كبير من المناضلين بالجنوب في يوليو سنة ١٩٦٤ .

دور الجامعة العربية : في أول يوليو ١٩٦٤ دعت الجامعة العربية لقد اجتماع للمناضلين في الجنوب . حضره عدد من الأحزاب والهيئات والشخصيات ، المستقلة نذكر منها حزب الرابطة وحزب الشعب الاشتراكي والائتمر الشعبي بحضرموت ، وحزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي ، والسلطان علي عبدالكريم ، والسلطان أحمد عبداق الله الفضل ، والشيخ محمد أبو بكر بن فريد ، والاستاذين

عبد التوى مكاولى ، وعمر شهاب عضوى المجلس التشريعى بـ عدن ، ومن الشخصيات الوطنية المستقلة بـ عدن . وقد أقيم هذا المؤتمر فى الخامس من شهر يوليو ١٩٦٤ وأصدر بياناً وحددت فيه أهداف النضال الوطنى فى الجنوب ، وأعلن المجتمعون ضرورة توحيد الجهود ضد المستعمر وعملائه ، وتبنى قرارات الأمم المتحدة .

الميثاق الوطنى : وقبل اجتماع الجامعة العربية ، وبعد الاجتماع ، جرت سلسلة من الاجتماعات بين المناضلين من أبناء الجنوب العربى خاصة بين ممثلين لحزب الرابطة والشعب الاشتراكي ، وأيضاً بينهما وبين هيئة تحرير الجنوب وهدد من الشخصيات الوطنية المستقلة ، مثل السلطان هل عبد الكريم سلطان لجج ، والسلطان أحمد عداقة الفضلى ، والسلطان محمد عيدروس اليافعى ، والشيخ محمد أبو بكر بن فريد العولقي ؛ وقد تمخضت هذه الاجتماعات عن ميثاق وطنى وقعه كل هؤلاء : وكوئلت بمقتضاه لجنة تنسيق للإعداد للخطوات القادمة . وقد نشرنا نص الميثاق فى آخر هذا البحث .

منظمة تحرير الجنوب المحتل : واتخذ وأصل هذا التجمع الوطنى المناطق للمناضلين فى الجنوب نشاطاً وتنهض عن خطرة هامة أخرى حيث كون منظمة تشمل المنضمين إلى هذا التجمع ، أمورها « منظمة تحرير الجنوب المحتل » .

وأعلن دستور المنظمة ؛ وهو ينص على أن الباب مفتوح لكل الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية المناهضة للانضمام إليها .

(ونص دستور المنظمة) مفعرونى آخر هذا البحث .

مؤتمر القمة العربى الثانى . كان مؤتمر القمة العربى الثانى نقطة تحول فى علاج قضية الجنوب العربى فى المجال العربى ، فقد كانت الدول العربية من قبل حذره وسلبية فى معالجة كقضيته ، ولكن الدول الأعضاء فى مؤتمر القمة الثانى وقفت موقفاً إيجابياً ، وتجلى هذا الموقف الإيجابى فى القرارات الآتية :

١ — تأييد قرارات الأمم المتحدة والعمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ .

٢ — مساعدة المناضلين فى الجنوب مادياً ومعنوياً .

٣ — العمل على ترحبه صفوف المناضلين ، وتكليف الأمانة العامة تنفيذ ذلك .

وفى هذا المؤتمر وقضت الجمهورية العربية اليمنية لأول مرة موقفاً عالياً ، فأعلنت بلسان المنبر البلبال ماهاقنى :

١ - حق الشعب العربي في الجنوب في تقرير مصيره .

٢ - تأييد قرارات الأمم المتحدة وضرورة الالتزام الكامل بهذه القرارات .

٣ - تأييد التجمع الوطني (منظمة التحرير) والميثاق والقيادة اللتين أنبجنا من هذا التجمع والمطالبة بأن تكون المساندة العربية عن طريق القيادة الموحدة .

موقف الجمهورية العربية المتحدة : أن الجمهورية العربية المتحدة مواقف بطولية مع حركات التحرر في الجنوب العربي ، وذلك تمسبا مع سياستها العامة في الكفاح ضد الاستعمار ، تلك السياسية التي رسمها رائد العروبة جمال عبد الناصر .

فلقد فتحت الجمهورية العربية المتحدة أبوابها المناضلين من أبناء الجنوب من اليوم الأول من ثورة ١٩٥٢ ، وخصصت بابا في الإذاعة لقضية الجنوب ، وسمحت لأبنائه بمزاولة نشاطهم الوطني حيث فتحوا مكاتب عديدة في القاهرة للتوعية والضال في مهيل هذه القضية .

وخير مصير عن موقف الجمهورية العربية المتحدة في هذه القضية ، هو ما ذكره الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه الشهيرة فقد كان يعبر بذلك عن أحاسيس الشعب العربي في الجمهورية العربية المتحدة نحو هذه القضية ، ونحو المناضلين في سبيلها : وأتأ تذكر بعض أقوال لسيادته :

« نحن نؤيد أحرار الجنوب المحتل بكل قوتنا ، وأن كل امكانياتنا امكانيات الجمهورية العربية المتحدة ستستخدم للتخلص من الاستعمار البريطاني في هذه المنطقة » .

وقوله في صناديق الرابع والعشرين من أبريل ١٩٦٤ ، موجها حديثه إلى أفراد الشعب العربي في الجنوب ، الذين يقاومون عذاب الاستعمار البريطاني ومراميه :

« أننا معكم أيها الأخوة بقلوبنا وأرواحنا ، أن شعب مصر يؤيدكم بكل روحه وكل قواه ، والشعب في مصر ، والشعب في اليمن ، وشعب الأمة العربية كلها ، يؤيد الشعب في الجنوب المحتل » .

وقوله في افتتاح مجلس الأمة في الثاني عشر من نوفمبر ١٩٦٤ :

« سياستنا ضد القواعد ، وأيضا ضد الاستعمار ، ضد الاستعمار البريطاني في عدن وفي الجنوب المحتل ، وفي الخليج العربي ، وفي المناطق المعروفة في شبه الجزيرة العربية ، ولكن هذا لا يمنع أن أحنا بكل الوسائل على استعداد لأن نقيم علاقات سلمية ، وعلاقات طيبة مع بريطانيا لأن

أحنا مش شغلنا أن احنا نقف نخافك الانجليز ونشاكل مع الانجليز . .

لن نقبل الاستعمار في الجنوب العربي . .

لما كانوا هنا الانجليز ، كان لابد تكون سياستنا مستمرة هي اعتبار الانجليز أهدائنا لغاية ما يطلبوا .

طلبوا من بلدنا ، فالتهموا يقولوا الاختلاف بينا وبين بريطانيا القواعد البريطانية في ليبيا ، والقواعد البريطانية في قبرص نستمرها تهددنا لينا ، وقلنا أيضا القواعد الأمريكية ، فيه ناس قالوا ليه قلنا القواعد البريطانية وليه ما قلناش القواعد الأمريكية . . في ٢٣ ديسمبر أنا لما اتكلمت اتكلمت على البريطانية واتكلمت على الأمريكية ، بقول أن احنا لا يمكن أن تقبل الاستعمار في عدن وفي الجنوب العربي، وفي أي جزء من الوطن العربي، وأن هذه البلاد كلها لازم تلمتص بالاستقلال، ويكون لها حق تقرير المصير في باقي النقط أبدا نتبع سياسة معاداة بريطانيا حيا في معاداة بريطانيا . . . »

ختم البحث

أن أواخر عام ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٥ سوف تشهد تطورات كبيرة بالنسبة لقضية الجنوب العربي،

فن ناحية النضال الداخلي سوف تشهد أرض الجنوب نتائج إيجابية لتجمع المناضلين في منظمة واحدة، فتود النضال نحو أهدافه الكبرى في التحرر والوحدة والاشتراكية . كما أن أرض الجنوب سوف تشهد صراعا مريرا بين القوى الوطنية وبين المستعمر وعملاته . وحتى الآن ليس هناك دليل على أن حزب العمال يختلف في سياسته اختلافا جذريا عن حزب المحافظين بالنسبة لمسئله القضية ، وإن كان من المتوقع أن ينجح أسلوبا يختلف شكلا عن أسلوب المحافظين ، ولكنه لا يخرج عن استراتيجيتهم السياسية .

ومن ناحية المجال العربي ، فلن يؤثر القمة العربي الثاني قد فتح صفحة جديدة للإسناد العربي لمخاطق الموقف في الجنوب .

ولهذا فنن المنتظر أن تخطو الجامعة العربية ودولها خطوات جديدة أكثر إيجابية عن ذي قبل ، وعلى ضوء ما جرى في مؤتمر القمة العربي .

والحامون العرب يرون أن أي تأخر من الجامعة العربية في مساندة قضية الجنوب وحلها حلا موعودا ، سوف تكون له نتائج سيئة . ولهذا فلنا نثيب بالجامعة العربية ودولها أن تفقد

مقررات مؤتمر القمة العربي ، وأن تبني مجد قرارات الأمم المتحدة ، وتدفع القضية في المجال الدولي حتى تلزم بريطانيا - تنفيذ هذه القرارات ، خصوصا وأن دول عدم الانحياز قد تبنت بوضوح في مؤتمراتهم الأخير بالقاهرة قرارات الأمم المتحدة ، كما قررت مساندتها لتضال الشعب العربي في الجنوب .

عاشت الأمة العربية ، وعاشت ثورتها العربية الواحدة ، وعاش الجنوب العربي حرا موحدا ، وعاش ناصر باعثا لأجداد العرب وقائدا للجبهة العربية في تضالها الصاعد إلى المستقبل المشرق العظيم .

الوثائق الملحقه بالبحث

١ - الميثاق الوطني

نحن المجتمعين الموقعين أدناه عن أنفسنا وعن من تمثلهم ، نحمد الله سبحانه وتعالى على أن جمعنا بعد فرقة ، ونأمل أن يكون اجتماعنا هذا فاتحة خير لشعب الجنوب المحتل وأن يكون مقدمة لاجتماع سائر الوطنيين المناضلين في سائر أنحاء الجنوب المحتل (عدن والمحميات الشرقية والغربية) ، حتى نحقق أهداف شعب الجنوب المحتل ، بعلاء المستعمرة ، وتحقيق وحدته وإحلال الرخاء والاستقرار في دياره .

وبعد فقد اتفق رأينا نحن المجتمعين الموقعين أدناه على المبادئ والخطوات التالية :

أولا : نظرا لاستمرار بريطانيا في تجاهل رغبات شعب الجنوب المحتل ، واستمرارها في تجاهل حقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة ، واصرارها على فرض سيادتها وعملياتها في المنطقة ، واسكتبارها على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة في ١١ من ديسمبر ١٩٦٣ ، والقرارات المتوجه لها الصادر من لجنة تصفية الاستعمار في مارس سنة ١٩٦٤ . ورفضها المتكرر لتنفيذ هذه القرارات .

ونظرا للسياسة البريطانية العدوانية التي دأبت على انتهاجها منذ احتلالها لمدينة عدن ، وفرضها لمعاهدات الحماية والاستشارة على سلطات ومشيخات الجنوب المحتل ، وعميق الاحتلال ، وتجميد التخلف عائقا ، يحول دون شعب الجنوب والانطلاق في مجال التقدم الإنساني .

ولما كانت بريطانيا ، وخاصة في السنوات العشر الأخيرة ، قد تجاوزت الحد في فرض الارهاب العسكري والسياسي في عدن ولحج غربا ، حتى أقصى حضرموت شرقا .

نظرا لذلك كله ، فإن الجنوب المحتل أصبح يعيش في جو من الظلم والارهاب والقوى والتخلف وعدم الاستقرار ، وأن هذا قد جعل منطقنا تنحدر إلى مصير مثل غامض رهيب :

ولهذا فإننا نحن المجتمعين الموقعين أدناه نلقى بالمسؤولية التاريخية والإنسانية كاملة ، فيما حدث أو يحدث على هامش الحكومة البريطانية .

ثانيا : أن الشعب في الجنوب المحتل ، وهو يجد الحكومة البريطانية معسمة على السير في سياستها التي دأبت على انتهاجها حتى الآن ، وعلى تجاهل مطالب الشعب التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وعلى فرض عخطط لمستقبله بواسطة عملائها ؛ أن شعب الجنوب المحتل والأمر كذلك قد لا يجد مناصا من اللجوء إلى المقاومة المسلحة لهذه السياسة العدوانية ، وذلك المخططات الاستعمارية .

ثالثا : ولما كانت قضية الجنوب المحتل قضية الشعب كل الشعب ، وليست قضية حزب بعينه أو شخصية بلانها . ولما كانت الأحداث في الجنوب تتتابع بسرعة فائقة والمخطط الاستعمارية ترسم بدقة وبنف وارهاف ، فإننا نحن المجتمعين الموقعين أدناه نؤمن بضرورة قيام تجمع أو تكتل تحت أي اسم يتفق عليه تنطوي تحت رايته سائر المنظمات والشخصيات والجماعات الوطنية فيقف بذلك الشعب كله صفا واحدا أمام المستعمر وعملائه ، ويقود هذا التجمع عملية النضال في الجنوب ضد المستعمر وعملائه . بكل صور النضال ومتطلباته ، حتى تتحقق أهداف الشعب العربي في الجنوب المحتل .

رابعا : ولتنفيذ ذلك فقد قررنا كخطوة مبدئية عملية تكوين مجلس للتفسيق ، يهدف لتنفيذ ذلك ، ولوضع الخطوات البناءة القادمة لعملية النضال لغرض استكمال عناصره ومتطلباته ، وحشد امكانيات الهيئات والشخصيات الوطنية .

خامسا : يؤمن المجتمعون بأن قرارات الأمم المتحدة الصادرة في ١١ من ديسمبر ١٩٦٣ والمتوجه بقرارات لجنة تصفية الاستعمار في مارس سنة ١٩٦٤ ، قد أقرت أهداف شعب الجنوب المحتل لتحقيق استقلاله ووحدته وسيادة الشعب العربي في الجنوب على أرضه ، كما وضعت الإجراءات العادلة لتحقيق هذه الأهداف . وأهم هذه الإجراءات :

١ - إطلاق الحركات العامة ، بما في ذلك إلغاء قرارات النفي والإبعاد وإطلاق سراح السجناء السياسيين .

٢ - وقف أعمال العدوان المسلح على شعب الجنوب المحتل وممتلكاته .

٣ - اجراء انتخابات عامة لكل الجنوب ، لتكوين مجلس تمثيل يفيق عنه حكومة وطنية لكل

الجنوب ، تتولى عملية نقل السيادة من الحكومة البريطانية .

٤ — وضع البلاد تحت اشراف دولي محايد ، قبل وأثناء إجراء هذه الانتخابات .

٥ — أن تسبق هذه الإجراءات موعد نيل الاستقلال .

سادسا : يؤمن المجتمعون بضرورة ذوبان التجربة القائمة في الجنوب المحتل ، وإزالة الحدود والقيود المصطنعة بين المناطق بعضها البعض .

سابعا : الثروات المعدنية والمائية بما في ذلك البترول ، ملك لكل الشعب العربي في الجنوب ، وليس ملكا لمنطقة دون أخرى أو شخص دون آخر .

ثامنا : يؤمن المجتمعون بأنه بعد الاستقلال يقرر الشعب العربي في الجنوب المحتل مصيره بالنسبة لنظام الحكم الداخلي ، وبالنسبة للوحدة في النطاق العربي .

ثامسا : عضوية التجمع أو التكفل الذي سيتكون ، مفتوحة أمام سائر المنظمات والشخصيات والجماعات الوطنية ، ويكون ذلك بقرار من أغلبية أعضاء المجلس ، وإذا تساوت الأصوات لرئيس الجلسة عند التصويت صوت الترجيح .

ثامرا : تعتبر القرارات في مجلس التنسيق بالإجماع إلا ما نص على اعتبار الأغلبية ، أو فيه ، أو اتفق على ذلك خلال العمل بقرار .

الحادي عشر : قرر المجتمعون وضع حد للبلية في المجال العربي والدولي بالنسبة للتسمية ، باختبار اسم « الجنوب المحتل » بدلا من الجنوب العربي ، أو الجنوب اليمني ، مع احتفاظ كل هيئة بتسديتها للمنطقة حتى ينتهي مجلس التنسيق من مهمته ، ويضع الحل النهائي لذلك وفقا لرغبات واتجاهات الشعب في الجنوب . ونطالب الجامعة العربية ووكلائها باعتقاد هذه التسمية .

الثاني عشر : قرر المجتمعون أن تمتنع الهيئات كافة والفئات والشخصيات المنضمة إلى هذا التجمع عن الممارعات فيما بينها ، وتحل جميع خلافاتها أو تجمدها على الأقل .

الثالث عشر : يوقع على هذا الميثاق بالأحرف الأولى على أن يتم التوقيع النهائي خلال النصف الأول من شهر سبتمبر القادم .

الرابع عشر : يتكون مجلس التنسيق من أشخاص ، وهم حسب ترتيب حروف الأبجدية .

الخامس عشر : مرفق بهذا ملحق سرى رقم ١ يحمل نفس التوقيعات .

٢١ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ هـ

الموافق ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٤ م

٢- دستور منظمة التحرير

المجتمون : على عبد الكريم ؛ أحمد عبد الله الفضلي ؛ محمد أبو بكر بن فريد ؛ عبد الله الأصبح ؛
محمد علي الجفري .

قرارات

تقرر تكوين منظمة التحرير على الأسس الآتية :

١ - الاسم : منظمة تحرير الجنوب المحتل ؛ عدن ؛ وما يسمى بالمحليات الشرقية والغربية ؛
والجزر التابعة لها .

٢ - المقر : مقرها في المنظمة ، ولها مكاتب وفروع في البلاد العربية والمخارج .

٣ - الأهداف : الاستقلال ، والتحرر من الاستعمار البريطاني ، ووحدة المنطقة ، وتحقيق
الإدارة الشعبية ، ليقدر الشعب في الجنوب المحتل مصيره بالنسبة لنظام الحكم الداخلي ، وبالنسبة
للوحدة العربية في النطاق العربي .

٤ - الأعضاء المؤسسون : الأحزاب الثلاثة : حزب راجلة الجنوب العربي ، حزب الشعب
الاشتراكي ، وهيئة تحرير الجنوب اليمني ، والشخصيات الوطنية : د علي عبد الكريم ، أحمد عبد الله
الفضلي ، محمد عيدروس اليافعي ، محمد أبو بكر بن فريد المولقي .

٥ - الانتساب : باب الانتساب مفتوح لجميع الهيئات والشخصيات الوطنية التي تقدم بطلب
رسمي كتابة إلى قيادة المنظمة ، التي تبحث الطلب ومدى لياقة المتقدم للعضوية .

٦ - ١ - تحتفظ الأحزاب الوطنية في الجنوب المحتل بشكوبياتها ونشاطها الحزبي الخاص . على
أن تخضع هذه الأحزاب تنظيماتها ونشاطها لتنفيذ قرارات قيادة منظمة التحرير ،
ويكون العمق الوطني باسم هذه المنظمة في المرحلة الحالية من النضال .

ب - من خلال العمل تهرى البحوث والاتصالات بين الأحزاب والهيئات والشخصيات
الوطنية للوصول إلى اتفاق تام مفصل للبادئ والأهداف ، وإلى حلول الثغبات كافة حتى
تتصير كل المنظمات والشخصيات الوطنية في تنظيم سياسي واحد .

٧ - القيادة : القيادة تتكون من واحد وعشرين عضواً ، أختير منهم حتى الآن سبعة أشخاص :

وأحد الفضلى ، على عبد الكريم ، محمد عيروس ، محمد أبو بكر ، هداية الأصنع ، محمد هبة نمان ، محمد على الجفري ، كل أن يكتمل عدد القيادة في بقية البيئات والشخصيات الوطنية . ويكون الاختيار بالإجماع ، وإذا روى زيادة عدد القيادة يتم ذلك بالإجماع .

٨ - القيادة هي التي تتولى مسؤولية الحركة وأصدار القرارات والتعليمات ، وحل المشكلات والأعضاء المنقسين تنفيذ قراراتها والانزاع بتعليماتها ، القرارات تكون نافذة بأغلبية الثلثين إلا ما نص عليه في هذا الدستور بخلاف ذلك .

٩ - تختار هيئة سكرتارية عامة للمنظمة تابعة للقيادة من خمسة أشخاص

١٠ - الوسائل : أن النضال الوطنى بصره كافة هو السبيل العمل لتحقيق هذه الأهداف .

٣ - معاهدات الصداقة والحماية والاستثمار

التي فرضتها بريطانيا على المنطقة

١ . معاهدات مع سلطان لحج

١ - معاهدة تجارية فتح سلطان لحج وعدن ، من ٦ من سبتمبر ١٨٠٢ .

٢ - معاهدة صداقة مع السلطان العبدى ، ٢ من فبراير ١٨٣٩ .

٣ - معاهدة مع السلطان محسن الفضلى بمد فيها بعدم السماح بالتدخل فى الطرق إلى عدن ، وحفظ العلاقات بينهما ، ٢ فبراير ١٨٣٩ .

٤ - ارتباط بين السلطان محسن فضلى لتجديد المحافظة على السلم والعلاقات الطيبة ، ١٨ من يونيو ١٨٣٩ .

٥ - معاهدة سلم مع السلطان محسن الفضلى ، ١١ من فبراير ١٨٤٣ .

٦ - ارتباط مع السلطان العبدى لإعادة مشاهدته ٤ ٢٠ من فبراير ١٨٤٤ .

٧ - معاهدة تجارية مع سلطان لحج ٧ من مارس ١٨٤٩ .

٨ - اتفاق مع سلطان لحج لتوصيل بحرى الماء من الشيخ عثمان إلى عدن ٧ من مارس ١٨٦٧ .

٩ - اتفاق بين العبدى والحوشى فيما يخص بأراضى الزابدا ٥ من مارس ١٨٨١ .

- ١٠ - اتفاقية مع سلطان الحُجج أصبحت الصبيحة بوجيها تحت سيطرته ٥١ من مارس ١٨٨١
- ١١ - اتفاقية شراء مدينة الشيخ عثمان من سلطان الحُجج ٦١ من فبراير ١٨٨٢ .
- ١٢ - اتفاقية الصداقة والسلم مع السلطان الحوشى السابق ٦١ من أغسطس ١٨٩٥ .

ب . الصبيحة

- ١ - معاهدة الصداقة مع زعماء الصبيحة ١١ في سنة ١٨٣٩ .
- ٢ - اتفاقية مع قبيلة الصبيحة لحماية الطرق إلى عدن ١٣ من مارس ١٨٨١ .
- ٣ - ارتباط زعماء المنصوري لتحسين تصرف اقربى ١٢ من مارس ١٨٧١ .
- ٤ - التزام زعماء الموطف لحماية رعايا البريطانيين الذين تحملت سفيتهم ١٣ من مارس ١٨٧١ .

- ٥ - معاهدة الحماية مع العاطى ١٧ من سبتمبر ١٨٨٩ .
- ٦ - معاهدة الحماية مع البرهمى ٢١ من سبتمبر ١٨٨٩ .

ج . الفضلى

- ١ - ارتباط مع زعيم الفضلى لتحسين تصرف قبيلته ٨ من يوليو ١٨٣٩ .
- ٢ - عهد السلطان الفضلى بحفظ أمن الطرق إلى عدن .
- ٣ - وثيقة عهد مع الزعيم الفضلى لإقامة أبنه في عدن ٢٧ من مارس ١٨٦٧ .
- ٤ - اتفاق زعيم آل الفضلى على إلغاء جميع الديون من بلاده .
- ٥ - اتفاق على تحديد الحدود فيما بين الفضلى والبديل ٣ من مارس ١٨٨١ .
- ٦ - معاهدة الحماية مع الفضلى ٤ من أغسطس ١٨٨٨ .

د . المرقبى

- ١ - معاهدة السلم والصداقة مع حاكم العقربى ٤ من فبراير ١٨٢٩ .
- ٢ - اتفاقية الصداقة مع قبيلة رالعلى ١٢ من أبريل ١٨٥٧ .

- ٣ — اتفاق مع زعيم المقرّب على بيع جبل احسان ؛ ٢٣ من يناير ١٨٦٣ .
- ٤ — اتفاق التزام بيم هدن الصغرى مع زعيم البقري ؛ ١٢ من أبريل ١٨٦٩ .
- ٥ — اتفاقية شراء الأرض من زعيم المقارب ؛ ١٥ من يوليو ١٨٨٨ .
- ٦ — معاهدة حماية مع البقري ؛ ١٥ من يوليو ١٨٨٨ .

هـ . عوالق العليا

- ١ — معاهدة سلم وصداقة مع شيخ العوالق العليا ؛ ٨ من ديسمبر ١٩٠٢ .
- ٢ — معاهدة سلم وصداقة مع سلطان العوالق العليا ؛ ١٨ من مارس ١٩٠٤ .

و . عوالق السفلى

- ١ — اتفاقية مع زعماء العوالق لمنع تجارة الرقيق ؛ سنة ٨٥٥ .
- ٢ — معاهدة سلم وصداقة مع سلطان العوالق العليا ؛ ١٨ من مارس ١٩٠٤ .

ر . ريحان القصاب

- ١ — معاهدة سلم وصداقة مع الشريف أحمد بن محمد شريف بيجان القصاب ؛ ٢٩ من ديسمبر ١٩٠٢ .

ح . عرقة

- ١ — معاهدة حماية مع زعيم عرقة ؛ ٢٧ من أبريل ١٨٨٨ .
- ٢ — تجديد معاهدة الحماية مع زعيم عرقة ؛ ٧ من يناير ١٩٠٢ .

ط . أحور السفلى

- ١ — معاهدة حماية مع شيخ أحور السفلى ؛ ٢٨ من أبريل ١٨٨٨ .
- ٢ — إعادة معاهدة حماية مع شيخ أحور السفلى بتاريخ ؛ ٧ من أبريل ١٩٠٢ .

ي . يافع السفلى

- ١ — معاهدة صداقة وسلم مع رئيس يافع السفلى ، ٢١ من فبراير ١٨٣٩ .
- ٢ — معاهدة حماية مع رئيس يافع السفلى ، أول أغسطس ١٨٩٥ .

ك . يافع العليا

- ١ — معاهدة صداقة وسلم مع قبيلة ظبي ؛ ١١ من مارس ١٩٠٢ .

- معاهدة صداقة وسلم مع قبيلة الوسطة ؛ ٢ من يونيو ١٩٠٣ .
- معاهدة صداقة وسلم مع قبيلة المفلح ؛ ٢٧ من أغسطس ١٩٠٣ .
- معاهدة صداقة وسلم مع قبيلة السلطان قطان بن عمر ؛ ٢١ من أكتوبر ١٩٠٣ .
- معاهدة صداقة وسلم مع قبيلة الحضرمي ؛ ٢٦ من سبتمبر ١٩٠٣ .
- معاهدة صداقة وسلم مع قبيلة الشامي ؛ ٥ من ديسمبر ١٩٠٣ .
- اتفاقية حماية الحدود مع الشيعي ؛ ٢٤ من أكتوبر ١٩٠٣ .

ل . الحوشي

- ١ — التزام دخول رئيس قبيلة الحوشي لحاية الطارق هو بنفسه ومعه البديل ؛ ١٤ من يونيو ١٨٣٩ .
- ٢ — معاهدة صداقة وسلم مع قبيلة الحوشي ؛ ٣١ من يناير ١٨٣٩ .
- ٣ — اتفاقية مع السلطان محمد بن علي ؛ ٦ من أغسطس ١٨٩٥ حيث يرجع إليه منطقة بشروط خاصة .
- ٤ — معاهدة الحماية مع رئيس قبيلة الحوشي ؛ ٦ من أغسطس ١٨٩٥ .

م . الملو

- معاهدة وحماية مع رئيس الملو ؛ ١٦ من يولية ١٨٩٥ .

ن . الضالع

- اتفاقية مع رئيس قبيلة الضالع لحاية الطارق إلى عدن ؛ سنة ١٨٨٠ .
- معاهدة صداقة وسلم مع أمير الضالع ؛ ٢٨ من نوفمبر ١٩٠٤ .

س . الواحدى

- ١ — معاهدة الحماية مع السلطان الواحدى سلطان بير علي ؛ ٣٠ من أبريل ١٨٨٨ .
- ٢ — معاهدة الحماية مع السلطان الواحدى سلطان بالخاف ؛ ٣٠ من أبريل ١٨٨٨ .
- ٣ — تجديد معاهدة الحماية مع السلطان الواحدى بالخاف ؛ ١٥ من مارس ١٨٩٥ .
- ٤ — تجديد معاهدة الحماية مع سلطان بير علي ؛ أول يونيو ١٨٩٦ .

ع . الشجر والمسكلا

- ١ — التزام من قبل نقيب المسكلا على إلغاء تجارة الرقيق ؛ ١٤ من مارس ١٨٦٣ .
- ٢ — التزام من قبل نقيب المسكلا على إلغاء تجارة الرقيق في منطقتهم ؛ ٧ من أبريل ١٨٧٣ .
- ٣ — التزام من قبل جندار الشجر على إلغاء تجارة الرقيق ؛ ١٧ من نوفمبر ١٨٧٣ .
- ٤ — اتفاقية منع مربي شجرى لنقيب المسكلا ؛ ٢٩ من مايو ١٨٨٢ .
- ٥ — معاهدة حماية مع حاكم المسكلا ؛ أول مايو ١٨٧٨ .

ف . صنماء

- معاهدة مع أمانة صنماء ؛ ١٥ من يناير ١٨٢١ .
- معاهدة تجارية مع حاكم النفا ؛ أول سبتمبر ١٨٤٠ .

ص . سقطرة وقشن

- اتفاقية مع سلطان سقطرة لتعمرين الفحم ؛ سنة ١٨٣٤ .
- اتفاقية منح مرتب لسلطان سقطرة لحماية الملاحين الذين انحطت سفنهم ؛ ٢٣ من يناير ١٨٧٦ .
- معاهدة حماية مع سلطان سقطرة وقشن ؛ ٢٢ من أبريل ١٨٨٦ .
- معاهدة حماية قبيلة المهرة ؛ ٢ من مايو ١٨٨٨ .
- معاهدة حماية مع السلطان الواحدى ؛ ٢٣ من نوفمبر ١٩٠٥ .
- معاهدة مع السلطان الوزيل ؛ سنة ١٩١٢ .
- معاهدة مع السلطان الشيخ العلوى ؛ سنة ١٩١٤ .
- معاهدة مع السلطان الخواشي ؛ سنة ١٩١٤ .
- معاهدة سلطان شيخ تطيب ؛ سنة ١٩١٥ .
- معاهدة سلطان السلطان الكثرى ؛ سنة ١٩٢٩ .

ملاحظة

إن بريطانيا منذ عام ١٩٢٦ وهى تعمل على عقد معاهدات الاستشارة مع السلطات والمشيخات في الجنوب العربى ، وهى معاهدة تستهدف بريطانيا منها الزام سلطان أو شيخ أو أمير المنطقة بقبول نصيحة حاكم عدن البريطانى ، في كل أمر من الأمور .

وقد استثنى من ذلك الأدور الدينية في المعاهدات التي عقدت مع سلطان حضرموت كما أن المعاهدة الاستشارية مع لحج جعلت من حق السلطان رفض للمشورة ، واتفق على تمسك الحكومة البريطانية في لندن .

ثم جاءت معاهدة الاتحاد عام ١٩٥٩ ، وزادت القيود والشروط التي تتمتع بها بريطانيا ، وتمسك بواسطتها في شبه وأرض الجنوب ، وأعرض لحضراتكم النص الحرفي للمعاهدة معقودة بين الانجليز وبين أحد المشايخ .

(١) معاهدة الحماية مع شيخ حورة النذبي للمعقودة في ٢٨ من أبريل ١٨٨٨ :
أن الحكومة البريطانية وعبد الله بن محمد باشيد ، وأخوانه أحمد وعلي بن محمد مشايخ حورة السفلى وملحقاتها ، رغبة منهم في المحافظة على تقوية العلاقات السليبة والودية السكينة بينهم ، فإن الحكومة البريطانية قد سمت وعينت الجنرال آدم جورج فورس هوج ، والشيخ عبدالله بن محمد باشيد ، وأخوانه أحمد بن محمد ، وسعيد بن محمد ، وعلي بن محمد المذكورين أنفاً — قد اهتموا والمعاهدة التالية :

المادة الأولى :

أن الحكومة البريطانية نزولا على الرغبة التي أبدأها الشيخ عبدالله بن محمد باشيد ، وأخوانه أحمد بن محمد ، وسعيد بن محمد ، وعلي بن محمد ، للموعون أسمائهم أذناه ، مشايخ حورة السفلى وملحقاتها ، تتمتع بوضع حورة السفلى وملحقاتها السكينة تحت - ملتحهم وداخل حدودهم ، تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة .

المادة الثانية :

يرافق الشيخ عبدالله بن محمد باشيد ، وأخوانه أحمد بن محمد ، وسعيد بن محمد ، وعلي ابن محمد ؛ ويسعدون بالأصالة من أنفسهم وبالنيابة عن ورتهم وخلصاتهم ، بالإمتناع عن الدخول في أي مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أي دولة أو حكومة أجنبية ، إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك ، ووعدا بالإضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالى عدن ، أو لى ضابط بريطاني آخر . عن أية محاولة من أي دولة للتمرض لحورة السفلى وملحقاتها .

المادة الثالثة :

يسرى مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ ، وأشعارا بذلك بعقد وقع عليه أذناه وتحتها الأشخاص المختصون وذلك في حورة السفلى في ٢٨ من أبريل عام ١٨٨٨ .

امضاءات

الشيخ عبدالله بن محمد باشيد
صاحب حورة

الجنرال أرمي أنهوج
وإلى عدن .

بصمات : أحمد بن محمد - سعيد بن محمد - علي بن محمد .

ومثال آخر لمعاهدة تسميها بريطانيا بمعاهدة الصداقة والمودة :

« إن هذه الورقة التي حررها الشيخ قاسم بن سعيد الشرجي ، تشهد بأنني (أي الشيخ قاسم بن سعيد) صديق حميم للانجليز ، وأنها لصداقة صادقة ودائمة لا تنقطع . أن تقى بالله وأن هذه الصداقة لن تتقلب إلى الضروان أي ضرر لن يقع ولا حتى أخطر الحوادث أو أظلم شأنا . أن رعاهاي سيدخلون منطقتكم (عدن) ورعاهايكم سيدخلون منطقتنا كأصدقاء . وكل ما يرض الانجليز سيكون نافذا وسأعمل على الدوام بموجب تعليماتكم (أي تعليمات الانجليز) مهما كانت » أن صداقتنا يعلم بها الله وهو خير الشاهدين » .

٤ - قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة

في ١١ من ديسمبر ١٩٦٣

الخاص بـ عدن

الجمعية العامة :

بعد أن نظرت القسم الخاص بإقليم عدن ، من تقرير اللجنة الخاصة بتنفيذ تصريح منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستمرة .

ذاكرة قرارها رقم ١٥١٤ (١٥) بتاريخ ١٤ من ديسمبر ١٩٦٠ ؛ وقرارها ١٦٥٤ (١٦) بتاريخ ٢٧ من نوفمبر ١٩٦١ وقرارها رقم ١٨١٠ (١٧) بتاريخ ١٧ من ديسمبر ١٩٦٢ .

أخذة بعين الاعتبار الرغبة الاجمالية التي أبدت اللجنة الفرعية لعدن ، لأجل الإنهاء المبكر للسيطرة الاستعمارية .

معتبرة رغبة السكان القوية في توحيد الإقليم .

معينة جدا بالحالة المتردية في المنطقة ، التي قد يؤدي استمرارها إلى تورم شديد ، وإلى تهديد الأمن والسلم العالميين .

مقتنعة بضرورة مشاوره سكان الإقليم في أسرع وقت ممكن .

١ - توافق على تقرير اللجنة الخاصة بتنفيذ تصريح منح الاستقلال للأقطار والشعوب

المستعمرة ، وتؤيد ما وصلت إليه اللجنة الفرعية لعدن من استنتاجات وتوصيات .

٢ - يبدى عبق أسفها على رفض حكومة المملكة المتحدة التعاون مع اللجنة الفرعية لعدن وخاصة رفضها السماح للجنة الفرعية بزيارة الإقليم لاجل انجاز المهمة التي أوكلت إليها من قبل اللجنة الخاصة .

٣ - تؤيد القرارات التي تبنتها اللجنة الخاصة بتاريخ ٣ من مايو و ١٩ من يولييه ١٩٦٣ .

٤ - تؤكد مجددا حق شعب الإقليم في مزاولة تقرير المصير ، وفي الحرية من الحكم الاستعماري تطبيقا لتصريح منح الاستقلال للاقطار والشعوب المستعمرة .

٥ - تعتبر استبقاء القاعدة العسكرية في عدن خطرا على أمن المنطقة ، وأن إلزالتها لذلك أمر مرغوب فيه .

٦ - توصي بأن يسمح لشعب عدن وحميات عدن بممارسة حق تقرير المصير ، فيما يتعلق بمستقبلهم ، على أن تأخذ هذه الممارسة شكل مشاورة جميع السكان ، على أساس الانتخاب العام البالغين في أقرب وقت ممكن .

٧ - تدعو الدولة صاحبة السلطة :

(أ) إلى إلغاء جميع القوانين التي تقيد الحريات العامة .

(ب) إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والمعتقلين ، والأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام نتيجة لنشاطهم السياسى .

(ج) إلى السماح بعودة المنفيين ، والمحظور عليهم الإقامة في الإقليم بسبب نشاطهم السياسى .

(د) إلى الانقلاع من الآن فصاعدا عن جميع الأعمال الزجرية ضد سكان الإقليم ، وبالأخص الغارات العسكرية وقذف القرى بالقنابل .

٨ - تدعو أيضا الدولة صاحبة السلطة إلى إجراء التنقيحات الدستورية اللازمة . واستنادا إلى إقامة مجلس تمثيل وحكومة مؤقتة لجميع الإقليم طبقا لرغبات السكان . ذلك المجلس التمثيل وتلك الحكومة تقامان أثر انتخابات عامة : تجرى على أساس الانتخاب العام للبالغين ، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان الأساسية وحرياته .

٩ - ترجو السكرتير العام أن يتشاور مع اللجنة الخاصة والدولة صاحبة السلطة ، وأن يمدد

لأجل وجود فعال للأمم المتحدة ، قبل وأثناء الانتخابات التي أُشير إليها في الفقرة ٨ أعلاه .

١٠ - توصي بأن يجرى تلك الانتخابات قبل تحقيق الاستقلال الذي سمح بموجب التعبير الحر عن رغبات السكان .

١١ - توصي بإجراء مباحثات دون أي تأخير بين الحكومة المتبينة عن الانتخابات المشار إليها أعلاه ، وبين الدولة صاحبة السلطة ، لأجل منح الاستقلال وإجراء الترتيبات لنقل السلطة .

١٢ - ترحب السكرتير العام نقل هذا القرار إلى الدولة صاحبة السلطة وأن يرفع تقريراً إلى اللجنة الخاصة حول تطبيقه .

١٣ - ترحب اللجنة الخاصة أن تظلم مجدداً الحالة في عدن . وأن ترفع تقريراً بذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة .

بقية البحوث تنشرها في المند القادم

طبع على مطابع

دارالرائد للطباعة

٢٤ شارع جندوب القزويني بالقاهرة

تليفون ٥٧٥٠٠٧

المحكمة

مجلد قضائى شهري

تصدره نقابة المحامين

المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب

الجزء الثانى

ديسمبر

١٩٦٤

الجلسة الخامسة والأربعون

العدد

الرابع

فهرس

صفحة

- ٣١١ السوق العربية المشتركة كوسيلة لدمج الوحدة العربية للأستاذ عوض نجيب المحامي
السيان الفلسطيني عنوان الوحدة العربية للأستاذ اسطفان باسيل عضو مجلس نقابة المحامين
- ٣٢٥ بالجمهورية العربية المتحدة وعضو المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب . . .
- ٣٣٦ حق الدفاع الشرعي في رد العدوان الصهيوني أعدده مجلس نقابة المحامين في الأردن
القوة الذاتية للأمة العربية إحدى الوسائل الأساسية لتصفية العدوان الصهيوني
- ٣٥٠ للأستاذ سامي أبو حسين النائب بإدارة قضايا الحكومة . . .
- توحيد التشريع والقضاء كأساس لتحقيق الوحدة العربية للأستاذ أحمد أبو الوفا
- ٣٦٦ رئيس قسم المرافعات وأستاذ بكلية الحقوق جامعة اسكندرية . . .
- توحيد التشريع والقضاء كأساس لتحقيق الوحدة العربية للأستاذ عمر الشريف
- ٣٧٤ المستشار بمجلس الدولة
- ٣٨٨ فلسطين أمام الهيئات الدولية للأستاذ فايز أبو رحة المحامي منظمة محامي فلسطين
- العمل في الاسلام للأستاذ سعد عبد السلام حبيب المحامي عضو الادارة القانونية
- ٤٠٢ بالجامعة العربية
- ٤٢٠ نحو قانون دول عربي للأستاذ محرم كامل المحامي ورئيس الجمعية العربية للأمم المتحدة
- ٤٢٩ فلسطين في الهيئات الدولية للأستاذ أحمد فرج طابع المحامي
- التنظيم القانوني للبنوك العمالية في ظل التشريعات الاشتراكية
- ٤٢٩ للأستاذ محمد شبل زاهر عضو مجلس نقابة الجمهورية العربية المتحدة
- ٤٥٨ وثيقة بلفور وشريعة الالتزامات للأستاذ أنطون سليم كتمان المحامي . . .
- ٤٦٨ وحدة التنظيم الصحي في الوطن العربي للأستاذ الدكتور محمد عبد الله العربي . .
- ٥٠٠ الاشتراكية العربية مذهب أم عقيدة للأستاذ الدكتور محمد صغفور المحامي
- الحركة العربية الواحدة للأستاذ فؤاد عبد المحامي عضو مجلس نقابة المحامين
- ٥١٢ بالجمهورية العربية المتحدة وعضو المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب . . .

السوق العربية المشتركة

كوسيلة لدعم الوحدة العربية

للاستاذ عوض نجيب الجامي

قناة مصر ج ٠ ع ٠ م

الأسواق :

أن مفهوم كلمة السوق لأول وهلة هو مكان البيع . وقد لعبت أماكن البيع دورا كبيرا في قيام التجارة بين المدن . وباتساع التجارة أصبح معنى كلمة السوق تجاريا عدد المشترين الفعليين لسلعة من السلع التي تباع في ظروف معينة خاصة وتشمل هذه الظروف كل العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير مثل ثمن البيع — توزيع المشترين — والوسائل الممكنة لنقل البضائع — والعوائق التي تعوق تسويق هذه البضائع . . الخ .

ومع ذلك فإن الجوهر الأساسي في مدلول السوق ظل كما كان (وحدة السوق) — ولكن أحوال السياسة قسمت الأسواق إلى وحدات صغيرة خصوصا بسبب سياسة حماية التجارة — التي كادت تعدم الفائدة من مزايا الأسواق الكبيرة التي تمنح عمالا أوسع للبحث ووفرة الانتاج وانخفاض تكاليفه .

السوق المشتركة :

وفي الأصل كانت السوق المشتركة تعني منطقة واسعة رفعت في داخلها الحواجز الجمركية — فهي تدل على كلاً من المنطقة التجارية الحرة والوحدة الجمركية معا .

فالإجراء الأساسي لهذه السوق هو إلغاء التبريفة - والحواجز الجمركية - والقضاء على تحديد كميات السلع التي تستوردها من الدول الأخرى تدريجيا . ويسير إلى جانب ذلك وضع تعريف موحد جمركية بالنسبة للدول الخارجة من السوق مع تسيق الأسعار . وشؤون العملة . ومنسب السياسة النقدية . ومنسب مصادر الإنتاج . والسلع . وخلق نظام للمساعدة في حالة قيام صعوبات في ميزان المدفوعات (نرجو مراجعة كتاب السوق المشتركة - تكوينها — وغرضها العالم الاقتصادي ج . ف . دنيو) (كما نرجو مراجعة كتاب السوق الأوروبية المشتركة — تحليل للسياسة التجارية للعالم الاقتصادي أ . فرنك طبعة سنة ١٩٦٣ في نيويورك) (وكذلك كتاب الدكتور جويديا - السوق الأوروبية المشتركة والهند — طبعة سنة ١٩٦٢ بالهند) .

تنظيم اقتصادى دولى :

فالسوق المشتركة تنظم اقتصادى دولى يتم بين عدة دول موجودة فى كيان واحد تفصلها مجرد حدود اتفاقية مع أن وحدتها الطبيعية يجعلها أقرب إلى الاتحاد منها إلى دول مختلفة .

وهذا التقارب الجغرافى - والواقى - والتشابك والاتصال من جميع النواحي هو الذى يجعل لها مصلحة كبرى فى إيجاد سوق مشتركة لاتصالا لكيانها الاقتصادى الذى ما كان يجب أن يكون منفصلا وفى انفصاله مضار كبرى لكل منها .

فالسوق المشتركة تجعل الدول المتقاربة - والتي هى ذواتها الأمريكان واحد - وحدة واحدة فيما يتعلق بالتجارة . وفوائدها عظيمة جدا بكل دولة منها فإن زوال الحواجز الجمركية وكل الحواجز الاقتصادية الأخرى التى نزول شيئا فشيئا بالبدء بوجود السوق المشتركة - زوال هذه الحواجز الجمركية إبتداء ، يجعل البضائع والأعمال توزع بين هذه الدول التوزيع العادل ، فيفيد من عنده فائض من الاتاج ويستفيد من فى حاجة إلى هذا الفائض .

دعامة الوحدة :

والإنسان اجتماعى بطبعه . ولهذا نجد أن الدول ميالة طبيعيا إلى التقارب الدولى - وهذا التقارب الدولى يحقق مزايا أى تضامن من أى نوع وبسبب هذه المزايا ظهرت الجماعة ، فالقرية ، فالبلدية ، فالقاطعة ، فالدولة ، وبعدها بدأ التجميع بين الدول المدينة فى شكل كتلتات مختلفة ولأسباب مختلفة زادت فى العصر الحالى لتقارب المصالح .

وقد تقدمت وسائل المواصلات بجميع أنواعها بسرعة غريبة حتى أربطت جميع أطراف العالم بأنواع الارتباطات كافة ، وإن تباينت أحيانا المصالح ، فلاشك أنه يوجد ارتباط فكري عالمى ، وصناعى ، وعلمى ، يوحى ، فى كل دولة إلى وجهة التقدم ، وكل هذا الارتباط أوجد وجوبا إلى التقارب بين العرب لتحقيق المصالح المشتركة .

ونحن الآن فى عصر التقارب الدولى - عصر التكتلات - وهو تقارب فى مصلحة العالم - ولاشك أنه يحكم وجود كل تقارب دولى المصالح المشتركة والظروف الخاصة لكل مجموعة من الدول ، وهو ما يقرب بعضها من بعض .

وحدة العالم العربى :

ولاشك أن العالم العربى بيئة واحدة ، له مصلحة واحدة ، وكيان واحد ، متشابك جغرافيا

ولغة وعادات ، واجتماعيا ومن جميع النواحي ، فله مصلحة كبرى أن يسير في طريق التكتل ، لأن وجوده يوحى بأنه دولة واحدة ، فله كل المصلحة في السير في طريق إزالة الحواجز لتستفيد جميع دوله من مزايا السوق المشتركة ، فتسير الدول النامية منه في طريق النمو ، وتجد الدول المنتجة أسواقا قريبة تساعدها على سرعة الاتاج والتقدم .

المركز الجغرافي الممتاز للدول العربية :

والسوق المشتركة أبسط وأفيد أنواع التكتل ، ومن في الوقت ذاته أحسن سبيل للدفع في طريق الجامعة المتقدمة المصالح إلى الوصول إلى أحسن نظام جماعي لهم بأسهل الأوضاع — وهر نظام اقتصادي مفيد للجميع يسهل بعد ذلك سبل الوحدة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والقانونية . والعمالية ، والاتجاه السياسي الواحد ، ثم الوحدة السياسية ، وقد منح الله عز وجل الأمة العربية مركزا وسطا ، واتصالا مباشرا ، مما جعل لها مركزا ممتازا بين بلاد العالم ، فهو موقع ضخم في قارتين يقع فيه شريان العالم ويتصل بالعالم كله . فيه خيرات زراعية ومناجم للحامات ، وحقول بترولية ، مما يتحكم في اقتصاد العالم .

ووجود أسباب التكتل هو الذي دعا بل دفع إلى إنشاء الجامعة العربية ووجودها ، مما يسهل وجود السوق العربية المشتركة .

التجارة :

ولا شك أن التجارة لا تعرف بالحدود الجغرافية ، لأنها تسمى الريح ، فهي تتخطى الفواصل الجغرافية ، وترتبط بين المتعاملين من جميع الجنسيات مما قد ينشئ في بعض الأحيان مشا كل المعاملات ، ولا شك أن هذا ينفع ، بل ينقطع ، إذا كان التعامل بين عرب من أصل واحد تسهل معاملاتهم سوق عربية مشتركة . وهذا يفيد التجارة العربية أحسن فائدة .

والثابت أن جهودا بذات للاستقرار والتقارب القانوني الدولي ، مما يركز أصول المعاملات التجارية ويستتبع الثقة في المعاملات ذات النضر الأجنبي ، ولكن هذا باء دائما بالفشل إلى حد بعيد في العالم الخارجي لاختلاف الدول بعضها عن بعض ، واعتبارات السيادة الوطنية الخاصة بكل دولة ، والفوارق القائمة بين الدول من جهة اللغة ، والحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد واختلاف الأوضاع السياسية ، وما إلى ذلك كما جعل فروقا كبيرة في التشريعات .

وإنشاء السوق العربية المشتركة سهل ، لتقارب كل هذا ، ولأن الدول العربية كيان واحد ، ولغة واحدة ، وسيؤدي إنشاء السوق إلى تقارب هذا ، بل أن إيجاد السوق العربية المشتركة هو سبيل الوحدة الحقيقية .

الرابطة العربية :

وإنشاء السوق العربية المشتركة سيقرب المصالح ، ويجعل الوجود الواحد قريب المنال ، وأجبا للمصالح المشتركة .

إن القومية العربية رابطة تربط شعوب المنطقة من المحيط الأطلس إلى الخليج العربي ، وهي منطقة تحتل أخطر منطقة جغرافية هي مهبط الأديان السماوية ، ومزايا هذه القومية : اتحاد اللغة ، والمصالح ، والتراث الروحي والماضى المجيد ، والحضارة القديمة ؛ وهي أواصر مستمرة ، وموجودة وتقوى بمجرد إنشاء السوق العربية المشتركة ، لأنها كلها أواصر لا انفصام لها لأن القومية العربية تمتاز بعلو مكانة القيم الروحية فيها وإذا كانت منطقة القومية العربية مهبط الأديان السماوية التي تحكم العالم الآن الاسلام والمسيحية ، فإن أشعاعها كميل يربط تلك القومية بتلك الروابط التي لا يمكن أن نفصل هراها إطلاقاً ، وإذا كان لتلك القيم الروحية مكانها العالي — وهي المتحركة في التواحي كافة ، فإن النصر لأي عمل مشترك مثل السوق العربية المشتركة مضمون النتيجة .

والتاريخ حافل بالقوة التي اتسمت بها جميع التكتلات العربية ، وهذا ما ستكون عليه السوق العربية المشتركة .

والعوامل الاقتصادية التي كانت سببا في قيام الولايات المتحدة والوحدة الألمانية وخلافها، متوفرة في المنطقة العربية .

الدعامة الاقتصادية :

لقد أصبح كل وجود دول يتأثر الآن إلى حد كبير بالسكان الاقتصادي والوحدة العربية تحتاج لاستقرارها النهائي إلى توحيد قانوني عمالي وخارجي وأساس كل هذا هو الوحدة ويقوى أثرها السوق المشتركة .

فتقوى الأواصر العربية ، وتزول الحواجز الوهمية لا بد من إزالة موانع الاتصال الاقتصادي بين الدول العربية بتقريب جميع العوامل والقواعد الاقتصادية ، وسبيل ذلك السوق المشتركة .

والسوق المشتركة في العرف الدولي هي رفع الحواجز الجبركية ، وحواجز الاتصال الاقتصادي والتجاري ، حتى تصبح الدول المشتركة وحدة واحدة ، وكل من الدول المشتركة وأفرادها يتعامل في الدولة الأخرى وكأنه يتعامل في دولته ؛ فلا جوارك ولا موانع استيراد أو تصدير ، ولا موانع تمنع العامل في دولة أخرى غير دولته وكل هذا يبنىء روابط موصلات اقتصادية ، وتجارية وعملية واجتماعية ، تقضى على أي فوارق ، لما يؤدي إلى الوحدة الحقيقية : وحدة جماعة من الدول في اتحاد دولي واحد .

السوق العربية قديما :

ومراجعة آخر عدد أطلعت عليه من أعداد مجلة الإحصاءات المالية الدولية التي تصدر بالولايات المتحدة ، وهو عدد أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، نجد أن الإحصاءات الخاصة بكل الدول تشير نحو الزيادة ، خصوصا فيما يتعلق بارتفاع أسعار التصدير ، والأسعار المحلية . والسوق العربية المشتركة هي أحسن سبيل إلى الحسد من هذا الارتفاع ، بارتفاع كل دولة بفائض دولة أخرى ، مقابل التبادل المعنى ، مما يمكن من التعاون المالي والاقتصادي ، وما يجد من ارتفاع الأسعار فيرفع من المستوى الاجتماعي للناس ، مما يكون له أحسن أثر في الاقتصاد القومي .

والقاهرة وهي العاصمة الأولى التي حققت نصرا في سعيها لتوحيد الكيان العربي ، هي الأولى التي يمكنها تحقيق السوق العربية المشتركة ، نظرا إلى مركزها الجغرافي ، ولأن هذا الشكل الاقتصادي لا ينفك مجرد تحقيق تقدم اقتصادي ومجاورة الظروف الاقتصادية ، بل هو أمر واجب لتدعيم الوحدة العربية .

والسوق العربية المشتركة كانت موجودة فعلا قديما ، ولم يطلب إلا عراذي الاستعمار . فإن أسواق البلاد العربية كانت فيما معنى متصلة بعضها ببعض ، وحدة واحدة ، ولا زال لهذا آثاره في وجود أنواع من التجارة سواء في مصر أو غيرها في أيدي عربية لغاية الآن ، وعودة هذا سيكون سهلا وسيكون سريع الأثر لاتحاد اللغة والقرب بين البلاد العربية .

وإنشاء السوق العربية المشتركة أسرع وحدة يمكن إيجادها ، لأنها ستكون مجرد اتفاق تجاري اقتصادي يراعى المصالح المشتركة ولا يتعرض إلى بحث سياسي ، وإذا نشأ هذا السوق كان كفيلا يربط المصالح وإزالة كل الفوارق الظاهرية ، مما سيؤدي إلى الوحدة الكاملة لأن كل الدول سيفيد من هذه السوق وسيسمى إلى تقويتها ، وفي كل تقوية لها تقوية للروابط سيرا إلى الوحدة الكاملة .

الأمم العربية :

والأمم العربية التي تفخر بأنها قد قضت على حصون الاستعمار وعلى جميع المؤامرات ضد القومية العربية ، وتحب جميعا الوحدة ، وهي تخوض في هذا الظرف التاريخي الخطر معركة ضد جميع نواحي الاستعمار ، والعبء الذي ألقاه التاريخ على الأمم العربية الباسلة لتعود لتنهضها ، كل هذا يدعو إلى إنشاء هذه السوق المشتركة صيانة لحقوق الأمم العربية ، ودفعها لها للاشتراك في طريق التقدم ، مساعدتها على ذلك تقدمها وتقدم طرق المواصلات والأعلام ، مما جعل الكيان والوجود العربي واحدا .

السوق العربية المشتركة دعم للوحدة العربية

ولاشك أن في كل هذه المزايا التي تنتج من السوق العربية المشتركة ، ما يدعم وحدة الأمم العربية ويقويها ، ويجعلها جهة ضد أي تكتل آخر خصوصا أن الأساس الذي يقوم عليه تنفيذ السوق العربية المشتركة لابد أنه يتناول الآتي :

١ — إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية طبقا لأصول معينة .

٢ — تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية .

٣ — تبادل المنتجات الصناعية .

٤ — تصحيح عملات دول السوق العربية المشتركة قابلة للتحويل بعد شروط فترة الانتقال .

٥ — توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية .

٦ — توحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للدول العربية ، تجاه الدول الأخرى .

٧ — حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .

٨ — حرية الإقامة والعمل والاستخدام وعمارة النشاط الاقتصادي .

٩ — حرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .

١٠ — تيسير سياسات التصدير .

١١ — تعيين الأسس الواضحة لسياسة السوق العربية المشتركة تجاه السوق الأوروبية المشتركة والتكتلات الاقتصادية الأخرى وتأمين حق المساواة الجماعية معها .

ولاشك أن هذه المبادئ وتطبيقها ، دهم للوحدة العربية .

طريق السوق العربية المشتركة :

أن إنشاء سوق عربية مشتركة يشتر أحد المراحل الهامة ، للوحدة الاقتصادية العربية ، ذلك أن قيام هذه السوق سيؤدي إلى تبادل المنتجات والبضائع العربية بحرية تامة من بلد إلى آخر ، دون دفع رسوم جمركية ودون القيام بإجراءات إدارية . كما أنه سيكفل حرية التنقل والتراخيص بين الدول الأعضاء ، وبذلك تصبح الدول العربية كلها وقد أحيطت بحمدار جمركي واحد بالنسبة

للعالم الخارجي ، مما يجعل الاقتصاديات العربية تنمو بشكل منسق ، دون وجود أى مخافس إنها
يؤدى إلى ضررها .

وقيام هذه السوق يستند إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، وإلى قرار
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الصادر بتاريخ ١٢ من يونيو ١٩٦٤ ، والذي أنشأ لجنة
تعمل على دراسة إنشاء سوق حرية مشتركة تقوم على الأسس التالية :

- أولاً - حرية انتقال الأشخاص وروؤوس الأموال العربية .
- ثانياً - حرية تبادل البضائع والمنتجات المحلية والأجنبية .
- ثالثاً - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى .
- رابعاً - حرية النقل والترايزت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .

وكانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد دعت الدول الأعضاء المشتركة ابتداء من أول
يوليو سنة ١٩٦٤ .

وقد استمرت اجتماعات هذه اللجنة حتى يوم ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٤ ، وكان أمام اللجنة
عدة مقترحات حول الأسس الواجب اتباعها لإخراج السوق العربية المشتركة بين دول مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية إلى حيز التنفيذ ، وستنجز باذن الله فى ذلك مما سيدهم
الوحدة العربية .

السوق الأوروبية المشتركة :

ودهم الوحدة العربية بإنشاء السوق العربية المشتركة أمر يقتضيه وجود السوق الأوروبية
المشتركة ، لأنه بالرغم مما اتخذ بعد الحرب العالمية الثانية من الإجراءات لإنجاح التوازن الاقتصادى
بين الدول ومن ذلك إنشاء صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاءات والتعمير ، وبالرغم
من الإعانات المقدمة من أمريكا إلى دول أوروبا ووضع نظام تسيير عملات الدول كلها على
أساس ثابت بالنسبة للذهب ، وتقديم القروض لصندوق النقد ، ومن البنك الدولى للإنشاء
والتعمير للدول التى تواجه عجزاً فى موازين مدفوعاتها ، استمر عديد كبير من الدول الأوروبية
فى حالة اقتصادية متأخرة ، ومن أولى الإجراءات لتغلاف هذه الحالة عقد اتفاق دول البنلوكس
بين بلجيكا وهولندا ولكسمبرج ، وقد اتجه هذا الاتفاق إلى رفع الحواجز الجمركية ، وكان هذا
الاتفاق مقدمة أو نواة السوق المشتركة الأوروبية التى امتدت إلى ثلاث دول أخرى بموجب
معاهدة روما فى سنة ١٩٥٧ .

وأحسن توضيح للأهداف الكاملة السوق الأوروبية المشتركة ، هو ما ورد في مقدمة معاهدة روما المذكور حيث قيل الآتي :

« ترمي الدول الموقعة إلى إرساء قواعد وحدة قوية بين الشعوب الأوروبية ، وذلك عن طريق إزالة ما ترتب من وجود الحدود السياسية لهذه الدول من تأثير على اقتصادها . لهذا فسوف تنشأ سوق مشتركة وتعرفة خارجية موحدة لجميع السلع ، كما سيعمل على انتاج سياسة موحدة في الزراعة والنقل وسهولة تنقل الأيدي العاملة للقطاعات الاقتصادية الهامة ، كما ستنشأ المؤسسات التي تهدف للتنمية الاقتصادية ، وكل هذه الإجراءات تستهدف غرضاً أساسياً واحداً هو التقدم المطرد في الأحوال المعيشية وظروف العمل لشعوب الدول الاعضاء . »

ولاشك أن السوق الأوروبية المشتركة بمثابة مجتمع قائم بذاته إذ يضم :

- ١ - جمعية تشريعية تتكون من ٤٢ عضواً من بين أعضاء برلمانات الدول الست .
- ٢ - مجلساً وزارياً يتكون من وزير من كل حكومة من حكومات الدول الاعضاء .
- ٣ - اللجنة الأوروبية وهي الجهاز التنفيذي للسوق ، وتتكون من ٩ أعضاء مستقائين (من مشهورى ورجال الاقتصاد) .
- ٤ - محكمة مكونة من ٩ قضاة .
- ٥ - لجنة اقتصادية واجتاهية وهي تعتبر جهازاً استثمارياً .
- ٦ - بنك الاستثمار الأوربي .
- ٧ - صندوقاً للتنمية فيما وراء البحار .
- ٨ - صندوقاً أوروبياً للقروض الاجتاهية .

لقد بدأت السوق الأوروبية المشتركة عملها الفعلي من أول يناير سنة ١٩٥٨ بعد تصديق الدول الاعضاء على معاهدة روما ، وقد انقضى العام الأول من إنشاء السوق في بناء مقر لها في بروكسل ونقل الاجهزة المختلفة إلى مكانها . وبنهاية عام ١٩٥٨ وضعت السوق المشتركة برنامجاً للتوسع الاقتصادى فكان هذا البرنامج أكثر البرامج الأوروبية طموحاً فقد دعا البرنامج إلى :

- ١ - سياسة موحدة لتشجيع النمو الاقتصادى .
- ٢ - إنشاء اتحاد الجمارك عن طريق إلغاء جميع الرسوم وحصص الواردات وكل الحواجز التي تترتب عن التجارة بين الدول الست ككتلة واحدة .
- ٣ - تعرفية خارجية موحدة بين الدول الست الاعضاء بالنسبة للعالم الخارجى .

٤ - سن القوانين التي تحرم تحديد الأسعار والاحتكارات وغير ذلك من الأمور التي تعرقل التجارة .

٥ - مساواة المرأة بالرجل في الأجور .

٦ - العدل للمرشد على أساس ٤ ساعة أسبوعياً .

٧ - حق الحصول على أجازة ثلاثة أسابيع على الأقل في السنة بأجر كامل .

٨ - إعادة تدريب أو توظيف العمال الزائدين على الحاجة مؤقتاً ، أو الذين تركوا أعمالهم نتيجة حرية التجارة .

٩ - وضع سياسة موحدة بالنسبة للأجور والتأمين الاجتماعي والبطالة .

١٠ - حرية حركة رأس المال والأيدى العاملة .

١١ - حرية حركة الخدمات مثل البنوك والتأمينات ،

١٢ - العمل على إيجاد نظام متكامل للنقل بالبحر والجو والسكك الحديدية وطرق برية ونهرية داخلية .

١٣ - سياسة موحدة للزراعة .

والفرض من هذا البرنامج ببساطة هو زيادة كفاءة الصناعة الأوروبية ، بما يحقق لها الوقوف في وجه المنافسة أكثر من ذي قبل ، ويستتبع ذلك ارتفاع أجور العمال وانخفاض أسعار السلع الاستهلاكية . وكانت أول مشكلة تفرض لها السوق هي تخفيض التبريد الجمركية ، والعمل على التماهي تدريجياً بين الدول الست .

(وفي تفصيلات كل هذا نرجو مراجعة السوق الأوروبية المشتركة لاستجيوات دي لاما هو تيير ، ترجمة الأستاذ أحمد كمال عاشور) .

وقام مثل هذا التكتل الاقتصادي الأوروبي بحمل تكاف الدول العربية ضرورياً ، حتى لا تكون هدفاً سهلاً أمام الاقتصاد الغربي ، ولابد من إنشاء سوق مواجهة تعظم الدول العربية .

أثر السوق المشتركة المالي:

ولاشك أن الولايات المتحدة مركزاً اقتصادياً خاصاً جعلها لا تدارس قيام السوق الأوروبية المشتركة ، ومع ذلك فإنه أعتبر هناك أكبر حدث اقتصادي في هذا القرن (في ذلك كتاب السوق الأوروبية المشتركة المؤلف فرانك) (وبمحت مجلة شركات وجات في الولايات المتحدة المنشور في مجلتها في عدد أبريل سنة ١٩٦٣) .

ويقول الأستاذ جوردوا في كتابه السوق الأوروبية المشتركة والهند طبعة سنة ١٩٦٢ بالهند ،

أن أثر السوق الأوروبية لم يكن على الدول المرتبطة به وحدها، بل له أثاره على الدول كلها.

وهذه هي وجه النظر الأمريكية الرسمية، ومن ذلك النشرات الرسمية في ١٥ من يناير ١٩٥٧ و ٢٥ من مايو ١٩٦٢.

لهذا كان واجبا قيام السوق العربية المشتركة سيرا في طريق الوحدة العربية ودعامتها.

إن السوق الأوروبية المشتركة حركة تكتل بين الدول الأوروبية، أي حركة تكتل إقليمي مساحتها ٤٥٠ ميلا مربعا وعدد سكانه ١٧٠ مليون نسمة وإنتاجه السنوي ٢٠٠ مليون دولار.

ويقول الدكتور محمد فؤاد إبراهيم: وأن من يقوم بمحاولة في الدول الست سوف يلس بلأذن ريب نهضة ضخمة قد شملت مختلف جوانب الحياة فيها. فالصناعات قد قامت في كل جانب وتزكرت رؤوس الأموال فيها حتى تم إدماج عدد كبير من هذه الصناعات في مجموعات ضخمة. كما تغيرت سمات بعض اقتصاديات الدول المشتركة في السوق. فبعد أن كان بعضها في عداد الدول الزراعية أو معتمدا على الزراعة، أصبح يحتل مكانا هاما في ميدان الصناعة كما هو الحال بالقياس إلى إيطاليا، فقد نهضت في إقامة صناعة الصلب لمضارح صناعات الصلب القائمة في كبرى الدول؛ وارتفع مستوى المعيشة سواء من حيث الزيادة الكبيرة في الدخل القومي، أو نصيب الفرد من هذا الدخل وأصبحت المعروضات في المتاجر تشمل منتجات الدول الست.

وكل هذا يستوجب لدمم الوحدة العربية لإنشاء السوق العربية المشتركة لتواجه تكتل دول أوربية.

السوق الأفريقية المشتركة

والسوق العربية المشتركة

رائدنا في ذلك أنه، بعد أن نشأت السوق الأوروبية المشتركة بفكرة الاقتصادى الفرنسى (جان مونت) وبجهودات كبار الساسة الأوروبيين، فقد كان لابد لمواجهة التكتل الأوربى من إنشاء السوق الأفريقية المشتركة. وقد نصت الاتفاقية الأولى على إنشاء سوق إفريقية مشتركة مفتوحة لجميع الدول الأفريقية تقوم على الأسس التالية:

١ - حرية تبادل البضائع والمنتجات والزراعة.

٢ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام لممارسة النشاط التجاري .

٣ - حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .

ولتحقيق هذه الأهداف اتفقت الأطراف الأفريقية المتعاقدة على إقامة وحدة جمركية، وتنسيق التعريفات والتشريعات والأنظمة الجمركية المتبعة في كل منها، وتنسيق سياسات الاستيراد والتصدير وأتباع سياسة مشتركة لمنتجات الأساس ؛ وتوحيد أساليب التصنيف الجمركي (نرجو مراجعة ككتاب السوق الأفريقية المشتركة تأليف الأستاذين محمد نفش ويحيى المصري) .

وأهم ما ورد في اتفاقية السوق الأفريقية المشتركة (ميثاق الدار البيضاء) هو الآتي :

١ - أهداف الاتفاقية :

تهدف اتفاقية السوق الأفريقية المشتركة كما ورد بانتدابها إلى ما يأتي :

أولاً - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية .

ثانياً - حرية الإقامة والعمل والاستخدام لممارسة النشاط الاقتصادي .

ثالثاً - حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .

٢ - الوسائل التي نصت عليها الاتفاقية :

ولتحقيق الأهداف الثلاثة المذكورة ، فقد اتفقت الأطراف المتعاقدة على عدد من الوسائل المطلوبة في هذا الشأن أهمها :

(أ) إقامة وحدة جمركية وتنسيق التشريعات والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها .

(ب) تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير والأنظمة الخاصة بها ، وذلك فيما يتعلق بتطبيق هذه السياسات بينها وأتباع سياسة مشتركة لمنتجات الأساس .

(ج) توحيد أساليب التصنيف والتبويب الجمركي .

(د) تنسيق سياسة تبادل الموارد المولدة للطاقة .

(هـ) تنسيق التشريعات الاجتماعية .

٣ - القواعد الخاصة بالاتفاقية الجمركية والتعريفات :

نصت الاتفاقية على أنه في بحر سنرات من تاريخ سريانها ، يقوم كل من الأطراف المتعاقدة

إلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من باقي الدول الأعضاء وذلك بتخفيضها تدريجياً على السلع كافة بنسبة ٢٥٪ في العام الأول ، ويتم بعد ذلك بالتدرج بنسبة تحددها اللجنة الاقتصادية للميثاق .

ويجوز هذا التخفيض على أساس الرسوم الجمركية المطبقة في ٣١ من مارس ١٩٦٢ ويمكن عمل ترتيبات ثنائية مؤقتة للحماية بالنسبة لبعض السلع المصنوعة في بلدان أو أكثر ، والواردة في قوائم يوافق عليها كل من الأطراف المتعاقدة .

ويلاحظ أن التخفيض الجمركي المشار إليه يسرى على مجموع الرسوم الضريبية والجمركية التي تحصل على الواردات من السلع ، والتي منشؤها إحدى الدول المتعاقدة ، والتي تأتي منها السلع المأثلة في الإنتاج المحلي .

كما يقوم كل من الأطراف المتعاقدة خلال خمس سنوات أيضاً ، بإلغاء التدرج لجميع القيود المفروضة على الواردات والصادرات من السلع التي منشؤها الدول الأعضاء .

وبالإضافة إلى ذلك فقد نص على أن تمنح الأطراف المتعاقدة بعضها البعض حق الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية ، وكذلك الأولوية في الاستيراد بالنسبة لمنتجات الدول الأعضاء .

وقد تمهدت الدول الأعضاء فيما بينها مجمع إعادة تصدير المواد والمنتجات التي لم يدخل عليها أي تغيير إلى الدول غير منضمة إلى ميثاق الدار البيضاء ، إلا بعد موافقة البلد المنتج على هذه المواد .

وأخيراً فقد نص على أن تعمل كل من الأطراف المتعاقدة على تيسير مرور المنتجات التجارية الواردة من إحدى الدول الأعضاء عبر أراضيها في حدود قوانينها ونظمها الخاصة بالتجارة العابرة .

٤ - الإدارة :

نصت الاتفاقية على أن تنشأ هيئة دائمة تسمى مجلس السوق الأفريقية المشتركة على أن :

(أ) يتألف من ممثل لكل دولة يماونه مستشارون وتكون مدينة الدار البيضاء المقر الدائم للمجلس ، وللمجلس أن يعقد اجتماعاته في أي مكان آخر يختاره .

(ب) تكون رئاسة المجلس لمدة سنة بالتناوب بين الأطراف المتعاقدة .

(ج) يعقد المجلس دورات عادية مرة كل ستة شهور ، وله أن يعقد دورات غير عادية عند الضرورة .

(د) يصدر المجلس قراراته بالإجماع ولكل دولة صوت واحد ما عدا الحالات التي يرجع فيها إلى اللجنة الاقتصادية .

كما نصت الاتفاقية على أن يعاون المجلس في مهمته لجان دائمة ومؤقتة ، وبستطيع المجلس فضلاً

عن ذلك أن يهدف إلى خبراء من رعايا الدول الأعضاء بإجراء دراسات وأبحاث في موضوعات معينة .

كما نصت أيضاً على ما يأتي .

(أ) أن يكون المجلس وحدة تتمتع باستقلال مالي وإداري ، وتكون لها ميزانية خاصة بمولها الدول الأعضاء . ويقوم المجلس كل عام بتقديم مشروع الميزانية إلى السكرتارية الدائمة الميثاق التي تتولى التحصيل .

(ب) ينع المجلس لائحة الداخلية في دورته الأولى .

ويتعين على حكومات الأطراف المتعاقدة اختيار ممثلها في المجلس خلال مدة لا تتجاوز شهرا واحدا من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

ويتلخص في مباشرة جميع المهام والسلطات والامتيازات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية وبصفة خاصة .

(أ) العمل على تنفيذ القرارات التي تتخذ تطبيقاً لهذه الاتفاقية .

(ب) الإشراف على أعمال اللجان والهيئات التي قد ينشئها .

(ج) تعيين الموظفين والخبراء طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية .

(د) تنسيق سياسات التجارة الخارجية للدول الأعضاء .

وأخيراً فقد نصت على أن يقوم المجلس بتقديم تقرير من أعماله إلى اللجنة الاقتصادية لدول الدار البيضاء في كل دورة لها .

٥ - الأحكام الانتقالية الخاصة بالاتفاقية :

نصت الاتفاقية على أن يأخذ المجلس في اختياره الحالة الخاصة التي تكون عليها إحدى الدول المتعاقدة ، على ألا يخل ذلك بأهداف السوق المشتركة الأفريقية .

كما نصت على أنه يجوز لدولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة عقد اتفاقات اقتصادية فيما بينها أرقى من تلك المنصوص عليها في هذه المعاهدة .

وأخيراً فقد نصت على أنه إذا رأت إحدى الدول المتعاقدة إبرام اتفاق مع اتحاد أو كتلة جمركية أو اقتصادية خارج دول ميثاق الدار البيضاء ، فعليها أن تتشاور أولاً مع باقي الأطراف المتعاقدة ولا يجوز بأي حال أن يخل هذا الاتفاق بمصالح السوق الأفريقية المشتركة .

٦ - مدة نفاذ الاتفاقية والانضمام إليها :

نصت الاتفاقية على أن يتم التصديق عليها وفقاً للنظم الدستورية الخاصة بكل منها في موعد

أقصاه أول يونيو عام ١٩٦٢ ، على أن توضع وثائق التصديق لدى السكرتارية الدائمة لميثاق الدار البيضاء .

كما نصت على أنه يمكن أن تنضم إلى هذه المعاهدة كل دولة تنضم إلى ميثاق الدار البيضاء مستقبلا ، وذلك بناء على طلبها كما يجوز للدول الأفريقية غير المنضمة لميثاق الدار البيضاء الانضمام إلى هذه المعاهدة أو الاشتراك فيها وفقا للترتيبات التي يحددها مجلس السوق الأفريقية المشتركة .

هذا وقد نصت على أن تسرى نصوصها بعد شهر من تاريخ ايداع وثائق التصديق عليها ، كما تسرى بالنسبة للدول الأخرى التي قد تنضم إليها بعد شهر أيضا من تاريخ ايداع وثائق تصديقها أو انضمامها وقد تم التوقيع عليها في ٢ من أبريل ١٩٦٢ .

السوق العربية المشتركة

دعم الوحدة العربية

والأسباب التي اقتضت إنشاء السوق الأفريقية المشتركة ، هي نفسها الأسباب التي تدفع إلى إنشاء السوق العربية المشتركة ؛ فهي التي تدعم الوحدة العربية والسجل إلى وحدة تامة وإذا كان أمر السوق العربية المشتركة من مشاغل جامعة الدول العربية ، فإن لها وحدها حق التحدث في التفاصيل . ولأننا نضرب العزل وجل أن يكمل جهودات الجامعة بشأن هذه السوق المشتركة ، لأنها الركن الأساسي لدعم الوحدة العربية إلى أقصى الحدود .

الكيان الفلسطيني

عدوان الوحدة العربية الظافرة

للاستاذ اسطفان بانسيل للعالم

معرض مجلس نقابة المحامين نقابة مصر ج.ع.م.٠

لجنة العرب في فلسطين :

لم يعرف العرب طعم الطمأنينة منذ خلق الاستعمار لإسرائيل ، واتخذها اسفينا يدقه في قلب الوطن العربي المبرح ، فيقتلع مليون عربي من أرضهم وأرض آباءهم وأجدادهم ، ليقتذف بهم إلى خارج ديارهم مجردين من أموالهم وممتلكاتهم ، لاجئين يمانون شرما قاساه البشر من ألوان البؤس المذموم ، والشقاء المقيم .

وما زال العرب في كل مكان وفي طبيعتهم الفلسطينيين أنفسهم ، يتطلعون إلى الأرض المقدسة التي اغتصبها الواغولون في صميمنا ، هاقدين الحفاصير على أن لا يقر لهم قرار ، أو يهدأ لهم بال ، حتى يعود اللاجئون إلى وطنهم ، ويستردوا ما لهم ، ليستأنفوا حياتهم الكريمة السابقة ، لا يرتق عليهم صفوفا دجيل ولا غاصب .

مشفة الجامعة العربية والرؤساء العرب :

توافرت الجامعة العربية منذ تأسيسها على وضع قضية فلسطين في مقدمة ما ينصب عليه اهتمامها ، فتضمن د بروتوكول الاسكندرية ، أن : « فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية ، وأن حقوق العرب لا يمكن أن تمتش من غير أضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي ، وأن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية ، والتي تضمنى بوقف الهجرة اليهودية والحفاظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين ، هي من حقوق العرب الثابتة » .

وفي مارس سنة ١٩٤٥ تقرر أن يتولى مجلس الجامعة اختيار مندوب فلسطين للاشتراك في أعمال المجلس .

مؤتمر أنشاص :

وفي مايو سنة ١٩٤٦ عقد « مؤتمر الرؤساء والملوك العرب » في (أنشاص) ، وقرر : أن

فلسطين هو القلب في المجموعة العربية ، وأن مصيره متوط بمصير دول الجامعة كافة ، وأن ما يصيب عرب فلسطين يصيب الشعوب العربية ذاتها ، وأن الصهيونية خطر داهم ، لا على فلسطين وحدها بل على البلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعها . وأن على دول العرب وشعوبها صيانة عروبة فلسطين .

رفض مشروع تقسيم فلسطين :

وفي سبتمبر سنة ١٩٤٧ قررت الجامعة العربية رفض مشروع (لجنة الأمم المتحدة الدولية) التي أوصت بتقسيم فلسطين ، وأعلنت أمريكا وبريطانيا يوم الحول العربية على تأييد عرب فلسطين .

الجيش العربي على حدود فلسطين :

واتخذت الجامعة في الشهر التالي قرارا . بتأليف لجنة عسكرية لتهيئة وسائل الدفاع وتخطيطها ، وتدريب الفلسطينيين وتجهيزهم ، كما قررت حشد فرق من الجيوش المصرية والسورية والليثانية والأردنية والمراقية على حدود فلسطين .

وعاد المجلس في ديسمبر من نفس السنة ، فقرر إصدار نداء إلى العالم تعلن فيه الدول العربية فورما على إتخاذ التدابير الحاسمة لإحباط مشروع تقسيم فلسطين ، وخوض الحركة التي أجبرت على خوضها ، وشملت هذه التدابير تقديم عشرة آلاف بندقية وثلاثة آلاف منطوق إلى فلسطين . وفي العام التالي قررت الجامعة أن تدخل الجيوش العربية لحماية فلسطين ، وإنقاذ عروبتها . وأن يعهد بمعالجة القضية إلى الجامعة العربية والجيوش العربية ، ووضع خطة عسكرية مشتركة لجميع تحركات الجيوش العربية ، وتكوين هيئة قيادة عامة ، واختيار القائد الأعلى للجيوش الأردنية وليسوا لهذه الهيئة .

الجيوش العربية تدخل فلسطين :

وقد دخلت الجيوش العربية فلسطين في ليلة ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ بعد انسحاب بريطانيا منها ، وسيطرت على مناطق كثيرة ، وتقدمت مقربة من (تل أبيب) . ولكن مجلس الأمن فرض عليها الهدنة في ٢٩ من مايو ١٩٤٨ .

وعندما عادت القتال في ٩ من يوليو ، لم تكن وحدة الجيوش العربية بحيث تسف العرب إذ ذلك بما كانوا قادرين على تحقيقه ، وعاد مجلس الأمن إلى فرض الهدنة الثانية في ١٨ من يوليو .

حكومة عموم فلسطين :

وفي أغسطس سنة ١٩٤٨ تم الاتفاق بين جامعة الدول العربية وأهل فلسطين على تفكيك

(حكومة عموم فلسطين) وهي تشترك في جميع دورات مجلس جامعة الدول العربية .

قيام دولة اسرائيل انتهاك للأخلاق ولحقوق الإنسان :

وفي سنة ١٩٥١ انعقد في اسطنبول (المؤتمر البرلماني) الأربعون (للاتحاد البرلماني الدول) ، وقرر أنه يذكر بما تضمنته المادة ١٧ من التصريح الخاص بمبادئ الأخلاق الدولية ، الذي أعلنه المؤتمر البرلماني الدول المعقود (روما) في سبتمبر ١٩٤٨ والتي تنص على أنه : « لكل مبدع من بلاده أو مهاجر الحق في العودة إلى بلده ، وإذا رغب في ذلك ويجب على المجتمع الدولي ، وبخاصة على الدولة صاحبة الشأن أن تعضده كل التضديد ، وتعينه كل الوجه المجدى » .

كما ذكر المؤتمر بأن التصريح العالمي لحقوق الإنسان ينص على أنه : « من حق كل شخص أن يكفل له أمانه الشخصي ، وأن يترف له في كل مكان بالشخصية القانونية ، وأن يكون له أن يلتحق... » . ويحرم نفي الأشخاص نفيًا تامًا ، وأن لكل الحق في العودة إلى بلاده وفي الاحتفاظ بجنسيته ، فلا يحرم منها أحد بطريقة تعسفية ، ولا يحرم أحد من ملكه بطريقة تعسفية » .

وطالب المؤتمر بأنه : « في جميع الأحوال التي يرغب فيها اللاجئين في العودة إلى أوطانهم ، لاتوضع أي عقبة في سبيل عودتهم ، لا من جهة البلد الذي يؤويهم ، ولا من جهة بلدهم الأصلي ، وأن تبذل كل التسهيلات اللازمة لذلك » .

مؤتمر بانكوج :

وفي « بانكوج » ، قرر المؤتمر عام ١٩٥٥ أنه : « نظرا التوتر القائم في الشرق الأوسط بسبب الموقف في فلسطين ، وخطر ذلك التوتر على السلم العالمي ، يعلن المؤتمر الآسيوي الأفريقي تأييده لحقوق الشعب العربي ، ويدعو إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في فلسطين ، وإلى تحقيق التسوية السليمة لقضية فلسطين » :

جهاز خاص بالقضية الفلسطينية :

في ٩ من مارس سنة ١٩٥٩ أصدرت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارا بتنظيم الكيان الفلسطيني وإنشاء جهاز خاص بالقضية الفلسطينية في كل حكومة من الحكومات العربية .

وفي أغسطس ١٩٦٠ قرر مجلس جامعة الدول العربية التأكيد على الدول العربية أن تحافظ على « الشخصية الفلسطينية » حتى إذا ما استرد الشعب الفلسطيني وطنه وحقوقه ، أمكنه أن يمارس هذه الحقوق ممارسة صحيحة كاملة .

مؤتمر بلنراد :

أصدر مؤتمر بلنراد في سنة ١٩٦١ قرارا بإدانة السياسة الامبريالية المتبعة في الشرق الأوسط

وأعلن تأييده لاستعادة شعب فلسطين العربي جميع حقوقه استعادة تامة وفق ميثاق الأمم المتحدة .

وفد فلسطين إلى الأمم المتحدة :

وفي سبتمبر سنة ١٩٦٣ عادت الجامعة العربية فقررت العمل على إبراز الكيان الفلسطيني ، وقررت انتداب السيد / أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة . ولأول مرة ذهب وفد فلسطين يضم ٢٣ عضواً من مختلف البلاد التي يقيم فيها الفلسطينيون إلى الأمم المتحدة ، حيث اشترك في دورتها .

مؤتمر القمة الأول :

دعا السيد الرئيس جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر القمة ، الذي اجتمع بالقاهرة في ١٣ من يناير سنة ١٩٦٤ ، وكانت الروح التي تسود المؤتمر هي الاعتراف بالإجماع بالخصية الفلسطينية والعمل على إبرازها بتنظيم الشعب الفلسطيني سياسياً وعسكرياً ، بحيث يصبح قادراً على تولى شؤونه بنفسه ، والقيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره .

كما اتجه المؤتمر نحو مساعدة الكيان الفلسطيني على التفاوض ، وتمويله من الصندوق العربي المقرر إنشاؤه لتكوين جيش التحرير الفلسطيني من أخذ مكانه إلى جانب الجيوش العربية في معركة العرب ضد إسرائيل من أجل تحرير وطنه وتقرير مصيره .

واعتمد المؤتمر الأستاذ أحمد الشقيري ممثل حكومة فلسطين لدى الجامعة العربية ، لمباغرة هذه المهمة تحت إشراف ممثلي الملوك والرؤساء ، وفي نطاق القيادة العربية الموحدة .

وقد قرر تحقيق الكيان الفلسطيني بتجميع إرادة الشعب الفلسطيني في هيئة تطالب بحقوقه ، على نسق هيئة التحرير الجزائرية .

كما قرر إنشاء لجنة خاصة لمتابعة قضية فلسطين ، تشكل من مجموعين شخصيين للملوك والرؤساء داخل نطاق الجامعة العربية .

مع مضاعفة الجهود الإعلامية ، وقيام وزراء خارجية البلاد العربية بزيارات لمختلف دول العالم لكسب تأييدها لكفاح الشعب الفلسطيني .

ميثاق قوى فلسطيني :

وتنفيذاً لهذه القرارات ، قام السيد / الشقيري بزيارة الدول العربية من أعضاء الجامعة ،

والتق بالفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المتبقية ، ووضع مشروع ميثاق قوى فلسطيني ،
يتلخص في أن :

فلسطين ، بصوده التي كانت قائمة وقت الانتداب البريطاني ، وطن عربي تجمع روابط
القومية العربية مع سائر الأقطار العربية التي تولف الوطن العربي الكبير ، وهو وحدة إقليمية
لا تنجزاً .

والشعب العربي الفلسطيني صاحب الحق الشرعي في وطنه ، وهو يقرر مصيره وفق مشيئته
بعد أن يتم تحرير وطنه ، والشخصية الفلسطينية صفة أصلية لازمة لا تزول ، وهي تنتقل
من الآباء إلى الأبناء . والفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ ،
وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها ، كما يعتبر فلسطينيين
المواطنون اليهود الذين هم من أصل فلسطيني إذا رغبوا أن يلتزموا العيش بولاء وسلام
في فلسطين .

وينص الميثاق على وجوب تعريف الجيل الفلسطيني الذي لم يولد في فلسطين بوطنه ، تعريفاً
روحياً عميقاً ، يهداه إلى وطنه

والفلسطينيون جميعاً جهة واحدة يعملون لتحرير وطنهم ، شعارهم الوحدة الوطنية ، والتعبئة
القومية ، والتحرير .

والشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ، ويحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها ،
وتنمية الوعي بوجودها ، ومناهضة ما يبذله الأجنبي لإذابتها أو إضعافها . كذلك ينص الميثاق
على أن الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان ، وأن مصير الأمة العربية بل وجودها
رهين بمصير القضية الفلسطينية .

وتحرير فلسطين واجب تقع مسؤوليته على الأمة العربية ، وفي طلبتها الشعب العربي الفلسطيني ،
والأمة العربية بذل المون لتأييده وتمكينه من تحرير وطنه .

ويجوب الميثاق بجميع القوى الروحية في العالم أن تناصر قضية فلسطين ، لما يترتب على تحرير
فلسطين من نتائج روحية هامة ، كما يدعو الدول المحبة للحرية والعدل والسلام ، أن تقف إلى
جانب العرب احتراماً لميثاق الأمم المتحدة ، وتحقيقاً للسلام .

ويقرر الميثاق بطلان تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ ، وقيام إسرائيل ، كما يدين
دعوى الروابط الروحية والتاريخية بين اليهود وفلسطين ، لأنها لا تتفق مع حقائق التاريخ ، ولا مع
مقومات الدولة في مفهومها الصحيح ، ويقرر بأن اليهودية ليست قومية ذات وجود مستقل ،

وأن اليهود ليسوا شعباً واحداً له وجوده للتبديد ، وإقام مواطنون في الدول التي يتمتعون إليها ، وأن الصهيونية حركة استعمارية غير مشروعة ، وهي بعد حركة عدوانية توسعية ، عنصرية تمصية . وأن إسرائيل مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الأوسط ، بل في الأسرة الدولية عامة .

ويصرح الميثاق بإيمان الشعب الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية ، ويؤمن بالتشائش السلي على أساس الوجود الشرعي .

النظام الأساسي لمؤسسة التحرير الفلسطينية :

وقد نص في الميثاق على إنشاء « منظمة تحرير فلسطين » ، ومهمتها تحقيق الميثاق ، بتحرير فلسطين وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة ، على أن لا تمارس أى سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ، وتعاون المنظمة مع جميع الدول العربية ، ويكون لها علم ، وقسم ، ومقر . وتكون مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في فضائه ، ويكون لها نظام يفرق بـ : « النظام الأساسي لمنظمة التحرير » . تحدد فيه كيفية إقامة المنظمة ، ومؤسساتها ، واختصاصاتها . وينس النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، لتباشر مسؤولياتها وفق مبادئ الميثاق الوطني ، وأحكام هذا النظام الأساسي ، وما يصدر استناداً إليهما .

ويكون الشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة الفلسطينية ، وتعمل المؤسسة على الاتصال الدائم بالشعب الفلسطيني ، وتعليمه ، وتعبئته ، بحيث يكون قادراً على الاضطلاع بمسؤوليته القومية في تحرير وطنه .

المجلس الوطني لمنظمة تحرير فلسطين :

والفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعون في منظمة التحرير ، وتتخذ التدابير الدعوة إلى مؤتمر فلسطين عام ، يعرف بالمجلس الوطني لمنظمة تحرير فلسطين .

وتختصراً للذكر يرثى مؤلف ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية لجنة تحضيرية في كل دولة عربية يكون فيها عدد الفلسطينيين عشرة آلاف فلسطيني على الأقل ، ولجنة تفسيق في القدس .

وقد انعقد المجلس الوطني في القدس في ١٤ من مايو ١٩٦٤ على أن يتم بعد ذلك مرة كل عامين ، ويكون له مكتب رئاسة ، ومؤلف المجلس لجاناً : السياسة ، والميثاق ، والأنظمة ، واللوائح ، والمالية ، والأعلام ، والقانون ، والمقترحات ، والتبرشحات ، والترقية ، والتطعيم

القومي . ويكون المجلس الوطني جهاز تنفيذي يعرف بـ : « اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير » وتفتش دوائر : الشؤون السياسية ، والأعلامية ، والمصندوق القومي ، والشؤون العامة .

وتتيح الدول العربية لآبناء فلسطين فرص الانضمام إلى جيوشها النظامية على أوسع نطاق ، يمكن وتشكل وحدات فلسطينية خاصة وفق الحاجات العسكرية والخطة التي تقررها القيادة العربية الموحدة بالاتفاق مع الدول العربية المعنية والتعاون معها .

« وينشأ الصندوق القومي الفلسطيني ، لتحويل أعمال المنظمة ، وتكون موارده من ضريبة ثابتة تفرض على المواطنين الفلسطينيين ، ومساعدات الدول العربية وطابع التحرير ، والتبرعات والقروض ، والمساعدات .

تأييد الغالبية العظمى لمشروع إبراز الكيان الفلسطيني :

وقد لاقى هذا المشروع لإبراز الكيان الفلسطيني تأييد الغالبية العظمى من الفلسطينيين في كل البلاد العربية ، وإن كانت الهيئة العربية العليا لفلسطين قد تزعمت معارضته مطالبة بضرورة إجراء انتخابات مباشرة لأعضاء المجلس الوطني ، بدلا من التمييز والاختيار .

اللجنة التحضيرية للمؤتمر (المجلس الوطني) :

وقد تمكن السيد / الشقيري من اختيار أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر (المجلس الوطني) وعقد المؤتمر بالقدس في ٢٨ من مايو ١٩٦٤ وناقش الميثاق ، والنظام الأساسي وبت في أحكامها النهائية لإعلان البدء في إبراز الكيان الفلسطيني على كل المستويات ، الشعبية والسياسية والعسكرية .

اتحاد المحامين العرب والكيان الفلسطيني :

وفي ٢٣ من مايو ١٩٦٤ اجتمعت لجنة الكيان الفلسطيني المنبثقة عن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في طرابلس لبنان ، بحضور اسطفان باسيل الحماني مقرر اللجنة ، والسادة الأساتذة إبراهيم السقا وموشى الجيوش وأحمد تدير الخطيب ، وحضر الاجتماع السيد / زكي جميل حافظ الأمين العام المساعد للاتحاد ، واقترحت اللجنة التوصيات الآتية :

١ - يؤيد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب قرارات مؤتمر القمة العربي الأول ، المنعقد في القاهرة في ١٣ من يناير ١٩٦٤ ، وهي الاعتراف الإجماعي بالشخصية الفلسطينية ، والعمل على إبراز هذه الشخصية بتنظيم الشعب العربي في فلسطين سياسيا وعسكريا ، بحيث يصبح قادرا على

تولى شؤونه بنفسه ، والقيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره ، ومساعدة الكيان الفلسطيني على النهوض ، وتحويله من الصندوق العربي المقرر لإنشاءه لتكوين جيش التحرير الفلسطيني من أخذ مكانه إلى جانب الجيوش العربية في معركة العرب ضد إسرائيل .

٢ - ناشدة ملوك ورؤساء الدول العربية ألا يألوا جهدا في متابعة تنفيذ ما قرروه والتزموا به ، ويتنظر الشعب العربي عامة أن يعني ثمار هذه الجهود في مؤتمره المقبل في آب (أغسطس) ١٩٦٤ ، وأن تكون قراراتهم في هذا الاجتماع مؤدية إلى تحقيق أمنية كل عربي بالقضاء على رأس رمح الاستعمار وركيزه في الوطن العربي (إسرائيل) .

٣ - أن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، إذ يؤيد المؤتمر القومي الفلسطيني الأول الذي يعقد في القدس في ١٨ من مايو ١٩٦٤ ، يبيب الشعب العربي الفلسطيني في كل مكان يدعو أن يحكم نفسه ، ويوحد كلمته حتى تتحقق غايات المؤتمر وأهدافه في تحرير فلسطين ، لتأخذ مكانها الطبيعي في الوطن العربي .

٤ - والمكتب الدائم يرى أنه واجب على الشعب العربي بأجمعه وحكوماته أن تدعم وتساند بكل إمكانياتها وطاقاتها المادية والمعنوية الكيان الفلسطيني ، وأن تسارع إلى تنفيذ المقررات التي تصدر عن مؤتمر القدس المقبل .

٥ - ويوصي المكتب الأمانة العامة للاتحاد بالاستمرار في متابعة الجهود وبذل المساعي وإجراء الاتصالات ، لتحقيق أهداف الكيان الفلسطيني ونجاحه وتفتح إرسال من يمثلها لحضور جلسة افتتاح مؤتمر القدس المقبل ، تعبدا عن مشاركة اتحاد المحامين العرب وتأييده لكل جهد يبذل في سبيل تحرير فلسطين .

مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية بالقاهرة :

وفي يولييه ١٩٦٤ ، أجمعت الدول الإفريقية كلها على تأييد الشعب العربي الفلسطيني في استرداد كامل حقوقه في وطنه المنتصب .

التحرير يفتتح من الأراضي الفلسطينية المحررة :

ولا شك أن اتجاه العرب نحو إقامة الكيان الفلسطيني ودعمه ، على الوجه الذي سردناه هو الخطوة العملية الأولى لحركة التحرير الفلسطيني ، التي يجب أن تبتثق من الأرض الفلسطينية المحررة بما يقتضيها تكوين الكيان الفلسطيني وتكوين الجيش الفلسطيني وإقامتهما ابتداء

بأيد فلسطينية، تعاونها العروبة المسالمة بجميع أفرادها وشعوبها ودولها وجيوشها وأجهزتها وامكانياتها .

مؤتمر القمة الثاني :

وقد جاء مؤتمر القمة الثاني فتوح الجهود العربية في سبيل استعادة الشعب العربي الفلسطيني حقوقه، إذ قرر في البند الأول من اعلانه « أن المؤتمر ، إذ يتدد بالسياسة الاستعمارية المنتهجة في الشرق الأوسط ، يقرر وفقاً لميثاق الأمم المتحدة :

(١) تأييد استعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه استعادة كاملة ، وكذلك حقه العليم في تقرير المصير .

(٢) إعلان تأييده التام للشعب العربي في فلسطين في كفاحه لتحرر من الاستعمار والانتصارية ومقتضى مقاروات المؤتمر في دورته الثانية . أصبح الكيان الفلسطيني حقيقة راضية . واضمح مؤتمراً التحرير الفلسطيني قائماً بموافقة الملوك والرؤساء ، وأمر أمراً واقعاً : جيش فلسطين ، من أبناء فلسطين ، لتحرير فلسطين .

وبهذا تكون قضية فلسطين قد تحولت من مأساة للاجئين ، إلى نضال شعب ينزع حقه المسلوب من يرثي اللصوص السفاحين .

وقد أجمع مجلس ملوك ورؤساء الدول العربية على تحديد الهدف القومي في تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني ، وعلى التزام خطة العمل العربي المشترك ، سواء في المرحلة الحالية التي وضعت مخططاتها ، أو في المرحلة التالية التي تقرر الإعداد لها .

وأكد المجلس وجوب استخدام جميع امكانيات العرب ، وحشد طاقاتهم ومقدراتهم لمواجهة تحدى الاستعمار والصهيونية .

ورحب المجلس بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني ، وطلبة النضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين ، واعتمد منظمة إنشاء جيش التحرير الفلسطيني ، وعين التزامات الدول الأعضاء لمعاونتها في ممارسة مهامها .

المؤتمر الثاني لرؤساء دول وحكومات البلاد غير المحاذرة في القاهرة:

وفي أكتوبر ١٩٦٤ عرف العالم قرارات المؤتمر . ولا سيما تقريره تأييد استعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه ، استعادة كاملة . وكذلك حقه العليم في تقرير المصير وتأييده التام للشعب العربي في فلسطين في كفاحه لتحرر من الاستعمار والانتصارية .

وقد أكدت قرارات المؤتمر أن قضية فلسطين قضية استعمارية عنصرية ، كما جمعت بين حركة التحرير في الجنوب المحتل وعنان ، مع توصية الدول الأعضاء بتقديم المساعدات السياسية والمعنوية والمادية .

وبذلك تكون قضية فلسطين قد دخلت في عداد قضايا مكافحة الاستعمار والعنصرية ، التي قررت الأمم المتحدة تصفيتيها ، ويكون دخولها في عداد هذه القضايا بقرار من أعضاء المؤتمر وعدمه يبلغ نصف أعضاء الأمم المتحدة ، فضلا عن تمثيلهم للقوة العالمية الأولى المعبرة عن الضمير الإنساني ، والتي يؤيدها الرأي العام العالمي .

العرب في حالة دفاع شرعي :

العرب منذ تكبيهم الاستعمار في سويداء قلوبهم ، واقتطع بوحشية فلذة من كبدهم ، ما برحوا يرفضوا أوضاعهم في كل مكان مطالبين بالضمير الإنساني والمحاكم الدولية ، والهيئات العالمية باحترام أقدس المعاني الإنسانية والقيم البشرية ، من غير أن يكون لمرأهم صدى يحقق عودة أبناء فلسطين إلى وطنهم .

فأما الآن فليعلم الغرب وليعرف العالم قاطبه ، أن البلاد العربية التي ابتلاها الاستعمار بإنشاء دولة إسرائيل واحتضانها ، تعتبر نفسها اليوم في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال ، وأن لها بهذه المثابة من الحقوق في الميدان الدولي ، نفس الحقوق التي أباحتها القوانين العادية في المجال الفردي . وأي موقف دول ، أو فردى يمكن أن تتوافقه شروط الدفاع الشرعي عن النفس ، أكثر من توافرها في موقف الدول العربية من إسرائيل ، بعد أن اغتصبت أرضهم ، واستباححت ديارهم ، ودنس مقدساتهم ، وتركهم مشردين لوطن لهم ولا مأوى .

أيها العرب :

آن للغرب الذي أخذ عن أنبيائكم أديانه ومعتقداته وفلسفاته ، والذي استمد من تقاليدكم مدنيته ، واستقى من مؤلفات علماءكم مادة علومه ودراساته في مدارسه وجامعاته ، أن للغرب أن يعرف أن العرب هم اليوم في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال ، ولن يبدأ لهم بال ، أو يستقرهم حال ، حتى تعود فلسطين خالصة لأهلها ، جزما لا يتجزأ من العالم العربي .

وأتتم يا شباب العرب ، أن كل شيء متوقف على قوة إرادتكم ، وصدق وطنيتكم ، وعالمص تضحيتكم ، فاحضروا المثل الشرود لشباب العالم ، ليبرفوا أن الأصالة والشبالة التي سودت القعب العربي على الدنيا منذ ألف عام ، تجري اليوم في عروق الشباب العربي دما متجددا قويا وثابا ، لا تقف في طريقه عبة ، ولا ثكنية عن هزمه مشقة ؛ حتى يبلغ غايته أو يموت دونها ، سيدا عزيزا في أرضه وقومه .

واليكم أيها الزعماء المحامون أوجه كلمتي . فأنتم صفوة المتقنين في الوطن العربي ، وطلائع الجهاد في الكفاح العربي ضد الاستعمار ، وأنتم للدافعون الأولون على حقوق العرب وحررياتهم ، فلتقدموا الصفوف ، ولتضربوا المثل الأعلى في الجهاد والتضحية . فكم لكم في ميدان العروبة من ما ترخالة على الزمان .

أيها الرؤساء والملوك العرب ، ويا شعب فلسطين ، سيروا على بركة الله ، وتقدموا فالشعب العربي كله من خلفكم كالبناء المرصوص يشد أزركم ، ويحمي ظهركم ، وقد قطع على نفسه العهد والميثاق ، أن يرفع يده علم فلسطين فوق أرض فلسطين ، يوم يمرد شعب فلسطين إلى أرضه المقدسة . وأنه لعائد قريباً بمشيئة الله .
 والله أكبر والعزة للعرب .

حق الدفاع الشرعى

في رد العدوان الصهيونى

اعده مجلس نقابة المحامين في الأردن

كارثة فلسطين أظن جريمة إنسانية سجلها التاريخ ، وأسوأ عدوان ارتكب في القرن العشرين . وإنشاء الدولة اليهودية هي مؤامرة استعمارية دنيئة ، وخرق لكل عرف وقانون دولي ، وانتهاك لمبدأ تقرير المصير وشرعة حقوق الإنسان . والسلام لن يرفرف على الشرق الأوسط إلا بعد أن يستأصل سبب القلاقل والاضطرابات ، وهذا السبب هو إسرائيل ، هذه الدولة التي أوجدتها المنظمة العالمية ، بتقسيم بلاد لم تكن عضوا في هيئة الأمم ، إلى دولتين رغم أنف أ كثرية سكانها . وذلك أنها في ٢٩ من تشرين ثاني ١٩٤٧ قررت بأكثرية ٣٢ صوتا ضد ١٣ صوتا وامتناع عضو واحد ، بالموافقة على تقسيم فلسطين إلى دولتين : عربية ، ويهودية .

عندما عرض مشروع التقسيم على اللجنة السياسية لهيئة الأمم ، صوت ٢٥ صوتا مع المشروع ضد ١٣ وامتناع ١٧ ، ولما كان المشروع يحتاج إلى ثلثي الأصوات لإقراره ، حشد زرومان رئيس الولايات المتحدة كل امكانياته واستعمل الضغط على الدول التي تسير في فلك الولايات المتحدة ، حتى حملها على تأييد المشروع . وقد تجاهل زرومان في سبيل تحقيق أحلام الصهيونية مصالح بلاده ، ولم يحم وزننا للبيادة التي نادى بها حكومته من حق تقرير المصير ، وشرعة حقوق الإنسان ، وهدر الشعار الذي تنادى به الولايات المتحدة ، من أنها تسير تحت علم الحرية وتزى الحق أينما كان .

وقبل أن يجرى التصويت على مشروع التقسيم أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم ، طلبت الدول العربية في ٢٤ تشرين ثاني ١٩٤٧ ، إسالة الخلاف برمته إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي ، إلا أن الاقتراح فشل ، ثم طلبت الوفود العربية ، عملا بالمادة ٤٦ من ميثاق هيئة الأمم ، أن تستشير محكمة العدل الدولية فيما إذا كانت هيئة الأمم تختص بتقسيم بلاد إلى دولتين دون موافقة أكثرية سكانها على ذلك ، إلا أن هذا الاقتراح رفض أيضا . ومؤامرات كهذه تحقق للصهيونية العالمية إنشاء دولة لها في فلسطين .

هدف الاستعمار من إنشاء إسرائيل :

أن الأهداف الرئيسية التي حددت الدول الاستعمارية على إنشاء إسرائيل هي أن :

١ - تكون حاجزا بين الدول العربية الواقعة شرق قناة السويس وغيرها ، لتحول دون الاتصال البرى بينها ، ولتتمع الأمة العربية من تحقيق أملها فى الوحدة من الخليج إلى المحيط : هذه الوحدة التى يتشأها الاستثمار ، ويعتبرها خطرا مباشرا تهدد مصالحه الاستثمارية .

٢ - تصيح ركيزة استثمارية يوجه منها الاستثمار والصهيونية ضرباته ضد الحركات التحريرية فى البلاد العربية ، كما حدث فى حرب السويس سنة ١٩٥٦ ، وكما حدث فى الجزائر وفى غيرها أيضا .

٣ - تبقى مدار قلق الدول العربية ، ويؤدى وجودها إلى استفاد اقتصادياتها ، وتعطى لصراف معظم دخلها على التجنيد والتسليح ، بدلا من بذل امكانياتها فى سبيل تطوير وبناء بلادها .

لقد أدرك الاستثمار منذ أمد بعيد وعلى رأسه بريطانيا ، أن الأمة العربية بموقعها الجغرافى والاستراتيجى الحساس ومقوماتها و ثرواتها الطائلة ، إذا ما اتحدت واستغلت هذه الثروات والطاقت فى سبيل بناء مجدها ، فإنها ستصبح قوة يخشى بأسها ، وتستطيع فرض كلمتها فى المجالات الدولية ، بحيث لا يبقى مكان للاستثمار فى بلادها . ولقد أعد المدة الحيلولة دون تحقيق هزة الرب وعدم ، وذلك بتزريق أوصال الأمة العربية وتقطيعها ، والقضاء على فكرة الوحدة العربية . ولما كان يدرك أن مصر هى أكبر الدول العربية وأعظمها شأنًا ، ومن أجل اقضاء الشعب المصرى عن الأمة العربية ، عمد إلى نشر الفكرة الفرعونية بين الشعب المصرى غارسا فى نفوس أبنائه أن الفرعونية أقدم حضارة وأسمى مرتبة من العروبة ، ونجح الاستثمار إلى حد كبير فى تنفيذ مؤامراته هذه حتى جاءت الثورة المصرية فى سنة ١٩٥٢ واستأصلت هذه المؤامرة من جذورها ، وعهد الاستعمار إلى فصل المغرب العربى عن الأمة العربية أيضا ، لجعل الجزائر فرنسية ومنع أبناءها من التكلم باللغة العربية ، ومن الوقوف على تعاليم الإسلام . وامتدت مؤامراته هذه إلى تونس ، ومراكش أيضا ، ثم قام أثر الحرب العالمية الأولى بتجزئة البلاد العربية الواقعة شرق القنال إلى دويلات صغيرة وهزيلة ، وأن أخطر ما قام به أنه هيا لإقامة دولة يهودية فى فلسطين ، وفى سبيل ذلك اتبعت بريطانيا ألوانا من سياسة التجنيز وعدم الحياد تجاه عرب فلسطين .

إسرائيل دولة غير شرعية :

لن نطيل البحث فى وعد بلفور المشؤوم ، وصك الانتداب ، وشرعيتها . إذ أشجع هذا الموضوع بحثا ، وأصبح معروفا أن وعد بلفور وصك الانتداب باطلان ، وأنها صدرا من أشخاص وهيئات ما كان لها أن تصرفا ببلاد لم تكن جزءا من ممتلكاتهم . فقد كانت فلسطين أمانة فى يد بريطانيا الدولة المنتدبة عليها آنذاك من قبل عصبة الأمم . وأما قرار هيئة الأمم الصادر فى ٢٩ من تشرين الثانى ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، فهو قرار باطل ومنعدم : ذلك أن ميثاق

هيئة الأمم لم يخول هذه المنظمة حق التصرف في بلاد تصرف للمالك بملكه ، ولم يخولها حق تقسيم البلاد إلى دويلات دون موافقة أكثرية سكانها . ويعتبر عملها هذا مخالفاً لمبدأ تقرير المصير الذي نادى به ميثاق الأطلسي ، وأقرته هيئة الأمم ، وهذا المبدأ الذي أبدى حق الشعوب في أن تحكم نفسها بنفسها . وعندما رفضت الجمعية العامة إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية ، أو أخذ رأيها بشأن اختصاصها في إقرار المشروع ، كانت تعلم أن رأى محكمة العدل الدولية سيكون ضد اختصاص الجمعية العامة .

كان اليهود في فلسطين سنة ١٩١٤ يمثلون ٦٪ من مجموع السكان ، وقد شجعت حكومة الانتداب البريطاني الهجرة اليهودية بصورة غير مشروعة ، وخلافاً لتقارير اللجان المختلفة التي قررت أن فلسطين لا تستوعب المزيد من الهجرة ، حتى وصل عدد اليهود فيها يوم إعلان التقسيم إلى ٧٠٠ ألف ؛ وعدد العرب ١٠٢٨٠٠٠٠ عرب و ٢٥٠٠٠٠ من غير العرب .

ولما كان مبدأ تقرير المصير يعطى الشعوب حق تقرير مصيرها ، فإن قرار تقسيم فلسطين يعتبر قراراً منعزلاً وباطلاً . وحيث أن الشعب العربي في فلسطين والدول العربية لم يوافقوا على ذلك القرار ، بل واحتجوا عليه ورفضوا الاعتراف بإسرائيل حتى يومنا هذا ؛ فإن من حقنا أن نعتبر الوجود اليهودي عدواناً صارخاً قائماً على أراضينا .

ومن المعلوم أن القرار المنعزم لا يكسب حقاً لآحد ؛ مهما يمر عليه الزمن .

كذلك لم يكن لليهود أى حقوق سياسية أو روحية في فلسطين :

تقوم دعوى الصهيونية على أن لها حقوقاً سياسية وروحية في فلسطين .

أما الحقوق السياسية : فهي على حسب زعمها تستند إلى عوامل تاريخية ؛ وهي أن الإقامة اليهودية في فلسطين كانت متصلة خلال جميع عصور التاريخ ؛ ولو صرح هذا الادعاء وقياساً عليه فعل الأمريكيين أن يتركوا الولايات المتحدة إلى سكانها الأصليين ، وهم الهنود الحمر .

فإذا رجعنا إلى الحقائق التاريخية يتبين أن الزعم السياسى لا أساس له من الصحة ، إذ أن أقصى مدة حكم فيها اليهود فلسطين وسكنوها لا تزيد على ١٤ سنة من غزو داوود لكنعان سنة ١٠٠٠ ق.م إلى عيسى بن مريم سنة ٥٨٦ ق.م . وحتى في هذه المدة لم يسيطر اليهود إلا على بعض أجزاء من فلسطين ، على حين أقام العرب فيها بصورة مستمرة من سنة ٦٣٨ م حتى النكبة ، أى أنهم أقاموا فيها باستمرار ودون انقطاع مدة ١٣٠٠ سنة .

أما الحقوق الروحية : فإن دعوى الصهيونية بأن الله وعده اليهود بأرض فلسطين ، تضليل وتفسير خاطئ لنصوص السفر القديم للتوراة . وبما يؤسف له أن الصهيونية اجتهدت أن تلغى المسيحية

الغرب بهذه الدعوى الكاذبة . فإذا رجعنا الى ماورد في التوراة في هذا الصدد ، ثم الى الحقائق التاريخية . يتضح أن أى ادعاء حديث قائم على أساس ذلك الوعد لا صحة له ، وأنه كان وعداً أنجز واتمى أجله منذ أمد طويل . وذلك أنه في سنة ٧٢٢ ق . م . قهرت آشور مملكة إسرائيل الشمالية ، وسبت أهلها وهكذا ضاعت الأرض الموعودة .

ويشير اليهود بأن الله وعد بعد ذلك أن ينفر لهم ويخلصهم ، وقد تحقق وعد الفئران والانتفاذ هذا عندما غلبت الفرس بابل وسدحت لأسرى بابل بالعودة ، وبناء هيكلهم من جديد في القدس وليقبوا عبادة الله هناك . ولكن ذلك كان تجديد روحياً فحسب ، لا تجديداً زمنياً دنيوياً ، وليس أدل على ذلك عما جاد في سفر (هوشع ١: ٧) «ولا أخلصهم بقوس وبسيف وبحرب . . . وظلت فلسطين جزءاً من الامبراطورية الفارسية وتحت حكمهم . ثم انتقل الحكم الى اليونان ثم الى الرومان ثم الى الإسلام . وقد تنبأ المسيح عليه السلام بأن هيكل اليهود سيهدم وأنهم سيضطرون من فلسطين لإذخاء في مرقس ١٣ : ٢ » لا يترك هنا حجر على حجر إلا يتفص . وبعد صدور هذا القول بخمسين سنة ، أى في سنة ١٣٥ م دمر الهيكل كما دمرت القدس على يد الرومان ، وطرد منها كل يهودى وبني الرومان مكانها مدينة جديدة رومانية بالسكبة اسمها ألبا كابيتولينا .

ومن هذا يتضح أن الوعد قد بلغ ثم أضيّع واتمى ، وكل ذلك في العصور القديمة . وإذا كان لاحد أن يدعى بالحقوق الروحية . فإن هذا الحق يعود للعرب وحدهم فقد التزموا بالسكنايين ثم أصبحوا ورثتهم الروحانيين ، وقد حرس المسلمون طيلة ١٣٠٠ سنة مدينة القدس المقدسة ، وهو رقم قياسى في الاستمرار لم يقفه أى من أتباع الله الآخرين ، ما يعطى المسلمين الآن الملكية الراضنة .

ورغم عدم شرعية وعد بلفور وصك الانتداب ، فإنهما لم يتضمنا وعدا لليهود بإقامة دولة في فلسطين ، ولم يتعد الوعد إقامة وطن روحى في فلسطين لادولة سياسية .

وكان الدكتور « حاييم وايزمان » الذى صدر الوعد بناء على سعيه ، يعلم يقيناً أن كلمة وطن لاتنفى دولة .

في الثاني من شهر تشرين ثانياً ١٩١٧ وجه اللورد دلفور ، كتاباً الى البارون اليهودى «أدمون روتشلد» الكتاب الذى أطلق عليه فيما بعد تسمية وعد بلفور جاء فيه : « أن حكومة صاحب الجلالة تنظر بين العطف الى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى في فلسطين وستجذل أفضل جهودها لتسهيل ادراك هذه الغاية ، مع العلم بأن لا يعمل شئ يصحف بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين . . »

ثم أورد صك الانتداب على فلسطين نصاً يتضمن إنشاء وطن قومى لليهود في فلسطين ، على أن يفهم جلياً أنه لن يرقى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف

غير اليهودية الموجودة في فلسطين .

إن ماورد في وعد بلفور وصك الانتداب بشأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين يعتبران غير شرعيين لسببين : الأول ، لأن فلسطين لم تكن من ممتلكات بريطانيا حتى تصرف بها كإنشاء والثاني ، لأن صك الانتداب بهذا الشأن جاء مخالفا للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ، التي تنص على مايلي :

إن المستعمرات والأقاليم التي قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها من سيادة الدول التي كانت تحكمها فيما مضى ، والتي تسكنها شعوب لا تستطيع حكم ذاتها بذاتها في الأحوال الشاقة التي تسود العالم الحديث ؛ ينبغي أن يطبق عليها المبدأ القائل أن خير هذه الشعوب وتقدمها هو أمانة مقدسة في حق المدنية ، وأن تدمج في هذا الميثاق الضمانات اللازمة لحسن أداء هذه الأمانة ثم تنص على أن تتولى عصبة الأمم تدريب هذه الشعوب بواسطة أحد أعضائها .

كما نصت على أن البلاد التي كانت تابعة فيما مضى للإمبراطورية العثمانية ، قد بلغت درجة من الرقي يمكن معها الاعتراف بكيانها كأهم مستقلة ، بشرط أن تمتد بالنصح والإرشاد الإداريين من قبل دولة منتدبة ؛ إلى أن تصبح قادرة على حكم ذاتها بذاتها . كما نصت على أن لهذه الشعوب الاعتبار الأول في اختيار الدولة المنتدبة . وقد اعتبرت فلسطين من بين هذه الدول التي بلغت درجة من الرقي يمكن معها الاعتراف بكيانها كأهم مستقلة بمد النصح والإرشاد . وهكذا يتضح أن صك الانتداب جاء مغايرا لميثاق عصبة الأمم المتحدة .

استطرادا فإن صك الانتداب لم يتضمن وعدا لليهود بإنشاء دولة ، سياسية لهم في فلسطين ، وكل ماورد فيه لإنشاء وطن « قومي » ، بحيث يؤق بعمل من شأنه أن يعثر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية منها . ولما كان إنشاء دولة يهودية في فلسطين يعتبر عملا من شأنه أن يعثر بالحقوق المدنية والدينية للسكان غير اليهود . ولما كان هذا الشرط التزاما إيجابيا وله حججه ، ولما كان يتعذر عقلا ومنطقا على اليهود إنشاء دولة دون المساس بحقوق ومصالح السكان الأصليين في البلاد ، لذلك فإن كلمة « وطن » لا تفي دولة .

بما ذكر يتضح أنه ليس لليهود في فلسطين أى حقوق سياسية أوروبية ، وأن وعد بلفور وصك الانتداب ثم قرار حياة الأمم ، جميعها باطلة وعدوان على حقوق العرب التاريخية والسياسية والروحية ، وعليه فإنه يجب إزالة هذه الأخطاء التي ارتكبت بحق أهل فلسطين العرب ، كما يجب الرجوع إلى الوضع الذي كانت عليه فلسطين قبل ارتكاب هذا الاعتداء ، وأن تعاد هذه الحقوق المنقصة إلى أصحابها الشرعيين ، ولن يرغف السلام ، ولن يستتب الأمن في الشرق الأوسط ، إلا بعد أن تعود هذه الحقوق كاملة غير منقوصة إلى أصحابها ، مهما يطول الزمن عليها .

وأما الحق التي يتمتعون بها من أن عهد الاضطهاد النعصرى الذى قام فى ألمانيا كان الدافع إلى إنشاء إسرائيل؛ فهى حجة لا تقوم على أساس قانونى أو واقعى سليم. ذلك أن الاضطهاد النعصرى الذى تعرض له اليهود فى ألمانيا، لا يسوغ اضطهادهم إلا من قبل اليهود العرب. يضاف إلى ذلك أنه إذا كان سبب وجود إسرائيل الاضطهاد النعصرى الذى تعرض له اليهود فى ألمانيا، فإن وجودها قد زال بزوال هذا العهد.

إسرائيل دولة متعديّة أسست على العدوان وفقدت مؤهلاتها التي يجب أن تتوافر في الدولة، حتى يصح بقاؤها عضوا في هيئة الأمم، ولهذا يجب طردها من عضوية المنظمة الدولية:

١ - أن الدولة عند ما تصبح عضوا في هيئة الأمم، تعهد أن تمتنع عن تهديد الدول الأعضاء بالقوة أو أن تستخدم القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة، كما تعهد بالتزامها بقرارات هيئة الأمم ومجلس الأمن وتنفيذها. وإسرائيل لم تنفذ قرارات هيئة الأمم بشأن التقسيم وإعادة اللاجئين، وقد أدبت مرارا وتكرارا من قبل مجلس الأمن بسبب اعتدائها الوحشية المتكررة ضد سكان القرى العربية، وبسبب قتلها سكانها وتشريد أبنائها؛ ثم تبع ذلك اعتداؤها على مصر سنة ١٩٥٦، ولم يسبق أن أدبت دولة من قبل مجلس الأمن بقدر ما أدبت إسرائيل. وما عرضها للسلام إلا قناع للعدوان والتوسع. وعلى سبيل المثال ففي ٢٠ من آذار ١٩٤٨ أعلنت قيادة الهاغاناه، التأكيد التالي: «أن الدولة اليهودية التي ستولّد ستجد الطريق لتفاهم المشترك والمصادقة مع الدول العربية المجاورة، وبعد عشرين يوما من هذا التصريح، وقعت مجزرة دير ياسين المألومة.

وفي ١٢ من أبريل ١٩٤٨ صدر النداء التالي عن اللجنة التنفيذية للوئتمر الصهيوني العالمي المنعقد في تل أبيب: «في هذه الساعة. تتوجه إلى العرب في الدولة اليهودية وجيراننا في الدول المجاورة بنداء للتآخي والسلام، وبعد يومين فقط من هذا التصريح وقعت مجزرة ناصر الدين الشنينة قرب طبريا. وفي ٢٠ من تموز ١٩٥٦. صرحت وزيرة خارجية إسرائيل بما يلي: «أرغب أن أعلن بعض الأسس التي تقرر سياستنا الخارجية، أولا وقبل كل شيء السلام، هو سياستنا ورائدنا دائما للإسلام. وفي ٢٩ من تموز سنة ١٩٥٦ وقع العدوان الثلاثي الناشم على مصر.

هذه بعض الأمثلة التي تشير إلى أن إسرائيل تستخدم نداءات السلام قناعا للعدوان، ودولة إسرائيل ليست إلا دولة أوغاد ولا تعيم للقانون أو المعاهدات أي وزن، وسياساتها عدوانية بنية التوسع والانتشار على حساب البلاد العربية المجاورة.

٢ - في سنة ١٩٥٠ وقف «شاريت» وزير خارجيتها يقول: «أني أشير على الحكومة أن تعلن حربا على العرب، حيث أن هذا الوقت هو أنسب وقت لتحقيق أحلامنا وألا نكون قد تأخرنا، وفي ١٢ من فبراير ١٩٥٢ قال «موشه ديان»: «دأه يقع على عاتق الشعب أن يحجز نفسه

للعرب ، وعلى الجيش الإسرائيلي أن يحارب من أجل تحقيق هدفاً نهائياً في إنشاء الامبراطورية الصبورية ، وفي سنة ١٩٥٢ صرح « بن غوريون » في برلسنج قائلاً : « أقبل تشكيل الحكومة على شرط واحد وذلك أن تستخدم جميع وسائل القوة حتى تتوسع باتجاه الجنوب » . وفي ٦ من مايو ١٩٥٥ ، وعلى أثر تصريح المستر ايدن المعروف بشأن السلام في الشرق الأوسط ، صرح بن غوريون قائلاً : « سمعنا باستهجان تصريح المستر ايدن الهدام . وأن السلام بين إسرائيل والعرب لن يصبح متيسراً إلا إذا وجدنا مسبقاً حلاً لمشكلة اللاجئين والحدود ومياه الأردن .. إلى أن يقول أنني مقتنع بأن رئيس وزراء بريطانيا يعلم يقيناً أنه لا يمكن تعديل حدود إسرائيل ضد مصلحتنا بدون حرب دموية ، حرب حياة أو موت ، وقبل شهر من ذلك التصريح قال : « بن غوريون » (إن أي حل يجب أن يقوم على احترام الوضع القائم » .

أن ممارسة سياسية التفریق العنصری وسياسة تشتيت العرب أصبحت أمورا معلومة للكثير والصغير كما أنها صنف العرب الساكنين في إسرائيل في درجة (ب) من المواطنين وهم الذين لا يحق لهم التجول إلا بتصريح ، وليس لهم حقوق طبيعية في العمل والتمثيل السياسي في الوظائف الحكومية كالمواطنين اليهود ، كما لا يشتركون معهم في التسهيلات الصحية ويمنع كل عربي من مغادرة إسرائيل إلا إذا وقع نصرياً تازل فيه عن حق الرجوع . ونزعت لإسرائيل ملكية ١٢٥٠.٠٠٠ دونم من أراضي العرب .

وفي سبيل اضطهاد السكان العرب فإن إسرائيل لا تقيم وزناً لقرارات محاكمها إذا ما صدر عنها قرار لمصلحة العرب ، وهي التي تنجح بالديمقراطية واحترام سيادة القانون .

يقول الدكتور هارولد فاي في مجلة Christian Century مائيل : « في آب سنة ١٩٥٣ استحصل أهالي قرية في شمال إسرائيل قرار من محكمة العدل العليا يقضي بإعادتهم إلى قريتهم التي طردوا منها ، فما كان من سكان المستعمرة المجاورة إلا أن نسفوا بيوتهم وقلموا أشجارهم ليجعلوا تنفيذ قرار المحكمة مستحيلاً ، وعندما شكوا العرب للشرطة أجبوا أن الشرطة تأسف لما حدث ، ولا تستطيع أن تفعل شيئاً » .

وهذا قليل من كثير من البراهين الباطلة التي تثبت للعالم أجمع أن إسرائيل قائمة على العدوان ، تحلم في التوسع والاعتداء وتبني سياسة عنصرية بغيضة ، ولا تقيم وزناً للقوانين الدولية ، ولا لشرعة حقوق الإنسان ، ولا للعرف الدولي المتعارف عليه بين الدول المتمدنة ، وتتجاهل قرارات هيئة الأمم ، ومجلس الأمن . وتعزب بها عن عرض الحائط ، وفي هذا ما يؤكد أن إسرائيل فقدت مقومات عضوية هيئة الأمم المتحدة ، وأصبح طردها واجباً من هذه المنظمة العالمية . وأتينا نقترح أن تتقدم

الوفود العربية . يطلب إلى مجلس الأمن ليوصى بطردها من المنظمة المالية كما تقترح أن يثار هذا الموضوع أمام الجمعية العامة في كل مناسبة ويجب أن لانحجم عن هذه المحاولة بحجة أننا لن نحصل في الوقت الحاضر على الأصوات الكافية لنجاح المشروع إذ يكفي أن نفضح مؤامرات دولة الأوغاد وشذاذ الآفاق ، وعلينا أن نحمل الدول الآسيوية والأفريقية وجميع الدول المحبة للسلام لتأييدنا في هذا المشروع ، بعد أن وقفت الدول العربية دائماً في جانب الدول الآسيوية والأفريقية في قضاياها المختلفة .

أما خطو ميثاق هيئة الأمم من نص يميز طرد أو فصل عضو من أعضائها ، فالواجب على ذلك أن العرف الدولي يقر هذا الحق ، وليس أدل على ذلك من أن نية أعضاء هيئة الأمم المتحدة تتجه إلى حرمان الدول المختلفة عن دفع الالتزامات المالية المترتبة عليها ، من الاشتراك في التصويت . وقياساً على هذا المبدأ فإن الدولة التي لا تلتزم بميثاق الأمم المتحدة ، ولا تحترم قرارات المؤسسة وتوصياتها ، ولا تقيم وزناً للمبادئ والأخلاق ، لا يجوز بقاؤها عضواً في المنظمة .

وإننا نرى في القرار الذي صدر عن مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في القاهرة ، بداية العمل من أجل طرد إسرائيل نهائياً من هيئة الأمم .

إن الكفة الآسيوية الأفريقية ، تقدمت في دورة الأمم المتحدة الأخيرة ، باقتراح بدعو إلى طرد جنوب أفريقيا من هيئة الأمم ، كما أنه في أواخر سنة ١٩٦٢ وفي جنيف اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي لجنة منشقة عن هيئة الأمم قراراً بطرد البرتغال من لجنة أفريقيا الاقتصادية ، كما قررت هذه اللجنة توقيف اشتراك جنوب أفريقيا في اللجنة المذكورة إلى أن تغير سياستها المنصرية .

فيالآحرى أن تطرد إسرائيل من المنظمة العالمية وجميع لجانها ، وهي الدولة الوحيدة التي خلقتها هيئة الأمم وكان عليها أن تكون أحرص الدول التقيد بقراراتها ، والعمل على تنفيذها ، واحترام القانون والمواثيق .

موقفنا في المجالات الدولية :

من الملاحظ أن قضية فلسطين أصبحت لا يمحى ولا تثار أمام هيئة الأمم إلا من زوايا جانبية ، وذلك عندما يطرح تقرير وكالة النوث الدولية للبحث . وإذا استمر الحال على هذا المنوال فإن هذه القضية الكبرى سيروىدا إلى الفناء ثم العظمس لاسمح الله . وأماننا مجالات كثيرة لإثارة هذه القضية بقوة أمام المنظمات الدولية وفي لجانها المختلفة .

إن خطر إسرائيل يزداد خطره يوما بعد يوم ، وعلينا أن نقف أمام هذا الخطر بكل امكانياتنا وطاقتنا . وإني أوجه - إلى بعض أخطار إسرائيل المباشرة التي تقف حائلا دون تحقيق الوحدة العربية .

اعتداء إسرائيل على المياه العربية :

لقد كان لإسرائيل دوما أمانى كبيرة في تحويل المياه وجرها إلى صحراء النقب ، بنية رى أراضيها وتحويلها إلى أراض خصبة لخمس ملايين يهودى ، فعمدوا إلى سرقة مياه نهر الأردن ، وفى ١٤ من مايو ١٩٥٥ وفى الاحتفال الذى أقامه اليهود بمناسبة ذكرى إعلان دولتهم ، صرح « بن غوريون ، « أن اليهود يتخوضون اليوم مع العرب معركة المياه ، وعلى نتيجة هذه المعركة بتوقف مصير الكيان اليهودى فى فلسطين . فإذا لم تنجح فى هذه المرة ، فكأننا لم نعمل شيئا . » ودخل « بن غوريون ، معركة الانتخابات متعهدا بتنفيذ مشاريع المياه ، ومنها تحويل الأنهار التي تنبع من البلدان العربية إلى صحراء النقب .

فإذا تذكرنا أن ستة ملايين يهودى شكلوا خطرا يهدد ألمانيا بسكانها الستين مليوناً ، واستولوا على اقتصادياتها وملكها ، ووجهوا سياستها ، ونشروا الفوضى الاجتماعية فيها ، لاستطعننا أن ندرك مدى الخطر الذى يحيط بالأمة العربية إذا ما تم لإسرائيل تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب ، ومضاعفة عدد سكانها وهذا يتجلى مدى الخطر الذى نواجهه إذا استمرت إسرائيل فى عدوانها على المياه العربية ، وعليه فإن الموقف يتطلب حزمًا وعزمًا وتنظيمًا وتنسيقًا فى الميدان العسكرية والمالية والسياسية لتحويل دون تنفيذ هذا المشروع ، ويجب أن تكون معركتنا فى هذا السيل معركة حياة أو موت .

والمجال لا يتسع لبحث قضية نهر الأردن بالتفصيل ويكفى أن نقول أن مصادر مياه الأردن وروافده تقع فى الأرض السورية واللبنانية : كينابج تل القاضى ، وأنهار الحاصباني وبانياس واليرموك ، وقد انصرفت إسرائيل منذ أن ولدت إلى وضع مشروع كامل على مرحلتين لتحويل مياه وروافد نهر الأردن ، وكانت العقبة الكأداء أمام تنفيذ مشروعاتها أن التحويل يحتاج إلى أعمال فى المنطقة المنزوعة من السلاح . وسالت سوريا دون قيام إسرائيل بأى أعمال فى المنطقة المنزوعة من السلاح ، بما أدعى إلى وقوع هذه اعتداءات وخرق اتفاقيات الهدنة وحمل سوريا على تقديم شكوى لمجلس الأمن . وقد قرر مجلس الأمن فى ٢٧ من أكتوبر ١٩٥٣ أن تتوقف الأعمال فى المنطقة المجردة ، حتى يتوصل مجلس الأمن إلى قرار نهائى بصدد موضوع شكوى سوريا وفى ٢٠ من يونيو ١٩٥٤ قدم مشروع قرار للمجلس ، إلا أن هذا القرار قد أخفق

لأن الحكومة السوفيتية استعملت حق القيتو ، وبقيت القضية مدرجة على جدول الأعمال . ونتيجة لذلك بقى قرار ٢٧ من أكتوبر قائماً ، إلا أن إسرائيل لتجنب الإعتداء على المنطقة المجردة من السلاح ، استطاعت بواسطة خبرائها أن تجهز مشروعا جديدا يقوم على تحويل مياه الأردن من جنوب طبريا ، دون الحاجة إلى استخدام للمنطقة المنزوعة من السلاح ، ثم طرحت المشروع للناقصة المولية في سنة ١٩٥٨ .

وأن المعلومات التي ترد إلى البلاد العربية تدل على أن المرحلة الأولى من المشروع قد نفذت ، ولما كان عمل إسرائيل هذا هو اعتداء صارخاً على مياه العرب ، وأغصاباً لحقوقهم فيها ، ولما كان هذا العمل يكسبها مكاسب عسكرية خلافاً لنصوص اتفاقيات الهدنة ، فإن عملها هذا يعتبر عدواناً صارخاً على حقوق العرب ، مما يفرضهم رد هذا العدوان بمختلف الوسائل . ولما كان تنفيذ هذا المشروع سيؤدي إلى إسكان خمسة ملايين من المهاجرين في صحراء النقب ، فلا يجوز للدول العربية أن تقف أمامه مكتوفة اليدين ، وعلى العرب أن يعملوا لإحباط هذا المشروع مما يكلفهم الأمر . ولما كانت بناييع هذه الروافد في أراضى عربية ، فإن من حق الحكومات العربية أن تحول مجرى هذه الناييع وتقع مياهها عن إسرائيل وإذا كان هذا المشروع يكلف ثلاثين مليوناً من الجنيهات ، وهو التقدير الذي قدره الخبراء العرب ، فإن ذلك يجب ألا يحول دون تنفيذه بحجة أن الفائدة تعود على بعض البلاد العربية دون الأخرى ، لا يجوز أن يكون مدار بحث . لأن إسرائيل ليست خطراً على دولة عربية واحدة ، وليست خطراً على الدولة العربية المجاورة لحسب ، بل هي خطر يهدد جميع البلاد العربية . أضف إلى ذلك أن الوطن العربي كل لا يتجزأ .

وما يبعث السرور في النفس أن مؤتمر القمة الأول والثاني ، أدبا إلى توحيد السياسة العربية بفان القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي على المياه العربية ؛ إلا أن نجاح المعركة يحتاج إلى المزيد من التعاون وتوحيد الهدف ، وذلك بوضع جميع طاقات الأمة العربية في ميدان المعركة . ولاسيما بتوجيه الاقتصاد العربي نحو مصلحة الأمة العربية ، والاقتصاد العربي الموحد هو أكبر سلاح في يد الأمة العربية ، تستطيع بواسطة حل الدول الاستعمارية على السكف عن تأييد إسرائيل ومساندتها .

الدفاع المشروع في القانون الدولي:

أن من حق الشعب العربي في فلسطين بمساندة الدول العربية ، إسترداد وطنه السليب بجميع الوسائل ؛ حتى لو احتاج الأمر لاستعمال القوة المسلحة .

الدفاع ضد العدوان بمختلف الوسائل ، مبدأ أقره ميثاق هيئة الأمم في المادة ٥١؛ إلا أن ميثاق هيئة الأمم لم يعرف معنى العدوان تعريفاً دقيقاً ، وجميع المحاولات في هذا السبيل بدأت بالإخاء

وكذا الاتهام للدول يستقر على أن الخلاف على الحدود بين الدول لا يجوز أياً منها حل هذا النزاع بالجوء إلى القوة . ولذلك فإن الصهيونية ، ومن ورائها الدول الاستعمارية ، تحاول دائماً

تصوير النزاع العربي الإسرائيلي بأنه نزاع على الحدود بين إسرائيل والدول العربية ؛ مع أن النزاع في حقيقته هو نزاع بين إسرائيل من جهة ، والشعب العربي في فلسطين من جهة أخرى ، هذا الشعب الذي طرد وشرذ من وطنه وسلبت أمواله وأحلامه بقوة السلاح وتحالف الاستعمار مع الصهيونية . ولذلك فإن قضية الشعب العربي في فلسطين هي قضية تحرير وطن من المعتدين المستعبيين ، وليست قضية نزاع على الحدود كما تحاول الصهيونية والاستعمار إيهام الرأي العام العالمي . والسؤال الذي ينشأ : هل من حق هذا الشعب واستنادا للعرف الدولي ، حق التفضال في سبيل استرداد وطنه ، وطرد المعتدين ؛ أم أن العرف الدولي يقتضي بأن يتعاضد العرب سلبيا مع أعدائهم ، وأن يتوصلوا لحل الخلافات بالطرق السلمية ؟

إن التعايش السلمي مبدأ تقرر في ميثاق هيئة الأمم ، كما تقرر في مؤتمرات دولية : ك مؤتمر باندونج في سنة ١٩٥٥ ، مؤتمر بلغراد سنة ١٩٦١ ، ومؤتمر أديس أبابا سنة ١٩٦٠ و ١٩٦٣ ، ومؤتمر القاهرة سنة ١٩٦٤ . ومن مبادئ القانون الدولي أيضا أن من حق الشعوب في تقرير مصيرها أن تقرر ذلك في المواد ٥١ و ٥٥ و ٧٦ من ميثاق هيئة الأمم ، كإحدى به جميع المؤتمرات في المؤتمرات المشار إليها أعلاه . لذلك فإن مبدأ تقرير المصير هو شرط مسبق للتعايش السلمي ، والتعايش السلمي لا يمكن له إلا إذا نالت الشعوب حقوقها الشرعية المبنية على حق تقرير المصير . ولما كان العرب في فلسطين هم الأكثرية الساحقة عندما تقرر تقسيم فلسطين ، فكان من حق هذه الأكثرية أن تقرر مصيرها ؛ والشعب العربي الفلسطيني متمسك بهذا الحق حتى يتوصل إليه .

ومنذ بضع سنوات ، وبناء على هذا الحق الشرعي ، قررت ٩٠ دولة بالإجماع في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة لهيئة الأمم ، في تاريخ ١٤ من ديسمبر ١٩٦٠ شعب الاستعمار بجميع ألوانه وأشكاله ، بعد أن أصبحت هذه المبادئ مقررة ، أثار التعايش السلمي نقاشا كبيرا في العالم ، ودار هذا النقاش حول ما إذا كان التعايش السلمي يتضارب مع حق تقرير مصير الشعوب ، أم أنه يتسجم معه . فالرأي الأول يقول :

— حرب التحرير كوسيلة لتحقيق حق تقرير المصير ، عمل غير شرعي لأن مبدأ التعايش السلمي يتضمن شعب الحروب ، والثاني يقول :

— أن التعايش السلمي مبدأ غير مقبول . لأنه يشجع حروب التحرير .

من هذا يتضح أن المبدأين يدوران حول حق تقرير المصير ، ومدى تأثير التعايش السلمي على هذا الحق .

من الواضح بما ذكر سابقا أن حق الشعوب في تقرير المصير عامل متمم لمبدأ التعايش السلمي . وبناء عليه فإن الدول المحبة للسلام ، بخلاف الدول الاستعمارية ، ترى أن الشعوب التي تناضل في سبيل تحرير أوطانها ، هي من أشخاص القانون الدولي ، وأن الحروب التي تفتنها هذه الشعوب في

هذا السبيل من أجل تحقيق حق تقرير مصيرهم ، لا يعتبر انكاراً لمبدأ التمايش السلمى . وقد أكد أصحاب هذا الرأى من وجالات القانون الدولى أن الاستعمار والحروب الاستعمارية هي عدوان وأن ميثاق هيئة الأمم لا يحرم فقط العدوان بل التهديد بالعدوان أيضاً .

وأن حرمان شعب من حقه فى وطنه ، ومحاولة القضاء على حركات تحرير الشعوب ، هو خرق لمبدأ حق تقرير هذه الشعوب لمصيرها .

أن حركات تحرير الاوطان تتضمن التمسك بمبدأ حق تقرير المصير لأنها حرب ضد العدوان ، وعندما تنقلب هذه الحركات إلى فضال مسلح أى إلى حرب تحريرية ، فإنها الوسيلة القصوى ردا على رفض المستعمرين والمتحالفين معهم أن يمنحوا الشعب حرية بالطرق السلمية ، وهذا لا يعتبر عدواناً ولكنه دفع للعدوان . أنه ليس بحرب من أجل الاستعمار ، بل حرب للتحرير ، وهو بذلك ليس بعدوان بل دفاع ضد العدوان .

وعليه فقد أصبح من المعترف به أن حركات التحرر ، بما فى ذلك حروب التحرير عمل شرعى ضد الذين ينتهكون حرمة القانون الدولى . ولهذا فإنه من وجهة القانون الدولى « وسيلة الدفاع اضطرارية وضميمة لحقوق الشعب فى تقرير مصيره من أجل تدعيم السلام والصداقة بين الأمم وعند ما يؤيد ويسند هذا النضال من قبل الدول والشعوب المحبة للسلام ، يعتبر فى ذات الوقت دفاعاً اجماعياً عن النفس ، وذلك لأن الاستعمار خطر بالغ على السلام والاستقرار الدولى ، كما أكد ذلك رؤساء الدول فى كلماتهم فى مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ ، وفى مؤتمر بأفراد سنة ١٩٦١ ، والدورة الخامسة عشرة للجمعية العمومية لهيئة الأمم سنة ١٩٦٠ .

أن المعتدين على القانون والمنتهكين حرمة ، يجب أن يوقفوا عند حدهم ، وإذا تمناضينا عن أعمالهم العدوانية تصبح القوة حقاً وليس الحق قوة ، وتتم الفوضى والاغتصاب . أن الحق الطبيعى للشعوب المؤمنة بالحق والحرية ، أن تمارس حقها فى الحرية حتى لو اضطرها ذلك لاستعمال القوة ؛ لأنهم بمعلمهم هذا يساندون هيئة الأمم فى إقرار السلام العالمى وتأمين النظام ، ولا يعتبر عملاً كهذا عمل ضد التمايش السلمى ، ولكنه مؤيد له لأن عملاً كهذا يؤدى إلى فرض احترام مبدأ أساسى من مبادئه : ألا وهو حق تقرير المصير .

ونضيف إلى ذلك أنه منذ سنة ١٩٥٤ اعترف العالم بالحروب التحريرية ، وأصبحت لهذه الحروب صفة قانونية دولية ، كما هو ثابت من وثائق الاتفاقات الموقعة : كاتفاقات جنيف بشأن الهند الصينية فى سنة ١٩٥٤ ؛ واتفاقات الجزائر وفرنسا الموقعة فى أيار فى سنة ١٩٦٢ ؛ وإعلان حياد لاوس فى ٢٢ من يوليو ١٩٦٣ .

وفى مؤتمر دول عدم الانحياز الذى عقد فى القاهرة بين الخامس والحادى عشر من تشرين

الأول المأخوذ ، أعترفت الدول الثمان والحمد لله التي أشتركت في المؤتمر بحقوق عرب فلسطين ، كما أن دولاً أخرى مثل الصين الشعبية والكتلة الاشتراكية أعترفت بهذا الحق في مناسبات مختلفة ؛ وعليه فإن أكثر شعوب العالم ودولاً أعترفت بحق الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه كاملة .

كذلك أعترف العالم بحرب التحرير الجزائرية ، وأعتبرها حرباً باعثة في استرداد الشعب الجزائري لحريته ضد الاغتصاب والعدوان .

وقد رأينا كيف أن الدول المحبة للسلام ساندت الشعب الجزائري في نضاله في سبيل تحرير وطنه ضد العدوان والاحتلال إلى أن نالت الجزائر استقلالها كاملاً وطردت العدو من بلادها .

ولما كانت إسرائيل قاعدة استعمارية أوجدتها الاستعمار انمايات شرعها أهله ، وهي مدار قلق دائم للبلاد العربية ، ووجدوها وبقاؤها خطر مستمر على السلام العالمي ، وقد اغتصبت وطن الشعب العربي وأمواله وأملاته ، وبقاؤها تهديد مستمر لاستقلاله وحرية الدول العربية ، فإن من حق الشعب الفلسطيني أن يناضل في سبيل القضاء على هذه القاعدة ، كما أنه من حق الدول العربية ، ومن واجب الدول والشعوب المحبة للسلام ، أن تساند هذا الشعب في نضاله لإزالة هذه القاعدة ، ركيزة الاستعمار . وذلك من أجل توطيد السلم بالشرق الأوسط ، بل السلام العالمي .

كذلك فإن عمل إسرائيل في تحويل نهر الأردن في سبيل الاستيلاء على المياه العربية ، وتحويل روافد نهر الأردن عن مجراه الطبيعي ، لإضرار بالدول الأخرى المستفيدة من مياهه ، التي يجري فيها النهر ، هو عمل سرهته جميع الأعراف الدولية التي أقرت أنه يمتنع على الدول أن توقف جريان النهر ، وأن تحول مجراه إذا كان يجري طبيعياً من إقليمها إلى إقليم دولة مجاورة وذلك لأن حوض النهر وحدة طبيعية لا تتجزأ ، وينظر إليها كـ مجموع جميع مشروعات التنمية المائية ، وما يحكمها من قواعد قانونية .

وأن حق الدولة على ذلك الجزء من النهر المولى يجري في إقليمها ، يقضى بأن يحقها على الجزء الذي يجري في إقليمها من النهر المولى ، ليس حقاً مطلقاً بل هو مقيد بوجوب احترام حقوق الدول الأخرى التي يجري حوض النهر في إقليمها ، وبما لذلك فإنه لا يجوز تحويل المجرى الطبيعي للنهر دون موافقة الدول التي يجري فيها .

وبدئى إذ أن عمل إسرائيل في تحويل نهر الأردن ، دون موافقة الدول المستفيدة ، هو عدوان غير مشروع . ومن حق الدول المستفيدة أن تمنع تحويل مجرى نهر الأردن بالقوة ، لأنه دفع العدوان غير الشرعى .

وفي مؤتمر المجرمين الديمقراطيين الذي عقد في بودابست في مطلع آذار ١٩٦٤ وجه رئيس الوفد الأردني في ذلك المؤتمر إلى المؤتمرين السؤال التالي :

« لو أن حكومة النمسا قامت بتحويل مجرى نهر الدانوب ، دون موافقة حكومة المجر لإسراوا بالشعب المجرى : فماذا يكون موقف حكومة المجر وشعبه ، فكان الرد : « أن المجر لن بسكت على ذلك ، ويعتبره عدواناً على بلاده وسيتناضل في دفع هذا العدوان بمختلف الوسائل » .

ولما سأل هل أن دفع هذا العدوان بمختلف الوسائل مبدأ يقره القانون الدولى كان الرد بالإيجاب لأن الدفاع ضد هذا العدوان هو دفاع عن النفس ضد العدوان والاعتصاب .

من هذه المبادئ يتضح أن من حق الشعب الفلسطينى العربى أن يرفع راية النضال من أجل استرداد حقوقه في وطنه الذى اغتصب منه بوجه غير شرعى ، ومن حق الدول العربية أن تساند الشعب الفلسطينى العربى في نضاله ، كما أن جميع الدول المحبة للسلام ، وجميع أحرار العالم يجب أن يتفقوا مساندين الشعب العربى الفلسطينى ، حتى يتحقق نضالهم بنصر معين في استرداد وطنهم السليب ،

القوة الذاتية للأمة العربية

أحدى الوسائل الأساسية لتصفية العدوان الاسرائيلي

للاستاذ سامي أبو حسين

النائب بإدارة قضايا الحكومة

ج ٢٠٤٠

تمهيد

تميش إسرائيل بين العرب عدواناً مستمراً على حقهم ، وخطراً داهماً على مستقبلهم . وهو خطر لا يمثل مجرد ما تم حتى الآن من عدوان على الحق العربي وإنما هو يمتد إلى مستقبلهم ويهدده بأفدح الأخطار ؛ ويدل على ذلك استمرار الهجرة اليهودية إليها وتشجيعها وفتح الأبواب أمامها الأمر الذي يصنع ضغطاً داخل إسرائيل ، لا بد أن يتفجر ويتجه إلى التوسع .

أن الصهيونية العالمية لا تفتن بفلسطين ، بل أنها تنظر بنهم إلى ما وراء حدود إسرائيل الحالية ، وما قيام إسرائيل إلا جولة حققت الصهيونية بها هدفاً من أهدافها ، التي منها جمع شتات اليهود في العالم لاستيطان إسرائيل لتكوين دولة كبيرة في الشرق العربي ، ويوضح حدودها ما هو وارد شعارا البرلمان الإسرائيلي ، « حدودك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات » .

وإذا كانت أهدافهم بالفنسة للشرق العربي واضحة وصرحة ، فإن المغرب العربي ، أيضاً لن يسلم من شرورها ، إذ لا تلبث الدولة الكبيرة التي يطمح الصهاينة في إقامتها أن تهدد جيرانها ، وتنتشر نفوذها الاقتصادي والسياسي لتسيطر على أرزاق العرب وتسلبهم هزتهم وكرامتهم .

ولهذا فإن مسؤولية زمة العدوان الاسرائيلي على فلسطين ، تقع على طاق كل عربي في كل مكان لا يهفي منها علماً ما .

ولقد حققت الصهيونية العالمية أغراضها في فلسطين ، مستغلة ما كان عليه العرب من ضعف في مجالات كثيرة سياسية واجتماعية واقتصادية ؛ فميلاد إسرائيل لم يكن في الميدان العربي ، بل جاء على مر الأيام والسنين . يوم ان تمكن الاستعمار من بث الفرقه بين أبناء الشعب العربي ،

ويوم أن زادت حدة الفوارق الطبقة واستفحلت أضرارها ويوم أي أنشغل حكام العرب بالخاصة على الوصول إلى مناصب الحكم والاحتفاظ بها والعمل على إبعاد الشعب عن التفكير في حركته والبحث عن مصادر قوته ، ليظل الأمر لهم مستقياً والشعب لإرادتهم طيعاً .

وستظل إسرائيل باقية إذا لم نكتشف مواطن الضعف فيها ، لنصنع بدلاً من ضعفنا قوة ، نصبح أمة قوية متناحرة لا تقدر قوى الشر على النيل منها أو العصف بها ، حتى نتتمكن من تحقيق الهدف بإزالة هذا الخطر من الوجود .

ولهذا فإن القوة هي سبيلنا إلى مطلبنا في هذه الحقبة من التاريخ ، وفي كل مجال ، لتعبد بناء مجتمعاتنا وأمتنا ؛ تلك القوة التي تعتبر مجابهة إسرائيل وأعوانها دون توفرها مغامرة بأي كل عربي حر أن يضع أمته فيها ، ونعني بها القوة الذاتية الثابتة من وجودنا ، وللمتكررة في تطورها على عوامل فلتكها وتطورها بإرادتنا ، وليست القوة الوافدة من عوامل ساقطها إلينا الظروف ، ولم يكن لشعبنا دخل في أحداثها .

والقوة الذاتية لدولة ما ، تقوم أساساً على المنصر البشري فيها ، فالفرد الواعي بحق بلده وأمه يعرف كيف يدافع عنه ؛ والفرد الواعي بإمكانات بلده وأمه يعرف كيف يصنع منها دفعات لتقدمة وتحقيق حركته .

والناتجة من هذا البحث الإشارة إلى معالم القوة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية في بلادنا العربية ، تلك المعالم المرتبطة بهدف تصفية العدوان الإسرائيلي ؛ ليحرف الفرد منا كيف يمكن له أن يصنع في هذه المجالات من القوة الذاتية دفعات تقربنا من يوم الخلاص من الخطر الإسرائيلي .

فن الناحية السياسية نرى أن الوحدة السياسية بين العرب سبيل لاجيدة عنه ، تصنع به القوة في المجال السياسي أو الاقتصادي أو العسكري .

ومن الناحية الاجتماعية فإن زوال الاقطاع ورأس المال المستغل تخليص الطبقة الغالبة من الشعب العربي من عادات وأفكار خلفها بيننا الاستعمار وضمان أكيد لابتعاد الفرد العربي عن الفردية والسلبية .

ومن الناحية الاقتصادية ، فإن التنمية الاقتصادية هدف أساسي ؛ ليس فقط لتحقيق رفاهية الشعب ، وإنما لتحقيق سيادة الأمة ضد كل نفوذ أجنبي ، وصون لحريتها وكرامتها .

ومن الناحية العسكرية ، فإن العنصرية الأخيرة للنخلص من العدوان الإسرائيلي إن تتم بعمل

سياسي ، بل لا بد من جيش قوى يكون قادرا على كسر ذلك الخنجر المصوب إلى صميم قلوبنا .

المبحث الاول : الوحدة السياسية

التلازم بين القوة والوحدة أبرز معالم تاريخ الأمة العربية وقد فطن إسرائيل إلى هذه الحقيقة وعلقت أنه بالوحدة تزول خلافات العرب ، ليقتفوا صفًا واحدًا متراسًا في مواجهتها ، وأن الوحدة العربية سوف تجعل منها جزيرة تعدم أسباب التوسع على حساب الآخرين .

ونشطت - وأعرانها من الدول الاستعمارية - على القيام بأعمال الدس بين الدول العربية مقاومة منهم لكل عملية تقارب بين دولة عربية وأخرى ، بل أعلنت إسرائيل موقفها الصريح الواضح من أى محاولة تهدف إلى وحدة بين أى قطرين عربيين ، وإذا تطلعتنا إلى محاولاتها المتعددة ضد وحدة العرب ، لفهمنا مدى أهمية الوحدة بالنسبة للعرب .

فلقد قاومت إسرائيل الوحدة بين مصر وسوريا ، وما زالت تقاومها وتتأمر ضد مقوماتها ، ولم تبادر إسرائيل إلى مهاجمة مصر سنة ١٩٥٦ والاشترك في هدوء ثلاثي عليها ، لالتمسورها بقرب وقوعها في مأزق من جراء انضمام الأردن إلى ميثاق الضمان الجماعي ، وماهدة الدفاع المشترك مع سوريا ومصر والسعودية . كما أنها هددت مرارًا على لسان بن جوريون رئيس وزرائها « بحملة العمل » إذا انضمت الأردن إلى العراق أو لبنان .

والوحدة بين الشعوب العربية أصل ، توافرت له كل مقومات وجوده ، ويمكن أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة ، التي تصنع وحدة الفكرة والعقل ، وحدة التاريخ ، تصنع وحدة الضمير والوجدان ، وتملك وحدة الأمل ، تصنع وحدة المستقبل والمصير .

أن كل ما جرى من تقسيم للعالم العربي وتجزئة الوطن الكبير إنما كان من عمل المستعمر ، الذي سيطر بسياسة « فرق تسد » أجيالا متعاقبة .

والوحدة التامة في المجالات كافة : السياسية والاقتصادية والعسكرية ، فكرة حفيظها من الروح الإيجابية في التفكير والعمل الشيء الكثير وهي تصعيد لفكرة القومية العربية وتنفيذ عملي لها ويمتدنا في هذا القسم من البحث الوحدة السياسية بين الشعوب العربية . لصلته المباشرة بهدف تصفية العدوان الإسرائيلي .

لقد زحفت سبعة جيوش عربية في عام ١٩٤٨ إلى فلسطين لمنع اكتمال أبشع جريمة دولية يطردها

شعب من بلده ، واستمرت في تقدمها حتى أوشكت على خنق إسرائيل في عاصمتها تل أبيب . ولكن انفصام الوحدة السياسية بين الدول العربية ، مكن الاستعمار والصهيونية من التأثير على القيادات السياسية للمتعددة ، فتخاذلت عن أداء واجبها ووقعت الكارثة .

وبالرغم من توحيد قيادة هذه الجيوش عسكريا ، فقد تبذرت جهودها نتيجة انفصام الوحدة السياسية بين العرب ، مما مكن لعملاء الاستعمار من حكام الأردن والعراق في ذلك الوقت ، خدمة سياسة الاستعمار وتحقيق أهدافه في حماية إسرائيل .

وأفاق العالم العربي على أسباب وقوع الكارثة . وأقر بين أسبابها الرئيسية الانفصال السياسي فتعلت نداءات الوحدة السياسية لطرد العدوان من أرض العرب . وأصبحت الوحدة السياسية هدفا للأمة العربية لتحقيقه .

وفي تاريخ العرب من الأحداث ما يدل على أنه ما من عدوان وقع عليهم إلا حين كانت وحدتهم السياسية منقسمة ، ولم يكونوا مرهوب الجانب إلا حينما كانت وحدتهم السياسية قائمة ؛ فالخلاف بين الأمام علي بن أبي طالب وبين معاوية بن أبي سفيان ، شجع الروم على تكرار هجماتهم على ساحل الشام وشمال أفريقيا وعلى حدود بلاد الشام الشمالية ، فلما استقرت الأمور لمعاوية وموحدت كلمة العرب السياسية ، أمكن لهم وقف هذه الهجمات بحملة قوية أخترقت حدود الأناضول ، ودقت أبواب القسطنطينية .

وكذلك فإن تاريخ الحروب الصليبية التي استمرت مائتي عام ، يوضح أن تفكك العرب وانقسامهم كان سببا للعدوان عليهم والتيل منهم ، وأن وحدتهم تحت قيادة سياسية واحدة وهي قيادة صلاح الدين الأيوبي مكنتهم من نصر ساحق على الصليبيين . في فلسطين وسائر بلاد الشام .

ولقد تكررت هذه المظاهر أيضا في الأندلس حين منحت الفرصة للأفريقيين ، نتيجة انقسام العرب إلى فرق متناحرة ، فاستطاعوا دحر سلطان العرب من هذه البلاد .

وظلت الأمة العربية بين الوحدة والانفصال حتى عام ١٩٠٤ ، حيث عقد بين فرنسا وإنجلترا ماسي . بالاتفاق الوحي ، والذي قسم العالم العربي بينهما ، وتولت كل منهما وضع بذور الفرقة بين أبناء الأمة الواحدة ، حتى لا تقوى شوكتهم ، وأصبح العرب موزعين على ممالك وولايات وأقطار محمية وهـ-تصغرات .

وفي خلال الحرب العالمية الأولى اشتدت مطالبة العرب باستقلالهم ، وشعر المستعمر أن حصولهم عليه دفعة قوية نحو وحدتهم السياسية ، رغم ما أقامه بينهم من حواجز وحدود مصطنعة لأن تلك الحواجز والحدود حدث عارض في حياة العرب يصير الزوال ،

ولذلك عمد إلى إنشاء جسم غريب بين الوطن العربي الواحد ؛ ليبدد جهوده ويستنزف قواه ويبقى على الحواجز بين الشعوب العربية ؛ فكان وعد « بلفور » سنة ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين .

وجاء وعد « بلفور » خطوة كبرى نحو تحقيق أمل الصهيونية بإنشاء وطن لهم في فلسطين العربية ، فساروا إليها وكأنهم سائرون إلى أوطانهم ، وأقاموا فيها وكانهم في أرضهم ومنازلهم .

وتفاقت إنجلترا دولة الانتداب على فلسطين ، وصاحبة وعد « بلفور » ، عن حركة الهجرة المالية اليهودية ، ووضعت فلسطين في ظروف اقتصادية وسياسية تساعد اليهود على قيام دولتهم .

وفي عام ١٩٤٨ استطاع الاستعمار ؛ بمعاونة عملائه من حكام العرب ، تحقيق أخبرت نواياه بإنشاء دولة لإسرائيل .

« وبذلك أعطى من لا يملك من لا يستحق ، وعدا ؛ ثم استطاع الاثنان (من لا يملك) (ومن لا يستحق) بالقوة والحديشة أن يسلبا صاحب الحق الشرعى حقه فيما يملكه وفيما يستحقه » (١) .

أن الوحدة السياسية بين الشعوب العربية ؛ ليست وسيلة لزيادة قوتها فحسب ؛ بل أنها وسيلة دفاع لحياة شعبنا العربي من الزحف الصهيوني العالمى على بلادنا ؛ وبعد أن دار مخمنا أنه لا سبيل إلى القوة دون الوحدة السياسية .

أن الوحدة سلاح للمستقبل الذى نستطيع أن نجابه به العدو المشترك ؛ الذى حارب هذه الوحدة ويمارها دائما ، وبالوحدة نستطيع أن نحقق على مدى الأيام النصر تلو النصر .

وفي هذا الشأن يقول المؤرخ البريطانى المشهور « أرنولد توينبي » فى محاضراته فى نادى عفاظة القاهرة فى سنة ١٩٦٢ : — وإذا تطلعتنا إلى المستقبل ، لا يملك الفرد إلا أن يسأل نفسه كيف تستطيع الشعوب العربية الأخرى مساعدة حرب فلسطين مساعدة فعالة ، من الواضح أن هذا الموضوع شائك إذا تناوله أجنبي بالدراسة ، ومع ذلك فأتى أقدم على إبداء رأي فيه . أتى أعتقد أن لا شيء يمكن أن يحتم قضية حرب فلسطين ، كحركة تعمل فى سبيل اتحاد وثيق فعال للعالم العربى كله . وهناك مثل يقول « الاتحاد قوة » وأنا على ثقة من أن هذا القول سليم إلى أبعد حد ، كما أتى على ثقة من أن العالم العربى كله إذا تكلم بصوت واحد فإن هذا الصوت سيسمعه العالم وينصت إليه باهتمام أكثر مما يفعل الآن .

(١) من خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى سنة ١٩٦١ .

والواقع أتى اعتقد أن هذا الصوت العربي الموحد سيكون أكثر فاعلية في تقصير أمد الفترة التي يعاني فيها الفلسطينيون العرب من الظلم الواقع عليهم الآن .

وطريق الوحدة السياسية بين الشعوب العربية طريق طويل شاق ، بعد أن طال الأمد على تقسيم المستعمر للأمة العربية إلى أقطار متعددة و فرق متناحرة .

أن حصول كل دولة عربية على استقلالها ، وتخلصها من النفوذ الأجنبي ، ووجود الحكومات الوطنية التي تمثل إرادة الشعب ونضاله ، خطوة كبرى نحو الوحدة السياسية ، لأنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين آمال الشعب في الوحدة .

وأن اللقاء بين القوى التقدمية الشعبية في كل مكان من العالم العربي ، وتجهتها لتحقيق أهدافها في الوحدة ، تنظيم فعال لمجابهة الأساليب الاستعمارية في مقاومة الوحدة ، وهو خطوة وحدوية تقدمية تقرب من يوم الوحدة الشاملة وتعهدها .

وأن جهودا عظيمة وواعية يجب أن توجه إلى تطوير العمل الوحدوي إلى الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اختلاف مراحل التطور بين القوى الشعبية .

على أن الوحدة السياسية ليست صورة دستورية واحدة ، لا مناض من تطبيقها ؛ لكنها طريق تتمدد عليها الأشكال والمراحل وصولا إلى الهدف الأخير .

وقد دلت التجارب المعاصرة في العالم العربي على أن وحدة الهدف بين شعوب الأمة العربية ، وهو الاختلاف الذي فرضته القوى الاستعمارية في الوحدة السياسية وأن لقاء الحركات التقدمية وتعاونها لتحقيق أهدافها ، وأصرارها على هذه الأهداف هو سبيل فعال لتطهير صفوف شعبنا من الانتهازية والرجعية ، والوحدة كهدف قوى يجب أن تتخلص من الشوائب كافة التي علق بها من الدعايات الاستعمارية والصهيونية ، التي ظالما ألقت عليها سهامها ، ولن يأتى وضوح هذا الهدف إلا إذا أيقن الإنسان العربي أنه لا سبيل لتحقيق قوته السياسية والاقتصادية والمكرية والاجتماعية إلا بالوحدة ؛ وأنها ليست مسألة عاطفية لحسب بل أن فيها مصالحته المادية التي لا غنى عنها .

وأن على الأجيال المثقفة من شعبنا مسؤولية كبرى نحو توضيح هدف الوحدة ، وتطوير العمل الوحدوي ؛ ليقف الشعب العربي كله صفقا متماسكا قادرا على مجابهة الخطر الإسرائيلي .

البحث الثاني : بناء المجتمع العربي

طال أمد الاستعمار في البلاد العربية ، وتمددت أشكاله : فن استعمار تركي خلف وراءه

أقطاعا مرذولا، وأفكارا وعادات عميقة؛ إلى استعمار فرنسي وإنجليزي بث الفرق بين أبناء الشعب الواحد، وعمل على ازدياد حدة الفوارق الطبقة، ليستعين الاقطاع والرأسمالية المستغلة لتحقيق أهدافه ومراميه ببقاء خيرات بلادنا نهبا لحكامه.

وقد آن للشعب العربي أن يضع نفسه في مكانه الطبيعي في مركز القيادة، ليخلص مجتمعه من أدران الاستعمار وأمراضه؛ فليقد معنى العهد الذي كان مصيرنا يشكل على موائد المؤتمرات في أوروبا.

ونبادر إلى التأكيد بأن الدرع الحقيقي لعضائنا مع إسرائيل وأعدائها، يكن في بناء مجتمعتنا.

ولن نستطيع، بغير المجتمع السليم الواهي والمتناسك، أن نقف بهزم وتصميم أمام الجحافل الصهيونية.

وأن المجتمع المتقدم هو المستودع العظيم الذي يمد أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية، لتمكن من إحراز النصر وتعزيزه.

لقد كان لنا في شعوب أوروبا في الحرب العالمية الأخيرة أمثلة كثيرة، تؤيد هذا القول وتسنده: فقد خارت دول كبيرة في أيام قليلة أمام جيوش النازية لفساد مجتمعاتها، رغم توافر الإمكانيات المادية لديها؛ وصمدت دول أخرى صغيرة أمامها لصلابة المجتمع فيها.

وأن أول خطوة للتخلص من أمراض مجتمعتنا هي التعرف عليها: فلقد عاش العرب دهورا طويلة تحت سيطرة الاقطاع ورأس المال المستغلي، وأصبح مجتمعتنا مقسما بين قلة من السادة، وغالبية من العبيد، ولم يبد تلك الغالبية من غاية سوى السمو وراء ما يليق اليهم الاقطاع ورأس المال؛ مما أفقدها القدرة على العمل والحركة نحو المشاركة في توجيه أمورها، وتحقيق آمالها.

وأن زوال الاقطاع والرأسمالية المستغلة وسيطرة الشعب العربي على مصادر الإنتاج في بلاده؛ أمر لازم، ليكون للشعب الفرصة كاملة في إعادة بناء مجتمعه، إذ كان الاقطاع، ورأس المال للمستغل، سلاحا دائما للدول الاستعمارية — حامية لإسرائيل — في ضرب الحركات التحريرية في العالم العربي، وأن بقاءهما امتصاص للطاقات الشعبية الهائلة، ليصعب على الشعب الاهتمام بالخطر الإسرائيلي الذي يعيش بلاده.

وكذلك فإن غالبية الشعوب العربية تعيش في مجتمع طبقي الفقر فيه أرث والفني أرث؛

وتعيم الفاقة على غالبية الشعب ؛ الأمر الذي يوجب صراعا طبقيًا ، تنقسم به وحدة الشعب ، وتبديد جهوده .

ولذلك كانت الاشتراكية العربية وسيلة أساسية لإعادة بناء المجتمع ، ليكون شكل فرد الفرصة المتكافئة نحو التقدم الاجتماعى يقوم مجتمعا على دعائم قوية .

لقد كانت معركة سنة ١٩٤٨ مع الصهيونية درسًا عميقًا للأمة العربية ، بعد أن عرفت أن الانقطاع والرأسمالية المستغلة لم يقدمًا على المشاركة الفعالة في المعركة ، كالم يتورعا عن جلب أسلحة فاسدة لأبناء الشعب في المعركة ؛ في سبيل مكاسب مادية رخصية يحققونها لأنفسهم .

ولقد ساعد الجهل المتفشى بين أرجاء الوطن العربى على تكوين المعتقدات الفاسدة ، وصار الأمر ميسرا لكل انتهازى لبيت خبيث أفكاره ، وحببت تلك المعتقدات والأفكار الرئوية الممحيحة لصعوبة الأمر الذى يلزم معه تبديد هذا الشباب بالثقافة والدلم ، وبكل ما أوتينا من مرم وامكانيات في هذا المجال .

فبالثقافة والدلم يسعى الشعب حق ، وإذا عرف الشعب حقه استأنت في الدفاع عنه . وتوعية الشعب الصحيحة بحقه وبالخطر الإسرائيلى المهدق به ، لن تكون إلا بالثقافة الدلم .

أن للمثل العليا التى تشد الصفوف إليها ، لانبش إلا فى حقوق تخطط من الجهل ، واستنارت بالدلم والمعرفة .

وأن مسؤولية نشر الثقافة ومحو الأمية فى الشعب العربى تقع على كاهل كل عربى أحابه حطد منها ، ويجب تجنيد كل القوى المثقفة فى مجتمعا لتنهض بمسؤوليتها فى هذا الشأن .

ولقد آن لهبعنا أن يعيد تصحيح معتقداته الدينية ، ويخلصها من الفواهب التى عقلت بها على مر الدهور ، يسكون الدين — كأراد الله له — وسيلة قوة ، نحقق به عزتنا وكرامتنا .

وأن سيطرة الشعب العربى على مصادر الانتاج ، والأخذ بالاشتراكية العربية أسلوبا فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ، وانتشار الثقافة والدلم ؛ يؤدى بالضرورة إلى تخليص الفرد العربى من السلبية والفردية التى يعيشها .

ولا ريب أن هيمنة السلوك الإيجابى والجماعى على مجتمعا العربى قوة لاحد لها ، يستطيع بها شعبنا أن يسحق بشدة كل من يعتدى عليه ، أو يسلبه حقه ، أو يهدد حياته .

وأن الايجابية الجماعية فى حياتنا سوف تخلق طاقات هائلة من القوة الذاتية لامتنا ؛ لنضع

بها آمالنا ونمززها، وهي شيلنا لتحدى القوى الاستعمارية المتعاونة مع إسرائيل .

المبحث الثالث : التنمية الاقتصادية

لائقف التنمية الاقتصادية عند تحقيق الرفاهية للشعب فحسب ، بل أن من أهدافها الرئيسية تحقيق سيادة الأمة وصون قوميها وكرامتها وحرريتها ؛ ولذلك فإنه ليس بمستغرب أن تسمى المحول الاستعمارية المتعاونة مع إسرائيل إلى إبقاء الاقتصاد العربي متخلفا ، لما في هذا التخلف من ضعف يمسرها تحقيق أغراضها في السيطرة ، وفي الاستئثار بما تنتجه البلاد العربية من مواد أولية . فضلا عن أن بقاء الاقتصاد العربي متخلفا يمتنر فرصة كبرى لإسرائيل للوصول باقتصادها إلى أزدهار ترجوه ، يمكنها من استمرار وجودها ، ومن تحقيق أغراضها التوسعية العدوانية .

ولم تكن مسائل التنمية الاقتصادية تشغل بال الشعب العربي قبل الحرب العالمية الثانية ، فقد أنشغل الحكام بشئق المستعمر والتقرب إليه ، وعاش الشعب منطويا على أفكار وعادات بالية أدت به إلى عدم المبالاة برفع مستوى معيشته .

ولكن الأمر تغير بعد الحرب العالمية الثانية ، التي كان من نتائجها الاقتصادية في العالم العربي ، أن احتلت مسائل التنمية الاقتصادية المكان اللائق بها ضمن المسائل الوطنية .

وأصبحت التنمية الاقتصادية ، وخاصة بعد قيام إسرائيل ، هدفا من الأهداف القومية : فقد أبقن الشعب أن اعتناده اقتصادنا المتخلف على اقتصاد الدول الاستعمارية المتعاونة مع إسرائيل ، وبعيته له لن يمكنه من الصمود أمام إسرائيل ، ووزقه في يد حلفائها وسيلة فعالة يستطيع أن يضف مقاومته ويعتمه من تحقيق النصر .

ولا يفوتنا قبل ذكر خصائص الاقتصاد العربي ووسائل تنميته أن نشير إلى الجهود الواجب بذلها في سبيل تهيئة المجتمع العربي لتقبل التنمية الاقتصادية ، ونقن بها الاهتمام بالعمال المنتجين باعتباره نوطا من الاستئثار الأدنى الذي يقوم عليه الصرح الإنتاجي بأجمه ؛ ذلك الاهتمام الذي يمتثل في التحسينات في الصحة العامة ، وفي مستوى التعليم والثقافة والتدريب ، وما إلى ذلك من العوامل التي ترفع من كفاية العامل الإنتاجية . فعدم توفر المساكن الصحية الملائمة ، والنقص الواضح في الوسائل الصحية والطبية ، وهبوط مستوى التغذية بالفلسة السواد الأعظم من الشعب ، وانتشار الأمية ؛ لا بد أن تؤدي جميعها إلى إنتشار الأمراض ، وإلى ضعف المستوى العام للصحة ، وإلى تفشى الجهل ، وبالتالي إلى هرقلة التحسينات في الإنتاج بوجه عام . ولا شك أن ضعف الإنتاج والتحسينات فيه يؤديان إلى هبوط الدخل ، وهبوط الدخل معناه إنتقار الفقر الذي ينطوى على هبوط آخر في الدخل ؛ ويصبح المجتمع في دائرة مفرغة من المأسى الإنسانية .

ولذلك فإن تهيئة المجتمع العرب لتقبل التنمية الاقتصادية ، أمر لاغنى عنه لدفع عجلة الإنتاج نحو تحقيق أهدافها .

ولذا كانت التنمية الاقتصادية قد أصبحت بين العرب هدفا قوميا ، كما سبق القول ؛ إلا أنه يجب التسليم بأن هذا الهدف لا يعيش إلا في عقول المثقفين من أبناء الأمة العربية . أما الغالبية العظمى من أبناء الشعب وهي التي تعتمد عليها الأمم في نهضتها ، فلنا لا نجد فيها وعيا ملموسا بمسائل التنمية ، مما يمكن حكام بعض البلدان العربية من الاستيلاء على الدخول الكبيرة الوافدة على تلك البلاد من تدفق البترول فيها ، وأنصرافهم إلى أهوائهم وملذاتهم . كما أن عدم وجود هذا الوعى يعرقل سير التنمية الاقتصادية في البلاد الأخرى التي سارت التنمية فيها خطوات .

لقد عاشت الشعوب العربية طويلا على ذكرى الأجداد الماضية في ميادين الحرب والقتال ؛ وقد آن لها أن تعلم أن الشعوب الحية المناهضة لا تستكين في وقت السلم ، وأن كفاحها في ميدان التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة ، لا يقل أهمية عن كفاحها في ميدان الحرب ، بل أنه القاعدة الثابتة لتحقيق النصر في ميدان الحرب .

ويجب أن يعرف شعبنا العربي أن الاقتصاد في بلاده مختلف ، كما يجب أن يلمس أسباب هذا التخلف ، وأن يوضح له الطريق السديد لتنمية هذا الاقتصاد ، ليلفط الرأسمالية المستعنة من أرجائه ، وليكون الهدف الذي يسعى إليه واضحا ؛ حتى يستطيع أن يتقبل مشاق طريق التنمية الاقتصادية بلا ضجر أو ملل ، مما قد يؤثر على خطة التنمية ذاتها ، لتكون لديه الرغبة الملحة في التقدم الاقتصادي .

وعلا لا شك فيه أن الأعمال العظيمة لا تتم إلا على أيدي أولئك الناس الذين يكونون المجتمع ، ولذلك فإن ما ينجزونه فعلا لا يتوقف على الموارد الاقتصادية التي بين أيديهم فحسب ، وإنما يتوقف أيضا على الدوافع والحوافز الملهمة للأفراد ، وعلى المثل العليا التي تميز عن تفكيرهم وثقافتهم ، الأمر الذي يوجب على القائمين بمسائل التنمية ، مسؤولية إيجاد وتعميق الوعى السعي بالتنمية الاقتصادية ، لضمان تمويل المشروعات الخاصة بالتنمية بالجهود المخلصة من أبناء الشعب ، وتهيئة مجتمعنا لتقبل التنمية الاقتصادية .

ويستلزم الوصول إلى مجتمع نام ، التعرف على مشكلاته الاقتصادية ؛ وترد هذه المشكلات إلى نوعين أساسيين ، وهما : التخلف الاقتصادي . والتنمية الاقتصادية .

أما عن التخلف الاقتصادي : فإنه يرد إلى فكرة بسيطة وهي الفقر . فالاقتصاد المتخلف اقتصاد فقير بالنظر لما عليه الاقتصاديات الأخرى ، والتخلف الاقتصادي العربي خصائص عدة منها : مثلاً متوسط الدخل الفردي السنوي ، وأنحطاط مستوى الرفاهية الاقتصادية للسكان العرب بالمقارنة مع مستوى الرفاهية في بلاد أخرى ؛ فإذا راعينا أن سكان البلاد العربية يتزايدون بمعدل

يزيد على الدخل القوي ، فإن مستوى الدخل الفردي السنوي يميل إلى الهبوط سنة بعد أخرى . ومن خصائص التخلف الاقتصادي العربي أيضا أنه اقتصاد قائم في غالبية البلاد العربية ، على إنتاج وتصدير المواد الأولية : « الحاصلات الزراعية والبتروول » ، وتقوم تلك المواد الأولية بعمود الصناعات في البلاد النامية ؛ الأمر الذي يجعل الاقتصاد العربي عرضة للهزات العنيفة كلما تأثرت أثمان المواد الأولية نتيجة تقلب أثمان السلع في البلاد الصناعية . ومن خصائص هذا التخلف أيضا عدم توافر رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات الإنتاجية الأخرى : نتيجة لقلّة الدخول الفردية من جهة ، وأنصراف أصحاب رؤوس الأموال العربية عن المساهمة في هذه المشروعات من جهة أخرى .

أما عن التنمية الاقتصادية : ويقصد بها أن يكون اقتصاد قوى معين ، محكوما في تطوره ونشاطه بقرارات تصدر من اقتصاد قومي آخر يحكم ما لهذا الأخير من إمكانيات السيطرة على الأول . ولا يزال الاقتصاد العربي في غالبية البلاد العربية تابعا في تطوره ونشاطه لاقتصاد دول رأسمالية مسيطرة : كالإقتصاد الانجليزي والأمريكي والفرنسي .

ووسائل التنمية الاقتصادية في البلاد العربية متعددة ، منها : التحكم النقدي ، كأن يكون نقد الدولة العربية هو ذات نقد الدولة المسيطرة كما في الجزائر ، أو من نقد آخر تابع له كالباحرين وإمارات الخليج التي يتكون قدها من الروبية الهندية ، أو أن يكون البنك العربي عضوا في منطقة تسيطر عليها الدولة الرأسمالية المسيطرة مثل منطقة الاسترلين التي يتبعها حاليا العراق والأردن وليبيا والكويت . ومن وسائل هذه التنمية أيضا استخدام الدول الرأسمالية المسيطرة على الجهاز المصرفي (البنوك ومؤسسات الائتمان) أداة لذلك ، وقد أصبح النظام المصرفي في غالبية البلاد العربية قائما على بنوك أجنبية تلتق توجهاتها من أصحابها الموجدين في الخارج . ومن وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية كذلك ، أن عمدت الدول المسيطرة إلى توجيه رؤوس الأموال الأجنبية الواردة ، إلى إنتاج المواد الأولية وتصديرها .

وبعد هذا الاستعراض السريع للمشكلات الاقتصادية في العالم العربي ، فإنه يمكن القول بأن تنمية الاقتصاد العربي لا تتوفر إلا بالدخول في معارك مريرة مع التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية والانتصار عليها .

وأول المعبات التي تصادف العالم العربي في سبيل التنمية الاقتصادية هي توافر رأس المال اللازم لتمويل المشروعات ونرى أن أفضل الوسائل التي يعتمد عليها في هذا الشأن هي :

(١) المدخرات القومية

(٢) القروض والاستثمارات الأجنبية .

أما المدخرات القومية فإن تكوين رؤوس الأموال عن طريقها يتأخر : إذا حرمت الدول العربية على خفض مجموع استهلاكها وزادت إنتاجها .

وتختلف البلاد العربية في هذا الشأن فقد يؤدي انخفاض الاستهلاك في بعضها إلى أضرار بالغة تصيب الشعب ، نظراً لأن الاستهلاك فيها منخفض من بادية الأمر ، مما يجعلها تعتمد أساساً على وسائل أخرى لتمويل ، من بينها القروض والاستثمارات الأجنبية .

وهناك بلاد أخرى ، وهي البلاد المنتجة للبتروöl ، يمكن لها أن تخفف من استهلاكها دون أن تلحق ضرراً بليفاً بأفراد الشعب . وأن استفادة البلاد المنتجة للبتروöl عما تحصل عليه من أموال كثيرة نتيجة تصديرها البتروöl بكيات وفيرة إلى العالم الخارجي ، باستثمارها في مشروعات التنمية سواء في بلادها أو البلاد العربية الأخرى ، يوفر لتلك الدول رؤوس أموال ضخمة لتمويل مشروعات التنمية .

أما عن القروض والاستثمارات الأجنبية ، فإن كثيراً من الدول الصناعية الكبرى اعتمدت في بدء نهجتها الاقتصادية على القروض والاستثمارات الأجنبية في تمويل التنمية فيها ، فانت بأحسن النتائج فالقروض الانجليزية والألمانية التي تدفقت على الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل القرن التاسع عشر ، أعانت لها تنمية مواردها الاقتصادية القومية .

ومن هنا بدأ الأخذ بالقروض والاستثمارات الأجنبية وسيلة لتمويل مشروعات التنمية ما يلي :

(أ) عدم إرهاق الموارد الاقتصادية الحالية ، إذا كان الوفاء يتم في المستقبل ومن موارد مستقبلاً ، وفي ذلك تحويل جانب من حصة التقدم إلى كاهل الأجيال القادمة .

(ب) الإبقاء على مستوى الاستهلاك ، مما يتيح الفرصة للدول التي لا يمكنها ظروفها من تخفيض هذا المستوى لسابقة انخفاضه .

(ج) إصلاح الاختلال في ميزان المدفوعات ، لأن ذلك يؤدي إلى تحويل واردات هذه الدول بما يساويها من نفود .

ومن ثم فإن الانجذاب إلى الأموال الأجنبية لتساع مع رأس المال العربي في تمويل مشروعات التنمية ، أمر لازم للحصول على رأس المال لهذا التمويل .

فإذا توافرت رؤوس الأموال اللازمة لمشروعات التنمية ؛ فإنه يجب التخلص من الوضع الاقتصادي القديم ، وهو الاعتماد على تصدير المواد الأولية ، وهي الحاصلات الزراعية والبتروöl بعد أن أصبحت بعض البلاد العربية منتجة في التخصص في إنتاج المواد الأولية بدرجة تتدرج بالخطر .

ولقد عمل الاستثمار على بقاء هذا الوضع ، ففي الجمهورية العربية المتحدة مثلاً ، كانت السباجية

الانجليزية تهتم أشد الاهتمام . بالقطن ، وذلك لتبقى البلاد مزرعة قطنية لمصانع لانكشير من جهة ، ولتظل اقتصادها دأراً في فلك الاقتصاد الانجليزي وتايامه . ومعنى هذا أن أصبحت الصادرات المصرية — حتى أوائل عهد التصنيع — تتركز في القطن ، دون أن يكون هناك صادرات أخرى ذات أهمية تموض الأثر الناتج عن تقلب الصادرات لهذا المحصول الرئيسى .

وينطبق هذا الوضع اليوم على كثير من البلاد العربية الأخرى ، وخاصة المنتجة للبتروول .

لذلك أصبح من المتعين تنويع الهيكل الاقتصادى في كل بلد عربى بحيث تقل درجة اعتماده على تصدير المواد الأولية ، ودرجة اعتماده على تصدير محصول واحد .

ويمكن أن يتحقق هذا عن طريق إدخال صناعات وفروع انتاجية جديدة لم تكن موجودة من قبل ، أو تنمية الصناعات القائمة فعلاً .

وهناك أنواع من الصناعات يكتب لها النجاح في كثير من البلاد العربية . منها الصناعات التى تقوم بالعمليات التمهيدية في المواد الخام لتصديرها مصنعة ولو جزئياً ، كتنزل القطن وتمكبر البترول والعمليات الأولية السكر ، ومنها صناعة السلع ذات الطلب الكبير في سوق الاستهلاك المحلى ، كصناعة الصابون والأحذية والأسمنت والسجائر ، على أنه يلزم حماية هذا النوع من الصناعات لإقرار الدولة لنظام التعريف الجمركية الحامية .

هذا بالنسبة للصناعة ، أما بالنسبة للزراعة ، وهى تمثل جانباً هاماً في الاقتصاد العربى ، فإن الأخذ بالأساليب الحديثة فيها والاستفادة من المحورات الأجنبية في هذا المضمار ، يؤدى إلى زيادة الغلة الزراعية .

على أنه لا تنفى زيادة الغلة وحدها ، بل أن زيادة صادراتنا منها هو الذى يعود على الاقتصاد العربى بالفائدة ، الأمر الذى يجب معه العمل على فتح أسواق جديدة ودائمة لحاصلاتنا الزراعية ، ولا ريب في أن لمناخ البلاد العربية المعتدل ما يمكنها من تصدير كميات وفيرة من الحاصلات الزراعية لبلاد أوروبا على مدار السنة .

والحصول على رؤوس أموال تقوئل مشروعات التنمية ، ومحاولة التخلص من اعتماد الاقتصاد العربى على تصدير المواد الأولية ؛ يلتزمان مسؤولية كبرى على الدولة في رسم خطة كاملة لتنمية الاقتصاد في القطاعين الحكومى والفردى ، على أن تمتد هذه الخطة على أجهزة اقتصادية وأحسانية ذات كفاية فنية عالية لدراسة المواد الانتاجية المتيسر الحصول عليها لأغراض التنمية . ونتجه إلى وضع برامج للتنمية تتخذ في مراحل زمنية معينة . وهى أن تعمل أفضل الوسائل لتنفيذ هذه البرامج .

وواقع الأمر أنه ليس لدى كثير من البلاد العربية خطة واضحة في سبيل التنمية الاقتصادية ، ولا يزال اقتصادها يسير على مبادئ سادت دول أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، لا تنفق مع طبيعة عصرنا واحتياجاته .

على أن وضع خطة لبرامج التنمية الاقتصادية ، لا يعني وضع خطة موحدة للعالم العربي كله ؛ بل يجب أن يراعى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة ، ليتمكن لكل منها الوصول إلى هدف التنمية الاقتصادية بأفضل الوسائل .

وأن ما تقوم به الجمهورية العربية المتحدة في سبيل تنمية اقتصادها ، وذج على ورائع لسائر البلاد العربية ، تستلح أن تأخذ منه ما يوافق ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

أشرنا إلى أهم مسائل التنمية الاقتصادية ، إذ أثبت التاريخ العربي المعاصر ، أن تخلف الاقتصاد العربي وتبعيته لاقتصاد الدول الاستعمارية المتعاونة مع إسرائيل ، يمد سلاحا فعلا لأعدائنا في معاركنا معه ، يدل على ذلك أن بعض الحكومات العربية ، وخاصة البلاد المنتجة للبترول أو التي تعتمد في اقتصادها على معونات أجنبية ، لاتزال تأتمر بأوامر الدول الاستعمارية ، ولا تجد لنفسها فككا من تلك السيطرة ولا ريب أن تنمية اقتصادها وتخلصه من تلك التبعية ، بتحقيق لحريتها في اتباع السياسة العربية الصحيحة .

وفضلا عما تقدم فإن تنمية الاقتصاد العربي يعني زيادة منتجاتنا العربية وصادراتنا منها ، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى أن تقف هذه المنتجات سدا منيعا في وجه التسلل الاقتصادي لإسرائيل في البلاد العربية أو في أفريقيا وسائر بلاد العالم ، إذ المعروف أن منتجات وصادرات إسرائيل تشابه مع منتجات وصادرات العالم العربي ، الأمر الذي يسهل للعرب منافسة صادراتها في شتى بقاع العالم مما يقيم حولها حصارا اقتصاديا قويا ، ويبقى على الاضطراب الاقتصادي سائدا في أرجائها .

ولا يفوتنا قبل أن نختم هذا القسم أن نشير إلى موقفنا البترولى الذى لم يستطع العرب الاستفادة منه حتى الآن .

فالثابت أن البلاد العربية تفتج نسبة عالية من البترول ؛ وهو سلعة ضرورية تتحكم في مصير غالبية الدول الأوروبية .

ورغم ذلك فإن البلدان العربية المنتجة له لم تتمكن بعد من الحصول على أقصى ما يمكن حصولها عليه من عوائده ، ولم تعمل حتى الآن على استخدام البترول وسيلة نحو هدفها في التنمية الاقتصادية ، كما لم تعمل على استخدامه سلاحا طبيعيا لتدافع به عن نفسها ضد الصهيونية العالمية وأعوانها من الدول الاستعمارية .

كما تقدم يتضح أن تنمية الاقتصاد العربى ، ليست وسيلة لتعريق رذاهية الجيش لشعبنا لحسب ؛ بل أنها مصدر أساسى لقوتنا الذاتية في معركتنا مع إسرائيل .

البحث الرابع : الجيش العربى القوى

تسير إسرائيل في حياتها وفي تنظيم معاش مواطنيها ، وكأنها في حالة حرب فعلية دائمة ، وتقوم على تنظيم شؤونها الاقتصادية كأنها في حرب تفوض معاركها ؛ لا دفاعاً عن حدودها بل لفرض التوسع الاستعمارى ، ولتتمكن من مداومة التهديد العسكرى للدول العربية ، واتخاذ هذا التهديد وسيلة لتحقيق بها أغراضا سياسية واقتصادية . وفي سبيل ذلك تضع كل إمكانياتها في خدمة الجيش ، بما يضمن له الكفاية الفنية الدائمة ، وبماونها في هذا الشأن المهول الاستعمارية بأسلحتها وخبراتها في بلوغ هدفها . وقد جاء في التقويم الرسمى للحكومة الإسرائيلية عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - على سبيل المثال لأعمال علماء اليهود في إسرائيل وخارجها في ميدان التسليح ما يلى :

« رعاية صناعة السلاح والعناد الحربى وتحسينها والإشراف على المؤسسات العلمية الخاصة بادخال التحسينات على الأسلحة وتوزيع إنتاجها وصناعتها تحت إشراف إختصاصيين من العلماء في إسرائيل وخارجها ، وتولى هذه المؤسسات إجراء التجارب الإنتاج الحربى ، وإبتكار الأسلحة الحديثة ووضع تصميماتها » .

وعما يزيد في خطورة إسرائيل العسكرية أن لموقع فلسطين أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للشرق الأوسط وإفريقيا ، إذ تقع فلسطين على رأس الطرق الموصلة بين الشرق والغرب ، ويمكن منها السيطرة على قناة السويس ، كما أنه يمكن من مطاراتها السيطرة الجوية على شرق البحر الأبيض المتوسط . ولبناء حيفا أهمية خاصة في البحر الأبيض لأنه معد إعداداً حربياً كاملاً ، كما أن لبناناً أيلات أمراً ضالاً في البحر الأحمر .

ولذلك فإن الحاجة إلى إلغاء قوات عسكرية عربية قوية أمر لازم لمجابهة قوات إسرائيل العسكرية .

ولقد تلذت دول للعسكر الشرقى إلى هذه الحقائق عن موقع فلسطين الاستراتيجى ، فأمدت إسرائيل بالأسلحة وطاقتها في كل أمورها ، بنية إيجاد عتق استراتيجى في شمال أفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط ، لقواعدها الموجودة في أوروبا .

وعما يدعو إلى العناية البالغة بقواتنا المسلحة أن الهجرة اليهودية العالمية إلى فلسطين تضمن لإسرائيل إستمرار تغذية قواتها بالأسلحة بالعهصر البشرى ، ويمكنها من الزيادة للمعاصرة فيها ، الأمر

الذي يوجب أن تكون قواتنا المسلحة على درجة من الكفاية الفنية والعديدية توافرها للدورانية التي ستقتضها لتحقيق هدف العرب الكبير .

وأخيراً ، فإننا نشير إلى ما بين عوامل القوة الذاتية من تراجل ، بحيث يمكن القول أنه لا استمرار لقيام أحدها دون الأخرى ، فهي كالحلأيا في جسم الإنسان إذ أحدها ، لالتيك باقي الحلأيا أن تضر وتذبل هي الأخرى .

وأن الأخذ بأسباب هذه القوة دليل واضح على إصرار شعبنا على تصفية العدوان الإسرائيلي على جزء من الوطن الفلسطيني ؛ وهو إصرار يستمد قوته من معين القومية العربية الذي لا ينضب .

توحيد التشريع لإطلاق تقدمي

للوحدة العربية

للاستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا

أستاذ ورئيس قسم اللغات كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٤ م

١ - توحيد التشريع هو مظهر تقدمي للوحدة ونتيجة حتمية لها :

تدرك الشعوب العربية أن وحدة الهدف حقيقة قائمة في الأمة العربية كلها .

وهذه الوحدة كانت قائمة بين شعوب الأمة العربية ، وستظل قائمة راسخة تتقدم نحو مفاهيم عميقة في تطبيقاتها العلمية والاقتصادية والقانونية والسياسية :

وكما قال الميثاق بحق : أن الأمة العربية لم تعد في حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته ، يمكن أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والتفكير . ويمكن أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التي تصنع وحدة المستقبل والمصير .

أن هذه العناصر الثلاثة هي مقومات الوحدة . وهي بينها مقومات توحيد التشريع . وبعبارة أخرى ، لما كانت هذه العناصر الثلاثة تجمع بين الأمة العربية منذ فجر التاريخ ، فليس لمة شك في أن الوحدة العربية قائمة بين شعوب الأمة العربية منذ فجر التاريخ أيضاً .

وكذلك عاشت شعوب الأمة العربية أجيالاً طويلة في ظل تنظيمات قانونية واحدة ، تجمعها أحكام الشريعة الإسلامية في عديد من التنظيمات .

وفي الحقيقة ، لا يتصور سبب يمنع من توحيد تشريعات البلاد العربية ، وإذا كانت هذه التشريعات إما تنظم المجتمع العربي وتحمي روابط أفرادها ، وإذا كان هؤلاء مجتمعهم وحدة اللغة ووحدة التفكير ووحدة التاريخ ووحدة الأمل والمستقبل والمصير ؛ فإذا تباينت الفوائد التي تنظم مجتمعهم .

أن توحيد التشريع في البلاد العربية وفي المجتمع العربي ، إنما يتم كوسيلة طبيعية نحو التقدم

وابتناء حياة أفضل، وذلك لأن مقررات هذا التوحيد قائمة راسخة، ورضينا أم لم نرض. هذه المقومات هي التي تضمن بقاء هذه التشريعات الموحدة واستقرارها في كل مستقبل.

أما إذا تم توحيد تشريعات دول تلك المقومات، فإن مصيره يكون إلى الإخفاق ونحو لا تسمى تجربة فرنسا مع بعض البلاد العربية، فند جمعها إليها تنظيماً قانونية واحدة وتشريعات واحدة وما نفعنا تلك القوانين والتشريعات الموحدة، لأنها لم ترتكز على المقومات الحقيقية للوحدة، وما قدمها قولها إن الجزائر أرض فرنسية، أو أن الجزائري فرنسي أو الإنانون الجزائري هو القانون الفرنسي.

كذلك، لا يتصور أن يتم توحيد التشريع بين إنجلترا وألمانيا مثلاً، لأن مقومات التوحيد لا تجمعها.

٢ - ضرورة الإنطلاق من توحيد الوحدة :

وإذن، وحدة اللغة والتفكير ووحدة التاريخ ووحدة الهدف والمصير؛ هي التي تحمل الوحدة العربية حقيقة ماثلة في الأمة العربية كلها؛ وهذه العناصر هي التي تستوجب حياً واحدة التشريع بل وحدة المفاهيم العميقة المنتجة في التطبيقات العملية والاقتصادية والقانونية والسياسية.

لماذا تتراخى الأمة العربية في الدعوة إلى التفكير الجماعي : في وضع برامج دراسية في المراحل المختلفة من التعليم الابتدائي والثانوي، لتتحد ثقافة المواطن العربي ؟

لماذا تتراخى الأمة العربية في الدعوة إلى التفكير الجماعي العميق : في وضع برامج صحيحة تناسب وتتنسج مع ظروف وطبيعة بلادنا العربية، وتصل بنا إلى غاية ما نهدف إليه من الكمال ؟

لماذا تتراخى الأمة العربية في الدعوة إلى التفكير الجماعي العميق : في وضع أسس ومفاهيم علمية وزراعية وصناعية وتجارية واقتصادية الخ .

وأخيراً لماذا يتأخر توحيد التشريع، كظهور تقدمي للوحدة العربية .

وهل هذا التوحيد عسير الإحراك فنخشاه أو نهيئه .

ليس عجيباً ألا تتحد المصطلحات القانونية في اللغة الواحدة والبلد الواحد، أن أول ما يجب عمله هو تقييد مصطلحاتنا القانونية من شواظ اللغة، وعندئذ، تتوحد دون ما لإجراء آخر .

ثم بعدئذ، نستخلص المبادئ التشريعية من التشريعات العربية ؛ دون ما تفرقة بين قانون : هراقي، أو لبناني، أو مصري .

ولتأكيد ما تقدم نحاول أن نعزب مثلاً يتصل بموضوع من أدق مراضيع القانون واعتقدها هو التحكيم، - وقد جاءت نصوصه في الفصل الرابع من الباب الثالث من قانون أصول المرافعات المدنية والتجارية العراقي، رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٦، وفي الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون أصول المحاكمات السورى رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣، وفي الكتاب السادس من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٣. وفي الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصرى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩.

٣ - موقف القانون العراقي :

عالج القانون العراقي موضوع التحكيم في نصوص قليلة رصينة، من المادة ١٣٩ حتى المادة ١٤٩ ولم يتعرض للتفصيلات التي لا تقتضى نصاً تشريعياً إما لعدم أهميتها. إما لأنها قد تثير صعوبات في التطبيق العملى. فجاءت المادة ١٣٩ تميز شرط التحكيم ومشارطته. وقد أحسنت بالنص صراحة على جواز الاتفاق مقدماً - وقبل أن ينفذ النزاع بالفعل بين الخصوم - على حالته على التحكيم. ونحن نعلم أن هذا الموضوع مازال محل خلاف في الفقه والقضاء في فرنسا، لأن المشرع الفرنسي أجازه صراحة مشاركة التحكيم دون الشرط : فهو يوجب صراحة في المادة ١٠٠٦ منه أن يبين في مشاركة التحكيم موضوع النزاع وأسماء المحكمين وإلا كان التحكيم باطلاً، وفي شرط التحكيم لا يمكن أن يتحدد بدقة موضوع الخلاف الذى قد ينفذ بين طرفي العقد، ولأن الاتفاق على التحكيم هو استثناء من الأصل العام في التشريع، ولا يجوز إلا في الحدود العديدة المقررة في المادة المتقدمة (١).

وأحسنّت المادة ١٣٩ في إجازتها التحكيم في دعاوى المال، وبمفهوم مخالفتها لا يجوز التحكيم في مواد الأحوال الشخصية البحتة، وأن كان الاوفق أن يقرر بنقض خاص عدم جواز التحكيم في جميع المواد المتعلقة بالنظام العام.

أما المادة ١٤٠ فقد جاءت على نحو ماقرره المادتان ٨٢١، ٨٢٢ من القانون المصرى.

واستحدث القانون العراقي قاعدة أساسية بمقتضاها يكون حكم المحكم قابلاً للتنفيذ الجبرى (١٤٣م / ٢). ولاشك في سلامة هذا الاتجاه : فما اتفق الخصوم على التحكيم إلا لاهل اعتبار أن يكون حكم المحكم قابلاً للتنفيذ الفوري. وهذا الاتجاه على عكس ما قرره القانون المصرى، فهو لا يجيز تنفيذ حكم المحكم إلا إذا كان قابلاً له بمقتضى القواعد العامة.

وأحسن القانون العراقي مرة أخرى بعدم تحديد ميعاد قانونى يجب فيه على المحكم إتمام التحكيم

فالمشرع لا يمتنع أن يفضل المحكم في أجل معين ؛ ولو كان همه أن يفضل في الأجل المعين من جانب الخصوم . فإن اقتضى هذا الأجل . ولم ينفذ حله ، جاز الرجوع إلى المحكمة المختصة لتعين محكمين آخرين (م ١٤٧) .

ولم يقرر المشرع العراقي القاعدة التي أخذ بها القانون المصري ، والتي من مقتضاها زوال التحكيم بموت أحد الخصوم ، إذا كان بين ورثته قاصراً ، وذلك على اعتبار أن العقد يثبت مانع عليه من حقوق والتزامات متى أبرم ، وهذه وتلك لا تأثر بموت أحد الخصوم ، ولو كان من بين ورثته قاصراً ؛ وهذه وجهة نظر لما واجهتها ، ولا تسمى إجراءات التحكيم بطبيعة الحال بحد الوفاة إلا إذا سمع تعيين وصي للقاصر أو من يقوم مقامه .

وصفة القول أن القانون العراقي يقتدى به في باب التحكيم في صدد عدم تحديد ميعاد قانوني لإجراء التحكيم ؛ عند عدم اتفاق الخصوم على ميعاد معين ، ويقتدى به في صدد إختصار نصوصه القانونية وعدم الخوض في تفصيلات لا طائل من ورائها ، ويقتدى به أيضاً في صدد وجوب النص على أن يكون حكم المحكم قابلاً للتنفيذ الجبري الفوري .

٤ — موقف القانون اللبناني :

في الوقت الذي نرى فيه القانون العراقي وقد حالج فيه موضوع التحكيم في إحدى عشرة مادة من مواده ، نرى القانون اللبناني قد حالجه — كالقانون المصري — في مواد متعددة ، كثير منها يمد تطبيقاً للقواعد العامة ، ما كانت هناك حاجة إلى ترديدها .

ومن محاسن التشريع اللبناني أنه قرر في المادة الأولى في كتاب التحكيم ، جوازه كشرط في عقد تجاري أو مدني ؛ سواء في صدد تفسير هذا العقد أو في صدد تنفيذه (١) (م ٨٢١) ، فاستبعد التحكيم في مواد الأحوال الشخصية البحتة وهذا يكون القانونان العراقي واللبناني قد تلاقيا .

ولقد أحسن التشريع اللبناني بالصراحة على أثر شرط التحكيم في أنه ينشئ دفعا بعدم الاختصاص ؛ بحيث إذا لجأ أحد الخصوم إلى القضاء على الرغم من ورود الشرط في العقد ، جاز للطرف الآخر التمسك بعدم اختصاص المحكمة التي رفع إليها النزاع . (م ٨٢٤) .

كل هذا على الرغم من أننا نرى أن شرط التحكيم ينشئ في واقع الأمر دفعا بعدم جواز نظر الدعوى ، (٢) ولا ينشئ دفعا بعدم الاختصاص ؛ على اعتبار أن المحكمة المختصة أصلاً

(١) المقصود بالتنفيذ ، تنفيذ المدعى اختياراً ، أما التنفيذ الجبري وإجراءاته فلا يجوز بصدها التحكيم . راجع كتابنا التحكيم بالقضاء وبالصلح ، رقم ٤٧ ص ١١٥ .

بنظر النزاع تكون ممنوعة من نظره بمقتضى شرط التحكيم ، ولا تكون غير مختصة به (١) .
ولفاحسم إختلاف الرأي في هذا الموضوع الهام بص تشريسي ، يحقق فوائد متعددة في
التطبيق العلمي .

وأحد القانون اللبناني أيضاً بالنص على أن حكم المحكم لا يكون قابلاً للتنفيذ إلا بأمر يصدر
من رئيس المحكمة بناء على طلب صاحب المصلحة ، مادام التحكيم قد تم في الأرضى اللبنانية
(م ٨٣٥) ؛ وهذا على خلاف القانون العراقي الذي يوجب الإلتجاء إلى المحكمة المختصة أصلاً
بنظر النزاع ، وهذه تملك مراجعة الحكم والتحقق من موافقته للقانون موضوعاً وشكلاً ، وإلا
أبطله ، وتصدر في هذا الصدد حكماً قابلاً للعلن بالطرق القانونية المقررة (م ١٢٩) . وهذا النص
الأخير يجعل التحكيم عديم الفائدة ، إذ ما دام مرجع الأمر لمطلق تقدير المحكمة المختصة أصلاً
بنظر النزاع ، فلماذا ينفق أملاً على التحكيم ، وتكون مغترة ضحية الوقوع والجهد والتفقات .

وأحسن القانون اللبناني أيضاً بضمه في المادة ٨٤٩ ، على أن أحكام المحكمين تعتبر أجنبية متى
صدرت في بلد أجنبي . وهذا هو ذات الضابط الذي أخذ به القانون المصري في المادة ٤٩٤ .

٥ - موقف القانون السوري:

أخذ القانون السوري في المواد من ٥٠٦ إلى ٥٣٤ من قانون أصول المحاكمات مسلك القانون
المصري ، ولكنه يختلف عنه بالنص في المادة ٥١٧ على أن التحكيم لا يقتضي موت أحد الخصوم
وبناءً على التشريع العراقي والسوري في هذا الخصوص مسلكاً واحداً .

وأحسن التشريع السوري بالنص صراحة على أن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف حكم
المحكم لا يقبل للعلن فيه بطريق النقض (م ٥٢٢/٣) .

كذلك استقل القانون السوري بتقرير قاعدة سليمة لم يقرها القانون العراقي أو اللبناني أو
المصري - بمقتضاها يصدر الأمر بتنفيذ حكم من رئيس المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع ، بوصف كونه
قاضياً للأمر المستعجلة بناء على طلب أحد ذوي الشئ ، وفي مواجهة أطراف الخصومة : أى
أصحاب المصلحة . وهذا وفق القانون السوري كل التوفيق ، لأنه حقق كامل الضمانات للخصوم .
ولا يمكن أحدهم من إستصدار الأمر بالتنفيذ في غفلة منهم ، وإنما يكون ذلك في مواجهتهم .

وقرر القانون السوري أيضاً قاعدة سليمة أخذ بها كل من القانون اللبناني والمصري ، بمقتضاها

يعتبر حكم المحكم أجنبيا متى صدر في غير الأراضى السورية . (٢٥٨ م) . (١) .

٦ - نصوص مقترحة :

ومازاه واجب النص عليه في باب التحكيم في التشريع الموحد ، أن يقرر ألا يكون حكم المحكم قابلا لأى طعن ، وإنما يكون لبطلان بدعوى البطلان المتبدأة وللأسباب المقررة في كل من التشريع اللبناني (٨٤٠ م) ، والمصري (٨٤٩ م) ، وذلك لأن حقيقة المقصود من التحكيم الاستثناء به عن الالتجاء إلى القضاء ، وكثيرا ما تكون الثقة في حسن تقدير المحكم وفي حسن عدالته مبينة الاتفاق على التحكيم ، ومن هذا الاتفاق يثبت الحكم لنا يكون من المفالاة في التسلك بالفكليات لنقول من المفالاة في تحقيق ضمانات الخصوم أن يكون حكم قابلا للطعن . ومن الغريب أن يميز المشرع التحكيم ، ثم يميز استئناف حكم المحكم أمام المحاكم وتأخذ به ثم لا يميز الإجراءات سيئها إلى طبعات المحاكم المختلفة ، بينما تكون قد بدأت بالتحكيم بقصد تفادى السير في هذه الإجراءات واختصارها .

وإذن يجب في جميع الأحوال ألا يكون حكم المحكم قابلا لأى طعن ؛ وإنما يكون قابلا للإبطال برفع الدعوى الأصلية بطلب بطلان الحكم : في الأحوال التي يتكرر فيها أحد الخصوم عند التحكيم ، أو يتكرر سلطة المحكم فيما فصل فيه أو يتمسك ببطلان حكمه أو الإجراءات السابقة عليه ، لإغفال ما لا يجوز إغفاله من أسس المرافعات . ويجب النص صراحة على أن تنفيذ الحكم بمقتضى القانون بمجرد رفع الدعوى ببطلانه .

ومن ناحية أخرى يجب أن يكون المختص بإصدار الأمر بتنفيذ حكم المحكم هو قاضى الأمور المستعجلة ، كما هو الشأن في القانون السورى في المادة ٣٤ من قانون أصول المحاكمات ، بأن يصدر حكما وقتيا بتنفيذه أو برفض هذا التنفيذ في مواجهة أطراف الخصومة في التحكيم . وهذا النظام يحقق كامل الضمانات للخصوم ، ولا يمكن أحدهم من استصدار الأمر بالتنفيذ في غفلة منهم ، وإنما يكون ذلك في مواجهتهم . ولا يصدر القاضى للمستعجل حكمه بتنفيذ حكم المحكم ، إلا إذا استوثق من توافر الشكل الذى يوجب القانون ، وخلو الحكم من الميوب للبطله له — وهذا لا يثنى اختصاص محكمة الموضوع بهدائه بالدعوى بطلب بطلان الحكم ؛ وهذه ترى إلى إهدار حكم المحكم ، وبمعا إهدار الحكم للمستعجل بتنفيذه .

(١) أما عما اتصل بالقانون المصرى ، فقد كان على دراسة تفصيلية لنا . كتاب التحكيم والقضاء وبالصلح صدر في يونيو ١٩٦٤ .

أما النظام القائم في التشريع المصري والبناني الذي يقتضى إستصدار أمر بالتنفيذ في غفلة من الخوصم ، ثم يكون لدى المصلحة التظلم من الأمر وفقا لقواعد التقالم من الأوامر على المرافض ؛ على -ين يكون للمحكوم عليه أيضا الحق في طلب وقف تنفيذ حكم المحكم أمام القضاء المستعجل ، ويكون له فضلا عن هذا الحق في رفع دعوى يطلب بطلان الحكم . كل هذا تعقيد لثرتعقيد في صورة مغالاة في تحقيق ضمانات الخصوم .

وتطبيق القواعد المتقدمة يكون حكم المحكم واجب التنفيذ الفوري بمجرد صدوره - كما هو الشأن في القانون العراقي على ما قدمناه .

كما نرى عدم النص على عدم تحديد ميعاد يصدر فيه المحكم حكمه ، أسوة بما هو متبع في القانون العراقي . على أن هذا لا يمنع من النص على أن عدم احترام ميعاد الحكيم من جانب المحكم ، يحين للخصوم مد الميعاد أو الالتجاء إلى القضاء لتمييز حكم آخر .

وأخيرا نرى وجوب النص صراحة على تحديد أثر شرط التحكيم في صدد منع المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع من سماحه ، أسوة بما هو متبع في القانون البناني د م ٨٢٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية البناني ، وذلك لحسم الخلاف القائم في الفقه والقضاء في هذا الشأن . فن قائل أن الدعوى ، بعد الاتفاق على التحكيم ، تكون غير مقبولة ، ومن قائل بأن على المحكمة الحكم في هذا الصدد بعدم اختصاصها بنظرها ، ومن قائل بأن عدم اختصاصها هذا يتعلق بالنظام العام ، ومن قائل بأنه لا يتصل بالنظام العام . وقد رأينا أن القانون البناني ينشئ في هذا الصدد دفعا بعدم اختصاص المحكمة ، في حين أننا نراه نحن دفعا بعدم قبول الدعوى .

٧ — توحيد المصطلحات القانونية :

لا نرى في موضوع التحكيم اختلافا كبيرا في المصطلحات القانونية . وأهمه يتحصر في صدد « شرط التحكيم » ، أو « الفقرة التحكيمية » ، وفي « التحكيم العادي » و « التحكيم للطلاق » ، أو « التحكيم بالقضاء » و « التحكيم بالصلح » ، وفي « القرار التحكيمي » ، أو « حكم المحكم » ، وفي « مشاركة التحكيم » ، أو « العقد التحكيمي » ، وفي « الحكم » ، أو « المحكم » ،

وتوضيح ما تقدم أن القانون البناني قد استحدث مصطلحات في اللغة القانونية : بعضها طريف يعبر بحق عن حقيقة مضمون العبارة وحقيقة معناها ، والبعض الآخر قد نرى غيره أصدق في التعبير عن الحقيقة .

فنحن نعلم أن التحكيم قد يتم في صورة « مشاركة Compromis أى في عقد مستقل . وقد أطلق عليه القانون البناني عبارة « العقد التحكيمي » . وقد يتم التحكيم في صورة شرط في طيات عقد معين clause compromissoire وقد أطلق عليه القانون البناني عبارة « الفقرة التحكيمية » .

وإذا كنا في مجال المفاضلة بين عبارة « مشاركة التحكيم » الواردة في القانون المصري ، وبين عبارة « المقعد التحكيمي » الواردة في القانون اللبناني ؛ فإننا نفضل عبارة فائقة هي « صدق في الدلالة على حقيقة المقصود من العبارة ، ولا يجد المستمع عناء في فهمها على الفور : هي عبارة « عقد التحكيم » ؛ كذلك عبارة « شرط التحكيم » ، أدق من عبارة « الفقرة التحكيمية » .

كذلك نفضل عبارة « حكم المحكم » ، على عبارة « القرار التحكيمي » ؛ ونفضل عبارة « المحكم » على عبارة « الحكم » .

ومن ناحية أخرى ، قد يكون المحكم مفوضاً بالصلح arbitre amiable compositeur في تعبير القانون للمصري والسوري والعراقي ، وقد يكون ملازماً باتباع قواعد القانون وقواعد المرافعات ، وفي الحالة الأولى يكون حكمه غير قابل للطعن ، ويكون قابلاً له في الحالة الثانية .

ويطلق بعض الشراح في مصر على النوع الأول من التحكيم عبارة : « التحكيم بالصلح » ، ويطلق على النوع الثاني عبارة : « التحكيم بالقضاء » . وقد عبر القانون اللبناني عن النوعين بعبارة : « التحكيم المطلق ، والتحكيم المادي » ، على التوالي . ولا شك في طرافة هذا التعبير الأخير ، لأنه « صدق في الدلالة على حقيقة المقصود من العبارة : فاصطلاح التحكيم المطلق يشف عن السلطة الكبيرة الممنوحة للحكم بصدده ، ويشف عن أن حكم المحكم فيه يكون مطلقاً ، في حين أن الاصطلاح الآخر يشف عن أن المحكم بصدده مقيد بالقواعد المادية المقررة في التقاضي وفي القانون ، وقد يكون تعبير التحكيم المقيد أدق في تقابلها مع عبارة « التحكيم المطلق » .

٨ - خاتمة :

وأيضاً ما قدمناه أن وحدة الهدف هي حقيقة قائمة في الأمة العربية كلها ، وأن هذه الوحدة ستظل قائمة في كل مستقبل لأن مقوماتها قائمة راسخة ، وذلك لأن العرب تهمهم وحدة الأمة ووحدة الفكر ووحدة التاريخ ووحدة الأمل والمستقبل والمصير .

ورأيانا أيضاً أن مقومات هذه الوحدة هي بعينها مقومات توحيد التشريع ، وأنه نتيجة حتمية لها ، إذ لا يتصور سبب يمنع من توحيد تشريعات البلاد العربية ، إذا كانت هذه التشريعات إنما تنظم المجتمع العربي وتحكم روابط أفراده .

وقد متنا أنه يتبين أولاً توحيد المصطلحات القانونية وتخليصها من شوائب اللغة ، وأنه من المصيب ألا تتحد المصطلحات القانونية في اللغة الواحدة وفي البلد الواحد .

وإتينا إلى أنه ليس من السبر استخلاص المبادئ التشريعية الموحدة من التشريعات العربية ، دون ما تفرقة بين قانون هراق أو لبناني أو سوري أو مصري .

توحيد التشريع والقضاء كأساس

لتحقيق الوحدة العربية

للاستاذ عمر الشريف

المستشار بمجلس الدولة

٢٠٠٤ م

المبحث الأول في وحدة التشريع والقضاء كأساس لتحقيق الوحدة العربية

من المتفق عليه لدى جميع علماء القانون والاجتماع ، أن تشريع كل أمة هو من خصائصها ، وله أوثق الارتباط بأخلاقها وتقاليدها وظروفها الطبيعية ، وهو مظهر من مظاهرها الاجتماعية ومראה لحالتها الاقتصادية ، بل هو ثمرة كل هذه العوامل .

وإذا كانت الأمة العربية أمة واحدة . فإن من الطبيعي أن يسودها قانون واحد ولقد بدأ الاهتمام الضخم بهذه الحقيقة والعمل لها منذ بدأ المحامون العرب بمقدون مؤتمراتهم ، ففي المؤتمر الأول للمحاميين العرب ورد بخطاب أحد السادة النقباء ما يأتي .

« إن الوحدة التي يبتغيها المحامون المجتمعون هنا للتشريع هدفا وغاية ، هي صورة مصغرة للوحدة التي تبتغيها الأمة العربية في الحياة مثلا أعلاما وحسنا تحتمى فيه عند كل ملمة . »

كاجاء في خطاب الأمين العام لجامعة الدول العربية في حفل إجتماع المؤتمر الثاني لاتحاد المحامين العرب :

« وإذا كانت النظم والقوانين عنوان الجماعة ، والرابطة التي تولف بين أبنائها وتوجههم في الحياة وجهة مشتركة ، فقد كان توحيد التشريع العربي من أقوى الاسس لتوثيق الوحدة العربية . »

جاء في تقرير نقابة المحامين بالعراق عن مؤتمر المحامين العرب ، المنذور في كتاب المؤتمر الثاني لاتحاد المحامين العرب ص ٣٧ .

« إن المؤتمر الأول للمحاميين العرب إنعقد في دمشق في آب (أغسطس) سنة ١٩٤٤ والنرض الاساسي من هدفه هو العمل على توحيد التشريع في البلاد العربية ، وتوثيق التعاون بين نقابات المحامين في المجالات التي تتسع لمهنة المحاماة ، والعمل على تقريب وجهات النظر الفقهية والقضائية بين البلاد العربية وتحقيق تعاون أوثق وأوسع في سبيل الاتحاد العربي . »

وقد تكرر هذه المعاني في أغلب الخطب والكتابات التي ألغناها النقباء وأعضاء المؤتمرات المنتتالية لائتحاد المحامين العرب .

والواقع أن موضوع توحيد التشريع في البلاد العربية من أهم الموضوعات التي أولتها العناية الكبيرة مؤتمرات المحامين العرب المتعاقبة ، منذ المؤتمر الأول الذي عقد في دمشق عام ١٩٤٤ حتى المؤتمر السادس الذي عقد بالقاهرة في فبراير (شباط) ١٩٦١ ، وسوف يعالج بنفس الاهتمام في المؤتمر الحلال والمؤتمرات القادمة بأذن الله .

وليس في هذا الإغرابة ؛ فشعار اتحاد المحامين العرب وشعار مؤتمراتهم هو «الحق والعروة» وتوحيد التشريع بين البلاد العربية هو الضمان الأساسي للمساواة في الحقوق بين أفراد الأمة العربية لبناء وجدنا داخل حدود الوطن العربي الكبير .

وليس فيما نسمى إليه صبرية موضوعية وأن بدا أن في وسائل التحقيق ما يقتضى الكثير من الجهد والوقت ، حتى يتكامل هذا العمل الضخم . ولكن بما يجعل هذا الجهد ميسرا أنه يذل في أشرف الغايات وأنبها ، وهو المساهمة في تحقيق أهداف الأمة العربية ووحدتها .

وفي يقين أن توحيد التشريع في البلاد العربية هو بمثابة إزالة لتفريعات عارضة بها يطل الزمان بها ، فهو قصير بالقياس إلى ماضى الأمة العربية التليد ، وإتصالة شرعها وفقها الخالد ، الذي شهد بأصواته الأعداء قبل الأصداق .

فالأمة العربية أمة واحدة . بل أن وحدتها هي حقيقة وجودها . ولم يعرف التاريخ في الماضي أو الحاضر أمة تجتمع لها أسباب الوحدة الكاملة مثلما تجتمع للأمة العربية ؛ إن لديها وحدة اللغة ، التي تصنع وحدة الفكر والعقل ؛ ولديها وحدة التاريخ التي تصنع وحدة الضمير والوجدان ؛ ولديها وحدة المصاحبة التي تصنع وحدة العمل ؛ ولديها وحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير .

كذلك لم يعرف التاريخ أمة من الأمم اتسمت رقعتها فشملت أنحاء شاسعة من الأرض ، كالأمة العربية التي أمتدت من الخليج العربي شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ؛ ومن جبال طوروس شمالا إلى السودان والصومال واليمن جنوبا . ومع ذلك فقد بقيت بحكم وحدتها خاضعة بصفة دائمة ومستمرة لأحكام تشريع واحد ، هو الشرع الإسلامي . لمدة ثلاثة عشر قرنا من الزمن ، وما زالت تخضع له في الكثير الأذباب من شؤونها ومن أمصارها .

ويلاحظ أن الظروف السياسية التي طرأت على العالم العربي منذ أواخر القرن التاسع عشر ، من اضطحال في شؤون الحكم والعسكر في الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على العالم العربي آنذاك ، إلى تدخل الدول الاستعمارية واتزاعها أجزاء الوطن العربي على مراحل متتالية ؛ قد نالت من وحدة التشريع الساري في البلاد ، وأدخلت في مختلف الأنظار تشريعات جديدة بعيدة في

مصادرهما عن التشريع الذي ساد العالم العربي ثلاثة عشر قرناً ، يساندانه فقه قرى غنى بأدق وأرقى المبادئ والتفاصيل ، لم يحل بينه وبين متابعة النهضة لإركودران على أذهان الحاكمين وجعلهم يحاربون كل تجديد تقتضيه تطورات الزمن ، وتسمع به أصول الشريعة السائدة ، متذرعين في إجتاهاتهم بالدعوى الخاطئة دعوى قفل باب الاجتهاد .

وحاصل ما تقدم أن خضوع الأمة للعربية في مختلف أرجاء الوطن العربي لقانون واحد طوال الثلاثة عشر قرناً من الزمان ، كان في حد ذاته دليلاً على وحدة الأمة ، وكان هذا القانون الواحد في نفس الوقت من أهم وأخطر العوامل التي حفظت على الأمة وحدتها . فالقانون إنما هو تعبير عن إرادة الأمة بل هو تعبير عن حياتها ، وهو النظام الذي يحكم مصالحها ككل ومصالح أفرادها ، فإذا خضعت كل هذه المصالح لتنظيم واحد ، فإن ذلك ولاشك يكون عاملاً فعالاً في بناء الأمة بناء متماسكاً وطليد الأركان .

وإذا كانت الظروف السياسية التي حلت بالمجتمع العربي خلال القرن الأخير ، وما صاحبها من سيطرة الاستعمار الأجنبي على مقدرات الأمة ، قد صاحبها محاولات من الدول المستمرة لبس أسباب التفرقة بين أجزاء الأمة العربية ، فقد كان من بين وسائلها إلى ذلك إحداث المغايرة في التشريع الذي يسود في كل جزء من أرجاء الوطن العربي ، وهذا هو ما يتعين على الأمة العربية بعد أن زال عنها أو عن أغلبها سلطان الغاصب . أن تسعى إلى إزالته والعودة إلى شرائع موحدة ، ما دامت الأمة تتبني هدفاً وغاية لها الوحدة الشاملة .

وإذا كانت وحدة التشريع قد قامت خلال القرون الماضية وخدمت وحدة أجيال طويلة ، فلا شك أن وحدة التشريع في العصر الحديث تخدم هذا الهدف أجل الخدمات .

والأمة العربية كما سلفت القول أمة واحدة ، تراثها واحد ، وتاريخها واحد ؛ ولغتها واحدة ولقد أدى التطور الحضاري الحديث إلى زيادة الرابطة بين أفراد الأمة ، وإلى تشابك المصالح الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف أقطار الأمة وبين أفرادها إنما وجدوا . فالوطن العربي في القارة حين يجري معاملاته مع المواطن العربي في دمشق أو بغداد أو الجزائر أو غيرها من البلاد العربية ، في حاجة إلى التعرف على ما تختص له معاملاته من قواعد قانونية في البلد الذي يتعامل معه . فإذا كان التشريع المطبق واحداً في كل هذه البلاد فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى دعم الروابط الاقتصادية وتقويتها وزيادتها ، وإذا قويت الروابط الاقتصادية بين مختلف أرجاء الأمة العربية ، فإن مؤدى ذلك الختمى الاقتراب من الهدف الاسمي وهو الوحدة وسوايق التاريخ تدل على ذلك : فلقد كان الإتحاد الجبركي الألماني أرماساً بقيام للوحدة الألمانية ، وأن قيام السوق الأوروبية المشتركة في العصر الحديث تعتبر خطوة واتجاها نحو هدف تسعى إليه الدول الأوروبية ، هو قيام الوحدة السياسية بينها .

وسهولة المواصلات في العصر الحديث تتيح المواطن العربي أن يتنقل بين البلاد العربية بسهولة ويسر وسرعة ، وبهم هذا المواطن أن يعرف على وجه التمييز ما يخضع له من تشريعات في كل بلد ينتقل إليه ، ولا يتأتى ذلك على وجه ميسر إلا بقيام تشريع موحد . فإذا وجد هذا التشريع فإن من شأنه أن يسهل حركة انتقال المواطن العربي بين قطر وقطر من أقطار الأمة العربية ، ويترتب على ذلك من الروابط الاجتماعية ما يسهل الوصول إلى هدف الأمة في الوحدة . وما قيل بشأن التشريع الموحد يسرى على التشريع في المسائل الموضوعية ، كما يسرى في الوقت ذاته على القوانين الإجرائية المتعلقة بالتنظيم القضائي بمعناه الواسع ، أي نظام القضاء في ذاته ، والإجراءات التي تتبع في التقاضي وأعلى بها قوانين الإجراءات في المواد المدنية والتجارية وفي المواد الجزائية ، فإن في توحيد هذه القوانين ما يساعد على دعم روابط الأمة من نواحي عديدة أخصها :

- ١ — أنها تسهل على الدول العربية في وضعها الحاضر أن تتبادل المعرفة الفنية في القضاء ، عندما تدعو الحاجة لإحداها إلى الاستعانة بقضاة من بلد آخر ، وهو أمر حاصل في بعض البلدان العربية .
- ٢ — وتسهل على المحامين أن يؤدوا واجباتها في خدمة المواطنين في أي بلد عربي ، وهذا وذاك من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الترابط والعلاقات الاجتماعية التي تستخدم الهدف .

هل هناك صعاب تحول دون قيام الوحدة في شؤون التشريع والقضاء ؟

لا أعتقد ، بل على العكس من ذلك ، فإن شواهد الحال وسوابق العمل تؤكد إمكانية التوحيد : فالعوامل العظيمة في المبادئ الفقهية لدى الأمة العربية ، ووحدة المعاديات والتقاليد والمصالح الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي ، كلها تؤيد وحدة التشريع والقضاء . والسوابق العملية في هذين المجالين أكثر وضوحاً في الدعوة إلى قيام الشرائع للوحدة والقضاء الموحد ، يمكن أن أذكر أن قرابة ٤٠ مليوناً من أبناء الأمة العربية ومعنى آخر أكثر من نصف أبناء الأمة العربية ، يخضعون لقانون مدني موحد ، فقد صدر القانون المدني المصري عام ١٩٤٨ ، وبما لبثت ثلاث دول عربية أن اعتنقته وطبق في بلادها ، وهي : سورية والعراق والمملكة العربية المتحدة ؛ وقد أثبت التطبيق العملي أن هذا القانون المدني الواحد يستجيب لمصالح أبناء الأمة العربية في كل هذه البلاد .

وقوانين الأحوال الشخصية للسليبي ، فإنها تكاد تكون واحدة في كل البلاد العربية ، مع خلافات يسيرة في تفصيلات محدودة اقتضتها خلافات مذهبية في الفقه الإسلامي .

وقوانين الإصلاح الزراعي ، التي أصدرتها دول عربية عديدة ، بدأت في مصر عام ١٩٥٢ ؛ تكاد تقوم على أسس واحدة هدفها القضاء على الاقطاع في ملكية الأراضي الزراعية ، ومنع استغلال العاملين فيها .

وغير ذلك من الأمثلة كثير ، مما قد علم بإمكان توحيد التشريعات في البلاد العربية .

بل أن التجربة الرائدة للوحدة العربية التي قامت عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا تحت علم الجمهورية العربية المتحدة ، قد أثبتت ضرورة هذا التوحيد لتأكيد الوحدة ، وكذلك عدم صعوبة إجراء هذا التوحيد . فلقد أمكن خلال قيام الوحدة توحيد كثير من التشريعات السارية في إقليم الجمهورية ، وصدرت قوانين عديدة بمد سريان نظم قانونية متكاملة من إقليم إلى إقليم مع تعديلات يسيرة إقتضاها التطور الاجتماعي والاقتصادي أكثر مما إقتضاها اتساع الطاق المكاني لتطبيقها ، فذكر منها على سبيل المثال : قوانين العدل ، والمعاشات ، والمؤسسات العامة . وقد طبقت هذه القوانين في الجمهورية كلها يسر ودون أن تثير صعوبات .

ولله من المفيد جدا في مجال تحقيق الهدف الكامل في توحيد التشريع ، أن يفيد المؤتمر وفيد الجامعة العربية من الجهود الكبيرة التي بذل خلال قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، لإعداد مشروعات القوانين الموحدة . فقد شكلت لجان من كبار رجال القانون من قضاء ومحامين ، وأساقفة جامعات ، وغيرهم ، عهد إليها بإعداد مشروعات موحدة للقوانين الأساسية ولقد كان من الأسس التي قام عليها عمل اللجان أن تصلح المشروعات لسد احتياجات كل البلاد العربية ، وبمعنى آخر أن تعد بحيث يمكن للدول العربية كلها أن تأخذ بها . ولقد أنجزت هذه اللجان مشروعات للقانون المدني ، وقانون العقوبات ، وقانون الإجراءات في المواد المدنية ، وقانون الإجراءات في المواد الجزائية ، والقانون التجاري ، والقانون التجاري البحري ، وقانون الأحوال الشخصية للمسلمين وقانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين .

أما بالنسبة لتوحيد النظم القضائية وإجراءات التقاضي ، فإن ضرورات الترابط والتعاون الوثيق بين الأجهزة القضائية في البلاد العربية يحتمها ، وكل عامل في حقل القضاء في البلاد العربية يلبس جدوى هذا التوحيد كما أسلفنا ، فإن أبرز مزاياه أنه يتيح التعاون الفعّال بين رجال القضاء في كل أنحاء الأمة العربية ، ويساعد على تقديم المعونة الفنية من مملكتها إلى من يحتاج إليها من البلاد العربية ، وهذا التعاون من شأنه خدمة الهدف وتقوية الروابط ولقد أسهمت دول عربية بقضاة من بلاد عربية أخرى : ففي ليبيا وفي الكويت وفي السودان قضاة عرب من الجمهورية العربية المتحدة ، ومن أبناء فلسطين والأردن وسورية وغيرها . ولا شك أن هؤلاء القضاة يؤدون خدمات جليلة للأمة العربية ، وسوف يكون لديهم المزيد من القدرة على أداء هذه الخدمات إذا وُحِدَت النظم القضائية .

وقبل أن نختم هذا المبحث نود أن ننوه إلى أنه لكي تتحقق وحدة التشريع في يسر ، لا بد أن تراعى في إعداده مبادئ أساسية ، سواء من حيث الأسلوب التشريعي أو المسائل الموضوعية . فمن حيث الأسلوب التشريعي ينبغي أن تكون التشريعات الموحدة مقصورة على المبادئ الكلية بقدر الإمكان ، بحيث تسمح عند التطبيق والتفسير بمواجهة احتياجات مجتمعاتنا المتطورة ، وبما قد يوجد من أعراف محلية . وبذلك يتجنب التشريع الموحد التعرض للتفصيلات التي قد تختلف من قطر إلى آخر وأن ردت إلى أسس واحدة .

كذلك يتحتم أن يجرى الأسلوب التشريعي حل التزام مصطلحات قانونية موحدة ؛ ومن هنا تبدو أهمية العناية بالمصطلحات ، وتوحيدها وهو ما سوف نشير إليه فيما بعد .

ومن الناحية الموضوعية ينبغي لكي يحقق التشريع الموحد أهدافه وأثره التامج في خدمة قضية الوحدة ، أن يقر المبادئ التي استقرت في ضمير الأمة العربية ، والتي تحقق أحلامها في الحرية والاشتركية العربية والعدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص بين جميع أفراد الأمة . فيجب حل سبيل المثال أن يحدد مفهوم الملكية بما يضمن قيامها بوظيفتها الاجتماعية ، وأن يكون أساس التشريع بالنسبة لرأس المال أن يؤدي دوره في خدمة المجتمع بدون استغلال ؛ وفي مجال العقود يجب أن تجرى مبادئ التشريع الموحدة مستمدة نفس الأهداف . وقد ظهر الاتجاه واضحا في أعمال لجنة القانون المدني في المؤتمر السادس للمحامين ؛ إذ قررت هذه اللجنة ضمن توصياتها التي أقرها المؤتمر الأخذ بنظرية الظروف الطارئة ، والمطالبة بتعميم الأخذ بها ، وتوسيع سلطة القاضي في تعديل التعويض الإنفاقي ، والتوسع في حالات إبطال العقود أو تبديلها تطبيقا لنظرية النبن ؛ كل ذلك يستهدف منع الاستغلال ، وهو ما يتفق مع الاتجاهات الاشتراكية السائدة .

وبصفة عامة ينبغي أن يتقيا التشريع الموحد مصالح مجموع الأمة ، وأن يعتمد من النزعات الأنطاكية المستغلة التي فرضتها ظروف المجتمع العربي في ظل الاستعمار ، وأن يكون رائدة العدالة الاجتماعية والمساواة واحترام القيم والمثل التي تتبناها الأمة .

للمبحث الثاني : الجهود التي بذلتها مؤتمرات المحامين العرب

في سبيل توحيد التشريع ومقرراتها وتنظيمها

أوضحنا في صدر هذا البحث مقدار العناية التي أولتها مؤتمرات المحامين ، منذ المؤتمر الأول حتى المؤتمر السادس ، لموضوع توحيد التشريع والنظم القضائية في البلاد العربية ؛ شعورا بأهمية الموضوع بالنسبة لما يؤدية تحقيقه من تقريب لأصل العرب في الوحدة الشاملة .

ونتيجة لذلك كانت لجنة توحيد التشريع في كل مؤتمر من أكثر اللجان نشاطا من حيث بحث مهمتها وما تقدمت به من مقترحات بناءة .

وإلى جانب لجنة توحيد التشريع ، في كل مؤتمر ، وجدت لجان متخصصة تعمل في توحيد التشريع منها : لجنة قانون التجارة ، ولجنة قانون العمل ، ولجنة القانون المدني ، وغيرها من اللجان .

ولقد بذلت بعض اللجان الفرجية جهودا مشكورة في سبيل إنجاز ماعهد إليها به من مشروعات .

١ - فقد قامت لجنة مشروع قانون التجارة الموحد بإنجاز الجانب الأكبر من أبواب المشروع

وهي : (١) مشروع قانون الاستناد التجارية (ب) مشروع قانون الصلح الواقع (ج) مشروع القانون للمتعلي بالأعمال التجارية ومؤسساتها ومقدمة القانون التجاري — وقد أقر المؤتمر الخامس هذه الأبواب . (٥) مشروع قانون الإفلاس (وقد أقره المؤتمر السادس) .

وقد أوصى المؤتمر اللجنة بإنجاز باقى أجزاء المشروع لمرضاها على المؤتمر السابع ، ونرجو أن يتحقق ذلك فى هذا المؤتمر .

٢ — أقر المؤتمر السادس مشروعاً يتضمن المبادئ العامة لقانون العمل الموحد .

٣ — بالنسبة للجنة القانون المدنى أقر المؤتمر السادس بعض توصياتها المتعلقة بالأسس الموضوعية لبعض مسائل القانون المدنى : كالأخذ بنظرية الظروف الطارئة ، وتحرير سلطة القاضى فى تعديل التوضيحات الاتفاقية ، والتوسع فى نظرية الغبن فى العقود .

ونأمل أن توالى اللجان المختصة نشاطها لتحقيق المأمول من إعداد المشروعات التى أسندت إليها .

لجنة توحيد التشريع وتفسيره :

لقد بذلت هذه اللجنة مجهودات كبيرة فى سبيل تنظيم عملية توحيد التشريع ، وتقديمت بـ مقترحات عديدة عرضت على المؤتمرات المتعاقبة ، وأقرتها ، ويمكن أن نستعرض أهم القرارات التى تقدمت بها هذه اللجان إلى المؤتمرات الثلاثة الأخيرة (الرابع والخامس والسادس) ، للتذكير بالمقترحات المقدمة منها وتكرار توصية المؤتمر الحال بتنفيذها ، حتى يمكن تحقيق وحدة التشريع فى أسرع وقت ممكن .

فى المؤتمر الرابع المعامنين العرب المتعقد فى بغداد سنة ١٩٥٨ ، تقدمت اللجنة بالتوصيات الآتية التى أقرها المؤتمر وهي :

١ — دعم الجهاز التشريعى فى الجامعة العربية بالوسائل العلمية ، بحيث تكون مركزاً للتوجيه القانونى ولإبداء الملاحظات القانونية حول مشاريع القوانين قبل إصدارها ، بقصد التوصل إلى تلميقها وتوحيدها .

٢ — العمل على أن تكون دراسة الفقه والتشريع العربى المقارن الزامية فى مختلف كليات الحقوق فى الجامعات العربية .

٣ — العمل على تبادل الأساتذة والطلاب والتأليف . بين مختلف الجامعات فى البلاد العربية .

٤ — قيام اتصال بين السلطات التشريعية بين البلاد العربية ، وتشكيل لجان مشتركة لتبادل الرأى فى القوانين قبل إقرارها .

٥ - بحث المحامين ورجال الفقه والقانون للمساهمة في أعمال منظمة اتحاد المحامين العرب ، لتنفيذ ما جاء في قانونها الأساسي ونظامها الداخلي .

٦ - تأليف لجان فنية في كل نقابة من النقابات تتولى دراسة القوانين المرعية ، ومقدار مساهمتها لتطور المجتمع العربي ، سيما بعد الانتفاضات التحررية وإعادة النظر في السياسة التشريعية على هذا الأساس ، وعلى الأخص في الموضوعات التالية وهي : النظم القضائية ، وإجراءات التقاضي في المواد المدنية والجزائية ، والتشريع المدني والجرائم والتجاري والمالي .

وفي المؤتمر الخامس للمحامين العرب المنعقد في لبنان ، استعرضت لجنة توحيد التشريع مقررات المؤتمر الرابع ، وتقدمت بتوصيات جديدة وتتلخص توصيات اللجنة فيما يأتي .

(أولاً) توصي اللجنة بالعمل على تعديل نظام اتحاد المحامين ، بحيث يوفر لمكتب الاتحاد الأمانة العامة إمكانية العمل على تنفيذ قراراته بصورة حازمة وسريعة .

(ثانياً) توصي اللجنة بأن تقدم أمانة سر الاتحاد تقريراً سنوياً تبين فيه ما عملته لتنفيذ قرارات المؤتمر ، وما صادفها من صعوبات ، وما تقترحه من اقتراحات في سبيل ذلك .

(ثالثاً) توصي اللجنة بأن يعتبر المؤتمر أن القوانين الآتية : القانون المدني ؛ قانون التجارة ؛ قانون الأحوال المدنية والتجارية ؛ قانون العمل ؛ قانون العقوبات ؛ هي القوانين الأولى والتي يجب أن تبدأ بتوحيدها .

(رابعاً) توصي اللجنة المكتب الدائم بدهوة الدول العربية لإصدار قانون المحاماة الموحد ، الذي أعده المكتب الدائم .

(خامساً) تفصيل لجنة من رجال القانون تضع المبادئ العامة الأساسية التي يجب أن يبنى عليها التشريع في البلاد العربية .

(سادساً) توصي اللجنة بإلغاء جهاز قنن دائم يتولى الإعداد لمشروعات القوانين الموحدة ، لتكون بمثابة نماذج للدول تفقدى بها في تشريعاتها ، تندرج فيه لجان التوحيد التي تعمل حالياً .

(سابعاً) توصي اللجنة بدعم مالية الاتحاد لإمكان إلغاء هذا الجهاز .

(ثامناً) لما كانت صفة المواطن العربي حقيقة واقعة على أساس من القومية العربية والأسس التي تعتمد عليها ، على أساس الاعتراف بها في التشريعات النافذة في بعض الدول العربية ، ولما كانت هذه الصفة من شأنها أن تمنح لمواطن البلاد العربية من الحقوق والواجبات ما يتفق مع قيامها .

فالقنن يقرر :

١ — ضرورة اتخاذ الإجراءات التشريعية الكفيلة بتحديد الحقوق والواجبات المترتبة على قيام هذه الصفة .

٢ — لتشكل الأمانة العامة لجنة لوضع مشروع قانون يحدد هذه الحقوق والواجبات لعرضه على المؤتمر القادم .

٣ — يوصى المؤتمر الحكومات العربية وجامعة الدول العربية بالاتفاق على إصدار تشريع موحد يحدد حقوق وواجبات المواطن العربي .

كذلك تضمن تقرير لجنة توحيد التشريع في المؤتمر السادس المنعقد في القاهرة في فبراير سنة ١٩٦١ ما يأتي :

استعرضت اللجنة قرارات المؤتمرات الخمسة السابقة التي تضمنت توصيات لجنة توحيد التشريع وأنسيقه ، وما تضمنته تقرير الأمانة العامة المقدم للهيئة العامة لمؤتمر المحامين السادس المنعقد الآن بالقاهرة ، مما يحتم بشأن مقررات المؤتمر الخامس وتوصيات لجانه التي تبنتها هذه اللجنة ، وتهيب بالأمانة أن تشرع في تنفيذها فضلاً عما حققته وما تعمل على تحقيقه منها وهو :

١ — مشروع قانون المحاماة الموحد .

٢ — مشروع موحد لتقاعد المحامين الذي قارب على الانتهاء .

٣ — مشروع قانون التجارة الموحد .

٤ — مشروع قانون العمل الموحد .

واللجنة توصي حكومات الدول العربية بقبول هذه المشروعات والعمل على إصدارها لتطبيقها في جميع البلاد العربية ، كما توصي اللجنة بسرعة العمل على توحيد القانون المدني وقانون العقوبات وقانون الأصول والإجراءات الجزائية والمدنية وغيرها من القوانين ؛ ذلك أن كل خطوة تخطوها الدول العربية نحو توحيد التشريع تدفعها خطوات نحو توحيد الأهداف القومية العربية التي يعمل لها الاتحاد وشماره (الحق والعروبة) ، وعملاً لما فيه أن تحقيق الوحدة القانونية هو تحقيق للوحدة بين البلاد العربية ، ولولم تتدرج فعلاً تحت علم واحد ، فإذا ما تحققت الوحدة السياسية بعد ذلك قامت على أسس سليمة من وحدة التشريع ، دون تناقض القوانين المحلية وقوانين الدولة الواحدة .

ولما كان الاجتماع منعقداً على وجوب توحيد التشريع بأسرع ما يمكن ، فإن اللجنة توصي :

أولاً : ضرورة تأليف لجان من الآن لوضع مشروعات القوانين الموحدة التي لم يتم وضعها لأن على أن تنتهي من عملها خلال ثلاثة شهور فقط من اليوم وبعد ذلك يصير عرض هذه

المشروعات على النقابات المشتركة في الاتحاد لإبداء ملحوظاتها خلال شهر واحد وبعد ذلك ترسله الأمانة العامة إلى مكتب لجنة توحيد التشريع وتنسيقه الذي يعتبر جلساته مستمرة حتى تاريخ انعقاد المؤتمر السابع بإذن الله .

ثانياً : وجوب تدعيم الأمانة العامة بجهاز فن قوامه جهابذة القانون وأعلام الفقه في البلاد العربية ، للاشتراك مع مكتب لجنة توحيد التشريع ونمحيقه في سرعة اعداد مشروعات القوانين التي لم يتم توحيدها الآن .

ثالثاً : مناشدة حكومات الدول العربية في مد يد العون للاتحاد أسوة بما تقوم به مشكورة الجمهورية العربية المتحدة ، على ما هو ثابت بميزانية الإتحاد التي أقرها المكتب الدائم في إجتماعية الأخير . يناشد المؤتمر النقابات العربية سداد ما هو مستحق عليها من اشتراكات للاتحاد ، حتى يستطيع الاتحاد تحقيق أهدافه ومقررات المؤتمر وتوصيات لجان ؛ وجميعها بحاجة إلى المسال الوفير .

رابعاً : وإلى أن تتوفر الامكانيات المادية للأمانة العامة للاتحاد ، توصي اللجنة أن تعهد إلى كل نقابة من النقابات المشتركة في الاتحاد بتقديم المشروع قانون موحد في باقي القوانين التي لم تم مشروعاتها الآن ؛ وذلك حتى يتم التوحيد بسرعة وفي أقرب وقت .

خامساً : تبني اللجنة الاقتراح المقدم من بعض السادة الأساتذة أعضائها ، وتوصي بالعمل على تنفيذه فوراً وهو الآتي :

وتوصية بإنشاء لجنة المتابعة ، : ضباطاً لأن تكون توصيات (المؤتمر) مثمرة وفعالة ومحفزة للفرس الذي نصبو إليه جميعاً . وهو سرعة الوصول إلى تحقيق الوحدة التشريعية وفقاً للتوصيات التي اتخذتها اللجنة ، توصي بأن تؤلف لجنة في المكتب الدائم يطلق عليها لجنة المتابعة ، يكون من شأنها أن تتابع الأجهزة التي يوكل إليها أمر تنفيذ وانجاز المشروعات والتوصيات ، وتقدم تقريراً عنها للمكتب الدائم كل ستة شهور ؛ وذلك حتى تدفع عجلة العمل إلى الأمام وحتى توضع مشروعات القوانين الموحدة موضع التنفيذ .

سادساً : لما كانت اللجنة قد سبق لها بالمؤتمر الخامس أن أوصت وأقرها المؤتمر على توصياتها هذه كالآتي :

(أ) ضرورة اتخاذ الإجراءات التشريعية ، الكفيلة بتحديد الحقوق والواجبات المترتبة على قيام صفة المواطن العربي .

(ب) تشكل الأمانة العامة لجنة لوضع مشروع قانون يحدد هذه الحقوق والواجبات . امرضه على هذا المؤتمر السادس .

(ج) يوصى المؤتمر الحكومات العربية وجامعة الدول العربية بالاتفاق على إصدار تشريع موحد ، يحدد حقوق المواطن العربي وواجباته .

ولما كان هذا القرار لم ينفذ الآن ، فإن اللجنة تبنى الاقتراح المقدم من أحد السادة الإسماعلة أعضائها . وتوصى المؤتمر بالموافقة عليه فوراً ؛ على أن يكون نواة التشريع الموحد الخاص بتعيين صفة المواطن العربي وحقوقه وواجباته .

ولقد أكد المؤتمر السادس في مقرراته النهائية (توصية رقم ٣٢) بأنه يوصى بضرورة تأليف لجان من الآن ، لوضع مشروع القوانين الموحدة التي لم يتم وضعها الآن ؛ على أن تنهى من حملها قبل انعقاد المؤتمر التالي لمرضى ، هذه المشروعات على النقابات المشتركة في الاتحاد .

ونحن نأمل أن تقدم الأمانة العامة إلى المؤتمر الحالي بتقرير مفصل يوضح ما اتخذته المكتب الدائم من إجراءات لتنفيذ التوصيات السابقة كافة ، وما تحقق منها وما أحد من مشروعات موحدة للمرضى على المؤتمر .

ومع التمسك بهذا الأمل ، فإنه يبدو من التحرر أن الكثير من مسند التوصيات يرضع موضع التنفيذ .

ولهذا فإن الأمر يقتضى أن تقدم اللجنة إلى المؤتمر الحالي بتوصيات جديدة على النحو الآتي :

أولاً : يوصى المؤتمر بأن يرال المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب العمل على تنفيذ قرارات المؤتمر ولجنة توحيد التشريع ، التي اتخذت بالمؤتمرات السابقة . وأن تبذل العناية بصفة خاصة بما يأتي :

(أ) تأليف لجنة في المكتب الدائم يطلق عليها " لجنة المتابعة " ؛ يكون من شأنها أن تتابع أجهزة التنفيذ التي يعهد إليها بإنجاز المشروعات الموحدة ، وذلك تنفيذاً للتوصية التي اتخذها المؤتمر السادس للمحامين العرب .

(ب) تشكيل لجان مختصة لكل فرع من فروع القانون التي لم تشكل لها لجان حتى الآن ، وتكليفها بتقديم نتيجة عملها إلى المؤتمر القادم .

ثانياً : يوصى المؤتمر بأن يكون تشكيل اللجان بحيث يكون من اليسير إجتماعها ، بأن تؤلف اللجان بصفة أصلية في كل نقابة من النقابات ، بحيث تختص كل نقابة بدراسة مشروع معين على أن تلتزم بأبى النقابات بتزويدها بما تحتاج إليه من مراجع أو دراسات ؛ ولتيسير مهمة اللجان في إنجاز أعمالها والحصول على ما يلزمها من مراجع تشريعية .

ثالثاً : يوصى المؤتمر بأن تعمل كل نقابة على أن تخصص في مكتبتها قسماً مستقلاً للوائح التشريعية العربية ، تجمع فيه جميع النصوص التشريعية السارية في كل بلد من البلاد العربية ، على أن تتعاون النقابات في تزويد بعضها البعض بتشريعاتها الوطنية وذلك عن طريق التبادل .

رابعاً : يوصى المؤتمر الجامعة العربية وحكومات الدول العربية بأن ينشئ كل منها مركزاً للوائح التشريعية ، يزود التشريعات العربية كافة ، حتى يستطيع الباحث والعاملون في حقل الوحدة التشريعية أن يجدوا هذه المراجع في متناولهم .

و بهذه المناسبة فإنى أود أن أشير إلى أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد أدرجت في الميزانية العامة للدولة المبالغ اللازمة لإنشاء مركز للوائح التشريعية ، ويجرى الآن إتخاذ إجراءات إنشائه وتزويده بالمراجع التشريعية كافة والمأمول أن يكون هذا المركز في وقت قريب مستعداً لخدمة جميع رجال القانون ، ومساعداً على تحقيق الوحدة التشريعية .

للبحث الثالث : ضرورة توحيد للمصطلحات القانونية كأساس لازم لتوحيد التشريع

من أم الأساس التي يرتكز عليها توحيد التشريع ، بل تسبق عليه هو توحيد المصطلحات القانونية السائدة في البلاد العربية .

وهذه مسألة يعصر بها كل عامل في الحقل القانوني : من رجال الحكم ، أو القضاء ، أو المحامين ، أو أساتذة الجامعات ، أو غيرهم .

وقد استعصمت الجامعة العربية الصعوبة الناجمة عن الخلاف في مفاهيم المصطلحات القانونية بين البلاد العربية ، فتقدمت إدارتها القانونية بمذكرة مؤرخة ٢٨ من سبتمبر ١٩٥٨ إلى الأمين العام الجامعة تشير إلى هذا الوضع جاء بها :

من الأمور الهامة التي استرعت نظر الإدارة القانونية أمناء متابعة نشاطها ، ذلك التباين الكبير في المصطلحات القانونية المطبقة لدى كل من حكومات الدول أعضاء الجامعة ، سواء كان ذلك في تشريعاتها أو في نظمها الإدارية .

وقد أدى هذا التباين في المصطلحات القانونية إلى اختلاف في مفهوم اللفظة الواحدة في بلد عربي ، عنه في بلد آخر ، كما أدى إلى حد ما إلى أن تسود في كل بلد عربي لغة قانونية ذات طابع محلي ، وذلك في الوقت الذي تتر فيه كل دول الجامعة أن العربية هي لغتها الرسمية ، مما يستوجب النظر في أمر توحيد المصطلحات القانونية .

ويهم الإدارة أن تثير على الخصوص فيما يلي إلى بعض النتائج الهامة التي تنجم عن المصطلحات القانونية في الدول الأعضاء .

١ - إزالة عيب شكلي قائم بين تشريعات ونظم دول تتكلم لغة واحدة ، هي لغتها الرسمية كما نصت على ذلك دساتيرها صراحة .

٢ - التماهي من كثير من الكلمات والتعابير الأجنبية التي دخلت في تشريعات بعض الدول العربية ، وإحلال مصطلحات عربية محلها .

٣ - أن توحيد المصطلحات القانونية ، يؤدي إلى توحيد معاني ومفاهيم الأحكام الواردة في التشريعات والأنظمة النافذة لدى الدول الأعضاء .

٤ - ويؤدي أيضا إلى تيسير كبير في التعامل : في حقوق المحاماة ، والقضاء ، والإدارات الحكومية ، وما يتبع ذلك ؛ ولا سيما أن هذا يمتد إلى حد كبير مع الرغبة التي أبدت من كثير من نقابات المحامين العرب .

٥ - وتسهل الإدارة بالإضافة إلى ما تقدم إلى الأمر البار الذي يترتب على توحيد المصطلحات ، من تيسير مهمة توحيد التشريع في بلاد الجامعة .

وانتهت المذكورة إلى إقرار تشكيل لجنة من الخبراء من جميع دول الجامعة لتوحيد المصطلحات ، واستجاب الأمين العام لهذا الطلب ، وأحيل الموضوع إلى اللجنة القانونية الدائمة التي قررت في ١٢ من نوفمبر ١٩٥٣ تشكيل : لجنة توحيد المصطلحات ، تحت اسم : « هيئة الخبراء القانونيين لتوحيد المصطلحات القانونية في البلاد العربية » . وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات في ديسمبر ١٩٥٤ ، وأقرت بعض المصطلحات كما أقرت مقاييس العمل سارت . عليها ، ورأت أن تتخذ أساسا للعمل في المستقبل وهي :

أولا : اختيار المصطلح الأدق في الدلالة لغة .

ثانيا : إذا تساوت المصطلحات في الدلالة القرينة ، فيفضل أكثرها شيوعا .

ثالثا : إذا كان المصطلح مترجما عن لغة أجنبية ما ، فاخترت الترجمة الأدق والأكثر وضوحا .

د وأرى أن يراعى بقدر الإمكان إحلال اصطلاح عربي أصيل محل الاصطلاح المترجم ، إذ أن اللغة العربية والفقه الإسلامي غني بمصطلحاته .

رابعا : إختيار المصطلحات الأكثر إيجازا عند تساوى الاعتبارات السالفة الذكر .

ولم تعد هذه اللجنة - فيما نلم - اجتبايات بعد هذا الاجتماع وهو أمر يؤسف له .

أما المجمع اللغوى فى القاهرة ، وهو يضم الكثير من خيرة المتصلين فى اللغة العربية فى البلاد العربية ، فقد بذل جهودا طيبة فى هذا السبيل ، فوضع عدداً كبيراً من المصطلحات : فى القانون المدنى ، والقانون التجارى ، وفى الاقتصاد ؛ نشرت فى مجلة المجمع ، وفى كتيبات مستقلة ، وهى تعتبر جهداً مشمراً وهاماً عند إعداد التجميع الكامل للمصطلحات القانونية الموحدة .

جهود مؤتمرات المحامين العرب فى توحيد المصطلحات :

أهتمت المؤتمرات المتعاقبة بتوحيد المصطلحات القانونية ، وخصصت للموضوع لجنة فى المؤتمر هى : ولجنة المصطلحات ، ، وقد اتخذت عدة توصيات فى المؤتمرات المتعاقبة أهمها :

١ - تشكيل لجنة دائمة لتوحيد المصطلحات .

٢ - تكليف النقابات المختلفة بإعداد مشروعات توحيد مصطلحات كل فى فرع من فروع القانون .

٣ - تسمية مقرر دائم للجنة المصطلحات ، ومندوبين عن كل نقابة .

٤ - تكليف المكتب الدائم بطبع المصطلحات التى يتفق عليها ، وتوزيعها على النقابات لدراستها وإقرارها فى المؤتمرات التالية .

غير أن الملاحظ أن كل ما اتخذ من قرارات لم تظهر نتائجه حتى الآن ، وهو أمر يدعو إلى إعادة النظر فى أسلوب العمل .

واقترح أن يعرض على المؤتمر التوصيتان الآتيتان :

١ - يقوم المكتب الدائم بجمع ماتم إنجازها من مصطلحات أعدتها لجنة المصطلحات الدائمة ، أو لجنة المصطلحات فى المؤتمرات المختلفة ، كذلك المصطلحات التى أقرتها لجنة المصطلحات فى الجامعة العربية ، والمصطلحات التى أقرها المجمع اللغوى فى القاهرة ، فى كتاب يوزع على النقابات لدراستها تمهيدا لإقرارها فى المؤتمر التالى ، حتى يمكن دعوة الدول العربية لتبنيها .

٢ - تكرر التوصية السابقة بتكليف النقابات بإعداد مصطلحات موحدة كل فرع من فروع القانون .

وبعد فإنى أرجو أن يكون هذا البحث المتواضع ، قد أوضح أهمية التشريع الموحد كعامل مؤثر وفعال فى تحقيق الوحدة العربية ، وأن يكون فيما تضمنه من أسس ووسائل للعمل ما يساعد ولو بمتدار ، لجنة توحيد التشريع والمؤتمر السابع للمحامين العرب ، على وضع الخطوة التالى لتحقيق الهدف الذى نصبوا إليه ، وهو التشريع الموحد للأمة العربية .

والله ولى التوفيق .

فلسطين أمام الهيئات الدولية

للاستاذ فايز أبو رحة المحامي

منظمة عامي فلسطين

غزة

مقدمة

١ - كان اضطهاد اليهود في أوروبا بوجه عام ، وفي روسيا بوجه خاص ، بعد اغتيال القيصر الاسكندر الثاني في عام ١٨٨١ ، سبباً في إيجاد البذور الأولى للحركة الصهيونية : إذا قامت حركة تسمى حب صيوني Chi'at' Zion: Love of Zion تدعو لاستيطان فلسطين وأحياء اللغة العبرية (١).

ولم تفلح اليهود كافة لمحوه يهودية منظمة خلال القرن التاسع عشر ، ذلك أن السلطات العثمانية أصدرت عدة تشريعات في عام ١٨٨٨ ، تحرم على اليهود الأجانب أى هجرة جماعية .

برزت الصهيونية المنظمة على يد الصحفي اليهودي الهنغاري «ثيودور هيرسل» Theodor—Heazl ونشره لكتاب الدولة اليهودية Der judenstaat في عام ١٨٩٥ ، طالب فيه باستيطان اليهود للأرجنتين أو فلسطين ، على أن يقام في الأخيرة دولة يهودية ، وأقر المؤتمر الصهيوني المنعقد بمدينة بازل Bzile بسويسرا في أغسطس ١٨٩٧ البرنامج للعمل ، ويتلخص في :

١ - تشجيع الاستيطان في فلسطين .

٢ - إيجاد منظمة يهودية لها فروع في كل بلد يقيم فيه اليهود .

٣ - تحوية الشعور القومي اليهودي .

٤ - الحصول على موافقة الحكومات لتحقيق أمل الصهيونية .

وقد سعى «هيرسل» للحصول على تأييد من سلطان تركيا وقصر ألمانيا ولكنه فشل ولم توافق الحكومة المصرية على منحهم حق الاستيطان في العريش . وعرضت عليهم الحكومة

البريطانية الاستيطان في «أوغندا» ngonda ، واسكن المؤتمر الصهيوني السادس رفض هذه الفكرة وصمم على فلسطين .

استملت الصهيونية الحرب العالمية الأولى ، فركزت نشاطها في بريطانيا ، واستطاعت أن تؤثر على عدد من السياسيين ورجال الصحافة ، وأرغمهم أن أى اتفاق معها سيحدد اليهودية العالمية في خدمة قضية الحلفاء ، وأن الوطن القوي اليهودي سيكون حارساً فعالاً لقناة السويس (١) .

وكانت نتيجة ذلك صدور وعد «بلفور» في ٢ من نوفمبر عام ١٩١٧ ، الذي تعهدت فيه الحكومة البريطانية بإنشاء وطن قومي لليهود . «لقد أعطى من لا يملك من لا يستحق وعداً» ؛ ثم استطاع الانثنان : «من لا يملك ، ومن لا يستحق ، بالقوة والحديعة (٢)» ، أن يسلب صاحب الحق الشرعي حقه ، فيما يملكه وفيما يستحقه .

وقد وافق مجلس الحلفاء الأعلى ، ومجلس عصبة الأمم ، على انتداب بريطانيا على فلسطين بالرغم من وعود الاستقلال ، وتصريحات الحلفاء ، واتفاقات «حسين مكاهون» ، وتصريحات «ويابون» ، على منح الاستقلال والحرية للشعب . وبموجب نصوص حرك الانتداب استطاع الصهيونيون والبريطانيون أن يجعلوا من وعد بلفور التزاماً دولياً . وعهدت (٣) إلى الدولة المنتدبة وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن لإنشاء الوطن القومي اليهودي (م ٢) وإيجاد وكالة يهودية لمأونة الحكومة (م ٤) وتسهيل الهجرة اليهودية (م ٦) وتسهيل اكتساب المهاجرين اليهود الجنسية (م ٧) وامتيازات خاصة للوكالة اليهودية بشأن المرافق العامة والأشغال (م ١١) وجعلت اللغة العبرية لغة رسمية (م ٢٢) واعتبار أعياد اليهود وعطلاتهم أعياداً رسمية (م ٢٣) . وهكذا حصلت بريطانيا والصهيونية على النصوص القانونية ، واضعاء الشرعية على تحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود (٤) .

وقد أوجدت الحكومة البريطانية ، خلال مدة الانتداب على فلسطين ، البلاد في ظروف سياسية واقتصادية وإدارية وعسكرية ، فأصبح عدد اليهود حوالي ٦٥٠ ألفاً ، ولهم منظماتهم العسكرية والإدارية ، وأصبحت يملكون حوالي ٧ ٪ من فلسطين . وطرد مئات الألوف من الفلاحين العرب من أراضيهم ، وأغرقوا بالديون .

(١) راجع مذكرات وايزمن Trial & Error من ١٩٤٩ .

(٢) خطاب سيادة الرئيس جمال عبدالناصر الرئيس الأمريكي كينيدي .

(٣) وقد تضمنت معاهدة سيفر المقودة مع تركيا في Sevres لما بشأن وعد «بلود» ، وقد استطاعت الصهيونية الحصول على موافقة فرنسا وبريطانيا وأمريكا واليابان بتأييده .

(٤) لم يكن في فلسطين وقت صدور وعد «بلفور» أكثر من ٥٠ ألف يهودي لا يملكون أكثر من ٥٠ ٪ في فلسطين .

وكانت ثورات عرب فلسطين مستمرة منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٢٩، وحضرت البلاد لجنان عديدة، وسجلت الظلم الصارخ الواقع على عرب فلسطين، وأخيراً أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، الذى تمهدت بموجبه بتحديد الهجرة، وتقيد انتقال الأراضى والذى حارب به الصيونيون فيما بعد بقوة وحلف :

وقد كانت كانت الحكومة البريطانية مصممة، كما ذكر المؤرخ البريطانى « توينبى » Toynbee على : « إنشاء الوطن اليهودى بقوة بريطانيا، وضد إرادة الشعب » .

٧ — وفى أثناء الحرب العالمية الثانية اتجهت الصهيونية إلى أمريكا حيث ركزت جهودها فيها، ذلك أنها كانت الدولة الأولى فى العالم، فجددت عدداً كبيراً من أعضاء مجلس الشيوخ وحكام الولايات، ورجال الفكر والأعمال؛ فكان للمجلس الصهيونى الأمريكى فروع فى ٧٦ ولاية و ٣٨٠ لجنة محلية، واستطاعوا إنشاء المجلس المسيحى الفلسطينى Chistian Council For Palestine . لتجنيد رجال الدين البروتستانت .

واتخذ ثلاثة وفلائون مجلساً تشريعياً فى مجالس الولايات الأمريكية قرارات لصالح الصهيونية، وكذلك اتحادات المناطحات والمعال، والكونغرس بمجلسيه، والأحزاب الأمريكية أثناء انتخابات ١٩٤٤، وهذا عدا إقطار المسؤولين بالآلاف من البرقيات . وبعدما أصبح المسؤولون الأمريكيون أداة فى يد الصهيونية توجهها كما تشاء (١)، وكسبوا عطف الشعب الأمريكى بناليته البروتستانتية تحت الادعاء بأن عودة الإسرائيليين إلى فلسطين أمر لا بد منه كما ينص العهد القديم . كما أن التفسير العلمى لها أنها قاصرة على العودة من النفى البابلى (٢) وأصبح برنامج مؤتمر بالتيمور « Baltimor » لعام ١٩٤٢ متبنى من قبل الهيئات والمؤسسات والأحزاب الأمريكية كافة . ونص هذا البرنامج على (١) لإيجاد دولة يهودية فى فلسطين (٢) إلغاء الكتاب الأبيض (٣) أن تكون الهجرة اليهودية لفلسطين من شأن الوكالة اليهودية وحدها .

وراحت عصابات الصهيونية المسلحة تمارس الإرهاب على أوسع نطاق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فاندبت اللجنة الاجلوا أمريكية — فى عام ١٩٤٦، وأوحى بإلغاء القيود المفروضة على الهجرة بإدخال مائة ألف يهودى، وتسهيل انتقال الأراضى ثم عرض مشروع موريسون لتقسيم فلسطين الذى رفضه العرب واليهود .

(١) راجع كتاب :

The Jewish Dilemma, by Elmer Burge .

وكتاب س ٢١٠

The Struggle for Palestine, by Hetwitz

(٢) كما أن اليهود الحاليين ليسوا من استعمار لإسرائيل التوراه، راجع

The seed of Abrahame س ١٣٢ س ١٤٨

ولما كانت الحرب العالمية الثانية قد أرسلت بريطانيا إلى حانة الإذلاس، وتقدمت طالبة قروضا من الولايات المتحدة، وهدد الصهير نيون بتوقيفها؛ فضلا عن أن الإرهاب اليهودي قد اشتد، وأن تكاليف صيانة الأمن في فلسطين تثقل كامل الخزانة البريطانية. . ولما كان الوضع الدولي في إيران وتركيا خطيرا، ورغبة من الحكومة البريطانية في إنهاء المسرحية الفلسطينية؛ تأمرت مع أمريكا والصهيونية على إحالة القضية لميثاق الأمم المتحدة في ٢ من أبريل ١٩٤٧.

٣ - وقد قررت الأمم المتحدة عقد جلسة خاصة لبحث القضية الفلسطينية، وانتدبت بتاريخ ١٥ من مايو ١٩٤٧ لجنة من أحد عشر عضوا لتقديم توصيات^(١). وشكلت اللجنة من مندوبين إسرائيليا وكندا، والهند، وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأوروغواي ويوغسلافيا.

وقدمت اللجنة مشروعين: الأول تبنته كل من كندا، وتشيكوسلوفاكيا، وغواتيمالا وهولندا، وبيرو، والسويد، وأوروغواي. وهو يقضى بتقسيم فلسطين، وإنشاء دولتين: لإحداها حرية والأخرى يهودية، مع وحدة اقتصادية بينهما، وإنشاء نظام دولي لمدينة القدس؛ أما المشروع الثاني، وهو مشروع الأقلية فقد تبنته الهند، وإيران، ويوغسلافيا. وهو يقضى بإنشاء دولة اتحادية. أما إسرائيل فلم تؤيد أي من المشروعين.

وقد عرض المشروعات على الأمم المتحدة فقررت قبول مشروع الأغلبية بتقسيم فلسطين بأغلبية ٣٣ صوتا ضد ١٣ صوتا، وامتناع ١٠ دول عن التصويت^(٢).

وقد قاوم عرب فلسطين هذا القرار، وامتلاك الوطن العربي بتصرفات المسؤولين، وكان من الممكن تحطيمه، لو صدقت نيات الحكام العرب وقتذاك، ولم يكونوا عملاء للاستعمار وخونة لأمانى الشعوب.

لقد استطاعت مقاومة عرب فلسطين الباسلة قبل ١٥ من مايو ١٩٤٨ أن تحدث تغييرا في السياسة الأميركية، فكان الاتجاه الأمريكي إلى فرض وصاية على فلسطين؛ بيد أن الحكام العرب، وخاصة أولئك الذين يدهم مقاليد الجزول، لم يكونوا صادقين. واستطاع الدكتور دايزمان، أن يثبته الرئيس الأميركي «ترومان» بالعدل عن مشروع الوصاية فكتب إليه قائلا: «لا أختار لشعبنا: أما الدولة، ولما الهلاك ولقد وضع التاريخ والعناية الإلهية هذه القضية بين يديك» (٣) وفي هذا يقول المؤرخ البريطاني الكبير «توينبي» Toynbee: «لأن رغبة السياسي «الميسوري» Missourian في مساعدة اليهود، الذين قاسوا «مدفوعا ببراءة إنساني وبنوع من الشفقة، لم يكبحها أي حرص أو احتياط بأن ضرورا وآلاما ستقع على العرب».

(١) القرار رقم ١٠٦ (دورة أول) بتاريخ ١٥ من مايو ١٩٤٧.

(٢) القرار رقم ١٨١ (دورة ٢) بتاريخ ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧.

(٣) راجع كتاب Trial & Error ص ٢٩٩.

وقامت المصائب الصهيونية الارجون واشتيرن ، بارتكاب المذابح ضد القرى العربية وأهمها مذبحة دير ياسين في ٩ من أبريل ١٩٤٨ ، وفرضت الإرهاب بمساعدة السلطات البريطانية التي كان مفروضاً عليها حفظ الأمن والنظام ؛ وكان عرب فلسطين يقاومون يسالة بالرغم من اندمام التفجيات العسكرية الحديثة .

وأنهى الانتداب في ١٥ من مايو ١٩٤٨ ، ودخلت الجيوش العربية فلسطين على النحو المروى .

الفصل الأول

بطلان قرارات الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين

١ — أخذت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، بعد معركة طويلة سقط فيها الملايين من الضحايا ، في الكشف عن النازية والفاشية ، وكانت شعوب العالم تتطلع إلى مستقبل أفضل حيث يزول الاستعمار وتسود العلاقات السلمية بين الدول والشعوب ، ويكون للشعب الحق في تقرير مصيره ، ويكون احترام الإنسان هو دستور العلاقات بين الدول والشعوب ، وقد استطاعت الأطماع والنيات الاستعمارية ، أن تجعل من عصبه الأمم في الماضي أداة رخيصة في أيدي الدول الاستعمارية ؛ فلم تستطع أن تفعل شيئاً في سبيل السلام العالمي ولا رخاء الشعوب .

ولم يقاس شعب من الوطن العربي أكثر مما قاسى شعبنا من عصبه الأمم التي جعلت ، بموجب صلح الانتداب ، من وعد بلفور ، الذي يخالف أبسط مبادئ العدل والقانون أمراً دولياً مشروعاً . وكان أمله معقوداً بعد المعركة الفاشية ضد الظلم والاضطهاد أن يرى الغد الذي وعدوا به الشعوب المستعمرة ، غداً ميثاق الأطلنطي الذي أعلنه روزفلت في عام ١٩٤١ . الغد الذي توضع فيه التصريحات عن الحرية ، والديمقراطية موضع التنفيذ . ولكن الغد كان غداً شأن الحرب العالمية الأولى . كان حتماً بالمواقف وبالبيانات وبالجدوى : فارتكبت المذابح في الجزائر ، وسوريا ، ولبنان ، وصر ، وفلسطين ، وأصبح ديمقراطيو الحرب هم نازيى السلام .

٢ — ولو سارت الأمم المتحدة على هدى مبادئها وميثاقها لما أقرت تقسيم فلسطين ، ولو تركت الحرية للدول أن تمارس سيادتها بدون ضغط ولا إكراه لما رأى قرار التقسيم الثور . ولو كان الحق تقرير المصير ، أو لإزادة غالبية سكان فلسطين العرب ، أى احترام ، ولما وقعت فلسطين ضحية الطامعين من السياسيين والعصابات الصهيونية ، شرد عرب فلسطين الذين كانوا في طليعة الشعوب التي قاومت الامبراطورية البريطانية في أوج عظمتها .

٣ — أما عن وسائل الضغط ؛ فقد اعترف بها الرئيس الأمريكى السابق « ترومان » فقال :

« الحقائق هي أن حركة الضغط في الأمم المتحدة لم يكن لها مثل من قبل ، ولكن البيت الأبيض قد تعرض لضغط مستمر ، ولا أظن أني رأيت قط مثل هذا الضغط ، ولا الدعاية الموجهة إلى البيت الأبيض كهذه الحالة . وأن إصرار عدد قليل من قادة الصهيونيين المتطرفين ، تحركهم دوافع سياسية ، أزحني وذائقتي . وكان البعض يقترح أيضاً أن نمارس الضغط في الأمم المتحدة على أهم ذات سيادة ، في أن تهمل أصواتها بالتأييد (١) .

والواقع أن أما ذات سيادة قد تعرضت للضغط من قبل المسؤولين في الحكومة الأمريكية ورجال الأعمال . وقد تم الضغط على مندوبي ليبيريا بواسطة شركة « فايرستون » ، للبطاط . Firestone Tyre & Rubber Company . وتم الضغط كذلك على مندوبي الفلبين وهافاي ، وسيام ، والصين ، وأثيوبيا واليونان ، وهي التي كانت تعارض التقسيم .

٣ - لم يكن اليهود أكثر من ٧ ٪ من أراضي فلسطين ، ولم يكونوا يزيدون على ٣٥ ٪ من السكان . ومجاملت الأمم المتحدة كل هذه الحقائق ، وقد وصف الأستاذ أحمد الشقيري في خطابه أمام اللجنة السياسية الخاصة للأمم المتحدة الموقف فقال :

« ولقد قدمت اللجنة الدولية المظالم المتممة جداً ، فيينا تكون الأراضي في الدولة اليهودية ملكاً في الغالب للعرب ، فإن أرقام السكان فيها تمثل أغرب مهزلة دولية . فقد كان عدد اليهود في الدولة اليهودية المقترحة ٩٨ ألفاً ، يقابلهم ٩٧ ألفاً من العرب ؛ أي أن عدد اليهود لا يزيد على عدد العرب إلا بألف ليس إلا . أو ليست مهزلة دولية إقامة دولة يهودية في منطقة لا يزيد عدد اليهود فيها على سواهم إلا بألف ليس إلا (٢) ؟ » .

ومن ناحية أخرى فإن فلسطين لا تحمل المشكلة اليهودية ، وأن خير الحلول للأسامية « Anti Semitism » هو التسامح ومقاومة التنصب ، أو محاولة الإندماج في المجتمع الذي يعيشون فيه وأن العالم اليوم لا يمارس ضد اليهود أي نوع من القسوة كذلك التي كانت في القرون الماضية . فهم يتمتعون اليوم بحفنيات الدول كافة ، ويسيطرون على اقتصادها ، ووسائل إعلامها . ولم مراكز مرموقة في عدد كبير من بلاد العالم . ولا تمتطع بلاد لا تزيد مساحتها على عشرة آلاف ميل أن تستوعب ثلاثة عشر مليون يهودي (٣) . فضلاً عن أنه لمن غير المألوف أن يهاجر أولئك الناجحون في أمريكا مثلاً إلى فلسطين . ولم يهاجر أكثر من ألف يهودي أمريكي خلال هذه المدة الطويلة ، ولو ترك اليهود الآن حريتهم في مغادرة إسرائيل لتأدوها بمئات الألوف . ويقول « بن حوريون » : « إن الصهيونية لم تتحقق ، فإن الأمة اليهودية لم تتجمع بعد داخل إسرائيل » .

(١) راجع مذكرات « ترومان » المجلد الثاني - ص ١٥٥ .

(٢) دفاعاً عن فلسطين والجزائر ص ٦١ ترجمة الأستاذ خيرى حماد

(٣) أن حدود إسرائيل ، كما تحمل بها ، من الثرات إلى النيل ، كما هو منقوش على بوابة البرلمان اليهودي

(الكينديست) بحري يدمل « حوران » ، وجنوب لبنان ، وشرق الأردن .

وليست الصهيونية إلا حركة عنصرية برجسية استثمارية ، تاجرت بآلام اليهود وزادت آلامهم ، وخابت بينهم وبين العرب عداء ، ما كان ليجهل لو لم توجد ، ولداش اليهود في الوطن العربي ، كما عاشوا من قبل مشاركين في حياته السياسية والاقتصادية والفكرية .

وقد كانت الصهيونية ، وما زالت ، أداة بيد الاستثمار ؛ وخير دليل على ذلك تأمرها على « مصر مع فرنسا وبريطانيا ، ومحاربتها لكل الحركات الاستقلالية في الوطن العربي ، ومحاولتها تأخير تطوره بالوسائل والمؤامرات كافة ، التي كان آخرها تلك التي اشتركت فيها العناصر الصهيونية ضد الحكومة الجزائرية .

وقد ثبت أيضاً أنها كانت تسوق اللاجئين اليهود إلى فلسطين بكل وسائل الضغط والعنف ، على أن الكثيرين منهم لو يكونوا راغبين في الذهاب إلى فلسطين ، ولم يكونوا يشجعون إلا الشباب والشابات على الهجرة إلى فلسطين .

لذلك فإنه لا فائدة إطلاقاً من قيام دولة يهودية في فلسطين ، والأمم المتحدة قد أوجدت في الشرق الأوسط شراً وفساداً ونكبات أن سيادة حقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة هي التي تحول مشكلة التعصب والتمييز العنصري . وإن مما ملتها اليوم للعرب في الأرض المحتلة ، والمذابح المختلفة التي تمارسها ومارستها لينتهض دليلاً قوياً على أنها ليست بحركة إنسانية إطلاقاً ، وجعلت لليهود أضراراً فادحة وسجلت لهم أضراراً أفدح في العالم كله . لذلك لا عجب أن قام بعض اليهود بمعارضتها في الماضي والحاضر (١) .

إذن هذه القرارات الخاصة بتقسيم فلسطين قد خالفت مبادئ الأمم المتحدة ، وميثاقها ووثيقة حقوق الإنسان ، وقد تمت بالضغط والاكراه والوعيد ، وتمت بناء على خداع الجماهير في العالم العربي ، والسيطرة على السياسيين في أمريكا وإنجلترا

ومع هذا كله فإن هذه القرارات ، وهذه الحقوق الباقية لعرب فلسطين قد استطاعت الصهيونية والاستعمار أن يتنكروا لها ، وجعلوا من الأمم المتحدة مهزلة ليس لها مثيل .

وقد ناشد سيادة الرئيس جمال عبد الناصر الأمم المتحدة في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٧ من سبتمبر ١٩٦٠ بقوله : « هناك أمر وهو أخطر الأمور وأهمها ، وهو أنه يجب على الأمم المتحدة ألا تنسى نفسها ، ويجب عليها ألا تنسى ميثاقها ولا قراراتها ، وإلا ، فإننا نشجع أولئك الذين حاولوا عدم احترام الأمم المتحدة ومبادئها وجودها . »

(١) كان فريق من اليهود يتعاونون الصهيونيين في الماضي ، وما زالوا حتى اليوم .

الفصل الثانى

ضف الأمم المتحدة

١ - ليت الأمر وقف بالأمم المتحدة عند هذا الحد الذى يبناه فى الفصل السابق . ولكن الأمم المتحدة قد أثبتت فى معالجتها القضية الفلسطينية أنها عديمة القيمة ، ولا فائدة منها إطلاقاً .

لقد قبل الصيونيون هذه القرارات ، وحاولوا أن يرمموا العالم أنهم قبلوها تغطية لمطامعهم المقبلة ، ولعلهم الأكيد أن العرب لن يقبلوها . وقد قال د وايزمان ، أول رئيس لدولتهم فى مذكراته ، وهو جزء من بيان وزعه على الصحافة العالمية فى ٢٥ من مارس ١٩٤٨ ؛ د ولست ويمكن التوفيق بين مطالب العرب واليهود القومية ، طلب إليهم أن يقتنعوا بضمن المساحة الأصلية لفلسطين الانتداب ، وطالب إليهم انتماون لدولية ، مسألة القدس بصورة تضعها فوق مستوى طابعها اليهودي الغالب ، وقبلها هذه القيود لأنها صادرة من أعلى سلطة دولية . (١) .

وقال أيضاً : د إن التنفيذ الناجح لهذا العمل يعتمد على أمرين :

الأول : يجب أن يتحقق الصعور لدى العرب بأن هذا القرار نهائى .

الثانى : أن اليهود لن يتجاوزوا الحدود التى عينت لهم إلى أى منطقة أخرى (٢) .

٢ - وفى ٥ مايو من ١٩٤٩ ، وقف مندوب إسرائيل يتحدى أعلى سلطة دولية فقدت لحصص أمام الجمعية العامة سياسة إسرائيل ، وهى :

أولاً : أن قرار تدويل القدس الصادر عن الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ لا يمكن تنفيذه ويجب أن يكون التدويل مقصوراً على الأماكن الدينية (٣) .

ثانياً : أن توطين اللاجئين فى المناطق التى يعيشون فيها ، أو فى أى مناطق أخرى ، هو أفضل الحلول . وأن إسرائيل حل استعداد لتوحيدهم .

ثالثاً : أن أى تعديل للحدود لا يمكن أن يتم إلا بالاتفاق ، كما تم بالنسبة لاتفاقيات الهدنة ،

(١) راجع مذكراته ص ٥٧٧ وما بعدها ، Trial & Error

(٢) المرجع نفسه ص ٥٦٩

(٣) وقد ترددت هذه الأرائ أمام مجلس الوصاية فى ١٥٩٠ ، بجلسة ٢٠ من فبراير ١٩٥٠ .

(١٢ - ١٣)

وبناء على تسوية نهائية . وأن الدول العربية قد شنت الحرب على قرارات التقسيم وعليها أن تتحمل المسؤولية .

٣ - ومع أن نيات إسرائيل قد أصبحت واضحة في تحدى قرارات الجمعية العامة ، وسوابقها المختلفة في تحدى قرارات مجلس الأمن بخرق الهدنة . واحتلال مناطق جديدة ، واغتياها لوسيط الأمم المتحدة ، إلا أن الجمعية العامة قد قبلتها عضوا بالأمم المتحدة في ١١ من مايو ١٩٤٩ واعتبرتها : « دولة محبة للسلام تقبل الالتزامات التي يفرضها الميثاق ، وقادرة وراغبة على تنفيذ تلك الالتزامات » (١) .

وكانت إسرائيل قد تهمتت للأمم المتحدة بأنها تقبل التزامات ميثاقها بدون تحفظ ، وتتهمد باحترامها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الأمم المتحدة (٢) .

٤ - أما الدولة الراغبة والقادرة على احترام ميثاق الأمم المتحدة فإنها لم ولن تحترم ميثاق الأمم المتحدة .

فهي معتمدة على ٢٠ ٪ من الأرض التي خصصت للدولة العربية . وأظهر قادتني في مناسبات عديدة أنهم لن يتراجعوا قيد أنملة عن حدودهم الحالية وهي خطوط الهدنة .

أن معاملتها للعرب في إسرائيل سواء يفرض الأحكام العسكرية عليهم أو يسلب أراضيهم ، أو يذبحهم كما فعلت مذبحه كفر قاسم يوم قتلته حوالي ستين مزارعا عربيا مساء العدوان على مصر في ٢٩ من أكتوبر ١٩٥٦ ، يتناقض مع مبادئ الأمم المتحدة ، ومع قرار لإنشائها الذي فرض على الدولتين بموجبه كفالة حقوق الأقليات (٣) .

أما من تدويل القدس ، فإنها قد خالفت جميع القرارات الخاصة بوضعها تحت الإدارة الدولية وقامت بنقل عدد من الوزارات إلى القدس ، ولم تأبه باستنكار الأمم المتحدة (٤) . واتخذتها عاصمة لها فيما بعد . ولم تحرك الأمم المتحدة ساكنا .

وقد اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات لإعادة اللاجئين إلى بلادهم وتعويضهم ، وأهمها القرار رقم ١٩٤ (٣) فقرة ١١ بتاريخ ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ التي تنص على أن : « تقرر أن يعود

(١) راجع القرار ٢٧٣ (دورة) بتاريخ ١١ من مايو ١٩٤٩ الصادر عن الجمعية العامة .

(٢) القرار السابق .

(٣) راجع قرارات الجمعية العامة ٣٠٣ دورة (٤) بتاريخ ٩ من ديسمبر ١٩٤٩ ، والقرار ٨١ (٢) ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ .

(٤) راجع قرار مجلس الوصاية الدولي ١١٤ (٢) بتاريخ ٢٠ من ديسمبر ١٩٤٩ ، الذي استنكر فيه عمل إسرائيل

اللاجئون الذين يرغبون العودة إلى بيوتهم ، وأن يعيشوا بسلام مع جيرانهم ، على أن يسمع لهم بذلك خلال أقرب تاريخ عمل ممكن ، وأن يعرض أولئك الذين لا يرغبون في العودة عن الحساتر والأضرار التي لحقت بملكاتهم ، والتي تحتم قواعد القانون الدولي والعدل أن تؤيدها الحكومات والسلطات المسؤولة . وقد كررت الأمم المتحدة أسفها في جميع القرارات اللاحقة التي كان آخرها القرار ١٨٥٦ (دورة ١٧) على أن إعادة اللاجئين أو تمريضهم لم يتم . وذلك في ٢٠ من ديسمبر ١٩٦٢ . (١)

وقد أوضحت وزيرة خارجية إسرائيل بصراحة في خطابها في ١٤ من ديسمبر ١٩٦٢ ، أمام اللجنة السياسية الخاصة بالأمم المتحدة ، أن عدهم لا يزيد على خمسين ألف ، وأن يهودا بهذا العدد قد هاجروا من البلاد العربية إلى إسرائيل . وبهذا فإن الحل هو تبادل السكان الذي تم . وأن أمين اللاجئين يجب أن توجه إلى البيئات التي يعيشون فيها فقط والتي يلتصقون فيها بروابط اللغة والثقافة ، والدين ، والمادات . وقد أوضحت في خطابها كذلك أن الحل لجميع المسائل المتعلقة بين إسرائيل والدول العربية يمكن لإيجادها بسرعة وبصورة فعالة إذا استطاعت الدول العربية أن تكيف نفسها بالنسبة لحقيقة وجود إسرائيل .

أن الأمم المتحدة قد غدت تكرر أرقام قراراتها وتواريخها ، ولم يعد لها هيبة في هذا النزاع على الإطلاق ، ولا يجدي الركون إليها في الحصول على الحق العربي .

ومن ناحية أخرى فإن الدولة التي اعتبرتها محبة للسلام قد خالفت ونقضت اتفاقيات الهدنة ثلاث المرات منذ عام ١٩٤٩ حتى اليوم . وارتكبت المذابح الوحشية في قبيته ، ولحلبين ، وغزة (٢) . ومع هذا فإنها مازالت دولة محبة للسلام تفقد تمهدا باحترام قرارات الأمم المتحدة ١١ وهي مازالت تمارس عدوانها باستمرار . وكان أحدث عدوان لها هو الذي وقع على الجبهة السورية في شهر أغسطس .

ليست المبادئ ولا الميثاق القانون الدولي هو الذي يحكم هذه المنظمة ، بل القوى والفرص والمصلحة للدول الأعضاء ، فلم يعد العدل قيمة ، ولا للمبادئ بل أنها تدعو لاستخدام القوة بحكم

(١) راجع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن اللاجئين ولجنة التوفيق ٣٠٢/٥ بتاريخ ٨ من ديسمبر ١٩٤٩ والقرار ٢٩٣ (٥) ٣٩٤ (٥) بتاريخ ١٤ من ديسمبر ١٩٥٠ ٥١٢ (دور ٦) ٥١٣ (دور ٦) بتاريخ ٢٧ من يناير ١٩٥٢ و ٦١٤ (٧) في ٦ نوفمبر ٥٢ و ٧٢٧ (٨) في ٢٧ من نوفمبر ١٩٥٣ و ٨١٨ (٩) في ٤ من ديسمبر ١٩٥٤ و ٩١٦ (١٠) في ٣ من ديسمبر ١٩٥٥ و ١٠١٨ (١١) في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٧ و ١١٩١ (١٢) في ١٢ من ديسمبر ١٩٥٧ و ١٣١٥ و ١٢ من ديسمبر ١٩٥٨ و ١٤٠٦ (١٤) في ٩ من ديسمبر ١٩٥٩ و ١٦٠٤ (١٥) في ٢١ من أبريل ١٩٦١ و ١٧٢٥ (١٦) في ٢٠ من ديسمبر ١٩٦١

(٢) راجع كتاب الهدنة الثانية Violent & the Hutehison

سلوكها وضعها. والقرة وحدها هي التي تصنع مستقبل أى شعب لاقارات الأمم المتحدة ، ولا قرارات الدول الكبرى .

وقد سبق وأن قالها . بن جوردون ، تطبيقا على اقتراح الوصاية فى مارس ١٩٤٨ . «إنها قوة السلاح . وأعدوفا كرر أنها قوة السلاح لالقرارات الرسمية هي التي سببت فى القضية ، — وظلت القيادة الإسرائيلية ، تقيم المارك التي خضناها دليلا اضافيا للبولماسى «ليك سكس» الذين يتولون دراسة المشروع الأمريكى ، على أن الخطوة الخامسة ستقع فى فلسطين نفسها .

وبعد كل هذا ، ومع الادراك الكامل لطبيعة الحركة الصهيونية فلا لجنة التوفيق الامريكية الفرنسية التركية قادرة على إيجاد أى تسوية ، (١) ولا غيرها .

وقد طالبت مؤتمرات باندونج ، وبريوى ، والدار البيضاء ، والمؤتمرات الآسيوية والأفريقية التي أذانت إسرائيل بأنها قاعدة العدوان والاستعمار فى الشرق الأوسط ؛ بانصاف حرب فلسطين ومنحهم حقوقهم ، ولكن أحدا لم يأبه لهذه النداءات .

والخطة التي تلتها إسرائيل منذ عام ١٩٥٢ ، أن تفرض الصلح على العرب : بالدعوة إلى المفاوضات حيناً ، وبالاتهاء حيناً آخر ؛ محاولة أن ترم الرأى العالمى أنها دولة مفتزة عابها ، رغبة فى السلام . ومن ناحية أخرى تحاول أن تخيف العرب باستمرار بالقدر ، محاولة لإيهامهم بتفوقها وقوتها ١١

نفس عما فات أن القوة وحدها هي التي تستطيع أن تحسم هذا النزاع . ولن يستطيع العرب أن يصلوا إلى كفافة الصوريين فى أساليبهم الدنيئة وسيطرتهم على رجال الحكم . ولكن أسلحة العرب أقوى وأعطم لو كانوا يعلنون ويمولون .

الفصل الثالث .

بين ضعف العرب ومؤامرات الإستعمار الصهيونية

١ — استطاعت القوى الاستعمارية فى عام ١٩٤٨ أن تمنح من حرب فلسطين كل عون صادق ، فقاومت تدريجهم وتسلحهم ، واتخذت من الحكم الخونة وسيلة لتقهر الفلسطينيين وكبح نشاطهم

(١) أنشأت هذه اللجنة بمقتضى القرار رقم ١٩٤ (٣) وقدمت ما يزيد على سبعة عشر تقريراً للأمم المتحدة ، وكان شأنها شأن عشرات اللجان البريطانية والأمريكية والناجبة للأمم المتحدة التي تماثلت على بحث القضية الفلسطينية ، وهو الإغفال ، وهي تحاول جامدة تصفية القضية الفلسطينية لمصلحة الصهيونيين ، وأن طبيعة تشكيها ناطقة بحقيقتها ، وبلغ تميزها المدافاض حيناً قدرت أملاك اللاجئين بمئة مليون جنيه إسترلينى ؟ ثم أنها تزيد على بليون جنيه .

بكل أنواع الوسائل . فجمدت كل القوى الفلسطينية تحت ستار دخول الجيوش العربية التي لم تكن بحكم ظروف بلادها قادرة على الحرب ، فقد كانت خاضعة للسفارات الاجنبية ، لا الشعب العربي ، لم تعد ولم تزود لدخول حرب صحيحة ، وراحت تطل بعد هذا عدم توفيقها بعدة أسباب .

وكانت هذه التي أجموها حربا ، الشرارة الاولى الى استطاعت أن تضيء الطريق للوطن العربي ، وأن تخلق فيه الثورة والانطلاق . وكانت ثمرتها العظيمة ثورة ٢٢ من يوليو ١٩٥٢ التي نشأت بذورها وسط الشهداء واللاجئين والاطلال .

وليس أدل على أنها لم تكن حربا ، أن أيا من الجيوش العربية لم يتقدم خطوة واحدة عن حدود الدولة العربية بمقتضى قرارات التقسيم . ومن ناحية أخرى فأى حرب هذه التي كانت تقودها السفارات الاجنبية وضباط أجانب ؟

ولو كانت هناك روح جدية ، ونيات صادقة لاستطاعت الجيوش العربية تحطيم الدولة الاسرائيلية من يومها الاول ، وللاستطاع عرب فلسطين ذلك وحدهم لو زدودوا بالمعونات المادية ، ولو خصوا من مؤامرات الحقنة المملوءة .

وليس أدل على تأمر الحكام العرب في أنهم لم يسمحوا لعرب فلسطين أن يشكلوا أى حكومة إلا في سبتمبر ١٩٤٨ ، حينما شكلت حكومة محرم فلسطين ؟ ولم يسمحوا لها فيا بعد أن ترى الحياة . ولم يروحوها بأى مساعدات . وصدر قرار من الجامعة العربية بتجميد نشاطها ، وأصبح عملها فيا بعد مقصوراً على إصدار جوازات السفر .

٢ - وهكذا استطاعت الدول الاستعمارية والصهيونية أن تخدع العرب ، وأن تتخبط عليهم ، وأن تكل المسرحية بفرض الهدنة ، التي وقعتها كل دولة دخلت فلسطين فيا عدا السعودية والعراق . واستطاعت إسرائيل أن تريح أراخى جديدة بموجب اتفاقية « رودس » للهدنة مع الدول العربية .

وكانت النتيجة تشريد مليون فلسطين في مناطق مختلفة (١) وعدم كيانهم وحرمانهم المستمر للقتل والتعذيب ، وللاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على خط الهدنة ، وحرمانهم من قبل معظم الدول العربية من حقهم في عارسة أى نشاط فلسطيني .

ونشأ عن تدمير هذا الكيان الفلسطيني ، وعدم السماح للفلسطينيين بأن يكون لهم أى تنظيم ، أنهم أصبحوا في عرف الأمم المتحدة وإسرائيل ليسوا أصحاب قضية ، وليسوا فريقا في النزاع . وهذا الوضع لن يستفيد منه أحد إلا إسرائيل والاستعمار .

(١) عدمه وفقا لآخر تقرير صادر عن وكالة هيئة الأمم المتحدة للجنة ، وتشغيل اللاجئين N.U.R W P هو ٧٦٠ ، ١٧٥ ، ١ ، وذلك في يونيو ١٩٦٢ موزعين كالآتي :
الأردن : ١٤٥ و ٦٣٩ قطاع غزة : ٢٦٨ و ١١٤ لبنان : ٧٧٤ و ١٤٤
سوريا : ٢٢٧ و ١٢٢ (راجع تقرير للندوب العام للوكالة عن عام ١٩٦٦/٦١)

وقد قال أبا أيان مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة :

« ما نسميه بالمشكلة الفلسطينية اليوم ، لا وجه للتشابه في طبيعتها مع تلك المشكلة التي عرضت على الأمم المتحدة لأول مرة في تلك المرة كانت مساعي الأمم المتحدة بناء على طلب من الدولة المنتدبة لكي توصي بإيجاد حكومة لمنطقة تتحمل بالذنب لها ، أكثر من المسؤوليات التي تتحملها بالنسبة للدول ذات السيادة .

« أن المشكلة الآن صفة أخرى مختلفة ، أنها مشكلة العلاقات بين دول ذات سيادة ، وهي تتألف في طبيعتها مع طابع العلاقات الدولية العادية ، ولهذا يمكن القول بأن الدول العربية وإسرائيل هم وحدهم المسؤولون لاتفاق بالنسبة للعلاقات . » (١)

وهذه الخطة الاستعمارية الإسرائيلية لدول عرب فلسطين عن الدفاع عن وجودهم ما زالت بكل أسف ، مفعولا بها بقصد أو غير قصد حتى الآن .

أن الفريق الأصلي ، والمسؤول الأول ، والضحايا هم عرب فلسطين ، وليست المشكلة علاقات دولية ، بل هي حقوق شعب في وطنه ، وهذا الشعب وحده هو صاحب الحق في تقرير مصيره لا أي أحد آخر .

ولا عذر لاحد : للدول العربية أو الفلسطينيين ، أن يظل الفلسطينيون على هذا النحو محرومين من التنظيم وعامة العدل . أن في استمرار هذا الوضع خطراً جديماً يجب القضاء عليه .

وترتب أيضاً على غياب الفريق الأصلي ، أن أصبح الفريق الفرعي ، معرضاً باستمرار لهجوم التفاوض والمصلح ، كما حصل في الدوريتين الأخيرتين للأمم المتحدة .

ولا يتصور إطلاقاً تحرير أي وطن بدون جهد ، وتضحيات وتضخم لشعبه ، هل كان يتصور مثلاً حرب تحرير جزائرية بدون الجزائريين ؟ أو حرب تحرير أنغولية بدون الأنغوليين ؟

أن قيام تنظيم فلسطيني ، حكومة أو جبهة أو سمها ما شئت ، ضرورة حتمية لتحرير فلسطين بحيث يأخذ على عاتقه تعبئة الشعب الفلسطيني لتحرير وطنه ويجب أن تقضى مرحلة التواكل والسلبية . ويجب أن تتغير هذه الأساليب التي عولجت بها قضيتنا حتى اليوم .

أن العالم لا يحترم إلا القوة ، لا يحترم إلا الضحايا ، وأن تاريخ شعبنا حافل بالبطولة والفداء . ولا بد من مرحلة جديدة ثورية تحطم هذا الجليد ، وتضهر المقاومة الاستعمارية .

(١) خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ أول ديسمبر ١٩٥٢

لم يستغل العرب حتى اليوم ما لديهم من إمكانيات وقوة . وإذا كانت سياسة الولايات المتحدة يتحكم فيها أصوات الصهيوينيين الانتحائية ، فإن القول العربي كقيل أن يحرق هذه التأثيرات ، وهذه المؤامرات المختلفة ضد القضية الفلسطينية أن كان أولئك بصادقين .

أن المصالح العربية في الدول العربية كثيرة ، وأن الأرباح التي تجنيها شركات البترول تقدر بـ بلايين الدولارات يرسل جزء منها قنابل وصواريخ تنصب على سكان الوطن العربي (١) .

ولن يوقف الغرب مؤامراته لا إذا شعر بأن مصالحه في خطر ، وأن في مقدور الشعب العربي أن يتحكم فيها ، وأن يقتلها .

لكن هذا الاستسلام المخزي في الماضي والحاضر المصالح الذاتية الشخصية والاقليمية يجب أن يزول . وليس خطر إسرائيل قائماً على حرب فلسطين فحسب ، بل هو خطر على الوطن العربي من المحيط إلى الخليج .

لذلك فإن قيام وحدة حقيقية مؤسسة على عقيدة قومية خالصة بعيدة عن المصالح الحزبية ضرورية حتمية ، للقضاء على إسرائيل والاستعمار في وطننا العربي .

وأن أي تأخير لقيام الوحدة العربية جريمة في حق شعب فلسطين والأجيال العربية كلها .

وأن رفع الحجر والوصاية عن شعب فلسطين أمر يجب أن يتحقق فوراً ، ويجب أن يكون لشعب فلسطين كلمته وكفاحه وجهاده ،

وحينئذ سيتغير الحال ، وستزول إسرائيل قاعدة العدوان ، وتغرب شمس الاستعمار .

ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

(١) . مؤتمرات اليوم باثافي عاولة توملين الاجنبيين وعقد صلح مع إسرائيل ، وبالتالي إسدال الستار على القضية الفلسطينية .

العمل في الإسلام

للاستاذ سعد عبد السلام حبيب العامري

عضو الادارة القانونية بالجامعة العربية

مقدمة

إذا كان القانون يوجه عام الذي انتقل بالمجتمعات البشرية من البدائية إلى المدنية والنظام ، فإن قانون العمل — ذلك الذي تبنى قواعده تنظيم العلاقات والروابط بين صاحب العمل والعامل ، وبيان حقوق وواجبات كل منهما قبل الآخر ؛ أو بعبارة أدق ذلك الذي تبنى قواعده تنظيم العلاقات الناشئة عن أداء عمل لحساب الغير ، كلما كان تنفيذ هذا العمل يقترن بإشراف صاحب العمل على العمل هو الذي انتقل بالمجتمعات الصناعية من مجتمعات متأخرة إلى مجتمعات ناهضة ، تقوم على أساس من العدالة الاجتماعية ، وتهدف إلى تحقيق المصلحة العامة .

وقانون العمل حديث النشأة بين فروع القانون ، فلم يتكون في العالم بصورة جديده ، ويتميز عن فروع القانون الأخرى إلا في بداية القرن العشرين . وهو يتسم في مجوه بطابع الحماية للطبقة العاملة ، مادام بعض الفقهاء إلى القول بأنه « تشريع طبقى » . يقرر امتيازات للطبقة السكادحة .

ورغم حداثة العهد بقانون العمل ، فقد استطاع أن يحتل مرتبة الصدارة من حيث أهميته ذلك لأن لشؤون العمل والعمال أهميتها البارزة في عصرنا الحاضر ، من حيث إحصاها بصميم الحياة اليومية لمئات الملايين من البشر الذين يعملون ليعيشوا — ومن حيث إمتدادها إلى ما وراء الحدود القومية للدول لتحتل مكانا له أهميته وخطوره في مجتمعاتنا الدولية ، لما لها من أثر فعال على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام .

والواقع أن لقوانين العمل أصولا ثابتة في الإسلام . فلقد تضمنت الشريعة الإسلامية قواعد يمكن أن تصاغ منها المبادئ التي تعتبر أساسا صالحا وعادلا لتنظيم روابط العمل بأصحاب الأعمال ، وأدرك كل من الطرفين على ما عليه من واجبات وما له من حقوق . .

وفي حدود ما يسمح به المقام ، سنتناول بإيجاز ، في هذا البحث نظام العمل في الإسلام .

مكانة العمل وفضله

أن الإسلام هو دين العدالة . . هو دين المساواة . . هو دين العمل .

وإذا كان الميثاق الوطني قد أوضح أن العمل شرف ، وأن العمل حق ، وأن العمل ، وأن

العمل حياة ؟ فإن التشريع الإسلامي قد قرر هذا الحق ، ووضع أساسه حين حث المسلمين على العمل وابتغاء الرزق .

أنظر إلى قوله تعالى :

« فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض ، وابتغوا من فضل الله وأذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون » .

« هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا ، فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » .
« فإذا فرغت فانصب »

هذه الآيات الكريمة تتميز بحق دعوة صريحة ليعمل الناس إلى العمل والسعي والحركة حتى يستطيعوا في النهاية أن يكون لهم حق الحياة ، وحق التمتع بما خلقه الله للعالمين المجاهدين من خيرات .

فالإسلام يقدر العمل ، ورسوله يقول : « من بات كالا من عمل يده بات مغفورا له » .
ويجعل العمل أساسا للملك والربح . وهو لا يرضى أن يمتلك المال ويفيد منه عاطل لا يعمل . كما لا يقبل أن يلد المال للمال بل أن العمل في الإسلام هو أساس الملك ، وأساس الكسب الحلال .
تطلع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : « أن أشرف الكسب كسب الرجل من يده » .
لأن يأخذ أحدهم حبله ثم يأتي الجبل فيأتي بحربة من حطاب على ظهره فيقيدها فيكف الله بها وجهه ، خير له من أن يسأل الناس ، أعطوه أو منوه » ؛ « اليد العليا خير من اليد السفلى »

وقد روى عن السيدة فاطمة بنت النبي ، صلى الله عليه وسلم ، أنها قالت : « مر بي رسول الله وأنا مضطجعة متصبحة . أي وقت الصبح فحركني برجله ثم قال : يا بنية قومي أشهدى رزق ربك ، ولا تكفوني من التافلين ، فإن الله يقسم أرزاق الناس ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ،

كما يلاحظ أن الله خفف صلاة الصبح فجعلها ركعتين فقط ، بالرغم من أن الإنسان مستريح طول الليل — وجعل وقتها ضيقا بين طلوع الفجر وطلوع الشمس . وذلك ليقوم مبكرا بفتح هذه الساعات المباركة التي أن تاته فقد فاتته خير كثير .

وينذر الإسلام من التعود والاستجداء ، لأن بطالة الكسول الذي يؤثر الكسل والتراخي ، ويعيش حالة الناس دون استحياء ، هي سلاح الشيطان .

فمن — رضى الله عنه ، لم يكن يرجيه أن يعتمد الفقراء على الصدقات والعطايا ويعرضوا عن العمل واتخاذ المهنة — فكان يقول لهم في خطبه :

« بامعشر الفقراء أرفعوا رؤسكم فقد وضع الطريق فاستبقوا الخيبرات ولا تكونوا عيالا على المسلمين » ، وكان يوصي الفقراء والأغنياء معا : « أى يتعلموا المهنة فإنه يوشك أن يحتاج أحدهم إلى مهنة وإن كان من الأغنياء » . بل أنه رضى الله عنه ، يحارب التسول والاستجداء ، فيعوز المتسولين ويصادر ما مجموعه ويصرفه في المصالح العامة للدولة . جاءه سائل مره ، فأمر أحد المسلمين أن يقطع له ثم جاءه مرة ثانية ، فوجده يعمل كيسا يملأه بالطعام ، فغضبه بالبره ونثر كيسه أمام خيل الصدقة المحبوسة للجهاد في سبيل الله ، وذلك لأن ما فيه هو من أموال المسلمين عامة ، أخذه بهر حتى فهد إلىهم بانفاقه في مرفق عام هو ملكهم جميعا .

وكانت عاقبة عمر عنة الفراغ على الناس أشد من مخافته عنة الخمر ، إذ يقول : « أحذركم عاقبة الفراغ ، فإنه أجمع لأبواب المكروه من السكر » .

وينكر الإسلام أيضاً بظالة المضطر ، أى كل متعطل قادر على العمل . ويرغب فيه ويبحث عنه وهذه البطالة يحاسب عليها الدولة ، لأن الرعاة مسؤولون عن توفير العمل لمثل هذا المتعطل :

أما المحروم الماجر عن العمل ، وهو كل فرد نقصت قدرته عن أداء عمل مناسب والاستقرار فيه نقصا فعليا نتيجة لعاهة بدنية أو عقلية . فحسب له حساب في الثروة العامة فريضة لازمة لا تبرحوا يختاروه من يختار . يقول عز وجل « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها » .

وفي قوله : « وآتوا الزكاة » أمر موجه إلى كل مسلم قادر عليه . وفي سبيل الزكاة حارب الخليفة الأول جموع المرتدين وهم أوفر عددا ، وأكل عدو المسلمين فلقد باكر الصديق الأمانة بإرادة مشحونة مصممة على أن تضرب في غير تردد . موضحا اقتناعه في هذه الكلمات : « والله لو منعوني عقال بهير كانوا يعطونه لرسول الله لقاتلهم عليه بالسيف » . وهو بهذا يحمل كل كل مسؤوليته عن الدين ، فلا يسمح بأن يتغير على عهده شيء من شرع الله وسنة رسوله . وكل فريضة توفى الرسول — صلى الله عليه وسلم — وهى قائمة ، لا بد وأن تظل قائمة مهما تكن التضحية .

وهكذا قدرت حكومة الرسول العمل ، وأعطت شأنه ، ورفعت مكانة العامل وحفظت كرامته ، وفرت في الوقت نفسه من القمود والمسامة .

وقدرة العمل لأن العمل ، فضلا عن أهميته الاقتصادية في حياة الإنسان تأكيد الوجود الإنساني ذاته .

ولاحظ أن قدرت حكومة الرسول العمل في شخص العامل فرقتها إلى مكانة محدودة ، وجماعته بشعر بالهزة والكرامة ، على قدر احساس الأمة بأثره في حياتها .

وكيف لا يشمر بالهمة والكرامة ، وهو ينظر إلى تاريخ السلف الراشد فإمام عمالا : يخرج ون مثل مايفرج إلى السوق تجارا ، أو إلى الحقول زراعا أو إلى حرفة صناعا .

ومما ورد في فضل التجارة قول النبي صلى الله عليه وسلم : «التاجر الصدوق الأمين مع البائمين والصديقين والشهداء» ويحث على التجارة بقوله : «تسعة أعشار الرزق في التجارة» .

وفي الزراعة ورد قوله : «ما من مسلم يفرس فرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه طهر أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة» .

وفي الصناعة وغيرهما جاء قوله : «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده» ، وأن نبى الله داود — عليه السلام — كان يأكل من عمل يده . . وداود واحد من الأنبياء والأنبياء أفضل خلق الله ، وأحبهم إلى الله سبحانه فإذا كان العمل ستمهم فهو أفضل السنن لأريب .

وباقى النبي عليه صلوات الله عاملاً من الأنهار ، فيرى في يده خشونة ، فيقول له : ماهذا الذى أرى في يدك ؟ فيقول العامل : أنه أثر المسحاة أحسب وأنفق على عيالى ، فيقبل عليه السلام يده قائلاً : هذه يد لاتمسها النار .

فهل بعد ذلك تقدير للعمل ومكرهم للعامل ؟ رسول الله إلى البشر كافة يقبل يد عامل ضعيف لاحول له ولا قوة ، ولجاه له ولا سلطان ؛ وهى بعد ذلك يد خضنة لانسومة فيها ، قد يألف الكثيرون منا أن يصفحوها . فضلاً عن أن يقبلوها .

ثم أن التقدير لا يقف عند هذا الحد — ولا يقتصر على الحياة الدنيا ، وإنما يمتد إلى الحياة الآخرة : «هذه يد لاتمسها النار ولا عجب إنما جزاء اليد التى تكسب بصرارة العمل في الدنيا ، أن لا تحرق في الآخرة بلهيب النار» .

كأنه ورد في فضل العمل مطلقاً : أن الصحابة كانوا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فرأوا شاباً قوياً قد خرج ميسكراً يسعى لسكب عيشه ، فقالوا : «يحب هذا لو كان خروجه في سبيل الله» فرد عليهم النبي — صلى الله عليه وسلم — منها لهم أن سبيل الله متعدد الميادين . متشعب المسالك ، ليس مقصوداً على حمل السيف للدفاع عن الدين والوطن — بل كل عمل طريقته مشروعة وغايته شريفة ، والثبة فيه حسنة هو جهاد في سبيل الله ، فيقول : «لا تقولوا هذا ، فإنه أن كان يسعى على نفسه ليكفها عن اللأفة ويغنيها عن الناس ، فهو في سبيل الله ، وأن كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية متاعف ليغنيهم ويكفهم فهو في سبيل الله ؛ وأن كان يسعى تداخرا وتكاثراً فهو في سبيل الشيطان» .

ويقول صلى الله عليه وسلم : «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله» . واحسبه قال : كالعالم الذى لا يفتقر ، وكالصائم الذى لا يفتقر .

وروى أن جماعة من الإشرمين كانوا في سفر ، فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا له : ما رأينا بك أفضل من فلان ، كان يصوم النهار فإذا نزلنا قام الليل حتى نرتحل . فقال ، ومن كان يكفله ويخدمه ؟ قالوا كلنا فقال : « كلكم أفضل منه » .

وقال عيسى — عليه السلام — للمعتبد في الصوامة : من يعود عليك ؟ فقال أخى . قال : أخوك خير منك .

وقال بعض السلف : أن الذنوب ذنوباً لا يمكنها إلا إلهم في طلب المعيشة ، ولتنظر أبا بكر غداة استغلافه ، إذ خرج من داه حاملاً على كتفه لفافة كبيرة من الثياب .

وفي الطريق لقيه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح ، فيسألانه .

— إلى أين يا خليفة رسول الله ؟

فيجيبهما : إلى السوق .

قال عمر : وماذا تصنع بالسوق ، وقد وليت أمر المسلمين ؟

قال أبو بكر : فن أين أطعم حيال .

لم يدخل منصب الخلافة على النفس الكبيرة أى زهو ، ولم يحرك لها رغبة — أى رغبة — في تغيير أسلوب الحياة .

قال عمر : انطلق معنا نفرض لك شيئاً من بيت المال .

ومعهما الخليفة إلى المسجد حيث نودى أصحاب الرسول ، وعرض عليهم عمر رأيه في أن يفرض للخليفة « بدل نفقة » .

وفعلاً — فرضوا له كفافاً : بعض شاة كل يوم ، ومائتي دينار وخمسين في العام ؛ ثم زيدت بذلك إلى شاة في اليوم ، وثلاثمائة دينار في العام .

ويقول عمر بن الخطاب : « لا يعتمد أحدكم عن طلب الرزق ويقول اللهم أرزقني ، وقد علم أن السباه لا تمطر ذهباً ولا فضة » ؛

والشريعة الإسلامية عندما دعت إلى العمل ، واعتبرته دعامة قوية من دعائم الوجود الإنساني ، قد وضعت في اعتبارها مسؤولية الدولة عن الفرد ، وتوفير العمل الملائم له — كما قدمنا .

وروى أصحاب السنن الأربعة من حديث أنس بن مالك أن رجلاً من الأنصار أتى النبي صلى الله

عليه وسلم يسأله ، فقال له : « أما في بيتك شيء » قال : « بل مالي نابس بعضه ونيسط بعضه ، وقعب نشرب فيه الماء » قال « اتنى بها » . فأناها بها ، فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « من يشتري هذين ؟ » فقال رجل « أنا أخذهما بدرهم » فقال « من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثا » فقال رجل « أنا بدرهمين » فأعطاهما آياه ، وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري وقال : « أشتري بأحدهما طعاما فأنبذه إلى أهلك . وأشتري بالآخر فأنتى به » فأناها به ، فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم حorda يده ، ثم قال « اذهب فاحتطب وبيع » ولا أرينك خمسة عشر يوما . فذهب الرجل يحتطب ويبيع ، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم ، فاشتري بعضها ثوبا وبعضها طعاما ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة » .

عقد العمل

يطلق على عقد العمل عقد فقهاء المسلمين ، عقد إجارة منافع الأشخاص ، فالعقد يندرج تحت الإجارة . والإجارة عقد يفيد تملك المنافع بموضع . وباعتباره من أحكام المعاملات التي طرأ عليها التطوير من زمن إلى زمن ، وتختلف من بيئة إلى بيئة فقد اقتصر التشريع الإسلامي على تحرير القواعد العامة ، والمبادئ الأساسية بشأنه دون التعرض لتفصيلات جزئية إلا فيما ندر ؛ تاركا لولاة الأمر في كل عصر وفي كل بيئة تفصيل قوانينهم وفقا لما يقتضيه العصر الذي يعيشون فيه ، وما تتطلبه مصالحهم ، وذلك يهدي من القواعد العامة التي أتى بها التشريع الإسلامي .

ويشترط لإبرام عقد العمل رضا الطرفين . فالرضا هو ركن العقد . فالعقد يتم بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين . بمعنى أنه يكفي لتكوين العقد وتمامه مجرد تبادل الإيجاب والقبول ، وأن توجه الإرادتان إلى إبرام عقد عمل .

وقد قرر موسى رضا عما اشترطه شعيب ، عليها السلام ، في عقد العمل الذي يتم بينها ، إذ يقول : « ذلك بيني وبينك ، أيما الأجلين قضيت فلا محذور علي » . ورضا شعيب عن عقد العمل ثابت بمرضه الشروط التي يرضحها بقبول موسى دون اعتراض على اشتراط أو تعديل .

وعند انتهاء مدة العقد وحلول أجله ترك موسى شعيبا وسار بأهله .

وإذا كان أحد الطرفين قاصرا ، كأن يتعاقده حدث مع صاحب عمل — فلن لوليه أن ينوب عنه في التماثل — وذلك قياسا على ما شرع الله في الديون : « وإن كان الذي عليه الحق سفيا أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو ، فليمل وليه بالعدل » .

— ويشترط في النفعة للعقود عليها أن تكون مباحة شرعا ، فلا يتعد العقد الذي يرد على

المعاشي — كاستئجار النافذة للنوح ، واستئجار شخص للاعتناء على آخر بالظرب أو بالشم — وكالتعاقد على صناعة الخمر أو حملها ، أو الخدمة في بيوت البغاء ، أو العمل في دور الرقص والتبذل الماخن كما يشترط في المنفعة أن تكون معلومة عند التعاقد علما تقتني به الجهة المؤدية إلى النزاع — ولا يصح استئجار حامل من غير تعيين نوع العمل الذي يطلب منه .

وتكلم في شيء من التفصيل عن إجارة منافع الأشخاص :

الأجير الخاص والأجير المشترك : محل العقد قد يكون خدمة أو غيرها من أنواع العمل ، يقوم بها أجير خاص أو أجير مشترك .

والأجير الخاص والذي يتخصص في العمل لحساب صاحب عمل معين ولا يعمل لخلافه — كخدم المنازل والعاملين في المحال التجارية والصناعية . وليس للأجير الخاص أن يعمل في مدة الإجارة لغير مـتأجره — وإلا نقص من أجره بقدر ما أضاع من الزمن في العمل للغير ، لأن منفعت ذلك الزمن ، ملك المستأجر . كما لا يجوز له أن يعمل لنفسه شيئاً إلا ما يقضى العرف بالتساع فيه ، حتى لقد ذهب البعض إلى أنه لا يجوز له أن يشغل نفسه بأداء النافعة من الصلاة . والمعقود عليه بالنسبة للأجير الخاص منفعته في المدة المبينة بالعقد ، وأن شئت فلت نفس الأجير أو وقته ؛ ولذا فإن الأجير الخاص يستحق الأجر بتسليمه نفسه في مدة الإجارة ، وأن لم يعمل شيئاً . واستحقاقه للأجر يكون بحسب المدة ، لا بحسب العمل الذي يقوم به فيها . وليس للمستأجر أن يحرم الأجير من أجر المدة كلها ، متى كان متمكناً من أن يقوم بعمله ، أما إذا سلم الأجير نفسه مريضاً لا يستطيع عملاً ، فإنه لا يستحق الأجر . فإذا لم يكن بالأجير عذر يميز للمستأجر فسخ الإجارة استحق الأجر وأن لم يجد عملاً يقوم به : كالمامل الاحتياطي ، الذي يندبه صاحب العمل ليكون على استعداد لملء أى فراغ يحدث بين العمال ، يستحق الأجر وأن لم تتطلب الظروف خدماته ، وكالطاهي يستحق الأجر وأن لم يحضر له رب البيت ما يطهيه من الطعام .

أما الأجير المشترك فهو الذي يشهد للغير بعمل معين دون أن يرتبط بهذا الغير وحده . ويتعبر آخر دون استئثار هذا الغير بخدماته ، كالملافة بين من يهد إلى بناء ببناء منزله ، أو نقاش بطلاه جدرانها ، أو نجار بصنع أفانجه ، أو منجد بصنع فراشه وكالحامى والطبيب والمهندس والحال والمالك إذا لم تقتصر خدماتهم لحساب شخص معين . فالأجير المشترك ، هو من يتعاقد لعمل معين لم يجعل الزمن معياراً له ، ولم يقتصر بعمله شخص محدد أو أشخاص معينون . ومعنى ذلك أن الأجير المشترك يجوز له أن يعتمد في نشاطه وكسبه لرزقه على معاملاته مع أشخاص كثيرين في وقت واحد ، فهو يعمل لكل من يطلب منه العمل ، سواء أعمل لشخص واحد فعلاً أم عمل لكثير . وسواء أعمل الزمن معياراً لعمله عند الحاجة إلى ذلك ، بأن يكون العمل بما يجتد ، كرهى النعم ، أم لم يجعل الزمن معياراً له ، كالاستئجار بقصد إصلاح آلة معينة . والمعقود عليه بالنسبة

الأجير المشترك هو العمل أو الأثر الذي يحدته في العين بعمله — ولذا لا يحتاج إلى ذكر مدة له ، إلا إذا كان علاماً ممتداً كرمي الغنم — فيحتاج حينئذ إلى ذكر المدة لتقديره . أما إذا كان عاملاً لا يتبدل فلا يحتاج إليها . وإذا ذكرت معه المدة كان ذكرها للاستيعجال فقط .

ويثبت العمل ديناً في ذمة الأجير ، كشئور الدين في ذمة المدين ، ويلزم الأجير بالعمل نتيجة العقد . وهو لا يستحق الأجر إلا بالعمل وعلى حسبه ، فإذا لم يعمل يستحق — كالحياط والتنجار والخال وهذا بخلاف الأجير الخاص الذي يستحق الأجرة بتسليم نفسه للخدمة ، وتمسكه منها ، سواء عمل أو لم يعمل ولا بد لاستحقاق الأجير المشترك لأجره من تسليم عمله إلى المستأجر ؛ فإذا تلف عمله قبل التسليم لم يستحق أجراً عليه ؛ وذلك كخياط خاط ثوباً ، ثم فتقت خياطته قبل تسليم الثوب إلى مالكه ، فلا يستحق عليها الأجر إلا إذا أعادها ، وكذلك إذا تلف المال د محل عمله ، بما فيه من عمل قبل تسليمه إلى مالكه ، فإن الأجير لا يستحق أجراً عليه عند الإمام وصاحبيه إذا لم يكن ضامناً لقيمته بهذا التلف ، فإن ضمنها بسببه كان المالك بالخيار : أن شاء ضمنه قيمة المال قبل العمل ولا أجر له ، وأن شاء ضمنه قيمته بعد العمل وله الأجرة .

وإذا تضمن عقد الإجارة بين المستأجر والأجير شرطاً بأداء الأجرة في وقت معين ، اتبع ذلك الشرط ، فإن اتفقا على دفعها في أول المدة أو في آخرها أو قبل تمام العمل أو بعده فهذا ذلك ولزم . وأن لم يشترط شيئاً من ذلك ، ففي حالة الأجير الخاص تعطى له الأجرة عند تمام كل مدة . وفي حالة الأجير المشترك يتكلف الحكم : إن كان يعمل في منزل المستأجر جازاه أن تطالب أجرة ما أهم من العمل للمستأجر عليه ، وأن لم يتمه كله ، لأنه قد سلم ما عمل . وإن كان يعمل في غير منزله فليس له أن يطلب شيئاً من الأجرة المتفق عليها إلا بعد تمام العمل وتسليم المال د محل العمل ، إلى المستأجر . وقيل : لا يستحق الأجرة في الحالين إلا بعد تمام العمل ؛ لأنه لا ينتفع ببعضه كما في الخياطة مثلاً ، ولكن لو عمل له المستأجر الأجرة جاز . وتملكها الأجير .

حبس محل العمل لاستيفاء الأجرة : وللأجير حبس محل عمله عنده حتى يستوفى أجرته ، إذا كان لعمله أثر ظاهر في محل العمل ، كالصباغ والخياط ، وكانت الأجرة حالة . وفي هذه الحال إذا تلف المحل عنده ، فلا أجر له ، إذا لم يكن التلف مستوجبا للضمان ؛ وذلك إذا لم يكن التلف نتيجة تعدد أو تقصير ؛ لأنه لما حبسه بحق ، كان أمانة في يده لئلا يمتدح بحبسه . ويرى الأستاذ على الخفيف في ذلك التعليل نظراً : لأن البائع يحبس المبيع بحق عقد حبسه لأجل الحال من الثمن ، ومع ذلك يكون ضامناً له ، وكذلك للمرتن في جسمه الرهن ، والوكيل بالشراء إذا حبس المبيع عن موكله حتى يدفع إليه الثمن . وعلى كل حال فهذه المسألة خلافية . وإن عدم الضمان قول الإمام . وذهب أصحابنا إلى الضمان .

وإن كان التلف مستوجبا ، فإن شاء المالك ضمنه القيمة قبل عمله ولا أجر له ، وإن شاء ضمنه القيمة بعد تمام العمل وأعطاه أجرته .

وأن كانت الأجرة مؤجلة ، فبسه لإيجلها فتلغ ؛ فمليه الضمان ، ولا أجرة له أن ضمن القيمة قبل العدل .

وإذا لم يكن له له أثر في العين ، كالحال ، فليس له حبس العين من أجل أجرته ؛ فإن حبسها فتلغ فمليه الضمان ، ولا أجرة له أن ضمن القيمة قبل العدل ، فإن ضمنها بعد العمل بطالب المالك كان له الأجرة .

وإذا تلف محل العمل قبل حبسه عن مالكة وبعد تمام العمل ، وكان في حيازة الأجير ، فلا أجر للصانع . وأن كان في حيازة المستأجر ، فله أجر ما عمل لوجود التسليم .

بيان المدة في إجارة العمل : إذا لم تبين مدة الإجارة للأجير الخاص ، فسد العقد في جميع الأحوال ، لأن الزمن معه معيار لما يطالب منه من منفعة . فسد عدم ذكره يكون محل العقد مجهولاً جهالة تنفضي إلى النزاع فيفسد العقد . وهذا بخلاف الأجير المشترك ، فإن تحديد مدة له قد يكون تقدير المنفعة المتأولة إذا كانت تمتد أزماناً — كرى الغنم مثلاً ، وعدلتين ذكرها وإلا فسد العقد للجهالة . وقد يكون للاستعمال إذا كانت لا تمتد ، كخياطة الثوب ، أو خبز كيلة من الخبز .

فإذا استأجر شخص حائكاً ليخيط له هذا الثوب اليوم ، أو خبازاً ليخبز له اليوم هذا الدقيق ، كان ذكره اليوم ، لتجديد عند الصاحبين ، وصحت الإجارة . وإذا لم يتم الأجير العمل في هذا اليوم ، أنه في اليوم التالي . وذهب الإمام إلى أنها إجارة فاسدة ، لأن ذكر المدة فيها مع هذا النوع من العمل مؤد إلى النزاع ، فقد يحتج المؤجر بأن الأجرة على الزمن — فإذا أتم العمل في نصفه لم تلزمه الأجرة كلها ، ويحتج الأجير بالعمل ، فيطالب بجميع الأجرة لأنه أتمه . ولكن إذا استأجره لذلك على أن ينتهي منه اليوم ، أو على أن يبدأ اليوم ، جازت الإجارة اتفاقاً .

إنابة الأجير غيره : لا يجوز للأجير الخاص ، في جميع الأحوال ، أن يعهد إلى غيره بتأدية العمل للوكول إليه هو شخصياً القيام بتنفيذه ، لأن العقد وقع على منافعه هو نفسه لا على عمل غيره . ويجوز للأجير المشترك ، إذا لم يشترط عليه العمل بنفسه ، أن يكلف غيره بذلك العمل ؛ لأن العقد وقع على العمل نفسه ، سواء أ قام به الأجير ، أم قام به غيره بتكليف منه ؛ ويكون حينئذ ضماناً لما يتلف في يد من كلفه عند الصاحبين .

يد الأجير : مال للمستأجر في يد الأجير الخاص أمانة ، فإذا تلف في يده لم يضمه إلا إذا كان تلقه بتقد أو تقصير منه عليه . فإذا ماتلف الطعام من الطامى ، أو انكسرت آنية من الخادم فلا يضمن أحدهما شيئاً من ذلك ، وإن شرط عليه الضمان ؛ لأنه شرط باطل مع الأيمن ، وهو كذلك في يد الأجير المشترك عند الإمام وزفر والحن بن زياد ، وهذا هو القياس . وفي رد

المختار إن الأجير المشترك ضامن لما يتلف في يده من مال المستأجر إذا ما تلفت بفعله ، باعتداه منه أو بغير اعتدائه اتفاقاً بين الامام وصاحبه . أما إذا تلف بفعل غيره ، وكان يمكن الاحتراز عنه ، فإنه لا يضمن عنده ، ويضمن عندهما . وأقرب المتأخرون في هذه الحال بالصلح على نصف القيمة مراعاة للقوانين . وبناء على ذلك يضمن الحال ما يسقط من يده من متاع فيتلف ، والمكاري ما يسقط من ظهر دابته فيتلف إذا انقطع الحبل الذي شده على ظهرها ، والظامى المشترك ما يفسد في يده من طعام يقوم بطيئه اتفاقاً ، لأن التلف هنا بفعل الأجير ، وكذلك إذا احترق المتاع عند الأجير بحريق ليس غالباً وكان بحيث يمكن الاحتراز عنه كان ضامناً له عندهما ، وبه أنقضى ، خلافاً له . وقد أقرب المتأخرون في مثل هذه الحال بوجوب الصلح على نصف القيمة كما ذكرنا ، فيضمن الأجير نصف قيمته فقط .

وأما إذا لم يكن الاحتراز عنه ، كأن الاحتراق بحريق غالب مثلاً ، فلا يضمن اتفاقاً . وتضمن الأجير المشترك حيث لا يضمن الأجير الخاص استحساناً ، ذهب إليه كثير من السلف حتى لا يكون القول بعدم تضمينه في هذه الأحوال سبباً لضياع أموال الناس والتعاون في حفظها وحتى لا يكون ذلك أيضاً سبباً في عدم انتفاع الناس بأعمال الأجراء خوفاً على أموالهم مع حاجتهم جميعاً إلى ذلك .

الأجرة : الأجرة ما جملة العاقدان بدلًا من المنفعة . وكل ما صلح ثمنًا صلح أجره ويصح أن تكون الأجرة كذلك منفعة من المنافع ، وإن كانت لا تصلح ثمنًا ؛ غير أنه يشترط في هذه الحال أن يكون جنس إحدى المتنتهين مغايرًا للجنس الآخر : كأن تستأجر داراً للسكنى برزاعة قطعة أرض ، وذلك لكيلا تقصد الإجارة بشبهة الربا عند اتحاد جنس المنفعتين .

ويشترط في الأجرة أن تكون معلومة علماً يرفع الجهالة التي تنفض إلى نزاع : كأن يشار إليها ، أو توصف وصفاً يميزها عن غيرها ، كما في الفن .

ويصح تسجيل الأجرة بأدائها عقب الإجارة في جميع الأحوال ، وأن يشترط ذلك في العقد إذا كانت الأجرة منجزة . أما إذا كانت مضاعفة ، فيكون شرطاً فاسداً غير ملزم ؛ لأنه يتنافى مع مقتضاها ، فإن مقتضاها إرجاء آثارها إلى الوقت الذي أضيفت إليه .

وإذا صح اشتراط التسجيل في الإجارة المنجزة ، كان للأجير أن يمنع من العمل حتى يستوفى أجره إذا كان قد اشترط تسجيلها ؛ وله فسخ العقد إن لم تسجيل إليه .

وكذلك يصح اشتراط تأجيلها . ويلزم الشرط عند ذلك ، فلا يجوز للأجير أن يتمتع من العمل لذلك ؛ لأن الأجرة لا تنال إلا إذا حل أجلها ، فإذا لم ينص في العقد على شيء من ذلك أتبع العرف ، فإن انقضى تأجيلاً أو تسجيلاً كان الأمر كما يقتضي ، فإن لم يكن عرف لم يجب أداء

الأجرة إلا عنه إستيفاء المنفعة ، فإن وقعت الإجارة على عمل كالحياطة ، فلا تؤدى الأجرة إلا بالفراغ من العمل كله ، أما عند تمام بعضه فلا ، لعدم الاتباع به حيثئذ . وقيل تؤدى عنه أيضاً إذا سلم للمستأجر ، كالأذا كان الأجير يعمل في منزل المستأجر لأن المنزل في يده هو وما يحويه .

حماية الأجر . حث الإسلام على أن يوفى كل حامل جزاء عمله ، فلا عمل من غير أجرة يقول تعالى : « من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها ، وهم فيها لا يبخسون . » ولكل درجات بما عملوا وليوفهم أعمالهم وهم لا يظلمون . « ولا تبخسوا الناس أشياءهم . » وأن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لم أجر غير ممنون . »

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة . . ورجل استأجر أجيراً ، فاستوفى منه ، ولم يوفيه أجره . »

والإسلام يحمي الأجر من جشع أصحاب الأعمال . ويقول تعالى : « إني لأضيق عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى ، »

ولقد ضرب عمر المثل الزائع في ذلك إذ استقبل يوماً أحد أصحاب الأعمال ، جاء يشكو إليه تطاول بعض محاله على أمواله بالسرقة . ولم ينكر المال التهمة ، معتذرين بجشع سيدهم الذي يتر عليه ويستبد بهم ويضن بما يكشفهم من أجر عادل . فما كان من عمر ، رضى الله عنه ، إلا أن أقسم ليطلعن يد السيد إذا عاد عمله إلى السرقة . أو بمبارة أدق ، إذا عاد هو إلى السرقة من أجر محاله : « أيها اللص . . إذا عاد هؤلاء إلى السرقة قطعت يدك أنت . »

والإسلام يحمي الأجر من جشع القسامة ، فلقد قال محمد عليه الصلاة والسلام : « إياكم والقسامة . قيل ، وما القسامة ؟ قال : الرجل يكون على طائفة من الناس فيأخذ من حظ هذا وحظ هذا . »

والإسلام يحمي الأجر من ماطلة أصحاب الأعمال وتسويقهم ، وفي ذلك يقول صلى الله عليه وسلم : « اصطروا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه . »

والإسلام يحمي أجر العامل من الحجز عليه ، فلقد جاء في كتاب الحراج لأبي يوسف أن علياً رضى الله عنه قال لأحد محاله : « إذا قدمت عليهم ، فلا تبين لهم كسوة ، شقاء ولا صيفا ، ولا رزقا يأكلونه ، ولا دابة يعملون عليها ، ولا تضر من أحدا منهم سوطاً واحداً في درهم ، ولا تقمه على رجله في طلب درهم ، ولا تبع لأحد منهم عرضاً في شيء من الحراج ، فلما أمرنا أن نأخذ منهم العفو . فعلى كرم الله وجهه ، قد وعى أن روح الإسلام توجب حماية الضرورات من الحجز . والأجر من الزم الضرورات . »

عدالة الأجر وكفايته : وقد عنى الإسلام عناية بارزة بحق العامل في تأمين نفقاته العائلية .

وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يعطى الآمل حظين ، ويعطى العزب حظاً واحداً ، فحاجة العامل المتزوج أكثر من حاجة العامل الأعزب في غالب الأمر ، فلا يستويان في الأجر إلا إذا كان للأعزب من يحتاج إلى رعايته ، كأب شيخ ؛ أو أم عجوز أو أخ صغير .

والثابت أنه صلى الله عليه وسلم ، كان يقسم الغنائم فيجعل للراجل منها وللفراس ثلاثة أسهم : سهم له وسهمان لفرسه . وكان يسهم لصاحب الأفراس الكثيرة أكثر مما يسهم لصاحب الفرس الواحد ، لأنه أكثر غنماً وأعظم منفعة فحسب ، بل لأنه أيضاً أكثر حاجة لأن عليه إطعام أفراس لافرس واحد .

ومثل صاحب الأفراس كمثل العامل صاحب الزوجة والأولاد . ومثل صاحب الفرس الواحد كمثل العامل المتزوج الذي لا ولد له ، فهو ينفق على نفسه وزوجه كما ينفق صاحب الفرس على نفسه وفرسه . ومثل الغازي الذي لا فرس له ، كمثل العامل الأعزب الذي لا ينفق إلا على نفسه .

ويقول صلوات الله عليه : « من ولي لنا عملاً ، وليس له منزل فليتخذ منزلاً ، أو ليس له زوجة فليزوج ، أو ليس له دابة فليتخذ دابة » . وبهذا يضع الإسلام الأصوات الثابتة لتحقيق كفاية الأجر حتى يقوم العامل بعمله بأمان واستقرار . فمكانه يحدد أجر العامل بالقدر الذي يستطيع به أن يعول أسرته ويضعلم بتكاليف الانتقال من مقر عمله وإليه .

والإسلام لم ينس أن يوسع صاحب العمل على عماله في الأعياد ، فلقد جعل عليه الصلاة والسلام أيام التشريق أيام أكل وشرب .

وكان عمر ، رضي الله عنه ، يفرض لكل مولود في الإسلام نصيباً من المال ، ينمو كلما نما الطفل وترعرع .

وقت العمل والقصد فيه : ومن أصول الإسلام القصد في الأعمال . وإقامة ما لا يفتق على النفوس من التكليف : فأنه طاملاً نص القرآن الكريم على أن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، فكل ما ليس في وسع الإنسان أن يقوم به ، فلا تكليف فيه . والمراد بالوسع أن يكون العمل بحيث لا يجهد فاعله ، ولا يوقعه في الغناء والتعب . ويقول عليه السلام « ولا تكلفوه ما لا يطيقون »

وإذا ذهبت الضرورة إلى تحميل العامل ساعات إضافية تمين على صاحب العمل أعباءه على ما كلفه به ، ويكون ذلك داخل تحت قول الرسول ، صلوات الله عليه ، في كلمة الحديث السابق : « فإذا كلفتموه فأعينوه » .

ويعطى الإسلام العامل حقه في الراحة وأداء العبادة والاجتماع بمائته وزيارة أهله وأصدقائه

فيقول عليه السلام : « أن لنفسك عليك حقاً ، وأن لجسدك عليك حقاً ، وأن لزوجك عليك حقاً ، وأن لعينك حقاً ، ويقول صلى الله عليه وسلم : « ما حقت عن خادمك فهو أجر لك يوم القيامة » . كما يقول عليه السلام : « شر الرعاة الخطةمة ، الذين يربدون وقت العمل فيحطون عمالهم ، بما يصيبهم من ضعف وإرهاق والتأنيب بالخدم وحسن معاملتهم : قال صلى الله عليه وسلم : « إن إخوانكم خولاكم ، جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوة تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكفوهم ما ينفلحهم ، فإن كفتموهم ما ينفلحهم فأعينوهم » .

فارسول صلى الله عليه وسلم كان شقيقاً بالعمال والأرقاء والضعفاء ، يوصيهم خيراً ، ويعنف من يقسو في معاملتهم . وفي هذا الحديث يرشد الأرقاء والخدم والاتباع والأجراء إلى حقوقهم قبل سادتهم ومستأجرهم . ويقول أن الخدم والعبيد أخران لنا في الدين وفي الإنسانية . فإذا ما أيقن المسلم أن عبده أو خادمه أو تابعه أخ له ، حطف عليه وأحسن معاملته ، لأن الأخوة تجمع بينهم ، ولأن الخادم أو التابع يعينه على أمره ، فيقتضى حاجته ، ويقوم بما لا يستطيع هو أن يقوم به ، ويرفر عليه وقته ويحرس ماله . وبغير الخادم أو التابع تضطرب أمور الخدم وتختل . ويمكن أن نلص ذلك إذا ما انفصل عن المنزل خدمه ، أو هجر المتجر أو المصنع عماله وصناعه .

وقد ضرب الرسول عليه السلام أمثلة للمعاملة الحسنة : أن يطعم السيد مخدمه من طعامه ، فلا يستأثر هو بالكل السائق ، ويختص الخادم بالخبزيس الرديء ، وأن يلبسه من جنس ما يلبس ، وليس المراد أن يلبس الخادم حلة كحله ، أو جليلاً كجليباه ، وإنما المراد أن يشعر الخادم بالرضا والارتياح إلى ما يلبس .

وعلى السيد كذلك ألا يكلف تابعه ما ليس في طاقته ، كأن يرهقه بالعمل أو يكلفه حمل ما لا يستطيع ، أو يرسله إلى مكان خطر على حياته ، فإن اضطر إلى تكليف خادمه عملاً شاقاً وجب أن يعينه عليه .

فانظر إلى هذا الإرشاد الحكيم ، وقارنه بما كانت عليه الأمم في الأزمان الغائرة كان الاسبرطيون قساة بناة في معاملة أرقائهم ، لا يقولونهم حقاً ، بل إذا زاد عددهم قتلوا منهم من شأوا ؛ وكان الفرس يعنون من الهفرة الأولى للعبد ، فإذا عاد إلى هفوته جاز لسيدته تدميده ، بل قتله ؛ وكذلك كان بعض براهمة الهند يضربون اللثة على العبيد ، وكان أسير ما يهاقب به العبد إذا أغضب سيده أن يسلس لسانه ، وقد يقتله بعد التمثيل به على مشهد من الناس وما زال الملثون محرومين من المساواة الإنسانية إلى يومنا هذا في الأمم الأوروبية والأمريكية .

أرايت إذن عظيمة الإسلام في عطفه على الخدم ، ووصاته بهم ؟ ففي هذا الحديث وأشباهه دلالة واضحة على سماحة الإسلام ، ورحمته بالخدم والضعفاء ، وفروقه من التكبر والتعالى عليهم .

ما أروع ابن عبد الله حين ناداه صاحبه ، أنت سيدنا . فقال غاضبا : لا يستهزئ بك الشيطان ولا تقولوا حتى : سيد ، إنما أنا عبد لكم ورسوله .

قال تعالى : وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم .

ويقول صلى الله عليه وسلم : إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه ، فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة أو لقمتين أو أكلتين ، فإنه أولى علاجاً .

ومر عمر ، رضى الله عنه ، على جماعة من الناس في مكة ، يأكلون ، وخدامهم ينظرون إليهم ولا يشاركونهم الطعام . نصح فيهم غاضبا : ما تقوم يستأثرون على خدامهم ؟ ثم دعا بالخدام فأكلوا مع السادة في جفان واحدة .

فالإسلام لا يفهم أن يستأثر صاحب العمل على عماله بطعام أو كساء أو دواء . أن كثيرا من الأبناء لا يتمنون عند آباءهم خيرا من المعاملة التي ظنوها خدم محمد وعبيده . ومن من الآباء يحسن إلى أبنائه خيرا من إحسان محمد لزيد بن حارثة ولأبنة أسامة ؟ فقد اعتق زيدا ورآه أهلا للزواج ببقيلة من أقرب قرياته إليه وأولاهن بحده وتوقيره ، تلك هي زينب بنت جحش الشابة الهاشمية الحسنة ، حفيدة عبد المطلب ، وأبنة عمه محمد صلى الله عليه وسلم ، وهي التي رآها محمد صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أهلا لزوجها وحظوتها لديه . أن عمدا لم يعط زيدا الحرية وكفى ولم يعطه المساواة في العيش وكفى ، بل رفعه إلى المنزلة الاجتماعية التي يرتفع إليها السادة ، ولا يثبتها شيء كما يثبتها شرف المصاهرة .

ثم حفظ محمد عليه الصلاة والسلام هذا البر الأبوي لأسامة بن زيد ، فولاه جيش الشام وهو دون العشرين ، وفي الجيش طائفة من أكابر الصحابة ، فلو كان النبي ولد في سنة لما تكفل به أحسن من هذه الكفاية ، ولا ميزة أشرف من هذا التمييز .

وكان الجيش يوم مات الرسول ممسكرا على بعد ثلاثة أميال من المدينة ، يتأ السير ، وأرجأت وفاة الرسول زحفه ، واختلف الرأي بعد هذا في أمره . فرأى فريق المسلمين وعلى رأسهم عمر بن الخطاب أن يجعل على رأس الجيش قائدا غير أسامة الذي كان في صغير السن ، محدودة الخبرة ، سيما وفي الجيش شيوخ الصحابة وأجلازم . لكن أبابكر في هذه ، شأنه في كل أمر يستمد منطقته من إيمانه فالذى وإلى أسامة قيادة هذا الجيش هو رسول الله ، ولقد رضيه الصحابة ورسول الله حتى ، أنيخل أبو بكر رجلا ولادة الرسول ؟

لم يكد عمر يرضى الرأي المقترح على أبي بكر . حتى ثار الرجل الحليم ثورة مائلا مثلها قبل ولا بعد .

ولندع شاهد عيان يصف لنا المشهد فيقول : « وبأبو بكر من مكانه وأخذ بلحية عمر ، وقال : ويحك يا ابن الخطاب . أوبى رسول الله وأمرني أن أعزله ؟ ثم قام يتبعه عمر إلى حيث كان الجيش معسكرا . فدعاهم التحرك على بركة الله وسار معهم مودعا ومشى الخليفة على قدمية إلى جوار أسامة الذي كان عمتليا ظهر فرسه واستسعى أسامة فهم بالنزول داعيا خليفة رسول الله إلى الركوب ، ثبتته أبو بكر بيده في مكانة وهو يقول : والله لا نزلت ولا أركب . وماذا على إن غير قدمي في سبيل الله ساعة ؟ »

بل يوم خرج أبو بكر يودع أسامة كان بين جنود هذا الجيش عمر بن الخطاب :

وكان أبو بكر حريصا على أن يبق عمر بجوارده في المدينة . ولقد كان يستطيع كخليفة للمسلمين أن يستبقه بقرار ينفرد بإصداره ، ولكنه يعلم أن في هذا التصرف قتيانا على موظف مسؤول ، يجب أن تتوفر له كل الضمانات التي تمكنه من أداء واجبه وممارسة وظيفته .

وأولى هذه الضمانات ألا تفتقص سلطته ماشيتا من حقوقه ، وإن كانت سلطة الخليفة نفسه .

وهكذا ، اقترب الخليفة من قائد الجيش « أسامة » وقال له في همس ورجاء : « إذا رأيت أن تترك لي عمر بن الخطاب ، فإني أجدني بقاءه معي خيرا ونفعا ؟ » وبادر أسامة بالرضا والموافقة أن أبا بكر لم يفعل ذلك مجاملة ، أو تواضعا ، إنعامه واجبا . ولوقال أسامة ساعته : لا ، وما سمع الخليفة أن يخالف أو يفتات .

نعم لم نمد الواقع ولا نجوزنا في الوصف حين قلنا إن الابن لا يهني خيرا من معاملة محمد لعبداه فقد عرف زيد فعلا أن محمدا خير من أب وخير من أسرة كاملة يرجع إليها وترجع إليه . فبقى معه ولم يذهب مع أبيه . ولم يبق معه إثارا لبركة النبوة ، فإن محمدا لم يكن قد أرسل بالدعوة يوم اختاره زيد وآثره على جميع آله . وإنما بقي معه لأنه الإنسان الذي يعرف ، حتى العبد الرقيق ، أن أسرة الإنسانية عنده أوثق من أسرة الأبوة عند الآخرين . أن حب الوالد لوليدته وراثة الوفاء للآلوف من الأجيال ، بل وراثة الحياة في جميع الأحياء . فإذا بلغ البر بالضعفاء ، مبلغ الحب للأبوي من القوة ، فقد بلغ الدورة العليا التي لا تمس من فرقها لراق .

لقد خيرت الشريعة الإسلامية المحسنين بين المن واعتاق الأسرى ، وبين الفداء بالمال أو المباداة فأبها اختار المالك فهو احسان . أما محمد فقد اختار المن وزاد عليه ، فأعتق كل أسير صار إلى حوزته ، وزاد على العتق تلك الرحمة الأبوية التي شملت كل منتم إليه ، ولم يستج في غضبه ما يستبيحه العلم والوالد من ضرب وتميز . وربما كانت كلماته للخدام المخالف أقرب إلى الملاطفة منها إلى العقاب ومن ذلك قصة الوصيفة التي أرسلوها فأبطأت في الطريق ، فما زاد على أن قال لها حين هادت :

« لولا خوف القصاص لأوجعتكم بهذا السلوك ، ضرب سواك لآين عزيز ليس بالشيء الكثير ولكن محمداً يغنى القصاص إذا استباحه في معاملة وصيفة تحمل أمره ، وهو الذي لا يهمل له أمر عند سادة الشرفاء . »

وروى أنس بن مالك أن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، أرسله في حاجة فأنحرف إلى صبيان يعاون في السوق : « وإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قبض ثيابي من ورائي ، فنظرت إليه صلى الله عليه وسلم وهو يضحك ، فقال : يا أنس اذهب حيث أمرتك أكلية أمر لا يقولها لخدمته إلا وقد ناداه مدللاً وقابله ضاحكاً كأنه يستب على قرين وقد يلام القرين بأشد من هذا الملام . »

وكانت رحمته بعيدة غيره ، كرحمته بعيدة ، فكان يحاملهم ويجبر كسرهم ويقبل منهم الهدية ويكافئها ، وبأي دعوة إذا دعوته إلى طعام . ويروى بهم قائل : « أن إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم . » و« أقنوا الله في الضعيفين النساء والرقيق . »

وكان لا يأنف عليه الهالة والسلام من خدمة نفسه بيده . فهذا هو ما جرى عليه النبي في بيته وبين أهله وخدمته . فقد كان يحلب شاته ، ويخفف نعله ، ويدافق ناضجه ، أي البعير الذي يستقى عليه الماء . وإذا رأى الخدم لهم عملاً في البيت مماثل عمل سيدهم ومالكهم أمرهم ، فتلك هي المساواة التي تسمح بغير الخدمة وتجبر كسرهما ، ولا تقتصر على العطف والرحمة .

وكان عمل الخادم عنده عمل التلميذ الذي يجلس إلى قدمي أستاذه ، جالساً لاخوتها وتوقيراً لا مذلة ، وأدباً يفرضه على نفسه وليس بضرية مكتوبة يفرضها عليه العرف والتأديب .

وعلى هذا كان النبي عليه السلام يكره أن تقبل يداه غلظة أن تجري العادة بهذا بين الناس فتحمل إليهم على حمل المذلة والخضوع .

قال أبو هريرة رضي الله عنه : « دخلت السوق مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فاشترى سراويل ، وقال للوزان : زن وارجع فوثب الوزان إلى يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلها ، فجنب يده وقال : هذا ثمنه الأعاجم بولوكها ، ولست بملك ، إنما أنا رجل منك . ثم أخذ السراويل فذهب لأجله ، فقال : صاحب الشيء أحق بشيء أن يحمله ، »

وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يستكف من أن يعمل كما يعمل أصحابه ، ولو كان عليه جمع الخطب فقد كان النبي عليه السلام في سفر مع بعض الصحابة ، فأدركهم الجوع ، فسام كل فرد في نوع من العمل لتهيئة الشاة للأكل ، ولم يشأ النبي أن يجلس دون أن يشاركهم في ذلك ، فتمهد بجمع الخطب لانضاج الطعام .

ولقد يصح أن يقال أن حصة النبي من خدمة نفسه كانت أعظم من حصة خدمه . وأن تعويلهم

عليه كان أكبر من تعويله عليهم ، وأنه جعل الخدمة على سنته ضرباً من توزيع الأعمال ، وأضرها من تعاون أبناء البيت الواحد فيما يستعين به كل منهم من تديره وقضاء شؤونه .

« إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد ، وأجاس كما يجلس العبد » . هنا كلمة السيد بأمانته . السيد بنفسه . السيد بسلطانه . السيد بالتفاف الخلوب حوله . السيد بسيادته على سره وعلايته ورأيه وهواه . ولوعت هذه السيادة لبطل الاستعباد وأصبح تفاوت الدرجات كنفارت الأعمار ، شيئاً لا مضادة فيه . إنما هو تقيم أعمال ، وتعاون بين إخوان ، وإن لم يكن تعاوناً بين أمثال .

كان عقبه بن عامر الجاني صاحب بقة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقومها به في الأسفار ، وقد روى أن الرسول عليه السلام كان يزل عن دابته ويركبه أياها .

ولا ذلك أن أصحاب الأعمال وأرباب الأمور ورباتها في حاجة إلى الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ، والعمل بأحاديثه في هذا الشأن . ذلك أن بعض الرجال والنساء لا يحسنون معاملة الأجرام ، كأنهم في نظارهم ليسوا من البشر ، فلا حق لهم في راحة ، أو في متعة ، ولا في تدمير أو شكر . لذلك تجد الجذاع والنفاق وشبه الظن هي الأسس التي تقوم عليها صلة الخادم بمخدومه ؛ كما تجد أن كباراً بناتس يأنفون من الخدمة ويؤثرون عليها أي عمل خير .

مسؤولية المامل وأمانته : في الحديث الشريف يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « والخادم راع في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته »

فالعامل راع في مال صاحب العمل ، وهو مسؤول عن هذا المال أمام الله والناس : مسؤول إذا خاف الأمانة ، والله لا يحب الخائفين ، مسؤول إذا لم يقن العمل كما يجب الله ويرضى ، مسؤول إذا لم يأخذ نفسه بأسباب التدريب على العمل والكفاية الفنية ، مسؤول إذا لم يكن كرمي عليه السلام ، عندما استأجره شعب ، قرياً أميناً أو كورسيف ، عليه السلام ، عندما استعمله العزيز حفيظاً علياً : خفيظاً على المال الذي أتمنه عليه ، عليماً بكل ما يلزم حرفته من دراية فنية ، وخبرة عملية .

والأجير مسؤول إذا كان من طبيعة عمله أن يقضى للناس حوائجهم ، فاستغل حاجتهم إليه ، ولم يفتح بما فرض له من الأجر الكافي ، فأخذ من هذا وذاك مالا . فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « من استعملناه على عمل فوزقناه رزقا ، فأخذ بعد ذلك فهو غلول »

يقول الله تعالى ، وهو أصدق القائلين : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » . والوفاء بما تعاقدا عليه هو وفاء بالتزاماتنا . ويقول جل وتعالى : « وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » . « ولتستأن مما كنتم تعملون »

ويقول الرسول صلوات الله عليه : « أن الله يحب من العامل إذا عمل أن يحسن ، وفي حديث آخر « أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » .

خرج ابن عمر رضي الله عنهما في بعض نواحي المدينة ، ومعه أصحاب له ، فوضعوا السفرة ، فربهم راعي غنم فسلم . فقال له ابن عمر : هلم يا راعي فكل معنا ، فقال : أئني صائم . فقال له ابن عمر : أصوم في هذا اليوم الشديد الحر وأنت في هذه الجبال ترعى الغنم ؟ فقال له : أئني والله أبادر أيامي هذه الحالية . فقال له ابن عمر — يريد أن يحتقر ورعه — هل لك أن تبعنا شاة من غنمك هذه فتعطيك ثمنها ، ونطعمك من لحمها فتفطر عليه ؟ فقال : أنها ليست لي ، أنها غنم سيدي . فقال له ابن عمر : وما هي سيديك فاعلا إذا فقدها وقلتي أكلها الذئب ؟ فولى الراعي عنه وهو يقول : « فأين الله » ؟ يرفع بها صوته ويشير بأصبعه إلى السماء ، لجعل ابن عمر يردد قول الراعي ذلك ، فلما قدم المدينة اشترى العبد الراعي ، والغنم ، واعتق العبد ووهبه للأعنام .

وبعد ، ألم ترمي أن الإسلام عقيدة وشريعة ودين ودولة بكل ما تلحق له هذه الكلمة من معان ومدلولات ؟ يسرف ذلك من حرفه ويجعل من جهله ، فهو الحقيقة الثابتة التي لا ريب فيها . وقد قام ببيان ذلك كله رسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بما بلغه من القرآن ، وبما كان منه من السنن النبوية الهادية إلى الطريق للمستقيم ، قولية كانت أو فعلية أو تقريرية .

ثم حل كل ذلك عنه صفوة مختارة من الصحابة والتابعين ، رضوان الله عليهم جميعا ، فقاموا بذلك بما كان واجبا عليهم من الأمانة ونشر دين الله ورسوله ، لجزام الله خير الجزاء .

نحو قانون دولى عربى

للاستاذ : محمود كامل المحامى بالنقض

ورئيس الجمعية العربية للأمم المتحدة

هل لمؤلف العرب الذين يعيشون متجاورين في منطقة تبلغ مساحتها مساحة الولايات المتحدة والمكسيك معاً ، وينتمون إلى نحو خمسين وحدة سياسية بين جمهوريات وممالك وسلطات ومحميات ، بينها ثلاث عشرة دولة من أعضاء الأمم المتحدة ، أى نحو ثمن مجموع أعضاء هذه للنظمة الدولية ، ويبلغ هدهم نحو خمسة وعشرين مليوناً ، وهم الذين عرفوا بهذا الاسم « العرب » منذ عام ٨٥٤ قبل الميلاد في نقش يعود إلى عهد الملك الآشورى « شلنصر » الثالث ، كما وصفهم « هيردوت » باسم : « العرب » منذ ألفين وخمسمائة عام ؟ هل لمؤلف العرب قانون دولى ينظم العلاقات الدولية بين الوحدات السياسية التى ينتمون إليها ؟

وقبل تقرير ما إذا كان للقانون العربى وجود ، يحسن بنا أن نبدأ بأن نشير إلى القاعدة التى ردها الأستاذ « الفاريز » Alvarez في كتابته : القانون الدولى الجديد Le Droit International Nouveau ، واتى تقريره أنه : « ما من وصى قانونى بلا قانون ؟ وما من قانون بلا وصى قانونى ؟ وأن الواقع للمعاقد في حياة الأفراد داخل أوطانهم ، أن القانون الوطنى هو وليد الوعى القانونى لكل شعب ، كما أن القانون الدولى أو قانون الأمم Droit des Gens هو وليد هذا الوعى المشترك بين الدول في الحياة الدولية ، وأنه إذا وجد وصى قانونى خاص بمنطقة معينة أو مجموعة دول معينة ، فإن هذا الوعى ينشأ منه قانون خاص مفسوب إلى هذه المنطقة أو إلى هذه المجموعة من الدول ، وهو قانون يجب أن يحسب له القانون الدولى العالمى أو العام حساباً .

ويضيف الأستاذ « ييب » Yepes في بحثه « مقدمة لدراسة القانون الدولى الأمريكى » : Introduction al' Etude du Droit International Américain بأن الوعى خاصة طبقاً للإطار الذى يرضى فيه قواعده ؟ فالقانون الذى يعضه جماعة إنسانية حريقة لها تاريخ موغل في القدم متأثرة باعتبارات مختلفة عن أجيال متعاقبة ، لا يمكن أن يكون مطابقاً للقانون الموضوع في جماعة حديثة ليس لها تاريخ طويل تتكون من أفراد لا تربطهم بمقائد معينة خصائص متوارثة من الدلف . ولا شك أن هناك بعض مبادئ معينة منبثقة من الطبيعة البشرية موجودة في كل جماعة سواء كانت عالية أو خاصة بمنطقة ؟ ولكن حتى هذه المبادئ المحصورة العدد يختلف تفسيرها ومطابقتها باختلاف المكان والزمان . وقد يرد على ذلك بأن القانون الوضعى إن هو إلا الوعى القانونى المبنى على العلية البشرية وهى ثابتة لا تتغير قط ؛ إلا أن هذا ليس صحيحاً على إطلاقه ، لأن الوعى الانسانى إنما هو وعى الرجل المنتمى إلى أمة معينة في زمن معين .

ويتهى رأى ثالث ، هو رأى الأستاذ سافيلبرج savelberg في كتابه « مشكلة القانون الدولي الأميركي » Le problème du Droit International Américain مستهدفاً بنظرية العلامة الفرنسي « سيل » scelle ، التي حذوها كتابه « القانون الدستوري الدول » ، Le Droit Constitutionnel International إلى أن الأفراد وحدهم « موضوعات » القانون والأسباب التي قادت به إلى هذه النظرية هي طابع القاعدة القانونية التي لا يمكن أن تكون إلا أمراً أو نهياً موجّهين إلى أشخاص ذوي وهى ، لهم إرادة شخصية ، وهذه النظرية حذ « سيل » تذهب إلى أن الجماعة الدولية مكونة من أفراد فحسب ، مما يميز الجماعة الدولية La Société Internationale عن جماعة الدول la société Etatique أن الأفراد الذين تضمنهم الجماعة الدولية ينتمون إلى جماعات دول مختلفة . فالأستاذ « سيل » يستبعد الرأى السائد القائل بأن الجماعة الدولية مسكونة من الدول كما أنه يهذب النظرية التقليدية التي كانت تذهب إلى أنه لا توجد إلا جماعة دولية واحدة فعنده أن كل جماعة يجب أن تعد جماعة مركبة société composee أو مركب جماعات complexe des sociétés . لأنه — في الوقت الحاضر — لم تعد توجد جماعات بسيطة ، متجانسة ، غير مختلفة .

ثم يحسم الأستاذ « بويج » paug في كتابه : « مبادئ القانون الدولي الأمريكي العام » Principes de Droit International Public Américain إذ يقرر أنه : « ليس هناك ما يعارض إمكان قبول القانون الدولي لوجود قواعد لا تسرى إلا في مناطق أو قارات معينة والتي — بما لذلك — يمكن أن تختلف بل حتى تتعارض مع القواعد السارية في مناطق أخرى ، فهذا مقبول تماماً لأن إخضاع النظم القانونية السائدة في منطقة ما للقانون الدولي ليس حتمياً ، بل يمكن أن تكون هناك علاقة إضمار Cohésion بين هذه النظم السائدة في منطقة ما والقانون الدولي ، ومن جهة أخرى فإن العمل قد أثبت أن معظم القواعد القانونية ذات طابع خاص متميز » . وقد خص الأستاذ « سيل » ذلك كله في : « محاضرات القانون الدولي العام » — Cours de Droit International Public — إذا انتهى إلى أنه في داخل الجماعة الدولية العالمية تنشأ مجموعات من الشعوب والدول متقاربة لظاهرة أوثق من ظواهر التعاون ، تعود إلى وحدة الأصل أو المجلس أو إلى الجوار الجغرافي ، أو على الأخص إلى كثافة التبادل الاقتصادي وإلى حجم التجارة الدولية ، ومن ذلك نشأ الحديث عن القانون الدولي الأوروبي أو الأميركي وعن الاتفاقات الإقليمية داخل نطاق النظام القانوني الدولي الشامل » .

ولذلك ، وقبل أن تتعرض لقانون الدول العربي ، اعتقد أننا يجب أن نصصح الفكرة لتقليدية التي كانت تذهب إلى عالمية جميع قواعد القانون الدولي على إطلاقها وليس في هذا كله بدعة قانونية جديدة ، فإن وجود قانون دولي خاص بمنطقة معينة قد أفرد منذ عام ١٩١٢م « كاتيلاني » Cattellani الايطالي في كتابه : « القانون الدولي الأميركي » ، ثم أعقبه العلامة الفرنسي « فوشيه » Fauchille في كتابه : « شرح القانون الدولي العام » Traité de Droit International Public بينحاى ١٩٢٢ — ١٩٢٦ ، الذي أسند فيه على المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم لإقرار وجود قانون دولي

أميريكي إلى جانب القانون الدولي الأوربي ؛ وفي عام ١٩٢٧ نشر الأستاذ « ستروب » strupp الألماني كتابه : « عناصر القانون الدولي العالمي والأوربي والأميريكي » وفي عام ١٩٤٩ أثير وجود القانون الأميريكي أمام محكمة العدل الدولية عند نظر حق الالتجاء بين « كولومبيا » و « بيرو » ، فقد استند أحد طرفي النزاع المادة ٣٨ فقرة ج من النظام الاساسي للمحكمة ، التي تنص على أن هذه المحكمة تطبق « المبادئ العامة التي يقرها القانون في الأمم المتحدة » والتدليل على أن هذا النظام قد قصد ، في حالة ما إذا كان على المحكمة أن تفصل في مسألة ذات طابع اقليمي أميريكي فإنها ملزمة بأن تطبق المبادئ العامة للقانون الذي يقود مجموع الأمم في المنظمة الأميريكية .

كما أن القانون الإسلامي - وسنرى أن القانون الدولي الإسلامي هو طليعة القانون الدولي العربي - قد أقره مؤتمر القانون الدولي المقام في لاهاي عام ١٩٣٢ ، إذ قرر المؤتمر أن : القانون الإسلامي مصدر مستقل قائم بذاته من مصادر القانون ؛ وعاد المؤتمر الثاني للقانون المقارن ، بلاهاي في عام ١٩٣٧ فقرر أن القانون الإسلامي يتميز بالقدرة على الانسجام مع حاجات الحياة الحاضرة . وأخيرا تجاوزت المواد من ٥٢ إلى ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة ماسبق أن قرره ميثاق عصبة الأمم الاعتراف بأن القانون الدولي الاقليمي الخاص بمنطقة معينة ضروري لحل الخلافات الاقليمية ، كما أقر ميثاق الأمم المتحدة استقلال المنظمات الاقليمية في حل هذه الخلافات وجعل - إلى حد ما - الالتجاء إليها إلزاميا قبل الالتجاء إلى الهيئات ذات الطابع العالمي . كما جاء في المادة ٥٣ - أو كما عبر الأستاذ « بيب » : « إذا كان للكلمات دلالة ، فإن هذا يعني أن ميثاق الأمم المتحدة يسجل وجود قانون دولي ذي طابع خاص أو اقليمي ، أو عدة قوانين دولية لكل منها هذا الطابع ، تتقدم على أجهزة ، القانون الدولي العالمي في حل الخلافات المحلية بالطرق السلمية » .

لما هي عناصر القانون الدولي العربي ، وما هي مبادئه ، وما هي طبيعته ؟

ولتين ذلك يجب أن نعود إلى أساس القانون الدولي العربي ومصدره .

أن غالبية العرب العظمى من المسلمين ، الذين آمنوا منذ أوائل القرن السابع الميلادي بفكرة « التضامن الإسلامي » التي جعلت المسلمين - على اختلاف لغاتهم وأجناسهم والمناطق الجغرافية التي يعيشون فيها - يشعر كل منهم بأنه في وطنه حيثما يحل بأى أرض اسلامية ، وكانت هذه الجماعة الإسلامية التي تزايدت على مدى السنين تدعى بالولام لخليفة المسلمين ، فكانت تجمعها - في وطن اسلامي واحد - بالخليفة علاقة تستند إلى القانون العام ، علاقة مجموعة من المواطنين الذين ينتمون إلى « جنسية روحية » واحدة يرئيس الدولة . وظل الأمر على هذا الحال طالما كان الخليفة أو رئيس الدولة واحدا ، فلما تعدد الخلفاء ، وبذهب كثير من المؤرخين إلى أن ذلك بدأ في عام ٦٦٩ ميلادية عندما سقطت القاهرة أمام المعتز لدين الله الفاطمي ، وتعددت الدول في العالم

الإسلامي ، وبذلك تعدد رؤساؤها ؛ ظل الخليفة العباسي - إلى حد كبير - رمزا يتجه إليه المسلمون على اختلاف جنسياتهم السياسية ولغاتهم والمناطق الجغرافية التي يعيشون فيها وهذا الرمز - إذا استخدمنا التعبير الحديث - كان جهازاً أعلى من الدول الإسلامية *Supra-étatique* ، وتحولت العلاقة بين الخليفة والمسلمين من علاقة قانون عام بين رئيس دولة ومواطني هذه الدولة الواحدة ؛ إلى علاقة قانون دول إسلامي ذي طابع ، خاص ، بين هذا الجهاز الذي فوق الدولة وبين مواطني الدول الإسلامية المختلفة .

ولكن تعدد الدول الإسلامية لم يؤثر في فكرة « التضامن الإسلامي » ، فقد دعا إليه أحد بن تيمية ، الذي توفي عام ١٢٢٨ ، وتلاميذه . وظلت هذه الدعوة تتردد حتى إلى ما بعد انتقال الخلافة إلى أسرة آل عثمان في تركيا ، كأساس للقانون الدولي الإسلامي ؛ ولكن هذه الدعوة امتزجت بدعوة أخرى قامت بها بعض الهيئات والجمعيات والأندية العلمية في الاقطار العربية التابعة لتركيا منذ منتصف القرن التاسع عشر ؛ للمطالبة بتحديد الكيان العربي داخل الدولة التركية ، وكانت هذه الهيئات العربية التي يمكن عددها هيئات غير رسمية ، تهاشر نشاطا شديدا بنشاط الدولة *organisations étatiques* ex-*extra* قد بدأت بتحديد هذا الكيان العربي في شكل « اتحاد » *Fédération* مع تركيا ثم تطور هذا النشاط إلى دعوة إلى الانفصال واستقلال العرب عندما بدأت الدعوة إلى العنصرية في تركيا مقر الخلافة في أوائل القرن الحالي .

وتوالى الاعتراف بالكيان العربي والجنس في الوثائق الدولية كمراسلات كنتشر - مكماهون والشريف حسين بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٦ - والمذكرة الفرنسية البريطانية عام ١٩١٨ ، فلما مزقت الاقطار العربية الآسيوية ، التي كانت تحت السيادة التركية طبقا لاتفاق « سايبكس - بيكس » ، البريطاني الفرنسي في مارس ١٩١٥ ، بدأت تبرز وحدات سياسية عربية ذات كيان خاص ، وظهرت فكرة « العربية » كأساس للعلاقات الدولية التي أخذت تنموا بين هذه الوحدات السياسية العربية . كما تقرر في المعاهدات بين الحجاز والأردن في عام ١٩٢٥ ؛ وبين العربية السعودية والعين في عام ١٩٣٨ ؛ وبين العربية السعودية والعراق في عام ١٩٣٦ ، وإن عادت هذه المعاهدة فقرنت « العربية بالتعاامن الإسلامي » .

وقد نما الوعي العربي ، وتطور هذا الوعي إلى إيمان بالوحدة العربية ، فوقع ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ من مارس ١٩٤٥ ، ونصت مقدمته على : « تثبيت العلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية ، والحرص على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال الدول وسيادتها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وأمانها والاستجابة للرأي العربي العام في جميع الاقطار العربية » .

ولاشك أن دراسة ميثاق جامعة الدول العربية ينتهي بنا إلى أننا أمام منظمة « تحريفية » ،

للدول العربية : فلجامعة و اختصاص دولي ، يدون حق توقيع الاتفاقات الدولية ، وحق المزايا والحصانة الدبلوماسية ، وحق التمثيل الخارجي . وإذا قارنا بين ميثاق عصبة الأمم في نطاق دراسة الأستاذ د سيل ، الذي حد هذه العصبية مجموعة دول « كوفندينيرالية » ، لوجدنا أن هناك أكثر من وجه من الأوجه التي ندخلها في هذا النطاق ؛ ولو أن الأستاذ د موسكيلي Mouskedli في دراسته عن ميثاق الجامعة ، قد ذهب إلى أنها « جماعة دولية لدول ذات سيادة . . لها شخصية قانونية ظاهرة ، سواء من وجهة نظر القانون العام الفيدرالي أو القانون الدولي العام ؛ أنها إذن أكثر من مجرد تحالف ولكن أقل من دول كوفندينيرالية ، أنها حلف منظم .

ومع ذلك فإن توقيع ميثاق الجامعة كان أول حجر في صرح القانون الدولي العربي ، وقد تتالت بعده جهود في دهم هذا القانون فتلاحقت المعاهدات بين الدول العربية التي تطورت فكرة الوحدة العربية ، كالمعاهدة بين مصر واليمن في عام ١٩٤٥ ، وميثاق الضمان الجاهي والتعاون الاقتصادي بين مصر واليمن ولبنان والعربية السعودية وسوريا في عام ١٩٥٠ ، وقد انضم العراق إليه في عام ١٩٥١ ، واتفاق التبادل التجاري ونقل رؤوس الأموال في عام ١٩٥٣ بين دول الجامعة ، واتفاقية الجنسية العربية التي أقرها مجلس الجامعة في عام ١٩٥٤ ، والاتفاق العسكري بين مصر واليمن والعربية السعودية في عام ١٩٥٤ ، واتفاق التضامن العربي بين مصر والعربية السعودية وسوريا في عام ١٩٥٧ ، ووحدة مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ ، والاتحاد بين العراق والأردن في نفس العام ، وميثاق الدول العربية المتحدة في نفس العام .

وتثبت أن « العروبة » أصبحت « أساساً » راسخاً للقانون الدولي العربي ، وإلى جانب هذا التطور في نطاق القانون الدولي العربي ثبت في القانون العام الداخلي للدول العربية نفس الاتجاه ، إذ تضمنت الدساتير التي أصدرتها هذه الدول بعد مولد القانون الدولي العربي نصاً بأن شعوبها جزء من الأمة العربية ، كاجاء في المواد الأولى من الدستور المصري والدستور الأردني والدستور السوري بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٦ .

« العروبة » إذن هي أساس القانون الدولي العربي ، فما هي مبادئه ؟

من مبادئ هذا القانون أن شعوب الدول العربية أجزاء من الأمة العربية ؛ أي أن هذه القاعدة التي استقرت في القانون العام الداخلي لدول العربية ، أصبحت مبدأ من مبادئ القانون الدولي العربي . ومن مبادئه نتيجة لهذا المبدأ الأول ، تحقيق الوحدة العربية برضاء هذه الشعوب ، التي تعد أجزاء من الأمة العربية . وتطوير الشكل « الكوفندينيرالي » لجامعة الدول العربية إلى شكل من أشكال القانون الدولي العام ، يقوى الرابطة بين الدول العربية ويوثق عراها . وهذا المبدأ قد يتعارض مع أحد مبادئ القانون الدولي الأميريكي ، الذي يحرص على سيادة كل دولة من الدول الأميركية ، إذ أن الاتجاه السياسي والدستوري والتشريعي ، هو إلى تحقيق أكبر قدر من الوحدة بين الدول

العربية ، ومن مبادئه أن كل تدخل خارجي في شؤون أي دولة عربية باطل حتى لو تم برضاء الدولة التي حدث التدخل فيها صراحة أو ضمنا ؛ وهذا المبدأ يتفق مع القانون الدولي الأميريكي ، وأن كان بعض الشراح كالاستاذ « سير » Sibert لا يقره في كتابه ؛ وشرح « قانون الدولي العام » Traite de Droit International Public ؛ ومن مبادئه — بالتعاون مع القانون الدولي الأخرى — آسيوي أن الدلم العالمي لا يمكن أن يتحقق إلا بالاعتراف بالمساواة بين جميع الاجناس ، والمساواة بين جميع الشعوب صغيرها وكبيرها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ؛ ومنها بذل الاتجاه إلى اتفاقيات ضمان الدفاع الجماعي التي تهدف إلى خدمة مصالح الدول الكبرى الخاصة بها كانت ؛ ولغناء الاستعمار في جميع أشكاله فوراً باعتبار أن إخضاع الشعوب للسيطرة والاستغلال الأجنبي إنما هو إنكار لحقوق الإنسان الجهرية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة ؛ ومنها أن حق الشعوب في تقرير مصيرها إنما هو حق أساسي بطبيعته ، وأن الاتجاه إلى القسوة لمزاولته مشروع .

وقد أشار الاستاذ « رولنج » Roling المؤلدى في كتابه : « القانون الدولي في عالم متسع » World International law in an Expanded World ، إلى قرارات اللجنة القانونية الأفرو — آسيوية في دمشق عام ١٩٥٧ ، وذهب إلى أن المادتين ١٧ و ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لا تأسيران هذا المبدأ ، واستمريض قرارات هذه اللجنة بشأن الظواهر الدولية للتأميم ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، والمخالفات والقواعد العسكرية ، والمهادنات غير المتكافئة والحياذ الإيجابي ، والجزائر ، ومساءلة قبرص ، وجزيرة كامبيرون ، وكوريا ، وفيتنام ، والحريات العامة ، والحقوق الطبيعية ، والدنوان وآثاره القانونية ، ودعم الدلم العالمي ، وتحريم الأسلحة النووية ؛ ووصفها بأنها موضوعات تبرز اتجاه المصالح ، وانتهى إلى أن اتساع أسرة الدول قد أبرز ظاهرة الاتجاه إلى التجمع الاقليمي . واستند إلى كتاب « براديه فدير » : Pordien Fédère « القانون الدولي العام الأوربي والأميريكي Dr: il International Européen et Américain المطبوع بين عامي ١٨٨٥ و ١٩٠٦ ، في وقت لم يكن القانون الأميريكي قد أعترف له بأى استقلال ، وأضاف أن تكون قانون خاص للأمم يتخذ مكانه في المجموعات الاقليمية التي تتشابه ظروفها وثقافتها ومستمراتها الثقافي . . وفي الوقت الحالي قد انعقد الإجماع على أن التقدم الاقليمي خطرة هامة نحو القانون العالمي .»

ويجب هنا أن نذكر أن مؤتمر باندونج عقد في عام ١٩٥٥ ، قد اشتركت فيه تسع دول عربية من مجموع تسع وعشرين دولة أفرو — آسيوية . بينما بلغ عدد الدول العربية التي اشتركت في مؤتمر الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد بالقاهرة بين ١٧ و ٢١ من يوليو ١٩٦٤ سبعة من مجموع أربع وثلاثين دولة أفريقية ؛ وهو المؤتمر الذي كانت مسأله تصفية الاستثمار في القارة الأفريقية في مقدمة المسائل التي بحثها مجلسه ، وقرر هذا المجلس فيما يتعلق بمسألة التفرقة العنصرية : « مطالبة جميع الدول وخاصة التي تقوم بينها وبين حكومة جنوب أفريقيا علاقات

تجارية بالتعاون في مجال مقاطعة جنوب أفريقيا، كما قرر إدانة البرتغال لإصرارها على رفض الاعتراف بحق الشعوب التي تخضع لسيطرتها في تقرير المصير والاستقلال وإدانتها لعدم انصياعها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وقرر أيضاً إنشاء مكتب داخل السكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية لتنسيق العمل بين الدول الأعضاء، لتنفيذ قرارات منظمة الوحدة الأفريقية وتنسيق التعاون مع الدول الصديقة حتى يمكن تنفيذ إجراءات المقاطعة الفعالة ضد البرتغال.

ويبحث رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في هذا المؤتمر الموقف الذي قد يواجهه المناطق الأفريقية الخاضعة للسيادة عند حصولها على الاستقلال، وقرروا أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بالتشاور مع المسؤولين في المناطق الثلاث بالعمل على أن تقوم الأمم المتحدة بمنع هذه المناطق التكامل الإقليمي والاستقلال والسيادة وفوض المجلس المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة بأن تتخذ الإجراءات الضرورية بالتشاور مع لجنة التحرر والحركة الوطنية في هذه المناطق، لمرض المسألة على مجلس الأمن في الوقت المناسب. وقد بلغ عدد الدول العربية التي اشتركت في مؤتمر رؤساء دول وحكومات البلاد غير المنحازة الذي عقد بالقاهرة بين ٥ و ١٠ من أكتوبر ١٩٦٤ أربع عشرة دولة - هو مجموع الدول العربية كاملة السيادة من مجموع سبع وأربعين دولة وقد قرر هذا المؤتمر في إعلانه عن برنامج السلام والتعاون الدولي المشترك من أجل تحرير البلاد التي لا تزال غير مستقلة للقضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد والأمبريالية، وقد تضمن هذا البند الإعلان الذي أصدره المؤتمر: «أن المؤتمر يندد بحكومة البرتغال لإصرارها على رفض الاعتراف بالحق الطبيعي لشعوب تلك الأقاليم وانفجراً - وموزامبيق - وغينيا المسماة بغينيا البرتغال - والمستعمرات البرتغالية الأخرى في أفريقيا، وفي تقرير المصير والاستقلال وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وإعلان منع الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة، وأن المؤتمر يبحث جميع الدول المشتركة على تقديم جميع العون الضروري المادي والمالي والعسكري للمناضلين من أجل الحرية في الأقاليم الخاضعة للحكم الاستعماري البرتغالي، ويطلب إلى جميع الدول المشتركة أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع حكومة البرتغال، وأن تتخذ التدابير الفعالة لوقف جميع العلاقات التجارية والاقتصادية مع البرتغال.

وأعلن المؤتمر أنه إذ يندد بالسياسة الاستعمارية يقرر وفقاً لميثاق الأمم المتحدة تأييد استعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه استعادة كاملة وكذلك حق الشعب في تقرير المصير وإعلان تأييد التام للشعب العربي الفلسطيني في كفاحه لتحرير من الاستعمار والعنصرية.

وأعلن المؤتمر تأييد التام لكفاح الشعب في عدن والمخيمات وحث على التنفيذ الفوري لقرارات الأمم المتحدة التي صدرت على أساس الرغبات التي عبر عنها شعب ذلك الإقليم. وأوصى المؤتمر بتقديم المساعدات السياسية والمعنوية والمادية العنصرية لحركات التحرر في تلك الأقاليم في كفاحها

معد الحكم الاستعماري ، كما أعلن المؤتمر احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها والتبديد باستخدام القوة ضد ممارسة هذا الحق ، وأما شأن التمييز العنصري وسياسة التفرقة العنصرية فقد أعلن المؤتمر بأن ذلك يعد انتهاكا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبدأ المساواة بين الشعوب ، ولذلك يجب عزل الحكومات التي لازالت تصر على اتباع سياسة التمييز العنصري عن العالم المتمددين عزلا تاما إلى أن تسكف هذه الحكومات عن سياستها التي تتنافى مع العدالة والإنسانية . وبالنسبة للتعايش السلمي وتقنين مبادئه بواسطة الأمم المتحدة ، أخذ المؤتمر في الاعتبار المبادئ التي أعلنت في دبانديونج ، في عام ١٩٥٥ ، والقرار رقم ١٥١٤ الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دروتها الخامسة عشرة عام ١٩٦٠ ، وإعلان مؤتمر بليراد وميثاق الوحدة الأفريقية ، وأعلن : « أن التعايش السلمي هو الطريق الأوضح لتدعيم السلام . . وأنه يقوم على حق الشعوب جميعا في الحرية وحقوقها في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقا لذاتها القومية ، ومنها ، ويتعارض مع أي شكل من أشكال السيطرة الأجنبية . وأوصى المؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تصدر إعلانا بوجاهة التعايش السلمي ، وذلك بمناسبة عيدها العشرين ، وبمثل هذا الإعلان خطوة هامة نحو تقنين هذه المبادئ .

وبشأن الأحلاف والقواعد والقوات العسكرية أكد المؤتمر من جديد دليمانه بأن وجود التكتلات العسكرية وعلاقات الدول الكبرى قد زاد من حدة الحرب الباردة والتوتر الدولي . وكذا لك فإن الدول ذير للانهارة تمارض الاشتراك في مثل هذه الأحلاف والمواثيق . ويرى المؤتمر أن بقاء القوات الأجنبية الحالية أو إنشاء قواعد جديدة ، وأن إبقاء القوات العسكرية الأجنبية في أراضي دول أخرى ، يمثل انتهاكا خطيرا لسيادة الدول ، وتهديدا للحرية والسلام الدولي . كما يرى المؤتمر أنه لا يمكن بأي حال تبرير وجود القواعد العسكرية الأجنبية الحالية ، أو إنشاء قواعد مستقبلية في البلاد المستقلة الذي قد يستخدم لبقاء الاستعمار أو لتحقيق أهداف أخرى .

أما المؤتمر الثالث الذي ظهر فيه بوضوح تبلور مبادئ القانون الدولي العربي ، وهو مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد بالاسكندرية بين ٥ و ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، والذي مثلت فيه جميع الدول أعضاء جامعة الدول العربية ، كما مثلت منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد أكد : « وجوب استخدام جميع إمكانيات العرب وحشد طاقاتهم ومقدراتهم لمواجهة تحدى الاستعمار الصهيوني ، وإصرار إسرائيل على المضي في سياستها العدوانية والتكرار لحقوق عرب فلسطين في وطنهم . واتخذ المجلس القرارات الكفيلة بتنفيذ المخططات العربية ، وخاصة في الميدانين العسكري والقي ، ومن بينها بداية العدل الفوري في المشروعات العربية لاستئصال مياه نهر الأردن وروافده . ورحب المجلس بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعما للكيان الفلسطيني ، وطلبة الفضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين . وأخذت قرار المنظمة لإنشاء جيش التحرير الفلسطيني ، وحين التزامات الدول الأعضاء لمعاونتها في ممارسة مهامها . وبمقتضى المجلس وسائل دعم الفضال العربي الموحدة في نطاق الجامعة سياسيا ودافعا واقتصاديا واجتماعيا ، وبمركزي الجهود المشتركة لبناء التقدم العربي ، وأكد المجلس أن أي اعتداء

على أى دولة عربية ، يعتبر إعتداء على الدول العربية كلها تلتزم جميعا بردها فوراً . والمجلس في إيمانه بالتضامن الأفريقى الآسيوى يؤيد ما أسفر عنه مؤتمر القمة الأفريقى الثانى بالقاهرة في شهر يوليو ، ويستبشر بنمو الوحدة الأفريقية وبما كشف عنه الأحداث من أن -- الاستعمار الجديد يتخذ من إسرائيل أداة لتحقيق مطامعها في الدول السامية . وهو يؤكد أن قضايا الشعوب العادلة وحقوقها في الحرية وتقرير المصير والتخلص من الاستعمار والفرقة العنصرية ، كل لا يقبل التجزئة ؛ وأن التعاون العربى الأفريقى قاعدة للسياسة العربية بحكم التاريخ والموقع والمصالح والأهداف المشتركة .

ولكن هل هذه المبادئ التى أرساها القانون الدولى العربى ، ملزمة لأسرة الدول خارج المنطقة العربية ؟ أن ه الفاريز ، رد على ذلك بالإيجاب ، وبأن فكرة وجوب أن تحتل القوانين القارية والإقليمية مكانها في القانون الدولى الحديث ، ثورة حقيقية في قانون الأمم .

وأخيراً . . ما هى طبيعة القانون الدولى العربى ؟ أن ه الفاريز ، أيضا يجيب عن ذلك بأن : القانون الدولى العربى لا يتعارض مع القانون الدولى العالمى . . بل بالعكس إن هو إلا تطبيق له في وسط خاص ، . وقد أشير أن القانون الدولى الأمريكى يجب أن يخضع للقانون الدولى العالمى استنادا إلى المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة ؛ ولكن هذا ليس صحيحا لأن المادة ٥٢ تشير إلى الاتفاقات الإقليمية الخاصة باقرار السلم فحسب ، لا إلى القوانين القارية ، فهذه ليست خاضعة للقانون الدولى العالمى ، وإنما هى متعاونة متصاهرة معه .

فلسطين في الهيئات الدولية

للاستاد احمد فراج طابع العامي

تأريخ ٢٠٠٤

فلسطين في عصبة الأمم

وضعت فلسطين تحت إحتلال بريطانيا بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى طبقا لنص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم ، التي جاء فيها أن الأقاليم التي كانت خاضعة لتركيا وقد وصلت إلى حالة من الرقي تسمح بالاعتراف مؤقتا بوجودها كأمم مستقلة توضع تحت إحتلال دولة ترشدتها في إدارة شؤونها بالنصائح والمساعدات ، إلى أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه قادرة على أن تقوم بإدارة شؤونها بنفسها .

ولم يبين عهد عصبة الأمم مجلاء مدى السلطة التي تباشرها الدولة المنتدبة في الأقاليم الخاضعة لنظام الإحتلال ، وإنما أكتفى بأن يبين الغرض الذي من أجله وضع هذا النظام الجديد .

وهذا الغرض وأن سعادة الشعوب الموضوعة تحت الإحتلال ورؤيتها باعتبار أمانة مقدسة في عني المدينة ، وأن من المتعين أن يتضمن هذا العهد الضمانات اللازمة لإدانة هذه الأمانة .

وقد اتفق صك الإحتلال الخاص بفلسطين في صيغته العامة ، مع صكوك الإحتلال الأخرى التي أقرت معا في وقت واحد . ولكنه زاد عليها بعض نصوص أقتضت إضافتها ظروف خاصة هي تصريح بلفور والأماكن المقدسة .

أما تصريح بلفور فقد صدر في ٢ من نوفمبر ١٩١٧ ، وأبلغه المستر بلفور إلى اللورد روثفيلد ليقوم الأخير بإبلاغه إلى الهيئة الصهيونية وهذا نصه :

« يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التي الذي ينطوي على العطف على الأماني الصهيونية . وقد عرض على الوزارة وأقرته .

أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل أقصى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الناية .

على أن يفهم جليا أنه لن يعمل أي شيء يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى . »

« وكون غاكرالو أنكم أبلتتم هذا التصريح إلى المنظمة الصهيونية . »

وتنفذا لهذا التصريح تضمن صك الانتداب قواعد خاصة ، أهمها أن بريطانيا تعهدت بأن تراعى في التنظيم السياسى والإدارى والاقتصادى لفلسطين إيجاد الظروف التى تضمن إنشاء وطن قومى لليهود وترقية مؤسسات الحكم الذاتى ، وأنها تعترف رسميا بوجود المنظمة اليهودية الخاصة التى يحق لها أن تشارك مع إدارة فلسطين في جميع الوسائل التى تمس إنشاء هذا الوطن القومى أو مصالح الشعب اليهودى في فلسطين . وكان يطلق على هذه المنظمة حتى سنة ١٩٢٩ «المنظمة الصهيونية» وحل محلها «الوكالة اليهودية» ، وتشمل الأخيرة ممثلين للمنظمة الصهيونية والجمعيات اليهودية في الدول المختلفة .

كذلك من القواعد التى أضيفت إلى صك الانتداب ، أن تقوم الدولة المنتدبة بتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وبأن ينص في قانون الجنسية الذى تنس على السماح للهاجرين اليهود الذين يقيمون في هذه الديار إقامة دائمة بالتجنس بالجنسية الفلسطينية مراعى في ذلك كله عدم المساس بحقوق ومضالم باقى سكان فلسطين .

وقد أثار هذا التصريح ثائرة العرب الذين حاربوا إلى جانب بريطانيا ضد الانزك ووعدوا بالحصول على استقلالهم . فأرسلت بريطانيا إلى شريف مكة الكولونيل «هوجارت» Hogarth ليطمئنه على فلسطين . وقد تضمنت الرسالة التى أبلغها هوجارت لشريف مكة شفويا وسجلا «الشريف ما يأتى :

« نينا يتعلق بفلسطين ، فإن الحكومة البريطانية مصممة على أنها لن تسمح باخضاع طائفة لأخرى . ولكن نظرا لوجود أماكن مقدسة لدى المسلمين والمسيحيين واليهود تهم العالم خارج فلسطين لا بد من وضع خاص لهذه الأماكن بوافق عليه العالم ، وسيحتبر المسجد الأقصى خاصة بالمسلمين ولن يخضع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى أى سلطة غير مسلمة .

« وبما أن اليهود في العالم يريدون العودة إلى فلسطين ، ونظرا لأن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى تحقيق هذه الأمنية ، فلها ترى أنه لايجوز وضع أى عائق ضد تحقيق هذه الامنية طالما أنها لا تعارض مع حرية السكان الموجودين من الناحية الاقتصادية والسياسية ، .

وهذه الرسالة لا تحو شيئا من تصريح بلفور ، ولا يختلف مضمونها عن مضمونه إلا في أنها ذكرت حقوق العرب السياسية التى أغفلها التصريح . ومع ذلك عدها شريف مكة مطمئنة .

وتدهى بريطانيا أن فلسطين لم تكن ضمن الأقاليم العربية التى وهدت باستقلالها ، وكفب السيد هنرى مكهون خطبا مشرته لندن تيمس في ٢٢ من يوليو ١٩٢٧ يزعم فيه أن الوعد الذى قطعه

بريطانيا على نفسها باستقلال الأقاليم العربية ليشمل فلسطين ولكن من الثابت أن خطابات مكبول
للشريف حسين لم تستثن فلسطين إطلاقاً في أى واحد منها .

وقد نصب خلاف كبير حول تفسير هذا التصريح لشعوب عباراته : فعبارة « وطن قومي »
جديد على القانون الدولي ، وليس هناك سوابق يمكن أن يستند إليها في تحديد معناها ، ولم تقدم
الحكومة البريطانية أى تعريف لها ، فذهب البعض إلى أنها تعنى كلمة « دولة » أو « كنفولك » ،
وذهب آخرون إلى أنها تعنى « مركزاً قفانياً » أو « مكاناً لاقامة اليهود » . ذلك لم يحدد التصريح
ماذا يعنى بعبارة : « أن الحكومة ستبذل كل جهدها لتسهيل تحقيق هذا الغرض » ، فهل يقصد من
كلمة « تسهيل » ، التأيد العملى أو عدم إقامة عراقيل فقط . كذلك أغفل التصريح عمداً الحقوق
السياسية لغير العرب ، في حين أنه ذكرها بالنسبة لليهود في الدول الأخرى ، إذ قال : « لن يحدث
شيء يغير الحقوق والحالة السياسية التي يتمتع بها اليهود في البلاد الأخرى » ، وأخيراً فإن صياغة
التصريح تضع العرب ، وهم غالبية سكان البلاد في وضع الأقلية ، في حين أن عدمه كان يبلغ وقت
صدور التصريح خمسمائة وثمانية وستين ألفاً ، مقابل ثمانية وخمسين ألف من اليهود .

وكانت الحكومة البريطانية تفسر تصريح بلفور حسب مقتضيات الأحوال فإذا زاد ضغط العرب
عليها فسره في مصلحتهم ، وإذا كان ضغط اليهود عليها أقوى ، فسره في مصلحتهم . وهذا الموقف
المذبذب يظهر بجملة من دراسة الكتب التي أصدرتها الحكومة البريطانية ، والبيانات والخطابات
الرسمية التي نشرتها بشأن سياستها في فلسطين .

فمتنمداً لزيادة استياء العرب من موقف الحكومة البريطانية ، ورأوا بداية تدفق اليهود إلى
بلادهم ، ماروا في سنة ١٩٢١ وهاجموا اليهود في يافا وغيرها . وقد رأت الحكومة البريطانية
أن تفسر تصريح بلفور بما يردى روعهم ، ولا يتعارض مع ما قطعت من وعود لليهود ، فأصدرت
كتاباً أبيض - أصدره تشرشل - في أول يولييه ١٩٢٢ جاء فيه :

« أن حالة التوتر التي فلسطين بين وقت وآخر ، مردها إلى المخاوف التي تغتلب العرب واليهود
ومعارف العرب ناجمة من التفسيرات المبالغ فيها التي فسرها تصريح بلفور . من ذلك أن
بيانات غير رسمية صدرت مؤداها أن الغرض من هذا التصريح هو جعل فلسطين كلها يهودية . وأن
الحكومة البريطانية تعتبر هذه البيانات غير عملية وليس لديها مثل هذا الهدف ، ولم يكن في نية
الحكومة البريطانية مطلقاً أن يختنق العرب من فلسطين أو يخضعوا لهم أو لتهتم أو تهافتهم لليهود .
إن الحكومة البريطانية توجة النظر إلى أن عبارات التصريح لاتعدو إلى تحويل فلسطين كلها إلى
وطن قومي لليهود ، ولكن يجب إنشاء مثل هذا الوطن في فلسطين .

« وفيما يختص بمخاوف اليهود فإنها آتية من ظنهم أن الحكومة البريطانية ستترك السياسة التي

تضمنها تصريح سنة ١٩١٧. وترى الحكومة البريطانية أنه من الضروري أن تؤكد مرة أخرى أن هذه المخاوف لا أساس لها. وأن هذا التصريح غير قابل لأي تغيير..

وفسر الكتات الأبيض المقصود بالوطن القومي لليهود فقال، « أنه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على سكان فلسطين إجمالاً، بل يعني زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجدون في أنحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه للمعجب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية.

ولكني تستطيع هذه الطائفة أن تحصل على النمو الحر، وأن تقدم فرصة كاملة لأفرادها لإظهار مقدراتهم — من الضروري أن تعرف أن وجودها في فلسطين إنما هو حق لها، لا تساع من غيرها وهذا هو السبب الذي من أجله يجب إعطاء ضمان دولي للوطن القومي اليهودي، وأنه من الواجب أن يعترف به على أساس التاريخ القديم ».

أما فيما يتعلق بالأماكن المقدسة، فقد نص صك الانتداب على أن تتحمل بريطانيا المسؤولية عنها، وتلتزم بالمحافظة على كل ما يتعلق بها من حقوق قائمة، وضمان حرية الوصول إليها، ومباشرة الطائفة الدينية فيها، كما نص على وجوب تكوين لجنة خاصة تهيئها بريطانيا تختص ببحث وتسوية الحقوق والشكاوى الخاصة بالأماكن المقدسة، والهيئات الدينية المختلفة فيها، على أن يعرض تشكيل هذه اللجنة واختصاصاتها على مجلس العصبة للمرافقة عليه « مادة ١٤ من صك الانتداب ».

وقد حاول اليهود في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٢٨ إجراء تعديل في طريقة القيام بطقوسهم الدينية عند حائط المبكى، فكسبهم حقاً جديداً؛ فأقاموا ستاراً يفصل بين الرجال والنساء، فأثار هذا المسلمين، وصدر الأمر بنزع هذا الستار، ولما رفض اليهود رفعة تولى البوليس إزالته.

وفي ١٥ من أغسطس سنة ١٩٢٩ وكان يوم عيد الصيام، ذهب اليهود في حشد كبير نحو الحائط ورفضوا الدلم الصهيوني، فثار العرب وهجموا على اليهود في الأيام التالية، وأمتدت الاضطرابات إلى مدن عديدة، وقامت في البلاد العربية مظاهرات لتأييد عرب فلسطين.

لجنة شو :

أرسلت الحكومة البريطانية لجنة لتحقيق أسباب الاضطرابات برئاسة المستر شو ومقدم الاقتراحات التي تؤدي إلى عدم العودة للاضطرابات، فباشرت مهمتها في أكتوبر سنة ١٩٢٩، واستمعت إلى العرب واليهود ووضعت تقريرها في ١٢ من مارس ١٩٣٠، متضمنة أن الاضطرابات لم تكن جديدة، وأن سببها عداوة العرب لليهود نتيجة لعدم تحقيق مطالبهم السياسية والقومية، وخوفاً على مستقبلهم الاقتصادي إذ يخشون أن يؤدي شراء اليهود للأراضي إلى حرمانهم من أراضيهم ووضعهم تحت سيطرة اليهود. واقترحت اللجنة ما يأتي :

١ - أن أول شيء يجب على الحكومة البريطانية أن تفعله هو أن تصدر بياناً واضحاً عن السياسة التي تتزعم اتباعها في فلسطين . وأيا كانت هذه السياسة فإن البيان يسكن ذاغاة كبيرة إذا اشتمل على تعريف واضح لإيجابي عن المعنى الذي تعطيه الحكومة البريطانية لما جاء في حرك الانتداب عن حقوق غير اليهود في فلسطين ، إذا أن بيان المستر تشرشل الذي نشر في سنة ١٩٣٢ لم ينجح في إزالة الغموض الذي ساد البلاد بشأن سياسة الحكومة ، واشتمل أيضاً على تعليمات لإدارة فلسطين أكثر وضوحاً من أى تعليمات سابقة بشأن موضوعي الأراضي والهجرة .

٢ - تتمدّد اللجنة أنه إذا لم تزد الهجرة عن مقدرة البلاد للاستيعاب ، فإنها تكون مفيدة ، وأن الأزمة الاقتصادية في سني ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ كانت ناتجة من أن عدد المهاجرين الذي وصلوا إلى البلاد كان أكبر مما تستطيع البلاد استيعابه ، وأن اللجنة تقترح إنشاء جهاز يشترك فيه غير اليهود ويؤخذ رأيه في الهجرة .

٣ - ترى اللجنة أنه في المدة من ١٩٢١ ، ١٩٢٩ طرد كثير من العرب من الأراضي الزكافوا يستأجرونها نتيجة لبيعها لليهود ، ولم يكن هناك أرض أخرى يستطيع هؤلاء أن ينتقلوا إليها ، ولم تشتمل القوانين المعمول بها على ما يمنع حركة البيع . واقترحت اللجنة تطوير الزراعة ووضع حد لطرده المزارعين من الأراضي .

٤ - أن خيبة الأمل التي أصابت العرب بسبب عدم تمتعهم بالحكم الذاتي ، أثارَت الصعوبات بالنسبة لحكومة فلسطين .

٥ - ابتداء العرب من المادة الرابعة من صك الانتداب ، التي منحت المنظمة الصهيونية سلطات خاصة لم يمنح العرب مثلها .

٦ - ضرورة رقابة المقالات التي تنشرها الصحف وتؤدي إلى تمكيد السلام .

لجنة الوصاية الدولية :

وقد اجتمعت في جنيف لجنة الوصاية الدولية المنوط بها رقابة تنفيذ صك الانتداب في المدة من ٢١ إلى ٢١ من يونيو سنة ١٩٣٠ ، وحضر الاجتماع ممثل الحكومة البريطانية الذي أدلى ببيان واف عن موقف حكومته ، وقد رفعت اللجنة المذكورة تقريرها إلى مجلس عصبة الأمم جاء فيه ما يأتي :

« أن اللجنة تشك في براءة الزعماء العرب من إثارة الاضطرابات التي وقعت في أغسطس سنة ١٩٢٩ ، كاتريد أن تصورهم بريطانيا . ومن الخطأ القول بأن الاضطرابات لم تكن موجبة ضد بريطانيا لأنها كانت موجبة ضد اليهود فقط ، أو أن الاضطرابات لم توجه ضد تنفيذ بريطانيا لصك

الانتداب وانتهت اللجنة البريطانية بعدم بعد النظر لآلام المتراحين من تسلسل الحوادث التي أدت إلى ثورة العرب ، ولم تستعمل الحكومة سلطتها في منع نشر المقالات المثيرة ، كما أن قواتها لم تكن كافية لمنع الاضطرابات . وتعتقد اللجنة أن بريطانيا لم تعمل كل ما في وسعها منذ بداية الانتداب لمنع انفجار العداء .

، ولو أن بريطانيا اهتدت بتهيئة حالة العرب الاجتماعية والاقتصادية لقبول الهجرة اليهودية ، اسكان ذلك في مصلحة الطائفتين . فضلا عن ذلك لو أن بريطانيا حاولت عند تنظيم البلاد اقتصاديا أن تجمع بين الطائفتين ، لاختلطت المصالح . واختلط المصالح هو أحسن وسيلة لتنظيم روح التضامن والقضاء على روح العداوة .

وانتهت اللجنة إلى تأكيد :

١ — أن الإلزامات التي تضمنتها صك الانتداب بالنسبة للفريقين متساوية .

٢ — أن الالتزامات المفروضة على الدولة المنتدبة ليست متعارضة إطلاقا .

وترى اللجنة أن تفسير صك الانتداب بالنسبة لفلسطين كثيرا ما خلط بين أمرين مختلفين وهما : (١) أهداف الانتداب (٢) الالتزامات المباشرة الملقاة على الدولة المنتدبة . فأما فيما يتعلق بأهداف الانتداب فهي : ١ — إنشاء وطن قومي لليهود . ٢ — إنشاء الحكم الذاتي .

وفيا يتعلق الالتزامات المباشرة على الدولة المنتدبة فهي :

١ — وضع البلاد في حالة تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي .

٢ — وضع البلاد في حالة تضمن إنشاء الحكم الذاتي .

وهذان الالتزامان متساويان ليس لأحدهما أسبقية دلي الآخر في التنفيذ . .

وعما تجدر ملاحظته بشأن قرار لجنة الوصاية الدولية ، أنه يتفق إلى حد بعيد مع آمال اليهود . ولاشك أن هذا راجع إلى سعى اليهود لدى أعضاء اللجنة لاستيانتهم ، وحملهم على تأييد وجهة النظر اليهودية .

وقد سافر وفد فلسطين إلى لندن فوصلها في ٣٠ من مارس ١٩٣٠ ، وقدم مذكرة للحكومة البريطانية بمطالب العرب ، وهي : وقف الهجرة ، ومن تشريع لمنع انتقال الأراحي التي في يد العرب إلى اليهود ، وتأليف حكومة وعلمانية . مؤولة أمام مجلس نيابي يشترك فيه أهل البلاد بنفسهم العديدة . ولكن الحكومة البريطانية رفضت تلك الطلبات ، لأنها تتطلب تغييرات دستورية تعرقل

عملها في التزامات بمقتضى الانتداب ، رقررت: إزاد غير لدراما: صأنى الاراضى والمجرة . وقد وصل هذا الخبر - السير هـ جون هوبسون ، في مايو ، ١٩٣٠ . وحلى أمروض تقريره أصدرت الحكومة البريطانية - وكانت حكومة النبال - كتابا أريض سنة ١٩٣٠ ، أ كدت فيه أنها لن تتخلى عن التزاماتها الناجمة من صك الانتداب الذى يعتبر وثيقة دولية لا يمكن العنول عما تضمنتها . ثم أشار إلى بيان الحكومة في سنة ١٩٢٢ - وكانت إذا ذاك - حكومة المحافظين - فقال الكتابان البيان الذى تضمنه كتاب سنة ١٩٢٢ هو الأساس الذى تبنى عليه السياسة البريطانية المقبلة في فلسطين ، وأن الالتزامين المفروضين في صك الانتداب بشأن قريتي السكان هما من درجة مساوية ، وقال أن اليهود مخطئون إذ يعتبرون أن أم أغراض الانتداب هو إقامة وطن قومي لليهود ، وأن حقوق العوائف الأخرى تعتبر ثانوية ، كما أنهم يخطئون فيما يزعمونه من أن لهم حقاً في الإدارة .

وعما يسترى النظر أن سياسة بريطانيا تجاه فلسطين لا تختلف باختلاف وزاراتها فقد أعلنت وزارة العمل في هذا الكتاب أن سياستها في صدد فلسطين هي نفس السياسة التي وضعها المستر تشرشل في كتابه الأبيض الذى أصدره في سنة ١٩٢٢ .

هاج اليهود ضد هذا الكتاب ، وجباؤا تروام للحملة عليه ، ونجحت حملتهم : فدفعه الحكومة البريطانية أعضاء الوكالة اليهودية إلى الاجتماع بها ، وأسفرت المناقشات بينها وبينهم عن كتاب وجه رئيس الوزراء المستر مكدونالد إلى الدكتور وايزمن في ١٢ من فبراير سنة ١٩٣١ نسخ فيه أكثر ما جاء في الكتاب الأبيض ، وقال المستر مكدونالد أن كتابه هو المستند الوحيد الذى يفسر الكتاب الأبيض .

ويثور التساؤل هنا لماذا ثار اليهود ضد الكتاب الأبيض الذى صدر في سنة ١٩٣٠ ، ولم يثوروا ضد الكتاب الأبيض الذى صدر في سنة ١٩٢٢ مع أن الكتابين لا يختلفان فيما تضمناه من سياسة الرد على هذا التساؤل هو أن اليهود في سنة ١٩٢٢ لم يصلوا إلى القوة التي وصلوا إليها في سنة ١٩٣٠ . ومع مرور الزمن إزدادت قوتهم نتيجة لنشاطهم وتظلمهم المحمكة ، التي لا تقتصر على اليهود المقيمين في فلسطين وإنما تشمل اليهود في أنحاء العالم كافة ، وهؤلاء يضمنون كبار المالبيين والمسيطرين على الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة . وفي سنة ١٩٢٠ استطاع الصهيونيون أن يعبثوا قوى اليهود في العالم ، فأخذت الحكومة البريطانية تنظر إلى قوة اليهود في سنة ١٩٣٠ نظرة تختلف عن نظرتها لهم في سنة ١٩٢٢ .

وقد سبق أن قلنا أن بريطانيا كانت تفسر هذا التصريح حسب مقتضيات الأحوال : فإذا ضط العرب عليها فسرته في مصلحتهم ، وإذا كان ضغط اليهود عليها أفقرى فسرته في مصلحتهم وقد كان ضغط اليهود عليها في سنة ١٩٢٠ شديدا ، فتراجعت عما جاء في الكتاب الأبيض الأخير ، واضطر المستر مكدونالد أن يبعث بخطاب إلى الدكتور وايزمن ناستخا معظم ما جاء في الكتاب الأبيض المذكور .

وقد اضطر عرب فلسطين لإزاء ما رأوه من ازدياد قوة اليهود إلى أن يتحدوا ، وكانوا أحزابا متنافرة ؛ فأنشأوا الهيئة العربية العليا ، وقادوا بثورتهم الكبرى في سنة ١٩٣٦ ، وتقرر الإضراب العام فأرسلت بريطانيا قوات إضافية لإخماد الثورة . وتدخل ساسة الدول العربية في الأمر . ولم تعد الهيئة العربية العليا من قرار الإضراب ، إلا بعد أن أذارت عليها بذلك حكومات العراق والعربية السعودية والأردن .

لجنة بيل :

وقررت بريطانيا إرسال لجنة لبحث أسباب الاضطرابات « لجنة بيل » ، وقد وضعت هذه اللجنة تقريرها الذي نشر في ٧ من يولية ١٩٣٧ جاء فيه أن أسباب الاضطرابات التي وقعت في السنوات المختلفة واحدة : وهي رغبة العرب في الاستقلال ؛ وخوفهم من الوطن القومي اليهودي ؛ وعدم معرفة مصير الانتداب ، واعترفت اللجنة بوجود تعارض بين الوجود التي بذلت لليهود والعرب . وأهم اقتراحات اللجنة هو إنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين ، فتنشأ دولة يهودية في الشمال والغرب ، ودولة عربية في الجنوب والشرق ، على أن تلحق بشرقي الأردن ؛ وقسم للأماكن المقدسة يشمل القدس ويبت لحم وعمر إلى بافان تحت وصاية بريطانيا ، على أن ترتبط الدولتان العربية واليهودية بمعاهدة مع بريطانيا .

وقد رفض العرب التقرير وطالبوا بالاستقلال التام . أما اليهود فقد انقسموا : فالصهيونيون وافقوا على التقرير ، وغير الصهيونيين اعترضوا على إنشاء دولة يهودية وطالبوا بعقد مؤتمر عربي لإنشاء دولة موحدة على أساس تصريح بلفور .

ورأت لجنة عصبة الأمم أن الاستقلال لا يمكن منحه للطرفين فوراً . وقد حضر المستر إيدن وزير الخارجية وقتئذ أمام مجلس عصبة الأمم في ١٤ من سبتمبر ١٩٣٧ ، وطلب الموافقة على أن تؤلف بريطانيا لجنة ثانية تضع مشروعا مفصلا للتقسيم . ووافق مجلس العصبة بشرط بقاء الانتداب إلى حين الوصول إلى قرار نهائي . وأرسلت بريطانيا لجنة برئاسة السير جون وودعيد لوضع مشروع مفصل للتقسيم ، فقررت اللجنة المذكورة أنه لا يمكن عمل خطة ناجحة للتقسيم ، وأن التقسيم الذي اقترحه لجنة بيل غير عملي لأنه سيؤدي إلى أن يكون في القسم اليهودي ٩٩٪ من سكانه عرب ، وقالت اللجنة أن العرب واليهود ضد التقسيم ، وأن التقسيم يضر العرب من الناحية الاقتصادية .

وأصدرت الحكومة البريطانية بلاغا مع هذا التقرير ، جاء فيه أن الحكومة اقتنعت بأن البحث أظهر قيام صعوبات سياسية وإدارية ومالية في التقسيم ، وأنه إزاء المدول عن فكرة التقسيم ترى الحكومة أن مجتمع العرب واليهود بها في لندن ، للوصول إلى حل ، بحيث إذا لم يتيسر ذلك فإن الحكومة ستتخذ السياسة التي تراها مناسبة .

مؤتمر لندن في سنة ١٩٣٩

دعته الحكومة البريطانية كلابن مصر والعراق والعربية السعودية والأردن واليمن وعرب فلسطين والوكالة اليهودية إلى مؤتمر يعقد في لندن . واجتمع المؤتمر في ٧ من فبراير ١٩٣٩ ، وانقسم في الحال إلى قسمين ، لأن العرب رفضوا أن يجلسوا مع اليهود في مؤتمر واحد .

وقد طالت المناقشات ورفض الفريقان الاتفاق ثم قدمت بريطانيا مقترحات رفضها الطرفان وانتهى المؤتمر في ٢٧ من مارس سنة ١٩٣٩ بدون نتيجة .

الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ :

وفي ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ موضحا سياسة بريطانيا بشأن ثلاثة مسائل هي : ١ - الدستور . ٢ - الهجرة . ٣ - الأراضي .

ففيما يتعلق بالدستور جاء في الكتاب الأبيض أن بريطانيا كانت تهدف إلى إنشاء الحكم الذاتي ، حتى تصبح فلسطين مستقلة ، وهي تنوى أي تنشئ في خلال عشر سنين دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمحاذاة يشترك فيها العرب واليهود .

وسيزيد اشترك العرب واليهود في الإدارة . ومع الوقت سينشأ مجلس وزراء . وفي نهاية خمس سنوات ينشأ مجلس نيابي تكون مهمته وضع التوصيات لدستور فلسطين المستقلة . وإذا دعا الأمر إلى تأجيل الاستقلال في نهاية السنوات العشر ، فإن بريطانيا ستستشير الأطراف المعنية .

وقال الكتاب الأبيض عن إنشاء الوطن القوي لليهود: إن واضعي صك الوصاية لم يقصدوا تحويل فلسطين إلى دولة يهودية . وأن بريطانيا تصرح بعبارة لا لبس فيها أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية ، لأن ذلك يخالف التزاماتها نحو العرب بموجب صك الانتداب ، كما أنها لا تستطيع أن توافق على أن مراسلات مكهون ، تعتبر أساساً للأدهاء بموجب جبل فلسطين دولة هربية مستقلة .

وجاء في الكتاب أن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، وزوال الانتداب زوالا كاملا ، يتطلب أن تكون العلاقة بين العرب واليهود طيبة بدرجة تجعل قيام حكومة حسنة أمرا ممكنا .

وفيما يتعلق بالهجرة فقد حددها بمدد قدره ٧٥ ألفا في الخمس سنوات التالية :

وفيما يخص الأراضي فقد منح المنحروب السامي سلطة تمنع بيع الأراضي وتظيم انتقالها .

وقد هاجم اليهود الكتاب الأبيض قائلين أن سياسة الحيافة التي تتبعها بريطانيا لا يمكن احتياها وأن الشعب اليهودي سيستعبد عليها حرباً لا حوزة فيها ، وبدأ يهود فلسطين في سياسة عدم التعاون ، وسعى اليهود في أمريكا لدى حكومتهم لشغل على بريطانيا . كما سحرالى أعضاء لجنة الوصاية الدولية لرفضه ، وقد رفضته اللجنة بأغلبية أربعة أصوات ضد ثلاثة بحجة أن مانضمته ذلك الكتاب يتعارض مع صك الحماية .

ورفض العرب هذا الكتاب بالرغم من أن بريطانيا اعترفت مبدئياً بحق فلسطين في الاستقلال وعدلت من التقسيم ، وحددت الهجرة تحديداً نهائياً . وقيدت انتقال الأراضى .

واستند العرب في رفضهم الكتاب إلى أن فترة الانتقال تعطى اليهود سلاحاً في معارضة استقلال العرب ، ويريد العرب حكومة وطنية في بمرعدة محقولة ولا يقبلون مساعدة من بريطانيا في تحرير الدستور ، وأضافوا أن عبارات الكتاب غامضة فضلا عن أنه يجعل إعلان الاستقلال أو تأجيله بعد عشر سنوات متوطاً بالظروف .

وفي نظرنا أن رفض الكتاب كان خطأ كبيراً ، فكل المعاهدات الأولى التي تمت بين بريطانيا والبلاد العربية لم تكن محققة لكل آمال البلاد ، ولكن تلك المعاهدات كانت تستبدل بغيرها ، إلى أن حل اليوم الذى أصبح فيه هذه البلاد مستقلة استقلالاً تاماً ساقط في المآلة ولم يطل انتظار ذلك اليوم .

وفي الواقع لم يرفض كل عرب فلسطين الكتاب الأبيض ، وقد قبله حزب الدفاع الذى كان يرأسه المرحوم راجب النشاشيبي وكانت سياسته : « خذ وطالب » .

على أن الدول العربية أرسلت مذكرة إلى بريطانيا في ٨ من يوليو ١٩٤٦ تقترح فيها استئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن ، وطلبت من بريطانيا أن تمتنع عن اتخاذ أى خطوة مضادة لما تضمنته الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ إلى أن تستأنف تفاوضات ؛ وهذا يدل على أن الدول العربية راضية عما جاء في الكتاب الأبيض المذكور ، والواقع أن الدول العربية التي رفضت ذلك الكتاب إنما رفضته لإرضاء لزعما فلسطين الذين رفضوه .

فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية

ولما قامت الحرب أعلنت الوكالة اليهودية أنه بالرغم من اعتراضها على الكتاب الأبيض ؛ ترى أن حرب النازية ضد بريطانيا هي حربها . وحازلت الوكالة اليهودية لإنشاء فرقة يهودية للعمل في فلسطين ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك فسمت الوكالة لتجنيد اليهود في الجيش

والبحرية والطيران البريطاني ، ووافقت بريطانيا على ذلك وبلغ عدد المجندين اليهود ٢٨ . ٢٧ شخصاً .

أما العرب فلم يشترك منهم أحد في أي جيش من الجيوش المتحاربة في الحرب العالمية الثانية ولذلك برّهم اليهود في القنن العسكرية عندما وقعت المارك الدموية بين العرب واليهود . قبل قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة .

وفي أثناء هذه الحرب أعلنت بريطانيا أنها ستفد ما جاء في الكتاب الأبيض ، فقاومها اليهود مقاومة شديدة بمحاولات الاغتيال ، ووضع آلات التدمير في المباني الحكومية ، ومهاجمة مخازن الحكومة ؛ ثم اتجهوا إلى يهود أمريكا وظهروا من الرئيس روزفلت بتصريح لاثني من زعمائهم في ٩ من مارس ١٩٤٢ جاء فيه أن الحكومة الأمريكية لم تؤيد مطلقاً كتاب ١٩٢٩ الأبيض ؛ وفي ١٥ من أكتوبر ١٩٤٤ أعلن وعده بأن يعمل على إنشاء دولة يهودية حرة .

وقد انتهز للمرحوم الملك عبد العزيز آل سعود فرصة لقائه مع الرئيس روزفلت عند عودته من مؤتمر يالطا ، لحثه في قضية فلسطين ، وتبادل جلالاته مع الرئيس الأمريكي الحظاين الآتي ترجمتهما :

تضمن خطاب الملك المؤرخ ١٠ من مارس ١٩٤٥ اتهاماً للصهيونيين بأنهم يقومون استعدادات عدائية ضد العرب ، وأنهم يعملون على خلق نازية تحت اسم الديمقراطية وبصرها . وأن لسكل شعب الحق الطبيعي أن يعيش في بلده ، وأن عرب فلسطين هم أول من استوطنوا منذ ٢٥٠٠ سنة قبل المسيح ، على حين لم يحكم اليهود فلسطين إلا مدة ٢٨٠ سنة ، ثم طردوا منها ٢٠٠٠ سنة . وأن حق العرب يستند إلى ما يأتي .

١ - حقهم في الإقامة هناك : إذا أنهم يقيمون فيها منذ سنة ٢٥٠٠ قبل الميلاد .

٢ - الحق الطبيعي في الحياة .

٣ - العرب ليسوا أجانب في فلسطين ، وليس هناك أية نية في تهجير عرب من الخارج للإقامة فيها .

وقال الملك أن مطالبة اليهود بفلسطين هي مغالطة ، وأن التاريخ يملؤهم مثل هذا المثل ، وأنه يجب التفرقة بين الصهيونيين وبين اليهود المضطهدين ، وأن العالم يمكن أن يسامح في إسكان اليهود المضطهدين ، وقد ساهمت فلسطين بأكثر من نصيبها في ذلك . وأن إسكان اليهود في فلسطين وطرد سكانها الأصليين عمل لا مثيل له في التاريخ . واتهم الملك اليهود بذهبتهم العدوانية ضد الدول العربية المجاورة ، وأنهم يعملون على التفرقة بين العرب والحلفاء وأنهم يعدون تخطيطات عسكرية وإرهابية .

وقد رد الرئيس روزفلت في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٥ قائلا :

« نذكرون جلاتكم أنه في مناسبات سابقة احطتكم علما بموقف الحكومة الأمريكية تجاه فلسطين ، وأوضحنا رغبتنا في أنه لا يجوز اتخاذ أي قرار عن الوضع الأساسي في فلسطين ، بدون استشارة تامة كل من العرب واليهود .

« ونذكرون جلاتكم بدون شك أنه أثناء حديثنا الأخير أكدت لكم بأن بصفة كوني رئيسا للحكومة الولايات المتحدة ، لن أتحذ أي عمل يعتبر عدائيا للعرب .

« وسرني أن أجدد لجلالتكم التأكيدات التي سبق أن تلقيتها عن موقف حكومتى وموقفي كرميس للهيئة التنفيذية بالنسبة لموضوع فلسطين ، وأن أبلغكم أن سياسة هذه الحكومة في ذلك الصدد لم تتغير . »

اللجنة الانجليزية الأمريكية :

وقد استمرت بريطانيا بعد هزيمة ألمانيا في مايو ١٩٤٥ على السماح بالمجرة اليهودية إبقاء الحصة المقررة في الكتاب الأبيض ١٩٣٩ ، على أساس ٧٥٠٠ مهاجر . ولما استوفيت هذه الحصة منعت بريطانيا السماح بدخول عدد آخر إلا إذا وافق العرب . ولما كان العرب مطمئنين على وقف المجرة ، أخذ اليهود يمارسون المجرة غير الشرعية . ثم لجأوا كعادتهم إلى أمريكا ورات بريطانيا اهتماما من أمريكا بالأمر ؛ فدعته إلى أن تتعاون معها في تشكيل لجنة انجليزية أمريكية ، فقبلت أمريكا وتألقت اللجنة في ١٣ من نوفمبر ١٩٤٥ ، وسافرت إلى فلسطين ثم وضعت تقريرها في ٢٠ من أبريل ١٩٤٦ جاء فيه :

١ - أن فلسطين لا تستطيع استيعاب يهود أوروبا . ويجب البحث عن جهات أخرى .

٢ - يجب السماح بمجرة مائة ألف يهودي إلى فلسطين فورا .

٣ - لا يجوز أن تكون فلسطين دولة يهودية ، ولا دولة عربية ، ولكن دولة تحافظ على حقوق المسلمين واليهود والمسيحيين .

٤ - إلى أن يقف الأرهاب تستمر إدارتها تحت صك الانتداب ، لحين استبدال اتفاقية وصاية مع الأمم المتحدة بذلك الصك .

٥ - على الإدارة أن تعمل على رفع مستوى العرب حتى يكون مساويا لمستوى اليهود

٦ - السماح بالمجرة .

٧ - إعادة حرية التصرف في الأراضي.
٨ - إجراء تحسينات في الزراعة والصناعة ، بالتعاون مع الوكالة اليهودية والبلاد العربية المجاورة .

٩ - إصلاح تعليم اليهود والعرب حتى يصل الوفاق بين الفريقين .
١٠ - القضاء على استعمال القوة .

ولم يعارض اليهود التقرير ، ولكن الجامعة العربية اجتمعت في ١٣ بلودان ، في ١٣ من يونيو ١٩٤٦ وقررت رفضه .

وكان هناك خلاف كبير في الرأي بين وجهة نظر الرئيس د ترومان ، الذي طلب من بريطانيا أن تسمح بدخول مائة ألف يهودي فوراً في فلسطين ، ووزارة الخارجية الأمريكية . وقد قال المستر دين أنشون ، وزير الخارجية الأمريكية لممثل العراق ومصر والسعودية وسوريا ولبنان في ١٠ من مايو ١٩٤٦ ، الذين أبلغوه أنهم لا يمتثلون بشرعية اللجنة الانجليزية الأمريكية . أن أمريكا لن تتخذ أي قرار بشأن هجرة المائة ألف يهودي ، ثم أيد ذلك بمذكرة أرسلت إليهم .

ووعدت وزارة الخارجية البريطانية أن تستشير العرب واليهود قبل اتخاذ أي قرار بشأن تقرير هذه اللجنة . ولقد تار أحد أعضاء اللجنة الانجليزية الأمريكية وهو المستر د باركلي كروم ، الأمريكي على وزارة الخارجية الأمريكية ، واهتمما بأنها تعمل على إحباط السياسة التي أعلنها رؤساء الولايات المتحدة منذ الرئيس د ولسون ، حتى الآن ، قالوا أن كل وعد كان يعطيه أي رئيس من رؤساء الولايات المتحدة لليهود ، كانت تعمل وزارة الخارجية الأمريكية على الوقوف حجر عثرة في تنفيذه ، مؤكدة للانجليز والعرب أنه لن يتم شيء من ذلك ، وطالب باستقالة المستر د لوى هندرسون ، مدير قسم الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية .

وقد أرسل المرحوم الملك عبد العزيز آل سعود خطاباً إلى الرئيس د ترومان ، بتاريخ ١٥ من أكتوبر ١٩٤٦ ، أعرب فيه عن دعمه من اقتراح الرئيس ترومان فتح باب الهجرة على مصراعيه لليهود ، وأن هذا الاقتراح يتناقض مع وعود أمريكا السابقة . وقد رد الرئيس د ترومان ، على الملك في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، موضحاً حالة اليهود في أوروبا ، وأشار إلى وعود أمريكا بتأييد اليهود في إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين ؛ ويرى أن إدخال مائة ألف يهودي في فلسطين لا يعتبر حلاً عادلياً للعرب ، وأنه لن يتخذ أي قرار يؤثر في الوضع الأساسي في فلسطين دون أن يسبق ذلك اتصال بالعرب واليهود .

مؤتمر لندن في ١٩٤٦ - ١٩٤٧ .

أجابت الحكومة البريطانية طلب الدول العربية المتفاوضة لحل قضية فلسطين ، وحدثت يوم

١٠ من سبتمبر ١٩٤٦ موعداً لانعقاد المؤتمر، وتأجل إلى ٢ من أكتوبر ١٩٤٦ ثم استأنف اجتماعه في ٢٧ من مايو ١٩٤٧، ولم تشارك الوكالة اليهودية فيه لأن العرب رفضوا أن يجلسوا معها على مائدة واحدة. وقد أنهى المؤتمر بدون الوصول إلى أى اتفاق.

ولما تعذر الوصول إلى اتفاق يقبله الطرفان، قررت بريطانيا عرض الأمر على الأمم المتحدة

فلسطين في الأمم المتحدة

لجنة التحقيق الدولية :

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة غير عادية في ٢٨ من أبريل ١٩٤٧ بناء على طلب بريطانيا، وقد الفت الجمعية العامة لجنة تحقيق تدرس المشكلة الفلسطينية وتجمع عناصرها كافة وتقتصر الحل الذي تراه ملائماً لها.

وقد قامت اللجنة بزيارة فلسطين ولبنان وشرق الأردن، وتعاون اليهود معها، على حين امتنع عرب فلسطين عن التعاون، وقررت الهيئة العربية العليا بالإضراب يرم وصول اللجنة إلى القدس.

ونرى أن القرار الذي أصدرته الهيئة العربية العليا بمقاطعة لجنة التحقيق الدولية لم يكن قراراً حكماً، بل كان يجب على عرب فلسطين أن يرضوا على اللجنة قضيتهم مدعماً بمصبرهم القوية. وكان من واجهم أن يرحبوا بها لا أن يقابلوها بالإضراب. ولقد فرح اليهود بقرار المقاطعة الذي اتخذته العرب، وعملوا من جانهم على كسب عطف أعضاء اللجنة، ونجحوا في استئالة بعض أعضائها. بشى الطرق. من ذلك أن أحد أعضاء اللجنة ألقى محاضرة في تل أبيب تدف فيها بموقف الحكومة البريطانية تجاه اليهود في الوقت الذي كانت تحتفل فيه حكومة الانتداب بأعضاء اللجنة. ولكن العضو المذكور اعتذر عن عدم حضور الحفل، وذهب إلى تل أبيب لإلقاء محاضرته، كذلك استألت اليهود عضواً آخر. وهذان العضوان يمثلان دولتين من دول أمريكا اللاتينية.

وقد غاب أحد أعضاء اللجنة في حديث له مع أحد القناصل في القدس على العرب قرار المقاطعة، وضمف دعايتهم، ووقوفهم موقفاً سلبياً، ولا مهم على عدم تقديمهم بأى مشروع لإنشائي لتحقيق أغراضهم، وقال أن العرب يتجاهلون حقيقة قائمة هي أنه يوجد بفلسطين أكثر من ستمائة ألف يهودي يقيمون فيها، وأن إخراج هؤلاء اليهود من فلسطين هو ضرب من الحال. وقد أصبح مركز العرب في فلسطين اليوم أضف من مركزهم قبل عشرين سنة. ففي الماضي لم تهرب هجرة اليهود على النطاق الواسع الذي تجرى عليه الآن، ولم تكن الصهيونية بالقوة التي هي عليها الآن من حيث المال والنظام والمقدرة الفنية، ولم تناصر الولايات المتحدة في الماضي اليهود، وهي تناصرهم اليوم بذلك للأسباب الآتية :

١ - أنه يوجد في الولايات المتحدة جالية يهودية كبيرة بدأ الشعور بسوء منها ، وأصبح الأمريكيون غير راغبين في زيادة عدد هذه الجالية .

٢ - أن اليهود الأمريكيان أنفسهم لا يريدون هجرة يهود جديد إلى أمريكا ، حتى لا يزداد الشعور العدائي ضدهم .

وأضاف ذلك العضو بأن دول أمريكا اللاتينية تتأثر بسياسة الولايات المتحدة واتجاهاتها ، كما أنها تنفر من هجرة اليهود إليها ، ولهذا فهي تحبذ هجرة اليهود إلى فلسطين لتتخلص مما قد يطلب منها من قبول بعض المهاجرين اليهود في بلادها . كما أن دول أوروبا الوسطى ترغب في التخلص من اليهود المقيمين فيها ، ولذا فهي تشجع هجرتهم إلى فلسطين . وقال أيضا أنه لم يأت لدى مندوبي كندا وأستراليا وهولندا في اللجنة أنهم سيقرون تقسيم فلسطين ، واستنتج من موقف هؤلاء الأعضاء أن إنجلترا والولايات المتحدة ترغبان في التقسيم ، وإنها سيمعلان من وراء الستار لتحقيقه . ولقد رفعت هذا الحديث في حينه إلى الحكومة . ولكن حكومة ذلك العهد أصحمت آذاتها عما كان ينقله إليها مثلها الدبلوماسي وكان واجبا . في نظري أن تنصح الهيئة العربية العليا بعدم مقاطعة اللجنة الدولية .

إن قرار المقاطعة يكون مفهوما لو أن عرب فلسطين كانت لديهم القوة التي تمكنهم من مقاومة قرار الأمم المتحدة وفرض إرادتهم وتحقيق استقلالهم ؛ ولكن الأمر لم يكن كذلك . ولهذا كان قرار المقاطعة بعيدا من الصواب . هل أن الهيئة العربية العليا اتخذت بعد ذلك قرارا آخر يتناقض مع قرار المقاطعة ، ذلك القرار هو إضاد مثل لها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للدفاع عن وجهة نظرها . ففيم إذن كان قرار المقاطعة ؟

لقد كانت قضية فلسطين من القرارات المرجلة : كقرار رفض الكتاب الأبيض في سنة ١٩٣٩ وقرار مقاطعة لجنة التحقيق الدولية وغيرها .

وقد وضعت اللجنة تقريرها من ستة أبواب . ومضمن الباب الخامس توصياتها الآتي بيانها التي انتهت إليها لحل قضية فلسطين :

١ - أنهاء الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن عمليا .

٢ - منح فلسطين الاستقلال في أقرب وقت ممكن عمليا .

٣ - تكون هناك فترة انتقال تسبق منح الاستقلال لفلسطين مدتها قصيرة ما أمكن ، تبدأ فيها البلاد للاستقلال .

٤ - تكون السلطة التي تتولى إدارة شؤون فلسطين أثناء فترة الانتقال مسؤولة أمام الأمم المتحدة .

د — ترى اللجنة أيا كان الحل الذي يتقرر :

(أ) المحافظة على الأماكن المقدسة ، وضمان حرية الوصول إليها للعبادة والحج ، طبقا للنظام المقرر في الوقت الحاضر .

(ب) عدم المساس بالحقوق المعترف بها في الوقت الحاضر لمختلف الطوائف الدينية .

(ج) يوضع نظام للفصل في المنازعات المطلوبة على حقوق .

٦ — ترى اللجنة أن تقوم الجمعية العامة فورا بالمساعي اللازمة لعقد وتنفيذ اتفاق خاص ، تتألف به مشكلة يهود أوروبا المبردين ، على وجه السرعة ، قصد تحسين حالتهم والتخفيف من حدة مشكلة فلسطين .

٧ — نظرا لأن الاستقلال سيمنح لفلسطين ، بناء على توصية الأمم المتحدة ولحمت رعايتها ، فإنه من الأمور التي تحرص عليها الأمم المتحدة أن يقوم دستور فلسطين وقوانينها الأساسية ونظامها السياسي على أساس ديمقراطي ، والعقيدة : أي على أساس تمثيل يكفل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، بما فيها حرية العبادة والعقيدة وحرية التعبير والصحافة والاجتماع ، وذلك حماية لحقوق الأقليات ومصالحها .

٨ — يجب أن يتضمن دستور فلسطين أو مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

٩ — توصي اللجنة بالاحتفاظ بوحدة فلسطين الاقتصادية ، في ظل أي نظام يتقرر في المستقبل لفلسطين .

١٠ — أن تتناول الدول التي كانت تتمتع ببعض المزايا من هذه المزايا .

١١ — توصي الجمعية العامة شعب فلسطين ، بأن يتعاونوا مع الأمم المتحدة في الجهود المبذولة لاستنباط حل عادل وتنفيذه .

١٢ — توصي اللجنة بأنه عند النظر في أي حل لقضية فلسطين ، يجب أن يعترف بأن حل هذه القضية لا يمكن حسابه حلا لمشكلة اليهود العامة .

وتناول الباب السادس من تقرير اللجنة الحلين الذين وصلت إليهما اللجنة وهما :

الحل الأول : تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ، ويهودية ؛ على أن توضع مدينة القدس تحت نظام الوصاية الدولية .

وتشمل الدولة العربية متعلقة الجليل الغربية، ومنطقة سميريا الجبلية، مع استثناء القدس والمنطقة الساحلية من أمدود حتى حدود مصر.

وتشمل الدولة اليهودية منطقة الجليل الشرقية والسهل الساحلي، وجميع منطقة بير السبع، التي يدخل فيها إقليم النقب المجاور لقبه جزيرة سيناء مباشرة.

الحل الثاني: إنشاء النظام التماهدي (الفدرالي) في فلسطين. ولم يوافق عليه إلا ثلاثة من أعضاء اللجنة، هم بنو الهند وإيران ويوجوسلافيا.

ويقضى هذا المشروع بتقسيم فلسطين إلى قسمين: الأول عربي، والآخر يهودي، بمجمعهما نظام تماهدي يشمل الحكومة، والسلطين التشريعية والقضائية، والجوارك والجيش، ويكون لكل قسم كامل السلطان في شؤون الحكم الذاتي، وفي التعليم والضرائب المحلية، وحق الإقامة، وشراء الأراضي، والمرافق، والهجرة بين القسمين، والبوليس، والصحة والمرافق العامة، وما إلى ذلك.

أما مسألة الهجرة، فيكون الفصل فيها من خصائص الحكومة المركزية. ويشارك هنصرها السكان في إدارة الحكم المركزية: ويكون هناك نائب لرئيس الدولة من الناصر الآخر، وتكون شؤون الدفاع، والملاقات الخارجية، والهجرة، والنقد، والضرائب العامة، والمواصلات، من اختصاص الحكومة المركزية.

وبين المشروع المناطق التي تدخل في كل قسم، كائن على احترام الأماكن المقدسة، وحرية الوصول إليها.

وأوصى هذا المشروع بقبول يهود مهاجرين في المنطقة المزمع تخصيصها للقسم اليهودي، بمعدل لا يسمح بأن يزيد المهاجرين على ما تستوعبه طاقة البلاد من الناحية الاقتصادية، وذلك أثناء فترة الانتقال.

عرض المشكلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة

تأليف لجنة خاصة:

عرضت مشكلة فلسطين على الجمعية العامة للأمم المتحدة في مستهل دور اجتماعها العاشر الذي بدأ في ١٦ من سبتمبر ١٩٤٧، فقررت إنشاء لجنة خاصة مثلت فيها جميع الدول الأعضاء، عدها إليها بدراسة المسائل الآتية:

١ - طلب بريطانيا المحصول على توصيات الجمعية العامة بشأن مستقبل فلسطين.

٢ — تقرير لجنة التحقيق الدولية ، التي عينتها الجمعية العامة لدراسة المشكلة ووضع تقرير عنها .

٣ — اقتراح الملكة العربية السعودية والعراق وسوريا الخاص - بإنهاء الانتداب على فلسطين والاعتراف باستقلالها دولة واحدة .

وقد اجتمعت اللجنة الخاصة وقررت دعوة ممثلي الهيئة العربية العليا لفلسطين والوكالة اليهودية لحضور جلساتها والإدلاء بالمعلومات التي قد تحتاج إليها اللجنة ؛ وقد لبثت الهيئةان الدعوة فلم تقاطع الهيئة العربية العليا اللجنة كما فعلت من قبل في مقاطعة لجنة التحقيق الدولية .

وبعد أن تناول الكلام عدد من الخطباء قررت اللجنة إنشاء ثلاث لجان فرعية : الأولى يتناول بها التوفيق بين الطرفين المتنازعين ، وتكلف الثانية وضع مشروع مفصل على أساس توصيات لجنة التحقيق ، والثالثة تضطلع بإعداد مشروع مفصل على أساس اقتراح الملكة السعودية والعراق وسوريا ، الخاص بإنشاء دولة واحدة في فلسطين .

وهنا يبرز لنا دليل ساطع على خطأ القرار المرتجل الذي أصدرته الهيئة العربية العليا في سنة ١٩٣٩ ، رفض ما عرضته بريطانيا في كتابها الأبيض في تلك السنة من إنشاء دولة . فبعد ثمان سنوات من الرفض عادت البلاد العربية تطلب تنفيذ ما رفضته الهيئة العربية العليا : ذلك أن ثلاث دول منها — وبموافقة باقيها بالطبع — تقدمت للجمعية العامة للأمم المتحدة باقتراح إنشاء دولة واحدة في فلسطين تمثل حكومتها جميع المواطنين على أساس نسبهم العددية ١١ مع فارق هام هو أن عدد اليهود كان في سنة ١٩٣٩ أقل بكثير من عددهم في سنة ١٩٤٧ ، وهكذا اضاعت الهيئة العربية العليا فرصة ثمينة برفضها الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ ، لأسباب لا يبرر هذا الرفض .

وما تجدر الإشارة إليه أن ممثلي الدول العربية أمبثوا في خطبهم أمام اللجنة الخاصة والجمعية العامة ، بمسح قانونية دامغة ، عدم شرعية تصريح بلفور ، وخروج مجلس عصبة الأمم على عهدها بادماج هذا التصريح في صك الانتداب ، كما أثبتوا أنه ليس من اختصاص الجمعية العامة للأمم المتحدة خلق دولة جديدة أو تقسيم أمة إلى دولتين . ولكن الجمعية العامة وافقت على تقرير اللجنة الفرعية الأولى ، وأصدرت قرارها المعروف بتقسيم فلسطين في ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧

وقد لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام جميع الوسائل من ضغط وترغيب للحصول على الأصوات اللازمة للموافقة على التقسيم . وذكر في هذا الصدد ما جاء في صحيفة ٣٦ من كتاب فاضل الجمالي عن فلسطين « ذكريات وعبر » قال : أتذكر أني جلست يوماً من المستر « بيرسن » وزير خارجية كندا آنذاك رئيس وزرائها اليوم ، فسألته هل تعتقد يا مستر « بيرسن » بأن عملية تقسيم فلسطين هي عملية وجدانية وقانونية . أجابني بصراحة : « يا دكتور جمالي السياسة لا تعرف الوجسدان أو القانون إلا متى اقترنا بالقوة ، أما نحن اليوم فمضطرون أن نجاري

الولايات المتحدة الأمريكية فيما تقرر في سياستها . . والواقع أن ما قلناه «يرسن» لم يكن جديداً ،
فعبارة العدالة الدولية ، والضمير الإنساني وما إليها لا وجود لها في قاموس السياسة .

مشروع الوصاية :

رأت حكومة الولايات المتحدة أن العرب مصممون على عدم تنفيذ قرار انتقم فاعلن
بمثلها في ١٩ من مارس ١٩٤٨ أن حكومتها تعدل عن تأييد هذا القرار ، واقترح وضع فلسطين
تحت الوصاية .

وقد رفضت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في أبريل ١٩٤٨ الوصاية ، بحجة أن الوصاية
لنظام مؤقت سيكسب اليهود منه قوة ووقتا ، وفيه اضاءة لفرصة تفوق العرب الحاضر في القتال
كما رفض اليهود مشروع الوصاية لعلهم أنهم يستطيعون أن ينفذوا التقسيم بالقوة .

وفي رأي أن اللجنة السياسية لجامعة العربية أخطأت في رفض الوصاية ، ويظهر أنها اتخذت هذا
القرار ارضا. الهيئة العربية العليا ، واعتقادا منها أن العرب أقوى من اليهود ، وهو اعتقاد خاطئ. جدا
وقد كتبت الحكومة المصرية في ١٠ من أبريل ١٩٤٨ كتابا ، أفتظف منه ما يأتي تحت عنوان
« ضعف العرب وقوة اليهود » :

« لازالت حالة العرب في فلسطين بعيدة عن أن تكون سارة . وقد قلنا ولا زلنا نكرر أن
وجود المسؤولين عن تسير دفة الأمور العسكرية والسياسية خارج فلسطين ، فيه ضرر بالغ
بالقضية ، ومن الواجب أن يذهب إلى فلسطين هؤلاء المسؤولين ليقتفوا بأنفسهم على حقيقة الحالة .»

والأمثلة عديدة لإثبات هذا الكلام الجمل . وما استشهاد عبد القادر الحسيني ومن معه
في معركة القسطل ، ، مثلاً قريبا ، ولا يضاحه أذكر أنه بعد أن احتل اليهود القسطل ، ذهب
فاضل عبد الله قائد مدينة القدس إلى فوزى التاوقجي وطلب منه أن يعيره بضعة مدافع هارون
ويضمه مدافع برن لإتخاذ الموقف في القسطل ، ولكن التاوقجي لم يقبل لأن قيادته مقصورة على
الملك ، ولم يبق أمام فاضل عبد الله إلا أن يتصل بالقيادة في الشام وهذه تستمد على اتصالا لاسلكيا
وليس لديه جهاز لاسلكي ، والنتيجة لذلك خسارة القسطل ولها مركزا استراتيجيا هام . ولو
كان صفوت باشا في فلسطين لأعطى التاوقجي أمرا بإعادة المدافع ولاتخذ الموقف . ونحن على
استعداد لأعطاء أمثلة كثيرة .

« لقد تحول الميزان في « ذلك سكر » في مصلحة العرب ، ويجب أن يدعم العرب هذا التحول
بتحسين في الناحية العسكرية ، ولأضاعت الفرصة .»

« وترى أنه إذا لم تظهر قوة العرب العسكرية فوراً فخير العرب أن لا يتشددوا في مطالبتهم في
« ذلك سكر » ، وأن يقبلوا الهدنة والوصاية على أن ينظموا أنفسهم ويستعدوا للمستقبل .»

« لقد ضمن قبل سفرى بيوم واحد مجلس كان فيه فاضل عبد الله قائد مدينة القدس ، واحمد حلى باشا وقصل سوريا ، وبعض المناضلين ؛ ولا استطيع إلا أن أقول أن الحالة سيئة من الناحية العسكرية ، وتحتاج إلى علاج سريع . »

أن الحجة التي استندت إليها اللجنة السياسية للجامعة العربية في رفض ، الوصاية حجة واهية ، إذ لا نستطيع أن نفهم لماذا يستفيد اليهود قوة أعماء الوصاية ، ولا يستفيد العرب أيضاً قوة . أما أن الوصاية تفقد حقوق العرب العسكري ، فهو قول يكون صحيحاً لو أن عرب فلسطين كان لهم تفوق عسكري على اليهود . ولكن الحقيقة المرة هي أن اليهود كانوا متفوقين عسكرياً على العرب . ولقد يح صوت فحاصل الدول العربية في فلسطين اقتناع حكومات ذلك العهد بضعف العرب وقوة اليهود ، دون فائدة . ولم يبدأ الجامعة العربية في فهم الحقيقة للمرة إلا متأخرة ، فحضر الأمين العام للجامعة العربية إلى فلسطين لبحث موضوع الهدنة مع المندوب السامي بمن أن اقتنع بحقيقة الموقف وقبل الأمين العام للجامعة العربية الهدنة في ٧ من مايو ١٩٤٨ . وهكذا انقضت فرصة أخرى عندما رفض العرب الوصاية ، وبقي قرار التقسيم قائماً .

وفي اليوم التالي لخروج الإنجليز من فلسطين ، اعترفت أمريكا بإسرائيل ، ثم تبعتها في الاعتراف دول أخرى .

ودخلت الجيوش العربية فلسطين لعلها يحررها من العصابات اليهودية . وقررت الأمم المتحدة تعيين السكرتير « برنادوت » وسيطاً دولياً لتوفيق بين الفريقين .

وساطة البرنادوت :

بدأ برنادوت بالعمل على وقف إطلاق النار وعقد هدنة بين الطرفين ، ورأى أنه لا يستطيع السهر على ما جاء في قرار التقسيم الذي صد في ١٦ من نوفمبر ١٩٤٧ ، بنير إجراء تعديلات فيه . على أن اعتراف الولايات المتحدة وروسيا وغيرها بإسرائيل كدولة مستقلة جعله في وضع لا يمكنه من تمييز الحالة بالنسبة لإسرائيل .

وقال في كتابه أنه يمكن أن تبقى إسرائيل دولة مستقلة . على أن تدخل في إتحاد مع الجزء الباقي من فلسطين مع العرب . وقد أوقف القتال شهراً ثم استأنف ، ثم أوقف مرة ثانية . ووضع برنادوت تقريراً تضمن الاقتراحات الآتية :

١ — يجب إعادة السلام إلى فلسطين .

٢ — أن دولة يهودية سميت « إسرائيل » وجدت في فلسطين ، وليس هناك أسباب سليمة تجبر القول بأن هذه الدولة لن تستمر في الوجود .

- ٣ — أن حدود هذه الدولة تحدد بالاتفاق بين الأطراف المعنية ، أو بواسطة الأمم المتحدة .
- ٤ — السماح للاجئين بالعودة إلى بلادهم وتوحيض من لم يرغب في العودة عن أملاكه .
- ٥ — جعل مدينة القدس بحدودها المقررة التقسيم تحت إدارة الأمم المتحدة .
- ٦ — إعطاء ضمانات دولية لإزالة المخاوف . لاسيما في صدد الحدود وحقوق الإنسان .
- ٧ — يجب أن يحل محل الهدنة صلح دائم ، أو هدنة تتضمن سحب الجيوش وتدميرها ، أو إيجاد منطقة واسعة منزوعة السلاح بينها .
- ٨ — إذا لم يتفق العرب واليهود على الحدود تقوم الأمم المتحدة بتحديدتها بواسطة لجنة خنية مع التعديلات الآتية :
- (أ) جعل د القصب ، من حق العرب إستئداء من جنوب الخط الذي يجرى من البحر إلى الجبل ود الفالوجة .
- (ب) تبقى د الد ، ود الرملة ، في يد العرب .
- (ج) يكون الجليل من نصيب اليهود .
- (د) ضم الجزء العربي من فلسطين إلى شرق الأردن ، مع إجراء تعديلات في الحدود مع الدول العربية الأخرى .
- (هـ) اعتبار ميناء حيفا حرا بالرغم من ضمه إلى اليهود ، مع التأكيد بأن الدول العربية تستطيع استخدامه .
- (و) جعل مطار د الد ، حرا .
- وقد رفض العرب واليهود اقتراحات برنادوت وجازاء اليهود على هذه الاقتراحات بالقتل .

وأذكر في هذا الصدد أن بعض ساسة العرب في ذلك الوقت كانوا مراقبين على اقتراحات برنادوت لكن لم تكن لديهم الصجاعة أن يعلنوا ذلك على الملأ . وقال كثير من الكتاب العرب أن اليهود استعادوا من الهدنة ، لأنهم مكنتهم من استيراد سلاح وذخيرة ، ومن استخدام عدد كبير من المهاجرين في سن الجديدة . وإلى أخالف هؤلاء الكتاب في هذا الرأي . فاليهود كانوا مستعدين منذ سنوات طويلة . وقد قلنا أن عدد من أشترك منهم في الحرب العالمية الثانية في الجيش والبحرية والعلماء الهبرائيين يزيد على سبعة وعشرين ألفا ؛ ولو كانوا غير واثقين من قوتهم في الدفاع عن

دواتهم الجديدة لقبولوا الوصاية ، أو لقبولوا اقتراحات برنادوت . أما العرب فلم يكونوا مستعدين ، فعرّب فلسطين كانوا منهمكين في خلافاتهم الحزبية قبل تشكيل الهيئة العربية العليا ، ولما تشكلت هذه الهيئة عاش معظم أعضائها في القاهرة : أما الجيوش العربية فقد كانت بريطانيا تسيطر على بعضها كما أن بريطانيا كانت تعرف تماما ما يوجد لدى كل جيش من أسلحة وذخيرة ، ودليلا على صحة ما نقول أن قادة العمليات الحربية في الجيش العربي في فلسطين ضد اليهود ، كان انجليزيا هو الكولونيل « لاش » : ومن المحتمل أن يكون اسمه الحقيقي « ليشع » ، فقبله إلى « لاش » . وكان جلوب قائدا عاما لهذا الجيش . ومن المعروف أن هؤلاء الانجليز يستمدون أوامرهم من انجلترا ، وأن انجلترا كانت تريد تنفيذ التقسيم . ولقد أرادت إنجلترا أن تعاقب العرب على استئناف القتال ، فأمر جلوب القائد الانجليزي الجيش العربي باخلاء « اللد » و « الرملة » فنفذ الجيش الأمر ، واحتل اليهود هذين البلدين مع أنهما طبقا لقرار التقسيم يقعان في القسم العربي .

فلسطين في مؤتمر القمة العربي الأخير

نالت قضية فلسطين قدرا كبيرا من الاهتمام في المؤتمرات الدولية التي عقدت في مناسبات مختلفة ، فأيدت المؤتمرات حق عرب فلسطين في الاستقلال ، ووجهنا من هذه المؤتمرات أن تتكلم عن القرار الحكيم الهام الذي اتخذته مؤتمر القمة العربي الأخير : وهو إنشاء جيش فلسطيني ، ولتحرير ، ومنظمة التحرير الفلسطينية .

أن إنشاء جيش فلسطيني لتحرير فلسطين كان يجب أن يتم منذ مدة طويلة ، فالفلسطينيون هم أولياء الدم ، وولي الدم أحق من غيره بأخذ الثأر ؛ فواجب الفلسطينيين أن يتقدموا الصفوف في تحرير بلادهم . أن عدد عرب فلسطين يزيد على مليون ، ويمكنهم أن ينشئوا جيشا من مائة ألف مقاتل . ولقد حال دون التفكير في إنشاء مثل هذا الجيش أسباب زالت الآن ، وتولى اليوم ملوك الدول العربية ورؤسأها هذا الأمر ، فرصدوا له الاعتادات اللازمة ، ومهدوا له كل السبل لتحقيقه . وبأخذنا لرؤس كل دولة عربية نشرعيا يجعل التجنيد إجباريا على كل فلسطيني في سن الجندي ، يقيم فيها كما هو الحال بالنسبة لرعاياها ، على أن يرسل هؤلاء الفلسطينيين إلى أماكن التدريب .

أن الاعتماد على الأمم المتحدة أو على المؤتمرات الدولية المختلفة لا يحمي نفعا إذا لم يقرن بالقوة .

ويجب أن نضع أمام أعيننا دائما أن اليهود قوم غدر ، لا يعرفون إلا لغة القوة ؛ وأن مدافعهم ليست لها حدود . فواجب الدول العربية أن تمدها بكل ما استطاعت من عدة ؛ حتى تتحرر فلسطين ، وحتى لا تتكرر مآسي الماضي .

التنظيم القانوني للبنوك العالية

في ظل التشريعات الاشتراكية

للاستاذ محمد شبل زاهر المحامي

عضو مجلس نقابة الجمهورية العربية المتحدة

يجدر بنا قبل أن نطرق محال البحث ، أن نلقي الضوء على مفهوم الاشتراكية بصورها المختلفة ، وخاصة الاشتراكية العربية . لذا ينبغي القول ، بأن النظم الاشتراكية قد ظهرت وتبلورت بشكل واضح في الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، لتتألف نظرية و التوزيع غير العادل ، التي انصفت بها الرأسمالية . فالاشتراكية في سياستها تهدف إلى تكوين المجتمع الذي تصح فيه أدوات الإنتاج وملكية عامة . وقد أخذت في تطورها صورا عدة : كاشتراكية ماركس ، واشتراكية الدولة ، والاشتراكية الدينية ، والاشتراكية النفاية في إنجلترا ، والاقتصاد الموجه (رأسمالية الدولة) .

ولقد أخذت الجمهورية العربية المتحدة بالنظام الاشتراكي التعاوني (الاشتراكية العربية) ، التي عرفها الميثاق بأنها : إقامة مجتمع الكفاية والعدل . مجتمع العمل وتكافؤ الفرص مجتمع الإنتاج والخدمات . وهذا النظام اقتصادي واجتماعي قائم بذاته . له مقوماته الكاملة ، ويستمد خصائصه من تراثنا الفكري والروحي ، ومن تاريخنا الحضاري والقومي ، ومن طبائع الشعب العربي نفسه ، وإحساس الفرد بالمسؤولية تجاه المجتمع ، وإدراكه لحقوقه الأساسية ، وكفاحه من أجل تحقيقها . وهذا النظام في طبيعته يأخذ بمحاسن النظام الرأسمالية بعد استبعاد ما قد تنطوي عليه من سوء التوجيه ، ويبيد الموارد ، وعدم تحقيق المصلحة العامة ، والتفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروات ، وقيام الاحتكارات الضارة ؛ وبمحاسن النظم الاشتراكية بعد استبعاد ما قد تنطوي عليه من إنعدام الحافز الشخصي ، وقيام البيروقراطية ، والتضييع بالكفاءة واخلطاء الموجهين والقضاء على الملكية الخاصة . وهو يقوم على قطاعات ثلاثة : القطاع العام الاشتراكي ، والقطاع التعاوني ، والقطاع الخاص . وهذه القطاعات الثلاثة تسير جنبا إلى جنب في مجال هذا النظام .

ولقد رسم السيد الرئيس جمال عبد الناصر قائد الثورة ورائد القومية العربية في سفره القيم : « ثورتنا الاجتماعية » الإطار الفلسفي ، والخطوط الرئيسية لهذا النظام ؛ إذ يقول : « إن القيادة الاقتصادية يجب أن يقد لواؤها للدولة . فالدولة لها الولاية ، وهي تهيئ كل طبقة من الطبقات الأخرى ، فالحكومة هي التي تجعل التوافق كاملا بين جميع المصالح وبين جميع الطبقات . ومهمة

الأولى هي أن تعمل جادة في سرعة لتتأجل التخلف في الماضي . ولكي تنجح يجب أن تكون لدينا خطة شاملة لزيادة الإنتاج ، ولا بد من العمل بسرعتين : سرعة تموض ما قاتا في المائة عام التي مضت ، وسرعة أخرى لتوجد عملا رأ كلا وإنتاجا لـ ٣٥٠ ألفا يدخلون سوق العمل في كل عام . ولكن الحكومة لا يمكن أن تعمل وحدها . فالتعاون يكون لدينا مجتمعا تعاونيا بين المستثمرين ، لكي لا تستغلنا الاحتكارات ومن الممكن أن ننشئ جمعيات تعاونية بين المنتجين في الريف والمدن بحيث تحقق ربحا معقولا ، ونستبعد سيطرة الاتهازين .

ونحن نلج في هذا القول المأثور المعالم الجديدة للنظام التي وضعت في صورها الآتية :

١ — الإبقاء على الملكية الفردية والحرية . ٢ — زيادة حجم القطاع العام مع كفالة حجم كبير للقطاع الخاص . ٣ — الإبقاء على أكبر قدر مستطاع من اللامركزية . ٤ — تقوية عمل جهاز الأمن واستخدامه وتوجيهه لمصلحة المجتمع وهذا يؤدي حتما إلى كفالة الأمن الاقتصادي واستقراره ، ليكون أساسا لبقاء في ظل هذا النظام الجديد .

أما مبرراته فهي تقوم على الرغبة في تحقيق نصيب عادل للمجتمع ، وإتاحة الفرص المتكافئة ، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية ، والقضاء على البطالة المنعمة بإجراء تغييرات في الهيكل العام لتكوين الاقتصادى لزيادة الدخل ، وضمان حسن التوزيع . وذلك بتنظيم إدارة الشؤون الاقتصادية بما يحقق مقدما سريما في الإنتاج ، وزيادة في الدخل القومي ؛ وكذا الرغبة في القضاء على التفاوت الكبير في الدخل والثروات ، واستبعاد مساوئ المنافسة الكاملة وما قد تنطوي عليه من تهديد في موارد المجتمع ، ومن تعارض المصالح القرائية للأشخاص مع المصلحة العامة ، وإخضاع اقتصاديات البلاد للرقابة الحكومية .

ولا شك أن مثل هذا النظام قد جاء ناهيا من البيئة ، ومن وحى التقاليد ، ووليد التجارب الطويلة التي خاضها النظام الاقتصادى في مصر في الماضي . فهو يأخذ بمزايا النظامين الحرية والديمقراطية ، من كانت لا تتنافى والمصلحة العامة ، مع تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية ؛ ويلبغ التعاون في هذا الضمار دورا رئيسيا من حيث تحقيق الديمقراطية والإقلال من التفاوت في الدخل ، ومعالجة الاستغلال والاحتكارات الضارة .

ولقد كان قيام المؤسسة الاقتصادية حدا ما في النظام الجديد ، إذ كفلت الإشراف ورسم السياسة العامة للاستثمار والتنمية الاقتصادية ، ووضع الإطار العام للسياسة الاقتصادية التي ينبغي أن تسترشد بها الشركات في القطاعات الاقتصادية كافة .

ولا شك أنه من الأفضل أن يعمل المشروع الفردى ، بحوله رعاية الدولة وتوجيهه عن طريق أجهزة ذاتها ، بدلا من أن يترك للتنافس وحدها ، وهي لا تحقق مبدأ البقاء للإصالح في الأحوال كافة

بل تقتل الأصلح ، فالدولة يجب أن تتدخل لتوجه ، وتزيد وتكمل من الحوافز على الاستثمار .
وعليها أن تشجع على زيادة الميل للاشتراك والخبرة والتجربة ، إذ أنهما وحدهما سوف يوضعا
إلى حد يجب أن تتدخل الدولة . وعلى أن يتم هذا تدريجياً .

فالمجتمع الجديد لم تبد ملامحه واضحة للعيان فصحب ، ولكنه أخذ يقبلو بسرعة وفي كل يوم .
وفي ظل التوجيهات الحسكية للقيادة الراجية أخذ بخطوطات سرية نحو تحقيق الأهداف ، وهي
زيادة الدخل والإنتاج لإقامة اشتراكية الرفاهية والثراء ، وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل اطار
من التخطيط العام فالبيان الاقتصادي الذي صاحب صدور ميزانية الدولة عن السنوات المالية
١٩٦٠/١٩٦١ و ١٩٦٢/١٩٦١ ؛ يعكس الوثبات القوية التي تمت في بضع سنوات مضت ، والتي
تم من إيمان ومقدرة ، وترسم صورة النمو في المستقبل ، وتؤكد أن غدنا قد أصبح في يدنا
يتحقق بالسكناح والثقة في الوصول إلى النايات النبيلة المرسومة . فقد تضمن البيان الصورة
الحقيقية لمركزنا الاقتصادي : إذ أشار إلى زيادة الدخل القومي ، وزيادة الضخمة في الإنتاج
الصناعي والزراعي ، ولساط التجارة الخارجية . وأشار أيضا إلى إزدياد حجم التجارة الداخلية ،
وارتفاع مستوى الخدمات ، وإزدياد الأرباح الموزعة من الشركات ، وإزدياد المدخرات سواء
في صناديق التوفير أو لدى البنوك أو صناديق التأمين والمعاشات أو شركات التأمين أو مؤسسة
التأمينات الاجتماعية . وقد صاحب هذا النشاط الادخاري نشاط إستثماري مماثل من قبل القطاع
الخاص ، إلى جانب نشاط إستثمارات القطاع العام ، وبرزت جهود المؤسسة الاقتصادية ، والمؤسسات
العامية الأخرى : كمؤسسة بنك مصر . ولا جدال أن المهمة الأولى للتنمية الاقتصادية هي خلق
مجالات العمل في ميادين الصناعات المختلفة ، وتوسيع رقعة الأرض الزراعية ، وإدخال أفضل
الوسائل الحديثة في الإنتاج . أما في الميدان الصناعي ، فلا بد من الاستفادة من الخبرة الفنية
والبحوث العلمية والاهتمام بالتدريب للمنى العمال ، حتى نخلق جيلا صالحا من العمال المهرة ونرفع
من كفاءتهم الانتاجية .

وأخيرا ازدياد رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة ، على أن يتضمن ذلك تحسين وسائل
الإنتاج ، وخلق مجالات العمل لعمال المتطلين والعمال الجدد ، وهم أولئك الذين تقذف بهم الزيادة
المطردة في عدد السكان إلى سوق العمل . وهذه الأهداف هي المهمة الثانية للتنمية الاقتصادية ،
(راجع مؤلف الدكتور دولار على - الدكتور جمال الدين محمد سعيد في المسألة العامة
السطور الأولى) .

ويتم تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بأحد الطرق الهامة التي تلعب دورا كبيرا في اقتصادياتنا
وهي التمويل عن طريق « المدخرات الأهلية الاختيارية » ، فإنه من الممكن حيث الأفراد ذوي
الدخول المتوسطة فأمامهم فرص استثمار مدخراتهم في شركات التأمين ، وفي ملفاتهم الخاصة ،
وفي شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية ، بالإضافة إلى مؤسسات الادخار . وأما مشكلة ذوي

الدخول العالمية في توجيه مدخراتهم إلى وجوه الاستثمار النافعة والمنسجمة مع برامج التنمية ، فضلا عن حثهم على عدم الانحراف في الاستهلاك الكفالى .

دور البنوك في التنمية الصناعية :

من المعلوم أن البنوك التجارية المصرية باستثناء بنك مصر تخصصت لأعمال بنوك الودائع ، واكتفت أن تقدم المقتضات التجارية والصناعية بالائتمان القصير الأجل ، فصارت لشاغلها في خصم الأوراق التجارية ، والقيام بالوساطة في مقابل عمولة في شراء وبيع الأسهم والسندات والتسليف بضمان الأقساط والبضائع ، وبضمان الأوراق المالية والأوراق التجارية . ويدخل في دائرة الأعمال التجارية ولبنوك الودائع ، متبعة في ذلك تقاليد البنوك الانجليزية وسياساتها المتحفظة التي ترى وجوب أن تكون الاستثمارات قصيرة الأجل .

ويعتبر بنك مصر نسيج وحده من البنوك في مصر ، فقد اشترك منذ انشاءه اشتركا مباشرا وجريئا في المشروعات الصناعية ، متبعا سياسة البنوك الألمانية ، وإن قد صد خالف جميع البنوك الأجنبية الأوروبية واحتفظ بطابعه ووضعه الخاص ولا شك أن البنوك التجارية الحالية تستطيع أن تقدم بدور كبير في شأن عظيم في النهوض بالصناعة . وذلك بأن تترك لها حرية المساهمة في الشركات الصناعية الجديدة والقديمة ، بمسدد أن يتوسع البنك المركزي في تسليفها بضمان أسهم الشركات . وتشرح كذلك في امداد الشركات الصناعية بالفروض المتوسطة الأجل على الأقل ، بمساعدة البنك المركزي وتحت اشرافه . ولكن القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ استحدث خطر ذا أثر خطير في اتجاهات البنوك التجارية فقد منعه من أن يمتلك من أسهم الشركات الصناعية والتجارية ما يزيد قيمته على ٢٥٪ من رأس المال المدفوع لشركة بعينها ، ويشترط أن لا تتجاوز القيمة الاسمية من الأسهم التي يملكها البنك في تلك الشركات ، مقدار رأس ماله المدفوع واحتياطه ، ولو أنه أجاز لوزير المالية والاقتصاد زيادة الحدين المذكورين عند الاقتضاء (مادة ٢٩ فقرة د) وقد أثارته هذه الفقرة إثارة البنوك وخاصة بنك مصر ، وكان ولا يزال هناك تجاربا أهليا غير مؤهم ثم أعقب ذلك تأميم البنك .

دور العمال وأصحاب الأعمال في المجتمع الاشتراكي التعاوني :

لاشك أن نظامنا الجديد يهدف إلى التيسير على جمهور المتعاملين في قطاعات الدولة الثلاثة . وأن العمال هم الطائفة المحركة ، لاقتصاديات الدولة ، في شق الميادين الصناعية والتجارية والزراعية ولا بد لها أن تلقى من الرعاية والرقابية في ظل هذا النظام ما يوسعها عما كانت في الماضي من حرمان لأسباب الحياة ، ومشاركة فعلية في منظمات الدولة الشعبية وسياستها العامة والخاصة . ولاشك أن هذه الرعاية من جانب الدولة قد ظهرت بوضوح بإصدار قانون عقد العمل الموحد ، وقانون التأمينات

الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ونظرا لأن التأمين هو حجر الزاوية في حل المشاكل الاجتماعية ، وهو أساس استقرار وضع العامل وحياله ما يطمئن العامل على غده في حالة ما قد يصيبه القدر من مخاطر هذا فضلا عما يكفله القانون من توفير عناصر الأمان في جو العمل من التواحي الوقائية . الأمر الذي سوف يبق على العناصر المدربة والمواد البشرية الكفائية الإنتاجية . هذا بالإضافة إلى أن القانون قد أجاز أن يمتد التأمين إلى أصحاب الأعمال أنفسهم ، وكذا المستقلين لحسابهم .

ومن الملاحظ أن القانون الجديد قد تمشى مع استهدفه المشروع من صدوره ، والسير مع أهم أهداف العصر الحالى لنهضتنا التحريرية ، فصدر قانوناً تعاونياً اشتراكياً لحماية العامل من تحكم رأس المال ، وضمان لتحقيق مستوى معين من المعيشة والصحة ، وكذلك من حالات التطفل والمرضى والعجز والقرمط والشيخوخة ، وغير ذلك من دواعي العجز عن الكسب . ثم تطور الأمر إلى إظهار الكيان الشخصى للعامل في المجتمع ، بأشراكهم في التنظيمات الشعبية والقومية للدولة بنصيب محدود ، وتمثيلهم في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات ، ومن بينها مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي انتقلت إليها حقوق التزامات كل من صندوق التأمين والإدخار والمشتاين بمقتضى أحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، وصندوق إصابات العمل المنشأ بالقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ . فقد نصت المادة الرابعة من قانون الإصدار على تشكيل خاص لمجلس إدارة المؤسسة من ستة عشر عضواً ، من بينهم ثمانية أعضاء بمحكم مراكزهم ، وأربعة أعضاء يمثلون أصحاب العمل ، وأربعة أعضاء يمثلون العمال ويختارون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح وزير الشؤون الاجتماعية ، والعمل لمدة سنتين . وقد أدت هذه الخطوات الواسعة إلى دعم القيادات الفنية لتوجيه اقتصاديات الدولة نحو تحقيق الرفاهية .

بنك العمال :

ولكن الرفاهية لا تكتمل صورتها إلا في ظل العمالية الكاملة التي قد لا نجد طريقها السريع إلى استكمال عناصرها ، مما حدا بنا أن ندهو إلى إنشاء بنك العمال وطرح اسمه للأكتتاب بين العمال وأصحاب الأعمال . وتسام في الدولة بالصعب الأكبر ، ويكون من أهم أعماله تحويل مشروعات التنمية الاقتصادية عن طريق حث العمال وأصحاب الأعمال من قوى الفحول المختلفة على الإخادر واستثمار هذه المدخرات في شركات التأمين وفي منشآتهم الخاصة ، وتقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية والثقافية والمهنية ، المساهمة في المشروعات الانتاجية والصناعية الجديدة والتي تحقيق ويمجد على المساهمين وغيرهم في حدود معينة ، وذلك في حدود أحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٥٧ (المادة ٣٩ فقره د) ، كذلك منح القروض المتوسطة الأجل بمساعدة البنك المركزي وتحت إشرافه تمشياً مع ما أوصى به « مجلس الانتاج » بضرورة قيام البنوك بتمويل للمشروعات الصناعية ومدها بالائتمان الصناعي المتوسط الأجل ، وذلك بالتعاون مع البنك الصناعي والبنك المركزي .

ويستطيع « بنك العمال » أن يمنح قروضاً متوسطة الأجل للصناعة إذا راعى الشروط الآتية :

أولاً - أن لا يزيد ما يمنحه من قروض متوسطة الأجل على جلة رأس المال والاحتياطيات والودائع الآجلة ما يزيد مدته على ستة شهور، حتى تمتد تلك القروض على مواردها بنته . ويستطيع البنك أن يرفع نسبة ما يمنحه من قروض متوسطة الأجل كلما زاد احتياطياته ورأسماله وكلما زادت لديه الودائع الإدخارية وزادت الأجال .

ثانياً - أن لا تزيد مدة القرض على خمس سنوات ، كي لا يتعرض البنك لمخاطر التضخم وهبوط قيمة النقد في المدى الطويل .

ثالثاً - أن لا تزيد قيمة القروض الواحد على رأس المال والاحتياطيات، ليتحقق مبدأ التنوع ولكيلا تشكل أموال البنك في قرض واحد يعرضه للأخطار .

رابعاً - أن يتم البنك بدراسة الحالة المالية للمنشأة طالبة القرض ، وأن يتأكد من سلامتها، ومن ثمانية مكرها المالى .

فإذا راعى بنك العمال هذه الشروط ، فإن سياسته نحو الإقراض المتوسط الأجل سوف لا تحمل أى مخاطر ، مادامت تسم بالاعتدال وطبيعى أن تدخل البنك المركزى في توزيع الائتمان المتوسط الأجل على صورة السابقة ، يكون انفع لأنه يكفى البنك مؤوته بحمل المخاطر وحده ، ويشجع على العمل .

تشكيل مجلس إدارة بنك العمال :

يشكل مجلس إدارة بنك العمال من أعضاء من ذوى الخبرة بحكم مراكزهم . وأعضاء يمثلون العمال ، وأعضاء يمثلون أصحاب الأعمال والمساهمين يحدد وضعهم القانونى طبقاً لأحكام قانون .

ولا جدال أن قيام بنك العمال بهذه المهام طبقاً لأحكام قانون إصداره ، يجعله يستطيع أن يساهم إلى حد كبير في التنمية الاقتصادية عن طريق هذه المدخرات الاختيارية التي تهدف إلى خلق مجالات العمل في ميادين الصناعات المختلفة الجديدة ، واستيعاب العمال ، الجدد الذين تقذف بهم الزيادة المطردة في عدد السكان إلى سوق العمل . هذا بالإضافة إلى زيادة رؤوس الأموال الموزعة في الصناعة . وخلق جيل من العمال المهرة ، ورفع كفاءتهم الانتاجية - فضلاً عن إسهامه في المشروعات الانتاجية التي تحقق ربحاً بادخال أحدث الوسائل الانتاجية التي تعود على المدخرين من عمال وأصحاب الأعمال والدولة بالأرباح على صورة محدودة تؤدي إلى تحقيق الرفاهية والخدمات للمساهمين وغيرهم .

ولا يمكن القول بأن هناك تعارضاً بين إنشاء بنك العمل وبين السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة

طلما أن البنك سيتم إنشاؤه وفقا للخطوط الرئيسية التي أقرها المشرع الجمهوري في القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، وطلما أن البنك قد اتزم المخطط القانوني السليم وفي حدوده تحت إشراف البنك المركزي ورفاقه .

وقد يثار القول بأن قانون إنشاء مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، قد حقق الكثير من الخدمات الصحية والثقافية والمهنية والاجتماعية للعمل وأصحاب الأعمال ، وذلك بالنص في المادة ١١ من القانون على تشكيل لجنة من ذوي الخبرة لاستئجار حصة الاشتراكات في النواحي التي تكفل الحصول على ربح يكتفي لمواجهة التزامات المؤسسة ، وأنه لا ضرورة لإنشاء بنك للمال طالما أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية تؤدي هذه الوظيفة بواسطة لجنة الاستئجار . ويمكن للرد على هذا القول أن نلقي الضوء على الأهداف التي تحققها المؤسسة ، والخدمات والمساعدات التي تحققها المؤسسة ، والخدمات التي تقدمها للمال وأرباب الأعمال ، ويمكن حصرها في : الخدمات الأساسية ، مثل التأمين ضد البطالة والمرضى والسعر المستديم ؛ والرعاية الصحية والطبية للأعضاء وأهاليهم ؛ والمساعدات العاجلة في حالات الزواج أو الميلاد أو الوفاة أو الكوارث ؛ والخدمات الثقافية والترفيهية : مثل إصدار النشرات والمطبوعات وافتتاح الفصول نحو الأمية ، وتنظيم الرحلات ؛ والخدمات المهنية مثل التدريب المهني وتنظيم التدرج والتأهيل ومكافحة البطالة . وكل هذه الخدمات باختلاف أنواعها لها قيمتها في النواحي الاجتماعية والصحية والثقافية للعمال وأصحاب الأعمال ، ولكنها في واقعها لا تخرج عن نطاق تحقيق مستوى معيشي معين لهذه الفئة الكبيرة من الشعب ، وهذا المستوى لا يبلغ حد الكمال إلا بزيادة الدخل القومي للعامل بحثه على الادخار وتوظيف مدخراته ، واستثمارها في المجالات الصناعية والإنتاجية ، بما يحقق له ربحا معينا يعمل على زيادة دخله ، وتحقيق الرفاهية الكاملة التي تساعد على الإنتاج والعمل .

وهذا ما لا يمكن أن يتأتى عن طريق استثمارات وخدمات المؤسسة . وقد خطت الدولة في سبيل تحقيق هذه الأهداف خطوات واسعة لإظهار هذه الصورة ؛ فنحن العامل الحق في الحصول على نسبة معينة من أرباح مصنعه أو شركته التي يعمل بها . هذا بالإضافة إلى إشرافه في عضوية مجالس إدارة شركته أو مؤسسته ولكن كل هذه الخطوات والجهود لا تمنع من إنشاء بنك للعمال يصل بهذه الطائفة إلى الرفاهية الكاملة وهو ما نادى به .

وبين الدول التي أخذت بنظام البنوك العمالية الجمهورية العراقية — فقد صدر قرار جمهوري في أول مايو ١٩٦٣ (عيد المال) بإنشاء بنك المال ، برأسمال ٢ مليون دينار عراقي — طرحه أسهمه للاكتتاب العمالي وأصحاب الأعمال ، وتساهم الدولة فيه بنسبة كبيرة في رأس المال .

وهذا ما استطعنا أن نقدمه من بحث نأمل أن يحوز القبول في ظل اقتصادنا القومي المزدهر بعون الله .

وثيقة بلفور وشريعة الالتزامات

للاستاد أنطون سليم كنعان العامي

تقابة ج . ع . م

تقديم

إرادة منفردة ، أم تعاقب ، أم سند دولي ، أم وعد معلق على شرط ، أم تعهد موقوف ، أم تصرف ذو طبيعة محتاطة .

لعبت اتفاقية « سايكس بيكو » المنقذة بأبان الحرب العالمية الأولى دورا خطيرا في الشرق الأوسط ، إذ كانت الحرب المذكورة تقترب إلى نهايتها ، وكانت بريطانيا تساوّم أميركا في الدخول بالحرب بعد أن استنفدت قواها وأموالها وكان القاضي « برنداس » ، « مانشار الرئيس » و « لوسون » ، عضوا في الجبهات الصهيونية في واشنطن وتقايلت المصلحتان : مصلحة الصهيونية في الحصول على فلسطين ، ومصلحة البريطانيين في ملء هذا الفراغ بما يحقق أغراضه ويصالح على مصالحه .

وكان المشروع الأول بشأن استيطان اليهود في فلسطين على يد « حاييم فايزمان » و « نعيم صوكولوف » يجرى كالآتي (١٩١٥) :

أولاً - الاعتراف رسمياً بالشعب اليهود في فلسطين ، كقوة للأمة اليهودية . واعتراف بريطانيا بوجوب استقرار ومجرة اليهود في فلسطين .

ثانياً - تسهيل الاستقرار اليهودي وشراء الأراضي .

ثالثاً - الاعتراف بمنظمة يهودية هدفها استعمار فلسطين ، تحت حماية الحكومة البريطانية .

والجدير بالذكر أن هذا الاقتراح لم يشر من قريب أو بعيد إلى حماية حقوق العناصر الأخرى الموجودة في فلسطين ، ولم يتناول بالبحث والتدقيق إلا شؤون الشعب اليهودي ، وكأن لا وجود ولا حقوق لأصحابها الأصليين .

لأن المنظمة الصهيونية العالمية اصطدمت في ذلك الحين مع الحكومة البريطانية القائمة برئاسة « اسكويز » ، وعضوية اللورد « جراي » ، وزير الخارجية ، الذي لوح بوجوب احترام الانفاقات السرية ، وطلب التأجيل للتوفيق بين المصالح المتضاربة في منطقة الشرق الأوسط ، الأمر الذي

أدى في النهاية إلى تولد لويدي جورج ، عمل اسكوير ، وكان الهدف من حلول « اسكوير » ، لتقاليد الحكم :

(أ) أشراك الولايات المتحدة ماديا في الحرب الطاحنة المشتعلة الأوزار في أوروبا .

(ب) عدم الاكترت بالاتفاقيات السرية ومنها اتفاقية « سايكس بيكو » .

(ج) القضاء على الامبراطورية القيصريّة في روسيا ، التي كانت تنتظر إلى الانقضاض في اليوسفور والبردينيل .

والجدير بالملاحظة أيضاً أن (لويدي جورج) تقلد رئاسة الوزارة فقط ، وعين في منصب وزير الخارجية شيخاً طاعناً في السن يدعى (آرثر جيمس بلفور) سبق أن كان رئيساً للحكومة البريطانية وتفاوض مع (سكولوفسكي) و (هرسل) و (مانين) زعماء الحركة الصهيونية حين هيمنته على شؤون الدولة عام ١٩٠١ حتى ١٩٠٣ وبعد أن اعتزل (بلفور) الحياة السياسية مدة تزيد على أثنى عشر عاماً ، وقع تحت تأثير السير (هربرت صامويل) عضو مجلس النواب البريطاني اليهودي ، والحاخام (موسى جاستر) كبير رجال الدين الانجليز .

وراحب المفاوضات تشتر تارة وتمضى سريما في بعض الأدهوار تارة أخرى . ودار النقاش الفقهي العنيف حول صياغة هذه الوثيقة وأسماها القانونية وطاهاها الدستورى والوقت المناسب لإصدارها لأن مشروع الصهيونية العالمية كما جاء على لسان فطاحل هذه الحركة في مؤتمرات بال ولوسرن وساليسبورج وباريس ولشبونة ، كان قد بحث مناحى الوثيقة اليهودية كافة في القرن العشرين . وكافلنا في مؤلفنا : (فلسطين والتانون) ، لم تكن الحركة الصهيونية ظاهرة مفاجئة ، بل كانت نتيجة أهواء دفيئة ودراسات عميقة اتخذت ألوانا متباينة وأشكالا متعددة على مر الأجيال المتعاقبة ، من دينية (الحاخام «مايو») ، إلى فكرية ، إلى صحافية وأعلامية (الصهي «هرقل») ، إلى مالية تمويل عملية الأعمار : (رثسلد) و (متسك) و (موتيفيوري) ، إلى سياسية (تزعها سكولوف) ، إلى دولية (بقودها) (فايرمان) و (روثسلد) ، إلى أرهابية عصابات (شترن) وزعمائها : (مناحم بيجين) و (الياهو حكييم) ، إلى عسكريا (موسى ديان) . . . حتى سقطت الأوطان فريسة تربيئات القرون . . تربيئات أجيال وأجيال من الصهيونية .

وصاحبت هذه المناقشات حلة واسعة ليث الفكرة وشرحها في عراصم الحلفاء من فرنسا إلى إنجلترا إلى أمريكا إلى إيطاليا ، ولتجلب تأييد الجماهير ؛ وكان المظهر الأول للتأييد الرسمى الأمريكى لإقامة الوطن القومى اليهودى في فلسطين ، فى صورة مبدأ للرئيس (ولسون) ، وهو تصريح عدم الالتفات للوثائق السرية والاتفاقات الساجنة لنشوب الحرب العالمية الأولى .

وكان الأثر المباشرة لهذا التصريح إهدار اتفاقية (سايكس بيكو) ، التي جعلت من فلسطين دولة تحت إشراف هيئة عالمية ، ومعنى هذا التصريح أيضاً خلق فراغ وببلة سياسة ، وهو أصلح ما يطلب في نظر الصهيونيين بدلاً من الإشراف الدولي .

وبعد قيام الثورة البلشفية في روسيا والهاب مشاعر العالم عامة ، ضاع اتفاق (سايكس بيكو) هباء منثوراً ، حيث أنه لم يترك من أطراف هذا التماقد الجاهل المبرم بين دول الحلفاء الكبرى .

واستغل اليهود هذا الظرف التاريخي ، ووضعوا مشروع القرار التالي في ١٨ من يوليو ١٩١٧ ونصه كالآتي :

أن حكومة صاحب الجلالة بعد أن درست أهداف المنظمة الصهيونية ، وافقت على مبدأ الاعتراف بفلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي ، وحق الشعب اليهودي في أن يقيم حياته القومية في فلسطين تحت وصاية تقام بعد توقيع السلام في نهاية هذه الحرب .

(وأن حكومة صاحب الجلالة تعتبر من الأمور الأساسية لتحقيق هذا المبدأ ، أن تمنح الشعب اليهودي في فلسطين حكماً ذاتياً ، وأن تمنحه حرية الهجرة وحق تكوين هيئة قومية يهودية للاستعمار في فلسطين .

(وترى حكومة صاحب الجلالة أن شروط هذا الحكم الذاتي وأشكاله سوف توضع تفصيلاً مستقبلاً بالاشتراك مع مندوبين عن المنظمة الصهيونية ، وكذلك ستوضع تفاصيل ميثاق لإنشاء الهيئة القومية اليهودية) .

والواضح أن هذا النص الجديد ينافر إلى حد بعيد المشروع الأول المروض في مقدمة هذا البحث ، ينافره في طبيعته وأهدافه وقاعدته القانونية ، وقد أدرك المسؤولون هذه الناحية ، وذهبت الوثيقة المذكورة لتخيط ، إلى أن عرضت على وزارة الخارجية ثم وزارة للمستعمرات ، فاختلقت الاثنان ، ثم عرض ملفاً النزاع على رئيس الوزارة (لويد جورج) الذي صلب هذا التصريح في صياغة جديدة مبتكرة ، بعد موافقة اللاريفال (سمطس) (رئيس اتحاد جنوب أفريقيا) وأخذ رأى (كليمنصو) رئيس الحكومة الفرنسية وجلس الحرب ، وقرر الجميع إدخال تعديلات جوهرية إلى أن جاء النص الحرفي الآتي :

« أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأييد وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل جهدها لتذليل تحقيق هذه الغاية . على أن يفهم جلياً أنه لن يؤثر بعمل من شأنه أن يعثر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف الغير يهودية المقيمة الآن في فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى » ، ٢ من نوفمبر ١٩١٧ .

وزيد من ناحية الفضول التاريخي أن تشير إلى أن القاضي « برانتس » ، مستشار الرئيس الأمريكي ، رغم هذا كله ، طلب إدخال ثلاثة تعديلات في هذه الوثيقة . فثلاثا تحدث التصريح عن تأييد كيان سياسي لليهود ، فبدله بعبارة وطن قومي ؛ وجاء في التصريح كلمة الجنس اليهودي ، لحل محله لفظ الشعب اليهودي ؛ وورد في الوثيقة جملة بذل مساعيها الجيدة ، لحل محلها بعبارة : « بذل جهودهما » . وهذا التلاعب في المدلول اللفظي لكل عبارة ، كان له أوسع وأخطر النتائج في تكييف السياسة البريطانية في فلسطين ، وفي تكييفها بالتزامات عديدة لا حصر لها . إذ لا يمكن أن يغيب عن قانوني واحد ، الفرق بين الكيان السياسي والوطن القومي ؛ والاختلاف بين الجنس اليهودي والشعب اليهودي ؛ والتباين بين تقديم المساعي الجيدة المنصوص عليها في القانون الدولي ، وبذل الجهود المضنية التي جعلت من بريطانيا شريكة تصفية فلسطين لمصلحة الصهيونية العالمية .

وقد اقتضى الخلاف في تحرير هذه العبارات تبادل الكتابات ، وتداول الرسائل ، إلى أن جاء المولود بالصورة التي أوضحناها .

ولكن ما قيمة هذه الوثيقة في نظر صحيح القانون ؟ وما طبيعتها وما غرضها القريب والبعيد ؟ وأين الرضا والموافق والسبب ؟ .

بل من هم أطراف هذا التصرف القانوني ؟ لأن كل تصرف يشترط قانوناً أطرافاً ، والطرف ولكن من أركان الالتزام .

ثم ما هو محل هذا التوافق ، أو هذه الإرادة القانونية المجردة ؟

ثم ، وهل هناك مراضى بتقابل إرادتين ؟ أم تصرف نابع عن إرادة واحدة ؟

ثم ، ما هو السبب المشروع الممكن الجائر ، الذي يولد ويجيز هذا الالتزام الخطير ؟
سنقسم التحليل القانوني لهذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام :

١ - اعتبارات عامة .

ب - اعتبارات شكلية .

ج - اعتبارات موضوعية وخاصة .

الاعتبارات العامة :

الثابت حتى اليوم أن بحث ودراسة هذه الوثيقة تم في إطار القانون العام ، وبالأحرى في نطاق القانون الدولي ، وفي بعض الأحيان في نطاق القانون الدستوري . ولم يبحث الفقهاء العرب ،

ولم تدرس هذه الوثيقة إلا في تلك الحدود العامة الواهية، وكان من الأصوب طرح الدراسة العلمية في حدود القانون المدني، بل من باب التحديد في حدود شريعة الالتزام؛ لأن الشق العلمي للدراسات القانونية في صياغته ومعدنه، لا يصير ولا يتصور إلا في نطاق شريعة الالتزام، لأن الالتزام هو علم القانون، والقانون هو قانون المدينة . Le droit civil et le droit de la cité ، أما القانون الدولي والدستوري فهما علم السياسة، والقانون المالي والتجاري فهما أقرب إلى علم الاقتصاد، أما الشريعة والأحوال الشخصية فحورها تعاليم الأديان، فإذا شئنا أن نراجع هذه الوثيقة من ناحية الأسس التي تقوم عليها، إستلزم ذلك دون أدنى جدال تقويمها على أحكام علم الالتزام، وتعميلها وفقا للقواعد التقليدية لنظرية المسؤولية التعاقدية والمسؤولية التقصيرية .

وقد فات فقهاء العرب في العديد من الأبحاث التي أطلعت عليها هذا المنهج الجوهري للدراسة.

هذه هي الملاحظة العامة الأولى .

وثمة ميزة عامة ثانية، أن سند د بلفور، لو صح وصفه بهذا، واعترف بكيان اليهود كشعب، ومنح لهم حق إقامة الوطن القومي في فلسطين فهم أصبحوا أمة لا ينقصها إلا جيش . ونسى هؤلاء أن الحكومة البريطانية تعاملت بل تماقت مع حركة فردية للإعمار حينذاك، ألا وهي الحركة الفردية الصهيونية، وكان يتزعمها اللورد روثسلد . فالمعاملة والمفاوضة كانت بين حكومة وشخص على أغراض سياسة واسعة المدى، ولا محل هنا للتحدث عن نوايا وأغراض الصهيونية الإنسانية والإعماوية .

وثابت أيضا أن هذا التصريح قد وافق عليه مجلس الحرب الإنجليزي، ولكن لم تصوت عليه المجالس النيابية (الموم والوردات) في جلسة من جلساته، ومن ثم لم يستكمل الشكل المطلوب؛ والذي فعلته عصبة الأمم فيما بعد وفي جنيف أن صادقت على هذا التصريح وذووله السياسية في الإدارة والتشريع في الربيع المقدسة .

وتسائل في هذا المجال : ما هي طبيعة هذه العلاقة القائمة بين حكومة وهيئة فردية . . بل نكاد نقول فرد واحد ؟ وما رأى القانون الدولي ؟ بالرجوع إلى أقوال الفقهاء : دأر بنهايمر، ودهسائيل، وهرجوسوران، ندهش إذا علمنا أن طبيعة هذه العلاقة لا تعدو أن تكون علاقة عادية تخضع لقانون محل العقد، ومعنى هذا أن كل اتفاق يتم بين حكومة من الحكومات وبين هيئة كاهليلب الدولية أو كالهيتات التحكيمية والتربوية المالية، تخضع للقانون الخاص المأدى لمحل إبرام هذا العقد أو صدور هذه الإرادة المنفردة .

ومن هنا كان يجب أن ينتظر إلى تصريح د بلفور، من هذه الزاوية . وقد تمددت بريطانيا للخلط والتضليل، حينما عرضت على عصبة الأمم في ٦ من يوليو سنة ١٩٢١ حاك الاتداب،

طالبة إعتاده نظرا للصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين (الفقرة الثانية من مقدمة الانتداب) .

فقد طلبت من هذا المجمع الدولي أن يصوت إلى جهازها بالصورة والكيفية التي أرادت ، ناسية أو متناسية ، أن مصدر الفصل في مصائر هذا الشعب لا يمكن أن يأتي من إرادة الحكومة البريطانية منفردة ، ولا من عصبة الأمم ، وبالتزيب الذي أوضحناه . ولا حتى من شعرب المعمورة قاطبة ، لأنه يصطدم بمبدأ سياسي قانوني محتلط : ألا وهو تقرير المصير .

الاعتبارات الشكلية :

لست إذن من ناحية القانون أن التعاقد متعذر بين دولة وفرد ، لأن الأطراف نفسها في غير مفهومها الدول والتحليل : فبريطانيا إذ تتعهد ، إنما تلزم بإرادتها المنفردة بتأييد الوطن القومي ، وببذل الجهود ، وإبلاغ هذا التصريح إلى لورد و بلفور ، من باب الإخطار ليس إلا : فالطرف الآخر ليس بدولة ، ولا حكومة ، ولا حتى هيئة سياسية . والطرف الآخر لا يمكنه أن يخضع لأحكام الشريعة العالمية ، وهو مواطن إنجليزي عادي شامت الظروف أن يتبوأ رئاسة جمعية من جمعيات صهيون الدينية في العالم ، منذ سقوط بيت المقدس في أيدي الرومان وجحافل و ميثوس ، ولا بمقل بدامة أن تضفي على هذا الشخص صفة الدولة المتعاقدة ، ولا حتى المنظمة السياسية ، حيث أن الهيئات الصهيونية في أهدافها التأسيسية لم تذكر السياسة قط ، سيما أنه يشتدق بإنجليزيتته ويعتز بها ، ويدعى الدفاع عن مصير الإمبراطورية المتشاذة حينذاك .

بل تذهب إلى أبعد من ذلك ، فهذا التصريح الصادر من إرادة ، المعلوم دستوريا ، الشاذ شكلا ، يعمل في تنأيه شتى عناصر التناقض والبطان ، لأن هذه الإرادة المنفردة تقطع بصريح العبارة على أن يفهم جليا أنه لم يؤثر بعمل من شأنه أن يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى .

ومعنى هذا أن وثيقة بلفور ، وفقا للمضمون اللفظي الصريح ، لا تنفذ ولا تدرى قانونا وإن يكون لها وجود إلا إذا تحقق شرطان : الأول - هو عدم المساس بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع به الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فلسطين ، بل يشترط شرط آخر لا يقل أهمية عن الشرط الأول ، وهذا الشرط الثاني هو عدم المساس ، أو عدم التأخير بالحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى .

ويتبع هذا في السلسل المنطقى للأمور إن كل إضرار ، أو كل إهدار لتلك الحقوق المدنية والدينية داخل فلسطين لطوائفها المقيمة حينئذ ، وخارج فلسطين بالنسبة لليهود في شتى بقاع العالم ،

أى أضرار أو مساس أو تأثير أو انتقاص لهذه الحقوق يؤدي حتماً وفي نظر سديد القانوني ، إلى اعتبار هذه الإرادة المنفردة كأن لم تكن ، وينسخ هذا التصرف تلقائياً ، وتشمل قوته القانونية الإلزامية لحلول هذا الاشتراط الفاسخ .

الشرط الفاسخ الأول :

عدم الإضرار بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية . وهذا الاجمال في الطوائف غير اليهودية لا يشمل فقط المسلمين والمسيحيين ، بل يمتد إلى الدروز وبعض الأكراد والبهائيين .

أما عن الحقوق المدنية ، فهي كأقوال الفقهاء يجعل الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصف كونه كذلك في مجتمع أو إقليم ما : في المسكن ، والقوت ، والتنقل ، والعمل ويجعل الحقوق العامة ، والحقوق السياسية ، وحق تقرير مصيره .

وهذا ما قاله فقهاء الانجليز والفرنسيين والاطاليين أنفسهم فالحقوق السياسية التي تمنح للمواطن العادي ، والتي تمكنه من ممارسة الشؤون العامة وتبوأ الحكم في بلاده دون شك جزء لا يتجزأ من الحقوق المدنية . فلا يمكن أن تصور دولة يتمتع فيها الإنسان بحقوق مدنية كاملة ، لا يتناوب رأى الاغلبية على سيطرة فئة ضئيلة من الناس . وقد قال العلامة « ديبير » : أن المواطن مهما بلغ من الجاه والغنى والسلطان ، لا يمكن بحال من الأحوال أن يتمتع من حقوقه السياسية ، لأنه حينئذ سينقلب مواطناً ناقصاً *Citoyen incomplet* وهذا الذي منع بريطانيا من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٤٨ من إجراء أى استفتاء في فلسطين ، لأن الأرقام كانت سوف تتكلم ، إذ أدرك الاحصائيون أن عدد العرب كان يبلغ عام ١٩٢٦ - ٦٠٠ ألف نسمة ، وعدد اليهود لا يتجاوز ١٥٠ ألف نسمة ، ورغم هذا كله ورغم الحجرة المشروعة وغير المشروعة ، بالسمر والمعلن ، وبمحماية جيش الانجليز وأجهزة إدارته ، وانحلال لثريعاته ، كان عدد العرب عند حلول الكارثة عام ١٩٤٨ : ١٩٤٧٧٠٠٠ نسمة ولم يتجاوز عدد اليهود ٦٠٣٠٠٠ نسمة .

وما دامت إنجلترا تبهودوا كص حك الانتداب بتطبيق النظام الديمقراطي في إدارة فلسطين فما الذي كان يمنح حقوقاً سياسية مساوية لجميع سكانها ولاصبحت النتيجة الحتمية لاحترام ميثاق أن يتناوب العرب نهائياً ، وتقوم دولتهم في أرض السلام ؛ وذلك إذا سلنا جدلاً بأعمال هذه الوثيقة ، وهذا فرض مرفوض بدهامة .

هذا هو العنصر الخطير لعدم انقاص الحقوق المدنية لعرب فلسطين ، لأن تلك الحقوق التي كانت الشرط الفاسخ لوثيقة بلفور ، لم تحترم من اليوم الأول : فقد سلبت الحقوق السياسية بالصورة

التي بناها ؛ بل أكثر من ذلك تعرضت الحقوق العامة ، والمالية ، والخصخصة للمواطن إلى أبشع القيود وأظلم التشريفات ، منها التي أدت إلى سلب أموال العرب وبيع المقارات وتسهيل شراء أراضي اليهود ، وأعمال التنفيذ الجبرى في الرهون ، وزيادة الهجرة ، وتصفية أملاك العرب الغير مقيمين في فلسطين .

ولهذا نقول أن الشرط الفاسخ الأول قد تحقق بأوضح صورة ، فقد أهدرت حقوق العرب المدنية إلى أبعد حد ، ليس فقط في الحق السياسى العام ، بل أيضا في نظر الحق العادى اليومى المتداول ؛ ومن ثم انفسخت قانونا التصرفات التي انقذت بإرادة منفردة .

بالنسبة الحقوق الدينية :

مامضى الحقوق الدينية قانونا ؛ ألا وهى حرية التمتع بإقامة الشعائر ، وحرية الاعتقاد ، وحرية النظم الأساسية للعبادة ، وتقوية الاسرة وحرمتها بكل دين من الأديان السماوية . فقد أثارَت فلسطين بسبب مركزها الجغرافى التاريخى لتطلعا كثيرا ، بل جاءت الحلات شرقا وغربا على أنواع وأفراج ، لضمان هذه الحقوق الدينية . وكانت هذه الضمانات في الواقع مقطوع النزاع بين الشرق والغرب على مر الأجيال المتعاقبة ، وعلى شواطئ البحار الدافئة (البحر الأبيض المتوسط) .

لوحصدت لإرادة بلفور المنفردة بشأن أى بقعة من بقاع العالم ، ماكانت لتخلق هذا التناقض الصليب الذى خلقته في الأرض أو في البقعة التي جمعت بمحكم مركزها الجغرافى والتاريخى تراث الأديان السماوية جميعا ، وكان الهدف المهادف لجميع الأحكام ضمان هذه الحقوق الدينية المتوازنة ، وتأمين هذه الحرية الأساسية للعبادة والتعبدة . فامعنى ضمان الحقوق الدينية ، بين يتعهد الوزير الانجليزى بإقامة الوطن القومى في ربيع فلسطين ؟ والحقوق الدينية هى حقوق عامة ، أما الحقوق المدنية لحقوق خاصة ، والحق الدينى كحق الانتخاب ، وحق الشكوى ، وحق النشر في الدول المتقدمة ؛ ولا يقل أن سلب الحقوق الخاصة من ناحية بضرورة حقوق مدنية ، وتويع الحقوق العامة بصورة حقوق دينية ، ثم بعد ذلك يكون لهذا التصريح قائمة أو حتى مجرد وجه مسود قانونى أو مادى .

سيأوان الانتداب في مادته الخامسة عشرة يقرر أن الدولة المنتدبة تضمن الحرية الدينية التامة ، وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للسكان بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط . ويجب أن لا يكون ثمة تمييز مهما يكن نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة ، وأن لا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الدينى فقط .

بل ذهب الانتداب إلى أبعد من ذلك في شأن ممارسة الشعائر والطقوس الدينية ، إذ قرر في مادته السادسة عشرة أنه لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها إعاقة أعمال البعثات الدينية أو التعرض لها ، أو اظهار التحيز ضد أي مثل من مثلها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسه ،

يبين عما سبق أن ضمان الحقوق الدينية وكن ركنين من حكم الانتداب ، وهو أساس وثيقة « بلفور » ، ورسالة هذه الأرض على مدى الأجيال ، فكيف نبرر الذي حدث بعد ذلك ، حينما استولى اليهود على الكنائس والجوامع ومعابد الدين في سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٩ ، وحينما هاجم « الأرجون » سفننا ليومي ، كنيسة القيامة وقبة الصخرة على مرأى من قناصل الدول ويمثل الصحافة المالية وعند اقتحام القدس القديمة والتغلغل في باب الواد ٢٠ من مايو ١٩٤٨ ، وعندما أحرقوا كنيسة الروم الكاثوليك في يافا في السابع من مايو ١٩٤٨ ، ودمروا دار الاوغسطين في القدس في ٢٢ من أبريل ١٩٤٨ ؛ وفي الزمن القريب ، عندما هاجم شباب اليهود للدارس المسيحية في أبريل ١٩٦٣ ؟ وهذه الأحداث جميعا يمكن التأكيد منها وسجل الاعتمادات على مقدسات الأديان السماوية من اليوم الأول من الانتداب البريطاني حتى اللحظة الراهنة . سجل الاعتداءات هذا حافل أسود بل هو الصدى العميق للفطرة الصهيونية التي لا تحترم حقاً ديناً أو غير ديني ، وتعمل من الطوائف غير اليهودية أعداء للعقيدة الموسوية ولتعاليم رسول بني إسرائيل .

فلا حقوق مدنية مكفولة ، ولا اعتقاد ديني يحترم ، فما الذي تبقى من هذا السند المهلهل ؟ وما القيمة القانونية لهذه الوثيقة التي تحمل بين سطورها كل أسباب التهاات المنطقي . والفساد القانوني والاعتلال التاريخي ؟

الشرط الفاسخ الثاني لوثيقة بلفور:

الشرط الفاسخ الثاني لهذه الوثيقة : هو عدم المساس بحقوق اليهود الذين يقيمون في البلدان الأخرى ؛ أي في جميع بقاع العالم .

والواقع أنه لا يفهم لهذا المدلول معنى يمكن أعماله ، أن يمكن أن يكون موضع تنفيذ ؛ وإلا لكان منطوق ذلك أن يتمتع اليهود بمراكز قانونية ممتازة تتفوق في نطاق قوانين الدول التي ينتمون إليها جنسياتهم.

جاء في القانون الدولي الخاص ، أن المواطن يتمتع بحقوق وواجبات مكفولة له كواطن لهذا الوطن الأصلي ، فالوقبل مثلاً أن اليهودي في الجزائر وفقاً لمرسوم « كريمييه » Dec et Crémieux كان يتمتع بإبان الحكم الفرنسي بحقوق وأمتيازات تفوق المواطنين العرب الأصليين ، ليس فقط من ناحية الامتيازات السياسية ، بل حتى في نطاق امتلاك الأراضي وتكوين الشركات وجلب الأموال من الخارج . فهل يفهم من هذا الشرط الفاسخ الثاني أن كل يهود العالم ، يستطيع أن يطالب بهذه الجنسية الثانية المزدوجة بالإضافة إلى جنسيته الأصلية ، فيكون مواطناً ممتازاً من الدرجة الأولى في الجزائر (إبان الحكم الفرنسي) ويكون أيضاً مواطناً في الوطن القومي المزمع إقامته في فلسطين ؟ وهل يعقل أن يكون اليهودي بحكم دينه مرشحاً لاكتساب عدة جنسيات ، لالشيء إلا لأنه يهودي ؟ وتتمتع بل تحرم نصوص القانون الدولي الخاص ازدهواج الجنسية بشق الوانه ؟ وتختلف أوضاعه ؟

والملاحظ في الوقت الحاضر أنه الإسرائيليون يطالبون بتعويضات للأضرار التي أصابت اليهود في ألمانيا ، فهل هناك تدخل سياسي وتغيير في المراكز أوضح من الذي نراه في الظروف الراهنة ، في حين تقرر وثيقة د بلفور ، أن هذا المهدد لن يؤثر لاهل الحقوق ولا على الوضع السياسي الذي يتمتع به لليهود في البلدان الأخرى ؟

والأمثلة على تغيير مراكز اليهود في جميع المناطق لا تحصى ، فالأمثلة كثيرة ، وسقوط اليهود سيا ، بعد انهزام النازية ، من القوى المحركة في مصائر العالم . الصهيونية أصبحت من القوى المحركة للعالم الحاضر ، وفي بعض الأحيان تجمع شمل المتناقضات السياسية والاجتماعية . فجهابذة الرأسمالية من زعماء الصهيونيين ، وفطاحل الشيوعية وقادة الساسة الشيوعيين ، يهود .

ولا أدل على ذلك من قانون اكتساب الجنسية الإسرائيلية الذي يمنع هذه الجنسية لفلانها وهون أدنى صمودة للأيريسكي والانجليزى والروسى ، على شرط واحد يقيم أوحده أن يكون يهوديا .

ومعنى هذا أن التمايم الصهيونية في طبيعتها دين ودولة . بل أكثر من ذلك فال مواطن الإسرائيلي مواطن من الدرجة الأولى الممتازة أى مواطن سيد Herrenvolk ويتمارض هذا بالهيدية مع أوليات الديمقراطية السياسية والاجتماعية بمعناها التقليدى والمعاصر ويصقق بها الشرط للفاسخ الثانى لوثيقة بلفور .

وحدة التنظيم الشعبي في الوطن العربي

للاستاذ الدكتور محمد عبدالله العربي

ج ٢٠٠٢

البحث الأول — التنظيم الشعبي عن طريق التكتل الحزبي :

العوامل الثلاثة البارزة في أكثر الديمقراطيات المعاصرة :

١ — صياغة السياسات .

٢ — عزلة الشعب بعد إجراء الانتخابات العامة .

٣ — توجيه عملية الانتخابات .

طبيعة التكتل الحزبي ؛ أساليب الأحزاب ؛ قوة المال ؛ آثام خلقية في النظام الحزبي ؛ دذبذة مستمرة في السيادة القومية ؛ الحرية في الوطن العربي .

البحث الثاني — البديل العربي للتكتل الحزبي :

الضرورة الحيوية لتوحيد جهود الشعوب العربية في هذا العصر أسبابها الثلاثة :

١ — دوس التأريخ .

٢ — المحيط الدولي المعاصر .

٣ — تخلف الشعوب العربية عن متابعة ركوب الحضارة العالمية الاتحاد الاشتراكي العربي .

اتحاد عربي .

اتحاد اشتراكي .

كيف عاجل الاتحاد الاشتراكي العربي العال الثلاث في التنظيمات الحزبية .

ضرورة الاتحاد الاشتراكي ؛ تشكيلات الاتحاد الاشتراكي ؛ اختصاصات لجان الاتحاد الاشتراكي ؛ السمة البارزة في تشكيلات الاتحاد الاشتراكي .

هل هناك ضرورة لخلق تنظيمات جانبية تعاون الاتحاد الاشتراكي التنظيم النقابي .

تحديد الصلة بين الاتحاد الاشتراكي والتظيم النقابي .

الحكم المحل .

خاتمة .

البحث الأول

التنظيم الشعبي عن طريق التكتيل الحزبي

كلنا يعلم أن الديمقراطية اصطلاح يعبر عن اشتراك الشعب في تصرف شؤون المجتمع بما يحقق مطالبه المشتركة ، وإقامة الأجهزة الحكومية التي ترضى هذه المطالب وتسير على تنفيذها ، وأبالتعبير الدارج هي حكم الشعب بواسطة الشعب لمصلحة الشعب .

ولما كان من المتعذر أن يجتمع الشعب كله في صعيد واحد ، لكي يبت في شؤونه المشتركة ، فقد أصبح النظام النيابي ضرورة من ضرورات إقامة الحكم الديمقراطي . ثم أصبح النظام النيابي يتطلب لقيامه تنظيمًا شعبيًا يساعد أفراد الشعب في اختيار نوابهم الذين ينطقون باسمه ويمثلون عن مشيئته .

وكلنا نعلم الحن والكوارث والثورات الدامية التي خاضتها شعوب كثيرة — ومنها شعوب الغرب بالذات — لتخرج من ظلمات الاوتقراطية إلى نور الديمقراطية ؛ ولكن ماحسبته نورا وسلاما ، لم يلبث أن انقلب في كثير أوضاعه إلى خسران مبین .

ذلك أن الديمقراطية التي جاءت تلك الشعوب في سبيل تحقيقها على نهج يحقق أمانى السواد الأعظم في كل شعب ، لم تلبث أن انخرقت إلى خدمة طبقة معينة على حساب الطبقات الأخرى .

استغلت هذه الطبقة ضرورة تنظيم الشعب تنظيمًا يمكنه من أداء رسالته في انتخاب نوابه وحكامه وكان لها من وسائل التأثير التي أتاحتها لها قوتها المالية أو مقدرتها التنظيمية ، ما كفل لها الفوز في المعارك الانتخابية ، ثم أتاحت لها القدرة على تغليب مصالحها على مصالح سائر الطبقات الأخرى .

وعلى هذا النحو استطاع الحزب الطبقي أن يشوه أهداف الحكم الديمقراطي ، وساعده على هذا التشويه اجتماع عوامل ثلاثة تجدها بارزة في أكثر الدساتير الديمقراطية المعاصرة :

العامل الأول — صياغة الدساتير:

هأبت أكثر الدساتير الثرية — منذ دساتير الثورة الفرنسية — على تقرير حقوق الشعب

وحرياته السياسية ، ومنها بالطبع حرية الشعب في انتخاب نوابه الذين يتولون التشريع ، ومقرر سياسة الدولة الداخلية والخارجية . ولكن هذه الحريات السياسية التي سجلتها هذه الدساتير لم تقترن - على نفس المستوى - بتسجيل الحريات الاقتصادية ، فكان من اليسر على سلطات الدولة التي يمثلها الحوب الحاكم ، أن تمنع ما نشاء من الحريات الاقتصادية . وهي لا تمنع من هذه الحريات الاقتصادية إلا تحت ضغط جارف ، عندما ترى أن غضب جماهير الشعب قد أوشك على الانفجار .

فإذا استثنينا بعض الدساتير التي صدرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لم نجد في أكثر الدساتير المعاصرة إلا تسجيلاً لفظياً للحريات السياسية . أما الحريات الاقتصادية - التي هي قوام استعمال الحريات السياسية - ومكافؤ الفرص ، ومكافحة الرأسمالية المستغلة ، وتكليف ملكية المال أداء وظائفها الاجتماعية ، فلا نجد له ذكراً . وقد أثبتت تجارب الشعوب الغربية في تماقنها على نظام الديمقراطية السياسية طوال القرن التاسع عشر وبعض القرن العشرين ، أنها قد شقيت به بعد أن خلقت عليه أكبر الآمال ؛ إذ وضع لها أن هذه الحريات السياسية التي فاضت بها نفوس الدساتير ، تفقد كل قيمتها إذا لم يكن إلى جانبها تحرر اقتصادي ومكافؤ الفرص لجميع المواطنين وإذا لم توازرها معايير العدالة الاجتماعية ، وإذا لم يدعمها كبح الاستغلال من فئة قليلة استحوذت على مصادر الإنتاج .

ذلك بأن أكثر هذه الدساتير استأثرت بوضعها - لاسيما المدونة منها - بهيئات تأسيسية ، كان الناصر غالب فيها من ذوي المصالح العديدة قبل امتداد التيار الديمقراطي ، والتاريخ شاهد على ذلك :

هذه بريطانيا - ودستورها الحالي غير مدون كله ، بل تفرده سلسلة تشريعات ومجموعة من العرف والتقاليد - كان يحكمها ملوك مستبدون ، ثم ثارت الطبقة الأرستقراطية عليهم ، ونجحت في تقييد سلطة الملك للثروة . ولكن لمصلحة من ؟ لمصلحة هذه الطبقة ، لا لمصلحة سائر طبقات الشعب . فقد ظل سواد الشعب البريطاني عروماً من مجرد إستعمال حق الانتخاب - إلا إذا كان الناخب ذاتناص مال معين - إلى ما بعد منتصف القرن التاسع عشر . فلما رفع هذا التقييد ، وأبيع لكل مواطن حق الانتخاب ، هزولت الحزبية الطبقيّة التي فتحت لنفسها قيادة الشعب وتوجه الرأي العام ، وهي لا تبني من وراء ذلك إلا المحافظة على خدمة مصالحها الطبقيّة .

ثم انتقل التحزب الطبقي من بريطانيا إلى فرنسا فاستأثر الشعوب الأوروبية ، وهنا إزداد تفتيت وحدة الشعب لكثرة الأحزاب التي تنفصل منها شيع وجماعات متصارعة . فقد كان في بريطانيا حزبان ثم ثلاثة ، أما هنا فحزبات الأحزاب والشيع ، تتقاتل في تحقيق مصالحها الطبقيّة ، حتى أدت

لكنزتها إلى صغرية توافر أغلبية برلمانية من حزب واحد ، فكانت تقوم حكومات ائتلافية لائتلاف لا قليلا حتى يتصدع الائتلاف لتعارض مصالح الطبقات التي يحرص كل حزب على إثبات خدمتها .

وفي قليل من الأحيان كانت تنجح أحزاب تمثل جماهير الشعب العاملة ، ولكن الغلبة كانت في أكثر الأحيان للأحزاب ذات القوة المالية والسيطرة الاقتصادية ، فهي التي تملك المال وهي التي تملك أكثر الصحف وأكثر وسائل الإعلام ، بل أنها في دول كبرى كانت تسيطر بأموالها على تجهيز الجامعات ومراكز التعليم وتوجيهها . فلم يكن من الصير عليها تسخير نفوذها للمال ووسائلها الإعلامية لتعلمية مصالحها على مصالح سائر الطبقات ، ولكبت طاقات الطبقات الأخرى في الحيز الذي يتعارض مع مصالحها الخاصة . ولنا نفقري هذا القول على الأحزاب البريطانية . فهذا د لاسكي ، كبير علماء السياسة في بريطانيا يقرر : « أصبحت الطبقة المالية هي التي تصوغ مدينة المجتمع ، على الخط الذي يحقق مصالحها الخاصة ، فهي التي تهيمن على أداة الحكم ، وهي التي تسن القوانين ، وهي التي تقم النظام الاجتماعي على البحر الذي يخدم مآربها » (١)

وهنا يصبح التساؤل : لماذا لم تمن هذه الدساتير الديمقراطية بصياغة أحكام تحمي المجتمعات التي تسرى فيها هذه الدساتير من خطر التكتل الحزبي ؟

فالواقع أن اللطاع على هذه الدساتير - قديمها وحديثها - لا يجد دستوراً منها يعترف في نصوصه بقيام الأحزاب ، أو يركز فيها حق قيادة الرأي العام وتوجيهه ، بل يرى أن أقصى ما وصلته إليه بعض الدساتير المستحدثة أن جعلت المساهمة في الحياة العامة واجبا عاما على المواطنين ، واجبا يؤديه عن طريق حرية الرأي وصدق النصح وأمانة النقد .

ولكن الأحزاب - والقوى التي تحول الأحزاب - إحتكرت من تلقاء نفسها تنظيم هذه المساهمة ، واتخذت من إحتكار هذا التنظيم وسيلتها إلى الاستئثار بمقاييد الحكم وتوجيهه إلى خدمة مصالح هذه القوى ، بنفي أكثرها بمصالح الجماعة ؛ بل بلغت ببعضها العصبية الحزبية أن أقدمت على الكيد للوطن ، والسعى إلى تفويض كيانه ، وتآلبت مع القوى الممالة في دول معادية في سبيل خدمة المصالح المشتركة القومية .

إلى هذا المدى السحيق تدهورت الأحزاب في بعض الدول الغربية .

فلما جاءه المناسبة لوضع دساتير جديدة لبعض هذه الدول في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لم تفسأ دساتيرها أن تلزم الصمت التقليدي لإزاء هذا الخطر : فأورد دستور ألمانيا الغربية مثلاً نصوصاً بفرض الرقابة - بما فيها الرقابة القضائية - على سلوك هذه الأحزاب وعلى مصادر تمويلها ،

وتفرض الحد مع نشاطها إلى عن الطريق السوى الذى رسمه الدستور لكيان المجتمع (١) ، أما الدستور الإيطالى الصادر فى سنة ١٩٤٧ فاكفى فى المادة ٤٩ بإشارة مقتضبة إلى الأحزاب ووجوب التزامها بالأساليب الديمقراطية . أما الدستور الفرنسى الصادر فى سنة ١٩٤٦ ، فالترزم الصمت التقليدى إزاء الأحزاب .

فإذن الدستور الألمانى هو الدستور الوحيد الذى فرض الرقابة على الأحزاب ، وفرض عليها الكشف العلنى عن مصادر تمويلها ، وهو إستثناء بقرو القاعدة التى دأبت عليها الهيئات التى اضطلمت بصياغة الدساتير : هيئات — كما قلنا — كان للعنصر التالى فيها من ذوى المصالح المتيدة قبل إستعداد التيار الليبريقراطى ، وببها من أجل ذلك الحفاظ عليها .

العامل الثانى — عزلة الشعب بعد إجراء الانتخابات العامة :

هولاء الثواب الذى إختارهم الشعب ، فأصبحت لهم بذلك الكلمة العليا فى شؤون الدولة ، تنسب بسجدهم إنتخابهم رقابة الشعب عليهم ، طوال السنوات التى يقوم فيها البرلمان أو يتولى فيها رئيس الدولة المنتخب ؛ وإذن لا يكون للشعب طوال هذه السنوات أن يسألهم فيما يفعلون . فالشعب بمجرد إنتخابهم أصبح ممزولا عن كل رقابة عليهم ، رقابة منظمة تليق آثارها فى حياة الأمة .

هذه هى الحقيقة بصفة عامة (٢) . نعم توجد وسائل جزئية يستطيع الشعب عن طريقها إجماع صوته إلى أجهزة الدولة . نذكر على الأخص الصحافة ، والإنتخابات الفرعية .

أما الصحافة فقد غلبت عليها الحزبية . وقد تفقش فى أعرق الدول ديموقراطية فلا نجد إلا

(١) هذا نص المادة ٢١ من الدستور الألمانى الصادر فى ٢٣ مايو ١٩٤٩ .

Art, 21 : (1) The parties participate in forming the political Will of the people — They can be freely formed. Their internal organization must conform to democratic principles. They must publicly account for the sources of their funds.

(2) Parties Which according to their aims and the conduct of their members, seek to impair the Libertarian democratic basis or to Jeopardize the existence of the Federal Republic of Germany are unconstitutional. The Federal Constitutional Court decides on the question of unconstitutionality.

(3) Details are regulated by federal Legislation.

(٢) ظهر فى التجارب السياسية فى بعض الدول اتجاه ما يسمى Recall أو إقالة النائب أو الموظف المنتخب ، ولكن هذا الاتجاه لم يظفر بالقول إلا فى بعض ولايات فى جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية . فوسمى ولايات منها أبجز لعدد معين من المواطنين أن يتقدموا بطلب إقالة نائب أو موظف منتخب ، ثم يجرى إستفتاء شعبي على هذا الطلب ، فإذا أقرته أكثرية المواطنين فى الولاية أقبل النائب أو الموظف المنتخب وأجرى لإختخاب جديد . وفى سبب ولايات من الجمهورية السويسرية ، إذا طلبت أكثرية الناخبين فى ولاية حل مجلسها التشريعى قبل إنتهاء أجله ، يحل المجلس .

جريدتين أو مجلتين يمتازان باستقلالهما عن الأحزاب ، وإلى جانبها مئات من الجرائد والمجلات الحزبية الأوسع انتشاراً .

وأما الانتخابات الفرعية فإنها قد تظهر بدون شك تحول الرأي العام عن استمرار تأييده للحزب الذي انتخب نوابه في الانتخابات الماضية ولكن الانتخابات الفرعية قد لا تجري إلا فيضع دوائر محدودة العدد ، ولا يمكن أن تمثل الشعب في مجموعه . وقد تكون الدوائر التي تجري فيها هذه الانتخابات الفرعية غير ساخنة على سياسة تصريف شؤون الدولة بسبب ظروف محلية خاصة بها .

لذن لا يبق أمام الشعب المزعوم فعلا عن التأثير المباشر في شؤون الدولة ، إلا المظاهرات الصاخبة التي تغلب إلى معارك دامية أو إضرابات متكررة . وهذه هي الظاهرة السائدة الآن في الديمقراطيات المعاصرة .

العامل الثالث - توجيه عملية الانتخاب :

عملية الانتخاب - ولها هذا الخطر - يتولى توجيهها أحزاب متعددة تتصارع على الحكم ، وتبذل في سبيل الوصول إليه الأموال الضخمة . ولذلك كان أكبر إغواء الأحزاب على القوى المالية التي تمول معاركها الانتخابية ، وغلى الوسائل التي تملكها هذه القوى المالية . ولما كانه مصالح هذه القوى تتعارض في الغالب مع مصالح جماهير الشعب ؛ كان من الطبيعي أن لا تألو جهداً في تغليب مصالحها على مصالح الشعب في مجموعه ، أما بالخداع أو بأى وسيلة تتاح لها .

طبيعة التكتل الحزبي :

هذه العوامل الثلاثة تعاونت في تمكين التحزب الطبقي من السيطرة على أداة الحكم والانهراف بها عن ابتناء المصلحة العامة للشعب في مجموعه .

ذلك أن الحزبية بطبيعتها - وحتى في انظف أوضاعها - ليست إلا تكتل مصالح طبقة معينة تسعى إلى تغليب مصالحها على مصالح طبقة أخرى . قد تكون تكتل مصالح رأس المال ضد مصالح العمال ، أو تكتل العمال ضد رأس المال ، أو تكتل أرسقراطية ضد مصالح سواد القصب ، أو تكتل فئة ذات زرعاًت مذهبية ضد مخالفيهم فيها .

بعبارة أخرى : الحزبية بطبيعتها ليست إلا محاولة ضاربة لإقامة ككل من الشعب ضد كتل أخرى . والمآل الحتمى لهذا التحزب هو تفتيت وحدة الشعب ، وصراع الطبقات والطوائف المختلفة في الشعب الواحد .

أساليب الأحزاب :

فلذا اتقلنا من فحص طبيعة الحزبية إلى فحص أساليبها في العمل ، وأبنا أن الخطوة الأساسية التي تلتزمها الحزبية في الديمقراطية الغربية هي العمل على إحراز النصر في الانتخابات بأى ثمن : كل حزب يتجه إلى جمع أكبر عدد من الناخبين ، بالإضافة إلى أصوات المصالح التي يمثلها . وهو في سبيل ذلك لا يتورع عن خداع الناخبين فرادى وجماعات : طورا بتمديد الميوة والغموض في برنامج الحزبي . على نحو يفتني في طياته حقيقة المصالح التي يمثلها ، حتى يجتذب تأييد الطبقات التي لا تمتصها هذه المصالح ، وطورا بشراء بعض الأصوات المعارضة ، أو بالوعد البعض عن خدمات أو مزايا يمنحهم بها عند فوزه على حساب المصلحة العامة ؛ وطورا برشوة صريحة أو مستترة للبعض ، أو بتهديد خفي للبعض الآخر .

هذه الأساليب — على بشاعتها — أصبحت السنن المألوفة لدى الأحزاب في كل بلد ، مع تفاوت في مدى الأخذ بها : فبعضها يقدم عليها في حياة واعتدال ، وبعضها يمتن فيها في غير خجل أو تردد ذلك أن الغاية عندهم تدور الوسيلة ، والغاية هي إحراز النصر في الانتخابات بأى ثمن .

وهذه هي النتيجة المحتمة لتنظيم الحزبي ، فقد رأينا أنه بتعريفه ليس إلا تكتل مصالح معينة — زراعية أو صناعية أو تجارية أو مالية أو طائفية الخ — يشترك أصحابها في الدفاع عنها والسعي إلى تمثيلها على مصالح معينة لفئات أخرى وقد يصوغون — أو تصاغ لهم — النظريات والفلسفات لتبريرها أمام النهر ، أو على الأصح لإقناع أنفسهم بأنهم على حق فيما يبدفون إليه من تغليب مصالحهم الخاصة على سائر مصالح المجتمع .

ليرة المال :

قلنا أن التكتلات الحزبية تريد الانتصار في المارك الانتخابية بأى ثمن ، تريد الحصول على أكثرية في المجالس النيابية تهيئ لها في البلاد الديمقراطية تشكيل الوزارة وتمثيلها الحصول على أكثرية تؤيد مرشحها للرئاسة في الدول الجمهورية . فكيف يكفلون هذا الانتصار ؟

إن الأمر يحتاج إلى دعاء ضخمة : صحف وإذاعة ، وكتاب وخطباء ، وسائر وسائل الإعلام في كل أوضاعها وصورها ، إلى جانب إقامة لجان محلية في كل مدينة وفي كل إقليم . وكل هذه الجهود وكل هذا القضاة للتصعب يتطلب نفقات ضخمة ، فمن أين تأتي الأحزاب المتنافسة بهذا المال لتسكون لها التلبة على الأحزاب المنافسة ؟

حينئذ أن تلقى نظرة على أجماعات نفقات المارك الانتخابية ؛ أنها وعليقها الولايات المتحدة

الأمريكية إلى مئات الملايين سواء في انتخابات الرئاسة أو في انتخابات المجلسين . ووصلت إلى ما يقرب من هذا الرقم في الدول الأوربية .

ومن هنا - من هذه الثغرة - تسربت القوى المالية إلى حظيرة الأحزاب ، إما بشكل ظاهر أو بشكل مستتر . وبالطبع يتجه تأييد أقطاب المال إلى الأحزاب التي تكون أقرب إلى أهدافهم . ولكنهم لا يجمعون أيضاً عند الضرورة عن تمويل بعض الأحزاب التي تعارض أهدافهم متى توسعوا فيها احتمال النجاح ، حتى يكفلوا لأنفسهم القدرة على التأثير في اتجاهات هذه الأحزاب المعادية والتخفيف من اندفاعها في تحقيق مبادئها وشعاراتها .

من هذه الثغرة مرولت القوى المالية ووضعت خزائنها أولاً في خدمة الحزب الذي يغل مصالحها ولكنها في الوقت ذاته لم تردد في مساومة الأحزاب الأخرى على تأييدها المال مقابل الحفاظ على مصالحها ، والذبذبة في تحقيق البرامج المعادية لمصلحتها . وهكذا أمنت القوى المالية مصالحها ، إما كان الحزب المنتصر أو المجموعة الحزبية المنتصرة ، وحتى بلغ سلطان هذه القوى إن صاروا يظفرون عليها في بعض الدول الديمقراطية الكبرى : الحكومة غير الرسمية ، أو « الحكومة المستقرة » التي تحرك وتوجه الحكومة الرسمية في الطريق الذي يتلاقى مع مصالحها .

قد يقول قائل إن المؤنمين بمبادئ الحزب وشعاراته قد يتطوعون بهذه النفقات ويتخلصون بذلك من تدخل أقطاب المال وسيطرتهم . ولكن الماطع على تاريخ الحزبية في أوربة وأمريكا طوال القرن العشرين لا يجد إلا حالة واحدة حدث فيها ، وهي الاستثناء الذي يؤيد القاعدة العامة ، قاعدة اعتماد الأحزاب على تمويل أقطاب المال لها .

هذه الحالة كانت في سنة ١٩٣٢ ، في ألمانيا عندما تلقى الحزب الاشتراكي الديمقراطي مليون تبرع من أنصاره ، وكان ذلك محاولة منهم لمنع ما كان يهددهم من الحزب النازي الذي يرأسه هتلر . ولانتمى أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي كان يرمث - إلى تبرع أنصاره - يمتلك مائة صحيفة مما خفف عنه بعض أعباء الدعاية .

وصحيح أننا نجد في إنجلترا اللجان المحلية الحزبية تحاول أن تحصل على تبرعات من مؤيدي الحزب المحليين بإقامة أسواق خيرية وحفلات الخ ، ولكن هذا المورد لا يفي إلا بجزء ضئيل من نفقات الدعاية الحزبية . وصحيح أنهم في إنجلترا احدثوا ما يجوز أن ينفقه المرشح لدعايته بما لا يتجاوز ٤٠٠ جنيه . ولكن الحزب - لا المرشح - مضطر إلى اتفاق مبالغ ضخمة . فبرعات أقطاب المال تبقى دائماً المورد الأساسي لتمويل الحزب الشامل ، حتى في بريطانيا .

ولا أريد أن أسهب في التمثيل على قوة المال في اخراج الديمقراطية عن مدارها الصحيح ، من طريق التكتلات الحزبية . وحسبي أن أقل هنا اعترافاً لأحد أقطاب المسائل في أمريكا « تاورنر بارتن » سجة الكاتب السياسي « جون كورتني » في كتابه : « من يحكم أمريكا » .

يقول « تاورزد » ، هذا : « نحن لانبالي من من الأحزاب يتولى الحكم ، ولا من من الرؤساء يتبوأ مقعد الرئاسة . نحن لسنا رجال سياسة أو رجال فكرة ، إنما نحن رجال المال ، فملكك أمريكا ، ولا يدري إلا الله كيف امتلكتها ، ولكننا نحرص كل الحرص على الاحتفاظ بما امتلكتناه . وسينالنا إلى ذلك هو اللقاء تأييدنا الضخم . ونفوذنا الماقي . واتصالنا القاهرة ، ومن اعتريناهم من أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب ، ومن نستأجره من خطباء شيعيين : اللقاء كل هذا في كفة الميزان ضد كل حركة تشريعية أو وثبة اصلاحية أو حملة انتخابية رئاسية ، تهدد سلامة ما نملكه . »

وهذا الكلاب الأمريكي « ويلام هيرست » ، يكشف القناع في ضراحة تامة عن دور القوى المالية عندما يقول : « نحن مازلنا نحفظ بشكل حكومتنا الجمهوري ، ولكن من الذي يسيطر على اللجان التي تختار المرشحين ؟ الشركات . من الذي يسيطر على المؤتمرات الانتخابية ؟ الشركات . من الذي يسيطر على أجهزة الانتخابات ؟ الشركات . من الذي يسيطر على الذين يفوزون في الانتخابات ؟ الشركات . أحقا يصير نوابا ممثلين للشعب ، أم هم فعلا ممثلون للشركات . ليجب أي أمرى أجابة صادقة على هذا السؤال : احكومتنا مازالت حكومة للشعب وبراسطة الشعب ، أم هي طبقة خاصة تقبض على زمامها وتدير دفتها ؟ »

ويظهر أن جمهورية الولايات المتحدة نسبت إنذار مؤسسا جورج واشنطن عندما قال في خطاب الوداع لشعبه : « اياكم والروح الحزبية فإن لها آثارا هدامة ، وهواقب وخيمة . »

آثار خفية في النظام الحزبي :

في النظام الحزبي فوق ما تقدم آثار كثيرة أخرى ، لا أدري هل أسميها مهزلة أو أسلمها مأساة ؛ ولكن إذا حللناها فلنراها لانخرج عن كونها جريمة خفية تاباها طبيعة قوميتنا العربية :

الحزب المعارض يقف بموقف المترصد من الحزب الحاكم ، ويرجو كل يوم أن تتوالى أخطاؤه وحماقاته ، ولم تكون سعادته إذا تفاقمت هذه الأخطاء والحماقات والحق بالشعب أفدح الأضرار . فكل هذا يشبهه وحيدا ثمينيا يحتفظ به ليستخه في الانتخابات التالية ، حتى لو صارت البلد أمام الأمر الواقع الذي لا مرد له .

الحزب المعارض لا يبتغي أن يبصر الحزب الحاكم بأخطائه أولا باول ، ولا يبتغي أن يبادره بالنصح الصادق الأمين حتى لا ينزلق في أخطائه وحماقاته إلى نهايتها ؛ بل هو على العكس يستدرجه إلى الإيمان فيها بالبالغة في التثديد والتفتيش بالحق وبالباطل ، حتى يستفز الحزب الحاكم إلى التصبب بموقعه والنفاد في سياسته .

هذا ما أسميه جريمة خفية غدر وخيبت ، تقصر منها أخلاقنا العربية ، وتكرها معاملتنا

الدينية التي تقول : « الدين النصيحة » . وقبيل نصيح للوطنين بعضهم إلى بعض ، ونصح الشعب إلى حكامه ، ونصح من يتولون قيادة الرأي العام إلى القائمين هل شؤون الدولة ؛ تجعل كل هذا ركنا من أركان الدين .

ذبذبة مستمرة في السياسة القومية:

إذا كان الشكل الحزبي شرأى الشعب فيما ينفذه من إقامة ديمقراطية سليمة حتى في حالة قيام حزبين اثنين يتصارعان على الحكم ، فإنه في حالة تعدد الأحزاب يكون شرأا مستطعرا ، بما يخلق من ذبذبة واضطراب مستمر في السياسة القومية وانعدام الاستقرار في الأداة الحكومية .

وفرئسا هي للتل البارز الذي درج العلماء على ضربه لدولة متعددة الأحزاب ، فقد أحصوا فيها ستا وثلاثين وزارة تعاقب في عشر سنوات : كل وزارة تقوم على ائتلاف بضعة أحزاب ، ثم لاثلاث بعد شهر أن تعارض أهدافها فيما بينها ، لتعارض المصالح التي تمثلها هذه الأحزاب المؤتلفة ، فيخرج من الوزارة وزياران أو ثلاثة ، وتنفذ الوزارة القائمة بمجروهم أكثريتها البرلمانية ، فتستقيل ، وتعيها وزارة مؤتلفة أخرى تلتقى نفس المصير . إلى أن جاء « ديجول » في دستورهِ الأخير ، فقيّد حق البرلمان في إقامة الوزارات واسقاط الوزارات ، وبذلك حطم جبروت الأحزاب إلى حين .

كان في فرنسا قبل « ديجول » أكثر من عشرين حزبا ، انكسرت في عهد « ديجول » إلى أربعة وكانت هذه الأحزاب العثرون مؤدعة بين اليمين والوسط واليسار ، فهو وسط يساري ، حتى تاه الناخب الفرنسي بين دعايات هذه الكتل وبرامجها النظرية ، وأصبح في حيرة وبلبلة دائمة ، فصار يتم بضمعية المرشح ووعوده أكثر من اهتمامه بتبعيته الحزبية وبرنامجه الحزبي ، وصارت الحكومات المؤتلفة من هذه الأحزاب لا تستقر إلا ريشما ينزل كل حزب من بعض المبادئ التي أهلها الناخبين ، فتكون النتيجة الحتمية خيانة الميود الانتخابية التي قطعها الناخبين ، واستعالة الانسجام في السياسة القومية . ثم لاثلاث هذه التسويات أن تحطم وتعاقب الوزارات الائتلافية وهي عاجزة عن تنفيذ سياسة قومية مستقرة . وخلال هذه المجموع الحزبية تلعب القوى المالية دورها في تشكيل الحكومات المؤتلفة المتعاقبة وتوجيهها ، بحيث تشكل تغليب مصالحها مهما يكن لون المجموعة الحزبية القائمة بالحكم .

وإذا أردنا أن نضرب مثلا واحدا على الهابة التي انحدر إليها صراع هذه الكتل الحزبية ، فلنذكر الكارثة التي جلبتها على بلادها قبيل الحرب العالمية الثانية :

فقد تسلّم « هتلر » مقاليد الحكم في ألمانيا ، ظل أكثر الأحزاب الفرنسية تياريا في تأيين النازيين وتقناص في ضرورة التهيؤ من استكمال الاستعداد العربي ، وما يقتضيه هذا الاستعداد من ضرائب باهظة تفرض النازيين . وظل قادة الأحزاب يخفون ما يملكون من ضابط الاستعداد

العربي ، وراء التمسك الفظي بنظرة الوضع القائم الذي سجلته معاهدة « فرساي » ، وكانت الأحزاب اليمنية بما تملكه من قوة مالية ، تسيطر على أدوات الإعلام في طليعة الاستكانة إلى الوضع القائم ، وبث هذا الأمن الزائف بين طبقات الشعب .

فلما توالت الأزمات الداخلية التي عجزت فرنسا بين سنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ - استطاعت وزارة اشتراكية ذات صفة يسارية أن تسلم مقاليد الحكم ، واستطاع رئيس هذه الوزارة « ليون بلوم » أن يتحدث ببعض إصلاحات اشتراكية . فزاد هذا من نشاط الأحزاب اليمنية التي جددتها هذه الإصلاحات أمتيازاتها ومكاسبها ، فصاحت صيحتها القادرة : « هنتر ، خير لنا من « بلوم » . وبالرغم من يقينها بأن « هنتر » يسمى لتعطيل فرنسا ، فإن هذه الأحزاب ظلت محجج من تأييد كل حكومة فرنسية تسمى إلى النيل من « هنتر » . وحتى بعد أن تم « هنتر » ، النصر على فرنسا ، واختلتها الجيوش الألمانية ، فإن هذه الأحزاب ظلت تتعاون معه ، وتفضل احتلال « هنتر » على تحرير فرنسا وحرقة الاشتراكية .

إلى هذا الذي تجاهلت الأحزاب الفرنسية مصلحة الوطن الحيوية في سبيل المصالح الذاتية لأبنائها وعملاهم ، حتى تولت بالبلاد كارثة غالية .

الحزبية في الوطن العربي :

بعد هذه الخلاصة السريعة لمساوىة الحزبية في الديمقراطيات المعاصرة ، هذه المساوىة التي زينت كل معنى من معاني الديمقراطية السليمة وأخرجته عن مدلوله ، نختتم هذا البحث بمرض سريع للتعبية الحيوية في الوطن العربي .

ولا بد أن أشير هنا إشارة عابرة إلى بدء هذا الداء الويل في صدر الدولة العربية . فقد كان منبسط هذا الداء في فترة « عبدالله بن سبا » اليهودي الذي أدهى الإسلام ليفكك رابط الوحدة العربية عندما اقترح ما اقترأه على الإمام علي رضي الله عنه ، وتسبب بسميه الخبيث ومعاونة الكسريين في قيام حزبين : حزب العلويين ، وحزب الأمويين ، ثم حزب العباسيين فكان ما كان من الصراع الدامي على الجسك وبدء انحلال الوحدة العربية .

ولا أريد الإطالة في التعليق على هذه المأساة ، وإنما أقر أن هذه التحيزات لم تكن أحزابا بالخص لا بالوجه ، بل كانت تكتلات تستمد صفاتها من نعات قليلة أو طائفة أو مذهبية ، فكل كتلة تزيد أن تملح على سائر الكتل وتكون لها الكلمة العليا في شؤون الدولة . وكلنا نعلم تاريخ هذا الصراع وهو اتبته الوخيمة في تمزيق وحدة الأمة العربية .

فلما جاء غزو الثقافة الغربية للوطن العربي ، وبدأت أقطاره تتمرد من الاستعمار الغربي ، انهمت

الانظار أول ما اتجهت إلى نظم الحكم في المغرب وإلى التكتل الحزبي . ولم يكن ذلك إلا إستجابة لمركب القصد الذي سيطر على متفئنا ، حتى صار يزج بهم إلى تقليد غير بصير لكل ما هو غربي : أراد كل قطر أن يقيم حكومته على النسق البرلماني الغربي ، فبدأ كل قطر في أصطناع الأحزاب ، على أساس إقتراض غلطى بأن الحزبية والتكتل الحزبي من "الوازم الحتمية في البناء الديمقراطي .

وغفلوا عن الحقيقة الصارخة ، وهي أن الأمة العربية التي مزق الاستعمار أقطارها وأذل شعوبها ، وبدد إمكاناتها ، وأقعدتها حقبة طويلة من الزمن عن اللحاق بركب الحضارة ، هذه الأمة العربية لها أهداف مشتركة لا يسمح تحقيقها بإسريان التمزيق الحزبي في داخل كل شعب لتفتت وحدته وتبديد جهوده .

أن تحقيق هذه الأهداف المشتركة لا يقتضى فقط — إزاء الظروف الدولية الحطية بالأمة العربية — توحيد جهود كل شعب على حدة بل توحيد جهود شعوب الأمة العربية جماء .

ولكننا للأسف أصطنعنا الأحزاب ، تقليدا للدول التي تحققت علينا في حضارتها المادية . وإذا كانت القرى المالية في تلك الدول قد نجحت في السيطرة على التكتلات الحزبية وتوجيهها في خدمة مصالحها مهما تكن ألوان الأحزاب ومهما تكن شعاراتها ، فلإنها في الإقطار العربية إستطاعت بسهولة أكبر أن تجعل من الأحزاب أداة طيعة ومطوعة ذلولا إلى تحقيق جميع آمورها الاستقلالية والتضحية بمصالح مجموع الشعب ، واستطاعت إستدامة نفوذها بل ألبيت في مصائر بلادها .

أأذكر الحزبية في مصر ؟ أن سجل أوزارها وآامها ، وتقاتلها على مقاعد الحكم ، وتمالفها مع المستعمر تارة ومع قصر الطاغية تارة أخرى ، وتضحياتها بمصالح جماهير الشعب في سبيل حماية مصالح حفنة قليلة ، هذا السجل لا زال بارزا في ذاكرة كل مواطن عربي .

وحيث أن أشير إلى مثل أو مثلهين :

تقدم نائب مستقل عن الأحزاب القائمة بمشروع لتحديد ملكية الأرض الزراعية ، آملا بذلك أن يحد من سطوة الإقطاع في إفساد أوضاعنا السياسية ، فكان نصيبه الفشل .

وتقدم نائب مستقل آخر بمشروع قانون الضريبة التصاعدية ، لتحقيق بعض المساواة في توزيع الأعباء الضريبية ، وبعد كفاح عنيف خرج المشروع هزلا مبتورا .

مثال ثالث على ضراوة الصراع الحزبي : مشروع توزيع الكهرباء من خزان أسوان : ظل هذا المشروع يتقاذفه الحكومات والأحزاب ويتخطى في المجالس النيابية واللجان الوزارية من سنة ١٩٢٦ إلى أن قامت ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ، أي بقي أكثر من ربع قرن . لماذا؟ تصارع الأحزاب وتبادل الإنهائمات ، ورغبة القرى الأقطاعية في عرقلة التصنيع إستجابة لتوجيهات المستعمر .

أذكر الحزبية في العراق ؟ لقد قضيت سنتين فيها عميدا لكلية حقوق بغداد ، إبان سيطرة نوري السعيد ، وشهدت درجة الغليان عند الشباب المتقف سخطا على الأحزاب السياسية وإستكانتها لسلطة الأنطاكيين . حتى إذا جاء خلف بغداد (الحلف المركزي) ثار شباب الكليات وأنطلقوا يتظاهرون ضد الحلف ، فكان يحصد رصاص البوليس . أما الأحزاب السياسية التي تزعم أنها تبصر الرأي العام وتمجده وتحموه فلم تحرك ساكنا . واتهمت بالتحريض ، فودعت بغداد وفي قلبي حشرات على أحزاب لم تحاول تجميع قوى الشعب في كتلة مقارعة لردة الاخطار التي تهدده .

ثم جاء العهد الأسود ، عهد عبد الكريم قاسم ، الذي بلغ فيه التناحر الحزبي أقصى مداه ، وكابد الشعب العراقي خلال هذا التناحر أسوأ الويلات .

واكتفى بهذا القدر من الخوض في التجارب الحزبية في أوطان عربية أخرى ، فلاشك أن منكم من هم أدرى بها مني لأنه وآما رأى العين ، وليس راء كمن سمع .

البحث الثاني — البديل العربي للكتل الحزبية

هل للتنظيم الشعبي بديل من التكتل الحزبي ؟

قلنا أن التنظيم ضروري لتمكين الشعب من أداء رسالته في المشاركة في تعريف شؤون المجتمع ، وفي انتخاب نوابه وممثليه في أجهزة الحكم ، وفي استمرار الرقابة عليها ، حتى يتحقق مدلول الديمقراطية في حكم الشعب نفسه بنفسه .

ورأينا كيف أخفق التكتل الحزبي في تنظيم الشعب تنظيمًا يخدم مصالح المجتمع على السواء فلا يقتصر على خدمة مصالح طبقة معينة فيه .

فهل حجر العقول البشرية عن ابتكار تنظيم شعبي يعنى الشعوب المتطلعة إلى خيارات الحكم الديمقراطي السليم ، ويقتضها هذا التكتل الحزبي وأوزاره ؟

أليس في مقدور العقيرة العربية — ولها في انجازات ماضيها مالا يدانيها فيه أمة أخرى — أن تبتكر بديلا من هذا التكتل الحزبي ؟

أن العقل ، إذا تحرر من مركب النقص الذي غرسه فيه القبح المادي الذي أحرزته الحضارة الغربية ، وإذا تخلص من رواهب عصور الانحلال وإحطلق يرتاد الآفاق — لحلق بأن يأتي بالمعجزات .

أن المطلوب هو خلق تنظيم شعبي يستطيع أن يوحد جهود الشعب في تحقيق الأهداف التي

لا مئاص للأمة العربية من السعي الجاد إليها - إذا أرادت أن تحتفظ بكيانها القوي ويقلتها أمة حرة آمنة على سطح الأرض ، أمة تعيش عيشة كريمة لاهشة العيشة . ولا عيشة اللاجئين الشردين.

تنظيم شعبي يستطيع أن يوحد جهود كل شعب عربي نحو بلوغ هذه الأهداف ، ثم يوحد جهود الشعوب العربية جميعاً نحو هذه الأهداف المفتركة .

الضرورة الحيوية لتوحيد جهود الشعوب العربية في هذا العصر :

أف توحيد جهود الشعوب العربية في عصرنا هذا أصبح ضرورة حيوية ، والأسباب التي خلقت هذه الضرورة أصبحت يدها يديه ويصرها بين يديه كل مواطن عربي ، ولستطيع أن نجمعها هنا في ثلاثة (١) .

المسبب الأول - درس التاريخ :

فالمطلع على تاريخ الأمة العربية يدعش من مدى القوة التي بولتها هذه الأمة عندما تتحد شعوبها على تحقيق هدف معين . ولا يشع المقام للإفاضة في عرض تاريخي فسكني في إثبات هذه الظاهرة بثلاثين أو ثلاثة :

فقد استطاعت الشعوب العربية المتحدة أن تصد غزو الحروب الصليبية الاستعمارية التي تألبت فيها شعوب الغرب تحت ستار ديني لاستعمار الوطن العربي .

واستطاعت الشعوب العربية المتحدة أن تدود عن الوطن العربي الكبير أجراً غزوة عرفه التاريخ : غزو التتار ، الذين أغارت جماعاتهم من الصين واجتاحت في سيلها القارة الآسيوية وبعض القارة الأوروبية ، ولم تستطع يومئذ أن تقف في وجه غزوها المدمر أمبراطوريات ضخمة ودول عاتية .

واستطاع اتحاد الشعوب العربية مع شعب مصر في خريف ١٩٥٦ أن يجبت أضعف اعتداده مسلح تشنه دولتان من الدول العظمى .

أما أمثلة الاخفاق من جراء تفكك هوى القومية العربية فسكتيرة : نذكر منها مأساة فلسطين ، وما أكثر ما بكينا وكتبنا عن هذه المأساة . لذلك لا أريد أن أزيد حرفاً واحداً على ما كتبته الكابيون ونظمه الفاضلون .

ونذكر مأساة الأندلس ، فقد استوطن العرب هذه الديار ثمانية قرون : وعمرها عرانا .

(١) أنار في تمثيل هذه الأسباب كتابي « ديموقراطية القومية العربية » المذكور عند عبد الله العربي .

لم تسترد أسبانيا إلى اليوم باعتراف مؤرخي الغرب ، ورفعوا فيها لواء العلم والحضارة ، والتسامح والمساواة ، يستظل بظله من يشاء من جميع الأجناس والأديان .

هؤلاء العرب احتفظوا بقوتهم ومنهم سببا وسبعين وسبعمائة سنة ، ثم دب ديبب الشقاق بين حكامهم وزعمائهم وقادتهم ، حتى صار بعضهم يتحالف مع عدوم الرابض على حدودهم للوقية بعضهم الآخر . واكتشفت الملكة « إيزابيلا » وزوجها « فرديناند » هذه الثغرة في صفوفهم فنفذا منها ، وطلبا للجدات من جميع بقاع أوربة ، فضامتها للجدات ترقى من أقاصيا وأدانيا ، ونجح هذا التكتل الأوربي في طرد العرب من الأندلس .

وفي هذه الساعات الزهية لم يتحرك أى شعب أو أمير في المشرق العربي لنجدة عرب الأندلس في المغرب ، لأن للتشكك كان قائما بينهم ، ولأن الانانية اسدلت حجابا كيفيا على أوامر التوفية العربية ، وجعلت كل شعب بمنزلة أخيه ، لا يسيه ما يسيه في قليل أو كثير .

ولو راجعنا تاريخ الأمة العربية لراعتنا صور كثيرة من هذا التفكك ، من هذه الانانية العصبية الإقليمية التي دهنها : « لنفسى السلامة وعلى غيرى البقاء » فنجد الطغيان الأجنبي ثم الاستعمار الغربي خلال هذه الفترة ، مرة بعد أخرى ، وطفى على العالم العربي .

طفى الاستعمار الغربي على العالم العربي لأن شعوبه أخذتها العزة بالإثم ، وأبت أن تقترف بطعنها منفردة ، أبت أن تتغام فيها بينما وتفسخ ما لدى كل منها من إمكانيات لدفع كارة تحمل باحداها ، فتأذلت وتجاهل بعضها بعضا ، فوجد الاستعمار الغربي الفرصة مهيأة لتشتيت أقدامه والتوغل في طغيانه ، فلم يسكد القرن التاسع عشر ينتهى حتى كان أكثر العالم العربي في قبضة الاستعمار .

السبب الثاني - المحيط الدول المعاصر :

هذا المحيط الدولى الذى يمدق بنا اليوم من كل جانب ، فلقد تهررت أكثر الأقطار العربية من الاستعمار الغربي ، الاستعمار الرسمى ، ولكن بعضها لا يزال يتردى بين رائن الاستعمار الاقتصادى ، وبعضها يخوض أزمت اجتياحية خطيرة ؛ وأكثرها لا يزال يفتقر إلى استكمال عناصر القوة ليوقف على قدميه ، ويبنى مقومات كيانه .

فالاستقلال الذى توج كفاح الشعوب العربية مازال يحتاج إلى حماية . وما زال يحتاج إلى تحصين .

ولكن هل يتيح المحيط الدولى لكل قطر عربى على حده أن يستكمل عناصر قوته ومقومات كيانه ؟

أن ككتلين تتنازعاان المحيط الدولي اليوم ، كلتاها تبتنى السيطرة العالمية السياسية والاقتصادية بالرغم من إعلانها البراءة من هذه التبة .

وقد رأينا كيف عمدت الكتلة العربية إلى إقامة إسرائيل لتكون سندها في تقبيل الكتلة العربية الممتدة عبر قارتين في أقوى موقع استراتيجي ، الكتلة العربية التي ألف بينها وحدة اللغة ، ووحدة الدين في الإسلام والمسيحية على السواء ، ووحدة الماضي بالأمة وأجماده .

لقد عمق المحيط الدولي إلى حد أن أصبح اختيارنا مقصورا على أمرين ثلاث : إما أن نقف جبهة واحدة ، وصفا واحدا كأنه البنيان للرموس وأما أن يمحى بنا ما - ق بالاندلس في القرن الخامس عشر ، وما حاق بفلسطين في عام ١٩٤٨ . أن التكتل العربي أصبح السبيل الوحيد إلى استبقاء وجودنا في مصر ، والاحتفاظ بثرائنا هذه الديار ، هذه الديار التي أنبتنا وأودعنا في ثراها عظام آباءنا وأجدادنا .

السبب الثالث - تخلف الشعوب العربية عن متابعة الحضارة العالمية :

إن القرون الطويلة التي قضيناها في غمرات الاستعمار المتعدد الصور والألوان من تركي إلى بريطاني أو فرنسي ، كتبت جميع مواهبنا وحطت جميع إمكانياتنا ، على حين نعتنا العالم حولنا خلال هذه القرون خطرات حثيثة في خن الحضارة المادية . ولما كانت القومية العربية تقوم على دعائمين متضادين : قوى مادية وقوى روحية ، لاغناء في أحدهما عن الأخرى . فقد أصبح أمامنا هيلنا أن نسرع الخطى ونسبى جميع الجهود لتمويض ماقاتنا في تدبير القوى المادية ، وما تتطلبه من علوم طبيعية ورياضية وفنون هندسية وصناعية . أنتنازيد في بضع سنين أن نعرض ماقاتنا في مئات السنين ، أليس هذا يقتضى تكتيل جميع مواردنا الطبيعية والبشرية في إطار واحد متكامل الإجراء مساند الأركان ؟

هذه الأسباب الثلاثة التي عمدنا إليها في التعبير عنها ، تحتم على جميع الشعوب العربية إذا أرادت أن تحتفظ بالحياة في ديارها ، إذا أرادت أن تصيد في هذا العالم المضطرب المتناحر ، أن تمسك بأواخر القومية العربية ، وأن تمسك بهذه العروة الوثقى وما تقتضيه من وحدة الأدان ووحدة التنظيم الشعبي ، تحتم عليها أن تقتلع من وجدانها هذه الأناية المستحكة التي نصح الاستنار في غرسها في تربة كثير من البلاد العربية ، وحشد في سبيل ذلك كل ما أتاح له خبث والحلقة من تغرير براق وتزييف غلاب . تحتم عليها أن يأخذ القوى بيد الضعيف حتى يستوى معه في القوة ، وأى يهب إلى إقاده من عدايات الزمن أو من عدوان مغرب أجنبي ، كل هذا ينهر أجر برهنيه ، أو مغن يهنيه .

هذه الأسباب الثلاثة تقضى على جميع الأفكار العربية التي تحتاج دراسة متأنة في إمكانياتنا

الاقتصادية ، متناوذة في مواردها الطبيعية والبشرية ، تفرض عليها سياسة خارجية ودفاعية متناصفة متكافئة ، وفوق كل هذا تفرض قيام تنظيم شعبي موحد ، يضطلع بتنفيذ كل ما يقتضيه هذا التعاون والتكافل في السياسة الاقتصادية والخارجية والدفاعية .

الاتحاد الاشتراكي العربي :

بعد أن اتضحت الضرورة الحيوية لتوحيد جهود الشعوب العربية في هذا العصر بالذات ، وجب البحث عن تنظيم شعبي يحقق هذه الوحدة . ويلزم لنا ديمقراطية صحيحة . ونحن أوزار الصراع الطبقي والتشكل الحزبي وآثامها ، في تهديد جهود كل شعب ، وتفتيت وحدته ، وحرقة بلوغ أهدافها المشتركة .

وقد شاءت العناية الإلهية أن توفق شعب الجمهورية العربية المتحدة ، يرحى قائده الملهم ، إلى ابتكار تنظيم شعبي يتفق مع طبيعة البيئة العربية ومثلها العليا الروحية : ذلك هو الاتحاد الاشتراكي العربي .

هو اتحاد عربي — لأنه أولا بذات عنوانه يقرس في وجدان كل مواطن عربي في مصر الإيمان بأن شعبه جزء من مجموعة الشعوب العربية ، وأنه بضموميته في الاتحاد العربي قد أصبح لبنة في بناء الأمة العربية ، البناء القائم في كل قطر عربي .

ولأنه ثانيا في مآله يبتنى توحيد جهود الشعوب العربية نحو أهدافها المشتركة ، وإحداها من أهدافها

و هو اتحاد اشتراكي — لأنه يدعو إلى الإيمان بمطالب الاشتراكية العربية ، ويهدف إلى تحقيق هذه المطالب .

ولكن ما هي هذه الاشتراكية العربية ؟ هل هي بضاعة استوردناها من الشرق أو من الغرب ؟ كلا ، بل هي اصطلاح اخترناه — إيجازا في التعبير — عن سياسة المال التي رسمتها تعاليم تراثنا الروحي . مثلها كمثل اصطلاح الديمقراطية الذي اخترناه إيجازا في التعبير عن الشورى ومقتضاها التي فرضتها على الأمة العربية تعاليم تراثنا الروحي .

فاشتراكيتنا العربية ليست إلا تطبيقا عمليا لتعاليم تراثنا الروحي عن سياسة المال ، تطبيقا لهذه السياسة على ضوء ظروف هذا العصر وملايساته . بل هي في الواقع تطبيق لبعض سياسة المال التي رسمتها هذه التعاليم ، لأن محتويات اشتراكيتنا العربية لم تصل بعد — ولعلها لم تصل — إلى مستوى الآفاق التي وصلت إليها سياسة المال كأوضح بها هذه التعاليم (١) .

(١) أنظر في تفصيل ذلك بحثنا عن « الملكية الخاصة وحدودها في الإسلام » ، المقدم إلى مؤتمر نجم البحوث الإسلامية المنعقد بالقاهرة سنة ١٩٦٤ .

وإذا كانت دول في الشرق أو في الغرب تستعمل هذا الإصطلاح — الاشتراكية — مع التفاوت في محتوياتها هنا وهناك ، فإن اشتراكيتنا العربية تختلف عنها جميعا في الأساس : فالأساس هندم أساس مادي ، والأساس هندنا أساس روحي .

وبعد فبهذه هي المعاني القائمة وراء التسمية التي إختارناها لتنظيمنا الشعبي : اتحاد لا حزبية ولا طبقية فيه ، واتحاد عربي واشتراكي . والآن ننتقل إلى شرح عناصر هذا التنظيم .

ونبدأ ببيان الكيفية التي عالج بها تنظيمنا ثلاثة العوامل أو المبادئ الثلاث التي تسربت إلى التنظيمات الحزبية في الغرب ، والتي كشفنا عنها في بداية البحث الأول .

كيف عالج الاتحاد الاشتراكي العربي المال الثلاث في التنظيمات الحزبية :

الملة الأولى : وهي خلط أكثر الدساتير الغربية من النص على مطالب الديمقراطية الاقتصادية ، أسوة بالنص على أحكام الديمقراطية السياسية : بدأت ثورة ٢٣ يولييه بفرض علاج جذري لهذه الملة ، إذ قررت أن الديمقراطية السياسية يجب أن تقترب بالديمقراطية الاقتصادية ، بحيث يتحقق من هذا الجمع اشتراكية ديمقراطية تمازجية . قررت هذا في بيان الثورة الأول ، وفي مشروعات الإصلاح الزراعي ، وفي دستور ١٩٥٦ وفي دستور ١٩٥٨ ، وفي مشروعات يولييه الاعترافية . وأخيرا اجتمع الشعب بقراء الملة — لابقواء الطنيلية ولا بأحزاب المحترقة — وسجل هذا الجمع الرشيد بكل مقتضياته في أحكام الميثاق .

أما الملة الثانية : وهي عزلة الشعب عن رقابة السلطات العامة بعد الإدلاء بأصواته في الانتخابات العامة ، فقد عالجتها الثورة كذلك علاجاً جذرياً بما قرره للميثاق من استمرار رقابة الشعب على جميع الهيئات التي يتقنها وعلى أجهزة الدولة عن طريق منظمات الاتحاد الاشتراكي . فتتطابق الاتحاد الاشتراكي التي تمتد إلى القرية وإلى المدينة وإلى المحافظة وإلى المؤسسات الجماهيرية وإلى الجمهورية كلها في المستوى القومي : هذا الامتداد يجعل فاعلية الديمقراطية السليمة والاشتراكية العربية إلى كل مواطن في محل إقامته أو في مقر عمله ، فتتضح عزلة الشعب التي رأينا آثارها في النساء الذي تسرب إلى الديمقراطية المعاصرة ، وتتحقق مساهمة الشعب المجادة في الحياة العامة ، ونفط الرقابة المجادة من مجموع الشعب على أجهزة الدولة . وفي جو الطمانينة الذي يسود نشاط الشعب على هذا النحو يسود التعاون المتشبع بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية لبلوغ الأهداف التي أجمع عليها الشعب .

أما الملة الثالثة : وهي احتكار الأحزاب قيادة الرأي العام وتوجيه عملية الانتخاب ، فقد رأت الثورة في مصر ، بعد أن تحققت من إجماع الشعب على أهدافه الستة ، أنه لا غنى في جهادنا الموحد

لبإخراج هذه الأهداف ، لا محل لقيام أحزاب متصارعة ، كل حزب يحرص على خدمة طبقة معينة ، ويتفكر لمصالح الطبقات الأخرى ، فتتصارع الطبقات في سعي تصارع الأحزاب . رأيت الثورة - وأيدما لإجماع الشعب في استفتاءات متوالية - أنه لا يمكن تحقيق أهداف الشعب في مجموعة إلا في إطار وحدة وطنية ، تتعاون في داخلها قوى الشعب العاملة ، ويمر في ضوئها التنازع والمناقشة والتفكير والتحصين ، والموازنة بين المصالح المتعارضة حتى تسود المصلحة العليا لمجموع الشعب ، وذلك على جميع مستويات منظمات الاتحاد الاشتراكي .

وهكذا بدأ تنظيمنا الشعبي باستصصال العلل التي نخرت في بنية الديمقراطية المعاصرة من طريق التشكلات الحزبية .

ثم معنى في رسم عناصر التنظيم ، لخدمة أهداف الاتحاد وواجباته ومبادئ العمل فيه ، ثم خصص قانون الاتحاد الباب الأول لوصف عضوية الاتحاد وواجبات العضو وحقوقه ، وخصص الباب الثاني والأرباب التالية لتنظيم تفكيكات الاتحاد على جميع المستويات وهاتين نخصي بباقي عرض موجز لهذه الأحكام .

عضوية الاتحاد الاشتراكي :

نصوص القانون في هذا الشأن واضحة وضوحا لا يحتاج إلى أي تعليق ، ونكتفي بالإشارة إلى ما قرره المادة : من واجبات العضو ، إذ جعلت أول واجب عليه هو « تمسك بالقيم الروحية » . وفي هذا إبراز لطابع إشتراكيتنا العربية الذي يميزها بهذا الأساس الروحي عن جميع الإشتراكيات المعاصرة .

وهذا نص مواد العضوية :

مادة ١ - :

عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي مفتوحة لكل مواطن من قوى الشعب العاملة تتوافر فيه الشروط التالية :

(أ) أن يكون من مواطني الجمهورية العربية المتحدة .

(ب) أن تكون سنة ١٩٥٨ سنة على الأقل . وله حق الانتخاب .

(ج) أن يكون مواطنا صالحا غير مستغل ولم تصدر ضده أحكام مخلة بالشرف .

(د) أن يؤمن بالمبادئ ويتمتع بالعمل في منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي عاملا على تحقيق أهدافه .

(٥) أن يقدم طلبا كتابيا للانضمام لعضوية الاتحاد الاشتراكي العربي .

مادة ٢ - :

تكون عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة على الوجه الآتي :

(أ) عضو عامل : وهو من له حق الترشيح لخطمات الاتحاد الاشتراكي العربي وحق انتخاب أعضاء هذه المنظمات ، ويسدد الاشتراك الذي يقرره اللجنة التنفيذية العليا .

(ب) عضو منتسب : وهو من له حق انتخاب أعضاء منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، وليس له حق الترشيح لها .

ويتم اختيار الأعضاء العاملين من بين الأعضاء المنتسبين وفقا لقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية . العليا للاتحاد الاشتراكي العربي . كما تصدر هذه اللجنة نظاما للأعضاء المنتسبين .

مادة ٣ - :

يقدم الطلب لعضوية الاتحاد الاشتراكي في المؤسسة الجماهيرية التي يعمل بها أو يلتحق إليها مقدم الطلب ، أو في الوحدة الأساسية التي يدخل في نطاقها محل إقامته العادية .

مادة ٤ - :

واجبات العضو العامل بالاتحاد الاشتراكي العربي هي :

(أ) أن يكون متمسكا بالقيم الروحية والإنسانية .

(ب) أن يطبق القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي .

(ج) أن يحافظ دائما على وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي وتماسكه .

(د) أن يبذل قصارى جهده في تنفيذ ما يقرره الاتحاد الاشتراكي العربي وما يكلف به من واجبات .

(هـ) أن يدرس قرارات منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي باستمرار ويتولى شرحها للنهر .

(و) أن يقبل قرار الأغلبية حتى لو كان مخالفا لرايه ويعمل على تنفيذه باخلاص وإخلاص .

(ز) أن يكون قدوة حسنة للنهر . ويكون مثالا للمواطن الاشتراكي . يحتذى به في محيط عمله وفي تصرفاته .

(ح) أن يعمل دائماً على رفع مستواه الفكري والعقائدي ، ويتعمق في فهم مبادئ الميثاق الوطني ، ويتولى شرحه للنهـ .

(ط) أن يضحى دائماً بمصلحة الشخصية في سبيل مصلحة الاتحاد الاشتراكي العربي ومصلحة الشعب .

(ي) أن يمارس النقد الذاتي . ويعمل على تصحيح أخطائه بروح طيبة .

(ك) ألا يطلب لنفسه أو لغيره امتيازات أو استثناءات .

(ل) أن يعمل على الحرف على عيطة العمل . وأن يقوم بالتوعية والتنشيط الاشتراكي العربي بين أفراد هذا المحيط بطريقة علمية ناجحة .

(م) أن يعمل على الاتصال الدائم بأفراد الشعب في قطاعاته لتلبي رغباتهم واحتياجاتهم . مع التعاون معهم في إيجاد الحلول المناسبة لهذه الرغبات والاحتياجات ، وشرح رأي الاتحاد الاشتراكي العربي .

(ن) أن يعمل على اكتشاف العناصر القيادية في مجتمعه المحلي ، وأن يعمل على ضمها إلى تنظيمه القومي ، ويساعد في توجيهها وقيادتها .

(س) أن يقف بكل قواه ضد أعداء الثورة الاشتراكية والقومية العربية ، وأعداء حريتنا واستقلالنا . ويعتبر نفسه صاحب الثورة ، وصاحب الاتحاد الاشتراكي العربي .

مادة ٥ — :

المعنى العامل بالاتحاد الاشتراكي العربي الحق في :

(أ) أن ينتخب ويتقدم بالترشيح لعضوية المراكز القيادية داخل الاتحاد الاشتراكي العربي .

(ب) أن يشارك في المناقشة الحرة ، وأن يبدى رأيه في اجتماعات الاتحاد الاشتراكي العربي ومنظمااته التي هو عضو فيها .

(ج) أن يرفع رأيه إلى أي هيئة قيادية للاتحاد الاشتراكي العربي ، إذا كان مخالفاً لقرار من قرارات الاتحاد ، على أن يلتزم بتنفيذ هذه القرارات إلى أن يتم إلها في انعقاده عليها .

(د) أن يتقدم بالاستسلة والاقتراحات إلى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي وأن يوجه الاقتراحات التي يرى أنها قابلة لرفع مستوى الاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيماته .

(هـ) أن يوجه أي طلب أو شكوى لأي منظمة من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي .

(و) أن يناقش العوامل المؤثرة على رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والذاتي لوحدة الأساسية، ويشترك في لجان البحث والدراسة للوصول إلى الحلول المناسبة لها .

(ز) أن يناقش المسائل التي تتصل بسياسة الاتحاد الاشتراكي العربي وتحقيق أهدافه في الصحافة .

تشكيلات الاتحاد الاشتراكي العربي :

القاعدة القمية في الاتحاد هي وحداته الأساسية ولم يكف القانون بأن يجعل التجمعات السكنية وحدها هي الوحدات الأساسية بل خلع صفة الوحدة الأساسية على المؤسسات الجماهيرية .

فلم يبق القانون أن يقصر تشكيلات الاتحاد الاشتراكي على الأحياء وأماكن السكن ، بل جعلها تمتد إلى المؤسسات الجماهيرية التي كان القادرون من المرشحين يحملون على نقل أصوات ناخبينها وتسخرها في الحركة لصلحتهم . فلابد مرة تبرز في تنظيم الاتحاد الاشتراكي أهمية التركيز والعناية بالمؤسسات الجماهيرية ذات الفعالية والقدرة على العمل الإيجابي والحركة البناءة ، فأصبح لها ما للوحدات السكنية من حق تشكيل وحدة أساسية بها ، فمبيرا عن تجمع قائم وكيان مستقل لعدد من المواطنين يربو على الخمسين ذلك أن عدم إعطاء الاعتبار لوجود النواة الأولى لتنظيم في هذه الوحدات قد يقرّب عليه احتمال وجود تجمعات منفصلة يستفيد منها من يريد التسلل إلى صفوف القمي .

وقد نظم القانون طريقة تشكيل الوحدات الأساسية . بأن لكل منها مؤتمر يضم كل الأعضاء العاملين بها الذين ينتخبون من بينهم لجنة من عشرين عضوا يختارون من بينهم أميناً وأميناً مساعداً كما يختارون مندوبين عن الوحدة يمثلونها في مؤتمر المحافظة ، وهما نفسهما يمثلانها في مؤتمر المركز أو القسم ، وبذلك أصبحت الوحدة الأساسية سواء كانت مصنفاً صغيراً أو قرية أو تجمعاً جماهيرياً في أي وحدة عمل ، لها صوت مسموع على مستوى المركز أو المحافظة دون عائق أو وسيط .

ويجتمع مندوبو الوحدات الأساسية لمؤتمر المحافظة على هيئة مؤتمر ، وينتخبون من بينهم لجنة من عشرين عضواً يضاف إليها عهوان عن كل مركز ليكونوا لجنة الاتحاد بالمحافظة .

وهكذا تمت تشكيلات الاتحاد الاشتراكي على النحو الآتي :

١ - الوحدة الأساسية :

(أ) أن كانت قرية أو وحدة سكنية :

أولاً - مؤتمر يضم جميع الأعضاء العاملين بالوحدة .

ثانياً — لجنة من عشرين عضواً ينتخبهم أعضاء المؤتمر .

(ب) أن كانت وحدة جماهيرية :

أولاً — مؤتمر يضم جميع الأعضاء العاملين بالوحدة .

ثانياً — لجنة من عشرين عضواً ينتخبهم أعضاء المؤتمر :

٢ — في المدينة أو القسم :

(أ) باعتبارها وحدة سكنية :

أولاً — مؤتمر يضم جميع الأعضاء العاملين .

ثانياً — لجنة : من عشرين عضواً ينتخبهم أعضاء المؤتمر .

(ب) عند وجود مؤسسة جماهيرية بالمدينة :

أولاً — مؤتمر من جميع الأعضاء "عاملين" .

ثانياً — لجنة من عشرين عضواً ينتخبهم أعضاء المؤتمر .

٣ — في المركز :

وهو نطاق إدارى يضم مدينة أو أكثر وعدداً من القرى :

(أ) مؤتمر : من مندوبين لجميع الوحدات الأساسية الموجودة في نطاق المركز .

(ب) لجنة : بالانتخاب من بين أعضاء مؤتمر الاتحاد الاشتراكي للمركز .

٤ — في المحافظة :

(أ) مؤتمر : من مندوبين لجميع الوحدات الأساسية الموجودة في نطاق المحافظة .

(ب) لجنة : من عشرين عضواً ينتخبهم مندوبو الوحدات الأساسية في نطاق المحافظة يضاف إليهم ممثلون عن كل مركز .

٥ — على مستوى الجمهورية :

(أ) المؤتمر القومي العام — أعلى سلطة بالاتحاد الاشتراكي العربي، وبشكل وفقاً للقرارات

التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ومدته ٦ سنوات ، ويختص بالآتي :

(أ) دراسة ومناقشة تقرير اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي .

- (ب) دراسة سياسة الاتحاد الاشتراكي وخطته العامة وإصدارها .
 (ج) مراجعة وتعديل القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي إذا دعت الحاجة إلى ذلك .
 (د) انتخاب وإعفاء أعضاء اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي أو أعضائها الاحتياطيين .
 (ب) اللجنة العامة — السلطة القيادية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في الفترات ما بين انعقاد المؤتمرات القومي العام .

وتتكون بالانتخاب من بين أعضاء المؤتمر القومي العام ، ويجرى الانتخاب كل ٦ سنوات ، وتجتمع مرتين في السنة بدعوة من اللجنة التنفيذية العليا :

- (أ) مباشرة تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر القومي العام .
 (ب) مراقبة تنفيذ البرنامج الذي أقره المؤتمر القومي العام .
 (ج) دراسة الموضوعات الرئيسية في السياسة الداخلية والخارجية .
 (د) مناقشة خطة التنمية .
 (هـ) إقرار الموضوعات التي تتعلق بتنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظات .
 (و) فحص ومناقشة تقارير لجان الاتحاد الاشتراكي بالمحافظات .
 (ز) انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا من بين أعضائها ، كما تنتخب عددا من الأعضاء الاحتياطيين ليتولوا عضوية اللجنة عند الحاجة .
 (ح) اللجنة التنفيذية العليا — تتكون من عدد منتخب من بين أعضاء اللجنة العامة لا يزيد على ٢٥ عضواً ، وتختص بما يأتي :

- (أ) تنفيذ قرارات اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي وتوجيهاته .
 (ب) مباشرة اختصاصات اللجنة العامة في غير أوقات انعقادها .
 (ج) مباشرة التوجيه السياسي لمنظمات الاتحاد الاشتراكي العربي .
 (د) دراسة التقارير التي ترد من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي .
 (هـ) البص في جميع الموضوعات المتعلقة بشؤون الأفراد .
 (و) إصدار القرارات والقوانين التنفيذية والتنظيمية للقانون الأساسي .
 (ز) الإشراف على معهد الاتحاد الاشتراكي العربي الذي تقدم فيه الدراسات العليا لأعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي .

(د) لجنة دائمة — تشكل اللجنة التنفيذية العليا من بين أعضائها لجنة دائمة ، تتولى مباشرة العمل اليومي في حدود السياسة المقررة للاتحاد الاشتراكي العربي .

(هـ) أمانة عامة — تشكل اللجنة التنفيذية العليا من بين أعضائها اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي أمانة ، تكون مسؤولة عن جميع النواحي الإدارية والتنظيمية بأجهزة الاتحاد الاشتراكي العربي .

اختصاصات لجان الاتحاد الاشتراكي :

حدد القانون في المادة ٩ اختصاصات لجان الاتحاد على جميع المستويات ، وهي جديرة بالإيراد هنا بنصها :

مادة ٩ — :

تتولى لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي الإدارة اليومية لأوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي في مجالها ، كما تقوم بتنفيذ التوجيهات التي تتلقاها من لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمستوى الأعلى وأرسال التقارير الشهرية إليها . وأهم واجباتها :

(أ) توعية الجماهير سياسيا للعمل الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، ولتدعيم مبادئ القومية العربية ، والتعريف بالحقوق والواجبات وممارستها في كل ميادين النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلية .

(ب) العمل على تنمية المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والروحي للجماهير ، والتعاون مع جميع الهيئات والمنظمات المحلية لتحقيق ذلك .

(ج) التعرف على حاجة ومشاكل جماهير الشعب العامل في المنطقة والعمل على حلها بالتعاون مع جميع المؤسسات والمنظمات المحلية ، وكتابة التقارير الموضحة لهذه الحاجات والمغاير إلى منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي الأعلى والدفاع عنها .

(د) حث الجهود لزيادة إنتاج جميع الوحدات الإنتاجية في منطقة الوحدة .

(هـ) محاربة الاستغلال بصورة كافة ، ومحاربة البروقراطية التي تعوق حصول المواطنين على فرصهم للتكافؤ في العمل ، أو في الخدمة ، أو في حق من الحقوق .

(و) نقل سياسة الاتحاد الاشتراكي العربي ومخططة إلى الأعضاء العاملين ، وإلى جماهير الشعب ، وتوعيتهم حتى يتمكنوا من المساهمة في تنفيذها .

(ز) التأكيد من أن الأعضاء العاملين بالوحدة يؤدون الواجبات المنصوص عليها في القانون ،

ومن أن الوحدة بمجموعها تعمل على قيام المجتمع الاشتراكي للجمع المحلى ، وتحقيق وممارسة الديمقراطية .

(ح) حث الأعضاء العاملين ومعاونتهم على الاشتراك والعمل في المؤسسات والمجالس التي تمارس فيها أنواع النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى المحلية ، وملاحظة تنفيذ لمبادئ الميثاق وسياسة الاتحاد الاشتراكي العربى فيها ، وضالما تتطلبه حاجة الجماهير .

(ط) ملاحظة إتاحة الفرصة لكل الأعضاء العاملين لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في هذا القانون .

(ى) تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربى للوحدة .

وبعد ، فهذه هي إختصاصات لجان الاتحاد الاشتراكي ، كل لجنة تعبر عن نشاط مؤتمرها وتنفذ قراراته ، وذلك واجبات الأعضاء العاملين في منظمات الاتحاد الاشتراكي . والمتأمل في هذا المجال الضخم يدرك عظم المسؤولية الملقاة على عاتق الاتحاد الاشتراكي ، ويدرك أن الاتحاد الاشتراكي أريد له حقاً أن يكون : « التجسيد لسلطة الشعب ، التي تملو على جميع السلطات ، وتوجهها في جميع الحالات وجميع المستويات » .

وقد لخص الكتاب السنوى للاتحاد الاشتراكي العربى لسنة ١٩٦٤ هذه المسؤولية على النحو الآتى :

« أن تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربى على جميع المستويات تتحمل أمانة الميثاق بكل أهدافه ، كما أنها تتحمل أكثر من ذلك مسؤولية تعميق مفاهيمه لتكون مستعدة لمواجهة التطبيق الفعلى ومشكلاته .

وكذلك فإن هذه التنظيمات على جميع المستويات فضلاً عن مسؤولياتها فيما يتعلق برسم السياسة العامة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، والرقابة على تنفيذها تتحمل بالنسبة للاتحاد الاشتراكي ذاته مسؤوليات كبيرة ، بينها مسؤولياتها عن تزويد العمل الوطنى بالقيادات المتجددة الصالحة ثقافياً وفكرياً للقيادة ، وبوسيع إشراك الجماهير إيجابياً وربطها باستمرار بنشاط الاتحاد الاشتراكي العربى ، وتحقيق التناهي بين أوجه النشاط الحكومى والشعبى ؛ لكن يزول التناقض ، الذى يتعين القضاء على ما تبقى من رواسته ، بين الشعب والحكومة ، وحتى يستقر بوضوح فكرها وفعلها ، أن سلطة الحكومة هي امتداد لسلطة الشعب ، وأن أجهزتها جميعاً أدوات لإرادته .

السمة البارزة في تفكيكات الاتحاد الاشتراكي :

من هذا المرض لاختصاصات الاتحاد الاشتراكي تنضح السمة البارزة في تفكيكاته ، وهي

أنه يجمع القوى العاملة في الشعب ناظرًا إليهم كواطنين . صحيح أنه يشترط أن يكون للفلاحين والعمال في كل تنظيماته نصف المقاعد على الأقل : وليربر ذلك أنهم أولاً الأكرية في مجموع الشعب ، فيجب أن يتكفل لهم صوت مدموع في هذه التنظيمات ، وثانياً لتموئهم عن كل ما لحقهم من كبت وحرمان في اليهود السابقة — وهو حرمان تساوينا فيه مع التنظيمات النيابية في الديموقراطيات الغربية المعاصرة ، مما جعل تشريعاتها تبين مصالح هذه الأكرية الساحقة في شعوبها — فوجب علينا لإقامة ديموقراطية سليمة ، تمثل مجموع الشعب تمثيلاً أميناً ، أن نضمن لهذه الأكرية نصف المقاعد السليمة على الأقل .

غير أن ثبات القوى العاملة التي يجمعها الاتحاد الاشتراكي العربي : من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية غير مستغلة ، كل هؤلاء عند جلوسهم في مقاعد تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي لا يعتبرون أنفسهم طبقات متميزة مختلفة بعضها عن بعض ، تسهر كل طبقة منها على مصالحها الخاصة : لأنه إذا سادته وجهة النظر هذه : انقلب تنظيمات الاتحاد الاشتراكي إلى حلبة تصارع فيها الفئات بمصالحها الخاصة ، ونكون وقفنا في آفة الصراع الطبقي التي تسيطر على النظام الحزبية . ولهذا يتعارض تعارضاً جوهرياً مع روح اتحادنا الاشتراكي .

إن أول ما يقضى به اتحادنا الاشتراكي العربي هو إيمان المواطن بأن مصلحة المجموع فوق كل مصلحة ذاتية أو طبقية ، أنه في تصرفاته كعضو عامل في إحدى منظمات الاتحاد ، يجب عليه أن يرحم مصلحة المجموع قد تتحول في ما لها في الغالب إلى ما يحقق مصلحة الأكرية .

ولذلك رأينا أن القانون قد نرى بالنص على أول مبدأ من المبادئ التي يلتزمها الاتحاد الاشتراكي وهي احترام إرادة الأغلبية ، حتى لا يكون هناك أي مجال لقيام دكتاتورية في منظمات الاتحاد ونص في بيان واجبات العضو العامل بالاتحاد الاشتراكي العربي : « أن يقبل قرار الأغلبية ، حتى ولو كان مخالفاً لرأيه ، ويعمل على تنفيذه باخلاص وإتقان » .

ونستنتج ما نضم أن موقف كل عضو عامل في منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي من جهود منظمته وإحباطها وقراراتها ، هو موقف للمواطن الذي يضع مصلحة المجموع فوق مصلحته الذاتية ، حتى لقد يتحمل بعض الحرمان إذا كانت مصلحة المجموع هي الأرجح وزنا من الحرمان الجزئي الذي ساق به ، لأنه يعلم أن المصلحة الكبرى للمجموع سينكسر خيرها عليه في النهاية ، وتعرضه عن بعض هذا الحرمان العابر . وهذا الموقف قد أبرزته الفقرة (ط) من المادة ٤ من قانون الاتحاد الاشتراكي ، عندما فرضت على العضو العامل : « أن يضحى دائماً بمصلحته الشخصية في سبيل مصلحة الاتحاد الاشتراكي العربي ومصلحة الشعب » .

على هناك ضرورة لتشكيل تنظيمات جانبية تعاون الاتحاد الاشتراكي على أداء رسالته الشاملة :

للإجابة عن هذا السؤال ، يجب أن نقف هنا قليلاً لنتدبر حكماً من أهم أحكام الميثاق :

« إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الانقطاع مع رأس المال المستغل ، وهو القادر على إحلال الديمقراطية السلمية محل الديمقراطية الرجعية .

« أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب ، هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة المحتلة للشعب والمقاومة لامكائات الثورة ، والحارس على القيم الديمقراطية السلمية » .

ذلك هو الوضع الذي أراده الميثاق لاتحادنا الاشتراكي العربي :

وإذن فالاتحاد الاشتراكي العربي يجب أن يكون أساس كل تنظيماتنا الشعبية ، ويجب أن يكون الأساس الوحيد حتى لا تبعد وحدة الشعب . ويجب أن يكون المصدر الوحيد الذي ينبثق منه كل التنظيمات الجانبية .

ولكن هل هناك ضرورة لخلق تنظيمات جانبية ، بعد أن أعطينا الاتحاد الاشتراكي كل هذه الاختصاصات .

نعم ، إن مبدأ تقسيم العمل يقتضي خلق تنظيمات جانبية متخصصة تحت إشراف الاتحاد وتوجيهه في بعض جوانب النشاط الضخم الذي اضطلع به الاتحاد .

فبدأ تقسيم العمل يقتضي خلق تنظيم نقابي متخصص في بعض جوانب النشاط الضخم الذي اضطلع به الاتحاد الاشتراكي .

ومبدأ تقسيم العمل يقتضي خلق حكم محلي متخصص في إشراك الشعب في وحداته المحلية في الاضطلاع بمراقبتها المحلية .

وقد يدعو التماور في المستقبل إلى خلق تنظيمات جانبية أخرى .

كل هذه التنظيمات الجانبية يجب أن تبقى دائما من باطن الاتحاد الاشتراكي ، لأنها مجرد أدوات تساعد على أداء رسالته .

ولنبدا بالتنظيم النقابي لأنه يكل تنظيمنا الشعبي الذي أقامه الاتحاد الاشتراكي العربي .

التنظيم النقابي :

أطلسنا على الرسالة الشاملة التي اضطلع بها اتحادنا الاشتراكي ، والروح التي تسيطر على نشاطه في جميع ميادين حياته القومية . ورأينا أن من بين الاختصاصات التي تولاهما : « حث الجهد لزيادة إنتاج جميع الهيئات والمنظمات المحلية » .

ورأيًا الوضع الذي يلتزمه العضو العامل في تشكيلات الاتحاد الاشتراكي ك مواطن يحرص كل الحرص على مصلحة الشعب ، أى في جميع فئات القوى العاملة المختلفة ، لا ك فرد ينتمى إلى إحدى هذه الفئات .

غير أن نظامنا في مجلته يحرص على تحقيق الكفاية الإنتاجية إلى أوسع مدى ، لأن اشتراكنا كفاية وحده . وبغير توفر الكفاية الإنتاجية لا نتحقق الاستجابة الكاملة لمطالب الدول .

وحرص نظامنا على رفع مستوى الكفاية الإنتاجية لجميع فئات قوى الشعب العاملة اقتضى خلق التنظيم النقابي : جهاز جانبي يساعد الاتحاد الاشتراكي على أداء جانب من رسالته في : « حث الجهود لزيادة الإنتاج » ،

تنظيمنا النقابي إذن أداة فنية شعبية ، تخصص في رفع مستوى الكفاية الإنتاجية ، وفي كل ما يتطلبه رفع هذا المستوى وهى السبيل إليه . وعلى هذا النحو صدر قانون تنظيمنا النقابي (القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤) ،

نظر القانون إلى جميع أوجه نشاط اتحادنا القوي ، فقرر أن يكون لكل وجه منها نقابة عامة ، تضم جميع العاملين في مهن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض ، أو مشتركة في إنتاج واحد . ولم يجعل لمجال المهنة الواحدة أو الصناعة الواحدة حق تشكيل نقابة عامة ، وذلك لتفاديها من التفتت النقابي ، وحق تكون النقابات العامة في وضعها الجديد قادرة على القيام بمهامها الجديدة في رفع الكفاية الإنتاجية ، والإسهام في التطوير الصناعي وحماية حقوق الأعضاء ومصالحهم ورفع مستواهم المادي والثقافي والاجتماعي .

وعهد القانون إلى وزير العمل تحديد مجموعات المهن والصناعات التي يكون لكل منها نقابة عامة .

وعندما ننقص اختصاصات النقابات العامة نجد أن اختصاصها الأساسي هو رفع الكفاية الإنتاجية ، وكل ما يؤدي إلى هذا المطلب ، كتوعية الأعضاء وتكوين المواطن الصالح لتكون النقابة العامة مركز إشعاع للاشتراكية الديمقراطية وتثبيت مفاهيمها والإسهام في التطوير الصناعي ، وضمان الاستمرار في العلاقات الصناعية ، وصيانة حقوق الأعضاء وحماية شروط عملهم ورفع المستوى المعيشي لهم ، ورفع كفاءتهم الفكرية بما تقوم به النقابة من جهود ثقافية ، ورفع المستوى الاجتماعي والصحي والثقافي والاقتصادي للأعضاء وعائلاتهم بما توفره من مساعدات وخدمات (المادة ٢٠ من قانون التنظيم النقابي) .

ولا يتسع المقام لشرح تشكيلات التنظيم النقابي ، من جمعية عمومية لكل نقابة عامة ، تتكون من أعضاء يمثلون الأمان النقابة التي تشملها النقابة العامة . وهذه الجمعية العمومية تتولى انتخاب أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة ، إلى لجان نقابية تعمل لكل فرع من فروع الجمعية التي تمثلها النقابة

العامة ولكل لجنة نقابية مجلس إدارة منتخب ؛ وكل هذه الأجهزة الإدارية يجب أن يكون الناضبون فيها والارشدون أعضاء عابدين في الاتحاد الاشتراكي ، فهو الجهاز الأم الذي ينفذ جميع الأجهزة الجانبية .

تحديد الصلة بين الاتحاد الاشتراكي والتنظيم النقابي :

إذا كان الهدف الأساسي من التنظيمات النقابية هو تنمية الكفاية الانتاجية ورفع مستوى الإنتاج ، بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى من توعية وتنمية اقتصادية وثقافية وروحية .

وإذا كانت منظمات الاتحاد الاشتراكي على جميع المستويات تستهدف حث الجهود لزيادة الانتاج فقد يتبادر إلى الذهن أن هنالك ازدواجاً أو تكراراً في اختصاصات الجهازين .

ولكننا قررنا من قبل أن الاتحاد الاشتراكي هو الجهاز الأم ، والتنظيم النقابي هو جهاز جانبي يساعد الاتحاد على أداء رسالته الشاملة كذلك رأينا أن نظرة العضو العامل في الاتحاد الاشتراكي عند جلوسه في منظمات الاتحاد — مؤتمرات ولجانه — هي نظرة المواطن الذي يحمل المصلحة العامة لمجموع الشعب هي التي يكون لها المقام الأول في تقديره ، وفيما تصدره منظمة الاتحاد من قرارات .

غير أن القرارات التي تتخذها منظمات الاتحاد الاشتراكي — حتى في شأن رفع الكفاية الانتاجية — لكي تحافظ هذه القرارات على مصلحة المجموع ، يجب أن يسترشد في إصدارها برأي المنظمات النقابية فيما في هذا الشأن .

نعم لأول وهلة يصح أن نقول أن مصلحة المجموع هي مجموع مصالح فئات القوى العاملة ، ولإذن لاصعوبة في الكشف عن مصلحة المجموع .

ولكن قد يحدث أن مصلحة الشعب في مجموعة قد تتأثر تأثراً بعيد المدى بمصلحة فئة معينة من قواه العاملة . قد تكون هذه الفئة في أكثر الحالات هي الكثيرة العددية ولكن في حالات أخرى قد تكون فئة قليلة العدد ، ولكن لها وزن ثقيل في أجهزة الانتاج ؛ فلذلك تستطيع منظمات الاتحاد الاشتراكي الاعتماد إلى البعد السليم في هذه الشؤون يجب أن تتوافر لديها وسيلة عملية تمكنها من الكشف عن هذه الحالات كشفاً صحيحاً ، وإجراء الموازنة الدقيقة العادلة ، حتى يتاح لها أن تتخذ قراراتها في جميع الحالات على بيئة من مصلحة الشعب في مجموعة .

هذه الوسيلة هي المنظمات النقابية التي تتولى التعبير الأمين الصادق عن مصالحها ودورها في تنمية الكفاية الانتاجية .

ولإذن فجهاز التنظيم النقابي هو جهاز جانبي مكمل للجهاز الأم : جهاز الاتحاد الاشتراكي .

ولا يوجد أى تمارض أو ازدواج بين الاختصاص الفنى الذى تتولاه المنظمات النقابية ، وبين ما تتولاه منظمات الاتحاد الاشتراكى كجزء من اختصاصها الشامل .

« الخامسة »

وبعد ، فهذا تنظيمنا الشعبى الذى جعلناه للبديل العربى للنظم والتكتلات الحزبية : تنظيم جمل مدلول الديمقراطية حقيقة واقعة لازيف فيها ، ويطبق تماثلهم اغترابا كيتنا الحرية التى استقيناها من وحى تراثنا الروحى ، للوفاء بمطالب كياتنا القومى ، على ضوء ظروف هذا العصر ومتغيرياته .

تنظيم ملكه مسائل ثلاثة : مؤتمرات ولجان الاتحاد الاشتراكى ، تشكيلات التنظيم النقابى ، تشكيلات الحكم المحلى . كلها من الشعب وكلها تخدم الشعب من أبواب متعددة فى تعاون وثيق وتناسيق حكمهم ، وفى اتجاه واحد هو تحقيق الديمقراطية السليمة ؛ فلا يتبدد الجهود ، ولا صراع بين الطبقات ، ولا هيمنة لطبقة على أخرى . تنظيم أثبت من ثورة شعب « تلبية لإرادة شعب » .

وخير ما نقتضيه هذا البحث هو تصوير الميثاق للديمقراطية السليمة من وحى ثورة شعب عربى : « إن الثورة بالطبيعة عمل شعبى وتقدمى . . . لأنها حركة شعب بأسرة يستجمع قواه ليقوم باقتحام عديد ، لكل العوائق واللوائح التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدتها » . كما أنها تفرقه عبر مسافة التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، توفىضا لما فات ووصولا إلى الآمال الكبرى التى تبدو خلال الليل الأعلى لما يريده للأجيال القادمة منه .

« من هنا فإن العمل الثورى الصادق لا يمكن أن يكمل بنهر سمكين أساسيتين :

أولاهما : شعبيته ، وثانيهما : تقدميته .

« إن الثورة ليست عمل فرد وإلا كانت انفعالا شخصيا يائسا عند مجتمعه بأكمله .

« والثورة ليست عمل فئة واحدة ، وإلا كانت تصادما مع الأغلبية .

« ولأنما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها ، ومدى ما تبع به الجماهير الواسعة ، ومدى ما تبعته مع قرى هذه الجماهير لإعادة صنع المستقبل ، ومدى ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض إرادتها على الحياة .

« والثورة تقدم بالطبيعة إن الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى إليه وتفرغه لمجرد التثنية لنفسه خلاصا من الملل ، ولأنما طلبه وتسعى إليه وتفرغه تحقيقا لحياة أفضل تحاول بها أن ترفع برأفها إلى مستقرى أمانها .

« إن التقدم هو غاية الثورة . والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لإرادة التغيير والانتقال بكل قوة ومصميم ؛ مما كان قائما بالفعل ، إلى مايفنى أن يقرم بالأمل .

« إن الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا . « أن الديمقراطية هي تأكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها في يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه .

« وكذلك فإن الاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا ، فإن الاشتراكية هي إقامة مجتمع الكفاية والعدل والعمل على تكافؤ الفرص ، مجتمع الإنتاج ومجتمع الخدمات .

« إن الديمقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان امتدادا واحدا للعمل الثورى .

« إن الديمقراطية هي الحرية السياسية ، والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنين : . أنهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما ، أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تتحقق إلى آفاق الند المرتقب .

الاشتراكية العربية مذهب .. أم عقيدة ؟

للاستاذ الدكتور محمد عصفور العاصي

٢٠٤٠ ج

طبيعة الاشتراكية :

عندما نثار الجدل حول أصالة الاشتراكية العربية أو تبعتها ، كان غريبا أن لا يبحث المتجادلون أول مسأله يجب أن تثار : وهى طبيعة الاشتراكية العربية . أهى مجرد مذهب اجتماعى يعارب الاستغلال ويستهدف تنظيها عادلا للعلاقات الاجتماعية ؛ أم أنها عقيدة كاملة تسيطر على المجالات الإنسانية كافة ؟ وفى حارة أخرى : أن تكون الاشتراكية العربية مجرد مواجهة لمشكلة الوجود المادى ، وبالتالى محاولة لتنظيم الاجتماعى العادل ؛ أم أنها أوسع من ذلك مدى ، فتدعى أنها نظرة شاملة إلى الوجود ، وأن لديها الحل للمشكلات الإنسانية كافة وفى المجالات كافة ؟ الواقع أن هذه المسأله لم تطرح على بساط البحث بوضوح وصراحة ، وإنما كانت التقريرات تصدر عن أمر يدو كأنه من البدنيات ، هو أن الاشتراكية « عقيدة » .. وهكذا تحرف الحاسة للاشتراكية الحدود الفاصلة بين العقيدة ، وبين ما يجب أن يظل مذهبا قابلا للتصويب . فترى تصورا للنظرية الاشتراكية يتجاوز بها حدودها الطبيعية ، ويحملها شيئا أكبر من مذهب فى التنظيم الاجتماعى والسياسى وينتهى بها إلى أن تكون نظرة إلى الوجود وعقيدة شاملة تطوى الحياة كلها ، وتسيطر على كل مجال إنسانى ، وتضع حلا لكل مشكلة إنسانية . ونلس هذا التصور فى بعض ما كتب عن الاشتراكية فى سوريا وفى مصر :

ففى سوريا نرى بعض الكتائب أن تكون الاشتراكية مجرد مذهب اقتصادى يستند إلى فلسفة إنسانية ، تربط تدخل الدولة لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية على نحو يقضى على استغلال الإنسان للإنسان . واتجه هؤلاء الكتائب إلى أن يصوروا الاشتراكية على أنها عقيدة تعظم كل شؤون الإنسان .. وقد عرض الدكتور ميثاق الرزاز وجهة النظر هذه بقوله :

« إن فهم الاشتراكية على أنها نظام اقتصادى لحسب ، هو فهم خاطئ . فالاشتراكية تقدم حولا اقتصادية لمسائل كثيرة .. ولكن هذه الحلول جميعا ليست إلا ناحية واحدة من نواحي الاشتراكية ، وفهما على أساس هذه الناحية الواحدة فهم خاطئ . لا ينفذ إلى الأعماق ولا يمتد إلى الأسس التى تقوم عليها الاشتراكية ، ولا يتطلع إلى الأصول البعيدة التى مذهب إليها الاشتراكية .. »

« .. فالواقع أن الاشتراكية ليست مذهبا اقتصاديا ، وإنما هى مذهب الحياة ومذهب للفهم ،

وهي بعد ذلك أسلوب الحياة وأسلوب الفهم (١) فإن تكون اشتراكيا لا يعنى بالضرورة أن تدبش في ظل نظام اشتراكي ، وإنما أن تكون اشتراكيا يعنى بالضرورة أن تفهم الحياة وأن تعمل في الحياة ، وأن تكافح في الحياة ، فهو عمل وكفاح اشتراكي .

... فالاشتراكية مذهب الحياة ، لا مذهب للاقتصاد ، مذهب يمتد فنيا يمتد إلى الاقتصاد والسياسة والفربية والتعليم والاجتماع والصحة والأخلاق والآداب والعلم والتاريخ . . . وإلى كل أوجه الحياة كبيرها وصغيرها ، وأن تكون اشتراكيا يعنى أن يكون لك فهم اشتراكي لسكل هذا الذي ذكرت ، وأن يكون لك كفاح اشتراكي يضم كل هذا الذي ذكرت .

... والاشتراكية ليست نظاما وقوانين لحسب ، وإنما هي نظرة للحياة وإدراك لقوانين تسير هذه الحياة ، والاشتراكية من أجل ذلك ليست جهازا وليست مجموعة من التظم . . . وإنما هي طريق لها أول ، وليس لها آخر ، لأنها تسير مع الزمن تتغير مع تغيره ، وتتطور مع تطوره ، كما تتغير وتشكل بتغير المكان والبيئة وتشكلها . . .

ويؤكد المكاتب أن هذه النظرة الشاملة ليس مقصورة على الاشتراكية ، وإنما هي الأساس في المذاهب الاجتماعية الأخرى.

... فالرأسمالية أيضاً مذهب ، نخطئ. إذ نظن أنه وضع اقتصادي معين ؛ والإقطاع مذهب أو طريقة معينة للحياة ، نخطئ. إذ نظن أنه وضع اقتصادي معين . . .

... فالرأسمالية ، والإقطاع ، والمشارية ، والاستثمار ، والشيوعية . . . كلها أوضاع حياة لا أوضاع اقتصاد لحسب ، وإنما اتخذت أساليب الحياة المختلفة هذه تلك الأسماء الاقتصادية لأن العلم اكتشف منذ مدة بسيطة لا تتجاوز القرن من الزمان ، أن الواقع الاقتصادي لأي مجتمع هو الذي يكشف عن اتجاهاته وعلاقاته في بقية نواحي الحياة ، وأن نوع العلاقات الاقتصادية التي تربط أو تفرق بين أفراد أي مجتمع ، هي التي تقرر نوع حياتهم في كل الاتجاهات الأخرى. وحيناً اكتشف المجتمع هذه الحقيقة التي كانت خافية عليه قبل ذلك ، وأدرك أهمية العلاقات الاقتصادية في تقرير جميع أنواع الحياة في المجتمع ، سمى هذه الألوان من الحياة التي تربط بالبنظام الاقتصادي الذي يسيطر عليها بأسمائها الاقتصادية . . .

(١) يأخذ بهذا النظر عديدون من الاشتراكيين الأوروبيين ، وأنظر على سبيل المثال اقتراعات الاشتراكي الفرنسي «دومان» في نظريته العامة إلى التوسم في مفهوم الاشتراكية وتسميم غاياتها ورمادها بصورة يحمل فيها أساساً لتبديل كل أسس الحضارة بدلا من أن تكون مجرد تطوير أو تجديد في بعض المؤسسات الاجتماعية ، ولتسكون الثورة انقلابا عاما في النفسية والأخلاق. وفي مراتب القيم التي تسند إليها السلطة النفسية للرأسمالية أي في قلب القوة النفسية للمجتمع الرأسمالي . . . ولذلك يرى «دومان» أن لا تكون الاشتراكية مجرد إبعاد لتحقيق الاشتراكي السكامل ، بل يجب أن تتداخل حتى في المليات الإنسانية البازنية لتخرج برجلها بالحركة العامة وغايتها إلى إعطاء طابع مطلق لسكل نواحي النشاط الإنساني . . . دراسات في الاشتراكية - المصدر السابق - تحت عنوان :

« اشتراكية أخلاقية » ، ص ٢٨٤ و ص ٢٨٥ . . .

« غير أنه أينما فيما بعد — أن الاقتصاد وأن شغل مركزا مهما جدا لم يكن ليبدو أنه يشغل قبل هذا الكسوف ، ليس سببا وباقى ألوان الحياة تنتجها ؛ وإنما هو عنصر من جملة العناصر المعقدة المختلفة الكثيرة التي تتكون منها الحياة ، وأنه قد يكون سببا وقد يكون نتيجة . . »

ولقد برز الكتاب شمول المذاهب الاجتماعية واتساع نطاقها بحيث تلصق إلى المجالات كافة وأن تضع الحلول للمشكلات كافة . . بأن :

« . . سبب هذه النظرة الشاملة — أن الحياة نفسها شيء واحد — تيار واحد لا يعرف هذا التقسيم الذي يميزه عقلنا لكي يسهل على نفسه إدراك حقائق الحياة ، ثم يبنى أنه هو نفسه الذي قام بهذا التقسيم ، ويظن أن الحياة كانت مقسمة هكذا منذ الأزل . فالحياة لا تعرف شيئا اسمه الاقتصاد منفصلا عن شيء اسمه الاجتماع ، وشيئا آخر اسمه السياسة . . الحياة شيء متكامل متصل ، ولكن عقلنا الداجز المفرغ بالتحليل والدرس لن يتمكن من القيام بهذا التحليل والدرس إذا واجه الحياة ككل قائم بذاته ، فهو مضطر إلى أن يقسم الحياة إلى أوجه ، ولكل ألوان وإلى أنواع من العلاقات فيقسم بعضها اقتصادا ، ويسمى بعضها الآخر سياسة ، وبعضها اجتماعا وأخلاقا ودينا وتاريخا وأدبا ، علما ، إلى آخر هذه السلسلة أن كان لها آخر . . الحياة . . كالنهر شيء واحد متصل مستمر . . وكذلك حياة أي مجتمع — كبير أو صغير — أمة أو أسرة — حكومة أو حزب — فربما أي مجتمع إزاء الحريات السياسية يقرر موقفه من الاقتصاد ، وموقفه من التنظيم الاقتصادية ، يقرر موقفه من الحريات السياسية وكذلك من الاستعمار ومن الأخلاق ومن التعليم ومن الأدب ومن التاريخ ، إلى آخر هذه السلسلة التي لا تنتهي (١) . »

ويخلص الكاتب من ذلك إلى تأكيد الصفة الشاملة للاشتراكية فيقول :

« بهذا المنزى تصبح كلمة الاشتراكية إذن كلمة لا تقتصر على التنوير من حالة اقتصادية معينة فحسب ، بل هي تعبير عن نوع من الحياة بأكملها بجميع وجوهها . والاشتراكية بهذا المعنى ليست وضعا اقتصاديا معيناً ، وليست سببا في سبيل وضع اقتصادي معين فحسب ، بل هي فهم اشتراكي لسلك نواحي الحياة ؛ ونحن أقول بأنني اشتراكي فقد عينت موقفي ، لامن العلاقات الاقتصادية التي أمعيش من خلالها فحسب ، بل لقد عينت موقفي من جميع نواحي الحياة التي تلاصقني والآدابها (٢) . »

وحار بعض كتابنا في مصر في هذا الاتجاه . . ولهذا فإن الاشتراكية عند أحدهم : « مذهب

(١) الدكتور منيف الرزاز — لماذا الاشتراكية الآن . . مقال في « دراسات في الاشتراكية » دار المطبعة للطباعة والنشر بيروت سنة ١٩٦٠ م ١١٩ — ١٢٤ .

(٢) مجله الكتاب « سبتمبر ١٩٦٤ » — حديث لي بتلفزيون الجزائر السيد كمال رفعت .

الحياة وأسلوب الحياة لا يتقيد بشيء معين ، وإنما يتقيد بالظروف التي يطبق فيها . فاشتراكيتنا مذهب ولها نظرتها وطبيعتها الخاصة . وهي ليست مجرد عملية إصلاح اقتصادية ، بل أنها تمتد إلى نطاق الحلول النظرية والعملية لمشكلات الفرد والمجتمع .

ويقول نفس الكاتب في مقام آخر : « الاشتراكية ليست نظاماً محددًا بمعنى أنها ليست مثلاً مجرد نظام اقتصادي أو نظام اجتماعي سياسي ، ولكنها في تقديرى عبارة عن فلسفة تجمع نواحي الحياة كلها ، ومن الخطأ أن تأخذ الاشتراكية على أنها نظام اقتصادي أو نظام سياسي . . . أو نظام اجتماعي ، فجميع هذه المعاني فيما بينها هي التي تشكل بعضها وتقيم الفكرة الاشتراكية أو النظام الاشتراكي (١) .

ويؤكد كاتب آخر هذا بقوله : « إنها — أي الاشتراكية العربية — تتميز بالحرية الاقتصادية فحسب ، ولكنها تتميز بنظام ومذهب إنساني وأسلوب للحياة يهدف لإقامة مجتمع جديد أنها ليست مجرد نقل ملكية وسائل الإنتاج من الأفراد إلى الدولة أو المجتمع ، وليست مجرد سيطرة على الاقتصاد القوي وتوجيهه لمصلحة المجموع ، وليست مجرد إصلاح اجتماعي أو اقتصادي ، ولكنها تمتد إلى نطاق الحلول النظرية والعملية لمشاكل الفرد والمجتمع ، أنها عملية بناء لمجتمع تؤمن فيه كل الضمانات ، مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص . مجتمع الإنتاج والخدمات (٢) .

ويفسر بعض كتابنا ما الذي يعني أن تكون « الاشتراكية مذهباً للحياة وأسلوباً لها » ، أو « فلسفة تجمع نواحي الحياة كلها » . فقالوا : إن معنى هذا أن تتناول الاشتراكية حياة الإنسان بكاملها ، لأنها فلسفة كاملة إزاء مشكلة الكون ومشكلة الوجود . . . وعما قيل في هذا الشأن : « أن الاشتراكية العربية نظرية ثورة كاملة ، وأنها كذلك ، لتحل علاقة الإنسان بالمجتمع فقط ، ولكنها تتناول حياته كاملة . . . وهي تكون فلسفة كاملة إزاء مشكلة الكون ومشكلة الوجود ، والإنسان لا يعيش بالخير وحده ، ولا يمكنه بحل مشكلة حياته مع الناس ، بل هو يتطلع لحل مشكلة الخبز أو مشكلة الحرية . ولكن مشكلة الوجود عامة . وعلى قبر « ماركس » وقف « فريدريك إنجلز » يؤنبه قائلاً : « أن أعظم اكتشاف اكتشفه « كارل ماركس » هو أن الإنسان لابد له أن يأكل ويشرب وينام تحت سقف . . . وذلك لكي يفكر ويتفلسف ويتدين » .

(١) مقال السيد / كمال ولست من خصائص الاشتراكية العربية بجريدة الأخبار في ١٨ من مارس ١٩٦٢ .

(٢) مؤلف المرحوم الدكتور جمال سميد : « الاشتراكية العربية وسكانها في النظام الاقتصادي » أكتوبر

١٩٦٢ ص ٤٩ و ٥٠ .

ويشير الكاتب إلى الانقسام بين الاشتراكيين ، إزاء مشكلة الوجود ، إلى ماديين ومثاليين :

« أما الماديون : فيؤمنون بأن المادة أصل الحياة ، وأنها تسبق الفكر والروح ، وأن المادة الحية والمفكرة هي أقصى تطور المادة الجامدة ، والصراع الداخلي بين متناقضاتها ؛ وهم لهذا أفكروا أن تكون هناك حياة أخرى للإنسان ، وأعلنوا أن فردوس الاشتراكيين هو الفردوس الذي يحققونه للإنسان على هذه الأرض .

وأما المثاليون : فلم يجدوا تمارخا بين إيمان الإنسان بأسبقية الروح والدين وبالعالم الآخر ، وبين الاشتراكية ، وليس هناك تعارض بين أن يحقق الإنسان الفردوس على الأرض ، ليكون طريقه إلى فردوس السماء . . . ويقول الكاتب : « أن النظرية الثورية لا يمكن أن تتجاهل — في منطقة مثل المنطقة العربية كانت مهداً للأديان الثلاثة العظمى للبشرية — الموقف من مشكلة الوجود ومن الدين . . . وفي بلد مثل مصر اشتهر منذ القدم بطبيعة شعبه المتدينة والروحانية ، لا بد أن تعدد النظرية الثورية — ولا يستطيع إلا أن تعدد — موقفها إزاء مشكلة الوجود . (١) .

وقد يكون واضحاً من التناقض القليلة التي نقلناها أن الاشتراكية عند البعض ليست مجرد مذهب اجتماعي تمنى بعض الجماعات دون بعضها ، وتقع بإيجاد حل لمشكلة الحبز وحدها ، وإنما هي في نظرهم عقيدة شاملة تفرض نظرتها إلى الوجود والكون . . . وإذا كان أحد كتابنا قد دعا الاشتراكية العربية إلى أن لا تتجاهل الدين ودوره في منطقة متدينة وروحانية منذ تاريخ طويل ، إلا أنه أكد في نفس الوقت ، أن الاشتراكية العربية نظرية ثورية كاملة . . . وأنها يجب أن تعدد ، بل هي لا تستطيع إلا أن تعدد موقفها إزاء مشكلة الوجود . . . وهو ما يعني في الحقيقة اعتبار العقيدة الدينية برمتها عنصراً من عناصر عقيدة أوسع وأشمل هي النظرية الاشتراكية .

والذي نراه أن الرّج بالاشتراكية العربية في هذه المداخل ، هو تقوية لطبيعة المذهب الاجتماعي وإخراج له من عقاله ، وإدخاله مجال المعتقدات الكلية الشاملة التي لا تتنازع مع منطق المذهب الاجتماعي فحسب ، وإنما تتنازع كذلك مع طبيعتنا الحضارية ، وإذاجاز أن يبقى المذهب السياسي أو الاجتماعي — في العالم الغربي — إلى أن يفقد عقيدته ، فيسبب ظروف تاريخية خاصة بأوربة ، ويكون نقلاً إلى منطقتنا إغفالاً للفروق الحضارية الضخمة بيننا وبين الغرب ، فحسب أسباب خاصة لا ضطلاع المذهب الاجتماعي أو السياسي — في أوربة — بدور عقيدتي . . . وأهم هذه الأسباب هو الفراغ الديني الذي حدث في عصر النهضة نتيجة الهجوم العنيف على الدين والكنيسة معاً ، فضلاً عن التفسير الكنسي

(١) مقال « حول البحث عن نظرية » بقلم الأستاذ محمد عودة — مجلة الكاتب عدد ٣٦ مارس ١٩٦٤

المسيحية على أنها دين يعيش على هامش الحياة الاجتماعية ويميز عن منظمتها وعن رغبات الانسان المشروعة . ولقد أدى ذلك إلى أن ينزل الدين المسيحي عن الحياة الاجتماعية كما كان استبداد الكنيسة سببا في تغير الشعوب من أي فكرة روحية في مجال حكم الناس وتنظيم أمورهم فما أدى ذلك إلى فصل الدين عن الدولة فحسب ، وإنما إلى محاولة اقتلاع الدين من جذوره ، وإلى أن تحاول المذاهب السياسية والاجتماعية اغتصاب مكان الدين .. وترى أن دراسة هذه الظاهرة الغربية أمر ضروري لادراك الفارق العميق بين ما انتهى إليه تطور الحضارة الإسلامية في شأن الدين وصلاته بالاجتمع . . غير أننا نرى قبل تناول هذه الظاهرة بشيء من التحليل ، أن نفيه على أن نمة حدودا منطقية للاشتراكية كذهب ، بجانب الحدود الحضارية التي تفرقها عقائد منطقتنا العربية .

الحدود المنطقية للاشتراكية كذهب اجتماعي :

لقد أكد أكثر من باحث في شؤون الحضارات أن اللطاف قد انتهى بالحضارة الغربية إلى ما بدأت منه وهو « الدين » . فقلن شن مفكروها هجومًا عنيفًا على الدين المسيحي ، إلا أن التطبيق العملي أدى إلى إحياء الفكرة الدينية في صورة مذاهب اجتماعية تبشر بالتقدم وإنعامة ملكة الله على الأرض . وهذه في نظرنا - نتيجة لا مفر منها للمذهب الاجتماعي لا يعترف بحدود سلطانه . . فلقد كان من شأن إدهام المذاهب الاجتماعية المعاصرة الشمول في مداها والاطلاق في حلولها ، أن أوغلت في مجالات تخرج منطقيا عن هيئتها : إذا كان يكنى أن يقرر المذهب أنه ينطوي على الحقيقة المطلقة ، وأنه يحل مشكلات الانسان كلها ، لكي ينقلب على الفور إلى عقيدة « دينية » سرعان ما تتكامل عناصرها ، وتعدّد لا يتحقق النجاح للذهب بفضل أسلوبه العلمي ، وإنما بفضل الحراسة الدينية التي يديرها . . ولقد كان واضحا بوجه خاص بالنسبة للداركسية ، فلا يرجع اكتساحها إلى « علمية » أسسها ، أو سلامة تنبؤاتها ، وإنما يرجع أساسا إلى ما تتميز به من « عواطف شبه دينية » .

وفي ضوء هذه التجربة يجب أن نحدد موقفنا من طبيعة الاشتراكية ، فأما كان المدى الذي بلغته الاشتراكية كذهب اجتماعي ، لا يجوز الادعاء بأنها تحل المشكلات الانسانية كافة من فلسفية ودينية وخلقية واجتماعية . فقد يمكن الدفاع عن وجهة النظر التي ترى أن الاشتراكية لا تعد مجرد مذهب اقتصادي ينادى بالتدخل ، وإنما تحق وراء هذا المذهب نظرة انسانية (تفعل بها المجالات كافة) تستهدف تحرير الانسان من الظالم الاجتماعي في صورته كافة ، ووضع النظم التي تحقق ازدهار شخصيته وهي إذا كانت قد بدأت بحل المشكلة الاقتصادية ، فإن هذا لا يعني اعتناق نظرة اقتصادية بحتة ، وإنما هو أخذ بحقيقة واضحة هي أن معظم المشكلات الاجتماعية مشكلات اقتصادية في جوهرها ، دون أن يعني ذلك تصوير الحياة الانسانية بمجالاتها كافة خاضعة لسيطرة الحياة الاقتصادية سيطرة كاملة على نحو ما تذهب إليه الماركسية .

غير أنه لا يجوز التنادى في بسط سلطان الاشتراكية بحيث تصور الاشتراكية على أنها عقيدة شاملة تنظم كل شؤون الإنسان ، فهذا الاتجاه ينأى عن المنطق ويؤدي إلى أن يحظى على المذهب السياسي أو الاجتماعي التقدير أو ينسب إليه المصمة . ولهذا السبب لا نقر الخامسة الساذجة التي تدفع إلى تصور أن الماركسية أو أي مذهب اشتراكي ، بأنه وحده مؤود بمنهج سليم للتفكير ، وتحرر من الضلالات ، والخرفات ، وأنه وحده يكشف حقيقة الوجود الإنساني ويحل جميع مشكلات البشر . فنحن نؤمن أن أي مذهب سياسي أو اجتماعي لا يستطيع أن يدهي أنه هو وحده الذي ينطوي على الحقيقة المطلقة ، فهذه هي صفة الأديان ، وليست صفة المحاولات العقلية لمعالجة مشكلات البشر الاجتماعية والسياسية . وإنما يجب أن توضع المذاهب السياسية والاجتماعية وبالذات الاشتراكية في مكانها الصحيح وهي أنها مجرد مرحلة من مراحل تطور الفكر الإنساني في سبيل حل المشاكل الاجتماعية المتجددة ، وكل ما تستطيع الاشتراكية أن تدعي أنها تجربة إنسانية من عديد التجارب الهادئة إلى تحقيق كرامة الإنسان وحرية ، وأن أسلوبها المميز هو تجربة الإستغلال من أساسه الاقتصادي ، وتخليص الإنتاج من فكرة الكسب ، مستهدفة بذلك رخاء الإنسان . وهي إذ تسعى إلى تقوية الإنتاج ووفرته ، لاتتفل ذلك لأغراض اقتصادية بحتة ، وإنما يقصد ازدهار شخصية الإنسان وتميق فكرة الحرية وتدعيمها . ولهذا التحديد المنطقي لطبيعة الاشتراكية كذهب اجتماعي نتأج خطورة بعيدة المدى لأنه إذا اعتبرت الاشتراكية مجرد مذهب اجتماعي وليس عقيدة ، فإن مؤيد ذلك أن تتجرد الاشتراكية من الفمول الذي ينسب إليها ومن القداسة التي يحاول الصاقها بها .

فالاشتراكية مذهب اجتماعي لا يستطيع أن يدهي قدرته على مواجهة مشكلات الإنسان كلها ، والاشتراكية التي تزعم حل جميع هذه المشكلات ، وهذا هو الشأن في الماركسية أو الاشتراكية العملية ، هي عقيدة ديفية ، فهي تهاض العلم الصحيح ، لأنها تبسط المشكلات تبسيطا ساذحا ، إذ تردها إلى سبب رئيسي هو سبب اقتصادي .

والاشتراكية مذهب اجتماعي لا يستطيع أن يدهي الكمال ، وأنه السكامة الأخيرة في الفكر الإنساني التي يتحقق بها رخاء الإنسانية ، ولذا لا أدى ذلك إلى الحير على الفكر وقسواء المبدعة ، فضلا عن أن الحقيقة التاريخية التي تلعب إلى الاشتراكية تخفى طابعا من القداسة على الاشتراكية كما تمكن أشخاصا من أن يحتكروا حق تأويلها كما كنهة بالنسبة للأديان ، وهذه الحمية تناقض الصفة الإنسانية التي يجب أن ترتبط بأي مذهب اجتماعي يكون قابلا للنقد . سواء في النظرية أو في التطبيق وليس هناك ما يمنع مستقبلا من أن تهدي الإنسانية إلى صورة أخرى للتنظيم الاجتماعي أفضل من الاشتراكية .

وهذه الصفة النسبية للاشتراكية — والتي تتناقض حتما مع الماركسية — التي تتحدد موقف الناس من الإيمان باشتراكية ومن الولاء لنظامها ؛ فالإيمان بالاشتراكية هو عمل اختياري يرجع إلى مزايا في الاشتراكية على غيرها ، والولاء للنظام الاشتراكي ، ولاد مشروط بأن يكون هناك تطابق بين النظرية والتنفيذ .

ولانتهى إلى هذه النتائج الحدود المنطقية لأي مذهب اجتماعي ، وإنما توجيهها — في منطقتنا العربية — فتأليدها الراسخة ، وما انتهى إليه تطورنا الحضاري في شأن الصلة بين الدين والمجتمع .

الضوابط الحضارية للاشتراكية العربية :

وإذا كان تاريخ أوروبا المعاصر وتطوره الحضاري قد سار إلى طريق الفصل بين كل ما هو زمني وما هو ديني — أو ما هو مادي وما هو روحي — وكانت غلبة التطور في انكار فكرة الدين اغتصاب فكرة التنظيم الاجتماعي مكانة الدين ؛ فإن مثل هذه النتيجة لا تتواءم على الإطلاق مع طبيعة كياناتنا الحضارية في اندماجها مع الدين من ناحية . . ومن التوافق المتيقن بين التنظيم الاجتماعي والاعتبارات الروحية من ناحية أخرى .

فلقد انزلت المسيحية من الحياة العامة في الحضارة الأوروبية ، وانفصل الدين عن الدولة ، وتؤكد هذا الانفصال في كثير من الفلسفات والمذاهب الاجتماعية ، كأدهم تاريخيا في الثوريين الفرنسية والبشيفية . إلا أنه لم يكن لهذا الانفصال محل في الحضارة العربية ، التي ما كانت لنرى الوجود لو لم تعرف الإسلام ، فاكنت الإسلام بالمزاوجة بين مطالب الروح والجسد ، وإنما هو أكد أن الوجود الإنساني غاية سامية يجب أن يجهاد للسلوك « فرادي » وجماعات ، لبلوغها . ولنا في حاجة إلى أن نستشهد في هذا الشأن بالنصوص وأقوال المفسرين وإنما يكفي أن نعرض لرأي الفكر الغربي ، فلقد أشار الباحثون المسيحيون إلى أن الإسلام ربط أحكام بين المسؤولين الزمنية والأخروية ، حيث ينظر إلى كل تصرف من زوايا الديناسا والآخرة معا .

فلا ينظر الإسلام إلى التصرفات الفردية على أنها تصرفات وقتية ، وإنما هو يعلم أن لكل حركة يتحركها الإنسان دلائل في آن واحد ، أحدها عارضة في هذا العالم الدنيوي ، والآخرى عالة في العالم الآخر ، حيث يسأل كل فرد عنها يوم الحساب وعن نصيبه الشخصي فيها ، وأما التصرفات الجماعية فإنها تمثل أكثر المحاولات الجديدة أصرا في سبيل تحقيق عدالة اجتماعية في الأرض . وهذا يعني أن الوجود في الإسلام معنى مؤقتا ، ومعنى نهائيا ؛ ولهذا لا يقدر تصرف ما في ذاته ، وإنما في صلبه بالتطور التاريخي ، غير أن معناه لا يستنفد داخل ذاته ، بل أن هناك

مبادىء ومبادئ تدعو على العملية التاريخية - أى على مجرد الوجود المادى - هى التى يمكن - بل يجب أن يتحكم بمقتضاها على هذه العملية التاريخية .

وإن اعتقد المسلمون أن الحياة الآخرة أهم من الحياة الدنيا ، إلا أنهم اعتقدوا فى نفس الوقت أنه لا يجوز أن يجرهم مجرى التاريخ إلى غير غاية ، وإنما هناك فى هذا العالم مجرى سليم وشكل اجتماعى صائب ، وأنه لا يكون لهذا التاريخ معنى إلا بقدر ما يتحقق فيه الشكال الإنسانى فى الحياة الدنيا ، ولهذا السبب يصر الإسلام - القسائى - فى كل خطوة يخطوها المسلمون فى العملية التاريخية وفى هذا الشأن أن لا يجرى الإنسان - خلال - يره فى التاريخ - أمام ما يهتفه من تقدم . وهذا هو السبب أيضاً فيما اضطلع به التاريخ الإسلامى من سمات مميزة .

فلقد سمى المسلمون سواء - كأفراد أو جماعات - إلى اللجنة فى نهاية هذا العالم ، كما سوا - داخل هذا التاريخ - إلى نوع من المجتمع يكون مناسباً للأفراد والجماعة فى حياتهم الزمنية ، وأن يكون صالحاً فى نفس الوقت لأن يهيم أفراد وجماعات لجنة فى العالم الآخر ، وذلك بعمل الحق .

فالإسلام على خلاف المسيحية كان العقيدة التى قامت عليها دولته ، بل كان سبب وجودها ، ولم يكن الاستشهاد ضد دولة أجنبية تحكم المسلمين ، ولهذا لم يكن الشهيد يرب بحياته موقوعاً مجرى التاريخ ، وإنما كان يسايره وكان ينظر إلى موته على أنه فى سبيل الله ، أى فى سبيل إعلال الغاية الإسلامية فى العالم ، فهو يموت فى المعركة التى كان يقدر أنها تعلن الإسلام على توسيع الرقعة التى ينسبط عليها الحكم الإسلامى (١) .

هذا هو التصور الإسلامى للوجود والغاية منه ، كما عبر عنه أحد الكتاب المسيحيين البارزين ، وهذا هو مدى اندماجه فى حياة الشعوب الإسلامية ، وليس من المتصور أن يقال مع هذا الاندماج الذى تم خلال قرون ، أن هذا الفهم الدينى للوجود الذى غدا جزءاً من كيان النفسى العربية - والنفسية الإسلامية فى أى بقعة من بقاع العالم الإسلامى - يمكن أن تالشي أى دعوة مهما تكن قوتها ، أن هذه الروح الدينية التى تتغلغل فى الكيان العربى ، والكيان الإسلامى ، بوجه خاص ، التى تكونت عبر قرون طويلة ، لا يمكن أن تسيغ أنه يقتصرها أى مذهب اجتماعى .

ولهذه النتيجة أثرها بدون شك فى تحديد مجال الاشتراكية بل ضوابطها .

حقيقة أن أشد الآراء تطرفاً لا ينكر أن تأخذ فى التطبيق طابعاً مميزاً يتفق مع طبيعة كل شعب ويتواءم مع الظروف الزمانية ، غير أن هذا النظر لا يسلم بانطباق الاشتراكية بمقومات الشعوب

(١) مؤلف - Smith : Islam in the Modern World - ص ٢٤ - ٢٦ ، ٣٠
ويدين الإسلام - على الأقل بالنسبة للصناعة - بأنه دين الضر والتحرر ، من خلال العمل والقوة (ص ٣١)

التي تطبقها في وقت معين إلا بقدر : فن وراء هذا النظر إصرار على أن جوهر الاشتراكية لا يختلف رغم الاختلاف في التطبيقات ، وهو ما يبنى في الحقيقة أن « الاشتراكية » هي التي تشكل الشعوب وليست هي التي تتشكل بمقوماتها . وهذا التفسير في نظرنا غير سديد ، وإنما نرى أن الشعب بخصائصه الحضارية هو الوعاء الانساني الذي يشكل أى مذهب سياسى أو اجتماعى ويعطيه في التطبيق سماته المميزة ، ولهذا السبب يتوقف نجاح أى مذهب في التطبيق على احترام المقومات الأساسية للشعب ، بل أن مصير المذهب السياسى أو الاجتماعى باحترام هذه المقومات ، فلا يتصور أن يفرض على شعب ما مذهب يناهض مقوماته الحضارية ، وإذا طبق هذا المذهب قمرا ردحا من الزرع ، فإنه لن يفلح في قبر روح الشعب التي تكونت عبر القرون .

فلا يمكن لتقبل الاشتراكية ألا يقتنافر اتجاهها العام مع روح الشعب العربى وحضارته ، وإنما يجب أن لا تنس في التطبيق مقومات الشعب العربى وتقاليده ، فليس المجتمع العربى مجتمعا مجردا من الشخصية أو هلاى التكوين ، تستطيع أية قوة أن ترسم ملامحه ، وإنما لهذا المجتمع حضارته الراسخة الثابتة التي لا بد أن توضع مقوماتها موضع الاعتبار . ولا نبالغ إذا قلنا أن هذه المقومات هي مقومات دينية وخلقية ، فهي يقل عن التطور للمادى الضخم الذى حققه المجتمع العربى ، ومما يقل عن غزو العلم والحضارة المادية لل مجالات كافة : فكرية واجتماعية ؛ فإن الأمر المؤكد أن هذا المجتمع سيظل دينى التفكير في تصير الوجود وغايته ، وخلق النزعة في تناول المشكلات الاجتماعية ، فمة إيمان عميق بأن في صميم الإنسان مجالا لا يشغله سوى الدين ، وأن صلة الإنسان بالوجود امر لا يحدده مذهب اجتماعى ، وأن صلاح الإنسان هو مسألة خلقية لا تدخل في سلطة الدولة أو اختصاص حاكم ما ؛ وإنما هي أمر يرجع إلى إرادة الإنسان الذى يهتدى إلى الحق .

وهذا التصوير الدينى والخلقى الذى يسيطر على الفكر العربى ، هو ثمة لا متزاج الدين بالمجتمع الإسلامى لمدة قرون ؛ وما شذت الطوائف المسيحية — التي عاشت في كنف المجتمع الإسلامى — عن هذا النظر . فقد شاركت هذه الطوائف الشعوب الإسلامية ظروف معيشتها ، ولم تمهد — كما كان الشأن بالنسبة للشعوب الغربية — هجرما عنيقا على الفكرة الدينية ، فكان تشبع الطوائف للمسيحية بوجهة النظر الدينية والخلقية ثمرة تقليد الشعوب الإسلامية التي عاشت في كنفها لحسب ، ولا كان وسيلة للإبقاء على ذاتيتها الدينية في مجتمع دينى ؛ وإنما كان أساسا نتيجة تجربة في الحياة الاجتماعية أسهمت فيها الفكرة الدينية بأوفى نصيب . . ومما يقل عن الفوارق الدينية بين الشعوب الإسلامية ، والطوائف المسيحية ، فإن الأمر المؤكد أن ثمة تيارات مشتركة في الفكر والتقاليد ، أخطرهما بدون شك — إنطباع النظرة إلى الوجود وإلى العلاقات الاجتماعية بالدين والأخلاق .

فالقزمات الدينية للشعب العربى — المسلم والمسيحى — تناهض أن تتحول الاشتراكية من مذهب إلى عقيدة تمثل صفة الأديان ، والادعاء بأنها قادرة على أن تحدد لانسانية غايته من الوجود ، أو تمثل القدرة الألوية في تغيير طبيعة البشر ؟

والمقومات الدينية والأدبية — للشعب العربي ، هي التي ترسم حدود إيمان الإنسان العربي بالاشتراكية . فالإنسان العربي يؤمن بالاشتراكية — كذهب اجتماعي — لأنها تؤمن بالإنسان ، ولأنها أكثر المذاهب كفاية لحرياته ولحقوقه . غير أن لهذا الإيمان بالاشتراكية حدوداً هي بذاتها الحدود التي لا يجوز لأي مذهب اجتماعي أن يتخطاها ، فالإنسان العربي يفهم أن « الاشتراكية » فلسفة إنسانية لتحقيق تقدم المجتمع ورفاهه ، ولكنها ليست دعة لإصلاح الإنسان نفسه . فكل ما يستطيع التنظيم الاشتراكي الإنساني أن يحققه في نطاق العلاقات الاجتماعية ، هو أن يهيئ الظروف المادية لازدهار الشخصية الإنسانية ، ولكنه لا يمكن أن يكون بذاته مصدراً لتقويم الإنسان . وفي عبارة أخرى : أن مهمة الاشتراكية هي أن تخطط الإطار الاقتصادي للمجتمع ، وتضع الأسس السليمة للحياة الاجتماعية ؛ أما عقيدة الفرد أو أخلاقيته ، فليست مسألة اشتراكية تدخل في ولاية التنظيم الاشتراكي معالجتها . فالاشتراكية فلسفة إنسانية للتخطيط الاجتماعي ، ولكنها ليست ديناً ، وهي لا تستطيع أن تتحمل مهمة الأديان فتُرسِم غاية الوجود الإنساني وتضع ما تقدره قيا خلقية تفرضها على الناس . وهذا التحديد الصريح للاشتراكية وإنسانيتها ، والفهم الواقعي للإنسانية الدينية ، يرسمان في وضوح أين تبدأ الإنسانية الدينية وأين تنتهي الاشتراكية . وإذا كانت الإنسانية الدينية تستأثر بالمجاليين الدين والخلق ، إلّا أنها تشارك — بدون شك — بنصيب وافر في المجالين الاجتماعى والسياسى . فلا تعدد المقومات الدينية والخلقية للشعب العربي نطاق الاشتراكية بأنه حياة المجتمع السياسية والاجتماعية شُعب ، وإنما تدفع هذه المقومات كذلك ضوابط للمجاليين الاجتماعى والسياسى ، وهي تحول دون انحراف الاشتراكية بحيث تندو دعة مادة محضة تخفي فيها الاعتبارات الاقتصادية على القيم الأدبية ، أو أن تندو نظاماً إسليدياً يحتمل فيه الإنسان ، أو تهدر قيمته ، بحيث يهبط إلى مستوى الآلات أو يتحطم كيانه وذابته .

ولهذا لا نقال إذا نحن قررنا أنه لا يمكن — في النظرية والنطق الاشتراكيين — أن نوضع مقومات الأمة العربية موضع الاعتبار ؛ وإنما يجب أن ينظر إلى هذه المقومات النظرة الصحيحة ، وهي أنها ضوابط للظن والعمل الاشتراكيين ، تحول دون تحطيم النزعة الإنسانية التي تقوم عليها الاشتراكية ذاتها .

وإذا كانت الاشتراكية الإنجليزية تتميز بطابعها العمل ، كما تنفرد الاشتراكية الفرنسية بجهومها الإنسانى ، وتطبع الاشتراكية السوفيتية بطابع سلطانى وعقيدى هو صدى لمزاج الشعب الروسى وتراثه الحضارى ، إلّا أن الاشتراكية الأوروبية ملذاهبهاى — في نهاية الأمر — ذروة المادى الذى غزا الروح الأوروبية .

فإذا كانت بعض الاشتراكيات الأوروبية تتميز بطابع إنسانى ، إلّا أنها رغم ذلك مادية في جهومها ، لأن الاشتراكية الأوروبية وليدة الصراعات الطبقة الثنية ، ودفع للروح التجارية الجفنة التي سممت الفكر الأوروبى . وهي لم تعد داخل الروح الأوروبية أى عانى أو منافس .

فقد زمن يمدقطع الحكم الكنسي المطلق منابع الإيمان ، وأزهدت فكرة الخطيئة الأصلية - وما تطلقه من خيالات مؤرقة - الإنسان الأوروبي في عقيدة تبث على كره الحياة بمفاتها وإذا كانت الحضارة الغربية قد انتهت إلى أحداث هذا الفراغ الديني في أرواح شعوبها ، فليس الأمر كذلك في الحضارة العربية ، فلهذه الحضارة اتجاهها الديني والخالقي والإنساني حيال المشكلات الإنسانية:

فالحضارة العربية: تركز أساسا على دعائم دينية ، والشعب العربي شعب متدين ، بمعنى أن غايته في الوجود يحددها الدين ؛ ولهذا السبب فإن عقيدة هذا الشعب - المسلم والمسيحي - لا تفر أن تكون غاية الوجود الإنساني أمرا تحدده الدولة أو أي مذهب سياسي أو اجتماعي . ولما أمر مشترك بين الإسلام والمسيحية - رغم الاختلاف بينهما - هو تأكيد أن الإنسان لم يخلق عبثا ، ولما له غاية ، وأنه تقع على كل إنسان مسؤولية أدبية كبرى في أن يحقق هذه الغاية ولا يتحدد هذه المسؤولية بالنسبة للإنسان نفسه ، وإنما بالنسبة لأخوانه جميعا .

والحضارة العربية تركز أساسا على دعائم خلقية ، ولهذا كان الشعب العربي شعبا مثاليا، سواء ازدهت هذه المثالية إلى زهته الدينية أو مزاجه الخاص - وهو لذلك يؤمن بالروحانيات والقيم ، وأول هذه القيم هو الإنسان ، فالخلق جميعا عيال الله ، وهم بهذا الوصف يستمدون قيمتهم من الله ومن ذواتهم ، ولا يستمدونها من أي تنظيم دنيوي ، بل أن قيمة الإنسان مفروضة على كل سلطة زمنية ، وهذا التقويم المثالي للإنسان يناهض أي اتجاه من جانب الدولة ، أو أي منظمة أخرى تنتقص من آدمية الإنسان أو كرامته بادعائها أنها مصدر ما يتلقاه من حقوق .

والخصائص الدينية والخلقية للحضارة العربية ، ليست سوى صدى لمقومات الشعب العربي الدينية والخلقية ، وليست هذه المقومات مجرد خصائص للشعب العربي تحترمها الاشتراكية في التطبيق ، أو تجعل منها ضوابطها بحكم الواقع ؛ وإنما هي حواصم الجوهر الإنساني الاشتراكي ، الذي تسممه أو تشوهه في التطبيق العربي النزعات المادية المتنفذة ، التي تقتل روح المحبة الإنسانية في الاشتراكية ، والتي لا تجد لها مبررا للاعتناق سوى هذه النزعات .

الحركة العربية الواحدة

أبعادها والسبيل إليها

للاستاذ فؤاد عبد الحامى

عضو المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

يسعدنا أن نقدم إلى المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب هذا البحث عن الحركة العربية الواحدة : أبعادها والسبيل إلى تحقيقها ، راجين أن يجد فيه المؤتمر أساساً صالحاً للمناقشة .

وأنا على ثقة من أن اهتمام السادة الزملاء — المشاركين بالمؤتمر — والتوصيات البناءة ، مريداً من الوضوح ، وطريقاً إلى الوجود .

تمهيد :

الحركة العربية الواحدة قضية جديد ، وهى بدورها تثير عدداً من المسائل والأفكار .

وغنى عن البيان أن الأفكار الجديدة التى يمكن أن تعيش مع الجماهير وبها ، وأن تنمو وتزدهر هى الأفكار التى تلعب من الواقع ، وتهدف إلى تطويره . هى الأفكار التى تمشى مع احتياجات الثورة العربية اليوم ، فتخلق حينئذ قوة دافعة إلى الأمام .

ولذا ينبغي لنا — ونحن نتصدى لمناقشة هذه القضية ، وما يتعلق بها من مسائل — أن نلقى أولاً نظرة عامة على الواقع العربى اليوم ؛ حتى يمكن أن نرى بوضوح أبعادها ، والطريق إلى تحقيقها ، والعقبات التى تعترضها ، والسبيل للتغلب على تلك العقبات .

يقضى لنا أن نلقى نظرة عامة على الواقع العربى اليوم حتى لا نفقد الاتجاه ، ونغرق فى متاهات بعيدة عن الواقع فنحن بنا إلى سراب ، أو سراديب مقلقة تمرق على مسار الثورة . . مسار التقدم .

وتقصد بالواقع العربى اليوم — فضلاً عن الخريطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوطن العربى — الدروس والخبرات التى أستخلصها شعبنا العربى المناضل خلال معاركه الرامية العربية ضد الاستعمار ، والرجعية ، والصهيونية ، والتخلف .

هذه الدروس والخبرات ساهمت في تكوين الوعي العربي ، وأصبحت جزءا من الواقع الثورى الذى نعيشه اليوم .

الواقع العربى اليوم

فرض الاستعمار - على الوطن العربى التفریق السياسى ، والتخلف الاقتصادى والاجتماعى ، بتكوين دول ، ودويلات . وإمارات ، وشيخات وسلطنات خاضعة كلها ولنفوذ أهراته من الرجعيين ، والرأسماليين للمستغلين .

وفى مواجهة هذا الحلف الاستعمارى الرجعى تجمعت كل القوى الوطنية ، وخاض شعبنا فى مختلف أجزاء الوطن العربى المعارك الرائعة ، التى بذل من أجلها التضحيات الجسام ؛ والى قدم فيها ملايين الشهداء

ورغما عن كل الأساليب الاستعمارية الرجعية القمع والدس بين القوى الوطنية ، ووعثا من كل التحديات ، فقد انتصرت إرادة شعبنا العربى ، وانكسرت السلطة الاستعمارية الرجعية التى كانت تطوق الوطن العربى كله حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وارتفعت راية الاستقلال الوطنى على كثير من البلدان العربية .

وما زالت المعركة مستمرة فى بقية أجزاء الوطن العربى ؟ فما زال شعبنا العربى يخوض المعركة الباسلة ضد الاستعمار - وقواعده العسكرية والرجعية . على أرض اليمن وليبيا وعمان والجنوب المحتل .

وما زال شعبنا العربى يخوض المعركة الباسلة ضد العدوان الاستعمارى القائم على الأرض العربية لتصفية قاعدته المتمثلة فى إسرائيل .

ولقد كان على شعبنا العربى فى البلدان التى حققت استقلالها أن يواجه تحديات التخلف الاقتصادى والاجتماعى .

وكانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فى مصر تجربة رائدة :

فبعد أن انتزع الشعب العربى فى مصر استقلاله السياسى ، بدأ يواجه التخلف الاقتصادى والاجتماعى .

بدأ يبنى مجتمعا متطورا يقوم على الصناعة ، ويلاحق بركب الحضارة الإنسانية .

ولم يكن الاستعمار - غيبا ، فهو يدرك أن بناء مجتمع صناعى متطور فى مصر لا يبقى فقط القضاء على كل آثار الاستعمار والرجعية فيها وحدها وإنما يطيح بهما نهائيا من الوطن العربى كله ، فكان العدوان القاسم عام ١٩٥٦ .

ولكن أمام تصميم الشعب العربى فى مصر، وقيادته الثورية . . وأمام تضامن الشعب فى جميع أجزاء الوطن العربى ومساندة الشعوب والدول الصديقة، هزم العدوان الاستعمارى عام ١٩٥٦ . وقد أنطق الشعب، واتصرف فى معركة تثبيت الاستقلال، وراح يبنى الحياة الجديدة . كيف ؟

أن تطوير المجتمع، وقهر التخلف معناه مزيد من الاستثمارات الجديدة، ومعناه مزيد من المشروعات فى الصناعة والزراعة والخدمات . ومعناه التصنيع الثقيل . ومعناه معدل مرتفع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومعناه التخطيط الاقتصادى والاجتماعى الشامل . ومعناه أن تمرد إلى الشعب مكاسب الاستقلال وثمار عمله البناء فى المجتمع الجديد . ولم يكن ذلك كله، يمكننا فى ظل النظام الرأسمالى القائم .

لأن الرأسمالية — وهى تعيش على الاستغلال، وتهدف قبل كل شئ إلى تحقيق أقصى ربح ممكن — لا تقدم إلا على المشروعات التى تحقق لها الربح السريع .

ولا تستطيع الدولة فى ظل هذا النظام — أى النظام الرأسمالى — أن تقيم تخطيطا شاملا . والتخطيط الجزئى لم يحقق فى بعض قطاعات الإنتاج حتى عام ١٩٦٠ ما يتطلع إليه الشعب من تقدم .

لقد أصبح النظام الرأسمالى عاجزا عن قهر التخلف، وتحقيق التقدم .

ولم يكن استمرار هذا النظام يعنى سوى ارتباط الرأسمالية المحلية بحركة الاحتكارات العالمية وتبقى أثرها، والتحول إلى ذيل لها، وجر الوطن وراءها إلى هاوية خطيرة .

كما أصبح هذا النظام — أى النظام الرأسمالى — كرها أمام القوى الشعبية التى ناضلت كثيرا، من مرارة الحرمان، وتريد أن تتجنب آلام التطور الرأسمالى، وتتطلع إلى أن يعود إليها ثمار عملها البناء .

وقد جبر عن ذلك ميثاق العمل الوطنى فى مصر بقوله :

« إن صنع التقدم بالطريق الرأسمالى — وحتى أن مصورنا إمكان حدوثه فى مثل الظروف المالية القائمة الآن — لا يمكن من الناحية السياسية إلا أن يؤكد الحكم الطبقة المالكه للبصالح، والمحكمة لها .

« إن عائد العمل فى مثل هذا التصور — يعود كله إلى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبده فى ألوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان المجموع .

« أن ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقي، والتضاء على كل أمل فى التطور الديمقراطى . »

الرأسمالية إذا عاجزة ، كريمة لدى الشعب واستمرارها يهدد الاستقلال الذي انتزعه الشعب بدم أنبائه .

ومن هنا كانت حتمية الحل الاشتراكي .

ذلك لأن الاشتراكية تضع في يد الدولة للموارد الاقتصادية والاجتماعية . فتصبح قادرة على وضع وتنفيذ التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل بأعلى معدل ممكن ، ولأنها هي السبيل الوحيد لأن يكون للشعب ثمار عمله ، بما يثير حماسة الجماهير في بناء المجتمع الجديد .

وبالفعل استطاعت الجمهورية العربية المتحدة أن تفعّل قداما في التخطيط الشامل على أساس مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ، بمعدل ٨ ٪ سنوياً .

وهي بلاشك خطوة طموحة لاسيما إلى انجازها بنجاح إلا بالتطبيق الاشتراكي ،

وهكذا علمتنا التجربة في الجمهورية العربية المتحدة أن الاشتراكية هي الطريق الوحيد لدمج الاستقلال ، وقهر التخلف ، وبناء المجتمع الجديد : مجتمع العمل والعلم ، مجتمع الأمن والرخاء . مجتمع الكفاية والعدل .

كما أكدت التجارب في البلدان العربية المستقلة هذا الطريق .

أكدته برنامج طرابلس الغرب ، عشية استقلال الجزائر في منتصف عام ١٩٦٢ .

وأكدته برنامج جبهة التحرير الجزائرية بعد الاستقلال في عام ١٩٦٣ .

وقد صارت بالفعل بالجزائر قرارات مارس سنة ١٩٦٣ التي تضمنت ظهور قطاع اشتراكي وسط اقتصاد كان قائماً على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

وسارت تونس على الطريق ، بتأكيد رئيسها حتمية الحل الاشتراكي في تصريح له بتاريخ ١٩ من نوفمبر ١٩٦٩ بجمهورية الجمهورية القاهرية .

كما صدرت بالعراق قرارات التأميم مؤكدة حتمية الحل الاشتراكي ، الذي تضمنته أهداف منظمة الاتحاد الاشتراكي العربي بالعراق .

وهكذا أصبح واضحاً التداخل بين الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية في الوطن العربي .

وأصبح واضحاً الانتقال بالثورة الوطنية إلى الثورة الاشتراكية .

ومع مسار الثورة العربية في طريق الاشتراكية ، فلنأخذ نرى للوحدة العربية محتوى قومياً ومحتوى اجتماعياً .

فليس الوحدة التتاه بين حكومات، وإنما هي إرادة شعبية تلتقي على طريق الثورة العربية .
وهي بالضرورة تلتقي على وحدة الهدف ، وتراعى الخصائص المحلية التي تنبعت من التفاوت السياسي والاقتصادي ، والاجتماعي بين البلدان العربية المختلفة .

إن نضال الشعب العربي من أجل تحقيق الوحدة هو بالضرورة نضال ضد كل عوامل التمزيق السياسي ، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي ؛ نضال ضد الاستعمار والرجعية المتحالفة معه ، ضد تناحر القوى الوطنية والتقدمية ؛ ضد النعرات الإقليمية العنيفة .

إن الاشتراكية ضرورة لتحقيق الوحدة .

وقد هللتنا جريمة الانفصال أن أعداء الاشتراكية هم أعداء الوحدة ، وإن نذروها ببعض أخطاء على الطريق .

وقد أكد ذلك ميثاق العمل الوطني بالجمهورية العربية المتحدة بقوله :

« إن مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذي كان يفرضه التقاء حكام الأمة العربية ، ليكنز لقائهم صورة لتضامن بين الحكومات .

« إن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ، ودفعت به خطوة إلى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة ،

« إن وحدة الهدف لا بد أن تكون شعار الوحدة العربية في تقدمها من مرحلة الثورة السياسية إلى الثورة الاجتماعية ، »

من كل ما تقدم نرى أن الواقع العربي اليوم يعيش تحولا ثوريا هائلا ، قد دخلت مراحل التحرير والاشتراكية والتوحيدية .

الحركة العربية الواحدة ضرورة تاريخية

مع الالتحام التاريخي بين الثورة الوطنية التحريرية والثورة الاجتماعية في الوطن العربي ؛ ومع وضوح مسار الثورة العربية في طريق الاشتراكية ؛ ومع تقدم الثورة الاجتماعية في البلدان العربية التي سارت في طريق الاشتراكية ؛ ومع المحتوى الاجتماعي للوحدة العربية . مع كل ذلك تبرز ضرورة الحركة العربية الواحدة .

لماذا ؟

« من أجل مواجهة أعداء الثورة ؛ من أجل القيام بمسؤوليات النضال العربي اليوم ؛

١ - فإن جبهة أعداء الثورة تتسع لتشمل إلى جانب أعدائها التقليديين - من استعماريين ورجعيين عملوا في الماضي ، ويمثلون دائماً على تمزيق الوطن العربي ، وفرض التخلف الاقتصادي والاجتماعي عليه - الرأسماليين الذين ضربتهم الثورة الاجتماعية في البلدان العربية التي سارت في طريق الاشتراكية ، وأولئك الذين يمارسون طريق الاشتراكية فيها ، وفي غيرها من البلدان العربية.

ولا ينبغي بأي حال من الأحوال الاستهانة بقوة هؤلاء الأعداء : فهم في البلدان العربية التي سارت في طريق الاشتراكية - إلى جانب نفوذهم القديم - مازالت في أيديهم مراكز اقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى التقاليد والعادات والملاذات التي لم تتغير بعد ، والتي يمكن من خلالها أن ينقضوا على الثورة .

وهم في البلدان العربية الأخرى يشتمون بمراكز سياسية واقتصادية ، واجتماعية ، يقفون عليها لصد تيار التحرر والاشتراكية والوحدة .

٢ - إن أعداء الثورة العربية يتجمعون على نطاق العربي كله . وتعلمنا تجربة النضال الباسل على أرض اليمن ، أن كل قوى الاستعمار والرجعية في الوطن العربي قد تجتمعت لتضرب الثورة على أرض اليمن ، من أرض عربية أخرى .

ومن هنا أصبح ضرورياً - أكثر من أي وقت مضى أن تلتمح كل القوى الثورية في الوطن العربي لمواجهة قوى أعداء الثورة .

٣ - أن مسؤوليات النضال العربي اليوم تتطلب من الشعب العربي أن يوحد قسواه الثورية لمواجهة :

(أ) العدوان الاستعماري القائم على الأرض العربية وضرورة تصفية قاعدته (إسرائيل) .

(ب) القواهد العسكرية البريطانية والأمريكية في ليبيا ، وعدن وكل أرض عربية أخرى .

(ج) قضية البترول العربي الذي يمثل ٢٥ ٪ من البترول العالمي و ٥٠ ٪ من احتياطي البترول في العالم .

(د) تحديات التخلف الاقتصادي والاجتماعي بالسير قدماً على طريق الاشتراكية ، وما تتطلبه ذلك من مواجهة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية . وما فرضه التكامل الاقتصادي بينها من تحقيق أعلى مستويات التعاون في التخطيط والتنفيذ . وذلك عن طريق تنسيق البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتعاون في الإنتاج ، والتعاون الفني ، إذ ينبغي للدول العربية

الى تسيير في طريق الاشتراكية أن نضع في اعتبارها عند وضع خططها، المحلية احتياجات الثورة العربية في طريق الوحدة .

ولاشك أن هذه المهام جميعاً تحتاج إلى عمل شعبي منظم على النطاق العربي .

فإن أهواء الثورة اليوم ، وحل مشاكلها المتداخلة تستلزم جهوداً فكرية ، وسياسية ، وتنظيمية كبيرة .

تستلزم تنظيمياً واحداً ، وقيادة قومية واحدة .

تستلزم حركة عربية واحدة تتحقق فيها وحدة الفكر والنضال — تكون أداة الثورة العربية .

الحركة العربية الواحدة لتنظيم اشتراكي ثوري

إن مستوى النضال العربي اليوم ، واحتدام الحركة التحررية الاجتماعية الوحدوية ، يؤكد أن لنا أن الحركة العربية الواحدة إنما هي تنظيم ثوري : أنها ليست جبهة بين منظمات سياسية مختلفة الأهداف ، تتحد داخلها المناير السياسية والتنظيمية . وهي ليست التقاء بين قوى سياسية وتنظيمية مختلفة من أجل عمل واحد .

ولذا هي بالضرورة تنظيم ثوري واحد ، له قيادة واحدة لإنجاز مهام الثورة العربية على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة : هي تنظيم اشتراكي يجمع كل القوى الاشتراكية في الوطن العربي في تنظيم ثوري واحد . ولاشك أن الوضوح الفكري في هذا التنظيم سيكشف الطريق السليم لحل مشاكل الثورة العربية .

وأن التقاء القوى الاشتراكية في الوطن العربي ، والعمل الجاد ، والحوار العميق ، والاستفادة بكل الخبرات ، والتجاوب كل ذلك سوف يحقق هذا الوضوح الفكري ، وسوف يحقق الوحدة الفكرية والنضالية للتنظيم الواحد .

ومن أجل أن تتحقق وحدة التنظيم الاشتراكي الواحد الفكرية والنضالية، فإن المبادئ التنظيمية السليمة ينبغي أن تكون أساساً لهذا التنظيم .

وقد علمتنا التجربة أن عدداً من المبادئ التنظيمية لا بد من توافرها في التنظيم الاشتراكي :

١ - القيادة الجماعية .

٢ - المركزية الديمقراطية .

٣ - النقد . . والنقد الذاتي .

فمن طريق هذه المبادئ التنظيمية الأساسية يمكن أن تكون قرارات التنظيم وبرامجه معبرة عن مصالح الثورة العربية ، ويمكن تجنب الأخطاء ، ومقاومة الانحرافات ، ويمكن تكوين المناضلين ويمكن ممارسة الديمقراطية الاشتراكية .

الطريق إلى الحركة العربية الواحدة

نرى اليوم بوضوح العمود بضرورة التقاء كل القوى الوطنية الاشتراكية في الوطن العربي وذلك في تصريحات بعض المسؤولين والقادة العرب .

فبناءً على بوضوح في خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر في العيد الحادي عشرة للثورة ، وفي افتتاح مجلس الأمة الأخير .

ونقد أشار إليه السيد الرئيس أحمد بن بيلامرات عديدة .

كما ناقشه البيان المشترك الصادر عن الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر ، وحزب جبهة التحرير بالجزائر .

ورحب به الرئيس الحبيب بورقيبة في حديثه الأخير لجريدة الجمهورية التونسية .

وأبرزته الانفاقات والمحادثات الأخيرة التي تمت بين مصر والعراق .

وقد دعى إليه الاتحاد الاشتراكي في سوريا .

وأنتنا نرحب باعتزاز بهذه التصريحات والانفاقات والمحادثات الهامة من المسؤولين وبينهم ، لأن أحساس القادة الوطنيين في الوطن العربي بضرورة التقاء كل القوى الاشتراكية بفتح الباب واسعا لامكانية تحقيق هذا التقاء الثوري .

وإذا رأينا أن الثورة العربية تطرح اليوم قضية الحركة العربية الواحدة تنظيميا فمجردا اشتراكيا وحدويا في الوطن العربي ، فإن وحدة الوطنيين الاشتراكيين في كل بلد عربي تصبح ضرورة لتحقيق هذا الهدف الكبير .

أن وحدة الاشتراكيين في كل بلد عربي هو ضرورة لنجاح التطبيق الاشتراكي فيها ، كما هو ضرورة لتحقيق وحدة كل القوى الاشتراكية في الوطن العربي .

ومن هنا فإننا ندعو كل القوى الاشتراكية في كل بلد عربي لأن توحدها نفسها في تنظيم اشتراكي واحد .

ويبين لكل القوى الاشتراكية في كل بلد عربي أن تعمل جمادة من أجل القضاء على مخلفات الفرقة والتباعد ، وأن تفتح المجال للنقاش والحوار والعمل فيما بينهما .

ولا شك أنه سيكون لكل تنظيم اشتراكي في كل بلد عربي ملامساته الخاصة وظروفه المحلية .

ولكنه مع تقدم الثورة ، وتعدد اللقاء بين القيادات ، وتبادل الخبرات ، والعمل المشترك ، والحوار الجاد سوف تحقق هذه التنظيمات الاشتراكية فيما بينها الوحدة الفكرية والنضالية ، تمهيدا للحركة العربية الواحدة ، والتنظيم الاشتراكي الواحد .

وأنه لما يسمدنا أن نرى في بعض البلدان العربية أن الاشتراكيين قد وحدوا أنفسهم في تنظيم اشتراكي واحد :

نرى ذلك قائما بقيام الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر . .

نرى ذلك في حزب جبهة التحرير الجزائرية . .

نرى ذلك في الاتحاد الاشتراكي العربي بالعراق . .

ومما تقدم نرى أن الطريق إلى الحركة العربية الواحدة هو :

١ — وحدة كل الاشتراكيين في كل بلد عربي .

٢ — اللقاء المستمر بين القيادات الاشتراكية في الوطن العربي .

٣ — تبادل الخبرات والأبراج بين التنظيمات الاشتراكية في الوطن العربي .

٤ — العمل المشترك فيما بينها .

٥ — تحقيق شكل التعاون فيما بينها ، قد يجد تمهيد فيما يدهو إليه السيد الرئيس الحبيب بورقيبة من تكوين سكرتارية للتنظيمات الاشتراكية في الوطن العربي .

عقبات على الطريق

إن طريق الحركة العربية الواحدة يستلزم في الوقت نفسه أن نرى بوضوح العقبات التي تقف على هذا الطريق ، وأن نعمل كل القوى الاشتراكية للتغلب على تلك العقبات .

ولا شك أنه في مقدمة هذه العقبات :

١ — مخلفات الدساس الاستعمارية الرجعية القديمة .

٢ — الأخطاء والانحرافات السياسية التي تورط فيها بعض القادة الاشتراكيين .

٣ — النظرات الافليمية الضيقة .

ولكن أيا كانت هذه العقبات ، فإن القوى الاشتراكية تستطيع التغلب عليها جميعا بالعمل ، والمناقشة ، والاستفادة من التجارب .

مؤتمر الحاميين العرب يدعو إلى الحركة العربية الواحدة

وشعور من الحاميين العرب باحتياجات الثورة العربية ، وإدراكا لمسؤولياتهم تجاه النضال العربي اليوم ، فإن اتحاد الحاميين العرب يقف في طليعة الاتحادات المهنية والمالية العربية الناعية إلى الحركة العربية الواحدة .

ويسعدنا أن يكون اتحاد الحاميين العرب هو أول اتحاد عربي يدعو إلى وحدة الاشتراكيين في كل بلد عربي من أجل تحقيق هذا الهدف الكبير ، ومن أجل تحقيق الحركة العربية الواحدة . ويسعدنا أن يبادر اتحاد الحاميين العرب إلى العمل المتواصل لتحقيق هذا الهدف .

ونحن نرى أنه ينبغي لقوة رنا أن يوصى :

١ — بالاتصال بكل الاتحادات المهنية والمالية العربية لمناقشة هذه القضية ، والعمل على تحقيقها .

٢ — بالاتصال بالمسؤولين والقادة الاشتراكيين في الوطن العربي لمواصلة الجهد لتحقيق وحدة الاشتراكيين في كل بلد عربي وعلى التوافق العربي .

٣ — بأن يوجه التحية والتقدير إلى المسؤولين والقادة الاشتراكيين في الوطن العربي الذين هبروا في نصرهم بانهم هن شعورهم بضرورة التقاء كل القوى الاشتراكية .

٤ — أن يوجه التحية والتقدير إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان أول من بشر بهذا الهدف الكبير .

إن غدا مشرقا ينظر شعبنا العربي المناضل من أجل الحرية والاشتراكية والوحدة .

الجدول العشري

الأول: ١٩٢١ - ١٩٣٠ عمه ٥٠ قرشاً

الثاني: ١٩٣١ - ١٩٤٠ عمه ٢٥ قرشاً

لكل من المدنى والمرافعات وتحقيق الجنايات ، والمقريات ،
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث: ١٩٤١ - ١٩٥٠ عمه ٥٠ قرشاً

لكل من المدنى ، والمرافعات ، والمقريات ، وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقابة ، ٥١ ش رسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، ترجمه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥١ ش رسيس بالقاهرة
ثانياً - الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة : ٢٠٠ قرش

غير المحامين والطلبة

المحاميين تحس : ٢٥ قرشاً

المحاميين تحس

طلبة كلية الحقوق : ٥٠ قرشاً

طلبة كلية الحقوق

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنوات الحادية والأربعون إلى الثالثة والأربعين : ٢٠ قرشاً

٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين : ١٥ قرشاً

٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها : ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤

ملازمة النقيب (رقم خاص)

٥٠٨٣٥ و ٤٥٥٨٥ و ٥٠٦٤٩

النقابة والشاى

٩٠٨٨٤٢ و ٩٠٤٨٤٩

غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥

غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨

غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨١٤٥١٣

غرفة المحامين بمحكمة الهيئة السكنية

دار الواح للطباعة
٤٤ شارع صفاة البيت بالقاهرة
تليفون ٧٥٠٧

